

المعجم

للإمام أبي زكريا يحيى بن زكريا الشافعي
المتوفى (٥٦٧هـ)

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ
مَاجِدُ أَحْمَدِي

المجلد الأول

دار ابن حزم

المؤمنين

①

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المسحوق

للإمام أبي زكريا يحيى بن سرف (النوي)

المتوفى (٦٧٦ هـ)

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

مَاجِدُ الْإِسْلَامِ

المجلد الأول

دار ابن حزم

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م



ISBN: 978-9959-858-50-4

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبّر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم

بيروت - لبنان - ص.ب : 14/6366

هاتف وفاكس : 701974 - 300227 (009611)

لبريد الإلكتروني : ibnhazim@cyberia.net.lb

لموقع الإلكتروني : www.daribnhazm.com



الإمام النووي، وكتابه المنهاج

هو شيخ الإسلام الإمام العلامة الفقيه المحدث أبو زكريا يحيى بن شرف الدين الدمشقي الشافعي، ولد في المحرم سنة ٦٣١هـ في قرية (نوى) من أرض حوران جنوب دمشق، وإليها نسبته.

كانت نشأته الأولى في (نوى)، وتولى والده رعايته وتأديبه، فحضره منذ الصغر على طلب العلم لما لاحظ فيه من النجابة والذكاء، رآه الشيخ ياسين بن يوسف المراكشي وهو ابن عشر سنين بنوى والصبيان يُكرهونه على اللعب معهم وهو يهرب منهم، ويبكي لإكراههم، ويقرأ القرآن في تلك الحال؛ فأتى معلّمه، وأوصى به، وقال له: يرجى أن يكون هذا أعلم أهل زمانه وأزهدهم، فذكر ذلك لوالده (وكان قد وضعه في دُكان، فكان لا يشتغل بالبيع والشراء عن القرآن) فحرص عليه إلى أن ختم القرآن وقد ناهز الحلم، ثم قدم به إلى دمشق سنة ٦٤٩هـ (وكان عمره تسع عشرة سنة) ليتابع تحصيله العلمي، فقد كانت دمشق إذ ذاك موئل العلماء، فسكن المدرسة الرواحية (وكانت لصيقة الجامع الأموي من جهة بابہ الشرقي)، وأقبل

على طلب العلم بنهَم وشَغَف وهَمّة لا تعرف الكلل ولا الملل، وبقي نحو سنتين لا يضع جنبه إلى الأرض، ويتبلّغ بشيء من القوّة يسير، وحَفِظَ (التنبية) للشيرازي في نحو أربعة أشهر ونصف، ثم حفظ ربع العبادات من (المهذب) في باقي السنة.

لزم شيخه كمال الدين إسحاق بن أحمد المغربي، وكان يقرأ كل يوم اثني عشر درسًا على العلماء: درسين في (الوسيط) للغزالي، وثالثًا في (صحيح مسلم)، ودرسًا في (إصلاح المنطق) لابن السكّيت في اللغة، ودرسًا في التصريف، ودرسًا في (اللّمع) لابن جني في النحو، ودرسًا في أصول الفقه: تارة في (اللّمع) للشيرازي، وتارة في (المنتخب) للفخر الرازي، ودرسًا في (الكمال في أسماء الرجال) للمقدسي، ودرسًا في أصول الدين في (الإرشاد) لإمام الحرمين، وكان يعلّق على هذه الكتب ما تحتاجه من شرح مشكل، وإيضاح عبارة، وضبط لغة.

وما كان ينام من الليل إلا أقلّه، وإذا غلبه النوم استند لحظة ثم انتبه، وكان يُضْرَب به المثل في ضبط أوقاته (إذا زاره أحد لا يزيده على السلام وجواب ما لا بدّ من مسألة علم، فإن جلس عنده دفع إليه كتابًا ينظر فيه لئلا يشغله)، واستمر على ذلك ستّ سنين.

حجّ مع والده حجّة الإسلام سنة ٦٥١هـ فحُمّ من أول ليلة خرجوا بها من (نوى) إلى يوم عرفة، فما تأوّه، ولا تضرّجّر.

وكان رضي الله عنه حاضر البديهة، تنثال عليه المعاني في وقت الحاجة إليها، وكان يتعمق في المسائل العلمية، ولا يقلد قول غيره فيها إلا بعد التحقق من صحة دليله.

ويُعدّ الإمام النووي من كبار الحافظين لمذهب الشافعي، العارفين بأدلّته، وهو محرّره ومهذّبه ومنقّحه ومرتبّه، وقد يجنح أحياناً إلى مخالفة إمامه، أو يرجح قولاً من أقواله إذا ظهر له دليل في ذلك.

وكان رأساً في الزهد، قدوة في الورع، يتقلّل من الدنيا، ويُعرض عن مفاتنها، ولا يتناول منها إلا ما يقيم أوده، فكان صائم الدهر لا يأكل إلا أكلة واحدة في اليوم والليلة بعد العشاء، ولا يشرب إلا شربة واحدة عند السّحر، ولا يجمع بين أدمين، وكان طعامه جلف الخبز بأيسر إدام، ولباسه ثوب خام، وكان يتقوّت مما يأتي من بلده من عند أبويه من كعك وتين، ويأبى أن يأكل من فواكه دمشق لما في ضياعها من الشبهة (فإنها كثيرة الأوقاف والأملاك لمن هو تحت الحجر، والنظار لا يعملون بالمصلحة)، وكان لا يقبل من أحد عطاء إلا ممن تحقّق دينه ومعرفته، ولم يكن تلميذاً له.

ولما تولّى رحمه الله تعالى مشيخة دار الحديث الأشرفية (وهي في دمشق جوار باب القلعة الشرقي، غربيّ العصورنيّة) بعد شيخه أبي شامة سنة ٦٦٥هـ امتنع من أخذ شيء من معلومها حتى توفي.

وكان رضي الله عنه مراقباً لله عزّ وجلّ في حركاته

وسكناته، وخطواته وخطراته، أمرًا بالمعروف، ناهيًا عن المنكر، يسدي النصح للعظماء والكبار، ويشدد في الإنكار على من يبتدع، ولا يحابي في ذلك أحدًا، كائنًا من كان، أنكر على الملك الظاهر غير مرة، فكان يقول: أنا لا أخاف إلا من هذا النووي، وكان يمثل جميع ما يأمره به.

● مؤلفاته وتصانيفه:

كتب النووي أكثر من خمسين مصنفًا في الفقه والحديث والمصطلح والتراجم واللغة، بعضها أكمله والبعض الآخر لم يكمله، وكلها تتميز بالتحقيق والإتقان، والاستيعاب الشامل، والاستدلال الكامل، والأسلوب السهل الواضح (حتى إن ابن مالك شيخ النحاة المتوفى ٦٧٢هـ كان يشتهي أن يحفظ أحد كتبه لعدوبة ألفاظه، ونصاعة بيانه، لكن عاقه عن ذلك كبر سنّه)، كُتِبَ لتصانيفه الذيوع والانتشار، بل إن بعض كتبه مثل (رياض الصالحين) و(الأذكار) يأتي بعد القرآن ذيوعًا وانتشارًا، وكثرة نسخ وطبعات.

وإليك بعض مؤلفاته:

١. الأربعون النووية (مطبوع): جمع فيها أربعين حديثًا عليها مدار الإسلام، وشرحها شرحًا لطيفًا، وقد التزم في أحاديثه الصحة، وعلى الكتاب شروح كثيرة أجودها (جامع العلوم والحكم) للحافظ ابن رجب الحنبلي المتوفى ٧٩٥هـ.

٢. الإرشاد في مصطلح الحديث (مطبوع): اختصره من
(مقدمة ابن الصلاح المتوفى ٦٤٣هـ) المشهورة في علم
الحديث.

٣. الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار ﷺ (مطبوع):
لا يكاد يخلو منه بيت مسلم، قال فيه مؤلفه: (كتاب لا
يستغني عنه متدين)، ذكر فيه ما ورد من الأذكار والدعوات في
اليوم واليلة ومختلف المناسبات، وعليه شرح كبير لابن علان
الصدّيق المتوفى ١٠٥٧هـ (الحافظ الثاني بعد ابن حجر
العسقلاني) سماه (الفتوحات الربّانية على الأذكار النواوية) في
سبعة مجلدات.

٤. الإشارات إلى بيان أسماء المبهات (مطبوع).

٥. الأصول والضوابط (مطبوع).

٦. الإيجاز في مناسك الحج (مطبوع).

٧. الإيضاح في مناسك الحج والعمرة (مطبوع): ولا بن
حجر الهيتمي المتوفى ٩٧٣هـ حاشية نفيسة عليه. وقد اختصرته
في كتابي (دليل الحاج والمعتمر والزائر) وزدت عليه ما يقابله
من المذاهب الأخرى، وأضفت إليه الأدعية الواردة في
المناسك، مع مخططات للمواقيت والمشاعر والحرمين.

٨. بستان العارفين (مطبوع).

٩. التبيان في آداب حملة القرآن (مطبوع)، ومختصره
(مطبوع أيضاً).

١٠. التحرير (شرح ألفاظ التنبيه للشيرازي المتوفى ٤٧٦هـ) (مطبوع).

١١. التحقيق شرح التنبيه (ولم يكمله).

١٢. الترخيص في القيام لأهل الفضل (مطبوع).

١٣. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في مصطلح الحديث (مطبوع): لخص فيه كتابه (الإرشاد)، وجمع فيه أمهات من المصطلح، وقد شرح هذا الكتاب الحافظ السيوطي المتوفى ٩١١هـ بكتاب سماه (تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي)، وهو شرح حافل، ضم كثيرًا من نفائس علم المصطلح.

١٤. التنقيح شرح (الوسيط) للغزالي المتوفى ٥٠٥هـ (ولم يكمله).

١٥. تهذيب الأسماء واللغات (مطبوع): ترجم في الجزء الأول منه من ورد ذكرهم في مختصر المُنزني المتوفى ٢٦٤هـ والمهذب والتنبيه والوسيط والوجيز والروضة، ثم شرح في الجزء الثاني الألفاظ الغريبة الموجودة في تلك الكتب الستة، وضبطها ضبطًا متقنًا، وعرف المواضع والبلاد.

١٦. خلاصة الأحكام من مهمات السنن وقواعد الإسلام (مطبوع).

١٧. دقائق الروضة (ولم تكمل) وسماها: (الإشارات لما وقع في الروضة من الأسماء واللغات).

١٨. رؤوس المسائل وتحفة طلاب الفضائل: ذُكر فيه من التفسير والحديث والفقه واللغة (مطبوع).

١٩. رسالة في التوحيد.

٢٠. الروضة (مطبوع) اختصره من الشرح الكبير المسمى (فتح العزيز بشرح الوجيز) للرافعي المتوفى ٦٢٣هـ.

٢١. رياض الصالحين (وعليه شرح دليل الفالحين لابن علان الصديقي المتوفى ١٠٥٧هـ في أربعة مجلدات)، وقد طبعته مشروحاً في جزأين.

٢٢. شرح دقائق المنهاج (مطبوع على هامش المنهاج).

٢٣. شرح صحيح مسلم، وقد سماه (المنهاج) (مطبوع)، وهو شرح استفاد منه العلماء، ولا سيما الحافظ ابن حجر في (فتح الباري)، وهو آخر ما ألف النووي.

٢٤. عمدة الطالب النبیه في تصحيح التنبيه للشيرازي المتوفى ٤٧٦هـ (مطبوع بهامش التنبيه).

٢٥. المبهمات (اختصر فيها كتاب الخطيب البغدادي المتوفى ٤٦٣هـ).

٢٦. المجموع شرح المذهب للشيرازي، وصل فيه في المجلد التاسع إلى أثناء كتاب الربا، فعاجلته المنية دون إكماله، فأكماله من بعده الإمام السبكي إلى باب المراجعة في ثلاثة أجزاء أخرى حيث وافته المنية أيضاً، فقام بإتمامه محمد نجيب المطيعي في ثمانية أجزاء، فبلغ الكتاب عشرين مجلداً

سلك فيه طريقة وسطية حسنة مهذبة سهلة، جامعة لعيون المسائل ومذاهب العلماء، مع بيان صحة الحديث من سقمه، ويعتبر واحدًا من أهم كتب الفقه المقارن (مطبوع).

٢٧. مختصر (أسد الغابة في معرفة الصحابة) لابن الأثير المتوفى ٦٣٠هـ.

٢٨. مختصر التنبيه للشيرازي.

٢٩. مختصر الترمذي المتوفى ٢٧٩هـ.

٣٠. مختصر (طبقات الشافعية لابن الصلاح) (مطبوع).

٣١. المقاصد في بيان ما يجب معرفته من الدين (مطبوع)، وهي رسالة صغيرة جمع فيها مختصرًا في العقيدة وفقه العبادات والأخلاق.

٣٢. مناقب الشافعي (اختصره من كتاب البيهقي المتوفى ٤٥٨هـ) مخطوط.

٣٣. المنتخب، وهو مختصر (التذنيب فوائد على الوجيز) للرافعي المتوفى ٦٢٣هـ.

٣٤. المنشورات (وهي فتاويه، جمعها تلميذه ابن العطار المتوفى ٧٢٤هـ) (مطبوع).

٣٥. المنهاج (وسياتي الكلام عليه في أضواء على كتاب المنهاج).

٣٦. نُكَّت التنبيه للشيرازي.

٣٧. نكت المذهب للشيرازي.

٣٨. نُكَّت الوسيط للغزالي.

هذا وقد عاش النووي خمسًا وأربعين سنة، وحجَّ مرتين، وزار القدس والخليل، ولم يتزوج.

وفي سنة ٦٧٦هـ قفل راجعًا إلى (نوى) بعد أن أقام في دمشق نحوًا من ثمانية وعشرين عامًا، وبعد أن ردَّ الكتب المستعارة من الأوقاف، وزار مقبرة شيوخه، وزار أصحابه الأحياء وودَّعهم، فمرض بنوى، وتوفيَّ فيها في رجب من العام نفسه، ودفن بها، ولما بلغ نعيه إلى دمشق ارتجت وما حولها بالبكاء، ورثاه جماعة بلغوا العشرين بأكثر من ست مئة بيت.

رحمه الله رحمة واسعة، وأجزل مثوبته، وحشرنا معه ومع إخوانه من العلماء المخلصين، وصلى الله على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين وعلى آله وصحابه الطيبين الطاهرين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ومن الكتب التي أفردت النووي بالترجمة:

١. (تحفة الطالبين في ترجمة الإمام النووي) لتلميذه علاء الدين علي بن إبراهيم بن العطار المتوفى ٧٢٤هـ، وعنه أخذ من ترجم للنووي.

٢. (المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي) لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى ٩٠٢هـ.

٣. (المنهاج السوي) لعبدالرحمن السيوطي المتوفى ٩١١هـ.

٤. (الإمام النووي) لعبدالغني الدقر المتوفى ١٤٢٣هـ.

● أضواء على كتاب المنهاج:

المنهاج من أجل مصنفات الإمام النووي، جزل العبارة، عمدة في تحقيق المذهب، وعليه وعلى شروحه وحواشيه مدار الفتوى.

ومن المعلوم أن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى المتوفى ٢٠٤هـ قد رُوي عنه أو اختصر من قبل تلاميذه: (الأم) مطبوع، و(الإملاء) و(مختصر يوسف بن يحيى البويطي) المتوفى ٢٣١هـ و(مختصر إسماعيل بن يحيى المُنْزِي) المتوفى ٢٦٤هـ.

ثم جاء إمام الحرمين عبدالملك الجويني المتوفى ٤٧٨هـ فاختصر ما روي عن الإمام وتلاميذه في كتاب سماه: (نهاية المطلب في دراية المذهب) وهو مطبوع لدى دار المنهاج في ٢١ مجلدًا.

ثم جاء الإمام الغزالي المتوفى ٥٠٥هـ واختصره إلى (البسيط)، ثم اختصر البسيط إلى (الوسيط) وهو مطبوع، ثم اختصر الوسيط إلى (الوجيز) وهو مطبوع.

ثم جاء الإمام عبدالكريم بن محمد القزويني الرافعي المتوفى ٦٢٣هـ فاختصر الوجيز إلى (المحرر) وهو مطبوع.

ومن بعده جاء الإمام يحيى بن شرف النووي المتوفى ٦٧٦هـ فاختصر المحرر في نحو نصف حجمه إلى (المنهاج) وزاد عليه نفائس، فجاء في غاية التحرير والإتقان.

وقد اعتنى الشافعية بالمنهاج عناية كبيرة ما بين شارح ومختصر ومعلّق وناظم ومدلّل عليه، وحسبك أن شرّاحه فقط نافوا على المئة، ومن هذه الكتب ما لم يكتب له البقاء، ومنها ما لم يرَ النور بعدُ، ومنها ما هو مطبوع متداول، وسأقتصر على المطبوع خشية الإطالة، معتمدًا على (جامع الشروح والحواشي) لعبدالله محمد الحبشي.

فمن هذه الكتب:

١. (شرح دقائق المنهاج) للإمام النووي نفسه، وهو مطبوع بهامش المنهاج لدى دار المنهاج.
٢. (تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج) لعمر بن علي ابن الملقّن المتوفى ٨٠٤هـ.
٣. (النجم الوهاج في شرح المنهاج) لمحمد بن موسى الدّميري، المتوفى ٨٠٨هـ طبع في عشرة مجلدات لدى دار المنهاج، وقد لخصه من شرح السبكي والإسنوي وغيرهما، وطرّزه بالتمتات والنكت البديعات.
٤. (تحرير الفتاوي على التنبيه والمنهاج والحاوي) لأبي زُرعة أحمد بن عبدالرحيم العراقي المتوفى ٨٢٦هـ، طبع في دار المنهاج.

٥. (شرح المنهاج) لمحمد بن أحمد المَحَلِّي المتوفى ٨٦٤هـ وعليه حاشيتان:

أ - حاشية أحمد البُرُلُسي المعروف بعميرة المتوفى ٩٥٧هـ.

ب - حاشية أحمد بن سلامة القَلْيُوبي المتوفى ١٠٦٩هـ.

٦. (بداية المحتاج إلى شرح المنهاج) لمحمد بن أبي بكر المعروف بابن قاضي شُهبة المتوفى ٨٧٤هـ، طبع في مجلدين في دار المنهاج.

٧. (منهج الطلاب) لذكريا بن محمد الأنصاري المتوفى ٩٢٦هـ، اختصره من المنهاج، وشرحه في (فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب) وعليه حواش:

أ - (فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب) لسليمان بن عمر المعروف بالجمل المتوفى ١٢٠٤هـ مطبوع في خمسة مجلدات.

ب - (التجريد لنفع العبيد) لسليمان البُجَيْرمي المتوفى ١٢٢١هـ، مطبوع في أربعة مجلدات.

ت - (الرسائل الذهبية في المسائل الدقيقة المنهجية) لسيد مصطفى بن حنفي المشهور بالذهبي المتوفى ١٢٨٠هـ، مطبوع بهامش فتح الوهاب.

٨. (تحفة المحتاج بشرح المنهاج) لأحمد بن حجر الهيثمي المتوفى ٩٧٣هـ، طبع في أربعة مجلدات، وعليه حاشيتان:

أ - حاشية أحمد بن قاسم العبّادي المتوفى ٩٩٤هـ.

ب - حاشية عبدالحميد الشّرواني الداغستاني المتوفى ١٣٠١هـ، وقد نقل فيها ما في شروح المنهاج وحواشيه.

٩. (مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج) لمحمد الخطيب الشّربيني المتوفى ٩٧٧هـ، طبع في أربعة مجلدات.

١٠. (نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج) لمحمد الرملي المتوفى ١٠٠٤هـ، طبع في أربعة مجلدات وعليه حاشيتان:

أ - حاشية علي الشبراملسي المتوفى ١٠٨٧هـ.

ب - حاشية أحمد بن عبدالرزاق المعروف بالرشيدي المتوفى ١٠٩٦هـ.

١١. (الديباج على المنهاج) لعلي بن مطير المتوفى ١٠٤١هـ.

١٢. (السراج الوهاج) لمحمد الزّهري الغمراوي المتوفى بعد ١٣٣٧هـ.



هذه الطبعة

● عملي في هذه الطبعة:

١ - اعتمدت كأصل لهذه الطبعة بشكل أساسي على نص الشيخ محمد الزُّهري الغمراوي في شرحه (السُّراج الوهَّاج شرح المنهاج)، وذلك لأنه سبق له أن صحَّح طباعة (المنهاج) وبعض شروحه وحواشيه مثل:

أ - (شرح المنهاج) لمحمَّد المَحَلِّي، ومعه حاشية أحمد البُرْلُسي الملقَّب بعميرة، وحاشية أحمد القليوبي.

ب - (تحفة المحتاج لشرح المنهاج) لأحمد بن حَجَر الهيتمي، ومعه حاشية أحمد بن قاسم العبادي، وحاشية عبد الحميد الشَّرواني.

ج - (مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج) لمحمد الخطيب الشَّربيني.

د - (نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج) لمحمَّد الرملي، وبهامشه حاشية علي الشُّبراملِّسي، وحاشية أحمد الرشيد.

وعندما طلب منه الشيخ مصطفى البابي الحلبي أن يكتب شرحاً لطيفاً لمتن المنهاج لا بُدَّ أنه اختار النصَّ الأصحَّ من خلال عمله بتصحيح ما سبق، فأتى نصُّه الأفضل كما يشعر بذلك الباحث. وقد راجعتُ شروح المنهاج عند اختلاف نُسخ المنهاج، واخترت النصَّ الأقرب للصواب، إذ الغاية من تحقيق الكتاب معرفة الحكم الشرعي على الوجه الصحيح، وأن تكون العبارة سليمة مبنية ومعنى.

٢ - اعتنيتُ بعلامات الترقيم لأهميتها في فهم النص، وقسمت البحث إلى فقرات، ووضعت بعض العناوين اللازمة، وميّزتها عن الأصل بمعقوفتين هكذا [].

٣ - بيّنتُ الأحكام غير المعتمدة، وقد جاوزت الأربعين موضعاً، وذكرت الراجح فيما تركه النووي، وذلك بعد الرجوع لمرجّحي المذهب (ابن حجر، والرملي) في (التحفة، والنهاية، وحواشيهما).

٤ - ذكرتُ بعض الخلاف بين ابن حجر والرملي إن وُجد.

٥ - قدّرتُ الأوزان والأحجام والمسافات بالوحدات المعروفة الآن من غرام، و لتر، ومتر.

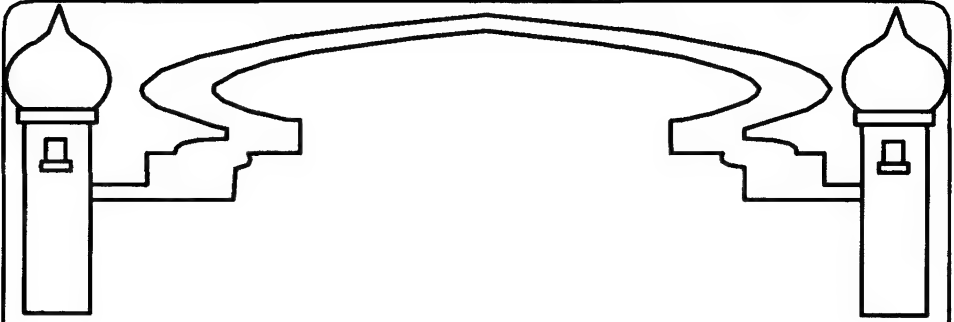
٦ - عوّلتُ على مذاهب أخرى في بعض المسائل زيادة في الفائدة.

٧ - شرحتُ ما يحتاج لشرح، ووضّحتُ ما يحتاج لتوضيح، وأزلتُ غموض بعض العبارات.

أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ عَمَلِي خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَأَنْ يَغْفِرَ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِذُرِّيَّتِي وَلِمَشَايِخِي وَلِمَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَيَّ، إِنَّهُ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، وَخَيْرَ الْمَجِيبِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

ناصر الصمري

السَّارِقَةُ ١ مَرَّم ١٤٤٠هـ



الجزء الأول



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ
عَوْنُكَ يَا رَبِّ

[خطبة الكتاب]

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْبَرِّ^(١) الْجَوَادِ، الَّذِي جَلَّتْ نِعَمُهُ عَنِ
الْإِخْصَاءِ بِالْأَعْدَادِ، أَلْمَانٌ بِاللُّطْفِ وَالْإِرْشَادِ، الْهَادِي إِلَى
سَبِيلِ الرِّشَادِ، الْمُؤَفِّقِ لِلتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ مَنْ لَطَفَ بِهِ وَاخْتَارَهُ
مِنَ الْعِبَادِ^(٢).

أَحْمَدُهُ أَبْلَغَ حَمْدٍ وَأَكْمَلَهُ، وَأَزْكَاهُ^(٣) وَأَشْمَلَهُ، وَأَشْهَدُ أَلَّا
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْغَفَّارُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ،
الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارَ ﷺ، وَزَادَهُ فَضْلًا وَشَرَفًا لَدَيْهِ.

(١) المحسن.

(٢) كما قال ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» رواه البخاري ٧١، ومسلم ١٠٣٧.

(٣) أنماه.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ الْأَشْتَغَالَ بِالْعِلْمِ^(١) مِنْ أَفْضَلِ الطَّاعَاتِ، وَأَوَّلَى مَا أُنفِقَتْ فِيهِ نَفَائِسُ الْأَوْقَاتِ، وَقَدْ أَكْثَرَ أَصْحَابُنَا^(٢) رَحِمَهُمُ اللَّهُ مِنْ التَّصْنِيفِ مِنَ الْمَبْسُوطَاتِ وَالْمُخْتَصَرَاتِ، وَأَتَقَنُ مُخْتَصِرِ «الْمُحَرَّرِ» لِلإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ^(٣) الرَّافِعِيِّ^(٤) - رَحِمَهُ اللَّهُ - ذِي التَّحْقِيقَاتِ، وَهُوَ كَثِيرُ الْفَوَائِدِ، عُمْدَةٌ فِي تَحْقِيقِ الْمَذْهَبِ، مُعْتَمَدٌ لِلْمُفْتِي وَغَيْرِهِ مِنْ أُولِي الرَّغَبَاتِ، وَقَدْ التَزَمَ مُصَنِّفُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَنْصَ عَلَى مَا صَحَّحَهُ مُعْظَمُ الْأَصْحَابِ وَوَقَى بِمَا التَزَمَهُ وَهُوَ مِنْ أَهَمِّ أَوْ أَهَمِّ الْمَطْلُوبَاتِ^(٥)، لَكِنْ فِي حَجْمِهِ كِبَرٌ يَعْجِزُ عَنْ حِفْظِهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعَصْرِ إِلَّا بَعْضَ أَهْلِ الْعِنَايَاتِ، فَرَأَيْتُ اخْتِصَارَهُ فِي نَحْوِ نِصْفِ حَجْمِهِ؛ لَيْسَهُلَ حِفْظُهُ مَعَ مَا أَضْمَهُ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ النَّفَائِسِ الْمُسْتَجِدَّاتِ:

مِنْهَا: التَّنْبِيهُ عَلَى قِيُودٍ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ هِيَ مِنَ الْأَصْلِ مَخْذُوفَاتٌ^(٦).

(١) الشرعي.

(٢) أصحاب الوجوه في المذهب.

(٣) المعتمد حرمة التكنية بأبي القاسم مطلقاً ولو لغير مَنْ اسمه (محمد)، أو لم يكن في زمنه ﷺ، واغتفرت هنا للشهرة (كالأعمش)، واسم الرافعي: عبد الكريم.

(٤) المتوفى ٦٢٣هـ.

(٥) إذ أَهَمَّ شيء عند الفقيه معرفة المعتمد من مسائل الخلاف.

(٦) اكتفاء بذكرها في بعض الكتب.

وَمِنْهَا: مَوَاضِعُ يَسِيرَةٍ^(١) ذَكَرَهَا فِي «الْمُحَرَّرِ» عَلَى خِلَافِ
 الْمُخْتَارِ فِي الْمَذْهَبِ كَمَا سَتَرَاهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَاضِحَاتٍ.
 وَمِنْهَا: إِبْدَالُ مَا كَانَ مِنَ الْأَفَاطِهِ غَرِيبًا، أَوْ مُوْهِمًا خِلَافَ
 الصَّوَابِ بِأَوْضَحٍ وَأَخْصَرَ مِنْهُ بِعِبَارَاتٍ جَلِيَّاتٍ^(٢).
 وَمِنْهَا: بَيَانُ الْقَوْلَيْنِ وَالْوَجْهَيْنِ وَالطَّرِيقَيْنِ^(٣) وَالنَّصِّ^(٤)،
 وَمَرَاتِبِ الْخِلَافِ^(٥) فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ.
 فَحَيْثُ أَقُولُ: (فِي الْأَظْهَرِ^(٦) أَوْ الْمَشْهُورِ) فَمِنْ الْقَوْلَيْنِ
 أَوْ الْأَقْوَالِ، فَإِنْ قَوِيَ الْخِلَافُ قُلْتُ: (الْأَظْهَرُ) وَإِلَّا
 فَ(الْمَشْهُورُ)^(٧).
 وَحَيْثُ أَقُولُ: (الْأَصَحُّ أَوْ الصَّحِيحُ) فَمِنْ الْوَجْهَيْنِ أَوْ
 الْأَوْجُهِ، فَإِنْ قَوِيَ الْخِلَافُ قُلْتُ: (الْأَصَحُّ)^(٨)، وَإِلَّا
 فَ(الصَّحِيحُ)^(٩).

(١) نحو خمسين موضعًا.

(٢) الأولى أن يقول: (إبدال الأوضح والأخصر بما كان من ألفاظه غريبًا أو موهمًا
 خلاف الصواب)؛ لأن الباء تدخل على المتروك كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ
 يَتَّبِدِلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: ١٠٨].

(٣) الأقوال: للشافعي، والوجوه: للأصحاب، والطرق: خلافهم في حكاية
 المذهب. اه شرح الدقائق للنووي.

(٤) نص الشافعي رحمه الله تعالى.

(٥) قوة وضعفًا.

(٦) أي: المعتمد.

(٧) الذي لا يجوز تقليد مقابله.

(٨) ليُشعر بصحة مقابله.

(٩) وهو مقابل الضعيف.

وَحَيْثُ أَقُولُ: (الْمَذْهَبُ)^(١)، فَمِنْ الطَّرِيقَيْنِ أَوْ الطَّرُقِ .
وَحَيْثُ أَقُولُ: (النَّصُّ)، فَهُوَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ،
وَيَكُونُ هُنَاكَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ، أَوْ قَوْلٌ مُخَرَّجٌ^(٢) .

وَحَيْثُ أَقُولُ: (الْجَدِيدُ)^(٣) فَالْقَدِيمُ^(٤) خِلَافُهُ، أَوْ
(الْقَدِيمُ)، أَوْ (فِي قَوْلٍ قَدِيمٍ)، فَالْجَدِيدُ خِلَافُهُ^(٥) .

وَحَيْثُ أَقُولُ: (وَقِيلَ: كَذَا)، فَهُوَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ،
وَالصَّحِيحُ أَوْ الْأَصَحُّ خِلَافُهُ، وَحَيْثُ أَقُولُ: (وَفِي قَوْلٍ: كَذَا)
فَالرَّاجِحُ خِلَافُهُ.

وَمِنْهَا: مَسَائِلُ نَفِيسَةٍ أَضْمُهَا إِلَيْهِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُخْلَى
الْكِتَابُ مِنْهَا؛ وَأَقُولُ فِي أَوَّلِهَا: (قُلْتُ)، وَفِي آخِرِهَا: (وَاللَّهُ
أَعْلَمُ)^(٦) .

وَمَا وَجَدْتُهُ مِنْ زِيَادَةٍ لَفْظَةٍ وَنَحْوِهَا عَلَى مَا فِي «الْمُحَرَّرِ»
فَاعْتَمِدْتُهَا؛ فَلَا بُدَّ مِنْهَا، وَكَذَا مَا وَجَدْتُهُ مِنَ الْأَذْكَارِ مُخَالِفًا لِمَا
فِي «الْمُحَرَّرِ» وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ الْفِقْهِ فَاعْتَمِدْتُه، فَإِنِّي حَقَّقْتُهُ مِنْ
كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمَدَةِ.

(١) الذي لا يُعْمَلُ بمقابله .

(٢) مِنْ نَصٍّ لَهُ لَا يُعْمَلُ بِهِ .

(٣) مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَهُوَ الَّذِي صَنَّفَهُ فِي مِصْرَ وَإِنْ كَانَ قَدْ قَالَهُ فِي الْعِرَاقِ .

(٤) الَّذِي صَنَّفَهُ فِي الْعِرَاقِ .

(٥) وَلَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِالْقَدِيمِ مَا لَمْ يَرْجَحْهُ مَنْ هُوَ أَهْلُ لِلتَّرْجِيحِ مِنَ الْأَصْحَابِ،
وَذَلِكَ فِي مَسَائِلَ سَيَبَّهَ عَلَيْهَا .

(٦) لِتَتَمَيَّزَ عَنْ مَسَائِلَ (الْمُحَرَّرِ)، وَقَدْ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْمَسَائِلِ الْمَزِيدَةِ، وَقَدْ
يَتْرَكُهَا فِي مَسَائِلَ مَزِيدَةٍ، فَجَلَّ مِنْ لَا يَغْفُلُ .

وَقَدْ أَقْدَمْتُ بَعْضَ مَسَائِلِ الْفَضْلِ لِمُنَاسَبَةٍ أَوْ اخْتِصَارٍ، وَرُبَّمَا قَدَّمْتُ فَضْلاً لِّلْمُنَاسَبَةِ .

وَأَرْجُو إِنْ تَمَّ هَذَا الْمُخْتَصَرُ أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى الشَّرْحِ لِـ «الْمُحَرَّرِ»، فَإِنِّي لَا أَخَذِفُ مِنْهُ شَيْئاً مِنَ الْأَحْكَامِ أَصْلاً، وَلَا مِنَ الْخِلَافِ وَلَوْ كَانَ وَاهِيًا، مَعَ مَا أَشْرْتُ إِلَيْهِ مِنَ النَّفَائِسِ .

وَقَدْ شَرَعْتُ فِي جَمْعِ جُزْءٍ لَطِيفٍ عَلَى صُورَةِ الشَّرْحِ لِدَقَائِقِ هَذَا الْمُخْتَصَرِ، وَمَقْصُودِي بِهِ: التَّنْبِيهُ عَلَى الْحِكْمَةِ فِي الْعُدُولِ عَنْ عِبَارَةِ «الْمُحَرَّرِ»، وَفِي الْإِحَاقِ قَيْدٍ، أَوْ حَرْفٍ، أَوْ شَرْطٍ لِلْمَسْأَلَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَأَكْثَرُ ذَلِكَ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا .

وَعَلَى اللَّهِ الْكَرِيمِ اعْتِمَادِي، وَإِلَيْهِ تَفْوِيضِي وَأَسْتِنَادِي، وَأَسْأَلُهُ النَّفْعَ بِهِ لِي وَلِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ وَرِضْوَانَهُ عَنِّي، وَعَنْ أَحِبَّائِي وَجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ .



كِتَابُ الطَّهَّارَةِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا^(١)﴾ ﴿الْفُرْقَانُ: ٤٨﴾.

يُشْتَرَطُ لِرَفْعِ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ: مَاءٌ مُطْلَقٌ، وَهُوَ: مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ مَاءٍ بِلاَ قَيْدٍ.

فَالْمُتَغَيِّرُ بِمُسْتَعْنَى عَنْهُ (كَزَعْفَرَانٍ) تَغْيِيرًا يَمْنَعُ إِطْلَاقَ اسْمِ الْمَاءِ غَيْرُ طَهُورٍ، وَلَا يَضُرُّ تَغْيِيرٌ لَا يَمْنَعُ الْأَسْمَ، وَلَا مُتَغَيِّرٌ^(٢) بِمُكْثٍ وَطِينٍ وَطُخْلُبٍ، وَمَا فِي مَقَرِّهِ وَمَمَرِّهِ، وَكَذَا مُتَغَيِّرٌ^(٣) بِمُجَاوِرٍ كَعُودٍ وَذَهْنٍ، أَوْ بِتُرَابٍ طُرِحَ فِيهِ الْأَظْهَرُ. وَيُكْرَهُ الْمُسَمَّسُ^(٤).

وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي فَرْضِ الطَّهَّارَةِ. (قِيلَ: وَنَفْلِهَا) غَيْرُ طَهُورٍ فِي الْجَدِيدِ، فَإِنْ جُمِعَ فَبَلَغَ قُلْتَيْنِ فَطَهُورٌ فِي الْأَصَحِّ.

(١) أي: مطهراً.

(٢) الأحسن حذف الميم ليناسب ما قبله.

(٣) الأحسن قوله: (تَغْيِيرٌ).

(٤) يَقْطُرُ حَارًّا، وَقْتَ الْحَرِّ، فِي إِنْاءٍ مَنْطَبِعٍ (وهو ما يمتدّ تحت المطرقة)، فِي الْبَدَنِ، وَتَزُولُ الْكِرَاهَةُ بِالتَّبْرِيدِ.

وَلَا تَنْجَسُ قُلْتَا الْمَاءِ بِمِلَاقَةِ نَجَسٍ، فَإِنْ غَيَّرَهُ فَنَجَسُ،
فَإِنْ زَالَ تَغْيِيرُهُ بِنَفْسِهِ، أَوْ بِمَاءٍ^(١) طَهَرَ، أَوْ بِمِسْكٍ وَزَعْفَرَانٍ
فَلَا، وَكَذَا تُرَابٌ وَجِصٌّ فِي الْأَظْهَرِ^(٢).

وَدُونَهُمَا يَنْجَسُ بِالْمِلَاقَةِ، فَإِنْ بَلَغَهُمَا بِمَاءٍ^(٣) وَلَا تَغْيِيرَ بِهِ
فَطَهُورٌ، فَلَوْ كُوْثِرَ بِإِيرَادِ طَهُورٍ فَلَمْ يَبْلُغْهُمَا لَمْ يَطْهَرْ، وَقِيلَ:
طَاهِرٌ لَا طَهُورٌ.

وَيُسْتَنْثَى: مِئْتَةٌ لَا دَمَ لَهَا سَائِلٌ^(٤)، فَلَا تُنَجَسُ مَايَعًا عَلَى
الْمَشْهُورِ.

وَكَذَا فِي قَوْلٍ: نَجَسٌ لَا يُدْرِكُهُ طَرْفٌ.

قُلْتُ: ذَا الْقَوْلُ أَظْهَرُ^(٥)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْجَارِي كَرَائِدٍ^(٦)، وَفِي الْقَدِيمِ لَا يَنْجَسُ بِلَا تَغْيِيرٍ^(٧).

(١) ولو متنجساً.

(٢) للشك في استتار النجاسة بذلك.

(٣) ولو متنجساً، أو متغيراً، أو مستعملاً.

(٤) عند شق عضو منها في حياتها (كالحشرات)؛ لأن عدم الدم يقتضي خفة النجاسة، هذا إذا وقعت بنفسها، فلو طرحها طارح نجس المائع، إذ لا حاجة حينئذ.

(٥) من القول الذي لا يستثنى هذا.

(٦) ينجس قليلاً بملاقاة النجاسة، وكثيره بالتغير. والعبرة بالجرية (وهي الدفعة بين حافتي النهر، أي: ما يرتفع منه عند تموجه) كثرة وقلة، فإن كانت قلتين لا تنجس، وإلا تنجست.

(٧) وعليه مالك.

وَالْقُلْتَانِ): خَمْسُ مِئَةِ رِطْلٍ بَعْدَادِيٍّ تَقْرِيْبًا فِي الْأَصَحِّ^(١).

وَالْتَّغْيِيرُ الْمُؤَثِّرُ بِطَاهِرٍ، أَوْ نَجَسٍ: طَعْمٌ، أَوْ لَوْنٌ، أَوْ رِيحٌ.

وَلَوْ اشْتَبَهَ:

١ - مَاءٌ طَاهِرٌ^(٢) بِنَجَسٍ^(٣) اجْتَهَدَ وَتَطَهَّرَ بِمَا ظَنَّ طَهَارَتَهُ، وَقِيلَ: إِنَّ قَدَرَ عَلَى طَاهِرٍ بَيَقِينَ فَلَا، وَالْأَعْمَى كَبَصِيرٍ^(٤) فِي الْأَظْهَرِ.

٢ - أَوْ مَاءٌ وَبَوْلٌ لَمْ يَجْتَهِدْ عَلَى الصَّحِيحِ^(٥)، بَلْ يُخْلَطَانِ^(٦)، ثُمَّ يَتَيَمَّمُ.

٣ - أَوْ وَمَاءٌ وَزِدَ تَوْضِئًا بِكُلِّ مَرَّةٍ^(٧)، وَقِيلَ: لَهُ الْاجْتِهَادُ.

وَإِذَا اسْتَعْمَلَ مَا ظَنَّهُ أَرَاقَ الْآخِرِ^(٨)، فَإِنْ تَرَكَهُ وَتَغَيَّرَ ظَنُّهُ

(١) وهي تعادل ٢١٦ لترًا.

(٢) أي: طهور.

(٣) أي: متنجس.

(٤) في عدم التقليد عند القدرة على الاجتهاد.

(٥) لأن البول لا أصل له في التطهير يُرَدُّ إليه بالاجتهاد، لذا لا يمكن رده إلى الطهورية بالتكثير.

(٦) أو يُراقان أو أحدهما؛ لثلا يتيمم مع وجود الماء.

(٧) ولا يجتهد؛ لأن ماء الورد لا أصل له في التطهير.

(٨) ندبًا.

لَمْ يَعْمَلْ بِالثَّانِي ^(١) عَلَى النَّصِّ ^(٢)، بَلْ يَتَيَمَّمُ بِلَا إِعَادَةٍ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ أَخْبَرَهُ بِتَنَجُّسِهِ مَقْبُولُ الرَّوَايَةِ ^(٣)، وَبَيَّنَ السَّبَبَ، أَوْ كَانَ فَقِيهَا مُوَافِقًا ^(٤) اعْتَمَدَهُ ^(٥).

* * * *

[فصل في استعمال الأواني]

وَيَحِلُّ اسْتِعْمَالُ كُلِّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ إِلَّا ذَهَبًا وَفِضَّةً فَيَحْرُمُ ^(٦)، وَكَذَا اتِّخَاذُهُ ^(٧) فِي الْأَصَحِّ.

وَيَحِلُّ الْمُمَوَّةُ ^(٨) فِي الْأَصَحِّ، وَالنَّفِيسُ (كَيَاقُوتٍ) فِي الْأَظْهَرِ ^(٩).

وَمَا ضُبِّبَ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ضَبَّةً ^(١٠) كَبِيرَةً لِزِينَةِ حَرُمٍ،

(١) من ظَنِّهِ.

(٢) للشافعي؛ لثَلَا يُنْقَضُ الاجْتِهَادُ بِالاجْتِهَادِ.

(٣) وهو المكلف العدل ولو امرأة، بخلاف الصبي والفاسق.

(٤) في المذهب.

(٥) من غير تبين للسبب.

(٦) على الرُّجُلِ وَالْمَرْأَةِ.

(٧) أي: اقتناؤه، لأنه يَجْزِي إِلَى اسْتِعْمَالِهِ (كَآلَةِ اللّهُو).

(٨) الْمُطْلَبِي حَيْثُ لَمْ يَتَحَصَّلْ مِنْهُ شَيْءٌ، وَالْكَلَامُ فِي اسْتِدَامَتِهِ، أَمَا فَعَلَ التَّمْوِيهِ فَحَرَامٌ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ إِضَاعَةُ مَالٍ بِلَا فَائِدَةٍ.

(٩) لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ، فَلَا تَنْكَسِرُ بِهِ قُلُوبُ الْفُقَرَاءِ.

(١٠) وَهِيَ مَا يُوَضَعُ عَلَى مَوْضِعٍ لِيَمْسَكَهُ.

أَوْ صَغِيرَةً بِقَدْرِ الْحَاجَةِ فَلَا^(١)، أَوْ صَغِيرَةً لِرِيشَةٍ أَوْ كَبِيرَةً لِحَاجَةٍ
جَازَ فِي الْأَصَحِّ^(٢).

وَضَبَّةٌ مَوْضِعُ الْأَسْتِعْمَالِ كَغَيْرِهِ فِي الْأَصَحِّ.
قُلْتُ: الْمَذْهَبُ تَحْرِيمُ ضَبَّةِ الذَّهَبِ مُطْلَقًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) أي: فلا يحرم، وكذا لا يكره.

(٢) مع الكراهة فيهما.

بَابُ أَسْبَابِ الْحَدِيثِ ^(١)

هِيَ أَرْبَعَةٌ:

أَحَدُهَا: خُرُوجُ شَيْءٍ مِنْ قُبْلِهِ، أَوْ دُبْرِهِ إِلَّا الْمَنِيَّ ^(٢).
 وَلَوْ انْسَدَّ مَخْرَجُهُ ^(٣) وَانْفَتَحَ تَحْتَ مَعِدَتِهِ ^(٤) فَخَرَجَ الْمُعْتَادُ
 نَقْضَ (وَكَذَا نَادِرٌ كَدُودٍ فِي الْأَظْهَرِ)، أَوْ فَوْقَهَا وَهُوَ مُنْسَدٌّ، أَوْ
 تَحْتَهَا وَهُوَ مُنْفَتِحٌ فَلَا ^(٥)، فِي الْأَظْهَرِ.
 الثَّانِي: زَوَالُ الْعَقْلِ ^(٦)، إِلَّا نَوْمٌ مُمَكِّنٌ مَقْعَدَهُ ^(٧).
 الثَّالِثُ: التَّقَاءُ بِشَرْتَيْ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِلَّا مَحْرَمًا ^(٨) فِي
 الْأَظْهَرِ.

(١) الأصغر، أي: نواقض الوضوء.

(٢) كأن أمني بمجرد النظر، أو كان نائمًا ممكّنًا مقعده، وفائدته: أنه ينوي بوضوئه للغسل سنة الغسل، لا رفع الحدث.

(٣) انسدادًا عارضًا.

(٤) أي: تحت سرّته.

(٥) لأنه بالقيء أشبه.

(٦) أي: التمييز، بنحو إغماء ولو ممكّنًا مقعده.

(٧) ولا تمكين لمن نام على قفاه، ولا لمن نام قاعدًا وهو هزيل جدًا.

(٨) على التأييد، بنسب، أو رضاع، أو مصاهرة.

وَالْمَلْمُوسُ كَلَامِيسٌ^(١) فِي الْأَظْهَرِ.

وَلَا تَنْقُضُ صَغِيرَةً^(٢) وَشَعْرًا، وَسِنَّ وَظْفُرًا فِي الْأَصَحِّ.

الرَّابِعُ: مَسُّ قُبُلِ الْآدَمِيِّ^(٣) بِبَطْنِ الْكَفِّ، وَكَذَا - فِي الْجَدِيدِ - حَلْقَةُ ذُبْرِهِ، لَا فَرْجُ بِهِمَةٍ.

وَيَنْقُضُ فَرْجُ الْمَيِّتِ وَالصَّغِيرِ، وَمَحَلُّ الْجَبِّ^(٤)، وَالذِّكْرُ الْأَشْلُ، وَبِالْيَدِ الشَّلَاءُ فِي الْأَصَحِّ، وَلَا يَنْقُضُ رَأْسُ الْأَصَابِعِ وَمَا بَيْنَهَا^(٥).

وَيَحْرُمُ بِالْحَدَثِ: الصَّلَاةُ^(٦) وَالطَّوَافُ، وَحَمْلُ الْمُصْحَفِ، وَمَسُّ وَرْقِهِ، وَكَذَا جِلْدُهُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَخَرِيطَةٌ^(٧)، وَصُنْدُوقٌ فِيهِمَا مُصْحَفٌ^(٨)، وَمَا كُتِبَ لِدَرْسِ قُرْآنٍ^(٩) (كَلُوحٌ) فِي الْأَصَحِّ^(١٠).

(١) في انتقاض وضوئه.

(٢) وصغير لا يُسْتَهَيَان.

(٣) الذَّكَرُ مِنَ الرَّجُلِ، وَمَلْتَقَى شُفْرَيِ الْمَرْأَةِ الْمَحِيطَيْنِ بِالْمَنْفَذِ إِحَاطَةُ الشَّفَتَيْنِ بِالْفَمِ، وَيَنْقُضُ الْمَسُّ مِنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ.

(٤) الْقَطْعُ مِنَ الذَّكَرِ.

(٥) وَحَرْفُ الْكَفِّ.

(٦) وَسَجْدَةُ تَلَاوَةٍ، وَخُطْبَةُ جُمُعَةٍ.

(٧) وَهِيَ وَعَاءٌ كَالْكَيْسِ.

(٨) وَقَدْ أُعِدَّ لَهُ.

(٩) وَلَوْ بَعْضَ آيَةٍ، أَمَا مَا كُتِبَ لِغَيْرِ الدِّرَاسَةِ (كَتْمِيمَةٍ) فَلَا يَحْرَمُ مَسُّهَا.

(١٠) وَيَلْزَمُ عَاجِزًا عَنْ طَهْرِ حَمْلِهِ إِنْ خَافَ عَلَيْهِ.

وَالْأَصْحُ حِلُّ حَمْلِهِ فِي أُمْتِعَةٍ، وَتَفْسِيرٌ^(١) وَدَنَانِيرٌ^(٢)، لَا قَلْبَ وَرَقِهِ بَعُودٍ، وَأَنَّ الصَّبِيَّ الْمُحَدِّثَ لَا يُمْنَعُ^(٣).

قُلْتُ: الْأَصْحُ حِلُّ قَلْبٍ وَرَقِهِ بَعُودٍ، وَبِهِ قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٤).

وَمَنْ تَيَقَّنَ طَهْرًا أَوْ حَدَّثًا وَشَكَّ فِي ضِدِّهِ عَمَلَ بِيَقِينِهِ، فَلَوْ تَيَقَّنَهُمَا وَجَهَلَ السَّابِقَ فَضِدُّ مَا قَبْلَهُمَا فِي الْأَصْحِ^(٥).

* * * *

فَضْلٌ

[فِي آدَابِ قَاضِي الْحَاجَةِ، وَكَيْفِيَّةِ الْأَسْتِنْبَاجِ]

يُقَدَّمُ دَاخِلُ الْخَلَاءِ يَسَارَهُ، وَالْخَارِجُ يَمِينَهُ، وَلَا يَحْمِلُ ذِكْرَ اللَّهِ تَعَالَى^(٦)، وَيَعْتَمِدُ جَالِسًا يَسَارَهُ^(٧)، وَلَا يَسْتَقْبِلُ

(١) أَكْثَرُ مِنْهُ.

(٢) كُتِبَ عَلَيْهَا قُرْآنٌ.

(٣) مَنْ مَسَّهُ وَحْمِلُهُ لِلتَّعَلُّمِ؛ لِمَشَقَّةِ دَوَامِ طَهْرِهِ.

(٤) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَمْلٍ.

(٥) فَإِنْ كَانَ قَبْلَهُمَا مُحَدِّثًا مَثَلًا فَهُوَ الْآنَ مُتَطَهِّرٌ؛ لِتَيَقُّنِهِ الطَّهَرِ وَشُكِّهِ فِي تَأْخِيرِ الْحَدِيثِ عَنْهُ. وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُمَا مُتَطَهِّرًا فَهُوَ الْآنَ مُحَدِّثٌ إِنْ كَانَ يَعْتَادُ تَجْدِيدَ الْوُضُوءِ، فَإِنْ لَمْ يَعْتَدِهِ فَيَكُونُ مُتَطَهِّرًا.

(٦) أَيُ: مَكْتُوبَ ذِكْرِهِ مِنْ قُرْآنٍ أَوْ اسْمِ مُعْظَمِ اللَّهِ أَوْ لِنَبِيِّ أَوْ مَلَكٍ، وَحَمْلُ مَا ذُكِرَ مَكْرُوهٌ.

(٧) فَيَضَعُ أَصَابِعَ رِجْلِهِ الْيَمْنَى بِالْأَرْضِ، وَيَنْصَبُ بَاقِيَهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَسْهَلُ لَخُرُوجِ الْخَارِجِ.

الْقِبْلَةَ، وَلَا يَسْتَذْبِرُهَا، وَيَحْرُمَانِ بِالصَّخْرَاءِ^(١)،
وَيَبْعُدُ، وَيَسْتَتِرُ، وَلَا يَبُولُ فِي مَاءٍ رَاكِدٍ^(٢)، وَجُحْرِ^(٣)،
وَمَهَبِّ رِيحٍ^(٤)، وَمُتَحَدِّثٍ، وَطَرِيقٍ، وَتَحْتَ مُثْمِرَةٍ، وَلَا
يَتَكَلَّمُ^(٥)، وَلَا يَسْتَنْجِي بِمَاءٍ فِي مَجْلِسِهِ^(٦)، وَيَسْتَبْرِئُ مِنَ
الْبَوْلِ.

وَيَقُولُ عِنْدَ دُخُولِهِ: (بِاسْمِ اللَّهِ، اَللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ
الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ)^(٧). وَعِنْدَ خُرُوجِهِ: (غُفْرَانِكَ)^(٨)، اَلْحَمْدُ لِلَّهِ
الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَاقَانِي).

وَيَجِبُ الِاسْتِنْجَاءُ بِمَاءٍ، أَوْ حَجَرٍ، وَجَمْعُهُمَا أَفْضَلُ^(٩)،
وَفِي مَعْنَى الْحَجَرِ: كُلُّ جَامِدٍ طَاهِرٍ قَالِعٍ غَيْرِ مُحْتَرَمٍ^(١٠)،

(١) دون سائر مرتفع ثلثي ذراع فأكثر وقد دنا منه ثلاثة أذرع فأقل، فإن كان هناك
سائر فيذكره. وهذان في غير مكان مُعَدَّ لقضاء الحاجة، وإلا فلا كراهة ولا
حرمة.

والذراع = ٤٨ سانتي متراً.

(٢) وذلك مكروه ما لم يستبحر. أما الجاري: فيكره في القليل منه دون الكثير.

(٣) فيكره خشية أن يتأذى أو يؤذي حيواناً فيه.

(٤) لئلا يعود عليه رشاش الخارج.

(٥) أي: يكره حال خروج بول أو غائط، أما مع عدم خروج شيء فيكره بذكر أو
قرآن فقط. ولو عطس حمد الله بقلبه فقط (كالمُجامع).

(٦) فيكره ذلك إن لم يكن مُعَدَّاً.

(٧) الْخُبْثُ: ذُكْرَانِ الشَّيَاطِينِ، وَالْخَبَائِثُ: إِنَاثُهَا. فَإِنْ نَسِيَ تَعَوَّذَ بِقَلْبِهِ.

(٨) ثلاث مرات.

(٩) بأن يقدم الحجر.

(١٠) أما المحترم كمطعم آدمي أو مطعم جِنٍّ (كعظم) أو مكتوب عليه اسم معظم
فيحرم الاستنجاء به.

وَجِلْدٍ دُبْعَ دُونَ غَيْرِهِ^(١) فِي الْأَظْهَرِ^(٢).

وَشَرَطُ الْحَجَرِ أَنْ لَا يَجِفَّ النَّجَسُ، وَلَا يَنْتَقِلَ وَلَا يَطْرَأَ أَجْنَبِيٌّ^(٣).

وَلَوْ نَدَرَ^(٤) أَوْ ائْتَشَرَ فَوْقَ الْعَادَةِ وَلَمْ يُجَاوِزْ صَفْحَتَهُ^(٥) وَحَشَفَتَهُ^(٦) جَازَ الْحَجَرُ فِي الْأَظْهَرِ.

وَيَجِبُ ثَلَاثُ مَسَحَاتٍ وَلَوْ بِأَطْرَافِ حَجَرٍ، فَإِنْ لَمْ يُنْقِ وَجَبَ الْإِنْقَاءُ، وَسُنُّ الْإِيْتَارُ، وَكُلُّ حَجَرٍ لِكُلِّ مَحَلٍّ، وَقِيلَ: يُوزَنُ لِحَاثِيْنِهِ وَالْوَسْطِ.

وَيُسْنُ الْأَسْتِنْجَاءُ بِسَارِهِ^(٧).

وَلَا أَسْتِنْجَاءَ لِدُودٍ، وَبَعَرٍ بِلَا لَوْثٍ فِي الْأَظْهَرِ.



(١) مما لم يُدْبَعْ.

(٢) لأن غير المدبوغ إما نجس أو مأكول.

(٣) ولألا تعين الماء.

(٤) الخارج (كدم).

(٥) وهي ما ينضم من الأليين عند القيام.

(٦) وهي ما فوق محل الختان.

(٧) ويكره بيمينه.

بَابُ الْوُضُوءِ

فَرَضُهُ سِتَّةٌ:

أَحَدُهَا: نِيَّةُ رَفْعِ حَدَثٍ، أَوْ اسْتِبَاحَةِ مُفْتَقِرٍ إِلَى طَهْرٍ^(١)،
أَوْ آدَاءِ فَرَضِ الْوُضُوءِ^(٢).

وَمَنْ دَامَ حَدَثُهُ كَمُسْتَحَاضَةٍ كَفَاهُ نِيَّةُ الْاسْتِبَاحَةِ^(٣) دُونَ
الرَّفْعِ عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِمَا^(٤).

وَمَنْ نَوَى تَبَرُّدًا^(٥) مَعَ نِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ جَازَ عَلَى الصَّحِيحِ، أَوْ
مَا يُنْدَبُ لَهُ وَضُوءٌ كَقِرَاءَةِ^(٦) فَلَا فِي الْأَصَحِّ.

(١) كصلاة ومسّ مصحف.

(٢) أو الوضوء، أو الطهارة عن الحدث، أو الطهارة لنحو الصلاة مما لا يُباح
إلا بالوضوء، ولا يكفي نويت الطهارة دون ذكر الحدث؛ لأن الطهارة لغة
مطلق النظافة.

(٣) أو الوضوء.

(٤) ولا يتوضأ دائم الحدث إلا بعد دخول وقت الصلاة، وعليه تحقّظ من
النجاسة، ويوالي بينه وبين الوضوء والصلاة.

(٥) أو تَنَظَّفًا.

(٦) لقرآن دون مسّ.

وَيَجِبُ قَرْنُهَا بِأَوَّلِ الْوَجْهِ. وَقِيلَ: يَكْفِي بِسُتَّةٍ قَبْلَهُ.
وَلَهُ تَفْرِيقُهَا عَلَى أَعْضَائِهِ فِي الْأَصَحِّ^(١).

الثَّانِي: غَسْلُ وَجْهِهِ، وَهُوَ: مَا بَيْنَ مَنَابِتِ رَأْسِهِ غَالِبًا
وَمُنْتَهَى لَحْيَيْهِ، وَمَا بَيْنَ أُذُنَيْهِ، فَمِنْهُ مَوْضِعُ الْغَمَمِ^(٢)، وَكَذَا
التَّحْذِيفُ^(٣) فِي الْأَصَحِّ، لَا التَّرْعَتَانِ، (وَهُمَا بَيَاضَانِ يَكْتَنِفَانِ
النَّاصِيَةَ)^(٤).

قُلْتُ: صَحَّحَ الْجُمْهُورُ أَنَّ مَوْضِعَ التَّحْذِيفِ مِنَ
الرَّأْسِ^(٥)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَجِبُ غَسْلُ كُلِّ هُذْبٍ^(٦)، وَحَاجِبٍ، وَعِذَارٍ^(٧)،
وَشَارِبٍ، وَخَدٍّ، وَعَنْقَقَةٍ^(٨) شَعْرًا وَبَشَرًا، وَقِيلَ: لَا يَجِبُ بَاطِنُ
عَنْقَقَةٍ كَثِيفَةٍ.

وَاللَّحْيَةُ إِنْ خَفَّتْ^(٩) كَهُذْبٍ، وَإِلَّا فَلْيَغْسِلْ ظَاهِرَهَا، وَفِي
قَوْلٍ: لَا يَجِبُ غَسْلُ خَارِجِ عَنِ الْوَجْهِ.

-
- (١) والأولى أن ينوي سنن الوضوء عند غسل الكفين، ثم فرض الوضوء عند غسل الوجه.
(٢) وهو ما ينبت عليه الشعر من الجبهة.
(٣) وهو ما بين ابتداء العذار والنزعة. سمي بذلك لأن النساء يحذفن الشعر عنه ليتسع الوجه.
(٤) أي: يحيطان بها.
(٥) لاتصال شعره بشعره.
(٦) وهو الشعر النابت على أجفان العين.
(٧) وهو الشعر المحاذي للأذن.
(٨) وهو الشعر النابت على الشفة السفلى.
(٩) بحيث ترى البشرة من خلالها في مجلس التخاطب.

الثَّالِثُ: غَسَلُ يَدَيْهِ^(١) مَعَ مِرْفَقَيْهِ^(٢). فَإِنْ قُطِعَ بَعْضُهُ^(٣) وَجَبَ غَسْلُ مَا بَقِيَ، أَوْ مِنْ مِرْفَقَيْهِ فَرَأْسُ عَظْمِ الْعَضِدِ عَلَى الْمَشْهُورِ، أَوْ فَوْقَهُ نُدْبَ بَاقِي عَضِدِهِ^(٤).

الرَّابِعُ: مُسَمَّى مَسْحَ لِبَشْرَةِ رَأْسِهِ، أَوْ شَعْرِهِ^(٥) فِي حَدِّهِ^(٦)، وَالْأَصَحُّ جَوَازُ غَسْلِهِ، وَوَضْعُ الْيَدِ بِلَا مَدٍّ. الْخَامِسُ: غَسْلُ رِجْلَيْهِ مَعَ كَعْبَيْهِ^(٧).

الْسَّادِسُ: تَرْتِيبُهُ هَكَذَا، وَلَوْ اغْتَسَلَ مُحْدِثٌ فَأَلْأَصَحُّ: أَنَّهُ إِنْ أَمَكْنَ تَقْدِيرُ تَرْتِيبٍ بِأَنْ غَطَسَ، وَمَكْتُ^(٨) صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا. قُلْتُ: الْأَصَحُّ الصَّحَّةُ بِلَا مَكْتٍ^(٩)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَسُنُّهُ:

الْسُّوَاكُ^(١٠) عَرْضًا بِكُلِّ خَشْنٍ، إِلَّا إِضْبَعَهُ^(١١) فِي

(١) من كَفَيْهِ وذِرَاعِيهِ.

(٢) ويجب إزالة وسخ حول الأظفار وتحتها.

(٣) أي: بعض ما يجب غسله.

(٤) لثلا يخلو العضو عن طهارة.

(٥) ولو واحدة أو بعضها.

(٦) بأن لا يخرج بالمدّ عن الرأس.

(٧) وهما: العظمان الناتئان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم، ويجب غسل شقوق فيهما.

(٨) بقدر الترتيب.

(٩) لتقدير الترتيب في لحظات لطيفة.

(١٠) بعد غسل الكفّين.

(١١) بثلاث الهزمة والباء.

الْأَصَحُّ، وَيُسَنُّ لِلصَّلَاةِ وَتَغْيِيرِ الْقَمِ^(١)، وَلَا يُكْرَهُ إِلَّا لِلصَّائِمِ
بَعْدَ الزَّوَالِ^(٢).

وَالْتَّسْمِيَةُ أَوَّلَهُ^(٣)، فَإِنْ تَرَكَ^(٤) فَفِي أَثْنَائِهِ^(٥).

وَعَسَلُ كَفَّيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ طَهْرَهُمَا كُرِهَ غَمْسُهُمَا فِي
الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهِمَا.

وَالْمَضْمَضَةُ وَالْاسْتِنْشَاقُ، وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ فَضْلَهُمَا أَفْضَلُ^(٦)،
ثُمَّ الْأَصَحُّ: يُمَضِّضُ بِغُرْفَةٍ ثَلَاثًا، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ بِأُخْرَى ثَلَاثًا،
وَيُبَالِغُ فِيهِمَا غَيْرُ الصَّائِمِ^(٧).

قُلْتُ: الْأَظْهَرُ تَفْضِيلُ الْجَمْعِ بِثَلَاثِ غُرَفٍ يُمَضِّضُ مِنْ
كُلِّ، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَتَثْلِيثُ الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ^(٨)، وَيَأْخُذُ الشَّاكُّ بِالْيَقِينِ.

(١) ويتأكد لتلاوة قرآن أو حديث أو علم شرعي، أو استيقاظ من نوم وإرادته، ودخول مسجد ومنزل، وعند الاحتضار.

(٢) أي: بعد الظهر. وحكمة اختصاصه بذلك أن التغير بعده يتمحض عن الصوم؛ لخلو المعدة، بخلافه قبله، والدليل قوله ﷺ: «لُخْلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ» رواه البخاري ١٨٩٤، ومسلم ٢٧٦٢.

(٣) أول غسل الكفين، والتعوذ قبلها.

(٤) ولو عمدًا.

(٥) لا بعد فراغه عند ابن حجر، خلافًا للرملي.

(٦) من جمعهما بغرفة.

(٧) وأما الصائم فتكره له المبالغة.

(٨) ويكره النقص عن الثلاث، كالزيادة عليها.

وَمَسْحُ كُلِّ رَأْسِهِ ^(١) ثُمَّ أُذُنَيْهِ ^(٢)؛ فَإِنْ عَسَرَ رَفْعُ الْعِمَامَةِ
كَمَّلَ بِالْمَسْحِ عَلَيْهَا.

وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ الْكَثَّةِ ^(٣) وَأَصَابِعِهِ ^(٤).

وَتَقْدِيمُ الْيُمْنَى ^(٥).

وَإِطَالَةُ غُرَّتِهِ وَتَحْجِيلِهِ ^(٦).

وَالْمُؤَالَاةُ ^(٧)، وَأَوْجَبَهَا الْقَدِيمُ ^(٨).

وَتَرْكُ الْأَسْتِعَانَةِ ^(٩) وَالنَّفْضِ ^(١٠)، وَكَذَا التَّنْشِيفُ فِي

(١) والستة فيه أن يضع يديه على مقدم رأسه، ويلصق مسبّحتيه بالأخرى وإبهاميه على صدغيه، ثم يذهب بهما إلى قفاه، ويردهما إن كان له شعر ينقلب.

(٢) ظاهرهما وباطنهما.

(٣) بأصابع يمينه ومن أسفل.

(٤) أصابع يديه بالتشبيك، وأصابع رجله بخنصر يده اليسرى ومن أسفل مبتدئاً بخنصر يمينى رجله مختتماً بخنصر يسراه.

(٥) ويكره تركه.

(٦) وتحصل إطالة الغرّة: بأن يغسل مع الوجه مقدّم رأسه وأذنيه وصفحتي عنقه. وإطالة التحجيل: بأن يغسل مع اليدين بعض العضدين، ومع الرجلين بعض الساقين، وذلك لحديث البخاري ١٣٦، ومسلم ٢٤٦: «إن أمتي يدعون يوم القيامة غرّاً محجلين من آثار الوضوء»، أي: بيض الوجوه والأيدي والأرجل، استعاره من البياض الذي يكون في وجه الفرس ويديه ورجليه.

(٧) بين أفعال الوضوء، بحيث لا يجفّ عضو قبل الشروع فيما بعده، مع اعتدال الهواء والزمان والمكان والبدن.

(٨) وهو مذهب مالك.

(٩) لغير عذر؛ لأنها ترّفه لا يليق بمتعبّد.

(١٠) لأنه كالتبري من العبادة.

الْأَصَحُّ^(١).

وَيَقُولُ بَعْدَهُ^(٢): (أَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ، سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ)^(٣).
وَحَذَفْتُ دُعَاءَ الْأَعْضَاءِ^(٤)؛ إِذْ لَا أَضِلُّ لَهُ^(٥).



(١) لأنه يزيل أثر العبادة، ما لم يحتججه لنحو برد.

(٢) مستقبلاً للقبلة رافعاً يديه إلى السماء.

(٣) لما روى مسلم ٢٣٤، والترمذي ٥٥: «من توضأ فقال: أشهد ألا إله إلا الله... فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء».

(٤) الذي ذكره الرافعي في (المحرر).

(٥) ومن سنن الوضوء: الدلك، وترك التكلم إلا لحاجة، وترك الإسراف في الماء.

بَابُ مَسْحِ الْخُفِّ

يَجُوزُ فِي الْوُضُوءِ^(١) لِلْمُقِيمِ: يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَلِلْمُسَافِرِ^(٢): ثَلَاثَةٌ بَلَيَالِيهَا، مِنْ الْحَدَثِ بَعْدَ لُبْسِ، فَإِنْ مَسَحَ حَضْرًا ثُمَّ سَافَرَ أَوْ عَكْسَ لَمْ يَسْتَوْفِ مُدَّةَ سَفَرٍ.

وَشَرْطُهُ: أَنْ يُلْبَسَ بَعْدَ كَمَالِ طَهْرٍ^(٣)، سَاتِرَ مَحَلِّ فَرْضِهِ، طَاهِرًا، يُمَكِّنُ تِبَاعُ الْمَشْيِ فِيهِ لِرَدِّ مُسَافِرٍ لِحَاجَاتِهِ^(٤). قِيلَ: وَحَالًا^(٥).

وَلَا يُجْزَى مَنْسُوجٌ لَا يَمْنَعُ مَاءً^(٦) فِي الْأَصَحِّ، وَلَا جُزْمُوقَانٍ^(٧) فِي الْأَظْهَرِ، وَيَجُوزُ مَشْقُوقُ قَدَمٍ شَدَّ^(٨) فِي الْأَصَحِّ.

(١) لا الغسل.

(٢) سفر قصر، وهو ٨٢,٥ كيلو مترًا.

(٣) فلو غسل رجلًا وأدخلها ثم الأخرى وأدخلها خُفَّها لم يَجْزِ المسح حتى ينزع الأولى ويلبسها من جديد.

(٤) ومقيم لحاجاته.

(٥) لا مغصوبًا.

(٦) إذا صُبَّ عليه.

(٧) وهما خُفٌّ فوق خُفٍّ فمسح على الأعلى.

(٨) بالعرى بحيث لا يظهر شيء من محلِّ الفرض.

وَيُسْنُ مَسْحُ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ خُطُوطًا^(١)، وَيَكْفِي مُسَمًّى
مَسْحُ^(٢) يُحَازِي الْفَرْضَ إِلَّا أَسْفَلَ الرَّجْلِ وَعَقِبَهَا^(٣) فَلَا عَلَى
الْمَذْهَبِ.

قُلْتُ: حَرْفُهُ كَأَسْفَلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَا مَسْحَ لِشَاكٍ فِي بَقَاءِ الْمُدَّةِ.

فَإِنْ أَجْنَبَ وَجَبَ تَجْدِيدُ لُبْسٍ^(٤).

وَمَنْ نَزَعَ وَهُوَ بِطَهْرِ الْمَسْحِ غَسَلَ قَدَمَيْهِ^(٥)، وَفِي قَوْلٍ:
يَتَوَضَّأُ.



(١) بأن يضع يسراه تحت عقبه، ويمناه على ظهر أصابعه، ثم يمرُّ اليمنى لساقيه،
واليسرى لأطراف أصابعه من تحت مفرجاً بين أصابع يديه، واستيعابه خلاف
الأولى. ويكره تكرار مسحه.

(٢) كما في مسح الرأس في الوضوء.

(٣) والعقب: مؤخر الرجل.

(٤) بعد الغسل.

(٥) لبطلان طهرهما.

بَابُ الْغُسْلِ

مُوجِبُهُ: مَوْتُ، وَحَيْضٌ، وَنِفَاسٌ، وَكَذَا وَلَادَةٌ^(١) بِلَا بَلَلٍ فِي الْأَصَحِّ، وَجَنَابَةٌ بِدُخُولِ حَشْفَةٍ، أَوْ قَدْرَهَا^(٢) فَرْجًا^(٣)، وَبُخْرُوجٍ مَنِيٍّ مِنْ طَرِيقِهِ الْمُعْتَادِ وَغَيْرِهِ، وَيُعْرَفُ بِتَدَفُّقِهِ، أَوْ لَذَّةِ بُخْرُوجِهِ، أَوْ رِيحِ عَجِينِ رَطْبًا، أَوْ بَيَاضِ بَيْضٍ جَافًا؛ فَإِنْ فَقَدَتْ الْأَصْفَاتُ فَلَا غُسْلَ^(٤). وَالْمَرْأَةُ كَرَجُلٍ^(٥).

وَيَحْرُمُ بِهَا^(٦) مَا حَرَّمَ بِالْحَدَثِ^(٧)، وَالْمُكْتِ بِالْمَسْجِدِ لَا عُبُورُهُ، وَالْقُرْآنُ^(٨)، وَتَحِلُّ أَذْكَارُهُ لَا يَقْصِدُ قُرْآنٍ^(٩).

(١) ولو علقَةً أو مُضْغَةً.

(٢) من مقطوعها.

(٣) ولو دُبْرًا.

(٤) فَإِنْ احْتَمَلَ كَوْنُ الْخَارِجِ مَنِيًّا أَوْ غَيْرَهُ (كَمَذْيٍ) تَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا: فَإِنْ جَعَلَهُ مَنِيًّا اغْتَسَلَ، أَوْ غَيْرَهُ غَسَلَ مَا أَصَابَهُ وَتَوَضَّأَ.

(٥) يُعْرَفُ مَنِيُّهَا بِالْصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ.

(٦) بِالْجَنَابَةِ.

(٧) الْأَصْغَرُ.

(٨) أَي: قِرَاءَتُهُ وَلَوْ بَعْضَ آيَةٍ.

(٩) وَتَحْرَمُ قِرَاءَةُ مَا لَا يَوْجَدُ نَظْمُهُ إِلَّا فِي الْقُرْآنِ (كسورة الإخلاص، وآية الكرسي) =

وَأَقْلَهُ: نِيَّةُ رَفْعِ جَنَابَةٍ، أَوْ اسْتِبَاحَةِ مُفْتَقِرٍ إِلَيْهِ، أَوْ أَدَاءِ فَرْضِ الْغُسْلِ^(١)؛ مَقْرُونَةٌ بِأَوَّلِ فَرْضٍ، وَتَعْمِيمٌ شَعْرِهِ وَبَشَرِهِ^(٢)، وَلَا تَجِبُ مَضْمَضَةٌ وَاسْتِنْشَاقٌ.

وَأَكْمَلُهُ: إِزَالَةُ الْقَدَرِ ثُمَّ الْوُضُوءُ^(٣)، (وَفِي قَوْلٍ: يُؤَخَّرُ غَسْلَ قَدَمَيْهِ)، ثُمَّ تَعَهُدُ مَعَاطِفِهِ^(٤)، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ وَيُخَلِّلُهُ، ثُمَّ شِقَّهُ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ، وَيَذْلُكُ وَيُثَلِّثُ، وَتَتَّبِعُ لِحَيْضِ أَثَرَهُ مِسْكَاً، وَإِلَّا فَنَحْوَهُ.

وَلَا يُسَنُّ تَجْدِيدُهُ، بِخِلَافِ الْوُضُوءِ.

وَيُسَنُّ أَنْ لَا يَنْقُصَ مَاءُ الْوُضُوءِ عَنْ مُدٍّ^(٥)، وَالْغُسْلُ عَنْ صَاعٍ^(٦)، وَلَا حَدًّا لَهُ^(٧).

وَمَنْ بِهِ نَجَسٌ^(٨) يَغْسِلُهُ ثُمَّ يَغْتَسِلُ، وَلَا تَكْفِي لَهُمَا غَسْلَةٌ، وَكَذَا فِي الْوُضُوءِ.

= عند ابن حجر خلافاً للرملي، فلا فرق عنده بين ما يوجد نظمه في القرآن وما لا يوجد إن قصد غير القراءة.

(١) ولا يكفي نويت الغسل أو الطهارة؛ لأنه قد يكون عادة.

(٢) حتى ما ظهر من صمخ الأذن، وفرج المرأة إذا قعدت لقضاء حاجتها. ومما يجب غسله أيضاً: حلقة الدبر، فيسترخي قليلاً ليصل الماء إلى طياتها.

(٣) كاملاً.

(٤) كالشرة.

(٥) وهو مكعب طول ضلعه ٩,٢ سانتي متراً، ويعادل ٧٧٩ غراماً.

(٦) وهو مكعب طول ضلعه ١٤,٦ سانتي متراً، ويعادل ٣١١٢ غراماً. والصاع: أربعة أمداد.

(٧) فلو نقص وأسبغ كفى.

(٨) حكمي.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ تَكْفِيهِ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَمَنْ أَعْتَسَلَ لِحَنَابَةٍ وَجُمُعَةٍ^(٢) حَصَلًا، أَوْ لِأَحَدِهِمَا حَصَلَ فَقَطُّ.
قُلْتُ: وَلَوْ أَحْدَثَ^(٣) ثُمَّ أَجْنَبَ، أَوْ عَكْسَهُ، كَفَى الْغُسْلُ عَلَى الْمَذْهَبِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٤).



(١) أمّا النجس العيني (وهو الذي له جسم أو وصف) فلا بُدَّ من إزالته قبل الغسل.

(٢) أو عيد.

(٣) حدثًا أصغر.

(٤) وينبغي لمن يغتسل بالصَّبِّ أن يقيّد النيّة؛ بأن ينوي رفع الحدث الأكبر عن محلّ الاستنجاء، ثم يأتي بنيّة أخرى لباقي بدنه؛ لأنّه قد يحتاج إلى المسّ أثناء الغسل فينتقض وضوءه.

بَابُ النَّجَاسَةِ

هِيَ كُلُّ مُسْكِرٍ مَائِعٍ ^(١)، وَكَلْبٍ ^(٢)، وَخِنْزِيرٍ، وَفَرَعُهُمَا، وَمَيْتَةٌ غَيْرِ الْآدَمِيِّ وَالسَّمَكِ وَالْجَرَادِ، وَدَمٌ، وَقَيْحٌ، وَقَيْءٌ، وَرَوْثٌ، وَبَوْلٌ، وَمَذْيٌ ^(٣)، وَوَذْيٌ ^(٤)، وَكَذَا مَنِيٌّ غَيْرِ الْآدَمِيِّ فِي الْأَصَحِّ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ طَهَارَةُ مَنِيٍّ غَيْرِ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ وَفَرَعِ أَحَدِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَبْنٌ مَا لَا يُؤْكَلُ غَيْرِ الْآدَمِيِّ.

وَالْجُزْءُ الْمُنْفَصِلُ مِنَ الْحَيِّ كَمَيْتَتِهِ إِلَّا شَعْرَ الْمَأْكُولِ ^(٥)؛ فَطَاهِرٌ.

(١) بخلاف غير المائع من المسكرات (كالبنج والحشيش) فإنه حرام ليس بنجس.

(٢) ولو معلماً للصيد.

(٣) وهو ماء رقيق يخرج عند شهوة ضعيفة.

(٤) وهو ماء كديرٍ ثخين يخرج عقب البول حيث استمسكت الطبيعة، أو عند حمل شيء ثقیل.

(٥) أو صوفه أو وبره أو ريشه.

وَلَيْسَتْ الْعَلَقَةُ وَالْمُضْغَةُ، وَرُطُوبَةُ الْفَرْجِ بِنَجَسٍ فِي الْأَصَحِّ^(١).

وَلَا يَطْهَرُ نَجَسُ الْعَيْنِ إِلَّا خَمْرٌ تَخَلَّلَتْ، (وَكَذَا إِنْ نُقِلَتْ مِنْ شَمْسٍ إِلَى ظِلٍّ وَعَكْسُهُ فِي الْأَصَحِّ)، فَإِنْ خُلِلَتْ بِطَرَحٍ شَيْءٍ فَلَا^(٢)؛ وَجِلْدٌ نَجَسَ بِالْمَوْتِ، فَيَطْهَرُ بِدَبْغِهِ ظَاهِرُهُ، وَكَذَا بَاطِنُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ^(٣).

وَالدَّبْغُ: نَزْعُ فُضُولِهِ بِحَرِيفٍ^(٤) لَا شَمْسٍ وَتُرَابٍ، وَلَا يَجِبُ الْمَاءُ فِي أَثْنَائِهِ فِي الْأَصَحِّ. وَالْمَذْبُوغُ^(٥) كَثُوبٌ نَجَسٍ^(٦).

وَمَا نَجَسَ بِمُلَاقَاةِ شَيْءٍ مِنْ كَلْبٍ غَسِلَ سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ بِتُرَابٍ، وَالْأَظْهَرُ: تَعَيُّنُ التُّرَابِ، وَأَنَّ الْخِنْزِيرَ كَكَلْبٍ، وَلَا يَكْفِي تُرَابٌ نَجَسٍ^(٧)، وَلَا مَمْرُوجٌ بِمَائِعٍ فِي الْأَصَحِّ. وَمَا تَنَجَّسَ بِبَوْلٍ صَبِيٍّ^(٨) لَمْ يَطْعَمَ غَيْرَ لَبَنٍ^(٩) نَضِجٍ^(١٠)،

(١) أما الرطوبة الخارجة من باطن الفرج الذي لا يصل إليه ذكر المجامع فنجسة.

(٢) لأنه يعود عليها بالتنجيس.

(٣) وأما الشعر فلا يطهر.

(٤) وهو ما يلذع اللسان (كقشر رمان).

(٥) النجس.

(٦) أي: متنجس؛ لتنجس الدابغ به قبل طهر عينه، فلا بد من غسله بعد الدبغ.

(٧) أو مستعمل.

(٨) لا صبيّة.

(٩) في الحولين على وجه التغذي، فإن شرب دواء فلا يضر.

(١٠) بأن يُرَشَّ عليه ماء يعمّه بعد عصره من البول، وتزول الأوصاف.

وَمَا تَنْجَسَ بِغَيْرِهِمَا^(١)؛ إِنْ لَمْ تَكُنْ عَيْنٌ كَفَى جَزْيُ الْمَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ وَجَبَ إِزَالَةُ الطَّعْمِ، وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ لَوْنٍ، أَوْ رِيحٍ عَسَرَ زَوَالُهُ، وَفِي الرِّيحِ قَوْلُ^(٢).

قُلْتُ: فَإِنْ بَقِيَ مَعًا ضَرًّا عَلَى الصَّحِيحِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيُشْتَرَطُ وُرُودُ الْمَاءِ، لَا الْعَصْرُ فِي الْأَصَحِّ.

وَالْأَظْهَرُ: طَهَارَةُ غُسَالَةٍ تَنْفَصِلُ بِهَا تَغْيِيرٌ وَقَدْ طَهَرَ الْمَحَلُّ.

وَلَوْ نَجِسَ مَائِعٌ تَعَذَّرَ تَطْهِيرُهُ، وَقِيلَ: يَطْهَرُ الدَّهْنُ بِغَسْلِهِ^(٣).



(١) أي: الكلب وبول الصبي.

(٢) أنه يضرُّ بقاؤه (كالطَّعْمِ).

(٣) ومما يعفى عنه من النجاسات:

١ - ما على رجل الذباب من النجاسة وإن رُئي.

٢ - اليسير عرفاً من شعر غير المأكول إذا انفصل في حياته.

٣ - دخان النجاسة وغبأؤها.

٤ - فم كلِّ مجترٍّ.

٥ - ما على منفذ حيوان.

٦ - روث ما نشؤه من الماء.

٧ - اليسير من الدم والقيح بالنسبة للصلاة، لا لنحو ماء قليل فينجس به وإن قلَّ.

٨ - الحشرات إذا وقعت في الإناء وماتت فيه فإنها لا تنجس.

بَابُ التَّيَمُّمِ

يَتَيَمَّمُ الْمُحْدِثُ وَالْجُنُبُ ^(١) لِأَسْبَابٍ:

أَحَدُهَا: فَقْدُ الْمَاءِ، فَإِنْ تَيَقَّنَ الْمُسَافِرُ ^(٢) فَقْدَهُ تَيَمَّمَ بِلَا طَلَبٍ، وَإِنْ تَوَهَّمَهُ ^(٣) طَلَبَهُ ^(٤) مِنْ رَحْلِهِ ^(٥) وَرِفْقَتِهِ، وَنَظَرَ حَوَالِيهِ إِنْ كَانَ بِمُسْتَوٍ، فَإِنْ أَحْتَاجَ إِلَى تَرَدُّدٍ ^(٦) تَرَدَّدَ قَدَرَ نَظَرِهِ ^(٧)، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ تَيَمَّمْ؛ فَلَوْ مَكَثَ مَوْضِعَهُ فَأَلْأَصَحُّ وَجُوبُ الطَّلَبِ لِمَا يَطْرَأُ ^(٨).

(١) والحائض والنفساء.

(٢) وكذا المقيم.

(٣) أو شك فيه، أو ظنّه. والظن: هو الطرف الراجح، والوهم: المرجوح، والشك: استواء الطرفين.

(٤) بعد دخول الوقت.

(٥) منزله.

(٦) لحال يمنع الرؤية.

(٧) مسافة الغوث، وهي ١٤٤ متراً، وذلك إن لم يخف على نفس أو مال أو انقطاع عن رفقة أو خروج وقت.

(٨) لفريضة أخرى.

فَلَوْ عَلِمَ مَاءٌ يَصِلُهُ الْمُسَافِرُ لِحَاجَتِهِ^(١) وَجَبَ قَصْدُهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرَ نَفْسٍ، أَوْ مَالٍ^(٢)، فَإِنْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ تَيَمَّمَ^(٣).

وَلَوْ تَيَقَّنَهُ آخِرَ الْوَقْتِ فَأَنْتَظَرَهُ أَفْضَلُ^(٤)، أَوْ ظَنَّهُ فَتَعَجَّلُ التَّيْمَمِ أَفْضَلُ فِي الْأَظْهَرِ.

وَلَوْ وَجَدَ مَاءً لَا يَكْفِيهِ فَأَلْأَظْهَرُ وَجُوبُ اسْتِغْمَالِهِ^(٥)، وَيَكُونُ قَبْلَ التَّيْمَمِ.

وَيَجِبُ شِرَاؤُهُ بِشَمَنِ مِثْلِهِ إِلَّا أَنْ يَخْتَجَّ إِلَيْهِ لِذَيْنِ مُسْتَعْرِقٍ، أَوْ مُؤَنَةِ سَفَرِهِ، أَوْ نَفَقَةِ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ^(٦).

وَلَوْ وَهَبَ لَهُ مَاءٌ، أَوْ أُعِيرَ دَلُّوا وَجَبَ الْقَبُولُ فِي الْأَصَحِّ. وَلَوْ وَهَبَ ثَمَنُهُ فَلَا^(٧).

(١) وذلك في حدِّ القُرب، وهو ٢٥٧٨ متراً.

(٢) أو انقطاع عن رُفقة أو خروج وقت.

(٣) والحاصل: أن للتيمم أحوالاً:

١ - إن تيقَّن فقد الماء تيمم بلا طلب.

٢ - إن تيقَّن وجوده في حدِّ الغوث أو تردّد في وجوده لزمه طلبه إن لم يخَفْ على نفس أو مال أو انقطاع عن رُفقة، ولا يتيمم وإن خرج الوقت.

٣ - إن تيقَّن وجوده في حدِّ القُرب وجب طلبه بشرط الأمن على ما تقدّم، وإن تردّد في وجوده فيه لم يجب طلبه.

٤ - لا يجب طلب الماء فوق حدِّ القُرب.

(٤) من تعجيل التيمم.

(٥) فيما استطاعه.

(٦) وهو ما لا يجوز قتله.

(٧) لعظم المنة.

وَلَوْ نَسِيَهُ فِي رَحْلِهِ، أَوْ أَضَلَّهُ فِيهِ فَلَمْ يَجِدْهُ بَعْدَ الطَّلَبِ
فَتَيَمَّمَ قَضَى فِي الْأَظْهَرِ^(١).

وَلَوْ أَضَلَّ رَحْلَهُ فِي رِحَالٍ فَلَا يَقْضِي.

الثَّانِي: أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ لِعَطَشٍ مُحْتَرَمٍ وَلَوْ مَالًا.

الثَّالِثُ: مَرَضٌ يَخَافُ مَعَهُ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ عَلَى مَنْفَعَةِ
عِضْوٍ^(٢)، وَكَذَا بَطْءُ الْبُرْءِ، أَوْ الشَّيْنُ^(٣) الْفَاحِشُ فِي عِضْوٍ
ظَاهِرٍ^(٤) فِي الْأَظْهَرِ، وَشِدَّةُ الْبَرْدِ كَمَرَضٍ.

وَإِذَا أَمْتَنَعَ اسْتِعْمَالُهُ فِي عِضْوٍ:

إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَاتِرٌ^(٥) وَجَبَ التَّيَمُّمُ، وَكَذَا غَسْلُ
الصَّحِيحِ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا لِلْجُنُبِ، فَإِنْ كَانَ
مُحْدِثًا فَلَا صَحَّ اسْتِثْرَاطُ التَّيَمُّمِ وَقْتَ غَسْلِ الْعَلِيلِ، فَإِنْ جُرِحَ
عِضْوَاهُ فَتَيَمَّمَانِ^(٦).

فَإِنْ كَانَ^(٧) (كَجَبِيرَةٍ لَا يُمَكِّنُ نَزْعَهَا) غَسَلَ الصَّحِيحَ
وَتَيَمَّمَ كَمَا سَبَقَ^(٨)، وَيَجِبُ مَعَ ذَلِكَ مَسْحُ كُلِّ جَبِيرَتِهِ

(١) لَأَنَّهُ تَيَمَّمَ فِي مَكَانٍ يَغْلِبُ فِيهِ وَجُودُ الْمَاءِ.

(٢) بِشَهَادَةِ طَبِيبٍ عَدْلٍ.

(٣) الْعَيْبُ.

(٤) وَهُوَ مَا يَبْدُو عِنْدَ الْمَهْنَةِ.

(٥) أَوْ كَانَ وَلَمْ يَأْخُذْ مِنَ الصَّحِيحِ شَيْئًا.

(٦) وَكُلُّ مِنَ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ كَعِضْوٍ وَاحِدٍ.

(٧) عَلَى الْعِضْوِ السَّاتِرِ.

(٨) فِي مِرَاعَاةِ التَّرْتِيبِ، وَتَعَدُّدِ التَّيَمُّمِ.

بِمَاءٍ^(١)، وَقِيلَ: بَعْضُهَا.

فَإِذَا تَيَمَّمَ لِفَرْضٍ ثَانٍ وَلَمْ يُحْدِثْ لَمْ يُعِدِ الْجُنُبُ
غُسْلًا^(٢)، وَيُعِيدُ الْمُحْدِثُ مَا بَعْدَ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: يَسْتَأْنِفَانِ،
وَقِيلَ: الْمُحْدِثُ كَجُنُبٍ.

قُلْتُ: هَذَا الثَّلَاثُ أَصَحُّ^(٣). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * * *

فَضْلٌ

[فِي شُرُوطِ التَّيْمَمِ وَكَيْفِيَّتِهِ]

تَيَمَّمَ بِكُلِّ تُرَابٍ طَاهِرٍ^(٤) حَتَّى مَا يُدَاوِي بِهِ^(٥)، وَبِرَمْلٍ
فِيهِ غُبَارٌ، لَا بِمَعْدِنٍ وَسِحَاقَةٍ خَزَفٍ وَمُخْتَلِطٍ بِدَقِيقٍ وَنَخْوَةٍ،
(وَقِيلَ: إِنْ قَلَّ الْخَلِيطُ جَازَ)، وَلَا بِمُسْتَعْمَلٍ عَلَى الصَّحِيحِ
(وَهُوَ: مَا بَقِيَ بَعْضُوهُ، وَكَذَا مَا تَنَازَرَ فِي الْأَصَحِّ).

وَيُشْتَرَطُ قَصْدُهُ، فَلَوْ سَفَتَهُ رِيحٌ عَلَيْهِ فَرَدَّدَهُ وَنَوَى لَمْ
يُجْزِئْ؛ وَلَوْ يُمَمِّ بِإِذْنِهِ جَازَ، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ عُذْرٌ.

(١) إِنْ أَخَذْتَ مِنَ الصَّحِيحِ شَيْئًا. وَلَا يَجِبُ مَسْحُ الْجَبِيرَةِ بِالتُّرَابِ إِذَا كَانَتْ بَعْضُ
التَّيْمَمِ، بَلْ يَسَنُّ.

(٢) وَلَا مَسْحًا.

(٣) فَيُعِيدُ كُلُّهُمَا التَّيْمَمَ فَقَطْ، وَأَمَّا إِذَا أَحْدَثَ فَإِنَّهُ يَعِيدُ جَمِيعَ مَا مَرَّ.

(٤) الْأُولَى: طَهُورٌ.

(٥) كَالطِّينِ الْأَرْمَنِ.

وَأَرْكَأَهُ: نَقَلَ الثُّرَابَ، فَلَوْ نَقَلَ مِنْ وَجْهِ^(١) إِلَى يَدٍ أَوْ عَكْسَ كَفَى فِي الْأَصَحِّ.

وَنِيَّةُ اسْتِبَاحَةِ الصَّلَاةِ لَا رَفْعَ الْحَدَثِ، وَلَوْ نَوَى فَرَضَ التَّيَمُّمِ لَمْ يَكْفِ فِي الْأَصَحِّ، وَيَجِبُ قَرْنُهَا بِالنَّقْلِ، وَكَذَا اسْتِدَامَتُهَا إِلَى مَسْحِ شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ عَلَى الصَّحِيحِ^(٢)، فَإِنْ نَوَى فَرَضًا وَنَفَلًا أُبِيحَا، أَوْ فَرَضًا^(٣) فَلَهُ النَّقْلُ عَلَى الْمَذْهَبِ^(٤)، أَوْ نَفَلًا أَوْ الصَّلَاةَ تَنَقَّلَ لَا الْفَرَضَ عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَمَسْحُ وَجْهِهِ^(٥) ثُمَّ يَدَيْهِ مَعَ مِرْفَقَيْهِ، وَلَا يَجِبُ إِصَالُهُ مَنِبَتِ الشَّعْرِ الْخَفِيفِ.

وَلَا تَرْتِيبَ فِي نَقْلِهِ فِي الْأَصَحِّ؛ فَلَوْ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِيَمِينِهِ وَجْهَهُ وَيَسَارِهِ يَمِينَهُ جَازَ.

وَتُنْدَبُ التَّسْمِيَةُ، وَمَسْحُ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ بِضَرْبَتَيْنِ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ وَجُوبُ ضَرْبَتَيْنِ، وَإِنْ أُمِكنَ بِضَرْبَةٍ بِخِرْقَةٍ وَنَحْوِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيُقَدَّمُ يَمِينُهُ وَأَعْلَى وَجْهِهِ، وَيُخَفَّفُ الْغُبَارُ، وَمُؤَالَاةُ التَّيَمُّمِ كَالْوُضُوءِ.

(١) ترابًا آخر غير التراب الذي مسح به وجهه.

(٢) والمعتمد أنه يكفي استحضارها عندهما وإن عزبت بينهما.

(٣) ومثله فرض الطواف وخطبة الجمعة.

(٤) ويجوز في كل منهما سجود تلاوة ومسح مصحف.

(٥) حتى مسترسل لحيته.

قُلْتُ: وَكَذَا الْغُسْلُ^(١).

وَيُنْدَبُ تَفْرِيقُ أَصَابِعِهِ أَوَّلًا، وَيَجِبُ نَزْعُ خَاتَمِهِ فِي الثَّانِيَةِ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمَنْ تَيَمَّمَ لِفَقْدِ مَاءٍ فَوَجَدَهُ^(٣):

إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي صَلَاةٍ بَطُلَ^(٤) إِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِمَانِعٍ كَعَطَشٍ.

أَوْ فِي صَلَاةٍ لَا تَسْقُطُ بِهِ^(٥) بَطَلَتْ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَإِنْ أَسْقَطَهَا فَلَا، وَقِيلَ: يَبْطُلُ النُّقْلُ^(٦).

وَالْأَصَحُّ أَنَّ قَطْعَهَا لِيَتَوَضَّأَ أَفْضَلُ، وَأَنَّ الْمُتَنَفِّلَ لَا يُجَاوِزُ رَكَعَتَيْنِ إِلَّا مَنْ نَوَى عَدَدًا فَيُتِمُّهُ.

وَلَا يُصَلِّي بِتَيَمُّمٍ غَيْرَ فَرَضٍ، وَيَتَنَفَّلُ مَا شَاءَ، وَالنَّذْرُ كَفَرَضٍ فِي الْأَظْهَرِ.

وَالْأَصَحُّ صِحَّةُ جَنَائِزٍ مَعَ فَرَضٍ^(٧)، وَأَنَّ مَنْ نَسِيَ إِحْدَى الْخَمْسِ كَفَاهُ تَيَمُّمٌ لَهُنَّ.

(١) تسنّ موالاة التيمم فيه كالوضوء.

(٢) عند المسح؛ ليصل الغبار إلى محلّه.

(٣) أو توهمه.

(٤) وأما إن كان في صلاة فلا تبطل بالتوهم والظنّ.

(٥) بأن صلى بمكان يغلب فيه وجود الماء.

(٦) ويبطل التيمم أيضًا ما يبطل الوضوء، والردة.

(٧) لأنّها وإن كانت فرض كفاية فإنّها تشبه النفل في جواز تركها لبعض الأشخاص.

وَإِنْ نَسِيَ مُخْتَلِفَتَيْنِ ^(١) صَلَّى كُلَّ صَلَاةٍ ^(٢) بَتَيْمُمٍ، وَإِنْ شَاءَ تَيَمَّمَ مَرَّتَيْنِ وَصَلَّى بِالْأَوَّلِ أَرْبَعًا وَلَاءً، وَبِالثَّانِي أَرْبَعًا لَيْسَ مِنْهَا الَّتِي بَدَأَ بِهَا، أَوْ مُتَّفِقَتَيْنِ ^(٣) صَلَّى الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ بَتَيْمُمَيْنِ.

وَلَا يَتَيَمَّمُ لِفَرَضٍ قَبْلَ وَقْتِ فِعْلِهِ. وَكَذَا النِّفْلُ الْمُؤَقَّتُ فِي الْأَصَحِّ.

وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا لَزِمَهُ فِي الْجَدِيدِ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَرَضَ وَيُعِيدَ.

وَيَقْضِي الْمُقِيمُ الْمُتَيَمَّمُ لِفَقْدِ الْمَاءِ، لَا الْمُسَافِرُ، إِلَّا الْعَاصِي بِسَفَرِهِ فِي الْأَصَحِّ ^(٤).

وَمَنْ تَيَمَّمَ لِبَرْدٍ قَضَى فِي الْأَظْهَرِ، أَوْ لِمَرَضٍ يَمْنَعُ الْمَاءَ مُطْلَقًا ^(٥)، أَوْ فِي غُضُوٍ وَلَا سَاتِرَ فَلَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِجُرْحِهِ دَمٌ كَثِيرٌ، وَإِنْ كَانَ سَاتِرٌ لَمْ يَقْضَ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ وُضِعَ عَلَى طَهْرٍ ^(٦)،

(١) كصبح وظهر.

(٢) من الخمس.

(٣) كظنهرين.

(٤) فوجوب التيمم لحرمة الوقت، ووجوب الإعادة لتقصيره بترك التوبة. وينبغي عليه أن العاصي بسفره لا يصح تيممه في الفقه الشرعي إلا إن تاب، ويصح في الفقه الحنفي، ويجب عليه القضاء مطلقًا.

(٥) في جميع أعضاء الطهارة.

(٦) ولم يكن في محل التيمم.

فَإِنْ وُضِعَ عَلَى حَدَثٍ وَجَبَ نَزْعُهُ، فَإِنْ تَعَذَّرَ قَضَى عَلَى
الْمَشْهُورِ^(١).



(١) ويقضي أيضًا إن كان الساتر بغير أعضاء التيمم وأخذ من الصحيح شيئًا ولو
بقدر الاستمساك، أو وُضِعَ على طهر وأخذ من الصحيح زيادة على قدر
الاستمساك.

فائدة: واضع الجبيرة عند أبي حنيفة يمسح عليها ولا يتيمم، ويصلي ما شاء
من الفرائض والنوافل، ولا يعيد الصلاة بعد البرء مطلقًا.

بَابُ الْحَيْضِ

أَقَلُّ سِنِّهِ: تِسْعُ سِنِينَ^(١)، وَأَقَلُّهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ بَلَيَالِيهَا^(٢).

وَأَقَلُّ طَهْرٍ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ: خَمْسَةَ عَشَرَ^(٣)، وَلَا حَدٌّ لِأَكْثَرِهِ^(٤).

وَيَحْرُمُ بِهِ مَا حَرَّمَ بِالْجَنَابَةِ، وَعُبُورُ الْمَسْجِدِ إِنْ خَافَتْ تَلَوِيثَهُ^(٥)، وَالصَّوْمُ، (وَيَجِبُ قِصَاؤُهُ، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ)، وَمَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرُكْبَتَيْهَا، وَقِيلَ: لَا يَحْرُمُ غَيْرُ الْوُطْءِ^(٦).

فَإِذَا انْقَطَعَ لَمْ يَحِلَّ قَبْلَ الْغُسْلِ غَيْرُ الصَّوْمِ، وَالطَّلَاقِ.

(١) قمرية.

(٢) وإن لم تتصل الدماء.

(٣) أما الطهر بين النفاس والحيض فإنه يكون دون ذلك، وقد لا يكون بينهما طهر.

(٤) وغالب الحيض ست أو سبع، وباقي الشهر غالب الطهر.

(٥) وإلا كره.

(٦) ووطء الحائض كبيرة.

وَالْأَسْتِحَاضَةَ حَدَثٌ دَائِمٌ كَسَلَسٍ، فَلَا تَمْنَعُ الصَّوْمَ
وَالصَّلَاةَ، فَتَغْسِلُ الْمُسْتَحَاضَةَ فَرْجَهَا وَتَغْصِبُهُ^(١)،
وَتَتَوَضَّأُ وَقْتَ الصَّلَاةِ، وَتُبَادِرُ بِهَا، فَلَوْ أَخْرَتْ لِمَصْلَحَةِ
الصَّلَاةِ كَسَّرَ وَأَنْتَظَرَ جَمَاعَةً^(٢) لَمْ يَضُرَّ، وَإِلَّا فَيَضُرُّ عَلَى
الصَّحِيحِ.

وَيَجِبُ الْوُضُوءُ لِكُلِّ فَرَضٍ، وَكَذَا تَجْدِيدُ الْعِصَابَةِ فِي
الْأَصَحِّ.

وَلَوْ انْقَطَعَ دُمُهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ، وَلَمْ تَعْتَدِ انْقِطَاعَهُ وَعَوْدَهُ؛
أَوْ أَعْتَادَتْ وَوَسِعَ زَمَنُ الانْقِطَاعِ وَضُوءًا وَالصَّلَاةَ وَجَبَ
الْوُضُوءُ^(٣).

* * * *

فَصْلٌ

[فيما تراه المرأة من الدماء]

رَأَتْ لِسِنَ الْحَيْضِ أَقْلَهُ وَلَمْ يَغْبُرْ أَكْثَرُهُ فَكُلُّهُ حَيْضٌ،
وَالْصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ حَيْضٌ فِي الْأَصَحِّ.

(١) بخرقه تُخْرِجَ طَرَفُهَا مِنَ الْأَمَامِ، وَالثَّانِي مِنَ الْخَلْفِ، وَتَرْبِطُهُمَا بِخُرْقَةٍ تَشَدُّهَا
عَلَى وَسْطِهَا.

(٢) واجتهاد في قبلة.

(٣) لإمكان أداء الصلاة على الكمال.

فَإِنْ عَبَرَهُ: فَإِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً^(١) مُمَيِّزَةً (بِأَنْ تَرَى قَوِيًّا وَضَعِيفًا): فَالضَّعِيفُ اسْتِحَاضَةٌ، وَالْقَوِيُّ حَيْضٌ إِنْ لَمْ يَنْقُصْ عَنْ أَقْلِهِ، وَلَا عَبَرَ أَكْثَرَهُ، وَلَا نَقَصَ الضَّعِيفُ عَنْ أَقْلٍ الطُّهْرُ^(٢).

أَوْ مُبْتَدَأَةً لَا مُمَيِّزَةً (بِأَنْ رَأَتْهُ بِصِفَةٍ، أَوْ فَقَدَتْ شَرْطَ تَمْيِيزٍ): فَالْأَظْهَرُ أَنَّ حَيْضَهَا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَطُهْرُهَا تِسْعٌ وَعِشْرُونَ.

أَوْ مُعْتَادَةً (بِأَنْ سَبَقَ لَهَا حَيْضٌ وَطُهْرٌ): فَتَرُدُّ إِلَيْهِمَا قَدْرًا وَوَقْتًا، وَتَثْبُتُ بِمَرَّةٍ فِي الْأَصَحِّ، وَيُحَكَّمُ لِلْمُعْتَادَةِ الْمُمَيِّزَةِ بِالتَّمْيِيزِ لَا الْعَادَةِ فِي الْأَصَحِّ.

أَوْ مُتَحَيِّرَةً (بِأَنْ نَسِيَتْ عَادَتَهَا قَدْرًا وَوَقْتًا)^(٣): فَفِي قَوْلٍ: كَمُبْتَدَأَةٍ^(٤)، وَالْمَشْهُورُ: وَجُوبُ الْاِخْتِيَاطِ، فَيَحْرُمُ الْوَطْءُ^(٥) وَمَسُّ الْمُضْحَفِ، وَالْقِرَاءَةُ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، وَتُصَلِّي الْفَرَائِضَ أَبَدًا، وَكَذَا النَّفْلُ فِي الْأَصَحِّ، وَتَغْتَسِلُ لِكُلِّ فَرَضٍ^(٦)، وَتَصُومُ رَمَضَانَ ثُمَّ شَهْرًا كَامِلَيْنِ، فَيَحْضُلُ مِنْ كُلِّ أَرْبَعَةٍ عَشَرَ^(٧)، ثُمَّ

(١) لم يسبق لها حيض.

(٢) فإن اختلف شرط من ذلك فهي غير مميّزة.

(٣) ولم تميّز الدم.

(٤) فيكون حيضها يومٌ وليلة.

(٥) والاستمتاع بما بين السرة والركبة.

(٦) بعد دخول وقته.

(٧) لاحتمال أن حيضها طرأ أو انقطع أثناء يوم، فيبطل منه ستة عشر يومًا، فإن =

تَصُومُ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ: ثَلَاثَةً أَوَّلَهَا، وَثَلَاثَةً آخِرَهَا، فَيَحْصُلُ
الْيَوْمَانِ الْبَاقِيَانِ^(١)، وَيُمْكِنُ قَضَاءُ يَوْمٍ^(٢) بِصَوْمِ يَوْمٍ ثُمَّ الثَّالِثِ،
وَالسَّابِعَ عَشَرَ^(٣).

وَإِنْ حَفِظْتَ شَيْئًا^(٤) فَلِلْيَقِينِ حُكْمُهُ، وَهِيَ فِي الْمُحْتَمَلِ
كَحَائِضٍ فِي الْوُطْءِ، وَطَاهِرٍ فِي الْعِبَادَاتِ^(٥)، وَإِنْ أَحْتَمَلَ
انْقِطَاعًا وَجَبَ الْغُسْلُ لِكُلِّ فَرَضٍ.

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ دَمَ الْحَامِلِ وَالنِّقَاءَ بَيْنَ الدَّمِ حَيْضٌ^(٦).

وَأَقَلُّ النَّفَاسِ^(٧): لَحْظَةٌ، وَأَكْثَرُهُ: سِتُّونَ، وَغَالِيَهُ:
أَرْبَعُونَ^(٨).

= نقص رمضان حصل لها منه ثلاثة عشر، وبقي عليها ستة عشر أيضًا، فإذا
صامت شهرًا كاملاً بقي عليها يومان أيضًا.

(١) لأن الحيض إذا طرأ أثناء أول صومها حصل الأخيران، أو ثانيه فالأول والثامن
عشر، أو ثالثه فالأولان.

(٢) عليها بنذر مثلاً.

(٣) لأن الحيض إن طرأ في الأول سلم الأخير، أو في الثالث سلم الأول، وإن
كان آخر الحيض الأول سلم الثالث، أو الثالث سلم الأخير.

(٤) من عاداتها.

(٥) فلو حفظت الوقت دون القدر كأن تقول: كان حيضي يبتدئ أول الشهر
فيوم و ليلة منه حيض بيقين، ونصفه الثاني طهر بيقين، وما بين ذلك يَحْتَمَلُ
الحيض والطهر، فهي فيما عدا اليوم الأول طاهر في العبادات، وحائض في
الوطء.

(٦) بشرط أن لا يجاوز ذلك خمسة عشر يومًا.

(٧) وهو الدم الخارج بعد فراغ الرحم ولو من علقه أو مضغة.

(٨) فإن انقطع الدم خمسة عشر يومًا ثم عاد كان حيضًا لا نفاسًا.

وَيَحْرُمُ بِهِ مَا حَرَّمَ بِالْحَيْضِ، وَعُبُورُهُ سِتِّينَ كَعُبُورِهِ
أَكْثَرَهُ^(١).



(١) أي: أكثر الحيض، فهو استحاضة، فترد المميّزة إلى التمييز، وغير المميّزة إلى العادة.

كِتَابُ الصَّلَاةِ

المَكْتُوبَاتُ خَمْسٌ :

الظُّهْرُ، وَأَوَّلُ وَقْتِهِ: زَوَالُ الشَّمْسِ^(١)، وَآخِرُهُ: مَصِيرُ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ سِوَى ظِلِّ اسْتِوَاءِ الشَّمْسِ^(٢)، وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ، وَيَبْقَى حَتَّى تَغْرُبَ^(٣)، وَالْاِخْتِيَارُ أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنْ مَصِيرِ مِثْلَيْنِ.

وَالْمَغْرِبُ: بِالْغُرُوبِ، وَيَبْقَى حَتَّى يَغِيبَ الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ فِي الْقَدِيمِ، وَفِي الْجَدِيدِ: يَنْقُضِي بِمُضِيِّ قَدَرٍ وَضَوْءٍ، وَسَتْرِ عَوْرَةٍ، وَأَذَانٍ، وَإِقَامَةٍ، وَخَمْسِ رَكَعَاتٍ^(٤)، وَلَوْ شَرَعَ فِي

(١) أي: ميلها عن وسط السماء نحو الغروب.

(٢) الموجود عند الزوال، وذلك أن الشمس إذا طلعت وقع لكل شاخص ظلٌ طويل في جهة الغرب، ثم ينقص بارتفاع الشمس إلى أن تنتهي إلى وسط السماء (وهي حالة الاستواء)، ويبقى حينئذ ظلٌ في غالب البلاد، ثم تميل الشمس إلى جهة الغرب، فيتحوّل الظل إلى جهة الشرق.

(٣) ويغيب جميع قرصها.

(٤) ويقدر ذلك بـ ٣٥ دقيقة، ثم يدخل وقت الكراهة.

الْوَقْتِ وَمَدَّ حَتَّى غَابَ الشَّفَقُ^(١) جَازَ عَلَى الصَّحِيحِ^(٢).

قُلْتُ: الْقَدِيمُ أَظْهَرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْعِشَاءُ: بِمَغِيبِ الشَّفَقِ، وَيَبْقَى إِلَى الْفَجْرِ، وَالْاِخْتِيَارُ: أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنْ ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَفِي قَوْلِ^(٣): نِصْفِهِ^(٤).

وَالصُّبْحُ: بِالْفَجْرِ الصَّادِقِ، وَهُوَ الْمُنْتَشِرُ ضَوْؤُهُ مُعْتَرِضًا بِالْأَفْقِ^(٥)، وَيَبْقَى حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ^(٦)، وَالْاِخْتِيَارُ: أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنِ الْإِسْفَارِ^(٧).

قُلْتُ: يُكْرَهُ تَسْمِيَةُ الْمَغْرِبِ: عِشَاءً، وَالْعِشَاءُ: عَتَمَةٌ؛ وَالنَّوْمُ قَبْلَهَا، وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا إِلَّا فِي خَيْرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيُسَنُّ تَعْجِيلُ الصَّلَاةِ لِأَوَّلِ الْوَقْتِ^(٨)، وَفِي قَوْلِ^(٩): تَأْخِيرُ الْعِشَاءِ أَفْضَلُ.

وَيُسَنُّ الْإِبْرَادُ بِالظَّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ^(١٠)، وَالْأَصَحُّ:

(١) وخرج الوقت.

(٢) ومثل المغرب بقيَّة الصلوات.

(٣) ضعيف.

(٤) ويكره تأخيرها إلى الفجر الكاذب، وهو قبل الصادق بـ ٢٠ دقيقة.

(٥) بخلاف الكاذب فإنه يطلع مستطيلاً.

(٦) ولو بعضها.

(٧) وهو الإضاءة، ويكره تأخيرها إلى طلوع الحمرة.

(٨) فإن أراد تأخيرها عنه لزمه العزم على فعلها فيه، وحينئذ لا يأثم لو مات قبل فعلها.

(٩) ضعيف.

(١٠) إلى أن يصير للحيطان ظلٌ يمشي فيه طالب الجماعة.

اخْتِصَاصُهُ بِبَلَدٍ حَارٍّ، وَجَمَاعَةٍ مَسْجِدٍ يَقْصِدُونَهُ مِنْ بُعْدٍ.

وَمَنْ وَقَعَ بَعْضُ صَلَاتِهِ فِي الْوَقْتِ، فَلَا صَحَّ: أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ رَكْعَةٌ فَالْجَمِيعُ آدَاءٌ وَإِلَّا فَقَضَاءٌ.

وَمَنْ جَهِلَ الْوَقْتَ اجْتَهَدَ بِوَرْدٍ وَنَحْوِهِ، فَإِنْ تَيَقَّنَ صَلَاتَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ قَضَى فِي الْأَظْهَرِ، وَإِلَّا فَلَا.

وَيُبَادِرُ بِالْفَائِتِ^(١)، وَيُسْنُ تَرْتِيبَهُ وَتَقْدِيمَهُ عَلَى الْحَاضِرَةِ الَّتِي لَا يَخَافُ فَوْتَهَا^(٢).

وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ^(٣) عِنْدَ الْأَسْتِوَاءِ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ كَرُمُحٍ، وَالْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ، إِلَّا لِسَبَبٍ^(٤) (كَفَائِتَةٍ، وَكُسُوفٍ، وَتَحِيَّةٍ، وَسَجْدَةِ شُكْرِ)، وَإِلَّا فِي حَرَمٍ مَكَّةَ عَلَى الصَّحِيحِ.

* * * *

فَصْلٌ

[فِي شُرُوطِ وَجُوبِ الصَّلَاةِ]

إِنَّمَا تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ طَاهِرٍ^(٥)،

(١) ندباً إن فاتته بعذر، ووجوباً إن فاتته بغيره.

(٢) أو فوت ركعة في وقتها.

(٣) تحريماً، ولا تنعقد.

(٤) غير متأخر، أما المتأخر (كصلاة استخارة أو إحرام) فيحرم صلاتها.

(٥) فلا تجب على حائض أو نفساء.

وَلَا قَضَاءَ عَلَى الْكَافِرِ^(١) إِلَّا الْمُرْتَدُّ، وَلَا الصَّبِيَّ (وَيُؤْمَرُ بِهَا لِسَبْعٍ^(٢))، وَيُضْرَبُ عَلَيْهَا لِعَشْرِ^(٣))، وَلَا ذِي حَيْضٍ، أَوْ جُنُونٍ، أَوْ إِعْمَاءٍ، بِخِلَافِ السُّكْرِ.

وَلَوْ زَالَتْ هَذِهِ الْأَسْبَابُ وَبَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ تَكْبِيرَةٌ وَجَبَتْ الصَّلَاةُ، وَفِي قَوْلٍ: يُشْتَرَطُ رَكْعَةٌ.

وَالْأَظْهَرُ: وَجُوبُ الظُّهْرِ بِإِذْرَاكِ تَكْبِيرَةِ آخِرِ الْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ آخِرِ الْعِشَاءِ.

وَلَوْ بَلَغَ فِيهَا أَتَمُّهَا وَأَجْزَأَتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ، أَوْ بَعْدَهَا فَلَا إِعَادَةَ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَلَوْ حَاضَتْ، أَوْ جَنَّ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَجَبَتْ تِلْكَ إِنْ أَذْرَكَ قَدَرَ الْفَرَضِ، وَإِلَّا فَلَا.

* * * *

فَضْلٌ [فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ]

الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ: سُنَّةٌ، وَقِيلَ: فَرَضٌ كِفَايَةً، وَإِنَّمَا يُشْرَعَانِ لِمَكْتُوبَةٍ، وَيُقَالُ فِي الْعِيدِ وَنَحْوِهِ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ.

(١) إذا أسلم.

(٢) ويؤمر بقضاء ما فاتته.

(٣) والأمر والضرب واجبان على الولي.

وَالْجَدِيدُ: نَذْبُهُ لِلْمُنْفَرِدِ، وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ إِلَّا بِمَسْجِدٍ وَقَعَتْ فِيهِ جَمَاعَةٌ.

وَيُقِيمُ لِلْفَائِتَةِ، وَلَا يُؤَذِّنُ فِي الْجَدِيدِ^(١).

قُلْتُ: الْقَدِيمُ أَظْهَرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَإِنْ كَانَ فَوَائِثُ لَمْ يُؤَذِّنْ لِغَيْرِ الْأُولَى.

وَيُنْدَبُ لِجَمَاعَةِ النِّسَاءِ الْإِقَامَةُ لَا الْأَذَانُ عَلَى الْمَشْهُورِ^(٢).

وَالْأَذَانُ مَثْنَى^(٣)، وَالْإِقَامَةُ فُرَادَى إِلَّا لَفْظَ الْإِقَامَةِ.

وَيُسَنُّ إِذْرَاجُهَا، وَتَرْتِيلُهُ، وَالتَّرْجِيعُ فِيهِ^(٤)، وَالتَّثْوِيبُ فِي الصُّبْحِ^(٥)، وَأَنْ يُؤَذِّنَ^(٦) قَائِمًا لِلْقِبْلَةِ.

وَيُشْتَرَطُ تَرْتِيبُهُ، وَمُوَالَاتُهُ^(٧)، وَفِي قَوْلٍ: لَا يَضُرُّ كَلَامٌ وَسُكُوتٌ طَوِيلَانِ.

وَشَرَطُ الْمُؤَذِّنِ^(٨): الْإِسْلَامُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَالذِّكُورَةُ.

وَيُكْرَهُ لِلْمُحَدِّثِ، وَلِلْجُنْبِ أَشَدُّ، وَالْإِقَامَةُ أَغْلَظُ.

(١) وفي القديم يؤذّن لها.

(٢) أمّا الأذان منها فمباح سرّاً، وحرام جهراً.

(٣) إلا في قوله: لا إله إلا الله.

(٤) بأن يأتي بالشهادتين سرّاً قبل أن يجهر بهما.

(٥) بعد الحيعلتين بقوله: «الصلوة خير من النوم» مرتين.

(٦) ويقيم.

(٧) وكذا الإقامة.

(٨) والمقيم.

وَيُسَنُّ صَيِّتٌ^(١)، حَسَنُ الصَّوْتِ، عَدْلٌ^(٢).
 وَالْإِمَامَةُ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي الْأَصَحِّ.
 قُلْتُ: الْأَصَحُّ: أَنَّهُ أَفْضَلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
 وَشَرْطُهُ: الْوَقْتُ^(٣)، إِلَّا الصُّبْحَ فَمِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ.
 وَيُسَنُّ مُؤَذِّنَانِ لِلْمَسْجِدِ؛ يُؤَذِّنُ وَاحِدٌ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَآخَرُ
 بَعْدَهُ.

وَيُسَنُّ لِسَامِعِهِ^(٤) مِثْلُ قَوْلِهِ، إِلَّا فِي حَيْعَلَتَيْهِ فَيَقُولُ: (لَا
 حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ).

قُلْتُ: وَإِلَّا فِي التَّثْوِيبِ، فَيَقُولُ: صَدَقْتَ وَبَرَزْتَ^(٥)،
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلِكُلِّ^(٦) أَنْ يُصَلِّيَ^(٧) عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 بَعْدَ فَرَاغِهِ، ثُمَّ: (اللَّهُمَّ؛ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ، وَالصَّلَاةِ

(١) عالي الصوت.

(٢) فيكره أذان فاسق، وكذا صبي.

(٣) فلا يجوز قبله.

(٤) أي: المؤذن، وكذا المقيم. ولو سمع بعض الأذان سن له أن يجيب في
 الجميع.

(٥) وإلا في كلمتي الإقامة فيقول: أقامها الله وأدامها ما دامت السماوات والأرض،
 وجعلني من صالح أهلها.

(٦) من مؤذن ومقيم وسامع.

(٧) ويسلم.

الْقَائِمَةِ، آتٍ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ^(١) وَالْفَضِيلَةَ، وَأَبْعَثُهُ مَقَامًا
مَحْمُودًا^(٢) الَّذِي وَعَدْتُهُ^(٣).

* * * *

فَضْلٌ [فِي اسْتِيقْبَالِ الْقِبْلَةِ]

اسْتِيقْبَالُ الْقِبْلَةِ^(٤) شَرْطٌ لِصَلَاةِ الْقَادِرِ إِلَّا فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ،
وَنَقْلِ السَّفَرِ.

فَلِلْمُسَافِرِ التَّنْفُلُ رَاكِبًا وَمَاشِيًا، وَلَا يُشْتَرَطُ طَوْلُ سَفَرِهِ
عَلَى الْمَشْهُورِ.

فَإِنْ أَمَكْنَ اسْتِيقْبَالُ الرَّاكِبِ فِي مَرَقَدٍ، وَإِتْمَامُ رُكُوعِهِ
وَسُجُودِهِ لَزِمَهُ، وَإِلَّا فَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ إِنْ سَهَلَ الِاسْتِيقْبَالُ وَجَبَ،
وَإِلَّا فَلَا.

وَيَخْتَصُّ بِالتَّحَرُّمِ، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ فِي السَّلَامِ أَيْضًا.

وَيَحْرُمُ أَنْجِرَافُهُ عَنْ طَرِيقِهِ إِلَّا إِلَى الْقِبْلَةِ، وَيَوْمِيَّ بَرُكُوعِهِ،
وَسُجُودُهُ أَخْفَضُ.

(١) وهي القرب من الله تعالى.

(٢) هو مقام الشفاعة العظمى يوم القيامة.

(٣) فَمَنْ قَالَ هَذَا حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَةُ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا رَوَى ذَلِكَ الْبُخَارِيُّ ٦١٤.

(٤) بالصذر.

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ الْمَاشِيَ يُتِمُّ رُكُوعَهُ وَسُجُودَهُ، وَيَسْتَقْبِلُ فِيهِمَا وَفِي إِحْرَامِهِ^(١)، وَلَا يَمْشِي إِلَّا فِي قِيَامِهِ^(٢) وَتَشَهُدِهِ^(٣).

وَلَوْ صَلَّى فَرَضًا عَلَى دَابَّةٍ وَاسْتَقْبَلَ وَأَتَمَّ رُكُوعَهُ وَسُجُودَهُ وَهِيَ وَقِفَةٌ جَازَ، أَوْ سَائِرَةً فَلَا.

وَمَنْ صَلَّى فِي الْكَعْبَةِ وَاسْتَقْبَلَ جِدَارَهَا أَوْ بَابَهَا مَرْدُودًا أَوْ مَفْتُوحًا مَعَ ارْتِفَاعِ عَتَبَتِهِ ثُلْثِي ذِرَاعٍ^(٤) أَوْ عَلَى سَطْحِهَا مُسْتَقْبِلًا مِنْ بَنَائِهَا مَا سَبَقَ جَارَ.

وَمَنْ أَمَكَّنَهُ عِلْمُ الْقِبْلَةِ^(٥) حَرَمَ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ وَالْاجْتِهَادُ، وَإِلَّا أَخَذَ بِقَوْلِ ثِقَةٍ يُخْبِرُ عَنْ عِلْمٍ، فَإِنْ فَقِدَ وَأَمَكَّنَ الْاجْتِهَادُ حَرَمَ التَّقْلِيدُ. فَإِنْ تَحَيَّرَ لَمْ يُقْلَدْ فِي الْأَظْهَرِ، وَصَلَّى كَيْفَ كَانَ وَيَقْضِي.

وَيَجِبُ تَجْدِيدُ الْاجْتِهَادِ لِكُلِّ صَلَاةٍ تَحْضُرُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْاجْتِهَادِ وَتَعَلَّمَ الْأَدِلَّةَ كَأَعْمَى قَلَدَ ثِقَةً عَارِفًا، وَإِنْ قَدَرَ فَلَا صَحَّ: وَجُوبُ التَّعَلُّمِ فَيَحْرُمُ التَّقْلِيدُ.

وَمَنْ صَلَّى بِالْاجْتِهَادِ فَتَيَقَّنَ الْخَطَأَ قَضَى فِي الْأَظْهَرِ^(٦)، فَلَوْ تَيَقَّنَهُ فِيهَا وَجَبَ اسْتِثْنَاؤُهَا.

(١) وجلوسه بين سجديته.

(٢) الشامل للاعتدال.

(٣) وسلامه.

(٤) والذراع = ٤٨ سنتي مترًا.

(٥) بمشاهدة للكعبة.

(٦) خلافًا لبقية المذاهب.

وَإِنْ تَغَيَّرَ أَجْتِهَادُهُ عَمِلَ بِالثَّانِي وَلَا قَضَاءَ، حَتَّى لَوْ صَلَّى
أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لِأَرْبَعِ جِهَاتٍ بِالْأَجْتِهَادِ فَلَا قَضَاءَ.



بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

أَرْكَانُهَا ثَلَاثَةٌ عَشَرَ:

الْأَوَّلُ: النِّيَّةُ.

فَإِنْ صَلَّى فَرَضًا وَجِبَ قَصْدُ فِعْلِهِ وَتَعْيِينُهُ.

وَالْأَصَحُّ: وَجُوبُ نِيَّةِ الْفَرَضِيَّةِ^(١) دُونَ الْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّهُ يَصِحُّ الْأَدَاءُ بِنِيَّةِ الْقَضَاءِ وَعَكْسُهُ^(٢).

وَالنَّفْلُ ذُو الْوَقْتِ^(٣) أَوْ السَّبَبِ^(٤) كَالْفَرَضِ فِيمَا سَبَقَ^(٥)، وَفِي نِيَّةِ النَّفْلِ وَجْهَانِ.

قُلْتُ: الصَّحِيحُ: لَا تُشْتَرَطُ نِيَّةُ النَّفْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَكْفِي فِي النَّفْلِ الْمُطْلَقِ نِيَّةُ فِعْلِ الصَّلَاةِ.

(١) ولو في المعادة وصلاة الصبي.

(٢) لكن عند الجهل، لا متعمداً، فلا تنقذ صلاته.

(٣) كالعيد.

(٤) كصلاة الخسوف.

(٥) فلا بد من تعيينه، كصلاة عيد الفطر أو عيد الأضحى، والراتبة القبليّة أو البعديّة.

وَالنِّيَّةُ بِالْقَلْبِ، وَيُنْدَبُ النُّطْقُ قُبَيْلَ التَّكْبِيرِ^(١).

الثَّانِي: تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ.

وَيَتَعَيَّنُ عَلَى الْقَادِرِ: (اللَّهُ أَكْبَرُ). وَلَا تَضُرُّ زِيَادَةُ لَا تَمْنَعُ الْأَسْمَ، كَ (اللَّهُ الْأَكْبَرُ)، وَكَذَا (اللَّهُ الْجَلِيلُ أَكْبَرُ) فِي الْأَصَحِّ، لَا (أَكْبَرُ اللَّهُ) عَلَى الصَّحِيحِ.

وَمَنْ عَجَزَ تَرْجَمَ، وَوَجَبَ التَّعَلُّمُ إِنْ قَدَرَ.
وَيُسْنُ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي تَكْبِيرِهِ حَذْوَ مَنْكَبَيْهِ^(٢)، وَالْأَصَحُّ:
رَفْعُهُ مَعَ ابْتِدَائِهِ^(٣).

وَيَجِبُ قَرْنُ النِّيَّةِ بِالتَّكْبِيرَةِ، وَقِيلَ: يَكْفِي بِأَوَّلِهِ^(٤).

الثَّالِثُ: الْقِيَامُ فِي فَرَضِ الْقَادِرِ^(٥).

وَشَرْطُهُ نَضْبُ فَقَارِهِ^(٦)، فَإِنْ وَقَفَ مُنْحَنِيًا أَوْ مَائِلًا^(٧)
بَحَيْثُ لَا يُسَمَّى قَائِمًا لَمْ يَصَحَّ.

فَإِنْ لَمْ يُطِقِ اتِّصَابًا وَصَارَ كَرَاعٍ فَالْصَّحِيحُ: أَنَّهُ يَقِفُ
كَذَلِكَ، وَيَزِيدُ أَنْجِنَاءَهُ لِرُكُوعِهِ إِنْ قَدَرَ.

(١) ليساعد اللسان القلب.

(٢) بأن تحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه، وإبهاماه شحمتي أذنيه، وراحته منكبَيْهِ.

(٣) وإنهاؤهما معاً.

(٤) واختار النووي الاكتفاء بالمقارنة العرفية.

(٥) ولو بمُعِين.

(٦) وهو عظام الظهر.

(٧) إلى يمينه أو يساره.

وَلَوْ أَمَكَّنَهُ الْقِيَامُ دُونَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ قَامَ وَفَعَلَهُمَا بِقَدْرِ
إِمْكَانِهِ^(١).

وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ قَعَدَ كَيْفَ شَاءَ، وَأَفْتَرَأَشُهُ أَفْضَلُ
مِنْ تَرْبُعِهِ فِي الْأَظْهَرِ. وَيُكْرَهُ الْإِقْعَاءُ (بِأَنْ يَجْلِسَ عَلَى وَرْكَيْهِ
نَاصِبًا رُكْبَتَيْهِ)، ثُمَّ يَنْحَنِي^(٢) لِرُكُوعِهِ بِحَيْثُ تَحَازِي جَبْهَتُهُ مَا
قُدَّامَ رُكْبَتَيْهِ^(٣)، وَالْأَكْمَلُ: أَنْ تَحَازِي مَوْضِعَ سُجُودِهِ. فَإِنْ
عَجَزَ عَنِ الْقُعُودِ صَلَّى لِجَنْبِهِ الْأَيْمَنِ^(٤)، فَإِنْ عَجَزَ
فَمُسْتَلْقِيًا^(٥).

وَلِلْقَادِرِ التَّنْفُلُ قَاعِدًا، وَكَذَا مُضْطَجِعًا^(٦) فِي الْأَصَحِّ.

الرَّابِعُ: الْقِرَاءَةُ.

وَيُسَنُّ بَعْدَ التَّحَرُّمِ دُعَاءُ الْإِفْتِتَاحِ، ثُمَّ التَّعَوُّذُ، وَيُسِرُّهُمَا،
وَيَتَعَوَّذُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَالْأَوَّلَى أَكْثَرُ.

وَتَتَعَيَّنُ الْفَاتِحَةُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ إِلَّا رَكْعَةَ مَسْبُوقٍ، وَالْبَسْمَلَةُ
مِنْهَا وَتَشْدِيدَاتُهَا.

(١) في الانحناء لهما، فإن عجز فبالرقة والرأس، فإن عجز أومأ.

(٢) المصلي قاعدا.

(٣) وهو أقل الركوع.

(٤) ويكرهه على الأيسر بلا عذر.

(٥) على ظهره وأخمصاه (بطون قدميه) للقبلة، ولا بد من رفع رأسه ليستقبل بوجهه
القبلة، ويركع ويسجد بالإيماء برأسه، فإن عجز فبيصره، فإن عجز أجرى أفعال
الصلاة على قلبه.

(٦) على جنبه، ويلزمه أن يقعد للركوع والسجود.

وَلَوْ أَبْدَلَ (ضَادًا) بِ(ظَاءٍ) لَمْ تَصِحَّ ^(١) فِي الْأَصَحِّ.

وَيَجِبُ تَرْتِيبُهَا وَمُؤَالَاتُهَا، فَإِنْ تَخَلَّلَ ذِكْرُ ^(٢) قَطْعِ الْمُؤَالَاةِ، فَإِنْ تَعَلَّقَ بِالصَّلَاةِ (كَتَأْمِينِهِ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ وَفَتْحِهِ عَلَيْهِ ^(٣)) فَلَا فِي الْأَصَحِّ، وَيَقْطَعُ السُّكُوتُ الطَّوِيلُ، وَكَذَا يَسِيرُ قَصْدَ بِهِ قَطْعَ الْقِرَاءَةِ فِي الْأَصَحِّ.

فَإِنْ جَهِلَ الْفَاتِحَةَ فَسَبْعُ آيَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ، فَإِنْ عَجَزَ فَمُتَفَرِّقَةٌ. قُلْتُ: الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ: جَوَازُ الْمُتَفَرِّقَةِ مَعَ حِفْظِهِ مُتَوَالِيَةٍ ^(٤)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَإِنْ عَجَزَ أَتَى بِذِكْرٍ، وَلَا يَجُوزُ نَقْصُ حُرُوفِ الْبَدَلِ عَنْ الْفَاتِحَةِ فِي الْأَصَحِّ.

فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ شَيْئًا وَقَفَ قَدَرَ الْفَاتِحَةِ.

وَيُسَنُّ عَقَبَ الْفَاتِحَةِ: (آمِينَ) خَفِيفَةُ الْمِيمِ بِالْمَدِّ، وَيَجُوزُ الْقَصْرُ، وَيُؤْمَنُ مَعَ تَأْمِينِ إِمَامِهِ، وَيَجْهَرُ بِهِ ^(٥) فِي الْأَظْهَرِ.

وَتُسَنُّ سُورَةٌ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ، إِلَّا فِي الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ فِي الْأَظْهَرِ.

(١) قراءته لتلك الكلمة.

(٢) كالتحميد عند العطاس.

(٣) بالقراءة إن سكت.

(٤) ومن يحسن بعض الفاتحة يأتي به ويبدل الباقي إن أحسنه، وإلا كثره.

(٥) في الجهرية.

قُلْتُ: فَإِنْ سُبِقَ بِهِمَا ^(١) قَرَأَهَا فِيهِمَا ^(٢) عَلَى النَّصِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَا سُورَةَ لِلْمَأْمُومِ، بَلْ يَسْتَمِعُ، فَإِنْ بَعُدَ أَوْ كَانَتْ سِرِّيَّةً قَرَأَ فِي الْأَصَحِّ.

وَيُسَنُّ لِلصُّبْحِ وَالظُّهْرِ طَوَالَ الْمُفَصَّلِ ^(٣)، وَلِلْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ أَوْسَاطُهُ ^(٤)، وَلِلْمَغْرِبِ قِصَارُهُ ^(٥)، وَلِالصُّبْحِ الْجُمُعَةِ: ﴿آلَ تَزِيلُ﴾ [السَّجْدَةِ]، وَفِي الثَّانِيَةِ: ﴿هَلْ أَتَى﴾ [الْإِنْسَانِ].

الْخَامِسُ: الرُّكُوعُ.

وَأَقْلَهُ: أَنْ يَنْحَنِيَ قَدْرَ بُلُوغِ رَاحَتَيْهِ رُكْبَتَيْهِ بِطُمَأْنِينَةٍ بِحَيْثُ يَنْفَصِلُ رَفْعُهُ عَنْ هُوِيَّهِ ^(٦)، وَلَا يَقْصِدُ بِهِ غَيْرَهُ، فَلَوْ هَوَى لِتِلَاوَةٍ فَجَعَلَهُ رُكُوعًا لَمْ يَكْفِ ^(٧).

وَأَكْمَلُهُ: تَسْوِيَةُ ظَهْرِهِ وَعُنُقِهِ ^(٨) وَنَضْبُ سَاقَيْهِ، وَأَخْذُ رُكْبَتَيْهِ بِيَدَيْهِ، وَتَفْرِقَةُ أَصَابِعِهِ لِلْقِبْلَةِ، وَيُكَبِّرُ فِي أَبْتِدَاءِ هُوِيَّهِ،

(١) فلم يدرك الأوليين مع إمامه.

(٢) في الثالثة والرابعة من صلاة نفسه إذا لم يقرأ السورة في أولييه ولم تسقط عنه.

(٣) من الحُجَرَاتِ إِلَى النَّبَأِ.

(٤) من النَّبَأِ إِلَى الضُّحَى.

(٥) من الضُّحَى إِلَى النَّاسِ.

(٦) فلا تقوم زيادةُ الهوي مقام الطُمَأْنِينَةِ.

(٧) فيتنصب ثانية ليركع.

(٨) فَإِنْ تَرَكَه كُرِهَ.

وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ كِإِحْرَامِهِ^(١)، وَيَقُولُ: (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ) ثَلَاثًا، وَلَا يَزِيدُ الْإِمَامُ، وَيَزِيدُ الْمُتَفَرِّدُ: (اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ، وَبِكَ أَمَنْتُ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ، خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي، وَمُخِي وَعَظْمِي وَعَصْبِي، وَمَا أَسْتَقَلَّتْ بِهِ قَدَمِي^(٢)).

السَّادِسُ: الْأَعْتِدَالُ قَائِمًا مُطْمَئِنًّا، وَلَا يَقْصِدُ غَيْرَهُ، فَلَوْ رَفَعَ فَرَعًا مِنْ شَيْءٍ لَمْ يَكْفِ.

وَيُسَنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ مَعَ ابْتِدَاءِ رَفْعِ رَأْسِهِ قَائِلًا: (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ)، فَإِذَا انْتَصَبَ^(٣) قَالَ: (رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ^(٤)) مِلْءُ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءُ الْأَرْضِ، وَمِلْءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ)، وَيَزِيدُ الْمُتَفَرِّدُ: (أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ، وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ^(٥) مِنْكَ الْجَدُّ).

وَيُسَنُّ الْقُنُوتُ فِي اعْتِدَالِ ثَانِيَةِ الصُّبْحِ، وَهُوَ: (اللَّهُمَّ؛ أَهْدِنِي فِيْمَنْ هَدَيْتَ...) إِلَى آخِرِهِ^(٦)، وَالْإِمَامُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ.

(١) فإذا حاذى كفاه منكبيه انحنى.

(٢) أي: حملته من جسمي.

(٣) أرسل يديه.

(٤) حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

(٥) ذا الغنى.

(٦) «وعافني فيمن عافيت، وتولّني فيمن تولّيت، وبارك لي فيما أعطيت، وقني شرّ ما قضيت، فإنك تقضي ولا يقضى عليك، وإنه لا يذلّ من واليت، ولا يعزّ من عاديت تباركت ربنا وتعاليت». وزاد البيهقي: «فلك الحمد على ما قضيت، أستغفرك وأتوب إليك»، فلو تركه لا يسجد لتركه؛ لسقوطه في أكثر الروايات.

وَالصَّحِيحُ: سَنُ الصَّلَاةِ^(١) عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي آخِرِهِ^(٢)، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَلَا يَمْسَحُ وَجْهَهُ، وَأَنَّ الْإِمَامَ يَجْهَرُ بِهِ، وَأَنَّهُ يُؤْمِنُ الْمَأْمُومُ لِلدُّعَاءِ^(٣) وَيَقُولُ الثَّنَاءَ^(٤)، فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ قَنَّتْ^(٥).

وَيُشْرَعُ الْقُنُوتُ فِي سَائِرِ الْمَكْتُوبَاتِ^(٦) لِلنَّازِلَةِ، لَا مُطْلَقًا عَلَى الْمَشْهُورِ.

السَّابِعُ: السُّجُودُ.

وَأَقْلَهُ: مُبَاشَرَةً بَعْضُ جَبْهَتِهِ مُصَلَّاهُ، فَإِنْ سَجَدَ عَلَى مُتَّصِلٍ بِهِ جَازَ إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ^(٧).

وَلَا يَجِبُ وَضْعُ يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَقَدَمَيْهِ فِي الْأَظْهَرِ.

قُلْتُ: الْأَظْهَرُ وَجُوبُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٨).

وَيَجِبُ أَنْ يَطْمَئِنَّ وَيَنَالَ مَسْجِدَهُ ثِقْلُ رَأْسِهِ، وَأَلَّا يَهْوِيَ

(١) والسلام.

(٢) وكذا على الآل والصحب.

(٣) جهراً.

(٤) سرّاً، من قوله: «إِنَّكَ تَقْضِي...» أَوْ يَسْكُتُ، أَوْ يَقُولُ: أَشْهَدُ. وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دُعَاءٌ؛ فَيُؤْمِنُ لَهَا.

(٥) سرّاً.

(٦) فِي اعْتِدَالِ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ.

(٧) وَخَرَجَ بِالْمُتَّصِلِ: الْمُنْفَصِلِ (كَمَنْدِيلٍ بِيَدِهِ) فَلَا يَضُرُّ.

(٨) وَيَكْفِي وَضْعُ جُزْءٍ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ. وَالْعِبْرَةُ فِي الْيَدَيْنِ بِبَطْنِ الْكَفِّ، وَفِي الرِّجْلَيْنِ بِبَطْنِ الْأَصَابِعِ. وَيَسَنُّ كَشْفُ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ.

لِغَيْرِهِ، فَلَوْ سَقَطَ لَوَجْهِهِ^(١) وَجَبَ الْعَوْدُ إِلَى الْأَعْتِدَالِ، وَأَنْ تَرْتَفِعَ أَسَافِلُهُ عَلَى أَعَالِيهِ فِي الْأَصَحِّ^(٢).

وَأَكْمَلُهُ: يُكَبِّرُ لِهَوِيَّهِ بِلَا رَفْعٍ، وَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَدِيَهُ ثُمَّ جَنْبَتَهُ وَأَنْفَهُ^(٣)، وَيَقُولُ: (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى) ثَلَاثًا، وَيَزِيدُ الْمُنْفَرِدُ: (اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَلَكَ أَسَلَمْتُ، سَجَدَ وَجْهِي^(٤) لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ^(٥)، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ)؛ وَيَضَعُ يَدِيَهُ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ مَضْمُومَةً لِلْقِبْلَةِ.

وَيُفَرِّقُ رُكْبَتَيْهِ، وَيَرْفَعُ بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ، وَمِمْرِفَقَيْهِ عَنِ جَنْبَيْهِ، فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ، وَتَضُمُّ الْمَرْأَةُ وَالْخُشْيَاءُ.

الثَّامِنُ: الْجُلُوسُ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ مُطْمَئِنًّا.

وَيَجِبُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بَرْفَعِهِ غَيْرَهُ، وَأَنْ لَا يُطَوِّلَهُ وَلَا الْأَعْتِدَالِ. وَأَكْمَلُهُ: يُكَبِّرُ وَيَجْلِسُ مُفْتَرِشًا، وَاضِعًا يَدَيْهِ قَرِيبًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ^(٦)، وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ^(٧) قَائِلًا: (رَبِّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَأَجْبِرْنِي وَأَرْفَعْنِي وَارْزُقْنِي وَاهْدِنِي وَعَافِنِي).

(١) أي: عليه.

(٢) والحامل إن أمكنها السجود على وسادة بتنكيس لزمها، وإلا فيكفيها الانحناء الممكن.

(٣) ويكره خلاف هذا الترتيب.

(٤) يجوز في ياء المتكلم السكون والفتح.

(٥) بحوله وقوته.

(٦) بحيث تساوي رؤوس أصابعه ركبته.

(٧) للقبلة.

ثُمَّ يَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَالأُولَى.

وَالْمَشْهُورُ: سَنُ جَلْسَةٍ خَفِيفَةٍ بَعْدَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ يَقُومُ عَنْهَا.

التَّاسِعُ وَالْعَاشِرُ وَالْحَادِي عَشَرَ: التَّشَهُّدُ، وَقُعودُهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَالْتَّشَهُّدُ وَقُعودُهُ إِنَّ عَقِبَهُمَا سَلَامٌ فَرُكْنَانِ، وَإِلَّا فَسُتَّتَانِ، وَكَيْفَ قَعَدَ جَازٍ.

وَيُسْنُ فِي الْأَوَّلِ: الْاِفْتِرَاشُ؛ فَيَجْلِسُ عَلَى كَعْبٍ يُسْرَاهُ، وَيَنْصِبُ يُمْنَاهُ، وَيَضَعُ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ لِلْقِبْلَةِ، وَفِي الْآخِرِ: التَّوَرُّكُ، وَهُوَ كَالْاِفْتِرَاشِ، لَكِنْ يُخْرِجُ يُسْرَاهُ مِنْ جِهَةِ يَمِينِهِ، وَيُلْصِقُ وَرِكَهُ بِالْأَرْضِ.

وَالْأَصَحُّ: يَفْتَرِشُ الْمَسْبُوقُ وَالسَّاهِي^(١).

وَيَضَعُ فِيهِمَا يُسْرَاهُ عَلَى طَرَفِ رُكْبَتِهِ مَنْشُورَةً الْأَصَابِعِ بِلَا ضَمٍّ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ: الضَّمُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَقْبِضُ مِنْ يُمْنَاهُ الْخِنْصِرَ وَالْبِنْصِرَ وَكَذَا الْوُسْطَى فِي الْأَظْهَرِ، وَيُرْسِلُ الْمُسَبِّحَةَ وَيَرْفَعُهَا عِنْدَ قَوْلِهِ: (إِلَّا إِلَهَ)،

(١) إِذَا أَرَادَ سَجُودَ السَّهْوِ.

وَلَا يُحَرِّكُهَا^(١)، وَالْأَظْهَرُ: ضَمُّ الْإِبْهَامِ إِلَيْهَا كَعَاقِدِ ثَلَاثَةِ وَخَمْسِينَ^(٢).

وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضٌ فِي التَّشَهُدِ الْآخِرِ، وَالْأَظْهَرُ: سَنَها فِي الْأَوَّلِ.

وَلَا تُسَنُّ عَلَى آلَالٍ فِي الْأَوَّلِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَتُسَنُّ فِي الْآخِرِ، وَقِيلَ: تَجِبُ.

وَأَكْمَلُ التَّشَهُدِ مَشْهُورٌ.

وَأَقْلُهُ: (التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ)، وَقِيلَ: يَحْذِفُ (وَبَرَكَاتُهُ) وَ(الصَّالِحِينَ)، وَيَقُولُ: (وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ)^(٣).

قُلْتُ: الْأَصَحُّ: (وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ^(٤))، وَثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ^(٥)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَقْلُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَآلِهِ: (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ)، وَالزِّيَادَةُ إِلَى: (حَمِيدٌ مَجِيدٌ) سُنَّةٌ فِي الْآخِرِ، وَكَذَا الدُّعَاءُ بَعْدَهُ، وَمَأْثُورُهُ أَفْضَلُ، وَمِنْهُ:

(١) فلو حرَّكها كُره.

(٢) بوضع رأس الإبهام عند أسفل المسبحة.

(٣) أي: دون (أشهد).

(٤) أو: رسوله.

(٥) أي: حذف (أشهد) الثانية.

(اللَّهُمَّ؛ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ...) إِلَى آخِرِهِ^(١).

وَيُسْنُ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى قَدْرِ التَّشَهُّدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَمَنْ عَجَزَ عَنْهُمَا^(٢) تَرْجَمَ، وَيُتَرْجَمُ لِلدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ الْمُنْدُوبِ الْعَاجِزُ لَا الْقَادِرُ فِي الْأَصَحِّ.

الثاني عشر: السَّلامُ.

وأقلُّه: (السَّلامُ عَلَيْكُمْ)، والأصحُّ: جَوَازُ: (سَلامٌ عَلَيْكُمْ).

قُلْتُ: الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ: لَا يُجْزِئُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَأَنَّهُ لَا تَجِبُ نِيَّةُ الْخُرُوجِ.

وَأَكْمَلُهُ: (السَّلامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ) مَرَّتَيْنِ يَمِينًا وَشِمَالًا، مُلْتَقِمًا فِي الْأُولَى حَتَّى يُرَى خَدُّهُ الْأَيْمَنُ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْأَيْسَرُ^(٣) نَاوِيَا السَّلامِ عَلَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ مِنْ مَلَائِكَةٍ وَإِنْسٍ وَجِنٍّ، وَيَتَوَيَّ الْإِمَامُ السَّلامَ عَلَى الْمُقْتَدِينَ، وَهُمْ^(٤) الرَّدُّ عَلَيْهِ.

الثالث عشر: تَرْتِيبُ الْأَرْكَانِ كَمَا ذَكَرْنَا.

(١) وما أسررت، وما أعلنت، وما أسرفت، وما أنت أعلم به مني، أنت المقدّم وأنت المؤخّر، لا إله إلا أنت.

(٢) أي: التشهّد والصلاة على النبي ﷺ.

(٣) فيبتدئ السلام مستقبل القبلة، ويتمّه بالتفاتة المذكور.

(٤) ينون.

فَإِنْ تَرَكَهُ عَمْدًا بِأَنْ سَجَدَ قَبْلَ رُكُوعِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ سَهَا فَمَا بَعْدَ الْمَثْرُوكِ لَعُوْ، فَإِنْ تَذَكَّرَ قَبْلَ بُلُوغِ مِثْلِهِ فَعَلَهُ، وَإِلَّا تَمَّتْ بِهِ رُكْعَتُهُ وَتَدَارَكَ الْبَاقِي، فَلَوْ تَيَقَّنَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الْأَخِيرَةِ سَجَدَهَا وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ، أَوْ مِنْ غَيْرِهَا لَزِمَهُ رُكْعَةٌ، وَكَذَا إِنْ شَكَّ فِيهِمَا.

وَإِنْ عَلِمَ فِي قِيَامٍ ثَانِيَةٍ تَرَكَ سَجْدَةً: فَإِنْ كَانَ جَلَسَ بَعْدَ سَجْدَتِهِ سَجَدَ (وَقِيلَ: إِنْ جَلَسَ بِنِيَّةِ الْأَسْتِرَاحَةِ لَمْ يَكْفِهِ) وَإِلَّا فَلْيَجْلِسْ مُطْمَئِنًّا ثُمَّ يَسْجُدْ، وَقِيلَ: يَسْجُدُ فَقَطْ.

وَإِنْ عَلِمَ فِي آخِرِ رُبَاعِيَّةٍ تَرَكَ سَجْدَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ جَهْلٍ مَوْضِعَهَا وَجَبَ رُكْعَتَانِ، أَوْ أَرْبَعٌ ^(١) فَسَجْدَةٌ ثُمَّ رُكْعَتَانِ، أَوْ خَمْسٌ أَوْ سِتٌّ فَثَلَاثٌ، أَوْ سَبْعٌ فَسَجْدَةٌ ثُمَّ ثَلَاثٌ.

قُلْتُ: يُسَنُّ إِدَامَةُ نَظَرِهِ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ ^(٢)، وَقِيلَ: يُكْرَهُ تَغْمِيضُ عَيْنَيْهِ، (وَعِنْدِي لَا يُكْرَهُ، إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا)، وَالْخُشُوعُ وَتَدَبُّرُ الْقِرَاءَةِ وَالذِّكْرُ، وَدُخُولُ الصَّلَاةِ بِنَشَاطٍ وَفَرَاغٍ قَلْبٍ، وَجَعْلُ يَدَيْهِ تَحْتَ صَدْرِهِ آخِذًا بِيَمِينِهِ يَسَارَهُ ^(٣)، وَالِدُّعَاءُ فِي سُجُودِهِ، وَأَنْ يَعْتَمِدَ فِي قِيَامِهِ مِنَ السُّجُودِ وَالْقُعُودِ عَلَى يَدَيْهِ ^(٤)، وَتَطْوِيلُ قِرَاءَةِ الْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ فِي الْأَصَحِّ، وَالذِّكْرُ

(١) أي: أو علم ترك أربع وجهل موضعها.

(٢) إلا في حال التشهد عند إشارته بمسبحته فينظر إليها.

(٣) بأن يقبض بيمينه كوع يساره وبعض ساعدها ورشغها.

(٤) بأن يجعل بطن راحتيه وبطون أصابعه على الأرض.

بَعْدَهَا، وَأَنْ يَنْتَقِلَ لِلنَّفْلِ مِنْ مَوْضِعِ فَرَضِهِ، وَأَفْضَلُهُ: إِلَى بَيْتِهِ،
وَإِذَا صَلَّى وَرَاءَهُمْ نِسَاءً مَكْثُوا حَتَّى يَنْصَرِفْنَ، وَأَنْ يَنْصَرِفَ
فِي جِهَةِ حَاجَتِهِ، وَإِلَّا^(١) فَيَمِينُهُ.

وَتَنْقِضِي الْقُدُوءَ بِسَلَامِ الْإِمَامِ^(٢)، فَلِلْمَأْمُومِ أَنْ يَشْتَغَلَ
بِدُعَاءٍ وَنَحْوِهِ ثُمَّ يُسَلِّمَ، وَلَوْ أَقْتَصَرَ إِمَامُهُ عَلَى تَسْلِيمَةِ سَلَمٍ
ثَنَّتَيْنِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) بأن لم يكن له حاجة.

(٢) التسليمة الأولى.



بَابُ [فِي شُرُوطِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ]

شُرُوطُ الصَّلَاةِ خَمْسَةٌ:

١ - مَعْرِفَةُ الْوَقْتِ^(١).

٢ - وَالْإِسْتِقْبَالُ^(٢).

٣ - وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ^(٣)، وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ^(٤): مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ^(٥)، وَكَذَا الْأَمَةُ فِي الْأَصْحِ^(٦)، وَالْحُرَّةُ: مَا سِوَى الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ^(٧).

(١) فلو صلى بغير ذلك لم تصح صلاته وإن صادف الوقت.

(٢) للقبلة.

(٣) فإن عجز عنها صلى عارياً، ولا إعادة عليه.

(٤) والصبي.

(٥) وليست السرّة والركبة من العورة، لكن يجب ستر جزء منهما ليتحقق به ستر العورة.

(٦) أي: في الصلاة، أما عورتها خارج الصلاة فكالحرّة.

(٧) هذه عورتها في الصلاة، أما خارجها فجميع بدنّها حتى الوجه والكفين.

وَشَرْطُهُ: مَا مَنَعَ إِدْرَاكَ لَوْنِ الْبَشَرَةِ^(١)، وَلَوْ طِينٌ وَمَاءٌ كَدِرٌ.

وَالْأَصَحُّ: وَجُوبُ التَّطَيُّنِ عَلَى فَاقِدِ الثَّوبِ^(٢).

وَيَجِبُ سِتْرُ أَعْلَاهُ^(٣) وَجَوَانِيهِ لَا أَسْفَلِهِ، فَلَوْ رُئِيتْ عَوْرَتُهُ مِنْ جَنْبِهِ^(٤) فِي رُكُوعٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَكْفِ، فَلْيَزُرَّهُ^(٥)، أَوْ يَشُدَّ وَسْطَهُ، وَلَهُ سِتْرٌ بَعْضُهَا بِيَدِهِ فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ وَجَدَ كَافِيَ سَوْءَتِيهِ تَعَيَّنَ لَهُمَا، أَوْ أَحَدِهِمَا فَقُبْلُهُ، وَقِيلَ: دُبْرُهُ، وَقِيلَ: يَتَخَيَّرُ.

٤ - وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ، فَإِنْ سَبَقَهُ بَطَلَتْ، وَفِي الْقَدِيمِ: يَبْنِي، وَيَجْرِيَانِ^(٦) فِي كُلِّ مُنَاقِضٍ^(٧) عَرَضَ بِلَا تَقْصِيرٍ وَتَعَذَّرَ دَفْعُهُ فِي الْحَالِ، فَإِنْ أُمِكنَ (بِأَنْ كَشَفْتَهُ رِيحٌ فَسَتَرَ فِي الْحَالِ) لَمْ تَبْطُلْ، وَإِنْ قَصَرَ (بِأَنْ فَرَعَتْ مُدَّةٌ خُفَّ فِيهَا) بَطَلَتْ^(٨).

(١) لا حجمها، فتصح الصلاة في الثياب الضيقة، لكنها مكروهة للمرأة، وخلاف الأولى للرجل.

(٢) ولو خارج الصلاة.

(٣) أي: أعلى الثوب.

(٤) أي: طوق قميصه.

(٥) بفتح الراء على الأفصح، كما قال الرشدي في حاشيته على النهاية للرملي.

(٦) أي: القولان الجديد والقديم.

(٧) للصلاة.

(٨) لأنه لا بد أن يدخل في الصلاة وهو يظن بقاء المدة إلى فراغه منها، فإن علم انقضاءها فيها فلا تنعقد.

٥ - وَطَهَارَةُ النَّجَسِ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ .
وَلَوْ اشْتَبَهَ طَاهِرٌ وَنَجِسٌ ^(١) اجْتَهَدَ ^(٢) ، وَلَوْ نَجَسَ بَعْضُ ثَوْبٍ أَوْ
بَدَنِ ^(٣) وَجُهِلَ وَجَبَ غَسْلُ كُلِّهِ ^(٤) ، فَلَوْ ظَنَّ طَرَفًا لَمْ يَكْفِ
غَسْلُهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ غَسَلَ نِصْفَ نَجَسٍ ثُمَّ بَاقِيَهُ فَلَا أَصْحَ :
أَنَّهُ إِنْ غَسَلَ مَعَ بَاقِيهِ مُجَاوِرَهُ ^(٥) طَهَّرَ كُلَّهُ ، وَإِلَّا فَغَيْرُ
الْمُتَنَصِّفِ .

وَلَا تَصِحُّ صَلَاةُ مُلَاقٍ بَعْضُ لِيَاسِهِ نَجَاسَةً وَإِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ
بِحَرَكَتِهِ ، وَلَا قَابِضٍ طَرَفَ شَيْءٍ عَلَى نَجَسٍ إِنْ تَحَرَّكَ ، وَكَذَا إِنْ
لَمْ يَتَحَرَّكَ فِي الْأَصْحَ ، فَلَوْ جَعَلَهُ تَحْتَ رِجْلِهِ صَحَّتْ مُطْلَقًا ،
وَلَا يَضُرُّ نَجَسٌ يُحَازِي صَدْرَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ^(٦) عَلَى
الصَّحِيحِ .

وَلَوْ وَصَلَ عَظْمُهُ بِنَجَسٍ ^(٧) لَفَقَدَ الطَّاهِرَ فَمَعْذُورٌ ، وَإِلَّا
وَجَبَ نَزْعُهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا ظَاهِرًا (قِيلَ : وَإِنْ خَافَ) ، فَإِنْ
مَاتَ لَمْ يُنْزَعْ عَلَى الصَّحِيحِ ^(٨) .

(١) مِنْ نَحْوِ ثَوْبَيْنِ .

(٢) فَإِنْ لَمْ يَظْهَرِ لَهُ شَيْءٌ صَلَّى عَارِيًا وَأَعَادَ؛ لَوْجُودِ الطَّاهِرِ .

(٣) أَوْ مَكَانٍ .

(٤) فَإِذَا كَانَ الْمَكَانُ وَاسِعًا وَاشْتَبَهَ فَلَهُ أَنْ يَصْلِيَ فِيهِ بِلَا اجْتِهَادٍ إِلَى أَنْ يَبْقَى مَوْضِعُ
قَدْرِ النِّجَاسَةِ .

(٥) مِمَّا غَسَلَ أَوَّلًا .

(٦) وَغَيْرَهُمَا .

(٧) مِنَ الْعَظْمِ .

(٨) وَمِثْلُ الْوَصْلِ الْوَشْمِ .

وَيُغْفَى عَنْ مَحَلِّ اسْتِجْمَارِهِ^(١)، وَلَوْ حَمَلَ مُسْتَجْمِرًا بَطَلَتْ فِي الْأَصَحِّ.

وَطَيْنُ الشَّارِعِ الْمُتَيَقِّنُ نَجَاسَتُهُ يُغْفَى مِنْهُ عَمَّا يَتَعَذَّرُ الْأَخْتِرَازُ مِنْهُ غَالِيًا، وَيَخْتَلِفُ بِالْوَقْتِ، وَمَوْضِعِهِ مِنَ الثُّوبِ وَالْبَدَنِ.

وَعَنْ قَلِيلِ دَمِ الْبَرَاغِيثِ وَوَنِيمِ الذُّبَابِ^(٢)، وَالْأَصَحُّ: لَا يُغْفَى عَنْ كَثِيرِهِ، وَلَا قَلِيلِ انْتِشَرِ بَعْرَقٍ، وَتُعْرَفُ الْكَثْرَةُ بِالْعَادَةِ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ: الْعَفْوُ مُطْلَقًا^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَدَمُ الْبَثَرَاتِ كَالْبَرَاغِيثِ، وَقِيلَ: إِنْ عَصَرَهُ فَلَا.

وَالدَّمَامِيلُ وَالْقُرُوحُ، وَمَوْضِعُ الْفُصْدِ وَالْحِجَامَةِ قِيلَ: كَالْبَثَرَاتِ، وَالْأَصَحُّ: إِنْ كَانَ مِثْلُهُ يَدُومُ غَالِيًا فَكَأَلَا سِتْحَاضَةً، وَإِلَّا فَكَدَمِ الْأَجْنَبِيِّ فَلَا يُغْفَى، وَقِيلَ: يُغْفَى عَنْ قَلِيلِهِ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ: أَنَّهَا كَالْبَثَرَاتِ^(٤).

وَالْأَظْهَرُ الْعَفْوُ عَنْ قَلِيلِ دَمِ الْأَجْنَبِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أي: استنجائه بالحجر.

(٢) أي: روثه.

(٣) قَلَّ أَوْ كَثُرَ، انْتَشَرَ بَعْرَقٌ أَمْ لَا.

(٤) فيغفَى عن قليله وكثيره، ما لم يكن بفعله أو انتقل عن محله فيغفَى عن قليله.

وَالْقَيْحُ وَالصَّدِيدُ كَالدَّمِ، وَكَذَا مَاءُ الْقُرُوحِ وَالْمُتَنَفِّطِ الَّذِي لَهُ رِيحٌ، وَكَذَا بِلَا رِيحٍ فِي الْأَظْهَرِ.

قُلْتُ: الْمَذْهَبُ طَهَارَتُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَوْ صَلَّيْ بِنَجَسٍ لَمْ يَعْلَمْهُ وَجَبَ الْقَضَاءُ فِي الْجَدِيدِ، وَإِنْ عَلِمَ ثُمَّ نَسِيَ وَجَبَ الْقَضَاءُ عَلَى الْمَذْهَبِ.

* * * *

فَضْلٌ

[فِي مُبْطَلَاتِ الصَّلَاةِ]

تَبْطُلُ بِالنُّطْقِ بِحَرْفَيْنِ^(١)، أَوْ حَرْفٍ مَفْهُمٍ^(٢)، وَكَذَا مَدَّةٌ بَعْدَ حَرْفٍ فِي الْأَصَحِّ.

وَالْأَصَحُّ: أَنَّ التَّنَحُّنَ، وَالضَّحِكَ، وَالْبُكَاءَ، وَالْأَنِينَ، وَالنَّفْخَ إِنْ ظَهَرَ بِهِ حَرْفَانِ بَطَلَتْ، وَإِلَّا فَلَا.

وَيُعْذَرُ فِي يَسِيرِ الْكَلَامِ^(٣) إِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ^(٤)، أَوْ نَسِيَ الصَّلَاةَ^(٥)، أَوْ جَهِلَ تَحْرِيمَهُ إِنْ قَرُبَ عَهْدُهُ بِالإِسْلَامِ^(٦)،

(١) ولو لم يفهما.

(٢) ك (ق) من الوقاية.

(٣) وهو بمقدار ست كلمات عرفية.

(٤) إليه.

(٥) أي: نسي أنه فيها.

(٦) أو نشأ بعيداً عن العلماء.

لَا كَثِيرُهُ فِي الْأَصَحِّ، وَفِي التَّنْحِيحِ وَنَحْوِهِ^(١) لِلْغَلْبَةِ وَتَعَذُّرِ الْقِرَاءَةِ^(٢)، لَا الْجَهْرِ فِي الْأَصَحِّ^(٣).

وَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى الْكَلَامِ بَطَلَتْ فِي الْأَظْهَرِ.

وَلَوْ نَطَقَ بِنَظْمِ الْقُرْآنِ بِقَصْدِ التَّفْهِيمِ كَ ﴿يَبْحَثُ خُذِ الْكِتَابَ﴾ [مَرْيَمَ: ١٢] إِنْ قَصَدَ مَعَهُ قِرَاءَةً لَمْ تَبْطُلْ، وَإِلَّا^(٤) بَطَلَتْ^(٥)، وَلَا تَبْطُلُ بِالذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ إِلَّا أَنْ يُخَاطَبَ، كَقَوْلِهِ لِعَاطِسٍ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ^(٦).

وَلَوْ سَكَتَ طَوِيلًا بِلَا غَرَضٍ لَمْ تَبْطُلْ فِي الْأَصَحِّ.

وَيُسْنُ لِمَنْ نَابَهُ شَيْءٌ كَتَنِيهِ إِمَامِهِ، وَإِذْنِهِ لِدَاخِلِهِ، وَإِنْذَارِهِ أَعْمَى: أَنْ يُسَبِّحَ، وَتُصَفَّقَ الْمَرْأَةُ بِضَرْبِ الْيَمِينِ عَلَى ظَهْرِ الْيَسَارِ.

وَلَوْ فَعَلَ فِي صَلَاتِهِ غَيْرَهَا^(٧): إِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِهَا بَطَلَتْ إِلَّا أَنْ يَنْسَى، وَإِلَّا^(٨) فَتَبْطُلُ بِكَثِيرِهِ لَا قَلِيلِهِ، وَالْكَثْرَةُ بِالْعُرْفِ، فَالْخَطُوتَانِ أَوْ الضَّرْبَتَانِ قَلِيلٌ، وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ إِنْ تَوَالَتْ.

(١) كالسعال والغُطاس، ويعذر فيه الجاهل بجهله.

(٢) الواجبة.

(٣) فلا يعذر في التنحیح من أجل الجهر بالقراءة.

(٤) بأن قصد التفهيم فقط، أو أطلق.

(٥) وهذا التفصيل يجري في الفتح على الإمام، والجهر بالتكبير أو التسميع للمبلغ والإمام في جميع ذلك.

(٦) وَلَا تَبْطُلُ بِخُطَابِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

(٧) أي: غير ما شرع فيها.

(٨) أي: وإن لم يكن المفعول من جنسها.

وَتَبْطُلُ بِالْوُثْبَةِ الْفَاحِشَةِ^(١)، لَا الْحَرَكَاتِ الْخَفِيفَةَ
الْمُتَوَالِيَةَ؛ كَتَحْرِيكِ أَصَابِعِهِ فِي سُبْحَةٍ أَوْ حَكٍّ فِي الْأَصَحِّ.

وَسَهُوُ الْفِعْلِ كَعَمْدِهِ^(٢) فِي الْأَصَحِّ.

وَتَبْطُلُ بِقَلِيلِ الْأَكْلِ^(٣).

قُلْتُ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا تَحْرِيمَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
فَلَوْ كَانَ بِفَمِهِ سُكْرَةٌ فَبَلَعَ ذُوبَهَا بَطَلَتْ فِي الْأَصَحِّ.

* * * *

[سِتْرَةُ الْمُصَلِّي]

وَيُسَنُّ لِلْمُصَلِّيِ إِلَى جِدَارٍ أَوْ سَارِيَةٍ أَوْ عَصَا مَغْرُوزَةٍ^(٤) أَوْ
بَسَطَ مُصَلًى^(٥) أَوْ خَطَّ قِبَالَتَهُ^(٦) دَفْعُ الْمَارِّ، وَالصَّحِيحُ: تَحْرِيمُ
الْمُرُورِ حِينَئِذٍ^(٧).

(١) صفة كاشفة؛ لأن الوثبة لا تكون إلا فاحشة.

(٢) في بطلان الصلاة بالكثير منه.

(٣) بالضم، أي: المأكول.

(٤) أو أمتعة ارتفاعها ثلثا ذراع (والذراع = ٤٨ سنتي متراً)، وذلك عند عجزه عن
الجدار والسارية.

(٥) كسجادة عند عجزه عن العصا.

(٦) من قدميه نحو القبلة طويلاً، ويصح عرضاً، لكن الأولى كونه طويلاً، وذلك عند
عجزه عن السجادة.

(٧) إن لم يتباعد عن السترة ثلاثة أذرع، فإن اختل شرط من ذلك لم يحرم
المرور، ولكن الأولى تركه.

ويكره أن يجعل السترة تلقاء وجهه، بل عن يمينه أو يساره، واليسار أفضل.

[مكروهات الصلاة]

قُلْتُ: يُكْرَهُ الْأَلْتِفَاتُ لَا لِحَاجَةٍ، وَرَفْعُ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ، وَكَفُّ شَعْرِهِ أَوْ ثَوْبِهِ، وَوَضْعُ يَدِهِ عَلَى فَمِهِ بِلَا حَاجَةٍ، وَالْقِيَامُ عَلَى رِجْلٍ، وَالصَّلَاةُ حَاقِنًا^(١) أَوْ حَاقِبًا^(٢)، أَوْ بِحُضْرَةِ طَعَامٍ يَتَوَقَّؤُا إِلَيْهِ^(٣)، وَأَنْ يَبْصُقَ^(٤) قَبْلَ وَجْهِهِ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ، وَوَضْعُ يَدِهِ عَلَى خَاصِرَتِهِ، وَالْمُبَالَغَةُ فِي خَفْضِ الرَّأْسِ فِي رُكُوعِهِ، وَالصَّلَاةُ فِي الْحَمَامِ وَالطَّرِيقِ وَالْمَزْبَلَةِ وَالْكَنِيسَةِ وَعَطْنِ الْإِبِلِ^(٥) وَالْمَقْبَرَةِ الطَّاهِرَةِ^(٦). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) مدافعًا للبول.

(٢) مدافعًا للغائط.

(٣) يشتاقه.

(٤) في غير الصلاة.

(٥) مكان تجمّعها.

(٦) أما المنيوشة فلا تصحّ الصلاة فيها بغير حائل.



بَابُ [سُجُودِ السَّهْوِ]

سُجُودُ السَّهْوِ سُنَّةٌ عِنْدَ تَرْكِ مَأْمُورٍ بِهِ، أَوْ فِعْلٍ مَنَهِيٍّ عَنْهُ.

فَالأَوَّلُ: إِنْ كَانَ رُكْنًا وَجَبَ تَدَارُكُهُ (وَقَدْ يُشْرَعُ السُّجُودُ^(١)، كَزِيَادَةِ حَصَلَتْ بِتَدَارُكِ رُكْنٍ^(٢) كَمَا سَبَقَ فِي التَّرْتِيبِ^(٣))، أَوْ بَعْضًا (وَهُوَ: الْقُنُوتُ^(٤))، أَوْ قِيَامُهُ، أَوْ التَّشَهُّدُ الْأَوَّلُ، أَوْ قُعُودُهُ، وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ فِي الْأَظْهَرِ) سَجَدَ، وَقِيلَ: إِنْ تَرَكَ عَمْدًا فَلَا.

قُلْتُ: وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى آلِ حَيْثُ سَنَنَاهَا^(٥)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) مع تداركه.

(٢) كما إذا سها عن الركوع وسجد، ثم تذكر، فإنه يتدارك الركوع، ولكن يسجد للسهو؛ لزيادة السجود.

(٣) وقد لا يُشْرَعُ السجود، كما إذا ترك السلام ثم تذكر عن قرب.

(٤) كله أو بعضه.

(٥) وذلك بعد التشهد الأخير، وبعد القنوت.

وَلَا تُجْبَرُ سَائِرُ السَّنَنِ.

وَالثَّانِي^(١): إِنْ لَمْ يُبْطَلْ عَمْدُهُ (كَالْإِتِفَاتِ وَالْخَطَوَتَيْنِ) لَمْ يَسْجُدْ لِسَهْوِهِ، وَإِلَّا^(٢) سَجَدَ^(٣) إِنْ لَمْ تَبْطُلْ بِسَهْوِهِ (كَكَلَامِ كَثِيرٍ فِي الْأَصَحِّ).

وَتَطْوِيلُ الرُّكْنِ الْقَصِيرِ يُبْطِلُ عَمْدُهُ فِي الْأَصَحِّ فَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ، فَلَا غَتِدَالُ قَصِيرٍ، وَكَذَا الْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ نَقَلَ رُكْنًا قَوْلِيًّا كَفَاتِحَةٍ فِي رُكُوعٍ، أَوْ تَشَهُدٍ لَمْ تَبْطُلْ بِعَمْدِهِ فِي الْأَصَحِّ، وَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ فِي الْأَصَحِّ، وَعَلَى هَذَا: تُسْتَثْنَى هَذِهِ الصُّورَةُ عَنْ قَوْلِنَا: (مَا لَا يُبْطِلُ عَمْدُهُ لَا سُجُودَ لِسَهْوِهِ).

وَلَوْ نَسِيَ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ فَذَكَرَهُ بَعْدَ انْتِصَابِهِ لَمْ يَعُدْ لَهُ، فَإِنْ عَادَ عَالِمًا بِتَخْرِيمِهِ بَطَلَتْ، أَوْ نَاسِيًا فَلَا وَيَسْجُدُ لِلْسَهْوِ، أَوْ جَاهِلًا فَكَذَا فِي الْأَصَحِّ، وَلِلْمَأْمُومِ الْعَوْدُ لِمُتَابَعَةِ إِمَامِهِ فِي الْأَصَحِّ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ وَجُوبُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٤).

(١) وهو فعل المنهي عنه.

(٢) بأن أبطل عمدته (كركوع زائد).

(٣) لسهوه.

(٤) فإن لم يعُدْ بطلت صلاته ما لم ينو المفارقة، أما إذا تعمّد المأموم الترك فلا يلزمه العود، بل يسنّ، ولو ركع قبل إمامه ناسيًا تخير بين العود والانتظار، أو عامدًا سنّ له العود.

وَلَوْ تَذَكَّرَ قَبْلَ انْتِصَابِهِ عَادَ لِلتَّشْهَدِ^(١)، وَيَسْجُدُ إِنْ كَانَ صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ.

وَلَوْ نَهَضَ عَمْدًا فَعَادَ بَطَلَتْ إِنْ كَانَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ.
وَلَوْ نَسِيَ قُنُوتًا فَذَكَرَهُ فِي سُجُودِهِ لَمْ يَعُدْ لَهُ، أَوْ قَبْلَهُ عَادَ^(٢)، وَيَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ إِنْ بَلَغَ حَدَّ الرَّايِعِ.
وَلَوْ شَكَّ فِي تَرْكِ بَعْضِ سَجْدَةٍ، أَوْ ارْتِكَابِ نَهْيٍ فَلَا.
وَلَوْ سَهَا وَشَكَّ: هَلْ سَجَدَ فَلْيَسْجُدْ.

وَلَوْ شَكَّ: أَصَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا أَتَى بِرُكْعَةٍ وَسَجَدَ^(٣)،
وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يَسْجُدُ وَإِنْ زَالَ شَكُّهُ قَبْلَ سَلَامِهِ^(٤)، وَكَذَا حُكْمُ مَا يُصَلِّيهِ مُتَرَدِّدًا وَاحْتِمَلَّ كَوْنُهُ زَائِدًا^(٥).

وَلَا يَسْجُدُ لِمَا يَجِبُ بِكُلِّ حَالٍ إِذَا زَالَ شَكُّهُ، مِثَالُهُ:
شَكَّ فِي الثَّالِثَةِ: أَثَالِثَةٌ هِيَ أَمْ رَابِعَةٌ؟ فَتَذَكَّرَ فِيهَا لَمْ يَسْجُدْ، أَوْ فِي الرَّابِعَةِ سَجَدَ^(٦).

وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ السَّلَامِ فِي تَرْكِ فَرَضٍ^(٧) لَمْ يُؤْثَرْ عَلَى الْمَشْهُورِ.

(١) جَوَازًا.

(٢) جَوَازًا.

(٣) وَلَا يَرْجِعُ إِلَى ظَنِّهِ، وَلَا إِلَى قَوْلِ غَيْرِهِ.

(٤) بَأَن تَذَكَّرَ أَنَّهَا رَابِعَةٌ.

(٥) فَإِنَّهُ يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ وَإِنْ زَالَ شَكُّهُ.

(٦) لِمُتَرَدِّدِهِ.

(٧) غَيْرِ نِيَّةٍ وَتَكْبِيرَةٍ إِحْرَامٍ.

وَسَهْوُهُ حَالَ قُدُوتِهِ يَحْمِلُهُ إِمَامُهُ، فَلَوْ ظَنَّ سَلَامَهُ فَسَلَّمَ
فَبَانَ خِلَافُهُ سَلَّمَ مَعَهُ وَلَا سُجُودَ. وَلَوْ ذَكَرَ فِي تَشْهِيدِهِ تَرَكَ رُكْنَ
غَيْرَ النِّيَّةِ وَالتَّكْبِيرَةِ قَامَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ إِلَى رُكْعَتِهِ وَلَا
يَسْجُدُ^(١).

وَسَهْوُهُ بَعْدَ سَلَامِهِ لَا يَحْمِلُهُ، فَلَوْ سَلَّمَ الْمَسْبُوقُ بِسَلَامِ
إِمَامِهِ بَنَى وَسَجَدَ، وَيَلْحَقُهُ سَهْوُ إِمَامِهِ، فَإِنْ سَجَدَ لَزِمَهُ
مُتَابَعَتُهُ^(٢)، وَإِلَّا^(٣) فَيَسْجُدُ عَلَى النَّصِّ.

وَلَوْ أَقْتَدَى مَسْبُوقٌ بِمَنْ سَهَا بَعْدَ اقْتِدَائِهِ (وَكَذَا قَبْلَهُ فِي
الْأَصَحِّ)، فَالْصَّحِيحُ أَنَّهُ يَسْجُدُ مَعَهُ، ثُمَّ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ، فَإِنْ
لَمْ يَسْجُدِ الْإِمَامُ سَجَدَ آخِرَ صَلَاةٍ نَفْسِهِ عَلَى النَّصِّ.

وَسُجُودُ السَّهْوِ وَإِنْ كَثُرَ سَجْدَتَانِ^(٤) كَسُجُودِ الصَّلَاةِ،
وَالْجَدِيدُ: أَنَّ مَحَلَّهُ بَيْنَ تَشْهِيدِهِ وَسَلَامِهِ.

فَإِنْ سَلَّمَ عَمْدًا فَاتَ فِي الْأَصَحِّ، أَوْ سَهْوًا وَطَالَ الْفَضْلُ
فَاتَ فِي الْجَدِيدِ، وَإِلَّا^(٥) فَلَا عَلَى النَّصِّ.

وَإِذَا سَجَدَ صَارَ عَائِدًا إِلَى الصَّلَاةِ فِي الْأَصَحِّ^(٦).

(١) أمّا لو شك في ترك الركن المذكور فإنه يأتي به، ويسجد للسهو.

(٢) وإلا بطلت صلاته.

(٣) أي: وإن لم يسجد إمامه.

(٤) فلو سجد واحدة بطلت صلاته.

(٥) بأن لم يطل الفصل.

(٦) فلو أحدث حيثئذ بطلت صلاته.

وَلَوْ سَهَا إِمَامُ الْجُمُعَةِ وَسَجَدُوا فَبَانَ فَوْتُهَا أَتَمُّوا ظُهُرًا
وَسَجَدُوا^(١).

وَلَوْ ظَنَّ سَهْوًا فَسَجَدَ فَبَانَ عَدَمُهُ سَجَدَ^(٢) فِي الْأَصَحِّ.



(١) ثانيًا آخر صلاة الظهر.

(٢) ثانيًا.



بَاب [فِي سَجُودِ التَّلَاوَةِ وَسَجُودِ الشُّكْرِ]

تُسَنُّ سَجَدَاتُ التَّلَاوَةِ، وَهُنَّ فِي الْجَدِيدِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ:
مِنْهَا سَجَدَتَا (الْحَجِّ)^(١)، لَا ﴿صَّ﴾ [ص: ١]؛ بَلْ هِيَ
سَجْدَةُ شُكْرٍ تُسْتَحَبُّ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، وَتَحْرُمُ فِيهَا عَلَى
الْأَصَحِّ^(٢).

وَتُسَنُّ لِلْقَارِئِ وَالْمُسْتَمِعِ، وَتَتَأَكَّدُ لَهُ بِسُجُودِ الْقَارِئِ.
قُلْتُ: وَتُسَنُّ لِلْسَّامِعِ^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنْ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ سَجَدَ الْإِمَامُ وَالْمُنْفَرِدُ لِقِرَاءَتِهِ فَقَطْ،

(١) والباقي في الأعراف، والرعد، والنحل (ومحلها عند قوله تعالى: ﴿يَوْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠]، والإسراء (ومحلها عند قوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [الإسراء: ١٠٩]، ومريم، والفرقان، والنمل (ومحلها عند قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [النحل: ٢٦]، والسجدة، وفصلت (ومحلها عند قوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [فصلت: ٣٨]، والنجم، والانشقاق، والعلق.

(٢) وتُبْطَلُهَا.

(٣) وهو مَنْ لَمْ يَقْصِدِ السَّمْعَ.

وَالْمَأْمُومُ لِسَجْدَةِ إِمَامِهِ، فَإِنْ سَجَدَ إِمَامُهُ فَتَخَلَّفَ، أَوْ انْعَكَسَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ^(١).

وَمَنْ سَجَدَ خَارِجَ الصَّلَاةِ نَوَى وَكَبَّرَ لِلْإِحْرَامِ رَافِعًا يَدَيْهِ، ثُمَّ لِلْهُوِيِّ بِلَا رَفْعٍ، وَسَجَدَ كَسَجْدَةِ الصَّلَاةِ وَرَفَعَ مُكَبِّرًا وَسَلَّم.

وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ شَرْطٌ عَلَى الصَّحِيحِ، وَكَذَا السَّلَامُ فِي الْأَظْهَرِ.

وَتُشْتَرَطُ شُرُوطُ الصَّلَاةِ^(٢).

وَمَنْ سَجَدَ فِيهَا كَبَّرَ لِلْهُوِيِّ وَلِلرَّفْعِ^(٣)، وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ.

قُلْتُ: وَلَا يَجْلِسُ لِلْإِسْتِرَاحَةِ^(٤)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَقُولُ: (سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ^(٥)).

وَلَوْ كَرَّرَ آيَةَ^(٦) فِي مَجْلِسَيْنِ سَجَدَ لِكُلِّ، وَكَذَا الْمَجْلِسُ فِي الْأَصَحِّ، وَرُكْعَةٌ كَمَجْلِسٍ، وَرُكْعَتَانِ كَمَجْلِسَيْنِ.

فَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ وَطَالَ الْفَضْلُ لَمْ يَسْجُدْ.

(١) إِذَا نَوَى الْمَفَارِقَةَ.

(٢) وَأَنْ يَقْرَأَ آيَةَ أَوْ يَسْمَعَهَا بِكَمَالِهَا.

(٣) نَذْبًا، وَنَوَى بِقَلْبِهِ سَجُودَ التَّلَاوَةِ وَجُوبًا.

(٤) فَإِنْ جَلَسَ لَهَا كُرْهًا.

(٥) فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ.

(٦) فِيهَا سَجْدَةٌ.

وَسَجْدَةُ الشُّكْرِ لَا تَدْخُلُ الصَّلَاةُ^(١).
وَتُسَنُّ لَهُجُومِ نِعْمَةٍ، أَوْ أَنْدِفَاعِ نِقْمَةٍ، أَوْ رُؤْيَا مُبْتَلَى، أَوْ
عَاصٍ.

وَيُظْهِرُهَا لِلْعَاصِي لَا لِلْمُبْتَلَى.
وَهِيَ كَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ^(٢).
وَالْأَصَحُّ: جَوَّازُهُمَا عَلَى الرَّاحِلَةِ لِلْمُسَافِرِ^(٣)، فَإِنْ سَجَدَ
لِتِلَاوَةِ صَلَاةٍ جَازَ عَلَيْهَا قَطْعًا^(٤).



(١) فلو سجدتها فيها بطلت صلاته.

(٢) ويقوم مقام سجود التلاوة وسجود الشكر لمن لم يُرد فعلهما قول: (سبحان الله،
والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ
العظيم) أربعاً.

(٣) بالإيماء.

(٤) من غير خلاف.

بَاب [فِي صَلَاةِ النَّفْلِ]

صَلَاةُ النَّفْلِ قِسْمَانِ:

١ - قِسْمٌ لَا يُسَنُّ جَمَاعَةً:

فَمِنْهُ: الرَّوَائِبُ مَعَ الْفَرَائِضِ؛ وَهِيَ: رَكَعَتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ، وَرَكَعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَكَذَا بَعْدَهَا وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَقِيلَ: لَا رَاتِبَةَ لِلْعِشَاءِ، وَقِيلَ: أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَقِيلَ: وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا، وَقِيلَ: وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ. وَالْجَمِيعُ سُنَّةٌ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الرَّائِبِ الْمُؤَكَّدِ.

وَرَكَعَتَانِ خَفِيفَتَانِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ.

قُلْتُ: هُمَا سُنَّةٌ عَلَى الصَّحِيحِ؛ فَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ الْأَمْرُ بِهِمَا، وَبَعْدَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعٌ، وَقَبْلَهَا مَا قَبْلَ الظُّهْرِ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) مِنَ الْمُؤَكَّدِ وَغَيْرِهِ.

وَمِنْهُ: الْوِثْرُ، وَأَقْلُهُ: رَكْعَةٌ، وَأَكْثَرُهُ: إِحْدَى عَشْرَةَ،
وَقِيلَ: ثَلَاثَ عَشْرَةَ.

وَلِمَنْ زَادَ عَلَى رَكْعَةِ الْفَضْلِ وَهُوَ أَفْضَلُ، وَالْوَصْلُ
بِتَشْهَدٍ، أَوْ تَشْهَدَيْنِ فِي الْآخِرَتَيْنِ^(١).

وَوَقْتُهُ بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَطُلُوعِ الْفَجْرِ.

وَقِيلَ: شَرْطُ الْإِيتَارِ بِرَكْعَةٍ: سَبْقُ نَفْلٍ بَعْدَ الْعِشَاءِ.

وَيُسَنُّ جَعْلُهُ آخِرَ صَلَاةِ اللَّيْلِ، فَإِنْ أَوْتَرَ ثُمَّ تَهَجَّدَ لَمْ
يُعَدَّهُ، وَقِيلَ: يَشْفَعُهُ بِرَكْعَةٍ ثُمَّ يُعِيدُهُ^(٢).

وَيُنْدَبُ الْقُنُوتُ آخِرَ وَتَرِهِ فِي النِّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ،
وَقِيلَ: كُلُّ السَّنَةِ، وَهُوَ كَقُنُوتِ الصُّبْحِ، وَيَقُولُ قَبْلَهُ: (اللَّهُمَّ إِنَّا
نَسْتَغِينَكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ^(٣)...) إِلَى آخِرِهِ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ بَعْدَهُ، وَأَنَّ الْجَمَاعَةَ تُنْدَبُ فِي الْوِثْرِ عَقِبَ

(١) فلا يجوز له أن يتشهد في غيرهما.

(٢) وهو قول أحمد.

(٣) ونستهديك، ونؤمن بك، ونتوكل عليك، ونثني عليك الخير كله، نشكر
ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك، اللهم إياك نعبد، ولك نصلي
ونسجد، ولك نسعى ونحfid، نرجو رحمتك ونخشى عذابك، إن عذابك
الجد بالکفار ملحق، اللهم عذب الکفرة الذين يصدون عن سبيلك،
ويكذبون رسلك، ويقاتلون أولياءك، اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات،
والمسلمين والمسلمات، وأصلح ذات بينهم، وألف بين قلوبهم، واجعل
في قلوبهم الإيمان والحكمة، وثبتهم على ملة رسولك، وأوزعهم أن يوفوا
بعهدك الذي عاهدتهم عليه، وانصرهم على عدوك وعدوهم، إله الحق،
واجعلنا منهم.

التَّرَاوِيحِ جَمَاعَةً^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمِنْهُ: الضُّحَى، وَأَقْلُهَا: رَكْعَتَانِ، وَأَكْثَرُهَا: اثْنَتَا عَشْرَةَ^(٢).

وَتَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ رَكْعَتَانِ، وَتَحْصُلُ بِفَرْضٍ أَوْ نَفْلٍ آخَرَ، لَا بِرَكْعَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ.

قُلْتُ: وَكَذَا الْجَنَازَةُ وَسَجْدَةُ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ^(٣)، وَتَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الدُّخُولِ عَلَى قُرْبٍ فِي الْأَصَحِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٤).

وَيَدْخُلُ وَقْتُ الرُّوَائِبِ قَبْلَ الْفَرَضِ بِدُخُولِ وَقْتِ الْفَرَضِ، وَبَعْدَهُ^(٥) بِفِعْلِهِ، وَيَخْرُجُ النَّوْعَانِ بِخُرُوجِ وَقْتِ الْفَرَضِ.

وَلَوْ فَاتَ النَّفْلُ الْمُؤَقَّتُ^(٦) نُدِبَ قَضَاؤُهُ فِي الْأَظْهَرِ^(٧).

٢ - وَقَسَمَ يُسَنُّ جَمَاعَةً (كَالْعِيدِ وَالْكَسُوفِ وَالْإِسْتِسْقَاءِ)، وَهُوَ أَفْضَلُ مِمَّا لَا يُسَنُّ جَمَاعَةً، لَكِنْ الْأَصَحُّ: تَفْضِيلُ الرَّائِبَةِ

(١) ليس بقيد، بل لو لم يُصَلِّ التراويح أصلاً سَنَّت الجماعة في الوتر.

(٢) عند ابن حجر، وثمان عند الرملي. ويسن أن يسلم من كل ركعتين. ووقتها: من ارتفاع الشمس إلى الظهر.

(٣) فلا تحصل التحية بواحد منها.

(٤) وتنفوت بجلوسه عمداً قبل فعلها إلا إن قُصِرَ الفصل. ويسن لمن لم يتمكن منها أن يقول: (سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم) أربعاً.

(٥) أي: وبعد الفرض.

(٦) كصلاة العيد والضحى.

(٧) أمّا ما له سبب (كالتحية والكسوف) فلا يُقضى.

عَلَى التَّرَاوِيحِ، وَأَنَّ الْجَمَاعَةَ تُسَنُّ فِي التَّرَاوِيحِ^(١).
وَلَا حَضَرَ لِلنَّفْلِ الْمُطْلَقِ، فَإِنْ أُحْرِمَ بِأَكْثَرَ مِنْ رَكْعَةٍ فَلَهُ
التَّشَهُدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَفِي كُلِّ رَكْعَةٍ^(٢).

قُلْتُ: الصَّحِيحُ: مَنْعُهُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَإِذَا نَوَى عَدَدًا فَلَهُ أَنْ يَزِيدَ وَيَنْقُصَ بِشَرْطِ تَغْيِيرِ النِّيَّةِ
قَبْلَهُمَا، وَإِلَّا فَتَبْطُلُ.

فَلَوْ نَوَى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ قَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ سَهَوًا فَلَا صَحَّ أَنَّهُ يَقْعُدُ
ثُمَّ يَقُومُ لِلزِّيَادَةِ إِنْ شَاءَ^(٣).

قُلْتُ: نَفْلُ اللَّيْلِ أَفْضَلُ^(٤)، وَأَوْسَطُهُ أَفْضَلُ^(٥)، ثُمَّ
آخِرُهُ^(٦)، وَأَنْ يُسَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ^(٧)، وَيُسَنُّ التَّهَجُّدُ^(٨).

وَيُكْرَهُ قِيَامُ كُلِّ اللَّيْلِ دَائِمًا، وَتَخْصِيصُ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ
بِقِيَامٍ، وَتَرْكُ تَهَجُّدِ اعْتَادَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

-
- (١) وهي عشرون ركعة بعشر تسليمات في كل ليلة من رمضان.
(٢) وإذا صلى بتشهد واحد قرأ السورة في الركعات كلها، وإن صلى بتشهدين فأكثر
قرأ في الركعات التي قبل التشهد الأول.
(٣) ثم يسجد للسهو، وإن لم يشأ الزيادة قعد وتشهد وسجد للسهو. أما النفل غير
المطلق فليس له فيه أن يزيد أو ينقص.
(٤) من نفل النهار.
(٥) من طرفيه.
(٦) أفضل من أوله.
(٧) ليلاً أو نهاراً.
(٨) وهو الصلاة بعد النوم.



كِتَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

هِيَ فِي الْفَرَائِضِ (غَيْرِ الْجُمُعَةِ) سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَقِيلَ: فَرَضُ كِفَايَةٍ لِلرِّجَالِ.

فَتَجِبُ بِحَيْثُ يَظْهَرُ الشُّعَارُ فِي الْقَرْيَةِ، فَإِنْ أَمْتَنَعُوا كُلُّهُمْ قُوتِلُوا^(١)، وَلَا يَتَأَكَّدُ النَّذْبُ لِلنِّسَاءِ تَأَكُّدُهُ لِلرِّجَالِ فِي الْأَصَحِّ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ: أَنَّهَا فَرَضُ كِفَايَةٍ، وَقِيلَ: عَيْنٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي الْمَسْجِدِ لِغَيْرِ الْمَرْأَةِ أَفْضَلُ، وَمَا كَثُرَ جَمْعُهُ أَفْضَلُ إِلَّا لِبِدْعَةِ إِمَامِهِ أَوْ تَعَطُّلِ مَسْجِدٍ قَرِيبٍ لِعَيْبَتِهِ.

وَإِذْرَاكَ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ فَضِيلَةٌ، وَإِنَّمَا تَخْضُلُ بِالِاشْتِغَالِ بِالتَّحَرُّمِ عَقِبَ تَحَرُّمِ إِمَامِهِ، وَقِيلَ: بِإِذْرَاكَ بَعْضُ الْقِيَامِ، وَقِيلَ: بِأَوَّلِ رُكُوعٍ.

وَالصَّحِيحُ إِذْرَاكَ الْجَمَاعَةِ مَا لَمْ يُسَلِّمْ^(٢).

(١) عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا فَرَضُ كِفَايَةٍ.

(٢) التَّسْلِيمَةُ الْأُولَى.

وَلِيُخَفِّفِ الْإِمَامُ مَعَ فِعْلِ الْأَبْعَاضِ وَالْهَيْئَاتِ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِتَطْوِيلِهِ مَحْضُورُونَ^(١).

وَيُكْرَهُ: التَّطْوِيلُ لِيَلْحَقَ آخِرُونَ، وَلَوْ أَحَسَّ فِي الرُّكُوعِ أَوْ التَّشَهُّدِ الْآخِرِ بِدَاخِلٍ لَمْ يُكْرَهُ انْتِظَارُهُ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ لَمْ يُبَالِغْ فِيهِ، وَلَمْ يَفْرُقْ^(٢) بَيْنَ الدَّاخِلِينَ.

قُلْتُ: الْمَذْهَبُ: اسْتِحْبَابُ انْتِظَارِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَا يَنْتَظَرُ فِي غَيْرِهِمَا.

وَيُسَنُّ لِلْمُصَلِّيِ وَحْدَهُ (وَكَذَا جَمَاعَةً فِي الْأَصَحِّ) إِعَادَتُهَا مَعَ جَمَاعَةٍ يُدْرِكُهَا، وَفَرَضُهُ الْأَوَّلَى فِي الْجَدِيدِ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يَنْوِي بِالثَّانِيَةِ الْفَرَضَ.

وَلَا رُخْصَةٌ فِي تَرْكِهَا (وَإِنْ قُلْنَا: سُنَّةٌ) إِلَّا بِعُذْرِ عَامٍّ (كَمَطَرٍ، أَوْ رِيحٍ عَاصِفٍ بِاللَّيْلِ^(٣)، وَكَذَا وَحَلُّ شَدِيدٍ عَلَى الصَّحِيحِ)، أَوْ خَاصٍّ (كَمَرَضٍ، وَحَرٍّ وَبَرْدٍ شَدِيدَيْنِ، وَجُوعٍ وَعَطَشٍ ظَاهِرَيْنِ^(٤)، وَمُدَافَعَةٌ حَدَثٍ، وَخَوْفٌ ظَالِمٌ عَلَى نَفْسٍ أَوْ مَالٍ^(٥)، وَمُلَازِمَةٌ غَرِيمٍ مُغْسِرٍ، وَعُقُوبَةٌ يُرْجَى تَرْكُهَا إِنْ

(١) لا يصلّي غيرهم.

(٢) هذه اللغة العالية، وبها قرأ السبعة ﴿فَأَفْرَقَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة: ٢٥].

(٣) أو بالنهار.

(٤) والمطعموم حاضر، أو قَرُبَ حضوره.

(٥) أو عرض.

تَغَيَّبَ أَيَّامًا، وَعُزِّي، وَتَأَهُبُ لِسَفَرٍ مَعَ رُفْقَةٍ تَرَحَّلُ، وَأَكُلُ ذِي رِيحٍ كَرِيهِ، وَحُضُورٍ قَرِيبٍ^(١) مُحْتَضِرٍ، أَوْ مَرِيضٍ بِلَا مُتَعَهِّدٍ أَوْ يَأْنَسُ بِهِ).

* * * *

فَضْلٌ [فِي صِفَاتِ الْأُئِمَّةِ]

لَا يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ بِمَنْ يَعْلَمُ بَطْلَانَ صَلَاتِهِ أَوْ يَعْتَقِدُهُ، كَمُجْتَهِدَيْنِ اخْتَلَفَا فِي الْقِبْلَةِ، أَوْ إِنَاءَيْنِ، فَإِنْ تَعَدَّدَ الطَّاهِرُ^(٢) فَأَلْأَصَحُّ: الصَّحَّةُ مَا لَمْ يَتَعَيَّنْ إِنَاءُ الْإِمَامِ لِلنَّجَاسَةِ، فَإِنْ ظَنَّ طَهَارَةَ إِنَاءٍ غَيْرِهِ اقْتَدَى بِهِ قَطْعًا، فَلَوْ اشْتَبَهَ خُمُسَةً فِيهَا نَجَسٌ عَلَى خُمُسَةٍ، فَظَنَّ كُلُّ طَهَارَةَ إِنَاءٍ فَتَوَضَّأَ بِهِ، وَأَمَّ كُلُّ فِي صَلَاةٍ فِيهِ الْأَصَحُّ: يُعِيدُونَ الْعِشَاءَ^(٣) إِلَّا إِمَامَهَا فَيُعِيدُ الْمَغْرِبَ^(٤).

وَلَوْ اقْتَدَى شَافِعِيٌّ بِحَنَفِيٍّ مَسَّ فَرْجَهُ أَوْ افْتَصَدَ فَأَلْأَصَحُّ: الصَّحَّةُ فِي الْفَضْدِ دُونَ الْمَسِّ؛ اِعْتِبَارًا بِنِيَّةِ الْمُقْتَدِي. وَلَا تَصِحُّ قُدُوءُ بِمُقْتَدٍ^(٥)، وَلَا بِمَنْ تَلَزَّمَهُ إِعَادَةُ كَمُقِيمٍ

(١) ونحوه.

(٢) كأن كانت الأواني ثلاثة، والطاهر منها اثنان، والمجتهدون ثلاثة.

(٣) لتعين النجاسة في إمامها.

(٤) لتعين النجاسة في حقه.

(٥) حال قدوته.

تَيَمَّمَ^(١)، وَلَا قَارِيءٌ بِأَمِّي فِي الْجَدِيدِ (وَهُوَ: مَنْ يُخِلُّ بِحَرْفٍ أَوْ تَشْدِيدَةٍ مِنَ الْفَاتِحَةِ، وَمِنْهُ: أَرْتُ يُدْغِمُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ^(٢)، وَالْثَّغُ يُبْدِلُ حَرْفًا^(٣)) وَتَصِحُّ بِمِثْلِهِ^(٤).

وَتُكْرَهُ بِالْتَّمَّتَامِ^(٥)، وَالْفَأْفَاءِ، وَاللَّاحِنِ^(٦)، فَإِنْ غَيَّرَ مَعْنَى كَ (أَنْعَمْتُ) بِضَمٍّ أَوْ كَسْرٍ أَبْطَلَ صَلَاةَ مَنْ أَمَكَّنَهُ التَّعَلُّمُ، فَإِنْ عَجَزَ لِسَانُهُ أَوْ لَمْ يَمُضْ زَمَنُ إِمْكَانٍ تَعَلَّمِهِ: فَإِنْ كَانَ فِي الْفَاتِحَةِ فَكَأَمِّي^(٧)، وَإِلَّا فَتَصِحُّ صَلَاتُهُ وَالْقُدُوءُ بِهِ^(٨).

وَلَا تَصِحُّ قُدُوءُ رَجُلٍ وَلَا خُنْثَى بِأَمْرَةٍ وَلَا خُنْثَى.

وَتَصِحُّ لِلْمُتَوَضَّئِ بِالْمُتَيَمِّمِ^(٩) وَبِمَاسِيحِ الْخُفِّ، وَلِلْقَائِمِ بِالْقَاعِدِ وَالْمُضْطَجِعِ، وَلِلْكَامِلِ بِالصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ.

وَالْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ سَوَاءٌ عَلَى النَّصِّ.

وَالْأَصْحُ: صِحَّةُ قُدُوءِ السَّلِيمِ بِالسَّلِسِ، وَالطَّاهِرِ بِالْمُسْتَحَاضَةِ غَيْرِ الْمُتَحِيرَةِ.

(١) لفقد الماء ولو كان المقتدي مثله.

(٢) كقوله: (المتقيم) بدل ﴿الْمُسْتَقِيمِ﴾.

(٣) كالمتقيم بدل ﴿الْمُسْتَقِيمِ﴾.

(٤) إن اتفقا عجزاً في كلمة.

(٥) وهو من يكرّر التاء.

(٦) بما لا يغير المعنى، كقوله: (نعبد) بدل ﴿نَعْبُدُ﴾.

(٧) لا تصح قُدُوتُهُ إِلَّا لِمِثْلِهِ.

(٨) ما دام عاجزاً أو جاهلاً معذوراً أو ناسياً.

(٩) الذي لا إعادة عليه.

وَلَوْ بَانَ إِمَامُهُ أَمْرًا، أَوْ كَافِرًا مُعَلِّنًا، (قِيلَ: أَوْ مُخْفِيًا) وَجَبَتِ الْإِعَادَةُ، لَا جُنْبًا، وَذَا نَجَاسَةٍ خَفِيَّةٍ^(١).

قُلْتُ: الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ: أَنَّ مُخْفِيَ الْكُفْرِ هُنَا كَمُعَلِّنِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْأُمِّيُّ كَالْمَرْأَةِ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ اقْتَدَى بِخُشْيِ فَبَانَ رَجُلًا لَمْ يَسْقُطِ الْقَضَاءُ فِي الْأَظْهَرِ. وَالْعَدْلُ أَوْلَى مِنَ الْفَاسِقِ.

وَالْأَصَحُّ: أَنَّ الْأَفْقَهَ أَوْلَى مِنَ الْأَقْرَأِ وَالْأَوْرَعِ.

وَيُقَدَّمُ الْأَفْقَهُ وَالْأَقْرَأُ عَلَى الْأَسَنِ النَّسِيبِ، وَالْجَدِيدُ: تَقْدِيمُ الْأَسَنِ عَلَى النَّسِيبِ.

فَإِنْ أَسْتَوِيََا فَبِنِظَافَةِ الثَّوبِ وَالْبَدَنِ، وَحُسْنِ الصَّوْتِ، وَطِيبِ الصَّنْعَةِ وَنَحْوِهَا.

وَمُسْتَحَقُّ الْمَنْفَعَةِ بِمِلْكٍ وَنَحْوِهِ^(٢) أَوْلَى، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا فَلَهُ التَّقْدِيمُ، وَيُقَدَّمُ عَلَى عَبْدِهِ السَّاكِنِ، لَا مَكَاتِبِهِ فِي مِلْكِهِ.

وَالْأَصَحُّ: تَقْدِيمُ الْمُكْتَرِي عَلَى الْمُكْرِي، وَالْمُعِيرِ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ.

وَالْوَالِي فِي مَحَلِّ وَلَايَتِهِ أَوْلَى مِنَ الْأَفْقَهِ وَالْمَالِكِ.

* * * *

(١) أي: حُكْمِيَّة.

(٢) كإجارة.

فَضْلٌ [في شروط الاقتداء]

١ - لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى إِمَامِهِ فِي الْمَوْقِفِ، فَإِنْ تَقَدَّمَ بَطَلَتْ فِي الْجَدِيدِ.

وَلَا تَضُرُّ مُسَاوَاتُهُ^(١)، وَيُنْدَبُ تَخْلُفُهُ قَلِيلًا، وَالْإِعْتِبَارُ بِالْعَقِبِ^(٢).

وَيَسْتَدِيرُونَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَوْلَ الْكَعْبَةِ، وَلَا يَضُرُّ كَوْنُهُ أَقْرَبَ إِلَى الْكَعْبَةِ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ فِي الْأَصَحِّ، وَكَذَا لَوْ وَقَفَا فِي الْكَعْبَةِ، وَاخْتَلَفَتْ جِهَتَاهُمَا.

وَيَقِفُ الذَّكَرُ عَنْ يَمِينِهِ، فَإِنْ حَضَرَ آخَرُ أَحْرَمَ عَنْ يَسَارِهِ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ الْإِمَامُ، أَوْ يَتَأَخَّرَانِ، وَهُوَ أَفْضَلُ.

وَلَوْ حَضَرَ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَصَبِيٌّ صَفًّا خَلْفَهُ^(٣)، وَكَذَا امْرَأَةٌ أَوْ نِسْوَةٌ^(٤).

وَيَقِفُ خَلْفَهُ الرِّجَالُ ثُمَّ الصَّبِيَّانُ ثُمَّ النِّسَاءُ^(٥).

(١) لَكِنْ تُكْرَهُ وَتَفَوَّتْ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ فِيمَا سِوَاهُ فِيهِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي كُلِّ مَكْرُوهٍ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ.

(٢) وَهُوَ مُؤَخَّرُ الْقَدَمِ.

(٣) بِحَيْثُ لَا يَزِيدُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ (وَالْأَذْرَعُ = ٤٨ سَاطِي مِثْرًا).

(٤) وَإِنْ حَضَرَ مَعَهُ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَمِينِهِ، وَالْمَرْأَةُ خَلْفَ الرَّجُلِ.

(٥) إِذَا حَضَرَ الْجَمِيعُ دَفْعَةً وَاحِدَةً، فَلَوْ حَضَرَ الصَّبِيَّانِ أَوَّلًا وَقَفُوا خَلْفَهُ، وَلَا يُؤَخَّرُونَ لِلرِّجَالِ، وَيَكْمُلُ بِهِمْ صَفُّ الرِّجَالِ لَوْ وَسَعَهُمْ.

وَتَقِفُ إِمَامَتُهُنَّ وَسَطَهُنَّ^(١).

وَيُكْرَهُ وَقُوفُ الْمَأْمُومِ فَرْدًا، بَلْ يَدْخُلُ الصَّفَّ إِنْ وَجَدَ سَعَةً، وَإِلَّا فَلْيَجِرَّ شَخْصًا بَعْدَ الْإِحْرَامِ، وَلْيُسَاعِدْهُ الْمَجْرُورُ.

٢ - وَيُشْتَرَطُ عِلْمُهُ بِاتِّقَالَاتِ الْإِمَامِ، بِأَنْ يَرَاهُ أَوْ بَعْضَ صَفٍّ، أَوْ يَسْمَعَهُ، أَوْ مُبَلِّغًا.

وَإِذَا جَمَعَهُمَا مَسْجِدٌ صَحَّ الْإِفْتِدَاءُ وَإِنْ بَعُدَتِ الْمَسَافَةُ وَحَالَتِ أُبْنِيَّةٌ^(٢).

وَلَوْ كَانَا بِفَضَاءٍ شُرِطَ إِلَّا يَزِيدَ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِ مِئَةٍ ذِرَاعٍ تَقْرِيبًا^(٣)، وَقِيلَ: تَحْدِيدًا.

فَإِنْ تَلَاَحَقَ شَخْصَانِ، أَوْ صَفَّانِ اعْتَبِرَتِ الْمَسَافَةُ بَيْنَ الْأَخِيرِ وَالْأَوَّلِ^(٤).

وَسَوَاءُ الْفَضَاءِ الْمَمْلُوكُ وَالْوَقْفُ وَالْمُبْعَضُ^(٥).

وَلَا يَضُرُّ الشَّارِعُ الْمَطْرُوقُ وَالنَّهْرُ الْمُخَوِجُ إِلَى سِبَاحَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ.

فَإِنْ كَانَا فِي بِنَاءَيْنِ (كَصَحْنٍ وَصُفَّةٍ أَوْ بَيْتٍ) فَطَرِيقَانِ:

(١) مع تقدُّمِ يسير، بحيث تمتاز عليهن.

(٢) تَنْفُذُ أَبْوَابِهَا، وَلَا بَدَّ لِسَطْحِ الْمَسْجِدِ بَابٍ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَمِنَ الْمَسْجِدِ رَحْبَتُهُ.

(٣) فَلَا تَضُرُّ زِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَذْرَعٍ.

(٤) لَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ.

(٥) الَّذِي بَعْضُهُ مِلْكٌ، وَبَعْضُهُ وَقْفٌ.

أَصْحُهُمَا: إِنْ كَانَ بِنَاءُ الْمَأْمُومِ^(١) يَمِينًا أَوْ شِمَالًا وَجَبَ اتِّصَالُ صَفٍّ مِنْ أَحَدِ الْبِنَاءَيْنِ بِالْآخَرِ، وَلَا تَضُرُّ فُرْجَةٌ لَا تَسَعُ وَاقِفًا فِي الْأَصَحِّ.

وَإِنْ كَانَ خَلْفَ بِنَاءِ الْإِمَامِ: فَالْصَّحِيحُ صِحَّةُ الْقُدُوءِ بِشَرْطِ أَلَّا يَكُونَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ.

وَالطَّرِيقُ الثَّانِي: لَا يُشْتَرَطُ إِلَّا الْقُرْبُ كَالْفَضَاءِ^(٢) إِنْ لَمْ يَكُنْ حَائِلٌ أَوْ حَالٌ بَابٌ نَافِذٌ.

فَإِنْ حَالَ مَا يَمْنَعُ الْمُرُورَ لَا الرُّؤْيَا^(٣) فَوَجْهَانِ^(٤)، أَوْ جِدَارٌ بَطَلَتْ بِاتِّفَاقِ الطَّرِيقَيْنِ.

قُلْتُ: الطَّرِيقُ الثَّانِي أَصَحُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِذَا صَحَّ اقْتِدَاؤُهُ فِي بِنَاءٍ آخَرَ صَحَّ اقْتِدَاءُ مَنْ خَلْفَهُ^(٥) وَإِنْ حَالَ جِدَارٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ^(٦). وَلَوْ وَقَفَ فِي غُلُوٍّ وَإِمَامُهُ فِي سُفْلٍ أَوْ عَكْسُهُ شَرْطُ مُحَاذَاةٍ بَعْضٍ بَدَنِهِ بَعْضٍ بَدَنِهِ^(٧).

(١) أي: موقفه.

(٢) بأن لا يزيد ما بين الإمام والمأموم على ثلاث مئة ذراع.

(٣) كالشُّبَّاك.

(٤) أصحهما عدم صحة القدوة.

(٥) أو بجنبه.

(٦) ويصير مَنْ صَحَّ اقْتِدَاؤُهُ لِمَنْ خَلْفَهُ أَوْ بَجَنْبِهِ كَالْإِمَامِ لَهُ.

(٧) أي: مُحَاذَاةُ قَدَمِ الْأَعْلَى رَأْسِ الْأَسْفَلِ. والمعتمد اشتراط وصول المأموم إلى الإمام عادة دون مانع.

وَلَوْ وَقَفَ فِي مَوَاتٍ وَإِمَامُهُ فِي مَسْجِدٍ: فَإِنْ لَمْ يَحُلْ شَيْءٌ فَالْشَّرْطُ التَّقَارُبُ^(١) مُعْتَبَرًا مِنْ آخِرِ الْمَسْجِدِ، وَقِيلَ: مِنْ آخِرِ صَفٍّ. وَإِنْ حَالَ جِدَارٌ^(٢) أَوْ فِيهِ^(٣) بَابٌ مُغْلَقٌ مَنَعَ^(٤)، وَكَذَا الْبَابُ الْمَرْذُودُ وَالشُّبَّاكُ فِي الْأَصَحِّ.

قُلْتُ: يُكْرَهُ ارْتِفَاعُ الْمَأْمُومِ عَلَى إِمَامِهِ وَعَكْسُهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ^(٥) فَيُسْتَحَبُّ، وَلَا يَقُومُ حَتَّى يَفْرُغَ الْمُؤَذِّنُ مِنَ الْإِقَامَةِ، وَلَا يَبْتَدِئُ نَفْلًا بَعْدَ شُرُوعِهِ فِيهَا، فَإِنْ كَانَ فِيهِ أَتَمَّهُ إِنْ لَمْ يَخْشَ قُوَّةَ الْجَمَاعَةِ^(٦). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * * *

فَضْلٌ

[فِي بَعْضِ شُرُوطِ الْاِقْتِدَاءِ أَيْضًا]

شَرْطُ الْقُدْوَةِ: أَنْ يَنْوِيَ الْمَأْمُومُ مَعَ التَّكْبِيرِ الْاِقْتِدَاءَ أَوْ الْجَمَاعَةَ (وَالْجُمُعَةُ كَغَيْرِهَا عَلَى الصَّحِيحِ) فَلَوْ تَرَكَ هَذِهِ النِّيَّةَ وَتَابَعَهُ فِي الْأَفْعَالِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ.

(١) وهو ثلاث مئة ذراع.

(٢) يُحَوِّجُ إِلَى وَثْبَةٍ فَاحِشَةٍ.

(٣) أَي: الْجِدَارُ.

(٤) الْاِقْتِدَاءُ.

(٥) كِتَابِلِغِ الْمَأْمُومِ.

(٦) وَلَا قِطْعَهُ.

وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْإِمَامِ، فَإِنْ عَيَّنَهُ وَأَخْطَأَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ.
وَلَا يُشْتَرَطُ لِلْإِمَامِ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ، بَلْ تُسْتَحَبُّ^(١)، فَإِنْ أَخْطَأَ
فِي تَعْيِينِ تَابِعِهِ لَمْ يَضُرَّ.

وَتَصِحُّ قُدْوَةُ الْمُؤَدِّي بِالْقَاضِي، وَالْمُفْتَرِضُ بِالْمُتَنَفِّلِ، وَفِي
الظُّهْرِ بِالْعَصْرِ، وَبِالْعُكُوسِ، وَكَذَا الظُّهْرُ بِالصُّبْحِ وَالْمَغْرِبُ،
وَهُوَ كَالْمَسْبُوقِ، وَلَا تَضُرُّ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِي الْقُنُوتِ وَالْجُلُوسِ
الْأَخِيرِ فِي الْمَغْرِبِ، وَلَهُ فِرَاقُهُ إِذَا اشْتَغَلَ بِهِمَا.

وَيَجُوزُ الصُّبْحُ خَلْفَ الظُّهْرِ فِي الْأَظْهَرِ، فَإِذَا قَامَ لِلثَّالِثَةِ:
إِنْ شَاءَ فَرَاقَهُ^(٢) وَسَلَّمْ، وَإِنْ شَاءَ أَنْتَظَرَهُ لِيُسَلِّمَ مَعَهُ.

قُلْتُ: أَنْتَظَرُهُ أَفْضَلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣).

وَإِنْ أَمَكَّنَهُ الْقُنُوتُ فِي الثَّانِيَةِ قَنَتَ وَإِلَّا تَرَكَهُ، وَلَهُ فِرَاقُهُ^(٤)
لِيَقْنُتَ.

فَإِنْ اخْتَلَفَ فِعْلُهُمَا (كَمَكْتُوبَةٍ وَكُسُوفٍ أَوْ جَنَازَةٍ) لَمْ تَصِحَّ
عَلَى الصَّحِيحِ.

* * * *

(١) ليحوز فضيلة الجماعة.

(٢) بالنية.

(٣) لكن لو صلى المغرب خلف رباعية يلزمه المفارقة عند قيام الإمام للرباعية لثلا
يُحَدِّثُ جُلُوسًا لَمْ يَفْعَلْهُ الْإِمَامُ.

(٤) بالنية.

فَصْلٌ [فِي بَقِيَةِ شُرُوطِ الْقُدُوءِ]

تَجِبُ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِي أَفْعَالِ الصَّلَاةِ؛ بِأَنْ يَتَأَخَّرَ ابْتِدَاءُ فِعْلِهِ عَنِ ابْتِدَائِهِ، وَيَتَقَدَّمَ عَلَى فِرَاغِهِ مِنْهُ، فَإِنْ قَارَنَهُ لَمْ يَضُرَّ^(١) إِلَّا تَكْثِيرَ إِحْرَامٍ.

وَإِنْ تَخَلَّفَ بِرُكْنٍ^(٢)؛ بِأَنْ فَرَّغَ الْإِمَامُ مِنْهُ وَهُوَ فِيمَا قَبْلَهُ لَمْ تَبْطُلْ فِي الْأَصَحِّ، أَوْ بِرُكْنَيْنِ؛ بِأَنْ فَرَّغَ مِنْهُمَا وَهُوَ فِيمَا قَبْلَهُمَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ بَطَلَتْ.

وَإِنْ كَانَ^(٣) بِأَنْ أَسْرَعَ^(٤) قِرَاءَتَهُ وَرَكَعَ قَبْلَ إِتِمَامِ الْمَأْمُومِ الْفَاتِحَةَ فَقِيلَ: يَتَّبِعُهُ وَتَسْقُطُ الْبَقِيَّةُ، وَالصَّحِيحُ: يُتِمُّهَا وَيَسْعَى خَلْفَهُ^(٥) مَا لَمْ يُسَبِّقْ بِأَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ مَقْصُودَةٍ، (وَهِيَ الطَّوِيلَةُ) فَإِنْ سَبَّقَ بِأَكْثَرَ فَقِيلَ: يُفَارِقُهُ^(٦)، وَالْأَصَحُّ: يَتَّبِعُهُ فِيمَا هُوَ فِيهِ، ثُمَّ يَتَدَارَكُ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ.

وَلَوْ لَمْ يُتِمَّ الْفَاتِحَةَ لَشُغِلَ بِدُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ فَمَعْدُورٌ.

(١) لَكِنْ يُكْرَهُ وَتَفُوتُ بِهِ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ.

(٢) فَعْلِيٌّ.

(٣) عُذْرٌ.

(٤) الْإِمَامِ.

(٥) عَلَى نَظْمِ صَلَاةِ نَفْسِهِ.

(٦) بِالنِّيَّةِ.

هَذَا كُلُّهُ فِي الْمُوَافِقِ^(١)، فَأَمَّا مَسْبُوقُ رَكَعِ الْإِمَامِ فِي فَاتِحَتِهِ فَأَلْأَصَحُّ: أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَشْتَغِلْ بِالْإِفْتِتَاحِ وَالتَّعَوُّذِ تَرَكَ قِرَاءَتَهُ وَرَكَعَ، وَهُوَ مُدْرِكٌ لِلرَّكَعَةِ^(٢)، وَإِلَّا لَزِمَهُ قِرَاءَةُ بِقَدْرِهِ.

وَلَا يَشْتَغِلُ الْمَسْبُوقُ بِسُنَّةٍ بَعْدَ التَّحَرُّمِ، بَلْ بِالْفَاتِحَةِ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ إِذْرَاكَهَا.

وَلَوْ عَلِمَ الْمَأْمُومُ فِي رُكُوعِهِ أَنَّهُ تَرَكَ الْفَاتِحَةَ^(٣) أَوْ شَكَّ لَمْ يَعُدْ إِلَيْهَا، بَلْ يُصَلِّي رَكَعَةً بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ.

فَلَوْ عَلِمَ أَوْ شَكَّ وَقَدْ رَكَعَ الْإِمَامُ وَلَمْ يَرْكَعْ هُوَ قَرَأَهَا وَهُوَ مُتَخَلِّفٌ بِعُذْرٍ^(٤)، وَقِيلَ: يَرْكَعُ وَيَتَدَارَكُ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ.

وَلَوْ سَبَقَ إِمَامُهُ بِالتَّحَرُّمِ لَمْ تَنْعَقِدْ، أَوْ بِالْفَاتِحَةِ أَوْ التَّشَهُدِ لَمْ يَضُرَّهُ وَيُجْزِئُهُ، وَقِيلَ: تَجِبُ إِعَادَتُهُ.

وَلَوْ تَقَدَّمَ^(٥) بِفِعْلِ كَرْكُوعٍ وَسُجُودٍ: إِنْ كَانَ بِرُكْنَيْنِ بَطَلَتْ^(٦)، وَإِلَّا فَلَا، وَقِيلَ: تَبْطُلُ بِرُكْنٍ.

* * * *

(١) وهو الذي أدرك مع الإمام زمناً يسعُ الفاتحة للمعتدل.

(٢) فلو تخلف لإتمامها وفاته الركوع معه فاتته الركعة.

(٣) نسياناً.

(٤) فيُغْتَفَرُ لَهُ ثَلَاثَةُ أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ.

(٥) على إمامه.

(٦) إِنْ كَانَ عَامِداً، وَأَمَّا إِنْ كَانَ نَاسِياً فَلَا تَبْطُلُ، وَلَكِنْ لَا يُعْتَدُّ بِتِلْكَ الرُّكْعَةِ.

فَضْلٌ

[فِيمَا تَنْقُطِعُ بِهِ الْقُدُوءُ]

إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ مِنْ صَلَاتِهِ ^(١) انْقَطَعَتِ الْقُدُوءُ، فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ وَقَطَعَهَا الْمَأْمُومُ ^(٢) جَازَ ^(٣)، وَفِي قَوْلٍ: لَا يَجُوزُ إِلَّا بِعُذْرٍ يُرَخِّصُ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ، وَمِنْ الْعُذْرِ: تَطْوِيلُ الْإِمَامِ أَوْ تَرْكُهُ سُنَّةَ مَقْصُودَةٍ ^(٤) كَتَشَهُدٍ.

وَلَوْ أَخْرَمَ مُتَفَرِّدًا ثُمَّ نَوَى الْقُدُوءَ فِي خِلَالِ صَلَاتِهِ جَازَ فِي الْأَظْهَرِ ^(٥) وَإِنْ كَانَ فِي رَكْعَةٍ أُخْرَى، ثُمَّ يَتَّبِعُهُ قَائِمًا كَانَ أَوْ قَاعِدًا، فَإِنْ فَرَّغَ الْإِمَامُ أَوَّلًا فَهُوَ كَمَسْبُوقٍ، أَوْ هُوَ ^(٦)؛ فَإِنْ شَاءَ فَارَقَهُ ^(٧)، وَإِنْ شَاءَ انْتَظَرَهُ ^(٨) لِيُسَلِّمَ مَعَهُ.

وَمَا أَدْرَكَهُ الْمَسْبُوقُ فَأَوَّلُ صَلَاتِهِ، فَيُعِيدُ فِي الْبَاقِي الْقُنُوتَ، وَلَوْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْمَغْرِبِ تَشْهَدُ فِي ثَانِيَّتِهِ، وَإِنْ أَدْرَكَه رَاكِعًا أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ.

(١) بحدث أو غيره.

(٢) بنية المفارقة.

(٣) مع الكراهة إن كانت بغير عذر.

(٤) وهي ما يُجَبَّرُ بالسَّهْوِ.

(٥) مع الكراهة.

(٦) أي: فرغ المسبوق أولاً.

(٧) بالنية.

(٨) في التشهد إن لم يكن في ذلك إحداث جلوس تشهد.

قُلْتُ: بِشَرْطِ أَنْ يَطْمَئِنَّ قَبْلَ ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ عَنْ أَقْلٍ
الرُّكُوعِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَوْ شَكَّ فِي إِدْرَاكِ حَدِّ الْأَجْزَاءِ لَمْ تُحْسَبْ رُكْعَتُهُ فِي
الْأَظْهَرِ.

وَيُكَبَّرُ لِلْإِحْرَامِ ثُمَّ لِلرُّكُوعِ، فَإِنْ نَوَاهُمَا بِتَكْبِيرَةٍ لَمْ تَنْعَقِدْ،
وَقِيلَ: تَنْعَقِدُ نَفْلًا، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ بِهَا شَيْئًا لَمْ تَنْعَقِدْ عَلَى
الصَّحِيحِ.

وَلَوْ أَدْرَكَهُ فِي اعْتِدَالِهِ فَمَا بَعْدَهُ انْتَقَلَ مَعَهُ مُكَبَّرًا،
وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يُوَافِقُهُ فِي التَّشَهُّدِ وَالتَّسْبِيحَاتِ، وَأَنَّ مَنْ أَدْرَكَهُ
فِي سَجْدَةٍ لَمْ يُكَبَّرْ لِلانْتِقَالِ إِلَيْهَا.

وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ^(١) قَامَ الْمَسْبُوقُ مُكَبَّرًا إِنْ كَانَ مَوْضِعَ
جُلُوسِهِ، وَإِلَّا فَلَا فِي الْأَصَحِّ.



(١) التسليمة الثانية، ويجوز أن يقوم عقب التسليمة الأولى.

بَاب صَلَاةِ الْمَسَافِرِ

إِنَّمَا تُقْصِرُ رُبَاعِيَّةٌ مُؤَدَّاةٌ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ الْمُبَاحِ، لَا فَائِتَةَ الْحَضَرِ.

وَلَوْ قَضَى فَائِتَةَ السَّفَرِ فَأَلْأَظْهَرُ: قَصْرُهُ فِي السَّفَرِ دُونَ الْحَضَرِ. وَمَنْ سَافَرَ مِنْ بَلَدَةٍ فَأَوَّلُ سَفَرِهِ: مُجَاوَزَةُ سُورِهَا، فَإِنْ كَانَ وَرَاءَهُ عِمَارَةٌ^(١) اشْتَرَطَ مُجَاوَزَتَهَا فِي الْأَصَحِّ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ لَا يَشْتَرِطُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢).

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سُورٌ فَأَوَّلُهُ: مُجَاوَزَةُ الْعُمُرَانِ، لَا الْخَرَابِ وَالْبَسَاتِينِ. وَالْقَرْيَةُ كَبَلْدَةٍ.

وَأَوَّلُ سَفَرِ سَاكِنِ الْخِيَامِ: مُجَاوَزَةُ الْحِلَّةِ^(٣).

وَإِذَا رَجَعَ انْتَهَى سَفَرُهُ بِبُلُوغِهِ مَا شَرِطَ مُجَاوَزَتُهُ أَبْتِدَاءً.

(١) كُدُورٌ مِلَاصِقَةٌ.

(٢) لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ مِنَ الْبَلَدِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ: سَكَنَ فُلَانٌ خَارِجَ الْبَلَدِ.

(٣) مَكَانٌ تَجْمَعُهُمْ.

وَلَوْ نَوَىٰ إِقَامَةً أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ بِمَوْضِعٍ انْقَطَعَ سَفَرُهُ بِوُضُولِهِ،
وَلَا يُحْسَبُ مِنْهَا يَوْمًا دُخُولِهِ وَخُرُوجِهِ عَلَى الصَّحِيحِ^(١).

وَلَوْ أَقَامَ ببلَدٍ بِنِيَّةٍ أَنْ يَرْحَلَ إِذَا حَصَلَتْ حَاجَةٌ يَتَوَقَّعُهَا كُلَّ
وَقْتٍ قَصَرَ ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ يَوْمًا^(٢)، وَقِيلَ: أَرْبَعَةٌ، وَفِي قَوْلٍ:
أَبَدًا، وَقِيلَ: الْخِلَافُ فِي خَائِفِ الْقِتَالِ لَا التَّاجِرِ وَنَحْوِهِ.
وَلَوْ عَلِمَ بَقَاءَهَا^(٣) مُدَّةً طَوِيلَةً^(٤) فَلَا قَصَرَ عَلَى الْمَذْهَبِ.

* * * *

فَضْلٌ [فِي شُرُوطِ الْقَصْرِ]

وَطَوِيلُ السَّفَرِ: ثَمَانِيَّةٌ وَأَرْبَعُونَ مِيلًا هَاشِمِيَّةً^(٥).
قُلْتُ: وَهُوَ مَرَحَلَتَانِ^(٦) بِسِيرِ الْأَثْقَالِ^(٧)، وَالْبَحْرُ كَالْبَرِّ،
فَلَوْ قَطَعَ الْأَمْيَالَ فِيهِ فِي سَاعَةٍ قَصَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) إِذَا دَخَلَ نَهَارًا، فَإِنْ دَخَلَ لَيْلًا لَمْ تُحْسَبْ بَقِيَّةُ اللَّيْلَةِ.

(٢) غَيْرَ يَوْمِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ.

(٣) أَيِ: الْحَاجَةِ.

(٤) أَيِ: أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ.

(٥) ذَهَابًا. وَالْمِيلُ = ١٧١٨,٧ مِتْرًا، فَمَسَافَةُ الْقَصْرِ = ٨٢,٥ كِيلُو مِتْرًا.

(٦) وَهُمَا سَيْرُ يَوْمَيْنِ مُعْتَدَلَيْنِ، أَوْ لَيْلَتَيْنِ، أَوْ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ عَلَى الْعَادَةِ مِنَ النُّزُولِ
وَالِاسْتِرَاحَةِ وَالْأَكْلِ وَالصَّلَاةِ، أَيِ ٢٢ سَاعَةً، وَتَسِيرُ الْإِبِلِ الْمُحْمَلَةِ فِي السَّاعَةِ
٣٧٥٠ مِتْرًا، كَمَا ضَبَطَهَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُودُ الْحَمَزَاوِيُّ بَعْدَ أَنْ سَيَّرَ إِبِلًا مُحْمَلَةً
الْمُدَّةَ الْمَطْلُوبَةَ.

(٧) أَيِ: الدَّوَابَّ الْمُحْمَلَةَ.

وَيُشْتَرَطُ قَصْدُ مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ أَوَّلًا، فَلَا قَصْرَ لِلْهَائِمِ^(١) وَإِنْ طَالَ تَرَدُّدُهُ، وَلَا طَالِبٍ غَرِيمٍ وَأَبْقِ يَرْجِعْ مَتَى وَجَدَهُ وَلَا يَغْلُمْ مَوْضِعَهُ^(٢).

وَلَوْ كَانَ لِمَقْصِدِهِ طَرِيقَانِ: طَوِيلٌ وَقَصِيرٌ، فَسَلِّكَ الطَّوِيلَ لِعَرَضٍ كَسُهُولَةٍ أَوْ أَمْنٍ قَصْرٍ، وَإِلَّا^(٣) فَلَا فِي الْأَظْهَرِ.

وَلَوْ تَبِعَ الْعَبْدُ أَوْ الزَّوْجَةُ أَوْ الْجُنْدِيُّ مَالِكَ أَمْرِهِ فِي السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُ مَقْصِدَهُ فَلَا قَصْرَ^(٤)، فَلَوْ نَوَّاهَا مَسَافَةً الْقَصْرِ قَصَرَ الْجُنْدِيُّ دُونَهُمَا^(٥).

وَمَنْ قَصَدَ سَفَرًا طَوِيلًا فَسَارَ ثُمَّ نَوَى رُجُوعًا انْقَطَعَ، فَإِنْ سَارَ فَسَفَرٌ جَدِيدٌ.

وَلَا يَتَرَخَّصُ الْعَاصِي بِسَفَرِهِ كَأَبْقِ وَنَاشِزَةٍ^(٦)، فَلَوْ أَنْشَأَ مُبَاحًا ثُمَّ جَعَلَهُ مَعْصِيَةً فَلَا تَرَخُّصَ فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ أَنْشَأَهُ عَاصِيًا ثُمَّ تَابَ فَمُنْشِئٌ لِلْسَفَرِ مِنْ حِينَ التَّوْبَةِ.

وَلَوْ اقْتَدَى بِمُتِمِّ لَحْظَةٍ لَزِمَهُ الْإِتِمَامُ.

(١) الذي لا يدري أين يتوجه وإن بلغ مسافة القصر.

(٢) وإن طال سفره.

(٣) بأن سلكه دون قصد أو لأجل القصر.

(٤) حتى يبلغوا مسافة القصر.

(٥) لقهرهما، فنيتهما كالعدم.

(٦) من زوجها.

وَلَوْ رَعَفَ الْإِمَامُ^(١) الْمُسَافِرُ وَأَسْتَخْلَفَ مُتِمًّا أَتَمَّ الْمُقْتَدُونَ، وَكَذَا لَوْ عَادَ الْإِمَامُ وَأَقْتَدَى بِهِ^(٢).

وَلَوْ لَزِمَ الْإِتِمَامُ مُقْتَدِيًا فَفَسَدَتْ صَلَاتُهُ، أَوْ صَلَاةُ إِمَامِهِ، أَوْ بَانَ إِمَامُهُ مُحْدِثًا أَتَمًّا.

وَلَوْ أَقْتَدَى بِمَنْ ظَنَّهُ مُسَافِرًا فَبَانَ مُقِيمًا، أَوْ بِمَنْ جَهِلَ سَفَرَهُ أَتَمًّا^(٣)، وَلَوْ عَلِمَهُ مُسَافِرًا وَشَكَّ فِي نِيَّتِهِ^(٤) قَصَرَ^(٥)، وَلَوْ شَكَّ فِيهَا فَقَالَ: (إِنْ قَصَرَ قَصَرْتُ، وَإِلَّا: أَتَمَمْتُ) قَصَرَ فِي الْأَصَحِّ^(٦).

وَيُشْتَرَطُ لِلْقَصْرِ نِيَّتُهُ فِي الْإِحْرَامِ، وَالتَّحَرُّزُ عَنْ مُنَافِيهَا دَوَامًا^(٧)، وَلَوْ أَحْرَمَ قَاصِرًا ثُمَّ تَرَدَّدَ فِي أَنَّهُ يَقْصُرُ أَوْ يُتِمُّ؛ أَوْ فِي أَنَّهُ نَوَى الْقَصْرَ؛ أَوْ قَامَ إِمَامُهُ لِثَالِثَةٍ فَشَكَّ هَلْ هُوَ مُتِمٌّ أَمْ سَاهٍ؟ أَتَمًّا.

وَلَوْ قَامَ الْقَاصِرُ لِثَالِثَةٍ عَمْدًا بِلا مُوجِبٍ لِلْإِتِمَامِ^(٨) بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ كَانَ سَهْوًا عَادَ وَسَجَدَ لَهُ وَسَلَّم، فَإِنْ أَرَادَ^(٩) أَنْ يُتِمَّ عَادَ ثُمَّ نَهَضَ مُتِمًّا.

(١) أي: سال من أنفه دم.

(٢) لزمه الإتمام.

(٣) وإن بان مسافرا.

(٤) القصر.

(٥) إن قصر الإمام.

(٦) إن قصر إمامه.

(٧) كنية الإتمام.

(٨) كنيته مثلاً.

(٩) عند تذكره.

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مُسَافِرًا فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ، فَلَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ فِيهَا أَوْ بَلَغَتْ سَفِينَتُهُ دَارَ إِقَامَتِهِ أَتَمَّ.

وَالْقَصْرُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِثْمَامِ عَلَى الْمَشْهُورِ إِذَا بَلَغَ ثَلَاثَ مَرَاحِلَ^(١)، وَالصَّوْمُ أَفْضَلُ مِنَ الْفِطْرِ^(٢) إِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ.

* * * *

فَضْلٌ [فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ]

يَجُوزُ الْجَمْعُ^(٣) بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ تَقْدِيمًا^(٤) وَتَأْخِيرًا^(٥) - وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ كَذَلِكَ - فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ، وَكَذَا الْقَصِيرِ فِي قَوْلٍ.

فَإِنْ كَانَ سَائِرًا وَقَتَ الْأُولَى فَتَأْخِيرُهَا أَفْضَلُ، وَإِلَّا فَعَكْسُهُ.

وَشُرُوطُ التَّقْدِيمِ ثَلَاثَةٌ:

(١) خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَهُ (كَأَبِي حَنِيفَةَ)، وَالْمَرَحَلَةُ عِنْدَهُ: سِيرَ أَكْثَرَ النَّهَارِ مِنْ أَقْصَرِ الْأَيَّامِ، أَيْ: ٧ سَاعَاتٍ، فَالْمَرَا حِلُّ الثَّلَاثِ عِنْدَهُ ٢١ سَاعَةً، وَتَسِيرُ الدُّوَابِّ الْمَحْمَلَةُ عِنْدَهُ فِي السَّاعَةِ ٤ كِيلُو مِتْرًا.

(٢) فِي السَّفَرِ.

(٣) لَكِنْ الْأَفْضَلُ تَرْكُهُ.

(٤) فِي وَقْتِ الْأُولَى.

(٥) فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ.

١ - الْبُدْءُ بِالْأُولَى، فَلَوْ صَلَّاهُمَا فَبَانَ فَسَادُهَا فَسَدَتْ
الْثَّانِيَّةُ.

٢ - وَنِيَّةُ الْجَمْعِ، وَمَحَلُّهَا: أَوَّلُ الْأُولَى، وَتَجُوزُ فِي
أَثْنَائِهَا فِي الْأَظْهَرِ.

٣ - وَالْمُؤَالَاةُ؛ بِأَنْ لَا يَطُولَ بَيْنَهُمَا فَضْلٌ، فَإِنْ طَالَ وَلَوْ
بَعْدَ وَجَبَ تَأْخِيرُ الثَّانِيَّةِ إِلَى وَفْتِهَا، وَلَا يَضُرُّ فَضْلُ يَسِيرٍ،
وَيُعْرَفُ طَوْلُهُ بِالْعُرْفِ.

وَلِلْمُتَيَّمِّ الْجَمْعُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَا يَضُرُّ تَخَلُّلُ طَلَبِ
خَفِيفٍ.

وَلَوْ جَمَعَ ثُمَّ عَلِمَ تَرَكَ رُكْنَ مِنَ الْأُولَى بَطَلَتْ وَيُعِيدُهُمَا
جَامِعًا^(١)، أَوْ مِنَ الثَّانِيَّةِ^(٢): فَإِنْ لَمْ يَطُلْ^(٣) تَدَارَكَ، وَإِلَّا فَبَاطِلَةٌ
وَلَا جَمْعٌ، وَلَوْ جَهْلٌ^(٤) أَعَادَهُمَا لَوْفَتَيْهِمَا^(٥).

وَإِذَا أَخَّرَ الْأُولَى لَمْ يَجِبِ التَّرْتِيبُ وَالْمُؤَالَاةُ وَنِيَّةُ الْجَمْعِ
عَلَى الصَّحِيحِ، وَيَجِبُ كَوْنُ التَّأْخِيرِ بِنِيَّةِ الْجَمْعِ^(٦)، وَإِلَّا
فَيُعْصِي وَتَكُونُ قَضَاءً.

(١) إِنْ شَاءَ.

(٢) أَيْ: عَلِمَ تَرَكَهُ مِنَ الثَّانِيَةِ.

(٣) الْفَصْلُ.

(٤) كَوْنُ الْمَتْرُوكِ مِنْ أَيْهِمَا.

(٥) وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ رِعَايَةً لِلْإِحْتِمَالَيْنِ، إِذْ بِإِحْتِمَالِ التَّرْكِ مِنَ الْأُولَى تَبْطُلَانِ،
وَبِإِحْتِمَالِهِ مِنَ الثَّانِيَةِ يَمْتَنَعُ الْجَمْعُ.

(٦) قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الْأُولَى.

وَلَوْ جَمَعَ تَقْدِيمًا فَصَارَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مُقِيمًا بَطَلَ الْجَمْعُ،
وَفِي الثَّانِيَةِ وَبَعْدَهَا ^(١) لَا يَنْطَلُ فِي الْأَصَحِّ، أَوْ تَأْخِيرًا ^(٢)، فَأَقَامَ
بَعْدَ فَرَاغِهِمَا لَمْ يُؤْثَرْ، وَقَبْلَهُ ^(٣) يَجْعَلُ الْأُولَى قَضَاءً.

وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ تَقْدِيمًا، وَالْجَدِيدُ: مَنْعُهُ تَأْخِيرًا.
وَشَرَطُ التَّقْدِيمِ: وَجُودُهُ ^(٤) أَوَّلُهُمَا، وَالْأَصَحُّ: اشْتِرَاؤُهُ
عِنْدَ سَلَامِ الْأُولَى ^(٥).

وَالثَّلَجُ وَالْبَرْدُ كَمَطَرٍ إِنْ ذَابَا.
وَالْأَظْهَرُ تَخْصِيصُ الرُّخْصَةِ بِالْمُصَلِّي جَمَاعَةً بِمَسْجِدٍ ^(٦)
بَعِيدٍ يَتَأَذَى بِالْمَطَرِ فِي طَرِيقِهِ.



(١) لو صار مقيماً.

(٢) أي: أو جمع تأخيراً.

(٣) أي: وقبل فراغهما.

(٤) أي: المطر.

(٥) ولا يضر انقطاعه فيما عدا ذلك.

(٦) أو غيره.

بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

إِنَّمَا تَتَعَيَّنُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ ^(١) حُرٌّ ذَكَرٍ مُّقِيمٍ بِلَا مَرَضٍ وَنَحْوِهِ ^(٢).

وَلَا جُمُعَةٌ عَلَى مَعْذُورٍ بِمُرْخُصٍ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ وَالْمُكَاتِبِ، وَكَذَا مَنْ بَغَضَهُ رَقِيقٌ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَمَنْ صَحَّتْ ظَهْرُهُ ^(٣) صَحَّتْ جُمُعَتُهُ ^(٤) وَلَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ مِنَ الْجَامِعِ ^(٥)، إِلَّا الْمَرِيضُ وَنَحْوُهُ ^(٦) فَيَحْرُمُ أَنْصِرَافُهُ إِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ إِلَّا أَنْ يَزِيدَ ضَرَرُهُ بِانْتِظَارِهِ.

وَتَلْزِمُ الشَّيْخَ الْهَرِمَ وَالزَّمْنَ إِنْ وَجَدَا مَرْكَبًا وَلَمْ يَشُقَّ الرُّكُوبُ، وَالْأَعْمَى يَجِدُ قَائِدًا.

(١) أي: بالغ عاقل.

(٢) كخوف.

(٣) لمن لا جمعة عليه (كالصبي والمرأة والمسافر).

(٤) وأجزأته عن الظهر.

(٥) قبل فعلها.

(٦) كالأعمى.

وَأَهْلُ الْقَرْيَةِ إِنْ كَانَ فِيهِمْ جَمْعٌ تَصِحُّ بِهِ الْجُمُعَةُ^(١)، أَوْ
بَلَغَهُمْ صَوْتُ عَالٍ فِي هُدُوٍّ مِنْ طَرَفٍ يَلِيهِمْ لِبَلَدِ الْجُمُعَةِ
لَزِمَتْهُمْ، وَإِلَّا فَلَا.

وَيَحْرُمُ عَلَى مَنْ لَزِمَتْهُ السَّفَرُ بَعْدَ الزَّوَالِ^(٢) إِلَّا أَنْ تُمْكِنَهُ
الْجُمُعَةُ فِي طَرِيقِهِ، أَوْ يَتَضَرَّرَ بِتَخَلُّفِهِ عَنِ الرُّفْقَةِ.

وَقَبْلَ الزَّوَالِ^(٣) كَبَعْدِهِ فِي الْجَدِيدِ^(٤) إِنْ كَانَ السَّفَرُ
مُبَاحًا، وَإِنْ كَانَ طَاعَةً جَازَ^(٥).

قُلْتُ: الْأَصَحُّ: أَنَّ الطَّاعَةَ كَالْمُبَاحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمَنْ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمْ تُسَنُّ الْجَمَاعَةُ فِي ظَهْرِهِمْ فِي
الْأَصَحِّ، وَيُخْفَوْنَهَا إِنْ خَفِيَ عُذْرُهُمْ^(٦).

وَيُنْدَبُ لِمَنْ أَمَكَنَ زَوَالُ عُذْرِهِ تَأْخِيرُ ظَهْرِهِ إِلَى الْيَأْسِ مِنْ
الْجُمُعَةِ، وَلِغَيْرِهِ (كَالْمَرَأَةِ وَالزَّمَنِ) تَعْجِيلُهَا.

وَلِصِحَّتِهَا - مَعَ شَرْطِ غَيْرِهَا - شُرُوطُ:

أَحَدُهَا: وَقْتُ الظُّهْرِ، فَلَا تُقْضَى جُمُعَةٌ، فَلَوْ ضَاقَ عَنْهَا

(١) وهو أربعون.

(٢) فإن خالف وسافر لم تجز له الرخص إلا إذا فاتت الجمعة.

(٣) وأوله الفجر.

(٤) في حرمة السفر.

(٥) ترك الجمعة له قبل الزوال.

(٦) لثلاث يتهموا بترك الجمعة.

صَلُّوا ظَهْرًا، وَلَوْ خَرَجَ وَهُمْ فِيهَا وَجَبَ الظُّهْرُ بِنَاءً^(١)، وَفِي قَوْلٍ: اسْتِنَافًا^(٢).

وَالْمَسْبُوقُ^(٣) كَغَيْرِهِ^(٤)، وَقِيلَ: يُتِمُّهَا جُمُعَةً.

الثَّانِي: أَنْ تُقَامَ فِي خِطَّةِ أَبْنِيَةِ أَوْطَانِ الْمُجْمَعِينَ، وَلَوْ لَازِمَ أَهْلِ الْخِيَامِ الصَّخْرَاءِ أَبَدًا فَلَا جُمُعَةً فِي الْأَظْهَرِ.

الثَّالِثُ: أَنْ لَا يَسْبِقَهَا وَلَا يُقَارِنَهَا جُمُعَةٌ فِي بَلَدِهَا إِلَّا إِذَا كَبُرَتْ وَعَسَرَ اجْتِمَاعُهُمْ فِي مَكَانٍ^(٥)، وَقِيلَ: لَا تُسْتَنْتَى هَذِهِ الصُّورَةُ، وَقِيلَ: إِنْ حَالَ نَهْرٌ عَظِيمٌ بَيْنَ شِقَاقِهَا كَانَا كَبَلَدَيْنِ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَتْ قُرَى فَاتَّصَلَتْ تَعَدَّدَتِ الْجُمُعَةُ بِعَدَدِهَا.

فَلَوْ سَبَقَهَا جُمُعَةٌ فَالْصَّحِيحَةُ السَّابِقَةُ، وَفِي قَوْلٍ: إِنْ كَانَ السُّلْطَانُ مَعَ الثَّانِيَةِ فَهِيَ الصَّحِيحَةُ.

وَالْمُعْتَبَرُ: سَبَقُ التَّحْرُمِ، وَقِيلَ: التَّحْلُلِ، وَقِيلَ: بِأَوَّلِ الْخُطْبَةِ.

فَلَوْ وَقَعَتَا مَعًا أَوْ شَكَّ اسْتُؤْنِفَتِ الْجُمُعَةُ.

وَإِنْ سَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا وَلَمْ تَتَّعَيْنْ، أَوْ تَعَيَّنَتْ وَنُسِيَتْ صَلُّوا ظَهْرًا، وَفِي قَوْلٍ: جُمُعَةً.

(١) على ما فعل.

(٢) لصلاة الظهر من أولها.

(٣) المدرك مع الإمام ركعة.

(٤) في أنه إذا خرج الوقت قبل سلامه يُتِمَّ صلاته ظهراً.

(٥) ولو غير مسجد.

الرَّابِعُ: الْجَمَاعَةُ، وَشَرْطُهَا: كَغَيْرِهَا، وَأَنْ تُقَامَ بِأَرْبَعِينَ مُكَلَّفًا^(١) حُرًّا ذَكَرًا مُسْتَوْطِنًا لَا يَظْعَنُ شِتَاءً وَلَا صَيْفًا إِلَّا لِحَاجَةٍ.

وَالصَّحِيحُ: ائْتِقَادُهَا بِالْمَرْضَى، وَأَنَّ الْإِمَامَ لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ فَوْقَ أَرْبَعِينَ.

وَلَوْ ائْتَفَضَّ الْأَرْبَعُونَ أَوْ بَعْضُهُمْ فِي الْخُطْبَةِ لَمْ يُحْسَبِ الْمَفْعُولُ^(٢) فِي غَيْبَتِهِمْ، وَيَجُوزُ الْبِنَاءُ عَلَى مَا مَضَى^(٣) إِنْ عَادُوا قَبْلَ طُولِ الْفَصْلِ، وَكَذَا بِنَاءُ الصَّلَاةِ عَلَى الْخُطْبَةِ إِنْ ائْتَفَضُوا بَيْنَهُمَا^(٤).

فَإِنْ عَادُوا بَعْدَ طُولِهِ وَجَبَ الِاسْتِثْنَاءُ فِي الْأَظْهَرِ، وَإِنْ ائْتَفَضُوا فِي الصَّلَاةِ بَطَلَتْ^(٥)، وَفِي قَوْلٍ: لَا^(٦)، إِنْ بَقِيَ اثْنَانِ. وَتَصَحُّحُ خَلْفَ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَالْمُسَافِرِ فِي الْأَظْهَرِ إِذَا تَمَّ الْعَدْدُ بغيرِهِ.

وَلَوْ بَانَ الْإِمَامُ جُنُبًا أَوْ مُحْدِثًا صَحَّتْ جُمُعَتُهُمْ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ تَمَّ الْعَدْدُ بغيرِهِ، وَإِلَّا^(٧) فَلَا^(٨).

(١) أي: بالغًا عاقلًا.

(٢) من أركانها.

(٣) من أركانها.

(٤) وعادوا قبل طول الفصل.

(٥) فَيَتِمُّهَا مَنْ بَقِيَ ظَهَرًا.

(٦) لا تبطل.

(٧) بأن تَمَّ العددُ به.

(٨) فلا تصح.

وَمَنْ لَحِقَ الْإِمَامَ الْمُحَدِّثَ رَاكِعًا لَمْ تُحْسَبْ رَكَعَتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ.

الخامس: خُطْبَتَانِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَأَرْكَانُهُمَا خَمْسَةٌ: حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَفْظُهُمَا مُتَعَيَّنٌ، وَالْوَصِيَّةُ بِالتَّقْوَى، وَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُهَا عَلَى الصَّحِيحِ^(١)، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ أَرْكَانٌ فِي الْخُطْبَتَيْنِ.

والرابع: قِرَاءَةُ آيَةٍ فِي إِحْدَاهُمَا^(٢)، وَقِيلَ: فِي الْأُولَى، وَقِيلَ: فِيهِمَا، وَقِيلَ: لَا تَجِبُ. وَالْخَامِسُ: مَا يَقَعُ عَلَيْهِ أَسْمُ دُعَاءٍ لِلْمُؤْمِنِينَ^(٣) فِي الثَّانِيَةِ، وَقِيلَ: لَا يَجِبُ.

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهَا عَرَبِيَّةً مُرْتَبَةً الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى، وَبَعْدَ الزَّوَالِ، وَالْقِيَامُ فِيهِمَا إِنْ قَدَرَ، وَالْجُلُوسُ بَيْنَهُمَا، وَإِسْمَاعُ أَرْبَعِينَ كَامِلِينَ.

وَالْجَدِيدُ: أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِمُ الْكَلَامُ، وَيُسْنُ الْأِنْصَاتُ^(٤).

قُلْتُ: الْأَصَحُّ: أَنَّ تَرْتِيبَ الْأَرْكَانِ لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فيكفي: أطيعوا الله.

(٢) وَيُسْتَحَبُّ فِي الْأُولَى قِرَاءَةُ سُورَةِ (ق) بِأَكْمَلِهَا.

(٣) بِأُخْرَوَيْ.

(٤) وَيَجِبُ تَخْفِيفُ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ كَانَ فِيهَا عِنْدَ صُعُودِ الْخُطْبِ الْمُنْبَرِ، وَلَا تُبَاحُ صَلَاةٌ بَعْدَ جُلُوسِهِ وَتَكُونُ بَاطِلَةً إِلَّا تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ؛ لَكِنْ يَجِبُ تَخْفِيفُهَا، وَلَا يَزِيدُ عَلَى رَكَعَتَيْنِ.

وَالْأَظْهَرُ: اشْتِرَاطُ الْمُوَالَاةِ^(١)، وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ وَالْخَبَثِ وَالسَّتْرِ.

وَتُسَنُّ عَلَى مَنْبَرٍ أَوْ مُرْتَفِعٍ. وَيُسَلَّمُ^(٢) عَلَى مَنْ عِنْدَ الْمَنْبَرِ، وَأَنْ يُقْبَلَ عَلَيْهِمْ إِذَا صَعِدَ، وَيُسَلَّمُ عَلَيْهِمْ^(٣)، وَيَجْلِسُ، ثُمَّ يُؤَذِّنُ، وَأَنْ تَكُونَ بَلِغَةً مَفْهُومَةً قَصِيرَةً^(٤)، وَلَا يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَشِمَالًا فِي شَيْءٍ مِنْهَا، وَيَعْتَمِدُ عَلَى سَيْفٍ أَوْ عَصَا وَنَحْوِهِ^(٥). وَيَكُونُ جُلُوسُهُ بَيْنَهُمَا نَحْوَ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ^(٦)، وَإِذَا فَرَغَ شَرَعَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ، وَبَادَرَ الْإِمَامُ لِيَبْلُغَ الْمَحْرَابَ مَعَ فَرَاغِهِ، وَيَقْرَأَ فِي الْأُولَى (الْجُمُعَةَ)، وَفِي الثَّانِيَةِ (الْمُنَافِقِينَ) جَهْرًا^(٧).

* * * *

فَضْلٌ

[فِي سُنَنِ الْجُمُعَةِ]

يُسَنُّ الْغُسْلُ لِحَاضِرِهَا^(٨)، وَقِيلَ: لِكُلِّ أَحَدٍ، وَوَقْتُهِ: مِنْ

(١) بين أركانها، وبين الخطبتين، وبينهما وبين الصلاة.

(٢) الإمام.

(٣) ويجب ردّ السلام عليه.

(٤) بالنسبة للصلاة.

(٥) ويكون ذلك في يده اليسرى، ويشغل يمينه بحرف المنبر.

(٦) ويقرأها فيه.

(٧) أو: بالأعلى، والغاشية.

(٨) أي: الجمعة.

الْفَجْرِ، وَتَقْرِيْبُهُ مِنْ ذَهَابِهِ أَفْضَلُ^(١)، فَإِنْ عَجَزَ تَيَمَّمْ فِي الْأَصَحِّ.
وَمِنَ الْمَسْنُونِ: غُسْلُ الْعِيدِ وَالْكَسُوفِ^(٢) وَالْإِسْتِسْقَاءِ،
وَلِغَاسِلِ الْمَيِّتِ، وَالْمَجْنُونِ وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَا، وَالْكَافِرِ إِذَا
أَسْلَمَ^(٣)، وَأَغْسَالُ الْحَجِّ. وَآكَدُهَا: غُسْلُ غَاسِلِ الْمَيِّتِ ثُمَّ
الْجُمُعَةِ، وَعَكْسُهُ الْقَدِيمُ.

قُلْتُ: الْقَدِيمُ هُنَا أَظْهَرُ، وَرَجَّحَهُ الْأَكْثَرُونَ، وَأَحَادِيثُهُ
صَحِيحَةٌ كَثِيرَةٌ، وَلَيْسَ لِلْجَدِيدِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَيُسْنُ التَّبْكِيْرُ إِلَيْهَا^(٤) مَاشِيًا بِسَكِينَةٍ، وَأَنْ يَشْتَغِلَ فِي
طَرِيقِهِ وَحُضُورِهِ بِقِرَاءَةٍ أَوْ ذِكْرٍ، وَلَا يَتَخَطَّى^(٥)، وَأَنْ يَتَزَيَّنَ
بِأَحْسَنِ ثِيَابِهِ، وَطَيْبٍ، وَإِزَالَةَ الظُّفْرِ وَالرَّيْحِ.

قُلْتُ: وَأَنْ يَقْرَأَ (الْكَهْفَ) يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا، وَيُكْثِرَ الدُّعَاءَ
وَالصَّلَاةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَحْرُمُ عَلَى
ذِي الْجُمُعَةِ التَّشَاغُلُ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ بَعْدَ الشَّرُوعِ فِي الْأَذَانِ بَيْنَ
يَدَيِ الْخُطْبِ، فَإِنْ بَاعَ صَحَّ، وَيُكْرَهُ قَبْلَ الْأَذَانِ بَعْدَ الزَّوَالِ.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * * *

(١) ولو تعارض الغسل والتبكير فمراعاة الغسل أولى؛ للخلاف في وجوبه، ومن ثمَّ كره تركه بلا عذر.

(٢) والخسوف.

(٣) ولم يعرض له في كفره ما يوجب الغسل، وإلا وجب، ولا عبرة بالغسل في الكفر.

(٤) أي: الجمعة.

(٥) رقاب الناس، فإنه مكروه.

فَضْلٌ

[فِي بَيَانِ مَا تُدْرِكُ بِهِ الْجُمُعَةُ، وَجَوَازِ الْأَسْتِخْلَافِ]

مَنْ أَدْرَكَ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ، فَيُصَلِّي بَعْدَ سَلَامِ
الْإِمَامِ رُكْعَةً، وَإِنْ أَدْرَكَهُ بَعْدَهُ فَاتَتْهُ، فَيَتِمُّ بَعْدَ سَلَامِهِ ظَهْرًا
أَرْبَعًا، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يَنْوِي فِي اقْتِدَائِهِ الْجُمُعَةَ.

وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ مِنَ الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرَهَا بِحَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ
جَازٌ^(١) الْأَسْتِخْلَافُ فِي الْأَظْهَرِ^(٢).

وَلَا يَسْتَخْلِفُ لِلْجُمُعَةِ إِلَّا مُقْتَدِيًا بِهِ قَبْلَ حَدِيثِهِ، وَلَا
يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ حَاضِرَ الْخُطْبَةِ وَلَا الرُّكْعَةَ الْأُولَى فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا،
ثُمَّ إِنْ كَانَ أَدْرَكَ الْأُولَى تَمَّتْ جُمُعَتُهُمْ، وَإِلَّا فَتَتِمُّ لَهُمْ دُونُهُ فِي
الْأَصَحِّ^(٣)، وَيُرَاعَى الْمَسْبُوقُ نَظْمَ الْمُسْتَخْلِفِ، فَإِذَا صَلَّى رُكْعَةً
تَشْهَدُ وَأَشَارَ إِلَيْهِمْ^(٤) لِيُفَارِقُوهُ^(٥) أَوْ يَنْتَظِرُوا^(٦)، وَلَا يَلْزَمُهُمْ
اسْتِثْنَاءُ نِيَّةِ الْقُدُورَةِ فِي الْأَصَحِّ.

وَمَنْ زَجِمَ عَنِ السُّجُودِ فَأَمُكَّنَهُ عَلَى إِنْسَانٍ^(٧) فَعَلَّ،

(١) للإمام ولغيره.

(٢) قبل إتيانهم بركن منفردين.

(٣) ويجوز الاستخلاف أثناء الخطبة (إن سمع الخليفة ما مضى من الأركان) وبين
الخطبة والصلاة (إن حضر الخطبة بتمامها).

(٤) عند قيامه لما عليه.

(٥) بالنية ويسلموا.

(٦) سلامه بهم، وهو أفضل.

(٧) مع شروطه.

وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يَنْتَظِرُ، وَلَا يُؤَمِّي بِهِ، ثُمَّ إِنْ تَمَكَّنَ قَبْلَ رُكُوعِ إِمَامِهِ سَجَدَ، فَإِنْ رَفَعَ وَالْإِمَامُ قَائِمٌ قَرَأَ، أَوْ وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ فَأَلْصَحُّ: يَرْكَعُ، وَهُوَ كَمَسْبُوقٍ، فَإِنْ كَانَ إِمَامُهُ فَرَعَ مِنَ الرُّكُوعِ وَلَمْ يُسَلِّمْ وَافَقَهُ فِيمَا هُوَ فِيهِ ثُمَّ صَلَّى رُكْعَةً بَعْدَهُ، وَإِنْ كَانَ سَلَّمَ فَاتَتْ الْجُمُعَةُ.

وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ السُّجُودُ حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ فَفِي قَوْلٍ: يُرَاعِي نَظْمَ نَفْسِهِ، وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ يَرْكَعُ مَعَهُ، وَيُحْسَبُ رُكُوعُهُ الْأَوَّلُ فِي الْأَصَحِّ، فَرُكْعَتُهُ مُلَفَّقَةٌ مِنْ رُكُوعِ الْأَوَّلَى وَسُجُودِ الثَّانِيَةِ، وَيَذْرَأُ بِهَا الْجُمُعَةُ فِي الْأَصَحِّ، فَلَوْ سَجَدَ عَلَى تَرْتِيبِ نَفْسِهِ عَالِمًا بِأَنَّ وَاجِبَهُ الْمُتَابَعَةُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ نَسِيَ أَوْ جَهِلَ لَمْ يُحْسَبْ سُجُودُهُ الْأَوَّلُ، فَإِذَا سَجَدَ ثَانِيًا حُسِبَ، وَالْأَصَحُّ: إِذْرَأُ الْجُمُعَةَ بِهَذِهِ الرُّكْعَةِ إِذَا كَمُلَتِ السَّجْدَتَانِ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ، وَلَوْ تَخَلَّفَ بِالسُّجُودِ نَاسِيًا حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ لِلثَّانِيَةِ رَكَعَ مَعَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ.





بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

هِيَ أَنْوَاعُ:

الأَوَّلُ: يَكُونُ الْعَدُوُّ فِي الْقِبْلَةِ^(١)، فَيُرْتَّبُ الْإِمَامُ الْقَوْمَ صَفَّيْنِ وَيُصَلِّي بِهِمْ، فَإِذَا سَجَدَ سَجَدَ مَعَهُ صَفٌّ سَجَدَتْهُ وَحَرَسَ صَفٌّ، فَإِذَا قَامُوا سَجَدَ مَنْ حَرَسَ وَلِحِقُوهُ، وَسَجَدَ مَعَهُ فِي الثَّانِيَةِ مَنْ حَرَسَ أَوَّلًا، وَحَرَسَ الْآخَرُونَ، فَإِذَا جَلَسَ سَجَدَ مَنْ حَرَسَ، وَتَشَهَّدَ بِالصَّفَّيْنِ وَسَلَّمْ، وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعُسْفَانَ، وَلَوْ حَرَسَ فِيهِمَا^(٢) فِرْقَتَا صَفٍّ^(٣) جَازَ، وَكَذَا فِرْقَةٌ فِي الْأَصَحِّ^(٤).

الثَّانِي: يَكُونُ فِي غَيْرِهَا^(٥)، فَيُصَلِّي مَرَّتَيْنِ، كُلَّ مَرَّةٍ بِفِرْقَةٍ، وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبَطْنِ نَحْلٍ.

(١) ولا ساتر، وفيها كثرة.

(٢) أي: في الركعتين.

(٣) واحد على المناوبة: فِرْقَةٌ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى، وَفِرْقَةٌ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ.

(٤) لحصول المقصود (وهو الحراسة).

(٥) أو فيها وهناك ساتر.

الثَّالِثُ: أَوْ تَقَفُ فِرْقَةٌ فِي وَجْهِهِ وَيُصَلِّي بِفِرْقَةٍ رَكْعَةً، فَإِذَا قَامَ لِلثَّانِيَةِ فَارَقَتْهُ^(١) وَأَتَمَّتْ وَذَهَبَتْ إِلَى وَجْهِهِ، وَجَاءَ الْوَاقِفُونَ فَأَقْتَدَوْا بِهِ فَصَلَّى بِهِمُ الثَّانِيَةَ، فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ قَامُوا فَأَتَمُّوا ثَانِيَتَهُمْ وَلَحِقُوهُ وَسَلَّمْ بِهِمْ، وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَاتِ الرَّقَاعِ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهَا أَفْضَلُ مِنْ بَطْنِ نَخْلٍ، وَيَقْرَأُ الْإِمَامُ فِي انْتِظَارِهِ الثَّانِيَةَ^(٢) وَيَتَشَهُدُ، وَفِي قَوْلٍ: يُؤَخَّرُ^(٣) لِيَتَلَحَّقهُ.

فَإِنْ صَلَّى مَغْرِبًا فَبِفِرْقَةٍ رَكْعَتَيْنِ، وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَكْسِهِ فِي الْأَظْهَرِ، وَيَنْتَظِرُ فِي تَشَهُدِهِ، أَوْ قِيَامِ الثَّالِثَةِ، وَهُوَ أَفْضَلُ فِي الْأَصَحِّ.

أَوْ رُبَاعِيَّةً فَبِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ، فَلَوْ صَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَةً صَحَّتْ صَلَاةُ الْجَمِيعِ فِي الْأَظْهَرِ، وَسَهْوُ كُلِّ فِرْقَةٍ مَحْمُولٌ فِي أَوَّلَاهُمْ^(٤)، وَكَذَا ثَانِيَةُ الثَّانِيَةِ فِي الْأَصَحِّ^(٥)، لَا ثَانِيَةَ الْأُولَى^(٦). وَسَهْوُهُ فِي الْأُولَى^(٧) يَلْحَقُ الْجَمِيعَ، وَفِي الثَّانِيَةِ لَا يَلْحَقُ الْأُولَيْنِ.

(١) بالنية.

(٢) أي: الفِرْقَةُ الثَّانِيَةُ.

(٣) الفاتحة والتشهد، ويشغل بِذِكْرِ.

(٤) لاقتدائهم فيها، والمقتدي يحمل سهوه الإمام.

(٥) لأنهم مقتدون حكمًا؛ لاستمرار اقتدائهم بانتظار الإمام لهم.

(٦) لمفارقتهم الإمام فيها.

(٧) في الركعة الأولى.

وَيُسْنُ حَمْلُ السَّلَاحِ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ، وَفِي قَوْلٍ: يَجِبُ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَلْتَحِمَ الْقِتَالُ، أَوْ يَشْتَدَّ الْخَوْفُ^(١) فَيُصَلِّيَ كَيْفَ أَمَكَّنَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا، وَيُعْذَرُ فِي تَرْكِ الْقِبْلَةِ، وَكَذَا الْأَعْمَالُ الْكَثِيرَةُ لِحَاجَةٍ فِي الْأَصَحِّ، لَا صِيَاخَ، وَيُلْقِي السَّلَاحَ إِذَا دَمِيَ^(٢)، فَإِنْ عَجَزَ أَمْسَكَهُ، وَلَا قَضَاءَ فِي الْأَظْهَرِ^(٣)، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ رُكُوعٍ، أَوْ سُجُودٍ أَوْ مَأً، وَالسُّجُودَ أَخْفَضَ^(٤).

وَلَهُذَا النَّوعُ^(٥) فِي كُلِّ قِتَالٍ وَهَزِيمَةٍ مُبَاحِينَ^(٦)، وَهَرَبٍ مِنْ حَرِيقٍ وَسَيْلٍ وَسَبْعٍ وَغَرِيمٍ عِنْدَ الْإِغْسَارِ وَخَوْفٍ حَبْسِهِ، وَالْأَصَحُّ: مَنْعُهُ لِمُحَرِّمٍ خَافَ فَوْتَ الْحَجِّ، وَلَوْ صَلَّوْا لِسَوَادٍ ظَنُّوهُ عَدُوًّا، فَبَانَ غَيْرُهُ قَضَوْا فِي الْأَظْهَرِ.

* * * *

فَضْلٌ

[فِيمَا يَجُوزُ لِنَفْسِهِ وَمَا لَا يَجُوزُ]

يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ اسْتِعْمَالُ الْحَرِيرِ بِفَرَشٍ وَغَيْرِهِ، وَيَجِلُّ

(١) بَأَنْ لَمْ يَأْمَنُوا هَجُومَ الْعَدُوِّ.

(٢) دَمًا لَا يُعْفَى عَنْهُ.

(٣) وَالْمَعْتَمِدُ الْقَضَاءَ.

(٤) أَيُّ: وَجَعَلَ السُّجُودَ أَخْفَضَ.

(٥) وَهُوَ صَلَاةُ شِدَّةِ الْخَوْفِ.

(٦) كَقِتَالِ مَنْ دَافَعَ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ حَرِيمِهِ أَوْ مَالِهِ.

لِلْمَرْأَةِ لُبْسُهُ، وَالْأَصَحُّ: تَحْرِيمُ أَفْتِرَاشِهَا^(١)، وَأَنَّ لِلْوَلِيِّ إِبَاسَهُ
الصَّبِيِّ^(٢).

قُلْتُ: الْأَصَحُّ: حِلُّ أَفْتِرَاشِهَا، وَبِهِ قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ
وغيرهم، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَحِلُّ لِلرَّجُلِ لُبْسُهُ لِلضَّرُورَةِ، كَحَرِّ وَبَرْدِ مُهْلِكَيْنِ، أَوْ
فُجَاءَةِ حَرْبٍ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ، وَلِحَاجَةِ كَجَرَبٍ وَحِكَّةٍ وَدَفْعِ
قَمَلٍ، وَلِلْقِتَالِ كَدَيْنَبَاجٍ^(٣) لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ^(٤)، وَيَحْرُمُ
الْمُرْكَبُ مِنْ إِبْرِيسَمٍ^(٥) وَغَيْرِهِ إِنْ زَادَ وَزُنَ الْإِبْرِيسَمِ، وَيَحِلُّ
عَكْسُهُ، وَكَذَا إِنْ اسْتَوَيَا فِي الْأَصَحِّ.

وَيَحِلُّ مَا طُرِّزَ أَوْ طُرِفَ بِحَرِيرٍ قَدَرَ الْعَادَةِ، وَلُبْسُ الثُّوبِ
النَّجِسِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا^(٦)، لَا جِلْدِ كَلْبٍ وَخِنْزِيرٍ إِلَّا
لِضَّرُورَةٍ (كَفُجَاءَةِ قِتَالٍ)، وَكَذَا جِلْدُ الْمَيْتَةِ فِي الْأَصَحِّ.

وَيَحِلُّ الْإِسْتِصْبَاحُ بِالذَّهْنِ النَّجِسِ^(٧) عَلَى الْمَشْهُورِ.



(١) للحرير.

(٢) ولو مميتًا، وكذا تزيينه بالذهب والفضة.

(٣) حرير ثخين.

(٤) في دفع السلاح.

(٥) حرير.

(٦) كسجدة تلاوة.

(٧) في غير المسجد.

بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

هِيَ سُنَّةٌ^(١)، وَقِيلَ: فَرَضُ كِفَايَةٍ، وَتَشْرَعُ جَمَاعَةٌ وَلِلْمُتَفَرِّدِ وَالْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ وَالْمُسَافِرِ. وَوَقْتُهَا: مَا بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَزَوَالِهَا، وَيُسَنُّ تَأْخِيرُهَا لِتَرْتَفِعَ كَرْمُحٌ.

وَهِيَ رَكْعَتَانِ يُحْرَمُ بِهِمَا^(٢)، ثُمَّ يَأْتِي بِدُعَاءِ الْإِفْتِيحِ، ثُمَّ سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ يَقِفُ بَيْنَ كُلِّ ثِنْتَيْنِ كَايَةً مُعْتَدِلَةً يُهَلِّلُ وَيُكَبِّرُ وَيُمَجِّدُ، وَيُحْسِنُ: (سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ)، ثُمَّ يَتَعَوَّذُ وَيَقْرَأُ، وَيُكَبِّرُ فِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الْجَمِيعِ^(٣)، وَلَسَنَ فَرَضًا وَلَا بَعْضًا، وَلَوْ نَسِيَهَا وَشَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ فَاتَتْ، وَفِي الْقَدِيمِ: يُكَبِّرُ مَا لَمْ يَرْكَعَ.

وَيَقْرَأُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأُولَى ﴿قَدْ﴾ [ق: ١]، وَفِي الثَّانِيَةِ: ﴿أَقْرَبَتْ﴾ [الْقَمَرِ: ١] بِكَمَالِهِمَا جَهْرًا^(٤)، وَيُسَنُّ بَعْدَهُمَا

(١) موكدة.

(٢) بنية صلاة الفطر أو الأضحى.

(٣) أي: السبع والخمس، ويضع يمينه على يسراه تحت صدره بين كل تكبيرتين.

(٤) أو: الأعلى، والغاشية.

خُطْبَتَانِ، أَرْكَانُهُمَا كَهَيِّ فِي الْجُمُعَةِ، وَيَعْلَمُهُنَّ فِي الْفِطْرِ
الْفِطْرَةِ، وَفِي الْأَضْحَى الْأَضْحِيَّةَ، يَفْتَحُ الْأُولَى بِتَسْعِ تَكْبِيرَاتٍ،
وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعٍ وَلَاءٍ.

وَيُنْدَبُ: الْغُسْلُ (وَيَدْخُلُ وَقْتُهُ بِنِصْفِ اللَّيْلِ، وَفِي قَوْلٍ:
بِالْفَجْرِ)، وَالتَّطَيُّبُ وَالتَّزْيِينُ كَالْجُمُعَةِ. وَفَعْلُهَا بِالْمَسْجِدِ
أَفْضَلُ (وَقِيلَ: بِالصَّخْرَاءِ إِلَّا لِعُذْرٍ، وَيَسْتَخْلِفُ^(١) مَنْ
يُصَلِّي^(٢) بِالضَّعْفَةِ) وَيَذْهَبُ فِي طَرِيقٍ وَيَرْجِعُ فِي أُخْرَى.
وَيُبَكِّرُ النَّاسَ، وَيَحْضُرُ الْإِمَامَ وَقْتُ صَلَاتِهِ وَيُعَجِّلُ فِي
الْأَضْحَى^(٣).

قُلْتُ: وَيَأْكُلُ فِي عِيدِ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَيُمْسِكُ فِي
الْأَضْحَى، وَيَذْهَبُ مَاشِيًا بِسَكِينَةٍ، وَلَا يُكْرَهُ النَّفْلُ قَبْلَهَا لِغَيْرِ
الْإِمَامِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * * *

فَضْلٌ [فِي التَّكْبِيرِ الْمُرْسَلِ وَالْمُقَيَّدِ]

يُنْدَبُ التَّكْبِيرُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَتِي الْعِيدِ فِي الْمَنَازِلِ
وَالطَّرِيقِ وَالْمَسَاجِدِ وَالْأَسْوَاقِ بِرَفْعِ الصَّوْتِ، وَالْأَظْهَرُ: إِدَامَتُهُ

(١) إِذَا خَرَجَ إِلَى الصَّخْرَاءِ.

(٢) فِي الْمَسْجِدِ.

(٣) فَيَصَلِّيُهَا فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَيَتَأَخَّرُ فِي الْفِطْرِ.

حَتَّى يُحْرِمَ الْإِمَامُ بِصَلَاةِ الْعِيدِ، وَلَا يُكَبِّرُ الْحَاجُّ لَيْلَةَ الْأَضْحَى
بَلْ يُلَبِّي.

وَلَا يُسَنُّ لَيْلَةَ الْفِطْرِ عَقَبَ الصَّلَوَاتِ فِي الْأَصَحِّ.

وَيُكَبِّرُ الْحَاجُّ مِنْ ظَهْرِ النَّحْرِ، وَيَخْتِمُ بِصُبحِ آخِرِ
التَّشْرِيقِ، وَغَيْرُهُ كَهُوَ فِي الْأَظْهَرِ، وَفِي قَوْلٍ: مِنْ مَغْرِبِ لَيْلَةِ
النَّحْرِ، وَفِي قَوْلٍ: مِنْ صُبحِ عَرَفَةَ، وَيَخْتِمُ بِعَصْرِ آخِرِ التَّشْرِيقِ
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا.

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ يُكَبِّرُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ لِلْفَائِتَةِ وَالرَّائِيَةِ وَالنَّافِلَةِ.

وَصِغَتُهُ الْمَخْبُوءَةُ: (اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ). وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَزِيدَ:
(كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا^(١)).

وَلَوْ شَهِدُوا يَوْمَ الثَّلَاثِينَ^(٢) قَبْلَ الزَّوَالِ بِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ اللَّيْلَةَ
الْمَاضِيَةَ أَفْطَرْنَا وَصَلَّيْنَا الْعِيدَ.

وَأِنْ شَهِدُوا بَعْدَ الْغُرُوبِ^(٣) لَمْ تُقْبَلِ الشَّهَادَةُ^(٤)، أَوْ بَيْنَ
الزَّوَالِ وَالْغُرُوبِ أَفْطَرْنَا، وَقَاتَتِ الصَّلَاةُ. وَيُشْرَعُ قَضَاؤُهَا مَتَى
شَاءَ فِي الْأَظْهَرِ، وَقِيلَ فِي قَوْلٍ: تُصَلَّى مِنَ الْعَدِ أَدَاءً.

(١) لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ، لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، صَدَقَ وَعْدُهُ، وَنَصَرَ عَبْدُهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ، لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ.

(٢) مِنْ رَمَضَانَ.

(٣) بِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ اللَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ.

(٤) فِي صَلَاةِ الْعِيدِ، بَلْ تُصَلَّى مِنَ الْغَدِ أَدَاءً.

بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ^(١)

هِيَ سُنَّةٌ^(٢)، فَيُحْرَمُ بِنِيَّةِ صَلَاةِ الْكُسُوفِ، وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ^(٣) وَيَرْكَعُ، ثُمَّ يَرْفَعُ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ، ثُمَّ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَعْتَدِلُ، ثُمَّ يَسْجُدُ، فَهَذِهِ رُكْعَةٌ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَانِيَةً كَذَلِكَ^(٤).

وَلَا يَجُوزُ زِيَادَةُ رُكُوعٍ ثَالِثٍ لِتِمَادِي الْكُسُوفِ، وَلَا نَقْصُهُ^(٥) لِإِلْتِجَالِهِ فِي الْأَصَحِّ.

وَالْأَكْمَلُ: أَنْ يَقْرَأَ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ: الْبَقَرَةَ، وَفِي الثَّانِي كَمِثَّتِي آيَةٍ مِنْهَا، وَفِي الثَّلَاثِ مِئَةً وَخَمْسِينَ، وَالرَّابِعِ مِئَةً تَقْرِيْبًا، وَيُسَبِّحُ فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ قَدْرَ مِئَةٍ مِنَ الْبَقَرَةِ، وَفِي الثَّانِي: ثَمَانِينَ، وَالثَّلَاثِ: سَبْعِينَ، وَالرَّابِعِ: خَمْسِينَ تَقْرِيْبًا؛ وَلَا يُطَوِّلُ السَّجْدَاتِ فِي الْأَصَحِّ.

(١) للشمس والقمر.

(٢) مؤكدة.

(٣) بعد الافتتاح والتعوذ.

(٤) ولو صلاها كسنة الظهر صحت.

(٥) عن ركوعين إذا نواهما.

قُلْتُ: الصَّحِيحُ تَطْوِيلُهَا، وَثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَنَصٌّ فِي «الْبُيُوطِيِّ»^(١): أَنَّهُ يُطَوَّلُهَا نَحْوَ الرُّكُوعِ الَّذِي قَبْلَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَتُسَنُّ جَمَاعَةً^(٢)، وَيَجْهَرُ بِقِرَاءَةِ كُسُوفِ الْقَمَرِ لَا الشَّمْسِ، ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ بَارَكَانِهِمَا فِي الْجُمُعَةِ، وَيَحُثُّ عَلَى التَّوْبَةِ وَالْخَيْرِ.

وَمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي رُكُوعٍ أَوَّلَ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ، أَوْ فِي ثَانٍ أَوْ قِيَامٍ ثَانٍ فَلَا فِي الْأَظْهَرِ.

وَتَفُوتُ صَلَاةُ الشَّمْسِ بِالْإِنْجِلَاءِ وَبِغُرُوبِهَا كَاسِفَةً، وَالْقَمَرِ بِالْإِنْجِلَاءِ وَطُلُوعِ الشَّمْسِ، لَا الْفَجْرِ فِي الْجَدِيدِ، وَلَا بِغُرُوبِهِ خَاسِفًا.

وَلَوْ اجْتَمَعَ كُسُوفٌ وَجُمُعَةٌ، أَوْ فَرَضٌ آخَرُ قَدَّمَ الْفَرَضُ إِنْ خِيفَ فَوْتُهُ، وَإِلَّا فَلَا أَظْهَرُ تَقْدِيمُ الْكُسُوفِ، ثُمَّ يَخْطُبُ لِلْجُمُعَةِ مُتَعَرِّضًا لِلْكُسُوفِ^(٣)، ثُمَّ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ.

وَلَوْ اجْتَمَعَ عِيدٌ أَوْ كُسُوفٌ وَجِنَازَةٌ قُدِّمَتِ الْجِنَازَةُ.



(١) أي: في مختصره، والبويطي منسوب إلى بُوَيْط، وهي قرية من صعيد مصر الأدنى، واسمه يوسف بن يحيى، ويكنى أبا يعقوب، وهو خليفة الشافعي في حلفته، وأجل أصحابه المتتبعين إليه.

(٢) وينادي لها: الصلاة جامعة.

(٣) ولا يصح أن يقصده معها بالخطبة.

بَابُ صَلَاةِ الاسْتِسْقَاءِ

هِيَ سُنَّةٌ^(١) عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَتُعَادُ ثَانِيًا وَثَالِثًا إِنْ لَمْ يُسْقَوْا.
فَإِنْ تَأَهَّبُوا لِلصَّلَاةِ فَسُقُوا قَبْلَهَا اجْتَمَعُوا لِلشُّكْرِ وَالِدُّعَاءِ،
وَيُصَلُّونَ^(٢) عَلَى الصَّحِيحِ.

وَيَأْمُرُهُمُ الْإِمَامُ بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوَّلًا^(٣)، وَالتَّوْبَةِ،
وَالْتَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِوُجُوهِ الْبَرِّ، وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَظَالِمِ.
وَيُخْرِجُونَ إِلَى الصَّخَرَاءِ فِي الرَّابِعِ صِيَامًا فِي ثِيَابٍ بَذَلَتْ^(٤)
وَتَخَشُّعٍ^(٥)، وَيُخْرِجُونَ الصَّبِيَّانَ وَالشُّيُوخَ، وَكَذَا الْبَهَائِمَ فِي
الْأَصَحِّ، وَلَا يُمْنَعُ أَهْلُ الذِّمَّةِ الْحُضُورَ، وَلَا يَخْتَلِطُونَ بِنَا.

وَهِيَ رَكْعَتَانِ كَالْعِيدِ^(٦)، لَكِنْ قِيلَ: يَقْرَأُ فِي الثَّانِيَةِ: ﴿إِنَّا
أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نُوح: ١]، وَلَا تَخْتَصُّ بِوَقْتِ الْعِيدِ فِي الْأَصَحِّ.

(١) مؤكدة.

(٢) صلاة الاستسقاء.

(٣) قبل يوم الخروج، فهي به أربعة، وتجب طاعة الإمام، ويجب تبييت النية.

(٤) تلبس في شغله في بيته.

(٥) تذلل.

(٦) في التكبير والقراءة.

وَيَخْطُبُ كَالْعِيدِ، لِكِنْ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ تَعَالَى بِدَلِّ التَّكْبِيرِ^(١)،
وَيَدْعُو فِي الْخُطْبَةِ الْأُولَى: (اللَّهُمَّ؛ أَسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا، هَنِيئًا
مَرِيئًا، مَرِيْعًا غَدَقًا، مُجَلَّلًا سَحًا، طَبَقًا دَائِمًا، اللَّهُمَّ؛ أَسْقِنَا
الْغَيْثَ وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ الْقَانِطِينَ^(٢))، اللَّهُمَّ؛ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ إِنَّكَ
كُنْتَ غَفَّارًا، فَأَرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْنَا مِدْرَارًا). وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بَعْدَ
صَدْرِ الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ، وَيُبَالِغُ فِي الدُّعَاءِ سِرًّا وَجَهْرًا، وَيُحَوِّلُ
رِدَاءَهُ^(٣) عِنْدَ اسْتِقْبَالِهِ فَيَجْعَلُ يَمِينَهُ يَسَارَهُ وَعَكْسَهُ، وَيُنْكَسُهُ
(عَلَى الْجَدِيدِ) فَيَجْعَلُ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ وَعَكْسَهُ^(٤)، وَيُحَوِّلُ النَّاسُ
مِثْلَهُ.

قُلْتُ: وَيُتْرَكُ مُحَوَّلًا حَتَّى يَنْزِعَ الثِّيَابَ، وَلَوْ تَرَكَ الْإِمَامُ
الْاسْتِسْقَاءَ فَعَلَهُ النَّاسُ، وَلَوْ خَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ جَازَ.

وَيُسَنُّ أَنْ يَبْرُزَ لِأَوَّلِ مَطَرِ السَّنَةِ، وَيَكْشِفَ غَيْرَ عَوْرَتِهِ
لِيُصِيبَهُ، وَأَنْ يَغْتَسِلَ أَوْ يَتَوَضَّأَ فِي السَّيْلِ، وَيُسَبِّحَ عِنْدَ الرَّغْدِ
وَالْبَرْقِ، وَلَا يُتَّبَعَ بَصَرُهُ الْبَرْقَ، وَيَقُولُ عِنْدَ الْمَطَرِ: (اللَّهُمَّ؛
صَيِّبًا^(٥) نَافِعًا)؛ وَيَدْعُو بِمَا شَاءَ، وَبَعْدَهُ: (مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ
وَرَحْمَتِهِ)، وَيُكْرَهُ: (مُطِرْنَا بِنُوءٍ كَذَا^(٦))، وَسَبُّ الرِّيحِ.

(١) فيستغفر في الأولى تسعًا، وفي الثانية سبعة.

(٢) اليائسين.

(٣) وهو: ما يوضع على الكتف.

(٤) وهذا في الرداء المربيع، أما المثلث والمدور فليس فيه إلا تحويل ما على الأيمن
على الأيسر. والحكمة من ذلك: التفاؤل بتحويل الحال من الشدة إلى الرخاء.

(٥) مطرًا.

(٦) أي: بوقت النجم الفلاني.

وَلَوْ تَضَرَّرُوا بِكَثْرَةِ الْمَطَرِ فَالْسُّنَّةُ أَنْ يَسْأَلُوا اللَّهَ تَعَالَى
رَفْعَهُ: (اللَّهُمَّ؛ حَوَالَيْنَا^(١) وَلَا عَلَيْنَا^(٢))، وَلَا يُصَلَّى لِذَلِكَ^(٣).
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) في الأودية.

(٢) في البيوت.

(٣) أي: للتضرر بكثرة المطر.



بَابُ [فِي حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ]

إِنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ جَاحِدًا وَجُوبَهَا كَفَرَ، أَوْ كَسَلًا قُتِلَ حَدًّا،
وَالصَّحِيحُ: قَتَلُهُ بِصَلَاةٍ فَقَطْ بِشَرْطِ إِخْرَاجِهَا عَنْ وَقْتِ
الضَّرُورَةِ^(١).

وَيُسْتَتَابُ^(٢) ثُمَّ^(٣) تُضْرَبُ عُنُقُهُ (وَقِيلَ: يُنْخَسُ بِحَدِيدَةٍ
حَتَّى يُصَلِّيَ أَوْ يَمُوتَ) وَيُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُدْفَنُ مَعَ
الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يُطْمَسُ قَبْرُهُ.



(١) فيما له وقت ضرورة، بأن تُجْمَعَ مع الثانية جمع تأخير، فلا يُقْتَلُ بِالظُّهْرِ حَتَّى
تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَلَا بِالْمَغْرَبِ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ، وَيُقْتَلُ بِالصَّبْحِ إِذَا طَلَعَتِ
الشَّمْسُ.

(٢) نَدَبًا.

(٣) إِنْ لَمْ يَتَبَّ وَلَمْ يُبَدَّ عَذْرًا وَلَوْ بَاطِلًا.

كِتَابُ الْجَنَائِزِ

لِيُكْثِرَ ذِكْرَ الْمَوْتِ، وَيَسْتَعِدَّ بِالتَّوْبَةِ وَرَدَّ الْمَظَالِمِ،
وَالْمَرِيضُ آكِدٌ.

وَيُضَجُّ الْمُخْتَضِرُ^(١) لَجَنِبِهِ الْأَيْمَنِ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى
الصَّحِيحِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ لِضِيقِ مَكَانٍ وَنَحْوِهِ أُلْقِيَ عَلَى قَفَاهُ وَوَجْهُهُ
وَأَخْمَصَاهُ^(٢) لِلْقِبْلَةِ.

وَيُلْقَنُ الشَّهَادَةَ بِلَا إِلَاحَ^(٣)، وَيُقْرَأُ عِنْدَهُ ﴿يَسْ﴾ [يس: ١]،
وَلِيُحْسِنَ ظَنَّهُ بِرَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

فَإِذَا مَاتَ غُمُضَ، وَشُدَّ لَحْيَاهُ بِعِصَابَةٍ^(٤)، وَلِيُنْتِ
مَفَاصِلُهُ، وَسُتِرَ جَمِيعُ بَدَنِهِ بِثَوْبٍ خَفِيفٍ، وَوُضِعَ عَلَى بَطْنِهِ
شَيْءٌ ثَقِيلٌ، وَوُضِعَ عَلَى سَرِيرٍ وَنَحْوِهِ، وَنُزِعَتْ ثِيَابُهُ، وَوُجَّهَ

(١) مَنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ.

(٢) أَسْفَلَ رَجْلَيْهِ.

(٣) وَلَا يُقَالُ لَهُ: قُلْ، بَلْ تُذَكَّرُ عِنْدَهُ لِقَوْلِهَا، فَإِنْ قَالَهَا لَمْ تُعَذَّ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ
بِكَلَامٍ دُنْيَوِيٍّ.

(٤) إِلَى رَأْسِهِ.

لِلْقَبْلَةِ كَمَحْتَضَرٍ^(١)، وَيَتَوَلَّى ذَلِكَ أَرْفَقُ مَحَارِمِهِ، وَيُبَادِرُ بَغُسْلِهِ إِذَا تُبَيَّنَ مَوْتُهُ.

وَعُسْلُهُ وَتَكْفِينُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ فَرُوضٌ كِفَايَةٌ.

وَأَقْلُ الْغُسْلِ: تَغْمِيمُ بَدَنِهِ بَعْدَ إِزَالَةِ النَّجَسِ، وَلَا تَجِبُ نِيَّةُ الْغَاسِلِ فِي الْأَصَحِّ، فَيَكْفِي غَرْقُهُ، أَوْ غَسْلُ كَافِرٍ.

قُلْتُ: الصَّحِيحُ الْمَنْصُوصُ: وَجُوبُ غَسْلِ الْغَرِيقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْأَكْمَلُ: وَضْعُهُ بِمَوْضِعِ خَالٍ^(٢) مَسْتَوٍ عَلَى لَوْحٍ، وَيُغْسَلُ فِي قَمِيصٍ بِمَاءٍ بَارِدٍ^(٣)، وَيُجْلِسُهُ الْغَاسِلُ عَلَى الْمُغْتَسَلِ مَائِلًا إِلَى وَرَائِهِ، وَيَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى كَتِفِهِ، وَإِبْهَامَهُ فِي نُفْرَةِ قَفَاهُ، وَيُسْنِدُ ظَهْرَهُ إِلَى رُكْبَتِهِ الْيُمْنَى وَيَمُرُّ بِسَارِهِ عَلَى بَطْنِهِ إِمْرَارًا بَلِيغًا لِيَخْرُجَ مَا فِيهِ، ثُمَّ يَضْجَعُهُ لِقَفَاهُ وَيَغْسِلُ بِسَارِهِ وَعَلَيْهَا خِرْقَةً سَوَاءَتَيْهِ، ثُمَّ يَلْفُ أُخْرَى وَيُدْخِلُ إَصْبَعَهُ فَمَهُ وَيَمُرُّهَا عَلَى أَسْنَانِهِ، وَيُزِيلُ مَا فِي مِنْخَرِيهِ مِنْ أَدَى، وَيُوضِّئُهُ كَالْحَيِّ^(٤)، ثُمَّ يَغْسِلُ رَأْسَهُ ثُمَّ لِحْيَتَهُ بِسِدْرٍ وَنَحْوِهِ وَيَسْرَحُهُمَا بِمِشْطٍ وَاسِعِ الْأَسْنَانِ بِرَفْقٍ، وَيَرُدُّ الْمُتَتَفَّ إِلَيْهِ^(٥).

(١) لَكِنْ يُلْقَى عَلَى قَفَاهُ.

(٢) إِلَّا عَنِ الْغَاسِلِ وَمَعِينِهِ وَوَلِيِّ الْمَيِّتِ.

(٣) إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي بَرْدٍ فَيَسْتَخَن قَلِيلًا.

(٤) بَنِيَّةٌ.

(٥) فِي كَفَنِهِ.

وَيَغْسِلُ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ ثُمَّ الْأَيْسَرَ، ثُمَّ يُحَرِّفُهُ إِلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرَ
فَيَغْسِلُ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ مِمَّا يَلِي الْقَفَا وَالظَّهْرَ إِلَى الْقَدَمِ، ثُمَّ يُحَرِّفُهُ
إِلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنَ فَيَغْسِلُ الْأَيْسَرَ كَذَلِكَ، فَهَذِهِ غَسْلَةُ.

وَيُسْتَحَبُّ ثَانِيَّةٌ وَثَالِثَةٌ، وَأَنْ يُسْتَعَانَ فِي الْأُولَى بِسِدْرٍ أَوْ
خُطْمِيٍّ، ثُمَّ يُصَبُّ مَاءٌ قَرَّاحٌ^(١) مِنْ فَرْقِهِ إِلَى قَدَمِهِ بَعْدَ زَوَالِ
السِّدْرِ، وَأَنْ يُجْعَلَ فِي كُلِّ غَسْلَةٍ^(٢) قَلِيلٌ كَافُورٍ^(٣).

وَلَوْ خَرَجَ بَعْدَهُ^(٤) نَجَسٌ وَجَبَ إِزَالَتُهُ فَقَطًّا، وَقِيلَ: مَعَ
الْغُسْلِ إِنْ خَرَجَ مِنَ الْفَرْجِ، وَقِيلَ: الْوُضُوءُ^(٥).

وَيُغْسَلُ الرَّجُلُ الرَّجُلُ، وَالْمَرْأَةُ الْمَرْأَةُ، وَيُغْسَلُ أَمَتُهُ
وَزَوْجَتُهُ^(٦)، وَهِيَ زَوْجَهَا، وَيُلْفَانِ خِرْقَةً وَلَا مَسَّ^(٧).

فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ إِلَّا أَجْنَبِيٌّ أَوْ أَجْنَبِيَّةٌ يُمَمُّ فِي الْأَصَحِّ.

وَأُولَى الرِّجَالِ بِهِ^(٨): أَوْلَاهُمْ بِالصَّلَاةِ^(٩)، وَبِهَا: قَرَابَاتُهَا،
وَيُقَدَّمَنَّ عَلَى زَوْجٍ فِي الْأَصَحِّ، وَأَوْلَاهُنَّ: ذَاتُ مَحْرَمِيَّةٍ، ثُمَّ
الْأَجْنَبِيَّةُ، ثُمَّ رِجَالُ الْقَرَابَةِ كَتَرْتِيبِ صَلَاتِهِمْ.

(١) خالص.

(٢) من غسلات الماء القراح.

(٣) ثُمَّ يَنْشَفُ الْمَيِّتَ تَنْشِيفًا بَلِيعًا.

(٤) أَي: بَعْدَ الْغُسْلِ.

(٥) أَي: مَعَ الْوُضُوءِ.

(٦) أَي: يَجُوزُ ذَلِكَ.

(٧) وَهُوَ الْأُولَى.

(٨) أَي: بِالرَّجُلِ.

(٩) عَلَيْهِ، وَهُمْ الْعَصَبَات.

قُلْتُ: إِلَّا ابْنَ أَلَمِّ وَنَحْوَهُ فَكَأَلْجَنَبِيٍّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِمْ^(١) الزَّوْجُ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَا يُقَرَّبُ الْمُحْرَمُ طَبِيبًا، وَلَا يُؤْخَذُ شَعْرُهُ وَظَفْرُهُ، وَتُطَيَّبُ
الْمُعْتَدَّةُ فِي الْأَصَحِّ، وَالْجَدِيدُ: أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ فِي غَيْرِ الْمُحْرَمِ
أَخْذُ ظَفْرِهِ وَشَعْرِ إِبْطِهِ وَعَانَتِهِ وَشَارِبِهِ.
قُلْتُ: الْأَظْهَرُ كَرَاهَتُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * * *

فَصْلٌ [فِي تَكْفِينِ أَلْمَيَّتِ وَحَمَلِهِ]

يُكْفَنُ بِمَا لَهُ لُبْسُهُ حَيًّا، وَأَقْلَهُ ثَوْبٌ^(٢)، وَلَا تُنْفَذُ وَصِيَّتُهُ
بِإِسْقَاطِهِ.

وَالْأَفْضَلُ لِلرَّجُلِ: ثَلَاثَةٌ، وَيَجُوزُ رَابِعٌ وَخَامِسٌ، وَلَهَا
خَمْسَةٌ.

وَمَنْ كَفَّنَ مِنْهُمَا بِثَلَاثَةٍ فَهِيَ لِفَائِفُ.

وَإِنْ كَفَّنَ فِي خَمْسَةٍ زَيْدَ قَمِيصٍ وَعِمَامَةً تَحْتَهُنَّ.

وَإِنْ كُفِّنَتْ فِي خَمْسَةٍ فِلَازَارٌ، وَخِمَارٌ، وَقَمِيصٌ،
وَلِفَافَتَانِ، وَفِي قَوْلٍ: ثَلَاثُ لِفَائِفٍ وَإِزَارٌ وَخِمَارٌ.

(١) على قرباتها المحارم.

(٢) يعمُ البدن.

وَيُسِّنُ الْأَبْيَضُ.

وَمَحَلُّهُ: أَصْلُ التَّرِكَةِ^(١)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ^(٢) فَعَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ مِنْ قَرِيبٍ وَسَيِّدٍ، وَكَذَا الزَّوْجُ فِي الْأَصَحِّ.

وَيُبَسِّطُ أَحْسَنُ اللَّفَائِفِ وَأَوْسَعُهَا، وَالثَّانِيَةُ فَوْقَهَا وَكَذَا الثَّلَاثَةُ، وَيَذَرُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ حَنُوطٌ^(٣)، وَيُوضَعُ الْمَيِّتُ فَوْقَهَا مُسْتَلْقِيًا وَعَلَيْهِ حَنُوطٌ وَكَافُورٌ، وَتَشَدُّ أَلْيَاهُ، وَيُجْعَلُ عَلَى مَنَافِذِ بَدَنِهِ قُطُنٌ، وَيُلَفُّ عَلَيْهِ اللَّفَائِفُ وَتَشَدُّ، فَإِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ نَزَعَ الشَّدَادُ.

وَلَا يُلْبَسُ الْمُخْرِمُ الذَّكْرُ مُحِيطًا وَلَا يُسْتَرُّ رَأْسُهُ، وَلَا وَجْهُ الْمُخْرِمَةِ.

وَحَمْلُ الْجَنَازَةِ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ أَفْضَلُ مِنَ التَّرْبِيعِ فِي الْأَصَحِّ، وَهُوَ: أَنْ يَضَعَ الْخَشَبَتَيْنِ الْمُقَدَّمَتَيْنِ عَلَى عَاتِقِهِ وَرَأْسُهُ بَيْنَهُمَا، وَيَحْمِلُ الْمُؤَخَّرَتَيْنِ رَجُلَانِ، وَالتَّرْبِيعُ: أَنْ يَتَقَدَّمَ رَجُلَانِ وَيَتَأَخَّرَ آخَرَانِ.

وَالْمَشْيُ أَمَامَهَا بِقُرْبِهَا أَفْضَلُ، وَيُسْرَعُ بِهَا إِنْ لَمْ يُخَفَّ تَغْيِيرُهُ^(٤).

* * * *

(١) إلا المرأة التي وجبت نفقتها، فعلى زوجها.

(٢) للميت تركة.

(٣) وهو نوع من الطيب.

(٤) بالإسراع.

فَضْلٌ [فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ]

لِصَلَاتِهِ أَرْكَانٌ:

أَحَدُهَا: النِّيَّةُ، وَوَقْتُهَا كَغَيْرِهَا^(١)، وَتَكْفِي نِيَّةُ الْفَرَضِ، وَقِيلَ: تُشْتَرَطُ نِيَّةُ فَرَضٍ كِفَايَةً.

وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَيِّتِ، فَإِنْ عَيَّنَ وَأَخْطَأَ بَطَلَتْ^(٢).
وَإِنْ حَضَرَ مَوْتَى نَوَاهُمْ.

الثَّانِي: أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ^(٣)، فَإِنْ خَمَسَ لَمْ تَبْطُلْ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ خَمَسَ إِمَامُهُ لَمْ يُتَابِعْهُ^(٤) فِي الْأَصَحِّ، بَلْ يُسَلِّمُ، أَوْ يَنْتَظِرُهُ لِيُسَلِّمَ مَعَهُ.

الثَّلَاثُ: السَّلَامُ كَغَيْرِهَا^(٥).

الرَّابِعُ: قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ بَعْدَ الْأُولَى.

قُلْتُ: تُجْزَى الْفَاتِحَةُ بَعْدَ غَيْرِ الْأُولَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) من الصلوات في وجوب قزنها بتكبير الإحرام.

(٢) إذا لم يُسَرَّ إلى الحاضر.

(٣) بتكبير الإحرام.

(٤) أي: لم يُسَنَّ له متابعتها.

(٥) في كَيْفِيَّتِهِ وَتَعَدُّدِهِ.

الخَامِسُ: الصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بَعْدَ الثَّانِيَةِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى آلِهِ لَا تَجِبُ.

السَّادِسُ: الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ بَعْدَ الثَّالِثَةِ^(١).

السَّابِعُ: الْقِيَامُ عَلَى الْمَذْهَبِ إِنْ قَدَرَ.

وَيُسْنُ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي التَّكْبِيرَاتِ، وَإِسْرَارُ الْقِرَاءَةِ، وَقِيلَ:
يَجْهَرُ لَيْلًا، وَالْأَصَحُّ نَدْبُ التَّعَوُّذِ دُونَ الْإِفْتِتَاحِ، وَيَقُولُ فِي
الثَّالِثَةِ: (اللَّهُمَّ؛ هَذَا عَبْدُكَ وَأَبْنُ عَبْدِكَ...) إِلَى آخِرِهِ^(٢)،
وَيُقَدِّمُ عَلَيْهِ: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا،
وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرِنَا وَأُنْثَانَا، اللَّهُمَّ؛ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا
فَأَخِيهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ)؛
وَيَقُولُ فِي الطُّفْلِ مَعَ هَذَا الثَّانِي^(٣): (اللَّهُمَّ؛ اجْعَلْهُ فَرَطًا
لِأَبَوَيْهِ^(٤) وَسَلَفًا وَذُخْرًا، وَعِظَةً وَاعْتِبَارًا وَشَفِيعًا، وَثَقُلْ بِهِ
مَوَازِينَهُمَا، وَأَفْرِغِ الصَّبْرَ عَلَى قُلُوبِهِمَا)؛ وَفِي الرَّابِعَةِ:

(١) وأقله: اللهم ارحمه، ونحوه.

(٢) وهو: (خَرَجَ مِنْ رُوحِ الدُّنْيَا وَسَعَتْهَا، وَمُحِبُّوهُ وَأَحْبَابُهُ فِيهَا إِلَى ظُلْمَةِ الْقَبْرِ وَمَا
هُوَ لِأَقْبِهِ، كَانَ يَشْهَدُ إِلَّا إِلَهُ إِلَّا أَنْتَ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ
بِهِ، اللَّهُمَّ إِنَّهُ نَزَلَ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ، وَأَصْبَحَ فَقِيرًا إِلَى رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ
غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ، وَقَدْ جِئْنَاكَ رَاغِبِينَ إِلَيْكَ، شَفْعَاءَ لَهُ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ
فِي إِحْسَانِهِ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ، وَلَقَّهْ بِرَحْمَتِكَ رِضَاكَ، وَقِهِ فِتْنَةَ الْقَبْرِ
وعَذَابِهِ، وَاْفْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَجَافِ الْأَرْضَ عَنْ جَنْبَيْهِ، وَلَقَّهْ بِرَحْمَتِكَ الْأَمْنَ
مِنْ عَذَابِكَ حَتَّى تَبْعَثَهُ إِلَى جَنَّاتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ).

(٣) وقال الرملي: يكفي هذا، وقال ابن حجر: لا يكفي.

(٤) أي: سابقًا مهينًا مصالحهما في دار القرار، شافعًا فيهما.

(اللَّهُمَّ؛ لَا تُحَرِّمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ) ^(١).

وَلَوْ تَخَلَّفَ الْمُفْتَدِي بِلَا عَذْرِ فَلَمْ يُكَبَّرْ حَتَّى كَبَّرَ إِمَامُهُ
أُخْرَى بَطَلَتْ صَلَاتُهُ.

وَيُكَبَّرُ الْمَسْبُوقُ وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ، وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ فِي
غَيْرِهَا، وَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ أُخْرَى قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الْفَاتِحَةِ كَبَّرَ مَعَهُ
وَسَقَطَتِ الْقِرَاءَةُ، وَإِنْ كَبَّرَهَا وَهُوَ فِي الْفَاتِحَةِ تَرَكَهَا وَتَابَعَهُ فِي
الْأَصَحِّ.

وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ تَدَارَكَ الْمَسْبُوقُ بَاقِيَ التَّكْبِيرَاتِ
بِأَذْكَارِهَا، وَفِي قَوْلٍ: لَا تُشْتَرَطُ الْأَذْكَارُ.

وَيُشْتَرَطُ شُرُوطُ الصَّلَاةِ لَا الْجَمَاعَةِ، وَيَسْقُطُ فَرْضُهَا
بِوَاحِدٍ؛ وَقِيلَ: يَجِبُ اثْنَانِ؛ وَقِيلَ: ثَلَاثَةٌ؛ وَقِيلَ: أَرْبَعَةٌ.

وَلَا يَسْقُطُ بِالنِّسَاءِ وَهُنَاكَ رِجَالٌ فِي الْأَصَحِّ.

وَيُصَلَّى عَلَى الْغَائِبِ عَنِ الْبَلَدِ ^(٢).

وَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الدَّفْنِ، وَتَصِحُّ بَعْدُهُ، وَالْأَصَحُّ:
تَخْصِيصُ الصَّحَّةِ بِمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ فَرْضِهَا وَقْتُ الْمَوْتِ.

وَلَا يُصَلَّى عَلَى قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بِحَالٍ ^(٣).

(١) وَيُسْنَى أَنْ يَطُولَ الدُّعَاءُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ.

(٢) إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ غُسِّلَ.

(٣) لِأَنَّا لَمْ نَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْفَرْضِ يَوْمَ مَوْتِهِ ﷺ.

فَرْعٌ [فِي بَيَانِ الْأُولَى بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ]

الْجَدِيدُ: أَنَّ الْأُولَى أُولَى بِإِمَامَتِهَا مِنَ الْوَالِي، فَيُقَدَّمُ
الْأَبُ، ثُمَّ الْجَدُّ^(١) وَإِنْ عَلَا، ثُمَّ الْإِبْنُ، ثُمَّ ابْنُهُ وَإِنْ سَفَلَ، ثُمَّ
الْأَخُ (وَالْأَظْهَرُ: تَقْدِيمُ الْأَخِ لِابْنَيْنِ عَلَى الْأَخِ لِأَبٍ)، ثُمَّ ابْنُ
الْأَخِ لِابْنَيْنِ ثُمَّ لِأَبٍ، ثُمَّ الْعَصْبَةُ عَلَى تَرْتِيبِ الْإِرْثِ، ثُمَّ ذَوُو
الْأَرْحَامِ^(٢).

وَلَوْ اجْتَمَعَا فِي دَرَجَةٍ فَلَأَسَنُ الْعَدْلُ أُولَى عَلَى النَّصِّ.

وَيُقَدَّمُ الْحُرُّ الْبَعِيدُ عَلَى الْعَبْدِ الْقَرِيبِ.

وَيَقِفُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ وَعَجْزُهَا^(٣).

وَتَجُوزُ عَلَى الْجَنَائِزِ صَلَاةُ^(٤).

وَتَحْرُمُ عَلَى الْكَافِرِ، وَلَا يَجِبُ غَسْلُهُ^(٥)، وَالْأَصَحُّ:
وُجُوبُ تَكْفِينِ الدِّمِيِّ وَدَفْنِهِ.

وَلَوْ وُجِدَ غَضُو مُسْلِمٍ عَلِمَ مَوْتُهُ صُلِيَ عَلَيْهِ^(٦).

(١) أبو الأب.

(٢) الأقربُ فالأقربُ؛ فيقدم الجدُّ أبو الأمِّ، ثُمَّ الأخُ للأمِّ، ثُمَّ الخالُ، ثُمَّ العمُّ
للأمِّ.

(٣) ويجعل رأس الذَّكَرِ عن يساره، ورأس الأنثى عن يمينه.

(٤) ويجعل الرجالُ مما يلي الإمام، والنساءُ مما يلي القبلة.

(٥) لكنّه يجوز.

(٦) بعد غسله، ثُمَّ يُلَفَّ بخرقه، ويُدفن.

وَالسُّقْطُ^(١) إِنْ أَسْتَهَلَ^(٢) أَوْ بَكَى كَكَبِيرٍ، وَإِلَّا: فَإِنْ ظَهَرَتْ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ كَاخْتِلَاجِ صُلْيَى عَلَيْهِ فِي الْأَظْهَرِ^(٣)، وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ وَلَمْ يَبْلُغْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ^(٤)، وَكَذَا إِنْ بَلَغَهَا فِي الْأَظْهَرِ^(٥).

وَلَا يُغَسَّلُ الشَّهِيدُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ^(٦)، وَهُوَ مَنْ مَاتَ فِي قِتَالِ الْكُفَّارِ بِسَبَبِهِ، فَإِنْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَائِهِ، أَوْ فِي قِتَالِ الْبُغَاةِ فَغَيْرُ شَهِيدٍ فِي الْأَظْهَرِ، وَكَذَا فِي الْقِتَالِ لَا بِسَبَبِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَلَوْ أَسْتَشْهِدَ جُنُبٌ فَلَا صَحُّ أَنَّهُ لَا يُغَسَّلُ^(٧)، وَأَنَّهُ تَزَالُ نَجَاسَتُهُ غَيْرَ الدَّمِ.

وَيُكْفَنُ^(٨) فِي ثِيَابِهِ الْمُلَطَّخَةِ بِالدَّمِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَوْبُهُ سَابِعًا تَمَّ^(٩).

* * * *

(١) وهو الذي نزل قبل تمام ستة أشهر، فإن بلغها فكالكبير.

(٢) صاح.

(٣) بعد غسله، ثم يكفن ويدفن.

(٤) ولم يغسل، بل يُسن ستره ودفنه.

(٥) وإن ظهر خلقه وجب فيه ما عدا الصلاة، وإن لم يظهر خلقه لم يجب فيه شيء، لكن يُسن ستره ودفنه، ويجوز غسله.

(٦) أي: يحُرِّمَانِ.

(٧) بل يحُرِّم.

(٨) ندبًا.

(٩) وجوبًا.

فَضْلٌ [فِي دَفْنِ الْمَيِّتِ]

أَقْلُ الْقَبْرِ: حُفْرَةٌ تَمْنَعُ الرَّائِحَةَ وَالسَّبْعَ.

وَيُنْدَبُ أَنْ يُوسَّعَ وَيَعَمَّقَ قَامَةً وَبَسْطَةً^(١)، وَاللَّحْدُ أَفْضَلُ^(٢)
مِنَ الشَّقِّ^(٣)، إِنْ صَلَبَتِ الْأَرْضُ، وَيُوضَعُ رَأْسُهُ عِنْدَ رِجْلِ^(٤)
الْقَبْرِ، وَيُسَلَّ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ بِرِفْقٍ، وَيُدْخِلُهُ الْقَبْرِ الرَّجَالُ،
وَأَوْلَاهُمْ: الْأَحَقُّ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ.

قُلْتُ: إِلَّا أَنْ تَكُونَ أَمْرَأَةً مُزَوَّجَةً فَأَوْلَاهُمْ الزَّوْجُ^(٥)،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَكُونُونَ وَثَرًا، وَيُوضَعُ فِي اللَّحْدِ عَلَى يَمِينِهِ لِلْقَبِيلَةِ^(٦) وَيُسْنَدُ
وَجْهُهُ إِلَى جِدَارِهِ، وَظَهْرُهُ بِلَبِنَةٍ وَنَحْوَهَا^(٧)، وَيُسَدُّ فَتْحُ اللَّحْدِ
بِلَبْنٍ، وَيَحْتُو مَنْ دَنَا ثَلَاثَ حَثَايَ تُرَابٍ، ثُمَّ يُهَالُ بِالْمَسَاحِي^(٨)،

(١) مِنْ رَجُلٍ مَعْتَدِلٍ، بِأَنْ يَقُومَ بِاسْطًا يَدِيهِ نَحْوَ الْأَعْلَى، وَذَلِكَ نَحْوُ أَرْبَعَةِ أَذْرَعٍ وَنِصْفٍ، (وَالْأَذْرَعُ = ٤٨ سَاطِي مِتْرًا).

(٢) وَهُوَ أَنْ يُحْفَرَ فِي أَسْفَلِ جَانِبِ الْقَبْرِ الْقِبْلِيِّ قَدْرَ مَا يَسَعُ الْمَيِّتَ.

(٣) وَهُوَ أَنْ يُحْفَرَ قَعْرُ الْقَبْرِ كَالنَّهْرِ يَوْضَعُ فِيهِ الْمَيِّتَ، ثُمَّ يُسَقَّفُ عَلَيْهِ بِنَحْوِ لَبْنٍ.

(٤) مُؤَخَّرٌ.

(٥) وَبِلَيْهِ الْأَفْقَهُ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ.

(٦) وَجُوبًا.

(٧) وَيُجْعَلُ تَحْتَ رَأْسِهِ لَبِنَةٌ، وَيُفْضَى بِخَدِّهِ إِلَيْهَا.

(٨) جَمْعُ مَسْحَاةٍ، وَهِيَ: الْمَجْرَفَةُ.

وَيُرْفَعُ الْقَبْرُ شِبْرًا فَقَطْ^(١)، وَالصَّحِيحُ: أَنَّ تَسْطِيحَهُ أَوْلَى مِنْ تَسْنِيمِهِ.

وَلَا يُدْفَنُ اثْنَانِ فِي قَبْرِ^(٢) إِلَّا لِضُرُورَةٍ^(٣)، فَيُقَدَّمُ^(٤) أَفْضَلُهُمَا.

وَلَا يُجْلَسُ عَلَى الْقَبْرِ، وَلَا يُوطَأُ^(٥)، وَيَقْرُبُ زَائِرُهُ كَقُرْبِهِ مِنْهُ حَيًّا.

وَالْتَعْزِيَةُ سُنَّةٌ قَبْلَ دَفْنِهِ، وَبَعْدَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ^(٦).

وَيُعْزَى الْمُسْلِمُ بِالْمُسْلِمِ: (أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ، وَأَحْسَنَ عَزَاءَكَ)^(٧)، وَغَفَرَ لِمَيِّتِكَ؛ وَبِالْكَافِرِ^(٨): (أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ وَصَبْرَكَ)، وَالْكَافِرُ بِالْمُسْلِمِ: (غَفَرَ اللَّهُ لِمَيِّتِكَ، وَأَحْسَنَ عَزَاءَكَ).

وَيَجُوزُ الْبُكَاءُ عَلَيْهِ قَبْلَ الْمَوْتِ وَبَعْدَهُ، وَيَحْرُمُ النَّدْبُ بِتَعْدِيدِ شَمَائِلِهِ، وَالنَّوْحِ^(٩)، وَالْجَزَعُ بِضَرْبِ صَدْرِهِ وَنَحْوِهِ.

(١) أَمَا فَوْقَهُ فَمَكْرُوهُ.

(٢) أَي: يَحْرُمُ.

(٣) كَأَن كَثُرُوا. وَيَحْرَمُ نَبَشُ قَبْرِ لَدْفِنِ ثَانٍ إِلَّا إِذَا بَلَى الْأَوَّلُ وَصَارَ تَرَابًا.

(٤) إِلَى الْقَبْلَةِ.

(٥) فَيُكْرَهُ هَا.

(٦) وَتُكْرَهُ بَعْدَهَا.

(٧) صَبْرَكَ.

(٨) الْقَرِيبُ.

(٩) وَهُوَ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالنَّدْبِ.

قُلْتُ: هَذِهِ مَسَائِلُ مَثُورَةٌ:

يُبَادَرُ بِقَضَاءِ دَيْنِ الْمَيِّتِ وَوَصِيَّتِهِ^(١).

وَيُكْرَهُ تَمَنِّي الْمَوْتِ لِضُرِّ نَزَلِ بِهِ لَا لِفِتْنَةِ دِينِ.

وَيُسْنُ التَّدَاوِي، وَيُكْرَهُ إِكْرَاهُهُ عَلَيْهِ^(٢).

وَيَجُوزُ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ وَنَحْوِهِمْ تَقْبِيلُ وَجْهِهِ.

وَلَا بَأْسَ بِالْإِعْلَامِ بِمَوْتِهِ لِلصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا^(٣)، بِخِلَافِ نَعْيِ الْجَاهِلِيَّةِ^(٤).

وَلَا يَنْظَرُ الْغَاسِلُ مِنْ بَدَنِهِ إِلَّا قَدَرَ الْحَاجَةَ مِنْ غَيْرِ الْعَوْرَةِ.

وَمَنْ تَعَذَّرَ غُسْلُهُ^(٥) يُمِّمَ، وَيُعَسِّلُ الْجَنْبُ وَالْحَائِضُ الْمَيِّتَ بِلَا كَرَاهَةٍ، وَإِذَا مَاتَا غُسْلًا غُسْلًا وَاحِدًا فَقَطْ^(٦).

وَلْيَكُنِ الْغَاسِلُ أَمِينًا، فَإِنْ رَأَى خَيْرًا^(٧) ذَكَرَهُ، أَوْ غَيْرَهُ حَرَّمَ ذِكْرَهُ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ^(٨).

(١) قَبْلَ تَجْهِيزِهِ.

(٢) وَعَلَى الطَّعَامِ.

(٣) كَالدَّعَاءِ.

(٤) بِذِكْرِ مَفَاخِرِهِ وَمَآثِرِهِ.

(٥) لِفَقْدِ الْمَاءِ، أَوْ لَتَهَرُّي جَسَدِهِ.

(٦) لِأَنَّ الْغُسْلَ الَّذِي عَلَيْهِمَا انْقَطَعَ بِالْمَوْتِ.

(٧) كَاسْتِنَارَةٍ وَجْهِهِ.

(٨) كَأَن كَانَ مُبْتَدَعًا.

وَلَوْ تَنَازَعَ أَخَوَانِ أَوْ زَوْجَتَانِ^(١) أَقْرَعَ، وَالْكَافِرُ أَحَقُّ بِقَرِيبِهِ
الْكَافِرِ.

وَيُكْرَهُ الْكَفَنُ الْمُعْصَفَرُ^(٢)، وَالْمُعَالَاةُ فِيهِ، وَالْمَغْسُولُ
أَوْلَى مِنَ الْجَدِيدِ.

وَالصَّبِيُّ كَبَالِغٍ فِي تَكْفِينِهِ بِأَثْوَابٍ.

وَالْحَنُوطُ مُسْتَحَبٌّ، وَقِيلَ: وَاجِبٌ.

وَلَا يَحْمِلُ الْجِنَازَةَ إِلَّا الرِّجَالُ^(٣) وَإِنْ كَانَتْ أُنْثَى، وَيَحْرُمُ
حَمْلُهَا عَلَى هَيْئَةٍ مُزْرِيَةٍ، وَهَيْئَةٍ يُخَافُ مِنْهَا سُقُوطُهَا.

وَيُنْدَبُ لِلْمَرْأَةِ مَا يَسْتُرُهَا كِتَابُوتٍ.

وَلَا يُكْرَهُ الرُّكُوبُ فِي الرُّجُوعِ مِنْهَا.

وَلَا بِأَسَ بَاتِّبَاعِ الْمُسْلِمِ جِنَازَةَ قَرِيبِهِ الْكَافِرِ^(٤).

وَيُكْرَهُ اللَّعْطُ^(٥) فِي الْجِنَازَةِ وَإِتْبَاعُهَا بِنَارٍ.

وَلَوْ اخْتَلَطَ مُسْلِمُونَ بِكُفَّارٍ وَجَبَ غَسْلُ الْجَمِيعِ^(٦)
وَالصَّلَاةُ^(٧)، فَإِنْ شَاءَ صَلَّى عَلَى الْجَمِيعِ بِقَصْدِ الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ

(١) فِي غَسْلِ مَيِّتٍ لَهَا.

(٢) لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ.

(٣) نَدْبًا.

(٤) أَمَّا غَيْرُ قَرِيبِهِ وَجَارِهِ فَحَرَامٌ.

(٥) بَرَفِ الصَّوْتِ.

(٦) وَتَكْفِينُهُمْ.

(٧) عَلَيْهِمْ وَدَفْنُهُمْ.

الْأَفْضَلُ وَالْمَنْصُوصُ، أَوْ عَلَى وَاحِدٍ فَوَاحِدٍ نَاوِيَا الصَّلَاةِ عَلَيْهِ
إِنْ كَانَ مُسْلِمًا، وَيَقُولُ: (اللَّهُمَّ؛ اغْفِرْ لَهُ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا).

وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ: تَقَدُّمُ غُسْلِهِ - وَتُكْرَهُ قَبْلَ
تَكْفِينِهِ - فَلَوْ مَاتَ بِهِدْمٍ وَنَحْوِهِ^(١) وَتَعَذَّرَ إِخْرَاجُهُ وَغُسْلُهُ لَمْ
يُصَلِّ عَلَيْهِ.

وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَى الْجَنَازَةِ الْحَاضِرَةِ، وَلَا الْقَبْرِ
عَلَى الْمَذْهَبِ فِيهِمَا.

وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ، وَيُسَنُّ جَعْلُ صُفُوفِهِمْ
ثَلَاثَةً فَأَكْثَرَ.

وَإِذَا صَلَّى عَلَيْهِ فَحَضَرَ مَنْ لَمْ يُصَلِّ صَلَّي^(٢)، وَمَنْ صَلَّى
لَا يُعِيدُ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَلَا تُؤَخَّرُ لِزِيَادَةِ مُصَلِّينَ.

وَقَاتِلْ نَفْسَهُ كَغَيْرِهِ فِي الْغُسْلِ وَالصَّلَاةِ.

وَلَوْ نَوَى الْإِمَامُ صَلَاةَ غَائِبٍ، وَالْمَأْمُومُ صَلَاةَ حَاضِرٍ، أَوْ
عَكْسَ جَازَ.

وَالدَّفْنُ فِي الْمَقْبَرَةِ أَفْضَلُ، وَيُكْرَهُ الْمَبِيتُ بِهَا.

(١) كوقوع في بئر.

(٢) ولو بعد الدفن.

وَيُنْدَبُ سَتْرُ الْقَبْرِ^(١) بِثَوْبٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلًا^(٢)، وَأَنْ يَقُولَ:
(بِسْمِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

وَلَا يُفْرَشُ تَحْتَهُ شَيْءٌ وَلَا مِخْدَةٌ.

وَيُكْرَهُ دَفْنُهُ فِي تَابُوتٍ إِلَّا فِي أَرْضٍ نَذِيَّةٍ، أَوْ رِخْوَةٍ.
وَيَجُوزُ الدَّفْنُ لَيْلًا، وَوَقْتُ كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ مَا لَمْ يَتَحَرَّهُ،
وغيرُهُمَا أَفْضَلُ.

وَيُكْرَهُ تَجْصِصُ الْقَبْرِ^(٣)، وَالْبِنَاءُ وَالْكِتَابَةُ عَلَيْهِ، وَلَوْ بُنِيَ
فِي مَقْبَرَةٍ مُسَبَّلَةٍ هُدْمَ.

وَيُنْدَبُ أَنْ يُرَشَّ الْقَبْرُ بِمَاءٍ، وَيُوضَعُ عَلَيْهِ حَصَى، وَعِنْدَ
رَأْسِهِ حَجَرٌ أَوْ خَشَبَةٌ، وَجَمْعُ الْأَقَارِبِ فِي مَوْضِعٍ^(٤)، وَزِيَارَةُ
الْقُبُورِ لِلرِّجَالِ، وَتُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ، وَقِيلَ: تَحْرُمُ، وَقِيلَ: تُبَاحُ؛
وَيُسَلَّمُ الزَّائِرُ وَيَقْرَأُ وَيَدْعُو.

وَيَحْرُمُ نَقْلُ الْمَيِّتِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ - وَقِيلَ: يُكْرَهُ - إِلَّا أَنْ
يَكُونَ بِقُرْبِ مَكَّةَ أَوْ الْمَدِينَةِ أَوْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ نَصَّ عَلَيْهِ^(٥).

وَنَبَشُهُ بَعْدَ دَفْنِهِ لِلثَّقَلِ وَغَيْرِهِ حَرَامٌ إِلَّا لِضَرُورَةٍ؛ بِأَنْ دُفِنَ

(١) عند إدخال الميت فيه.

(٢) وهو للأنثى أكد.

(٣) أي: تبييضه بالجبس.

(٤) من المقبرة.

(٥) أي: الشافعي.

بِلاَ غُسْلٍ^(١)، أَوْ فِي أَرْضٍ أَوْ ثَوْبٍ مَغْصُوبَيْنِ^(٢)، أَوْ وَقَعَ فِيهِ
مَالٌ، أَوْ دُفِنَ لغيرِ الْقَبْلَةِ، لَا لِلتَّكْفِينِ فِي الْأَصَحِّ.

وَيُسَنُّ أَنْ يَقِفَ جَمَاعَةٌ بَعْدَ دَفْنِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ سَاعَةً يَسْأَلُونَ لَهُ
التَّثْبِيتَ، وَلِجِرَانِ أَهْلِهِ تَهْيِئَةُ طَعَامٍ يُشْبِعُهُمْ يَوْمَهُمْ وَلَيْلَتَهُمْ،
وَيُلْحَقَ عَلَيْهِمْ فِي الْأَكْلِ؛ وَيَحْرُمُ تَهْيِئَتُهُ لِلنَّائِحَاتِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) ما لم يتغير.

(٢) إن طلبهما المالك.



كِتَابُ الزَّكَاةِ

بَابُ زَكَاةِ الْحَيَوَانِ

إِنَّمَا تَجِبُ مِنْهُ فِي النَّعَمِ (وَهِيَ: الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ) لَا الْخَيْلُ وَالرَّقِيقُ، وَالْمُتَوَلَّدُ مِنْ غَنَمٍ وَطِبَاءٍ.

وَلَا شَيْءٌ فِي الْإِبِلِ حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسًا، فَفِيهَا: شَاةٌ، وَفِي عَشْرٍ: شَاتَانِ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ: ثَلَاثٌ، وَعِشْرِينَ: أَرْبَعٌ، وَخَمْسَ وَعِشْرِينَ: بِنْتُ مَخَاضٍ^(١)، وَسِتٌّ وَثَلَاثِينَ: بِنْتُ لَبُونٍ^(٢)، وَسِتٌّ وَأَرْبَعِينَ: حِقَّةٌ^(٣)، وَإِخْدَى وَسِتِّينَ: جَذَعَةٌ، وَسِتٌّ وَسَبْعِينَ: بِنْتُ لَبُونٍ، وَإِخْدَى وَتِسْعِينَ: حِقَّتَانِ، وَمِئَةٌ وَإِخْدَى وَعِشْرِينَ: ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ: بِنْتُ لَبُونٍ، وَكُلُّ خَمْسِينَ: حِقَّةٌ.

(١) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ آَن لَأَمَّهَا أَنْ تَحْمِلَ.

(٢) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ آَن لَأَمَّهَا أَنْ تَلِدَ وَتُرْضِعَ.

(٣) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُا اسْتَحَقَّتْ أَنْ تُرَكَّبَ، وَيَطْرُقُهَا الْفَحْلُ.

وَبِنْتُ الْمَخَاضِ: لَهَا سَنَةٌ، وَاللَّبُونِ: سَنَتَانِ، وَالْحَقَّةُ: ثَلَاثٌ، وَالْجَذَعَةُ: أَرْبَعٌ.

وَالشَّاءُ: جَذَعَةُ ضَأْنٍ لَهَا سَنَةٌ^(١) (وَقِيلَ: سِتَّةُ أَشْهُرٍ)، أَوْ: ثَنِيَّةٌ مَعَزٍ لَهَا سَنَتَانِ، وَقِيلَ: سَنَةٌ.

وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَتَعَيَّنُ غَالِبُ غَنَمِ الْبَلَدِ، وَأَنَّهُ يُجْزَى الذَّكْرُ، وَكَذَا بَعِيرُ الزَّكَاةِ عَنْ دُونِ خُمْسٍ وَعِشْرِينَ^(٢).

فَإِنْ عَدِمَ بِنْتُ الْمَخَاضِ فَأَبْنُ لَبُونٍ، وَالْمَعِيَّةُ كَمَعْدُومَةٍ.

وَلَا يُكَلَّفُ كَرِيمَةٌ لَكِنْ تَمْنَعُ ابْنُ لَبُونٍ فِي الْأَصَحِّ^(٣).

وَيُؤْخَذُ الْحَقُّ عَنْ بِنْتِ الْمَخَاضِ^(٤)، لَا عَنْ لَبُونٍ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ اتَّفَقَ فَرَضَانِ كَمِثَّتِي بَعِيرٍ فَالْمَذْهَبُ: لَا يَتَعَيَّنُ أَرْبَعُ حِقَاقٍ، بَلْ هُنَّ أَوْ خُمْسُ بَنَاتِ لَبُونٍ، فَإِنْ وَجِدَ بِمَالِهِ أَحَدُهُمَا أَخَذَ، وَإِلَّا فَلَهُ تَحْصِيلُ مَا شَاءَ (وَقِيلَ: يَجِبُ الْأَغْبَطُ لِلْفُقَرَاءِ)، وَإِنْ وَجَدَهُمَا فَالْصَّحِيحُ: تَعَيَّنُ الْأَغْبَطُ، وَلَا يُجْزَى غَيْرُهُ إِنْ دَلَّسَ^(٥) أَوْ قَصَرَ السَّاعِي، وَإِلَّا فَيُجْزَى.

(١) أو أجدعت (أسقطت) مقدّم أسنانها وإن لم يتم لها سنة.

(٢) بشرط أن تكون بنت مخاض.

(٣) فيلزمه تحصيل بنت مخاض، أو يسمح بالكريمة.

(٤) إذا لم تكن عنده.

(٥) المالك؛ بأن أخفى الأغبط.

وَالْأَصَحُّ: وَجُوبُ قَدْرِ التَّفَاوُتِ^(١)، وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهُ دَرَاهِمَ، وَقِيلَ: يَتَعَيَّنُ تَحْصِيلُ شَقْصٍ بِهِ^(٢).

وَمَنْ لَزِمَهُ: بِنْتُ مَخَاضٍ فَعَدِمَهَا وَعِنْدَهُ بِنْتُ لَبُونٍ دَفَعَهَا وَأَخَذَ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا.

أَوْ بِنْتُ لَبُونٍ فَعَدِمَهَا دَفَعَ بِنْتُ مَخَاضٍ مَعَ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، أَوْ حِقَّةً وَأَخَذَ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا.

وَالْخِيَارُ فِي الشَّاتَيْنِ وَالْدَّرَاهِمِ: لِدَافِعِهَا^(٣)، وَفِي الصُّعُودِ وَالنُّزُولِ: لِلْمَالِكِ فِي الْأَصَحِّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ إِبِلُهُ مَعِيَّةً^(٤).

وَلَهُ صُّعُودُ دَرَجَتَيْنِ وَأَخْذُ جُبْرَانَيْنِ، وَنُزُولُ دَرَجَتَيْنِ مَعَ جُبْرَانَيْنِ بِشَرْطِ تَعَذُّرِ دَرَجَةٍ^(٥) فِي الْأَصَحِّ.

وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ جُبْرَانٍ مَعَ ثَنِيَّةٍ^(٦) بَدَلَ جَذَعَةٍ عَلَى أَحْسَنِ الْوَجْهَيْنِ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ: الْجَوَازُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَا تُجْزَى شَاةٌ وَعَشْرَةُ دَرَاهِمَ، وَتُجْزَى شَاتَانِ وَعِشْرُونَ لِيَجُبْرَانَيْنِ.

(١) بين ما أخرجه، وبين قيمة الأغبط.

(٢) بقدر التفاوت؛ لعدم جواز العدول لغير الجنس.

(٣) سواء كان المالك أو الساعي.

(٤) فلا خيرة له في الصعود لأخذ الجبران، وله النزول ودفع الجبران.

(٥) قري.

(٦) مغز.

وَلَا الْبَقَرِ حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثِينَ فَفِيهَا: تَبِيعُ ابْنُ سَنَةٍ^(١)، ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ، وَكُلُّ أَرْبَعِينَ: مُسِنَّةٌ^(٢) لَهَا سَنَتَانِ.
وَلَا الْغَنَمِ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ: فَشَاةٌ جَذَعَةٌ ضَانٌ أَوْ ثَنِيَّةٌ مَعْزٍ، وَفِي مِئَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ: شَاتَانِ، وَمِثْلَيْنِ وَوَاحِدَةٍ: ثَلَاثٌ، وَأَرْبَعٌ مِئَةٍ: أَرْبَعٌ، ثُمَّ فِي كُلِّ مِئَةٍ: شَاةٌ.

* * * *

فَصْلٌ

[فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْمَاشِيَةِ، وَبَعْضِ شُرُوطِهَا]

إِنْ اتَّحَدَ نَوْعُ الْمَاشِيَةِ^(٣) أَخَذَ الْفَرَضَ مِنْهُ، فَلَوْ أَخَذَ عَنْ ضَانٍ مَعْزًا، أَوْ عَكْسَهُ جَازَ فِي الْأَصَحِّ بِشَرْطِ رِعَايَةِ الْقِيَمَةِ^(٤).
وَإِنْ اخْتَلَفَ كَضَانٍ وَمَعْزٍ فَفِي قَوْلٍ: يُؤْخَذُ مِنَ الْأَكْثَرِ، فَإِنْ أَسْتَوِيَا فَلَا غَبَطُ^(٥).

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ يُخْرَجُ مَا شَاءَ مُقَسَّطًا عَلَيْهِمَا بِالْقِيَمَةِ، فَإِذَا كَانَ ثَلَاثُونَ عَنَزًا وَعِشْرُ نَعَجَاتٍ أَخَذَ عَنَزًا أَوْ نَعْجَةً بِقِيَمَةِ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ عَنَزٍ وَرُبُعِ نَعْجَةٍ^(٦).

(١) سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ أُمَّه فِي الْمَرْعَى. وَيَجْزَى تَبِيعَةً، بَلْ هِيَ أَفْضَلُ.

(٢) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَكَامُلِ أَسْنَانِهَا.

(٣) بَأَنَّ كَانَتْ غَنَمُهُ كُلُّهَا ضَانًا أَوْ مَعْزًا.

(٤) كَأَنَّ تَسَوَّى ثَنِيَّةُ الْمَعْزِ فِي الْقِيَمَةِ جَذَعَةُ ضَانٍ.

(٥) لِلْمُسْتَحْقِّينَ.

(٦) وَالْمَخْيَرِ فِي ذَلِكَ الْمَالِكِ.

وَلَا تُؤْخَذُ مَرِيضَةٌ، وَلَا مَعِيْبَةٌ إِلَّا مِنْ مِثْلِهَا^(١)، وَلَا ذَكَرٌ إِلَّا إِذَا وَجَبَ^(٢)، وَكَذَا لَوْ تَمَخَّضَتْ ذُكُورًا فِي الْأَصْحِ (وَفِي الصَّغَارِ: صَغِيرَةٌ فِي الْجَدِيدِ^(٣))، وَلَا رَبْيَى^(٤) وَأَكُولَةٌ^(٥) وَحَامِلٌ وَخِيَارٌ إِلَّا بِرِضَا الْمَالِكِ.

وَلَوْ اشْتَرَكَ أَهْلُ الزَّكَاةِ^(٦) فِي مَاشِيَةٍ^(٧) زَكَّيَا كَرَجُلٍ، وَكَذَا لَوْ خَلَطًا مُجَاوِرَةً بِشَرَطٍ أَنْ لَا تَتَمَيَّزَ فِي الْمَشْرَبِ وَالْمَسْرَحِ^(٨)، وَالْمُرَاحِ^(٩)، وَمَوْضِعِ الْحَلَبِ، وَكَذَا الْفَحْلُ وَالرَّاعِي فِي الْأَصْحِ، لَا نِيَّةَ الْخُلْطَةِ فِي الْأَصْحِ.

وَالْأَظْهَرُ: تَأْثِيرُ خُلْطَةِ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ وَالنَّقْدِ وَعَرْضِ التَّجَارَةِ، بِشَرَطٍ أَنْ لَا يَتَمَيَّزَ: النَّاطُورُ^(١٠)، وَالْجَرِينُ^(١١)، وَالْدُّكَانُ، وَالْحَارِسُ، وَمَكَانُ الْحِفْظِ وَنَحْوُهَا.

وَلَوْ جُوبَ زَكَاةِ الْمَاشِيَةِ شَرْطَانِ:

١ - مُضِيُّ الْحَوْلِ فِي مِلْكِهِ، لَكِنْ مَا نَتَجَ مِنْ نِصَابٍ يُزَكَّى

(١) فَإِنْ كَانَ فِيهَا مَعِيْبٌ وَكَامِلٌ لَزِمَهُ إِخْرَاجُ كَامِلٍ بِاعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ.

(٢) كَابِنُ اللَّبُونِ عَنْ بِنْتِ الْمَخَاضِ، وَالتَّبِيْعُ فِي الْبَقْرِ.

(٣) بِأَنْ مَاتَتِ الْأُمَهَاتُ.

(٤) حَدِيثَةُ النَّجَاجِ.

(٥) سَمِيْنَةٌ.

(٦) الَّذِينَ تَجِبَ عَلَيْهِمُ.

(٧) بَلَغَتْ نِصَابًا، وَمَضَى عَلَيْهَا حَوْلٌ.

(٨) مَكَانُ التَّجْمَعِ.

(٩) مَكَانُ الْمَبِيْتِ.

(١٠) حَافِظُ الشَّجَرِ.

(١١) مَوْضِعُ تَجْفِيْفِ الثَّمَرِ.

بِحَوْلِهِ^(١)، وَلَا يُضَمُّ الْمَمْلُوكُ بِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ فِي الْحَوْلِ^(٢)، فَلَوْ
أَدَّعَى النَّتَاجَ بَعْدَ الْحَوْلِ صُدَّقَ، فَإِنْ اتُّهِمَ حُلْفَ^(٣). وَلَوْ زَالَ
مِلْكُهُ فِي الْحَوْلِ^(٤) فَعَادَ أَوْ بَادَلَ بِمِثْلِهِ اسْتَأْنَفَ^(٥).

٢ - وَكَوْنُهَا سَائِمَةً^(٦)، فَإِنْ غُلِفَتْ مُعْظَمَ الْحَوْلِ فَلَا زَكَاةَ،
وإِلَّا فَلَا أَصَحَّ: إِنْ غُلِفَتْ قَدْرًا تَعِيشُ بِدُونِهِ بِلَا ضَرَرٍ بَيْنَ
وَجَبَتْ، وَإِلَّا فَلَا^(٧).

وَلَوْ سَامَتْ بِنَفْسِهَا أَوْ اعْتََلَفَتِ السَّائِمَةُ، أَوْ كَانَتْ عَوَامِلَ
فِي حَرْثٍ وَنَضِجٍ وَنَحْوِهِ فَلَا زَكَاةَ فِي الْأَصَحِّ.
وَإِذَا وَرَدَتْ مَاءٌ أَخَذَتْ زَكَاتُهَا عِنْدَهُ^(٨)، وَإِلَّا فَعِنْدَ بَيُوتِ
أَهْلِهَا.

وَيُصَدَّقُ الْمَالِكُ فِي عَدِيدِهَا إِنْ كَانَ ثِقَةً، وَإِلَّا فَتُعَدُّ عِنْدَ
مَضِيْقٍ^(٩).

(١) أي: بِحَوْلِ النَّصَابِ.

(٢) فلو ملك ثلاثين بقرة أول المحرم، ثم اشترى عشرًا في رجب فعليه عند تمام
الحول الأول تبع، وعند كلِّ حول بعده ثلاثة أرباع مُسِنَّة، وعند تمام كلِّ حول
للعشر رُبع مُسِنَّة.

(٣) استحبابًا.

(٤) عن النَّصَابِ.

(٥) فإن فعل ذلك فرارًا من الزكاة كُره.

(٦) أي: راعية في كلاً مباح.

(٧) والماشية تصبر اليومين، ولا تصبر الثلاثة غالبًا.

(٨) ولا يكلفهم الساعي ردّها إلى البلد.

(٩) تمرّ به.

بَابُ زَكَاةِ النَّبَاتِ

تَخْتَصُّ بِالْقُوتِ^(١)، وَهُوَ مِنَ الثَّمَارِ: الرُّطْبُ، وَالْعِنْبُ،
وَمِنَ الْحَبِّ: الْحِنْطَةُ، وَالشَّعِيرُ، وَالْأَرْزُ، وَالْعَدَسُ^(٢)، وَسَائِرُ
الْمُقْتَاتِ اخْتِيَارًا^(٣).

وَفِي الْقَدِيمِ: تَجِبُ فِي الزَّيْتُونِ، وَالزَّعْفَرَانِ، وَالْوَرَسِ^(٤)،
وَالْقِرْطِمِ^(٥)، وَالْعَسَلِ.

وَنَصَابُهُ: خَمْسَةُ أَوْسُقٍ^(٦)، وَهِيَ: أَلْفٌ وَسِتُّ مِئَةٍ رِطْلٍ
بَعْدَادِيَّةٍ^(٧)، وَبِالدِّمَشْقِيِّ: ثَلَاثُ مِئَةٍ وَسِتَّةٌ وَأَرْبَعُونَ رِطْلًا وَثُلُثَانِ

قُلْتُ: الْأَصَحُّ: ثَلَاثُ مِئَةٍ وَاثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ وَسِتَّةً أَسْبَاعَ

(١) وهو: ما يقوم به البدن، بخلاف ما يؤكل تنعمًا أو تأدُّمًا كالفواكه والتين والجوز واللوز.

(٢) والذَّرَّةُ والجمص والفل.

(٣) أمَّا ما يُقْتَاتُ اضطرارًا (كالتُّرْمُسِ والحلبة) فلا زكاة فيه.

(٤) نبت أصفر يكون باليمن يُصَيَّغُ به.

(٥) بكسر القاف والطاء وضمُّهما، وهو حَبُّ الْعُصْفَرِ.

(٦) والوسق: ستون صاعًا، والخمسة تقدَّرُ بِمُكْعَبِ طُولِ ضِلْعِهِ ٩٧,٧٤ سائتي مترًا.

(٧) وهي تساوي ٦٩١ كيلو غرامًا؛ لأنَّ الرِّطْلَ = ٤٣٢ غرامًا.

رِطْلٍ؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ: أَنَّ رِطْلَ بَغْدَادَ: مِئَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ، وَقِيلَ: بِلَا أَسْبَاعٍ، وَقِيلَ: ثَلَاثُونَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

وَيُعْتَبَرُ ثَمَرًا أَوْ زَيْبًا إِنْ تَتَمَّرَ وَتَزَبَّبَ، وَإِلَّا فَرُطَبًا وَعَنْبًا^(٢)، وَالْحَبُّ مُصَفًّى مِنْ تَيْنِهِ، وَمَا أُذْخِرَ فِي قَشْرِهِ (كَالْأَرَزِّ وَالْعَلَسِ^(٣)) فَعَشْرَةُ أَوْسُقٍ^(٤).

وَلَا يُكَمَّلُ جِنْسٌ بِجِنْسٍ^(٥)، وَيُضَمُّ النَّوْعُ إِلَى النَّوْعِ، وَيُخْرَجُ مِنْ كُلِّ بِقِسْطِهِ، فَإِنْ عَسُرَ^(٦) أُخْرِجَ الْوَسْطُ، وَيُضَمُّ الْعَلَسُ إِلَى الْحِنْطَةِ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهَا، وَالسُّلْتُ جِنْسٌ مُسْتَقِلٌّ، وَقِيلَ: شَعِيرٌ، وَقِيلَ: حِنْطَةٌ.

وَلَا يُضَمُّ ثَمَرٌ عَامٌ وَزَرْعُهُ إِلَى آخَرَ، وَيُضَمُّ ثَمَرُ الْعَامِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ وَإِنْ اخْتَلَفَ إِدْرَاكُهُ^(٧)، وَقِيلَ: إِنْ طَلَعَ الثَّانِي بَعْدَ جَدَادِ^(٨) الْأَوَّلِ لَمْ يُضَمَّ.

(١) والمعتبر في التقدير الكيل، أما بالأرطال وزناً فالتقريب.

(٢) وتُخْرَجُ زَكَاتُهُ حَالًا.

(٣) وهو نوع من الحنطة.

(٤) عند ابن حَجَرٍ، أَوْ بَلَغَ خَالِصُهُ قَدْرَ النَّصَابِ عِنْدَ الرِّمْلِيِّ.

(٥) كالتمر بالزبيب، والحنطة بالشعير.

(٦) بَأَنَّ كَانَتْ الْأَنْوَاعُ كَثِيرَةً، وَقَلَّ الْمُتَحَصِّلُ مِنْ كُلِّ.

(٧) كَأَنَّ كَانَ لَهُ نَخْلَاتٌ فِي مَكَانَيْنِ وَأَسْرَعَ إِدْرَاكُ الثَّمَرِ فِي إِحْدَاهُمَا لِحَرَارَتِهَا، وَلَا يَحْصُلُ مِنْهَا النَّصَابُ، بِخِلَافِ مَا لَوْ أَثْمَرَ النَّخْلُ أَوْ الْعَنْبُ فِي الْعَامِ مَرَّتَيْنِ، فَلَا يُضَمُّ.

(٨) بَفَتْحِ الْجِيمِ وَكسرها، وَإِهْمَالِ الدَّالِّينَ وَإِعْجَامِهِمَا. أَي: قِطْعُهُ.

وَزَرَعَا أَلْعَامَ يُضَمَّانِ^(١)، وَالْأَظْهَرُ أَعْتِبَارُ وَقُوعِ حِصَادَيْهِمَا فِي سَنَةٍ.

وَوَاجِبُ مَا شَرِبَ بِالْمَطَرِ أَوْ غُرُوقِهِ^(٢) لِقُرْبِهِ مِنَ الْمَاءِ مِنْ ثَمَرٍ وَزَرْعٍ: الْعُشْرُ، وَمَا سُقِيَ بِنَضْحٍ^(٣)، أَوْ دُولَابٍ، أَوْ بِمَا اشْتَرَاهُ: نِصْفُهُ. وَالْفَنَوَاتُ كَالْمَطَرِ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَمَا سُقِيَ بِهِمَا سَوَاءٌ: ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ، فَإِنْ غَلَبَ أَحَدُهُمَا فِي قَوْلٍ: يُعْتَبَرُ هُوَ، وَالْأَظْهَرُ: يُقْسَطُ بِأَعْتِبَارِ عَيْشِ الزَّرْعِ وَنَمَائِهِ، وَقِيلَ: بَعْدَ السَّقْيَاتِ.

وَتَجِبُ بُدُوُ صِلَاحِ الثَّمَرِ، وَاشْتِدَادِ الْحَبِّ^(٤).

وَيُسَنُّ خَرْصُ الثَّمَرِ^(٥) إِذَا بَدَأَ صِلَاحُهُ عَلَى مَالِكِهِ، وَالْمَشْهُورُ: إِذْخَالُ جَمِيعِهِ فِي الْخَرْصِ^(٦)، وَأَنَّهُ يَكْفِي خَارِصٌ، وَشَرْطُهُ: الْعَدَالَةُ، وَكَذَا الْحُرِّيَّةُ وَالذُّكُورَةُ فِي الْأَصَحِّ.

فَإِذَا خَرَصَ فَأَلْأَظْهَرُ: أَنَّ حَقَّ الْفُقَرَاءِ يَنْقَطِعُ مِنْ عَيْنِ الثَّمَرِ، وَيَصِيرُ فِي ذِمَّةِ الْمَالِكِ الثَّمَرُ وَالزَّبِيبُ لِيُخْرِجَهُمَا بَعْدَ جَفَافِهِ، وَيُشْتَرَطُ: التَّضْرِيحُ بِتَضْمِينِهِ وَقَبُولِ الْمَالِكِ عَلَى

(١) كالذرة تزرع في الربيع والصيف والخريف.

(٢) وهو البعل.

(٣) أي: نزع من نحو نهر.

(٤) فلا يصح التصرف بها ببيع أو هبة.

(٥) وهو تقدير ما على الشجر من الثمر، وهو خاص بالرطب والعنب، فيدور حول كل نخلة ويقول: فيها من الرطب كذا، ويأتي من الثمر كذا.

(٦) فلا يُترك للمالك منه شيء.

الْمَذْهَبُ؛ وَقِيلَ: يَنْقَطِعُ بِنَفْسِ الْخَرْصِ^(١).

فَإِذَا ضَمِنَ جَارَ تَصَرُّفُهُ فِي جَمِيعِ الْمَخْرُوصِ بَيْعًا وَغَيْرَهُ^(٢)، وَلَوْ ادَّعَى هَلَاكَ الْمَخْرُوصِ بِسَبَبِ خَفِيٍّ كَسَرِقَةٍ، أَوْ ظَاهِرٍ عُرِفَ^(٣) صُدَّقَ بِيَمِينِهِ^(٤)، فَإِنْ لَمْ يُعْرِفِ الظَّاهِرُ طُولِبَ بَيِّنَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ، ثُمَّ يُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ فِي الْهَلَاكِ بِهِ^(٥).

وَلَوْ ادَّعَى حَيْفَ الْخَارِصِ أَوْ غَلَطَهُ بِمَا يَنْبَغُ^(٦): لَمْ يُقْبَلْ^(٧)، أَوْ بِمُخْتَمَلٍ: قَبْلَ فِي الْأَصَحِّ^(٨).



(١) الأولى: بِالْخَرْصِ نَفْسِهِ.

(٢) وَإِلَّا حَرُمَ أَكْلُ شَيْءٍ مِنْهُ أَوْ بَيْعُهُ قَبْلَ الْخَرْصِ. وَمَذْهَبُ أَحْمَدُ يُجِيزُ التَّصَرُّفَ بِمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنَ الْأَكْلِ وَالْإِهْدَاءِ، وَيَجُوزُ عِنْدَ مَالِكٍ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ كُلِّ قِسْمٍ بَيْعُهُ عَشْرَهُ فَوْزًا. وَلَا يَصَحُّ الْخَرْصُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، بَلْ يُخْرِجُ الْعُشْرَ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ يَبِيعُهُ، أَوْ قِيَمَتَهُ.

(٣) كَحْرِيقٍ.

(٤) اسْتِحْبَابًا.

(٥) أَيُّ: بِذَلِكَ السَّبَبِ.

(٦) كَالرُّبْعِ.

(٧) إِلَّا بَيِّنَةٌ.

(٨) وَحُطُّ عَنْهُ مَا ادَّعَاهُ. وَإِذَا أَخْرَجَ زَكَاةَ الْحَبُوبِ وَالشَّمَارِ وَمَكَّثَتْ عَنْهُ سَنِينَ لَا يَجِبُ فِيهَا شَيْءٌ، بِخِلَافِ النُّقْدِ وَالْمَاشِيَةِ.

بَابُ زَكَاةِ النَّقْدِ

نِصَابُ الْفِضَّةِ: مِئَتًا دِرْهَمًا^(١)، وَالذَّهَبُ: عِشْرُونَ مِثْقَالًا
بِوزْنِ مَكَّةَ^(٢)، وَزَكَاتُهُمَا: رُبْعُ عَشْرِ^(٣).

وَلَا شَيْءَ فِي الْمَغْشُوشِ حَتَّى يَبْلُغَ خَالِصُهُ نِصَابًا. وَلَوْ
اِخْتَلَطَ إِنَاءٌ مِنْهُمَا وَجْهَلَ أَكْثَرُهُمَا زُكِّيَ الْأَكْثَرُ ذَهَبًا، أَوْ فِضَّةً،
أَوْ مُيِّرَ^(٤).

وَيُزَكَّى الْمُحَرَّمُ مِنْ حُلِيِّ وَغَيْرِهِ، لَا الْمُبَاحُ فِي الْأَظْهَرِ،
فَمِنْ الْمُحَرَّمِ الْإِنَاءُ وَالسُّوَارُ وَالْخَلْخَالُ لِلْبُسِّ الرَّجُلِ، فَلَوْ اتَّخَذَ
سُورًا بِلا قَصْدٍ، أَوْ بِقَصْدٍ إِجَارَتِهِ لِمَنْ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ فَلَا زَكَاةَ فِي
الْأَصَحِّ، وَكَذَا لَوْ انْكَسَرَ الْحُلِيُّ وَقَصَدَ إِصْلَاحَهُ.

وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ حُلِيُّ الذَّهَبِ إِلَّا الْأَنْفَ وَالْأَنْمَلَةَ

(١) وهي حوالي ٥٦٠ غرامًا.

(٢) وهي حوالي ٨٠ غرامًا. والمِثْقَالُ = ٧٢ حبة من شعير معتدل قُطِعَ مِنْ طَرَفَيْهِ
مَا دَقَّ وَطَالَ. والدرهم = خمسون حبة وخُمُسا حبة. والعشرة دراهم تساوي
سبعة مثاقيل.

(٣) وَلَا يُكْمَلُ نِصَابُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ.

(٤) بَيْنَهُمَا بِالنَّارِ.

وَالسِّنَّ، لَا الْأَصْبَعَ، وَيَخْرُمُ سِنُّ الْخَاتَمِ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَيَحِلُّ لَهُ مِنَ الْفِضَّةِ الْخَاتَمُ^(١)، وَحَلِيَّةُ آلَاتِ الْحَرْبِ:
(كَالسَّيْفِ وَالرُّمَحِ وَالْمِنْطَقَةِ^(٢))، لَا مَا لَا يَلْبَسُهُ (كَالسَّرَجِ
وَاللِّجَامِ) فِي الْأَصَحِّ.

وَلَيْسَ لِلْمَرْأَةِ حَلِيَّةُ آلَةِ الْحَرْبِ، وَلَهَا لُبْسُ أَنْوَاعِ حُلِيِّ
الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَكَذَا مَا نُسِجَ بِهِمَا فِي الْأَصَحِّ.

وَالْأَصَحُّ: تَحْرِيمُ الْمُبَالَغَةِ فِي السَّرَفِ كَخَلْخَالِ وَزْنُهُ مِثَّتَا
دِينَارٍ، وَكَذَا إِسْرَافُهُ فِي آلَةِ الْحَرْبِ، وَجَوَازُ تَخْلِيَةِ الْمُصْحَفِ
بِفِضَّةٍ^(٣)، وَكَذَا لِلْمَرْأَةِ بِذَهَبٍ.

وَشَرَطُ زَكَاةِ التَّقْدِ: الْحَوْلُ.

وَلَا زَكَاةَ فِي سَائِرِ الْجَوَاهِرِ كَاللُّؤْلُؤِ.



(١) بل يُسَنُّ فِي خِنْصَرِ يَمِينِهِ، وَيُكْرَهُ فِي غَيْرِهِ.

(٢) وهي: مَا يُشَدُّ بِهَا الْوَسْطُ.

(٣) لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ.

بَابُ زَكَاةِ الْمَعْدِنِ وَالرَّكَازِ، وَالتَّجَارَةِ

مَنْ أَسْتَخْرَجَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً^(١) مِنْ مَعْدِنٍ^(٢) لَزِمَهُ رُبْعُ
عُشْرِهِ^(٣)، وَفِي قَوْلٍ: الْخُمْسُ، وَفِي قَوْلٍ: إِنْ حَصَلَ بِتَعَبٍ
فَرُبْعُ عُشْرِهِ، وَإِلَّا فَخُمْسُهُ.

وَيُشْتَرَطُ النَّصَابُ^(٤) لَا الْحَوْلُ عَلَى الْمَذْهَبِ فِيهِمَا^(٥).

وَيَضُمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ^(٦) إِنْ تَتَابَعَ الْعَمَلُ^(٧)، وَلَا يُشْتَرَطُ
اتِّصَالُ النَّيْلِ عَلَى الْجَدِيدِ، وَإِذَا قُطِعَ الْعَمَلُ بِعُذْرٍ^(٨) ضُمَّ، وَإِلَّا
فَلَا يَضُمُّ الْأَوَّلَ إِلَى الثَّانِي.

(١) لا غيرهما.

(٢) أرض.

(٣) حالاً.

(٤) وهو عشرون مثقالاً، أو مئتا درهم.

(٥) في القولين.

(٦) في إكمال النصاب.

(٧) وكان المكان المستخرج منه واحداً.

(٨) كإصلاح آلة.

وَيَضُمُّ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ كَمَا يَضُمُّهُ إِلَى مَا مَلَكَهُ بغيرِ
الْمَعْدِنِ فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ^(١).

وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ يُصْرَفُ مَصْرَفَ الزَّكَاةِ عَلَى الْمَشْهُورِ،
وَشَرْطُهُ النَّصَابُ وَالْتَقَدُّ^(٢) عَلَى الْمَذْهَبِ، لَا الْحَوْلُ.

وَهُوَ الْمَوْجُودُ الْجَاهِلِيُّ^(٣)، فَإِنْ وُجِدَ إِسْلَامِيٌّ عَلِمَ مَالِكُهُ
فَلَهُ، وَإِلَّا فَلَقَطَةٌ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يُعْلَمْ مِنْ أَيِّ الضَّرْبَيْنِ هُوَ.

وَإِنَّمَا يَمْلِكُهُ الْوَاجِدُ وَتَلَزَمُهُ الزَّكَاةُ إِذَا وَجَدَهُ فِي مَوَاتٍ،
أَوْ مِلْكٍ أَحْيَا.

فَإِنْ وُجِدَ فِي مَسْجِدٍ أَوْ شَارِعٍ فَلَقَطَةٌ عَلَى الْمَذْهَبِ، أَوْ
فِي مِلْكٍ شَخْصٍ فَلِلشَّخْصِ إِنْ ادَّعَاهُ، وَإِلَّا فَلِمَنْ مِلْكٌ مِنْهُ،
وَهَكَذَا حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الْمُخْيِي.

وَلَوْ تَنَازَعَهُ بَائِعٌ وَمُشْتَرٍ، أَوْ مُكْرٍ وَمُكْتَرٍ، أَوْ مُعِيرٌ
وَمُسْتَعِيرٌ، صُدِّقَ ذُو الْيَدِ^(٤) بِيَمِينِهِ.

* * * *

(١) فإذا استخرج من الفضة مثلاً خمسين درهماً بالعمل الأول، ثُمَّ قطعه بغير عذر،
ثُمَّ استخرج مئة وخمسين، وكانت الخمسين الأولى باقيةً وجبت الزكاة في المئة
والخمسين، كما تجب فيها لو كان مالكاً لخمسين، وينعقد الحول على المئتين
من حين تمامهما.

(٢) أي: الذهب والفضة.

(٣) وهو ما دفعه أهل الجاهلية الذين هم قَبْلَ الإسلام.

(٤) وهو المشتري والمكتري والمستعير.

فَصْلٌ [فِي زَكَاةِ التَّجَارَةِ]

شَرَطُ زَكَاةِ التَّجَارَةِ الْحَوْلُ، وَالنِّصَابُ مُعْتَبَرًا بِآخِرِ الْحَوْلِ،
وَفِي قَوْلٍ: بِطَرَفَيْهِ، وَفِي قَوْلٍ: بِجَمِيعِهِ.

فَعَلَى الْأَظْهَرِ^(١): لَوْ رُدَّ إِلَى التَّقْدِ فِي خِلَالِ الْحَوْلِ، وَهُوَ
دُونَ النِّصَابِ، وَاشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً، فَلَأَصَحُّ: أَنَّهُ يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ،
وَيُبْتَدَأُ حَوْلُهَا مِنْ شِرَائِهَا.

وَلَوْ تَمَّ الْحَوْلُ وَقِيَمَةُ الْعَرْضِ دُونَ النِّصَابِ^(٢) فَلَأَصَحُّ:
أَنَّهُ يُبْتَدَأُ حَوْلٌ، وَيَبْطُلُ الْأَوَّلُ.

وَيَصِيرُ عَرْضُ التَّجَارَةِ لِلْقَيْنَةِ بِنَيْتِهَا، وَإِنَّمَا يَصِيرُ الْعَرْضُ
لِلتَّجَارَةِ إِذَا اقْتَرَنْتْ نَيْتُهَا بِكَسْبِهِ بِمُعَاوَضَةٍ كَشْرَاءٍ، وَكَذَا الْمَهْرُ
وَعَوَضُ الْخُلْعِ فِي الْأَصَحِّ^(٣)، لَا بِالْهَبَةِ وَالْإِحْتِطَابِ^(٤)
وَالِاسْتِرْدَادِ بَعِيْبٍ.

وَإِذَا مَلَكَهٗ^(٥) يَنْقَدِ نِصَابٌ فَحَوْلُهُ مِنْ حِينَ مِلْكِ التَّقْدِ، أَوْ

(١) وهو اعتبار آخر الحول.

(٢) وليس معه ما يكمل به النصاب.

(٣) يصير تجارة بنيتها؛ لأنه معاوضة.

(٤) والإرث.

(٥) أي: عرض التجارة.

دُونَهُ أَوْ بَعْرَضٍ قُنْيَةٍ^(١)، فَمِنْ الشَّرَاءِ، وَقِيلَ: إِنْ مَلَكَهُ بِنِصَابٍ سَائِمَةٍ بَنَى عَلَى حَوْلِهَا.

وَيَضُمُّ الرِّبْحَ إِلَى الْأَصْلِ فِي الْحَوْلِ إِنْ لَمْ يَنْضُ، لَا إِنْ نَضَّ^(٢) فِي الْأَظْهَرِ^(٣).

وَالْأَصَحُّ: أَنَّ وَلَدَ الْعَرَضِ وَثَمَرَهُ مَالُ تِجَارَةٍ، وَأَنَّ حَوْلَهُ حَوْلُ الْأَصْلِ.

وَوَاجِبُهَا رُبْعُ عَشْرِ الْقِيَمَةِ^(٤)، فَإِنْ مَلَكَ بِنَقْدٍ قَوْمَ بِهِ (إِنْ مَلَكَ بِنِصَابٍ، وَكَذَا دُونُهُ فِي الْأَصَحِّ)، أَوْ بَعْرَضٍ فَبِغَالِبٍ نَقْدِ الْبَلَدِ، فَإِنْ غَلَبَ نَقْدَانِ وَبَلَغَ بِأَحَدِهِمَا نِصَابًا قَوْمَ بِهِ، فَإِنْ بَلَغَ بِهِمَا قَوْمَ بِالْأَنْفَعِ لِلْفُقَرَاءِ، وَقِيلَ: يَتَخَيَّرُ الْمَالِكُ^(٥).

وَإِنْ مَلَكَ بِنَقْدٍ وَعَرَضٍ قَوْمَ مَا قَابَلَ النَّقْدَ بِهِ، وَالْبَاقِي بِالْغَالِبِ^(٦).

وَتَجِبُ فِطْرَةُ عَبْدِ التِّجَارَةِ مَعَ زَكَاتِهَا.

(١) كالثياب.

(٢) بنقد.

(٣) فيزكى الأصل بحوله، ويُفرد الربح بحوله، فإذا اشترى عرضاً بمئتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بثلاث مئة، وأمسكها إلى تمام الحول فيخرج الزكاة عن مئتين، فإذا مضت ستة أشهر أخرى أخرج عن المئة.

(٤) فلا يجوز إخراجها من العرض نفسه.

(٥) وهو المعتمد.

(٦) من نقد البلد.

وَلَوْ كَانَ الْعَرَضُ سَائِمَةً فَإِنْ كَمَلَ نِصَابُ إِحْدَى الزَّكَاتَيْنِ فَقَطَّ وَجَبَتْ، أَوْ نِصَابُهُمَا^(١) فَزَكَاةُ الْعَيْنِ فِي الْجَدِيدِ.

فَعَلَى هَذَا لَوْ سَبَقَ حَوْلُ التَّجَارَةِ؛ بِأَنْ اشْتَرَى بِمَالِهَا بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ نِصَابَ سَائِمَةٍ فَأَلْصَحَّ وَجُوبُ زَكَاةِ التَّجَارَةِ لِتَمَامِ حَوْلِهَا، ثُمَّ يَفْتَتِحُ حَوْلًا لِيَزَكَاةَ الْعَيْنِ أَبَدًا.

وَإِذَا قُلْنَا: عَامِلُ الْقِرَاضِ لَا يَمْلِكُ الرِّبْحَ بِالظُّهُورِ^(٢) فَعَلَى الْمَالِكِ زَكَاةُ الْجَمِيعِ^(٣)، فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ حُسِبَتْ مِنَ الرِّبْحِ فِي الْأَصَحِّ.

وَإِنْ قُلْنَا: يَمْلِكُ بِالظُّهُورِ^(٤)؛ لَزِمَ الْمَالِكُ زَكَاةَ رَأْسِ الْمَالِ وَحِصَّتِهِ مِنَ الرِّبْحِ، وَالْمَذْهَبُ^(٥): أَنَّهُ يَلْزَمُ الْعَامِلَ زَكَاةُ حِصَّتِهِ^(٦).



(١) كأربعين شاة قيمتها مئتا درهم.

(٢) أي: بظهور الربح، بل بالقسمة، وهو المعتمد.

(٣) رأس المال والربح؛ لأنَّ الجميع ملكه.

(٤) وهو ضعيف.

(٥) على قول المِلِكُ بِالظُّهُورِ.

(٦) لأنه متمكِّن من الوصول إليه.

بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ

تَجِبُ بِأَوَّلِ لَيْلَةِ الْعِيدِ فِي الْأَظْهَرِ، فَتُخْرَجُ عَنْ مَاتَ بَعْدَ
الْغُرُوبِ دُونَ مَنْ وُلِدَ.
وَيُسْنُ أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنْ صَلَاتِهِ^(١)، وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُهَا عَنْ
يَوْمِهِ.

وَلَا فِطْرَةٌ عَلَى كَافِرٍ (إِلَّا فِي عَبْدِهِ وَقَرِيبِهِ الْمُسْلِمِ فِي
الْأَصَحِّ)، وَلَا رَقِيقٍ (وَفِي الْمَكَاتِبِ وَجْهٌ^(٢))، وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ
يَلْزَمُهُ قِسْطُهُ، وَلَا مُعْسِرٍ.
فَمَنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ مَنْ فِي نَفَقَتِهِ لَيْلَةَ الْعِيدِ^(٣)
وَيَوْمَهُ شَيْءٌ فَمُعْسِرٌ^(٤).

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ فَاضِلًا عَنْ مَسْكِينٍ وَخَادِمٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي
الْأَصَحِّ^(٥).

(١) أي: العيد، بل يُنْدَبُ تقديمها على صلاة العيد، ويُكْرَهُ تأخيرها عن صلاة العيد.

(٢) والأصح أنها لا تجب عليه، ولا على سيده.

(٣) المتأخرة عن يومه.

(٤) والقدرة على الكسب لا تخرجه عن الإعسار.

(٥) وعن ذين ولو مؤجلاً عند ابن حجر، وقال الرملي: الذين لا يمنع وجوب الفطرة.

وَمَنْ لَزِمَهُ فِطْرَتُهُ لَزِمَهُ فِطْرَةُ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ (لَكِنْ لَا يَلْزَمُ
الْمُسْلِمَ فِطْرَةُ الْعَبْدِ وَالْقَرِيبِ وَالزَّوْجَةِ الْكُفَّارِ، وَلَا الْعَبْدَ فِطْرَةُ
زَوْجَتِهِ، وَلَا الْإِبْنَ فِطْرَةُ زَوْجَةِ أَبِيهِ^(١)، وَفِي الْإِبْنِ وَجْهٌ^(٢)).

وَلَوْ أَعْسَرَ الزَّوْجُ، أَوْ كَانَ عَبْدًا فَلَا ظَهْرَ: أَنَّهُ يَلْزَمُ زَوْجَتَهُ
الْحُرَّةَ^(٣) فِطْرَتُهَا، وَكَذَا سَيِّدُ الْأَمَةِ^(٤).

قُلْتُ: الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ: لَا يَلْزَمُ الْحُرَّةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَوْ انْقَطَعَ خَبَرُ الْعَبْدِ فَلَمْ يَذْهَبْ: وَجُوبُ إِخْرَاجِ فِطْرَتِهِ فِي
الْحَالِ، وَقِيلَ: إِذَا عَادَ، وَفِي قَوْلٍ: لَا شَيْءَ.

وَالْأَصَحُّ: أَنَّ مَنْ أَيْسَرَ بِبَعْضِ صَاعٍ يَلْزَمُهُ، وَأَنَّهُ لَوْ وَجَدَ
بَعْضَ الصَّيْعَانِ قَدَّمَ نَفْسَهُ، ثُمَّ زَوْجَتَهُ، ثُمَّ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ، ثُمَّ
الْأَبَ، ثُمَّ الْأُمَّ^(٥)، ثُمَّ الْكَبِيرَ^(٦).

وَهِيَ: صَاعٌ^(٧)، وَهُوَ: سِتُّ مِئَةِ دِرْهَمٍ وَثَلَاثَةٌ وَتِسْعُونَ
دِرْهَمًا وَثُلُثٌ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ: سِتُّ مِئَةٍ وَخَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ دِرْهَمًا وَخَمْسَةٌ

(١) وإن وجبت نفقتهم.

(٢) أنه يلزمه فطرة زوجة أبيه.

(٣) المزووجة لعبد.

(٤) المزووجة لمعسر؛ فإنه يلزمه فطرتها.

(٥) وإن كان في النفقة يقدم الأم على الأب.

(٦) الفقير العاجز أو المجنون، ولا يصح إخراجها عن ولده القادر على الكسب إلا بإذنه.

(٧) والصاع: أربعة أمداد، والمد: رطل وثلث.

أَسْبَاعِ دِرْهَمٍ، لِمَا سَبَقَ فِي زَكَاةِ النَّبَاتِ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَجِنْسُهُ: الْقُوتُ الْمُعَشَّرُ، وَكَذَا الْأَقِطُ^(٢) فِي الْأَظْهَرِ.

وَتَجِبُ مِنْ قُوتِ بَلَدِهِ، وَقِيلَ: قُوتِهِ، وَقِيلَ: يَتَخَيَّرُ بَيْنَ
الْأَقْوَاتِ، وَيُجْزَى الْأَعْلَى عَنِ الْأَدْنَى، وَلَا عَكْسَ، وَالْأَعْتِبَارُ
بِالْقِيَمَةِ فِي وَجْهِ^(٣)، وَبِزِيَادَةِ الْأَفْتِيَاتِ فِي الْأَصَحِّ، فَالْبُرُّ خَيْرٌ
مِنَ التَّمْرِ وَالْأَرْزِ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّ الشَّعِيرَ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ، وَأَنَّ
التَّمَرَ خَيْرٌ مِنَ الزَّيْبِ^(٤).

وَلَهُ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ قُوتٍ، وَعَنْ قَرِيبِهِ أَعْلَى مِنْهُ.
وَلَا يُبْعَضُ الصَّاعُ^(٥).

وَلَوْ كَانَ فِي بَلَدٍ أَقْوَاتٌ لَا غَالِبَ فِيهَا تَخَيَّرَ، وَالْأَفْضَلُ
أَشْرَفُهَا.

(١) مِنْ كَوْنِ الرَّطْلِ ١٢٨ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةَ أَسْبَاعِ دِرْهَمٍ. لَكِنِ الْأَصْلُ الْكَيْلُ، وَإِنَّمَا
قُدِّرَ بِالْوِزْنِ اسْتِظْهَارًا. وَالصَّاعُ مَكْعَبٌ طَوَّلَ ضِلْعُهُ ١٤,٦ سَانتِي مِترًا.

(٢) وَهُوَ لَبَنٌ يَابِسٌ غَيْرُ مَنْزُوعِ الزَّيْدِ، وَفِي مَعْنَاهُ: اللَّبَنُ وَالْجُبْنُ، وَذَلِكَ لِمَنْ هُوَ
قُوتُهُ.

(٣) وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَتُخْرِجُ عَنْهُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ: الْحَنْطَةُ وَالشَّعِيرُ وَالتَّمْرُ
وَالزَّيْبُ، فَيَجِبُ مِنَ الْحَنْطَةِ نِصْفُ صَاعٍ، وَهُوَ عَنْهُ: مُكْعَبٌ طَوَّلَ ضِلْعُهُ ١٣,٣
سَانتِي مِترًا، وَيَجِبُ مِنَ الشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّيْبِ: صَاعٌ، وَهُوَ عَنْهُ: مُكْعَبٌ
طَوَّلَ ضِلْعُهُ ١٦,٧ سَانتِي مِترًا. وَيَجُوزُ عَنْهُ أَنْ يُخْرِجَ قِيَمَةَ ذَلِكَ مِنَ النُّقُودِ.

(٤) وَالَّذِي اعْتَمَدَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ أَنْ أَعْلَاهَا الْبُرُّ، ثُمَّ الشَّعِيرُ، ثُمَّ الذُّرَّةُ، ثُمَّ الْأَرْزُ، ثُمَّ
الْحِمَّصُ، ثُمَّ الْعَدَسُ، ثُمَّ الْفُولُ، ثُمَّ التَّمْرُ، ثُمَّ الزَّيْبُ، ثُمَّ الْأَقِطُ، ثُمَّ اللَّبَنُ،
ثُمَّ الْجُبْنُ.

(٥) مِنْ جِنْسَيْنِ.

وَلَوْ كَانَ عَبْدُهُ بِبَلَدٍ آخَرَ فَلَا أَصَحُّ أَنَّ الْأَعْتِبَارَ بِقُوتِ بَلَدِ الْعَبْدِ.

قُلْتُ: الْوَاجِبُ الْحَبُّ^(١) السَّلِيمُ.

وَلَوْ أَخْرَجَ مِنْ مَالِهِ فِطْرَةَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ الْغَنِيِّ جَازَ كَأَجْنَبِيٍّ أَذِنَ، بِخِلَافِ الْكَبِيرِ^(٢).

وَلَوْ أَشْتَرَكَ مُوسِرٌ وَمُعْسِرٌ فِي عَبْدٍ لَزِمَ الْمُوسِرُ نِصْفَ صَاعٍ، وَلَوْ أَيْسَرَا وَاخْتَلَفَ وَاجِبُهُمَا^(٣) أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ وَاجِبِهِ فِي الْأَصَحِّ^(٤). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) فلا يجزئ الدقيق.

(٢) فلا يجوز إلا بإذنه.

(٣) لاختلاف قوت بلدهما.

(٤) على اعتبار بلديهما، وهو ضعيف؛ لأن العبرة بقوت بلد العبد.



بَابُ مَنْ تَلَزَّمَهُ الزَّكَاةُ، وَمَا تَجِبُ فِيهِ

شَرُطُ وَجُوبِ زَكَاةِ الْمَالِ: الْإِسْلَامُ، وَالْحُرِّيَّةُ، وَتَلَزُّمُ
الْمُرْتَدِّ إِنْ أَبْقَيْنَا مِلْكَهُ^(١)، دُونَ الْمُكَاتَبِ.

وَتَجِبُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ^(٢)، وَكَذَا عَلَى مَنْ مَلَكَ
بِبَعْضِهِ الْحُرَّ نَصَابًا فِي الْأَصَحِّ، وَفِي الْمَغْضُوبِ وَالضَّالِّ
وَالْمَجْحُودِ فِي الْأَظْهَرِ، وَلَا يَجِبُ دَفْعُهَا حَتَّى يَعُودَ^(٣)،
وَالْمُشْتَرَى قَبْلَ قَبْضِهِ^(٤)، وَقِيلَ: فِيهِ الْقَوْلَانِ.

وَتَجِبُ فِي الْحَالِّ عَنِ الْغَائِبِ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ^(٥)، وَإِلَّا
فَكَمَغْضُوبٍ.

وَالدَّيْنُ إِنْ كَانَ مَاشِيَةً أَوْ غَيْرَ لَازِمٍ (كَمَالِ كِتَابَةٍ) فَلَا

(١) وإن قلنا بالوقف (وهو الأظهر) فموقوفة.

(٢) والمخاطب بها الولي، فإن لم يخرجها أخرجها إن كَمَلَا.

(٣) فإذا عاد زكاه للأعوام الماضية.

(٤) بأن حال عليه الحول في يد البائع.

(٥) ويجب أن يُخْرَجَ في بلد المال.

زَكَاةً، أَوْ عَرْضًا أَوْ نَقْدًا فَكَذَا فِي الْقَدِيمِ، وَفِي الْجَدِيدِ: إِنْ كَانَ حَالًا وَتَعَدَّرَ أَخْذُهُ لِإِعْسَارٍ وَغَيْرِهِ فَكَمَغْصُوبٍ، وَإِنْ تَيْسَّرَ^(١) وَجِبَتْ تَرْكِيتُهُ فِي الْحَالِ.

أَوْ مُوجَلًّا فَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ كَمَغْصُوبٍ، وَقِيلَ: يَجِبُ دَفْعُهَا قَبْلَ قَبْضِهِ.

وَلَا يَمْنَعُ الدَّيْنُ وَجُوبَهَا فِي أَظْهَرِ الْأَقْوَالِ، وَالثَّالِثُ: يَمْنَعُ فِي الْمَالِ الْبَاطِنِ (وَهُوَ النَّقْدُ وَالْعَرْضُ).

فَعَلَى الْأَوَّلِ: لَوْ حُجِرَ عَلَيْهِ لِدَيْنٍ، فَحَالَ الْحَوْلُ فِي الْحَجَرِ فَكَمَغْصُوبٍ.

وَلَوْ اجْتَمَعَ زَكَاةٌ وَدَيْنٌ آدَمِيٌّ فِي تَرْكَةٍ قُدِّمَتْ، وَفِي قَوْلٍ: الدَّيْنُ، وَفِي قَوْلٍ: يَسْتَوِيَانِ.

وَالْغَنِيمَةُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ إِنْ اخْتَارَ الْغَانِمُونَ تَمْلِكَهَا وَمَضَى بَعْدَهُ حَوْلٌ وَالْجَمِيعُ صِنْفٌ زَكَوِيٌّ وَبَلَغَ نَصِيبُ كُلِّ شَخْصٍ نِصَابًا أَوْ بَلَغَهُ الْمَجْمُوعُ فِي مَوْضِعِ ثُبُوتِ الْخِلْطَةِ وَجِبَتْ زَكَاتُهَا، وَإِلَّا فَلَا.

وَلَوْ أَصْدَقَهَا نِصَابَ سَائِمَةٍ مُعَيَّنًا لَزِمَهَا زَكَاتُهُ إِذَا تَمَّ حَوْلٌ مِنَ الْإِصْدَاقِ^(٢).

(١) بَأَن كَانَ عَلَى مَلِيٍّ مَقْرَرٌ حَاضِرٌ بَازِلٌ.

(٢) سِوَاءِ اسْتَقَرَّ بِالْإِدْخُولِ وَالْقَبْضِ أَمْ لَا، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَعْيْنَهَا فَلَا زَكَاةَ فِيهَا، بِخِلَافِ إِصْدَاقِ النِّقْدِ فَإِنَّهُ تَجِبُ فِيهِ وَلَوْ لَمْ يَعْيَنَ.

وَلَوْ أَكْرَى دَارًا أَرْبَعَ سِنِينَ بِثَمَانِينَ دِينَارًا وَقَبَضَهَا
فَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُخْرِجَ إِلَّا زَكَاةَ مَا أُسْتَقَرَّ، فَيُخْرِجُ
عِنْدَ تَمَامِ السَّنَةِ الْأُولَى زَكَاةَ عِشْرِينَ، وَلِتِمَامِ الثَّانِيَةِ زَكَاةَ عِشْرِينَ
لِسَنَةِ، وَعِشْرِينَ لِسَنَتَيْنِ، وَلِتِمَامِ الثَّالِثَةِ زَكَاةَ أَرْبَعِينَ لِسَنَةِ،
وَعِشْرِينَ لِثَلَاثِ سِنِينَ، وَلِتِمَامِ الرَّابِعَةِ زَكَاةَ سِتِّينَ لِسَنَةِ،
وَعِشْرِينَ لِأَرْبَعِ.

وَالثَّانِي: يُخْرِجُ لِتِمَامِ الْأُولَى زَكَاةَ الثَّمَانِينَ.

* * * *

فَضْلٌ

[فِي أَدَاءِ زَكَاةِ الْمَالِ]

تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الْفَوْرِ إِذَا تَمَكَّنَ، (وَذَلِكَ بِحُضُورِ الْمَالِ
وَالْأَصْنَافِ^(١)).

وَلَهُ أَنْ يُؤَدِّيَ بِنَفْسِهِ زَكَاةَ الْمَالِ الْبَاطِنِ^(٢)، وَكَذَا
الظَّاهِرِ^(٣) عَلَى الْجَدِيدِ، وَلَهُ التَّوَكُّيلُ، وَالصَّرْفُ إِلَى
الْإِمَامِ، وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ الصَّرْفَ إِلَى الْإِمَامِ أَفْضَلُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ
جَائِرًا.

وَتَجِبُ النِّيَّةُ فَيَنْبُؤِي: (هَذَا فَرَضُ زَكَاةِ مَالِي)، أَوْ (فَرَضُ

(١) أي: المستحقين.

(٢) كالنقدين وعروض التجارة.

(٣) كالماشية والزرع.

صَدَقَةَ مَالِي)، وَنَحْوَهُمَا^(١)، وَلَا يَكْفِي: (هَذَا فَرَضُ مَالِي^(٢))،
وَكَذَا الصَّدَقَةُ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَا يَجِبُ تَغْيِينُ الْمَالِ، وَلَوْ عَيَّنَ لَمْ يَقَعِ عَنْ غَيْرِهِ.

وَيَلْزَمُ الْوَلِيَّ النَّيَّةُ إِذَا أَخْرَجَ زَكَاةَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ.

وَتَكْفِي نِيَّةُ الْمُوَكَّلِ عِنْدَ الصَّرْفِ إِلَى الْوَكِيلِ^(٣) فِي
الْأَصَحِّ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَنْوِيَ الْوَكِيلُ عِنْدَ التَّفْرِيقِ أَيْضًا^(٤).

وَلَوْ دَفَعَ إِلَى السُّلْطَانِ كَفَتِ النَّيَّةُ عِنْدَهُ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ لَمْ
يُجْزِئْ عَلَى الصَّحِيحِ وَإِنْ نَوَى السُّلْطَانُ.

وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يَلْزَمُ السُّلْطَانُ النَّيَّةُ إِذَا أَخَذَ زَكَاةَ الْمُمْتَنِعِ،
وَأَنَّ نِيَّتَهُ تَكْفِي.

* * * *

فَضْلٌ [فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ]

لَا يَصِحُّ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ عَلَى مِلْكِ النَّصَابِ^(٥)، وَيَجُوزُ قَبْلَ

(١) كهذا زكاة المال.

(٢) لِيَصْدُقَ ذَلِكَ بِالنَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ.

(٣) وَلَا يَحْتَاجُ الْوَكِيلُ لِنِيَّةٍ عِنْدَ الصَّرْفِ لِلْفُقَرَاءِ.

(٤) وَلَوْ عَزَلَ مِقْدَارَ الزَّكَاةِ وَنَوَى عِنْدَ الْعَزْلِ جَازَ.

(٥) إِلَّا فِي زَكَاةِ التَّجَارَةِ؛ وَذَلِكَ لِانْعِقَادِ حَوْلِهَا بِمَجْرَدِ الشِّرَاءِ بِنِيَّةِ التَّجَارَةِ. انْظُرْ:

فَتْحُ الْعِلَامِ لِلْجَرْدَانِي ٣/٣١٥.

الْحَوْلِ^(١)، وَلَا تُعَجِّلْ لِعَامِنٍ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَهُ تَعَجِيلُ الْفِطْرَةِ مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ، وَالصَّحِيحُ: مَنْعُهُ قَبْلَهُ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ زَكَاةِ الثَّمَرِ قَبْلَ بُدْوِ صَلَاحِهِ، وَلَا الْحَبِّ قَبْلَ أَشْتِدَادِهِ، وَيَجُوزُ بَعْدَهُمَا.

وَشَرَطُ إِجْزَاءِ الْمُعَجَّلِ بَقَاءُ الْمَالِكِ أَهْلًا لِلْوُجُوبِ إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ^(٢)، وَكَوْنُ الْقَابِضِ فِي آخِرِ الْحَوْلِ مُسْتَحَقًّا، وَقِيلَ: إِنْ خَرَجَ عَنِ الْأَسْتِحْقَاقِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ^(٣) لَمْ يُجْزِهِ. وَلَا يَضُرُّ غِنَاهُ بِالزَّكَاةِ^(٤).

وَإِذَا لَمْ يَقَعْ الْمُعَجَّلُ زَكَاةً أُسْتَرَدَّ إِنْ كَانَ شَرَطَ الْأَسْتِرْدَادَ إِنْ عَرَضَ مَانِعٌ.

وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ إِنْ قَالَ: هَذِهِ زَكَاتِي الْمُعَجَّلَةُ فَقَطْ أُسْتَرَدَّ، وَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلتَّعَجِيلِ وَلَمْ يَعْلَمْهُ الْقَابِضُ لَمْ يَسْتَرَدَّ، وَأَنَّهُمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي مُثَبِّتِ الْأَسْتِرْدَادِ صُدِّقَ الْقَابِضُ بِيَمِينِهِ.

وَمَتَى ثَبَتَ وَالْمُعَجَّلُ تَأَلَّفَ وَجَبَ ضَمَانُهُ، وَالْأَصَحُّ اُعْتِبَارُ قِيَمَتِهِ وَقَتِ الْقَبْضِ، وَأَنَّهُ لَوْ وَجَدَهُ نَاقِصًا فَلَا أَرَشَ، وَأَنَّهُ لَا يَسْتَرَدُّ زِيَادَةً مُنْفَصِلَةً^(٥).

(١) بعد تمام النصاب.

(٢) وبقاء المال كذلك.

(٣) كأن ارتد ثم عاد.

(٤) المعجلة، ويضر غناه بغيرها.

(٥) كولد.

وَتَأْخِيرُ الزَّكَاةِ بَعْدَ التَّمَكُّنِ يُوجِبُ الضَّمَانَ، وَإِنْ تَلَفَ
الْمَالُ.

وَلَوْ تَلَفَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ ^(١) فَلَا، وَلَوْ تَلَفَ بَعْضُهُ فَلَاظْهَرُ أَنَّهُ
يَغْرَمُ قِسْطَ مَا بَقِيَ ^(٢).

وَإِنْ أَتْلَفَهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ لَمْ تَسْقُطِ الزَّكَاةُ.
وَهِيَ تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ تَعَلُّقَ شَرِكَةٍ (وَفِي قَوْلٍ: تَعَلُّقَ الرَّهْنِ،
وَفِي قَوْلٍ: بِالذِّمَّةِ). فَلَوْ بَاعَهُ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا، فَلَاظْهَرُ بُطْلَانُهُ فِي
قَدْرِهَا، وَصِحَّتُهُ فِي الْبَاقِي ^(٣).



(١) بلا تقصير.

(٢) فلو تلف واحد من الإبل قبل التمكن ففي الباقي أربعة أخماس شاة.

(٣) أما مصارف الزكاة فستأتي في كتاب قسم الصدقات ص ٥٠٠.

كِتَابُ الصَّيَامِ

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ بِإِكْمَالِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ، أَوْ رُؤْيَا الْهِلَالِ^(١).
وَتُبُوتُ رُؤْيَا بَعْدِلِ^(٢)، وَفِي قَوْلٍ: عَدْلَانِ.
وَشَرَطُ الْوَاحِدِ صِفَةُ الْعُدُولِ^(٣) فِي الْأَصَحِّ، لَا عَبْدٍ
وَأَمْرَأَةٍ^(٤).

وَإِذَا صُمْنَا بَعْدِلٍ وَلَمْ نَرَ الْهِلَالَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ أَفْطَرْنَا فِي
الْأَصَحِّ وَإِنْ كَانَتْ السَّمَاءُ مُضْجِيَةً.
وَإِذَا رُئِيَ بِبَلَدٍ لَزِمَ حُكْمُهُ الْبَلَدَ الْقَرِيبَ دُونَ الْبَعِيدِ فِي
الْأَصَحِّ.

وَالْبَعِيدُ: مَسَافَةُ الْقَصْرِ^(٥)، وَقِيلَ: بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ^(٦).

(١) ليلة الثلاثين.

(٢) ويلزم الفاسق والأثني والحاسب العمل برؤية نفسه، وكذا من اعتقد صدقهم.

(٣) في الشهادة.

(٤) وإن كانا عدلي رواية.

(٥) وهي ٨٢,٥ كيلو مترًا.

(٦) واختلاف المطالع لا يكون في أقل من أربعة وعشرين فرسخًا (وهي ١٢٤ كيلو مترًا تقريبًا)؛ لأن الفرسخ = ٥١٥٦ مترًا.

قُلْتُ: هَذَا أَصَحُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِذَا لَمْ نُوَجِبْ عَلَى الْبَلَدِ الْآخِرِ فَسَافَرَ إِلَيْهِ مِنْ بَلَدِ
الرُّؤْيَةِ، فَلَا أَصَحُّ: أَنَّهُ يُوَافِقُهُمْ فِي الصَّوْمِ آخِرًا^(١).

وَمَنْ سَافَرَ مِنَ الْبَلَدِ الْآخِرِ^(٢) إِلَى بَلَدِ الرُّؤْيَةِ عَيَّدَ مَعَهُمْ
وَقَضَى يَوْمًا^(٣).

وَمَنْ أَضْبَحَ مُعَيَّدًا فَسَارَتْ سَفِينَتُهُ إِلَى بَلَدَةٍ بَعِيدَةٍ أَهْلُهَا
صِيَامٌ فَلَا أَصَحُّ أَنَّهُ يُمْسِكُ بَقِيَّةَ الْيَوْمِ^(٤).

* * * *

فَضْلٌ [فِي نِيَّةِ الصَّوْمِ]

النِّيَّةُ شَرْطٌ لِلصَّوْمِ^(٥)، وَيُشْتَرَطُ لِفَرْضِهِ التَّبَيُّتُ^(٦).

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ النُّصْفُ الْآخِرُ مِنَ اللَّيْلِ، وَأَنَّهُ
لَا يَضُرُّ الْأَكْلُ وَالْجِمَاعُ بَعْدَهَا، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّجْدِيدُ إِذَا نَامَ
ثُمَّ تَبَنَّى.

(١) وَإِنْ كَانَ قَدْ أَتَمَّ ثَلَاثِينَ.

(٢) الَّذِي لَمْ يُرَ فِيهِ.

(٣) إِنْ صَامَ ثَمَانِيَةَ وَعِشْرِينَ.

(٤) وَجَوْبًا، وَلَا يُلْزِمُهُ قَضَاءُ هَذَا الْيَوْمِ.

(٥) وَلَا يَجْزِي عَنْهَا التَّسْحُرُ مَا لَمْ يَخْطُرْ بِبَالِهِ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْمَفْطَرَاتِ جَمِيعَ النَّهَارِ

مَعَ كَوْنِ الصَّيَامِ عَنْ رَمَضَانَ.

(٦) وَهُوَ إِيقَاعُ النِّيَّةِ لَيْلًا كُلَّ يَوْمٍ.

وَيَصِحُّ النَّفْلُ بِنِيَّةٍ قَبْلَ الزَّوَالِ وَكَذَا بَعْدَهُ فِي قَوْلٍ،
وَالصَّحِيحُ: اشْتِرَاطُ حُضُولِ شَرْطِ الصَّوْمِ^(١) مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ.

وَيَجِبُ التَّعْيِينُ فِي الْفَرَضِ^(٢)، وَكَمَالُهُ فِي رَمَضَانَ أَنْ
يَنْوِيَ صَوْمَ غَدٍ عَنْ آدَاءِ فَرَضٍ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ تَعَالَى.

وَفِي الْأَدَاءِ وَالْفَرْضِيَّةِ وَالْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الْخِلَافُ
الْمَذْكُورُ فِي الصَّلَاةِ^(٣).

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ السَّنَةِ.

وَلَوْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ صَوْمَ غَدٍ عَنْ رَمَضَانَ إِنْ
كَانَ مِنْهُ فَكَانَ مِنْهُ لَمْ يَقَعْ عَنْهُ إِلَّا إِذَا أُعْتَقِدَ كَوْنُهُ مِنْهُ بِقَوْلٍ مَنْ
يَثِقُ بِهِ؛ مِنْ عَبْدٍ، أَوْ أَمْرَأَةٍ، أَوْ صَبِيَّانِ^(٤) رُشْدَاءَ.

وَلَوْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ صَوْمَ غَدٍ إِنْ كَانَ مِنْ
رَمَضَانَ أَجْزَأُهُ إِنْ كَانَ مِنْهُ^(٥).

وَلَوْ اشْتَبَهَ^(٦) صَامَ شَهْرًا بِالْاجْتِهَادِ، فَإِنْ وَافَقَ مَا بَعْدَ
رَمَضَانَ أَجْزَأَهُ، وَهُوَ قَضَاءٌ عَلَى الْأَصَحِّ، فَلَوْ نَقَصَ
وَكَانَ رَمَضَانُ تَامًا لَزِمَهُ يَوْمٌ آخَرُ، وَلَوْ غَلِطَ بِالتَّقْدِيمِ وَأَدْرَكَ

(١) بأن لا يسبقها منافع للصوم.

(٢) عن رمضان، أو عن نذر، أو عن كفارة.

(٣) وتقدّم عدم اشتراط ما عدا الفرضية، أما هي فلا تشترط في صوم رمضان؛ لأن
رمضان لا يقع إلا فرضاً.

(٤) ليس الجمع بقرينة.

(٥) إذ الأصل بقاؤه.

(٦) على أسير مثلاً.

رَمَضَانَ^(١) لَزِمَهُ صَوْمُهُ، وَإِلَّا^(٢) فَالْجَدِيدُ: وَجُوبُ الْقَضَاءِ.

وَلَوْ نَوَتِ الْحَائِضُ صَوْمَ غَدٍ قَبْلَ انْقِطَاعِ دَمِهَا، ثُمَّ انْقَطَعَ لَيْلًا صَحَّ إِنَّ تَمَّ لَهَا فِي اللَّيْلِ أَكْثَرُ الْحَيْضِ^(٣)، وَكَذَا قَدْرُ الْعَادَةِ فِي الْأَصَحِّ^(٤).

* * * *

فَصْلٌ [فِي الْمُفْطَرَاتِ]

شَرَطُ الصَّوْمِ:

١ - الْإِمْسَاكُ عَنِ الْجِمَاعِ.

٢ - وَالْإِسْتِقَاءَةُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَوْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ شَيْءٌ إِلَى جَوْفِهِ بَطُلَ.

وَإِنْ غَلَبَهُ الْقَيْءُ فَلَا بَأْسَ^(٥)، وَكَذَا لَوْ أَقْتَلَعَ نُخَامَةً وَلَفَظَهَا فِي الْأَصَحِّ، فَلَوْ نَزَلَتْ مِنْ دِمَاعِهِ وَحَصَلَتْ فِي حَدِّ الظَّاهِرِ مِنَ الْفَمِ^(٦) فَلْيَقْطَعْهَا مِنْ مَجْرَاهَا وَلْيُمَجِّهَا، فَإِنْ تَرَكَهَا مَعَ الْقُدْرَةِ فَوَصَلَتْ الْجَوْفَ أَفْطَرَ فِي الْأَصَحِّ.

(١) بعد تبيين الحال.

(٢) بأن لم يتبين له الحال إلا بعده.

(٣) لجزمها بأن غذاها كله طهر.

(٤) لأن الظاهر استمرار عاداتها، فتكون النية جازمة.

(٥) لكن عليه أن يغسل فمه ويبالغ في ذلك.

(٦) وهو مخرج الحاء والعين.

٣ - وَعَنْ وُصُولِ الْعَيْنِ إِلَى مَا يُسَمَّى جَوْفًا، وَقِيلَ:
يُشْتَرَطُ مَعَ هَذَا أَنْ يَكُونَ فِيهِ ^(١) قُوَّةٌ تُحِيلُ الْغِذَاءَ أَوْ الدَّوَاءَ ^(٢).

فَعَلَى الْوَجْهَيْنِ: بَاطِنُ الدِّمَاغِ وَالْبَطْنِ وَالْأَمْعَاءِ وَالْمَثَانَةِ
مُفْطِرٌ بِالِاسْتِعَاظِ ^(٣) أَوْ الْأَكْلِ أَوْ الْحَقْنَةِ أَوْ الْوُصُولِ مِنْ جَائِفَةٍ ^(٤)
أَوْ مَأْمُومَةٍ ^(٥) وَنَحْوَهُمَا.

وَالْتَقْطِيرُ فِي بَاطِنِ الْأُذُنِ وَالْإِخْلِيلِ ^(٦) مُفْطَرٌّ فِي الْأَصَحِّ.

وَشَرَطُ الْوَاصِلِ: كَوْنُهُ مِنْ مَنَفَذٍ مَفْتُوحٍ (فَلَا يَضُرُّ وُصُولُ
الدَّهْنِ بِتَشْرُبِ الْمَسَامِّ، وَلَا الْإِكْتِحَالُ وَإِنْ وَجَدَ طَعْمَهُ بِحَلْقِهِ)،
وَكَوْنُهُ بِقَصْدٍ (فَلَوْ وَصَلَ جَوْفُهُ ذُبَابٌ، أَوْ بَعُوضَةٌ، أَوْ غُبَارُ
الطَّرِيقِ، أَوْ غَرَبَلَةٌ الدَّقِيقِ لَمْ يُفْطَرْ).

وَلَا يُفْطَرُ بِبَلْعِ رِيْقِهِ مِنْ مَعْدِنِهِ، فَلَوْ خَرَجَ عَنِ الْفَمِ ^(٧) ثُمَّ
رَدَّهُ وَابْتَلَعَهُ؛ أَوْ بَلَّ خَيْطًا بِرِيْقِهِ وَرَدَّهُ إِلَى فَمِهِ وَعَلَيْهِ رُطُوبَةٌ
تَنْفَصِلُ؛ أَوْ ابْتَلَعَ رِيْقَهُ مَخْلُوطًا بِغَيْرِهِ أَوْ مُتَنَجِّسًا ^(٨) أَفْطَرَ.

وَلَوْ جَمَعَ رِيْقَهُ فَأَبْتَلَعَهُ لَمْ يُفْطَرْ فِي الْأَصَحِّ.

(١) أي: الجوف.

(٢) لأن ما لا تحيله لا يتنفع به البدن.

(٣) وهو وصول شيء إلى الدماغ من الأنف.

(٤) جرح يصل إلى البطن.

(٥) جرح يصل إلى الدماغ.

(٦) وهو مخرج البول من الذكر، ومخرج اللبن من الثدي.

(٧) إلى ظاهر الشفة مثلاً.

(٨) كمن دميت لثته ولم يغسل فمه وابتلع ريقه ولو صافياً.

وَلَوْ سَبَقَ مَاءُ الْمَضْمَضَةِ أَوْ الْإِسْتِنْشَاقِ إِلَى جَوْفِهِ:
فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ إِنْ بَالَعَ أَفْطَرَ وَإِلَّا فَلَا.

وَلَوْ بَقِيَ طَعَامٌ بَيْنَ أَسْنَانِهِ فَجَرَى بِهِ رِيْقُهُ لَمْ يُفْطَرْ إِنْ
عَجَزَ عَنْ تَمْيِيزِهِ وَمَجَّهِ. وَلَوْ أَوْجَرَ^(١) مُكْرَهَا لَمْ يُفْطَرْ. وَإِنْ أَكْرَهُ
حَتَّى أَكَلَ أَفْطَرَ فِي الْأَظْهَرِ.

قُلْتُ: الْأَظْهَرُ لَا يُفْطَرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنْ أَكَلَ نَاسِيًا لَمْ يُفْطَرْ إِلَّا أَنْ يُكْثَرَ فِي الْأَصَحِّ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ لَا يُفْطَرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْجَمَاعُ^(٢) كَالْأَكْلِ عَلَى الْمَذْهَبِ.

٤ - وَعَنِ الْإِسْتِمْنَاءِ فَيُفْطَرُ بِهِ، وَكَذَا خُرُوجُ الْمَنِيِّ بِلَمْسٍ
وَقُبْلَةٍ وَمُضَاجَعَةٍ، لَا فِكْرٍ وَنَظَرٍ بِشَهْوَةٍ^(٣).

وَتُكْرَهُ الْقُبْلَةُ لِمَنْ حَرَّكَتْ شَهْوَتُهُ، وَالْأَوَّلَى لِغَيْرِهِ^(٤)
تَرْكُهَا.

قُلْتُ: هِيَ كَرَاهَةٌ تَحْرِيمٍ فِي الْأَصَحِّ^(٥)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَا يُفْطَرُ بِالْفَضْدِ وَالْجِمَامَةِ.

وَالِإِحْتِيَاطُ أَنْ لَا يَأْكُلَ آخِرَ النَّهَارِ إِلَّا بِيَقِينٍ، وَيَحِلُّ

(١) بِأَنْ صُبَّ مَاءٌ فِي حَلْقِهِ.

(٢) نَاسِيًا.

(٣) مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ عَادَتِهِ الْإِنْزَالُ بِهِمَا، وَإِلَّا أَفْطَرَ عِنْدَ الرَّمْلِيِّ، خِلَافًا لِابْنِ حَجَرٍ.

(٤) أَيُّ: لِمَنْ لَمْ تَحْرُكْ شَهْوَتَهُ.

(٥) وَكَرَاهَةُ التَّحْرِيمِ الْأَوَّلَى: فِي الْأَوْقَاتِ الْمَنْهِيَةِ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا.

بِالْإِجْتِهَادِ فِي الْأَصَحِّ^(١)، وَيَجُوزُ إِذَا ظَنَّ بَقَاءَ اللَّيْلِ.
قُلْتُ: وَكَذَا لَوْ شَكَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَوْ أَكَلَ بِإِجْتِهَادٍ أَوَّلًا^(٢) أَوْ آخِرًا وَبَانَ الْغَلَطُ بَطَلَ صَوْمُهُ، أَوْ بَلَ ظَنُّ^(٣) وَلَمْ يَبَيِّنِ الْحَالُ صَحَّ إِنْ وَقَعَ فِي أَوَّلِهِ^(٤)، وَبَطَلَ فِي آخِرِهِ^(٥).

وَلَوْ طَلَعَ الْفَجْرُ وَفِي فَمِهِ طَعَامٌ فَلَفَظَهُ صَحَّ صَوْمُهُ، وَكَذَا لَوْ كَانَ مُجَامِعًا فَتَزَعَّ فِي الْحَالِ^(٦)؛ فَإِنْ مَكَثَ بَطَلَ.

* * * *

فَضْلٌ [فِي شَرْطِ صِحَّةِ الصَّوْمِ]

شَرْطُ الصَّوْمِ: الْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ^(٧) وَالنَّقَاءُ عَنِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ جَمِيعِ النَّهَارِ.

وَلَا يَضُرُّ النَّوْمُ الْمُسْتَغْرِقُ عَلَى الصَّحِيحِ.

(١) أما بغيره فلا يجوز.

(٢) أول النهار.

(٣) كأن هجم وأكل.

(٤) لأن الأصل بقاء الليل.

(٥) لأن الأصل بقاء النهار.

(٦) أول طلوع الفجر.

(٧) أي: التمييز.

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ الْإِعْمَاءَ لَا يَضُرُّ إِذَا أَفَاقَ لَحْظَةً مِنْ نَهَارِهِ.

وَلَا يَصِحُّ صَوْمُ الْعِيدِ^(١) وَكَذَا التَّشْرِيقُ^(٢) فِي الْجَدِيدِ.

وَلَا يَحِلُّ التَّطَوُّعُ يَوْمَ الشَّكِّ بِلَا سَبَبٍ، فَلَوْ صَامَهُ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ، وَلَهُ صَوْمُهُ عَنِ الْقَضَاءِ وَالتَّنْذِيرِ، وَكَذَا لَوْ وَافَقَ عَادَةً تَطَوُّعِهِ (وَهُوَ يَوْمُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ إِذَا تَحَدَّثَ النَّاسُ بِرُؤْيَيْهِ^(٣))، أَوْ شَهِدَ بِهَا صِبْيَانٌ، أَوْ عَبِيدٌ، أَوْ فَسَقَةٌ^(٤).

وَلَيْسَ إِطْبَاقُ الْغَنِيمِ بِشَكٍّ^(٥).

وَيُسَنُّ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ^(٦) عَلَى تَمْرِ، وَإِلَّا فَمَاءٍ؛ وَتَأْخِيرُ السُّحُورِ مَا لَمْ يَقَعْ فِي شَكٍّ.

وَلْيُضَنِّ لِسَانَهُ عَنِ الْكَذِبِ وَالْغِيبَةِ، وَنَفْسَهُ عَنِ الشَّهَوَاتِ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ عَنِ الْجَنَابَةِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَأَنْ يَحْتَرِزَ عَنِ الْحِجَامَةِ وَالْقُبْلَةِ وَذَوِقِ الطَّعَامِ وَالْعَلَكِ، وَأَنْ يَقُولَ عِنْدَ فِطْرِهِ: (اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ)، وَأَنْ يُكْثِرَ الصَّدَقَةَ وَتِلَاوَةَ الْقُرْآنِ فِي رَمَضَانَ، وَأَنْ يَغْتَكِفَ لَا سِيَّمَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ.

(١) الفطر والأضحى.

(٢) أيامه الثلاثة بعد الأضحى.

(٣) أي: هلال رمضان ولم يشهد بها أحد.

(٤) ولم يظن صدقهم.

(٥) بل هو من شعبان. ويحرم التطوع بلا سبب إذا انتصف شعبان.

(٦) عند تحقق الغروب.

فَضْلٌ

[فِي شُرُوطِ وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ، وَمَا يَبِيحُ تَرْكَ صَوْمِهِ]

شَرَطُ وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ: الْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ وَإِطَاقَتُهُ.

وَيُؤَمَّرُ بِهِ الصَّبِيُّ لِسَبْعٍ إِذَا أَطَاقَ^(١).

وَيُبَاحُ تَرْكُهُ: لِلْمَرِيضِ إِذَا وَجَدَ بِهِ ضَرَرًا شَدِيدًا،
وَلِلْمُسَافِرِ سَفَرًا طَوِيلًا مُبَاحًا.

وَلَوْ أَصْبَحَ صَائِمًا فَمَرَضَ أَفْطَرَ، وَإِنْ سَافَرَ فَلَا.

وَلَوْ أَصْبَحَ الْمُسَافِرُ وَالْمَرِيضُ صَائِمِينَ ثُمَّ أَرَادَا الْفِطْرَ
جَازَ، فَلَوْ أَقَامَ^(٢) وَشَفِيَ^(٣) حَرُمَ الْفِطْرُ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَإِذَا أَفْطَرَ الْمُسَافِرُ وَالْمَرِيضُ قَضِيًّا، كَذَا الْحَائِضُ،
وَالْمُفْطِرُ بِلا عَذْرِ، وَتَارَكَ النِّيَّةَ.

وَيَجِبُ قَضَاءُ مَا فَاتَ بِالْإِغْمَاءِ وَالرَّدَّةِ دُونَ الْكُفْرِ الْأَصْلِيِّ
وَالصَّبَا وَالْجُنُونِ.

وَإِذَا بَلَغَ بِالنَّهَارِ صَائِمًا وَجَبَ إِتْمَامُهُ بِلا قَضَاءٍ.

وَلَوْ بَلَغَ فِيهِ مُفْطِرًا أَوْ أَفَاقَ أَوْ أَسْلَمَ فَلَا قَضَاءَ فِي
الْأَصَحِّ، وَلَا يَلْزَمُهُمْ إِمْسَاكُ بَقِيَّةِ النَّهَارِ فِي الْأَصَحِّ^(٤)، وَيَلْزَمُ

(١) وَيُضْرَبُ عَلَيْهِ لِعَشْرِ.

(٢) الْمُسَافِرُ.

(٣) الْمَرِيضُ.

(٤) لَكِنْ يُسْتَحَبُّ.

مَنْ تَعَدَّى بِالْفِطْرِ أَوْ نَسِيَ النَّيَّةَ، لَا مُسَافِرًا وَمَرِيضًا زَالَ عُذْرُهُمَا
بَعْدَ الْفِطْرِ^(١)، وَلَوْ زَالَ قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَا وَلَمْ يَنْوِيَا لَيْلًا فَكَذَا فِي
الْمَذْهَبِ^(٢).

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ يَلْزَمُ^(٣) مَنْ أَكَلَ يَوْمَ الشَّكِّ ثُمَّ ثَبَتَ كَوْنُهُ
مِنْ رَمَضَانَ.

وَإِمْسَاكَ بَقِيَّةِ الْيَوْمِ مِنْ خَوَاصِّ رَمَضَانَ بِخِلَافِ النَّذْرِ
وَالْقَضَاءِ.

* * * *

فَضْلٌ [فِي فِدْيَةِ الصَّوْمِ الْوَاجِبِ]

مَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ رَمَضَانَ^(٤) فَمَاتَ قَبْلَ إِمْكَانِ الْقَضَاءِ فَلَا
تَدَارُكَ لَهُ وَلَا إِثْمَ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ لَمْ يَصُمْ عَنْهُ وَلَيْتُهُ فِي
الْجَدِيدِ، بَلْ يُخْرِجُ مِنْ تَرْكِتِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّ طَعَامٍ، وَكَذَا النَّذْرُ
وَالْكَفَّارَةُ.

قُلْتُ: الْقَدِيمُ هُنَا أَظْهَرُ، وَالْوَلِيُّ: كُلُّ قَرِيبٍ عَلَى
الْمُخْتَارِ^(٥)، وَلَوْ صَامَ أَجَنْبِيٌّ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ صَحَّ، لَا مُسْتَقِيلًا فِي

(١) لَكِنْ يُسَنُّ.

(٢) لَا يَلْزَمُهُمَا الْإِمْسَاكُ.

(٣) أَيُّ: الْإِمْسَاكُ.

(٤) بَعْدُ.

(٥) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَارِثًا.

الْأَصَحُّ. وَلَوْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَلَاةٌ أَوْ اِعْتِكَافٌ لَمْ يُفْعَلْ عَنْهُ وَلَا فِدْيَةٌ، وَفِي الْأَعْتِكَافِ قَوْلٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْأَظْهَرُ: وَجُوبُ الْمُدِّ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ لِلْكَبِيرِ^(١).

وَأَمَّا الْحَامِلُ وَالْمُرْضِعُ: فَإِنْ أَفْطَرَا خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِمَا وَجَبَ الْقَضَاءُ بِلَا فِدْيَةٍ، أَوْ عَلَى الْوَلَدِ لَزِمَتْهُمَا الْفِدْيَةُ فِي الْأَظْهَرِ^(٢).

وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يُلْحَقُ بِالْمُرْضِعِ^(٣) مَنْ أَفْطَرَ لِإِنْقَازِ مُشْرِفٍ عَلَى هَلَاكِ، لَا الْمُتَعَدِّي بِفِطْرِ رَمَضَانَ بِغَيْرِ جِمَاعٍ^(٤).

وَمَنْ أَخَّرَ قَضَاءَ رَمَضَانَ مَعَ إِمْكَانِهِ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ^(٥) أَخَّرَ لَزِمَهُ مَعَ الْقَضَاءِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدٌّ^(٦)، وَالْأَصَحُّ: تَكَرُّرُهُ بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ، وَأَنَّهُ لَوْ أَخَّرَ الْقَضَاءَ مَعَ إِمْكَانِهِ فَمَاتَ أَخْرَجَ مِنْ تَرْكِتِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدَانٍ: مُدٌّ لِلْفَوَاتِ، وَمُدٌّ لِلتَّأْخِيرِ.

وَمَصْرُفُ الْفِدْيَةِ: الْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ^(٧)، وَلَهُ صَرَفُ أَمْدَادٍ

(١) أو المرض الذي لا يرجى برؤه إن كان موسراً حيثئذ، وإلا سقطت عنه عند ابن حَجَرٍ، وقال الرملي: تستقر في ذمته.

(٢) مع القضاء.

(٣) في لزوم الفدية.

(٤) فيلزمه القضاء دون الفدية.

(٥) رمضان هنا مصروف (منوَّن)؛ لأن المراد غير معين، بدليل وصفه بالكرة (وهي: آخر).

(٦) ويأثم بهذا التأخير.

(٧) دون بقية الأصناف.

إِلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ^(١). وَجِنْسُهَا: جِنْسُ الْفِطْرَةِ.

* * * *

فَضْلٌ

[فِي مُوجِبِ كَفَّارَةِ الصَّوْمِ]

تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِإِفْسَادِ صَوْمِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ بِجَمَاعٍ أَثِمَ بِهِ بِسَبَبِ الصَّوْمِ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَى نَاسٍ، وَلَا مُفْسِدٍ غَيْرَ رَمَضَانَ، أَوْ بَغَيْرِ الْجَمَاعِ، وَلَا مُسَافِرٍ جَامِعٍ بِنِيَّةِ التَّرْخُصِ^(٢)، وَكَذًا بِغَيْرِهَا فِي الْأَصَحِّ^(٣)، وَلَا عَلَى مَنْ ظَنَّ اللَّيْلَ فَبَانَ نَهَارًا^(٤)، وَلَا مَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْأَكْلِ نَاسِيًا وَظَنَّ أَنَّهُ أَفْطَرَ بِهِ؛ وَإِنْ كَانَ الْأَصَحُّ بَطْلَانُ صَوْمِهِ، وَلَا مَنْ زَنَى نَاسِيًا^(٥)، وَلَا مُسَافِرٍ أَفْطَرَ بِالزَّنَى مُتَرَخِّصًا.

وَالْكَفَّارَةُ عَلَى الزَّوْجِ عَنْهُ، وَفِي قَوْلٍ: عَنْهُ وَعَنْهَا، وَفِي قَوْلٍ: عَلَيْهَا كَفَّارَةُ أُخْرَى.

وَتَلَزَمُ مَنْ انْفَرَدَ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ وَجَامَعَ فِي يَوْمِهِ.
وَمَنْ جَامَعَ فِي يَوْمَيْنِ لَزِمَهُ كَفَّارَتَانِ.

(١) أَمَّا الْمُدُّ الْوَاحِدُ فَلَا يَجُوزُ صَرْفُهُ لِاثْنَيْنِ.

(٢) لِأَنَّهُ لَمْ يَأْثِمْ بِهِ.

(٣) لَكِنْ يَأْثِمُ بِذَلِكَ.

(٤) لِأَنَّهُ لَمْ يَأْثِمْ بِهِ.

(٥) لِلصَّوْمِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْثِمْ بِسَبَبِ الصَّوْمِ، بَلْ بِالزَّنَى.

وَحُدُوثُ السَّفَرِ بَعْدَ الْجَمَاعِ لَا يُسْقِطُ الْكَفَّارَةَ، وَكَذَا
الْمَرَضُ عَلَى الْمَذْهَبِ^(١).

وَيَجِبُ مَعَهَا قَضَاءُ يَوْمِ الْإِفْسَادِ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَهِيَ: عِثْقُ رَقَبَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ
مُتَتَابِعَيْنِ^(٢)، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَأِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا^(٣)، فَلَوْ عَجَزَ
عَنِ الْجَمِيعِ اسْتَقَرَّتْ فِي ذِمَّتِهِ فِي الْأَظْهَرِ، فَإِذَا قَدَرَ عَلَى خُصْلَةٍ
فَعَلَهَا.

وَالْأَصَحُّ: أَنَّ لَهُ الْعُدُولَ عَنِ الصَّوْمِ إِلَى الْإِطْعَامِ لِشِدَّةِ
الْغُلْمَةِ^(٤)، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْفَقِيرِ صَرْفُ كَفَّارَتِهِ إِلَى عِيَالِهِ.



(١) بخلاف حدوث الجنون والموت؛ لأنه يتبين بهما زوال أهلية الوجوب.

(٢) إن انطبق أول صيامه على أولهما، وإلا كمل الأول المنكسر من الثالث ثلاثين مع اعتبار الأوسط بالهلال.

(٣) لكل مسكين مُدٌّ من غالب القوت، والمُدُّ: مُكْعَبٌ طَوَّلُ ضِلْعِهِ ٩,٢ سَانْتِي مِتْرًا، فَإِنْ قَلَدَ أَبَا حَنِيفَةَ بِالْقِيَمَةِ أَخْرَجَ قِيَمَةَ نِصْفِ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ أَوْ تَمْرٍ أَوْ زَبِيبٍ. وَنِصْفُ الصَّاعِ عِنْدَهُ مُكْعَبٌ طَوَّلُ ضِلْعِهِ ١٣,٣ سَانْتِي مِتْرًا، وَالصَّاعُ: مُكْعَبٌ طَوَّلُ ضِلْعِهِ ١٦,٧ سَانْتِي مِتْرًا.

(٤) أي: الحاجة للوقاع.

بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ

يُسَنُّ: صَوْمُ الْأَثْنَيْنِ، وَالْخَمِيسِ، وَعَرَفَةَ^(١)،
وَعَاشُورَاءَ^(٢)، وَتَاسُوعَاءَ^(٣)، وَأَيَّامِ الْبَيْضِ^(٤)، وَسِتَّةٍ مِنْ
شَوَّالٍ^(٥) وَتَتَابُعُهَا أَفْضَلُ^(٦).

وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ الْجُمُعَةِ، وَإِفْرَادُ السَّبْتِ^(٧)، وَصَوْمُ الدَّهْرِ
(غَيْرِ الْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ) مَكْرُوهٌ لِمَنْ خَافَ بِهِ ضَرَرًا أَوْ فَوْتَ
حَقٍّ، وَمُسْتَحَبٌّ لِغَيْرِهِ^(٨).

وَمَنْ تَلَبَّسَ بِصَوْمِ تَطَوُّعٍ أَوْ صَلَاتِهِ فَلَهُ قَطْعُهُمَا
وَلَا قَضَاءَ^(٩).

(١) وهو تاسع ذي الحجة.

(٢) وهو عاشر المحرم.

(٣) وهو تاسع المحرم.

(٤) وهو اليوم الثالث عشر وتاليه. ويسن صوم ثلاثة أيام من كل شهر.

(٥) ولو لمن لم يصم رمضان لعذر.

(٦) عقب العيد. ولو صام مع النفل قضاء أو نذرًا حصلت له السنة.

(٧) أو الأحد، وأما جمع واحد منها مع غيره فلا يكره.

(٨) وإن كان صوم يوم وإفطار يوم أفضل منه.

(٩) أي: واجب، بل مستحب.

وَمَنْ تَلَبَّسَ بِقَضَاءٍ حَرُمَ عَلَيْهِ قَطْعُهُ إِنْ كَانَ عَلَى الْفَوْرِ
(وَهُوَ صَوْمٌ مَنْ تَعَدَّى بِالْفِطْرِ)، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْفَوْرِ فِي
الْأَصَحِّ؛ (بِأَنْ لَمْ يَكُنْ تَعَدَّى بِالْفِطْرِ).



كِتَابُ الْاِعْتِكَافِ (١)

هُوَ مُسْتَحَبُّ كُلِّ وَقْتٍ، وَفِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ أَفْضَلُ لَطَلَبِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَمِثْلُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَيْهَا لَيْلَةُ الْحَادِي أَوْ الثَّالِثِ وَالْعِشْرِينَ.

وَإِنَّمَا يَصِحُّ الْاِعْتِكَافُ فِي الْمَسْجِدِ، وَالْجَامِعِ (٢) أَوَّلَى.

وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ اِعْتِكَافُ أَمْرَأَةٍ فِي مَسْجِدِ بَيْتِهَا (وَهُوَ الْمُعْتَزَلُ الْمُهَيَّأُ لِلصَّلَاةِ) (٣).

وَلَوْ عَيَّنَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فِي نَذْرِهِ الْاِعْتِكَافَ تَعَيَّنَ، وَكَذَا مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ وَالْأَقْصَى فِي الْأَظْهَرِ، وَيَقُومُ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ مَقَامَهُمَا، وَلَا عَكْسَ، وَيَقُومُ مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ مَقَامَ الْأَقْصَى، وَلَا عَكْسَ.

وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْاِعْتِكَافِ لُبُّ قَدْرِ يُسَمَّى عُكُوفًا (٤)،

(١) وهو اللُّبُّ في المسجد بنية.

(٢) الذي تُقام فيه الجمعة.

(٣) ما لم يَقِفْه مسجداً

(٤) بأن يكون فوق زمن الطمأنينة في الصلاة.

وَقِيلَ: يَكْفِي مُرُورٌ بِلَا لُبْثٍ، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ مَكْتُ نَحْوِ يَوْمٍ^(١).
 وَيَبْطُلُ بِالْجَمَاعِ^(٢)، وَأَظْهَرَ الْأَقْوَالِ أَنَّ الْمُبَاشَرَةَ بِشَهْوَةِ
 (كَلَمْسٍ وَقُبْلَةٍ) تُبْطِلُهُ إِنْ أَنْزَلَ، وَإِلَّا فَلَا.
 وَلَوْ جَامَعَ نَاسِيًا^(٣) فَكَجَمَاعِ الصَّائِمِ^(٤).
 وَلَا يَضُرُّ التَّطَيُّبُ وَالتَّزَيُّنُ وَالْفِطْرُ^(٥)، بَلْ يَصِحُّ اعْتِكَافُ
 اللَّيْلِ وَخَدَهُ.
 وَلَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمٍ هُوَ فِيهِ صَائِمٌ لَزِمَهُ.
 وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَغْتَكِفَ صَائِمًا، أَوْ يَصُومَ مُعْتَكِفًا لَزِمَاهُ^(٦)،
 وَالْأَصَحُّ: وَجُوبُ جَمْعِهِمَا.
 وَيُشْتَرَطُ نِيَّةُ الْأَعْتِكَافِ، وَيَنْوِي فِي الْمَنْذُورِ^(٧) الْفَرْضِيَّةَ.
 وَإِذَا أَطْلُقَ^(٨) كَفْتَهُ وَإِنْ طَالَ مُكْتَهُ، لَكِنْ لَوْ خَرَجَ وَعَادَ أَحْتَاجَ
 إِلَى الْأَسْتِثْنَاءِ.
 وَلَوْ نَوَى مُدَّةً فَخَرَجَ فِيهَا وَعَادَ: فَإِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ قَضَاءٍ

(١) وهو مذهب أبي حنيفة.

(٢) كأن جامع عندما خرج من المسجد لقضاء حاجته.

(٣) الاعتكاف.

(٤) فلا يضر.

(٥) وعند الأئمة الثلاثة يُشْتَرَطُ للاعتكاف الصوم.

(٦) أي: الاعتكاف والصوم.

(٧) أي: الاعتكاف المندور.

(٨) ولم يُعَيَّن مُدَّةً.

الْحَاجَةِ^(١) لَزِمَهُ الْأَسْتِثْنَاءُ، أَوْ لَهَا فَلَا، وَقِيلَ: إِنْ طَالَتْ مُدَّةُ خُرُوجِهِ أَسْتَأْنَفَ، وَقِيلَ: لَا يَسْتَأْنَفُ مُطْلَقًا.

وَلَوْ نَذَرَ مُدَّةً مُتَتَابِعَةً فَخَرَجَ لِعُذْرِ لَا يَقْطَعُ التَّتَابُعَ لَمْ يَجِبِ اسْتِثْنَاءُ النِّتَةِ، وَقِيلَ: إِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَغُسِلَ الْجَنَابَةُ وَجَبَ. وَشَرَطُ الْمُعْتَكِفِ: الْإِسْلَامُ، وَالْعَقْلُ، وَالنِّقَاءُ عَنِ الْحَيْضِ وَالْجَنَابَةِ.

وَلَوْ أُرْتَدَّ الْمُعْتَكِفُ أَوْ سَكِرَ بَطَلَ، وَالْمَذْهَبُ بِطُلَانِ مَا مَضَى مِنْ اِعْتِكَافِهِمَا الْمُتَتَابِعَ.

وَلَوْ طَرَأَ جُنُونٌ أَوْ إِغْمَاءٌ لَمْ يَبْطُلْ مَا مَضَى إِنْ لَمْ يَخْرُجْ، وَيُحْسَبُ زَمَنُ الْإِغْمَاءِ مِنَ الْاِعْتِكَافِ^(٢) دُونَ الْجُنُونِ؛ أَوْ حَيْضٌ وَجَبَ الْخُرُوجُ، وَكَذَا الْجَنَابَةُ إِذَا تَعَذَّرَ الْغُسْلُ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَوْ أَمْكَنَ جَازَ الْخُرُوجُ وَلَا يَلْزَمُ، وَلَا يُحْسَبُ زَمَنُ الْحَيْضِ وَلَا الْجَنَابَةِ.

* * * *

فَصْلٌ

[فِي حُكْمِ الْاِعْتِكَافِ الْمُنْدُورِ]

إِذَا نَذَرَ مُدَّةً مُتَتَابِعَةً لَزِمَهُ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّتَابُعُ بِلاَ شَرْطٍ، وَأَنَّهُ لَوْ نَذَرَ يَوْمًا لَمْ يَجْزُ تَفْرِيقُ سَاعَاتِهِ، وَأَنَّهُ لَوْ عَيَّنَ مُدَّةً كَأَسْبُوعٍ وَتَعَرَّضَ

(١) من البول والغائط.

(٢) المتتابع.

لِلتَّابِعِ وَفَاتَتْهُ لَزِمَةُ التَّابِعِ فِي الْقَضَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ لَمْ يَلْزَمَهُ فِي الْقَضَاءِ.

وَإِذَا ذَكَرَ التَّابِعَ وَشَرَطَ الْخُرُوجَ لِعَارِضٍ صَحَّ الشَّرْطُ فِي الْأَظْهَرِ، وَالزَّمَانُ الْمَضْرُوفُ إِلَيْهِ لَا يَجِبُ تَدَارُكُهُ إِنْ عَيَّنَ الْمُدَّةَ كَهَذَا الشَّهْرِ، وَإِلَّا^(١) فَيَجِبُ^(٢).

وَيَنْقَطِعُ التَّابِعُ بِالْخُرُوجِ بِلَا عُذْرِ.

وَلَا يَضُرُّ إِخْرَاجُ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ، وَلَا الْخُرُوجُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَلَا يَجِبُ فِعْلُهَا فِي غَيْرِ دَارِهِ، وَلَا يَضُرُّ بُعْدُهَا إِلَّا أَنْ يَفْحَشَ فَيَضُرُّ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ عَادَ مَرِيضًا فِي طَرِيقِهِ لَمْ يَضُرَّ مَا لَمْ يُطْلَ وَقُوفُهُ، أَوْ يَعْدِلَ عَنْ طَرِيقِهِ.

وَلَا يَنْقَطِعُ التَّابِعُ بِمَرَضٍ يُخَوِّجُ إِلَى الْخُرُوجِ، وَلَا بِحَيْضٍ إِنْ طَالَتْ مُدَّةُ الْأَعْتِكَافِ^(٣)؛ فَإِنْ كَانَتْ بِحَيْثُ تَخْلُو عَنْهُ انْقَطَعَ فِي الْأَظْهَرِ، وَلَا بِالْخُرُوجِ نَاسِيًا عَلَى الْمَذْهَبِ، وَلَا بِخُرُوجِ الْمُؤَذِّنِ الرَّائِبِ إِلَى مَنَارَةٍ^(٤) مُنْفَصِلَةٍ عَنِ الْمَسْجِدِ لِلْأَذَانِ فِي الْأَصَحِّ.

وَيَجِبُ قَضَاءُ أَوْقَاتِ الْخُرُوجِ بِالْأَعْدَارِ إِلَّا وَقْتُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ.

(١) بأن لم يعين مدة (كشهر مطلق).

(٢) تداركه لتتم المدة الملتزمة.

(٣) بأن كانت لا تخلو عنه غالباً.

(٤) مئذنة.

كِتَابُ الْحَجِّ

هُوَ فَرَضٌ^(١)، وَكَذَا الْعُمْرَةُ فِي الْأَظْهَرِ.

وَشَرَطُ صِحَّتِهِ: الْإِسْلَامُ، فَلِلْوَلِيِّ أَنْ يُحْرِمَ عَنِ الصَّبِيِّ
الَّذِي لَا يُمَيِّزُ وَالْمَجْنُونِ، وَإِنَّمَا تَصِحُّ مُبَاشَرَتُهُ مِنَ الْمُسْلِمِ
الْمُمَيِّزِ.

وَإِنَّمَا يَقَعُ عَنْ حِجَّةِ الْإِسْلَامِ بِالْمُبَاشَرَةِ إِذَا بَاشَرَهُ
الْمُكَلَّفُ^(٢) الْحُرُّ، فَيُجْزَى حَجُّ الْفَقِيرِ دُونَ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ.

وَشَرَطُ وَجُوبِهِ: الْإِسْلَامُ، وَالتَّكْلِيفُ، وَالْحُرِّيَّةُ،
وَالْإِسْتِطَاعَةُ وَهِيَ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: اسْتِطَاعَةُ مُبَاشَرَةٍ، وَلَهَا شُرُوطُ:

أَحَدُهَا: وَجُودُ الزَّادِ وَأَوْعِيَّتِهِ وَمُؤْنَةٍ^(٣) ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ،

(١) مَرَّةً فِي الْعُمْرِ.

(٢) أَيُّ: الْبَالِغُ الْعَاقِلُ.

(٣) كُلْفَةٌ.

وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بِبَلَدِهِ أَهْلٌ وَعَشِيرَةٌ لَمْ تُشْتَرِطْ نَفَقَةُ الْإِيَّابِ، فَلَوْ كَانَ يَكْتَسِبُ كُلَّ يَوْمٍ ^(١) مَا يَفِي بِزَادِهِ وَسَفَرُهُ طَوِيلٌ لَمْ يَكْلَفِ الْحَجَّ، وَإِنْ قَصُرَ وَهُوَ يَكْتَسِبُ فِي يَوْمٍ كِفَايَةَ أَيَّامٍ كَلَّفَ.

الثَّانِي: وَجُودُ الرَّاحِلَةِ ^(٢) لِمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحِلَتَيْنِ ^(٣)، فَإِنْ لَحِقَهُ بِالرَّاحِلَةِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ اشْتُرِطَ وَجُودُ مَحْمِلٍ، وَاشْتُرِطَ شَرِيكٌ يَجْلِسُ فِي الشَّقِّ الْآخِرِ.

وَمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا دُونَ مَرَحِلَتَيْنِ وَهُوَ قَوِيٌّ عَلَى الْمَشْيِ يَلْزَمُهُ الْحَجُّ، فَإِنْ ضَعُفَ فَكَالْبَعِيدِ.

وَيُشْتَرِطُ كَوْنُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ فَاضِلَيْنِ عَنِ دَيْنِهِ ^(٤) وَمُؤْنَةٍ مَنِ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُمْ مُدَّةَ ذَهَابِهِ وَإِيَّابِهِ، وَالْأَصَحُّ: اشْتِرَاطُ كَوْنِهِ فَاضِلًا عَنِ مَسْكَنِهِ وَعَبْدٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِحِدْمَتِهِ ^(٥)، وَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ صَرْفُ مَالِ تِجَارَتِهِ إِلَيْهِمَا ^(٦).

الثَّالِثُ: أَمْنُ الطَّرِيقِ، فَلَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ سَبْعًا

(١) في سفره.

(٢) بشراء أو استئجار.

(٣) وهي ٨٢,٥ كيلو مترًا.

(٤) الحال والمؤجل.

(٥) لمنصب أو كبر.

(٦) أي: الزاد والراحلة وإن بطلت تجارته، ويلزم من له مستغلات يحصل منها نفقته أن يبيعها ويصرفها للحج؛ وذلك لأن مال التجارة يتخذ ذخيرة للمستقبل، والحج لا يُنظر فيه للمستقبلات.

أَوْ عَدُوا أَوْ رَصَدِيًّا^(١) وَلَا طَرِيقَ سِوَاهُ لَمْ يَجِبِ الْحَجُّ،
وَالْأَظْهَرُ: وَجُوبُ رُكُوبِ الْبَحْرِ إِنْ غَلَبَتِ السَّلَامَةُ، وَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ
أُجْرَةُ الْبَذْرِقَةِ^(٢).

وَيُشْتَرَطُ: وَجُودُ الْمَاءِ وَالزَّادِ فِي الْمَوَاضِعِ الْمُعْتَادِ حَمْلُهُ
مِنْهَا بِشَمَنِ الْمِثْلِ (وَهُوَ الْقَدْرُ اللَّائِقُ بِهِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ
وَالْمَكَانِ)، وَعَلَفِ الدَّابَّةِ فِي كُلِّ مَرْحَلَةٍ.

وَفِي الْمَرْأَةِ: أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا زَوْجٌ، أَوْ مَحْرَمٌ، أَوْ نِسْوَةٌ
ثِقَاتٌ^(٣)، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ وَجُودُ مَحْرَمٍ لِإِحْدَاهُنَّ، وَأَنَّهُ
يَلْزَمُهَا أُجْرَةُ الْمَحْرَمِ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ إِلَّا بِهَا^(٤).

الرَّابِعُ: أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ بِلَا مَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ.

وَعَلَى الْأَعْمَى الْحَجُّ إِنْ وَجَدَ قَائِدًا، وَهُوَ كَالْمَحْرَمِ فِي
حَقِّ الْمَرْأَةِ^(٥).

وَالْمَحْجُورُ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ كَغَيْرِهِ^(٦)، لَكِنْ لَا يُدْفَعُ الْمَالُ إِلَيْهِ،

(١) يرقب من يمرّ ليأخذ منه مالا.

(٢) الخفير الذي يأمن معه الطريق.

(٣) ثلاث غيرها عند ابن حجر، وقال الرملي: ثنتان غيرها.

(٤) ولها بلا وجوب أن تخرج مع واحدة لفرض الإسلام، وكذا وحدها إذا أمنت،
أما سفرها لغير فرض الإسلام فحرام مع النسوة وإن قصّر السفر، ولا يجوز لها
الخروج ولو للفرض إلا بإذن الزوج.

(٥) من اشتراط القدرة على أجرته.

(٦) فيجب عليه الحج والعمرة.

بَلْ يَخْرُجُ مَعَهُ الْوَلِيُّ، أَوْ يَنْصِبُ شَخْصًا لَهُ^(١).

النَّوْعُ الثَّانِي: أَسْتِطَاعَةُ تَحْصِيلِهِ بغيرِهِ، فَمَنْ مَاتَ وَفِي ذِمَّتِهِ حَجٌّ وَجَبَ الْإِحْجَاجُ عَنْهُ مِنْ تَرْكِتِهِ.

وَالْمَعْضُوبُ^(٢) الْعَاجِزُ عَنِ الْحَجِّ بِنَفْسِهِ إِنْ وَجَدَ أُجْرَةً مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ بِأُجْرَةِ الْمِثْلِ لَزِمَهُ، وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهَا فَاضِلَةً عَنِ الْحَاجَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِيمَنْ حَجَّ بِنَفْسِهِ، لَكِنْ لَا يُشْتَرَطُ نَفَقَةُ الْعِيَالِ ذَهَابًا وَإِيَابًا^(٣).

وَلَوْ بَذَلَ وَلَدُهُ أَوْ أَجْنَبِيٌّ مَالًا لِلْأُجْرَةِ لَمْ يَجِبْ قَبُولُهُ فِي الْأَصَحِّ^(٤)، وَلَوْ بَذَلَ الْوَلَدُ الطَّاعَةَ^(٥) وَجَبَ قَبُولُهُ^(٦)، وَكَذَا الْأَجْنَبِيُّ فِي الْأَصَحِّ.



(١) وأجرته كأجرة مَنْ يخرج مع المرأة.

(٢) المأْيُوس من قدرته على الحج بنفسه.

(٣) لأنه لم يفارقهم.

(٤) للمِنَّة.

(٥) بأن يحج بنفسه عنه.

(٦) بالإذن له في ذلك.

بَابُ الْمَوَاقِيتِ

وَقْتُ إِحْرَامِ الْحَجِّ: شَوَالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ لَيْالٍ ^(١) مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَفِي لَيْلَةِ النَّحْرِ ^(٢) وَجْهٌ ^(٣).

فَلَوْ أَحْرَمَ بِهِ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ أَنْعَقَدَ عُمْرَةً عَلَى الصَّحِيحِ.

وَجَمِيعُ السَّنَةِ وَقْتُ لِإِحْرَامِ الْعُمْرَةِ.

وَالْمِيقَاتُ الْمَكَانِيُّ لِلْحَجِّ فِي حَقِّ مَنْ بِمَكَّةَ نَفْسُ مَكَّةَ، وَقِيلَ: كُلُّ الْحَرَمِ.

وَأَمَّا غَيْرُهُ: فَمِيقَاتُ الْمُتَوَجِّهِ مِنَ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ، وَمِنْ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ، وَمِنْ تِهَامَةِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمُ، وَمِنْ نَجْدِ الْيَمَنِ وَنَجْدِ الْحِجَازِ قَرْنٌ، وَمِنْ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عَرَقٍ.

(١) بِالْأَيَّامِ بَيْنَهَا، وَهِيَ تِسْعَةٌ.

(٢) وَهِيَ الْعَاشِرَةُ.

(٣) أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِحْرَامُ فِيهَا بِالْحَجِّ.

وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ أَوَّلِ الْمِيقَاتِ^(١)، وَيَجُوزُ مِنْ آخِرِهِ.

وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا لَا يَنْتَهِي إِلَى مِيقَاتٍ: فَإِنْ حَادَى مِيقَاتًا أُحْرِمَ مِنْ مُحَادَاتِهِ، أَوْ مِيقَاتَيْنِ فَلْأَصَحُّ: أَنَّهُ يُحْرِمُ مِنْ مُحَادَاةِ أَبْعَدِهِمَا^(٢)، وَإِنْ لَمْ يُحَازِدِ أُحْرِمَ عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ^(٣).
وَمَنْ مَسَّكَهُ، بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمِيقَاتِ فَمِيقَاتُهُ مَسَّكَهُ.

وَمَنْ بَلَغَ مِيقَاتًا غَيْرَ مُرِيدٍ نُسِكَا ثُمَّ أَرَادَهُ فَمِيقَاتُهُ مَوْضِعُهُ^(٤)، وَإِنْ بَلَغَهُ مُرِيدًا لَمْ تَجْزُ مُجَاوَزَتُهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، فَإِنْ فَعَلَ لَزِمَهُ الْعَوْدُ لِيُحْرِمَ مِنْهُ إِلَّا إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ أَوْ كَانَ الطَّرِيقُ مَخُوفًا، فَإِنْ لَمْ يَعُدْ لَزِمَهُ دَمٌ. وَإِنْ أُحْرِمَ ثُمَّ عَادَ فَلْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ عَادَ قَبْلَ تَلَبُّسِهِ بِنُسُكِ سَقَطَ الدَّمُ، وَإِلَّا فَلَا.

وَالْأَفْضَلُ: أَنْ يُحْرِمَ مِنْ دَوِيرَةِ أَهْلِهِ، وَفِي قَوْلٍ: مِنْ الْمِيقَاتِ.

قُلْتُ: الْمِيقَاتُ أَظْهَرُ، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمِيقَاتُ الْعُمْرَةِ لِمَنْ هُوَ خَارِجَ الْحَرَمِ: مِيقَاتُ الْحَجِّ،

(١) وهو الطَّرَفُ الْأَبْعَدُ مِنْ مَكَّةَ.

(٢) مِنْ مَكَّةَ.

(٣) أَي: ٨٢,٥ كِيلُو مِتْرًا.

(٤) وَلَا يَكْلَفُ الْعَوْدَ إِلَى الْمِيقَاتِ.

وَمَنْ بِالْحَرَمِ: يَلْزَمُهُ الْخُرُوجُ إِلَى أَدْنَى الْجِلِّ وَلَوْ بِخَطْوَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ وَأَتَى بِأَفْعَالِ الْعُمْرَةِ أَجْزَأَتْهُ فِي الْأَظْهَرِ، وَعَلَيْهِ دَمٌ. فَلَوْ خَرَجَ إِلَى الْجِلِّ بَعْدَ إِحْرَامِهِ سَقَطَ الدَّمُ عَلَى الْمَذْهَبِ. وَأَفْضَلُ بِقَاعِ الْجِلِّ: الْجِعْرَانَةُ، ثُمَّ التَّنْعِيمُ، ثُمَّ الْحُدَيْيَةُ^(١).



(١) روي عن الشافعي قوله: الصواب تشديد الحديبية، وتخفيف الجعرانة، كما في معجم البلدان لياقوت الحموي.

بَابُ الْإِحْرَامِ

يَنْعَقِدُ مُعَيَّنًا: بِأَنْ يَنْوِيَ حَجًّا، أَوْ عُمْرَةً، أَوْ كِلَيْهِمَا،
وَمُطْلَقًا: بِأَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى نَفْسِ الْإِحْرَامِ، وَالتَّعْيِينُ أَفْضَلُ، وَفِي
قَوْلٍ: الْإِطْلَاقُ^(١).

فَإِنْ أَحْرَمَ مُطْلَقًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ صَرَفَهُ بِالنِّيَّةِ إِلَى مَا شَاءَ
مِنَ النَّسَكَيْنِ^(٢) أَوْ إِلَيْهِمَا ثُمَّ اشْتَغَلَ بِالْأَعْمَالِ، وَإِنْ أَطْلَقَ فِي
غَيْرِ أَشْهُرِهِ فَالْأَصَحُّ أَنْعِقَادُهُ عُمْرَةً، فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى الْحَجِّ فِي
أَشْهُرِهِ.

وَلَهُ أَنْ يُحْرِمَ كِلَا حُرَامَ زَيْدٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ مُحْرَمًا أَنْعَقَدَ
إِحْرَامُهُ مُطْلَقًا - وَقِيلَ: إِنْ عَلِمَ عَدَمَ إِحْرَامِ زَيْدٍ لَمْ يَنْعَقِدْ - وَإِنْ
كَانَ زَيْدٌ مُحْرَمًا أَنْعَقَدَ إِحْرَامُهُ كِلَا حُرَامِهِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ مَعْرِفَةُ إِحْرَامِهِ
بِمَوْتِهِ^(٣) جَعَلَ نَفْسَهُ قَارِنًا وَعَمِلَ أَعْمَالَ النَّسَكَيْنِ.

* * * *

(١) أَفْضَلُ.

(٢) الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ.

(٣) أَوْ غَيْبَتِهِ.

فَضْلٌ

[فِيمَا يُطْلَبُ فِي الْإِحْرَامِ]

الْمُحْرَمُ يَنْوِي وَيُلَبِّي، فَإِنْ لَبَّى بِلَا نِيَّةٍ لَمْ يَنْعَقِدْ إِحْرَامُهُ،
وَإِنْ نَوَى وَلَمْ يُلَبَّ أَنْعَقَدَ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَيُسَنُّ: الْغُسْلُ لِلْإِحْرَامِ؛ فَإِنْ عَجَزَ تَيَمَّمَ، وَلِدُخُولِ مَكَّةَ،
وَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَبِمُزْدَلِفَةَ غَدَاةِ النَّحْرِ^(١)، وَفِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ
لِلرَّمْيِ.

وَأَنْ يُطَيَّبَ بَدَنَهُ لِلْإِحْرَامِ، وَكَذَا ثَوْبَهُ فِي الْأَصَحِّ^(٢)، وَلَا
بَأْسَ بِاسْتِدَامَتِهِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ وَلَا بِطَيِّبٍ^(٣) لَهُ جِزْمٌ، لَكِنْ لَوْ نَزَعَ
ثَوْبَهُ الْمُطَيَّبَ ثُمَّ لَبَسَهُ لَزِمَهُ الْفِدْيَةُ فِي الْأَصَحِّ.

وَأَنْ تُخَضَّبَ الْمَرْأَةُ لِلْإِحْرَامِ يَدَيْهَا.

وَيَتَجَرَّدُ الرَّجُلُ لِإِحْرَامِهِ عَنْ مَخِيطِ الثِّيَابِ^(٤)، وَيَلْبَسُ
إِزَارًا وَرِدَاءً أَبْيَضَيْنِ، وَنَعْلَيْنِ، وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ.

ثُمَّ الْأَفْضَلُ: أَنْ يُحْرِمَ إِذَا أُنْبَعَثَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ أَوْ تَوَجَّهَ
لِطَرِيقِهِ مَاشِيًا، وَفِي قَوْلٍ: يُحْرِمُ عَقِبَ الصَّلَاةِ.

وَيُسْتَحَبُّ إِكْثَارُ التَّلْبِيَةِ وَرَفْعُ صَوْتِهِ بِهَا فِي دَوَامِ إِحْرَامِهِ

(١) وَيَدْخُلُ وَقْتَهُ بَعْدَ نِصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ، وَالْوُقُوفُ بِهَا يَكُونُ فَجْرَ النَّحْرِ.

(٢) الْمَعْتَمَدُ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ عِنْدَ ابْنِ حَجَرٍ، وَمُبَاحٌ عِنْدَ الرَّمْلِيِّ.

(٣) أَيُّ: وَلَا بَأْسَ بِطَيِّبٍ.

(٤) ذِكْرُ الْمَخِيطِ مِثَالُ، وَالْمُرَادُ بِهِ كُلُّ مَا يَحِيطُ بِالْبَدَنِ.

وخاصّةً عند تغاير الأحوال (كركوب ونزول وصعود وهبوط واختلاط رفقة)، ولا تستحب في طواف القدوم، وفي القديم: تستحب فيه بلا جهر.

ولفظها: (لبيك اللهم لبيك^(١))، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك، وإذا رأى ما يعجبه قال: (لبيك إن العيش عيش الآخرة).

وإذا فرغ من تليته صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه، واستعاذ به من النار^(٢).



(١) ومعناها: أنا مقيم في طاعتك إقامة بعد إقامة.

(٢) ودعا بما أحب.

بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ

الْأَفْضَلُ: دُخُولُهَا قَبْلَ الْوُقُوفِ، وَأَنْ يَغْتَسِلَ دَاخِلُهَا مِنْ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ بِذِي طَوًى، وَيَدْخُلُهَا مِنْ ثَنِيَّةِ كَدَاءٍ، وَيَقُولُ إِذَا أَبْصَرَ الْبَيْتَ: (اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا وَتَكْرِيمًا وَمَهَابَةً، وَزِدْ مَنْ شَرَّفَهُ وَعَظَّمَهُ مِمَّنْ حَجَّهُ أَوْ اعْتَمَرَهُ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَبِرًّا، اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ، فَحَيَّنَا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ).

ثُمَّ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ، وَيَبْتَدِئُ بِطَوَافِ الْقُدُومِ.

وَيَخْتَصُّ طَوَافُ الْقُدُومِ بِحَاجٍّ دَخَلَ مَكَّةَ قَبْلَ الْوُقُوفِ، وَمَنْ قَصَدَ مَكَّةَ لَا لِنُسُكٍ اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يُحْرِمَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، وَفِي قَوْلٍ: يَجِبُ، إِلَّا أَنْ يَتَكَرَّرَ دُخُولُهُ كَحَطَّابٍ وَصَيَّادٍ.

فَضْلٌ

[فِي الطَّوَافِ]

لِلطَّوَافِ بِأَنْوَاعِهِ وَاجِبَاتٍ وَسُنَنِ:

أَمَّا الْوَاجِبَاتُ: فَيُشْتَرَطُ:

سَرُّ الْعَوْرَةِ.

وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ^(١)، فَلَوْ أَحْدَثَ فِيهِ تَوَضُّاً وَبَنَى،
وَفِي قَوْلٍ: يَسْتَأْنِفُ.

وَأَنْ يَجْعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ، وَمُبْتَدِئًا بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ
مُحَازِيًا لَهُ فِي مُرُورِهِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ، فَلَوْ بَدَأَ بِغَيْرِ الْحَجَرِ لَمْ
يُحْسَبْ، فَإِذَا انْتَهَى إِلَيْهِ ابْتَدَأَ مِنْهُ، وَلَوْ مَشَى عَلَى الشَّاذِرَوَانِ،
أَوْ مَسَّ الْجِدَارَ فِي مُوَارَاتِهِ، أَوْ دَخَلَ مِنْ إِحْدَى فَتَحَتَيِ الْحَجَرِ
وَخَرَجَ مِنَ الْأُخْرَى لَمْ يَصِحَّ طَوَافُهُ، وَفِي مَسْأَلَةِ الْمَسِّ وَجْهٌ^(٢).
وَأَنْ يَطُوفَ سَبْعًا دَاخِلَ الْمَسْجِدِ^(٣).

وَأَمَّا السُّنَنُ: فَأَنْ يَطُوفَ مَاشِيًا.

وَيَسْتَلِمَ الْحَجَرَ أَوَّلَ طَوَافِهِ وَيُقَبِّلَهُ، وَيَضَعُ جَبْهَتَهُ عَلَيْهِ،
فَإِنْ عَجَزَ اسْتَلَمَ^(٤)، فَإِنْ عَجَزَ أَشَارَ بِيَدِهِ، وَيُرَاعِي ذَلِكَ فِي كُلِّ
طَوَافَةٍ، وَلَا يَقْبَلُ الرُّكْنَيْنِ الشَّامِيِّينِ^(٥) وَلَا يَسْتَلِمُهُمَا^(٦).

(١) في البدن والثوب والمكان.

(٢) بصحة الطواف؛ لأنَّ مُعْظَمَ بَدَنِهِ خَارِجَهُ. والشَّاذِرَوَانُ: هُوَ الْقَدْرُ الَّذِي تُرِكَ مِنْ
عَرْضِ الْأَسَاسِ خَارِجًا عَنْ عَرْضِ الْجِدَارِ مُرْتَفِعًا عَنْ وَجْهِ الْأَرْضِ قَدْرَ ٣٢
سَانْتِي مِتْرًا الْمَثْبُتَ فِيهِ حَلْقٌ يُرْبِطُ بِهِ ثَوْبُ الْكَعْبَةِ مِنْ جَمِيعِ جِهَاتِهَا عِدَا جِهَةِ
الْحَجَرِ.

(٣) ولو على سطحه.

(٤) يَدِهِ.

(٥) وهما اللذان عند الحجر على قاعدة التغليب، وإِلَّا فَهُمَا: الرُّكْنُ الْعِرَاقِيُّ،
وَالرُّكْنُ الشَّامِيُّ.

(٦) لَأَنَّهُمَا مُخَدَّنَانِ.

وَيَسْتَلِمَ الْيَمَانِيَّ وَلَا يُقْبِلَهُ، وَأَنْ يَقُولَ أَوَّلَ طَوَافِهِ: (بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اَللَّهُمَّ؛ إِيْمَانًا بِكَ، وَتَضَدِيْقًا بِكِتَابِكَ، وَوَفَاءَ بِعَهْدِكَ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وَلَيَقُلَّ قُبَالَةَ الْبَابِ: (اَللَّهُمَّ إِنَّ الْبَيْتَ بَيْتُكَ، وَالْحَرَمَ حَرَمُكَ، وَالْأَمْنَ أَمْنُكَ، وَهَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ بِكَ مِنَ النَّارِ)؛ وَبَيْنَ الْيَمَانِيَيْنِ^(١): (اَللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ)؛ وَلِيَدْعُ بِمَا شَاءَ، وَمَأْثُورُ الدُّعَاءِ أَفْضَلُ مِنَ الْقِرَاءَةِ، وَهِيَ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِ مَأْثُورِهِ.

وَأَنْ يَرْمُلَ فِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ بِأَنْ يُسْرِعَ مَشْيَهُ مُقَارِبًا خُطَاهُ؛ وَيَمْشِي فِي الْبَاقِي، وَيَخْتَصُّ الرَّمْلُ بِطَوَافٍ يَعْقِبُهُ سَعْيٌ^(٢)، وَفِي قَوْلٍ: بِطَوَافٍ الْقُدُومِ؛ وَلَيَقُلَّ فِيهِ: (اَللَّهُمَّ؛ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا، وَذَنْبًا مَغْفُورًا، وَسَعْيًا مَشْكُورًا^(٣)).

وَأَنْ يَضْطَبِعَ فِي جَمِيعِ كُلِّ طَوَافٍ يَرْمُلُ فِيهِ، وَكَذَا فِي السَّعْيِ عَلَى الصَّحِيحِ (وَهُوَ جَعْلُ وَسْطِ رِدَائِهِ تَحْتَ مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ، وَطَرْفِيهِ عَلَى الْأَيْسَرِ)، وَلَا تَرْمُلُ الْمَرْأَةُ وَلَا تَضْطَبِعُ.

وَأَنْ يَقْرُبَ مِنَ الْبَيْتِ، فَلَوْ فَاتَ الرَّمْلُ بِالْقُرْبِ لِرَحْمَةِ فَالرَّمْلُ مَعَ بُعْدِ أَوْلَى، إِلَّا أَنْ يَخَافَ صَدَمَ النِّسَاءِ فَالْقُرْبُ بِلا رَمْلٍ أَوْلَى.

(١) وهما: الركن اليماني، وركن الحجر الأسود.

(٢) وهو طواف القدوم وطواف الركن.

(٣) أي: مقبلاً.

وَأَنْ يُؤَالِيَ طَوَافَهُ، وَيُصَلِّيَ بَعْدَهُ رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ^(١)،
يَقْرَأُ فِي الْأُولَى: ﴿قُلْ يَتَّيِبُهَا لَكُمُ الْكُفْرُ وَهُوَ قَوْلُ الْكَافِرِينَ﴾ [الْكَافِرُونَ]، وَالثَّانِيَةِ:
(الْإِخْلَاصَ)، وَيَجْهَرُ لَيْلًا. وَفِي قَوْلٍ: تَجِبُ الْمُؤَالَاةُ
وَالصَّلَاةُ.

وَلَوْ حَمَلَ الْحَلَالَ مُخْرِمًا وَطَافَ بِهِ حُسْبَ لِلْمَحْمُولِ،
وَكَذَا لَوْ حَمَلَهُ مُخْرِمٌ قَدْ طَافَ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِلَّا فَلَا أَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ
قَصَدَهُ لِلْمَحْمُولِ فَلَهُ، وَإِنْ قَصَدَهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لَهُمَا فَلِلْحَامِلِ فَقَطْ.

* * * *

فَصْلٌ [فِي السَّعْيِ]

يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ^(٢) بَعْدَ الطَّوَافِ وَصَلَاتِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ بَابِ
الْصَّفَا لِلْسَّعْيِ.

وَشَرْطُهُ: أَنْ يَبْدَأَ بِالصَّفَا، وَأَنْ يَسْعَى سَبْعًا (ذَهَابُهُ مِنْ
الصَّفَا إِلَى الْمَرْوَةِ مَرَّةً، وَعَوْدُهُ مِنْهَا إِلَيْهِ أُخْرَى)، وَأَنْ يَسْعَى
بَعْدَ طَوَافِ رُكْنٍ أَوْ قُدُومِ بَحِيْثٍ لَا يَتَخَلَّلُ بَيْنَهُمَا الْوُقُوفُ
بِعَرَفَةَ^(٣). وَمَنْ سَعَى بَعْدَ قُدُومٍ لَمْ يُعِدَّهُ.

(١) وهو الحجر الذي قام عليه سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام عند بناء الكعبة.
ولم يَبْقَ منه الآن إلا القليل.

(٢) الأسود.

(٣) فإن وقف بها لم يُجْزَ السعي إلا بعد طواف الإفاضة.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَرْقَى عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَدْرَ قَامَةٍ، فَإِذَا رَقِيَ قَالَ: (اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَانَا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَانَا، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، يُخَيِّي وَيُمِيتُ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)؛ ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ دِينًا وَدُنْيَا.

قُلْتُ: وَيُعِيدُ الذَّكْرَ وَالِدُعَاءَ ثَانِيًا وَثَالِثًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَأَنْ يَمْشِيَ أَوَّلَ السَّعْيِ وَآخِرَهُ وَيَعْدُو فِي الْوَسْطِ، وَمَوْضِعُ
النُّوعَيْنِ مَعْرُوفٌ.

* * * *

فَصْلٌ [فِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ]

يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَوْ مَنْصُوبِهِ أَنْ يَخْطُبَ بِمَكَّةَ فِي سَابِعِ ذِي
الْحِجَّةِ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ خُطْبَةً فَرْدَةً، يَأْمُرُ فِيهَا بِالْغَدْوِ إِلَى
مِنًى^(١)، وَيُعَلِّمُهُمْ مَا أَمَامَهُمْ مِنَ الْمَنَاسِكِ، وَيَخْرِجُ بِهِمْ مِنَ
الْغَدِ^(٢) إِلَى مِنًى، وَيَبِيتُونَ بِهَا، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَصَدُوا
عَرَفَاتٍ.

قُلْتُ: وَلَا يَدْخُلُونَهَا، بَلْ يُقِيمُونَ بِنَمِرَةٍ بِقُرْبِ عَرَفَاتٍ

(١) فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ.

(٢) بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ.

حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِمَامُ بَعْدَ الزَّوَالِ خُطْبَتَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي بِالنَّاسِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمْعًا^(٢). وَيَقِفُوا بِعَرَفَةَ إِلَى الْغُرُوبِ، وَيَذْكُرُوا اللَّهَ تَعَالَى وَيَدْعُوهُ، وَيُكْثِرُوا التَّهْلِيلَ^(٣)، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَصَدُوا مُزْدَلِفَةَ، وَأَخْرَوْا الْمَغْرِبَ لِيُصَلُّوهَا مَعَ الْعِشَاءِ بِمُزْدَلِفَةَ جَمْعًا^(٤).

وَوَاجِبُ الْوُقُوفِ: حُضُورُهُ بِجُزْءٍ مِنْ أَرْضِ عَرَفَاتٍ؛ وَإِنْ كَانَ مَرًّا فِي طَلَبِ آبِقٍ وَنَحْوِهِ، بِشَرْطِ كَوْنِهِ أَهْلًا لِلْعِبَادَةِ لَا مُعْمَى عَلَيْهِ، وَلَا بَأْسَ بِالنَّوْمِ.

وَوَقْتُ الْوُقُوفِ: مِنَ الزَّوَالِ يَوْمَ عَرَفَةَ^(٥)، وَالصَّحِيحُ: بَقَاؤُهُ إِلَى الْفَجْرِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَلَوْ وَقَفَ نَهَارًا ثُمَّ فَارَقَ عَرَفَةَ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَلَمْ يَعُدْ: أَرَأَقَ دَمًا اسْتِحْبَابًا، وَفِي قَوْلٍ: يَجِبُ؛ وَإِنْ عَادَ فَكَانَ بِهَا عِنْدَ الْغُرُوبِ فَلَا دَمَ، وَكَذَا إِنْ عَادَ لَيْلًا فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ وَقَفُوا الْيَوْمَ الْعَاشِرَ غَلَطًا أَجْزَأُهُمْ، إِلَّا أَنْ يَقْلُوا عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ، فَيَقْضُونَ فِي الْأَصَحِّ.

وَإِنْ وَقَفُوا فِي الثَّامِنِ وَعَلِمُوا قَبْلَ الْوُقُوفِ وَجَبَ الْوُقُوفُ

(١) عن وسط السماء.

(٢) وقصرًا إذا كانوا مسافرين.

(٣) وهو قول: لا إله إلا الله.

(٤) بسبب السفر.

(٥) وهو التاسع من ذي الحجة.

فِي الْوَقْتِ، وَإِنْ عَلِمُوا بَعْدَهُ^(١) وَجَبَ الْقَضَاءُ فِي الْأَصَحِّ.

* * * *

فَضْلٌ [فِي الْمَمِيتِ بِالْمُزْدَلِفَةِ]

وَيَبِيتُونَ بِمُزْدَلِفَةٍ^(٢)، وَمَنْ دَفَعَ مِنْهَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ أَوْ قَبْلَهُ وَعَادَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ بِهَا فِي النِّصْفِ الثَّانِي أَرَاقَ دَمًا، وَفِي وُجُوبِهِ الْقَوْلَانِ^(٣).

وَيُسَنُّ تَقْدِيمُ النِّسَاءِ وَالضَّعْفَةِ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ إِلَى مَنَى^(٤)، وَيَبْقَى غَيْرُهُمْ حَتَّى يُصَلُّوا الصُّبْحَ مُعْلَسِينَ^(٥)، ثُمَّ يَدْفَعُونَ إِلَى مَنَى، وَيَأْخُذُونَ مِنْ مُزْدَلِفَةِ حَصَى الرَّمْيِ^(٦)، فَإِذَا بَلَغُوا الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ^(٧) وَقَفُوا وَدَعَوْا إِلَى الْإِسْفَارِ، ثُمَّ يَسِيرُونَ فَيَصِلُونَ مَنَى بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، فَيَرْمِي كُلُّ شَخْصٍ حِينَئِذٍ سَبْعَ حَصِيَّاتٍ إِلَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ، وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الرَّمْيِ، وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَذْبَحُ مَنْ مَعَهُ هَدْيٌ، ثُمَّ يَخْلُقُ أَوْ

(١) بعد قُوت الوقوف.

(٢) بعد دفعهم من عرفات.

(٣) والمعتمد: الوجوب.

(٤) ليرموا جمرة العقبة قبل زحمة الناس.

(٥) في أول وقتها.

(٦) ليوم النحر، أما حصى باقي الأيام فيؤخذ من منى.

(٧) آخر المزدلفة.

يُقَصِّرُ؛ وَالْحَلْقُ أَفْضَلُ، وَتُقَصِّرُ الْمَرْأَةُ^(١).

وَالْحَلْقُ نُسْكٌ^(٢) عَلَى الْمَشْهُورِ، وَأَقْلَهُ: ثَلَاثُ شَعَرَاتٍ حَلْقًا أَوْ تَقْصِيرًا أَوْ نَتْفًا أَوْ إِخْرَاقًا أَوْ قَصًّا، وَمَنْ لَا شَعْرَ بِرَأْسِهِ يُسْتَحَبُّ إِمْرَارُ الْمَوْسَى عَلَيْهِ.

فَإِذَا حَلَقَ أَوْ قَصَرَ دَخَلَ مَكَّةَ وَطَافَ طَوَافَ الرُّكْنِ، وَسَعَى إِنْ لَمْ يَكُنْ سَعَى^(٣) ثُمَّ يَعُودُ إِلَى مَنَى.

وَهَذَا الرَّمْيُ وَالذَّبْحُ وَالْحَلْقُ وَالطَّوُافُ يُسَنُّ تَرْتِيبُهَا كَمَا ذَكَرْنَا، وَيَدْخُلُ وَقْتُهَا بِنِصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ، وَيَبْقَى وَقْتُ الرَّمْيِ إِلَى آخِرِ يَوْمِ النَّحْرِ.

وَلَا يَخْتَصُّ الذَّبْحُ^(٤) بِزَمَنِ.

قُلْتُ: الصَّحِيحُ اخْتِصَاصُهُ بِوَقْتِ الْأُضْحِيَّةِ^(٥)، وَسَيَأْتِي فِي آخِرِ بَابِ مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ عَلَى الصَّوَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَالْحَلْقُ وَالطَّوُافُ وَالسَّعْيُ لَا آخِرَ لَوَقْتِهَا^(٦).

(١) والحلق في حق المزدوجة حرام دون إذن الزوج.

(٢) وهو ركن.

(٣) بعد طواف القدوم.

(٤) للهدي.

(٥) وقد حمل المصنف الهدي على المسوق تقرّباً فاعترض على (المحرّر)، ولو حمّله على دم الجبران لم يعترضه فإنها لا زمن لها.

(٦) لكن الأفضل فعلها يوم النحر، ويكره تأخيرها عن يومه، وعن أيام التشريق أشد كراهة.

وَإِذَا قُلْنَا: اَلْحَلَقُ نُسْكٌ فَفَعَلَ اثْنَيْنِ مِنَ الرَّمْيِ وَالْحَلَقِ
وَالطَّوَافِ حَصَلَ اَلتَّحَلُّ اَلْأَوَّلُ، وَحَلَّ بِهِ اَللَّبْسُ وَالْحَلَقُ وَالْقَلَمُ،
وَكَذَا اَلصَّيْدُ وَعَقْدُ النِّكَاحِ فِي اَلْأَظْهَرِ.

قُلْتُ: اَلْأَظْهَرُ لَا يَحِلُّ عَقْدُ النِّكَاحِ ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِذَا فَعَلَ اَلثَّالِثَ حَصَلَ اَلتَّحَلُّ اَلثَّانِي، وَحَلَّ بِهِ بَاقِي
اَلْمَحْرَمَاتِ.

* * * *

فَضْلٌ

[فِي اَلْمَبِيتِ بِمَنَى لِيَالِي اَلتَّشْرِيقِ]

إِذَا عَادَ إِلَى مَنَى بَاتَ بِهَا لَيْلَتِي اَلتَّشْرِيقِ ^(٢)، وَرَمَى كُلَّ
يَوْمٍ إِلَى اَلْجَمَرَاتِ اَلثَّلَاثِ، كُلَّ جَمْرَةٍ سَبْعَ حَصِيَّاتٍ.

فَإِذَا رَمَى اَلْيَوْمَ اَلثَّانِي وَأَرَادَ اَلتَّفَرَ قَبْلَ غُرُوبِ اَلشَّمْسِ
جَازَ، وَسَقَطَ مَبِيتُ اَللَّيْلَةِ اَلثَّالِثَةِ وَرَمَى يَوْمَهَا، فَإِنْ لَمْ يَنْفِرْ حَتَّى
غَرَبَتْ وَجَبَ مَبِيتُهَا وَرَمَى اَلْغَدِ ^(٣).

وَيَدْخُلُ رَمَى اَلتَّشْرِيقِ بِزَوَالِ اَلشَّمْسِ، وَيَخْرُجُ ^(٤)

(١) وكذا المباشرة فيما دون الفرج.

(٢) والواجب: مُعْظَمُ اللَّيْلِ.

(٣) ويجب بترك مبيت ليالي منى دم، وبترك ليلة: مُدُّ طَعَامٍ، ولا دم على صاحب
عذر (كمتعهدٍ لمریض).

(٤) وقته الاختياري.

بِغُرُوبِهَا^(١)؛ وَقِيلَ: يَبْقَى إِلَى الْفَجْرِ^(٢)، وَيُشْتَرَطُ رَمِي السَّبْعِ
وَاحِدَةً وَاحِدَةً، وَتَرْتِيبُ الْجَمَرَاتِ^(٣)، وَكَوْنُ الْمَرْمِيِّ حَجَرًا،
وَأَنْ يُسَمَّى رَمِيًّا؛ فَلَا يَكْفِي الْوَضْعُ^(٤).

وَالسُّنَّةُ: أَنْ يَرْمِيَ بِقَدَرِ حَصَى الْخَذْفِ^(٥).

وَلَا يُشْتَرَطُ بَقَاءُ الْحَجَرِ فِي الْمَرْمَى، وَلَا كَوْنُ الرَّمِي
خَارِجًا عَنِ الْجَمْرَةِ.

وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الرَّمْيِ^(٦) اسْتَنَابَ^(٧).

وَإِذَا تَرَكَ رَمِي يَوْمَ تَدَارَكَهُ فِي بَاقِي الْأَيَّامِ فِي الْأَظْهَرِ وَلَا
دَمَ، وَإِلَّا فَعَلَيْهِ دَمٌ، وَالْمَذْهَبُ تَكْمِيلُ الدَّمِ فِي ثَلَاثِ حَصَيَاتٍ.

وَإِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ طَافَ لِلْوَدَاعِ، وَلَا يَمْكُثُ
بَعْدَهُ^(٨)، وَهُوَ وَاجِبٌ يُجْبَرُ تَرْكُهُ بِدَمٍ، وَفِي قَوْلٍ: سُنَّةٌ لَا
يُجْبَرُ، فَإِنْ أَوْجَبْنَاهُ فَخَرَجَ بِلَا وَدَاعٍ وَعَادَ قَبْلَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ
سَقَطَ الدَّمُ، أَوْ بَعْدَهَا فَلَا عَلَى الصَّحِيحِ.

(١) أما وقت الجواز فيمتد إلى آخر أيام التشريق.

(٢) هذا في غير اليوم الثالث، أما هو فيخرج وقت رميه بغروب شمس.

(٣) بأن يبدأ بالصغرى، ثم الوسطى، ثم الكبرى (العقبة).

(٤) في المرمى، ويشتراط قصد المرمى (وهو مجتمع الحصى)، فلو رمى إلى
الشاحص الذي فيه بقصد الوقوع فيه أجزأه، وأجاز الرمي الرمي إلى الشاحص.

(٥) وهو قدر الأنملة.

(٦) لعل لا يرجى زوالها قبل فوت وقت الرمي.

(٧) بشرط رمي النائب عن نفسه أولاً.

(٨) وإلا أعاده.

وَلِلْحَائِضِ التَّنْفِرُ بِلاَ وَدَاعٍ^(١).

وَيُسْنُ شَرْبُ مَاءِ زَمْزَمَ، وَزِيَارَةُ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ فَرَاغِ الْحَجِّ.

* * * *

فَضْلٌ

[فِي بَيَانِ أَرْكَانِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ]

أَرْكَانُ الْحَجِّ خَمْسَةٌ^(٢): الْإِحْرَامُ، وَالْوُقُوفُ، وَالطَّوَافُ، وَالسَّعْيُ، وَالْحَلْقُ إِذَا جَعَلْنَاهُ نُسْكَاً^(٣)، وَلَا تُجْبَرُ بِدَمٍ، وَمَا سِوَى الْوُقُوفِ أَرْكَانٌ فِي الْعُمْرَةِ أَيْضاً^(٤).

وَيُؤَدَّى التُّسْكَانُ عَلَى أَوْجِهِ:

أَحَدُهَا: الْإِفْرَادُ؛ بِأَنْ يَحُجَّ، ثُمَّ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ كَالْإِحْرَامِ الْمَكِّيِّ وَيَأْتِي بِعَمَلِهَا.

الثَّانِي: الْقِرَانُ؛ بِأَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا مِنَ الْمِيقَاتِ وَيَعْمَلَ عَمَلَ الْحَجِّ فَيَخْضُلَانِ.

وَلَوْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ بِحَجٍّ قَبْلَ الطَّوَافِ: كَانَ قَارِئاً، وَلَا يَجُوزُ عَكْسُهُ فِي الْجَدِيدِ.

(١) فَإِنْ طَهُرَتْ قَبْلَ مَفَارِقَةِ بَنِيانِ مَكَّةَ لَزِمَهَا الْعُودُ لِلطَّوَافِ.

(٢) بِلِ سِتَّةَ، بِزِيَادَةِ: التَّرْتِيبِ فِي مُعْظَمِ الْأَرْكَانِ.

(٣) وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ.

(٤) بِزِيَادَةِ التَّرْتِيبِ فِي جَمِيعِ أَرْكَانِهَا.

الثَّالِثُ: التَّمَتُّعُ؛ بَأَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ وَيَفْرُغَ مِنْهَا، ثُمَّ يُنْشِئَ حَجًّا مِنْ مَكَّةَ.

وَأَفْضَلُهَا الْإِفْرَادُ، وَبَعْدَهُ التَّمَتُّعُ، وَبَعْدَ التَّمَتُّعِ الْفِرَاقُ، وَفِي قَوْلٍ: التَّمَتُّعُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِفْرَادِ.

وَعَلَى الْمُتَمَتِّعِ دَمٌ^(١) بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَحَاضِرُوهُ مَنْ دُونَ مَرْحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ: مِنَ الْحَرَمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَنْ تَقَعَ عُمْرَتُهُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ سَنَّتِهِ.

وَأَنْ لَا يَعُودَ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ إِلَى الْمِيقَاتِ.

وَوَقْتُ وَجُوبِ الدَّمِ إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ^(٢)، وَالْأَفْضَلُ ذَبْحُهُ يَوْمَ النَّحْرِ.

فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ فِي مَوْضِعِهِ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ: ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ^(٣) تُسْتَحَبُّ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ^(٤)، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فِي الْأَظْهَرِ.

وَيُنْدَبُ تَتَابُعُ الثَّلَاثَةِ، وَكَذَا السَّبْعَةُ.

(١) وهي شاة تجزئ في الأضحية.

(٢) ويجوز ذبحه بعد الفراغ من العمرة ولو لم يُحْرِمَ بالحج.

(٣) بعد إحرام وقبل يوم نحر إن تمكّن، فإن أخره أثم وكان قضاءً.

(٤) ليكون مفطراً يوم عرفة.

وَلَوْ فَاتَتْهُ الثَّلَاثَةُ فِي الْحَجِّ فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ يُلْزَمُهُ أَنْ يُفَرِّقَ فِي
قَضَائِهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّبْعَةِ^(١).

وَعَلَى الْقَارِنِ دَمٌ كَدَمِ التَّمَتُّعِ.

قُلْتُ: بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) بقدر أربعة أيام (يوم النحر وأيام التشريق)، ومُدَّة إِمْكَانِ السَّيْرِ إِلَى أَهْلِهِ عَلَى الْعَادَةِ.



بَابُ مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ

أَحَدُهَا: سَتَرُ بَعْضِ رَأْسِ الرَّجُلِ بِمَا يُعَدُّ سَاتِرًا إِلَّا لِحَاجَةٍ^(١)، وَلُبْسُ الْمَخِيطِ أَوْ الْمَنْسُوجِ أَوْ الْمَعْقُودِ فِي سَائِرِ بَدَنِهِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ^(٢)، وَوَجْهُ الْمَرْأَةِ كَرَأْسِهِ، وَلَهَا لُبْسُ الْمَخِيطِ إِلَّا الْقَفَّازَ^(٣) فِي الْأَظْهَرِ.

الثَّانِي: اسْتِعْمَالُ الطَّيِّبِ فِي ثَوْبِهِ أَوْ بَدَنِهِ، وَدَهْنُ شَعْرِ الرَّأْسِ أَوْ اللَّحْيَةِ^(٤)، وَلَا يُكْرَهُ غَسْلُ بَدَنِهِ وَرَأْسِهِ بِخِطْمِيٍّ.

الثَّالِثُ: إِزَالَةُ الشَّعْرِ^(٥) أَوْ الظُّفْرِ، وَتَكْمُلُ الْفِدْيَةُ فِي ثَلَاثِ شَعَرَاتٍ أَوْ ثَلَاثَةِ أَظْفَارٍ^(٦)، وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ فِي الشَّعْرَةِ مَدَّ طَعَامٍ، وَفِي الشَّعْرَتَيْنِ مُدَيْنٍ^(٧)؛ وَلِلْمَعْدُورِ أَنْ يَخْلُقَ وَيَقْدِيَ.

(١) فيجوز، لكن تلزمه الفدية.

(٢) فيجوز، ولا تلزمه الفدية.

(٣) وهو ما يلبس في اليدين.

(٤) وباقي شعور الوجه بدهن.

(٥) من الرأس أو غيره.

(٦) ولاء، ولا فرق بين الناسي والعامد.

(٧) وكذا الظفر والظفرين.

الرَّابِعُ: الْجِمَاعُ، وَتَفْسُدُ بِهِ الْعُمْرَةُ، وَكَذَا الْحَجُّ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ^(١)، وَيَجِبُ بِهِ بَدَنَةٌ^(٢)، وَالْمُضِيُّ فِي فَاسِدِهِ، وَالْقَضَاءُ وَإِنْ كَانَ نُسْكُهُ تَطَوُّعًا؛ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ.

الخَامِسُ: أَضْطِیَادُ كُلِّ مَأْكُولٍ بَرِّيٍّ.

قُلْتُ: وَكَذَا الْمُتَوَلَّدُ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَحْرُمُ ذَلِكَ فِي الْحَرَمِ عَلَى الْحَلَالِ.

فَإِنْ أَتَلَفَ صَيْدًا ضَمِنَهُ^(٣)؛ فَفِي النِّعَامَةِ: بَدَنَةٌ، وَفِي بَقَرِ الْوَحْشِ وَحِمَارِهِ: بَقَرَةٌ، وَالْغَزَالِ عَنَزٌ^(٤)، وَالْأَزْنَبُ: عَنَاقٌ^(٥)، وَالْيَرْبُوعُ: جَفْرَةٌ^(٦). وَمَا لَا نَقْلَ فِيهِ يَحْكُمُ بِمِثْلِهِ عَدْلَانِ^(٧)، وَفِيمَا لَا مِثْلَ لَهُ الْقِيَمَةُ.

وَيَحْرُمُ قَطْعُ نَبَاتِ الْحَرَمِ الَّذِي لَا يُسْتَنْبَتُ^(٨)، وَالْأَظْهَرُ: تَعَلُّقُ الضَّمَانِ بِهِ وَبِقَطْعِ أَشْجَارِهِ، فَفِي الشَّجَرَةِ الْكَبِيرَةِ: بَقَرَةٌ، وَالصَّغِيرَةِ: شَاةٌ.

(١) أما الجماع بعد التحلل الأول فتجب فيه الفدية، وكذا المباشرة بشهوة فيما دون الفرج.

(٢) والمرأة لا فدية عليها وإن فسد به حجها.

(٣) وصار ميتة يحرم أكلها.

(٤) عمرها سنة.

(٥) وهي أنثى المغز التي لم تبلغ سنة.

(٦) وهي ولد المغز إذا بلغ أربعة أشهر.

(٧) أمّا ما فيه نقل (وهو الحمام) ففي الواحدة منه شاة.

(٨) أمّا ما يستنبته الآدميون (كالقمح) فيجوز لمالكه التصرف فيه ما لم يكن شجرة.

قُلْتُ: وَالْمُسْتَنْبِتُ^(١) كَغَيْرِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَيَجِلُّ
 الْإِذْخِرُ، وَكَذَا الشُّوكُ كَالْعَوْسَجِ وَغَيْرِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَالْأَصْحُ:
 حِلُّ أَخَذِ نَبَاتِهِ لِعَلْفِ الْبَهَائِمِ وَلِلدَّوَاءِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
 وَصَيْدُ الْمَدِينَةِ حَرَامٌ^(٢)، وَلَا يُضْمَنُ فِي الْجَدِيدِ.

وَيَتَخَيَّرُ فِي الصَّيْدِ الْمِثْلِيُّ بَيْنَ ذَبْحِ مِثْلِهِ وَالصَّدَقَةِ بِهِ عَلَى
 مَسَاكِينَ الْحَرَمِ، وَبَيْنَ أَنْ يَقُومَ الْمِثْلَ دَرَاهِمَ وَيَشْتَرِيَ بِهَا طَعَامًا
 لَهُمْ^(٣)، أَوْ يَصُومَ عَنْ كُلِّ مَدٍّ يَوْمًا.

وَغَيْرُ الْمِثْلِيِّ يَتَصَدَّقُ بِقِيمَتِهِ طَعَامًا، أَوْ يَصُومُ^(٤).

وَيَتَخَيَّرُ فِي فِدْيَةِ الْحَلْقِ بَيْنَ ذَبْحِ شَاةٍ، وَالتَّصَدُّقِ بِثَلَاثَةِ
 أَصْعٍ لِسِتَّةِ مَسَاكِينَ، وَصَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

وَالْأَصْحُ: أَنَّ الدَّمَ فِي تَرْكِ الْمَأْمُورِ (كَالْإِخْرَامِ مِنْ
 الْمِيقَاتِ) دَمٌ تَرْتِيبٌ، فَإِذَا عَجَزَ اشْتَرَى بِقِيمَةِ الشَّاةِ طَعَامًا
 وَتَصَدَّقَ بِهِ، فَإِنْ عَجَزَ صَامَ عَنْ كُلِّ مَدٍّ يَوْمًا^(٥).

وَدَمُ الْفَوَاتِ كَدَمِ التَّمَتُّعِ، وَيَذْبَحُهُ فِي حِجَّةِ الْقَضَاءِ فِي
 الْأَصْحِ.

(١) من الشجر.

(٢) أي: حَرَمُ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ مَا بَيْنَ الْحَرَّةِ الشَّرْقِيَّةِ وَالْغَرْبِيَّةِ، وَمَا بَيْنَ جَبَلِ ثَوْرٍ
 شَمَالًا، وَجَبَلِ عَيْرٍ جَنُوبًا.

(٣) يَجْزِي فِي الْفِطْرَةِ.

(٤) عَنْ كُلِّ مَدٍّ يَوْمًا.

(٥) الْمُعْتَمَدُ: أَنَّهُ إِذَا عَجَزَ عَنِ الدَّمِ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ.

وَالْدَّمُ الْوَاجِبُ بِفِعْلِ حَرَامٍ أَوْ تَرَكَ وَاجِبٌ لَا يَخْتَصُّ
بِزَمَانٍ، وَيَخْتَصُّ ذَبْحُهُ بِالْحَرَمِ فِي الْإِظْهَرِ، وَيَجِبُ صَرْفُ لَحْمِهِ
إِلَى مَسَاكِينِهِ^(١).

وَأَفْضَلُ بُقْعَةٍ لِدَبْحِ الْمُعْتَمِرِ الْمَرْوَةُ، وَلِلْحَاجِّ مِنْى، وَكَذَا
حُكْمُ مَا سَاقَا مِنْ هَذِي مَكَانًا.
وَوَقْتُهُ وَقْتُ الْأُضْحِيَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) ولا يجوز له أكل شيء منه.

بَابُ الْإِحْصَارِ ^(١) وَالْفَوَاتِ ^(٢)

مَنْ أَحْصَرَ تَحَلَّلَ، وَقِيلَ: لَا تَتَحَلَّلُ الشَّرْذِمَةُ ^(٣).
وَلَا تَحَلَّلُ بِالْمَرَضِ، فَإِنْ شَرَطَهُ تَحَلَّلَ بِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ.
وَمَنْ تَحَلَّلَ ذَبَحَ شَاةً حَيْثُ أَحْصَرَ.
قُلْتُ: إِنَّمَا يَحْصُلُ التَّحَلُّلُ بِالدَّبْحِ وَنِيَّةِ التَّحَلُّلِ، وَكَذَا
الْحَلَقُ ^(٤)، إِنْ جَعَلْنَاهُ نُسْكَاً ^(٥)، فَإِنْ فَقِدَ الدَّمَ فَلَا أَظْهَرَ أَنَّ لَهُ
بَدَلًا، وَأَنَّهُ طَعَامٌ ^(٦) بِقِيَمَةِ الشَّاةِ، فَإِنْ عَجَزَ صَامَ عَنْ كُلِّ مُدٍّ
يَوْمًا، وَلَهُ التَّحَلُّلُ فِي الْحَالِ فِي الْأَظْهَرِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَإِذَا أَحْرَمَ الْعَبْدُ بِلَا إِذْنٍ فَلِسَيِّدِهِ تَحْلِيلُهُ.
وَلِلزَّوْجِ تَحْلِيلُهَا مِنْ حَجٍّ تَطَوُّعٍ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ، وَكَذَا مِنْ
الْفَرَضِ فِي الْأَظْهَرِ.

(١) وهو المنع من إتمام أركان الحج أو العمرة.

(٢) فوات الحج بفوت عرفة.

(٣) الطائفة.

(٤) بعد الذبح.

(٥) ركنًا، وهو المعتمد.

(٦) مجزئ في الفطرة.

وَلَا قَضَاءَ عَلَى الْمُحْصَرِ الْمُتَطَوِّعِ، فَإِنْ كَانَ نُسْكُهُ فَرَضًا مُسْتَقَرًّا^(١) بَقِيَ فِي ذِمَّتِهِ، أَوْ غَيْرَ مُسْتَقَرٍّ^(٢) أَعْتَبِرَتْ الْأَسْطِطَاعَةُ بَعْدُ.

وَمَنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ تَحَلَّلَ بِطَوَافٍ وَسَعْيٍ^(٣) وَحَلَقٍ، وَفِيهِمَا قَوْلٌ^(٤)، وَعَلَيْهِ دَمٌ^(٥) وَالْقَضَاءُ^(٦).



(١) بعد السنة الأولى من سنني الإمكان.

(٢) كأن كان في سنة الإمكان.

(٣) إن لم يكن سعي بعد طواف القدوم.

(٤) أي: في السعي والحلق قول أئهما لا يجبان في التحلل.

(٥) فإن لم يجده صام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع.

(٦) فوراً من عام قابل، سواء كان الحج الذي فاتته الوقوف فيه فرضاً أو نفلاً؛ لأن الفوات لا يخلو عن تقصير، وذلك عند الرملي، واعتمد ابن حجر القضاء فوراً في التطوع، وأما الفرض فيبقى على التراخي.

كِتَابُ الْبَيْعِ

شَرْطُهُ: الْإِيجَابُ (كَبَيْتِكَ وَمَلَكَتِكَ) وَالْقَبُولُ: (كَاشْتَرَيْتُ وَتَمَلَّكَتُ وَقَبِلْتُ). وَيَجُوزُ تَقْدُمُ لَفْظِ الْمُشْتَرِي، فَلَوْ قَالَ: (بِعْنِي)، فَقَالَ: (بِعْتِكَ)؛ انْعَقَدَ فِي الْأَظْهَرِ^(١).

وَيَنْعَقِدُ بِالْكِنَايَةِ (كَجَعَلْتُهُ لَكَ بِكَذَا)، فِي الْأَصَحِّ.

وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَطُولَ الْفَضْلُ بَيْنَ لَفْظَيْهِمَا، وَأَنْ يَقْبَلَ عَلَى وَفْقِ الْإِيجَابِ، فَلَوْ قَالَ: بِعْتِكَ بِأَلْفٍ مُكْسَرَةٍ، فَقَالَ: قَبِلْتُ بِأَلْفٍ صَحِيحَةٍ؛ لَمْ يَصِحَّ.

وَإِشَارَةُ الْآخِرِسِ بِالْعَقْدِ كَالنُّطْقِ.

وَشَرْطُ الْعَاقِدِ: الرُّشْدُ^(٢).

(١) فلا يصح بيع المعاوضة من غير صيغة، خلافاً لمالك، ولا يصح الاستجرار من البيع مع جهالة الثمن، خلافاً لأبي حنيفة.

(٢) فلا يصح من صبيٍّ مميّز أو غيره، ومجنون، ومحجور عليه. ويصح بيع الصغير عند بقية الأئمة إن أذن له وليه؛ لكن يحرم على الولي أن يأذن لغير مصلحة، ويصح عند الحنابلة بيع وشراء غير المميّز أيضاً للشيء اليسير ولو لم يأذن له وليه.

قُلْتُ: وَعَدَمُ الْإِكْرَاهِ بِغَيْرِ حَقٍّ^(١).

وَلَا يَصِحُّ شِرَاءُ الْكَافِرِ الْمُضْحَفِ^(٢) وَالْمُسْلِمِ^(٣) فِي الْأَظْهَرِ؛ إِلَّا أَنْ يَغْتَقَ عَلَيْهِ^(٤) فَيَصِحُّ فِي الْأَصَحِّ، وَلَا الْحَرْبِيُّ سِلَاحًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلِلْمَبِيعِ شُرُوطٌ:

[أحدها]: طَهَارَةُ عَيْنِهِ. فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْكَلْبِ^(٥) وَالْخَمْرِ^(٦) وَالْمُتَنَجِّسِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهُ كَالْخَلِّ وَاللَّبَنِ، وَكَذَا الدُّهْنُ فِي الْأَصَحِّ.

الثَّانِي: النَّفْعُ. فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْحَشَرَاتِ، وَكُلِّ سَبْعٍ لَا يَنْفَعُ^(٧)، وَلَا حَبَّتَيِ الْحِنْطَةِ، وَآلَةُ اللَّهْوِ^(٨)، وَقِيلَ: يَصِحُّ فِي آلَةِ إِنْ عُدَّ رِضَاضُهَا^(٩) مَالًا.

(١) أما بحق كما لو امتنع من عليه دين من الوفاء والبيع فأكرهه القاضي على البيع؛ فإنه يصح.

(٢) ولا كتب علم شرعي.

(٣) أي: العبد المسلم.

(٤) كأن كان أصلاً له أو فرعاً.

(٥) ولو معلماً.

(٦) وجلد الميتة وإن أمكن طهرهما بتخلل أو دباغ.

(٧) أما المنتفع به بوجه من الوجوه (كالصقر للصيد، والنحل للعسل، ودود القز للحريز، والطاووس للأنس برؤيته، والقرود للحراسة) فيصح بيعه.

(٨) وكذا الأصنام والصُّور، ولا يصح بيع كتب الكفر (كالإنجيل) وكذا كتب السحر والتنجيم.

(٩) مكسرها.

وَيَصِحُّ بَيْعُ الْمَاءِ عَلَى الشَّطِّ، وَالتَّرَابِ بِالصَّخْرَاءِ^(١) فِي الْأَصَحِّ.

الثَّالِثُ: إِمْكَانُ تَسْلِيمِهِ. فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الضَّالِّ^(٢) وَالْآبِقِ^(٣) وَالْمَغْضُوبِ؛ فَإِنْ بَاعَهُ لِقَادِرٍ عَلَى أَنْتِزَاعِهِ صَحَّ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ نِصْفِ مُعَيَّنٍ مِنَ الْإِنَاءِ وَالسَّيْفِ وَنَحْوِهِمَا^(٤)، (وَيَصِحُّ فِي الثُّوبِ الَّذِي لَا يَنْقُصُ بِقَطْعِهِ فِي الْأَصَحِّ)، وَلَا الْمَرْهُونَ بِغَيْرِ إِذْنِ مُرْتَهِنِهِ، وَلَا الْجَانِي^(٥) الْمُتَعَلِّقَ بِرَقَبَتِهِ مَالًا فِي الْأَظْهَرِ^(٦)؛ وَلَا يَضُرُّ تَعَلُّقُهُ بِذِمَّتِهِ^(٧)؛ وَكَذَا تَعَلُّقُ الْقِصَاصِ^(٨) فِي الْأَظْهَرِ.

الرَّابِعُ: الْمِلْكُ لِمَنْ لَهُ الْعَقْدُ، فَبَيْعُ الْفُضُولِيِّ بَاطِلٌ، وَفِي الْقَدِيمِ: مَوْقُوفٌ؛ إِنْ أَجَازَ مَالِكُهُ نَفَذَ، وَإِلَّا فَلَا.

وَلَوْ بَاعَ مَالَ مُورِّثِهِ ظَانًّا حَيَاتَهُ وَكَانَ مَيِّتًا صَحَّ فِي الْأَظْهَرِ^(٩).

(١) وإن أمكن تحصيل مثلهما بلا تعب.

(٢) الضائع.

(٣) العبد الهارب من سيده.

(٤) إذ لا يمكن التسليم إلا بالفصل، وهو ممنوع منه شرعاً لنقصه القيمة.

(٥) العبد الجاني.

(٦) كأن أتلّف مالا.

(٧) كأن اشترى شيئاً بغير إذن سيده وأتلّفه.

(٨) برقبته، كأن جنى عمداً؛ وذلك لرجاء السلامة بالعفو.

(٩) لأن العبرة في العقود بما في الأمر نفسه، لا بما في ظن المكلف، أما في العبادات فالعبرة بما في الأمر نفسه وبما في ظن المكلف؛ وذلك لاحتياجها للنّية.

الخامس: العلمُ به، فبيعُ أحدِ الثَّوبَيْنِ باطلٌ، ويصحُّ بيعُ صاعٍ من صُبْرَةٍ^(١) تُعلمُ صيغاتها، وكذا إن جهلت في الأصح.

ولو باع بِمِلءٍ ذا البَيْتِ حِنْطَةً^(٢)، أو بِزِنَةِ هَذِهِ الْحَصَاةِ ذَهَبًا، أو بِمَا باعَ بِهِ فُلَانٌ فَرَسَهُ، أو بِأَلْفِ دَرَاهِمٍ وَدَنَانِيرٍ لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ^(٣).

ولو باعَ بِنَقْدٍ وَفِي الْبَلَدِ نَقْدٌ غَالِبٌ تَعَيَّنَ، أو نَقْدَانِ لَمْ يَغْلِبْ أَحَدُهُمَا اشْتَرَطَ التَّعْيِينُ.

ويصحُّ بيعُ الصُّبْرَةِ الْمَجْهُولَةِ الصَّيْعَانِ كُلِّ صَاعٍ بِدِرْهَمٍ، ولو باعَهَا بِمِئَةِ دِرْهَمٍ كُلِّ صَاعٍ بِدِرْهَمٍ صَحَّ إِنْ خَرَجَتْ مِئَةٌ، وَإِلَّا فَلَا عَلَى الصَّحِيحِ.

وَمَتَى كَانَ الْعَوْضُ مُعَيَّنًا كَفَتْ مُعَايِنَتُهُ.

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُ الْغَائِبِ، وَالثَّانِي: يَصِحُّ؛ وَيَثْبُتُ الْخِيَارُ عِنْدَ الرُّوْيَةِ.

وَتَكْفِي الرُّوْيَةُ قَبْلَ الْعَقْدِ فِيمَا لَا يَتَغَيَّرُ غَالِبًا إِلَى وَقْتِ الْعَقْدِ، دُونَ مَا يَتَغَيَّرُ غَالِبًا.

وَتَكْفِي رُؤْيَةُ بَعْضِ الْمَبِيعِ إِنْ دَلَّ عَلَى بَاقِيهِ؛ كظَاهِرِ الصُّبْرَةِ^(٤)، وَأَنْمُودَجِ الْمُتَمَاطِلِ^(٥)، أَوْ كَانَ صُورَانَا لِلْبَاقِي

(١) كَوْمَةٌ.

(٢) غير معيّنة.

(٣) لجهالة الثمن.

(٤) من الحبوب.

(٥) ولا بدّ من إدخاله في المبيع، خلافًا لأبي حنيفة.

خِلْقَةً^(١)؛ كَقَشْرِ الرُّمَّانِ وَالْبَيْضِ، وَالْقِشْرَةِ السُّفْلَى لِلْجَوْزِ
وَاللُّوزِ^(٢).

وَتُعْتَبَرُ رُؤْيَا كُلِّ شَيْءٍ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ^(٣).
وَالْأَصَحُّ: أَنَّ وَضْفَهُ بِصِفَةِ السَّلَامِ لَا يَكْفِي^(٤).
وَيَصِحُّ سَلَامُ الْأَعْمَى، وَقِيلَ: إِنَّ عَمِيَ قَبْلَ تَمْيِيزِهِ فَلَا^(٥).



(١) يُضَانُ بِهِ.

(٢) فَتَكْفِي رُؤْيَا.

(٣) فَيُعْتَبَرُ فِي الدَّارِ رُؤْيَا الْغُرْفِ وَالْجِدْرَانِ وَالسَّقُوفِ وَالسُّطُوحِ وَالْمُسْتَحَمِّ وَالْبَالُوْعَةِ،
وَفِي الْبَسْتَانِ رُؤْيَا الْأَشْجَارِ وَالْجِدْرَانِ وَمَسَايِلِ الْمَاءِ، وَفِي الدَّابَّةِ رُؤْيَا كُلِّهَا،
وَفِي الثَّوْبِ نَشْرَهُ لِيَرَى الْجَمِيعَ، وَفِي الْكُتُبِ رُؤْيَا جَمِيعِ الْأَوْرَاقِ. وَيَصَحُّ عِنْدَ
بَقِيَّةِ الْأُتَمَةِ الْبَيْعُ دُونَ رُؤْيَا، وَيُثْبِتُ الْخِيَارَ لِلْمُشْتَرِي عِنْدَ الرُّؤْيَا.

(٤) عَنِ الرُّؤْيَا.

(٥) لَانْتِفَاءَ مَعْرِفَتِهِ بِالْأَشْيَاءِ.

بَابُ الرَّبَا

إِذَا بَاعَ الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ إِنْ كَانَا جِنْسًا ^(١) اشْتَرِطَ الْحُلُولُ،
وَالْمُمَاثَلَةُ، وَالتَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفْرِقِ ^(٢).

أَوْ جِنْسَيْنِ (كَحِنْطَةٍ وَشَعِيرٍ) جَازَ التَّفَاضُلُ، وَاشْتَرِطَ
الْحُلُولُ وَالتَّقَابُضُ.

وَالطَّعَامُ مَا قُصِدَ لِلطَّغْمِ ^(٣) أَقْتِيَاتًا، أَوْ تَفَكُّهًا ^(٤)، أَوْ
تَدَاوِيًا.

وَأَدَقَّةُ ^(٥) الْأَصُولِ الْمُخْتَلِفَةِ الْجِنْسِ وَخُلُولُهَا ^(٦) وَأَدَهَائُهَا
أَجْنَاسُ ^(٧)، وَاللُّحُومُ وَالْأَلْبَانُ كَذَلِكَ ^(٨) فِي الْأَظْهَرِ.

(١) واحدًا كَبُرُّ بُرٍّ.

(٢) وَمِنْ لَازِمِ التَّقَابُضِ الْحُلُولُ غَالِبًا.

(٣) لِلْأَكْلِ.

(٤) كَالْتَيْنِ وَالزَّبِيبِ.

(٥) جَمْعُ دَقِيقٍ.

(٦) جَمْعُ خَلٍّ.

(٧) فَيَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ مُتَفَاضِلًا.

(٨) كُلُّ مِنْهُمَا أَجْنَاسٌ.

وَالْمُمَاثَلَةُ تُعْتَبَرُ فِي الْمَكِيلِ كَيْلًا، وَالْمَوْزُونِ وَزْنًا.
وَالْمُعْتَبَرُ: غَالِبُ عَادَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَمَا جُهِلَ يُرَاعَى فِيهِ عَادَةُ بَلَدِ الْبَيْعِ، وَقِيلَ: الْكَيْلُ،
وَقِيلَ: الْوَزْنُ، وَقِيلَ: يَتَخَيَّرُ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ لَهُ أَصْلٌ اُعْتُبِرَ.
وَالْتَقْدُ بِالتَّقْدِ^(١) كَطَعَامٍ بِطَعَامٍ^(٢).

وَلَوْ بَاعَ جُزْأً تَحْمِينًا لَمْ يَصَحَّ وَإِنْ خَرَجَا سَوَاءً.
وَتُعْتَبَرُ الْمُمَاثَلَةُ وَقْتُ الْجَفَافِ (وَقَدْ يُعْتَبَرُ الْكَمَالُ أَوَّلًا)^(٣)،
فَلَا يُبَاعُ رُطْبٌ بِرُطْبٍ وَلَا بِتَمْرٍ، وَلَا عِنَبٌ بِعِنَبٍ وَلَا بِزَيْبٍ.
وَمَا لَا جَفَافَ لَهُ كَالْقِثَاءِ وَالْعِنَبِ الَّذِي لَا يَتَزَبَّبُ لَا
يُبَاعُ^(٤) أَصْلًا، وَفِي قَوْلٍ: تَكْفِي مُمَاثَلَتُهُ رُطْبًا.

وَلَا تَكْفِي مُمَاثَلَةُ الدَّقِيقِ وَالسَّوِيقِ^(٥) وَالْخُبْزِ^(٦)، بَلْ تُعْتَبَرُ
الْمُمَاثَلَةُ فِي الْحُبُوبِ: حَبًّا، وَفِي حُبُوبِ الدَّهْنِ (كَالسَّمْسِمِ) حَبًّا
أَوْ دُهْنًا^(٧)، وَفِي الْعِنَبِ: زَبِيبًا، أَوْ خَلًّا عِنَبٍ، وَكَذَا الْعَصِيرُ فِي

(١) والمراد به: الذهب والفضة.

(٢) إن بيع بجنسه اشترط التماثل والتقابض، وإن بيع بغير جنسه اشترط التقابض دون التماثل.

(٣) كالحليب.

(٤) بعضه ببعض.

(٥) دقيق الشعير.

(٦) فلا يباع شيء منه بمثله.

(٧) فيباع السَّمْسِمِ بمثله، والطحينة بمثلها.

الْأَصَحُّ. وَفِي اللَّبَنِ: لَبَنًا، أَوْ سَمْنًا، أَوْ مَخِيضًا^(١) صَافِيًا، وَلَا تَكْفِي الْمُمَاثَلَةُ فِي سَائِرِ أَحْوَالِهِ (كَالْجُبْنِ وَالْأَقِطِ).
وَلَا تَكْفِي مُمَاثَلَةُ مَا أَثَرَتْ فِيهِ النَّارُ بِالطَّبَخِ أَوْ الْقَلْيِ أَوْ الشَّيِّ.

وَلَا يَضُرُّ تَأْثِيرُ تَمْيِيزِ كَالْعَسَلِ وَالسَّمَنِ.

وَإِذَا جَمَعَتِ الصَّفَقَةُ رِبَوِيًّا مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَاخْتَلَفَ الْجِنْسُ مِنْهُمَا (كَمُدٍّ عَجْوَةٍ وَدِرْهَمٍ بِمُدٍّ وَدِرْهَمٍ^(٢))، وَكَمُدٍّ وَدِرْهَمٍ بِمُدَيْنِ أَوْ دِرْهَمَيْنِ) أَوْ النَّوْعُ (كَصِحَاحٍ وَمُكْسَّرَةٍ بِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا^(٣)) فَبَاطِلَةٌ.

وَيَحْرُمُ بَيْعُ اللَّحْمِ^(٤) بِالْحَيَوَانِ مِنْ جِنْسِهِ، وَكَذَا بَغَيْرِ جِنْسِهِ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ^(٥) فِي الْأَظْهَرِ.



(١) نُزَعُ زُبْدِهِ.

(٢) لِأَنَّهُ يَبِيعُ مَا فِيهِ الرِّبَا بِجِنْسِهِ.

(٣) أَيُّ: بِصِحَاحٍ فَقَطْ، أَوْ بِمُكْسَّرَةٍ فَقَطْ.

(٤) وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْأَلْيَةِ وَالْكَبِدِ وَالْقَلْبِ وَالْكُلْيَةِ وَالطُّحَالِ.

(٥) لِأَنَّهُ يَبِيعُ مَالَ الرِّبَا بِأَصْلِهِ الْمَشْتَمِلِ عَلَيْهِ.



بَاب

[فِي الْبُيُوعِ الْمَنْهِي عَنْهَا مَعَ بَطْلَانِهَا]

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

١ - عَنْ عَسْبِ الْفَخْلِ (وَهُوَ: ضِرَابُهُ، وَيُقَالُ: مَاؤُهُ، وَيُقَالُ: أَجْرُهُ ضِرَابِهِ)، فَيَحْرُمُ ثَمَنُ مَائِهِ، وَكَذَا أَجْرَتُهُ فِي الْأَصَحِّ.

٢ - وَعَنْ حَبْلِ الْحَبْلَةِ (وَهُوَ: نِتَاجُ النَّتَاجِ)؛ بِأَنْ يَبِيعَ نِتَاجَ النَّتَاجِ، أَوْ بِثَمَنِ^(١) إِلَى نِتَاجِ النَّتَاجِ.

٣ - وَعَنْ الْمَلَاقِيحِ (وَهِيَ: مَا فِي الْبُطُونِ).

٤ - وَالْمَضَامِينِ (وَهِيَ: مَا فِي أَصْلَابِ الْفُحُولِ^(٢)).

٥ - وَالْمَلَامَسَةِ (بِأَنْ يَلْمَسَ ثَوْبًا مَطْوِيًّا ثُمَّ يَشْتَرِيهِ عَلَى أَنْ لَا خِيَارَ لَهُ إِذَا رَأَاهُ)، أَوْ يَقُولَ: (إِذَا لَمَسْتَهُ فَقَدْ بَعْتُكَ).

(١) مؤجِّل.

(٢) من الماء.

٦ - وَالْمُنَابَذَةُ (بَأَنْ يَجْعَلَ النَّبَذَ بَيْعًا^(١)).

٧ - وَبَيْعُ الْحَصَاةِ، بِأَنْ يَقُولَ لَهُ: بَيْعُكَ مِنْ هَذِهِ الْأَثْوَابِ مَا تَقَعُ هَذِهِ الْحَصَاةُ عَلَيْهِ، أَوْ يَجْعَلَ الرَّمْيَ بَيْعًا، أَوْ: (بَيْعُكَ وَلَكَ الْخِيَارُ إِلَى رَمِيهَا).

٨ - وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ، بِأَنْ يَقُولَ: (بَيْعُكَ بِأَلْفٍ نَقْدًا، أَوْ أَلْفَيْنِ إِلَى سَنَةٍ)، أَوْ: (بَيْعُكَ ذَا الْعَبْدِ بِأَلْفٍ عَلَى أَنْ تَبِيعَنِي ذَارَكَ بِكَذَا).

٩ - وَعَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ، كَبَيْعٍ بِشَرْطٍ بَيْعٍ أَوْ قَرْضٍ. وَلَوْ اشْتَرَى زَرْعًا بِشَرْطٍ أَنْ يَخْصُدَهُ الْبَائِعُ؛ أَوْ ثَوْبًا وَيَخِيْطُهُ فَلَأَصَحُّ بَطْلَانُهُ.

وَيُسْتَشْنَى^(٢) صُورٌ: كَالْبَيْعِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ أَوْ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْعَيْبِ^(٣)، أَوْ بِشَرْطِ قَطْعِ الثَّمَرِ، أَوْ الْأَجَلِ وَالرَّهْنِ وَالْكَفِيلِ الْمُعَيَّنَاتِ لِثَمَنٍ^(٤) فِي الذِّمَّةِ، وَالْإِشْهَادِ، وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الشُّهُودِ فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ لَمْ يَرْهَنْ، أَوْ لَمْ يَتَكَفَّلِ الْمُعَيَّنُ^(٥) فَلِلْبَائِعِ الْخِيَارُ.

وَلَوْ بَاعَ عَبْدًا بِشَرْطٍ إِغْتَاقِهِ فَأَلْمَشْهُورُ صِحَّةُ الْبَيْعِ

(١) دون صيغة.

(٢) من النهي عن بيع وشرط.

(٣) بأن لا يَرُدَّ بالعيب، ويبرأ من عيب باطن بالحيوان موجود حال العقد لم يعلمه البائع؛ لأنه قلما ينفك عن عيب، أما العيب الباطن في غير الحيوان أو الظاهر فيه فلا يبرأ منه.

(٤) أو مبيع.

(٥) أو لم يُشهد.

وَالشَّرْطُ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ لِلْبَائِعِ مُطَالَبَةَ الْمُشْتَرِي بِالْإِعْتَاقِ، وَأَنَّهُ لَوْ شَرَطَ مَعَ الْعِتْقِ الْوَلَاءَ لَهُ أَوْ شَرَطَ تَذْيِيرَهُ أَوْ كِتَابَتَهُ أَوْ إِعْتَاقَهُ بَعْدَ شَهْرٍ لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ.

وَلَوْ شَرَطَ مُقْتَضَى الْعَقْدِ، (كَالْقَبْضِ وَالرَّدِّ بِعَيْنٍ)، أَوْ مَا لَا غَرَضَ فِيهِ (كَشَرَطِ الْأَلَّا يَأْكُلُ إِلَّا كَذَا) صَحَّ^(١)، وَلَوْ شَرَطَ وَضْعًا يُقْصَدُ (كَكَوْنِ الْعَبْدِ كَاتِبًا، أَوْ الدَّابَّةِ حَامِلًا أَوْ لَبُونًا) صَحَّ؛ وَلَهُ الْخِيَارُ إِنْ أَخْلَفَ، وَفِي قَوْلٍ: يَبْطُلُ الْعَقْدُ فِي الدَّابَّةِ^(٢).

وَلَوْ قَالَ: (بِعْتُكَهَا وَحَمَلَهَا) بَطَلَ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْحَمَلِ وَحْدَهُ، وَلَا الْحَامِلِ دُونَهُ، وَلَا الْحَامِلِ بِحُرٍّ.

وَلَوْ بَاعَ حَامِلًا مُطْلَقًا^(٣) دَخَلَ الْحَمْلُ فِي الْبَيْعِ.

* * * *

فَصْلٌ

[فِي الْبُيُوعِ الْمَنْهِي عَنْهَا مَعَ صَحَّتِهَا]

وَمِنْ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ مَا لَا يُبْطَلُ؛ لِرُجُوعِهِ^(٤) إِلَى مَعْنَى يَقْتَرِنُ

بِهِ^(٥):

(١) وكان الشرط لغوًا.

(٢) بالشرط لا بالخلف.

(٣) من غير تعرض لدخول جنين أو عدمه.

(٤) أي: النهي.

(٥) أي: العقد، لا إلى ذاته.

١ - كَبَيْعٍ حَاضِرٍ لِبَادٍ؛ بِأَنْ يَقْدَمَ غَرِيبٌ بِمَتَاعٍ تَعُمُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ لِبَيْعِهِ بِسَعَرٍ يَوْمِهِ، فَيَقُولُ بَلَدِي: (أَتْرَكُهُ عِنْدِي لِابْيَعَهُ عَلَى التَّدْرِيجِ بِأَعْلَى)^(١).

٢ - وَتَلَقَّى الرُّكْبَانُ؛ بِأَنْ يَتَلَقَّى طَائِفَةٌ يَحْمِلُونَ مَتَاعًا إِلَى الْبَلَدِ فَيَشْتَرِيهِ قَبْلَ قُدُومِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ بِالسَّعَرِ. وَلَهُمُ الْخِيَارُ إِذَا عَرَفُوا الْعَبْنَ^(٢).

٣ - وَالسَّوْمُ عَلَى سَوْمٍ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا يَحْرُمُ ذَلِكَ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الثَّمَنِ.

٤ - وَالْبَيْعُ عَلَى بَيْعٍ غَيْرِهِ قَبْلَ لُزُومِهِ^(٣)؛ بِأَنْ يَأْمُرَ الْمُشْتَرِي بِالْفَسْخِ لِبَيْعِهِ مِثْلَهُ.

٥ - وَالشِّرَاءُ عَلَى الشِّرَاءِ؛ بِأَنْ يَأْمُرَ الْبَائِعُ بِالْفَسْخِ لِيَشْتَرِيَهُ^(٤).

٦ - وَالنَّجَشُ؛ بِأَنْ يَزِيدَ فِي الثَّمَنِ لَا لِرَغْبَةٍ بَلْ لِيُخْدَعَ غَيْرُهُ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ لَا خِيَارَ.

٧ - وَبَيْعِ الرُّطْبِ وَالْعِنَبِ لِعَاصِرِ الْحُمْرِ.

(١) لما في ذلك من التضيق على الناس.

(٢) لحديث البخاري ٢١٦٥: «لَا تَلْقُوا السَّلْعَ حَتَّى يُهْبِطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ، فَمَنْ تَلَقَّاهَا فَصَاحِبُ السَّلْعَةِ بِالْخِيَارِ».

(٣) وذلك في خيار المجلس، أو خيار الشرط.

(٤) أو يَعْرِضُ عَلَيْهِ سَلْعَةٌ مِثْلُهَا بِأَرْخَصٍ أَوْ أَجُودَ.

٨ - وَيَحْرُمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْأُمِّ وَالْوَلَدِ ^(١) حَتَّى يُمَيِّزَ، وَفِي قَوْلٍ: حَتَّى يَبْلُغَ، وَإِذَا فُرِّقَ بَيْنَهُ أَوْ هَبَّةٌ بَطَلَا فِي الْأَظْهَرِ ^(٢).

٩ - وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْعَرَبُونَ ^(٣)؛ بَأَنْ يَشْتَرِيَ وَيُعْطِيهِ دَرَاهِمَ لَتَكُونَ مِنَ الثَّمَنِ إِنْ رَضِيَ السَّلْعَةُ، وَإِلَّا فَهَبَةٌ.

* * * *

فَضْلٌ [فِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ]

بَاعَ خَلًّا وَخَمْرًا، أَوْ عَبْدَهُ وَحُرًّا أَوْ وَعَبْدَ غَيْرِهِ، أَوْ مُشْتَرَكًا بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخِرِ صَحَّ فِي مِلْكِهِ فِي الْأَظْهَرِ، فَيَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي إِنْ جَهِلَ، فَإِنْ أَجَازَ فَبِحِصَّتِهِ مِنَ الْمُسَمَّى بِاعْتِبَارِ قِيَمَتِهِمَا ^(٤)، وَفِي قَوْلٍ: بِجَمِيعِهِ، وَلَا خِيَارَ لِلْبَائِعِ.

وَلَوْ بَاعَ عَبْدِيهِ فَتَلَفَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ قَبْضِهِ لَمْ يَنْفَسِخْ فِي الْآخِرِ عَلَى الْمَذْهَبِ، بَلْ يَتَخَيَّرُ، فَإِنْ أَجَازَ فَبِالْحِصَّةِ قَطْعًا.

وَلَوْ جَمَعَ فِي صَفَقَةٍ مُخْتَلَفِي الْحُكْمِ كَلِجَارَةٍ وَبَيْعٍ ^(٥) أَوْ

(١) الرقيقين.

(٢) ويحرم تفريق ولد البهيمة إن لم يستغن عن أمه إلا إن كان لغرض الذبح.

(٣) خلافاً لأحمد.

(٤) بتقدير أن الخمر خلٌّ، والحرُّ رقيقٌ.

(٥) كآجرتك داري سنة، وبعثك سيّارتي بألف.

سَلَّمَ^(١) صَحًّا فِي الْأَظْهَرِ، وَيُوزَعُ الْمُسَمَّى عَلَى قِيَمَتَيْهِمَا، أَوْ
بَيْعٍ وَنِكَاحٍ صَحَّ النِّكَاحُ^(٢)، وَفِي الْبَيْعِ وَالصَّدَاقِ الْقَوْلَانِ^(٣).

وَتَتَعَدَّدُ الصَّفَقَةُ بِتَفْصِيلِ الثَّمَنِ، كَبَيْعَتِكَ ذَا بَكْذَا وَذَا بَكْذَا،
وَبَيْعَتُكَ الْبَائِعِ^(٤)، وَكَذَا بِتَعَدُّدِ الْمُشْتَرِي فِي الْأَظْهَرِ^(٥).

وَلَوْ وَكَلَاهُ أَوْ وَكَلَهُمَا فَلَا صَحَّ اعْتِبَارُ الْوَكِيلِ^(٦).



(١) أي: كإجارة وسَلَّمَ.

(٢) لأنَّه لا يفسد بفساد الصداق.

(٣) السابقان، أظهرهما الصحة، ويوزع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل.

(٤) كبيعناك هذا بكذا.

(٥) كبيعكما هذا بكذا.

(٦) إذ هو العاقد، فتعدد بتعدد.

بَابُ الْخِيَارِ^(١)

[١ - خيار المجلس]

يَثْبُتُ خِيَارُ الْمَجْلِسِ فِي أَنْوَاعِ الْبَيْعِ: كَالصَّرْفِ،
وَالطَّعَامِ بِالطَّعَامِ، وَالسَّلَمِ، وَالتَّوْلِيَةِ وَالتَّشْرِيكِ وَصُلْحِ
الْمُعَاوَضَةِ^(٢).

وَلَوْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ^(٣)؛ فَإِنْ قُلْنَا^(٤): الْمِلْكُ فِي
زَمَنِ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ أَوْ مَوْقُوفٌ^(٥) فَلَهُمَا الْخِيَارُ؛ وَإِنْ قُلْنَا:
لِلْمُشْتَرِي^(٦) تَخَيَّرَ الْبَائِعُ دُونَهُ.

وَلَا خِيَارَ فِي الْإِبْرَاءِ وَالنِّكَاحِ وَالْهَبَةِ بِلا ثَوَابٍ^(٧)، وَكَذَا

(١) بين إمضاء العقد، أو فسخه.

(٢) وسيأتي بيان جميع ذلك في أبوابه.

(٣) من أصوله أو فروعه.

(٤) فيما إذا كان الخيار لهما.

(٥) وهو الأظهر.

(٦) على القول الضعيف.

(٧) أي: بلا مقابل.

ذَاتِ الثَّوَابِ^(١) وَالشُّفْعَةَ وَالْإِجَارَةَ وَالْمُسَاقَاةَ وَالصَّدَاقَ فِي الْأَصَحِّ.

وَيَنْقَطِعُ بِالتَّخَايُرِ (بَأَنْ يَخْتَارَا لُزُومَهُ)، فَلَوْ اخْتَارَ أَحَدُهُمَا سَقَطَ حَقُّهُ وَبَقِيَ لِلْآخَرِ، وَبِالتَّفَرُّقِ بِيَدِنِهِمَا^(٢) (فَلَوْ طَالَ مَكْثُهُمَا، أَوْ قَامَا وَتَمَاشَيَا مَنَازِلَ دَامَ خِيَارُهُمَا) وَيُعْتَبَرُ فِي التَّفَرُّقِ الْعُرْفُ.

وَلَوْ مَاتَ فِي الْمَجْلِسِ أَوْ جُنَّ فَلَا أَصَحَّ انْتِقَالُهُ إِلَى الْوَارِثِ وَالْوَلِيِّ.

وَلَوْ تَنَازَعَا فِي التَّفَرُّقِ أَوْ الْفَسْخِ قَبْلَهُ صُدِّقَ النَّافِي^(٣).

* * * *

فَضْلٌ

[٢ - خِيَارُ الشَّرْطِ]

لَهُمَا وَلَا أَحَدِهِمَا شَرْطُ الْخِيَارِ فِي أَنْوَاعِ الْبَيْعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَا الْقَبْضَ فِي الْمَجْلِسِ كَرَبَوِيٍّ وَسَلَمٍ.

وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ لَا تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ^(٤)، وَتُحْسَبُ مِنَ الْعَقْدِ، وَقِيلَ: مِنَ التَّفَرُّقِ.

(١) لكنه غير معتمد.

(٢) ولو بنسيان أو جهل.

(٣) بيمينه.

(٤) فلو زاد عليها بطل العقد.

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ فَمِلْكُ الْمَبِيعِ ^(١) لَهُ،
وَإِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي فَلَهُ، وَإِنْ كَانَ لهُمَا فَمَوْقُوفٌ، فَإِنْ تَمَّ الْبَيْعُ
بَانَ أَنَّهُ لِلْمُشْتَرِي مِنْ حِينِ الْعَقْدِ، وَإِلَّا فَلِلْبَائِعِ.

وَيَحْصُلُ الْفَسْخُ وَالْإِجَازَةُ بِلَفْظٍ يَدُلُّ عَلَيْهِمَا؛ كَفَسَخْتُ
الْبَيْعَ، وَرَفَعْتُهُ، وَأَسْتَرْجَعْتُ الْمَبِيعَ، وَفِي الْإِجَازَةِ: أَجَزْتُهُ
وَأَمْضَيْتُهُ.

وَوَطْءُ الْبَائِعِ وَإِعْتَاقُهُ فَسْخٌ، وَكَذَا بَيْعُهُ وَإِجَارَتُهُ وَتَزْوِيجُهُ
فِي الْأَصَحِّ.

وَالْأَصَحُّ: أَنَّ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ مِنَ الْمُشْتَرِي إِجَازَةٌ، وَأَنَّ
الْعَرْضَ عَلَى الْبَيْعِ وَالتَّوَكُّيلَ فِيهِ لَيْسَ فَسْخًا مِنَ الْبَائِعِ وَلَا إِجَازَةً
مِنَ الْمُشْتَرِي.

* * * *

فَصْلٌ

[٣ - خِيَارُ الْعَيْبِ]

لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ بِظُهُورِ عَيْبٍ قَدِيمٍ ^(٢)، كَخِصَاءِ
رَقِيقٍ، وَزِنَاهُ، وَسَرِقَتِهِ، وَإِبَاقِهِ ^(٣)، وَبَوْلِهِ فِي الْفِرَاشِ ^(٤)،

(١) مع توابعه.

(٢) موجود قبل القبض.

(٣) هربه من سيده.

(٤) إذا بلغ سبع سنين.

وَبَخَرِهِ^(١)، وَضَنَانِهِ^(٢)، وَجِمَاحِ الدَّابَّةِ^(٣) وَعَضُّهَا، وَكُلِّ مَا يَنْقُصُ الْعَيْنَ أَوْ الْقِيَمَةَ نَقْصًا يَفُوتُ بِهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ إِذَا غَلَبَ فِي جِنْسِ الْمَبِيعِ عَدَمُهُ، سَوَاءً قَارَنَ الْعَقْدَ أَمْ حَدَثَ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَلَوْ حَدَثَ بَعْدَهُ فَلَا خِيَارَ إِلَّا أَنْ يَسْتَنِدَ إِلَى سَبَبٍ مُتَقَدِّمٍ كَقَطْعِهِ بِجِنَايَةٍ سَابِقَةٍ فَيَثْبُتَ الرَّدُّ فِي الْأَصَحِّ، بِخِلَافِ مَوْتِهِ بِمَرَضٍ سَابِقٍ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ قُتِلَ بِرِدَّةٍ سَابِقَةٍ ضَمِنَهُ الْبَائِعُ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ بَاعَ بِشَرْطِ بَرَاءَتِهِ مِنَ الْعُيُوبِ فَلَاظْهَرُ أَنَّهُ يَبْرَأُ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ بَاطِنٍ بِالْحَيَوَانِ لَمْ يَعْلَمْهُ^(٤) دُونَ غَيْرِهِ، وَلَهُ مَعَ هَذَا الشَّرْطِ الرَّدُّ بِعَيْبٍ حَدَثَ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَلَوْ شَرَطَ الْبَرَاءَةَ عَمَّا يَحْدُثُ^(٥) لَمْ يَصِحَّ^(٦) فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ هَلَكَ الْمَبِيعُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي أَوْ أَعْتَقَهُ ثُمَّ عَلِمَ الْعَيْبَ رَجَعَ بِالْأَرْضِ (وَهُوَ: جُزْءٌ مِنْ ثَمَنِهِ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ نِسْبَةُ مَا نَقَصَ الْعَيْبُ مِنَ الْقِيَمَةِ لَوْ كَانَ سَلِيمًا)، وَالْأَصَحُّ اعْتِبَارُ أَقَلِّ قِيَمِهِ مِنْ يَوْمِ الْبَيْعِ إِلَى الْقَبْضِ.

وَلَوْ تَلَفَ الثَّمَنُ دُونَ الْمَبِيعِ رَدَّهُ وَأَخَذَ مِثْلَ الثَّمَنِ أَوْ قِيَمَتَهُ.

(١) نَتْنُ فَمِهِ.

(٢) رَائِحَةُ إِنْطِهِ.

(٣) امْتِنَاعُهَا مِنَ الرُّكُوبِ عَلَيْهَا.

(٤) لِأَنَّهُ قَلَّمَا يَنْفَكُ عَنْ عَيْبٍ.

(٥) قَبْلَ الْقَبْضِ.

(٦) الشَّرْطُ.

وَلَوْ عَلِمَ الْعَيْنَبُ بَعْدَ زَوَالِ مِلْكِهِ إِلَى غَيْرِهِ فَلَا أَرَشَ فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ عَادَ الْمُلْكُ فَلَهُ الرَّدُّ، وَقِيلَ: إِنْ عَادَ بغيرِ الرَّدِّ بَعَيْنَبٍ فَلَا رَدَّ.

وَالرَّدُّ عَلَى الْقَوْرِ^(١)، فَلْيَبَادِرْ عَلَى الْعَادَةِ.

فَلَوْ عَلِمَهُ وَهُوَ يُصَلِّي أَوْ يَأْكُلُ فَلَهُ تَأْخِيرُهُ حَتَّى يَفْرُغَ، أَوْ لَيْلًا فَحَتَّى يُصْبِحَ.

فَإِنْ كَانَ الْبَائِعُ بِالْبَلَدِ رَدَّهُ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ أَوْ وَكِيلِهِ، أَوْ عَلَى وَكِيلِهِ، وَلَوْ تَرَكَهُ وَرَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ فَهُوَ آكَدُ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا رُفِعَ إِلَى الْحَاكِمِ.

وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْإِشْهَادُ عَلَى الْفَسْخِ إِنْ أَمَكْنَهُ حَتَّى يُنْهِيَهُ إِلَى الْبَائِعِ أَوْ الْحَاكِمِ^(٢)، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِشْهَادِ لَمْ يَلْزَمُهُ التَّلَفُّظُ بِالْفَسْخِ فِي الْأَصَحِّ.

وَيُشْتَرَطُ تَرْكُ الْأَسْتِعْمَالِ، فَلَوْ اسْتَعْدَمَ الْعَبْدَ أَوْ تَرَكَ عَلَى الدَّابَّةِ سَرْجَهَا^(٣) أَوْ إِكَافَهَا^(٤) بَطَلَ حَقُّهُ، وَيُعْذَرُ فِي رُكُوبِ جَمُوحٍ يَعْسُرُ سَوْقُهَا وَقَوْدُهَا^(٥).

وَإِذَا سَقَطَ رَدُّهُ بِتَقْصِيرٍ فَلَا أَرَشَ.

(١) ويُعْذَرُ الْجَاهِلُ بِهِ وَلَوْ كَانَ مُخَالَطًا لِلْعُلَمَاءِ، لِأَنَّ هَذَا مِمَّا يَخْفَى عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ.

(٢) عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْ ذَلِكَ لِنَحْوِ مَرَضٍ.

(٣) رَحْلُهَا.

(٤) مَا يُوضَعُ عَلَى الْحِمَارِ أَوْ الْبَغْلِ لِيُرَكَبَ عَلَيْهِ، كَالسَّرَجِ لِلْفَرَسِ.

(٥) كَالسَّيَارَةِ الْآنَ.

وَلَوْ حَدَّثَ عِنْدَهُ عَيْبٌ سَقَطَ الرَّدُّ قَهْرًا، ثُمَّ إِنْ رَضِيَ بِهِ
الْبَائِعُ رَدَّهُ الْمُشْتَرِي، أَوْ قَنَعَ بِهِ^(١)، وَإِلَّا فَلْيُضْمَّ الْمُشْتَرِي أَرْضَ
الْحَادِثِ إِلَى الْمَبِيعِ وَيَرُدَّ، أَوْ يَغْرَمَ الْبَائِعُ أَرْضَ الْقَدِيمِ وَلَا يَرُدُّ؛
فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى أَحَدِهِمَا فَذَاكَ، وَإِلَّا فَلَا أَصَحَّ إِجَابَةً مَنْ طَلَبَ
الْإِمْسَاكَ^(٢).

وَيَجِبُ أَنْ يُعْلِمَ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ عَلَى الْفَوْرِ بِالْحَادِثِ
لِيَخْتَارَ، فَإِنْ أَخَّرَ إِعْلَامَهُ بِلَا عُذْرٍ فَلَا رَدَّ وَلَا أَرْضَ.

وَلَوْ حَدَّثَ عَيْبٌ لَا يُعْرِفُ الْقَدِيمُ إِلَّا بِهِ كَكَسْرِ بَيْضٍ
وَرَانِجٍ^(٣) وَتَقْوِيرِ بَطِيخٍ مُدَوِّدٍ رُدَّ وَلَا أَرْضَ عَلَيْهِ فِي الْأَظْهَرِ.

فَإِنْ أَمَكَنَ مَعْرِفَةُ الْقَدِيمِ بِأَقْلٍ مِمَّا أَخَذَتْهُ فَكَسَائِرِ الْعُيُوبِ
الْحَادِثَةِ.

* * * *

فَرْعٌ

[فِي عَدَمِ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ بِالْعَيْبِ]

أَشْتَرَى عَبْدَيْنِ مَعْيَبَيْنِ صَفَقَةً رَدَّهُمَا، وَلَوْ ظَهَرَ عَيْبٌ
أَحَدِهِمَا رَدَّهُمَا لَا الْمَعْيَبَ وَخَدَهُ فِي الْأَظْهَرِ.

(١) بلا أرض.

(٢) مع أرض القديم.

(٣) الجوز الهندي.

وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدٌ رَجُلَيْنِ مَعِيًّا فَلَهُ رَدُّ نَصِيبِ أَحَدِهِمَا^(١)،
وَلَوْ اشْتَرِيَاهُ فَلأَحَدِهِمَا الرَّدُّ^(٢) فِي الْأَظْهَرِ.

وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدَمِ الْعَيْبِ صُدِّقَ الْبَائِعُ بِيَمِينِهِ عَلَى حَسَبِ
جَوَابِهِ^(٣).

وَالزِّيَادَةُ الْمُتَّصِلَةُ كَالسَّمَنِ تَتَّبِعُ الْأَصْلَ، وَالْمُنْفَصِلَةُ كَالْوَلَدِ
وَالْأَجْرَةِ لَا تَمْنَعُ الرَّدَّ، وَهِيَ لِلْمُشْتَرِي إِنْ رَدَّ بَعْدَ الْقَبْضِ، وَكَذَا
قَبْلَهُ^(٤) فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ بَاعَهَا حَامِلًا فَأَنْفَصَلَ رَدُّهُ مَعَهَا فِي الْأَظْهَرِ.

وَلَا يَمْنَعُ الرَّدَّ الْأَسْتِخْدَامُ وَوَطْءُ الثِّيبِ.

وَأَفْتِضَاضُ الْبِكْرِ^(٥) بَعْدَ الْقَبْضِ نَقْصٌ حَدَثَ^(٦)، وَقَبْلَهُ
جِنَايَةٌ عَلَى الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ^(٧).

* * * *

(١) لتعدد الصفقة بتعدد البائع.

(٢) لحصته على البائع؛ لتعدد الصفقة بتعدد المشتري.

(٣) فإن قال: ما أقبضته وبه هذا العيب، أو ما أقبضته إلا سليماً من العيب خُلف كذلك.

(٤) وبعد العقد.

(٥) زوال بكارتها.

(٦) فيمنع الرَّدَّ.

(٧) يضمن ما نقص من قيمتها.

فَصْلٌ [فِي التَّغْرِيرِ]

التَّضْرِيَةُ حَرَامٌ^(١) تُثْبِتُ الْخِيَارَ عَلَى الْفَوْرِ، وَقِيلَ: يَمْتَدُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

فَإِنْ رَدَّ بَعْدَ تَلَفِ اللَّبَنِ^(٢) رَدَّ مَعَهَا صَاعٌ تَمْرٍ^(٣)، وَقِيلَ: يَكْفِي صَاعٌ قُوتٍ.

وَالْأَصَحُّ: أَنَّ الصَّاعَ لَا يَخْتَلِفُ بِكَثْرَةِ اللَّبَنِ، وَأَنَّ خِيَارَهَا^(٤) لَا يَخْتَصُّ بِالنَّعْمِ^(٥) بَلْ يَعُمُّ كُلَّ مَأْكُولٍ وَالْجَارِيَةِ وَالْأَتَانَ، وَلَا يَرُدُّ مَعَهُمَا^(٦) شَيْئًا، وَفِي الْجَارِيَةِ وَجْهٌ^(٧).

وَحَبْسُ مَاءِ الْقَنَاءَةِ وَالرَّحَى^(٨) الْمُرْسَلِ عِنْدَ الْبَيْعِ؛ وَتَحْمِيرُ الْوَجْهِ وَتَسْوِيدُ الشَّعْرِ وَتَجْعِيدُهُ^(٩) يُثْبِتُ الْخِيَارَ، لَا لَطْخُ ثَوْبِهِ^(١٠) تَخْيِيلًا لِكِتَابَتِهِ فِي الْأَصَحِّ.

(١) وهي أن يترك البائع حلب الدابة مُدَّةً قبل بيعها ليوهم كثرة لبنها.

(٢) الأولى تعبيره بـ(بعد الحلب)، فإنه وإن كان موجوداً فله إمساكه؛ لأن ما حدث منه بعد البيع ملكه.

(٣) بدل اللبن الموجود حالة العقد، ولو تراضيا على غيره أو على عدم رد شيء أصلاً جاز.

(٤) أي: خيار الرد بالتضرية.

(٥) وهي: الإبل والبقر والغنم.

(٦) أي: مع الجارية والأتان.

(٧) أنه يُردُّ معها صاعٌ تمر.

(٨) أي: وماء الرحى (الطاحون).

(٩) بالنسبة للإماء.

(١٠) ثوب العبد بالحبر.



بَابُ

[فِي حُكْمِ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَبَعْدَهُ]

الْمَبِيعُ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ، فَإِنْ تَلَفَ أَنْفَسَخَ الْبَيْعُ
وَسَقَطَ الثَّمَنُ. وَلَوْ أَبْرَأَهُ الْمُشْتَرِي عَنِ الضَّمَانِ لَمْ يَبْرَأْ فِي
الْأَظْهَرِ، وَلَمْ يَتَغَيَّرِ الْحُكْمُ.

وَإِتْلَافُ الْمُشْتَرِي قَبْضُ إِنْ عَلِمَ^(١)، وَإِلَّا فَقَوْلَانِ: كَأَكْلِ
الْمَالِكِ طَعَامَهُ الْمَغْضُوبِ ضَيْفًا^(٢).

وَالْمَذْهَبُ: أَنَّ إِتْلَافَ الْبَائِعِ كَتَلَفِهِ^(٣).

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ إِتْلَافَ الْأَجْنَبِيِّ لَا يَفْسَخُ، بَلْ يَتَخَيَّرُ
الْمُشْتَرِي بَيْنَ أَنْ يُجِيزَ وَيَغْرَمَ الْأَجْنَبِيَّ، أَوْ يَفْسَخَ فَيُغْرِمَ الْبَائِعَ
الْأَجْنَبِيَّ.

وَلَوْ تَعَيَّبَ قَبْلَ الْقَبْضِ فَرَضِيَهُ أَخَذَهُ بِكُلِّ الثَّمَنِ.

(١) أَنَّهُ الْمَبِيعُ.

(٢) وَالْأَرْجَحُ أَنَّهُ يَبْرَأُ، وَهَذَا يَصِيرُ قَابِضًا لِلْمَبِيعِ بِالْإِتْلَافِ.

(٣) بِأَفَةِ سَمَاوِيَةٍ، فَيَنْفَسَخُ بِهِ الْبَيْعُ.

وَلَوْ عَيَّهَ الْمُشْتَرِي فَلَا خِيَارَ، أَوْ الْأَجْنَبِيُّ فَلَا خِيَارَ^(١)، فَإِنْ أَجَارَ غَرِمَ الْأَجْنَبِيُّ الْأَرْضَ.

وَلَوْ عَيَّهَ الْبَائِعُ فَلَا مَذْهَبُ: ثُبُوتُ الْخِيَارِ^(٢) لَا التَّغْرِيمِ.

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَالْأَصَحُّ: أَنْ يَبْعَهُ لِلْبَائِعِ كَغَيْرِهِ، وَأَنَّ الْإِجَارَةَ وَالرَّهْنَ وَالْهَبَةَ^(٣) كَالْبَيْعِ^(٤)، وَأَنَّ الْإِغْتَاقَ^(٥) بِخِلَافِهِ^(٦).

وَالثَّمَنُ الْمُعَيَّنُ كَالْمَبِيعِ^(٧)، فَلَا يَبِيعُهُ^(٨) الْبَائِعُ قَبْلَ قَبْضِهِ.

وَلَهُ بَيْعُ مَالِهِ فِي يَدِ غَيْرِهِ أَمَانَةً كَوَدِيعَةٍ وَمُشْتَرَكٍ وَقِرَاضٍ، وَمَرْهُونٍ بَعْدَ أَنْفِكَاهِ، وَمَوْزُوثٍ، وَبَاقٍ فِي يَدِ وَلِيِّهِ بَعْدَ رُشْدِهِ، وَكَذَا عَارِيَّةً وَمَأْخُودٌ بِسَوْمٍ^(٩).

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمُسْلِمِ فِيهِ^(١٠)، وَلَا الْأَعْتِيَاضُ عَنْهُ.

وَالْجَدِيدُ: جَوَازُ الْأَسْتِبْدَالِ عَنِ الثَّمَنِ^(١١)، فَإِنْ أَسْتَبْدَلَ

(١) للمشتري.

(٢) للمشتري.

(٣) والإقراض.

(٤) فلا يصح جميع ذلك قبل القبض.

(٥) من المشتري.

(٦) فيكون صحيحاً.

(٧) قبل قبضه.

(٨) الأولى: فلا يتصرف فيه.

(٩) وهو ما يأخذه مريد الشراء ليتأمله أيعجبه أم لا.

(١٠) قبل قبضه.

(١١) الذي في الذمة.

مُؤَافِقًا فِي عِلَّةِ الرَّبَا، كَدَرَاهِمَ عَنْ دَنَانِيرَ، أَشْتَرِطَ قَبْضُ الْبَدَلِ فِي الْمَجْلِسِ.

وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ التَّعْيِينُ فِي الْعَقْدِ، وَكَذَا الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ إِنْ أُسْتَبْدَلَ مَا لَا يُؤَافِقُ فِي الْعِلَّةِ، كَثَوْبٍ عَنْ دَرَاهِمَ.

وَلَوْ أُسْتَبْدَلَ عَنِ الْقَرْضِ^(١) وَقِيَمَةِ الْمُتْلَفِ جَازًا، وَفِي أَشْتَرِاطِ قَبْضِهِ فِي الْمَجْلِسِ مَا سَبَقَ^(٢).

وَبَيْعُ الدَّيْنِ لِغَيْرٍ مَنْ عَلَيْهِ بَاطِلٌ فِي الْأَظْهَرِ^(٣)؛ بِأَنْ أَشْتَرَى عَبْدَ زَيْدٍ بِمِئَةِ لَهُ عَلَى عَمْرٍو^(٤).

وَلَوْ كَانَ لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو دَيْنَانِ عَلَى شَخْصٍ، فَبَاعَ زَيْدٌ عَمْرًا دَيْنَهُ بِدَيْنِهِ بَطَلَ قَطْعًا.

وَقَبْضُ الْعَقَارِ: تَخْلِيَّتُهُ لِلْمُشْتَرِي وَتَمَكِينُهُ مِنْ التَّصَرُّفِ، بِشَرْطِ فَرَاعِهِ مِنْ أَمْتِعَةِ الْبَائِعِ، فَإِنْ لَمْ يَخْضُرِ الْعَاقِدَانِ الْمَبِيعَ أَعْتَبِرَ^(٥) مُضِيٌّ زَمَنٍ يُمَكِّنُ فِيهِ الْمُضِيُّ إِلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ.

وَقَبْضُ الْمَنْقُولِ: تَحْوِيلُهُ، فَإِنْ جَرَى الْبَيْعُ بِمَوْضِعٍ لَا يَخْتَصُّ بِالْبَائِعِ كَفَى نَقْلُهُ إِلَى حَيْزٍ، وَإِنْ جَرَى فِي دَارِ الْبَائِعِ لَمْ يَكْفِ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِ الْبَائِعِ، فَيَكُونُ مُعِيرًا لِلْبُقْعَةِ.

(١) بمعنى المقرض.

(٢) إِنْ كَانَ رِبَوِيًّا.

(٣) بل صحيح على المعتمد.

(٤) فيصح بشرط قبض العبد والمئة في المجلس.

(٥) في القبض.

فَرْعٌ

لِلْمُشْتَرِي قَبْضُ الْمَبِيعِ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُوجَّلاً، أَوْ سَلَّمَهُ،
وَالْأَوَّلُ^(١) فَلَا يَسْتَقِلُّ بِهِ^(٢).

وَلَوْ بَاعَ الشَّيْءُ تَقْدِيرًا كَثُوبٍ وَأَرْضَ ذَرْعًا؛ وَحِنْطَةً كَيْلًا
أَوْ وَزَنًا اشْتَرَطَ^(٣) مَعَ النَّقْلِ ذَرْعُهُ، أَوْ كَيْلُهُ، أَوْ وَزْنُهُ^(٤)،
مِثَالُهُ: (بِعْتُكَهَا كُلَّ صَاعٍ بِدِرْهَمٍ)، أَوْ (عَلَى أَنَّهَا عَشْرَةُ أَصْعٍ).
وَلَوْ كَانَ لَهُ طَعَامٌ مُقَدَّرٌ عَلَى زَيْدٍ، وَلِعَمَرُو عَلَيْهِ مِثْلُهُ
فَلْيَكُنْ لِلنَّفْسِ^(٥) ثُمَّ يَكِيلُ لِعَمَرُو^(٦).

فَلَوْ قَالَ: (أَقْبِضْ مِنْ زَيْدٍ مَا لِي عَلَيْهِ لِنَفْسِكَ) فَفَعَلَ،
فَالْقَبْضُ فَاسِدٌ^(٧).

* * * *

فَرْعٌ

قَالَ الْبَائِعُ: (لَا أَسَلِّمُ الْمَبِيعَ حَتَّى أَقْبِضَ ثَمَنَهُ)، وَقَالَ

(١) بَأْنُ كَانَ حَالًا وَلَمْ يَسَلِّمَهُ.

(٢) بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ الْبَائِعِ فِيهِ.

(٣) فِي قَبْضِهِ.

(٤) أَوْ عَدُّهُ إِنْ كَانَ يُعَدُّ.

(٥) مِنْ زَيْدٍ.

(٦) وَلَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْكَيْلِ الْأَوَّلِ.

(٧) لِاتِّحَادِ الْقَابِضِ وَالْمُقْبِضِ.

الْمُشْتَرِي فِي الثَّمَنِ مِثْلَهُ أَجْبَرَ الْبَائِعُ^(١)، وَفِي قَوْلٍ: الْمُشْتَرِي،
وَفِي قَوْلٍ: لَا إِجْبَارَ، فَمَنْ سَلَّمَ أَجْبَرَ صَاحِبَهُ، وَفِي قَوْلٍ:
يُجْبَرَانِ.

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُعَيَّنًا سَقَطَ الْقَوْلَانِ الْأَوَّلَانِ وَأَجْبَرَا
فِي الْأَظْهَرِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِذَا سَلَّمَ الْبَائِعُ أَجْبَرَ الْمُشْتَرِي إِنْ حَضَرَ الثَّمَنُ، وَإِلَّا:
فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا: فَلِلْبَائِعِ الْفَسْخُ بِالْفَلَسِ، أَوْ مُوسِرًا وَمَالُهُ بِالْبَلَدِ
أَوْ بِمَسَافَةٍ قَرِيبَةٍ: حُجِرَ عَلَيْهِ فِي أَمْوَالِهِ حَتَّى يُسَلَّمَ، فَإِنْ كَانَ
بِمَسَافَةٍ الْقَصْرِ: لَمْ يُكَلَّفِ الْبَائِعُ الصَّبْرَ إِلَى إِحْضَارِهِ، وَالْأَصَحُّ:
أَنَّ لَهُ الْفَسْخَ، فَإِنْ صَبَرَ فَالْحَجْرُ كَمَا ذَكَرْنَا.

وَلِلْبَائِعِ حَبْسُ مَبِيعِهِ حَتَّى يَقْبِضَ ثَمَنَهُ^(٢) إِنْ خَافَ فَوْتَهُ بِلَا
خِلَافٍ، وَإِنَّمَا الْأَقْوَالُ إِذَا لَمْ يَخَفْ فَوْتَهُ وَتَنَازَعَا فِي مُجَرَّدِ
الْإِبْتِدَاءِ.



(١) على الابتداء.

(٢) الحال.

بَابُ التَّوْلِيَةِ وَالْإِشْرَاكِ وَالْمُرَابَحَةِ

أَشْتَرَى شَيْئًا^(١) ثُمَّ قَالَ لِعَالِمٍ بِالثَّمَنِ: (وَلَيْتُكَ هَذَا الْعَقْدَ)، فَقَبِلَ، لَزِمَهُ مِثْلُ الثَّمَنِ، وَهُوَ بَيْعٌ فِي شَرْطِهِ وَتَرْتُّبِ أَحْكَامِهِ^(٢)، لَكِنْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ الثَّمَنِ^(٣).

وَلَوْ حُطَّ عَنِ الْمُؤَلِّيِ بَعْضُ الثَّمَنِ^(٤) أَنْحَطَّ عَنِ الْمُؤَلَّى. وَالْإِشْرَاكُ فِي بَعْضِهِ^(٥) كَالتَّوْلِيَةِ فِي كُلِّهِ إِنْ بَيَّنَّ الْبَعْضَ، فَلَوْ أَطْلَقَ صَحَّ وَكَانَ مُنَاصَفَةً، وَقِيلَ: لَا.

وَيَصِحُّ بَيْعُ الْمُرَابَحَةِ؛ بِأَنْ يَشْتَرِيَ بِمِئَةٍ ثُمَّ يَقُولُ^(٦): (بِعْتُكَ بِمَا أَشْتَرَيْتُ وَرَبِحَ دِرْهَمٌ لِكُلِّ عَشْرَةٍ، أَوْ رِبْحَ «دَهْ يَازْدَه»)^(٧).

(١) وَقَبْضُهُ.

(٢) كَالْقُدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ.

(٣) لَعِلَّمَهُ بِهِ.

(٤) بَعْدَ التَّوْلِيَةِ أَوْ قَبْلَهَا.

(٥) أَيِ: الْمُشْتَرَى.

(٦) لِعَالِمٍ بِذَلِكَ.

(٧) دَهْ بِالْفَارَسِيَّةِ: عَشْرَةٌ، وَيَازْدَهْ: أَحَدَ عَشَرَ. وَآثَرُوا هَذِهِ اللَّفْظَةَ بِالذِّكْرِ لَوُقُوعِهَا بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَاخْتِلَافِهِمْ فِي حُكْمِهَا.

وَالْمُحَاطَّةُ كَ (بِغْتُ بِمَا اشْتَرَيْتُ وَحَطَّ «دَهْ يَزْدَدَه»)؛ وَيَحْطُّ
مِنْ كُلِّ أَحَدَ عَشَرَ وَاحِدٌ، وَقِيلَ: مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ.

وَإِذَا قَالَ: (بِغْتُ بِمَا اشْتَرَيْتُ)، لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ سِوَى
الثَّمَنِ، وَلَوْ قَالَ: (بِمَا قَامَ عَلَيَّ) دَخَلَ مَعَ ثَمَنِهِ أَجْرَةُ الْكَيْالِ
وَالدَّلَالِ وَالْحَارِسِ وَالْقَصَّارِ^(١) وَالرَّفَاءِ^(٢) وَالصَّبَاغِ، وَقِيَمَةُ
الصَّبْنِغِ وَسَائِرِ الْمُؤْنِ الْمُرَادَةِ لِلِاسْتِزْبَاحِ^(٣).

وَلَوْ قَصَّرَ^(٤) بِنَفْسِهِ، أَوْ كَالَ، أَوْ حَمَلَ، أَوْ تَطَوَّعَ بِهِ
شَخْصٌ لَمْ تَدْخُلْ أَجْرَتُهُ. وَلْيَعْلَمَا ثَمَنَهُ، أَوْ مَا قَامَ بِهِ^(٥)، فَلَوْ
جَهَلَهُ أَحَدُهُمَا بَطَلَ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَلْيُصَدَّقِ الْبَائِعُ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ وَالْأَجَلِ، وَالشُّرَاءُ بِالْعَرَضِ،
وَبَيَانِ الْعَيْبِ الْحَادِثِ عِنْدَهُ^(٦).

فَلَوْ قَالَ: (بِمِئَةٍ)، فَبَانَ بِتِسْعِينَ فَأَلْأَظْهَرُ: أَنَّهُ يَحْطُّ الزِّيَادَةَ
وَرَبَحَهَا، وَأَنَّهُ لَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي.

وَلَوْ زَعَمَ أَنَّهُ مِئَةٌ وَعَشْرَةٌ، وَصَدَّقَهُ الْمُشْتَرِي لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ
فِي الْأَصَحِّ.

(١) الذي يبيّضه.

(٢) الذي يرقعه.

(٣) كأجرة الحمال والمكان.

(٤) يبيّض الثوب.

(٥) من الكلفة.

(٦) وكذا القديم.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ: صِحَّتُهُ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنْ كَذَّبَهُ^(٢) وَلَمْ يُبَيِّنْ^(٣) لَغَلَطِهِ وَجْهًا مُحْتَمَلًا لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ وَلَا بَيِّنَتُهُ، وَلَهُ تَخْلِيفُ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ ذَلِكَ^(٤) فِي الْأَصَحِّ.

وَإِنْ بَيَّنَّ^(٥) فَلَهُ التَّخْلِيفُ^(٦)، وَالْأَصَحُّ: سَمَاعُ بَيِّنَتِهِ^(٧).



(١) وتسقط العشرة الزائدة.

(٢) أي: المشتري.

(٣) البائع.

(٤) أي: أن الثمن مئة وعشرة.

(٥) لغلطه وجهًا محتملًا.

(٦) تخليف المشتري.

(٧) دون تخليف.

بَابُ [بَيْعِ] الْأُصُولِ ^(١) وَالْثَّمَارِ

قَالَ: (بِعْتُكَ هَذِهِ الْأَرْضَ أَوْ السَّاحَةَ أَوْ الْبُقْعَةَ)، وَفِيهَا بِنَاءٌ وَشَجَرٌ فَأَلْمَذْهَبُ: أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ دُونَ الرَّهْنِ.

وَأُصُولُ الْبَقْلِ الَّتِي تَبْقَى سَنَتَيْنِ ^(٢) (كَالْقَتِّ ^(٣) وَالْهَنْدَبَاءِ) كَالشَّجَرِ، وَلَا يَدْخُلُ مَا يُؤْخَذُ دَفْعَةً، كَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَسَائِرِ الزَّرُوعِ.

وَيَصِحُّ بَيْعُ الْأَرْضِ الْمَزْرُوعَةِ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ إِنْ جَهِلَهُ، وَلَا يَمْنَعُ الزَّرْعُ دُخُولَ الْأَرْضِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي وَضْمَانِهِ إِذَا حَصَلَتِ التَّخْلِيَةُ فِي الْأَصَحِّ ^(٤).

وَالْبَذَرُ كَالزَّرْعِ ^(٥).

وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ لِلْمُشْتَرِي مَدَّةٌ بَقَاءِ الزَّرْعِ.

(١) وهي الشجر والأرض.

(٢) أو أكثر أو أقل.

(٣) وهو علف البهائم المعروف بالبرسيم.

(٤) وأما ما فيها من الزرع فلا يدخل في ضمانه.

(٥) لا يدخل في بيع الأرض.

وَلَوْ بَاعَ أَرْضًا مَعَ بَذْرِ أَوْ زَرْعٍ لَا يُفْرَدُ بِالْبَيْعِ ^(١) بَطَلَ فِي الْجَمِيعِ، وَقِيلَ: فِي الْأَرْضِ قَوْلَانِ.

وَيَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ الْحِجَارَةُ الْمَخْلُوقَةُ فِيهَا، دُونَ الْمَدْفُونَةِ، وَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي إِنْ عَلِمَ، وَيَلْزَمُ الْبَائِعَ النَّقْلُ، وَكَذَا إِنْ جَهِلَ وَلَمْ يَضُرَّ قَلْعُهَا، وَإِنْ ضُرَّ فَلَهُ الْخِيَارُ، فَإِنْ أَجَازَ ^(٢) لَزِمَ الْبَائِعَ النَّقْلُ وَتَسْوِيَةُ الْأَرْضِ ^(٣)، وَفِي وُجُوبِ أَجْرَةِ الْمِثْلِ مُدَّةُ النَّقْلِ أَوْجُهُ، أَصَحُّهَا: تَجِبُ إِنْ نَقَلَ بَعْدَ الْقَبْضِ لَا قَبْلَهُ.

وَيَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْبُسْتَانِ: الْأَرْضُ وَالشَّجَرُ وَالْحَيْطَانُ، وَكَذَا الْبِنَاءُ عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَفِي بَيْعِ الْقَرْيَةِ: الْأَبْنِيَّةُ وَسَاحَاتُ يُحِيطُ بِهَا السُّورُ، لَا الْمَزَارِعُ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَفِي بَيْعِ الدَّارِ: الْأَرْضُ، وَكُلُّ بِنَاءٍ حَتَّى حَمَامُهَا، لَا الْمَنْقُولُ كَالدَّلْوِ وَالْبَكْرَةِ وَالسَّرِيرِ، وَتَدْخُلُ الْأَبْوَابُ الْمَنْصُوبَةُ وَحَلَقُهَا وَالْإِجَانَاتُ ^(٤)، وَالرَّفُّ وَالسُّلَّمُ الْمُسَمَّرَانِ، وَكَذَا الْأَسْفَلُ مِنْ حَجَرِي الرَّحَى عَلَى الصَّحِيحِ، وَالْأَعْلَى، وَمِفْتَاحُ غَلَقٍ مُثَبَّتٍ فِي الْأَصَحِّ.

(١) وهو الذي لم يره.

(٢) البيع.

(٣) بأن يعيد التراب المزال مكانه، ولا يلزمه تحصيل تراب غيره.

(٤) ما يُغْسَلُ فِيهَا.

وَفِي بَيْعِ الدَّابَّةِ: نَعْلُهَا، وَكَذَا ثِيَابُ الْعَبْدِ فِي بَيْعِهِ فِي الْأَصَحِّ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ: لَا تَدْخُلُ ثِيَابُ الْعَبْدِ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * * *

فَرْعٌ

بَاعَ شَجَرَةً^(٢) دَخَلَ عُرُوقُهَا وَوَرَقُهَا (وَفِي وَرَقِ الثَّوْتِ وَجْهٌ^(٣)) وَأَغْصَانُهَا إِلَّا الْيَابِسَ، وَيَصِحُّ بَيْنُهَا بِشَرَطِ الْقَلْعِ^(٤) أَوْ الْقَطْعِ^(٥)، وَبِشَرَطِ الْإِبْقَاءِ، وَالْإِطْلَاقُ يَقْتَضِي الْإِبْقَاءَ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْمَغْرَسُ^(٦)، لَكِنْ يَسْتَحِقُّ مَنَفَعَتَهُ مَا بَقِيَ الشَّجَرَةُ. وَلَوْ كَانَتْ يَابِسَةً لَزِمَ الْمُشْتَرِي الْقَلْعُ^(٧).

وَتَمَرَةُ النَّخْلِ الْمَبِيعِ إِنْ شَرِطْتَ لِلْبَائِعِ أَوْ الْمُشْتَرِي عَمَلَ بِهِ^(٨)، وَإِلَّا: فَإِنْ لَمْ يَتَأَبَّرْ مِنْهَا شَيْءٌ فَهِيَ لِلْمُشْتَرِي، وَإِلَّا فَلِلْبَائِعِ.

(١) ولو ما يستر عورته.

(٢) رطوبة.

(٣) أنه لا يدخل.

(٤) وتدخل العروق.

(٥) ولا تدخل.

(٦) موضع غرسها.

(٧) فإن شرط إبقائها بطل البيع.

(٨) سواء كانت قبل التأبير أو بعده.

وَمَا يَخْرُجُ ثَمَرُهُ بِلاَ نُورٍ^(١) (كَتَيْنٍ وَعَيْنٍ) إِنْ بَرَزَ ثَمَرُهُ
فَلِلْبَائِعِ، وَإِلَّا فَلِلْمُشْتَرِي.

وَمَا خَرَجَ فِي نُورِهِ ثُمَّ سَقَطَ^(٢) (كَمِشْمِشٍ وَتُفَّاحٍ)
فَلِلْمُشْتَرِي إِنْ لَمْ تَنْعَقِدِ الثَّمَرَةُ، وَكَذَا إِنْ اَنْعَقَدَتْ وَلَمْ يَتَنَائِرِ
النُّورُ فِي الْأَصَحِّ، وَبَعْدَ التَّنَائُرِ لِلْبَائِعِ.

وَلَوْ بَاعَ نَخْلَاتِ بُسْتَانٍ مُطْلِعَةٍ^(٣) وَبَعْضُهَا مُؤَبَّرٌ فَلِلْبَائِعِ،
فَإِنْ أَفْرَدَ مَا لَمْ يُؤَبَّرْ فَلِلْمُشْتَرِي فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ كَانَتْ فِي
بُسْتَانَيْنِ^(٤) فَأَلْأَصَحُّ: إِفْرَادُ كُلِّ بُسْتَانٍ بِحُكْمِهِ.

وَإِذَا بَقِيَتِ الثَّمَرَةُ لِلْبَائِعِ: فَإِنْ شَرَطَ الْقَطْعَ لَزِمَهُ^(٥)، وَإِلَّا
فَلَهُ تَرْكُهَا إِلَى الْجَدَادِ^(٦).

وَلِكُلِّ مِنْهُمَا السَّقْيُ إِنْ اَنْتَفَعَ بِهِ الشَّجَرُ وَالثَّمَرُ، وَلَا مَنَعَ
لِلْآخِرِ، وَإِنْ ضَرَّهُمَا لَمْ يَجْزُ إِلَّا بِرِضَاهُمَا، وَإِنْ ضَرَّ أَحَدَهُمَا
وَتَنَازَعَا فُسِخَ الْعَقْدُ إِلَّا أَنْ يُسَامِحَ الْمُتَضَرِّرُ، وَقِيلَ: لِطَالِبِ
السَّقْيِ أَنْ يَسْقِيَ^(٧).

(١) أي: بلا زهر.

(٢) نُورُهُ.

(٣) خرج طلعها.

(٤) المؤبَّرة في بستان، وغيرها في آخر.

(٥) وفاء بالشرط.

(٦) القطع.

(٧) ولا يبالي بضرر الآخر.

وَلَوْ كَانَ الثَّمَرُ يَمْتَصُّ رُطُوبَةَ الشَّجَرِ لَزِمَ الْبَائِعُ أَنْ يَقْطَعَ
أَوْ يَسْقِي^(١).

* * * *

فَضْلٌ [فِي بَيَانِ بَيْعِ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ]

يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمَرِ بَعْدَ بُدْوَ صِلَاحِهِ مُطْلَقًا، وَبِشَرْطِ قَطْعِهِ،
وَبِشَرْطِ إِبْقَائِهِ^(٢).

وَقَبْلَ الصَّلَاحِ إِنْ بَاعَ مُنْفَرِدًا عَنِ الشَّجَرِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِشَرْطِ
الْقَطْعِ، وَأَنْ يَكُونَ الْمَقْطُوعُ مُنْتَفِعًا بِهِ^(٣)، لَا كَكُمَثْرَى^(٤)،
وَقِيلَ: إِنْ كَانَ الشَّجَرُ لِلْمُشْتَرِي^(٥) جَازَ بِلَا شَرْطٍ.

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ الشَّجَرُ لِلْمُشْتَرِي وَشَرَطْنَا الْقَطْعَ^(٦) لَا
يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنْ بَاعَ مَعَ الشَّجَرِ جَازَ بِلَا شَرْطٍ^(٧)، وَلَا يَجُوزُ بِشَرْطِ
قَطْعِهِ^(٨).

(١) دفعًا لضرر المشتري.

(٢) إلى أوان القطع.

(٣) كحضرهم.

(٤) وهي الإلجاص أو الإنجاص؛ فإنه لا يُنتفع به، وشرط المبيع أن ينتفع به.

(٥) والثمرة للبائع، كأن أوصى بالثمرة لإنسان فباعها لصاحب الشجر.

(٦) كما هو المعتمد.

(٧) لقطعه.

(٨) لأن فيه حَجْرًا على المالك في ملكه.

وَيَحْرُمُ بَيْعُ الزَّرْعِ الْأَخْضَرِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا بِشَرْطِ قَطْعِهِ،
فَإِنْ بَيْعَ مَعَهَا ^(١) أَوْ بَعْدَ اشْتِدَادِ الْحَبِّ جَارَ بِلَا شَرْطٍ، وَيُشْتَرَطُ
لِبَيْعِهِ ^(٢) وَبَيْعِ الثَّمَرِ بَعْدَ بُدْوِ الصَّلَاحِ: ظُهُورُ الْمَقْصُودِ؛ كَتَيْنِ
وَعَنْبٍ وَشَعِيرٍ.

وَمَا لَا يُرَى حَبُّهُ (كَالْحِنْطَةِ وَالْعَدَسِ فِي السُّنْبُلِ) لَا يَصِحُّ
بَيْعُهُ دُونَ سُنْبُلِهِ ^(٣) وَلَا مَعَهُ فِي الْجَدِيدِ.

وَلَا بِأَسَ بِكِمَامٍ ^(٤) لَا يُزَالُ إِلَّا عِنْدَ الْأَكْلِ ^(٥).

وَمَا لَهُ كِمَامَانِ؛ كَالْجَوْزِ وَاللُّوزِ وَالْبَاقِلَاءِ ^(٦) فَلَا يُبَاعُ فِي
قَشَرِهِ الْأَسْفَلِ، وَلَا يَصِحُّ فِي الْأَعْلَى، وَفِي قَوْلٍ: يَصِحُّ إِنْ كَانَ
رَطْبًا.

وَبُدْوُ صِلَاحِ الثَّمَرِ: ظُهُورُ مَبَادِي النُّضْجِ وَالْحَلَاوَةِ فِيمَا
لَا يَتَلَوَّنُ، وَفِي غَيْرِهِ: بِأَنْ يَأْخُذَ فِي الْحُمْرَةِ أَوْ السَّوَادِ.

وَيَكْفِي بُدْوُ صِلَاحِ بَعْضِهِ وَإِنْ قَلَّ، وَلَوْ بَاعَ ثَمَرَةً بُسْتَانٍ
أَوْ بَسَاتِينَ بَدَا صِلَاحُ بَعْضِهِ فَعَلَى مَا سَبَقَ ^(٧) فِي التَّأْيِيرِ ^(٨).

(١) وحده.

(٢) أي: الزرع.

(٣) لاستناره.

(٤) بغلاف.

(٥) كالزُّمَانِ.

(٦) الفول.

(٧) ص ٢٧٧.

(٨) مِنْ أَنَّهُ يُفْرَدُ كُلُّ بَسْتَانٍ بِحُكْمِهِ.

وَمَنْ بَاعَ مَا بَدَأَ صَلاَحُهُ لَزَمَهُ سَفِيُّهُ قَبْلَ التَّخْلِيَةِ
وَبَعْدَهَا^(١)، وَيَتَصَرَّفُ مُشْتَرِيهِ بَعْدَهَا^(٢).

وَلَوْ عَرَضَ مُهْلِكٌ بَعْدَهَا كَبَرْدٌ فَالْجَدِيدُ: أَنَّهُ مِنْ ضَمَانِ
الْمُشْتَرِي، فَلَوْ تَعَيَّبَ بِتَرْكِ الْبَائِعِ السَّقْيِ فَلَهُ الْخِيَارُ.

وَلَوْ بَاعَ قَبْلَ صَلاَحِهِ بِشَرْطِ قَطْعِهِ وَلَمْ يُقْطَعْ حَتَّى هَلَكَ
فَأَوْلَى بِكَوْنِهِ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي.

وَلَوْ بَاعَ ثَمَرٌ يَغْلِبُ تَلَاَحُقُهُ وَاخْتِلَاطُ حَادِثِهِ بِالْمَوْجُودِ
(كَتَيْنٍ وَفِئَاءٍ) لَمْ يَصِحَّ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى الْمُشْتَرِي قَطْعَ
ثَمَرِهِ.

وَلَوْ حَصَلَ الْاخْتِلَاطُ فِيمَا يَنْدُرُ فِيهِ، فَلَاظْهَرُ: أَنَّهُ لَا
يَنْفَسِخُ الْبَيْعُ بَلْ يَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي^(٣)، فَإِنْ سَمَحَ لَهُ الْبَائِعُ بِمَا
حَدَثَ سَقَطَ خِيَارُهُ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْحِنْطَةِ فِي سُنْبُلِهَا بِصَافِيَةٍ^(٤) (وَهُوَ:
الْمُحَاقَلَةُ)، وَلَا الرُّطْبِ عَلَى النَّخْلِ بِتَمَرٍ (وَهُوَ: الْمُرَابَّةُ)^(٥).

وَيُرَخَّصُ فِي الْعَرَايَا، وَهُوَ بَيْعُ الرُّطْبِ عَلَى النَّخْلِ^(٦) بِتَمَرٍ

(١) بقدر ما يسلم من التلف.

(٢) بعد التخلية.

(٣) بين الفسخ والإجازة.

(٤) من التبن.

(٥) لأن المماثلة غير معلومة.

(٦) تقديرًا.

فِي الْأَرْضِ، أَوْ الْعِنَبِ فِي الشَّجَرِ بِزَبِيبٍ، فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ
 أَوْسُقٍ، وَلَوْ زَادَ فِي صَفْقَتَيْنِ^(١) جَازَ. وَيُشْتَرَطُ التَّقَابُضُ بِتَسْلِيمِ
 التَّمْرِ كَيْلًا، وَالتَّخْلِيَةُ فِي النَّخْلِ، وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ^(٢) فِي
 سَائِرِ الثَّمَارِ، وَأَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِالْفُقَرَاءِ.



(١) كُلٌّ مِنْهُمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ.

(٢) بَيْعِ الْعَرَايَا.

بَابُ اخْتِلَافِ الْمُتَبَايِعِينَ

إِذَا اتَّفَقَا عَلَى صِحَّةِ الْبَيْعِ، ثُمَّ اخْتَلَفَا فِي كَيْفِيَّتِهِ (كَقَدَرِ الثَّمَنِ، أَوْ صِفَتِهِ، أَوْ الْأَجَلِ، أَوْ قَدَرِهِ، أَوْ قَدَرِ الْمَبِيعِ) وَلَا بَيِّنَةَ تَحَالَفًا، فَيَخْلِفُ كُلُّ عَلَى نَفْيِ قَوْلِ صَاحِبِهِ وَإِثْبَاتِ قَوْلِهِ، وَيُبْدَأُ بِالْبَائِعِ^(١)، وَفِي قَوْلِ: بِالْمُشْتَرِي، وَفِي قَوْلِ: يَتَسَاوَيَانِ، فَيَتَخَيَّرُ الْحَاكِمُ، وَقِيلَ: يُقْرَعُ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ يَكْفِي كُلُّ وَاحِدٍ يَمِينٌ تَجْمَعُ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا، وَيَقْدَمُ النَّفْيُ^(٢)، فَيَقُولُ^(٣): (مَا بَعْتُ بِكَذَا، وَلَقَدْ بَعْتُ بِكَذَا).

وَإِذَا تَحَالَفَا فَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْعَقْدَ لَا يَنْفَسِيخُ، بَلْ إِنْ تَرَاضِيَا، وَإِلَّا فَيَفْسَخَانِهِ، أَوْ أَحَدُهُمَا أَوْ الْحَاكِمُ؛ وَقِيلَ: إِنَّمَا يَفْسُخُهُ الْحَاكِمُ.

ثُمَّ عَلَى الْمُشْتَرِي رَدُّ الْمَبِيعِ^(٤)، فَإِنْ كَانَ وَقْفَهُ أَوْ أَعْتَقَهُ

(١) ندبًا.

(٢) ندبًا.

(٣) البائع: والله.

(٤) بزوائده المتصلة، دون المنفصلة.

أَوْ بَاعَهُ أَوْ كَاتَبَهُ أَوْ مَاتَ لَزِمَهُ قِيَمَتُهُ^(١) يَوْمَ التَّلَفِ فِي أَظْهَرِ
الْأَقْوَالِ، وَإِنْ تَعَيَّبَ رَدَّهُ مَعَ أَرْضِهِ^(٢). وَاخْتِلَافُ وَرَثَتِهِمَا^(٣)
كُهُمَا.

وَلَوْ قَالَ: بَعْتُكَ بِكَذَا، فَقَالَ: بَلْ وَهَبْتَنِيهِ؛ فَلَا
تَحَالَفَ^(٤)، بَلْ يَخْلِفُ كُلُّ عَلَى نَفْيِ دَعْوَى الْآخِرِ^(٥).
فَإِذَا حَلَفَا رَدَّهُ مُدَّعِي الْهَبَةِ بِزَوَائِدِهِ^(٦).

وَلَوْ ادَّعَى^(٧) صِحَّةَ الْبَيْعِ وَالْآخِرُ فَسَادَهُ فَلَا أَصَحَّ: تَصْدِيقُ
مُدَّعِي الصَّحَّةِ بِيَمِينِهِ.

وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدًا فَجَاءَ بِعَبْدٍ مَعِيْبٍ لِيَرُدَّهُ، فَقَالَ الْبَائِعُ:
(لَيْسَ هَذَا الْمَبِيعُ) صُدِّقَ الْبَائِعُ بِيَمِينِهِ، وَفِي مِثْلِهِ فِي السَّلَمِ^(٨)
يُصَدِّقُ الْمُسْلِمُ^(٩) فِي الْأَصَحِّ.



(١) إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا، وَمِثْلُهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا.

(٢) وَهُوَ: مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ.

(٣) أَي: وَرَثَةُ الْبَائِعِينَ.

(٤) لِأَنَّهُمَا لَمْ يَتَّفَقَا عَلَى عَقْدٍ وَاحِدٍ.

(٥) فَقَطْ.

(٦) الْمَتَّصِلَةُ وَالْمُنْفَصِلَةُ.

(٧) أَحَدُهُمَا.

(٨) بِأَنْ يَقْبِضَ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ فِيهِ، ثُمَّ يَأْتِي بِمَعِيْبٍ لِيَرُدَّهُ، فَيَقُولُ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ: لَيْسَ
هَذَا هُوَ الْمَقْبُوضُ.

(٩) بِيَمِينِهِ أَنَّ هَذَا هُوَ الْمَقْبُوضُ.

بَابُ [فِي مُعَامَلَةِ الرَّقِيقِ]

الْعَبْدُ إِنْ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي التَّجَارَةِ لَا يَصِحُّ شِرَاؤُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فِي الْأَصَحِّ، وَيَسْتَرِدُّهُ^(١) الْبَائِعُ سَوَاءً كَانَ فِي يَدِ الْعَبْدِ أَوْ سَيِّدِهِ، فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ^(٢) تَعَلَّقَ الضَّمَانُ بِذِمَّتِهِ^(٣)، أَوْ فِي يَدِ السَّيِّدِ فَلِلْبَائِعِ تَضْمِينُهُ، وَلَهُ مُطَالَبَةُ الْعَبْدِ بَعْدَ الْعِتْقِ. وَأَقْتَرَا ضُهُ كَشَرَائِهِ.

وَإِنْ أُذِنَ لَهُ فِي التَّجَارَةِ تَصَرَّفَ بِحَسَبِ الْإِذْنِ، فَإِنْ أُذِنَ فِي نَوْعٍ لَمْ يَتَجَاوِزْهُ. وَلَيْسَ لَهُ^(٤) نِكَاحٌ، وَلَا يُؤْجَرُ نَفْسُهُ، وَلَا يَأْذُنُ لِعَبْدِهِ^(٥) فِي تِجَارَةٍ، وَلَا يَتَّصَدَّقُ، وَلَا يُعَامِلُ سَيِّدَهُ، وَلَا يَنْعَزِلُ بِإِبَاقِهِ، وَلَا يَصِيرُ مَأْذُونًا لَهُ بِسُكُوتِ سَيِّدِهِ عَلَى تَصَرُّفِهِ. وَيُقْبَلُ إِقْرَارُهُ^(٦) بِدَيُونِ الْمُعَامَلَةِ.

(١) أي: المبيع.

(٢) أي: العبد.

(٣) فيطالب به بعد العتق.

(٤) بالإذن في التجارة.

(٥) الذي اشتراه.

(٦) أي: العبد.

وَمَنْ عَرَفَ رِقَّ عَبْدٍ لَمْ يُعَامِلْهُ حَتَّى يَعْلَمَ الْإِذْنَ بِسَمَاعِ
سَيِّدِهِ، أَوْ بَيِّنَةٍ، أَوْ شُيُوعٍ بَيْنَ النَّاسِ، وَفِي الشُّيُوعِ وَجْهٌ^(١)،
وَلَا يَكْفِي قَوْلُ الْعَبْدِ^(٢).

فَإِنْ بَاعَ مَأْذُونٌ لَهُ وَقَبْضَ الثَّمَنِ فَتَلَفَ فِي يَدِهِ فَخَرَجَتْ
السِّلْعَةُ مُسْتَحَقَّةً رَجَعَ الْمُشْتَرِي بِبَدْلِهَا^(٣) عَلَى الْعَبْدِ، وَلَهُ مُطَالَبَةُ
السَّيِّدِ أَيْضًا، وَقِيلَ: لَا، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ فِي يَدِ الْعَبْدِ وَفَاءً
فَلَا^(٤).

وَلَوْ اشْتَرَى سِلْعَةً فَفِي مُطَالَبَةِ السَّيِّدِ بِثَمَنِهَا هَذَا الْخِلَافُ،
وَلَا يَتَعَلَّقُ دَيْنُ التَّجَارَةِ بِرَقَبَتِهِ^(٥)، وَلَا بِدِمَّةِ سَيِّدِهِ، بَلْ يُؤَدَّى مِنْ
مَالِ التَّجَارَةِ، وَكَذَا مِنْ كَسْبِهِ بِالِاضْطِْيَادِ وَنَحْوِهِ فِي الْأَصَحِّ،
وَلَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ بِتَمْلِكِ سَيِّدِهِ فِي الْأَظْهَرِ.



(١) أَنَّهُ لَا يَكْفِي.

(٢) أَنَّهُ مَأْذُونٌ لَهُ فِي التَّجَارَةِ.

(٣) أَيُّ: بِبَدْلِ ثَمَنِهَا.

(٤) يُطَالِبُ السَّيِّدَ.

(٥) لِأَنَّهُ ثَبِتَ بَرَضًا مُسْتَحَقَّةً.

كِتَابُ السَّلَمِ (١)

هُوَ بَيْعٌ مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ، يُشْتَرَطُ لَهُ مَعَ شُرُوطِ الْبَيْعِ (٢)
أُمُورٌ:

أَحَدُهَا: تَسْلِيمُ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ.

فَلَوْ أَطْلَقَ (٣) ثُمَّ عَيَّنَ وَسَلَّمَ فِي الْمَجْلِسِ جَازًا، وَلَوْ أَحَالَ
بِهِ وَقَبَضَهُ الْمُحَالُ (٤) فِي الْمَجْلِسِ فَلَا، وَلَوْ قَبَضَهُ (٥) وَأُودِعَهُ
الْمُسْلِمَ جَازًا.

وَيَجُوزُ كَوْنُهُ مَنفَعَةً (٦)، وَتُقْبَضُ بِقَبْضِ الْعَيْنِ.

وَإِذَا فُسِخَ السَّلَمُ (٧) وَرَأْسُ الْمَالِ بَاقٍ أَسْتَرَدَّهُ بِعَيْنِهِ (٨)،

(١) ويقال له: السَّلَفُ؛ لتسليمه رأس المال في المجلس سلفًا.

(٢) عدا الرؤية.

(٣) كأسلمت إليك دينارًا، ولم يعينه.

(٤) عليه.

(٥) المسلم إليه.

(٦) كأسلمت إليك منفعةً دأبتي هذه شهرًا.

(٧) بسبب يقتضيه (كانقطاع المسلم فيه عند حلوله).

(٨) وليس للمسلم إليه إيدأله.

وَقِيلَ: لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ رَدُّ بَدَلِهِ إِنْ عُيِّنَ فِي الْمَجْلِسِ دُونَ الْعَقْدِ^(١).

وَرُؤْيَا رَأْسِ الْمَالِ تَكْفِي عَنْ مَعْرِفَةِ قَدَرِهِ فِي الْأُظْهَرِ.

الثَّانِي: كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ دَيْنًا، فَلَوْ قَالَ: (أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ هَذَا الثَّوْبَ فِي هَذَا الْعَبْدِ) فَلَيْسَ بِسَلَمٍ، وَلَا يَنْعَقِدُ بَيْعًا فِي الْأُظْهَرِ^(٢). وَلَوْ قَالَ: (أَشْتَرَيْتُ مِنْكَ ثَوْبًا صِفَتُهُ كَذَا بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ)، فَقَالَ: (بِعْتُكَ)، انْعَقَدَ بَيْعًا، وَقِيلَ: سَلَمًا.

الثَّالِثُ: الْمَذْهَبُ: أَنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ بِمَوْضِعٍ لَا يَصْلُحُ لِلتَّسْلِيمِ، أَوْ يَصْلُحُ وَلِحَمْلِهِ^(٣) مُؤَنَّةٌ اشْتَرِطَ بَيَانُ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ، وَإِلَّا فَلَا^(٤).

وَيَصِحُّ حَالًا وَمُؤَجَّلًا، فَإِنْ أَطْلَقَ انْعَقَدَ حَالًا، وَقِيلَ: لَا يَنْعَقِدُ.

وَيُشْتَرِطُ الْعِلْمُ بِالْأَجَلِ.

فَإِنْ عُيِّنَ شُهُورَ الْعَرَبِ أَوْ الْفُرْسِ أَوْ الرُّومِ جَازًا، وَإِنْ أَطْلَقَ حُمِلَ عَلَى الْهَلَالِيِّ، فَإِنْ انْكَسَرَ شَهْرٌ حُسِبَ الْبَاقِي بِالْأَهْلَةِ وَتَمَّ الْأَوَّلُ ثَلَاثِينَ^(٥).

(١) لأنه لم يتناول عينه.

(٢) لاختلال اللفظ.

(٣) أي: المسلم فيه.

(٤) ويتعين مكان العقد للتسليم، أي: تلك المحلّة، لا موضع العقد نفسه.

(٥) مما بعدها.

وَالْأَصَحُّ: صِحَّةُ تَأْجِيلِهِ بِالْعِيدِ وَجُمَادَى^(١)، وَيُحْمَلُ عَلَى
الْأَوَّلِ^(٢).

* * * *

فَصْلٌ [فِي بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ]

يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ:

[الرابع]: مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ عِنْدَ وُجُوبِ التَّسْلِيمِ^(٣)،
فَإِنْ كَانَ يُوجَدُ بِبَلَدٍ آخَرَ صَحَّ إِنْ أَعْتِيدَ نَقْلُهُ لِلْبَيْعِ، وَإِلَّا فَلَا،
وَلَوْ أَسْلَمَ فِيمَا يَعْثُمُ فَاَنْقَطَعَ فِي مَجَلِّهِ^(٤) لَمْ يَنْفَسِخْ فِي الْأَظْهَرِ،
فَيَتَخَيَّرُ الْمُسْلِمُ بَيْنَ فَسْخِهِ وَالصَّبْرِ حَتَّى يُوجَدَ، وَلَوْ عَلِمَ قَبْلَ
الْمَجْلُ أَنْقِطَاعَهُ عِنْدَهُ فَلَا خِيَارَ قَبْلَهُ فِي الْأَصَحِّ.

[الخامس]: وَكَوْنُهُ مَعْلُومَ الْقَدْرِ كَيْلًا أَوْ وَزْنًا أَوْ عَدًّا أَوْ
ذَرْعًا^(٥)، وَيَصِحُّ الْمَكِيلُ^(٦) وَزْنًا وَعَكْسُهُ.

وَلَوْ أَسْلَمَ فِي مِثَّةٍ صَاعِ حِنْطَةٍ عَلَى أَنْ وَزْنَهَا كَذَا لَمْ يَصِحَّ^(٧).

(١) وربيع.

(٢) على أول عيد قادم، وعلى جمادى الأولى وربيع الأول.

(٣) فإن أسلم في منقطع عند ذلك لم يصح.

(٤) أو زاد سعره على ثمن مثله.

(٥) فيما يُقاس بالذراع.

(٦) أن يُسَلَّم فيه.

(٧) لثدرة الوجود.

وَيُشْتَرَطُ الْوَزْنُ فِي الْبَطِيخِ وَالْبَاذِنْجَانِ وَالْقَثَاءِ وَالسَّفَرْجَلِ
وَالرُّمَّانِ^(١).

وَيَصِحُّ فِي الْجَوْزِ وَاللُّوزِ بِالْوَزْنِ فِي نَوْعٍ يَقِلُّ اخْتِلَافُهُ^(٢)،
وَكَذَا كَيْلًا فِي الْأَصَحِّ.

وَيُجْمَعُ فِي اللَّبَنِ بَيْنَ الْعَدِّ وَالْوَزْنِ^(٣).

وَلَوْ عَيَّنَ مِكْيَالًا فَسَدَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَادًا^(٤)، وَإِلَّا فَلَا فِي
الْأَصَحِّ.

وَلَوْ أَسْلَمَ فِي ثَمَرِ قَرْيَةٍ صَغِيرَةٍ^(٥) لَمْ يَصَحَّ، أَوْ عَظِيمَةٍ
صَحَّ فِي الْأَصَحِّ.

[السادس]: وَمَعْرِفَةُ الْأَوْصَافِ الَّتِي يَخْتَلِفُ بِهَا الْغَرَضُ
اخْتِلَافًا ظَاهِرًا، وَذَكَرُهَا فِي الْعَقْدِ عَلَى وَجْهِ لَا يُؤْدِي إِلَى
عِزَّةٍ^(٦) الْوُجُودِ. فَلَا يَصِحُّ فِيْمَا لَا يَنْضَبِطُ مَقْصُودُهُ كَالْمُخْتَلِطِ
الْمَقْصُودِ الْأَرْكَانِ (كَهَرِيسَةٍ، وَمَعْجُونٍ، وَغَالِيَةٍ^(٧))، وَخُفٍّ،
وَتُرْيَاقٍ^(٨) مَخْلُوطٍ). وَالْأَصَحُّ: صِحَّتُهُ فِي الْمُمْتَلِطِ الْمُنْضَبِطِ

(١) وما أشبه ذلك مما لا يضبطه الكيل أو العد.

(٢) بل مطلقاً على المعتمد.

(٣) ندباً، فالواجب فيه العد، ويشترط تحديد قياسه، ونوع طينته.

(٤) بأن عرف قَدْرُ ما يسه.

(٥) أي: في قَدْرٍ معلوم منه.

(٦) قَلَّةٌ.

(٧) وهي مُرَكَّبَةٌ من مسك وعنبر وعود وكافور.

(٨) دواء للسُّمِّ.

(كَعْتَابِي^(١)، وَخَز^(٢) وَجُبْنِ، وَأَقِطِ، وَشَهْدِ^(٣)، وَخَلِّ تَمْرٍ، أَوْ زَبِيبٍ)، لَا الْخُبْزِ فِي الْأَصَحِّ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ.

وَلَا يَصِحُّ فِيمَا يَنْدُرُ وَجُودُهُ (كَلَحْمِ الصَّيْدِ بِمَوْضِعِ الْعِزَّةِ^(٤))، وَلَا فِيمَا لَوْ اسْتَقْصِيَ وَصْفُهُ عَزَّ وَجُودُهُ (كَالْلَوْلُؤِ الْكِبَارِ، وَالْيَوَاقِيتِ، وَجَارِيَةِ وَأُخْتِهَا أَوْ وَلَدِهَا).

* * * *

فَرْعٌ

[فِي نَوْعِ الْمُسْلِمِ فِيهِ]

يَصِحُّ فِي الْحَيَوَانِ:

فَيُشْتَرَطُ:

فِي الرَّقِيقِ: ذَكَرُ نَوْعِهِ (كَتَرْكِيٍّ)، وَلَوْنِهِ (كَأَبْيَضَ)، وَيَصِفُ بَيَاضَهُ بِسُمْرَةٍ أَوْ شُقْرَةٍ، وَذُكُورَتِهِ وَأُنْثَوَتِهِ، وَسِنِّهِ، وَقَدِّهِ طَوْلًا وَقِصْرًا، وَكُلُّهُ عَلَى التَّقْرِيبِ، وَلَا يُشْتَرَطُ ذَكَرُ الْكَحْلِ وَالسَّمَنِ وَنَحْوَهُمَا فِي الْأَصَحِّ.

وَفِي الْإِبِلِ وَالْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ: الذُّكُورَةُ وَالْأُنْثَى، وَالسِّنُّ، وَاللَّوْنُ، وَالنَّوْعُ.

(١) وهو نوع من الثياب مُرَكَّبٌ مِنْ قِطْنٍ وَحَرِيرٍ.

(٢) نوع مُرَكَّبٌ مِنْ حَرِيرٍ وَصُوفٍ.

(٣) مُرَكَّبٌ مِنْ عَسَلٍ وَشَمْعٍ.

(٤) الندور.

وَفِي الطَّيْرِ: النَّوْعُ وَالصَّغَرُ، وَكِبَرُ الْجُنَّةِ.

وَفِي اللَّحْمِ: لَحْمُ بَقَرٍ أَوْ ضَأْنٍ أَوْ مَعَزٍ، ذَكَرٌ خَصِيٌّ رَضِيعٌ مَغْلُوفٌ، أَوْ ضِدُّهَا^(١)، مِنْ فَخِذٍ أَوْ كَتِفٍ أَوْ جَنْبٍ. وَيُقْبَلُ عَظْمُهُ عَلَى الْعَادَةِ^(٢).

وَفِي الثِّيَابِ: الْجِنْسُ^(٣)، وَالطُّوْلُ وَالْعَرْضُ، وَالْغِلَظُ وَالِدَقَّةُ، وَالصَّفَاقَةُ وَالرَّقَّةُ، وَالتُّعُومَةُ وَالْخُشُونَةُ، وَمُطْلَقُهُ^(٤) يُحْمَلُ عَلَى الْخَامِ.

وَيَجُوزُ^(٥) فِي الْمَقْصُورِ وَمَا صُبِعَ غَزْلُهُ قَبْلَ النَّسْجِ (كَالْبُرُودِ)، وَالْأَقْيَسُ: صِحَّتُهُ فِي الْمَضْبُوعِ بَعْدَهُ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ: مَنْعُهُ، وَبِهِ قَطَعَ الْجُمْهُورُ^(٦)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي الثَّمَرِ: لَوْنُهُ وَنَوْعُهُ وَبَلَدُهُ، وَصِغَرُ الْحَبَّاتِ وَكِبَرُهَا، وَعَتِقَتُهُ وَحَدَائِثُهُ. وَالْحِنْطَةُ وَسَائِرُ الْحُبُوبِ كَالثَّمَرِ.

وَفِي الْعَسَلِ: جَبَلِيٌّ أَوْ بَلَدِيٌّ، صَيْفِيٌّ أَوْ خَرِيفِيٌّ، أَبْيَضُ أَوْ أَصْفَرُ، وَلَا يُشْتَرَطُ الْعِتْقُ وَالْحَدَائِثُ.

وَلَا يَصِحُّ فِي الْمَطْبُوخِ وَالْمَشْوِيِّ، وَلَا يَضُرُّ تَأْثِيرُ الشَّمْسِ.

(١) كَأَنَّى وَفَحْلٍ وَفَطِيمٍ وَرَاعٍ.

(٢) كَنَى الثَّمَرِ.

(٣) كَفُطْنٍ.

(٤) عَنِ الْقَضَرِ وَعَدَمِهِ.

(٥) السَّلَامُ.

(٦) لِأَنَّ الصَّنِيعَ بَعْدَهُ يَسُدُّ الْفُرَجَ، فَلَا تَظْهَرُ مَعَهُ الصَّفَاقَةُ.

وَالْأَظْهَرُ: مَنْعُهُ فِي رُؤُوسِ الْحَيَوَانِ.
وَلَا يَصِحُّ فِي مُخْتَلَفٍ (كَبُرْمَةٍ^(١) مَعْمُولَةٍ، وَجِلْدٍ، وَكُوزٍ،
وَطَسٍّ^(٢)، وَقُمْقُمٍ، وَمَنَارَةٍ^(٣)، وَطَنْجِيرٍ^(٤)) وَنَحْوَهَا.
وَيَصِحُّ فِي الْأَسْطَالِ الْمُرَبَّعَةِ وَفِيمَا صُبَّ فِي قَالِبٍ.
وَلَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ الْجَوْدَةِ وَالرَّدَاءَةِ فِي الْأَصَحِّ، وَيُحْمَلُ
مُطْلَقُهُ عَلَى الْجَيِّدِ.
وَيُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الْعَاقِدَيْنِ الصِّفَاتِ، وَكَذَا غَيْرُهُمَا^(٥) فِي
الْأَصَحِّ.

* * * *

فَضْلٌ

[فِي أَدَاءِ غَيْرِ الْمُسْلِمِ فِيهِ عَنْهُ، وَوَقْتِ أَدَائِهِ وَمَكَانِهِ]

لَا يَصِحُّ أَنْ يُسْتَبَدَلَ عَنِ الْمُسْلِمِ فِيهِ غَيْرُ جَنْسِهِ^(٦) وَنَوْعِهِ،
وَقِيلَ: يَجُوزُ فِي نَوْعِهِ وَلَا يَجِبُ قَبُولُهُ، وَيَجُوزُ أَرْدَأُ مِنَ
الْمَشْرُوطِ وَلَا يَجِبُ قَبُولُهُ، وَيَجُوزُ أَجْوَدُ وَيَجِبُ قَبُولُهُ فِي
الْأَصَحِّ.

(١) قِنْذِرٍ.

(٢) طَسْتٍ.

(٣) شَمْعَةٍ.

(٤) قِنْذِرٍ صَغِيرٍ.

(٥) كَعَذْلَيْنِ.

(٦) كَالْبُرِّ عَنِ الشَّعِيرِ.

وَلَوْ أَحْضَرَهُ قَبْلَ مَحِلِّهِ فَأَمْتَنَعَ الْمُسْلِمُ مِنْ قَبُولِهِ لِعَرَضٍ صَحِيحٍ (بَأَنْ كَانَ حَيَوَانًا^(١)، أَوْ وَقْتُ غَارَةٍ) لَمْ يُجْبَرْ، وَإِلَّا: فَإِنْ كَانَ لِلْمُؤَدِّي عَرَضٌ صَحِيحٌ (كَفَكَ رَهْنٍ^(٢)) أُجْبِرَ، وَكَذَا لِمُجَرِّدِ عَرَضِ الْبَرَاءَةِ فِي الْأَظْهَرِ.

وَلَوْ وَجَدَ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ التَّسْلِيمِ لَمْ يَلْزَمُهُ الْأَدَاءُ إِنْ كَانَ لِنَقْلِهِ مُؤَنَّةٌ، وَلَا يُطَالِبُهُ بِقِيمَتِهِ لِلْحَيْلُولَةِ^(٣) عَلَى الصَّحِيحِ، وَإِنْ أَمْتَنَعَ^(٤) مِنْ قَبُولِهِ هُنَاكَ لَمْ يُجْبَرْ إِنْ كَانَ لِنَقْلِهِ مُؤَنَّةٌ، أَوْ كَانَ الْمَوْضِعُ مَخُوفًا، وَإِلَّا فَلَا صَحَّ: إِجْبَارُهُ.

* * * *

فَضْلٌ [فِي الْقَرْضِ]

الْإِقْرَاضُ مَنْدُوبٌ، وَصِيغَتُهُ: (أَقْرَضْتُكَ)، أَوْ (أَسْلَفْتُكَ)، أَوْ (خُذْهُ بِمِثْلِهِ)، أَوْ (مَلَكَتْكَهُ عَلَى أَنْ تَرُدَّ بَدَلَهُ).

وَيُشْتَرَطُ: قَبُولُهُ فِي الْأَصَحِّ، وَفِي الْمُقْرِضِ: أَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ.

وَيَجُوزُ إِقْرَاضُ مَا يُسَلَّمُ فِيهِ إِلَّا الْجَارِيَّةُ الَّتِي تَحِلُّ

(١) يحتاج لمؤنة.

(٢) أو لبراءة ضامن.

(٣) بينه وبين حقه.

(٤) المسلم.

لِلْمُقْتَرَضِ فِي الْأَظْهَرِ^(١)، وَمَا لَا يُسَلَمُ فِيهِ^(٢) لَا يَجُوزُ إِقْرَاضُهُ
فِي الْأَصَحِّ^(٣).

وَيَرُدُّ الْمِثْلَ فِي الْمِثْلِيِّ، وَفِي الْمُتَقَوِّمِ^(٤) الْمِثْلَ صُورَةً،
وَقِيلَ: الْقِيَمَةُ.

وَلَوْ ظَفَرَ بِهِ^(٥) فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْإِقْرَاضِ وَلِلثَّقَلِ مُؤَنَّةٌ طَالِبُهُ
بِقِيَمَةِ بَلَدِ الْإِقْرَاضِ.

وَلَا يَجُوزُ بِشَرْطٍ رَدٌّ صَحِيحٌ عَنْ مُكْسَرٍ أَوْ زِيَادَةٍ، وَلَوْ رَدَّ
هَكَذَا بِلاَ شَرْطٍ فَحَسَنٌ^(٦)، وَلَوْ شَرْطٌ^(٧) مُكْسَرًا عَنْ صَحِيحٍ أَوْ
أَنْ يُقْرِضَهُ غَيْرُهُ لَعَا الشَّرْطُ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ لَا يَفْسُدُ الْعَقْدُ.

وَلَوْ شَرْطٌ أَجَلًا فَهُوَ كَشَرْطٍ مُكْسَرٍ عَنْ صَحِيحٍ^(٨) إِنْ لَمْ
يَكُنْ لِلْمُقْرِضِ غَرَضٌ، وَإِنْ كَانَ كَزَمَنِ نَهَبٍ فَكَشَرْطٍ صَحِيحٍ عَنْ
مُكْسَرٍ فِي الْأَصَحِّ^(٩).

وَلَهُ^(١٠) شَرْطُ رَهْنٍ وَكَفِيلٍ^(١١).

(١) أمّا التي لا تحلّ للمقترض (كالمجوسية والمحرّم) فيجوز إقراضها.

(٢) كالذي يندر وجوده، أو لا ينضبط.

(٣) يستثنى الخبز، فيجوز إقراضه وزناً.

(٤) كالثوب والحيوان.

(٥) أي: ظفر المقرض بالمقترض.

(٦) بل مستحب.

(٧) أن يرد.

(٨) فيصح العقد، ولا يلزم الأجل، لكن يندب الوفاء به.

(٩) فيفسد العقد لما فيه من جرّ المنفعة للمقرض.

(١٠) أي: المقرض.

(١١) وإشهاد.

وَيَمْلِكُ^(١) الْقَرْضَ بِالْقَبْضِ، وَفِي قَوْلٍ: بِالتَّصْرِفِ.
 وَلَهُ الرُّجُوعُ فِي عَيْنِهِ مَا دَامَ بَاقِيًا بِحَالِهِ فِي الْأَصَحِّ. وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ.



(١) أي: المقرض.

كِتَابُ الرَّهْنِ^(١)

لَا يَصِحُّ إِلَّا بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ.

فَإِنْ شُرِطَ فِيهِ مُقْتَضَاهُ كَتَقَدُّمِ الْمُرْتَهَنِ بِهِ، أَوْ مَصْلَحَةِ
لِلْعَقْدِ كَالْإِشْهَادِ^(٢)، أَوْ مَا لَا غَرَضَ فِيهِ^(٣) صَحَّ الْعَقْدُ^(٤).

وَإِنْ شُرِطَ مَا يَضُرُّ الْمُرْتَهَنَ^(٥) بَطَلَ الرَّهْنُ.

وَإِنْ نَفَعَ الْمُرْتَهَنَ وَضَرَ الرَّاهِنَ؛ كَشَرِطِ مَنْفَعَتِهِ لِلْمُرْتَهَنِ
بَطَلَ الشَّرْطُ، وَكَذَا الرَّهْنُ فِي الْأَظْهَرِ.

وَلَوْ شَرِطَ أَنْ تَحْدُثَ زَوَائِدُهُ مَرْهُونَةً فَلَاظْهَرُ فَسَادُ
الشَّرْطِ، وَأَنَّهُ مَتَى فَسَدَ فَسَدَ الْعَقْدُ.

وَشَرْطُ الْعَاقِدِ: كَوْنُهُ مُطْلَقَ التَّصَرُّفِ، فَلَا يَرَهْنُ الْوَلِيُّ مَالَ

(١) وهو جعل عين مال وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وفائه.

(٢) على العقد.

(٣) كأن لا يأكل العبد المرهون إلا كذا، انظر: ص ٢٥٣، ٢٥٤.

(٤) ولغا الشرط الأخير.

(٥) كأن لا يبيعه إلا بعد شهر مثلاً.

الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ، وَلَا يَرْتَهِنُ لَهُمَا إِلَّا لِضَرُورَةٍ أَوْ غِبْطَةٍ ظَاهِرَةٍ^(١).

وَشَرَطُ الرَّهْنِ^(٢): كَوْنُهُ عَيْنًا فِي الْأَصَحِّ، وَيَصِحُّ رَهْنُ الْمُشَاعِ، وَالْأُمُّ دُونَ وَلَدِهَا وَعَكْسُهُ وَعِنْدَ الْحَاجَةِ يُبَاعَانِ وَيُوزَعُ الثَّمَنُ^(٣)، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ تُقَوِّمُ الْأُمُّ وَحْدَهَا^(٤)، ثُمَّ مَعَ الْوَلَدِ، فَالزَّائِدُ قِيَمَتُهُ.

وَرَهْنُ الْجَانِي وَالْمُرْتَدِّ كَبَيْعِهِمَا^(٥).

وَرَهْنُ الْمُدَبَّرِ^(٦) وَالْمُعْلَقِ عِتْقُهُ بِصِفَةٍ يُمَكِّنُ سَبْقَهَا حُلُولَ الدَّيْنِ بَاطِلٌ عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَلَوْ رَهْنَ مَا يَسْرُعُ فَسَادُهُ: فَإِنْ أُمَكَّنَ تَجْفِيفُهُ كَرُطَبٍ فَعَلَ، وَإِلَّا: فَإِنْ رَهْنَهُ بِدَيْنٍ حَالٍ أَوْ مُؤَجَّلٍ يَحِلُّ قَبْلَ فَسَادِهِ؛ أَوْ شَرَطَ بَيْعَهُ وَجَعَلَ الثَّمَنَ رَهْنًا صَحَّ، وَيُبَاعُ عِنْدَ خَوْفِ فَسَادِهِ وَيَكُونُ ثَمَنُهُ رَهْنًا، وَإِنْ شَرَطَ مَنَعَ بَيْعِهِ لَمْ يَصَحَّ^(٧)، وَإِنْ أَطْلَقَ فَسَدَ فِي الْأَظْهَرِ^(٨).

(١) فيجوز أن يرهن مال الصبي لضرورة المؤنة، وأن يرهن على ما يقرضه أو يبيعه مؤجلاً لضرورة نهب.

(٢) أي: المرهون.

(٣) عليهما.

(٤) إذا كانت هي المرهونة.

(٥) وقد تقدّم أنه لا يصح بيع الجاني المتعلق برقبة مال، وأنه يصح بيع المرتد.

(٦) وهو المتعلق عتقه يموت سيده.

(٧) الرهن.

(٨) إن عليم أنه يسرع فساده.

وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ هَلْ يَفْسُدُ قَبْلَ الْأَجَلِ صَحَّ فِي الْأَظْهَرِ.
وَإِنْ رَهْنٌ مَا لَا يَسْرِعُ فَسَادُهُ فَطَرَأَ مَا عَرَضَهُ لِلْفَسَادِ
(كَحِنْطَةِ ابْتَلَّتْ) لَمْ يَنْفَسِخِ الرَّهْنُ بِحَالٍ^(١).

وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَعِيرَ شَيْئًا لِرَهْنِهِ، وَهُوَ فِي قَوْلٍ عَارِيَّةٍ،
وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ ضَمَانُ دَيْنٍ^(٢) فِي رَقَبَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ، فَيُسْتَرَطُّ ذِكْرُ
جَنْسِ الدَّيْنِ وَقَدْرِهِ وَصِفَتِهِ، وَكَذَا الْمَرْهُونُ عِنْدَهُ فِي الْأَصَحِّ،
فَلَوْ تَلَفَ^(٣) فِي يَدِ الْمُرْتَهَنِ فَلَا ضَمَانَ^(٤) وَلَا رُجُوعَ لِلْمَالِكِ
بَعْدَ قَبْضِ الْمُرْتَهَنِ، فَإِذَا حَلَّ الدَّيْنُ أَوْ كَانَ حَالًا رُوجِعَ الْمَالِكُ
لِلْبَيْعِ^(٥)، وَيُبَاعُ إِنْ لَمْ يُفْضَ الدَّيْنُ^(٦)، ثُمَّ يَرْجِعُ الْمَالِكُ^(٧) بِمَا
يَبِيعُ بِهِ.

* * * *

فَصْلٌ [فِي شُرُوطِ الْمَرْهُونِ بِهِ]

شَرَطُ الْمَرْهُونِ بِهِ كَوْنُهُ دَيْنًا ثَابِتًا لَازِمًا، فَلَا يَصِحُّ^(٨)

(١) ويجبر الراهن حينئذ على البيع وجعل الثمن رهناً مكانه.

(٢) من المعير.

(٣) المرهون.

(٤) على المرتهن ولا على الراهن.

(٥) فقد يريد فداءه.

(٦) من جهة المالك أو الراهن.

(٧) على الراهن.

(٨) الرهن.

بِالْعَيْنِ الْمَغْضُوبَةِ^(١) وَالْمُسْتَعَارَةِ فِي الْأَصَحِّ، وَلَا بِمَا سَيُقْرَضُهُ.

وَلَوْ قَالَ: (أَقْرَضْتُكَ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ وَأَرْتَهَنْتُ بِهَا عَبْدَكَ)، فَقَالَ: (أَقْتَرَضْتُ وَرَهَنْتُ) أَوْ قَالَ: (بِعْتُكَه بِكَذَا وَأَرْتَهَنْتُ الثَّوبَ بِهِ)، فَقَالَ: (أَشْرَيْتُ وَرَهَنْتُ) صَحَّ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَا يَصِحُّ بِنُجُومِ الْكِتَابَةِ^(٢)، وَلَا بِجَعْلِ الْجُعَالَةِ قَبْلُ الْفَرَاغِ، وَقِيلَ: يَجُوزُ بَعْدَ الشُّرُوعِ. وَيَجُوزُ^(٣) بِالْثَّمَنِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ^(٤)، وَبِالَّذِينَ^(٥) رَهْنُ بَعْدَ رَهْنٍ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْهَنَهُ الْمَرْهُونُ^(٦) عِنْدَهُ بِدَيْنٍ آخَرَ فِي الْجَدِيدِ.

وَلَا يَلْزَمُ^(٧) إِلَّا بِقَبْضِهِ مِمَّنْ يَصِحُّ عَقْدُهُ، وَتَجْرِي فِيهِ^(٨) النَّيَابَةُ، لَكِنْ لَا يَسْتَنْبِئُ^(٩) الرَّاهِنَ وَلَا عَبْدَهُ، وَفِي الْمَأْذُونِ لَهُ وَجْهٌ، وَيَسْتَنْبِئُ مَكَاتِبَهُ^(١٠).

(١) لاستحالة استيفاء الحق منها.

(٢) لتمكّن المكاتب من إسقاطها.

(٣) الرهن.

(٤) لأنه آيل للزوم.

(٥) أي: ويجوز الرهن بالدين الواحد.

(٦) مفعول به ثان.

(٧) الرهن.

(٨) في القبض.

(٩) المرتهن.

(١٠) أي: مكاتب الراهن؛ لأنه كالأجنبي.

وَلَوْ رَهْنٌ وَدِيعَةٌ^(١) عِنْدَ مُودَعٍ أَوْ مَغْصُوبًا^(٢) عِنْدَ غَاصِبٍ
لَمْ يَلْزَمْ مَا لَمْ يَمُضِ زَمَنُ إِمْكَانِ قَبْضِهِ، وَالْأَظْهَرُ: اشْتِرَاطُ إِذْنِهِ
فِي قَبْضِهِ وَلَا يُبْرئُهُ^(٣) أَرْتِهَانُهُ عَنِ الْغَضَبِ^(٤)، وَيُبْرئُهُ الْإِيدَاعُ
فِي الْأَصَحِّ^(٥).

وَيَخْصُلُ الرُّجُوعُ عَنِ الرَّهْنِ قَبْلَ الْقَبْضِ بِتَصَرُّفٍ يُزِيلُ
الْمِلْكَ كَهَبَةِ مَقْبُوضَةٍ وَبَرَهْنِ مَقْبُوضٍ^(٦) وَكِتَابَةٍ وَكَذَا تَذْيِيرُهُ فِي
الْأَظْهَرِ، وَبِإِخْبَالِهَا^(٧)، لَا الْوُطْءَ وَالْتِزْوِيجَ.

وَلَوْ مَاتَ الْعَاقِدُ^(٨) قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ جُنَّ، أَوْ تَخَمَّرَ
الْعَصِيرُ^(٩) أَوْ أَبَقَ الْعَبْدُ؛ لَمْ يَنْطَلِ الرَّهْنُ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ الْمُقْبِضِ تَصَرُّفٌ يُزِيلُ الْمِلْكَ (لَكِنْ فِي
إِعْتَاقِهِ أَقْوَالٌ، أَظْهَرُهَا: يَنْفُذُ مِنَ الْمَوْسِرِ وَيَغْرُمُ قِيمَتَهُ يَوْمَ عِتْقِهِ

(١) له.

(٢) منه.

(٣) أي: الغاصب.

(٤) قَبْلَ رَدِّ الْمَغْصُوبِ لِمَالِكِهِ.

(٥) فلو غصب ثوبًا ثم أودعه صاحبه عنده فتلف فلا يضمنه، بخلاف ما إذا رهنته عنده فتلف فإنه يضمنه؛ وذلك لأن يد الوديع متصلة في الأمانة، وضمائنه طارئ بالغصب فردت الأمانة إلى يده بأدنى سبب.

(٦) المعتمد أن الهبة وإن لم تقبض، وكذا الرهن رجوع.

(٧) أي: الأمة المرهونة قبل القبض.

(٨) الراهن أو المرتهن.

(٩) والأصح أنه يرتفع حكم الرهن للعصير إذا تخمَّر، ويعود عند تخلُّله.

رَهْنًا، وَإِنْ لَمْ تُنْفِذْهُ^(١) فَأَنْفَكَ^(٢) لَمْ يَنْفُذْ فِي الْأَصَحِّ. وَلَوْ
عَلَّقَهُ^(٣) بِصِفَةٍ فَوُجِدَتْ وَهُوَ رَهْنٌ فَكَالِإِعْتَاقِ^(٤)، أَوْ بَعْدَهُ نَفَذَ
عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَا رَهْنُهُ لِغَيْرِهِ^(٥)، وَلَا التَّزْوِيجُ، وَلَا الْإِجَارَةُ
إِنْ كَانَ الدَّيْنُ حَالًا أَوْ يَحِلُّ قَبْلَهَا، وَلَا الْوَطْءُ فَإِنْ وَطِئَ فَالْوَلَدُ
حُرٌّ. وَفِي نَفُوذِ الْأَسْتِيلَادِ أَقْوَالُ الْإِعْتَاقِ^(٦)، فَإِنْ لَمْ تُنْفِذْهُ
فَأَنْفَكَ^(٧) نَفَذَ فِي الْأَصَحِّ.

فَلَوْ مَاتَتْ بِالْوِلَادَةِ غَرِمَ قِيمَتُهَا رَهْنًا فِي الْأَصَحِّ.

وَلَهُ^(٨) كُلُّ انْتِفَاعٍ لَا يَنْقُصُهُ كَالرُّكُوبِ وَالسُّكْنَى، لَا الْبِنَاءُ
وَالْغِرَاسُ؛ فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يُقْلَعْ قَبْلَ الْأَجَلِ، وَبَعْدَهُ يُقْلَعُ إِنْ لَمْ
تَفِ الْأَرْضُ بِالْدَّيْنِ وَزَادَتْ بِهِ^(٩). ثُمَّ إِنْ أُمِكَنَ الْاِنتِفَاعُ بِغَيْرِ
اِسْتِرْدَادٍ^(١٠) لَمْ يَسْتَرِدَّ، وَإِلَّا فَيَسْتَرِدُّ، وَيُشْهَدُ^(١١) إِنْ اتَّهَمَهُ، وَلَهُ
بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ مَا مَنَعْنَاهُ.

(١) لإعساره.

(٢) الرهن بإبراء مثلاً.

(٣) أي: عتق المرهون.

(٤) فإن كان موسراً نفذ العتق، وإلا فلا.

(٥) أي: ولا يصح رهن المرهون لغير المرتهن.

(٦) وأظهرها نفوذه من الموسر.

(٧) الرهن.

(٨) أي: الراهن.

(٩) بالقلع.

(١٠) كأن يرهن رقيقاً له صنعة (كخياطة) يمكنه أن يعملها عند المرتهن.

(١١) المرتهن على الراهن بالاسترداد للانتفاع.

وَلَهُ^(١) الرُّجُوعُ^(٢) قَبْلَ تَصَرُّفِ الرَّاهِنِ، فَإِنْ تَصَرَّفَ جَاهِلًا
بِرُجُوعِهِ فَكَتَصَرَّفَ وَكَيْلَ جَهْلٍ عَزَلَهُ^(٣).

وَلَوْ أذِنَ^(٤) فِي بَيْعِهِ لِيُعْجَلَ الْمُؤَجَّلُ مِنْ ثَمَنِهِ لَمْ يَصَحَّ
الْبَيْعُ^(٥)، وَكَذَا لَوْ شَرَطَ رَهْنُ الثَّمَنِ^(٦) فِي الْأَظْهَرِ.

* * * *

فَصْلٌ [فِيمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى لُزُومِ الرَّهْنِ]

إِذَا لَزِمَ الرَّهْنُ^(٧) فَالْيَدُ فِيهِ لِلْمُرْتَهِنِ، وَلَا تُزَالُ إِلَّا لِلانْتِفَاعِ
كَمَا سَبَقَ.

وَلَوْ شَرَطَا^(٨) وَضَعَهُ^(٩) عِنْدَ عَدْلٍ جَازٍ، أَوْ عِنْدَ اثْنَيْنِ
وَنَصًّا عَلَى اجْتِمَاعِهِمَا عَلَى حِفْظِهِ أَوْ الْانْفِرَادِ بِهِ فَذَآكَ، وَإِنْ
أُطْلِقَا فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْانْفِرَادُ فِي الْأَصَحِّ^(١٠).

(١) أي: المرتين.

(٢) عن الإذن.

(٣) فلا ينفذ تصرفه.

(٤) المرتين.

(٥) لفساد الإذن، أما لو أذن دون شرط وباعه بطل الرهن.

(٦) أي: جعل الثمن مرهونًا مكان العين المبيعة.

(٧) بالإقباض.

(٨) أي: الراهن والمرتهن.

(٩) أي: المرهون.

(١٠) فيجعلانه في حرز لهما.

وَلَوْ مَاتَ الْعَدْلُ^(١)، أَوْ فُسِقَ جَعَلَاهُ حَيْثُ يَتَّفِقَانِ، وَإِنْ تَشَاحَا وَضَعَهُ الْحَاكِمُ عِنْدَ عَدْلٍ.

وَيَسْتَحَقُّ بَيْعَ الْمَرْهُونِ عِنْدَ الْحَاجَةِ^(٢)، وَيُقَدَّمُ الْمُرْتَهِنُ بِثَمَنِهِ^(٣)، وَيَبِيعُهُ الرَّاهِنُ أَوْ وَكِيلُهُ بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ، فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ قَالَ لَهُ الْحَاكِمُ: (تَأْذَنْ، أَوْ تُبْرئْ).

وَلَوْ طَلَبَ الْمُرْتَهِنُ بَيْعَهُ فَأَبَى الرَّاهِنُ أَلْزَمَهُ الْقَاضِي قَضَاءَ الدَّيْنِ أَوْ بَيْعَهُ، فَإِنْ أَصَرَ بَاعَهُ الْحَاكِمُ.

وَلَوْ بَاعَهُ الْمُرْتَهِنُ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ فَلَا أَصَحَّ: أَنَّهُ إِنْ بَاعَ بِحَضْرَتِهِ صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا.

وَلَوْ شَرَطَ أَنْ يَبِيعَهُ الْعَدْلُ^(٤) جَازَ، وَلَا يُشْتَرَطُ مُرَاجَعَةُ الرَّاهِنِ فِي الْأَصَحِّ^(٥).

فَإِذَا بَاعَ^(٦) فَالْثَّمَنُ عِنْدَهُ مِنْ ضَمَانِ الرَّاهِنِ حَتَّى يَقْبِضَهُ الْمُرْتَهِنُ.

وَلَوْ تَلَفَ ثَمَنُهُ فِي يَدِ الْعَدْلِ ثُمَّ اسْتَحَقَّ الْمَرْهُونُ: فَإِنْ شَاءَ الْمُشْتَرِي رَجَعَ عَلَى الْعَدْلِ، وَإِنْ شَاءَ عَلَى الرَّاهِنِ، وَالْقَرَارُ عَلَيْهِ^(٧).

(١) الموضوع عنده.

(٢) لوفاء الدين.

(٣) على جميع الغرماء.

(٤) الذي وُضِعَ عنده الرهن.

(٥) وأما المرتهن فيُراجَع؛ لأنَّه ربما أبرأ.

(٦) العدل.

(٧) أي: على الراهن، فإذا غرم العدل رجع عليه.

وَلَا يَبِيعُ الْعَدْلُ إِلَّا بِثَمَنِ مِثْلِهِ حَالًا مِنْ نَقْدٍ بَلَدِهِ، فَإِنْ زَادَ رَاغِبٌ ^(١) قَبْلَ انْقِضَاءِ الْخِيَارِ فَلْيَفْسَخْ وَلْيَبْعُهُ.

وَمُؤْنَةُ الْمَرْهُونِ عَلَى الرَّاهِنِ، وَيُجْبَرُ عَلَيْهَا لِحَقِّ الْمُرْتَهِنِ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَلَا يُمْنَعُ الرَّاهِنُ مِنْ مَضْلَحَةِ الْمَرْهُونِ؛ كَقَضْدِ وَحِجَامَةِ ^(٢).

وَهُوَ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ ^(٣)، وَلَا يَسْقُطُ بِتَلْفِهِ شَيْءٌ مِنْ دَيْنِهِ.

وَحُكْمُ فَاسِدِ الْعُقُودِ حُكْمُ صَحِيحِهَا فِي الضَّمَانِ ^(٤).

وَلَوْ شَرَطَ كَوْنُ الْمَرْهُونِ مَبِيعًا لَهُ عِنْدَ الْحُلُولِ فَسَدًا ^(٥)، وَهُوَ قَبْلَ الْمَجْلِ أَمَانَةٌ ^(٦).

وَيُصَدَّقُ الْمُرْتَهِنُ فِي دَعْوَى التَّلَفِ بِبَيْمِينِهِ، وَلَا يُصَدَّقُ فِي الرَّدِّ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ.

(١) زيادة لا يُتَغَابَنُ بِمِثْلِهَا.

(٢) ومعالجة.

(٣) فلا يلزمه ضمانه إلا إذا تعدى.

(٤) وعدمه، فإذا اقتضى العقد الصحيح الضمان (كالبيع بعد التسليم، والعارية) ففاسده يقتضي الضمان أيضًا. والعقد الذي صحيحه لا يقتضي الضمان (كالرهن) لا يقتضي فاسده الضمان.

(٥) أي: الرهن والبيع.

(٦) لا يُضْمَنُ؛ لَأَنَّهُ مَقْبُوضٌ بِحُكْمِ الرِّهْنِ الْفَاسِدِ، وَبَعْدَ الْحُلُولِ مُضْمُونٌ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَوَلٍ عَلَيْهِ بِحُكْمِ الشِّرَاءِ الْفَاسِدِ.

وَلَوْ وَطِئَ الْمُرْتَهِنُ الْمَرْهُونَةَ بِلَا شُبْهَةٍ^(١) فَرَانٍ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ^(٢): جَهِلْتُ تَخْرِيمَهُ إِلَّا أَنْ يَقْرُبَ إِسْلَامُهُ أَوْ يَنْشَأَ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ.

وَإِنْ وَطِئَ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ قَبْلَ دَعْوَاهُ جَهِلَ التَّخْرِيمِ فِي الْأَصَحِّ فَلَا حَدَّ، وَيَجِبُ الْمَهْرُ إِنْ أَكْرَهَهَا^(٣)، وَالْوَلَدُ حُرٌّ نَسِيبٌ^(٤)، وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ لِلرَّاهِنِ^(٥).

وَلَوْ تَلَفَ الْمَرْهُونُ وَقَبِضَ بَدَلَهُ صَارَ رَهْنًا، وَالْخَصْمُ فِي الْبَدَلِ الرَّاهِنُ^(٦)، فَإِنْ لَمْ يُخَاصِمْ؛ لَمْ يُخَاصِمِ الْمُرْتَهِنُ فِي الْأَصَحِّ.

فَلَوْ وَجَبَ قِصَاصٌ أَقْتَصَّ الرَّاهِنُ وَقَاتَ الرِّهْنُ، فَإِنْ وَجَبَ الْمَالُ بِعَفْوِهِ^(٧)، أَوْ بِجِنَايَةِ خَطَأٍ لَمْ يَصَحَّ عَفْوُهُ عَنْهُ وَلَا إِبْرَاءُ الْمُرْتَهِنِ الْجَانِي^(٨).

وَلَا يَسْرِي الرِّهْنُ إِلَى زِيَادَتِهِ الْمُتَفَصِّلَةِ؛ كَثَمَرَةٍ وَوَلَدٍ، فَلَوْ رَهَنَ حَامِلًا وَحَلَّ الْأَجَلَ وَهِيَ حَامِلٌ بَيْعَتْ، وَإِنْ وَلَدَتْهُ بَيْعَ

(١) مِنْ ظَنٍّ أَنَّهَا أُمَّتُهُ.

(٢) لِدَفْعِ الْحَدِّ.

(٣) لَا إِنْ طَاوَعْتُهُ.

(٤) لِأَنَّهُ وَطِئَ شُبْهَةً.

(٥) لِتَفْوِيتِهِ رَقَّةً عَلَيْهِ.

(٦) لِأَنَّهُ الْمَالِكُ.

(٧) أَيُّ: بَعَفُو الرَّاهِنَ عَنِ الْقِصَاصِ عَلَى مَالٍ.

(٨) لِأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ.

مَعَهَا فِي الْأَظْهَرِ، فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا عِنْدَ الْبَيْعِ دُونَ الرَّهْنِ فَالْوَلَدُ
لَيْسَ بِرَهْنٍ فِي الْأَظْهَرِ.

* * * *

فَضْلُ [فِي جِنَايَةِ الْمَرْهُونِ]

جَنَى الْمَرْهُونُ قُدَّمَ الْمَجْنِي عَلَيْهِ ^(١)، فَإِنْ اقْتَصَرَ أَوْ بَاعَ لَهُ
بَطَلَ الرَّهْنُ، وَإِنْ جَنَى عَلَى سَيِّدِهِ فَاقْتَصَرَ بَطَلَ، وَإِنْ عُفِيَ عَلَى
مَالٍ لَمْ يَثْبُتْ عَلَى الصَّحِيحِ ^(٢) فَيَبْقَى رَهْنًا.

وَإِنْ قَتَلَ ^(٣) مَرْهُونًا لِسَيِّدِهِ عِنْدَ آخِرِ فَاقْتَصَرَ بَطَلَ الرَّهْنَانِ.
وَإِنْ وَجَبَ مَالٌ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ مُرْتَهِنِ الْقَتِيلِ، فَيُبَاعُ وَثَمَنُهُ
رَهْنٌ، وَقِيلَ: يَصِيرُ رَهْنًا. فَإِنْ كَانَا ^(٤) مَرْهُونَيْنِ عِنْدَ شَخْصٍ
بِذَيْنِ وَاحِدٍ نَقَصَتِ الْوَثِيقَةُ، أَوْ بِذَيْنَيْنِ وَفِي نَقْلِ الْوَثِيقَةِ ^(٥)
غَرَضٌ ^(٦) نُقِلَتْ ^(٧).

وَلَوْ تَلَفَ الْمَرْهُونُ بِآفَةٍ بَطَلَ.

(١) على المرتهن.

(٢) لأن السيد لا يثبت له على عبده مال.

(٣) المرهون.

(٤) أي: القاتل والمقتول.

(٥) إلى دين القاتل.

(٦) للمرتهن.

(٧) فبيع القاتل، ويصير ثمنه رهنا مكان القاتل.

وَيَنْفَكُ بِفَسْخِ الْمُرْتَهَنِ وَبِالْبَرَاءَةِ مِنَ الدَّيْنِ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنْهُ لَمْ يَنْفَكْ شَيْءٌ مِنَ الرِّهْنِ.

وَلَوْ رَهَنَ نِصْفَ عَبْدٍ بِدَيْنٍ وَنِصْفَهُ بِآخَرٍ فَبَرِيَ مِنْ أَحَدِهِمَا أَنْفَكَ قِسْطُهُ، وَلَوْ رَهَنَاهُ فَبَرِيَ أَحَدُهُمَا أَنْفَكَ نَصِيبُهُ.

* * * *

فَضْلٌ

[فِي الْأَخْتِلَافِ فِي الرِّهْنِ]

أَخْتَلَفَا فِي الرِّهْنِ أَوْ قَدَرِهِ صُدَّقَ الرَّاهِنُ بِيَمِينِهِ إِنْ كَانَ رَهْنًا تَبَرُّعًا، وَإِنْ شَرِطَ فِي بَيْعٍ تَحَالَفَا^(١).

وَلَوْ أَدْعَى أَنَّهُمَا رَهْنَاهُ عَبْدُهُمَا بِمِئَةٍ وَصَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا فَنَصِيبُ الْمُصَدَّقِ رَهْنٌ بِخَمْسِينَ، وَالْقَوْلُ فِي نَصِيبِ الثَّانِي قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ، وَتَقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُصَدَّقِ عَلَيْهِ^(٢).

وَلَوْ أَخْتَلَفَا فِي قَبْضِهِ: فَإِنْ كَانَ فِي يَدِ الرَّاهِنِ أَوْ فِي يَدِ الْمُرْتَهَنِ وَقَالَ الرَّاهِنُ: (غَصَبْتُهُ) صُدَّقَ الرَّاهِنُ بِيَمِينِهِ؛ وَكَذَا إِنْ قَالَ: (أَقْبَضْتُهُ عَنْ جِهَةِ أُخْرَى فِي الْأَصَحِّ).

وَلَوْ أَقَرَّ^(٣) بِقَبْضِهِ^(٤) ثُمَّ قَالَ: (لَمْ يَكُنْ إِقْرَارِي عَنْ

(١) وَفُسَخَ الْبَيْعُ.

(٢) فَإِنْ شَهِدَ مَعَهُ آخَرٌ أَوْ حَلَفَ الْمَدْعَى مَعَهُ ثَبَتَ رَهْنُ الْجَمِيعِ.

(٣) الرَّاهِنُ.

(٤) أَيِ: بِقَبْضِ الْمُرْتَهَنِ الْمَرْهُونِ.

حَقِيقَةً) فَلَهُ تَخْلِيفُهُ^(١)، وَقِيلَ: لَا يُحْلَفُ إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ لِإِقْرَارِهِ
تَأْوِيلًا، كَقَوْلِهِ: (أَشْهَدْتُ عَلَى رَسْمِ الْقَبَالَةِ^(٢)).

وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا: (جَنَى الْمَرْهُونُ) وَأَنْكَرَ الْآخَرُ صُدَّقَ
الْمُنْكَرُ بِبَيِّنِهِ^(٣).

وَلَوْ قَالَ الرَّاهِنُ: (جَنَى قَبْلَ الْقَبْضِ) فَلَاظْهَرُ: تَصْديقُ
الْمُرْتَهِنِ بِبَيِّنِهِ فِي إِنْكَارِهِ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ غَرِمَ الرَّاهِنُ
لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ يَغْرُمُ الْأَقْلَّ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ وَأَرْشِ الْجَنَايَةِ،
وَأَنَّهُ لَوْ نَكَلَ الْمُرْتَهِنُ رُدَّتِ الْيَمِينُ عَلَى الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ^(٤) لَا عَلَى
الرَّاهِنِ^(٥)، فَإِذَا حَلَفَ بَيَعَ فِي الْجَنَايَةِ.

وَلَوْ أَذِنَ^(٦) فِي بَيْعِ الْمَرْهُونِ فَبَيَعَ وَرَجَعَ عَنِ الْإِذْنِ وَقَالَ:
(رَجَعْتُ قَبْلَ الْبَيْعِ) وَقَالَ الرَّاهِنُ: (بَعْدَهُ) فَلَاصَحُّ: تَصْديقُ
الْمُرْتَهِنِ.

وَمَنْ عَلَيْهِ أَلْفَانِ بِأَحَدِهِمَا رَهْنٌ فَأَدَّى أَلْفًا وَقَالَ: (أَدَيْتُهُ
عَنْ أَلْفِ الرَّهْنِ) صُدِّقَ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا جَعَلَهُ عَمَّا شَاءَ،
وَقِيلَ: يُقَسِّطُ.

(١) أي: تخليف المرتهن أنه قبض الرهن.

(٢) قبل القبض. والرسم: الكتابة. والقبالة: الورقة التي يكتب فيها الحق المقر به.
فمعنى العبارة: أن قبض المرتهن لم يحصل حقيقة، وإنما أشهدت على الورقة
قبل القبض.

(٣) لأن الأصل عدم الجناية.

(٤) لأن الحق له.

(٥) لأنه لا يدعي لنفسه شيئًا.

(٦) المرتهن.

فَصْلٌ [فِي تَعَلُّقِ الدَّيْنِ بِالتَّرَكَةِ]

مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ تَعَلَّقَ بِتَرَكَّتِهِ تَعَلَّقَهُ بِالْمَرْهُونِ^(١)، وَفِي قَوْلٍ: كَتَعَلَّقَ الْأَرْضُ بِالْجَانِي، فَعَلَى الْأَظْهَرِ يَسْتَوِي الدَّيْنُ الْمُسْتَعْرِقُ وَغَيْرُهُ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ تَصَرَّفَ الْوَارِثُ وَلَا دَيْنَ ظَاهِرٍ فَظَهَرَ دَيْنٌ بِرَدِّ مَبِيعٍ بَعِيبٍ فَأَلْأَصَحُّ: أَنَّهُ لَا يَتَبَيَّنُ فَسَادُ تَصَرُّفِهِ، لَكِنْ إِنْ لَمْ يُقْضَ الدَّيْنُ فُسِّخَ^(٢).

وَلَا خِلَافَ أَنَّ لِلْوَارِثِ إِمْسَاكَ عَيْنِ التَّرَكَةِ وَقَضَاءَ الدَّيْنِ مِنْ مَالِهِ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ تَعَلُّقَ الدَّيْنِ بِالتَّرَكَةِ لَا يَمْنَعُ الْإِزْثَ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِزَوَائِدِ التَّرَكَةِ كَكَسْبٍ وَنِتَاجٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) فيمتنع تصرف الوارث في شيء منها.

(٢) ولو بقي من التركة ما يفي به فلا فسخ.

كِتَابُ التَّفْلِيسِ

مَنْ عَلَيْهِ دُيُونٌ حَالَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى مَالِهِ يُحَجَرُ عَلَيْهِ بِسُؤَالِ
الْغُرَمَاءِ.

وَلَا حَجْرَ بِالْمُؤَجَّلِ.

وَإِذَا حُجِرَ بِحَالٍ لَمْ يَحِلَّ الْمُؤَجَّلُ فِي الْأَظْهَرِ.

وَلَوْ كَانَتْ الدُّيُونُ بِقَدْرِ الْمَالِ: فَإِنْ كَانَ كَسُوبًا يُنْفَقُ مِنْ
كَسْبِهِ فَلَا حَجْرَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَسُوبًا وَكَانَتْ نَفَقَتُهُ مِنْ مَالِهِ فَكَذَا
فِي الْأَصَحِّ (١).

وَلَا يُحَجَرُ بِغَيْرِ طَلَبٍ، فَلَوْ طَلَبَ بَعْضُهُمْ وَدَيْنُهُ قَدْرٌ
يُحَجَرُ بِهِ (٢) حَجْرَ، وَإِلَّا فَلَا.

وَيُحَجَرُ بِطَلَبِ الْمُفْلِسِ (٣) فِي الْأَصَحِّ، فَإِذَا حُجِرَ تَعَلَّقَ

(١) لَا حَجْرَ عَلَيْهِ، لِتَمَكُّنِهِمْ مِنْ مَطَالِبَتِهِ حَالًا.

(٢) بَأَن زَادَ عَلَى مَالِهِ.

(٣) أَي: طَلَبَ الْحَجْرَ عَلَى نَفْسِهِ بَعْدَ ثُبُوتِ الدَّيْنِ بِدَعْوَى الْغُرَمَاءِ وَالْبَيِّنَةِ أَوْ الْإِقْرَارِ،
وَلَمْ يَطْلُبِ الْغُرَمَاءُ الْحَجْرَ، أَمَّا بَدُونِ ذَلِكَ فَلَا يَكْفِي طَلَبُ الْمُفْلِسِ الْحَجْرَ
عَلَيْهِ؛ لظَهْوَرِ غَرَضِهِ فِيهِ مِنْ وِفَاءِ دَيُونِهِ بِصَرْفِ مَالِهِ فِيهَا.

حَقُّ الْغُرْمَاءِ بِمَالِهِ، وَأَشْهَدُ^(١) عَلَى حَجَرِهِ لِيُحْذَرَ.

وَلَوْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ أَوْ أَعْتَقَ^(٢) فَفِي قَوْلٍ: يُوقَفُ تَصَرُّفُهُ:
فَإِنْ فَضَلَ ذَلِكَ عَنِ الدَّيْنِ^(٣) نَقَذَ، وَإِلَّا لَعَا، وَالْأَظْهَرُ بُطْلَانُهُ.

وَلَوْ بَاعَ مَالَهُ لَغُرْمَائِهِ بِدَيْنِهِمْ بَطَلَ فِي الْأَصَحِّ^(٤).

فَلَوْ بَاعَ سَلَمًا أَوْ اشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ فَالصَّحِيحُ صِحَّتُهُ،
وَيَثْبُتُ فِي ذِمَّتِهِ.

وَيَصِحُّ نِكَاحُهُ وَطَلَاقُهُ^(٥) وَخُلْعُهُ وَاقْتِصَاصُهُ^(٦) وَإِسْقَاطُهُ^(٧).

وَلَوْ أَقَرَّ^(٨) بَعَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ وَجَبَ قَبْلَ الْحَجَرِ فَلَا أَظْهَرَ: قَبُولُهُ
فِي حَقِّ الْغُرْمَاءِ^(٩)، وَإِنْ أَسْنَدَ وَجُوبَهُ إِلَى مَا بَعْدَ الْحَجَرِ
بِمُعَامَلَةٍ أَوْ مُطْلَقًا لَمْ يُقْبَلْ فِي حَقِّهِمْ^(١٠)، وَإِنْ قَالَ عَنْ جِنَايَةٍ
قَبْلَ فِي الْأَصَحِّ^(١١).

(١) الحاكم ندبًا.

(٢) أو أجز أو وقف.

(٣) لارتفاع القيمة، أو إبراء بعض الغرماء.

(٤) لجواز أن يكون له غريم آخر، أما بإذن القاضي فيصح.

(٥) إذ لا يتعلق بهما مال.

(٦) استيفاؤه القصاص.

(٧) ولو مجانًا، لكن يكون آثمًا.

(٨) المفليس.

(٩) لأن مقصود الحجر منع التصرف فألغى إنشاؤه، والإقرار إخبار، والحجر لا يسلب العبارة عنه.

(١٠) وأما في حقه فيطالب به بعد فك الحجر.

(١١) فيزاحمهم المجني عليه لانتفاء تقصيره.

وَلَهُ أَنْ يَرُدَّ بِالْعَيْبِ مَا كَانَ اشْتَرَاهُ إِنْ كَانَتْ الْغِبْطَةُ فِي الرَّدِّ^(١).

وَالْأَصَحُّ: تَعَدِّي الْحَجَرِ إِلَى مَا حَدَثَ بَعْدَهُ بِالْأَضْطِیَادِ وَالْوَصِيَّةِ وَالشِّرَاءِ^(٢) إِنْ صَحَّحْنَاهُ^(٣)، وَأَنَّهُ لَيْسَ لِيَائِعِهِ^(٤) أَنْ يَفْسَخَ وَيَتَعَلَّقَ بِعَيْنِ مَتَاعِهِ إِنْ عَلِمَ الْحَالَ، وَإِنْ جَهِلَ فَلَهُ ذَلِكَ^(٥)، وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُمْكِنِ التَّعَلُّقُ بِهَا^(٦) لَا يُزَاحِمُ الْغُرْمَاءَ بِالثَّمَنِ^(٧).

* * * *

فَصْلٌ

[فِيمَا يُفْعَلُ فِي مَالِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ بِالْفَلَسِ]

يُبَادِرُ الْقَاضِي بَعْدَ الْحَجْرِ بَبَيْعِ مَالِهِ وَقَسْمِهِ بَيْنَ الْغُرْمَاءِ^(٨)، وَيُقَدِّمُ مَا يَخَافُ فَسَادَهُ، ثُمَّ الْحَيَوَانَ، ثُمَّ الْمَنْقُولَ، ثُمَّ الْعَقَارَ.

(١) فَإِنْ كَانَتْ الْغِبْطَةُ فِي إِسَاكَه امْتَنَعَ الرَّدُّ.

(٢) فِي الذِّمَّةِ.

(٣) أَيِ: الشِّرَاءِ، وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ.

(٤) أَيِ: بِاتِّعَافِ الْمَفْلَسِ.

(٥) وَيُزَاحِمُ الْغُرْمَاءَ بِذَلِكَ لِعِذْرِهِ، وَقَالَ الرَّمْلِيُّ: لَا يُزَاحِمُهُمْ، سِوَاءَ عَلِمَ الْحَالَ أَوْ جَهِلَهُ لِحُدُوثِهِ بَرَضَاهُ.

(٦) أَيِ: بِعَيْنِ مَتَاعِهِ لَعِلْمِهِ.

(٧) لِأَنَّهُ ذَيْنِ حَادِثٍ بَعْدَ الْحَجْرِ بَرَضًا مُسْتَحَقَّةً.

(٨) عَلَى نِسْبَةِ دُيُونِهِمْ.

وَلِيَبَّعَ بِحَضْرَةِ الْمُفْلِسِ وَغُرْمَائِهِ ^(١) كُلَّ شَيْءٍ فِي سُوقِهِ
بِثَمَنِ مِثْلِهِ حَالًا مِنْ تَقْدِ الْبَلَدِ ^(٢).

ثُمَّ إِنْ كَانَ الدَّيْنُ غَيْرَ جِنْسِ النَّقْدِ وَلَمْ يَرْضَ الْغَرِيمُ إِلَّا
بِجِنْسِ حَقِّهِ أَشْتَرِي، وَإِنْ رَضِيَ جَارَ صَرْفِ النَّقْدِ إِلَيْهِ إِلَّا فِي
السَّلَمِ ^(٣).

وَلَا يُسَلَّمُ مَبِيعًا قَبْلَ قَبْضِ ثَمَنِهِ.

وَمَا قَبْضُهُ قَسَمُهُ بَيْنَ الْغُرْمَاءِ إِلَّا أَنْ يَغْسَرَ لِقِلَّتِهِ فَيُؤْخَرُ
لِيَجْتَمَعَ.

وَلَا يُكَلَّفُونَ بَيِّنَةً بِأَنْ لَا غَرِيمَ غَيْرُهُمْ، فَلَوْ قَسَمَ فَظَهَرَ
غَرِيمٌ شَارَكَ بِالْحِصَّةِ ^(٤)، وَقِيلَ: تُنْقَضُ الْقِسْمَةُ.

وَلَوْ خَرَجَ شَيْءٌ بَاعَهُ قَبْلَ الْحَجْرِ مُسْتَحَقًّا وَالثَّمَنُ تَالِفٌ
فَكَذَبَ ظَهَرَ، وَإِنْ أَسْتَحَقَّ شَيْءٌ بَاعَهُ الْحَاكِمُ قُدِّمَ الْمُشْتَرِي
بِالثَّمَنِ، وَفِي قَوْلٍ: يُحَاصُّ الْغُرْمَاءُ.

وَيُنْفَقُ ^(٥) عَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ حَتَّى يُقَسَّمَ مَالُهُ، إِلَّا أَنْ
يَسْتَغْنِيَ بِكَسْبٍ.

(١) ندبًا.

(٢) وجوبًا إلا إن رضي الغرماء بغير ذلك.

(٣) فلا بُدَّ من تحصيل المسلم فيه.

(٤) ولم تُنْقَضِ القسمة؛ لأنَّ المقصود يحصل بذلك، فلو قسم ماله (وهو خمسة
عشر) على غريمين: لأحدهما عشرون، وللآخر عشرة؛ فأخذ الأول عشرة،
والآخر خمسة؛ ثم ظهر غريم له ثلاثون؛ رجع على كلٍّ منهما بنصف ما أخذ.

(٥) الحاكم من مال المفلس عليه و....

وَيُبَاعُ مَسْكَنُهُ وَخَادِمُهُ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ أَحْتَاجَ إِلَى خَادِمٍ
لِزِمَانَتِهِ وَمَنْصِبِهِ.

وَيُتْرَكُ لَهُ^(١) دَسْتُ ثَوْبٍ يَلِيقُ بِهِ (وَهُوَ: قَمِيصٌ وَسَرَاوِيلُ
وَعِمَامَةٌ وَمِكَعَبٌ^(٢)، وَيُزَادُ فِي الشِّتَاءِ جُبَّةٌ^(٣)).

وَيُتْرَكُ لَهُ قُوْتُ يَوْمِ الْقِسْمَةِ لِمَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ.

وَلَيْسَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ أَنْ يَكْتَسِبَ أَوْ يُوجِّرَ نَفْسَهُ لِيَقِيَّةِ
الْدِّينِ، وَالْأَصَحُّ: وَجُوبُ إِجَارَةِ أُمٍّ وَلَدِهِ وَالْأَرْضِ الْمَوْقُوفَةِ
عَلَيْهِ^(٤).

وَإِذَا ادَّعَى أَنَّهُ مُعْسِرٌ أَوْ قَسَمَ مَالَهُ بَيْنَ غُرْمَائِهِ وَزَعَمَ أَنَّهُ لَا
يَمْلِكُ غَيْرَهُ وَأَنْكَرُوا: فَإِنْ لَزِمَهُ الدِّينُ فِي مُعَامَلَةِ مَالٍ كَشْرَاءٍ أَوْ
قَرْضٍ فَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ^(٥)، وَإِلَّا^(٦) فَيُصَدَّقُ بِبَيِّنِهِ فِي الْأَصَحِّ.

وَتُقْبَلُ بَيِّنَةُ الْإِعْسَارِ فِي الْحَالِ^(٧)، وَشَرْطُ شَاهِدِهِ: خُبْرُ
بَاطِنِهِ^(٨)، وَلَيَقِلُّ: هُوَ مُعْسِرٌ، وَلَا يُمَحِّضُ النَّفْيَ، كَقَوْلِهِ:
(لَا يَمْلِكُ شَيْئًا).

(١) ولمن عليه نفقته.

(٢) جذاء.

(٣) ويترك للعالم كتبه.

(٤) لبقية الدين إذا كان يحصل منهما ما يزيد على قدر نفقته ونفقة من يعوله.

(٥) بأنه لا يملك غيره.

(٦) بأن لزمه الدين لا في معاملة مال (كضمان مثلاً).

(٧) من غير مضي مدة يحبس فيها ليختبر حاله.

(٨) بجوار، أو معاملة، أو سفر.

وَإِذَا ثَبَتَ إِعْسَارُهُ لَمْ يَجْزُ حَبْسُهُ وَلَا مُلَازِمَتُهُ، بَلْ يُمَهَّلُ حَتَّى يُوسِرَ^(١).

وَالْغَرِيبُ الْعَاجِزُ عَنْ بَيِّنَةِ الْإِعْسَارِ يُوَكَّلُ الْقَاضِي بِهِ^(٢) مَنْ يَبْحَثُ عَنْ حَالِهِ، فَإِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ إِعْسَارُهُ شَهِدَ بِهِ.

* * * *

فَضْلٌ

[فِي رُجُوعِ نَحْوِ بَائِعٍ عَلَى مُفْلِسٍ بِمَا بَاعَهُ لَهُ قَبْلَ
الْحَجَرِ وَلَمْ يَقْبِضْ عَوَضَهُ]

مَنْ بَاعَ وَلَمْ يَقْبِضِ الثَّمَنَ حَتَّى حُجِرَ عَلَى الْمُشْتَرِي بِالْفُلْسِ فَلَهُ فَسْخُ الْبَيْعِ وَاسْتِرْدَادُ الْمَبِيعِ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّ خِيَارَهُ عَلَى الْفَوْرِ، وَأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ الْفَسْخُ^(٣) بِالْوَطْءِ وَالْإِعْتَاقِ وَالْبَيْعِ^(٤).

وَلَهُ الرُّجُوعُ فِي سَائِرِ الْمَعَاوِضَاتِ كَالْبَيْعِ^(٥)، وَلَهُ شُرُوطٌ مِنْهَا:

(١) بخلاف مَنْ لَمْ يَثْبِتْ إِعْسَارُهُ، فَيَجُوزُ حَبْسُهُ وَمُلَازِمَتُهُ.

(٢) وَهُوَ فِي الْحَبْسِ.

(٣) مِنَ الْبَائِعِ.

(٤) بَلْ تَلْغُو هَذِهِ التَّصَرُّفَاتُ لِمَصَادِفَتِهَا مِلْكَ غَيْرِهِ، وَيَحْصُلُ الْفَسْخُ بِنَحْوِ: فَسْخُ الْبَيْعِ.

(٥) وَالْإِجَارَةُ وَالْقَرْضُ.

١ - كَوْنُ الثَّمَنِ حَالًا.

٢ - وَأَنْ يَتَعَذَّرَ حُصُولُهُ بِالْإِفْلَاسِ، فَلَوْ أُمْتَنَعَ مِنْ دَفْعِ الثَّمَنِ مَعَ يَسَارِهِ أَوْ هَرَبَ فَلَا فُسْخَ فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ قَالَ الْغُرَمَاءُ: (لَا تَفْسُخْ وَنُقَدِّمُكَ بِالثَّمَنِ) فَلَهُ الْفُسْخُ^(١).

٣ - وَكَوْنُ الْمَبِيعِ بَاقِيًا فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي، فَلَوْ فَاتَ^(٢) أَوْ كَاتَبَ الْعَبْدَ فَلَا رُجُوعَ، وَلَا يَمْنَعُ^(٣) التَّزْوِيجُ^(٤).

وَلَوْ تَعَيَّبَ بِأَفَةٍ أَخَذَهُ نَاقِصًا، أَوْ ضَارَبَ^(٥) بِالثَّمَنِ أَوْ بِجِنَايَةٍ أَجْنَبِيٍّ أَوْ الْبَائِعِ فَلَهُ أَخْذُهُ، وَيُضَارَبُ مِنْ ثَمَنِهِ بِنِسْبَةِ نَقْصِ الْقِيَمَةِ^(٦).

وَجِنَايَةُ الْمُشْتَرِي كَافَّةٌ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ تَلَفَ أَحَدُ الْعَبْدَيْنِ ثُمَّ أَفْلَسَ أَخَذَ الْبَاقِي وَضَارَبَ بِحِصَّةِ التَّلَافِ، فَلَوْ كَانَ قَبْضُ بَعْضِ الثَّمَنِ رَجَعَ فِي الْجَدِيدِ، فَإِنْ تَسَاوَتْ قِيَمَتُهُمَا^(٧) وَقَبْضُ نِصْفِ الثَّمَنِ أَخَذَ الْبَاقِي بِبَاقِي الثَّمَنِ، وَفِي قَوْلٍ: يَأْخُذُ نِصْفَهُ بِنِصْفِ بَاقِي الثَّمَنِ وَيُضَارَبُ بِنِصْفِهِ.

(١) لما في التقديم من المنة.

(٢) بهية.

(٣) الرجوع.

(٤) ولا الإجارة.

(٥) مع الغرماء.

(٦) فيستحق المفلس على البائع أرض الجناية، ويستحق البائع عليه إذا رجع من الثمن بنسبة نقص القيمة.

(٧) أي: العبدان.

وَلَوْ زَادَ الْمَبِيعُ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً كَسِمَنْ وَصَنَعَةٍ فَازَ الْبَائِعُ بِهَا،
وَالْمُنْفَصِلَةُ (كَالْثَمَرَةِ، وَالْوَلَدِ) لِلْمُسْتَرِي، وَيَرْجِعُ الْبَائِعُ فِي
الْأَصْلِ، فَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ صَغِيرًا وَبَدَلَ الْبَائِعُ قِيمَتَهُ أَخَذَهُ مَعَ أُمِّهِ،
وِلَا فَيْبَاعَانَ، وَتُصْرَفُ إِلَيْهِ حِصَّةُ الْأُمِّ^(١)، وَقِيلَ: لَا رُجُوعَ^(٢).

وَلَوْ كَانَتْ^(٣) حَامِلًا عِنْدَ الرُّجُوعِ دُونَ الْبَيْعِ، أَوْ
عَكْسَهُ^(٤)، فَلَا صَحْ: تَعْدِي الرُّجُوعِ إِلَى الْوَلَدِ.

وَأُسْتِتَارُ الثَّمَرِ بِكِمَامِهِ وَظُهُورُهُ بِالتَّأْيِيرِ قَرِيبٌ مِنْ أُسْتِتَارِ
الْجَنِينِ وَانْفِصَالِهِ، وَأَوَّلَى بِتَعْدِي الرُّجُوعِ^(٥).

وَلَوْ غَرَسَ^(٦) الْأَرْضَ أَوْ بَنَى^(٧): فَإِنْ اتَّفَقَ الْغُرْمَاءُ
وَالْمُفْلِسُ عَلَى تَفْرِيعِهَا فَعَلُوا وَأَخَذَهَا، وَإِنْ ائْتَنَعُوا^(٨) لَمْ
يُجْبَرُوا، بَلْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ وَيَمْتَلِكَ الْغَرَّاسُ وَالْبِنَاءُ بِقِيمَتِهِ، وَلَهُ
أَنْ يَقْلَعَ وَيُضْمَنَ أَرْضُ النَّقْصِ، وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ
فِيهَا، وَيَبْقَى الْغَرَّاسُ وَالْبِنَاءُ لِلْمُفْلِسِ.

وَلَوْ كَانَ الْمَبِيعُ حِنْطَةً فَخَلَطَهَا بِمِثْلِهَا أَوْ دُونِهَا فَلَهُ أَخْذُ

(١) وَتُصْرَفُ حِصَّةُ الْوَلَدِ لِلْغُرْمَاءِ حَذَرًا مِنَ التَّفْرِيقِ.

(٢) إِذَا لَمْ يَبْدُلِ الْقِيَمَةَ، بَلْ يَضَارِبُ.

(٣) الدَّابَّةُ.

(٤) أَيِ: حَامِلًا عِنْدَ الْبَيْعِ.

(٥) لِأَنَّهَا مُشَاهِدَةٌ.

(٦) الْمُسْتَرِي.

(٧) فِيهَا ثُمَّ أَفْلَسَ وَاخْتَارَ الْبَائِعُ الرُّجُوعَ فِي الْأَرْضِ.

(٨) مِنَ الْقُلْعِ.

قَدَرَ الْمُبِيعَ مِنَ الْمَخْلُوطِ، أَوْ بِأَجَوَدَ فَلَا رُجُوعَ فِي الْمَخْلُوطِ فِي الْأَظْهَرِ^(١)، وَلَوْ طَحَنَهَا أَوْ قَصَرَ الثَّوبَ: فَإِنْ لَمْ تَزِدِ الْقِيَمَةَ رَجَعَ، وَلَا شَيْءَ لِلْمُفْلِسِ، وَإِنْ زَادَتْ فَلَا أَظْهَرَ أَنَّهُ يُبَاعُ، وَلِلْمُفْلِسِ مِنْ ثَمَنِهِ بِنِسْبَةِ مَا زَادَ^(٢).

وَلَوْ صَبَّغَهُ بِصَبْغِهِ: فَإِنْ زَادَتْ الْقِيَمَةُ^(٣) قَدَرَ قِيَمَةَ الصَّبْغِ رَجَعَ، وَالْمُفْلِسُ شَرِيكَ بِالصَّبْغِ^(٤)، أَوْ أَقَلَّ فَالِنَقْصِ عَلَى الصَّبْغِ، أَوْ أَكْثَرَ فَلَا صَحَّ أَنْ الزِّيَادَةَ لِلْمُفْلِسِ.

وَلَوْ اشْتَرَى مِنْهُ الصَّبْغَ وَالثَّوبَ^(٥) رَجَعَ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ لَا تَزِيدَ قِيَمَتُهُمَا عَلَى قِيَمَةِ الثَّوبِ^(٦) فَيَكُونُ فَاقِدًا لِلصَّبْغِ^(٧).

وَلَوْ اشْتَرَاهُمَا^(٨) مِنْ اثْنَيْنِ: فَإِنْ لَمْ تَزِدْ قِيَمَتُهُ مَضْبُوعًا عَلَى قِيَمَةِ الثَّوبِ فَصَاحِبُ الصَّبْغِ فَاقِدٌ^(٩)، وَإِنْ زَادَتْ بِقَدْرِ قِيَمَةِ الصَّبْغِ اشْتَرَكَا، وَإِنْ زَادَتْ عَلَى قِيَمَتَيْهِمَا فَلَا صَحَّ أَنْ الْمُفْلِسَ شَرِيكَ لَهُمَا بِالزِّيَادَةِ.

(١) بل يضارب بالثمن فقط.

(٢) بالعمل.

(٣) بسبب الصبغ.

(٤) أما لو زادت القيمة بسبب ارتفاع سوق أحدهما فالزيادة لمن ارتفع سعر سلعته، وأما ارتفاع السوق لا بسببهما فلا شيء للمفلس معه.

(٥) فصبغه.

(٦) بأن ساوت أو نقصت.

(٧) فيضارب بثمانه مع الرجوع في الثوب. وأما إن زادت فالمفلس شريك بها.

(٨) أي: الثوب والصبغ.

(٩) فيضارب بثمانه.

بَابُ الْحَجْرِ^(١)

مِنْهُ: حَجَرُ الْمُفْلِسِ لِحَقِّ الْغُرَمَاءِ، وَالرَّاهِنِ لِلْمُرْتَهِنِ^(٢)،
وَالْمَرِيضِ لِلْوَرَثَةِ^(٣)، وَالْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ، وَالْمُرْتَدِّ لِلْمُسْلِمِينَ. وَلَهَا
أَبْوَابٌ.

وَمَقْصُودُ الْبَابِ: حَجَرُ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ وَالْمُبَذَّرِ.
فَبِالْجُنُونِ تَنْسَلِبُ الْوَلَايَاتُ^(٤)، وَأَعْتِبَارُ الْأَقْوَالِ^(٥)، وَيَرْتَفِعُ
بِالْإِفَاقَةِ.

وَحَجَرُ الصَّبِيِّ يَرْتَفِعُ بِبُلُوغِهِ رَشِيدًا.
وَالْبُلُوغُ: بِأَسْتِكْمَالِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً^(٦)، أَوْ خُرُوجِ
الْمَنِيِّ.

(١) وهو المنع من التصرفات المالية.

(٢) في العين المرهونة.

(٣) فيما زاد على الثلث.

(٤) كولاية النكاح.

(٥) أمّا الأفعال فمنها ما هو معتبر (كالإتلاف)، ومنها ما هو غير معتبر (كالصدقة والهدية).

(٦) قمرية.

وَوَقْتُ إِمْكَانِهِ: أَسْتِكْمَالُ تِسْعِ سِنِينَ^(١)، وَنَبَاتُ الْعَانَةِ
يَقْتَضِي الْحُكْمَ بِبُلُوغِ وَلَدِ الْكَافِرِ لَا الْمُسْلِمِ فِي الْأَصَحِّ^(٢)، وَتَزِيدُ
الْمَرْأَةُ: حَيْضًا وَحَبْلًا.

وَالرُّشْدُ: صِلَاحُ الدِّينِ وَالْمَالِ، فَلَا يَفْعَلُ مُحَرَّمًا يُبْطِلُ
الْعَدَالَةَ^(٣)، وَلَا يُبْذَرُ بَأَن يَضِيعَ الْمَالُ بِاخْتِمَالِ غَبْنٍ فَاحِشٍ فِي
الْمُعَامَلَةِ، أَوْ رَمِيهِ فِي بَحْرٍ، أَوْ إِنْفَاقِهِ فِي مُحَرَّمٍ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّ
صَرْفَهُ فِي الصَّدَقَةِ وَوُجُوهِ الْخَيْرِ وَالْمَطَاعِمِ وَالْمَلَابِسِ الَّتِي لَا
تَلِيقُ بِحَالِهِ لَيْسَ بِتَبْذِيرٍ.

وَيُخْتَبَرُ رُشْدُ الصَّبِيِّ، وَيَخْتَلِفُ بِالْمَرَاتِبِ:

فِيخْتَبَرُ وَلَدُ التَّاجِرِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْمُمَاكَسَةِ فِيهِمَا^(٤).

وَوَلَدُ الزَّرَّاعِ بِالزَّرَاعَةِ وَالنَّفَقَةِ عَلَى الْقَوَامِ بِهَا.

وَالْمُخْتَرِفُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِحِرْفَتِهِ.

وَالْمَرْأَةُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِالْغَزْلِ وَالْقُطْنِ، وَصَوْنِ الْأَطْعِمَةِ عَنِ
الْهَرَّةِ وَنَحْوِهَا.

وَيُشْتَرَطُ تَكَرُّرُ الْأَخْتِيَارِ مَرَّتَيْنِ، أَوْ أَكْثَرَ.

وَوَقْتُهِ: قَبْلَ الْبُلُوغِ، وَقِيلَ: بَعْدَهُ.

(١) للذَّكَرِ وَالْأُنْثَى.

(٢) لسهولة مراجعة آياته.

(٣) مِنْ كَبِيرَةٍ، أَوْ إِصْرَارٍ عَلَى صَغِيرَةٍ وَلَمْ تَغْلِبْ طَاعَاتُهُ عَلَى مَعَاصِيهِ.

(٤) وَهِيَ طَلَبُ النِّقْصَانِ عَمَّا طَلَبَهُ الْبَائِعُ، وَطَلَبُ الزِّيَادَةِ عَلَى مَا يَبْذُلُهُ الْمُشْتَرِي.

فَعَلَى الْأَوَّلِ: الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَقْدُهُ، بَلْ يُمْتَحَنُ فِي الْمُمَاكَسَةِ، فَإِذَا أَرَادَ الْعَقْدَ عَقَدَ الْوَلِيُّ.

فَلَوْ بَلَغَ غَيْرَ رَشِيدٍ دَامَ الْحَجْرُ.

وَأِنْ بَلَغَ رَشِيدًا أَنْفَكَ بِنَفْسِ الْبُلُوغِ^(١) وَأُعْطِيَ مَالَهُ، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ فَكُ الْقَاضِي، فَلَوْ بَدَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ حُجْرَ عَلَيْهِ^(٢)، وَقِيلَ: يَعُودُ الْحَجْرُ بِلا إِعَادَةٍ.

وَلَوْ فَسَقَ^(٣) لَمْ يُحْجَرْ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ.

وَمَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ لِسَفِهِ طَرَأَ فَوَلِيُّهُ الْقَاضِي، وَقِيلَ: وَلِيُّهُ فِي الصَّغَرِ.

وَلَوْ طَرَأَ جُنُونٌ فَوَلِيُّهُ وَلِيُّهُ فِي الصَّغَرِ، وَقِيلَ: الْقَاضِي.

وَلَا يَصِحُّ مِنَ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ لِسَفِهِ بَيْعٌ وَلَا شِرَاءٌ وَلَا إِعْتَاقٌ وَهَبَةٌ، وَنِكَاحٌ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيٍّ، فَلَوْ اشْتَرَى أَوْ اقْتَرَضَ وَقَبَضَ وَتَلَفَ الْمَأْخُودُ فِي يَدِهِ أَوْ أَتْلَفَهُ فَلَا ضَمَانَ فِي الْحَالِ، وَلَا بَعْدَ فَكِّ الْحَجْرِ^(٤)، سِوَاءَ عِلْمِ حَالِهِ مِنْ عَامَلِهِ، أَوْ جَهْلِهِ.

وَيَصِحُّ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ نِكَاحُهُ، لَا التَّصَرُّفُ الْمَالِيُّ فِي الْأَصَحِّ.

(١) الأولى: بالبلوغ نفسه.

(٢) بحجر القاضي.

(٣) بعد بلوغه رشيداً.

(٤) قضاء لا ديانة.

وَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُهُ^(١) بِدَيْنٍ قَبْلَ الْحَجْرِ أَوْ بَعْدَهُ، وَكَذَا بِإِتْلَافِ الْمَالِ فِي الْأَظْهَرِ، وَيَصِحُّ بِالْحَدِّ وَالْقِصَاصِ، وَطَلَاقُهُ^(٢) وَخُلْعُهُ وَظَهَارُهُ وَنَفْيُهُ النَّسَبَ بِلِعَانٍ.

وَحُكْمُهُ فِي الْعِبَادَةِ كَالرَّشِيدِ، لَكِنْ لَا يُفَرِّقُ الزَّكَاةَ بِنَفْسِهِ، وَإِذَا أُحْرِمَ بِحَجٍّ فَرَضٍ أُعْطِيَ الْوَلِيُّ كِفَايَتَهُ لِثِقَةِ يُنْفِقُ عَلَيْهِ فِي طَرِيقِهِ.

وَإِنْ أُحْرِمَ بِتَطَوُّعٍ وَزَادَتْ مُؤْنَةُ سَفَرِهِ عَنْ نَفَقَتِهِ الْمَعْهُودَةِ فَلِلْوَلِيِّ مَنَعُهُ، وَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ كَمُحْصَرٍ فَيَتَحَلَّلُ.

قُلْتُ: وَيَتَحَلَّلُ بِالصَّوْمِ إِنْ قُلْنَا: لِدَمِ الْإِحْصَارِ بَدَلٌ^(٣)؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الْمَالِ، وَلَوْ كَانَ لَهُ فِي طَرِيقِهِ كَسْبٌ قَدَّرَ زِيَادَةَ الْمُؤْنَةِ لَمْ يَجُزْ مَنَعُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * * *

فَضْلٌ

[فِيمَنْ يَلِي الصَّبِيَّ وَكَيْفِيَّةَ تَصَرُّفِهِ فِي مَالِهِ]

وَلِيُّ الصَّبِيِّ: أَبُوهُ، ثُمَّ جَدُّهُ^(٤)، ثُمَّ وَصِيُّهُمَا، ثُمَّ الْقَاضِي.

(١) أي: السفه.

(٢) أي: ويصح طلاقه.

(٣) وهو المعتمد.

(٤) أبو أبيه.

وَلَا تَلِي الْأُمُّ فِي الْأَصَحِّ.

وَيَتَصَرَّفُ الْوَلِيُّ بِالْمَصْلَحَةِ، وَيَبْنِي دُورَهُ بِالطَّيْنِ وَالْأَجْرِ^(١)
لَا اللَّيْنِ وَالْجِصَّ^(٢)، وَلَا يَبِيعُ عَقَارَهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ أَوْ غِبْطَةٍ
ظَاهِرَةٍ^(٣)، وَلَهُ بَيْعُ مَالِهِ بِعَرَضٍ وَنَسِيئَةٍ لِلْمَصْلَحَةِ، وَإِذَا بَاعَ
نَسِيئَةً أَشْهَدَ وَأَرْتَهَنَ بِهِ^(٤)، وَيَأْخُذُ لَهُ بِالشُّفْعَةِ أَوْ يَتْرُكُ بِحَسَبِ
الْمَصْلَحَةِ، وَيُزَكِّي مَالَهُ، وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ بِالْمَعْرُوفِ.

فَإِذَا ادَّعَى بَعْدَ بُلُوغِهِ عَلَى الْأَبِ وَالْجَدِّ بِنِعَا بِلَا مَصْلَحَةٍ
صُدَّقَ بِالْيَمِينِ.

وَإِنْ ادَّعَاهُ عَلَى الْوَصِيِّ وَالْأَمِينِ صُدَّقَ هُوَ بِيَمِينِهِ.



(١) الطُّوب المحرَّق، وذلك لقلّة مؤنّته.

(٢) والمعتمد: جواز البناء على عادة البلد.

(٣) بأن يبيعه بأكثر من ثمن مثله.

(٤) فإن لم يفعل ضمن وبطل البيع.

بَابُ الصُّلْحِ

هُوَ قِسْمَانِ:

أَحَدُهُمَا: يَجْرِي بَيْنَ الْمُتَدَاعِيَيْنِ:

وَهُوَ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: صُلْحٌ عَلَى إِقْرَارٍ.

فَإِنْ جَرَى عَلَى عَيْنٍ غَيْرِ الْمُدَّعَاةِ^(١) فَهُوَ بَيْعٌ^(٢) بِلَفْظِ الصُّلْحِ، تَثَبُّتٌ فِيهِ أَحْكَامُهُ (كَالشُّفْعَةِ، وَالرَّدِّ بِالْعَيْنِ، وَمَنْعِ تَصْرِفِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَاشْتِرَاطِ التَّقَابُضِ إِنْ اتَّفَقَا فِي عِلَّةِ الرُّبَا).

أَوْ عَلَى مَنْفَعَةٍ فَإِجَارَةٌ تَثَبُّتُ أَحْكَامُهَا.

أَوْ عَلَى بَعْضِ الْعَيْنِ الْمُدَّعَاةِ فَهَبَةٌ لِبَعْضِهَا لِصَاحِبِ الْيَدِ فَتَثَبُّتُ أَحْكَامُهَا.

وَلَا يَصِحُّ بِلَفْظِ الْبَيْعِ^(٣)، وَالْأَصَحُّ: صَحَّتْهُ بِلَفْظِ الصُّلْحِ^(٤).

(١) كأن ادعى زيد على عمرو دارًا فأقر له بها وصالحه عنها بسيارة مثلاً.

(٢) للعين المدعاة.

(٣) لعدم الثمن.

(٤) ويسمى صلح خطيطة.

وَلَوْ قَالَ مِنْ غَيْرِ سَبَقِ خُصُومَةٍ: (صَالِحِي عَنْ دَارِكَ
بِكَذَا) فَأَلْصَحَّ: بُطْلَانُهُ^(١).

وَلَوْ صَالَحَ مِنْ دَيْنٍ عَلَى عَيْنِ صَحٍّ، فَإِنْ تَوَافَقَا فِي عِلَّةِ
الرَّبَا^(٢) اشْتَرَطَ قَبْضُ الْعَوَضِ فِي الْمَجْلِسِ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ
الْعَوَضُ عَيْنًا لَمْ يُشْتَرَطْ قَبْضُهُ فِي الْمَجْلِسِ فِي الْأَصَحِّ، أَوْ
دَيْنًا^(٣) اشْتَرَطَ تَعْيِينُهُ فِي الْمَجْلِسِ، وَفِي قَبْضِهِ الْوَجْهَانِ^(٤).

وَإِنْ صَالَحَ مِنْ دَيْنٍ عَلَى بَعْضِهِ فَهُوَ إِبْرَاءٌ عَنْ بَاقِيهِ،
وَيَصِحُّ بِلَفْظِ الْإِبْرَاءِ وَالْحَطِّ وَنَحْوِهِمَا، وَبِلَفْظِ الصُّلْحِ فِي
الْأَصَحِّ^(٥).

وَلَوْ صَالَحَ مِنْ حَالٍ عَلَى مُؤَجَّلٍ مِثْلِهِ أَوْ عَكْسَ لَعَا، فَإِنْ
عَجَّلَ الْمُؤَجَّلَ صَحَّ الْأَدَاءُ.

وَلَوْ صَالَحَ مِنْ عَشْرَةِ حَالَةٍ عَلَى خَمْسَةِ مُؤَجَّلَةٍ بَرِيٍّ مِنْ
خَمْسَةٍ وَبَقِيَّتْ خَمْسَةٌ حَالَةً، وَلَوْ عَكْسَ^(٦) لَعَا^(٧).

النُّوعُ الثَّانِي: الصُّلْحُ عَلَى الْإِنْكَارِ، فَيَبْطُلُ إِنْ جَرَى عَلَى
نَفْسِ الْمُدَّعَى، وَكَذَا إِنْ جَرَى عَلَى بَعْضِهِ فِي الْأَصَحِّ.

(١) إِذْ لَفْظُ الصُّلْحِ يَسْتَدْعِي سَبْقَ الْخُصُومَةِ.

(٢) كَذَهَبَ عَنْ فَضَّةٍ.

(٣) كَصَالِحَتِكَ عَنْ الدَّرَاهِمِ الَّتِي فِي ذِمَّتِكَ بِكَذَا.

(٤) أَصَحُّهُمَا لَا يُشْتَرَطُ.

(٥) كَصَالِحَتِكَ عَنْ الْأَلْفِ الَّتِي فِي ذِمَّتِكَ بِخَمْسِ مِثَّةٍ.

(٦) بَأَنْ صَالَحَ مِنْ عَشْرَةِ مُؤَجَّلَةٍ عَلَى خَمْسَةِ حَالَةٍ.

(٧) وَبَقِيَّتْ عَلَيْهِ الْعَشْرَةُ مُؤَجَّلَةً.

وَقَوْلُهُ: (صَالِحِي عَلَى الدَّارِ الَّتِي تَدْعِيهَا) لَيْسَ إِقْرَارًا فِي الْأَصَحِّ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: يَجْرِي بَيْنَ الْمُدَّعِي وَأَجْنَبِيٍّ:

فَإِنْ قَالَ: (وَكَلَّنِي الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الصُّلْحِ وَهُوَ مُقَرَّرٌ لَكَ) صَحَّ، وَلَوْ صَالِحٌ ^(١) لِنَفْسِهِ وَالْحَالَةُ هَذِهِ ^(٢) صَحَّ ^(٣) وَكَأَنَّهُ اشْتَرَاهُ.

وَإِنْ كَانَ ^(٤) مُنْكَرًا وَقَالَ الْأَجْنَبِيُّ: (هُوَ مُبْطِلٌ فِي إِنْكَارِهِ ^(٥)) فَهُوَ شِرَاءٌ مَعْصُوبٌ، فَيُفَرَّقُ بَيْنَ قُدْرَتِهِ عَلَى انْتِزَاعِهِ ^(٦) وَعَدَمِهَا ^(٧)، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: هُوَ مُبْطِلٌ لَعَا الصُّلْحُ.

* * * *

فَصْلٌ

[فِي التَّزَاخُمِ عَلَى الْحُقُوقِ الْمُشْتَرَكَةِ]

الطَّرِيقُ النَّافِذُ لَا يُتَصَرَّفُ فِيهِ بِمَا يَضُرُّ الْمَارَّةَ،

(١) الأجنبي.

(٢) وهي أن المدعى عليه مقرّر.

(٣) وإن لم تجر معه خصومة.

(٤) المدعى عليه.

(٥) فصالحني لنفسه.

(٦) فيصح.

(٧) فلا يصح.

وَلَا يُشْرَعُ^(١) فِيهِ جَنَاحٌ وَلَا سَابَاطٌ^(٢) يَضُرُّهُمْ، بَلْ يُشْتَرَطُ
أَرْتِفَاعُهُ بِحَيْثُ يَمُرُّ تَحْتَهُ مُنْتَصِبًا.

وَإِنْ كَانَ مَمَرُ الْفُرْسَانِ وَالْقَوَافِلِ فَلْيَرْفَعُهُ بِحَيْثُ يَمُرُّ تَحْتَهُ
الْمَحْمِلُ عَلَى الْبَعِيرِ مَعَ أَخْشَابِ الْمِظْلَةِ^(٣).

وَيَحْرُمُ الصُّلْحُ عَلَى إِشْرَاعِ الْجَنَاحِ، وَأَنْ يَبْنِيَ فِي الطَّرِيقِ
دَكَّةً^(٤)، أَوْ يَغْرِسَ شَجَرَةً، وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَضُرَّ جَارٌ^(٥).

وَغَيْرُ النَّافِذِ يَحْرُمُ الْإِشْرَاعُ إِلَيْهِ لِغَيْرِ أَهْلِهِ، وَكَذَا لِبَعْضِ
أَهْلِهِ فِي الْأَصَحِّ إِلَّا بِرِضَا الْبَاقِينَ، وَأَهْلُهُ: مَنْ نَفَذَ بَابُ دَارِهِ
إِلَيْهِ، لَا مَنْ لَاصَقَهُ جِدَارُهُ، وَهَلِ اسْتَحْقَاقُ فِي كُلِّهَا لِكُلِّهِمْ أَمْ
تَخْتَصُّ شَرَكَةُ كُلِّ وَاحِدٍ بِمَا بَيْنَ رَأْسِ الدَّرْبِ وَبَابِ دَارِهِ؟
وَجَهَانٍ، أَصَحُّهُمَا: الثَّانِي.

وَلَيْسَ لِغَيْرِهِمْ فَتْحُ بَابٍ إِلَيْهِ لِاسْتِطْرَاقٍ^(٦)، وَلَهُ فَتْحُهُ إِذَا
سَمَرَهُ فِي الْأَصَحِّ.

وَمَنْ لَهُ فِيهِ بَابٌ فَفَتَحَ آخَرَ أَبْعَدَ مِنْ رَأْسِ الدَّرْبِ
فَلِشُرَكَائِهِ مَنَعُهُ^(٧)، فَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى رَأْسِهِ وَلَمْ يَسُدَّ الْبَابُ
الْقَدِيمَ فَكَذَلِكَ، وَإِنْ سَدَّهُ فَلَا مَنَعَ.

(١) لَا يُخْرَجُ.

(٢) سَقِيفَةٌ عَلَى حَائِطَيْنِ وَالطَّرِيقُ بَيْنَهُمَا.

(٣) الَّتِي فَوْقَ الْمَحْمِلِ.

(٤) مَسْطَبَةٌ.

(٥) فَإِنْ ضَرَّ حَرَمٌ قِطْعًا، فَالْخِلَافُ مُخْتَصٌّ بِمَا لَا يَضُرُّ.

(٦) إِلَّا بِرِضَاهُمْ.

(٧) سِوَاءِ سَدِّ الْأَوَّلِ أَمْ لَا.

وَمَنْ لَهُ دَارَانِ تَفْتَحَانِ إِلَى دَرْبَيْنِ مَسْدُودَيْنِ، أَوْ مَسْدُودٍ
وَشَارِعٍ، فَفَتَحَ بَابًا بَيْنَهُمَا لَمْ يُمْنَعْ فِي الْأَصَحِّ.

وَحَيْثُ مُنِعَ فَتَحَ الْبَابَ فَصَالَحَهُ أَهْلُ الدَّرْبِ بِمَالٍ صَحَّ.
وَيَجُوزُ فَتَحُ الْكَوَاتِ.

وَالْجِدَارُ بَيْنَ مَالِكَيْنِ: قَدْ يَخْتَصُّ بِهِ أَحَدُهُمَا، وَقَدْ
يَشْتَرِكَانِ فِيهِ:

فَالْمُخْتَصُّ: لَيْسَ لِلْآخِرِ وَضَعُ الْجُدُوعِ عَلَيْهِ بَغِيرِ إِذْنٍ فِي
الْجَدِيدِ، وَلَا يُجْبَرُ الْمَالِكُ، فَلَوْ رَضِيَ بِلَا عَوْضٍ فَهُوَ إِعَارَةٌ لَهُ
الرُّجُوعُ قَبْلَ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ، وَكَذَا بَعْدَهُ فِي الْأَصَحِّ، وَفَائِدَةُ
الرُّجُوعِ: تَخْيِيرُهُ بَيْنَ أَنْ يُبْقِيَهِ بِأَجْرَةٍ، أَوْ يَقْلَعَ وَيَغْرَمَ أَرْضَ
نَقْصِهِ، وَقِيلَ: فَائِدَتُهُ: طَلَبُ الْأَجْرَةِ فَقَطْ.

وَلَوْ رَضِيَ بِوَضْعِ الْجُدُوعِ وَالْبِنَاءِ عَلَيْهَا بِعَوْضٍ: فَإِنْ أَجَرَ
رَأْسَ الْجِدَارِ لِلْبِنَاءِ فَهُوَ إِجَارَةٌ^(١)، وَإِنْ قَالَ: (بِعْتُهُ لِلْبِنَاءِ
عَلَيْهِ)، أَوْ (بِعْتُهُ حَقَّ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ)، فَلَا صَحَّ أَنْ هَذَا الْعَقْدُ فِيهِ
شَوْبُ بَيْعٍ^(٢) وَإِجَارَةٍ^(٣)، فَإِذَا بَنَى فَلَيْسَ لِمَالِكِ الْجِدَارِ نَقْصُهُ
بِحَالٍ^(٤).

وَلَوْ انْهَدَمَ الْجِدَارُ فَأَعَادَهُ مَالِكُهُ فَلِلْمُشْتَرِي إِعَادَةُ الْبِنَاءِ.

(١) لكن لا يُشْتَرَطُ فِيهَا بَيَانُ الْمُدَّةِ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُ لِلدَّوَامِ.

(٢) لكونه مؤبداً.

(٣) إذ المستحقُّ به منفعة.

(٤) لا مجاناً، ولا مع دفع أرض نقصه.

وَسَوَاءٌ كَانَ الْإِذْنُ بِعِوَضٍ أَوْ بِغَيْرِهِ يُشْتَرَطُ بَيَانُ قَدْرِ
الْمَوْضِعِ الْمَبْنِيِّ عَلَيْهِ طُولًا وَعَرْضًا، وَسَمَكِ الْجُدْرَانِ،
وَكَيْفِيَّتَيْهَا، وَكَيْفِيَّةِ السَّقْفِ الْمَحْمُولِ عَلَيْهَا.

وَلَوْ أُذِنَ فِي الْبِنَاءِ عَلَى أَرْضِهِ كَفَى بَيَانُ قَدْرِ مَحَلِّ
الْبِنَاءِ.

وَأَمَّا الْجِدَارُ الْمُشْتَرَكُ: فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا وَضْعُ جُدُوعِهِ عَلَيْهِ
بِغَيْرِ إِذْنٍ فِي الْجَدِيدِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَدَفَّعَ فِيهِ وَتَدًا، أَوْ يَفْتَحَ كُوَّةً
إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَهُ أَنْ يَسْتَنْدَ إِلَيْهِ وَيُسْنِدَ مَتَاعًا لَا يَضُرُّ، وَلَهُ ذَلِكَ
فِي جِدَارِ الْأَجْنَبِيِّ^(١)، وَلَيْسَ لَهُ إِجْبَارُ شَرِيكِهِ عَلَى الْعِمَارَةِ فِي
الْجَدِيدِ.

فَإِنْ أَرَادَ إِعَادَةَ مُنْهَدِمٍ بِآلَةٍ لِنَفْسِهِ لَمْ يُمْنَعْ، وَيَكُونُ الْمُعَادُ
مِلْكَهُ؛ يَضَعُ عَلَيْهِ مَا شَاءَ وَيَنْقُضُهُ إِذَا شَاءَ.

وَلَوْ قَالَ الْآخَرُ: (لَا تَنْقُضُهُ وَأَغْرَمْتُ لَكَ حِصَّتِي) لَمْ تَلْزَمْهُ
إِجَابَتُهُ.

وَإِنْ أَرَادَ إِعَادَتَهُ بِنِقْضِهِ الْمُشْتَرَكِ فَلِلْآخِرِ مَنْعُهُ.

وَلَوْ تَعَاوَنَا عَلَى إِعَادَتِهِ بِنِقْضِهِ عَادَ مُشْتَرَكًا كَمَا كَانَ.

وَلَوْ أَنْفَرَدَ أَحَدُهُمَا وَشَرَطَ لَهُ الْآخَرُ زِيَادَةً^(٢) جَازَ، وَكَانَتْ
فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ فِي نَصِيبِ الْآخَرِ.

(١) وَإِنْ مَنَعَهُ الْمَالِكُ.

(٢) بِعَقْدِ إِجَارَةٍ أَوْ جَعَالَةٍ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُصَالِحَ عَلَى إِجْرَاءِ الْمَاءِ^(١) وَإِلْقَاءِ الثَّلْجِ فِي
مِلْكِهِ عَلَى مَالٍ.

وَلَوْ تَنَازَعَا جِدَارًا بَيْنَ مِلْكَيْهِمَا: فَإِنْ اتَّصَلَ بَيْنَهُمَا أَحَدُهُمَا
بِحَيْثُ يَعْلَمُ أَنََّّهُمَا بَنِيَا مَعًا^(٢) فَلَهُ الْيَدُ^(٣)، وَإِلَّا^(٤) فَلَهُمَا.

فَإِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمَا بَيِّنَةً قُضِيَ لَهُ، وَإِلَّا حَلَفَا، فَإِنْ حَلَفَا أَوْ
نَكَلَا جُعِلَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ حَلَفَ أَحَدُهُمَا قُضِيَ لَهُ، وَلَوْ كَانَ
لِأَحَدِهِمَا عَلَيْهِ جُذُوعٌ لَمْ يُرَجَّحْ^(٥).

وَالسَّقْفُ بَيْنَ عُلُوِّهِ وَسُفْلِ غَيْرِهِ كَجِدَارٍ بَيْنَ مِلْكَيْنِ،
فَيُنْظَرُ: أَيْمَكُنْ إِخْدَاثُهُ بَعْدَ الْعُلُوِّ^(٦) فَيَكُونُ فِي يَدِهِمَا، أَوْ لَا
فَلِصَاحِبِ السُّفْلِ؟



(١) ماء المطر من سطحه إلى سطح جاره لينزل إلى الطريق.

(٢) كأن دخلت لبنات كل منهما في الآخر.

(٣) عليه، فيحلف، ويحكم له به.

(٤) أي: إن لم يتصل بينهما، بأن اتصل بينهما.

(٥) لأنها قد تكون بإعارة أو إجارة.

(٦) بأن يكون السقف عاليًا، فيثقب وسط الجدار، ويحدث السقف.

بَابُ الْحَوَالَةِ^(١)

يُشْتَرَطُ لَهَا: رِضَا الْمُحِيلِ وَالْمُخْتَالِ، لَا الْمُحَالَ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَا تَصِحُّ عَلَى مَنْ لَا دَيْنَ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: تَصِحُّ بِرِضَا.
وَتَصِحُّ بِالذَّيْنِ الْأَلْزِمِ وَعَلَيْهِ، الْمِثْلِيُّ^(٢) وَكَذَا الْمُتَقَوِّمُ^(٣)
فِي الْأَصَحِّ، وَبِالْثَّمَنِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ^(٤)، وَعَلَيْهِ^(٥) فِي
الْأَصَحِّ^(٦).

وَالْأَصَحُّ: صِحَّةُ حَوَالَةِ الْمُكَاتَبِ سَيِّدُهُ بِالنُّجُومِ، دُونَ
حَوَالَةِ السَّيِّدِ عَلَيْهِ.

وَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِمَا يُحَالُ بِهِ وَعَلَيْهِ قَدْرًا وَصِفَةً، وَفِي
قَوْلٍ: تَصِحُّ بِإِبِلِ الدِّيَةِ وَعَلَيْهَا.

(١) وهي انتقال دين من ذمّة لأخرى. ويسن قبولها.

(٢) كالنقد والحبوب.

(٣) كالثوب.

(٤) بأن يحيل المشتري البائع على إنسان.

(٥) بأن يحيل البائع إنساناً على المشتري.

(٦) لأنّه آيل إلى اللزوم، ويبطل الخيار بالحوالة.

وَيُشْتَرَطُ تَسَاوِيَهُمَا جِنْسًا وَقَدْرًا^(١)، وَكَذَا حُلُولًا
وَأَجَلًا^(٢)، وَصِحَّةً وَكَسْرًا فِي الْأَصَحِّ.

وَيَبْرَأُ بِالْحَوَالَةِ الْمُحِيلُ عَنْ دَيْنِ الْمُحْتَالِ، وَالْمُحَالُ
عَلَيْهِ عَنْ دَيْنِ الْمُحِيلِ، وَيَتَحَوَّلُ حَقُّ الْمُحْتَالِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ
عَلَيْهِ.

فَإِنْ تَعَذَّرَ بِفَلَسٍ أَوْ جَحْدٍ^(٣) وَحَلَفٍ^(٤) وَنَحْوِهِمَا^(٥)
لَمْ يَرْجَعْ^(٦) عَلَى الْمُحِيلِ، فَلَوْ كَانَ مُفْلِسًا عِنْدَ الْحَوَالَةِ
وَجَهْلُهُ الْمُحْتَالَ فَلَا رُجُوعَ لَهُ^(٧)، وَقِيلَ: لَهُ الرُّجُوعُ إِنْ شُرِطَ
يَسَارُهُ.

وَلَوْ أَحَالَ الْمُشْتَرِي^(٨) بِالثَّمَنِ فَرْدَ الْمَبِيعِ بِعَيْبٍ بَطَلَتْ^(٩)
فِي الْأَظْهَرِ، أَوْ الْبَائِعُ^(١٠) بِالثَّمَنِ فَوَجَدَ الرَّدَّ لَمْ تَبْطُلْ عَلَى
الْمَذْهَبِ^(١١).

(١) فلا تصحّ بخمسة على عشرة، ويصحّ أن يحيل بخمسة على خمسة من العشرة.

(٢) وقدر الأجل.

(٣) منه للدين أو الحوالة.

(٤) على ذلك.

(٥) كموت.

(٦) المحتال.

(٧) لأنه مقصّر بترك البحث.

(٨) البائع.

(٩) الحوالة.

(١٠) أي: أحال البائع على المشتري.

(١١) سواء قبض المحتال المال أم لا.

وَلَوْ بَاعَ عَبْدًا وَأَحَالَ بِثَمَنِهِ؛ ثُمَّ اتَّفَقَ الْمُتَبَايعَانِ وَالْمُحْتَالُ عَلَى حُرِّيَّتِهِ؛ أَوْ ثَبَّتَتْ بَيِّنَةٌ بَطَلَتْ الْحَوَالَةَ. وَإِنْ كَذَّبَهُمَا الْمُحْتَالُ وَلَا بَيِّنَةٌ حَلَفَاهُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَالَ مِنَ الْمُشْتَرِيِّ^(١).

وَلَوْ قَالَ الْمُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ^(٢): وَكَلْتُكَ لِتَقْبِضَ لِي، وَقَالَ الْمُسْتَحَقُّ: أَحَلَّتْنِي، أَوْ قَالَ: أَرَدْتُ بِقَوْلِي: (أَحَلَّتْكَ) الْوَكَالَهَ، وَقَالَ الْمُسْتَحَقُّ: بَلْ أَرَدْتُ الْحَوَالَةَ، صَدَّقَ الْمُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ بِيَمِينِهِ، وَفِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ وَجْهٌ^(٣).

وَإِنْ قَالَ^(٤): أَحَلَّتْكَ، فَقَالَ^(٥): وَكَلَّتْنِي، صَدَّقَ الثَّانِي بِيَمِينِهِ^(٦).



(١) ويرجع المشتري به على البائع، فإن نكل المحتال عن اليمين حلف المشتري على الحرية، وتبين بطلان الحوالة.

(٢) وهو المحيل للمستحق، وهو المحتال.

(٣) بتصدق المستحق بيمينه.

(٤) المستحق عليه.

(٥) المستحق.

(٦) ومتى حلف المستحق اندفعت الحوالة، ويأخذ حقه من الآخر.

بَابُ الضَّمَانِ

شَرَطُ الضَّامِنِ: الرُّشْدُ^(١)، وَضَمَانٌ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ بِفَلَسٍ كَشِرَائِهِ^(٢).

وَضَمَانٌ عَبْدٌ بَغِيرٍ إِذْنِ سَيِّدِهِ بَاطِلٌ فِي الْأَصَحِّ، وَيَصِحُّ بِإِذْنِهِ، فَإِنْ عَيَّنَ لِلْأَدَاءِ كَسْبَهُ أَوْ غَيْرَهُ قُضِيَ مِنْهُ. وَإِلَّا فَلَا أَصَحُّ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ تَعَلَّقَ بِمَا فِي يَدِهِ وَبِمَا يَكْسِبُهُ بَعْدَ الْإِذْنِ، وَإِلَّا فَبِمَا يَكْسِبُهُ^(٣).

وَالْأَصَحُّ: اشْتِرَاطُ مَعْرِفَةِ الْمَضْمُونِ لَهُ، وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ قَبُولُهُ وَرِضَاهُ.

وَلَا يُشْتَرَطُ رِضَا الْمَضْمُونِ عَنْهُ قَطْعًا، وَلَا مَعْرِفَتُهُ فِي الْأَصَحِّ.

وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَضْمُونِ:

(١) فلا يصح من صبي ومجنون وسفيه ومكره.

(٢) بضمن في ذمة، فيصح ويطالب بما ضمنه بعد فك الحجر عنه.

(٣) بعد الإذن.

١ - كَوْنُهُ ثَابِتًا^(١). وَصَحَّحَ الْقَدِيمُ ضَمَانَ مَا سَيَجِبُ.

وَالْمَذْهَبُ: صِحَّةُ ضَمَانِ الدَّرَكِ بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ (وَهُوَ: أَنْ يَضْمَنَ لِلْمُشْتَرِي الثَّمَنَ إِنْ خَرَجَ الْمَبِيعُ مُسْتَحَقًّا، أَوْ مَعِيًّا، أَوْ نَاقِصًا لِنَقْصِ الصَّنَجَةِ^(٢)).

٢ - وَكَوْنُهُ لَازِمًا، لَا كَنُجُومِ كِتَابَةِ^(٣)، وَيَصِحُّ ضَمَانُ الثَّمَنِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ^(٤) فِي الْأَصَحِّ، وَضَمَانُ الْجُعْلِ كَالرَّهْنِ بِهِ^(٥).

٣ - وَكَوْنُهُ مَعْلُومًا فِي الْجَدِيدِ^(٦)، وَالْإِبْرَاءِ مِنْ الْمَجْهُولِ بَاطِلٌ فِي الْجَدِيدِ إِلَّا مِنْ إِبْلِ الدِّيَةِ، وَيَصِحُّ ضَمَانُهَا فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ قَالَ: (ضَمِنْتُ مَا لَكَ عَلَى زَيْدٍ مِنْ دِرْهَمٍ إِلَى عَشْرَةٍ) فَأَلْأَصَحُّ: صِحَّتُهُ، وَأَنَّهُ يَكُونُ ضَامِنًا لِعَشْرَةٍ^(٧).

(١) فلا يصح ضمان ما لم يجب (كنفقة ما بعد اليوم للزوجة)، ولا ضمان ما سيجب بقرض أو بيع؛ كأن يقول: أقرض فلانًا كذا وعلي ضمانه، أو: بع ثوبك منه بكذا على أنني ضامن، فلا يصح ضمانه عند الرملي؛ لأنه غير ثابت، وقال ابن حجر: يصح ضمانه للحاجة.

(٢) التي وزن بها.

(٣) والدين اللازم يشمل المستقر وغير المستقر (كالمهر قبل الدخول، وثمر المبيع قبل قبضه).

(٤) لأنه آيل إلى اللزوم.

(٥) فلا يصح قبل الفراغ من العمل.

(٦) جنسًا وقدرًا وصفة.

(٧) لا ما فوقها.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ لِتِسْعَةٍ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * * *

فَصْلٌ
[فِي كِفَالَةِ الْبَدَنِ]

الْمَذْهَبُ: صِحَّةُ كِفَالَةِ الْبَدَنِ، فَإِنْ كَفَلَ بَدَنَ مَنْ عَلَيْهِ مَالٌ لَمْ يُشْتَرَطِ الْعِلْمُ بِقَدْرِهِ، وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مِمَّا يَصِحُّ ضَمَانُهُ^(٢).

وَالْمَذْهَبُ صِحَّتُهَا بِبَدَنِ مَنْ عَلَيْهِ عُقُوبَةٌ لِأَدَمِيٍّ؛ كَقِصَاصٍ وَحَدِّ قَذْفٍ، وَمَنْعُهَا فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَتَصِحُّ بِبَدَنِ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ^(٣)، وَمَحْبُوسٍ وَغَائِبٍ^(٤)، وَمَيِّتٍ^(٥) لِيُخْضِرَهُ فَيَشْهَدَ عَلَى صُورَتِهِ.

ثُمَّ إِنْ عَيَّنَ مَكَانَ التَّسْلِيمِ تَعَيَّنَ، وَإِلَّا فَمَكَانُهَا.

وَيَبْرَأُ الْكَفِيلُ بِتَسْلِيمِهِ فِي مَكَانِ التَّسْلِيمِ بِلَا حَائِلٍ (كَمُتَغَلِّبٍ)، وَبِأَنْ يَخْضَرَ الْمَكْفُولُ بِهِ وَيَقُولَ: (سَلَّمْتُ نَفْسِي عَنْ جِهَةِ الْكَفِيلِ)، وَلَا يَكْفِي مُجَرَّدُ حُضُورِهِ^(٦).

(١) لأن الغاية لا تدخل في المُعَيَّنَا.

(٢) فلا تصح الكفالة ببدن المكاتب للأقساط؛ لأنه لا يصح ضمانها.

(٣) بإذن وليهما.

(٤) بإذنهما.

(٥) قبل دفنه.

(٦) دون لفظ.

فَإِنْ غَابَ لَمْ يَلْزَمْ الْكَفِيلَ إِخْضَارُهُ إِنْ جَهِلَ مَكَانُهُ^(١)،
وَالْأَفْضَلُ فَيَلْزَمُهُ، وَيُمْهَلُ مُدَّةٌ ذَهَابُ وَإِيَابُ، فَإِنْ مَضَتْ وَلَمْ يُخْضَرْهُ
حُبْسٌ^(٢)، وَقِيلَ: إِنْ غَابَ إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ لَمْ يَلْزَمُهُ إِخْضَارُهُ.
وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ إِذَا مَاتَ وَدُفِنَ^(٣) لَا يُطَالَبُ الْكَفِيلُ بِالْمَالِ.
وَأَنَّهُ لَوْ شَرَطَ فِي الْكَفَالَةِ أَنَّهُ يَغْرُمُ الْمَالَ إِنْ فَاتَ التَّسْلِيمُ
بَطَلَتْ. وَأَنَّهَا لَا تَصِحُّ بِغَيْرِ رِضَا الْمَكْفُولِ.

* * * *

فَصْلٌ

[فِي صِيغَتِي الضَّمَانِ وَالْكَفَالَةِ]

يُشْتَرَطُ فِي الضَّمَانِ وَالْكَفَالَةِ لَفْظُ يُشْعِرُ بِالْإِلْتِزَامِ،
كَـ(ضَمِنْتُ دَيْنَكَ عَلَيْهِ)، أَوْ (تَحَمَّلْتُهُ)، أَوْ (تَقَلَّدْتُهُ)، أَوْ
(تَكَفَّلْتُ بِدَيْنِهِ)، أَوْ (أَنَا بِالْمَالِ، أَوْ بِإِخْضَارِ الشَّخْصِ ضَامِنٌ)،
أَوْ (كَفِيلٌ)، أَوْ (زَعِيمٌ)، أَوْ (حَمِيلٌ).
وَلَوْ قَالَ: (أُوَدِّي الْمَالَ، أَوْ أَخْضِرُ الشَّخْصَ) فَهُوَ
وَعْدٌ^(٤).

وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَغْلِيْقُهُمَا بِشَرْطٍ، وَلَا تَوْقِيتُ

(١) والقول قوله.

(٢) إن لم يؤد الدين.

(٣) أو هرب أو توارى، والدفن ليس بشرط.

(٤) لا يلزم الوفاء به.

الْكَفَالَةَ، وَلَوْ نَجَّزَهَا وَشَرَطَ تَأْخِيرَ الْإِخْضَارِ شَهْرًا جَارَ، وَأَنَّهُ
يَصِحُّ ضَمَانُ الْحَالِ مُؤَجَّلًا أَجَلًا مَعْلُومًا. وَأَنَّهُ يَصِحُّ ضَمَانُ
الْمُؤَجَّلِ حَالًا، وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ التَّعْجِيلُ.

وَلِلْمُسْتَحِقِّ مُطَالَبَةُ الضَّامِنِ وَالْأَصِيلِ^(١)، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ لَا
يَصِحُّ بِشَرَطِ بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ.

وَلَوْ أَتَى الْأَصِيلَ بِرِيءِ الضَّامِنِ، وَلَا عَكْسَ.

وَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا حَلًّا عَلَيْهِ^(٢) دُونَ الْآخَرِ.

وَإِذَا طَالَبَ الْمُسْتَحِقُّ الضَّامِنَ فَلَهُ مُطَالَبَةُ الْأَصِيلِ بِتَخْلِيصِهِ
بِالْأَدَاءِ إِنْ ضَمِنَ بِإِذْنِهِ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ لَا يُطَالَبُ قَبْلَ أَنْ يُطَالَبَ.

وَلِلضَّامِنِ الرُّجُوعُ عَلَى الْأَصِيلِ إِنْ وَجَدَ إِذْنَهُ فِي الضَّمَانِ
وَالْأَدَاءِ، وَإِنْ انْتَفَى فِيهِمَا فَلَا، وَإِنْ أَذِنَ فِي الضَّمَانِ فَقَطُّ رَجَعَ
فِي الْأَصَحِّ، وَلَا عَكْسَ فِي الْأَصَحِّ^(٣).

وَلَوْ أَدَّى مُكَسِّرًا عَنْ صِحَاحٍ؛ أَوْ صَالِحَ عَنْ مِثَّةٍ بِثَوْبٍ
قِيَمَتُهُ خَمْسُونَ فَأَلْأَصَحُّ: أَنَّهُ لَا يَرْجَعُ إِلَّا بِمَا غَرِمَ.

وَمَنْ أَدَّى دَيْنَ غَيْرِهِ بِلَا ضَمَانٍ وَلَا إِذْنٍ فَلَا رُجُوعَ، وَإِنْ
أَذِنَ بِشَرَطِ الرُّجُوعِ رَجَعَ، وَكَذَا إِنْ أَذِنَ مُطْلَقًا فِي الْأَصَحِّ^(٤).

(١) أَوْ يُطَالَبُ أَحَدُهُمَا ببيعته، وَالْآخَرُ ببقائه.

(٢) الدَّيْنِ.

(٣) أَي: لَا رُجُوعَ فِيمَا إِذَا ضَمِنَ بِغَيْرِ الْإِذْنِ وَأَدَّى بِالْإِذْنِ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ الْأَدَاءِ سَبَبُهُ
الضَّمَانُ، وَلَمْ يَأْذِنْ فِيهِ.

(٤) وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْقَرْضِ.

وَالْأَصَحُّ: أَنَّ مُصَالَحَتَهُ عَلَى غَيْرِ جِنْسِ الدِّينِ لَا تَمْنَعُ
الرُّجُوعَ.

ثُمَّ إِنَّمَا يَرْجِعُ الضَّامِنُ وَالْمُؤَدِّي إِذَا أَشْهَدَا بِالْأَدَاءِ رَجُلَيْنِ،
أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ، وَكَذَا رَجُلٌ لِيُخْلِفَ مَعَهُ فِي الْأَصَحِّ. فَإِنْ لَمْ
يُشْهَدْ فَلَا رُجُوعَ إِنْ أَدَّى فِي غَيْبَةِ الْأَصِيلِ وَكَذَّبَهُ، وَكَذَا إِنْ
صَدَّقَهُ فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ صَدَّقَهُ الْمَضْمُونُ لَهُ^(١)؛ أَوْ أَدَّى بِحَضْرَةِ
الْأَصِيلِ رَجَعَ عَلَى الْمَذْهَبِ.



(١) وكذبه الأصيل.

كِتَابُ الشَّرِكَةِ

هِيَ أَنْوَاعٌ:

شَرِكَةُ الْأَبْدَانِ، كَشَرِكَةِ الْحَمَالِينَ وَسَائِرِ الْمُحْتَرِفَةِ؛ لِيَكُونَ بَيْنَهُمَا كَسْبُهُمَا مُتَسَاوِيًا، أَوْ مُتَفَاوِتًا مَعَ اتِّفَاقِ الصَّنْعَةِ أَوْ اخْتِلَافِهَا.

وَشَرِكَةُ الْمَفَاوِضَةِ؛ لِيَكُونَ بَيْنَهُمَا كَسْبُهُمَا^(١)، وَعَلَيْهِمَا مَا يَغْرِضُ مِنْ غُرْمٍ^(٢).

وَشَرِكَةُ الْوُجُوهِ؛ بِأَنْ يَشْتَرِكَ الْوَجِيهَانِ لِيَبْتَاعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَوْجَلٍ لَهُمَا، فَإِذَا بَاعَا كَانَ الْفَاضِلُ عَنِ الْأَثْمَانِ بَيْنَهُمَا. وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ بَاطِلَةٌ^(٣).

وَشَرِكَةُ الْعِنَانِ صَحِيحَةٌ^(٤). وَيُشْتَرَطُ فِيهَا: لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى

(١) مِنْ غَيْرِ خَلْطٍ لِلْأَمْوَالِ.

(٢) وَلَوْ بِغَيْرِ الشَّرِكَةِ (كَغَضَبٍ).

(٣) خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ فِي شَرِكَةِ الْأَبْدَانِ وَالْوُجُوهِ، وَخِلَافًا لِمَالِكٍ فِي شَرِكَةِ الْمَفَاوِضَةِ.

(٤) وَهِيَ: أَنْ يَشْتَرِكَا فِي مَالٍ لُهُمَا لِيَتَّجِرَا فِيهِ.

الْإِذْنَ فِي التَّصَرُّفِ، فَلَوْ اقْتَصَرَا عَلَى: (اُشْتَرَكْنَا) لَمْ يَكْفِ^(١) فِي الْأَصَحِّ. وَفِيهِمَا أَهْلِيَّةُ التَّوَكُّلِ وَالتَّوَكُّلِ.

وَتَصِحُّ فِي كُلِّ مِثْلِي^(٢) دُونَ الْمُتَقَوِّمِ^(٣)، وَقِيلَ: تَخْتَصُّ بِالنَّقْدِ الْمَضْرُوبِ.

وَيُشْتَرَطُ خَلْطُ الْمَالَيْنِ^(٤) بِحَيْثُ لَا يَتَمَيَّزَانِ، وَلَا يَكْفِي الْخَلْطُ مَعَ اخْتِلَافِ جِنْسٍ^(٥)، أَوْ صِفَةٍ كَصِحَاحٍ وَمُكْسَرَةٍ^(٦)، هَذَا إِذَا أَخْرَجَا مَالَيْنِ وَعَقْدًا، فَإِنْ مَلَكَا مُشْتَرَكًا بِإِزْثٍ وَشِرَاءٍ وَغَيْرِهِمَا وَأَذِنَ كُلٌّ لِلْآخِرِ فِي التَّجَارَةِ فِيهِ تَمَّتِ الشَّرَكَةُ.

وَالْحِيلَةُ فِي الشَّرَكَةِ فِي الْعُرُوضِ^(٧): أَنْ يَبِيعَ كُلُّ وَاحِدٍ بَعْضَ عَرْضِهِ بِبَعْضِ عَرْضِ الْآخِرِ وَيَأْذِنَ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ.

وَلَا يُشْتَرَطُ تَسَاوِي قَدْرِ الْمَالَيْنِ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِقَدَرِهِمَا عِنْدَ الْعَقْدِ^(٨).

وَيَتَسَلَّطُ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى التَّصَرُّفِ بِلَا ضَرَرٍ؛ فَلَا يَبِيعُ

(١) فِي الْإِذْنِ.

(٢) كَالنَّقْدِ وَالْحَبُوبِ.

(٣) كَالثِّيَابِ؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ خَلْطُهَا.

(٤) قَبْلَ الْعَقْدِ.

(٥) كَدِرَاهِمٍ وَدَنَانِيرٍ.

(٦) وَحَنْطَةٌ حُمْرَاءُ وَبَيْضَاءُ.

(٧) كَالثِّيَابِ.

(٨) كَأَنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَالٌ مُشْتَرَكٌ كُلُّ مِنْهُمَا جَاهِلٌ بِنَصِيْبِهِ، وَبِمُرَاجَعَةِ الْحِسَابِ يُعْلَمُ مَا لِكُلِّ.

نَسِيئَةً، وَلَا بَغِيرَ نَقْدِ الْبَلَدِ، وَلَا بَغْبِنِ فَاحِشٍ^(١)، وَلَا يُسَافِرُ بِهِ^(٢)، وَلَا يُبْضِعُهُ^(٣) بَغِيرَ إِذْنٍ.

وَلِكُلِّ فُسْخُهُ مَتَى شَاءَ، وَيَنْعَزِلَانِ عَنِ التَّصَرُّفِ بِفُسْخِهِمَا، فَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا: (عَزَلْتُكَ)، أَوْ (لَا تَتَصَرَّفْ فِي نَصِيبِي)^(٤)؛ لَمْ يَنْعَزِلِ الْعَازِلُ^(٥).

وَتَنْفَسُخُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَبِإِغْمَائِهِ^(٦).

وَالرَّبْحُ وَالْخُسْرَانُ عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ، تَسَاوَيَا فِي الْعَمَلِ أَوْ تَفَاوَتَا، فَإِنْ شَرَطَا خِلَافَهُ فَسَدَ الْعَقْدُ، فَيَرْجِعُ كُلُّ عَلَى الْآخِرِ بِأَجْرَةِ عَمَلِهِ فِي مَالِهِ، وَتَنْفُذُ التَّصَرُّفَاتِ، وَالرَّبْحُ عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ.

وَيَدُ الشَّرِيكِ يَدُ أَمَانَةٍ، فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ وَالْخُسْرَانِ وَالتَّلَفِ، فَإِنْ أَدْعَاهُ بِسَبَبٍ ظَاهِرٍ^(٧) طُولِبَ بَيِّنَةٌ بِالسَّبَبِ، ثُمَّ يُصَدَّقُ فِي التَّلَفِ بِهِ. وَلَوْ قَالَ مَنْ فِي يَدِهِ الْمَالُ: (هُوَ لِي)،

(١) فلو خالف في ذلك لم يصحَّ تصرفه في نصيب شريكه.

(٢) فإن سافر ضَمِنَ.

(٣) أي: لا يدفعه لمن يعمل فيه لهما، فإن فعل ضَمِنَ.

(٤) انعزل المخاطب.

(٥) فيتصرف في نصيب المعزول.

(٦) لكن لا تنفسخ الشركة بإغماء أحد الشريكين إغماء خفيفاً (بأن لم يستغرق وقت فرض صلاة) عند ابن حجر، وقال الرملي: يضرُّ الإغماء وإن قلَّ، كما في نهاية المحتاج ١١/٥، وقال أحمد: لا تبطل الشركة بالإغماء.

(٧) كحريق.

وَقَالَ الْآخَرُ: (مُشْتَرِكٌ)، أَوْ بِالْعَكْسِ، صُدَّقَ صَاحِبُ الْيَدِ^(١)،
 وَلَوْ قَالَ: (أُقْتَسَمْنَا وَصَارَ لِي)، صُدَّقَ الْمُنْكَرُ^(٢). وَلَوْ اشْتَرَى
 وَقَالَ: (اشْتَرَيْتُهُ لِلشَّرَكَةِ، أَوْ لِنَفْسِي) وَكَذَّبَهُ الْآخَرُ صُدَّقَ
 الْمُشْتَرِي^(٣).



(١) بيمينه .

(٢) بيمينه .

(٣) بيمينه .



كِتَابُ الْوَكَالَةِ

شَرَطُ الْمُوَكَّلِ: صِحَّةُ مُبَاشَرَتِهِ مَا وَكَّلَ فِيهِ بِمِلْكٍ أَوْ
وِلَايَةٍ، فَلَا يَصِحُّ تَوْكِيلُ صَبِيٍّ وَلَا مَجْنُونٍ، وَلَا الْمَرْأَةُ وَالْمُحْرِمُ
فِي النِّكَاحِ، وَيَصِحُّ تَوْكِيلُ الْوَلِيِّ فِي حَقِّ الطِّفْلِ، وَيُسْتَثْنَى
تَوْكِيلُ الْأَعْمَى فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فَيَصِحُّ^(١).

وَشَرَطُ الْوَكِيلِ: صِحَّةُ مُبَاشَرَتِهِ التَّصَرُّفَ لِنَفْسِهِ، لَا صَبِيٍّ
وَمَجْنُونٍ^(٢)، وَكَذَا الْمَرْأَةُ وَالْمُحْرِمُ فِي النِّكَاحِ. لَكِنْ الصَّحِيحُ:
اعْتِمَادُ قَوْلِ صَبِيٍّ فِي الْإِذْنِ فِي دُخُولِ دَارٍ وَإِصَالِ هَدِيَّةٍ^(٣)،
وَالْأَصَحُّ: صِحَّةُ تَوْكِيلِ عَبْدٍ فِي قَبُولِ نِكَاحٍ، وَمَنْعُهُ فِي
الْإِيجَابِ.

وَشَرَطُ الْمُوَكَّلِ فِيهِ:

١ - أَنْ يَمْلِكَهُ الْمُوَكَّلُ، فَلَوْ وَكَّلَ بِبَيْعِ عَبْدٍ سَيَمْلِكُهُ،
وَطَلَّاقٍ مَنْ سَيَنْكِحُهَا بَطْلٌ فِي الْأَصَحِّ.

(١) مع أنه لا تصح منه المباشرة.

(٢) فلا يصح توكُّلُهما.

(٣) ودعوة وليمة.

٢ - وَأَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلنِّيَابَةِ، فَلَا يَصِحُّ فِي عِبَادَةِ (إِلَّا) الْحَجَّ^(١)، وَتَفْرِقَةَ زَكَاةٍ، وَذَبْحَ أَضْحِيَّةٍ، وَلَا فِي شَهَادَةِ وَإِيلَاءٍ وَلِعَانٍ وَسَائِرِ الْأَيْمَانِ، وَلَا فِي الظُّهَارِ فِي الْأَصَحِّ. وَيَصِحُّ فِي طَرَفَيْ بَيْعٍ، وَهَبَةٍ، وَسَلَمٍ، وَرَهْنٍ، وَنِكَاحٍ، وَطَلَاقٍ، وَسَائِرِ الْعُقُودِ وَالْفُسُوحِ، وَقَبْضِ الدُّيُونِ وَإِقْبَاضِهَا، وَالِدَّعْوَى وَالْجَوَابِ، وَكَذَا فِي تَمَلُّكِ الْمُبَاحَاتِ كَالْإِحْيَاءِ وَالْأَضْطِْيَادِ وَالْإِخْتِطَابِ فِي الظُّهْرِ، لَا فِي الْإِقْرَارِ فِي الْأَصَحِّ. وَيَصِحُّ فِي اسْتِيفَاءِ عُقُوبَةِ آدَمِيٍّ (كَقِصَاصٍ وَحَدِّ قَذْفٍ)، وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ إِلَّا بِحُضْرَةِ الْمُوَكَّلِ.

٣ - وَلِيَكُنِ الْمُوَكَّلُ فِيهِ مَعْلُومًا مِنْ بَعْضِ أُلُجُوهٍ، وَلَا يُشْتَرَطُ عِلْمُهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَلَوْ قَالَ: (وَكَلْتُكَ فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ) أَوْ (فِي كُلِّ أُمُورِي) أَوْ (فَوَضْتُ إِلَيْكَ كُلَّ شَيْءٍ) لَمْ يَصِحَّ^(٢)، وَإِنْ قَالَ: (فِي بَيْعِ أَمْوَالِي وَعِثْقِ أَرْقَائِي) صَحَّ^(٣)، وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ عَبْدٍ وَجَبَ بَيَانُ نَوْعِهِ، أَوْ دَارٍ وَجَبَ بَيَانُ الْمَحَلَّةِ وَالسُّكَّةِ، لَا قَدْرُ الثَّمَنِ فِي الْأَصَحِّ.

وَيُشْتَرَطُ مِنَ الْمُوَكَّلِ: لَفْظٌ يَقْتَضِي رِضَاهُ، كَد(وَكَلْتُكَ فِي كَذَا)، أَوْ (فَوَضْتُهُ إِلَيْكَ)، أَوْ (أَنْتَ وَكِيلِي فِيهِ)، فَلَوْ قَالَ: (بِغٍ) أَوْ (أَعْتِيقُ) حَصَلَ الْإِذْنُ.

وَلَا يُشْتَرَطُ الْقَبُولُ لَفْظًا، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ

(١) عند العجز.

(٢) لما فيه من الغرر.

(٣) وإن لم تكن معلومة.

فِي صِيغِ الْعُقُودِ؛ كَـ (وَكَلْتُكَ)، دُونَ صِيغِ الْأَمْرِ؛ كَـ (بِعْ) وَ (أَعْتَقْ).

وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهَا بِشَرْطٍ فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ نَجَّزَهَا وَشَرَطَ لِلتَّصَرُّفِ شَرْطًا ^(١) جَازَ، وَلَوْ قَالَ: (وَكَلْتُكَ، وَمَتَى عَزَلْتُكَ فَأَنْتَ وَكَيْلِي) صَحَّتْ فِي الْحَالِ فِي الْأَصَحِّ، وَفِي عَوْدِهِ وَكَيْلًا بَعْدَ الْعَزْلِ الْوُجْهَانِ فِي تَعْلِيْقِهَا ^(٢)، وَيَجْرِيَانِ فِي تَعْلِيْقِ الْعَزْلِ ^(٣).

* * * *

فَضْلٌ [فِيمَا يَجِبُ عَلَى الْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ]

الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ مُطْلَقًا لَيْسَ لَهُ الْبَيْعُ بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ، وَلَا بِنَسِيئَةٍ، وَلَا بِغَبْنٍ فَاحِشٍ (وَهُوَ مَا لَا يُحْتَمَلُ غَالِبًا ^(٤))، فَلَوْ بَاعَ عَلَى أَحَدٍ هَذِهِ الْأَنْوَاعَ وَسَلَّمِ الْمَبِيعَ ضَمِنَ ^(٥)، فَإِنْ وَكَّلَهُ لِبَيْعِ مُؤَجَّلًا وَقَدَّرَ الْأَجَلَ فَذَاكَ ^(٦)، وَإِنْ أَطْلَقَ ^(٧) صَحَّ فِي الْأَصَحِّ، وَحُمِلَ عَلَى الْمُتَعَارَفِ فِي مِثْلِهِ.

(١) كَوَلْتُكَ فِي بَيْعٍ دَارِي، وَبِغْيَا بَعْدَ شَهْرٍ.

(٢) وَالْأَصَحُّ عَدَمُ الْعَوْدِ.

(٣) كَقَوْلِهِ: إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَنْتَ مَعْزُولٌ، وَالْأَصَحُّ: عَدَمُ صَخْتِهِ، فَلَا يَنْعَزِلُ بِطُلُوعِهَا.

(٤) كَدَرْهَمَيْنِ فِي عَشْرَةٍ.

(٥) وَيُسْتَرَدُّهُ إِنْ بَقِيَ، وَإِلَّا غَرَّمَ الْمُوَكَّلُ مِنْ شَاءَ مِنَ الْمُشْتَرِي وَالْوَكِيلُ قِيَمَتَهُ.

(٦) فَإِنْ بَاعَ بِأَنْقَصَ مِنَ الْأَجْلِ أَوْ حَالًا صَحَّ.

(٧) الْأَجَلَ.

وَلَا يَبِيعُ لِنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ الصَّغِيرِ^(١).

وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يَبِيعُ لِأَبِيهِ وَأَبْنِهِ الْبَالِغِ، وَأَنَّ الْوَكِيلَ بِالْبَيْعِ لَهُ قَبْضُ الثَّمَنِ وَتَسْلِيمُ الْمَبِيعِ، وَلَا يُسَلَّمُهُ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ، فَإِنْ خَالَفَ ضَمِنَ.

وَإِذَا وَكَّلَهُ فِي شِرَاءٍ لَا يَشْتَرِي مَعِيبًا، فَإِنْ اشْتَرَاهُ فِي الذِّمَّةِ^(٢) وَهُوَ يُسَاوِي مَعَ الْعَيْبِ مَا اشْتَرَاهُ بِهِ وَقَعَ عَنِ الْمُوَكَّلِ إِنْ جَهِلَ^(٣) الْعَيْبَ، وَإِنْ عَلِمَهُ فَلَا فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ لَمْ يُسَاوِهِ لَمْ يَقَعْ عَنْهُ^(٤) إِنْ عَلِمَهُ^(٥)، وَإِنْ جَهِلَهُ وَقَعَ فِي الْأَصَحِّ، وَإِذَا وَقَعَ لِلْمُوَكَّلِ^(٦) فَلِكُلِّ مِنَ الْوَكِيلِ وَالْمُوَكَّلِ الرَّدُّ^(٧).

وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوَكَّلَ بِلَا إِذْنٍ إِنْ تَأْتَى مِنْهُ مَا وَكَّلَ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَأْتِ لِكُونِهِ لَا يُحْسِنُهُ أَوْ لَا يَلِيقُ بِهِ فَلَهُ التَّوَكُّيلُ، وَلَوْ كَثُرَ^(٨) وَعَجَزَ عَنِ الْإِثْنَانِ بِكُلِّهِ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُوَكَّلُ فِيمَا زَادَ عَلَى الْمُمَكِّنِ.

وَلَوْ أَدِنَ^(٩) فِي التَّوَكُّيلِ وَقَالَ: (وَكَّلْتُ عَنْ نَفْسِكَ)، فَفَعَلَ،

(١) ولو أذن له الموكل في ذلك أو قدر له الثمن.

(٢) أو بعين مال الموكل.

(٣) الوكيل.

(٤) أي: الموكل.

(٥) أي: الوكيل.

(٦) في صورتَي الجهل.

(٧) بالعيب.

(٨) الموكل فيه.

(٩) الموكل.

فَالثَّانِي وَكِيلُ الْوَكِيلِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَنْعَزِلُ بِعَزْلِهِ^(١) وَانْعِزَالِهِ^(٢)،
وَإِنْ قَالَ^(٣): (وَكَّلْتُ عَنِّي) فَالْثَّانِي وَكِيلُ الْمُوَكَّلِ، وَكَذَا لَوْ
أُطْلِقَ^(٤) فِي الْأَصَحِّ.

قُلْتُ: وَفِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ^(٥) لَا يَنْعَزِلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ،
وَلَا يَنْعَزِلُ بَانْعِزَالِهِ. وَحَيْثُ جَوَّزْنَا لِلْوَكِيلِ التَّوَكُّلَ يُشْتَرَطُ أَنَّ
يُوكَّلَ أَمِينًا إِلَّا أَنْ يُعَيَّنَ الْمُوَكَّلُ غَيْرُهُ، وَلَوْ وَكَّلَ أَمِينًا فَفَسَقَ لَمْ
يَمْلِكِ الْوَكِيلُ عَزْلَهُ فِي الْأَصَحِّ^(٦). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * * *

فَصْلٌ

[فِيمَا يَجِبُ عَلَى الْوَكِيلِ فِي الْوَكَالَةِ الْمُقَيَّدَةِ]

قَالَ^(٧): بَغٍ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ أَوْ فِي زَمَنٍ أَوْ مَكَانٍ مُعَيَّنٍ
تَعَيَّنَ، وَفِي الْمَكَانِ وَجْهٌ إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ غَرَضٌ.

وَإِنْ قَالَ: بَغٍ بِمِئَّةٍ، لَمْ يَبْغِ بِأَقْلٍ، وَلَهُ أَنْ يَزِيدَ إِلَّا أَنْ
يُصَرِّحَ بِالنَّهْيِ.

(١) أي: ينعزل الثاني بعزل الأول.

(٢) بنحو موت.

(٣) الموكل للوكيل.

(٤) بأن قال: وكَّلْتُ، ولم يقل: عَنِّي.

(٥) وهما: وكَّلْتُ عَنِّي، أو أطلَق.

(٦) لأنه أذن له في التوكيل دون العزل.

(٧) الموكل للوكيل.

وَلَوْ قَالَ: (أَشْتَرِ بِهَذَا الدِّينَارِ شَاةً)، وَوَصَفَهَا، فَأَشْتَرَى بِهِ شَاتَيْنِ بِالْصَّفَةِ، فَإِنْ لَمْ تُسَاوِ وَاحِدَةً دِينَارًا لَمْ يَصِحَّ الشُّرَاءُ لِلْمُوَكَّلِ، وَإِنْ سَاوَتْهُ كُلُّ وَاحِدَةٍ فَلَا ظَهْرُ: الصَّحَّةُ، وَحُصُولُ الْمِلْكِ فِيهِمَا لِلْمُوَكَّلِ.

وَلَوْ أَمَرَهُ بِالشُّرَاءِ بِمُعَيَّنٍ فَأَشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ لَمْ يَقَعْ لِلْمُوَكَّلِ ^(١)، وَكَذَا عَكْسُهُ ^(٢) فِي الْأَصَحِّ.

وَمَتَى خَالَفَ الْمُوَكَّلُ فِي بَيْعِ مَالِهِ ^(٣) أَوْ الشُّرَاءِ بِعَيْنِهِ فَتَصَرُّفُهُ بَاطِلٌ.

وَلَوْ أَشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ ^(٤) وَلَمْ يُسَمَّ الْمُوَكَّلُ وَقَعَ لِلْوَكِيلِ، وَإِنْ سَمَّاهُ فَقَالَ الْبَائِعُ: بِعُتْكَ، فَقَالَ: (أَشْتَرَيْتُ لِفُلَانٍ) فَكَذَا ^(٥) فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ قَالَ: (بِعْتُ مُوَكَّلَكَ زَيْدًا)، فَقَالَ: (أَشْتَرَيْتُ لَهُ)، فَالْمَذْهَبُ: بَطْلَانُهُ ^(٦).

وَيَدُ الْوَكِيلِ يَدُ أَمَانَةٍ ^(٧) وَإِنْ كَانَ بِجُعْلٍ، فَإِنْ تَعَدَّى ضَمِينَ وَلَا يَنْعَزِلُ فِي الْأَصَحِّ.

وَأَحْكَامُ الْعَقْدِ تَتَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ دُونَ الْمُوَكَّلِ، فَيُعْتَبَرُ فِي

(١) بل للوكيل.

(٢) بأن قال: اشتر في الذمة وادفع هذا عنه، فاشترى بالعين.

(٣) على غير الوجه المأذون فيه.

(٤) غير المأذون فيه.

(٥) يقع للوكيل.

(٦) لعدم الخطاب بين المتعاقدين.

(٧) فلا يضمن ما تلف في يده بلا تعد.

الرُّؤْيَةِ وَلَزُومِ الْعَقْدِ بِمُفَارَقَةِ الْمَجْلِسِ وَالتَّقَابُضِ فِي الْمَجْلِسِ
حَيْثُ يُشْتَرَطُ^(١)؛ الْوَكِيلُ دُونَ الْمُوَكَّلِ.

وَإِذَا اشْتَرَى الْوَكِيلُ طَالِبَهُ الْبَائِعُ بِالثَّمَنِ إِنْ كَانَ دَفَعَهُ إِلَيْهِ
الْمُوَكَّلُ، وَإِلَّا فَلَا إِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُعَيَّنًا، وَإِنْ كَانَ فِي الذِّمَّةِ طَالِبُهُ
إِنْ أَنْكَرَ وَكَالَتُهُ، أَوْ قَالَ: (لَا أَعْلَمُهَا)، وَإِنْ اعْتَرَفَ بِهَا طَالِبُهُ
أَيْضًا فِي الْأَصَحِّ كَمَا يُطَالِبُ الْمُوَكَّلِ، وَيَكُونُ الْوَكِيلُ كَضَامِنٍ
وَالْمُوَكَّلُ كَأَصِيلٍ.

وَإِذَا قَبِضَ الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ الثَّمَنَ وَتَلَفَ فِي يَدِهِ وَخَرَجَ
الْمَبِيعُ مُسْتَحَقًّا رَجَعَ عَلَيْهِ الْمُشْتَرِي وَإِنْ اعْتَرَفَ بِوِكَالَتِهِ فِي
الْأَصَحِّ، ثُمَّ يَرْجِعُ الْوَكِيلُ عَلَى الْمُوَكَّلِ.
قُلْتُ: وَلِلْمُشْتَرِي الرُّجُوعُ عَلَى الْمُوَكَّلِ ابْتِدَاءً فِي الْأَصَحِّ.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * * *

فَصْلٌ

[فِي بَيَانِ مَا تَنْفَسَخُ بِهِ الْوَكَالَةُ]

الْوَكَالَةُ جَائِزَةٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ^(٢)، فَإِذَا عَزَلَهُ الْمُوَكَّلُ فِي
حُضُورِهِ، أَوْ قَالَ: (رَفَعْتُ الْوَكَالَةَ)، أَوْ (أَبْطَلْتُهَا)، أَوْ
(أَخْرَجْتُكَ مِنْهَا)؛ انْعَزَلَ.

(١) كَالرَّبَوِيِّ، وَرَأْسُ مَالِ السَّلَمِ.

(٢) فَلِكُلٍّ مِنْهُمَا فُسْخُهَا.

فَإِنْ عَزَلَهُ وَهُوَ غَائِبٌ أُنْعَزَلَ فِي الْحَالِ، وَفِي قَوْلٍ:
لَا حَتَّى يَبْلُغَهُ الْخَبَرُ.

وَلَوْ قَالَ^(١): (عَزَلْتُ نَفْسِي)، أَوْ (رَدَدْتُ الْوَكَالََةَ)؛ أُنْعَزَلَ.
وَيُنْعَزَلُ بِخُرُوجِ أَحَدِهِمَا عَنْ أَهْلِيَّةِ التَّصَرُّفِ بِمَوْتٍ، أَوْ
جُنُونٍ^(٢)، وَكَذَا إِغْمَاءٌ فِي الْأَصَحِّ^(٣)، وَبِخُرُوجِ مَحَلِّ التَّصَرُّفِ
عَنْ مِلْكِ الْمُوَكَّلِ.

وَإِنْكَارُ الْوَكِيلِ الْوَكَالََةَ لِنِسْيَانٍ أَوْ لِعَرَضٍ فِي الْإِخْفَاءِ^(٤)
لَيْسَ بِعَزَلٍ، فَإِنْ تَعَمَّدَ وَلَا غَرَضَ أُنْعَزَلَ^(٥).

وَإِذَا اخْتَلَفَا فِي أَصْلِهَا، أَوْ صِفَتِهَا؛ بِأَنْ قَالَ: (وَكَلَّتْنِي فِي
الْبَيْعِ نَسِيئَةً، أَوْ الشَّرَاءِ بَعْشَرِينَ)، فَقَالَ: (بَلْ نَقْدًا، أَوْ بَعْشَرَةً)؛
صُدِّقَ الْمُوَكَّلُ بِيَمِينِهِ.

وَلَوْ اشْتَرَى جَارِيَةً بَعْشَرِينَ وَزَعَمَ أَنَّ الْمُوَكَّلَ أَمَرَهُ،
فَقَالَ^(٦): (بَلْ بَعْشَرَةً) وَحَلَفَ: فَإِنْ اشْتَرَى بَعَيْنٍ مَالِ الْمُوَكَّلِ
وَسَمَّاهُ فِي الْعَقْدِ^(٧) أَوْ قَالَ بَعْدَهُ: (اشْتَرَيْتُهُ^(٨) لِفُلَانٍ، وَالْمَالُ

(١) الوكيل.

(٢) أَوْ حَجَرَ فَلَسَ.

(٣) مُدَّةٌ لَا تُجْمَعُ فِيهَا الصَّلَاةُ (كَأَنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ مِنَ الظُّهْرِ إِلَى الْمَغْرَبِ)، وَلَا تَنْفَسَخُ
الْوَكَالَةُ بِالْإِغْمَاءِ عِنْدَ بَقِيَّةِ الْمَذَاهِبِ.

(٤) كَخَوْفِ ظَالِمٍ.

(٥) لِأَنَّ الْجَعْدَ حِينَئِذٍ رَدٌّ.

(٦) الْمُوَكَّلِ.

(٧) فَقَالَ: الْمَالُ لَهُ.

(٨) الْأُولَى: اشْتَرَيْتَهَا.

لَهُ) وَصَدَّقَهُ الْبَائِعُ؛ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَذَّبَهُ حَلَفَ عَلَى نَفِي الْعِلْمِ بِالْوَكَالَةِ، وَوَقَعَ الشَّرَاءُ لِلْوَكِيلِ^(١)، وَكَذَا إِنْ اشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ وَلَمْ يُسَمَّ الْمُوَكَّلُ، وَكَذَا إِنْ سَمَّاهُ وَكَذَّبَهُ الْبَائِعُ فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ صَدَّقَهُ بَطَلَ الشَّرَاءُ^(٢).

وَحَيْثُ حُكِمَ بِالشَّرَاءِ لِلْوَكِيلِ يُسْتَحَبُّ لِلْقَاضِي أَنْ يَرْفُقَ^(٣) بِالْمُوَكَّلِ لِيَقُولَ لِلْوَكِيلِ: (إِنْ كُنْتُ أَمَرْتُكَ بِعِشْرِينَ فَقَدْ بَعْتُكَهَا بِهَا)، وَيَقُولُ هُوَ: (اشْتَرَيْتُ) لِتَحِلَّ لَهُ^(٤).

وَلَوْ قَالَ: (أَتَيْتُ بِالتَّصْرِفِ الْمَأْذُونِ فِيهِ) وَأَنْكَرَ الْمُوَكَّلُ صُدَّقَ الْمُوَكَّلُ^(٥)، وَفِي قَوْلِ: الْوَكِيلُ.

وَقَوْلُ الْوَكِيلِ فِي تَلَفِ الْمَالِ مَقْبُولٌ بِيَمِينِهِ، وَكَذَا فِي الرَّدِّ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ بِجَعْلٍ فَلَا.

وَلَوْ أَدْعَى الرَّدَّ عَلَى رَسُولِ الْمُوَكَّلِ وَأَنْكَرَ الرَّسُولُ صُدَّقَ الرَّسُولُ^(٦)، وَلَا يَلْزَمُ الْمُوَكَّلَ تَصْدِيقُ الْوَكِيلِ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَلَوْ قَالَ^(٧): (قَبَضْتُ الثَّمَنَ وَتَلِفَ)، وَأَنْكَرَ الْمُوَكَّلُ^(٨)

(١) ظاهراً، فيسلم الثمن المعين للبائع، ويغرم بدله للموكل.

(٢) لاتفاقهما على وقوع العقد للموكل، وثبوت كونه بغير إذنه.

(٣) أي: يتلطف.

(٤) باطناً.

(٥) بيمينه.

(٦) بيمينه.

(٧) الوكيل.

(٨) قبض الوكيل.

صُدِّقَ الْمُوَكَّلُ إِنْ كَانَ قَبْلَ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ، وَإِلَّا فَالْوَكِيلُ^(١) عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَلَوْ وَكَّلَهُ بِقَضَاءِ دَيْنٍ فَقَالَ: (قَضَيْتُهُ)، وَأَنْكَرَ الْمُسْتَحِقُّ، صُدِّقَ الْمُسْتَحِقُّ بِيَمِينِهِ، وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ لَا يُصَدَّقُ الْوَكِيلُ عَلَى الْمُوَكَّلِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ.

وَقِيمَ الْيَتِيمَ إِذَا أَدْعَى دَفَعَ الْمَالِ إِلَيْهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ يَحْتَاجُ إِلَى بَيِّنَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَلَيْسَ لَوَكِيلٍ وَلَا مُودِعٍ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ طَلَبِ الْمَالِكِ: (لَا أَرُدُّ الْمَالَ إِلَّا بِإِشْهَادٍ) فِي الْأَصَحِّ^(٢)، وَلِلْغَاصِبِ وَمَنْ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ ذَلِكَ^(٣).

وَلَوْ قَالَ رَجُلٌ: (وَكَّلَنِي الْمُسْتَحِقُّ بِقَبْضِ مَا لَهُ عِنْدَكَ مِنْ دَيْنٍ، أَوْ عَيْنٍ)، وَصَدَّقَهُ، فَلَهُ دَفْعُهُ إِلَيْهِ، وَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ عَلَى وَكَالَتِهِ. وَلَوْ قَالَ: (أَحَالَنِي عَلَيْكَ)، وَصَدَّقَهُ، وَجَبَ الدَّفْعُ فِي الْأَصَحِّ.

قُلْتُ: وَإِنْ قَالَ: (أَنَا وَارِثُهُ)، وَصَدَّقَهُ، وَجَبَ الدَّفْعُ عَلَى الْمَذْهَبِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) هو المصدق.

(٢) لأنَّ قوله مقبول في الردِّ بيمينه.

(٣) أي: طلب الإشهاد.

كِتَابُ الْإِقْرَارِ^(١)

يَصِحُّ مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ^(٢)، وَإِقْرَارُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ
لَاغٌ، فَإِنْ أَدَّعَى الْبُلُوغَ بِالْاِخْتِلَامِ^(٣) مَعَ الْإِمْكَانِ^(٤) صَدَقَ وَلَا
يُحْلَفُ، وَإِنْ أَدَّعَاهُ بِالسِّنِّ^(٥) طُولَ بَيِّنَةٍ.

وَالسَّفِيهُ وَالْمُفْلِسُ سَبَقَ حُكْمُ إِقْرَارِهِمَا^(٦).

وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ الرَّقِيقِ بِمُوجِبِ عُقُوبَةٍ^(٧)، وَلَوْ أَقَرَّ بِدَيْنٍ
جَنَائِيَةٍ لَا تُوجِبُ عُقُوبَةً^(٨) فَكَذَّبَهُ السَّيِّدُ تَعَلَّقَ بِدِمَّتِهِ^(٩) دُونَ
رَقَبَتِهِ. وَإِنْ أَقَرَّ بِدَيْنٍ مُعَامَلَةٍ لَمْ يُقْبَلْ عَلَى السَّيِّدِ إِنْ لَمْ يَكُنْ

(١) وهو الإخبار بحق لغيره.

(٢) وهو البالغ العاقل المختار غير المحجور عليه.

(٣) وكذا لو أطلق.

(٤) بأن بلغ تسع سنين.

(٥) بأن قال: استكملت خمس عشرة سنة.

(٦) ص ٣١١، ٣٢١-٣٢٢ بأن السفيه لا يصح إقراره بدَيْنٍ قَبْلَ الْحَجَرِ أو بعده، ويصح إقرار المفلس بعين أو دين وجب قَبْلَ الْحَجَرِ. انظر: تنوير القلوب، ص ٣٢٥.

(٧) كقصاص.

(٨) أي: حدًّا (كجناية الخطأ، وإتلاف المال).

(٩) بعد عتقه.

مَاذُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ، وَيُقْبَلُ إِنْ كَانَ، وَيُؤَدِّي مِنْ كَسْبِهِ وَمَا فِي يَدِهِ.

وَيَصِحُّ إِقْرَارُ الْمَرِيضِ مَرَضَ الْمَوْتِ لِأَجْنَبِيٍّ، وَكَذَا لِوَارِثٍ عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَلَوْ أَقَرَّ فِي صِحَّتِهِ بِدَيْنٍ، وَفِي مَرَضِهِ لِآخِرٍ لَمْ يُقَدِّمِ الْأَوَّلُ.

وَلَوْ أَقَرَّ فِي صِحَّتِهِ أَوْ مَرَضِهِ وَأَقَرَّ وَارِثُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ لِآخِرٍ لَمْ يُقَدِّمِ الْأَوَّلُ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُ مُكْرَهٍ.

وَيُشْتَرَطُ فِي الْمُقَرَّرِ لَهُ أَهْلِيَّةُ اسْتِحْقَاقِ الْمُقَرَّرِ بِهِ، فَلَوْ قَالَ: (لِهَذِهِ الدَّابَّةِ عَلَيَّ كَذَا)، فَلَعَوُ؛ فَإِنْ قَالَ: (بِسَبَبِهَا لِمَالِكِهَا^(١)) وَجَبَ. وَلَوْ قَالَ: (لِحَمَلِ هِنْدٍ كَذَا بِإِثْرِ، أَوْ وَصِيَّةٍ) لَزِمَهُ.

وَإِنْ أَسْنَدَهُ إِلَى جِهَةٍ لَا تُمْكِنُ فِي حَقِّهِ^(٢) فَلَعَوُ^(٣)، وَإِنْ أَطْلَقَ^(٤) صَحَّ فِي الْأَظْهَرِ^(٥).

(١) كأن اكترها.

(٢) كقوله: أَفَرَضْنِيهِ أَوْ: باعني به شيئاً بعد الإقرار.

(٣) هذا الإسناد دون الإقرار كما اعتمده ابن حَجَرٍ، وقال الرملي: الإقرار لغوٌ للقطع بكذبه.

(٤) الإقرار.

(٥) وحُمِلَ عَلَى الْجِهَةِ الْمُمْكِنَةِ فِي حَقِّهِ.

وَإِذَا كَذَّبَ الْمُتَقَرُّ لَهُ الْمُتَقَرُّ تَرَكَ الْمَالَ فِي يَدِهِ فِي الْأَصَحِّ،
فَإِنْ رَجَعَ الْمُتَقَرُّ فِي حَالِ تَكْذِيبِهِ^(١)، وَقَالَ: (عَلِطْتُ) قَبْلَ قَوْلِهِ
فِي الْأَصَحِّ^(٢).

* * * *

فَضْلٌ [فِي الصَّيْغَةِ]

قَوْلُهُ: (لِزَيْدٍ كَذَا) صَيْغَةُ إِفْرَارٍ، وَقَوْلُهُ: (عَلَيَّ) وَ(فِي
ذِمَّتِي) لِلدَّيْنِ، وَ(مَعِي) وَ(عِنْدِي) لِلْعَيْنِ.

وَلَوْ قَالَ: (لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ)، فَقَالَ: (زَنْ)، أَوْ (خُذْ)، أَوْ
(زِنْهُ)، أَوْ (خُذْهُ)، أَوْ (أَخْتِمْ عَلَيْهِ)، أَوْ (أَجْعَلْهُ فِي كَيْسِكَ)؛
فَلَيْسَ بِإِفْرَارٍ، وَلَوْ قَالَ: (بَلَى)، أَوْ (نَعَمْ)، أَوْ (صَدَقْتَ)، أَوْ
(أَبْرَأْتُني مِنْهُ)، أَوْ (قَضَيْتُهُ)، أَوْ (أَنَا مُقَرَّرٌ بِهِ)؛ فَهُوَ إِفْرَارٌ، وَلَوْ
قَالَ: (أَنَا مُقَرَّرٌ)، أَوْ (أَنَا أَقَرُّ بِهِ)، فَلَيْسَ بِإِفْرَارٍ^(٣).

وَلَوْ قَالَ: (أَلَيْسَ لِي عَلَيْكَ كَذَا؟) فَقَالَ: (بَلَى) أَوْ (نَعَمْ)
فَإِفْرَارٌ؛ وَفِي (نَعَمْ) وَجْهٌ.

وَلَوْ قَالَ: (أَقْضِ أَلْفَ الَّذِي لِي عَلَيْكَ)، فَقَالَ: (نَعَمْ)،

(١) أي: الْمُتَقَرُّ لَهُ.

(٢) وتبقى يده عليه يد ملك.

(٣) لأن الثاني وَغَدَ، والأول يَحْتَمِلُ الإِفْرَارَ بوحداية الله مثلاً.

أَوْ (أَقْضِي غَدًا)، أَوْ (أَمْهَلْنِي يَوْمًا)، أَوْ (حَتَّى أَقْعُدَ)، أَوْ (أَفْتَحِ الْكَيْسَ)، أَوْ (أَجِدْ)؛ فَإِقْرَارٌ فِي الْأَصَحِّ.

* * * *

فَصْلٌ [فِي شُرُوطِ الْمُقَرَّرِ بِهِ]

يُشْتَرَطُ فِي الْمُقَرَّرِ بِهِ أَنْ لَا يَكُونَ مِلْكًا لِلْمُقَرَّرِ، فَلَوْ قَالَ: (دَارِي) أَوْ (ثَوْبِي) أَوْ (دِينِي الَّذِي عَلَى زَيْدٍ لِعَمْرُو)؛ فَهُوَ لَغَوٌّ^(١). وَلَوْ قَالَ: (هَذَا لِفُلَانٍ، وَكَانَ مِلْكِي إِلَيَّ أَنْ أَقَرَّرْتُ بِهِ)؛ فَأَوَّلُ كَلَامِهِ إِقْرَارٌ، وَآخِرُهُ لَغَوٌّ^(٢).

وَلِيَكُنَّ الْمُقَرَّرُ بِهِ فِي يَدِ الْمُقَرَّرِ لِيُسَلَّمَ بِالْإِقْرَارِ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ. فَلَوْ أَقَرَّ وَلَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ ثُمَّ صَارَ عُمِلَ بِمُقْتَضَى الْإِقْرَارِ^(٣)، فَلَوْ أَقَرَّ بِحُرِّيَّةِ عَبْدٍ فِي يَدِ غَيْرِهِ ثُمَّ اشْتَرَاهُ حُكْمَ بِحُرِّيَّتِهِ. ثُمَّ إِنْ كَانَ قَالَ: (هُوَ حُرٌّ الْأَصْلُ) فَشِرَاؤُهُ أَفْتِدَاءٌ، وَإِنْ قَالَ: (أَعْتَقَهُ)^(٤) فَافْتِدَاءٌ مِنْ جِهَتِهِ، وَبَيْعٌ مِنْ جِهَةِ الْبَائِعِ عَلَى الْمَذْهَبِ^(٥)، فَيَثْبُتُ فِيهِ الْخِيَارَانِ^(٦) لِلْبَائِعِ فَقَطْ^(٧).

(١) لِأَنَّ الْإِقْرَارَ يَنَافِي الْإِضَافَةَ إِلَيْهِ الْمَقْتَضِيَةَ لِلْمِلْكِ.

(٢) فَيُطْرَحُ الْآخَرُ، وَيُؤْخَذُ بِالْأَوَّلِ.

(٣) فَيُسَلَّمَ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ.

(٤) وَهُوَ يَسْتَرْقُهُ ظِلْمًا.

(٥) عَمَلًا بِزَعْمِ كُلِّ مِنْهُمَا.

(٦) خِيَارُ الْمَجْلِسِ، وَخِيَارُ الشَّرْطِ.

(٧) دُونَ الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ مِنْ جِهَتِهِ افْتِدَاءٌ.

وَيَصِيحُ الْإِقْرَارُ بِالْمَجْهُولِ، فَإِذَا قَالَ: (لَهُ عَلَيَّ شَيْءٌ) قُبِلَ تَفْسِيرُهُ بِكُلِّ مَا يُتَمَوَّلُ وَإِنْ قَلَّ، وَلَوْ فَسَّرَهُ بِمَا لَا يُتَمَوَّلُ لَكِنَّهُ مِنْ جِنْسِهِ^(١) (كَحَبَّةِ حِنْطَةٍ)، أَوْ بِمَا يَحِلُّ أَقْتِنَاؤُهُ كَكَلْبٍ مُعْلَمٍ وَسَرَجِينَ^(٢)؛ قُبِلَ فِي الْأَصَحِّ. وَلَا يُقْبَلُ^(٣) بِمَا لَا يُقْتَنَى؛ كَخَنْزِيرٍ، وَكَلْبٍ لَا نَفْعَ فِيهِ، وَلَا بِعِيَادَةٍ وَرَدَّ سَلَامٌ.

وَلَوْ أَقَرَّ بِمَالٍ، أَوْ مَالٍ عَظِيمٍ أَوْ كَبِيرٍ أَوْ كَثِيرٍ؛ قُبِلَ تَفْسِيرُهُ بِمَا قَلَّ مِنْهُ، وَكَذَا^(٤) بِالْمُسْتَوْلَدَةِ فِي الْأَصَحِّ، لَا بِكَلْبٍ وَجَلْدٍ مَيْتَةٍ.

وَقَوْلُهُ: (لَهُ كَذَا) كَقَوْلِهِ: (شَيْءٌ)، وَقَوْلُهُ: (شَيْءٌ شَيْءٌ) أَوْ (كَذَا كَذَا) كَمَا لَوْ لَمْ يُكَرَّرْ، وَلَوْ قَالَ: (شَيْءٌ وَشَيْءٌ) أَوْ (كَذَا وَكَذَا) وَجَبَ شَيْئَانِ.

وَلَوْ قَالَ^(٥): (كَذَا دِرْهَمًا) أَوْ رَفَعَ (الدِّرْهَمَ) أَوْ جَرَّهُ^(٦)؛ لَزِمَهُ دِرْهَمٌ.

وَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ لَوْ قَالَ: (كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا) بِالنَّصْبِ؛ وَجَبَ دِرْهَمَانِ، وَأَنَّهُ لَوْ رَفَعَ أَوْ جَرَّ فِدِرْهَمٌ؛ وَلَوْ حَذَفَ أَلُوَاوَ

(١) من جنس المقرَّر به.

(٢) زَبَل.

(٣) تفسيره.

(٤) يُقْبَلُ تفسيره.

(٥) له: عَلَيَّ.

(٦) فقال: له عَلَيَّ كذا درهم، أو كذا درهم، وهو لُحْنٌ لا يضرُّ بالإقرار.

فَدِرْهَمٌ فِي الْأَحْوَالِ^(١). وَلَوْ قَالَ: (أَلْفٌ وَدِرْهَمٌ) قُبِلَ تَفْسِيرُ
الْأَلْفِ بِغَيْرِ الدَّرَاهِمِ.

وَلَوْ قَالَ: (خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا) فَالْجَمِيعُ دَرَاهِمُ عَلَى
الصَّحِيحِ.

وَلَوْ قَالَ: (الدَّرَاهِمُ الَّتِي أَفَرَزْتُ بِهَا نَاقِصَةُ الْوِزْنِ): فَإِنْ
كَانَتْ دَرَاهِمُ الْبَلَدِ تَامَةً الْوِزْنِ فَالصَّحِيحُ: قَبُولُهُ إِنْ ذَكَرَهُ
مُتَّصِلًا، وَمَنْعُهُ إِنْ فَصَلَهُ عَنِ الْإِفْرَارِ، وَإِنْ كَانَتْ^(٢) نَاقِصَةً قُبِلَ
إِنْ وَصَلَهُ، وَكَذَا إِنْ فَصَلَهُ فِي النَّصِّ.

وَالْتَفْسِيرُ بِالْمَغْشُوشَةِ كَهُوَ بِالنَّاقِصَةِ. وَلَوْ قَالَ لَهُ: (عَلَيَّ
مِنْ دِرْهَمٍ إِلَى عَشْرَةٍ) لَزِمَهُ تِسْعَةٌ فِي الْأَصَحِّ^(٣).

وَإِنْ قَالَ: (دِرْهَمٌ فِي عَشْرَةٍ): فَإِنْ أَرَادَ الْمَعِيَّةَ لَزِمَهُ أَحَدُ
عَشَرَ، أَوْ الْحِسَابَ فَعَشْرَةٌ، وَإِلَّا^(٤) فَدِرْهَمٌ^(٥).

* * * *

فَضْلٌ

[فِي بَيَانِ أَنْوَاعٍ مِنَ الْإِفْرَارِ، وَفِي بَيَانِ الِاسْتِثْنَاءِ]

قَالَ: (لَهُ عِنْدِي سَيْفٌ فِي غِمْدٍ)، أَوْ (ثَوْبٌ فِي

(١) الثلاث: النصب والرفع والجزم.

(٢) دراهم البلد.

(٣) لأن الغاية لا تدخل في المعية.

(٤) بأن لم يُرد المعية ولا الحساب.

(٥) لأنه المتيقن.

صُنْدُوقٍ)؛ لَا يَلْزِمُهُ الظَّرْفُ، أَوْ (غِمْدٌ فِيهِ سَيْفٌ)، أَوْ (صُنْدُوقٌ فِيهِ ثَوْبٌ)؛ لَزِمَهُ الظَّرْفُ وَخَدَهُ، أَوْ (عَبْدٌ عَلَى رَأْسِهِ عِمَامَةٌ)؛ لَمْ تَلْزِمْهُ الْعِمَامَةُ عَلَى الصَّحِيحِ^(١)، أَوْ (دَابَّةٌ بِسَرْجِهَا)، أَوْ (ثَوْبٌ مُطَرَّرٌ)؛ لَزِمَهُ الْجَمِيعُ.

وَلَوْ قَالَ^(٢): (فِي مِيرَاثِ أَبِي أَلْفٍ) فَهُوَ إِقْرَارٌ عَلَى أَبِيهِ بَدَيْنَ، وَلَوْ قَالَ: (فِي مِيرَاثِي مِنْ أَبِي أَلْفٍ) فَهُوَ وَعْدٌ هِبَةً.

وَلَوْ قَالَ: (لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ دِرْهَمٌ) لَزِمَهُ دِرْهَمٌ^(٣)، فَإِنْ قَالَ: (وَدِرْهَمٌ) لَزِمَهُ دِرْهَمَانِ؛ وَلَوْ قَالَ لَهُ: (دِرْهَمٌ وَدِرْهَمٌ وَدِرْهَمٌ)؛ لَزِمَهُ بِالْأَوَّلَيْنِ دِرْهَمَانِ، وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَإِنْ أَرَادَ بِهِ تَأْكِيدَ الثَّانِي لَمْ يَجِبْ بِهِ شَيْءٌ، وَإِنْ نَوَى الِاسْتِثْنَاءَ لَزِمَهُ ثَالِثٌ، وَكَذَا إِنْ نَوَى تَأْكِيدَ الْأَوَّلِ^(٤)، أَوْ أَطْلَقَ فِي الْأَصَحِّ.

وَمَتَى أَقَرَّ بِمُبْنِهِمْ كـ(شَيْءٍ) وَ(ثَوْبٍ)، وَطُولِبَ بِالْبَيَانِ فَأَمْتَنَعَ؛ فَالْصَّحِيحُ: أَنَّهُ يُخْبَسُ. وَلَوْ بَيَّنَّ^(٥) وَكَذَّبَهُ الْمُقَرُّ لَهُ^(٦) فَلْيَبَيِّنْ^(٧) وَلْيَدَّعِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُقَرِّ فِي نَفْيِهِ^(٨).

(١) عملاً باليقين.

(٢) له.

(٣) حملاً على التأكيد.

(٤) لمنع العطف التأكيد.

(٥) بعد الإيهام بأن عليه مئة مثلاً.

(٦) فقال: بل متين.

(٧) المقر له.

(٨) يمينه.

وَلَوْ أَقَرَّ لَهُ بِأَلْفٍ، ثُمَّ أَقَرَّ لَهُ بِأَلْفٍ فِي يَوْمٍ آخَرَ لَزِمَهُ أَلْفٌ فَقَطْ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الْقَدْرُ دَخَلَ الْأَقْلُ فِي الْأَكْثَرِ، فَلَوْ وَصَفَهُمَا بِصِفَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ^(١)، أَوْ أَسْنَدَهُمَا إِلَى جِهَتَيْنِ^(٢)، أَوْ قَالَ: (قَبَضْتُ يَوْمَ السَّبْتِ عَشْرَةَ)، ثُمَّ قَالَ: (قَبَضْتُ يَوْمَ الْأَحَدِ عَشْرَةَ)؛ لَزِمَا^(٣).

وَلَوْ قَالَ: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ أَوْ كَلْبٍ؛ أَوْ أَلْفٌ قَضَيْتُهُ)؛ لَزِمَهُ الْأَلْفُ فِي الْأَظْهَرِ^(٤)، وَلَوْ قَالَ^(٥): (مِنْ ثَمَنِ عَبْدٍ لَمْ أَقْبِضْهُ، إِذَا سَلَّمَهُ سَلَّمْتُ)؛ قِيلَ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَجُعِلَ ثَمَنًا. وَلَوْ قَالَ لَهُ: (أَلْفٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ عَلَى الْمَذْهَبِ^(٦).

وَلَوْ قَالَ^(٧): (أَلْفٌ لَا يَلْزَمُ) لَزِمَهُ.

وَلَوْ قَالَ: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ) ثُمَّ جَاءَ بِأَلْفٍ وَقَالَ: (أَرَدْتُ هَذَا، وَهُوَ وَدِيعَةٌ)؛ فَقَالَ الْمُقَرُّ لَهُ: (لِي عَلَيْهِ أَلْفٌ آخَرُ)؛ صَدَّقَ الْمُقَرُّ فِي الْأَظْهَرِ بِيَمِينِهِ. فَإِنْ كَانَ قَالَ^(٨): (فِي ذِمَّتِي)، أَوْ (دَيْنًا)؛ صَدَّقَ الْمُقَرُّ لَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ.

(١) كصحيح ومكسرة.

(٢) كبيع وقرض.

(٣) أي: القدران في الصور الثلاث.

(٤) عملاً بأول الإقرار وإلغاء لآخره.

(٥) له علي ألف.

(٦) لأن مشيئة الله لا تعلم.

(٧) له علي.

(٨) في الإقرار الماضي.

قُلْتُ: فَإِذَا قَبِلْنَا التَّفْسِيرَ بِالْوَدِيعَةِ فَلَا صَحْ: أَنَّهَا أَمَانَةٌ،
فَيُقْبَلُ دَعْوَاهُ التَّلَفَ بَعْدَ الْإِفْرَارِ وَدَعْوَى الرَّدِّ، وَإِنْ قَالَ: (لَهُ
عِنْدِي، أَوْ مَعِيَ أَلْفٌ)؛ صُدِّقَ فِي دَعْوَى الْوَدِيعَةِ وَالرَّدِّ وَالتَّلَفِ
قَطْعًا^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَوْ أَقَرَّ بِبَيْعٍ، أَوْ هِبَةٍ وَإِقْبَاضٍ، ثُمَّ قَالَ: (كَانَ فَاسِدًا،
وَأَقَرَرْتُ لِبُطْنِي الصُّحَّةَ)؛ لَمْ يُقْبَلْ، وَلَهُ تَحْلِيلُ الْمُقَرَّرِ لَهُ؛ فَإِنْ
نَكَلَ حَلَفَ الْمُقَرَّرُ^(٢) وَبَرَى.

وَلَوْ قَالَ: (هَذِهِ الدَّارُ لِرَزِيدِ بَلِّ لِعَمْرُو)، أَوْ (غَصَبْتُهَا مِنْ
رَزِيدِ بَلِّ مِنْ عَمْرُو)؛ سُلِّمَتْ لِرَزِيدٍ، وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ الْمُقَرَّرَ يَغْرَمُ
قِيَمَتَهَا لِعَمْرُو بِالْإِفْرَارِ.

وَيَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ إِنْ اتَّصَلَ وَلَمْ يَسْتَغْرِقْ، فَلَوْ قَالَ: (لَهُ
عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا تِسْعَةٌ إِلَّا ثَمَانِيَّةً)، لَزِمَهُ تِسْعَةٌ^(٣). وَيَصِحُّ مِنْ
غَيْرِ الْجِنْسِ، كـ(أَلْفٍ إِلَّا ثَوْبًا)؛ وَيُبَيِّنُ بِثَوْبٍ قِيَمَتَهُ
دُونَ أَلْفٍ^(٤). وَمِنْ الْمُعَيَّنِّ؛ كـ(هَذِهِ الدَّارُ لَهُ إِلَّا هَذَا الْبَيْتَ)،
أَوْ (هَذِهِ الدَّرَاهِمُ لَهُ إِلَّا ذَا الدَّرْهَمِ)، وَفِي الْمُعَيَّنِّ وَجْهٌ
شَاذٌ^(٥).

(١) لِأَنِّ (مَعِيَ وَعِنْدِي) مُشْعِرَانِ بِالْأَمَانَةِ.

(٢) أَنَّهُ كَانَ فَاسِدًا.

(٣) لِأَنِّ الِاسْتِثْنَاءَ مِنَ النِّفْيِ إِثْبَاتٌ، وَعَكْسُهُ.

(٤) وَإِلَّا بَطَلَ الِاسْتِثْنَاءُ.

(٥) أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ مِنْهُ.

قُلْتُ: لَوْ قَالَ: (هَؤُلَاءِ الْعَبِيدُ لَهُ إِلَّا وَاحِدًا) قُبِلَ وَرُجِعَ فِي الْبَيَانِ إِلَيْهِ، فَإِنْ مَاتُوا إِلَّا وَاحِدًا وَزَعَمَ أَنَّهُ الْمُسْتَشْنَى صَدَّقَ بِيَمِينِهِ عَلَى الصَّحِيحِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * * *

فَصْلٌ [فِي الْإِفْرَارِ بِالنَّسَبِ]

أَقَرَّ بِنَسَبٍ: إِنْ أَلْحَقَهُ بِنَفْسِهِ^(١) اشْتَرَطَ لِيَصَحَّتِهِ أَنْ لَا يُكَذِّبُهُ الْحِسُّ وَلَا الشَّرْعُ (بِأَنْ يَكُونَ مَعْرُوفَ النَّسَبِ مِنْ غَيْرِهِ)، وَأَنْ يُصَدِّقَهُ الْمُسْتَلْحَقُ إِنْ كَانَ أَهْلًا لِلتَّضَدِيقِ^(٢)، فَإِنْ كَانَ بِالْغَا فَكَذَّبَهُ لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بَيِّنَةً^(٣).

وَإِنْ اسْتَلْحَقَ صَغِيرًا ثَبَتَ، فَلَوْ بَلَغَ وَكَذَّبَهُ لَمْ يَبْطُلْ فِي الْأَصَحِّ.

وَيَصِحُّ أَنْ يَسْتَلْحَقَ مَيِّتًا صَغِيرًا، وَكَذَا كَبِيرًا فِي الْأَصَحِّ، وَيَرْتُهُ^(٤).

وَلَوْ اسْتَلْحَقَ اثْنَانِ بِالْغَا ثَبَتَ لِمَنْ صَدَّقَهُ^(٥).

(١) كهذا ابني.

(٢) بأن يكون مكلفًا.

(٣) فإن لم تكن بيّنة حلف المقر المستلحق، فإن لم يحلف حلف هو، وثبت نسبه.

(٤) أي: يرث المستلحق الميِّت.

(٥) منهما.

وَحُكْمُ الصَّغِيرِ^(١) يَأْتِي فِي اللَّقِيطِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى^(٢).

وَلَوْ قَالَ لَوْلَدِ أُمَّتِهِ^(٣): (هَذَا وَلَدِي) ثَبَتَ نَسَبُهُ، وَلَا يَثْبُتُ
الْاِسْتِيلَادُ فِي الْأَظْهَرِ^(٤)، وَكَذَا لَوْ قَالَ: (وَلَدِي وَلَدَتْهُ فِي
مِلْكِي)^(٥)، فَإِنْ قَالَ: (عَلِقْتُ بِهِ فِي مِلْكِي) ثَبَتَ الْاِسْتِيلَادُ؛ فَإِنْ
كَانَتْ فِرَاشًا لَهُ^(٦) لِحَقِّهِ بِالْفِرَاشِ مِنْ غَيْرِ اسْتِلْحَاقٍ، وَإِنْ كَانَتْ
مَرْوَجَةً فَالْوَلَدُ لِلزَّوْجِ، وَاسْتِلْحَاقُ السَّيِّدِ بَاطِلٌ.

وَأَمَّا إِذَا أُلْحِقَ النَّسَبَ بِغَيْرِهِ كـ (هَذَا أَخِي) أَوْ (عَمِّي)
فَيَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنَ الْمُلْحَقِ بِهِ^(٧) بِالشُّرُوطِ السَّابِقَةِ، وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ
الْمُلْحَقِ بِهِ مَيِّتًا^(٨)، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ نَفَاهُ فِي الْأَصَحِّ^(٩)،
وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمُقَرَّرِ^(١٠) وَارِثًا^(١١) حَائِزًا^(١٢).

وَالْأَصَحُّ: أَنَّ الْمُسْتَلْحَقَ لَا يَرِثُ وَلَا يُشَارِكُ الْمُقَرَّرَ فِي حِصَّتِهِ^(١٣).

(١) الذي يستلحقه اثنان.

(٢) ص ٤٣٨، فَإِنْ كَانَتْ بَيِّنَةٌ عَمِلَ بِهَا، وَإِلَّا عُرِضَ عَلَى الْقَائِفِ.

(٣) غَيْرِ الْمَرْوُجَةِ.

(٤) لَاحْتِمَالِ أَنَّهُ أَوْلَدَهَا بِنِكَاحٍ، ثُمَّ مَلَكَهَا.

(٥) لَاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَحْبَلَهَا قَبْلَ الْمَلِكِ.

(٦) بِأَنْ أَقَرَّ بِوِطْنِهَا.

(٧) إِنْ كَانَ رَجُلًا (كَالْأَبِ وَالْجَدِّ)، أَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا اسْتِلْحَاقُ.

(٨) فَلَا يُلْحَقُ بِالْحَيِّ؛ لِاسْتِحَالَةِ ثُبُوتِ نَسَبِ الشَّخْصِ مَعَ وَجُودِهِ بِقَوْلِ غَيْرِهِ.

(٩) فَلَوْ كَانَ الْمَيِّتُ نَفَاهُ بِلِعَانٍ مَثَلًا وَاسْتَلْحَقَهُ الْوَارِثُ صَحَّ.

(١٠) فِي إِلْحَاقِ النَّسَبِ بِغَيْرِهِ.

(١١) بِخِلَافِ الْقَاتِلِ وَالْأَجْنَبِيِّ.

(١٢) لِتَرَكَةِ الْمُلْحَقِ بِهِ حِينَ الْإِقْرَارِ وَإِنْ تَعَدَّدَ.

(١٣) ظَاهِرًا.

وَأَنَّ الْبَالِغَ مِنَ الْوَرَثَةِ لَا يَنْفَرِدُ بِالْإِفْرَارِ^(١).
وَأَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ أَحَدُ الْوَارِثِينَ وَأَنْكَرَ الْآخَرُ وَمَاتَ وَلَمْ يَرِثْهُ إِلَّا
الْمُقَرَّرُ ثَبَتَ النَّسَبُ.
وَأَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ ابْنٌ حَائِزٌ بِأُخُوَّةٍ مَجْهُولٍ فَأَنْكَرَ الْمَجْهُولُ نَسَبَ
الْمُقَرَّرِ لَمْ يُؤْثَرْ فِيهِ، وَيَثْبُتُ أَيْضًا نَسَبُ الْمَجْهُولِ.
وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْوَارِثُ الظَّاهِرُ يَحْجِبُهُ الْمُسْتَلْحَقُ؛ كَأَخٍ أَقَرَّ
بِابْنٍ لِلْمَيِّتِ ثَبَتَ النَّسَبُ^(٢) وَلَا إِرْثَ^(٣).



(١) بل يُتَنَظَرُ بِلَوْغِ الصَّغِيرِ لِيُقَرَّرَ.

(٢) لِلْأَبْنِ.

(٣) أَي: لِلْأَبْنِ، لِأَنَّهُ لَوْ وَرِثَ لَحَجَبَ الْأَخَ، وَلَوْ حَجَبَ الْأَخَ لَبَطَلَ الْأَسْتَلْحَاقُ.

كِتَابُ الْعَارِيَّةِ (١)

شَرَطُ الْمُعِيرِ: صِحَّةُ تَبَرُّعِهِ (٢)، وَمِلْكُهُ الْمَنْفَعَةِ؛ فَيُعِيرُ مُسْتَأْجِرًا لَا مُسْتَعِيرًا عَلَى الصَّحِيحِ (٣)، وَلَهُ أَنْ يَسْتَنْيِبَ مَنْ يَسْتَوْفِي الْمَنْفَعَةَ لَهُ.

وَالْمُسْتَعَارُ: كَوْنُهُ مُنْتَفَعًا بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ (٤)، وَتَجُوزُ إِعَارَةُ جَارِيَةٍ لِحَدَمَةٍ أَمْرَأَةٍ أَوْ مَحْرَمٍ (٥)، وَيُكْرَهُ إِعَارَةُ عَبْدٍ مُسْلِمٍ لِكَافِرٍ.

وَالْأَصَحُّ: اشْتِرَاطُ لَفْظٍ: كَ (أَعَرْتُكَ) أَوْ (أَعَرْنِي)، وَيَكْفِي لَفْظُ أَحَدِهِمَا مَعَ فِعْلٍ الْآخِرِ. وَلَوْ قَالَ: (أَعَرْتُكَه لِتَعْلِفِهِ) أَوْ (لِتُعِيرَنِي فَرَسَكَ) فَهُوَ إِجَارَةٌ فَاسِدَةٌ (٦) تُوجِبُ أَجْرَةَ الْمِثْلِ (٧).

(١) وهي اسم لما يُعار.

(٢) فلا تصح من صبي وسفيه ومفلس ومكره.

(٣) لأنه غير مالك للمنفعة، وإنما أبيع له الانتفاع.

(٤) فلا يُعار المطعوم؛ لأن الانتفاع به باستهلاكه.

(٥) للجارية.

(٦) لجهالة العلف في الأولى، والعوض في الثانية.

(٧) والعين ليست مضمونة.

وَمُؤْنَةُ الرَّدِّ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ^(١).

فَإِنْ تَلَفَتْ لَا بِاسْتِعْمَالِ ضَمِنِهَا وَإِنْ لَمْ يُفَرِّطْ، وَالْأَصَحُّ:
أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ مَا يَنْمَحِقُ^(٢)، أَوْ يَنْسَحِقُ^(٣) بِاسْتِعْمَالِ^(٤)،
وَالثَّالِثُ: يَضْمَنُ الْمُنْمَحِقُ^(٥).

وَالْمُسْتَعِيرُ مِنْ مُسْتَأْجِرٍ لَا يَضْمَنُ فِي الْأَصَحِّ^(٦).

وَلَوْ تَلَفَتْ دَابَّتُهُ فِي يَدِ وَكِيلٍ بَعَثَهُ فِي شُغْلِهِ أَوْ فِي يَدِ مَنْ
سَلَّمَهَا إِلَيْهِ لِيُرَوْضَهَا فَلَا ضَمَانَ.

وَلَهُ الْاِئْتِفَاعُ بِحَسَبِ الْإِذْنِ، فَإِنْ أَعَارَهُ^(٧) لِرِزَاعَةِ حِنْطَةٍ
زَرَعَهَا وَمِثْلَهَا^(٨) إِنْ لَمْ يَنْهَهُ^(٩)، أَوْ لَشَعِيرٍ لَمْ يَزْرَعْ مَا فَوْقَهُ
(كَحِنْطَةٍ)^(١٠)، وَلَوْ أَطْلَقَ الزَّرَاعَةَ صَحَّ فِي الْأَصَحِّ وَيَزْرَعْ مَا
شَاءَ.

وَإِذَا اسْتَعَارَ لِبِنَاءٍ أَوْ غِرَاسٍ فَلَهُ الزَّرْعُ وَلَا عَكْسُ^(١١).

(١) كما أَنَّ نفقة المستعار على المالك.

(٢) يتلف بالكلية.

(٣) أي: يَنْقُصُ.

(٤) ومقابلته يَضْمَنُ، وهو القول الثاني.

(٥) دون المنسحق.

(٦) لأنه نائب عن المستأجر، والمستأجرُ غيرُ ضامن.

(٧) أرضاً.

(٨) أو دونها في الضرر (كقول وجِمَصَ).

(٩) عن غيرها.

(١٠) وذرة وأُرْزَ وقُطِنَ. فإن خالفه وزرع ما ليس له زرعُه جاز للمعير قلعُه مَجَانًا.

(١١) أي: إذا استعار لزرع فلا يبنِّي، ولا يغرس.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يَغْرِسُ مُسْتَعِيرٌ لِبِنَاءٍ وَكَذَا الْعَكْسُ^(١)،
وَأَنَّهُ لَا تَصِحُّ إِعَارَةُ الْأَرْضِ مُطْلَقَةً؛ بَلْ يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ نَوْعِ
الْمَنْفَعَةِ.

* * * *

فَصْلٌ [فِي رَدِّ الْعَارِيَّةِ]

لِكُلِّ مِنْهُمَا رَدُّ الْعَارِيَّةِ مَتَى شَاءَ، إِلَّا إِذَا أَعَارَ لِدَفْنٍ فَلَا
يَرْجِعُ حَتَّى يَنْدَرِسَ أَثَرُ الْمَدْفُونِ^(٢).

وَإِذَا أَعَارَ لِلْبِنَاءِ أَوْ الْغِرَاسِ وَلَمْ يَذْكُرْ مُدَّةً ثُمَّ رَجَعَ: إِنْ
كَانَ^(٣) شَرَطَ الْقَلْعَ مَجَّانًا^(٤) لَزَمَهُ، وَإِلَّا؛ فَإِنْ اخْتَارَ الْمُسْتَعِيرُ
الْقَلْعَ قَلْعَ، وَلَا يَلْزَمُهُ تَسْوِيَةُ الْأَرْضِ فِي الْأَصَحِّ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ تَلْزَمُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ لَمْ يَقْلَعْ مَجَّانًا، بَلْ لِلْمُعِيرِ الْخِيَارُ بَيْنَ أَنْ
يُبْقِيَهُ بِأَجْرَةٍ، أَوْ يَقْلَعْ وَيُضْمَنَ أَرْضَ النِّقْصِ^(٥)، قِيلَ: أَوْ يَتَمَلَّكُهُ
بِقِيَمَتِهِ^(٦).

(١) لاختلاف الضرر.

(٢) بأن يصير ترابًا.

(٣) المعير.

(٤) أو أطلق.

(٥) وهو قدر التفاوت ما بين قيمته قائمًا ومقلوعًا.

(٦) والمعتمد تخييره بين الخصال الثلاث.

فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ لَمْ يَقْلَعْ مَجَانًا إِنْ بَذَلَ الْمُسْتَعِيرُ الْأَجْرَةَ،
وَكَذَا إِنْ لَمْ يَبْذُلْهَا فِي الْأَصَحِّ^(١)، ثُمَّ قِيلَ: يَبِيعُ الْحَاكِمُ
الْأَرْضَ وَمَا فِيهَا وَتُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يُعْرِضُ عَنْهُمَا
حَتَّى يَخْتَارَا شَيْئًا، وَلِلْمُعِيرِ دُخُولُهَا وَالْإِنْتِفَاعُ بِهَا^(٢)، وَلَا
يَدْخُلُهَا الْمُسْتَعِيرُ بغيرِ إِذْنٍ لِلتَّفَرُّجِ، وَيَجُوزُ لِلسَّقِيِّ وَالْإِصْلَاحِ
فِي الْأَصَحِّ، وَلِكُلِّ بَيْعٍ مِلْكُهُ، وَقِيلَ: لَيْسَ لِلْمُسْتَعِيرِ بَيْعُهُ
لِثَالِثٍ.

وَالْعَارِيَةُ الْمُؤَقَّتَةُ كَالْمُطْلَقَةِ^(٣)، وَفِي قَوْلٍ: لَهُ الْقَلْعُ فِيهَا^(٤)
مَجَانًا إِذَا رَجَعَ^(٥).

وَإِذَا أَعَارَ لِزَّرَاعَةٍ وَرَجَعَ قَبْلَ إِدْرَاكِ الزَّرْعِ؛ فَالصَّحِيحُ: أَنَّ
عَلَيْهِ الْإِبْقَاءَ إِلَى الْحِصَادِ، وَأَنَّ لَهُ الْأَجْرَةَ^(٦).

فَلَوْ عَيَّنَ مُدَّةً^(٧) وَلَمْ يُدْرِكْ^(٨) فِيهَا لِتَقْصِيرِهِ بِتَأْخِيرِ الزَّرَاعَةِ
قَلَعَ مَجَانًا^(٩).

(١) لِأَنَّ الْمُعِيرَ مُقْصِرٌ بترك الاختيار.

(٢) فِي مُدَّةِ الْمَنَازَعَةِ.

(٣) لِأَنَّ التَّاقِيتَ وَغَدًّا لَا يُلْزَمُ.

(٤) أَيُّ: فِي الْمُؤَقَّتَةِ.

(٥) الْأَوَّلَى قَوْلُهُ: إِذَا انْتَهتِ الْمُدَّةُ.

(٦) مِنْ وَقْتِ الرَّجُوعِ.

(٧) لِلزَّرَاعَةِ.

(٨) الزَّرْعُ.

(٩) أَمَّا إِذَا لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ تَقْصِيرٌ فَيَبْقَى إِلَى الْحِصَادِ بِالْأَجْرَةِ.

وَلَوْ حَمَلَ السَّيْلُ بَذْرًا^(١) إِلَى أَرْضِهِ فَنَبَتَ فَهُوَ لِصَاحِبِ
الْبَذْرِ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى قَلْعِهِ.

وَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً وَقَالَ لِمَالِكِهَا: (أَعَرْتَنِيهَا) فَقَالَ: (بَلْ
أَجَرْتُكَهَا)، أَوْ اخْتَلَفَ مَالِكُ الْأَرْضِ وَزَارِعُهَا كَذَلِكَ؛ فَالْمُصَدِّقُ
الْمَالِكُ عَلَى الْمَذْهَبِ^(٢)، وَكَذَا لَوْ قَالَ: (أَعَرْتَنِي)، وَقَالَ: (بَلْ
غَصَبْتَ مِنِّي)، فَإِنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ فَقَدْ اتَّفَقَا عَلَى الضَّمَانِ، لَكِنَّ
الْأَصَحَّ: أَنَّ الْعَارِيَّةَ تُضْمَنُ بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلَفِ، لَا بِأَقْصَى الْقِيَمِ،
وَلَا بِيَوْمِ الْقَبْضِ، فَإِنْ كَانَ مَا يَدْعِيهِ الْمَالِكُ^(٣) أَكْثَرَ حَلَفَ
لِلزِّيَادَةِ.



(١) لغيره.

(٢) في استحقاق الأجرة بيمينه.

(٣) بالغصب.

كِتَابُ الْغَضَبِ

هُوَ: الْأَسْتِيْلَاءُ عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ عُدْوَانًا^(١). فَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً أَوْ
 جَلَسَ عَلَى فِرَاشٍ^(٢) فَغَاصِبٌ وَإِنْ لَمْ يَنْقُلْ^(٣).
 وَلَوْ دَخَلَ دَارَهُ وَأَزْعَجَهُ عَنْهَا^(٤)، أَوْ أَزْعَجَهُ وَقَهَرَهُ عَلَى
 الدَّارِ وَلَمْ يَدْخُلْ فَغَاصِبٌ، وَفِي الثَّانِيَةِ وَجْهٌ وَاحِدٌ^(٥).
 وَلَوْ سَكَنَ بَيْتًا^(٦) وَمَنَعَ الْمَالِكَ مِنْهُ دُونَ بَاقِي الدَّارِ
 فَغَاصِبٌ لِلْبَيْتِ فَقَطْ.
 وَلَوْ دَخَلَ بِقَصْدِ الْأَسْتِيْلَاءِ وَلَيْسَ الْمَالِكُ فِيهَا فَغَاصِبٌ،
 وَإِنْ كَانَ^(٧) وَلَمْ يُزْعَجْهُ فَغَاصِبٌ لِنِصْفِ الدَّارِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ^(٨)
 ضَعِيفًا لَا يُعَدُّ مُسْتَوْلِيًا عَلَى صَاحِبِ الدَّارِ.

(١) وهو من الكبائر وإن لم يبلغ المغصوب نصاب السرقة.

(٢) لغيره.

(٣) ذلك.

(٤) أي: أخرجته منها.

(٥) أنه ليس بغاصب، وهو في غاية الضعف.

(٦) من الدار.

(٧) المالك فيها.

(٨) الداخل.

وَعَلَى الْغَاصِبِ الرَّدُّ، فَإِنْ تَلَفَ عِنْدَهُ ضَمِنَهُ.

وَلَوْ أَتْلَفَ مَالًا فِي يَدِ مَالِكِهِ ضَمِنَهُ.

وَلَوْ فَتَحَ رَأْسَ زَقٍّ^(١) مَطْرُوحٍ عَلَى الْأَرْضِ فَخَرَجَ مَا فِيهِ
بِالْفَتْحِ؛ أَوْ مَنْصُوبٍ فَسَقَطَ بِالْفَتْحِ وَخَرَجَ مَا فِيهِ ضَمِنَ، وَإِنْ
سَقَطَ^(٢) بَعَارِضِ رِيحٍ لَمْ يَضْمَنْ.

وَلَوْ فَتَحَ قَفْصًا عَنْ طَائِرٍ وَهَيَّجَهُ فَطَارَ ضَمِنَ، وَإِنْ أَقْتَصَرَ
عَلَى الْفَتْحِ فَلَا ظَهْرَ: أَنَّهُ إِذَا طَارَ فِي الْحَالِ ضَمِنَ، وَإِنْ وَقَفَ
ثُمَّ طَارَ فَلَا.

وَالْأَيْدِي الْمُتَرَبِّئَةُ عَلَى يَدِ الْغَاصِبِ^(٣) أَيْدِي ضَمَانٍ، وَإِنْ
جَهَلَ صَاحِبُهَا الْغَضَبَ.

ثُمَّ إِنْ عَلِمَ فَكَغَاصِبٍ مِنْ غَاصِبٍ، فَيَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ ضَمَانُ مَا
تَلَفَ عِنْدَهُ، وَكَذَا إِنْ جَهَلَ وَكَانَتْ يَدُهُ فِي أَصْلِهَا يَدَ ضَمَانٍ
كَالْعَارِيَةِ^(٤)، وَإِنْ كَانَتْ يَدَ أَمَانَةٍ كَوَدِيعَةٍ فَالْقَرَارُ عَلَى
الْغَاصِبِ^(٥).

وَمَتَى أَتْلَفَ الْآخِذُ مِنَ الْغَاصِبِ مُسْتَقِلًّا بِهِ فَالْقَرَارُ عَلَيْهِ

(١) قِزْبَةٌ.

(٢) بعد فتحه له.

(٣) كالشاري منه والمستأجر.

(٤) والبيع والقرض.

(٥) فيما تلف عند المودع.

مُطْلَقًا^(١). وَإِنْ حَمَلَهُ الْغَاصِبُ عَلَيْهِ بِأَنْ قَدَّمَ لَهُ طَعَامًا مَغْضُوبًا
ضِيَاةً فَأَكَلَهُ فَكَذَا^(٢) فِي الْأَظْهَرِ.

وَعَلَى هَذَا لَوْ قَدَّمَهُ لِمَالِكِهِ فَأَكَلَهُ^(٣) بَرِئَ الْغَاصِبُ.

* * * *

فَصْلٌ

[فِي بَيَانِ مَا يُضْمَنُ مِنَ الْمَغْضُوبِ]

تُضْمَنُ نَفْسُ الرَّقِيقِ بِقِيَمَتِهِ، تَلِفَ أَوْ أُتْلِفَ تَحْتَ يَدِ
عَادِيَةٍ، وَأَبْعَاضُهُ الَّتِي لَا يَتَقَدَّرُ أَرْشُهَا مِنَ الْحُرِّ^(٤) بِمَا نَقَصَ مِنْ
قِيَمَتِهِ، وَكَذَا الْمُقَدَّرَةُ إِنْ تَلِفَتْ، وَإِنْ أُتْلِفَتْ فَكَذَا فِي الْقَدِيمِ،
وَعَلَى الْجَدِيدِ: تَتَقَدَّرُ مِنَ الرَّقِيقِ، وَالْقِيَمَةُ فِيهِ كَالْدِّيَةِ فِي الْحُرِّ،
فَفِي يَدِهِ نِصْفُ قِيَمَتِهِ.

وَسَائِرُ الْحَيَوَانِ بِالْقِيَمَةِ، وَغَيْرُهُ مِثْلِيٌّ وَمُتَقَوِّمٌ، وَالْأَصْحُ:
أَنَّ الْمِثْلِيَّ مَا حَصَرَهُ كَيْلٌ أَوْ وَزَنٌ وَجَازَ السَّلْمُ فِيهِ؛ كَمَاءٍ
وَتُرَابٍ وَنُحَاسٍ وَتَبَرٍ^(٥) وَمِسْكٍ وَكَافُورٍ وَقُطْنٍ وَعِنَبٍ وَدَقِيقٍ، لَا
غَالِيَةَ^(٦) وَمَعْجُونٍ.

(١) سواء كانت يده يد ضمان أو أمانة.

(٢) القرار على الآكل.

(٣) جاهلاً بأنه طعمه.

(٤) كالبكارة.

(٥) ذهب.

(٦) وهي خليط من الطيب.

فَيُضْمَنُ الْمِثْلِيُّ بِمِثْلِهِ تَلْفَ أَوْ أَتْلَفَ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَالْقِيَمَةُ،
وَالْأَصَحُّ: أَنَّ الْمُعْتَبَرَ أَقْصَى قِيَمِهِ مِنْ وَقْتِ الْغَضَبِ إِلَى تَعَذُّرِ
الْمِثْلِ.

وَلَوْ نَقَلَ الْمَغْضُوبَ الْمِثْلِيَّ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ فَلِلْمَالِكِ أَنْ
يُكَلِّفَهُ رَدَّهُ وَأَنْ يُطَالِبَهُ بِالْقِيَمَةِ فِي الْحَالِ، فَإِذَا رَدَّهُ^(١) رَدَّهَا^(٢).

فَإِنْ تَلَفَ فِي الْبَلَدِ الْمَنْقُولِ إِلَيْهِ طَالِبُهُ بِالْمِثْلِ فِي أَيِّ
الْبَلَدَيْنِ شَاءَ، فَإِنْ فَقِدَ الْمِثْلُ غَرَّمَهُ قِيَمَةُ أَكْثَرِ الْبَلَدَيْنِ قِيَمَةً.

وَلَوْ ظَفِرَ بِالْعَاصِبِ فِي غَيْرِ بَلَدٍ أَلْتَلَفَ فَالْصَّحِيحُ أَنَّهُ إِنْ
كَانَ لَا مُؤَنَّةَ لِنَقْلِهِ كَالنَّقْدِ فَلَهُ مُطَالَبَتُهُ بِالْمِثْلِ، وَإِلَّا^(٣) فَلَا مُطَالَبَةَ
بِالْمِثْلِ، بَلْ يُغَرِّمُهُ قِيَمَةُ بَلَدِ التَّلَفِ.

وَأَمَّا الْمُتَقَوِّمُ فَيُضْمَنُ بِأَقْصَى قِيَمِهِ مِنَ الْغَضَبِ إِلَى التَّلَفِ،
وَفِي الْإِتْلَافِ بِلَا غَضَبٍ بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلَفِ، فَإِنْ جَنَى^(٤) وَتَلَفَ
بِسِرَايَةٍ فَالْوَاجِبُ: الْأَقْصَى أَيْضًا.

وَلَا تُضْمَنُ الْخَمْرُ وَلَا تُرَاقُ عَلَى ذِمِّيٍّ إِلَّا أَنْ يُظْهَرَ شُرْبُهَا
أَوْ بَيْعُهَا؛ وَتُرَدُّ عَلَيْهِ^(٥) إِنْ بَقِيَتِ الْعَيْنُ، وَكَذَا الْمُحْتَرَمَةُ^(٦) إِذَا
غُصِبَتْ مِنْ مُسْلِمٍ.

(١) أي: المَغْضُوبَ.

(٢) أي: رَدُّ الْقِيَمَةِ.

(٣) بأن كان لنقله مؤنة.

(٤) بلا غصب.

(٥) إذا لم يُظْهَرْهَا.

(٦) التي عُصِرَتْ لَا بِقَصْدِ الْخَمْرِيَّةِ.

وَالْأَصْنَامُ وَالْآلَاتُ الْمَلَاهِي لَا يَجِبُ فِي إِبْطَالِهَا شَيْءٌ^(١)،
وَالْأَصَحُّ: أَنَّهَا لَا تُكْسَرُ الْكُسْرُ الْفَاحِشُ، بَلْ تُفْصَلُ لِتَعُودَ كَمَا
قَبْلَ التَّأْلِيفِ، فَإِنْ عَجَزَ الْمُتَكِرُّ عَنْ رِعَايَةِ هَذَا الْحَدِّ لِمَنْعِ
صَاحِبِ الْمُتَكِرِّ أَبْطَلَهُ كَيْفَ تَيَسَّرَ.

وَتُضْمَنُ مَنَفَعَةُ الدَّارِ وَالْعَبْدِ وَنَحْوَهُمَا بِالتَّقْوِيَةِ^(٢) وَالْفَوَاتِ
فِي يَدِ عَادِيَةٍ^(٣)، وَلَا تُضْمَنُ مَنَفَعَةُ الْبُضْعِ إِلَّا بِتَقْوِيَةٍ، وَكَذَا
مَنَفَعَةُ بَدَنِ الْحُرِّ فِي الْأَصَحِّ.

وَإِذَا نَقَصَ الْمَغْضُوبُ بِغَيْرِ اسْتِعْمَالٍ وَجَبَ الْأَرْشُ مَعَ
الْأُجْرَةِ، وَكَذَا لَوْ نَقَصَ بِهِ^(٤)؛ بِأَنْ بَلِيَ الثَّوبُ فِي الْأَصَحِّ.

* * * *

فَضْلٌ [فِي اخْتِلَافِ الْمَالِكِ وَالْغَاصِبِ]

أَدْعَى تَلَفَهُ^(٥) وَأَنْكَرَ الْمَالِكُ صُدُقَ الْغَاصِبِ بِمِمينِهِ عَلَى
الصَّحِيحِ، فَإِذَا حَلَفَ غَرَمَهُ الْمَالِكُ^(٦) فِي الْأَصَحِّ^(٧).

(١) لأنها محرمة الاستعمال.

(٢) كأن يسكن الدار، ويركب الدابة.

(٣) كإغلاق الدار.

(٤) بالاستعمال.

(٥) أي: المغضوب.

(٦) بدل المغضوب.

(٧) ومقابله: لا يغرّمه؛ لبقاء العين في زعمه.

وَلَوْ اُخْتَلَفَا فِي قِيَمَتِهِ؛ أَوْ فِي الثِّيَابِ الَّتِي عَلَى الْعَبْدِ
الْمَغْضُوبِ^(١)؛ أَوْ فِي عَيْبِ خَلْقِي^(٢) صُدِّقَ الْغَاصِبُ بِيَمِينِهِ،
وَفِي عَيْبِ حَادِثٍ يُصَدِّقُ الْمَالِكُ بِيَمِينِهِ فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ رَدَّهُ
نَاقِصَ الْقِيَمَةِ^(٣) لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ.

وَلَوْ غَصَبَ ثَوْبًا قِيَمَتُهُ عَشْرَةُ فَصَارَتْ بِالرُّخْصِ دِرْهَمًا ثُمَّ
لَبِسَهُ فَصَارَتْ نِصْفَ دِرْهَمٍ فَرَدَّهُ لَزِمَهُ خَمْسَةٌ، وَهِيَ قِسْطُ التَّلَافِ
مِنْ أَقْصَى الْقِيَمِ.

قُلْتُ: وَلَوْ غَصَبَ خُفَّيْنِ قِيَمَتُهُمَا عَشْرَةُ فَتَلَفَ أَحَدُهُمَا وَرَدَّ
الْآخَرَ وَقِيَمَتُهُ دِرْهَمَانِ؛ أَوْ أَتَلَفَ أَحَدُهُمَا غَضَبًا؛ أَوْ فِي يَدِ
مَالِكِهِ لَزِمَهُ ثَمَانِيَةٌ فِي الْأَصَحِّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَوْ حَدَثَ نَقْصٌ يَسْرِي إِلَى التَّلَفِ بِأَنْ جَعَلَ الْحِنْطَةُ
هَرِيَسَةً فَكَالتَّلَفِ^(٤)، وَفِي قَوْلٍ: يَرُدُّهُ مَعَ أَرْضِ النَّقْصِ.

وَلَوْ جَنَى^(٥) الْمَغْضُوبُ فَتَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ مَالَ لَزِمَ الْغَاصِبُ
تَخْلِيصُهُ بِالْأَقْلِ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْمَالِ، فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ^(٦) غَرَمَهُ
الْمَالِكُ، وَلِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ تَغْرِيمُهُ^(٧) وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَا أَخَذَهُ

(١) كَأَنْ ادَّعَى كُلُّ أَتَاهَا لَهُ.

(٢) كَأَنْ قَالَ الْغَاصِبُ: كَانَ عَدِيمَ الْيَدِ، وَقَالَ الْمَالِكُ: حَدَثَ ذَلِكَ عِنْدَكَ.

(٣) بِسَبَبِ الرُّخْصِ.

(٤) عَلَيْهِ رَدُّ بَدَلِهِ مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيَمَةٍ.

(٥) الرِّقِيقُ.

(٦) أَيِ: تَلَفَ الرِّقِيقُ فِي يَدِ الْغَاصِبِ.

(٧) أَيِ: تَغْرِيمُ الْغَاصِبِ؛ لِأَنَّ جُنَايَةَ الْمَغْضُوبِ مَضمُونَةٌ عَلَيْهِ.

الْمَالِكُ^(١)، ثُمَّ^(٢) يَرْجِعُ الْمَالِكُ عَلَى الْغَاصِبِ.

وَلَوْ رَدَّ الْعَبْدُ إِلَى الْمَالِكِ فَبِيعَ فِي الْجِنَايَةِ رَجَعَ الْمَالِكُ
بِمَا أَخَذَهُ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ عَلَى الْغَاصِبِ.

وَلَوْ غَصَبَ أَرْضًا فَتَقَلَّ ثَرَابُهَا أَجْبَرَهُ الْمَالِكُ عَلَى رَدِّهِ أَوْ
رَدِّ مِثْلِهِ^(٣) وَإِعَادَةَ الْأَرْضِ كَمَا كَانَتْ، وَلِلثَّاقِلِ^(٤) الرَّدُّ وَإِنْ لَمْ
يُطَالِبْهُ الْمَالِكُ إِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ غَرَضٌ^(٥)، وَإِلَّا فَلَا يَرُدُّهُ بِلَا إِذْنٍ
فِي الْأَصَحِّ، وَيُقَاسُ بِمَا ذَكَرْنَا حَفَرُ الْبِئْرِ وَطَمُّهَا^(٦).

وَإِذَا أَعَادَ الْأَرْضَ كَمَا كَانَتْ وَلَمْ يَبْقَ نَقْصٌ فَلَا أَرْضَ،
لَكِنْ عَلَيْهِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ لِمُدَّةِ الْإِعَادَةِ، وَإِنْ بَقِيَ نَقْصٌ وَجَبَ
أَرْضُهُ مَعَهَا^(٧).

وَلَوْ غَصَبَ زَيْتًا وَنَحْوَهُ وَأَغْلَاهُ فَتَقَصَّتْ عَيْنُهُ دُونَ قِيَمَتِهِ،
رَدَّهُ وَلَزِمَهُ مِثْلُ الذَّاهِبِ فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ تَقَصَّتِ الْقِيَمَةُ فَقَطُّ
لَزِمَهُ الْأَرْضُ، وَإِنْ تَقَصَّتَا غَرِمَ الذَّاهِبَ وَرَدَّ الْبَاقِيَ مَعَ أَرْضِهِ إِنْ
كَانَ نَقْصُ الْقِيَمَةِ أَكْثَرَ.

(١) من الغاصب بقدر حقه.

(٢) إذا أخذ المجني عليه حقه من تلك القيمة.

(٣) إن تلف.

(٤) الغاصب.

(٥) كأن ضيق ملكه.

(٦) فعليه الطم بترابها إن أمره المالك، أو كان له غرض، وإلا فلا.

(٧) أي: الأجرة.

وَالْأَصْحُ: أَنَّ السَّمْنَ^(١) لَا يَجْبُرُ نَقْصَ هُزَالِ قَبْلِهِ^(٢)، وَأَنَّ تَذَكُّرَ صَنْعَةٍ نَسِيَهَا يَجْبُرُ النِّسيَانَ.

وَتَعَلَّمَ صَنْعَةَ لَا يَجْبُرُ نَسِيَانَ أُخْرَى قَطْعًا.

وَلَوْ غَضَبَ عَصِيرًا فَتَخَمَّرَ ثُمَّ تَخَلَّلَ فَأَلْأَصَحُ: أَنَّ الْخُلَّ لِلْمَالِكِ، وَعَلَى الْغَاصِبِ الْأَرْشُ إِنْ كَانَ الْخُلُّ أَنْقَصَ قِيَمَةً.

وَلَوْ غَضَبَ خَمْرًا فَتَخَلَّلَتْ؛ أَوْ جِلْدَ مَيْتَةٍ فَدَبَغَهُ فَأَلْأَصَحُ: أَنَّ الْخُلَّ وَالْجِلْدَ لِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ.

* * * *

فَصْلٌ

[فِي مَا يَطْرَأُ عَلَى الْمَغْضُوبِ مِنْ زِيَادَةٍ وَغَيْرِهَا]

زِيَادَةُ الْمَغْضُوبِ إِنْ كَانَتْ أَثَرًا مَحْضًا كَقِصَارَةِ^(٣) فَلَا شَيْءَ لِلْغَاصِبِ بِسَبَبِهَا^(٤)، وَلِلْمَالِكِ تَكْلِيفُهُ رَدَّهُ كَمَا كَانَ إِنْ أُمِكنَ^(٥)، وَأَرْشَ النِّقْصِ. وَإِنْ كَانَتْ^(٦) عَيْنًا كِنَاءٍ وَغِرَاسٍ كُلَّفَ الْقُلْعَ^(٧).

(١) الطارئ عند الغاصب.

(٢) حصل عنده.

(٣) تبييض.

(٤) لتعديده.

(٥) كَرَدَ السيكة حُلِيًا.

(٦) الزيادة.

(٧) وإعادتها كما كانت، وأَرْشَ النِّقْصِ إِنْ كَانَ، وَأَجْرَةَ الْمِثْلِ.

وَإِنْ صَبَغَ الثُّوبَ بِصِبْغِهِ وَأَمَكَّنَ فَضْلُهُ أُجْبِرَ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ: فَإِنْ لَمْ تَزِدْ قِيَمَتَهُ فَلَا شَيْءَ لِلْغَاصِبِ فِيهِ، وَإِنْ نَقَصَتْ لَزِمَهُ الْأَرْضُ، وَإِنْ زَادَتْ أَشْتَرَكَا فِيهِ.

وَلَوْ خَلَطَ الْمَغْضُوبَ بِغَيْرِهِ وَأَمَكَّنَ التَّمْيِيزُ لَزِمَهُ وَإِنْ شَقَّ^(١)، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ كَالْتَّالِفِ^(٢) فَلَهُ تَغْرِيمُهُ، وَلِلْغَاصِبِ أَنْ يُعْطِيَهُ مِنْ غَيْرِ الْمَخْلُوطِ^(٣).

وَلَوْ غَصَبَ خَشَبَةً وَبَنَى عَلَيْهَا أُخْرِجَتْ، وَلَوْ أَدْرَجَهَا فِي سَفِينَةٍ فَكَذَلِكَ؛ إِلَّا أَنْ يَخَافَ تَلَفَ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ مَغْضُومِينَ^(٤).

وَلَوْ وَطِئَ^(٥) الْمَغْضُوبَةَ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ حُدًّا، وَإِنْ جَهِلَ فَلَا حُدًّا، وَفِي الْحَالَيْنِ يَجِبُ الْمَهْرُ إِلَّا أَنْ تُطَاوَعَهُ فَلَا يَجِبُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَعَلَيْهَا الْحُدُّ إِنْ عَلِمَتْ.

وَوَطِئَ الْمُشْتَرِي مِنَ الْغَاصِبِ كَوَطِئِهِ فِي الْحُدِّ وَالْمَهْرِ، فَإِنْ غَرِمَهُ^(٦) لَمْ يَرْجَعْ بِهِ عَلَى الْغَاصِبِ فِي الْأَظْهَرِ، وَإِنْ أَحْبَلَ^(٧) عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ فَالْوَلَدُ رَقِيقٌ غَيْرُ نَسِيبٍ، وَإِنْ جَهِلَ

(١) كَانَ خَلَطَ حَنْطَةً بَيَضاءَ بِسَمَرَاءَ.

(٢) يَمْلِكُهُ الْغَاصِبُ، وَيَزِدُّ بَدْلَهُ أَوْ قِيَمَتَهُ.

(٣) أَوْ مِنْهُ إِنْ خَلَطَهُ بِمِثْلِهِ أَوْ أَجُودَ مِنْهُ.

(٤) فَيَصْبِرُ إِلَى أَنْ تَصِلَ إِلَى الشَّطِّ.

(٥) الْغَاصِبُ الْأَمَّةُ.

(٦) أَيُّ: الْمَهْرَ.

(٧) الْغَاصِبُ أَوْ الْمُشْتَرِي.

فَحَرُّ نَسِيبٍ، وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ^(١) يَوْمَ الْأَنْفِصَالِ، وَيَرْجِعُ بِهَا
الْمُشْتَرِي عَلَى الْغَاصِبِ.

وَلَوْ تَلَفَ الْمَغْضُوبُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَغَرِمَهُ^(٢) لَمْ يَرْجِعْ
بِهِ^(٣)، وَكَذَا لَوْ تَعَيَّبَ عِنْدَهُ فِي الْأَظْهَرِ، وَلَا يَرْجِعُ بِغُرْمٍ مَنفَعَةٍ
أَسْتَوْفَاهَا^(٤) فِي الْأَظْهَرِ، وَيَرْجِعُ بِغُرْمٍ مَا تَلَفَ عِنْدَهُ^(٥) وَبِأَرْضِ
نَقْصٍ بِنَائِهِ وَغِرَاسِهِ إِذَا نَقَصَ^(٦) فِي الْأَصَحِّ.

وَكُلُّ مَا لَوْ غَرِمَهُ الْمُشْتَرِي رَجَعَ بِهِ^(٧): وَلَوْ غَرِمَهُ
الْغَاصِبُ لَمْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَى الْمُشْتَرِي، وَمَا لَا^(٨) فَيَرْجِعُ^(٩).

قُلْتُ: وَكُلُّ مَنْ أَنْبَتَ يَدُهُ عَلَى يَدِ الْغَاصِبِ^(١٠)
فَكَالْمُشْتَرِي. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١١).

(١) لِسَيِّدِ الْأُمَّةِ بِتَقْدِيرِ رَفْعِهِ.

(٢) لِمَالِكِهِ.

(٣) عَلَى الْغَاصِبِ.

(٤) كَالسُّكْنَى.

(٥) بَغِيرِ اسْتِيفَاءٍ.

(٦) مِنْ جِهَةِ مَالِكِ الْأَرْضِ.

(٧) عَلَى الْغَاصِبِ (كَأَجْرَةِ الْمَنَافِعِ الْفَائِتَةِ تَحْتَ يَدِهِ).

(٨) يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْغَاصِبِ (كَالْمَنَافِعِ الَّتِي اسْتَوْفَاهَا لَوْ غَرَّمَهُ الْغَاصِبُ).

(٩) بِهِ الْغَاصِبُ عَلَى الْمُشْتَرِي. وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمَالِكَ إِذَا غَرَّمَ الْمُشْتَرِي عَادَ
الْمُشْتَرِي عَلَى الْغَاصِبِ فِيمَا لَمْ يَسْتَوْفِ مَنفَعَتَهُ، وَإِذَا غَرَّمَ الْمَالِكُ الْغَاصِبَ عَادَ
الْغَاصِبُ عَلَى الْمُشْتَرِي فِيمَا اسْتَوْفَى الْمُشْتَرِي مَنفَعَتَهُ.

(١٠) كَالْمُسْتَعِيرِ.

(١١) وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا بِأَيِّنٍ مِنْ هُنَا أَوَّلُ الْغَضَبِ ص ٣٧٢ عِنْدَ قَوْلِهِ: وَالْأَيْدِي الْمَتَرَبَّةُ
عَلَى يَدِ الْغَاصِبِ...

كِتَابُ الشُّفْعَةِ (١)

لَا تَثْبُتُ فِي مَنْقُولٍ (٢)، بَلْ فِي أَرْضٍ وَمَا فِيهَا مِنْ بِنَاءٍ
وَشَجَرٍ تَبَعًا، وَكَذَا ثَمَرٌ لَمْ يُؤَبَّرْ (٣) فِي الْأَصَحِّ (٤).

وَلَا شُفْعَةٌ فِي حُجْرَةٍ بُنِيَتْ عَلَى سَقْفٍ غَيْرِ مُشْتَرَكٍ، وَكَذَا
مُشْتَرَكٍ فِي الْأَصَحِّ (٥).

وَكُلُّ مَا لَوْ قُسِمَ بَطَلَتْ مَنَفَعَتُهُ الْمَقْصُودَةُ كَحَمَّامٍ وَرَحَى (٦)
لَا شُفْعَةٌ فِيهِ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَا شُفْعَةٌ إِلَّا لِشَرِيكِ (٧)، وَلَوْ بَاعَ دَارًا وَلَهُ شَرِيكٌ فِي
مَمَرِّهَا فَلَا شُفْعَةَ لَهُ فِيهَا، وَالصَّحِيحُ ثُبُوتُهَا فِي الْمَمَرِّ إِنْ كَانَ

(١) وهي حقٌّ تَمْلِكُ قَهْرِيٌّ يَثْبِتُ لِلشَّرِيكِ الْقَدِيمِ عَلَى الشَّرِيكِ الْحَادِثِ فِيمَا يُمْلِكُ
بِعَوَضٍ.

(٢) كَالْحَيَوَانَ وَالثِّيَابِ.

(٣) تَبَعًا لِلْأَرْضِ.

(٤) أَمَّا الْمَوْبَرُّ عِنْدَ الْبَيْعِ فَلَا شُفْعَةَ فِيهِ اتِّفَاقًا.

(٥) إِذِ السَّقْفُ لَيْسَ كَالْأَرْضِ، لِأَنَّهُ لَا ثَبَاتَ لَهُ.

(٦) طَاحُونَةٌ.

(٧) بِخِلَافِ الْجَارِ.

لِلْمُشْتَرِي طَرِيقُ آخَرٍ إِلَى الدَّارِ، أَوْ أَمَكَّنَ فَتَحَ بَابٍ إِلَى شَارِعٍ،
وَالَا فَلَا^(١).

وَإِنَّمَا تَثَبُّتُ فِيمَا مَلَكَ بِمُعَاوَضَةٍ^(٢) مِلْكًا لَا زِمًا مُتَأَخِّرًا عَنْ
مِلْكِ الشَّفِيعِ؛ كَمَبِيعٍ، وَمَهْرٍ، وَعَوَضِ خُلْعٍ، وَصُلْحِ دَمٍ^(٣)،
وَنُجُومٍ^(٤)، وَأُجْرَةٍ^(٥)، وَرَأْسِ مَالٍ سَلَمٍ.

وَلَوْ شُرِطَ فِي الْبَيْعِ الْخِيَارُ لَهُمَا أَوْ لِلْبَائِعِ لَمْ يُؤْخَذْ
بِالشُّفْعَةِ حَتَّى يَنْقَطِعَ الْخِيَارُ، وَإِنْ شُرِطَ لِلْمُشْتَرِي وَخَذَهُ
فَلَا ظَهَرَ: أَنَّهُ يُؤْخَذُ إِنْ قُلْنَا: الْمَلِكُ لِلْمُشْتَرِي^(٦)، وَالَا فَلَا.

وَلَوْ وَجَدَ الْمُشْتَرِي بِالشَّقْصِ^(٧) عَيْبًا وَأَرَادَ رَدَّهُ
بِالْعَيْبِ وَأَرَادَ الشَّفِيعُ أَخْذَهُ وَيَرْضَى بِالْعَيْبِ، فَلَا ظَهَرَ: إِجَابَةُ
الشَّفِيعِ^(٨).

وَلَوْ اشْتَرَى اثْنَانِ دَارًا أَوْ بَعْضَهَا فَلَا شُفْعَةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى
الْآخَرِ.

(١) تثبت فيه.

(٢) فلا تثبت فيما ملك بهبة وإرث ووصية.

(٣) في جنابة العمد؛ بأن استحقَّ عليه قصاص، وله شقْصُ دارٍ، فصالحُ صاحبِ
الدم عن القصاص بهذا الشَّقْصِ، فللشريك الشفعة.

(٤) فإذا ملك المكاتب نصف عقار، ودفعه لسيده عن الكتابة فلشريكه أخذه
بالشفعة.

(٥) كأن جعل شقْصُ دارٍ أجرة.

(٦) وهو المعتمد.

(٧) بالحصة التي اشتراها.

(٨) لا المشتري.

وَلَوْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي شِرْكٌ فِي الْأَرْضِ ^(١) فَلَا أَصَحُّ: أَنَّ الشَّرِيكَ لَا يَأْخُذُ كُلَّ الْمَبِيعِ بَلْ حِصَّتُهُ ^(٢).

وَلَا يُشْتَرَطُ فِي التَّمَلُّكِ بِالشُّفْعَةِ حُكْمُ حَاكِمٍ، وَلَا إِخْضَارُ الثَّمَنِ، وَلَا حُضُورُ الْمُشْتَرِي.

وَيُشْتَرَطُ لَفْظُ مِنَ الشَّفِيعِ كـ (تَمَلَّكْتُ)، أَوْ (أَخَذْتُ بِالشُّفْعَةِ)، وَيُشْتَرَطُ مَعَ ذَلِكَ:

إِمَّا تَسْلِيمُ الْعَوْضِ إِلَى الْمُشْتَرِي، فَإِذَا تَسَلَّمَهُ أَوْ أَلْزَمَهُ الْقَاضِي التَّسْلِمَ ^(٣) مَلَكَ الشَّفِيعُ الشَّقْصَ.

وَأَمَّا رِضَا الْمُشْتَرِي بِكَوْنِ الْعَوْضِ فِي ذِمَّتِهِ.

وَأَمَّا قَضَاءُ الْقَاضِي لَهُ بِالشُّفْعَةِ إِذَا حَضَرَ مَجْلِسَهُ وَأُثْبِتَ حَقَّهُ فَيَمْلِكُ بِهِ ^(٤) فِي الْأَصَحِّ.

وَلَا يَتَمَلَّكُ شَقْصًا لَمْ يَرَهُ الشَّفِيعُ عَلَى الْمَذْهَبِ ^(٥).

* * * *

(١) كَانَ تَكُونُ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَثْلَاثًا، فَبَاعَ أَحَدُهُمْ نَصِيْبَهُ لِأَحَدِ شَرِيْكَيْهِ.

(٢) وَهِيَ السُّدُسُ فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ.

(٣) حَيْثُ امْتَنَعَ مِنْهُ، أَوْ قَبْضَهُ الْقَاضِي عَنْهُ.

(٤) أَيُّ: بِالْقَضَاءِ.

(٥) وَذَلِكَ لِمَنْعِ بَيْعِ الْغَائِبِ.

فَضْلٌ
[فِيمَا يُؤْخَذُ بِهِ الشَّقْصُ]

إِنْ اشْتَرَى^(١) بِمِثْلِي^(٢) أَخَذَهُ الشَّفِيعُ بِمِثْلِهِ^(٣)، أَوْ
بِمُتَقَوِّمٍ^(٤) فَبَقِيَّتِهِ يَوْمَ الْبَيْعِ (وَقِيلَ: يَوْمَ اسْتِقْرَارِهِ بِانْقِطَاعِ
الْخِيَارِ)، أَوْ بِمَوْجَلٍ فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يُعَجَّلَ وَيَأْخُذَ فِي
الْحَالِ، أَوْ يَضْبَرَ إِلَى الْمَجَلِ^(٥) وَيَأْخُذَ.

وَلَوْ بَيْعَ شَقْصٍ وَغَيْرِهِ^(٦) أَخَذَهُ^(٧) بِحِصَّتِهِ مِنَ الْقِيَمَةِ،
وَيُؤْخَذُ الْمَمْهُورُ^(٨) بِمَهْرٍ مِثْلِهَا، وَكَذَا عِوَضُ الْخُلْعِ.

وَلَوْ اشْتَرَى بِجُزَافٍ وَتَلَفَ^(٩) اُئْتِنَ الْأَخْذُ^(١٠)، فَإِنْ عَيَّنَ
الشَّفِيعُ قَدْرًا^(١١) وَقَالَ الْمُشْتَرِي: (لَمْ يَكُنْ مَعْلُومَ الْقَدْرِ) حَلَفَ

(١) شَقْصًا.

(٢) كَبُرٌ وَنَقْدٌ.

(٣) إِنْ تيسَّرَ، وَإِلَّا فَبَقِيَّتِهِ.

(٤) كَثُوبٌ.

(٥) أَي: حُلُولُ كُلِّ الْأَقْصَاطِ.

(٦) كَسِيفَ دَفْعَةٍ وَاحِدَةٍ.

(٧) أَي: أَخَذَ الشَّقْصَ دُونَ غَيْرِهِ.

(٨) أَي: يُؤْخَذُ الشَّقْصُ الَّذِي أُعْطِيَ مَهْرًا.

(٩) قَبْلَ الْعِلْمِ بِقَدْرِهِ.

(١٠) بِالشُّفْعَةِ.

(١١) كَانَ قَالَ لِلْمُشْتَرِي: اشْتَرَيْتَهُ بِمِئَةِ مَثَلًا.

عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ^(١)، وَإِنْ ادَّعَى عِلْمَهُ^(٢) وَلَمْ يُعَيِّنْ قَدْرًا لَمْ تَسْمَعْ دَعْوَاهُ فِي الْأَصَحِّ.

وَإِذَا ظَهَرَ الثَّمَنُ^(٣) مُسْتَحَقًّا: فَإِنْ كَانَ مُعَيَّنًا^(٤) بَطَلَ الْبَيْعُ وَالشُّفْعَةُ، وَإِلَّا^(٥) أُبْدِلَ وَبَقِيََا^(٦).

وَإِنْ دَفَعَ الشَّفِيعُ مُسْتَحَقًّا لَمْ تَبْطُلْ شُفْعَتُهُ إِنْ جَهِلَ؛ وَكَذَا إِنْ عَلِمَ فِي الْأَصَحِّ.

وَتَصَرَّفُ الْمُشْتَرِي فِي الشَّقْصِ (كَبَيْعٍ وَوَقْفٍ وَإِجَارَةٍ) صَحِيحٌ.

وَلِلشَّفِيعِ نَقْضُ مَا لَا شُفْعَةَ فِيهِ (كَالْوَقْفِ^(٧)) وَأَخْذُهُ، وَيَتَخَيَّرُ فِيمَا فِيهِ شُفْعَةٌ (كَبَيْعٍ) بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ بِالْبَيْعِ الثَّانِي، أَوْ يَنْقُضَهُ وَيَأْخُذَ بِالْأَوَّلِ.

وَلَوْ اخْتَلَفَ الْمُشْتَرِي وَالشَّفِيعُ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ صُدِّقَ الْمُشْتَرِي^(٨)، وَكَذَا لَوْ أَنْكَرَ الشَّرَاءَ، أَوْ كَوَّنَ الطَّالِبُ شَرِيكًا؛

(١) وسقطت الشفعة.

(٢) أي: ادعى الشفيع علم المشتري بالثمن.

(٣) الذي دفعه المشتري.

(٤) كهذه الألف.

(٥) بأن اشترى بألف في ذمته، ودفع عما فيها، فخرج المدفوع مستحقاً لغيره.

(٦) أي: البيع والشفعة.

(٧) والهبة.

(٨) بيمينه.

فَإِنْ أَعْتَرَفَ الشَّرِيكَ بِالْبَيْعِ فَأَلْأَصَحُّ: ثُبُوتُ الشُّفْعَةِ، وَيُسَلَّمُ
الْثَّمَنُ إِلَى الْبَائِعِ إِنْ لَمْ يَعْتَرَفْ بِقَبْضِهِ^(١)، وَإِنْ أَعْتَرَفَ فَهَلْ يُتْرَكُ
فِي يَدِ الشَّفِيعِ أَمْ يَأْخُذُهُ الْقَاضِي وَيَحْفَظُهُ؟ فِيهِ خِلَافٌ سَبَقَ فِي
الْإِقْرَارِ نَظِيرُهُ^(٢).

وَلَوْ اسْتَحَقَّ الشُّفْعَةَ جَمْعٌ أَخَذُوا عَلَى قَدْرِ الْحِصَصِ، وَفِي
قَوْلٍ: عَلَى الرُّؤُوسِ.

وَلَوْ بَاعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ نِصْفَ حِصَّتِهِ لِرَجُلٍ ثُمَّ بَاقِيَهَا
لِآخَرٍ^(٣)، فَالْشُّفْعَةُ فِي النِّصْفِ الْأَوَّلِ لِلشَّرِيكِ الْقَدِيمِ،
وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ إِنْ عَفَا عَنِ النِّصْفِ الْأَوَّلِ شَارَكَهُ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلُ
فِي النِّصْفِ الثَّانِي، وَإِلَّا^(٤) فَلَا^(٥).

وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ لَوْ عَفَا أَحَدُ شَفِيعَيْنِ سَقَطَ حَقُّهُ، وَتَخَيَّرَ
الْآخَرُ بَيْنَ أَخْذِ الْجَمِيعِ وَتَرْكِهِ، وَلَيْسَ لَهُ الْأَقْتِصَارُ عَلَى
حِصَّتِهِ^(٦)، وَأَنَّ الْوَاحِدَ إِذَا أَسْقَطَ بَعْضَ حَقِّهِ سَقَطَ كُلُّهُ.

وَلَوْ حَضَرَ أَحَدُ شَفِيعَيْنِ فَلَهُ أَخْذُ الْجَمِيعِ فِي الْحَالِ، فَإِذَا

(١) من المشتري.

(٢) ص ٣٥٥، ٣٥٦ في قوله: إِذَا كَذَّبَ الْمُقَرُّ لَهُ الْمُقَرَّرُ تَرَكَ الْمَالُ فِي يَدِهِ.

(٣) قَبْلَ أَخْذِ الشَّرِيكِ الْقَدِيمِ مَا يَبِيعُ أَوَّلًا.

(٤) بَأَن لَمْ يَغْفُ.

(٥) يَشَارِكُ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلُ الشَّرِيكَ الْقَدِيمَ. وَلَا يُتَصَوَّرُ هَذَا إِلَّا إِنْ كَانَ الْعَفْوُ بَعْدَ
الْبَيْعِ الثَّانِي، فَلَوْ كَانَ قَبْلَهُ اشْتَرَاكَ قِطْعًا.

(٦) لَثَلَا تَتَبَعُّضُ الصَّفَقَةُ عَلَى الْمُشْتَرِي.

حَضَرَ الْغَائِبُ شَارِكُهُ^(١)، وَالْأَصَحُّ: أَنَّ لَهُ تَأْخِيرَ الْأَخْذِ إِلَى قُدُومِ الْغَائِبِ.

وَلَوْ اشْتَرَى شِفْصًا فَلِلشَّفِيعِ أَخْذُ نَصِيْبِهِمَا وَنَصِيْبِ أَحَدِهِمَا^(٢).

وَلَوْ اشْتَرَى وَاحِدٌ مِنْ اثْنَيْنِ فَلَهُ^(٣) أَخْذُ حِصَّةِ أَحَدِ الْبَائِعَيْنِ فِي الْأَصَحِّ^(٤).

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ الشُّفْعَةَ عَلَى الْفَوْرِ.

فَإِذَا عَلِمَ الشَّفِيعُ بِالْبَيْعِ فَلْيُبَادِرْ عَلَى الْعَادَةِ؛ فَإِنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ غَائِبًا عَنْ بَلَدِ الْمُشْتَرِي أَوْ خَائِفًا مِنْ عَدُوٍّ فَلْيُوكِّلْ إِنْ قَدَرَ، وَإِلَّا فَلْيُشْهَدْ عَلَى الطَّلَبِ^(٥)، فَإِنْ تَرَكَ الْمَقْدُورَ عَلَيْهِ مِنْهُمَا بَطَلَ حَقُّهُ فِي الْأَظْهَرِ.

فَلَوْ كَانَ فِي صَلَاةٍ أَوْ حَمَامٍ أَوْ طَعَامٍ فَلَهُ الْإِتِمَامُ.

وَلَوْ آخَرَ وَقَالَ: (لَمْ أَصَدِّقِ الْمُخْبِرَ) لَمْ يُعْذَرْ إِنْ أَخْبَرَهُ عَدْلَانِ، وَكَذَا ثِقَةٌ^(٦) فِي الْأَصَحِّ، وَيُعْذَرُ إِنْ أَخْبَرَهُ مَنْ لَا يُقْبَلُ خَبَرُهُ^(٧).

(١) لو شاء.

(٢) فقط.

(٣) أي: للشفيع.

(٤) لأن الصفقة تعددت بتعدد البائعين.

(٥) عدلين، أو عدلاً وامرأتين.

(٦) ولو امرأة.

(٧) كفاسق وصبي ولم يعتقد صدقه.

وَلَوْ أُخْبِرَ بِالْبَيْعِ بِأَلْفِ فَتَرَكَ، فَبَانَ بِخُمْسٍ مِئَةٍ بَقِيَ
حَقُّهُ^(١)، وَإِنْ بَانَ بِأَكْثَرَ بَطَلَ^(٢).

وَلَوْ لَقِيَ الْمُشْتَرِي فَسَلَّمَ عَلَيْهِ أَوْ^(٣) قَالَ: (بَارَكَ اللَّهُ فِي
صَفْقَتِكَ) لَمْ يَبْطُلْ^(٤)، وَفِي الدَّعَاءِ وَجْهٌ.

وَلَوْ بَاعَ الشَّفِيعُ حِصَّتَهُ جَاهِلًا بِالشُّفْعَةِ فَأَلْصَحُ بِطُلَانُهَا^(٥).



(١) لأنه لم يتركه زهدًا، بل للغلاء.

(٢) لأنه إذا لم يرغب فيه بالأقل، فبالأكثر أولى.

(٣) بمعنى الواو، كما في التحفة والنهاية.

(٤) لأن له غرضًا صحيحًا في الدعاء بذلك، ليأخذ صفقة مباركة.

(٥) لزوال سببها، وهو الشَّرْكَة.

كِتَابُ الْقِرَاضِ

الْقِرَاضُ ^(١) وَالْمُضَارَبَةُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ ^(٢) مَالًا لِيَتَّجَرَ فِيهِ
وَالرَّبْحُ مُشْتَرَكٌ.

وَيُشْتَرَطُ لِمَصَحَّتِهِ:

كَوْنُ الْمَالِ ذَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ خَالِصَةً، فَلَا يَجُوزُ عَلَى تَبَرٍ
وَحَلِيِّ وَمَغْشُوشٍ وَعَرُوضٍ ^(٣).

وَمَعْلُومًا مُعَيَّنًا، وَقِيلَ: يَجُوزُ عَلَى إِحْدَى الصُّرَتَيْنِ.

وَمُسْلَمًا إِلَى الْعَامِلِ، فَلَا يَجُوزُ شَرْطُ كَوْنِ الْمَالِ فِي يَدِ
الْمَالِكِ، وَلَا عَمَلِهِ مَعَهُ، وَيَجُوزُ شَرْطُ عَمَلِ غُلَامِ الْمَالِكِ مَعَهُ
عَلَى الصَّحِيحِ.

وَوَظِيفَةُ الْعَامِلِ التَّجَارَةُ وَتَوَابِعُهَا (كَنْشْرِ الشِّيَابِ وَطَيِّهَا)،
فَلَوْ قَارَضَهُ لِيَشْتَرِيَ حِنْطَةً فَيَطْحَنَ وَيَخْبِزَ؛ أَوْ غَزَلَ يَنْسُجُهُ

(١) بمعنى القِطْع.

(٢) أي: يدفع المالك للعامل.

(٣) ولا بفلوس بالاتفاق، خلافاً لأبي يوسف.

وَيَبِيعُهُ فَسَدَ الْقِرَاضُ^(١). وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْرَطَ عَلَيْهِ شِرَاءَ مَتَاعٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ نَوْعٍ يَنْدُرُ وَجُودُهُ، أَوْ مُعَامَلَةً شَخْصٍ^(٢).

وَلَا يُشْتَرَطُ بَيَانُ مُدَّةِ الْقِرَاضِ، فَلَوْ ذَكَرَ مُدَّةً وَمَنَعَهُ التَّصَرُّفَ بَعْدَهَا فَسَدَ، وَإِنْ مَنَعَهُ الشِّرَاءَ بَعْدَهَا فَلَا^(٣) فِي الْأَصَحِّ.

وَيُشْتَرَطُ اخْتِصَاصُهُمَا بِالرِّبْحِ^(٤) وَاشْتِرَاكُهُمَا فِيهِ، وَلَوْ قَالَ: (قَارَضْتُكَ عَلَى أَنْ كُلَّ الرِّبْحِ لَكَ) فَقِرَاضٌ فَاسِدٌ^(٥)، وَقِيلَ: قِرَاضٌ صَحِيحٌ. وَإِنْ قَالَ: (كُلُّهُ لِي) فَقِرَاضٌ فَاسِدٌ^(٦)، وَقِيلَ: إِبْضَاعٌ^(٧).

وَكَوْنُهُ^(٨) مَعْلُومًا بِالْجُزْئِيَّةِ^(٩)، فَلَوْ قَالَ: (عَلَى أَنْ لَكَ فِيهِ شَرِكَةٌ أَوْ نَصِيبًا) فَسَدَ، أَوْ (بَيْنَنَا) فَلَا أَصَحَّ: الصَّحَّةُ، وَيَكُونُ نِصْفَيْنِ، وَلَوْ قَالَ: (لِي النِّصْفُ) فَسَدَ فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ قَالَ: (لَكَ النِّصْفُ) صَحَّ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَوْ شَرِطَ لِأَحَدِهِمَا عَشْرَةً أَوْ رِبْحُ صِنْفٍ فَسَدَ.

(١) لأن هذه الأعمال ليست أعمال تجارة، بل حرفة يُستأجر عليها.

(٢) إذ المتاع المعين قد لا يربح، والنادر قد لا يجده، والشخص المعين قد لا يعامله.

(٣) يفسد.

(٤) فلا يجوز شرط شيء منه لثالث.

(٥) لكن يستحق العامل أجره المثل.

(٦) ولا يستحق العامل أجره.

(٧) أي: توكيل بلا جعل. والإبضاع: بعث المال مع من يتجر فيه متبرعاً.

(٨) أي: الاشتراك في الربح.

(٩) كالنصف والربح.

فَضْلٌ

[فِي بَيَانِ الصِّيغَةِ وَمَا يَشْتَرِطُ فِي الْعَاقِدِينَ]

يُشْتَرِطُ إِجَابُ وَقَبُولُ - وَقِيلَ: يَكْفِي الْقَبُولُ بِالْفِعْلِ -
وَشَرْطُهُمَا ^(١) كَوَكِيلٍ وَمُوكِّلٍ ^(٢).

وَلَوْ قَارَضَ الْعَامِلُ آخَرَ بِإِذْنِ الْمَالِكِ لِيُشَارِكَهُ فِي الْعَمَلِ
وَالرَّبْحِ لَمْ يَجْزُ فِي الْأَصَحِّ، وَبِغَيْرِ إِذْنِهِ فَاسِدٌ ^(٣)، فَإِنْ تَصَرَّفَ
الثَّانِي فَتَصَرَّفُ غَاصِبٍ ^(٤)، فَإِنْ اشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ ^(٥) وَقُلْنَا
بِالْجَدِيدِ ^(٦) فَالرَّبْحُ لِلْعَامِلِ الْأَوَّلِ فِي الْأَصَحِّ، وَعَلَيْهِ لِلثَّانِي
أُجْرَتُهُ، (وَقِيلَ: هُوَ لِلثَّانِي)، وَإِنْ اشْتَرَى بِعَيْنِ مَالِ الْقِرَاضِ
فَبَاطِلٌ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُقَارِضَ الْوَاحِدُ اثْنَيْنِ مُتَفَاضِلًا وَمُتَسَاوِيًا،
وَالْاِثْنَانِ وَاحِدًا وَالرَّبْحُ بَعْدَ نَصِيبِ الْعَامِلِ بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ
الْمَالِ.

وَإِذَا فَسَدَ الْقِرَاضُ نَفَذَ تَصَرُّفُ الْعَامِلِ ^(٧)، وَالرَّبْحُ

(١) أي: المالك والعامل.

(٢) كما تقدم ص ٣٤٤.

(٣) دون خلاف.

(٤) فيضمن ما تصرف فيه.

(٥) وسَلَّم الثمن من مال القراض.

(٦) وهو أن الربح كله للغاصب.

(٧) للإذن فيه.

لِلْمَالِكِ، وَعَلَيْهِ لِلْعَامِلِ أَجْرُهُ مِثْلَ عَمَلِهِ^(١) إِلَّا إِذَا قَالَ:
(فَارَضْتُكَ وَجَمِيعُ الرِّبْحِ لِي)^(٢) فَلَا شَيْءَ لَهُ فِي الْأَصَحِّ.
وَيَتَصَرَّفُ الْعَامِلُ:

مُخْتَاطًا لَا بَغْبِنَ وَلَا نَسِيئَةً بِلَا إِذْنٍ.

وَلَهُ الْبَيْعُ بِعَرَضٍ.

وَلَهُ الرَّدُّ بِعَيْبٍ تَقْتَضِيهِ مَصْلَحَةٌ، فَإِنْ أَقْتَضَتْ الْإِمْسَاكَ فَلَا
فِي الْأَصَحِّ، وَلِلْمَالِكِ الرَّدُّ^(٣)، فَإِنْ اخْتَلَفَا^(٤) عُمِلَ
بِالْمَصْلَحَةِ^(٥).

وَلَا يُعَامِلُ^(٦) الْمَالِكُ^(٧).

وَلَا يَشْتَرِي لِلْقَرَاضِ بِأَكْثَرِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ^(٨)، وَلَا مَنْ
يَعْتَقُ عَلَى الْمَالِكِ بَغِيرَ إِذْنِهِ، وَكَذَا زَوْجُهُ فِي الْأَصَحِّ. وَلَوْ فَعَلَ
لَمْ يَقَعْ لِلْمَالِكِ، وَيَقَعُ لِلْعَامِلِ إِنْ اشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ^(٩).

(١) وإن لم يكن ربح.

(٢) وقيل العامل.

(٣) حيث جاز للعامل الرد.

(٤) في الرد والإمساك.

(٥) ويتولى القاضي ذلك.

(٦) العامل.

(٧) بمال القراض.

(٨) فإن فعل لم يقع الزائد لجهة القراض.

(٩) فإن اشترى بعين مال القراض لم يصح.

وَلَا يُسَافِرُ بِالْمَالِ بِلَا إِذْنٍ^(١).

وَلَا يُتَّفِقُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ حَضَرًا، وَكَذَا سَفَرًا فِي الْأَظْهَرِ.

وَعَلَيْهِ فِعْلُ مَا يُعْتَادُ (كَطَيِّ الثَّوبِ، وَوَزْنِ الْخَفِيفِ كَذَهَبٍ وَمِسْكِ، لَا الْأَمْتَعَةَ الثَّقِيلَةَ)، وَنَحْوُهُ^(٢)، وَمَا لَا يَلْزُمُهُ لَهُ الْأَسْتِئْجَارُ عَلَيْهِ.

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ الْعَامِلَ يَمْلِكُ حِصَّتَهُ مِنَ الرَّبْحِ بِالْقِسْمَةِ لَا بِالظُّهُورِ^(٣).

وَيَمَارُ الشَّجَرِ وَالنَّتَاجُ وَكَسْبُ الرَّقِيقِ وَالْمَهْرُ^(٤) الْحَاصِلَةُ مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ يَقُوزُ بِهَا الْمَالِكُ^(٥)، وَقِيلَ: مَالُ قِرَاضٍ.

وَالنَّقْصُ الْحَاصِلُ بِالرُّخْصِ^(٦) مَحْسُوبٌ مِنَ الرَّبْحِ مَا أَمَكَنَ وَمَجْبُورٌ بِهِ، وَكَذَا لَوْ تَلَفَ بَعْضُهُ بِأَفَةٍ أَوْ غَضَبٍ أَوْ سَرِقَةٍ بَعْدَ تَصَرُّفِ الْعَامِلِ^(٧) فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ تَلَفَ قَبْلَ تَصَرُّفِهِ فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْأَصَحِّ.

* * * *

(١) وَإِلَّا ضَمِنَ.

(٢) كَحَمَلٍ وَنَقْلٍ.

(٣) حَتَّى لَوْ هَلَكَ شَيْءٌ مِنَ الْمَالِ بَعْدَ الظُّهُورِ حُسِبَ مِنَ الرَّبْحِ.

(٤) عَلَى مَنْ وَطِئَ أُمَّةَ الْقِرَاضِ.

(٥) لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ فَوَائِدِ التِّجَارَةِ؛ لِأَنَّهَا نَاشِئَةٌ مِنْ عَيْنِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ مِنَ الْعَامِلِ. أَمَّا الْحَادِثَةُ مِنْهُ فَتَتَّبَعُ مَالِ الْقِرَاضِ (كَشِرَاءِ حَيَوَانَ حَامِلٍ).

(٦) أَوْ الْعَيْبِ.

(٧) فِيهِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ.

فَضْلٌ

[فِي بَيَانِ أَنَّ الْقَرَاضَ جَائِزٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ،
وَحُكْمِ اخْتِلَافِ الْعَاقِدِينَ]

لِكُلِّ فُسْخُهُ، وَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ
أَنْفُسَخَ، وَيَلْزَمُ الْعَامِلَ الْأَسْتِيفَاءُ^(١) إِذَا فُسَخَ أَحَدُهُمَا، وَتَنْضِيفُ
رَأْسِ الْمَالِ^(٢) إِنْ كَانَ عَرْضًا، وَقِيلَ: لَا يَلْزَمُهُ التَّنْضِيفُ إِنْ لَمْ
يَكُنْ رِبْحٌ.

وَلَوْ اسْتَرَدَّ الْمَالِكُ بَعْضَهُ قَبْلَ ظُهُورِ رِبْحٍ وَخُسْرَانٍ رَجَعَ
رَأْسُ الْمَالِ إِلَى الْبَاقِي.

وَإِنْ اسْتَرَدَّ بَعْدَ الرِّبْحِ فَالْمُسْتَرَدُّ شَائِعٌ رِبْحًا وَرَأْسَ مَالٍ.
مِثَالُهُ: رَأْسُ الْمَالِ مِئَةٌ وَالرِّبْحُ عِشْرُونَ وَاسْتَرَدَّ عِشْرِينَ فَالرِّبْحُ
سُدُسُ الْمَالِ، فَيَكُونُ الْمُسْتَرَدُّ سُدُسَهُ مِنَ الرِّبْحِ، فَيَسْتَقِرُّ لِلْعَامِلِ
الْمَشْرُوطُ مِنْهُ، وَبَاقِيهِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ.

وَإِنْ اسْتَرَدَّ بَعْدَ الْخُسْرَانِ فَالْخُسْرَانُ مُوزَّعٌ عَلَى الْمُسْتَرَدِّ
وَالْبَاقِي، فَلَا يَلْزَمُ جَبْرُ حِصَّةِ الْمُسْتَرَدِّ لَوْ رِبْحٌ بَعْدَ ذَلِكَ.
مِثَالُهُ: الْمَالُ مِئَةٌ وَالْخُسْرَانُ عِشْرُونَ ثُمَّ اسْتَرَدَّ عِشْرِينَ فَرُبُعُ
الْعِشْرِينَ حِصَّةُ الْمُسْتَرَدِّ، وَيَعُودُ رَأْسُ الْمَالِ إِلَى خَمْسَةِ
وَسَبْعِينَ.

(١) لَذِينَ مَالِ الْقَرَاضِ.

(٢) أَي: إِرْجَاعُهُ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً.

وَيُصَدِّقُ الْعَامِلُ بِيَمِينِهِ فِي قَوْلِهِ: (لَمْ أَرْبَحْ)، أَوْ (لَمْ أَرْبَحْ
 إِلَّا كَذَا)، أَوْ (أَشْتَرَيْتُ هَذَا لِلْقِرَاضِ، أَوْ لِي)، أَوْ (لَمْ تَنْهِنِي
 عَنْ شِرَاءِ كَذَا)، وَفِي قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ، وَدَعْوَى التَّلْفِ، وَكَذَا
 دَعْوَى الرَّدِّ^(١) فِي الْأَصَحِّ. وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْمَشْرُوطِ لَهُ تَحَالُفًا،
 وَلَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ.



(١) لِمَالِ الْقِرَاضِ.

كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ^(١)

تَصِحُّ مِنْ جَائِزِ التَّصْرِيفِ، وَلِصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ بِالْوِلَايَةِ.

وَمَوْرِدُهَا: النَّخْلُ وَالْعِنَبُ، وَجَوَزُهَا الْقَدِيمُ فِي سَائِرِ
الْأَشْجَارِ الْمُثْمِرَةِ^(٢).

وَلَا تَصِحُّ الْمُخَابَرَةُ (وَهِيَ: عَمَلُ الْأَرْضِ بِبَعْضِ مَا يَخْرُجُ
مِنْهَا وَالْبَذَرُ مِنَ الْعَامِلِ)، وَلَا الْمُزَارَعَةُ (وَهِيَ: هَذِهِ الْمُعَامَلَةُ،
وَالْبَذَرُ مِنَ الْمَالِكِ).

فَلَوْ كَانَ بَيْنَ النَّخْلِ بَيَاضٌ صَحَّتِ الْمُزَارَعَةُ عَلَيْهِ مَعَ
الْمَسَاقَاةِ عَلَى النَّخْلِ بِشَرْطِ: اتِّحَادِ الْعَامِلِ، وَعُسْرِ إِفْرَادِ النَّخْلِ
بِالسَّقِيِّ وَالْبَيَاضِ بِالْعِمَارَةِ^(٣)، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يُفْصَلَ
بَيْنَهُمَا^(٤)، وَأَنْ لَا يُقَدَّمَ الْمُزَارَعَةُ، وَأَنْ كَثِيرَ الْبَيَاضِ كَقَلِيلِهِ،

(١) وهي أن يعامل غيره على نخل أو شجر عنب ليتعهده بالسقي والتربية على أن
الثمرة لهما.

(٢) وهو مذهب مالك وأحمد.

(٣) بالزراعة.

(٤) في العقد.

وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَسَاوِي الْجُزْءِ الْمَشْرُوطِ مِنَ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ،
وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخَابَرَ تَبَعًا لِلْمَسَاقَاةِ.

فَإِنْ أَفْرَدَتْ أَرْضٌ بِالْمُزَارَعَةِ فَالْمُعْلُ لِلْمَالِكِ، وَعَلَيْهِ
لِلْعَامِلِ أَجْرُهُ عَمَلِهِ وَدَوَابِّهِ وَآلَاتِهِ^(١). وَطَرِيقُ جَعْلِ الْعَلَّةِ لَهُمَا
وَلَا أَجْرَةَ: أَنْ يَسْتَأْجِرَهُ بِنِصْفِ الْبَذْرِ^(٢) لِيَزْرَعَ لَهُ النِّصْفَ الْآخَرَ
وَيُعِيرَهُ نِصْفَ الْأَرْضِ^(٣)، أَوْ يَسْتَأْجِرَهُ بِنِصْفِ الْبَذْرِ وَنِصْفِ
مَنْفَعَةِ الْأَرْضِ لِيَزْرَعَ النِّصْفَ الْآخَرَ فِي النِّصْفِ الْآخَرَ مِنَ
الْأَرْضِ.

* * * *

فَصْلٌ

[فِيمَا يُشْتَرَطُ فِي عَقْدِ الْمَسَاقَاةِ]

يُشْتَرَطُ تَخْصِصُ الثَّمَرِ بِهِمَا، وَاشْتِرَاكُهُمَا فِيهِ، وَالْعِلْمُ
بِالنَّصِيبَيْنِ بِالْجُزْئِيَّةِ كَالْقِرَاضِ.

وَالْأَظْهَرُ: صِحَّةُ الْمَسَاقَاةِ بَعْدَ ظُهُورِ الثَّمَرِ، لَكِنْ قَبْلَ بُدْوَ
الصَّلَاحِ.

وَلَوْ سَاقَاهُ عَلَى وَدْيٍ^(٤) لِيَغْرِسَهُ وَيَكُونَ الشَّجَرُ لَهُمَا لَمْ

(١) ولو أفردت أرض بالمخابرة فالمُعْلُ للعامل، وعليه أجرة للأرض.

(٢) شائعاً.

(٣) شائعاً.

(٤) صغار النخل، ويُسمى فسيلاً.

يَجْزُ، وَلَوْ كَانَ مَغْرُوسًا وَشَرَطَ لَهُ جُزْءًا مِنْ الثَّمَرِ عَلَى الْعَمَلِ :
فَإِنْ قَدَّرَ لَهُ مُدَّةٌ يُثْمَرُ فِيهَا غَالِبًا صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا، وَقِيلَ: إِنْ
تَعَارَضَ الْأَحْتِمَالَانِ^(١) صَحَّ.

وَلَهُ مُسَاقَاةُ شَرِيكِهِ فِي الشَّجَرِ إِذَا شَرَطَ لَهُ زِيَادَةً عَلَى
حِصَّتِهِ.

وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَشْرَطَ عَلَى الْعَامِلِ مَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِ
أَعْمَالِهَا، وَأَنْ يَنْفَرِدَ بِالْعَمَلِ وَبِالْيَدِ فِي الْحَدِيقَةِ، وَمَعْرِفَةُ الْعَمَلِ
بِتَقْدِيرِ الْمُدَّةِ كَسَنَةٍ أَوْ أَكْثَرَ، وَلَا يَجُوزُ التَّوْقِيتُ بِإِذْرَاكِ الثَّمَرِ^(٢)
فِي الْأَصَحِّ.

وَصَيَّغْتُهَا: (سَاقَيْتُكَ عَلَى هَذَا النَّخْلِ بِكَذَا)، أَوْ (سَلَّمْتُهُ
إِلَيْكَ لِتَتَعَهَّدَهُ)^(٣).

وَيُشْتَرَطُ الْقَبُولُ دُونَ تَفْصِيلِ الْأَعْمَالِ، وَيُحْمَلُ الْمَطْلَقُ فِي
كُلِّ نَاحِيَةٍ عَلَى الْعُرْفِ الْغَالِبِ.

وَعَلَى الْعَامِلِ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِصَلَاحِ الثَّمَرِ وَأُسْتِزَادَتِهِ مِمَّا
يَتَكَرَّرُ كُلَّ سَنَةٍ؛ كَسَقْيِ، وَتَنْقِيَةِ نَهْرٍ، وَإِصْلَاحِ الْأَجَاجِينِ^(٤) الَّتِي
يَتَبَثُّ فِيهَا الْمَاءُ، وَتَلْقِيحِ، وَتَنْحِيَةِ حَشِيشٍ وَقُضْبَانٍ مُضِرَّةٍ،

(١) فِي الْإِثْمَارِ وَعَدَمِهِ.

(٢) لِلْجَهْلِ بِهِ. وَلَوْ أَدْرَكَ الثَّمَارُ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ عَمَلٌ بَقِيَّتْهَا بِلَا أَجْرَةٍ، وَإِنْ لَمْ
يَحْدُثِ الثَّمَرُ إِلَّا بَعْدَ الْمُدَّةِ فَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ.

(٣) بِكَذَا.

(٤) الْأَحْوَاضُ حَوْلَ الشَّجَرِ.

وَتَعْرِيشَ جَرَتْ بِهِ عَادَةً، وَكَذَا حِفْظُ الثَّمَرِ^(١) وَجَذَاذِهِ وَتَجْفِيفِهِ فِي الْأَصَحِّ.

وَمَا قُصِدَ بِهِ حِفْظُ الْأَصْلِ وَلَا يَتَكَرَّرُ كُلَّ سَنَةٍ؛ كِبْنَاءِ الْحَيْطَانِ وَحَفْرِ نَهْرٍ جَدِيدٍ فَعَلَى الْمَالِكِ.

وَالْمَسَاقَاةُ لَازِمَةٌ، فَلَوْ هَرَبَ الْعَامِلُ قَبْلَ الْفَرَاغِ وَأَتَمَّهُ الْمَالِكُ مُتَبَرِّعًا بَقِيَ اسْتِحْقَاقُ الْعَامِلِ، وَإِلَّا اسْتَأْجَرَ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ مَنْ يُتِمُّهُ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْحَاكِمِ فَلْيُشْهَدْ عَلَى الْإِنْفَاقِ إِنْ أَرَادَ الرُّجُوعَ.

وَلَوْ مَاتَ وَخَلَفَ تَرَكَةً أَتَمَّ الْوَارِثُ الْعَمَلَ مِنْهَا، وَلَهُ أَنْ يُتِمَّ الْعَمَلَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَالِهِ^(٢).

وَلَوْ ثَبَتَتْ خِيَانَتُهُ عَامِلٍ ضَمَّ إِلَيْهِ مُشْرِفٌ، فَإِنْ لَمْ يَتَحَفَّظْ بِهِ اسْتَوْجَرَ مِنْ مَالِ الْعَامِلِ^(٣).

وَلَوْ خَرَجَ الثَّمَرُ مُسْتَحَقًّا^(٤) فَلِلْعَامِلِ عَلَى الْمُسَاقِي أُجْرَةُ الْمِثْلِ^(٥).



(١) من الطير والسُّرَاق.

(٢) ولا تنسخ المساقاة بموت المالك.

(٣) مَنْ يَتِمُّ الْعَمَلَ، وَأُزِيلَتْ يَدُهُ.

(٤) لغير المُسَاقِي.

(٥) إذا عمل جاهلاً بالحال، فإن كان عالماً فلا شيء له.

كِتَابُ الْإِجَارَةِ

شَرَطُهُمَا ^(١) كَبَائِعٍ وَمُشْتَرٍ.

وَالصِّيغَةُ: أَجَرْتُكَ هَذَا، أَوْ أَكْرَيْتُكَ، أَوْ مَلَكَتُكَ مَنَافِعَهُ سَنَةً بِكَذَا؛ فَيَقُولُ: قَبِلْتُ، أَوْ أَسْتَأْجِرُ، أَوْ أَكْتَرِيْتُ.

وَالْأَصَحُّ: أَنْعَقَادُهَا بِقَوْلِهِ: (أَجَرْتُكَ مَنَفَعَتَهَا)، وَمَنْعُهَا بِقَوْلِهِ: (بِعْتُكَ مَنَفَعَتَهَا) ^(٢).

وَهِيَ قِسْمَانِ:

١ - وَارِدَةٌ عَلَى عَيْنٍ (كَلِجَارَةِ الْعَقَارِ، وَدَابَّةٍ أَوْ شَخْصٍ مُعَيَّنِينَ).

٢ - وَعَلَى الذِّمَّةِ (كَاسْتِئْجَارِ دَابَّةٍ مَوْصُوفَةٍ، وَبِأَنْ يُلْزِمَ ذِمَّتُهُ خِيَاطَةً أَوْ بِنَاءً).

وَلَوْ قَالَ: (أَسْتَأْجِرُكَ لِتَعْمَلَ كَذَا) فَإِجَارَةٌ عَيْنٍ ^(٣)، وَقِيلَ: ذِمَّةٌ.

(١) أي: شرط المؤجر والمستأجر.

(٢) لأن البيع وُضِعَ لِمَلِكِ الْأَعْيَانِ، وَالْإِجَارَةُ مَوْرَدُهَا الْمَنَافِعُ.

(٣) لِإِضَافَتِهَا إِلَى الْمُخَاطَبِ.

وَيُشْتَرَطُ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ: تَسْلِيمُ الْأُجْرَةِ فِي الْمَجْلِسِ^(١)،
وإِجَارَةُ الْعَيْنِ لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِيهَا، وَيَجُوزُ فِيهَا التَّعْجِيلُ
وَالْتَأْجِيلُ إِنْ كَانَتْ^(٢) فِي الذِّمَّةِ^(٣)، وَإِذَا أُطْلِقَتْ تَعَجَّلَتْ، وَإِنْ
كَانَتْ مُعَيَّنَةً مُلِكَتْ فِي الْحَالِ.

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الْأُجْرَةِ مَعْلُومَةً، فَلَا تَصِحُّ بِالْعِمَارَةِ
وَالْعَلْفِ، وَلَا لِيَسْلَخَ بِالْجِلْدِ وَيَطْحَنَ بِبَغْضِ الدَّقِيقِ أَوْ
بِالنُّخَالَةِ، وَلَوْ أَسْتَأْجَرَهَا لِتَرْضِعَ رَقِيقًا بِبَغْضِهِ فِي الْحَالِ جَازَ
عَلَى الصَّحِيحِ.

وَكَوْنُ الْمَنْفَعَةِ مُتَقَوِّمَةً (فَلَا يَصِحُّ اسْتِئْجَارُ بَيْعٍ عَلَى كَلِمَةٍ
لَا تُتْعَبُ وَإِنْ رَوَّجَتِ السَّلْعَةُ^(٤))، وَكَذَا دَرَاهِمُ وَدَنَانِيرُ لِلتَّرْزِينِ،
وَكَلْبٌ لِلصَّيْدِ فِي الْأَصَحِّ.

وَكَوْنُ الْمُؤَجَّرِ قَادِرًا عَلَى تَسْلِيمِهَا؛ فَلَا يَصِحُّ اسْتِئْجَارُ
أَبْقِ^(٥) وَمَغْصُوبٍ وَأَعْمَى لِلْحِفْظِ، وَأَرْضٍ لِلزَّرَاعَةِ لَا مَاءَ لَهَا
دَائِمٌ وَلَا يَكْفِيهَا الْمَطَرُ الْمُعْتَادُ، وَيَجُوزُ إِنْ كَانَ لَهَا مَاءٌ دَائِمٌ،
وَكَذَا إِنْ كَفَاهَا الْمَطَرُ الْمُعْتَادُ أَوْ مَاءُ الثَّلُوجِ الْمُجْتَمِعَةِ، وَالْغَالِبُ
حُصُولُهَا فِي الْأَصَحِّ.

وَالْامْتِنَاعُ الشَّرْعِيُّ كَالْحِسِّيِّ؛ فَلَا يَصِحُّ اسْتِئْجَارُ لِقْلَعِ سِنَّ

(١) لأنها سلمت في المنافع، فلا يجوز فيها التأخير.

(٢) الأجرة.

(٣) فإن كانت معينة لم يُجَزَّ فيها التأجيل.

(٤) بخلاف من يتردد ويكثر الكلام في تأليف المتبايعين (كالسمسار) فله أجرة مثله.

(٥) عبيد هارب من سيده.

صَحِيحَةٌ^(١)، وَلَا حَائِضٌ لِيُخْدَمَ مَسْجِدٌ، وَكَذَا مَنْكُوحَةٌ لِرِضَاعٍ
أَوْ غَيْرِهِ^(٢) بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ فِي الْأَصَحِّ.

وَيَجُوزُ تَأْجِيلُ الْمَنْفَعَةِ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ، كَالْزِمْتُ ذِمَّتَكَ
الْحَمْلَ إِلَى مَكَّةَ أَوَّلَ شَهْرٍ كَذَا.

وَلَا يَجُوزُ^(٣) إِجَارَةُ عَيْنٍ لِمَنْفَعَةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ، فَلَوْ أَجَرَ السَّنَةَ
الثَّانِيَةَ لِمُسْتَأْجِرٍ الْأُولَى قَبْلَ انْقِضَائِهَا جَازَ فِي الْأَصَحِّ.

وَيَجُوزُ كِرَاءُ الْعُقْبِ^(٤) فِي الْأَصَحِّ (وَهُوَ: أَنْ يُؤْجَرَ ذَابَّةٌ
رَجُلًا لِيَرْكَبَهَا بَعْضُ الطَّرِيقِ^(٥))، أَوْ رَجُلَيْنِ لِيَرْكَبَ هَذَا أَيَّامًا،
وَذَا أَيَّامًا وَيُبَيِّنَ الْبَعْضَيْنِ، ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ).

* * * *

فَضْلٌ

[فِي بَقِيَّةِ شُرُوطِ الْمَنْفَعَةِ وَمَا تَقْدِرُ بِهِ]

يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمَنْفَعَةِ مَعْلُومَةً، ثُمَّ تَارَةً تُقَدَّرُ بِزَمَانٍ كَدَارِ
سَنَةٍ، وَتَارَةً بِعَمَلٍ كَدَابَّةٍ إِلَى مَكَّةَ، وَكَخِيَاطَةِ ذَا الثُّوبِ، فَلَوْ

(١) لحرمة قلعتها.

(٢) كعمل.

(٣) ولا يصح.

(٤) جمع عُقْبَةٍ، وهي الثَّوبَةُ.

(٥) ويركب هو البعض الآخر تناوبًا.

جَمَعَهُمَا فَاسْتَأْجَرَهُ لِيَخِيطَهُ بَيَاضَ النَّهَارِ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ^(١).
وَيُقَدَّرُ تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ بِمُدَّةٍ، أَوْ تَعْلِيمُ سُورٍ. وَفِي الْبِنَاءِ يُبَيِّنُ
الْمَوْضِعَ، وَالطُّوْلَ، وَالْعَرْضَ، وَالسَّمَكَ، وَمَا يُبْنَى بِهِ^(٢) إِنْ
قُدِّرَ بِالْعَمَلِ^(٣).

وَإِذَا صَلَحَتِ الْأَرْضُ لِبِنَاءٍ وَزِرَاعَةٍ وَغِرَاسٍ اشْتَرَطَ تَعْيِينَ
الْمَنْفَعَةِ، وَيَكْفِي تَعْيِينَ الزَّرَاعَةِ عَنْ ذِكْرِ مَا يُزْرَعُ فِي الْأَصَحِّ،
وَلَوْ قَالَ: (لِتَنْتَفِعَ بِهَا بِمَا شِئْتَ) صَحَّ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: (إِنْ
شِئْتَ فَأَزْرَعُ وَإِنْ شِئْتَ فَأَغْرِسُ) فِي الْأَصَحِّ.

وَيُشْتَرَطُ فِي إِجَارَةِ دَابَّةٍ لِرُكُوبٍ مَعْرِفَةَ الرَّاكِبِ بِمُشَاهَدَةٍ،
أَوْ وَصْفٍ تَامٍ (وَقِيلَ: لَا يَكْفِي الْوَصْفُ)، وَكَذَا الْحُكْمُ فِيمَا
يَرْكَبُ عَلَيْهِ مِنْ مَحْمِلٍ وَغَيْرِهِ إِنْ كَانَ لَهُ.

وَلَوْ شَرَطَ حَمْلَ الْمَعَالِيقِ^(٤) مُطْلَقًا فَسَدَ الْعَقْدُ فِي الْأَصَحِّ،
وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْهُ لَمْ يَسْتَحَقَّ.

وَيُشْتَرَطُ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ: تَعْيِينَ الدَّابَّةِ، (وَفِي اشْتِرَاطِ
رُؤْيَيْهَا الْخِلَافُ فِي بَيْعِ الْغَائِبِ^(٥))، وَفِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ: ذِكْرُ
الْجِنْسِ وَالنَّوْعِ وَالذَّكُورَةِ أَوِ الْأُنْثَى^(٦).

(١) خلافاً لأبي يوسف ومحمد.

(٢) من طينٍ أو آجرٍ.

(٣) فإن قُدِّرَ بالزمن لم يحتج إلى بيان ما ذُكر.

(٤) ما يعلق على البعير (كقصعة وقدر).

(٥) والأظهر الاشتراط.

(٦) لاختلاف الأغراض بذلك.

وَيُشْتَرَطُ فِيهِمَا ^(١) بَيَانُ قَدْرِ السَّيْرِ كُلِّ يَوْمٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
بِالطَّرِيقِ مَنَازِلُ مَضْبُوطَةٌ فَيُنْزَلُ عَلَيْهَا.

وَيَجِبُ فِي الْإِجَارِ لِلْحَمَلِ أَنْ يَعْرِفَ الْمَحْمُولَ (فَإِنْ حَضَرَ
رَأَاهُ وَأَمْتَحَنَهُ بِيَدِهِ إِنْ كَانَ فِي ظَرْفٍ ^(٢)، وَإِنْ غَابَ قُدْرَ بِكَيْلٍ أَوْ
وَزْنٍ)، وَجِنْسُهُ، لَا جِنْسَ الدَّابَّةِ وَصِفَتَهَا إِنْ كَانَتْ إِجَارَةً ذِمَّةً،
إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَحْمُولُ زُجَاجًا وَنَحْوَهُ ^(٣).

* * * *

فَصْلٌ [فِي الْأَسْتِجَارِ لِلْقُرْبِ]

لَا تَصِحُّ إِجَارَةُ مُسْلِمٍ لِحِجَادٍ ^(٤)، وَلَا عِبَادَةٍ تَجِبُ لَهَا نِيَّةٌ
إِلَّا حَجٌّ وَتَفَرُّقَةٌ زَكَاةٌ.

وَتَصِحُّ لِتَجْهِيزِ مَيْتٍ وَدَفْنِهِ، وَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ، وَلِحَضَانَةِ
وِإِرْضَاعِ مَعَا، وَلِأَحْدِهِمَا فَقَطْ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ لَا يَسْتَتَبِعُ أَحَدُهُمَا
الْآخَرَ (وَالْحَضَانَةُ: حِفْظُ صَبِيٍّ وَتَعَهُدُهُ بِغَسْلِ رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ وَثِيَابِهِ
وَدَهْنِهِ وَكَحْلِهِ وَرَبْطِهِ فِي الْمَهْدِ وَتَخْرِيكِهِ لِيَنَامَ وَنَحْوَهَا ^(٥)).

(١) فِي إِجَارَتِي الْعَيْنِ وَالذِّمَّةِ.

(٢) تَحْمِيئًا لوزنه.

(٣) فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ جِنْسِ الدَّابَّةِ وَصِفَتِهَا صِيَانَةً لَهُ.

(٤) لِأَنَّهُ فَرَضَ عَلَيْهِ.

(٥) وَهَذِهِ هِيَ الْحَضَانَةُ الْكُبْرَى، أَمَّا الْإِرْضَاعُ (وَهُوَ أَنْ تُلْقِمَهُ ثَدْيَهَا بَعْدَ وَضْعِهِ فِي
جَنْجَرِهَا) فَيَسْمَى الْحَضَانَةُ الصَّغْرَى.

وَلَوْ اسْتَأْجَرَ لَهُمَا فَأَنْقَطَعَ اللَّبَنُ فَالْمَذْهَبُ: ائْتِسَاخُ الْعَقْدِ فِي الْإِرْضَاعِ دُونَ الْحَضَانَةِ.

وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ حَبْرٌ وَخَيْطٌ وَكُحْلٌ عَلَى وَرَاقٍ^(١) وَخِيَاطٍ وَكَحَالٍ.

قُلْتُ: صَحَّحَ الرَّافِعِيُّ فِي (الشَّرْحِ)^(٢) الرُّجُوعَ فِيهِ إِلَى الْعَادَةِ، فَإِنْ اضْطَرَبَتْ وَجَبَ الْبَيَانُ^(٣)، وَإِلَّا^(٤) فَتَبْطُلُ الْإِجَارَةُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * * *

فَصْلٌ [فِيمَا يُلْزَمُ الْمُكْرِي أَوْ الْمَكْتَرِي]

يَجِبُ تَسْلِيمُ مِفْتَاحِ الدَّارِ إِلَى الْمَكْتَرِي^(٥).

وَعِمَارَتُهَا عَلَى الْمُؤْجِرِ، فَإِنْ بَادَرَ وَأَصْلَحَهَا وَإِلَّا فَلِلْمَكْتَرِي الْخِيَارُ^(٦).

وَكَسْحُ الثَّلْجِ عَنِ السَّطْحِ عَلَى الْمُؤْجِرِ.

(١) أي: ناسخ.

(٢) شرح الوجيز للغزالي.

(٣) إن كان العقد على الذمة.

(٤) أي: وإن لم يبين.

(٥) وإلا فللمكترى الخيار.

(٦) إن نقصت المنفعة.

وَتَنْظِيفُ عَرَصَةِ الدَّارِ^(١) عَنْ ثَلَجٍ وَكُنَاسَةٍ عَلَى الْمُكْتَرِي.
وَإِنْ آجَرَ دَابَّةً لِرُكُوبٍ فَعَلَى الْمُؤْجِرِ إِكَافٌ^(٢) وَبَرْدَعَةٌ
وَحِزَامٌ وَثَفَرٌ^(٣) وَبُرَّةٌ^(٤) وَخِطَامٌ^(٥)، وَعَلَى الْمُكْتَرِي مَحْمِلٌ
وَمِظْلَةٌ وَوِطَاءٌ وَغِطَاءٌ وَتَوَابِعُهَا^(٦)، وَالْأَصَحُّ فِي السَّرَجِ^(٧) : اتِّبَاعُ
الْعُرْفِ.

وَضَرْفُ الْمَحْمُولِ عَلَى الْمُؤْجِرِ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ، وَعَلَى
الْمُكْتَرِي فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ.

وَعَلَى الْمُؤْجِرِ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ : الْخُرُوجُ مَعَ الدَّابَّةِ
لِتَعَاهِدِهَا، وَإِعَانَةُ الرَّاكِبِ فِي رُكُوبِهِ وَنُزُولِهِ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ،
وَرَفْعُ الْحِمْلِ وَحَطُّهُ، وَشَدُّ الْمَحْمِلِ وَحَلُّهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي
إِجَارَةِ الْعَيْنِ إِلَّا التَّخْلِيَةُ بَيْنَ الْمُكْتَرِي وَالْذَّابَّةِ.

وَتَنْفَسِخُ إِجَارَةُ الْعَيْنِ بِتَلَفِ الدَّابَّةِ، وَيَثْبُتُ الْخِيَارُ
بِعَيْبِهَا^(٨)، وَلَا خِيَارَ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ، بَلْ يَلْزَمُهُ الْإِبْدَالُ،
وَالطَّعَامُ الْمَحْمُولُ لِيُؤْكَلَ يُبَدَّلُ إِذَا أَكِلَ فِي الْأَظْهَرِ.

* * * *

(١) ما حولها.

(٢) ركاب.

(٣) سِيرَ فِي مَوْخَرِ السَّرَجِ يُشَدُّ عَلَى عَجْزِ الدَّابَّةِ تَحْتَ ذَنْبِهَا.

(٤) وَهِيَ حَلَقَةٌ فِي أَنْفِ الْبَعِيرِ.

(٥) خِيطٌ يُشَدُّ فِي الْبُرَّةِ.

(٦) كَالْحَبْلِ الَّذِي يُشَدُّ بِهِ الْمَحْمِلُ عَلَى الْبَعِيرِ.

(٧) لِلْفَرَسِ.

(٨) الْمُؤَثَّرُ فِي الْمَنْفَعَةِ.

فَصْلٌ [فِي الزَّمَنِ الَّذِي تُقَدَّرُ بِهِ الْإِجَارَةُ]

يَصِحُّ عَقْدُ الْإِجَارَةِ مُدَّةً تَبْقَى فِيهَا الْعَيْنُ غَالِبًا، وَفِي قَوْلٍ:
لَا يُزَادُ عَلَى سَنَةٍ؛ وَفِي قَوْلٍ: ثَلَاثِينَ.

وَلِلْمُكْتَرِي أَسْتِيفَاءُ الْمَنْفَعَةِ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ^(١)؛ فَيُرَكَّبُ
وَيُسَكَّنُ مِثْلَهُ، وَلَا يُسَكَّنُ حَدَادًا وَقَصَارًا^(٢).

وَمَا يُسْتَوْفَى مِنْهُ كَدَارٍ وَدَابَّةٍ مُعَيَّنَةٍ لَا يُبَدَّلُ، وَمَا يُسْتَوْفَى
بِهِ كَثُوبٍ وَصَبِيٍّ عَيْنٍ^(٣) لِلْخِيَاطَةِ وَالْأَرْتِضَاعِ^(٤) يَجُوزُ إِبْدَالُهُ فِي
الْأَصَحِّ.

وَيَدُ الْمُكْتَرِي عَلَى الدَّابَّةِ وَالْثُوبِ يَدُ أَمَانَةٍ مُدَّةً
الْإِجَارَةِ^(٥)، وَكَذَا بَعْدَهَا^(٦) فِي الْأَصَحِّ. وَلَوْ رَبَطَ دَابَّةً أَكْثَرَاهَا
لِحِمْلٍ أَوْ رُكُوبٍ وَلَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا^(٧) لَمْ يَضْمَنْ، إِلَّا إِذَا أَنْهَدَمَ
عَلَيْهَا إِضْطَبُلٌ فِي وَقْتٍ لَوْ ائْتَفَعَ بِهَا لَمْ يُصِبْهَا الْهَدْمُ.

وَلَوْ تَلَفَ الْمَالُ فِي يَدِ أَجِيرٍ بِلَا تَعَدٍّ؛ كَثُوبٍ أَسْتَوْجَرَ

(١) كما يجوز أن يؤجر ويعير ما استأجره لغيره.

(٢) إذا كان بزارًا مثلاً.

(٣) الأول.

(٤) أي: وعَيْنُ الثَّانِي لِأَجْلِ الْإِجَارَةِ.

(٥) فلا يضمن ما تلف بلا تقصير.

(٦) إلى أن يستلمها صاحبها. كما أفاده شيخنا الشيخ هاشم المجذوب رحمه الله تعالى.

(٧) وتلفت.

لِخِيَاطَتِهِ أَوْ صَبْغِهِ لَمْ يَضْمَنْ إِنْ لَمْ يَنْفَرِدْ بِالْيَدِ (بِأَنْ قَعَدَ الْمُسْتَأْجِرُ مَعَهُ، أَوْ أَحْضَرَهُ مَنْزِلَهُ)، وَكَذَا إِنْ أَنْفَرَدَ فِي أَظْهَرِ الْأَقْوَالِ، وَالثَّالِثُ: يَضْمَنْ الْمُسْتَرِكُ (وَهُوَ: مَنْ أَلْتَزَمَ عَمَلًا فِي ذِمَّتِهِ)، لَا الْمُنْفَرِدُ (وَهُوَ: مَنْ آجَرَ نَفْسَهُ مُدَّةً مُعَيَّنَةً لِعَمَلٍ).

وَلَوْ دَفَعَ ثَوْبًا إِلَى قَصَّارٍ لِيَقْصُرَهُ؛ أَوْ خِيَّاطٍ لِيَخِيْطَهُ فَفَعَلَ وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ أَجْرَةً فَلَا أَجْرَةَ لَهُ، وَقِيلَ: لَهُ^(١)، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِذَلِكَ الْعَمَلِ فَلَهُ، وَإِلَّا فَلَا، وَقَدْ يُسْتَحْسَنُ^(٢).

وَلَوْ تَعَدَّى الْمُسْتَأْجِرُ (بِأَنْ ضَرَبَ الدَّابَّةَ، أَوْ كَبَحَهَا فَوْقَ الْعَادَةِ، أَوْ أَرْكَبَهَا أَثْقَلَ مِنْهُ، أَوْ أَسْكَنَ حَدَادًا، أَوْ قَصَّارًا) ضَمِنَ الْعَيْنَ؛ وَكَذَا لَوْ أَكْتَرَى لِحْمَلٍ مِثَّةَ رَطلٍ^(٣) مِنْ حِنْطَةٍ فَحَمَلَ مِثَّةَ شَعِيرٍ^(٤)، أَوْ عَكْسَ^(٥)، أَوْ لِعَشْرَةِ أَفْئِزَةٍ^(٦) شَعِيرٍ فَحَمَلَ حِنْطَةً دُونَ عَكْسِهِ^(٧).

وَلَوْ أَكْتَرَى لِمِثَّةٍ فَحَمَلَ مِثَّةً وَعَشْرَةً لَزِمَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ لِلزِّيَادَةِ، وَإِنْ تَلَفَتْ بِذَلِكَ ضَمِنَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهَا مَعَهَا، فَإِنْ كَانَ ضَمِنَ قِسْطَ الزِّيَادَةِ^(٨)، وَفِي قَوْلٍ: نِصْفَ الْقِيَمَةِ.

(١) أَجْرَةُ مِثْلٍ.

(٢) هَذَا الْوَجْهَ، وَعَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ، وَالْمَعْتَمِدُ الْأَوَّلُ.

(٣) الرِّطْلُ = ٤٣٢ غَرَامًا.

(٤) فَإِنَّهَا أَكْبَرُ حَجْمًا.

(٥) فَإِنْ ثَقُلَ الْقَمْحُ عَلَى نَقْطَةِ الْمَرْكَزِ أَكْثَرَ.

(٦) الْقَفِيزُ = مَكْيَالٌ يَسَعُ اثْنَيْ عَشَرَ صَاعًا.

(٧) لِيَخْفَةَ الشَّعِيرُ مَعَ اسْتَوَائِهِمَا فِي الْحَجْمِ.

(٨) مِنْ ثَمَنِ الدَّابَّةِ.

وَلَوْ سَلَّمَ أَلْمِئَةُ وَالْعَشْرَةُ إِلَى الْمُؤْجِرِ فَحَمَلَهَا جَاهِلًا ضَمِنَ
الْمُكْتَرِي عَلَى الْمَذْهَبِ، وَلَوْ وَزَنَ الْمُؤْجِرُ وَحَمَلَ فَلَا أُجْرَةَ
لِلزِّيَادَةِ، وَلَا ضَمَانَ إِنْ تَلَفَتْ.

وَلَوْ أَعْطَاهُ ثَوْبًا لِيَخِيطَهُ فَخَاطَهُ قَبَاءٌ وَقَالَ: (أَمَرْتَنِي بِقَطْعِهِ
قَبَاءٌ)، فَقَالَ: (بَلْ قَمِيصًا)؛ فَلَا أَظْهَرُ: تَصْدِيقُ الْمَالِكِ بِيَمِينِهِ،
وَلَا أُجْرَةَ عَلَيْهِ، وَعَلَى الْخِيَاطِ أَرْشُ النَّقْصِ^(١).

* * * *

فَضْلٌ [فِيمَا تَنْفَسِخُ بِهِ الْإِجَارَةُ]

لَا تَنْفَسِخُ الْإِجَارَةُ بِعُذْرٍ؛ كَتَعَذُّرٍ وَقُودِ حَمَامٍ، وَسَفَرٍ
وَمَرَضٍ مُسْتَأْجِرٍ دَابَّةٍ لِسَفَرٍ^(٢).

وَلَوْ أَسْتَأْجَرَ أَرْضًا لِرِزَاعَةٍ فَزَرََعَ فَهَلَكَ الزَّرْعُ بِجَائِحَةٍ فَلَيْسَ
لَهُ الْفَسْخُ وَلَا حَطُّ شَيْءٍ مِنَ الْأُجْرَةِ.

وَتَنْفَسِخُ بِمَوْتِ الدَّابَّةِ وَالْأَجِيرِ الْمُعَيَّنِينَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، لَا
الْمَاضِي فِي الْأَظْهَرِ فَيَسْتَقِرُّ قِسْطُهُ مِنَ الْمُسَمَّى^(٣).
وَلَا تَنْفَسِخُ بِمَوْتِ الْعَاقِدِينَ وَمَتَوَلَّى الْوَقْفِ.

(١) وهو: ما بين قيمته صحيحًا ومقطوعًا، أو: ما بين قيمته مقطوعًا قميصًا
ومقطوعًا قباء.

(٢) لأن الاستئابة في كلِّ ممكنة.

(٣) موزعًا على قيمة المنفعة، لا على الزمان.

وَلَوْ آجَرَ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ^(١) مُدَّةً وَمَاتَ قَبْلَ تَمَامِهَا، أَوْ الْوَلِيُّ صَبِيًّا مُدَّةً لَا يَبْلُغُ فِيهَا بِالسِّنِّ فَبَلَغَ بِالْاِخْتِلَامِ؛ فَأَلْأَصَحُّ: أَنْفَسَاخُهَا فِي الْوَقْفِ^(٢) لَا الصَّبِيِّ. وَأَنَّهَا تَنْفَسَخُ بِإِنْهَادِ الدَّارِ^(٣)، لَا انْقِطَاعِ مَاءِ أَرْضٍ أَسْتَوْجِرَتْ لِزِرَاعَةٍ، بَلْ يَثْبُتُ الْخِيَارُ.

وَعَظْبُ الدَّابَّةِ وَإِبَاقُ الْعَبْدِ يَثْبُتُ الْخِيَارُ.

وَلَوْ أَكْرَى جَمَالًا وَهَرَبَ وَتَرَكَهَا عِنْدَ الْمُكْتَرِي رَاجِعَ الْقَاضِي لِيَمُونَهَا مِنْ مَالِ الْجَمَالِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَهُ مَالًا أَقْتَرَضَ عَلَيْهِ، فَإِنْ وَثِقَ بِالْمُكْتَرِي دَفَعَهُ إِلَيْهِ، وَإِلَّا جَعَلَهُ عِنْدَ ثِقَةٍ، وَلَهُ أَنْ يَبِيعَ مِنْهَا قَدْرَ النِّفَقَةِ، وَلَوْ أَذِنَ لِلْمُكْتَرِي فِي الْإِنْفَاقِ مِنْ مَالِهِ لِيَرْجِعَ جَازٍ فِي الْأَظْهَرِ^(٤). وَمَتَى قَبَضَ الْمُكْتَرِي الدَّابَّةَ أَوْ الدَّارَ وَأَمْسَكَهَا حَتَّى مَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ أَسْتَقَرَّتِ الْأُجْرَةُ وَإِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ، وَكَذَا لَوْ أَكْتَرَى دَابَّةً لِرُكُوبٍ إِلَى مَوْضِعٍ وَقَبَضَهَا وَمَضَتْ مُدَّةُ إِمْكَانِ السَّيْرِ إِلَيْهِ، وَسَوَاءٌ فِيهِ إِجَارَةُ الْعَيْنِ وَالذِّمَّةُ إِذَا سَلَّمَ الدَّابَّةَ الْمَوْصُوفَةَ.

وَتَسْتَقَرُّ فِي الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ أُجْرَةُ الْمِثْلِ بِمَا يَسْتَقَرُّ بِهِ الْمُسَمَّى فِي الصَّحِيحَةِ.

(١) من الموقوف عليهم.

(٢) لأن الوقف انتقل استحقاؤه لغيره.

(٣) ولو بفعل المستأجر.

(٤) ومتى أنفق بغير إذن القاضي مع الإمكان لم يرجع.

وَلَوْ أَكْرَى عَيْنًا مُدَّةً وَلَمْ يُسَلِّمْهَا حَتَّى مَضَتْ أَنْفَسَخْتُ،
وَلَوْ لَمْ يُقَدِّرْ مُدَّةً وَآجَرَ لِرُكُوبٍ إِلَى مَوْضِعٍ وَلَمْ يُسَلِّمْهَا حَتَّى
مَضَتْ مُدَّةُ السَّيْرِ فَأَلْصَحُّ أَنَّهَا لَا تَنْفَسِخُ^(١).

وَلَوْ آجَرَ عَبْدَهُ ثُمَّ أَعْتَقَهُ فَأَلْصَحُّ أَنَّهَا لَا تَنْفَسِخُ الْإِجَارَةُ،
وَأَنَّهُ لَا خِيَارَ لِلْعَبْدِ^(٢)، وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ عَلَى سَيِّدِهِ بِأُجْرَةٍ
مَا بَعْدَ الْعِتْقِ.

وَيَصِحُّ بَيْعُ^(٣) الْمُسْتَأْجِرَةِ لِلْمُكْتَرِي، وَلَا تَنْفَسِخُ الْإِجَارَةُ
فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ بَاعَهَا لِغَيْرِهِ جَازَ فِي الْأَظْهَرِ وَلَا تَنْفَسِخُ^(٤).



(١) لأنها متعلقة بالمنفعة، لا بالزمان، فلم يتعدّر الاستيفاء، ولا خيار للمكترى.

(٢) في فسخ الإجارة.

(٣) العين.

(٤) وللمشتري الخيار إن لم يعلم.



كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ (١)

الْأَرْضُ الَّتِي لَمْ تُعَمَّرْ قَطُّ إِنْ كَانَتْ بِبِلَادِ الْإِسْلَامِ؛
فَلِلْمُسْلِمِ تَمْلِكُهَا (٢) بِالْإِحْيَاءِ، وَلَيْسَ هُوَ لِذِمِّيٍّ. وَإِنْ كَانَتْ بِبِلَادِ
الْكُفَّارِ فَلَهُمْ إِحْيَاؤُهَا، وَكَذَا لِلْمُسْلِمِ إِنْ كَانَتْ مِمَّا لَا يَذُبُّونَ
الْمُسْلِمِينَ عَنْهَا.

وَمَا كَانَ مَعْمُورًا فَلِمَالِكِهِ، فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ وَالْعِمَارَةُ إِسْلَامِيَّةٌ
فَمَالٌ ضَائِعٌ، وَإِنْ كَانَتْ جَاهِلِيَّةً (٣) فَلَا ظَهَرَ: أَنَّهُ يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ.
وَلَا يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ حَرِيمٌ مَعْمُورٌ (وَهُوَ مَا تَمَسُّ الْحَاجَةُ
إِلَيْهِ لِتَمَامِ الْإِنْتِفَاعِ (٤)).

فَحَرِيمُ الْقَرْيَةِ: النَّادِي (٥)، وَمُرْتَكَضُ الْخَيْلِ، وَمُنَاخُ
الْإِبِلِ، وَمَطْرَحُ الرَّمَادِ، وَنَحْوُهَا (٦).

(١) أي: عمارة الأرض التي لم تعمر.

(٢) ويصَحُّ منه بيعها، وإذا مات فهي لورثته، كما في النهاية.

(٣) بأن كانت عليه آثار عماراتهم.

(٤) وذلك لأنَّه ملك لمالك المعمور.

(٥) المكان الذي يجتمعون فيه للحديث.

(٦) كالقمامات.

وَحَرِيمُ الْبَيْتِ فِي الْمَوَاتِ: مَوْقِفُ النَّازِحِ، وَالْحَوْضُ،
وَالْدُّوْلَابُ، وَمُجْتَمَعُ الْمَاءِ، وَمُتَرَدِّدُ الدَّابَّةِ.

وَحَرِيمُ الدَّارِ فِي الْمَوَاتِ: مَطْرَحُ رَمَادٍ وَكُنَاسَةٍ وَثَلَجٍ،
وَمَمَرٌ فِي صَوْبِ الْبَابِ.

وَحَرِيمُ آبَارِ الْقَنَاقَةِ: مَا لَوْ حُفِرَ فِيهِ نَقَصَ مَاؤُهَا، أَوْ خِيفَ
الْأَنْهْيَارُ.

وَالدَّارُ الْمَخْفُوفَةُ بِدُورٍ لَا حَرِيمَ لَهَا، وَيَتَصَرَّفُ كُلُّ وَاحِدٍ
فِي مِلْكِهِ عَلَى الْعَادَةِ، فَإِنْ تَعَدَّى ضَمِنَ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يَجُوزُ
أَنْ يَتَّخِذَ دَارَهُ الْمَخْفُوفَةَ بِمَسَاكِينِ حَمَامًا وَإِصْطِبَلًا، وَحَانُوتَهُ فِي
الْبَزَارِينِ^(١) حَانُوتَ حَدَادٍ إِذَا اخْتَاطَ وَأَحْكَمَ الْجُدْرَانَ.

وَيَجُوزُ إِخْيَاءُ مَوَاتِ الْحَرَمِ، دُونَ عَرَفَاتٍ فِي الْأَصَحِّ.

قُلْتُ: وَمُزْدَلِفَةٌ وَمِنَى كَعَرَفَةٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَخْتَلِفُ الْإِخْيَاءُ بِحَسَبِ الْغَرَضِ.

فَإِنْ أَرَادَ مَسْكَنًا: اشْتَرَطَ تَحْوِيضَ الْبُقْعَةِ، وَسَقْفَ بَعْضِهَا،
وَتَعْلِيْقَ بَابٍ، وَفِي الْبَابِ وَجْهٌ^(٢).

أَوْ زَرِيْبَةً دَوَابٍّ: فَتَحْوِيضُ لَا سَقْفَ، وَفِي الْبَابِ الْخِلَافُ.

أَوْ مَزْرَعَةً: فَجَمْعُ التُّرَابِ حَوْلَهَا، وَتَسْوِيَةُ الْأَرْضِ، وَتَرْتِيبُ
مَاءٍ لَهَا إِنْ لَمْ يَكْفِهَا الْمَطَرُ الْمُعْتَادُ، لَا الزَّرْعَةُ فِي الْأَصَحِّ.

(١) الْخِيَاطِينَ.

(٢) أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ.

أَوْ بُسْتَانًا: فَجَمْعُ الثَّرَابِ، وَالتَّخْوِيطُ حَيْثُ جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ، وَتَهْيِئَةُ مَاءٍ، وَيُشْتَرَطُ الْغَرَسُ عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَمَنْ شَرَعَ فِي عَمَلِ إِحْيَاءٍ وَلَمْ يُتِمَّهُ؛ أَوْ عَلَّمَ عَلَى بُقْعَةٍ بِنَصْبِ أَحْجَارٍ أَوْ غَرَزِ خَشَبٍ فَمُتَحَجِّرٌ^(١)، وَهُوَ أَحَقُّ بِهِ^(٢)، لَكِنْ الْأَصَحُّ: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بِنَعْيِهِ، وَأَنَّهُ لَوْ أَحْيَاهُ آخَرُ مَلَكَهُ^(٣). وَلَوْ طَالَتْ مُدَّةُ التَّحَجُّرِ قَالَ لَهُ السُّلْطَانُ: أَحْيِ أَوْ أَتْرُكْ، فَإِنْ اسْتَمَهَلَ أَمَهَلَ مُدَّةً قَرِيبَةً^(٤).

وَلَوْ أَقْطَعَهُ الْإِمَامُ مَوَاتًا صَارَ أَحَقَّ بِإِحْيَائِهِ كَالْمُتَحَجِّرِ^(٥).

وَلَا يُقْطَعُ إِلَّا قَادِرًا عَلَى الْإِحْيَاءِ، وَقَدَرًا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَكَذَا التَّحَجُّرُ^(٦).

وَالْأَظْهَرُ أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَحْمِيَ بُقْعَةَ مَوَاتٍ لِرَعْيِ نَعْمِ جَزِيَةٍ وَصَدَقَةٍ وَضَالَّةٍ وَضَعِيفٍ عَنِ النُّجْعَةِ^(٧)، وَأَنَّ لَهُ نَقْضَ حِمَاهُ^(٨) لِلْحَاجَةِ، وَلَا يَحْمِي لِنَفْسِهِ.

* * * *

(١) لأنه بذلك منع غيره منه.

(٢) وهذه الأحقية أحقية اختصاص، لا ملك، لأن سببه الإحياء، ولم يوجد.

(٣) وإن عصى بذلك.

(٤) يحددها القاضي.

(٥) هذا إذا لم يقطعه للملك، وإلا فيملكه.

(٦) فلا يتحجر إلا القادر على الإحياء.

(٧) النُّجْعَةُ: الإبعاد في طلب المرعى.

(٨) ما حماه.

فَصْلٌ [فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْمَنَافِعِ الْمُشْتَرَكَةِ]

مَنْفَعَةُ الشَّارِعِ: الْمُرُورُ، وَيَجُوزُ الْجُلُوسُ بِهِ لاسْتِرَاحَةٍ وَمُعَامَلَةٍ وَنَحْوَهُمَا إِذَا لَمْ يُضَيِّقْ عَلَى الْمَارَةِ^(١)، وَلَا يُشْتَرَطُ إِذْنُ الْإِمَامِ^(٢)، وَلَهُ تَظْلِيلُ مَقْعَدِهِ بِبَارِيَّةٍ^(٣) وَغَيْرِهَا.

وَلَوْ سَبَقَ إِلَيْهِ اثْنَانِ أَقْرَعُ، وَقِيلَ: يُقَدِّمُ الْإِمَامُ بِرَأْيِهِ.

وَلَوْ جَلَسَ فِيهِ لِلْمُعَامَلَةِ ثُمَّ فَارَقَهُ تَارِكًا لِلْحِزْفَةِ أَوْ مُنْتَقِلًا إِلَى غَيْرِهِ بَطَلَ حَقُّهُ، وَإِنْ فَارَقَهُ لِيَعُودَ لَمْ يَبْطُلْ إِلَّا أَنْ تَطُولَ مُفَارَقَتُهُ بِحَيْثُ يَنْقَطِعُ مُعَامِلُوهُ عَنْهُ وَيَأْلَفُونَ غَيْرَهُ^(٤).

وَمَنْ أَلْفَ مِنَ الْمَسْجِدِ مَوْضِعًا يُفْتِي فِيهِ وَيُقْرَأُ^(٥) كَالْجَالِسِ فِي شَارِعٍ لِمُعَامَلَةٍ، وَلَوْ جَلَسَ فِيهِ لِصَلَاةٍ لَمْ يَصِرْ أَحَقَّ بِهِ فِي غَيْرِهَا، فَلَوْ فَارَقَهُ^(٦) لِحَاجَةٍ لِيَعُودَ لَمْ يَبْطُلْ اخْتِصَاصُهُ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ إِزَارَهُ^(٧).

(١) ولا يجوز ببناء ولو بإذن الحاكم؛ لأنه يضيق على المارة.

(٢) وليس للإمام أن يأخذ عوضاً ممن يرتفق بالشارع.

(٣) حصيرة.

(٤) فيبطل حقه وإن ترك في مكانه شيئاً من متاعه.

(٥) أو يتلقى فيه العلم.

(٦) قبل الصلاة.

(٧) أو نحوه، لكن إذا أقيمت الصلاة في غيبته سدَّ الصفُّ مكانه.

وَلَوْ سَبَقَ رَجُلٌ إِلَى مَوْضِعٍ مِنْ رِبَاطٍ مُسَبَّلٍ؛ أَوْ فَقِيهٌ إِلَى
مَدْرَسَةٍ؛ أَوْ صُوفِيٌّ إِلَى خَانِقَاهِ^(١) لَمْ يُزْعَجْ، وَلَمْ يَبْطُلْ حَقُّهُ
بِخُرُوجِهِ لِشِرَاءِ حَاجَةٍ وَنَحْوِهِ.

* * * *

فَصْلٌ

[فِي أَحْكَامِ الْأَعْيَانِ الْمُسْتَفَادَةِ مِنَ الْأَرْضِ]

الْمَعْدِنُ الظَّاهِرُ (وَهُوَ: مَا خَرَجَ بِلَا عِلَاجٍ، كَنِفْطٍ وَكِبْرِيتٍ
وَقَارٍ^(٢) وَمُومِيَاءَ وَبِرَامٍ^(٣) وَأَخْجَارٍ رَخِيٍّ^(٤))، لَا يُمْلِكُ
بِالْإِخْيَاءِ^(٥) وَلَا يَثْبُتُ فِيهِ اخْتِصَاصٌ بِتَحْجِيرٍ وَلَا إِقْطَاعٍ^(٦).

فَإِنْ ضَاقَ نَيْلُهُ^(٧) قُدِّمَ السَّابِقُ إِلَيْهِ بِقَدْرِ حَاجَتِهِ، فَإِنْ طَلَبَ
زِيَادَةً فَأَلْأَصَحُّ: إِزْعَاجُهُ^(٨).

فَلَوْ جَاءَ مَعَا أَقْرَعٌ فِي الْأَصَحِّ.

(١) وهو رباط الصوفية.

(٢) وهو الزفت.

(٣) جمع بُرْمَة، وهي القدر من الحجارة.

(٤) طاحون.

(٥) إن علمه لظهوره، بل هو مشترك بين الناس كالماء والكلأ. أمّا إذا لم يعلمه
فإنه يملكه.

(٦) من سلطان.

(٧) الحاصل منه عن اثنين مثلاً جاء إليه.

(٨) عن الزيادة.

وَالْمَعْدِنُ الْبَاطِنُ (وَهُوَ: مَا لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِعِلَاجٍ، كَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَحَدِيدٍ وَنَحَاسٍ) لَا يُمْلِكُ بِالْحَفْرِ وَالْعَمَلِ فِي الْأَظْهَرِ^(١).

وَمَنْ أَحْيَا مَوَاتًا فَظَهَرَ فِيهِ مَعْدِنٌ بَاطِنٌ مَلَكُهُ^(٢).

وَالْمِيَاهُ الْمُبَاحَةُ مِنَ الْأَوْدِيَةِ وَالْعُيُونِ فِي الْجِبَالِ يَسْتَوِي النَّاسُ فِيهَا؛ فَإِنْ أَرَادَ قَوْمٌ سَقْيَ أَرْضِيهِمْ مِنْهَا فَضَاقَ سَقْيِ الْأَعْلَى فَأَلْأَعْلَى، وَحَبَسَ كُلُّ وَاحِدٍ الْمَاءَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكَغْبَيْنِ، فَإِنْ كَانَ فِي الْأَرْضِ ارْتِفَاعٌ وَانْخِفَاضٌ أَفْرَدَ كُلُّ طَرَفٍ بِسَقْيِ، وَمَا أَخَذَ مِنْ هَذَا الْمَاءِ فِي إِنَاءٍ مُلِكَ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَحَافِرُ بئرٍ بِمَوَاتٍ لِلارْتِفَاقِ^(٣) أَوْلَى بِمَائِهَا حَتَّى يَرْتَحِلَ^(٤).

وَالْمَحْفُورَةُ لِلتَّمْلُكِ أَوْ فِي مُلْكٍ يَمْلِكُ مَاءَهَا فِي الْأَصَحِّ، وَسَوَاءٌ مَلَكُهُ^(٥) أَمْ لَا^(٦) لَا يَلْزَمُهُ بَذْلُ مَا فَضَلَ عَنْ حَاجَتِهِ لِزَرْعٍ، وَيَجِبُ لِمَاشِيَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ.

(١) لأن المعدن لا يتخذ داراً ولا مزرعة.

(٢) لأنه بالإحياء ملك الأرض بجميع أجزائها (لكن لا يصح بيعه لجهالته)، هذا إن لم يعلم به حال إحيائه، وإلا لم يملكه لفساد قصده. وحاصله: أن المعدنين حكمهما واحد وإن أفهمت عبارة المصنف أن الظاهر لا يملك مطلقاً.

(٣) لا للتملك.

(٤) فإن ارتحل ثم عاد فهو كغيره.

(٥) على الصحيح.

(٦) على مقابله.

وَالْقَنَاةُ الْمُشْتَرَكَةُ يُقَسَّمُ مَاؤُهَا^(١) بِنَصَبِ خَشَبَةٍ فِي عُرْضِ
النَّهْرِ فِيهَا ثُقُبٌ مُتَسَاوِيَةٌ أَوْ مُتَفَاوِتَةٌ عَلَى قَدْرِ الْحِصَصِ، وَلَهُمُ
الْقِسْمَةُ مُهَيَّاةٌ^(٢).



(١) عند ضيقه عنهم.

(٢) على أمرٍ يتراضون عليه، كأن يسقي كلُّ منهم وقتًا.



كِتَابُ الْوَقْفِ (١)

شَرَطُ الْوَاقِفِ: صِحَّةُ عِبَارَتِهِ^(٢)، وَأَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ^(٣).

وَالْمَوْقُوفُ: دَوَامُ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ، لَا مَطْعُومٌ وَرَيْحَانٌ.

وَيَصِحُّ وَقْفُ عَقَارٍ وَمَنْقُولٍ^(٤) وَمُشَاعٍ، لَا عَبْدٌ وَثُوبٌ فِي
الذِّمَّةِ، وَلَا وَقْفُ حُرٍّ نَفْسِهِ، وَكَذَا مُسْتَوْلَدَةٌ وَكَلْبٌ مُعَلَّمٌ^(٥)
وَأَحَدُ عَبْدَيْهِ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ وَقَفَ بِنَاءٌ أَوْ غِرَاسًا فِي أَرْضٍ مُسْتَأْجَرَةٍ لَهُمَا^(٦)
فَالْأَصَحُّ: جَوَازُهُ.

فَإِنْ وَقَفَ عَلَى مُعَيَّنٍ وَاحِدٍ أَوْ جَمْعٍ اشْتُرِطَ إِمْكَانُ
تَمْلِيكِهِ؛ فَلَا يَصِحُّ عَلَى جَنِينٍ، وَلَا عَلَى الْعَبْدِ لِنَفْسِهِ، فَلَوْ أُطْلِقَ

(١) وهو حبس مالٍ يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف فيه على مصرفٍ
مباحٍ موجود.

(٢) فلا يصح من صبيٍّ ومجنون.

(٣) فلا يصح من السفهية والمفلس.

(٤) ككتاب.

(٥) أو غير معلَّم، لأنَّه لا يملك، وتقييده بالمعلَّم لأجل الخلاف.

(٦) للبناء أو الغرس.

الْوَقْفَ عَلَيْهِ فَهُوَ وَقْفٌ عَلَى سَيِّدِهِ، وَلَوْ أَطْلَقَ الْوَقْفَ عَلَى بَهِيمَةٍ لَغَا، وَقِيلَ: هُوَ وَقْفٌ عَلَى مَالِكِهَا.

وَيَصِحُّ عَلَى ذِمِّي^(١)، لَا مُرْتَدٌّ وَحَرْبِيٌّ وَنَفْسِهِ فِي الْأَصَحِّ.

وَأِنْ وَقَفَ عَلَى جِهَةٍ مَعْصِيَةٍ كَعِمَارَةِ الْكِنَائِسِ فَبَاطِلٌ، أَوْ جِهَةٍ قُرْبَةٍ كَالْفُقَرَاءِ وَالْعُلَمَاءِ وَالْمَسَاجِدِ وَالْمَدَارِسِ صَحٌّ، أَوْ جِهَةٍ لَا تَظْهَرُ فِيهَا الْقُرْبَةُ كَالْأَغْنِيَاءِ صَحٌّ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِلَفْظٍ، وَصَرِيحُهُ: (وَقَفْتُ كَذَا عَلَى كَذَا)، أَوْ (أَرْضِي مَوْقُوفَةً عَلَيْهِ)، وَالتَّسْبِيلُ وَالتَّخْيِيسُ صَرِيحَانِ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَلَوْ قَالَ: (تَصَدَّقْتُ بِكَذَا صَدَقَةً مُحَرَّمَةً^(٢))، أَوْ (مَوْقُوفَةً) أَوْ (لَا تَبَاعُ وَلَا تُوهَبُ) فَصَرِيحٌ فِي الْأَصَحِّ.

وَقَوْلُهُ: (تَصَدَّقْتُ) فَقَطْ لَيْسَ بِصَرِيحٍ وَإِنْ نَوَى، إِلَّا أَنْ يُضَيَّفَ إِلَى جِهَةٍ عَامَّةٍ وَيَنْوِي.

وَالْأَصَحُّ: أَنْ قَوْلُهُ: (حَرَّمْتُهُ) أَوْ (أَبَدْتُهُ) لَيْسَ بِصَرِيحٍ^(٣)، وَأَنْ قَوْلُهُ: (جَعَلْتُ الْبُقْعَةَ مَسْجِدًا) تَصِيرُ بِهِ مَسْجِدًا، وَأَنْ الْوَقْفَ عَلَى مُعَيَّنٍ يُشْتَرَطُ فِيهِ قَبُولُهُ.

وَلَوْ رَدَّ بَطَلَ حَقُّهُ شَرْطُنَا الْقَبُولَ^(٤) أَمْ لَا.

(١) معيَّن.

(٢) أي: مؤبَّدة.

(٣) بل هو كناية.

(٤) على المعتمد.

وَلَوْ قَالَ: (وَقَفْتُ هَذَا سَنَةً) فَبَاطِلٌ^(١).

وَلَوْ قَالَ: (وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي) أَوْ (عَلَى زَيْدٍ ثُمَّ نَسْلِهِ) وَلَمْ يَزِدْ فَلَاظْهَرُ: صِحَّةُ الْوَقْفِ، فَإِذَا انْقَرَضَ الْمَذْكُورُ فَلَاظْهَرُ أَنَّهُ يَبْقَى وَقْفًا، وَأَنَّ مَصْرِفَهُ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى الْوَقْفِ يَوْمَ انْقِرَاضِ الْمَذْكُورِ^(٢).

وَلَوْ كَانَ الْوَقْفُ مُنْقَطِعَ الْأَوَّلِ كَ(وَقَفْتُهُ عَلَى مَنْ سَيُولَدُ لِي)^(٣) فَالْمَذْهَبُ: بُطْلَانُهُ؛ أَوْ مُنْقَطِعَ الْوَسْطِ كَ(وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي ثُمَّ رَجُلٍ ثُمَّ الْفُقَرَاءِ) فَالْمَذْهَبُ صِحَّتُهُ^(٤).
وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى (وَقَفْتُ)^(٥) فَلَاظْهَرُ: بُطْلَانُهُ.

وَلَا يَجُوزُ تَغْلِيْقُهُ، كَقَوْلِهِ: (إِذَا جَاءَ زَيْدٌ فَقَدْ وَقَفْتُ)^(٦).

وَلَوْ وَقَفَ بِشَرْطِ الْخِيَارِ بَطَلَ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ إِذَا وَقَفَ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يُؤَجَّرَ اتَّبَعَ شَرْطُهُ، وَأَنَّهُ إِذَا شَرَطَ فِي وَقْفِ الْمَسْجِدِ اخْتِصَاصَهُ بِطَائِفَةٍ كَالشَّافِعِيَّةِ اخْتَصَّ^(٧)، كَالْمَدْرَسَةِ وَالرَّبَاطِ.

(١) في غير المسجد والمقبرة.

(٢) ويختص بفقراء قرابة الرحم، لا الإرث.

(٣) ثُمَّ للفقراء.

(٤) ويلغو الوسط، ولا يصح تعيين الوسط بعد الوقف؛ لأنه تغيير للوقف.

(٥) ولم يذكر مصرفًا.

(٦) كذا على كذا.

(٧) بهم، فلا يصلي ولا يعتكف به غيرهم وإن كره هذا الشرط. قال الإسنوي: والقياس جوازه؛ لأنَّ جغل البقعة مسجدًا كالتهجير، فلا معنى لاختصاصه بجماعة.

وَلَوْ وَقَفَ عَلَى شَخَصَيْنِ ثُمَّ الْفُقَرَاءِ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا
فَالْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ: أَنَّ نَصِيْبَهُ يُصْرَفُ إِلَى الْآخَرِ.

* * * *

فَصْلُ
[فِي أَحْكَامِ الْوَقْفِ اللَّفْظِيَّةِ]

قَوْلُهُ: (وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي) يَفْتَضِي
التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْكُلِّ^(١)، وَكَذَا لَوْ زَادَ: (مَا تَنَاسَلُوا)، أَوْ (بَطْنًا
بَعْدَ بَطْنٍ).

وَلَوْ قَالَ: (عَلَى أَوْلَادِي ثُمَّ أَوْلَادِ أَوْلَادِي ثُمَّ أَوْلَادِهِمْ مَا
تَنَاسَلُوا) أَوْ (عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي الْأَعْلَى فَأَلَا عُلَى) أَوْ
(الْأَوَّلِ فَأَلَاوَلِ) فَهُوَ لِلتَّرْتِيبِ.

وَلَا يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْأَوْلَادِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْأَوْلَادِ فِي
الْأَصَحِّ^(٢).

وَيَدْخُلُ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الذَّرِيَّةِ وَالنَّسْلِ
وَالْعَقَبِ وَأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ: (عَلَى مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَيَّ
مِنْهُمْ).

(١) ذَكَرَهُمْ وَأَنْتَاهُمْ.

(٢) فَإِذَا مَاتَ الْأَوْلَادُ أَخَذَ الْمَوْقُوفَ أَقْرَبُ الْوَرِثَةِ إِلَيْهِ. كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ
هَاشِمُ الْمَجْدُوبُ.

وَلَوْ وَقَفَ عَلَى مَوَالِيهِ وَلَهُ مُعْتَقٌ وَمُعْتَقٌ قُسِمَ بَيْنَهُمَا^(١)،
وَقِيلَ: يَبْطُلُ.

وَالصِّفَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ عَلَى جَمَلٍ مَعْطُوفَةٍ تُغْتَبَرُ فِي الْكُلِّ،
كَـ(وَقَفْتُ عَلَى مُحْتَاجِي أَوْلَادِي وَأَخْفَادِي وَإِخْوَتِي)، وَكَذَا
الْمُتَأَخِّرَةُ عَلَيْهَا، وَالْأَسْتِثْنَاءُ إِذَا عُطِفَ بِـ(وَإِ) كَقَوْلِهِ: (عَلَى
أَوْلَادِي وَأَخْفَادِي وَإِخْوَتِي الْمُحْتَاجِينَ)، أَوْ (إِلَّا أَنْ يَفْسُقَ
بَعْضُهُمْ).

* * * *

فَصْلٌ [فِي أَحْكَامِ الْوَقْفِ الْمَعْنَوِيَّةِ]

الْأَظْهَرُ أَنَّ الْمَلِكَ فِي رَقَبَةِ الْمَوْقُوفِ^(٢) يَنْتَقِلُ إِلَى اللَّهِ
تَعَالَى (أَيُّ: يَنْفَكُ عَنْ اخْتِصَاصِ الْآدَمِيِّ)، فَلَا يَكُونُ لِلْوَاقِفِ
وَلَا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ.

وَمَنَافِعُهُ مِلْكٌ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ يَسْتَوْفِيهَا بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ بِإِعَارَةٍ
وَإِجَارَةٍ^(٣)، وَيَمْلِكُ الْأَجْرَةَ وَفَوَائِدَهُ؛ كَثْمَرَةٍ وَصُوفٍ وَلَبَنِ، وَكَذَا
الْوَلَدُ فِي الْأَصَحِّ، وَالثَّانِي^(٤): يَكُونُ وَقْفًا.

(١) لتناول الاسم لهما.

(٢) أي: أصله.

(٣) إذا أذن له الناظر.

(٤) غير الأصح.

وَلَوْ مَاتَتْ الْبَهِيمَةُ اخْتَصَّ (١) بِجِلْدِهَا (٢).
 وَلَهُ مَهْرُ الْجَارِيَةِ (٣) إِذَا وَطِئَتْ بِشُبْهَةٍ، أَوْ نِكَاحٍ إِنْ
 صَحَّحْنَاهُ (وَهُوَ الْأَصَحُّ) (٤).
 وَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ قِيَمَةَ الْعَبْدِ الْمَوْقُوفِ إِذَا أُتْلِفَ،
 بَلْ يُشْتَرَى بِهَا عَبْدٌ لِيَكُونَ وَقْفًا مَكَانَهُ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَبَعْضُ عَبْدٍ.
 وَلَوْ جَفَّتِ الشَّجَرَةُ لَمْ يَنْقَطِعِ الْوَقْفُ عَلَى الْمَذْهَبِ، بَلْ
 يُنْتَفَعُ بِهَا جِذْعًا، وَقِيلَ: ثَبَاعٌ، وَالْثَمْنُ كَقِيَمَةِ الْعَبْدِ.
 وَالْأَصَحُّ: جَوَازُ بَيْعِ حُضِرِ الْمَسْجِدِ إِذَا بَلَيْتَ، وَجُدُوهُ
 إِذَا انْكَسَرَتْ وَلَمْ تَصْلُحْ إِلَّا لِلْإِخْرَاقِ (٥).
 وَلَوْ أَنَّهُدَمَ مَسْجِدٌ وَتَعَذَّرَتْ إِعَادَتُهُ لَمْ يُبْعَ بِحَالٍ (٦).

* * * *

فصل

[فِي بَيَانِ النَّظَرِ عَلَى الْوَقْفِ، وَشَرْطِهِ، وَوُضُفَةِ النَّظَرِ]

إِنْ شَرَطَ الْوَاقِفُ النَّظَرَ لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ اتَّبَعَ، وَإِلَّا فَالنَّظَرُ
 لِلْقَاضِي عَلَى الْمَذْهَبِ.

(١) الموقوف عليه، وإنما عبّر باختصاص ولم يقل ملك لأن النجس لا يملك.

(٢) فإن اندبغ عاد وقفًا.

(٣) الموقوفة عليه.

(٤) لأن مهرها من جملة الفوائد الموقوفة عليه كالثمرة. ويحرم عليه وطؤها.

(٥) فتحصيل قليل من ثمنها يعود إلى الوقف أولى من ضياعها.

(٦) لإمكان الصلاة فيه.

وَشَرَطُ النَّاطِرِ: الْعَدَالَةُ، وَالْكِفَايَةُ^(١) وَالْإِهْتِدَاءُ إِلَى التَّصَرُّفِ.

وَوُظِفَتْهُ: الْعِمَارَةُ وَالْإِجَارَةُ وَتَحْصِيلُ الْغَلَّةِ وَقِسْمَتُهَا، فَإِنْ فَوَّضَ إِلَيْهِ بَعْضَ هَذِهِ الْأُمُورِ لَمْ يَتَعَدَّهُ^(٢).

وَلِلْوَاقِفِ عَزْلٌ مَنْ وَلَّاهُ وَنَصَبٌ غَيْرُهُ؛ إِلَّا أَنْ يَشْرَطَ نَظَرُهُ حَالَ الْوَقْفِ.

وَإِذَا آجَرَ النَّاطِرُ فَزَادَتْ الْأُجْرَةُ فِي الْمُدَّةِ أَوْ ظَهَرَ طَالِبٌ بِالزِّيَادَةِ لَمْ يَنْفَسِخِ الْعَقْدُ فِي الْأَصَحِّ.



(١) وهي عين قوله: (والإهتداء).

(٢) ولو شرط الواقف للناظر شيئاً من الرِّيع جاز وإن زاد على أجرة مثله.

كِتَابُ الْهَبَةِ

التَّمْلِيكَ بِلَا عَوَضِ هِبَةً، فَإِنْ مَلَكَ مُحْتَاجًا لِثَوَابِ الْآخِرَةِ
فَصَدَقَةً، وَإِنْ نَقَلَهُ إِلَى مَكَانِ الْمَوْهُوبِ لَهُ إِكْرَامًا فَهَدِيَّةٌ.

وَشَرَطُ الْهَبَةِ: إِيجَابُ وَقَبُولُ لَفْظًا. وَلَا يُشْتَرَطَانِ فِي الْهَدِيَّةِ
عَلَى الصَّحِيحِ، بَلْ يَكْفِي الْبَعْثُ مِنْ هَذَا وَالْقَبْضُ مِنْ ذَاكَ^(١).

وَلَوْ قَالَ: (أَعَمَرْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ)^(٢)، فَإِذَا مِتُّ فَهِيَ لَوَرَثَتِكَ
فَهِيَ هِبَةٌ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى: (أَعَمَرْتُكَ) فَكَذَا فِي الْجَدِيدِ، وَلَوْ
قَالَ: (فَإِذَا مِتُّ عَادَتْ إِلَيَّ) فَكَذَا^(٣) فِي الْأَصَحِّ^(٤).

وَلَوْ قَالَ: (أَرَقَبْتُكَ) أَوْ (جَعَلْتُهَا لَكَ رُقْبَى، أَيُّ: إِنْ مِتُّ
قَبْلِي عَادَتْ إِلَيَّ، وَإِنْ مِتُّ قَبْلَكَ اسْتَقَرَّتْ لَكَ) فَالْمَذْهَبُ: طَرْدُ
الْقَوْلَيْنِ الْجَدِيدِ^(٥) وَالْقَدِيمِ^(٦).

(١) وأما الصدقة فلا اشتراط فيها بلا خلاف.

(٢) أي: جعلتها لك عَمْرَكَ.

(٣) هي هبة.

(٤) ويلغو الشرط.

(٥) وهو الصحة، ويلغو الشرط.

(٦) وهو عدم الصحة، والمعتمد: الجديد.

وَمَا جَازَ بَيْنَهُ جَازَ هِبَتُهُ، وَمَا لَا كَـ (مَجْهُولٍ وَمَغْضُوبٍ وَضَالٍ) فَلَا، إِلَّا حَبَّتِي حِنْطَةٍ وَنَحْوَهُمَا^(١).

وَهَبَةُ الدَّيْنِ لِلْمَدِينِ إِبْرَاءٌ، وَلِغَيْرِهِ بَاطِلَةٌ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَا يُمْلِكُ مَوْهُوبٌ إِلَّا بِقَبْضٍ بِإِذْنِ الْوَاهِبِ، فَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا بَيْنَ الْهَبَةِ وَالْقَبْضِ قَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ، وَقِيلَ: يَنْفَسِحُ الْعَقْدُ.

وَيُسَنُّ لِلْوَالِدِ الْعَدْلُ فِي عَطِيَّةِ أَوْلَادِهِ؛ بِأَنْ يُسَوِّيَ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى^(٢)، وَقِيلَ: كَقِسْمَةِ الْإِرْثِ.

وَلِلَّابِ الرُّجُوعُ فِي هِبَةٍ وَلَدِهِ^(٣)، وَكَذَا لِسَائِرِ الْأَصُولِ عَلَى الْمَشْهُورِ. وَشَرْطُ رُجُوعِهِ: بَقَاءُ الْمَوْهُوبِ فِي سَلْطَنَةِ الْمُتَّهَبِ؛ فَيَمْتَنِعُ بِبَيْعِهِ وَوَفْقِهِ، لَا بِرَهْنِهِ وَهِبَتِهِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَتَغْلِيْقِ عِتْقِهِ وَتَرْوِيحِهَا وَزِرَاعَتِهَا^(٤)، وَكَذَا الْإِجَارَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَلَوْ زَالَ مِلْكُهُ وَعَادَ لَمْ يَرْجِعْ فِي الْأَصَحِّ. وَلَوْ زَادَ رَجَعَ فِيهِ بِزِيَادَتِهِ الْمُتَّصِلَةِ^(٥) لَا الْمُتَفَصِّلَةَ^(٦).

(١) من المحققات؛ فإنهما لا يجوز بيعهما، وتجاوز هبتهما.

(٢) فإذا تَرَكَ ذلك كان مكروهاً، ومحل الكراهة عند الاستواء في الحاجة، وإلا فلا كراهة.

(٣) الشاملة للهدية والصدقة.

(٤) أي: الأرض.

(٥) كِسَمَن.

(٦) كالولد.

وَيَخْصُلُ الرُّجُوعُ بِـ(رَجَعْتُ فِيمَا وَهَبْتُ)، أَوْ (أَسْتَرْجَعْتُهُ)،
أَوْ (رَدَدْتُهُ إِلَى مِلْكِي)، أَوْ (نَقَضْتُ الْهَبَةَ)؛ لَا بَيْعِهِ ^(١) وَوَفْقِهِ
وَهَبْتِهِ وَإِعْتَاقِهِ وَوَطْئِهَا فِي الْأَصَحِّ.

وَلَا رُجُوعَ لِعَیْرِ الْأُصُولِ فِي هَبَةٍ مُقَيَّدَةٍ بِنَفْيِ الثَّوَابِ ^(٢).
وَمَتَى وَهَبَ مُطْلَقًا ^(٣) فَلَا ثَوَابَ ^(٤) إِنْ وَهَبَ لِدُونِهِ، وَكَذَا لِأَعْلَى
مِنْهُ ^(٥) فِي الْأَظْهَرِ، وَلِنَظِيرِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ، فَإِنْ وَجَبَ ^(٦) فَهُوَ
قِيَمَةُ الْمُوهُوبِ فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ لَمْ يُثْبِتْهُ فَلَهُ الرُّجُوعُ ^(٧).

وَلَوْ وَهَبَ بِشَرْطِ ثَوَابٍ مَعْلُومٍ فَلَا أَظْهَرَ: صِحَّةُ الْعَقْدِ
وَيَكُونُ بَيْعًا عَلَى الصَّحِيحِ، أَوْ مَجْهُولٍ ^(٨) فَالْمَذْهَبُ: بُطْلَانُهُ ^(٩).

وَلَوْ بَعَثَ هَدِيَّةً فِي ظَرْفٍ: فَإِنْ لَمْ تَجِرِ الْعَادَةُ بِرَدِّهِ
كَقَوْصَرَةٍ تَمُرُّ فَهُوَ هَدِيَّةٌ أَيْضًا، وَإِلَّا فَلَا، وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ إِلَّا
فِي أَكْلِ الْهَدِيَّةِ مِنْهُ إِنْ أَقْتَضَتْهُ الْعَادَةُ.



(١) قبل استرجاعه.

(٢) أي: العوض.

(٣) عن تقييده بعوض وعدمه.

(٤) أي: فلا عوض.

(٥) كهبة الغلام لأستاذه.

(٦) في الهبة عوض بأن قلنا بالمرجوح.

(٧) إن قلنا بوجوب إثابته.

(٨) كوهبتك هذا بثوب.

(٩) لتعذر صحته بيعًا لجهالة العوض، وهبةً لذكر العوض؛ لأنَّ الهبة لا تقتضيه.

كِتَابُ اللَّقْطَةِ^(١)

يُسْتَحَبُّ الْاَلْتِقَاطُ لَوَائِقٍ بِأَمَانَةٍ نَفْسِهِ، (وَقِيلَ: يَجِبُ^(٢))، وَلَا يُسْتَحَبُّ لِغَيْرِ وَائِقٍ، وَيَجُوزُ فِي الْأَصَحِّ، وَيُكْرَهُ لِفَاسِقٍ.

وَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِشْهَادُ عَلَى الْاَلْتِقَاطِ^(٣)، وَأَنَّهُ يَصِحُّ اَلْتِقَاطُ الْفَاسِقِ وَالصَّبِيِّ وَالذَّمِّيِّ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ^(٤).

ثُمَّ الْأَظْهَرُ: أَنَّهُ يُنْزَعُ مِنَ الْفَاسِقِ وَيُوضَعُ عِنْدَ عَدْلٍ، وَأَنَّهُ لَا يُعْتَمَدُ تَعْرِيفُهُ، بَلْ يُضَمُّ إِلَيْهِ رَقِيبٌ.

وَيُنْزَعُ الْوَلِيُّ لِقَطَةِ الصَّبِيِّ وَيُعَرَّفُ، وَيَتَمَلَّكُهَا لِلصَّبِيِّ إِنْ رَأَى ذَلِكَ حَيْثُ يَجُوزُ الْاِقْتِرَاضُ لَهُ، وَيُضَمَّنُ الْوَلِيُّ إِنْ قَصَرَ فِي انْتِزَاعِهِ حَتَّى تَلِفَ فِي يَدِ الصَّبِيِّ^(٥).

(١) وهي المال الضائع.

(٢) صيانة للمال عن الضياع.

(٣) لكن يسر.

(٤) وثبت لهم أحكام اللقطة.

(٥) فإن لم يقصر ضمن الصبي بالإتلاف، لا بالتلف.

وَالْأَظْهَرُ: بَطْلَانُ التَّقَاطِ الْعَبْدِ وَلَا يُعْتَدُّ بِتَغْرِيفِهِ، فَلَوْ أَخَذَهُ
سَيِّدُهُ مِنْهُ كَانَ التَّقَاطَا.

قُلْتُ: الْمَذْهَبُ صِحَّةُ التَّقَاطِ الْمَكَاتِبِ كِتَابَةُ صَحِيحَةٍ وَمَنْ
بَعْضُهُ حُرٌّ، وَهِيَ لَهُ وَلِسَيِّدِهِ، فَإِنْ كَانَتْ مُهَيَّأَةً فَلِصَاحِبِ النُّوبَةِ
فِي الْأَظْهَرِ، وَكَذَا حُكْمُ سَائِرِ النَّادِرِ مِنَ الْأَكْسَابِ وَالْمُؤْنِ^(١) إِلَّا
أَرَشَ الْجِنَايَةَ^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * * *

فَصْلٌ [فِي بَيَانِ حُكْمِ الْمُتَّقَطِ]

الْحَيَوَانُ الْمَمْلُوكُ الْمُتَمَتِّعُ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ^(٣) بِقُوَّةِ كَبْعِيرٍ
وَفَرَسٍ، أَوْ بَعْدُو كَأَرْنبٍ وَظَبْيٍ، أَوْ طَيْرَانٍ كَحَمَامٍ؛ إِنْ وُجِدَ
بِمَفَازَةٍ^(٤) فَلِلْقَاضِي التَّقَاطُ لِّلْحِفْظِ^(٥)، وَكَذَا لِغَيْرِهِ^(٦) فِي
الْأَصَحِّ، وَيَحْرُمُ التَّقَاطُ لِلتَّمْلُكِ، وَإِنْ وُجِدَ بِقَرْيَةٍ فَلِأَصَحِّ جَوَازُ
التَّقَاطِ لِلتَّمْلُكِ^(٧).

(١) كأجرة طبيب، فالأكساب والمؤن لمن حصلت في نوبته.

(٢) فهي بينهما.

(٣) كالذئب.

(٤) صحراء.

(٥) لمالكة.

(٦) لغير القاضي.

(٧) صيانة له من أخذ خائن.

وَمَا لَا يَمْتَنِعُ مِنْهَا كَشَاةٌ يَجُوزُ التَّقَاطُ هُ لِلتَّمْلِكِ فِي الْقَرْيَةِ
وَالْمَفَازَةِ .

وَيَتَخَيَّرُ آخِذُهُ مِنْ مَفَازَةٍ: فَإِنْ شَاءَ عَرَفَهُ وَتَمَلَّكَهُ، أَوْ بَاعَهُ
وَحَفِظَ ثَمَنَهُ وَعَرَفَهَا^(١) ثُمَّ تَمَلَّكَهُ، أَوْ أَكَلَهُ وَغَرِمَ قِيَمَتَهُ إِنْ ظَهَرَ
مَالِكُهُ^(٢) .

فَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْعُمَرَانِ فَلَهُ الْخَصْلَتَانِ الْأُولَيَانِ^(٣)، لَا
الثَّالِثَةَ^(٤) فِي الْأَصَحِّ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَلْتَقِطَ عَبْدًا لَا يُمَيِّزُ، وَيَلْتَقِطُ غَيْرَ الْحَيَوَانِ، فَإِنْ
كَانَ يَسْرَعُ فَسَادُهُ كَهَرِيسَةٍ^(٥): فَإِنْ شَاءَ بَاعَهُ وَعَرَفَهُ^(٦) لِيَتَمَلَّكَ
ثَمَنَهُ، وَإِنْ شَاءَ تَمَلَّكَهُ فِي الْحَالِ وَأَكَلَهُ، وَقِيلَ: إِنْ وَجَدَهُ فِي
عُمَرَانٍ وَجَبَ الْبَيْعُ .

وَإِنْ أَمَكَنَ بَقَاؤُهُ بِعِلَاجٍ كَرُطَبٍ يَتَجَفَّفُ: فَإِنْ كَانَتْ الْغُبْطَةُ
فِي بَيْعِهِ بَيْعٌ، أَوْ فِي تَجْفِيفِهِ وَتَبَرَّعَ بِهِ الْوَاجِدُ جَفَّفَهُ، وَإِلَّا بَيْعَ
بَعْضُهُ لِيَتَجْفِيفَ الْبَاقِي .

وَمَنْ أَخَذَ لُقْطَةً لِلْحِفْظِ أَبَدًا فَهِيَ أَمَانَةٌ، فَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى
الْقَاضِي لَزِمَهُ الْقَبُولُ؛ وَلَمْ يُوجِبِ الْأَكْثَرُونَ التَّعْرِيفَ، وَالْحَالَةُ

(١) أي: اللقطة التي باعها .

(٢) ثُمَّ يَعْرِفُهَا بَعْدَ الْأَكْلِ .

(٣) الإِمْسَاكُ أَوْ الْبَيْعُ .

(٤) وَهِيَ الْأَكْلُ .

(٥) وَهِيَ قَمَحٌ وَلَحْمٌ يُطْبَخَانِ .

(٦) أي: المبيع .

هَذِهِ^(١)، فَلَوْ قَصَدَ بَعْدَ ذَلِكَ خِيَانَةً لَمْ يَصِرْ ضَامِنًا فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ أَخَذَ بِقَصْدِ الْخِيَانَةِ فَضَامِنٌ، وَلَيْسَ لَهُ بَعْدَهُ أَنْ يُعْرِفَ وَيَتَمَلَّكَ^(٢) عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَإِنْ أَخَذَ لِيُعْرِفَ وَيَتَمَلَّكَ فَأَمَانَةٌ مُدَّةَ التَّغْرِيفِ، وَكَذَا بَعْدَهَا مَا لَمْ يَخْتَرِ التَّمَلُّكَ فِي الْأَصَحِّ.

وَيُعْرِفُ^(٣) جِنْسَهَا وَصِفَتَهَا وَقَدَرَهَا وَعِفَاصَهَا^(٤) وَوِكَاءَهَا^(٥)، ثُمَّ يُعْرِفُهَا فِي الْأَسْوَاقِ وَأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ وَنَحْوِهَا سَنَةً عَلَى الْعَادَةِ؛ يُعْرِفُ أَوَّلًا كُلَّ يَوْمٍ طَرْفِي النَّهَارِ، ثُمَّ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً، ثُمَّ كُلَّ أُسْبُوعٍ، ثُمَّ كُلَّ شَهْرٍ، وَلَا تَكْفِي سَنَةٌ مُتَفَرِّقَةً فِي الْأَصَحِّ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ تَكْفِي. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَا يَلْزَمُهُ مُؤَنَّةُ التَّغْرِيفِ إِنْ أَخَذَ لِحِفْظِ، بَلْ يُرْتَبِهَا الْقَاضِي مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، أَوْ يَقْتَرِضُ عَلَى الْمَالِكِ. وَإِنْ أَخَذَ لِيَتَمَلَّكَ لَزِمَتْهُ، وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَتَمَلَّكَ فَعَلَى الْمَالِكِ.

وَالْأَصَحُّ: أَنَّ الْحَقِيرَ لَا يُعْرِفُ سَنَةً، بَلْ زَمَنًا يُظَنُّ أَنَّ فَاقِدَهُ يُعْرِضُ عَنْهُ غَالِيًا.

* * * *

(١) والمعتمد وجوبه.

(٢) ما دام مُصِرًّا على الخيانة.

(٣) ندبًا.

(٤) غطاء رأس القارورة.

(٥) ما تُرَبِّطُ بِهِ.

فَصْلٌ [فِيمَا تُمْلِكُ بِهِ اللَّقْطَةُ]

إِذَا عَرَفَ سَنَةً لَمْ يَمْلِكْهَا حَتَّى يَخْتَارَهُ بِلَفْظٍ (كَتَمَلَكْتُ)،
وَقِيلَ: تَكْفِي النَّيَّةُ، وَقِيلَ: يَمْلِكُ بِمُضِيِّ السَّنَةِ.

فَإِنْ تَمَلَّكَ فَظَهَرَ الْمَالِكُ وَاتَّفَقَا عَلَى رَدِّ عَيْنِهَا فَذَاكَ، وَإِنْ
أَرَادَهَا الْمَالِكُ وَأَرَادَ الْمُلتَقِطُ الْعُدُولَ إِلَى بَدْلِهَا أُجِيبَ الْمَالِكُ
فِي الْأَصَحِّ ^(١). وَإِنْ تَلِفَتْ غَرِمَ مِثْلَهَا ^(٢)، أَوْ قِيمَتَهَا ^(٣) يَوْمَ
الْتِمْلُكِ ^(٤)، وَإِنْ نَقَصَتْ بَعِيْبٍ ^(٥) فَلَهُ أَخْذُهَا مَعَ الْأَرْضِ فِي
الْأَصَحِّ.

وَإِذَا أَدْعَاهَا رَجُلٌ وَلَمْ يَصِفْهَا وَلَا بَيَّنَّه ^(٦) لَمْ تُدْفَعْ إِلَيْهِ،
وَإِنْ وَصَفَهَا وَظَنَّ صِدْقَهُ جَازَ الدَّفْعُ إِلَيْهِ وَلَا يَجِبُ عَلَى
الْمَذْهَبِ، فَإِنْ دَفَعَ فَأَقَامَ آخَرُ بَيِّنَةً بِهَا حُوِّلَتْ إِلَيْهِ، فَإِنْ تَلِفَتْ
عِنْدَهُ فَلِصَاحِبِ الْبَيِّنَةِ تَضْمِينُ الْمُلتَقِطِ وَالْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ، وَالْقَرَارُ
عَلَيْهِ ^(٧).

(١) ويردُّها مع زوائدها المتصلة، وكذا المنفصلة قبل التملك، أما المنفصلة بعد التملك فهي للملتقط.

(٢) إن كانت مثلية.

(٣) إن كانت متقومة.

(٤) أما التلف قبل التملك بلا تفريط فلا ضمان فيه.

(٥) حَدَثَ بعد التملك.

(٦) له، كالشاهد واليمين.

(٧) لتلفها في يده.

قُلْتُ: لَا تَحِلُّ لُقْطَةُ الْحَرَمِ لِلتَّمَلُّكِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَيَجِبُ
تَعْرِيفُهَا قَطْعًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



كِتَابُ اللَّقِيطِ^(١)

الْتِقَاطُ الْمَنْبُودُ فَرَضُ كِفَايَةٍ، وَيَجِبُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ، وَإِنَّمَا تَثَبُّتُ وَلَايَةُ الْاَلْتِقَاطِ لِمُكَلَّفٍ حُرٍّ مُسْلِمٍ عَدْلٍ رَشِيدٍ^(٢).

وَلَوْ اَلْتَقَطَ عَبْدٌ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ اَنْتَزَعَ مِنْهُ، فَإِنْ عَلِمَهُ فَأَقْرَهُ عَنْدَهُ أَوْ اَلْتَقَطَ بِإِذْنِهِ فَالسَّيِّدُ الْمُلْتَقِطُ.

وَلَوْ اَلْتَقَطَ صَبِيٌّ، أَوْ فَاسِقٌ، أَوْ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ، أَوْ كَافِرٌ؛ مُسْلِمًا، اَنْتَزَعَ مِنْهُ.

وَلَوْ اَزْدَحَمَ اِثْنَانِ عَلَى اخْذِهِ جَعَلَهُ الْحَاكِمُ عِنْدَ مَنْ يَرَاهُ مِنْهُمَا، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا، وَإِنْ سَبَقَ وَاحِدٌ فَالْتَقَطَهُ مُنْعَ الْآخَرُ مِنْ مُزَاحِمَتِهِ، وَإِنْ اَلْتَقَطَاهُ مَعًا وَهُمَا أَهْلٌ، فَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يَقْدَمُ غَنِيٌّ عَلَى فَقِيرٍ^(٣)، وَعَدْلٌ عَلَى مَسْتَوِرٍ^(٤)، فَإِنْ اَسْتَوَيَا أَقْرَعَ.

(١) وهو الآدمي الصغير المطروح.

(٢) بمعنى: عدل.

(٣) لأنه ربما واساه بماله.

(٤) لم يُعْلَم فسقه.

وَإِذَا وَجَدَ بَلَدِي لَقِيْطًا بِبَلَدٍ فَلَيْسَ لَهُ نَقْلُهُ إِلَى بَادِيَةٍ،
وَالْأَصَحُّ: أَنَّ لَهُ نَقْلُهُ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ، وَأَنَّ لِلْغَرِيبِ إِذَا التَّقَطَّ بِبَلَدٍ
أَنْ يَنْقُلَهُ إِلَى بَلَدِهِ، وَإِنْ وَجَدَهُ بِبَادِيَةٍ فَلَهُ نَقْلُهُ إِلَى بَلَدٍ.

وَإِنْ وَجَدَهُ بَدَوِيٍّ بِبَلَدٍ فَكَالْحَضَرِيِّ^(١)، أَوْ بِبَادِيَةٍ أَقْرَ فِي
يَدِهِ، وَقِيلَ: إِنْ كَانُوا يَنْتَقِلُونَ لِلنُّجْعَةِ^(٢) لَمْ يُقَرَّ.

وَنَفَقَتُهُ فِي مَالِهِ أَلْعَامُ كَوَقْفٍ عَلَى اللَّقْطَاءِ، أَوْ الْخَاصِّ^(٣)؛
وَهُوَ: مَا اخْتَصَّ بِهِ؛ كَثِيَابٍ مَلْفُوفَةٍ عَلَيْهِ وَمَفْرُوشَةٍ تَحْتَهُ وَمَا فِي
جَيْبِهِ مِنْ دَرَاهِمٍ وَغَيْرِهَا وَمَهْدِهِ^(٤) وَدَنَانِيرَ مَشْثُورَةٍ فَوْقَهُ وَتَحْتَهُ.
وَإِنْ وَجَدَ فِي دَارٍ فَهِيَ لَهُ^(٥).

وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ مَدْفُونٌ تَحْتَهُ وَكَذَا ثِيَابٌ وَأَمْتِعَةٌ مَوْضُوعَةٌ
بِقُرْبِهِ فِي الْأَصَحِّ.

فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ لَهُ مَالٌ فَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ يُنْفِقُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ
الْمَالِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَامَ الْمُسْلِمُونَ بِكِفَايَتِهِ قَرْضًا، وَفِي قَوْلٍ:
نَفَقَةٌ.

وَلِلْمُلْتَقِطِ الْأَسْتِقْلَالِ بِحِفْظِ مَالِهِ فِي الْأَصَحِّ، وَلَا يُنْفِقُ
عَلَيْهِ مِنْهُ إِلَّا بِإِذْنِ الْقَاضِي قَطْعًا^(٦).

(١) فَإِنْ أَقَامَ بِهِ فَذَاكَ، وَإِلَّا لَمْ يَنْقُلَهُ.

(٢) لَطْلِبُ الرِّعْيِ.

(٣) وَيُقَدَّمُ عَلَى الْعَامِّ.

(٤) سَرِيرُهُ.

(٥) أَوْ بَسْتَانٍ فَلَا.

(٦) فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ أَنْفَقَ وَأَشْهَدَ، فَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ ضَمِنَ.

فَصْلٌ [فِي الْحُكْمِ بِإِسْلَامِ اللَّقِيطِ]

إِذَا وُجِدَ لَقِيطٌ بِدَارِ الْإِسْلَامِ وَفِيهَا أَهْلُ ذِمَّةٍ؛ أَوْ بِدَارٍ فَتَحُوهَا وَأَقْرَبُوهَا بِيَدِ كُفَّارٍ صُلَحَا؛ أَوْ بَعْدَ مِلْكِهَا بِجِزْيَةٍ؛ وَفِيهَا مُسْلِمٌ حُكِمَ بِإِسْلَامِ اللَّقِيطِ.

وَإِنْ وُجِدَ بِدَارِ كُفَّارٍ فَكَافِرٌ إِنْ لَمْ يَسْكُنْهَا مُسْلِمٌ^(١)، وَإِنْ سَكَنَهَا مُسْلِمٌ كَأَسِيرٍ وَتَاجِرٍ فَمُسْلِمٌ فِي الْأَصَحِّ.

وَمَنْ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ بِالْأَدَارِ فَأَقَامَ ذِمِّيٌّ بَيْنَهُ بِنَسَبِهِ لِحَقِّهِ وَتَبِعَهُ فِي الْكُفْرِ، وَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى الدَّعْوَى فَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ لَا يَتَّبَعُهُ فِي الْكُفْرِ^(٢)، وَيُحْكَمُ بِإِسْلَامِ الصَّبِيِّ بِجِهَتَيْنِ أُخْرَيْنِ لَا تُفَرِّضَانِ فِي لَقِيطٍ:

إِحْدَاهُمَا: أَلْوِلَادَةُ، فَإِذَا كَانَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ مُسْلِمًا وَقَتَ الْعُلُوقِ فَهُوَ مُسْلِمٌ، فَإِنْ بَلَغَ وَوَصَفَ كُفْرًا فَمُرْتَدٌّ، وَلَوْ عُلِقَ بَيْنَ كَافِرَيْنِ ثُمَّ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ، فَإِنْ بَلَغَ وَوَصَفَ كُفْرًا فَمُرْتَدٌّ، وَفِي قَوْلٍ: كَافِرٌ أَصْلِيٌّ.

الثَّانِيَةُ: إِذَا سَبَى مُسْلِمٌ طِفْلًا تَبَعَ السَّابِي فِي الْإِسْلَامِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَحَدُ أَبَوَيْهِ، وَلَوْ سَبَاهُ ذِمِّيٌّ لَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ فِي الْأَصَحِّ. وَلَا يَصِحُّ إِسْلَامُ صَبِيٍّ مُمَيِّزٍ أَسْتِقْلَالًا عَلَى الصَّحِيحِ.

(١) أَوْ يَجْتَازُ بِهَا.

(٢) بَلْ بِالنَّسَبِ فَقَطْ.

فَضْلٌ

[فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِرِقِّ اللَّقِيطِ وَحُرِّيَّتِهِ]

إِذَا لَمْ يُقَرَّ اللَّقِيطُ بِرِقٍّ فَهُوَ حُرٌّ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ أَحَدٌ بَيْنَهُ
بِرْقِهِ، وَإِنْ أَقَرَّ بِهِ لِشَخْصٍ فَصَدَقَهُ قُبَلٌ إِنْ لَمْ يَسْبِقْ إِفْرَارُ
بِحُرِّيَّةٍ، وَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَسْبِقَ تَصَرُّفٌ يَقْتَضِي
نُفُودَهُ حُرِّيَّةَ كَبْنِ وَنِكَاحٍ، بَلْ يُقْبَلُ إِفْرَارُهُ فِي أَضَلِّ الرِّقِّ
وَأَحْكَامِهِ الْمُسْتَقْبَلَةِ لَا الْمَاضِيَةِ الْمُضَرَّةَ بغيرِهِ فِي الْأَظْهَرِ. فَلَوْ
لَزِمَهُ دَيْنٌ فَأَقَرَّ بِرِقٍّ وَفِي يَدِهِ مَالٌ فَضِي مِنْهُ. وَلَوْ ادَّعَى رِقَّهُ مَنْ
لَيْسَ فِي يَدِهِ بِلَا بَيْنَةٍ لَمْ يُقْبَلْ، وَكَذَا إِنْ ادَّعَاهُ الْمُلتَقِطُ فِي
الْأَظْهَرِ.

وَلَوْ رَأَيْنَا صَغِيرًا مُمَيِّزًا أَوْ غَيْرَهُ فِي يَدٍ مَنْ يَسْتَرْقُهُ وَلَمْ
يُعْرِفْ أَسْتِنَادَهَا إِلَى التَّقَاطِ حِكْمٍ لَهُ بِالرِّقِّ، فَإِنْ بَلَغَ وَقَالَ: (أَنَا
حُرٌّ) لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِي الْأَصَحِّ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ.

وَمَنْ أَقَامَ بَيْنَةَ بِرْقِهِ عُمَلًا بِهَا، وَيُشْتَرَطُ أَنْ تَتَعَرَّضَ الْبَيِّنَةُ
لِسَبَبِ الْمِلْكِ^(١)، وَفِي قَوْلٍ: يَكْفِي مُطْلَقُ الْمِلْكِ.

وَلَوْ أَسْتَلْحَقَ اللَّقِيطَ حُرٌّ مُسْلِمٌ لِحَقِّهِ وَصَارَ أَوْلَى بِتَرْبِيَّتِهِ،
وَإِنْ أَسْتَلْحَقَهُ عَبْدٌ لِحَقِّهِ، وَفِي قَوْلٍ: يُشْتَرَطُ تَصَدِيقُ سَيِّدِهِ، وَإِنْ
أَسْتَلْحَقْتَهُ أُمْرَأَةٌ لَمْ يَلْحَقْهَا فِي الْأَصَحِّ، أَوْ اثْنَانِ لَمْ يُقَدِّمَ مُسْلِمٌ
وَحُرٌّ عَلَى ذِمِّيٍّ وَعَبْدٍ.

(١) كِلَارْث وَشَرَاء.

فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً عُرِضَ عَلَى الْقَائِفِ فَيُلْحَقُ مَنْ أَلْحَقَهُ بِهِ،
 فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَائِفٌ أَوْ تَحْيِرٌ أَوْ نَفَاهُ عَنْهُمَا أَوْ أَلْحَقَهُ بِهِمَا أَمْرٌ
 بِالْإِنْتِسَابِ بَعْدَ بُلُوغِهِ إِلَى مَنْ يَمِيلُ طَبْعُهُ إِلَيْهِ مِنْهُمَا، وَلَوْ أَقَامَا
 بَيِّنَتَيْنِ مُتَعَارِضَتَيْنِ سَقَطَتَا فِي الْأَظْهَرِ.



كِتَابُ الْجُعَالَةِ^(١)

هِيَ كَقَوْلِهِ: (مَنْ رَدَّ آبِقِي فَلَهُ كَذَا). وَيُشْتَرَطُ صِيعَةُ تَدُلُّ عَلَى الْعَمَلِ بِعَوَضٍ مُلْتَزِمٍ، فَلَوْ عَمِلَ بِلَا إِذْنٍ أَوْ أَذْنٍ لِشَخْصٍ فَعَمِلَ غَيْرُهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ.

وَلَوْ قَالَ أَجْنَبِيٌّ: (مَنْ رَدَّ عَبْدَ زَيْدٍ فَلَهُ كَذَا) اسْتَحَقَّهُ الرَّادُّ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ، وَإِنْ قَالَ: (قَالَ زَيْدٌ: مَنْ رَدَّ عَبْدِي فَلَهُ كَذَا) وَكَانَ كَاذِبًا لَمْ يَسْتَحِقَّ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى زَيْدٍ.

وَلَا يُشْتَرَطُ قَبُولُ الْعَامِلِ وَإِنْ عَيَّنَهُ.

وَتَصِحُّ عَلَى عَمَلِ مَجْهُولٍ^(٢)، وَكَذَا مَعْلُومٍ فِي الْأَصَحِّ.

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الْجُعَلِ مَعْلُومًا، فَلَوْ قَالَ: (مَنْ رَدَّهُ فَلَهُ ثَوْبٌ، أَوْ أَرْضِيهِ) فَسَدَ الْعَقْدُ، وَلِلرَّادِّ أُجْرَةٌ مِثْلُهُ.

وَلَوْ قَالَ^(٣): (مِنْ بَلَدٍ كَذَا) فَرَدَّهُ مِنْ أَقْرَبٍ مِنْهُ، فَلَهُ قِسْطُهُ مِنَ الْجُعَلِ^(٤).

(١) وهي اسم لما يُجْعَل للإنسان على فعل شيء.

(٢) كرد الضالة.

(٣) مَنْ رَدَّهُ.

(٤) ولو رَدَّهُ مِنْ أَبْعَدَ فَلَا شَيْءَ لَهُ فِي الْبَعْدِ.

وَلَوْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ فِي رَدِّهِ اشْتَرَكَا فِي الْجُعْلِ.

وَلَوْ اتَّزَمَ جُعْلًا لِمُعَيَّنٍ فَشَارَكَهُ غَيْرُهُ فِي الْعَمَلِ: إِنْ قَصَدَ^(١) إِعَانَتَهُ فَلَهُ^(٢) كُلُّ الْجُعْلِ، وَإِنْ قَصَدَ الْعَمَلَ لِلْمَالِكِ فَلِلْأَوَّلِ^(٣) قِسْطُهُ^(٤)، وَلَا شَيْءَ لِلْمُشَارِكِ بِحَالٍ^(٥).

وَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْفَسْخُ قَبْلَ تَمَامِ الْعَمَلِ، فَإِنْ فُسِّخَ قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوْ فُسِّخَ الْعَامِلُ بَعْدَ الشُّرُوعِ فَلَا شَيْءَ لَهُ. وَإِنْ فُسِّخَ الْمَالِكُ بَعْدَ الشُّرُوعِ فَعَلَيْهِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ فِي الْأَصَحِّ.

وَلِلْمَالِكِ أَنْ يَزِيدَ وَيَنْقُصَ فِي الْجُعْلِ قَبْلَ الْفَرَاغِ، وَقَائِدَتُهُ بَعْدَ الشُّرُوعِ: وَجُوبُ أَجْرَةِ الْمِثْلِ.

وَلَوْ مَاتَ الْآبِقُ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ أَوْ هَرَبَ فَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ، وَإِذَا رَدَّهُ فَلَيْسَ لَهُ حَبْسُهُ لِقَبْضِ الْجُعْلِ^(٦).

وَيُصَدَّقُ الْمَالِكُ إِذَا أَنْكَرَ شَرْطَ الْجُعْلِ أَوْ سَعْيَهُ^(٧) فِي رَدِّهِ^(٨)، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْجُعْلِ تَحَالَفَا^(٩).

(١) المِشَارِكِ.

(٢) أَي: لِلْمُعَيَّنِ.

(٣) أَي: لِلْمُعَيَّنِ.

(٤) وَهُوَ النُّصْفُ.

(٥) لِأَنَّ الْمَالِكَ لَمْ يَلْتَزِمَ لَهُ شَيْئًا.

(٦) لِأَنَّ الْإِسْتِحْقَاقَ بِالتَّسْلِيمِ، وَلَا حَبْسَ قَبْلَ الْإِسْتِحْقَاقِ، وَكَذَا لَا يَحْبِسُهُ لِاسْتِيفَاءِ مَا أَنْفَقَهُ عَلَيْهِ بِإِذْنِ الْمَالِكِ.

(٧) أَي: سَعْيِ الْعَامِلِ.

(٨) كَأَن قَالَ: جَاءَ الْعَبْدُ بِنَفْسِهِ، أَوْ جَاءَ بِهِ غَيْرُكَ.

(٩) وَلِلْعَامِلِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ.

كِتَابُ الْفَرَائِضِ (١)

يُبْدَأُ مِنْ تَرْكَةِ الْمَيِّتِ بِمُؤْنَةٍ تَجْهِيْزِهِ (٢)، ثُمَّ تُقْضَى دِيُونُهُ (٣)،
ثُمَّ وَصَايَاهُ مِنْ ثُلْثِ الْبَاقِي، ثُمَّ يُقَسَّمُ الْبَاقِي بَيْنَ الْوَرَثَةِ.

قُلْتُ: فَإِنْ تَعَلَّقَ بِعَيْنِ التَّرَكَةِ حَقٌّ، كَالزَّكَاةِ وَالْجَانِي (٤)
وَالْمَرْهُونِ وَالْمَبِيعِ إِذَا مَاتَ الْمُشْتَرِي مُفْلِسًا قُدِّمَ عَلَى مُؤْنَةِ
تَجْهِيْزِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَسْبَابُ الْإِرْثِ أَرْبَعَةٌ: قَرَابَةٌ، وَنِكَاحٌ، وَوَلَاءٌ (فَيْرِثُ
الْمُعْتَقِ الْعَتِيقِ وَلَا عَكْسَ)، وَالرَّابِعُ: الْإِسْلَامُ؛ فَتُصَرَّفُ التَّرَكَةُ
لِابْنِ الْمَالِ إِرْثًا (٥) إِذَا لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ بِالْأَسْبَابِ الثَّلَاثَةِ.

وَالْمُجْمَعُ عَلَى إِرْثِهِمْ مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ: الْإِبْنُ، وَابْنُهُ وَإِنْ
سَفَلَ، وَالْأَبُ، وَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَا، وَالْأَخُ (٦)، وَابْنُهُ إِلَّا مِنْ

(١) وهي نصيب قدره الشارع للوارث.

(٢) من كفن وأجرة تغسيل وحفر قبر.

(٣) ويقدم دين الله تعالى (كالزكاة) على دين الآدمي.

(٤) إذا كان عبداً.

(٥) إن انتظم، وإلا فتصرف لذوي الأرحام.

(٦) الشقيق، أو لأب، أو لأم.

الْأُمُّ^(١)، وَالْعَمُّ^(٢) إِلَّا لِلْأُمِّ، وَكَذَا ابْنُهُ^(٣) وَالزَّوْجُ، وَالْمُعْتَقُ.

وَمِنَ النِّسَاءِ سَبْعٌ: ابْنَتُ، وَبِنْتُ ابْنٍ وَإِنْ سَفَلَ، وَالْأُمُّ، وَالْجَدَّةُ^(٤)، وَالْأُخْتُ^(٥)، وَالزَّوْجَةُ، وَالْمُعْتَقَةُ.

فَلَوْ اجْتَمَعَ كُلُّ الرِّجَالِ وَرِثَ الْأَبُ، وَالْابْنُ، وَالزَّوْجُ فَقَطْ^(٦)؛ أَوْ النِّسَاءُ فَابْنَتُ، وَبِنْتُ ابْنٍ، وَالْأُمُّ، وَالْأُخْتُ لِلْأَبَوَيْنِ، وَالزَّوْجَةُ^(٧)؛ أَوْ الَّذِينَ يُمَكِّنُ اجْتِمَاعُهُمْ مِنَ الصَّنَفَيْنِ:

(١) فإنه من ذوي الأرحام.

(٢) لأبوين أو لأب، ويدخل عم الأب والجدة.

(٣) أي: ابن العم الشقيق أو لأب.

(٤) من الأم أو الأب.

(٥) الشقيقة، أو لأب، أو لأم.

(٦)

١٢		
٢	أب	$\frac{1}{6}$
٧	ابن	الباقى
٣	زوج	$\frac{1}{4}$

(٧)

٢٤		
١٢	بنت	$\frac{1}{2}$
٤	بنت ابن	$\frac{1}{6}$
٤	أم	$\frac{1}{6}$
١	شقيقة	عصبة
٣	زوجة	$\frac{1}{8}$

فَالْأَبَوَانِ، وَالْأَبْنُ، وَالْبَيْتُ، وَأَحَدُ الزَّوْجَيْنِ^(١).

وَلَوْ فَقِدُوا كُلُّهُمْ فَأَصْلُ الْمَذْهَبِ: أَنَّهُ لَا يُورَثُ ذَوُو الْأَرْحَامِ، وَلَا يُرَدُّ عَلَى أَهْلِ الْفَرَضِ، بَلِ الْمَالُ لِبَيْتِ الْمَالِ، وَأَفْتَى الْمُتَأَخَّرُونَ: إِذَا لَمْ يَنْتَظَمْ أَمْرُ بَيْتِ الْمَالِ^(٢) بِالرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْفَرَضِ غَيْرِ الزَّوْجَيْنِ مَا فَضَلَ عَنْ فُرُوضِهِمْ بِالنِّسْبَةِ^(٣)،

(١)

٣٦	٣×١٢		
٦	٢	أب	$\frac{1}{6}$
٦	٢	أم	$\frac{1}{6}$
١٠	٥	ابن	عصبة
٥		بنت	
٩	٣	زوج	$\frac{1}{4}$

٧٢	٣×٢٤		
١٢	٤	أب	$\frac{1}{6}$
١٢	٤	أم	$\frac{1}{6}$
٢٦	١٣	ابن	عصبة
١٣		بنت	
٩	٣	زوجة	$\frac{1}{8}$

(٢) لكون الإمام غير عادل.

(٣) ففي بنت وأم يبقى بعد إخراج فرضيهما اثنان من ستة، فيُرَدَّانِ عليهما بنسبة سهامهما:

٤		
٣	بنت	$\frac{1}{2}$
١	أم	$\frac{1}{6}$

فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا؛ صُرِفَ إِلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ^(١)، وَهُمْ: مَنْ سِوَى
الْمَذْكُورِينَ مِنَ الْأَقَارِبِ، وَهُمْ عَشْرَةُ أَصْنَافٍ: أَبُو الْأُمِّ، وَكُلُّ
جَدٍّ وَجَدَّةٍ سَاقِطَيْنِ^(٢)، وَأَوْلَادُ الْبَنَاتِ^(٣)، وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ^(٤)،
وَأَوْلَادُ الْأَخَوَاتِ^(٥)، وَبَنُو الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ^(٦)، وَالْعَمُّ لِلْأُمِّ، وَبَنَاتُ
الْأَعْمَامِ^(٧)، وَالْعَمَّاتُ، وَالْأَخْوَالُ وَالْخَالَاتُ وَالْمَذْلُونُ بِهِمْ^(٨).

* * * *

فَصْلٌ

[فِي الْفُرُوضِ الْمَقْدَرَةِ وَأَصْحَابِهَا]

الْفُرُوضُ الْمَقْدَرَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى سِتَّةٌ:

النِّصْفُ فَرَضٌ خَمْسَةٌ: زَوْجٌ لَمْ تُخَلَّفْ زَوْجَتُهُ وَلَدًا وَلَا
وَلَدَ ابْنٍ، وَبِنْتٍ، وَبِنْتِ ابْنٍ، وَأَخْتٌ لِابْنَيْنِ، أَوْ لِأَبٍ
مُتَفَرِّدَاتٍ.

(١) فَيُنْزَلُ كُلُّ فَرَعٍ مِنْزَلَةً أَصْلُهُ الَّذِي يُذَلِّي بِهِ إِلَى الْمَيِّتِ، وَيَقْدَمُ مِنْهُمْ الْأَسْبَقُ إِلَى الْوَارِثِ، لَا إِلَى الْمَيِّتِ.

(٢) كَأَبِي أَبِي الْأُمِّ، وَأُمُّ أَبِي الْأُمِّ.

(٣) لِلصِّبْيِ أَوْ لِلابْنِ.

(٤) الْأَشْقَاءُ، أَوْ لِأَبٍ، أَوْ لِأُمِّ.

(٥) كَذَلِكَ.

(٦) وَكَذَا بَنَاتُهُمْ.

(٧) الْأَشْقَاءُ، أَوْ لِأَبٍ، أَوْ لِأُمِّ، وَكَذَا بَنُو الْأَعْمَامِ لِأُمِّ.

(٨) أَيُّ: الْعَشْرَةُ.

وَالرُّبُعُ: فَرَضُ زَوْجٍ لِّزَوْجَتِهِ وَلَدٌ أَوْ وَلَدُ ابْنٍ، وَزَوْجَةٌ لِّبَنٍ لِّزَوْجِهَا وَاحِدٌ مِنْهُمَا.

وَالثُّمْنُ: فَرَضُهَا مَعَ أَحَدِهِمَا^(١).

وَالثُّلْثَانِ: فَرَضُ بَنَيْنِ فَصَاعِدًا، وَبَنَتِي ابْنٍ فَأَكْثَرُ، وَأُخْتَيْنِ فَأَكْثَرُ لِابْنَيْنِ أَوْ لِابٍ.

وَالثُّلْثُ: فَرَضُ أُمٍّ لِّبَنٍ لِمَيِّتِهَا وَلَدٌ وَلَا وَلَدُ ابْنٍ وَلَا اثْنَانِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ^(٢)، وَفَرَضُ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ، وَقَدْ يُفَرَضُ لِلْجَدِّ مَعَ الْإِخْوَةِ^(٣).

وَالسُّدُسُ: فَرَضُ سَبْعَةٍ: أَبٌ وَجَدٌّ لِمَيِّتِهِمَا وَلَدٌ أَوْ وَلَدُ ابْنٍ، وَأُمٌّ لِمَيِّتِهَا وَلَدٌ أَوْ وَلَدُ ابْنٍ أَوْ اثْنَانِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ، وَجَدَّةٌ^(٤)، وَلَبْنَتُ ابْنٍ مَعَ بِنْتِ صُلْبٍ، وَلَا أُخْتٌ أَوْ

(١) أي: الولد، وولد الابن.

(٢) ولو محجوبين بغيرهما (كأخوين لأم مع جد) فإنهما يحجبان الأم من الثلث إلى السدس:

٦		
١	أم	$\frac{1}{6}$
-	أخ لأم ٢	محجوب
٥	جد	الباقى

(٣) فيما إذا نَقَصَ عنه بالمقاسمة، كما لو كان معه ثلاث إخوة فأكثر.

٩	3×3		
٣	١	جد	$\frac{1}{3}$
٦	٢	شقيق ٣	الباقى

(٤) لأب أو لأم.

أَخَوَاتِ لَأَبٍ مَعَ أُخْتٍ لِأَبَوَيْنِ، وَلِوَاحِدٍ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ^(١).

* * * *

فَضْلُ
[فِي الْحَجَبِ^(٢)]

الْأَبُ وَالْإِبْنُ وَالزَّوْجُ لَا يَحْجُبُهُمْ أَحَدٌ.
وَأَبْنُ الْإِبْنِ لَا يَحْجُبُهُ إِلَّا الْإِبْنُ أَوْ ابْنُ ابْنٍ أَقْرَبُ مِنْهُ^(٣).
وَالْجَدُّ لَا يَحْجُبُهُ إِلَّا مُتَوَسِّطٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ^(٤).
وَالْأَخُ لِأَبَوَيْنِ يَحْجُبُهُ الْأَبُ، وَالْإِبْنُ، وَابْنُ الْإِبْنِ،
وَلَأَبٍ^(٥) يَحْجُبُهُ هَؤُلَاءِ وَأَخُ لِأَبَوَيْنِ، وَلَأُمٍّ^(٦) يَحْجُبُهُ أَبٌ،
وَجَدُّ، وَوَلَدٌ^(٧)، وَوَلَدُ ابْنٍ.
وَابْنُ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ يَحْجُبُهُ سِتَّةٌ: أَبٌ، وَجَدُّ، وَابْنُ،
وَأَبْنُهُ، وَأَخُ لِأَبَوَيْنِ، وَلَأَبٍ^(٨) يَحْجُبُهُ هَؤُلَاءِ^(٩)، وَابْنُ
الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ.

(١) ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى.

(٢) وَهُوَ الْمَنْعُ مِنَ الْإِرْثِ.

(٣) كَابْنِ ابْنٍ، وَابْنِ ابْنِ ابْنٍ.

(٤) وَهُوَ الْأَبُ.

(٥) أَيُّ: الْأَخُ لِلْأَبِ.

(٦) أَيُّ: أَخُ لَأُمٍّ.

(٧) وَلَوْ أُنْثَى.

(٨) أَيُّ: وَابْنُ الْأَخِ لِلْأَبِ.

(٩) السِّتَّةُ.

وَالْعَمُّ لِأَبَوَيْنِ يَخْجُبُهُ هَؤُلَاءِ^(١) وَأَبْنُ أَخٍ لِأَبٍ. وَلَا بٍ^(٢)
يَخْجُبُهُ هَؤُلَاءِ^(٣) وَعَمُّ لِأَبَوَيْنِ.

وَأَبْنُ عَمٍّ لِأَبَوَيْنِ يَخْجُبُهُ هَؤُلَاءِ^(٤) وَعَمُّ لِأَبٍ. وَلَا بٍ^(٥)
يَخْجُبُهُ هَؤُلَاءِ^(٦) وَأَبْنُ عَمٍّ لِأَبَوَيْنِ.

وَالْمُعْتِقُ يَخْجُبُهُ عَصَبَةُ النَّسَبِ.

وَالْبِنْتُ وَالْأُمُّ وَالزَّوْجَةُ لَا يُخْجَبْنَ.

وَبِنْتُ الْإِبْنِ يَخْجُبُهَا ابْنٌ أَوْ بِنْتَانِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مَنْ
يُعْصِبُهَا.

وَالْجَدَّةُ لِلأُمِّ لَا يَخْجُبُهَا إِلَّا الْأُمُّ، وَلِلْأَبِ^(٧) يَخْجُبُهَا الْأَبُ
أَوْ الْأُمُّ.

وَالْقُرْبَى مِنْ كُلِّ جِهَةٍ تَخْجُبُ الْبُعْدَى مِنْهَا^(٨)، وَالْقُرْبَى
مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ كَأُمِّ أُمٍّ تَخْجُبُ الْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ كَأُمِّ أُمٍّ
أَبٍ.

(١) السبعة.

(٢) أي: والعم لأب.

(٣) الثمانية.

(٤) التسعة.

(٥) أي: وابن عم لأب.

(٦) العشرة.

(٧) أي: والجدة للأب.

(٨) كأب، وأم أبي أب.

وَالْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ^(١) لَا تَحْجُبُ الْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ
الْأُمِّ^(٢) فِي الْأَظْهَرِ.

وَالْأُخْتُ مِنَ الْجِهَاتِ^(٣) كَالْأَخِ^(٤).
وَالْأَخَوَاتُ الْخُلُصُ لِأَبٍ يَحْجُبُهُنَّ أَيْضًا أُخْتَانِ لِابْنَيْنِ.
وَالْمُعْتِقَةُ كَالْمُعْتِقِ.
وَكُلُّ عَصَبَةٍ يَحْجِبُهُ أَصْحَابُ فُرُوضٍ مُسْتَعْرِقَةٌ^(٥).

* * * *

فَصْلٌ

[فِي بَيَانِ إِرْثِ الْأَوْلَادِ وَأَوْلَادِهِمْ أَنْفِرَادًا وَاجْتِمَاعًا]

الْإِبْنُ يَسْتَعْرِقُ الْمَالَ، وَكَذَا الْبَنُونَ، وَلِلْبَنَاتِ النِّصْفُ،

(١) كَأُمِّ أَبٍ.

(٢) كَأُمِّ أُمِّ أُمٍّ.

(٣) الشَّقِيقَةُ، أَوْ لِأَبٍ، أَوْ لِأُمٍّ.

(٤) فِيمَا يُحْجَبُ بِهِ، فَتُحْجَبُ الشَّقِيقَةُ بِالْأَبِ وَالْإِبْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ. وَالْأُخْتُ لِلْأَبِ
تُحْجَبُ بِهِؤَلَاءِ، وَبِالْأَخِ الشَّقِيقِ. وَالْأُخْتُ لِلْأُمِّ تُحْجَبُ بِالْأَبِ، وَالْجَدُّ، وَوَلَدُ،
وَفَرْعُ ابْنِ وَارِثٍ.

(٥) كَزَوْجٍ، وَأُمٍّ، وَأَخٍ لِأُمٍّ، وَعَمٍّ. فَلَا شَيْءَ لِلْعَمِّ لِحُجْبِهِ بِاسْتِعْرَاقِ الْفُرُوضِ:

٦		
٣	زَوْجٌ	$\frac{1}{2}$
٢	أُمٌّ	$\frac{1}{3}$
١	أَخٌ لِأُمٍّ	$\frac{1}{6}$
-	عَمٌّ	عَصَبَةٌ

وَالْبَيْنَتَيْنِ فَصَاعِدًا الثَّلَاثَانِ، وَلَوْ اجْتَمَعَ بَنُونَ وَبَنَاتٌ فَأَلْمَالُ لَهُمْ
لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ.

وَأَوْلَادُ الْإِبْنِ إِذَا انْفَرَدُوا كَأَوْلَادِ الصُّلْبِ.

فَلَوْ اجْتَمَعَ الصَّنْفَانِ^(١)؛ فَإِنْ كَانَ مِنْ وَلَدِ الصُّلْبِ ذَكَرٌ
حَجَبَ أَوْلَادَ الْإِبْنِ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ لِلصُّلْبِ بِنْتُ فَلَهَا النِّصْفُ
وَالْبَاقِي لَوْلَدِ الْإِبْنِ الذَّكَورِ أَوِ الذَّكَورِ وَالْإِنَاثِ^(٢)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ
إِلَّا أَنْثَى أَوْ إِنَاثٌ فَلَهَا أَوْ لَهُنَّ السُّدُسُ^(٣).

وَإِنْ كَانَ لِلصُّلْبِ بِنْتَانِ فَصَاعِدًا أَخَذَتَا الثَّلَاثَيْنِ، وَالْبَاقِي
لَوْلَدِ الْإِبْنِ الذَّكَورِ أَوِ الذَّكَورِ وَالْإِنَاثِ، وَلَا شَيْءَ لِلْإِنَاثِ
الْخَلَصِ^(٤) إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَسْفَلَ مِنْهُنَّ ذَكَرٌ فَيُعَصَّبُهُنَّ^(٥).

وَأَوْلَادُ ابْنِ الْإِبْنِ مَعَ أَوْلَادِ الْإِبْنِ كَأَوْلَادِ الْإِبْنِ مَعَ أَوْلَادِ
الصُّلْبِ، وَكَذَا سَائِرُ الْمَنَازِلِ.

وَإِنَّمَا يُعَصَّبُ الذَّكَرُ النَّازِلُ مَنْ فِي دَرَجَتِهِ^(٦) وَيُعَصَّبُ مَنْ
فَوْقَهُ^(٧) إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا شَيْءٌ مِنَ الثَّلَاثَيْنِ^(٨).

(١) أي: أولاد الصُّلْبِ، وأولاد الابن.

(٢) للذكر مثل حظ الأنثيين.

(٣) تكملة الثلثين.

(٤) من ولد الابن مع بنتي الصُّلْبِ.

(٥) في الباقي: للذكر مثل حظ الأنثيين.

(٦) كأخته، وأما النازلة عنه فإنه يُسْقَطُهَا.

(٧) كبنت عم أبيه.

(٨) كبنتي صُلْبِ، وبنت ابن، وابن ابن ابن، فيعصَّبها له مثل حظِّها، ولولاه

لسقطت:

فَضْلٌ [في كيفية إرث الأصول]

الأبُ يَرِثُ بِفَرَضٍ^(١) إِذَا كَانَ مَعَهُ ابْنٌ أَوْ ابْنُ ابْنٍ،
وَبِتَعْصِيبٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ وَلَا وَلَدُ ابْنٍ، وَبِهِمَا إِذَا كَانَ مَعَهُ
بِنْتُ أَوْ بِنْتُ ابْنٍ؛ لَهُ السُّدُسُ فَرَضًا وَالْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِهِمَا^(٢)
بِالْعُصْبَةِ^(٣).

وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ أَوْ السُّدُسُ فِي الْحَالَيْنِ السَّابِقَيْنِ فِي

٩	٣×٣		
٦	٢	بنت ٢	$\frac{2}{3}$
١	١	بنت ابن	عصبة
٢		ابن ابن ابن	

فَإِنْ كَانَ لَهَا شَيْءٌ مِنَ الثَّلَاثِينَ لَمْ يَعْصِبْهَا، كَبْنَتٍ، وَبِنْتِ ابْنٍ، وَابْنِ ابْنِ ابْنٍ،
فَتَأْخُذُ السُّدُسَ، وَلَهُ هُوَ الثُّلُثُ:

٦		
٣	بنت	$\frac{1}{2}$
١	بنت ابن	$\frac{1}{6}$
٢	ابن ابن ابن	عصبة

(١) وهو السُّدُسُ.

(٢) أي: الأب، والبنات أو بنت الابن.

(٣)

٢	٧		
١	٢+١	أب	$\frac{1}{6} + \text{الباقى}$
١	٣	بنت	$\frac{1}{2}$

الْفُرُوضِ، وَلَهَا فِي مَسْأَلَتِي زَوْجٍ أَوْ زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ ثُلُثُ مَا بَقِيَ
بَعْدَ الزَّوْجِ أَوْ الزَّوْجَةِ^(١).

وَالْجَدُّ كَالْأَبِ^(٢)، إِلَّا أَنَّ الْأَبَ يُسْقِطُ الْإِخْوَةَ وَالْأَخَوَاتِ،
وَالْجَدُّ يُقَاسِمُهُمْ إِنْ كَانُوا لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ، وَالْأَبُ يُسْقِطُ أُمَّ
نَفْسِهِ وَلَا يُسْقِطُهَا الْجَدُّ^(٣)، وَالْأَبُ فِي زَوْجٍ أَوْ زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ
يَرُدُّ الْأُمَّ مِنَ الثُّلُثِ إِلَى ثُلُثِ الْبَاقِي، وَلَا يَرُدُّهَا الْجَدُّ^(٤).

(١)

٦		
٣	زوج	$\frac{1}{2}$
٢	أب	الباقى
١	أم	$\frac{1}{3}$ الباقى

٤		
١	زوجة	$\frac{1}{4}$
٢	أب	الباقى
١	أم	$\frac{1}{3}$ الباقى

وهاتان المسألتان تسميان بالغزاوين؛ لشهرتهما، تشبيهاً لهما بالكوكب الأغر،
وتلقبان بالعمريتين؛ لقضاء عمر بن الخطاب فيهما.

(٢) عند عدمه.

(٣) أي: لا يُسْقِطُ أُمَ نَفْسِ الْأَبِ؛ لأنها زوجته.

(٤) بل تأخذ معه الثلث كاملاً:

٦		
٣	زوج	$\frac{1}{2}$
٢	أم	$\frac{1}{3}$
١	جد	الباقى

وَلِلْجَدَّةِ السُّدُسُ، وَكَذَا الْجَدَّاتُ، وَتَرِثُ مِنْهُنَّ أُمُّ الْأُمِّ
وَأُمَّهُاتُهَا الْمُذْلِيَّاتُ بِإِنَاثٍ خُلَصَ، وَأُمُّ الْأَبِ وَأُمَّهُاتُهَا كَذَلِكَ،
وَكَذَا أُمُّ أَبِ الْأَبِ وَأُمُّ الْأَجْدَادِ فَوْقَهُ وَأُمَّهُاتُهُنَّ عَلَى الْمَشْهُورِ.
وَضَابِطُهُ: كُلُّ جَدَّةٍ أَذَلَّتْ بِمَحْضٍ إِنَاثٍ ^(١)، أَوْ ذُكُورٍ ^(٢)،
أَوْ إِنَاثٍ إِلَى ذُكُورٍ ^(٣) تَرِثُ، وَمَنْ أَذَلَّتْ بِذَكَرٍ بَيْنَ أَثْنَيْنِ فَلَا .

* * * *

فَصْلٌ [فِي إِرْثِ الْحَوَاشِي]

الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ لِأَبَوَيْنِ إِذَا انْفَرَدُوا ^(٤) وَرِثُوا كَأَوْلَادِ
الْصُّلْبِ، وَكَذَا إِنْ كَانُوا لِأَبٍ إِلَّا فِي الْمُشْرَكَةِ (وَهِيَ: زَوْجٌ،
وَأُمٌّ، وَوَلَدَا أُمٍّ، وَأَخٌ لِأَبَوَيْنِ)، فَيُشَارِكُ الْأَخُ وَلَدَيِ الْأُمِّ فِي
الثُّلُثِ ^(٥).

١٢		
٣	زوجة	$\frac{1}{4}$
٤	أم	$\frac{1}{3}$
٥	جد	الباقى

(١) كَأُمِّ أُمِّ الْأُمِّ.

(٢) كَأُمِّ أَبِ الْأَبِ.

(٣) كَأُمِّ أُمِّ الْأَبِ.

(٤) عَنْ أَوْلَادِ الْأَبِ.

(٥) وَتُسَمَّى الْحَجَرِيَّةُ أَوْ الْحِمَارِيَّةُ، لِقَوْلِ أَحَدِ الْإِخْوَةِ الْأَشْقَاءِ لِعَمْرٍ: هَبْ أَنْ أَبَانَا

كَانَ حِمَارًا أَوْ حَجَرًا فِي الْيَمِّ أَلَسْنَا مِنْ أُمٍّ وَاحِدَةٍ، فَشَرَكْ بَيْنَهُمْ.

وَلَوْ كَانَ بَدَلَ الْأَخِ^(١) أَخٌ لِأَبٍ سَقَطَ.

وَلَوْ اجْتَمَعَ الصَّنْفَانِ^(٢) فَكَاجْتِمَاعِ أَوْلَادِ صُلْبٍ وَأَوْلَادِ
أَبْنِهِ^(٣) إِلَّا أَنَّ بَنَاتِ الْإِبْنِ يُعَصَّبُهُنَّ مَنْ فِي دَرَجَتِهِنَّ أَوْ أَسْفَلَ،
وَالْأُخْتُ^(٤) لَا يُعَصَّبُهَا إِلَّا أَخُوهَا.

وَلِلْوَاحِدِ مِنَ الْإِخْوَةِ أَوْ الْأَخَوَاتِ لَأُمٍّ: السُّدُسُ، وَلاِثْنَيْنِ
فَصَاعِدًا: الثَّلَاثُ؛ سِوَاءِ ذُكُورِهِمْ وَإِنَاثِهِمْ.

وَالْأَخَوَاتُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ مَعَ الْبَنَاتِ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ
عَصَبَةٌ كَالْإِخْوَةِ، فَتُسْقِطُ أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ مَعَ الْبِنْتِ^(٥) الْأَخَوَاتِ^(٦)
لِأَبٍ.

وَبَنُو الْإِخْوَةِ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ كُلٌّ مِنْهُمْ كَأَبِيهِ اجْتِمَاعًا
وَأَنْفِرَادًا، لَكِنْ يُخَالِفُونَهُمْ فِي أَنَّهُمْ لَا يَرُدُّونَ الْأُمَّ إِلَى

١٨	٣×٦		
٩	٣	زوج	$\frac{1}{4}$
٣	١	أم	$\frac{1}{6}$
٤	٢	أخ لأُم ٢	$\frac{1}{3}$
٢		شقيق	

(١) الشقيق.

(٢) الأشقاء، أو لأب.

(٣) فيحجب أولاد الابن بأولاد الصلب.

(٤) من الأب.

(٥) أو بنت الابن.

(٦) وكذا الإخوة.

السُّدُسُ^(١)، وَلَا يَرِثُونَ مَعَ الْجَدِّ، وَلَا يُعَصِّبُونَ أَخَوَاتِهِمْ^(٢)،
وَيَسْقُطُونَ فِي الْمُشْرَكَةِ^(٣).

وَالْعَمُّ لِأَبَوَيْنِ وَلِأَبٍ كَأَخٍ مِنَ الْجِهَتَيْنِ أَجْتِمَاعًا وَانْفِرَادًا،
وَكَذَا قِيَاسُ بَنِي الْعَمِّ وَسَائِرِ عَصَبَةِ النَّسَبِ^(٤).

وَالْعَصَبَةُ: مَنْ لَيْسَ لَهُ سَهْمٌ مُقَدَّرٌ مِنَ الْمُجْمَعِ عَلَى
تَوْرِيثِهِمْ^(٥)، فِيرِثُ الْمَالِ، أَوْ مَا فَضَلَ بَعْدَ الْفُرُوضِ.

* * * *

فَضْلٌ [فِي الْإِرْثِ بِالْوَلَاءِ]

مَنْ لَا عَصَبَةٌ لَهُ بِنَسَبٍ وَلَهُ مُعْتَقٌ فَمَالُهُ أَوْ الْفَاضِلُ عَنْ
الْفُرُوضِ لَهُ، رَجُلًا كَانَ^(٦) أَوْ امْرَأَةً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ^(٧) فَلِعَصَبَتِهِ^(٨)
بِنَسَبِ الْمُتَعَصِّبِينَ بَأَنْفُسِهِمْ^(٩) لَا لِبَنْتِهِ وَأَخْتِهِ^(١٠)، وَتَرْتِيبُهُمْ

(١) بخلاف آبائهم.

(٢) إذ هم من ذوي الأرحام.

(٣) بخلاف آبائهم الأشقاء.

(٤) كبني بني العم، وبني بني الإخوة.

(٥) وهم كلٌّ من ذكرهم من الرجال إلا الزوج والأخ للأُم، أما من ذكرهن من النساء فكلهن ذوات فرض.

(٦) المعتق.

(٧) معتق.

(٨) أي: المعتق.

(٩) كابنه وأخيه.

(١٠) ولو مع أخويهما.

كَتَرْتِيبِهِمْ فِي النَّسَبِ^(١)، لَكِنْ الْأَظْهَرُ: أَنَّ أَخَا الْمُعْتِقِ وَأَبْنَ أَخِيهِ يُقَدِّمَانِ عَلَى جَدِّهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَصَبَةٌ فَلِمُعْتِقِ الْمُعْتِقِ، ثُمَّ عَصَبَتُهُ كَذَلِكَ.

وَلَا تَرِثُ امْرَأَةٌ بَوْلَاءً إِلَّا مُعْتَقَهَا، أَوْ مُنْتَمِيًا إِلَيْهِ بِنَسَبٍ^(٢) أَوْ وَلَاءٍ^(٣).

* * * *

فَصْلٌ [فِي مِيرَاثِ الْجَدِّ مَعَ الْإِخْوَةِ]

إِذَا اجْتَمَعَ جَدٌّ وَإِخْوَةٌ وَأَخَوَاتٌ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ ذُو فَرْضٍ فَلَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ ثُلْثِ الْمَالِ، وَمُقَاسَمَتِهِمْ كَأَخٍ^(٤)،

(١) فيقدم ابن المعتق، ثم ابنته، ثم أبوه، وهكذا.

(٢) كابنه.

(٣) لمعتقه.

(٤) ووجه أخذه الثلث: لأنه مع الأم يأخذ مثليها، والإخوة لا يُنْقِصُونَهَا عَنِ السُّدُسِ، فوجب أن لا يُنْقِصُوهُ عَنْ ضِعْفِهِ. والمقاسمة: أنه مستو معهم في الإدلاء بالأب. والمقاسمة خير له من ثلث المال فيما إذا كانوا دون مثليه (كأخ، أو أخ وأخت):

٥		
٢	أخ	عصبة
١	أخت	
٢	جد	مقاسمة

فَإِنْ أَخَذَ الثُّلُثَ فَأَلْبَقِيَ لَهُمْ^(١)، وَإِنْ كَانَ^(٢) فَلَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ

= والثالث خير له فيما إذا كانوا أكثر من مثليه (كأخوين وأخت):

١٥	٥×٣		
٨	٢	أخ ٢	عصبة
٢		أخت	
٥	١	جد	$\frac{1}{3}$

ويستوي الأمران فيما إذا كانوا مثليه (كأخوين، أو أربع أخوات):

٣		
٢	أخ ٢	الباقى
١	جد	$\frac{1}{3}$

(١) للذكر مثل حظ الأنثيين.

(٢) معهم ذو فرض كأن كان معه بنتان، أو جدّة، أو أحد الزوجين:

٥		
٤	بنتان	$\frac{2}{3}$
١	جد	$\frac{1}{6}$

٦		
١	جدّة	$\frac{1}{6}$
٥	جد	الباقى

٢		
١	زوج	$\frac{1}{2}$
١	جد	الباقى

٤		
١	زوجة	$\frac{1}{4}$
٣	جد	الباقى

سُدُسِ الثَّرَكَةِ وَثُلْثِ الْبَاقِي وَالْمُقَاسَمَةِ^(١).

وَقَدْ لَا يَبْقَى شَيْءٌ (كَبْنَتَيْنِ، وَأُمٌّ، وَزَوْجٍ^(٢)) فَيُفْرَضُ لَهُ سُدُسٌ وَيَزَادُ فِي الْعَوْلِ.

وَقَدْ يَبْقَى دُونَ سُدُسٍ (كَبْنَتَيْنِ وَزَوْجٍ^(٣)) فَيُفْرَضُ لَهُ وَتُعَالُ.

وَقَدْ يَبْقَى سُدُسٌ (كَبْنَتَيْنِ، وَأُمٌّ^(٤)) فَيَقُوزُ بِهِ الْجَدُّ.

(١) وجه السدس: أن الأولاد لا يُقَصِّونَه عنه، فالإخوة أولى. وثلث الباقي: أنه لو تعدد ذو الفرض أخذ ثلث المال. والمقاسمة: لما مر من تنزيله منزلة أخ.

(٢)

١٥		
١٢		
٨	بنتان	$\frac{2}{3}$
٢	أم	$\frac{1}{6}$
٣	زوج	$\frac{1}{4}$
٢	جد	$\frac{1}{6}$

(٣)

١٣		
١٢		
٨	بنتان	$\frac{2}{3}$
٣	زوج	$\frac{1}{4}$
٢	جد	$\frac{1}{6}$

(٤)

٦		
٤	بنتان	$\frac{2}{3}$
١	أم	$\frac{1}{6}$
١	جد	$\frac{1}{6}$

وَتَسْقُطُ الْإِخْوَةُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ.

وَلَوْ كَانَ مَعَ الْجَدِّ إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتٌ لِأَبَوَيْنِ وَلَأَبٍ فَحُكْمُ الْجَدِّ مَا سَبَقَ وَيَعْدُ أَوْلَادُ الْأَبَوَيْنِ عَلَيْهِ أَوْلَادُ الْأَبِ فِي الْقِسْمَةِ.

فَإِذَا أَخَذَ^(١) حِصَّتَهُ: فَإِنْ كَانَ فِي أَوْلَادِ الْأَبَوَيْنِ ذَكَرٌ فَالْبَاقِي لَهُمْ، وَسَقَطَ أَوْلَادُ الْأَبِ^(٢)، وَإِلَّا فَتَأْخُذُ الْوَاحِدَةُ^(٣) إِلَى النِّصْفِ^(٤)، وَالثَّانِيانِ فَصَاعِدًا إِلَى الثَّلَاثِينَ.

(١) الْجَدُّ.

(٢) ففِي جَدٍّ وَأَخٍ شَقِيقٍ وَأَخٍ لَأَبٍ الْمَقَاسِمَةُ خَيْرٌ لَهُ مِنَ الثَّلَاثِ، لَكِنْ يَعْدُ الشَّقِيقُ الْأَخَ لِلأَبِ فِي الْقِسْمَةِ، فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ ثَلَاثَةٍ: يَعْطَى الْجَدُّ وَاحِدًا، وَيَأْخُذُ الشَّقِيقُ الْاِثْنَيْنِ، وَلَا يَعْطَى أَخَاهُ شَيْئًا وَإِنْ عَدَّهُ عَلَى الْجَدِّ:

٣		
١	جَدُّ	مَقَاسِمَةُ
٢	شَقِيقٌ	
-	أَخٍ لَأَبٍ	

(٣) مَا خَصَّهَا مَعَ الْجَدِّ بِالْقِسْمَةِ.

(٤) إِنْ وَجَدْتَهُ، وَتَرَكَ مَا زَادَ إِلَى أَوْلَادِ الْأَبِ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ اقْتَصَرَتْ عَلَى مَا فَضَّلَ. ففِي جَدٍّ وَشَقِيقَةٍ وَأَخٍ لَأَبٍ هِيَ مِنْ خَمْسَةٍ، وَتَصَحَّ مِنْ عَشْرَةٍ: لِلْجَدِّ أَرْبَعَةٌ، وَلَهَا خَمْسَةٌ، يَفْضَلُ وَاحِدٌ لِلْأَخِ مِنَ الْأَبِ:

١٠	٢×٥		
٤	٢	جَدُّ	مَقَاسِمَةُ
٥	$\frac{٥}{٢}$	شَقِيقَةٌ	
١	الباقِي	أَخٍ لَأَبٍ	

وَفِي أُمٍّ وَزَوْجَةٍ وَجَدٍّ وَشَقِيقَةٍ وَأَخٍ لَأَبٍ هِيَ مِنْ اِثْنَيْ عَشَرَ، وَتَصَحَّ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ: لِلأُمِّ السُّدُسُ سِتَّةً، وَلِلزَّوْجَةِ الرَّبْعُ تِسْعَةً، يَبْقَى وَاحِدٌ وَعَشْرُونَ: الْمَقَاسِمَةُ وَثَلَاثُ الْبَاقِي مَسْتَوِيَانِ لِلْجَدِّ (وَهِيَ سَبْعَةٌ)، وَخَيْرٌ مِنَ السُّدُسِ (وَهُوَ =

وَلَا يَفْضُلُ عَنِ الثُّلُثَيْنِ شَيْءٌ، وَقَدْ يَفْضُلُ عَنِ النِّصْفِ
فَيَكُونُ لِأَوْلَادِ الْأَبِ.

وَالْجَدُّ مَعَ أَخَوَاتِ كَأَخٍ؛ فَلَا يُفَرِّضُ لَهُنَّ مَعَهُ إِلَّا فِي
الْأَكْثَرِيَّةِ^(١)، (وَهِيَ: زَوْجٌ، وَأُمٌّ، وَجَدٌّ، وَأُخْتُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ
لِأَبٍ)؛ فَلِلزَّوْجِ نِصْفٌ، وَلِلْأُمِّ ثُلُثٌ، وَلِلْجَدِّ سُدُسٌ، وَلِلْأُخْتِ
نِصْفٌ؛ فَتَعُولُ ثُمَّ يَقْتَسِمُ الْجَدُّ وَالْأُخْتُ نَصِيبَيْهِمَا أَثْلَاثًا، لَهُ
الثُّلُثَانِ^(٢).

* * * *

= ستة)، فيأخذ الجد سبعة، يبقى أربعة عشر تأخذهم الشقيقة، وهي أنقص من
النصف، ولا يَفْضُلُ لِلْأَخِ لِلْأَبِ شَيْءٌ.

٣٦	٣×١٢		
٦	٢	أم	$\frac{1}{6}$
٩	٣	زوجة	$\frac{1}{4}$
٧	$\frac{7}{3}$	جد	$\frac{1}{3}$ الباقي
١٤	$\frac{2 \times 7}{3}$	شقيقة	$\frac{2}{3}$ الباقي
-	٣	أخ لأب	

(١) نسبة إلى (أكدر)، وهو السائل عنها، أو لتكدر أقوال الصحابة فيها.

(٢)

٢٧	٣×٩ X		
٩	٣	زوج	$\frac{1}{2}$
٦	٢	أم	$\frac{1}{3}$
٨	١	جد	$\frac{1}{6}$
٤	٣	شقيقة	$\frac{1}{2}$

فَضْلٌ [فِي مَوَانِعِ الْإِرْثِ]

لَا يَتَوَارَثُ مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ.

وَلَا يَرِثُ مُرْتَدٌّ وَلَا يُورَثُ.

وَيَرِثُ الْكَافِرُ الْكَافِرَ وَإِنْ اٰخْتَلَفَتْ مِلَّتُهُمَا، لَكِنْ الْمَشْهُورُ:
أَنَّهُ لَا تَوَارَثَ بَيْنَ حَرْبِيٍّ وَذِمِّيٍّ.

وَلَا يَرِثُ مَنْ فِيهِ رِقٌّ (وَالْجَدِيدُ: أَنَّ مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ يُورَثُ)
وَلَا قَاتِلٌ^(١)، وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يُضْمَنْ^(٢) وَرِثَ.

وَلَوْ مَاتَ مُتَوَارِثَانِ بَغْرَقٍ أَوْ هَدْمٍ أَوْ فِي غُرْبَةٍ مَعًا أَوْ جُهْلٍ
أَسْبَقَهُمَا لَمْ يَتَوَارَثَا، وَمَالَ كُلٌّ لِبَاقِي وَرَثَتِهِ.

وَمَنْ أَسِيرٌ أَوْ فُقِدَ وَأَنْقَطَعَ خَبَرُهُ تَرَكَ مَالَهُ حَتَّى تَقُومَ بَيِّنَةٌ
بِمَوْتِهِ، أَوْ تَمْضِي مُدَّةٌ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ فَوْقَهَا،
فَيَجْتَهِدُ الْقَاضِي وَيَحْكُمُ بِمَوْتِهِ، ثُمَّ يُعْطِي مَالَهُ مَنْ يَرِثُهُ وَقَتَّ
الْحُكْمِ^(٣).

وَلَوْ مَاتَ مَنْ يَرِثُهُ الْمَفْقُودُ وَقَفْنَا حِصَّتَهُ^(٤) وَعَمِلْنَا فِي
الْحَاضِرِينَ بِالْأَسْوَأِ^(٥).

(١) سواء كان القتل عمداً أو غيره.

(٢) كالقتل قصاصاً، أو حداً.

(٣) فمن مات قبل ذلك ولو بلحظة لم يرث منه شيئاً.

(٤) حتى يتبين أنه كان عند الموت حياً أو ميتاً.

(٥) فلو ماتت عن زوج مفقود، وأختين، وعم، فلو كان الزوج حياً سقط العم =

وَلَوْ خَلَفَ حَمَلًا يَرِثُ أَوْ قَدْ يَرِثُ^(١) عُمِلَ بِالْأَحْوَطِ فِي حَقِّهِ وَحَقِّ غَيْرِهِ، فَإِنْ أَنْفَصَلَ حَيًّا لَوَقَّتِ يُعْلَمُ وَجُودُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ وَرِثَ، وَإِلَّا^(٢) فَلَا.

بَيَانُهُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ سِوَى الْحَمْلِ، أَوْ كَانَ مَنْ قَدْ يَحْجُبُهُ؛ وَقِفَ الْمَالُ، وَإِنْ كَانَ مَنْ لَا يَحْجُبُهُ وَلَهُ مُقَدَّرٌ أُعْطِيَهِ عَائِلًا إِنْ أُمِكنَ عَوْلٌ (كَزَوْجَةِ حَامِلٍ، وَأَبَوَيْنِ)؛ لَهَا ثُمْنٌ وَلَهُمَا

= لاستيفاء الفروض التركية، فيقدَّر في حقه بقاؤه، وبتقدير بقائه تعطى الأختان أربعة من سبعة، وبتقدير موته يُعطيان اثنتين من ثلاثة، فيقدَّر في حقهما بقاؤه:

٧		
٧		
٣	زوج	$\frac{1}{2}$
٤	أخت ٢	$\frac{2}{3}$
-	عم	الباقى

٣		
٢	أخت ٢	$\frac{2}{3}$
١	عم	الباقى

(١) كما إذا ماتت ولها زوج وشقيقة وحمل من أبيها الميت من غير أمها، فهذا الحمل لو كان أنثى (أخت لأب) يرث السدس، ولو كان ذكراً (أخ لأب) لا يرث؛ لاستغراق التركية بالفروض:

٧		
٧		
٣	زوج	$\frac{1}{2}$
٣	شقيقة	$\frac{1}{2}$
١	أخت لأب	$\frac{1}{6}$

(٢) بأن انفصل ميتاً، أو حياً لوقت لا يُعلم وجوده عند الموت.

سُدَّسَانِ عَائِلَاتٍ^(١)، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُقَدَّرٌ كَأَوْلَادٍ لَمْ يُعْطَوْا^(٢).
وَقِيلَ: أَكْثَرُ الْحَمْلِ أَرْبَعَةٌ فَيُعْطَوْنَ الْيَقِينَ.

وَالْخُنْثَى الْمُسْكِلُ إِنْ لَمْ يَخْتَلِفْ إِرْثُهُ كَوَلَدٍ أُمٌّ وَمُعْتَقٍ
فَذَاكَ، وَإِلَّا فَيُعْمَلُ بِالْيَقِينَ فِي حَقِّهِ وَحَقِّ غَيْرِهِ، وَيُوقَفُ
الْمَشْكُوكُ فِيهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ^(٣).

وَمَنْ اجْتَمَعَ فِيهِ جِهَتَا فَرَضٍ وَتَعْصِيبٍ كَزَوْجٍ هُوَ مُعْتَقٌ أَوْ
ابْنُ عَمٍّ وَرِثَ بِهِمَا.

قُلْتُ: فَلَوْ وُجِدَ فِي نِكَاحِ الْمَجُوسِ أَوْ الشُّبْهَةِ بِنْتُ هِيَ

(١) لاحتمال أن الحمل بنتان، فتعول المسألة من أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين، فتعطى المرأة ثلاثة، والأبوان ثمانية، ويوقف الباقي:

٢٧		
٢٤		
٣	زوجة	$\frac{1}{8}$
٤	أب	$\frac{1}{6}$
٤	أم	$\frac{1}{6}$
١٦	بنتان	$\frac{2}{3}$

(٢) شيئاً حتى ينفصل؛ لأن الحمل لا يتقدّر بعدد.

(٣) كأن ماتت وتركت زوجاً وأباً وولداً خنثى: للزوج الربع ثلاثة، وللأب السدس اثنان، وللخنثى النصف ستة، ويوقف الباقي وهو واحد بينه وبين الأب حتى يتبين أمره:

١٢		
٣	زوج	$\frac{1}{4}$
٢	أب	$\frac{1}{6}$
٦	بنت	$\frac{1}{2}$

أُخْتُ^(١) وَرِثَتْ بِالْبُنُوَّةِ، وَقِيلَ: بِهِمَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَوْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ فِي جِهَةِ عَصُوبَةٍ وَزَادَ أَحَدُهُمَا بِقَرَابَةِ أُخْرَى كَابْنِي عَمٍّ أَحَدُهُمَا أَخٌ لَأُمٍّ فَلَهُ السُّدُسُ وَالْبَاقِي بَيْنَهُمَا، فَلَوْ كَانَ مَعَهُمَا بِنْتُ فَلَهَا النِّصْفُ وَالْبَاقِي بَيْنَهُمَا سَوَاءً^(٢)، وَقِيلَ: يَخْتَصُّ بِهِ الْأَخُ^(٣).

وَمَنْ اجْتَمَعَ فِيهِ جِهَتَا فَرَضٍ وَرِثَ بِأَقْوَاهُمَا فَقَطَّ.

وَالْقُوَّةُ بِأَنْ تَحْجُبَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، أَوْ لَا تَحْجُبَ، أَوْ تَكُونَ أَقَلَّ حَاجِبًا:

فَالأَوَّلُ: كَبِنْتُ هِيَ أُخْتُ لَأُمٍّ؛ بِأَنْ يَطَأَ مَجُوسِيٌّ، أَوْ مُسْلِمٌ بِشَبْهَةِ أُمِّهِ فَتَلِدَ بِنْتًا^(٤).

وَالثَّانِي: كَأُمٍّ هِيَ أُخْتُ لِأَبٍ؛ بِأَنْ يَطَأَ بِنْتُهُ فَتَلِدَ بِنْتًا^(٥).

وَالثَّالِثُ: كَأُمٍّ أُمٌّ هِيَ أُخْتُ؛ بِأَنْ يَطَأَ هَذِهِ الْبِنْتُ الثَّانِيَةَ فَتَلِدَ وَلَدًا فَالأُولَى أُمٌّ أُمِّهِ وَأُخْتُهُ^(٦).

(١) بِأَنْ وَطِئَ بِنْتُهُ فَخَلَفَتْ بِنْتًا، ثُمَّ مَاتَ الْكَبْرَى عَنْ تِلْكَ الْبِنْتِ، فَهِيَ بِنْتُ لِلْمَيْتَةِ، وَأُخْتُ لِأَبٍ.

(٢) لِأَنَّ الْبِنْتَ تَحْجُبُ الْأَخَ لَأُمٍّ، فَتَبْقَى جِهَةُ الْعَصُوبَةِ.

(٣) لِأَنَّ عَصُوبَتَهُ تَرْجَحُ بِالْأَخَوَةِ.

(٤) فَتَرَتْ هَذِهِ الْبِنْتُ مِنْ أَبِيهَا بِالْبِنْتِيَّةِ، لَا بِالْأَخَوِيَّةِ لَأُمٍّ؛ لِأَنَّ أَخَوَةَ الْأُمِّ سَاقِطَةٌ بِالْبِنْتِ.

(٥) فَتَرَتْ الْوَالِدَةَ مِنْهَا بِالْأُمُومَةِ دُونَ الْأَخْتِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْأُمَّ لَا تُحْجَبُ أَصْلًا، بِخِلَافِ الْأُخْتِ.

(٦) لِأَبِيهِ، فَإِذَا مَاتَ الْوَلَدُ وَرِثَتْ مِنْهُ الْبِنْتُ الْأُولَى بِالْجُدُودَةِ دُونَ الْأَخْتِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْجَدَّةَ لَا تُحْجَبُ إِلَّا بِالْأُمِّ، بِخِلَافِ الْأُخْتِ.

فَضْلٌ

[فِي أَصُولِ الْمَسَائِلِ وَمَا يَعُولُ مِنْهَا]

إِنْ كَانَتْ الْوَرَثَةُ عَصَبَاتٍ فَسَمَ الْمَالُ بِالسَّوِيَّةِ إِنْ تَمَحَّضُوا ذُكُورًا^(١)، أَوْ إِنَاثًا^(٢).

وَإِنْ اجْتَمَعَ الصَّنْفَانِ قُدِّرَ كُلُّ ذَكَرٍ أَثْنَيْنِ، وَعَدَدُ رُؤُوسِ الْمَقْسُومِ عَلَيْهِمْ أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ.

وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ ذُو فَرْضٍ، أَوْ ذَوَا فَرَضَيْنِ مُتَمَائِلَيْنِ^(٣) فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ مَخْرَجِ ذَلِكَ الْكُسْرِ؛ فَمَخْرَجُ النُّصْفِ: اثْنَانِ، وَالْثُلُثُ: ثَلَاثَةٌ، وَالرُّبُعُ: أَرْبَعَةٌ، وَالسُّدُسُ: سِتَّةٌ، وَالْثُمْنُ: ثَمَانِيَةٌ.

وَإِنْ كَانَ فَرَضَانِ مُخْتَلِفَا الْمَخْرَجِ: فَإِنْ تَدَاخَلَ مَخْرَجَاهُمَا فَأَصْلُ الْمَسْأَلَةِ أَكْثَرُهُمَا كَسْدُسٍ وَثُلُثٍ^(٤). وَإِنْ تَوَافَقَا^(٥) ضُرِبَ

(١) كالأبناء.

(٢) كثلاث معيقات.

(٣) فِي الْمَخْرَجِ.

(٤) كَمَا إِذَا مَاتَ عَنْ أُمٍّ، وَأَخٍ لَأُمٍّ، وَعَمٍّ. فَلَأُمٍّ لَهَا الثُّلُثُ، وَالْأَخُ لَأُمٍّ لَهُ السُّدُسُ، فَأَصْلُ الْمَسْأَلَةِ سِتَّةٌ:

٦		
٢	أُم	$\frac{1}{3}$
١	أَخ لَأُم	$\frac{1}{6}$
٣	عَم	الباقِي

(٥) بِجُزْءٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ.

وَفَتْقُ أَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ وَالْحَاصِلُ أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ:
كَسْدُسٍ وَثُمْنٍ، فَالْأَصْلُ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ^(١). وَإِنْ تَبَايَنَّا ضَرْبَ
كُلٍّ فِي كُلٍّ، وَالْحَاصِلُ الْأَصْلُ: كَثُلْتُ وَرُبُعٌ، الْأَصْلُ اثْنَا
عَشَرَ^(٢).

فَالْأُصُولُ سَبْعَةٌ: اثْنَانِ، وَثَلَاثَةٌ، وَأَرْبَعَةٌ، وَسِتَّةٌ، وَثَمَانِيَةٌ،
وَاثْنَا عَشَرَ، وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ.

وَالَّذِي يَعُولُ مِنْهَا:

السُّتَّةُ إِلَى سَبْعَةٍ كَزَوْجٍ وَأُخْتَيْنِ^(٣)، وَإِلَى ثَمَانِيَةٍ كَهُم

(١) كما إذا مات عن أم، وزوجة، وابن:

٢٤		
٤	أم	$\frac{1}{6}$
٣	زوجة	$\frac{1}{8}$
١٧	ابن	الباقى

(٢) كما إذا مات عن أم، وزوجة، وأخ شقيق:

١٢		
٤	أم	$\frac{1}{3}$
٣	زوجة	$\frac{1}{4}$
٥	شقيق	الباقى

(٣)

٧		
٣	زوج	$\frac{1}{2}$
٤	أخت ٢	$\frac{2}{3}$

وَأُمُّ^(١)، وَإِلَى تِسْعَةِ كَهْمُ وَأَخٍ لَأُمِّ^(٢)، وَإِلَى عَشْرَةِ كَهْمُ وَآخِرَ لَأُمِّ^(٣).
وَالْاِثْنَا عَشَرَ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ كَزَوْجَةٍ وَأُمِّ وَأُخْتَيْنِ^(٤)،

(١)

٨		
٧		
٣	زوج	$\frac{1}{2}$
٤	أخت ٢	$\frac{2}{3}$
١	أم	$\frac{1}{6}$

(٢)

٩		
٨		
٣	زوج	$\frac{1}{2}$
٤	أخت ٢	$\frac{2}{3}$
١	أم	$\frac{1}{6}$
١	أخ لأم	$\frac{1}{6}$

(٣)

١٠		
٩		
٣	زوج	$\frac{1}{2}$
٤	أخت ٢	$\frac{2}{3}$
١	أم	$\frac{1}{6}$
٢	أخ لأم ٢	$\frac{1}{3}$

(٤)

١٣		
١٢		
٣	زوجة	$\frac{1}{4}$
٢	أم	$\frac{1}{6}$
٨	أخت ٢	$\frac{2}{3}$

وإِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ كَهْمُ وَأَخٍ لَأُمٍّ^(١)، وَإِلَى سَبْعَةِ عَشَرَ كَهْمُ وَآخِرَ لَأُمٍّ^(٢).

وَالْأَرْبَعَةُ وَالْعِشْرُونَ إِلَى سَبْعَةِ وَعِشْرِينَ كِبَيْتَيْنِ وَأَبَوَيْنِ وَزَوْجَةٍ^(٣).

وَإِذَا تَمَاثَلَ الْعَدَدَانِ فَذَاكَ.

(١)

١٥		
١٢		
٣	زوجة	$\frac{1}{4}$
٢	أم	$\frac{1}{6}$
٨	أخت ٢	$\frac{2}{3}$
٢	أخ لأم	$\frac{1}{6}$

(٢)

١٧		
١٢		
٣	زوجة	$\frac{1}{4}$
٢	أم	$\frac{1}{6}$
٨	أخت ٢	$\frac{2}{3}$
٤	أخ لأم ٢	$\frac{1}{3}$

(٣)

٢٧		
٢٤		
١٦	بنت ٢	$\frac{2}{3}$
٤	أب	$\frac{1}{6}$
٤	أم	$\frac{1}{6}$
٣	زوجة	$\frac{1}{8}$

وَإِنْ اخْتَلَفَا وَفَنِيَ الْأَكْثَرُ بِالْأَقْلِ مَرَّتَيْنِ فَأَكْثَرَ فَمُتَدَاخِلَانِ:
كَثَلَاثَةٍ مَعَ سِتَّةٍ أَوْ تِسْعَةٍ، وَإِنْ لَمْ يُفْنِيهِمَا إِلَّا عَدَدٌ ثَالِثٌ
فَمُتَوَافِقَانِ بِجُزْئِهِ: كَأَرْبَعَةٍ وَسِتَّةٍ بِالنِّصْفِ، وَإِنْ لَمْ يُفْنِيهِمَا إِلَّا
وَاحِدٌ تَبَايَنَّا: كَثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعَةٍ.

وَالْمُتَدَاخِلَانِ مُتَوَافِقَانِ^(١)، وَلَا عَكْسَ.

* * * *

فَرْعٌ
[فِي تَصْحِيحِ الْمَسَائِلِ]

إِذَا عَرَفْتَ أَصْلَهَا وَأَنْقَسَمَتِ السَّهَامُ عَلَيْهِمْ فَذَاكَ^(٢).
وَإِنْ أَنْكَسَرَتْ عَلَى صِنْفٍ قُوِبِلَتْ بِعَدَدِهِ، فَإِنْ تَبَايَنَّا ضُرِبَ
عَدَدُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ بِعَوْلِهَا إِنْ عَالَتْ^(٣)، وَإِنْ تَوَافَقَا ضُرِبَ وَفُقُ

(١) كَثَلَاثَةٌ وَسِتَّةٌ، فَإِنَّهُمَا مُتَدَاخِلَانِ وَمُتَوَافِقَانِ بِالثَّلَاثِ.

(٢) كَزَوْجٍ وَثَلَاثَةِ بَنِينَ، أَصْلُهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ، لِكُلِّ مِنْهُمْ وَاحِدٌ.

(٣) فَإِنْ عَالَتْ (كَزَوْجٍ وَخَمْسِ أَخَوَاتٍ لِغَيْرِ أُمٍّ) فَأَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ، وَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ:
لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ، وَلِلأَخَوَاتِ أَرْبَعَةٌ، وَهِيَ لَا تَصْخُ عَلَيْهِنَّ، وَلَا تَوَافُقُ، نَضْرِبُ
عَدَدَهُنَّ (وَهُوَ خَمْسَةٌ) فِي الْمَسْأَلَةِ بِعَوْلِهَا (وَهُوَ سَبْعَةٌ) تَبْلُغُ خَمْسَةَ وَثَلَاثِينَ،
وَمِنْهَا تَصْخُ:

٣٥	٥×٧		
	٦		
١٥	٣	زَوْجٌ	$\frac{١}{٢}$
٢٠	٤	شَقِيقَةٌ ٥	$\frac{٢}{٣}$

عَدَدِهِ فِيهَا، فَمَا بَلَغَ صَحَّتْ مِنْهُ^(١).

وَإِنْ أَنْكَسَرَتْ عَلَى صِنْفَيْنِ قُوِبِلَتْ سِهَامُ كُلِّ صِنْفٍ بِعَدَدِهِ، فَإِنْ تَوَافَقَا رُدَّ الصَّنْفُ إِلَى وَفْقِهِ، وَإِلَّا تَرَكَ، ثُمَّ إِنْ تَمَاثَلَا عَدَدُ الرُّؤُوسِ ضُرِبَ أَحَدُهُمَا فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ بِعَوْلِهَا^(٢)، وَإِنْ تَدَاخَلَا ضُرِبَ أَكْثَرُهُمَا، وَإِنْ تَوَافَقَا ضُرِبَ وَفْقُ أَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ ثُمَّ الْحَاصِلُ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَإِنْ تَبَايَنَا ضُرِبَ أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ ثُمَّ الْحَاصِلُ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَمَا بَلَغَ صَحَّتْ مِنْهُ^(٣).

وَيُقَاسُ عَلَى هَذَا: الْأَنْكِسَارُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ وَأَرْبَعَةٍ، وَلَا يَزِيدُ الْأَنْكِسَارُ عَلَى ذَلِكَ، فَإِذَا أَرَدْتَ مَعْرِفَةَ نَصِيبِ كُلِّ صِنْفٍ مِنْ مَبْلَغِ الْمَسْأَلَةِ فَاضْرِبْ نَصِيبَهُ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ فِيمَا ضَرَبْتَهُ فِيهَا، فَمَا بَلَغَ فَهُوَ نَصِيبُهُ، ثُمَّ تَقْسِمُهُ عَلَى عَدَدِ الصَّنْفِ.

* * * *

(١) كَأَمْ، وَأَرْبَعَةٌ أَعْمَامَ، هِيَ مِنْ ثَلَاثَةِ: لِلْأَمِّ وَاحِدٌ، وَلِلْأَعْمَامِ ثَلَاثَةٌ، وَهُمَا مُتَوَافِقَانِ بِالنِّصْفِ، فَضَرْبُ اثْنَانِ فِي ثَلَاثَةٍ، فَتَصْبِحُ سِتَّةً، وَمِنْهَا تَصْخ:

٦	٢×٣		
٢	١	أَم	$\frac{1}{3}$
٤	٢	عَم ٤	الباقى

(٢) إِنْ عَالَتْ.

(٣) وَحَاصِلُ ذَلِكَ: أَنَّ بَيْنَ سِهَامِ الصَّنْفَيْنِ وَعَدَدِهِمَا تَوَافُقًا، وَتَبَايُنًا، وَتَوَافُقًا فِي أَحَدِهِمَا وَتَبَايُنًا فِي الْآخَرِ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ، وَأَنْ بَيْنَ عَدَدِهِمَا تَمَاثُلًا، وَتَدَاخُلًا، وَتَوَافُقًا، وَتَبَايُنًا؛ فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَحْوَالٍ، وَالْحَاصِلُ مِنْ ضَرْبِ ثَلَاثَةٍ فِي أَرْبَعَةٍ اثْنَا عَشَرَ حَالَةً، وَبَيَانُهَا مَعَ أَمْثَلِهَا فِي مَغْنَى الْمَحْتَاجِ.

فَرْعٌ [فِي الْمُنَاسَخَاتِ]

مَاتَ عَنْ وَرَثَةٍ فَمَاتَ أَحَدُهُمْ قَبْلَ الْقِسْمَةِ؛ فَإِنْ لَمْ يَرِثِ
الثَّانِي غَيْرُ الْبَاقِينَ وَكَانَ إِرْثُهُمْ مِنْهُ كإِرْثِهِمْ مِنَ الْأَوَّلِ جُعِلَ كَأَنَّ
الثَّانِي لَمْ يَكُنْ، وَقُسِّمَ بَيْنَ الْبَاقِينَ كإِخْوَةٍ وَأَخَوَاتٍ^(١)، أَوْ بَنِينَ
وَبَنَاتٍ مَاتَ بَعْضُهُمْ عَنِ الْبَاقِينَ^(٢).

وَأِنْ لَمْ يَنْحَصِرْ إِرْثُهُ فِي الْبَاقِينَ أَوْ انْخَصَرَ وَاخْتَلَفَ قَدْرُ
الْاِسْتِحْقَاقِ فَصَحَّحَ مَسْأَلَةَ الْأَوَّلِ ثُمَّ مَسْأَلَةَ الثَّانِي، ثُمَّ إِنْ انْقَسَمَ
نَصِيبُ الثَّانِي مِنْ مَسْأَلَةِ الْأَوَّلِ عَلَى مَسْأَلَتِهِ فَذَاكَ^(٣)، وَإِلَّا؛ فَإِنْ
كَانَ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ ضُرِبَ وَفُقُ مَسْأَلَتِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْأَوَّلِ^(٤)،

(١) لغير أم.

(٢) فلو مات عن أربعة بنين، وأربع بنات، ثُمَّ مات منهم ابن، فالمسألة الأولى من
اثني عشر عددِ الرؤوس، للذكر مثل حظ الأنثيين، والثانية من عشرة.

(٣) فإذا ماتت عن زوج، وأختين شقيقتين، ثم ماتت إحدى الأختين عن أختها
وبنت، فالمسألة الأولى من ستّة، وتعود إلى سبعة، ونصيب الأختين أربعة،
ينوب الميثة منها اثنان، ومسألتها من اثنتين ينقسم عليهما:

١٤	٢			٢×٧		
				×		
٦				٣	زوج	$\frac{1}{2}$
١+٤	١	شقيقة	عصبة	٤	شقيقة ٢	$\frac{2}{3}$
١+٢	١	بنت	$\frac{1}{2}$			

(٤) كجدّتين، وثلاث أخوات متفرقات، ثم ماتت الأخت للأُم عن أخت للأُم (هي
الشقيقة في الأولى)، وعن أختين لأب، وعن أمٍّ أمٍّ (هي إحدى الجدّتين في =

وَالْأُولَى^(١) كُلُّهَا فِيهَا فَمَا بَلَغَ صَحْتًا مِنْهُ، ثُمَّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُولَى أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِيمَا ضُرِبَ فِيهَا، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي نَصِيبِ الثَّانِي مِنَ الْأُولَى، أَوْ فِي وَفْقِهِ إِنْ كَانَ بَيْنَ مَسْأَلَتِهِ وَنَصِيبِهِ وَفْقُ^(٢).

= (الأولى). أصل المسألة الأولى من ستة، وتصحّ من اثني عشر، والثانية من ستة، ونصيب الأخت التي ماتت من الأولى اثنان يوافقان مسألتها بالنصف، فتضرب نصف مسألتها (وهو ثلاثة) في الأولى فتبلغ ستًا وثلاثين، ثم نقول: مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُولَى أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي ثَلَاثَةِ، فلكلّ جدة من الأولى سهم يضرب في ثلاثة فتبلغ ثلاثة، وللجدة التي ورثت من الثانية واحد يضرب في نصيبها من الأولى (وهو واحد) بواحد، وللأخت للأبوين في الأولى ستة منها في ثلاثة بثمانية عشر، ولها من الثانية سهم في واحد بواحد، وللأخت من الأب من الأولى سهمان في ثلاثة بستة، وللأختين من الأب من الثانية أربعة في واحد بأربعة:

الجامعة ٣٦	٦			٣×١٢	٢×٦		
٧ = ١+٦	١	جدة	$\frac{١}{٦}$	٢	١	جدة ٢	$\frac{١}{٦}$
١ + ١٨ ١٩ =	١	أخت لأم	$\frac{١}{٦}$	٦	٣	شقيقة	$\frac{١}{٦}$
٦	-	-	-	٢	١	أخت لأب	$\frac{١}{٦}$
-	-	-	-	٢	١	أخت لأم	$\frac{١}{٦}$
٤	٤	أخت لأب	$\frac{٢}{٣}$				

(١) بأن لم يكن بينهما موافقة، بل مباينة فقط ضربت.

(٢) فإذا مات عن زوجة، وثلاثة بنين، وبنت، ثم ماتت البنت عن أمّ وثلاث إخوة (وهم الباقيون من الأولى)؛ فالمسألة الأولى من ثمانية، والثانية تصحّ من ثمانية عشر، ونصيب ميتها من الأولى سهم لا يوافق مسألتها، فتضرب في الأولى =

.....

= فتبلغ مئة وأربعة وأربعين: للزوجة من الأولى سهم في ثمانية عشر بثمانية عشر، ومن الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة، ولكل ابن من الأولى سهمان في ثمانية عشر بستة وثلاثين، ومن الثانية خمسة في واحد بخمسة:

الجامعة ١٤٤	١٨	٣×٦			١٨×٨		
٢١	٣+١٨	١	أم	$\frac{1}{3}$	١	زوجة	$\frac{1}{8}$
١٢٣	١٥+١٠٨	٥	أخ ٣	عصبة	٦	ابن ٣	عصبة
-	-	-	-	-	١	بنت	



كِتَابُ الْوَصَايَا

تَصِحُّ وَصِيَّةُ كُلِّ مُكَلَّفٍ حُرٍّ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا، وَكَذَا مَحْجُورٌ عَلَيْهِ بِسَفِهِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ، لَا مَجْنُونٍ وَمُغَمَّى عَلَيْهِ وَصِيٍّ (وَفِي قَوْلٍ: تَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ مُمَيِّزٍ)، وَلَا رَقِيقٍ، وَقِيلَ: إِنْ عَتَقَ ثُمَّ مَاتَ صَحَّتْ^(١).

وَإِذَا أَوْصَى لِجَهَةِ عَامَّةٍ فَالْشَّرْطُ: أَنْ لَا تَكُونَ مَعْصِيَّةً كَعِمَارَةِ كَنِيسَةٍ، أَوْ لِشَخْصٍ^(٢) فَالْشَّرْطُ: أَنْ يُتَصَوَّرَ لَهُ الْمَلِكُ. فَتَصِحُّ لِحَمَلٍ وَتَنْفُذُ إِنْ أَنْفَصَلَ حَيًّا وَعَلِمَ وَجُودَهُ عِنْدَهَا^(٣)؛ بِأَنْ أَنْفَصَلَ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَإِنْ أَنْفَصَلَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ وَالْمَرْأَةُ فِرَاشُ زَوْجٍ أَوْ سَيِّدٍ لَمْ يَسْتَحَقَّ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِرَاشًا وَأَنْفَصَلَ لِأَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ فَكَذَلِكَ، أَوْ لِدُونِهِ اسْتَحَقَّ فِي الْأَظْهَرِ.

وَإِنْ أَوْصَى لِعَبْدٍ فَاسْتَمَرَ رِقُّهُ فَالْوَصِيَّةُ لِسَيِّدِهِ، وَإِنْ عَتَقَ

(١) أي: إِنْ أَوْصَى فِي حَالِ رِقِّهِ ثُمَّ عَتَقَ.

(٢) أي: أَوْ وَصَّى لِشَخْصٍ.

(٣) وَلَوْ نَظْفَةً.

قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي فَلَهُ، وَإِنْ عَتَقَ بَعْدَ مَوْتِهِ ثُمَّ قَبْلَ بُنْيَ عَلَى
أَنَّ الْوَصِيَّةَ بِمِ تُمْلِكُ^(١)؟

وَإِنْ أَوْصَى لِدَابَّةٍ وَقَصَدَ تَمْلِيكَهَا أَوْ أَطْلَقَ فَبَاطِلَةٌ، وَإِنْ
قَالَ: لِيُضْرَفَ فِي عِلْفِهَا فَالْمَنْقُولُ: صِحَّتْهَا^(٢).

وَتَصِحُّ لِعِمَارَةٍ مَسْجِدٍ (وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ فِي الْأَصَحِّ^(٣)،
وَتُحْمَلُ عَلَى عِمَارَتِهِ وَمَصَالِحِهِ)، وَلِذِمِّيٍّ، وَكَذَا حَرْبِيٍّ وَمُرْتَدٍّ
فِي الْأَصَحِّ، وَقَاتِلٌ فِي الْأَظْهَرِ^(٤)، وَلِوَارِثٍ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ أَجَازَ
بَاقِي الْوَرِثَةِ، وَلَا عِبْرَةَ بِرَدِّهِمْ وَإِجَازَتِهِمْ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي،
وَالْعِبْرَةُ فِي كَوْنِهِ وَارِثًا يَوْمَ الْمَوْتِ.

وَالْوَصِيَّةُ لِكُلِّ وَارِثٍ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ لَغَوٍّ، وَبِعَيْنٍ هِيَ قَدْرُ
حِصَّتِهِ صَحِيحَةٌ، وَتَفْتَقِرُ إِلَى الْإِجَازَةِ فِي الْأَصَحِّ.

وَتَصِحُّ بِالْحَمْلِ؛ وَيُشْتَرَطُ انْتِفَاصُهُ حَيًّا لَوْ قَتِ يَعْلَمُ وَجُودُهُ
عِنْدَهَا، وَبِالْمَنَافِعِ، وَكَذَا بِشَمَرَةٍ أَوْ حَمْلٍ سَيَخْدُثَانِ فِي الْأَصَحِّ،
وَبِأَحَدِ عَبْدَيْهِ، وَبِنَجَاسَةٍ يَحِلُّ الْأَنْتِفَاعُ بِهَا كَكَلْبٍ مُعْلَمٍ وَزَبَلٍ
وَخَمْرٍ مُحْتَرَمَةٍ^(٥).

وَلَوْ أَوْصَى بِكَلْبٍ مِنْ كِلَابِهِ أُعْطِيَ^(٦) أَحَدَهَا، فَإِنْ لَمْ

(١) والأظهر أنها تملك بالموت بشرط القبول.

(٢) إِنْ قَبْلَ مَالِكُهَا.

(٣) كأوصيت للمسجد بكذا.

(٤) كأن يوصي لإنسان فيقتله.

(٥) وهي ما عُصرت لا بقصد الخمرية.

(٦) والخيرة للوارث.

يَكُنْ لَهُ كَلْبٌ لَغَتْ. وَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَكِلَابٌ وَوَصَّى بِهَا أَوْ
بِبَعْضِهَا فَأَلْأَصَحُّ نَفُوذُهَا وَإِنْ كَثُرَتْ وَقَلَّ الْمَالُ^(١).

وَلَوْ أَوْصَى بِطَبْلٍ وَلَهُ طَبْلٌ لَهُوَ^(٢) وَطَبْلٌ يَحِلُّ الْأَنْتِفَاعُ بِهِ
(كَطَبْلٍ حَرْبٍ وَحَجِيجٍ) حُمِلَتْ عَلَى الثَّانِي، وَلَوْ أَوْصَى بِطَبْلٍ
اللَّهُوَ لَغَتْ إِلَّا إِنْ صَلَحَ لِحَرْبٍ أَوْ حَجِيجٍ^(٣).

* * * *

فَصْلٌ [فِي الْوَصِيَّةِ بِزَائِدٍ عَلَى الثُّلْثِ]

يَنْبَغِي أَنْ لَا يُوصِيَ بِأَكْثَرَ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ، فَإِنْ زَادَ وَرَدَّ
الْوَارِثُ بَطَلَتْ فِي الزَّائِدِ، وَإِنْ أَجَازَ فَأِجَازَتُهُ تَنْفِيذٌ، وَفِي قَوْلٍ:
عَطِيَّةٌ مُبْتَدَأَةٌ^(٤) وَالْوَصِيَّةُ بِالزِّيَادَةِ لَعَوُ^(٥).

وَيُعْتَبَرُ الْمَالُ^(٦) يَوْمَ الْمَوْتِ، وَقِيلَ: يَوْمَ الْوَصِيَّةِ.

وَيُعْتَبَرُ مِنَ الثُّلْثِ أَيْضًا عِتْقُ عُلُقٍ بِالْمَوْتِ، وَتَبَرُّعُ نَجْزٍ فِي
مَرَضِهِ^(٧) كَوَقْفٍ وَهَبَةٍ وَعِتْقٍ وَإِبْرَاءٍ.

(١) لَأَنَّ الْمَالَ خَيْرٌ مِنْهَا، إِذَا لَا قِيَمَةَ لَهَا.

(٢) وَهُوَ مَا يَعْرِفُ بِالْكُؤْبَةِ (الدُّزْبَكَّة).

(٣) وَلَوْ بِتَغْيِيرٍ.

(٤) مِنَ الْوَارِثِ.

(٥) عَلَى هَذَا الْقَوْلِ.

(٦) الْمُوصِي بِثُلْثِهِ.

(٧) الَّذِي مَاتَ فِيهِ.

وَإِذَا اجْتَمَعَ تَبَرُّعَاتٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمَوْتِ وَعَجَزَ الثُّلُثُ؛ فَإِنْ تَمَحَّضَ الْعِتْقُ^(١) أَقْرَعَ^(٢)، أَوْ غَيْرُهُ^(٣) قُسُطَ الثُّلُثِ^(٤)، أَوْ هُوَ وَغَيْرُهُ قُسُطَ بِالْقِيَمَةِ، وَفِي قَوْلٍ: يُقَدَّمُ الْعِتْقُ.

أَوْ مُنْجَزَةٌ^(٥) قُدِّمَ الْأَوَّلُ فَلَاوَلَّ حَتَّى يَتِمَّ الثُّلُثُ.

فَإِنْ وُجِدَتْ دُفْعَةٌ وَاتَّحَدَ الْجِنْسُ كَعِتْقِ عَبِيدٍ أَوْ إِبْرَاءِ جَمْعٍ، أَقْرَعَ فِي الْعِتْقِ وَقُسُطَ فِي غَيْرِهِ.

وَإِنْ اخْتَلَفَ وَتَصَرَّفَ وَكَلَاءٌ^(٦)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا عِتْقُ قُسُطَ، وَإِنْ كَانَ قُسُطَ، وَفِي قَوْلٍ: يُقَدَّمُ الْعِتْقُ.

وَلَوْ كَانَ لَهُ عَبْدَانِ فَقَطُ سَالِمٍ وَغَانِمٍ، فَقَالَ: (إِنْ أَعْتَقْتُ غَانِمًا فَسَالِمٌ حُرٌّ)، ثُمَّ أَعْتَقَ غَانِمًا فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ عَتَقَ وَلَا إِقْرَاعَ.

وَلَوْ أَوْصَى بِعَيْنٍ حَاضِرَةٍ هِيَ ثُلُثُ مَالِهِ وَبَاقِيهِ غَائِبٌ لَمْ

(١) كَأَنَّ قَالَ: إِذَا مِتُّ فَأَنْتُمْ أَحْرَارُ.

(٢) بَيْنَهُمْ، وَلَا يَعْتِقُ مِنْ كُلِّ بَعْضِهِ.

(٣) غَيْرُ الْعِتْقِ.

(٤) فَلَوْ أَوْصَى لَزِيدَ بِمِثَّةٍ، وَلِبَكْرَ بِخَمْسِينَ، وَلِعَمْرَ بِخَمْسِينَ، وَثُلُثُ مَالِهِ مِثَّةٌ: أُعْطِيَ الْأَوَّلُ خَمْسِينَ، وَكُلٌّ مِنَ الْآخَرَيْنِ خَمْسَةٌ وَعَشْرِينَ.

(٥) كَأَنَّ أَعْتَقَ وَوَقَفَ وَتَصَدَّقَ.

(٦) الْمَوْصِي، كَأَنَّ وَكُلَّ وَكِيلاً فِي هَبَةٍ، وَآخَرَ فِي بَيْعٍ مُحَابَاةٍ، وَثَالِثًا فِي صَدَقَةٍ، وَتَصَرَّفُوا دَفْعَةً وَاحِدَةً.

تُدْفَعُ كُلُّهَا إِلَيْهِ فِي الْحَالِ^(١)، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ لَا يَتَسَلَّطُ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي الثَّلَثِ أَيْضًا^(٢).

* * * *

فَصْلٌ

[فِي بَيَانِ الْمَرَضِ الْمَخُوفِ وَالْمُلْحَقِ بِهِ]

إِذَا ظَنَنَّا الْمَرَضَ مَخُوفًا^(٣) لَمْ يَنْفُذْ تَبَرُّعٌ زَادَ عَلَى الثَّلَثِ، فَإِنْ بَرَأَ نَفَذَ.

وَإِنْ ظَنَنَّاهُ غَيْرَ مَخُوفٍ فَمَاتَ؛ فَإِنْ حُمِلَ عَلَى الْفَجْأَةِ نَفَذَ، وَإِلَّا فَمَخُوفٌ.

وَلَوْ شَكَكْنَا فِي كَوْنِهِ مَخُوفًا لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِطَبِيبَيْنِ حُرَّيْنِ عَدْلَيْنِ.

وَمِنَ الْمَخُوفِ: قَوْلَانِج^(٤)، وَذَاتُ جَنْبٍ^(٥)، وَرُعَافٌ دَائِمٌ، وَإِسْهَالٌ مُتَوَاتِرٌ، وَدِقٌّ^(٦)، وَابْتِدَاءُ فَالِجٍ، وَخُرُوجُ طَعَامٍ غَيْرِ مُسْتَحِيلٍ أَوْ كَانَ يَخْرُجُ بِشِدَّةٍ وَوَجَعٍ أَوْ وَمَعَهُ دَمٌ، وَحُمَى مُطَبَّقَةٌ أَوْ غَيْرُهَا^(٧) إِلَّا الرَّبْعُ^(٨).

(١) لاحتمال تلف الغائب.

(٢) مِنْ تِلْكَ الْعَيْنِ.

(٣) يَخَافُ مِنْهُ الْمَوْتُ.

(٤) وَهُوَ بَقَاءُ الطَّعَامِ فِي الْأَمْعَاءِ.

(٥) قُرُوحٌ فِي الْجَنْبِ.

(٦) مَرَضُ الْقَلْبِ.

(٧) غَيْرُ مُطَبَّقَةٍ.

(٨) وَهِيَ الَّتِي تَأْتِي يَوْمًا وَتُقْلَعُ يَوْمِينَ، فَلَيْسَتْ مَخُوفَةً.

وَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ يَلْحَقُ بِالْمَخُوفِ: أَسْرُ كُفَّارٍ اُعْتَادُوا قَتْلَ
الْأَسْرَى، وَالتَّحَامُ قِتَالٍ بَيْنَ مُتَكَافِئَيْنِ، وَتَقْدِيمٌ لِقِصَاصٍ أَوْ
رَجْمٍ، وَأَضْطِرَابُ رِيحٍ، وَهَيَجَانُ مَوْجٍ فِي رَاكِبٍ سَفِينَةٍ، وَطَلْقُ
حَامِلٍ وَبَعْدَ الْوَضْعِ مَا لَمْ تَنْفَصِلِ الْمَشِيمَةُ.

* * * *

فصل [في الصيغة]

وَصَيَّغْتُهَا: أَوْصَيْتُ لَهُ بِكَذَا، أَوْ اذْفَعُوا إِلَيْهِ، أَوْ أَعْطُوهُ بَعْدَ
مَوْتِي، أَوْ جَعَلْتُهُ لَهُ، أَوْ هُوَ لَهُ بَعْدَ مَوْتِي؛ فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى: هُوَ
لَهُ فإِقْرَارٌ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ: هُوَ لَهُ مِنْ مَالِي، فَيَكُونُ وَصِيَّةً^(١).
وَتَتَعَقَّدُ بِكِنَايَةٍ^(٢)، وَالكِتَابَةُ كِنَايَةٌ.

وَأِنْ أَوْصَى لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ كَالْفُقَرَاءِ لَزِمَتْ بِالْمَوْتِ بِلَا قَبُولٍ،
أَوْ لِمُعَيَّنٍ اشْتَرَطَ الْقَبُولَ. وَلَا يَصِحُّ قَبُولٌ وَلَا رَدٌّ فِي حَيَاةِ
الْمُوصِي، وَلَا يُشْتَرَطُ بَعْدَ مَوْتِهِ الْفَوْرُ.
فَإِنْ مَاتَ الْمُوصِي لَهُ قَبْلَهُ^(٣) بَطَلَتْ، أَوْ بَعْدَهُ^(٤) فَيَقْبَلُ
وَارِثُهُ^(٥).

(١) لكنّه من الكنايات.

(٢) مع النية.

(٣) قبل الموصي.

(٤) قبل قبوله أو رده.

(٥) أو يرثه.

وَهَلْ يَمْلِكُ الْمُوصَى لَهُ بِمَوْتِ الْمُوصِي، أَمْ بِقَبُولِهِ، أَمْ مَوْقُوفٌ؛ فَإِنْ قَبِلَ بَانَ أَنَّهُ مَلَكٌ بِالْمَوْتِ، وَإِلَّا^(١) بَانَ لِلْوَارِثِ؟ أَقْوَالٌ: أَظْهَرُهَا: الثَّالِثُ، وَعَلَيْهَا^(٢) تُبْنَى الثَّمَرَةُ، وَكَسْبُ عَبْدٍ حَصَلًا بَيْنَ الْمَوْتِ وَالْقَبُولِ، وَنَفَقَتُهُ وَفِطْرَتُهُ، وَنُطَالِبُ الْمُوصَى لَهُ بِالنَّفَقَةِ إِنْ تَوَقَّفَ فِي قَبُولِهِ وَرَدَّه^(٣).

* * * *

فَضْلٌ [فِي أَحْكَامِ الْوَصِيَّةِ بِالْأَعْيَانِ]

إِذَا أَوْصَى بِشَاةٍ تَنَاولَ صَغِيرَةَ الْجُبَّةِ وَكَبِيرَتَهَا، سَلِيمَةً وَمَعِيبَةً، ضَانًا وَمَعْزًا، وَكَذَا ذَكَرُ فِي الْأَصْحَ، لَا سَخْلَةً^(٤) وَعَنَاقُ^(٥) فِي الْأَصْحَ.

وَلَوْ قَالَ: (أَعْطُوهُ شَاةً مِنْ غَنَمِي) وَلَا غَنَمَ لَهُ^(٦) لَغَتْ^(٧)، وَإِنْ قَالَ: (مِنْ مَالِي) اشْتُرِيَتْ لَهُ.

(١) بَانَ لَمْ يَقْبَلْهَا.

(٢) أَي: الْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ.

(٣) وَيُخَيَّرُ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَكَمَ بِالْبَطْلَانِ.

(٤) وَهِيَ وَلَدُ الضَّانِ أَوْ الْمَعْزِ مَا لَمْ تَبْلُغْ سَنَةً.

(٥) وَهِيَ أَنْثَى وَلَدُ الْمَعْزِ مَا لَمْ تَبْلُغْ سَنَةً.

(٦) عِنْدَ الْمَوْتِ.

(٧) وَصِيَّتُهُ.

وَالْجَمَلُ وَالنَّاقَةُ يَتَنَاوَلَانِ الْبَخَاتِيَّ ^(١) وَالْعِرَابَ ^(٢) ، لَا أَحَدُهُمَا الْآخَرَ ^(٣) .

وَالْأَصْحُ: تَنَاوُلُ بَعِيرٍ نَاقَةً، لَا بَقَرَةً ثَوْرًا ^(٤) ، وَالثَّوْرُ لِلذَّكَرِ ^(٥) .

وَالْمَذْهَبُ: حَمْلُ الدَّابَّةِ عَلَى فَرَسٍ وَبَغْلٍ وَحِمَارٍ ^(٦) .

وَيَتَنَاوَلُ الرَّقِيقُ: صَغِيرًا وَأُنْثَى وَمَعِييًا وَكَافِرًا وَعُكُوسَهَا، وَقِيلَ: إِنْ أَوْصَى بِإِغْتَاقِ عَبْدٍ وَجَبَ الْمُجْزَى كَفَّارَةً.

وَلَوْ أَوْصَى بِأَحَدٍ رَقِيقِهِ فَمَاتُوا أَوْ قُتِلُوا قَبْلَ مَوْتِهِ بَطَلَتْ، وَإِنْ بَقِيَ وَاحِدٌ تَعَيَّنَ. أَوْ بِإِغْتَاقِ رِقَابِ ثَلَاثٍ، فَإِنْ عَجَزَ ثُلُثُهُ عَنْهُمْ فَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَى ^(٧) شِقْصُ ^(٨) بَلْ نَفِيسَتَانِ بِهِ ^(٩) ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَنْفُسِ رَقَبَتَيْنِ شَيْءٌ فَلِلْوَرَثَةِ.

وَلَوْ قَالَ: ثُلْثِي لِلْعَتَقِ اشْتُرِيَ شِقْصُ ^(١٠) .

(١) وهي صنف من الجمال طويل الأعناق.

(٢) خلاف البخاتي.

(٣) فلا يتناول الجمال الناقة، ولا عكسه.

(٤) لأن اللفظ للأنثى.

(٥) فلا يتناول البقرة.

(٦) ولو ذكراً، مما يمكن ركوبه منها.

(٧) مع رقتين.

(٨) جزء.

(٩) أي: بما أوصى به.

(١٠) إن لم يقدر على التكميل.

وَلَوْ وَصَّى لِحَمْلِهَا^(١) فَأَتَتْ بِوَلَدَيْنِ فَلَهُمَا، أَوْ^(٢) بِحَيٍّ وَمَيِّتٍ فَكُلُهُ لِلْحَيِّ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ قَالَ: (إِنْ كَانَ حَمْلُكَ ذَكَرًا - أَوْ قَالَ: أَنْثَى - فَلَهُ كَذَا)، فَوَلَدَتْهُمَا^(٣) لَعَثَ.

وَلَوْ قَالَ: (إِنْ كَانَ بِبَطْنِهَا ذَكَرٌ) فَوَلَدَتْهُمَا^(٤) اسْتَحَقَّ الذَّكَرُ، أَوْ وَلَدَتْ ذَكَرَيْنِ فَأَلَّأَصَحُّ: صِحَّتْهَا، وَيُعْطِيهِ الْوَارِثُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا.

وَلَوْ وَصَّى لِجِيرَانِهِ فَلَأَرْبَعِينَ دَارًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ^(٥).

وَالْعُلَمَاءُ^(٦): أَصْحَابُ عُلُومِ الشَّرْعِ مِنْ تَفْسِيرٍ، وَحَدِيثٍ^(٧) وَفِقِهِ^(٨)، لَا مُقَرَّرٍ وَأَدِيبٌ^(٩) وَمُعَبَّرٌ^(١٠) وَطَبِيبٌ، وَكَذَا مُتَكَلِّمٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ^(١١).

وَيَدْخُلُ فِي وَصِيَّةِ الْفُقَرَاءِ الْمَسَاكِينُ وَعَكْسُهُ، وَلَوْ جَمَعَهُمَا

(١) بشيء.

(٢) أتت.

(٣) أي: ذَكَرًا وَأُنْثَى.

(٤) ذَكَرًا وَأُنْثَى.

(٥) يُصْرَفُ عَلَى عِدَدِ الدُّورِ، وَتَنْقَسِمُ حَصَّةُ كُلِّ دَارٍ عَلَى عِدَدِ سَكَّانِهَا.

(٦) فِي الْوَصِيَّةِ لَهُمْ.

(٧) وَعُلُومُهُ، وَلَيْسَ مِنْ عِلْمَائِهِ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى السَّمَاعِ الْمَجْرَدِ.

(٨) وَأَصُولُهُ.

(٩) وَالْمُرَادُ بِهِ: النِّحَاةُ وَاللُّغَوِيُّونَ.

(١٠) لِلرُّوْيَا.

(١١) وَالْمُرَادُ: الْخَوْضُ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ عَلَى طَرِيقَةِ الْفَلَسَفَةِ.

شُرْكَ يَصِفَيْنِ، وَأَقْلُ كُلِّ صِنْفٍ ثَلَاثَةٌ، وَلَهُ التَّفْضِيلُ^(١).

أَوْ لَزِيدٍ وَالْفُقَرَاءِ فَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ كَأَحَدِهِمْ فِي جَوَازِ إِعْطَائِهِ
أَقْلَ مُتَمَوِّلٍ لَكِنْ لَا يُحْرَمُ^(٢).

أَوْ لِجَمْعٍ مُعَيَّنٍ غَيْرِ مُنْحَصِرٍ كَالْعَلَوِيَّةِ^(٣) صَحَّتْ فِي
الْأَظْهَرِ، وَلَهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى ثَلَاثَةٍ.

أَوْ لِأَقَارِبِ زَيْدٍ دَخَلَ كُلُّ قَرَابَةٍ وَإِنْ بَعْدَ^(٤)، إِلَّا أَضْلًا
وَفَرَعًا^(٥) فِي الْأَصَحِّ، وَلَا تَدْخُلُ قَرَابَةُ أُمِّ فِي وَصِيَّةِ الْعَرَبِ فِي
الْأَصَحِّ^(٦)، وَالْعِبْرَةُ بِأَقْرَبِ جَدٍّ يُنْسَبُ إِلَيْهِ زَيْدٌ، وَتُعَدُّ أَوْلَادُهُ قَبِيلَةً.
وَيَدْخُلُ فِي أَقْرَبِ أَقَارِبِهِ الْأَضْلُ وَالْفَرْعُ.

وَالْأَصَحُّ: تَقْدِيمُ ابْنِ^(٧) عَلَى أَبٍ، وَأَخٌ عَلَى جَدٍّ، وَلَا
يُرْجَحُ بِذُكُورَةٍ وَوَرَاثَةٍ، بَلْ يَسْتَوِي الْأَبُ وَالْأُمُّ، وَالْإِبْنُ وَالْبِنْتُ،
وَيُقَدَّمُ ابْنُ الْبِنْتِ عَلَى ابْنِ ابْنِ الْإِبْنِ.

وَلَوْ أَوْصَى لِأَقَارِبِ نَفْسِهِ لَمْ تَدْخُلْ وَرَثَتُهُ فِي الْأَصَحِّ.

* * * *

(١) أي: للوصي التفضيل بين آحاد كل صنف.

(٢) وإن كان غنياً، كما يجوز حرمان بعضهم؛ لأنه لا يجب استيعابهم.

(٣) المنسوبين لسيدنا علي.

(٤) ويلزم استيعابهم إن انحصروا، وإلا جاز الاقتصار على ثلاثة.

(٥) أي: الأب والأم فقط، وأولاد الصُّلب فقط؛ فلا يسمّى هؤلاء أقارب عرفاً. أما
الأجداد والأحفاد فيدخلون؛ لشمول الاسم لهم.

(٦) لأنهم لا يعدونها قرابةً، ومقابله تدخل (كالعجم)، وهو المعتمد.

(٧) وبنت.

فَضْلٌ [فِي أَحْكَامِ الْوَصِيَّةِ بِالْمَنَافِعِ]

تَصِحُّ بِمَنَافِعِ عَبْدٍ وَدَارٍ وَغَلَّةٍ حَانُوتٍ، وَيَمْلِكُ الْمُوصِي لَهُ مَنَفَعَةُ الْعَبْدِ وَأَكْسَابُهُ الْمُعْتَادَةُ^(١)، وَكَذَا مَهْرُهَا فِي الْأَصَحِّ، لَا وَلَدَهَا فِي الْأَصَحِّ، بَلْ هُوَ كَالْأَمِّ مَنَفَعَتُهُ لَهُ، وَرَقَبَتُهُ لِلْوَارِثِ، وَلَهُ إِعْتَاقُهُ^(٢)، وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهُ إِنْ أَوْصَى بِمَنَفَعَتِهِ مُدَّةً، وَكَذَا أَبَدًا فِي الْأَصَحِّ، وَبَيْعُهُ إِنْ لَمْ يُؤَبَّدْ^(٣) كَالْمُسْتَأْجَرِ، وَإِنْ أَبَدَ فَلِأَصَحِّ: أَنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُهُ لِلْمُوصَى لَهُ دُونَ غَيْرِهِ، وَأَنَّهُ تُعْتَبَرُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ كُلِّهَا^(٤) مِنَ الثُّلْثِ إِنْ أَوْصَى بِمَنَفَعَتِهِ أَبَدًا، وَإِنْ أَوْصَى بِهَا مُدَّةً قَوْمٌ بِمَنَفَعَتِهِ ثُمَّ مَسْلُوبَهَا تِلْكَ الْمُدَّةَ، وَيُخَسَّبُ النَّاقِصُ مِنَ الثُّلْثِ^(٥).

وَتَصِحُّ بِحَجٍّ تَطَوُّعٍ فِي الْأَظْهَرِ، وَيُحَجُّ مِنْ بَلَدِهِ أَوْ الْمِيقَاتِ كَمَا قَيَّدَ^(٦)، وَإِنْ أَطْلَقَ فَمِنْ الْمِيقَاتِ فِي الْأَصَحِّ.

وَحِجَّةُ الْإِسْلَامِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، فَإِنْ أَوْصَى بِهَا مِنْ رَأْسِ

(١) بخلاف النادرة (كالهبة واللقطة) فتكون لمالك العين.

(٢) أي: للوارث إعتاق العبد الموصى بمنفعته، وتبقى الوصية بحالها.

(٣) منفعتُهُ.

(٤) أي: مع المنفعة.

(٥) فلو قَوْمٌ بمنفعته بمئة، وبدونها تلك المدة بثمانين، فالوصية بعشرين.

(٦) الموصي.

الْمَالِ أَوْ الثُّلُثِ عُمِلَ بِهِ، وَإِنْ أَطْلَقَ الْوَصِيَّةَ بِهَا فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَقِيلَ: مِنَ الثُّلُثِ، وَيُحْجُ مِنْ الْمِيقَاتِ.

وَلِلْأَجْنَبِيِّ أَنْ يَحْجَ عَنِ الْمَيِّتِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ^(١) فِي الْأَصَحِّ.

وَيُؤَدِّي الْوَارِثُ عَنْهُ الْوَاجِبَ الْمَالِيَّ فِي كَفَّارَةِ مُرْتَبَةٍ^(٢)، وَيُطْعِمُ وَيَكْسُو فِي الْمُخَيَّرَةِ^(٣)، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يُعْتَقُ أَيْضًا^(٤)، وَأَنَّ لَهُ الْأَدَاءَ مِنْ مَالِهِ إِذَا لَمْ تَكُنْ تَرْكَةً^(٥)، وَأَنَّهُ يَقَعُ عَنْهُ لَوْ تَبَرَّعَ أَجْنَبِيٌّ بِطَعَامٍ أَوْ كِسْوَةٍ، لَا إِعْتَاقٍ فِي الْأَصَحِّ. وَيَنْفَعُ الْمَيِّتَ صَدَقَةٌ وَدُعَاءٌ مِنْ وَارِثٍ وَأَجْنَبِيٍّ.

* * * *

فَصْلٌ

[فِي الرُّجُوعِ عَنِ الْوَصِيَّةِ]

لَهُ الرُّجُوعُ عَنِ الْوَصِيَّةِ وَعَنْ بَغْضِهَا بِقَوْلِهِ: (نَقَضْتُ الْوَصِيَّةَ)، أَوْ (أَبْطَلْتُهَا)، أَوْ (رَجَعْتُ فِيهَا)، أَوْ (فَسَخْتُهَا)، أَوْ (هَذَا لِي وَارِثِي)^(٦).

(١) أي: بغير إذن الوارث.

(٢) ككفارة الجماع في رمضان، وكفارة القتل.

(٣) ككفارة اليمين.

(٤) في المخيرة كالمرتبة.

(٥) وكذا إن ترك تركة.

(٦) مشيرًا إلى الموصى به.

وَبَيْعٍ وَإِعْتَاقٍ وَإِضْدَاقٍ، وَكَذَا هِبَةً، أَوْ رَهْنٌ مَعَ قَبْضٍ،
وَكَذَا دُونَهُ^(١) فِي الْأَصَحِّ.

وَبَوْصِيَّةٍ بِهَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ، وَكَذَا تَوَكِيلٌ فِي بَيْعِهِ وَعَرْضِهِ
عَلَيْهِ^(٢) فِي الْأَصَحِّ.

وَخَلَطٌ حِنْطَةٍ مُعَيَّنَةٍ^(٣) رُجُوعٌ، وَلَوْ وَصَّى بِصَاعٍ مِنْ صُبْرَةٍ
فَخَلَطَهَا بِأَجُودَ مِنْهَا فَرُجُوعٌ، أَوْ بِمِثْلِهَا فَلَا، وَكَذَا بِأَرْدَاً فِي
الْأَصَحِّ.

وَطَخَنُ حِنْطَةٍ وَصَّى بِهَا، وَبَذَرُهَا، وَعَجَنُ دَقِيقٍ، وَغَزْلُ
قُطْنٍ، وَنَسْجُ غَزَلٍ، وَقَطْعُ ثَوْبٍ قَمِيصًا، وَبِنَاءٌ، وَغِرَاسٌ فِي
عَرَصَةٍ؛ رُجُوعٌ.

* * * *

فَضْلٌ [فِي الْوَصَايَةِ]

يُسَنُّ الْإِبْصَاءُ بِقَضَاءِ الدِّينِ، وَتَنْفِيدُ الْوَصَايَا، وَالنَّظَرُ فِي
أَمْرِ الْأَطْفَالِ.
وَشَرْطُ الْوَصِيِّ: تَكْلِيفٌ^(٤)، وَحُرِّيَّةٌ، وَعَدَالَةٌ^(٥)، وَهِدَايَةٌ

(١) دون قبض.

(٢) أي: البيع، وكذا الرهن والهبة.

(٣) وصى بها.

(٤) ببلوغ وعقل.

(٥) فلا تصح لفاسق.

إِلَى التَّصَرُّفِ فِي الْمَوْصِي بِهِ ^(١) وَإِسْلَامٍ؛ لَكِنْ الْأَصَحُّ جَوَازُ
وَصِيَّةِ ذِمِّيٍّ إِلَى ذِمِّيٍّ.

وَلَا يَضُرُّ الْعَمَى فِي الْأَصَحِّ ^(٢). وَلَا تُشْتَرَطُ الذَّكُورَةُ. وَأُمُّ
الْأَطْفَالِ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهَا.

وَيَنْعَزِلُ الْوَصِيُّ بِالْفِسْقِ، وَكَذَا الْقَاضِي فِي الْأَصَحِّ، لَا
الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ.

وَيَصَحُّ الْإِيصَاءُ فِي قَضَاءِ الدُّيُونِ.

وَتَنْفُذُ الْوَصِيَّةِ مِنْ كُلِّ حُرٍّ مُكَلَّفٍ. وَيُشْتَرَطُ فِي أَمْرِ
الْأَطْفَالِ مَعَ هَذَا أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَيْهِمْ ^(٣).

وَلَيْسَ لَوْصِيٍّ إِيصَاءٌ، فَإِنْ أُذِنَ لَهُ فِيهِ جَازَ لَهُ فِي
الْأَظْهَرِ.

وَلَوْ قَالَ: أَوْصَيْتُ إِلَيْكَ إِلَى بُلُوغِ ابْنِي أَوْ قُدُومِ زَيْدٍ فَإِذَا
بَلَغَ أَوْ قَدِمَ فَهُوَ الْوَصِيُّ جَازٌ.

وَلَا يَجُوزُ ^(٤) نَصْبُ وَصِيٍّ ^(٥) وَالْجَدُّ حَيٌّ بِصِفَةِ الْوَلَايَةِ،
وَلَا الْإِيصَاءُ بِتَزْوِيجِ طِفْلِ وَبَنَتٍ.

(١) فلا يصح الإيصاء لسفيه، أو مريض، أو هرم.

(٢) لأنه متمكن من التوكيل.

(٣) وهما: الأب والجد.

(٤) للأب.

(٥) على الأطفال، بخلاف قضاء الديون.

وَلَفْظُهُ^(١): (أَوْصَيْتُ إِلَيْكَ)، أَوْ (فَوَّضْتُ)، وَنَحْوَهُمَا.

وَيَجُوزُ فِيهِ التَّوْقِيْتُ وَالتَّعْلِيْقُ^(٢).

وَيُشْتَرَطُ بَيَانُ مَا يُوصِي فِيهِ (فَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى: أَوْصَيْتُ إِلَيْكَ، لَغًا). وَالْقَبُولُ، وَلَا يَصِحُّ فِي حَيَاتِهِ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ وَصَّى اثْنَيْنِ^(٣) لَمْ يَنْفَرِدْ أَحَدُهُمَا إِلَّا إِنْ صَرَّحَ بِهِ^(٤).

وَلِلْمُوصِي وَالْوَصِيِّ الْعَزْلُ مَتَى شَاءَ.

وَإِذَا بَلَغَ الطُّفْلُ^(٥) وَنَازَعَهُ^(٦) فِي الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ صُدِّقَ

الْوَصِيُّ^(٧)، أَوْ فِي دَفْعِ إِلَيْهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ صُدِّقَ الْوَلَدُ^(٨).



(١) أي: الإيضاء.

(٢) كأوصيت إليك سَنَةً، أَوْ: إِذَا جَاءَ فُلَانٌ فَهُوَ الْوَصِيُّ.

(٣) وفي نسخة: إِلَى اثْنَيْنِ.

(٤) بِالْإِنْفِرَادِ.

(٥) رَشِيدًا.

(٦) نَازَعَ الْوَصِيَّ.

(٧) بِيَمِينِهِ.

(٨) بِيَمِينِهِ.

كِتَابُ الْوَدِيعَةِ

مَنْ عَجَزَ عَنْ حِفْظِهَا حَرَّمَ عَلَيْهِ قَبُولُهَا^(١)، وَمَنْ قَدَرَ وَلَمْ يَثِقْ بِأَمَانَتِهِ كُرِهَ، فَإِنْ وَثِقَ^(٢) اسْتَحِبَّ.

وَشَرَطُهُمَا شَرْطُ مُوَكَّلٍ وَوَكِيلٍ^(٣).

وَيُشْتَرَطُ صِغَةُ الْمَوْدِعِ، كَـ(اسْتَوْدَعْتُكَ هَذَا)، أَوْ (اسْتَحْفَظْتُكَ)، أَوْ (أَنْبَتُكَ فِي حِفْظِهِ)^(٤).

وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْقَبُولُ لَفْظًا، وَيَكْفِي الْقَبْضُ.

وَلَوْ أَوْدَعَهُ صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٌ مَالًا لَمْ يَقْبَلْهُ، فَإِنْ قَبِلَ ضَمِنَ^(٥).

(١) إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْمَالِكُ بِحَالِهِ، وَإِلَّا فَلَا تَحْرِيمَ.

(٢) بِأَمَانَتِهِ.

(٣) وَهُوَ صَحَّةُ مِبَاشَرَتِهِ التَّصَرُّفَ، فَلَا يَصَحُّ إِيدَاعُ عِنْدَ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ.

(٤) وَتَتَعَقَّدُ بِالْكُنَايَةِ مَعَ النِّيَّةِ كَحُذِّهِ.

(٥) لَكِنْ لَوْ خَافَ هَلَاكَهُ فَأَخَذَهُ صَوْنًا لَهُ لَمْ يَضْمَنْ.

وَلَوْ أَوْدَعَ صَبِيًّا مَالًا فَتَلَفَ عِنْدَهُ^(١) لَمْ يَضْمَنْ^(٢)، وَإِنْ
أَتْلَفَهُ ضَمِنْ فِي الْأَصَحِّ^(٣).

وَالْمَحْجُورُ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ كَصَبِيٍّ.

وَتَرْتَفِعُ بِمَوْتِ الْمُودِعِ أَوْ الْمُودِعِ وَجُنُونِهِ وَإِعْمَائِهِ.

وَلَهُمَا الْأَسْتِرْدَادُ وَالرَّدُّ كُلُّ وَقْتٍ.

وَأَصْلُهَا: الْأَمَانَةُ، وَقَدْ تَصِيرُ مَضْمُونَةً بِعَوَارِضَ:

مِنْهَا: أَنْ يُودَعَ غَيْرُهُ بِلَا إِذْنٍ وَلَا عُذْرٍ، فَيَضْمَنْ. وَقِيلَ:
إِنْ أَوْدَعَ الْقَاضِي لَمْ يَضْمَنْ.

وَإِذَا لَمْ يُزَلْ يَدُهُ عَنْهَا جَازَتْ الْأَسْتِعَانَةُ بِمَنْ يَحْمِلُهَا^(٤)
إِلَى الْحِرْزِ، أَوْ يَضَعُهَا فِي خِزَانَةٍ مُشْتَرَكَةٍ^(٥).

وَإِذَا أَرَادَ سَفَرًا فَلْيُرَدَّ إِلَى الْمَالِكِ أَوْ وَكِيلِهِ؛ فَإِنْ فَقَدَهُمَا
فَالْقَاضِي^(٦)، فَإِنْ فَقَدَهُ فَأَمِينٌ.

فَإِنْ دَفَنَهَا بِمَوْضِعٍ وَسَافَرَ ضَمِنْ، فَإِنْ أَعْلَمَ بِهَا أَمِينًا
يَسْكُنُ الْمَوْضِعَ^(٧) لَمْ يَضْمَنْ فِي الْأَصَحِّ.

(١) ولو بتفريط.

(٢) الصبي، بل المودع.

(٣) لأن المودع لم يسلطه على إتلافه.

(٤) معه.

(٥) مع غيره.

(٦) إذا كان أمينًا.

(٧) الذي دفنت فيه.

وَلَوْ سَافَرَ بِهَا ضَمِنَ إِلَّا إِذَا وَقَعَ حَرِيقٌ أَوْ غَارَةٌ وَعَجَزَ
عَمَّنْ يَدْفَعُهَا إِلَيْهِ كَمَا سَبَقَ .

وَالْحَرِيقُ وَالْغَارَةُ فِي الْبُقْعَةِ، وَإِشْرَافُ الْجِرْزِ عَلَى الْخَرَابِ
أَعْذَارٌ كَالسَّفَرِ^(١) .

وَإِذَا مَرَضَ مَرَضًا مَخُوفًا^(٢) فَلْيَرُدَّهَا إِلَى الْمَالِكِ أَوْ وَكِيلِهِ،
وَالْأَلْحَاكِمِ، أَوْ إِلَى أَمِينٍ، أَوْ يُوصِي بِهَا^(٣)، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ
ضَمِنَ، إِلَّا إِذَا لَمْ يَتِمَّكَّنْ بِأَنْ مَاتَ فَجَاءَةً.

وَمِنْهَا: إِذَا نَقَلَهَا مِنْ مَحَلَّةٍ أَوْ دَارٍ إِلَى أُخْرَى دُونَهَا فِي
الْجِرْزِ ضَمِنَ، وَإِلَّا فَلَا.

وَمِنْهَا: أَنْ لَا يَدْفَعَ مُتْلِفَاتِهَا، فَلَوْ أَوْدَعَهُ دَابَّةً فَتَرَكَ عَلْفَهَا
ضَمِنَ، فَإِنْ نَهَاهُ عَنْهُ فَلَا عَلَى الصَّحِيحِ^(٤) .

وَإِنْ أَعْطَاهُ الْمَالِكُ عَلْفًا عَلَفَهَا مِنْهُ، وَإِلَّا فَيَرَاجِعُهُ أَوْ
وَكِيلَهُ، فَإِنْ فُقِدَا فَالْحَاكِمُ^(٥)، وَلَوْ بَعَثَهَا مَعَ مَنْ يَسْقِيهَا لَمْ
يُضْمَنْ فِي الْأَصَحِّ.

وَعَلَى الْمُودِعِ تَعْرِيزُ ثِيَابِ الصُّوفِ لِلرَّيْحِ؛ كَيْلَا يُفْسِدَهَا
الدُّودُ، وَكَذَا لُبْسُهَا عِنْدَ حَاجَتِهَا.

وَمِنْهَا: أَنْ يَعْدِلَ عَنِ الْحِفْظِ الْمَأْمُورِ وَتَلِفَتْ بِسَبَبِ

(١) فِي جَوَازِ الْإِيدَاعِ.

(٢) يُخَافُ مِنْهُ الْمَوْتُ.

(٣) عَلَى التَّرْتِيبِ فِي ذَلِكَ، لَا التَّخْيِيرَ.

(٤) وَإِنْ عَصَى.

(٥) لِيَقْتَرِضَ عَلَى الْمَالِكِ، أَوْ يُوَجِّرَهَا.

الْعُدُولِ فَيَضْمَنُ، فَلَوْ قَالَ: (لَا تَرْقُذْ عَلَى الصُّنْدُوقِ) فَرَقَدَ
وَأَنْكَسَرَ بِثِقَلِهِ وَتَلَفَ مَا فِيهِ ضَمِنَ، وَإِنْ تَلَفَ بغيرِهِ^(١) فَلَا عَلَى
الصَّحِيحِ^(٢)، وَكَذَا لَوْ قَالَ: لَا تُقِفْ عَلَيْهِ قُفْلَيْنِ فَأَقْفَلَهُمَا^(٣).

وَلَوْ قَالَ: (أَرْبِطِ الدَّرَاهِمَ فِي كُمَّكَ) فَأَمْسَكَهَا فِي يَدِهِ
فَتَلَفَتْ فَأَلْمَذَهَبُ: أَنَّهَا إِنْ ضَاعَتْ بِنَوْمٍ وَنِسْيَانٍ ضَمِنَ؛ أَوْ بِأَخْذٍ
غَاصِبٍ فَلَا، وَلَوْ جَعَلَهَا فِي جَنِبِهِ بَدَلًا عَنِ الرِّبْطِ فِي الْكُمِّ لَمْ
يَضْمَنْ، وَبِالْعَكْسِ يَضْمَنْ.

وَلَوْ أَعْطَاهُ دَرَاهِمَ بِالسُّوقِ وَلَمْ يُبَيِّنْ كَيْفِيَّةَ الْحِفْظِ فَرَبَطَهَا
فِي كُمِّهِ وَأَمْسَكَهَا بِيَدِهِ أَوْ جَعَلَهَا فِي جَنِبِهِ لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ
أَمْسَكَهَا بِيَدِهِ لَمْ يَضْمَنْ إِنْ أَخَذَهَا غَاصِبٌ، وَيَضْمَنْ إِنْ تَلَفَتْ
بِغَفْلَةٍ أَوْ نَوْمٍ، وَإِنْ قَالَ: (أَخْفِظْهَا فِي الْبَيْتِ) فَلْيَمْنُصْ إِلَيْهِ
وَيُخْرِزْهَا فِيهِ، فَإِنْ أَخْرَبَ بَلَا عَذْرِ ضَمِنَ.

وَمِنْهَا: أَنْ يُضَيِّعَهَا؛ بَأَنْ يَضَعَهَا فِي غَيْرِ حِرْزٍ مِثْلِهَا^(٤)، أَوْ
يَدُلَّ عَلَيْهَا سَارِقًا أَوْ مَنْ يُصَادِرُ الْمَالِكَ^(٥).

فَلَوْ أَكْرَهَهُ ظَالِمٌ حَتَّى سَلَمَهَا إِلَيْهِ فَلِلْمَالِكِ تَضْمِينُهُ فِي
الْأَصَحِّ، ثُمَّ يَرْجَعُ^(٦) عَلَى الظَّالِمِ.

(١) كسرقة.

(٢) لأنه زاد خيرًا، ولم يأت التلف مما جاء به.

(٣) لأنه زاد احتياطًا.

(٤) ولو قصد بذلك إخفاءها.

(٥) ولو كان مكرهاً على ذلك.

(٦) الوديع.

وَمِنْهَا: أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا؛ بِأَنْ يَلْبَسَ أَوْ يَرْكَبَ خِيَانَةً^(١)، أَوْ
يَأْخُذَ الثَّوْبَ لِيَلْبَسَهُ أَوْ الدَّرَاهِمَ لِيُنْفِقَهَا فَيُضْمَنُ.

وَلَوْ نَوَى الْأَخْذَ وَلَمْ يَأْخُذْ لَمْ يَضْمَنْ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَلَوْ خَلَطَهَا بِمَالِهِ وَلَمْ تَتَمَيَّزْ ضَمِنَ.

وَلَوْ خَلَطَ دَرَاهِمَ كَيْسَيْنِ لِلْمُودِعِ ضَمِنَ فِي الْأَصَحِّ.

وَمَتَى صَارَتْ مَضْمُونَةً بِانْتِفَاعٍ وَغَيْرِهِ ثُمَّ تَرَكَ الْخِيَانَةَ لَمْ
يَبْرَأْ^(٢)، فَإِنْ أَخَذَتْ لَهُ الْمَالِكُ أَسْتِثْمَانًا^(٣) بَرِئَ فِي الْأَصَحِّ.

وَمَتَى طَلَبَهَا الْمَالِكُ لَزِمَهُ الرَّدُّ بِأَنْ يُخْلِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا^(٤)،
فَإِنْ أَخَّرَ بِلَا عُدْرٍ^(٥) ضَمِنَ.

وَإِنْ أَدَّعَى تَلَفَهَا وَلَمْ يَذْكُرْ سَبَبًا، أَوْ ذَكَرَ خَفِيًّا كَسَرِقَةٍ
صُدِّقَ بِيَمِينِهِ، وَإِنْ ذَكَرَ ظَاهِرًا كَحَرِيقٍ؛ فَإِنْ عُرِفَ الْحَرِيقُ
وَعُمُومُهُ صُدِّقَ بِلَا يَمِينٍ، وَإِنْ عُرِفَ دُونَ عُمُومِهِ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ،
وَإِنْ جُهِلَ طُولِبَ بَيِّنَةٌ، ثُمَّ يُحْلَفُ عَلَى التَّلَفِ بِهِ.

وَإِنْ أَدَّعَى رَدَّهَا عَلَى مَنْ اتَّيَمَّنَهُ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ، أَوْ عَلَى
غَيْرِهِ كَوَارِثِهِ، أَوْ أَدَّعَى وَارِثُ الْمُودِعِ الرَّدَّ عَلَى الْمَالِكِ، أَوْ

(١) أي: بلا عذر.

(٢) حتى يردّها.

(٣) كقوله: أبرأتك من ضمانها.

(٤) لا بأن يحملها إليه.

(٥) والعذر: كالصلاة والأكل.

أَوْدَعَ عِنْدَ سَفَرِهِ أَمِينًا فَادَّعَى الْأَمِينُ الرَّدَّ عَلَى الْمَالِكِ طُولِبَ كُلِّ
بَيِّنَةٍ^(١).

وَجُحُودُهَا بَعْدَ طَلَبِ الْمَالِكِ مُضْمَنٌ.



(١) أما إذا ادَّعى الوارث الرَّدَّ من مورثه على المالك فيصدق بيمينه.



كِتَابُ قَسَمِ الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ

الْفَيْءُ: مَا لُحِصَ مِنْ كُفَّارِ بَلَا قِتَالٍ وَإِجَافٍ^(١) خَيْلٍ وَرِكَابٍ^(٢)؛ كَجَزِيَّةٍ، وَعُشْرِ تِجَارَةٍ، وَمَا جَلَوْا عَنْهُ خَوْفًا^(٣)، وَمَالٍ مُرْتَدٍّ قُتِلَ أَوْ مَاتَ، وَذِمِّيٌّ مَاتَ بَلَا وَارِثٍ فَيُخَمَّسُ. وَخُمْسُهُ لِخُمْسَةٍ:

أَحَدُهَا: مَصَالِحُ الْمُسْلِمِينَ، كَالثُّغُورِ^(٤) وَالْقُضَاةِ وَالْعُلَمَاءِ، يُقَدَّمُ الْأَهَمُّ.

وَالثَّانِي: بَنُو هَاشِمٍ وَالْمُطَّلِبِ، يَشْتَرِكُ الْغَنِيُّ وَالْفَقِيرُ وَالنِّسَاءُ، وَيُفْضَلُ الذَّكَرُ كَالْإِزْثِ^(٥).

(١) إِسْرَاع.

(٢) مَا يُرَكَّبُ عَلَيْهِ (كَأَبْلِ وَبَغَالٍ وَحَمِيرٍ).

(٣) قَالَ الدَّمِيرِيُّ فِي (النَّجْمِ الْوَهَّاجِ فِي شَرْحِ الْمَنْهَاجِ لِلنَّوَوِيِّ): هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ مَا جَلَوْا عَنْهُ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ؛ بَلْ لَضَرُّ أَصَابِهِمْ لَيْسَ بِفَيْءٍ وَلَمْ يَقْلُ بِهِ أَحَدٌ، أَوْ فِيءٌ وَلَا يَخْمَسُ، وَالصَّحِيحُ خِلَافُهُ، فَلَوْ حَذَفَ (خَوْفًا) أُمِنَ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ، وَجَوَابُهُ: أَنَّهُ خُرُجٌ مَخْرُجُ الْغَالِبِ. وَكَذَا فِي حَاشِيَةِ الْقَلَيْبِيِّ شَرْحَ الْمُحَلِّي عَلَى الْمَنْهَاجِ، كِتَابُ الْوَدِيعَةِ ١٩٨/٣.

(٤) أَيُّ: تَحْصِينُهَا مِنَ الْعَدُوِّ.

(٥) لَهُ سَهْمَانِ، وَلَهَا سَهْمٌ.

وَالثَّالِثُ: الْيَتَامَى، وَهُوَ صَغِيرٌ لَا أَبَ لَهُ، وَيُشْتَرَطُ فَقْرُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ.

وَالرَّابِعُ وَالْخَامِسُ: الْمَسَاكِينُ، وَابْنُ السَّبِيلِ^(١).

وَيَعُمُّ الْأَصْنَافَ الْأَرْبَعَةَ الْمُتَأَخَّرَةَ^(٢)، وَقِيلَ: يَخْصُ بِالْحَاصِلِ فِي كُلِّ نَاحِيَةٍ مَنْ فِيهَا مِنْهُمْ.

وَأَمَّا الْأَخْمَاسُ الْأَرْبَعَةُ: فَأَلَاظَهَرُ أَنَّهَا لِلْمُرْتَزَقَةِ (وَهُمْ: الْأَجْنَادُ الْمُرْصَدُونَ لِلْجِهَادِ^(٣))، فَيَضَعُ الْإِمَامُ دِيوَانًا^(٤)، وَيَنْصِبُ لِكُلِّ قَبِيلَةٍ أَوْ جَمَاعَةٍ عَرِيفًا، وَيُنَحِّثُ عَنْ حَالِ كُلِّ وَاحِدٍ وَعِيَالِهِ وَمَا يَكْفِيهِمْ، فَيُعْطِيهِ كِفَايَتَهُمْ.

وَيُقَدَّمُ فِي إِبْثَاتِ الْأَسْمِ وَالْإِعْطَاءِ قُرَيْشًا (وَهُمْ وَلَدُ النَّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ)، وَيُقَدَّمُ مِنْهُمْ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَلِبِ، ثُمَّ عَبْدُ شَمْسٍ، ثُمَّ نَوْفَلٌ، ثُمَّ عَبْدُ الْعُزَّى، ثُمَّ سَائِرَ الْبُطُونِ الْأَقْرَبِ فَأَلْأَقْرَبِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ الْأَنْصَارَ، ثُمَّ سَائِرَ الْعَرَبِ، ثُمَّ الْعَجَمَ.

وَلَا يُثَبَّتُ فِي الدِّيَوَانِ أَعْمَى وَلَا زَمِنًا وَلَا مَنْ لَا يَصْلُحُ لِلْعَزْوِ.

وَلَوْ مَرِضَ بَعْضُهُمْ أَوْ جُنَّ وَرَجِيَ زَوَالُهُ أُعْطِيَ، فَإِنْ لَمْ

(١) ويشترط فقره.

(٢) ولا يجوز الاقتصار على ثلاثة من كل صنف.

(٣) أما المتطوعة (وهم الذين يغزون إذا نشطوا) فإنما يُعْطَوْنَ مِنَ الزَّكَاةِ.

(٤) يكتب فيه أسماءهم، وقدّر أعطيائهم.

يُرْجَ فَأَلْأَظْهَرُ: أَنَّهُ يُعْطَى^(١)، وَكَذَا زَوْجَتُهُ وَأَوْلَادُهُ إِذَا مَاتَ فَتُعْطَى الزَّوْجَةُ حَتَّى تَنْكِحَ، وَالْأَوْلَادُ حَتَّى يَسْتَقِلُّوا.

فَإِنْ فَضَلَتِ الْأَخْمَاسُ الْأَرْبَعَةَ عَنْ حَاجَاتِ الْمُرْتَزِقَةِ وَزُرْعَ عَلَيْهِمْ عَلَى قَدْرِ مُؤْنَتِهِمْ، وَالْأَصْحُ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُصْرَفَ بَعْضُهُ فِي إِصْلَاحِ الثُّغُورِ وَالسَّلَاحِ وَالْكَرَاعِ^(٢).

هَذَا حُكْمٌ مَنَقُولٌ الْفَيْءِ. فَأَمَّا عَقَارُهُ فَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ يُجْعَلُ وَقْفًا، وَتُقَسَّمُ غَلَّتُهُ كَذَلِكَ.

* * * *

فَصْلٌ [فِي الْغَنِيمَةِ]

الْغَنِيمَةُ: مَا لَمْ يَحْصَلْ مِنْ كُفَّارٍ بِقِتَالٍ وَإِيجَافٍ^(٣).

فَيُقَدَّمُ مِنْهُ السَّلْبُ لِلْقَاتِلِ، وَهُوَ ثِيَابُ الْقَتِيلِ وَالْخُفُّ وَالرَّانُ^(٤) وَآلَاتُ الْحَرْبِ (كَدِرْعٍ وَسِلَاحٍ وَمَرْكُوبٍ وَسَرَجٍ وَلِجَامٍ) وَكَذَا سِوَارٌ وَمِنْطَقَةٌ^(٥) وَخَاتَمٌ، وَنَفَقَةٌ مَعَهُ، وَجَنِيْبَةٌ تُقَادُّ

(١) لكن كفايته وكفاية مَمُونِهِ، ويُحْمَى اسْمُهُ مِنَ الدِّيَوَانِ؛ فَلَا يَأْخُذُ مِمَّا فَضَّلَ عَنْ حَاجَاتِ الْمُرْتَزِقَةِ.

(٢) الْخَيْلُ.

(٣) إِسْرَاعُ بَحْيَلٍ وَابِلٍ وَبَغَالٍ وَحَمِيرٍ.

(٤) وَهُوَ مَا يُلْبَسُ لِلْسَّاقِ.

(٥) مَا يُشَدُّ بِهَا الْوَسْطُ.

مَعَهُ فِي الْأَظْهَرِ، لَا حَقِيبَةَ مَشْدُودَةً عَلَى الْفَرَسِ عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَأِنَّمَا يَسْتَحِقُّ بِرُكُوبِ غَرَرٍ يَكْفِي بِهِ شَرَّ كَافِرٍ فِي حَالِ الْحَرْبِ، فَلَوْ رَمَى مِنْ حِصْنٍ أَوْ مِنْ الْأَصْفِ أَوْ قَتَلَ نَائِمًا أَوْ أَسِيرًا أَوْ قَتَلَهُ وَقَدْ أَنْهَزَمَ الْكُفَّارُ فَلَا سَلَبَ.

وَكِفَايَةُ شَرِّهِ: أَنْ يُزِيلَ أَمْتِنَاعَهُ بِأَنْ يَفْقَأَ عَيْنَيْهِ، أَوْ يَقْطَعَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ. وَكَذَا لَوْ أَسْرَهُ أَوْ قَطَعَ يَدَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ فِي الْأَظْهَرِ.

وَلَا يُخَمَّسُ السَّلْبُ عَلَى الْمَشْهُورِ.

وَبَعْدَ السَّلْبِ تُخْرَجُ مُؤَنَةُ الْحِفْظِ وَالنَّقْلِ وَغَيْرِهِمَا، ثُمَّ يُخَمَّسُ الْبَاقِي:

فَخُمُسُهُ لِأَهْلِ خُمُسِ الْفَيْءِ يُقَسَّمُ كَمَا سَبَقَ.

وَالْأَصَحُّ: أَنَّ النِّفْلَ يَكُونُ مِنْ خُمُسِ الْخُمُسِ الْمُرْصَدِ لِلْمَصَالِحِ إِنْ نَفَلَ^(١) مِمَّا سَيُغْنِمُ فِي هَذَا الْقِتَالِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُنْفَلَ مِنْ مَالِ الْمَصَالِحِ الْحَاصِلِ عِنْدَهُ^(٢).

وَالنِّفْلُ: زِيَادَةٌ يَشْتَرِطُهَا الْإِمَامُ أَوْ الْأَمِيرُ لِمَنْ يَفْعَلُ مَا فِيهِ نِكَايَةُ الْكُفَّارِ، وَيَجْتَهِدُ فِي قَدْرِهِ.

وَالْأَخْمَاسُ الْأَرْبَعَةُ عَقَارُهَا وَمَنْقُولُهَا لِلْغَانِمِينَ، وَهُمْ: مَنْ حَضَرَ الْوُقُوعَةَ بِنِيَّةِ الْقِتَالِ وَإِنْ لَمْ يُقَاتِلْ.

(١) أي: جعل النفل.

(٢) في بيت المال.

وَلَا شَيْءٍ لِمَنْ حَضَرَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْقِتَالِ^(١)، وَفِيمَا قَبْلَ حِيَازَةِ الْمَالِ وَجْهٌ.

وَلَوْ مَاتَ بَعْضُهُمْ بَعْدَ انْقِضَائِهِ وَالْحِيَازَةِ فَحَقُّهُ لَوَارِثِهِ، وَكَذَا بَعْدَ الانْقِضَاءِ وَقَبْلَ الْحِيَازَةِ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ مَاتَ فِي الْقِتَالِ فَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ.

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ الْأَجِيرَ لِسِيَّاسَةِ الدَّوَابِّ وَحِفْظِ الْأُمْتِعَةِ، وَالتَّاجِرِ وَالْمُخْتَرِفِ يُسَهَّمُ لَهُمْ إِذَا قَاتَلُوا.

وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ، وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةٌ^(٢).

وَلَا يُعْطَى إِلَّا لِفَرَسٍ وَاحِدٍ، عَرَبِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ، لَا لِبَعِيرٍ وَغَيْرِهِ.

وَلَا يُعْطَى لِفَرَسٍ أَعْجَفَ^(٣) وَمَا لَا غَنَاءَ فِيهِ^(٤)، وَفِي قَوْلٍ: يُعْطَى إِنْ لَمْ يُعْلَمْ نَهْيُ الْأَمِيرِ عَنْ إِخْضَارِهِ.

وَالْعَبْدُ وَالصَّبِيُّ وَالْمَرْأَةُ وَالذَّمِّيُّ إِذَا حَضَرُوا فَلَهُمُ الرِّضْخُ (وَهُوَ دُونَ سَهْمٍ) يَجْتَهِدُ الْإِمَامُ فِي قَدْرِهِ، وَمَحَلُّهُ: الْأَخْمَاسُ الْأَرْبَعَةُ فِي الْأَظْهَرِ.

قُلْتُ: إِنَّمَا يُرْضَخُ لِذِمِّيٍّ حَضَرَ بَلَا أَجْرَةٍ، وَبِإِذْنِ الْإِمَامِ عَلَى الصَّحِيحِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ولو قبل حيازة المال على المعتمد.

(٢) سهم له، وللفرس اثنان.

(٣) شديد الهزال.

(٤) أي: لا نفع فيه، كالهرم.

كِتَابُ قَسَمِ الصَّدَقَاتِ (١)

الْفَقِيرُ: مَنْ لَا مَالَ لَهُ وَلَا كَسْبَ يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ حَاجَتِهِ (٢)، وَلَا يَمْنَعُ الْفَقْرَ مَسْكَنُهُ وَثِيَابُهُ (٣)، وَمَالُهُ الْغَائِبُ فِي مَرَحَلَتَيْنِ (٤)، وَالْمَوْجَلُ، وَكَسْبٌ لَا يَلِيقُ بِهِ.

وَلَوْ اشْتَغَلَ بِعِلْمٍ (٥) وَالْكَسْبُ يَمْنَعُهُ فَفَقِيرٌ، وَلَوْ اشْتَغَلَ بِالنَّوَافِلِ فَلَا.

وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الزَّمَانَةُ (٦) وَلَا التَّعَفُّفُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى الْجَدِيدِ.

وَالْمَكْفِيُّ بِنَفَقَةِ قَرِيبٍ أَوْ زَوْجٍ لَيْسَ فَقِيرًا فِي الْأَصَحِّ (٧).

(١) أي: الزكوات على مستحقيها.

(٢) كمن يحتاج إلى عشرة ويملك أو يكتسب أقل من نصفها.

(٣) وكتبه وآله جرفته.

(٤) ٨٢,٥ كيلو مترا.

(٥) شرعي.

(٦) وهي العاهة المستديمة.

(٧) وللزوجة إعطاء زوجها إن كان فقيرا.

وَالْمَسْكِينُ: مَنْ قَدَرَ عَلَى مَالٍ، أَوْ كَسَبَ يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ كِفَايَتِهِ وَلَا يَكْفِيهِ^(١).

وَالْعَامِلُ: سَاع^(٢)، وَكَاتِبٌ^(٣)، وَقَاسِمٌ، وَحَاشِرٌ يَجْمَعُ ذَوِي الْأَمْوَالِ، لَا الْقَاضِي وَالْوَالِي.

وَالْمَوْلَفَةُ: مَنْ أَسْلَمَ وَنَيْتُهُ ضَعِيفَةٌ، أَوْ لَهُ شَرَفٌ يَتَوَقَّعُ بِإِعْطَائِهِ إِسْلَامَ غَيْرِهِ، وَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُمْ يُعْطَوْنَ مِنَ الزَّكَاةِ.

وَالرَّقَابُ: الْمَكَاتِبُونَ.

وَالْغَارِمُ: إِنْ اسْتَدَانَ لِنَفْسِهِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ أُعْطِيَ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ يُعْطَى إِذَا تَابَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْأَظْهَرُ: اشْتَرَاطُ حَاجَتِهِ، دُونَ حُلُولِ الدِّينِ^(٤).

قُلْتُ: الْأَصَحُّ: اشْتَرَاطُ حُلُولِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَوْ^(٥) لِإِضْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ^(٦) أُعْطِيَ مَعَ الْغِنَى، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ غَنِيًّا بِنَقْدٍ فَلَا.

(١) كمن يحتاج إلى عشرة ويملك أو يكتسب نصفها فأكثر ودون العشرة.

(٢) يجبي الزكاة.

(٣) يكتب ما يدفع للمستحقين.

(٤) فلا يشترط.

(٥) استدان.

(٦) الفرقة.

وَسَبِيلُ اللَّهِ تَعَالَى: غُرَاةٌ لَا فَيءَ لَهُمْ^(١)، فَيُعْطُونَ مَعَ الْغِنَى.

وَأَبْنُ السَّبِيلِ: مُنْشِئُ سَفَرٍ أَوْ مُجْتَازٌ؛ وَشَرْطُهُ الْحَاجَةُ وَعَدَمُ الْمَعْصِيَةِ.

وَشَرْطُ اخْتِاخِ الزَّكَاةِ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ: الْإِسْلَامُ، وَأَنْ لَا يَكُونَ هَاشِمِيًّا وَلَا مُطَّلِبِيًّا، وَكَذَا مَوْلَاهُمْ^(٢) فِي الْأَصَحِّ.

* * * *

فَصْلٌ

[فِي صِفَةِ مَنْ يَأْخُذُ الزَّكَاةَ، وَقَدْرِ الْمَعْطَى لَهُ]

مَنْ طَلَبَ زَكَاةً وَعَلِمَ الْإِمَامُ اسْتِحْقَاقَهُ أَوْ عَدَمَهُ عَمِلَ بِعِلْمِهِ، وَإِلَّا؛ فَإِنْ ادَّعَى فَقْرًا أَوْ مَسْكِنَةً لَمْ يَكُلَّفْ بَيِّنَةٌ، فَإِنْ عُرِفَ لَهُ مَالٌ وَادَّعَى تَلْفَهُ كُلفَ، وَكَذَا إِنْ ادَّعَى عِيَالًا فِي الْأَصَحِّ.

وَيُعْطَى غَارِ وَأَبْنُ سَبِيلٍ بِقَوْلِهِمَا، فَإِنْ لَمْ يَخْرُجَا اسْتُرِدَّ.

وَيُطَالَبُ عَامِلٌ وَمُكَاتَبٌ وَغَارِمٌ بِبَيِّنَةٍ، وَهِيَ: إِخْبَارُ عَدْلَيْنِ، وَيُغْنِي عَنْهَا الْأَسْتِفَاضَةُ، وَكَذَا تَصَدِيقُ رَبِّ الدَّيْنِ وَالسَّيِّدِ فِي الْأَصَحِّ.

وَيُعْطَى الْفَقِيرُ وَالْمَسْكِينُ كِفَايَةً سَنَةً.

(١) أي: لا سهم له في ديوان الجيش المنظم.

(٢) أي: عتقاؤهم.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ كِفَايَةُ الْعُمَرِ
الْغَالِبِ^(١)، فَيَشْتَرِي بِهِ عَقَارًا يَسْتَعْلُهُ^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْمُكَاتَبُ وَالْغَارِمُ: قَدْرُ دَيْنِهِ.

وَابْنُ السَّبِيلِ: مَا يُوصِلُهُ مَقْصِدَهُ أَوْ مَوْضِعَ مَالِهِ.

وَالْغَارِي: قَدْرُ حَاجَتِهِ نَفَقَةً وَكِسْفَةً ذَاهِبًا وَرَاجِعًا وَمُقِيمًا
هُنَاكَ وَفَرَسًا وَسِلَاحًا، وَيَصِيرُ ذَلِكَ مِلْكًا لَهُ، وَيُهَيَّأُ لَهُ وَلَابْنِ
السَّبِيلِ مَرْكُوبٌ إِنْ كَانَ السَّفَرُ طَوِيلًا، أَوْ كَانَ ضَعِيفًا لَا يُطِيقُ
الْمَشْيَ، وَمَا يَنْقُلُ عَلَيْهِ الزَّادَ وَمَتَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْرًا يَعْتَادُ
مِثْلَهُ حَمْلَهُ بِنَفْسِهِ^(٣).

وَمَنْ فِيهِ صِفَتَا اسْتِحْقَاقٍ يُعْطَى بِإِحْدَاهُمَا فَقَطْ فِي الْأَظْهَرِ.

* * * *

فَضْلٌ

[فِي حُكْمِ اسْتِيعَابِ الْأَصْنَافِ]

يَجِبُ اسْتِيعَابُ الْأَصْنَافِ^(٤) إِنْ قَسَمَ الْإِمَامُ وَهُنَاكَ
عَامِلٌ، وَإِلَّا فَالْقِسْمَةُ عَلَى سَبْعَةٍ، فَإِنْ فُقِدَ بَعْضُهُمْ فَعَلَى
الْمَوْجُودِينَ.

(١) وهو ستون سنة.

(٢) فإن وصل إلى العمر الغالب أعطي كفاية سنة سنة.

(٣) ويُعطى العامل أجره مثل عمله فقط، والمؤلفة ما يتألفهم به.

(٤) ولو بركة الفطر.

وَإِذَا قَسَمَ الْإِمَامُ اسْتَوْعَبَ مِنَ الزَّكَّوَاتِ الْحَاصِلَةِ عِنْدَهُ
آحَادَ كُلِّ صِنْفٍ.

وَكَذَا يَسْتَوْعِبُ الْمَالِكُ إِنْ انْحَصَرَ الْمُسْتَحِقُّونَ فِي الْبَلَدِ
وَوَفَّى بِهِمْ^(١) الْمَالُ، وَإِلَّا فَيَجِبُ إِعْطَاءُ ثَلَاثَةِ^(٢).

وَتَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ، لَا بَيْنَ آحَادِ الصَّنْفِ،
إِلَّا أَنْ يُقَسَّمَ الْإِمَامُ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّفْضِيلُ مَعَ تَسَاوِي
الْحَاجَاتِ^(٣).

وَالْأَظْهَرُ مَنْعُ نَقْلِ الزَّكَاةِ^(٤).

وَلَوْ غُذِمَ الْأَصْنَافُ فِي الْبَلَدِ وَجَبَ النَّقْلُ، أَوْ بَعْضُهُمْ
وَجَوَزْنَا النَّقْلَ وَجَبَ، وَإِلَّا فَيُرَدُّ عَلَى الْبَاقِينَ، وَقِيلَ: يُنْقَلُ.

وَشَرَطُ السَّاعِي: كَوْنُهُ حُرًّا، عَدْلًا، فَقِيهَا بِأَبْوَابِ الزَّكَاةِ؛
فَإِنْ عَيَّنَ لَهُ أَخْذٌ وَدَفْعٌ لَمْ يُشْتَرَطِ الْفِقْهُ.

وَلْيُعْلَمَ^(٥) شَهْرًا لِأَخْذِهَا^(٦).

(١) أي: بحاجتهم.

(٢) من كل صنف.

(٣) أما المالك: فلا يحرم عليه ذلك، بل يستحب. وعند بقية المذاهب: يجوز
صرف الزكاة إلى صنف واحد، ولشخص واحد.

(٤) إلى غير بلد مال المزكي بالنسبة لزكاة المال، ولغير مكان المزكي في زكاة
الفطر. ويجوز عند أبي حنيفة نقل الزكاة مع الكراهة لغير قريب وأحوج.

(٥) الإمام.

(٦) ليتيها أرباب الأموال لدفعها، والمستحقون لأخذها.

وَيُسَنُّ وَسْمُ نَعَمِ الصَّدَقَةِ^(١) وَالْفَيْءِ فِي مَوْضِعٍ لَا يَكْثُرُ شَعْرُهُ، وَيُكْرَهُ فِي الْوَجْهِ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ: يَحْرُمُ، وَبِهِ جَزَمَ الْبَغَوِيُّ، وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»^(٢): لَعْنُ فَاعِلِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * * *

فَصْلٌ [فِي صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ]

صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ سُنَّةٌ، وَتَحِلُّ لِعِنِّي^(٣) وَكَافِرٍ. وَدَفَعُهَا سِرًّا^(٤) وَفِي رَمَضَانَ وَلِقَرِيبٍ وَجَارٍ أَفْضَلُ.

وَمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَوْ لَهُ مَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَتَصَدَّقَ حَتَّى يُؤَدِّيَ مَا عَلَيْهِ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ تَحْرِيمُ صَدَقَتِهِ بِمَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ لِنَفَقَةِ مَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ، أَوْ لِدَيْنٍ لَا يَرْجُو لَهُ وَفَاءً^(٥). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) وهي: الإبل والبقر والغنم، وكذلك البغال والحمير والخيول والفيلة. والوسم: الكي بالنار.

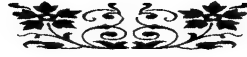
(٢) ٢١١٧.

(٣) ويكره له أخذها، وتحرم عليه إن أظهر حاجة.

(٤) إلا إن كان ممن يقتدى به وأخلص.

(٥) ومثل الصدقة الضيافة.

وَفِي اسْتِحْبَابِ الصَّدَقَةِ بِمَا فَضَلَ عَنْ حَاجَتِهِ أَوْجُهُ:
أَصَحُّهَا: إِنْ لَمْ يَشُقَّ عَلَيْهِ الصَّبْرُ اسْتُحِبَّ، وَإِلَّا فَلَا^(١).



(١) يُسْتَحَبُّ، بَلْ يَكْرَهُ.

المصنف

للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي
المتوفى (٦٧٦ هـ)

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

مَاجِدُ الْحَمُوي

المجلد الثاني

دار ابن حزم

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م



ISBN: 978-9959-858-50-4

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم

بيروت - لبنان - ص.ب : 14/6366

هاتف وفاكس : 701974 - 300227 (009611)

لبريد الإلكتروني : ibnhazim@cyberia.net.lb

لموقع الإلكتروني : www.daribnhazm.com

كِتَابُ النِّكَاحِ (١)

هُوَ مُسْتَحَبٌّ لِمُحْتَاجٍ (٢) إِلَيْهِ يَجِدُ أَهْبَتَهُ (٣)، فَإِنْ فَقَدَهَا
 اسْتَحَبَّ تَرْكُهُ، وَيَكْسِرُ شَهْوَتَهُ بِالصَّوْمِ.
 فَإِنْ لَمْ يَحْتَجْ كُرِهَ إِنْ فَقَدَ الْأُهْبَةَ، وَإِلَّا (٤) فَلَا (٥)، لَكِنْ
 الْعِبَادَةُ أَفْضَلُ.

قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَتَعَبَّدْ فَالنِّكَاحُ أَفْضَلُ فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ
 وَجَدَ الْأُهْبَةَ وَبِهِ عِلَّةٌ كَهَرَمٍ أَوْ مَرَضٍ دَائِمٍ أَوْ تَغْنِينٍ كُرِهَ. وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ.

وَيُسْتَحَبُّ دَيْتَةٌ بَكَرٌ نَسِيئَةٌ لَيْسَتْ قَرَابَةً قَرِيبَةً.

وَإِذَا قَصَدَ نِكَاحَهَا (٦) سُنَّ نَظَرُهُ إِلَيْهَا قَبْلَ الْخِطْبَةِ (٧)

(١) الزواج.

(٢) مشتاق.

(٣) وهي: المهر، ونفقة يوم، وكسوة فصل.

(٤) بأن لم يفقد الأهبة.

(٥) فلا يكره.

(٦) ورجا إجابته.

(٧) وبعد العزم على الزواج.

وَإِنْ لَمْ تَأْذَنْ^(١)، وَلَهُ تَكَرُّرُ نَظَرِهِ^(٢)، وَلَا يَنْظُرُ غَيْرَ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ.

وَيَحْرُمُ نَظْرُ فَحْلٍ^(٣) بَالِغٍ إِلَى عَوْرَةِ حُرَّةٍ كَبِيرَةٍ^(٤) أَعْجَنِيَّةٍ^(٥)، وَكَذَا وَجْهَهَا وَكَفَّاهَا عِنْدَ خَوْفِ فِتْنَةٍ^(٦)، وَكَذَا عِنْدَ الْأَمْنِ^(٧) عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَا يَنْظُرُ مِنْ مَحْرَمِهِ^(٨) بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ، وَيَحِلُّ مَا سِوَاهُ^(٩)، وَقِيلَ: مَا يَبْدُو فِي الْمِهْنَةِ فَقَطْ^(١٠).

وَالْأَصَحُّ: حِلُّ النَّظَرِ بِلَا شَهْوَةٍ إِلَى الْأَمَةِ إِلَّا مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ^(١١)، وَإِلَى صَغِيرَةٍ^(١٢) إِلَّا الْفَرْجَ. وَأَنْ نَظَرَ الْعَبْدُ إِلَى سَيِّدَتِهِ وَنَظَرَ مَمْسُوحٍ^(١٣) كَالنَّظَرِ إِلَى مَحْرَمٍ^(١٤)،

(١) ولا وليها.

(٢) إن احتاج له.

(٣) غير محبوب.

(٤) وهي: من بلغت حداً تشتهي فيه.

(٥) وهي: من ليست من المحارم.

(٦) تدعو إلى الاختلاء بها، أو التلذذ بالنظر إليها.

(٧) من الفتنة، وعدم الشهوة.

(٨) بنسب أو رضاع.

(٩) من غير شهوة.

(١٠) وهو الرأس، والعنق، واليدان إلى المرفقين، والرجلان إلى الركبتين.

(١١) والمعتمد: حرمة نظرها كلها كالحرّة.

(١٢) لا تُشتهي إلى أن تصير مميّزة.

(١٣) وهو مقطوع الذكر والأنثيين؛ وذلك لعدم ميله إلى النساء. أما الم محبوب (وهو

من قطع ذكره) والخصي (وهو من سلّت أنثياه) والعنّين (وهو من لا يقدر على

الوطء) فكالفحل في حرمة النظر والخلوة.

(١٤) فيحلّ نظر عبد إلى سيّدته، وممسوحٍ إلى أجنبيّة بلا شهوة إلا ما عدا ما بين السرة والركبة.

وَأَنَّ الْمُرَاهِقَ ^(١) كَالْبَالِغِ.

وَيَحِلُّ نَظَرُ رَجُلٍ إِلَى رَجُلٍ إِلَّا مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ.
وَيَحْرُمُ نَظَرُ أَمْرَدٍ ^(٢) بِشَهْوَةٍ.

قُلْتُ: وَكَذَا بغيرِهَا فِي الْأَصَحِّ الْمَنْصُوصِ ^(٣). وَالْأَصَحُّ
عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ: أَنَّ الْأَمَّةَ كَالْحُرَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْمَرْأَةُ مَعَ أَمْرَأَةٍ كَرَجُلٍ وَرَجُلٍ. وَالْأَصَحُّ: تَحْرِيمُ نَظَرِ
ذَمِيَّةٍ إِلَى مُسْلِمَةٍ ^(٤)، وَجَوَازُ نَظَرِ الْمَرْأَةِ إِلَى بَدَنِ أَجْنَبِيٍّ سِوَى مَا
بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ إِنْ لَمْ تَخَفْ فِتْنَةً.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ: التَّحْرِيمُ كَهُوَ إِلَيْهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَنَظَرُهَا إِلَى مَحْرَمِهَا كَعَكْسِهِ.

وَمَتَى حَرُمَ النَّظَرُ حَرُمَ الْمَسُّ، وَمُبَاحَانِ لِفَصْدٍ ^(٥) وَحِجَامَةٍ
وَعِلَاجٍ ^(٦).

(١) وهو مَنْ قَارَبَ الْبُلُوغَ.

(٢) وهو مَنْ لَمْ تَنْبِتْ لِحْيَتَهُ بَعْدُ.

(٣) وهو من اختيارات النووي، والمعتمد: عدم حرمة النظر إليه بلا شهوة وعند
أمن الفتنة، ويشترط في حرمة النظر أن لا تكون بينهما محرمة ولو برضاع أو
مصاهرة.

(٤) إِلَّا مَا يَبْدُو عِنْدَ الْمَهْنَةِ.

(٥) وهو استخراج الدم من العرق.

(٦) فَإِنْ كَانَ الْمَرِيضُ امْرَأَةً اشْتَرَطَ فِيمَنْ يَدَاوِيهَا أَنْ يَكُونَ امْرَأَةً مُسْلِمَةً، فَإِنْ تَعَذَّرَتْ
فَمَحْرَمُهَا الْمُسْلِمُ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَاِمْرَأَةُ كَافِرَةٍ، فَإِنْ تَعَذَّرَتْ فَأَجْنَبِيٌّ مُسْلِمٌ بِحَضْرَةِ
مَحْرَمٍ أَوْ زَوْجٍ أَوْ امْرَأَةٍ ثِقَةٍ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَأَجْنَبِيٌّ كَافِرٌ. وَوُجُودُ مَنْ لَا يَرْضَى إِلَّا
بَأَكْثَرِ مِنْ أَجْرَةٍ مِثْلِهِ كَالْعَدَمِ، وَيَقْدَمُ الْأَمْهَرُ وَلَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ وَالَّذِينَ عَلَى
غَيْرِهِ.

قُلْتُ: وَيُبَاحُ النَّظَرُ لِمُعَامَلَةٍ وَشَهَادَةٍ وَتَعْلِيمٍ^(١) وَنَحْوِهَا
بِقَدْرِ الْحَاجَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلِلزَّوْجِ النَّظَرُ إِلَى كُلِّ بَدَنِهَا.

* * * *

فَصْلٌ [فِي الْخُطْبَةِ]

تَحِلُّ خُطْبَةُ خَلِيَّةٍ عَنْ نِكَاحٍ وَعِدَّةٍ، لَا تَضْرِيحُ لِمُعْتَدَةٍ،
وَلَا تَغْرِضُ لِرَجْعِيَّةٍ، وَيَحِلُّ تَغْرِضٌ فِي عِدَّةٍ وَفَاقَةٍ، وَكَذَا لِبَائِنٍ
فِي الْأَظْهَرِ.

وَتَحْرُمُ خُطْبَةٌ عَلَى خُطْبَةٍ مَنْ صُرِّحَ بِإِجَابَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِنْ
لَمْ يُجِبْ وَلَمْ يُرَدَّ، لَمْ تَحْرُمْ فِي الْأَظْهَرِ.

وَمَنْ اسْتُشِيرَ فِي خَاطِبٍ^(٢) ذَكَرَ مَسَاوِيَّهُ بِصِدْقٍ^(٣).

وَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ خُطْبَةٍ^(٤) قَبْلَ الْخُطْبَةِ وَقَبْلَ الْعَقْدِ^(٥).

(١) واجبٍ أو مندوب، وذلك عند فقد جنس ومخرم صالح، وتعدُّره من وراء
حجاب، ووجود مانع خلوة.

(٢) أو مخطوبة، أو علم إرادته ذلك.

(٣) إن لم يندفع إلا بذكرها.

(٤) وهي كلام مفتتح بحمد الله والصلاة على رسوله، مختتم بالوصية والدعاء.

(٥) أيضًا.

وَلَوْ خَطَبَ الْوَلِيُّ فَقَالَ الزَّوْجُ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَبِلْتُ)؛ صَحَّ النِّكَاحُ عَلَى
الصَّحِيحِ^(١)، بَلْ يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ.

قُلْتُ: الصَّحِيحُ لَا يُسْتَحَبُّ^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَإِنْ طَالَ الذَّكْرُ الْفَاصِلُ لَمْ يَصِحَّ.

* * * *

فَصْلٌ [فِي أَرْكَانِ النِّكَاحِ]

إِنَّمَا يَصِحُّ النِّكَاحُ بِإِجَابٍ، وَهُوَ: (زَوَّجْتُكَ)، أَوْ
(أَنْكَحْتُكَ)؛ وَقَبُولٍ، بِأَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ: (تَزَوَّجْتُ)، أَوْ
(نَكَحْتُ)، أَوْ (قَبِلْتُ نِكَاحَهَا)، أَوْ (تَزَوَّجَهَا)^(٣). وَيَصِحُّ تَقْدُّمُ
لَفْظِ الزَّوْجِ عَلَى الْوَلِيِّ.

وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِلَفْظِ التَّزْوِيجِ أَوْ الْإِنْكَاحِ.

وَيَصِحُّ بِالْعَجْمِيَّةِ فِي الْأَصَحِّ^(٤)، لَا بِكِنَايَةِ قَطْعًا.

(١) وَلَا يَضُرُّ تَخْلُلُ الْخُطْبَةِ بَيْنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ.

(٢) بَلْ يُسْتَحَبُّ تَرْكُهُ.

(٣) فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ فِي الْجَانِبَيْنِ.

(٤) وَإِنْ أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةَ إِذَا فَهِمَ كُلُّ مِنَ الْعَاقِدَيْنِ كَلَامَ الْآخَرِ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ ابْنُ
حَجَرٍ، وَشَرَطَ الرَّمْلِيُّ أَنْ يَكُونَ عَاجِزًا عَنْ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِيَّةِ.

وَلَوْ قَالَ: (زَوَّجْتُكَ)؛ فَقَالَ: (قَبِلْتُ^(١))؛ لَمْ يَنْعَقِدْ عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَلَوْ قَالَ: (زَوَّجْنِي^(٢)) فَقَالَ: (زَوَّجْتُكَ)؛ أَوْ قَالَ الْوَلِيُّ: (تَزَوَّجَهَا)؛ فَقَالَ: (تَزَوَّجْتُ)؛ صَحَّ^(٣).

وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ، وَلَوْ بُشِّرَ بِوَلَدٍ فَقَالَ: (إِنْ كَانَ أَنْثَى فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا)، أَوْ قَالَ: (إِنْ كَانَتْ بِنْتِي طُلَّقْتُ وَأَعْتَدْتُ فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا)؛ فَالْمَذْهَبُ: بِطُلَانِهِ.
وَلَا تَوْقِيْتُهُ^(٤).

وَلَا نِكَاحُ الشَّغَارِ؛ وَهُوَ: (زَوَّجْتُكَهَا عَلَى أَنْ تُزَوِّجَنِي بِبَنَّتِكَ؛ وَبُضْعُ كُلِّ وَاحِدَةٍ صَدَاقُ الْأُخْرَى)، فَيَقْبَلُ، فَإِنْ لَمْ يَجْعَلِ الْبُضْعَ صَدَاقًا فَالْأَصَحُّ: الصَّحَّةُ، وَلَوْ سَمِيًّا مَالًا مَعَ جَعْلِ الْبُضْعِ صَدَاقًا^(٥) بَطَلَ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ، وَشَرْطُهُمَا: حُرِّيَّةٌ، وَذُكُورَةٌ، وَعَدَالَةٌ، وَسَمْعٌ، وَبَصَرٌ؛ وَفِي الْأَعْمَى وَجْهٌ.
وَالْأَصَحُّ: اتِّعْقَادُهُ بِابْنَيْ الزَّوْجَيْنِ وَعَدُوْنَهُمَا^(٦).

(١) واقتصر على ذلك.

(٢) بتتك.

(٣) وإن لم يقبل الطرف الثاني بعد ذلك.

(٤) بمدة.

(٥) كقوله: ويضع كل منهما وألف صدق الأخرى.

(٦) لأنهما من أهل الشهادة.

وَيَنْعَقِدُ بِمَسْتُورِي الْعَدَالَةِ^(١) عَلَى الصَّحِيحِ، لَا مَسْتُورِي
الْإِسْلَامِ وَالْحُرِّيَّةِ.

وَلَوْ بَانَ فَسَقُ الشَّاهِدِ عِنْدَ الْعَقْدِ فَبَاطِلٌ عَلَى الْمَذْهَبِ،
وَإِنَّمَا يَتَبَيَّنُ بَيِّنَةٌ أَوْ اتَّفَاقُ الزَّوْجَيْنِ، وَلَا أَثَرَ لِقَوْلِ الشَّاهِدَيْنِ:
(كُنَّا فَاسِقَيْنِ).

وَلَوْ اعْتَرَفَ بِهِ^(٢) الزَّوْجُ وَأَنْكَرَتْ فُرَّقَ بَيْنَهُمَا^(٣)، وَعَلَيْهِ
نِصْفُ الْمَهْرِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، وَإِلَّا فَكُلُّهُ.

وَيُسْتَحَبُّ الْإِشْهَادُ عَلَى رِضَا الْمَرْأَةِ حَيْثُ يُعْتَبَرُ رِضَاهَا^(٤)،
وَلَا يُشْتَرَطُ.

* * * *

فَصْلٌ [فِيمَنْ يَعْقِدُ النِّكَاحَ]

لَا تُزَوَّجُ أَمْرَأَةٌ نَفْسَهَا بِإِذْنِ، وَلَا غَيْرَهَا بِوَكَالَةٍ، وَلَا تَقْبَلُ
نِكَاحًا لِأَحَدٍ.

(١) دون تركية عند الحاكم.

(٢) بالفسق.

(٣) فُرقة فسخ لا تُنْقِصُ عدد الطلاق.

(٤) بأن تكون غير مجبرة.

وَالْوَطْءُ فِي نِكَاحِ بِلَا وَلِيٍّ^(١) يُوجِبُ مَهْرَ الْمِثْلِ^(٢)، لَا
الْحَدَّ^(٣).

وَيُقْبَلُ إِفْرَارُ الْوَلِيِّ بِالنِّكَاحِ إِنْ اسْتَقْلَّ بِالْإِنْشَاءِ^(٤)، وَإِلَّا
فَلَا.

وَيُقْبَلُ إِفْرَارُ الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ بِالنِّكَاحِ عَلَى الْجَدِيدِ.

وَلِلْأَبِ تَزْوِيجُ الْبِكْرِ صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ بِغَيْرِ إِذْنِهَا، وَيُسْتَحَبُّ
اسْتِئْذَانُهَا^(٥)، وَلَيْسَ لَهُ تَزْوِيجُ ثَيِّبٍ إِلَّا بِإِذْنِهَا؛ فَإِنْ كَانَتْ
صَغِيرَةً لَمْ تَزَوَّجْ حَتَّى تَبْلُغَ، وَالْجَدُّ كَالْأَبِ عِنْدَ عَدَمِهِ^(٦).

وَسَوَاءُ زَالَتِ الْبَكَارَةُ بِوَطْءٍ حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ، وَلَا أَثَرَ
لِزَوَالِهَا بِلَا وَطْءٍ كَسَقْطَةِ فِي الْأَصَحِّ.

وَمَنْ عَلَى حَاشِيَةِ النَّسَبِ كَأَخٍ وَعَمٍّ لَا يُزَوَّجُ صَغِيرَةً
بِحَالٍ^(٧).

وَتَزَوَّجُ الثَّيِّبُ الْبَالِغَةُ بِصَرِيحِ الْإِذْنِ، وَيَكْفِي فِي الْبِكْرِ^(٨)
سُكُوتُهَا فِي الْأَصَحِّ^(٩).

(١) أو بولي بلا شهود.

(٢) لا المسمى.

(٣) لشبهة اختلاف العلماء.

(٤) بأن كان مجبراً والزواج كفاء؛ لأن من ملك الإنشاء ملك الإقرار.

(٥) أي: الكبيرة.

(٦) أو عدم أهليته.

(٧) بكراً كانت أو ثيباً.

(٨) البالغة إذا استؤذنت.

(٩) وأما بالنسبة للمهر فلا بُد من التصريح.

وَالْمُعْتِقُ وَالسُّلْطَانُ كَالْأَخِ.

وَأَحَقُّ الْأَوْلِيَاءِ: أَبٌ، ثُمَّ جَدٌ^(١)، ثُمَّ أَبُوهُ، ثُمَّ أَخٌ
لِلأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ، ثُمَّ ابْنُهُ وَإِنْ سَقَلَ، ثُمَّ عَمٌّ^(٢) ثُمَّ سَائِرُ
الْعَصْبَةِ كَالِإِرْثِ، وَيُقَدَّمُ أَخٌ لِلأَبَوَيْنِ عَلَى أَخٍ لِأَبٍ فِي الْأَظْهَرِ.

وَلَا يُزَوِّجُ ابْنٌ بِبَنُوَّةٍ؛ فَإِنْ كَانَ ابْنُ ابْنِ عَمٍّ أَوْ مُعْتِقًا أَوْ
قَاضِيًا زَوْجَ بِهِ^(٣).

فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ نَسِيبُ زَوْجِ الْمُعْتِقِ، ثُمَّ عَصْبَتُهُ كَالِإِرْثِ.

وَيُزَوِّجُ عَتِيقَةَ الْمَرْأَةِ^(٤) مَنْ يُزَوِّجُ الْمُعْتِقَةَ مَا دَامَتْ
حَيَّةً^(٥)، وَلَا يُعْتَبَرُ إِذْنُ الْمُعْتِقَةِ فِي الْأَصَحِّ، فَإِذَا مَاتَتْ^(٦)
زَوْجٌ^(٧) مَنْ لَهُ الْوَلَاءُ^(٨)، فَإِنْ فُقِدَ الْمُعْتِقُ وَعَصْبَتُهُ زَوْجُ
السُّلْطَانِ، وَكَذَا يُزَوِّجُ إِذَا عَضَلَ^(٩) الْقَرِيبُ وَالْمُعْتِقُ.

وَإِنَّمَا يَحْصُلُ الْعَضْلُ إِذَا دَعَتْ بَالِغَةً عَاقِلَةً إِلَى كُفٍّ
وَأَمْتَنَعَ.

(١) أبو الأب.

(٢) لأبوين أو لأب، ثم ابنه.

(٣) فلا تضره البنوة.

(٤) إذا فُقد ولي العتيقة.

(٥) فيزوجها الأب، ثم الجد، ثم بقية الأولياء.

(٦) المعنقة.

(٧) العتيقة.

(٨) من عصباتها.

(٩) أي: امتنع من التزويج.

وَلَوْ عَيَّنْتَ كُفْنًا وَأَرَادَ الْأَبُ غَيْرَهُ فَلَهُ ذَلِكَ فِي الْأَصَحِّ^(١).

* * * *

فَصْلٌ [فِي مَوَانِعِ وَلَايَةِ النِّكَاحِ]

لَا وَلَايَةَ لِرَقِيقٍ وَصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَمُخْتَلٍّ النَّظَرِ بِهِرَمٍ أَوْ خَبَلٍ، وَكَذَا مَحْجُورٌ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَمَتَى كَانَ الْأَقْرَبُ بِنَعْصٍ هَذِهِ الصِّفَاتِ فَالْوَلَايَةُ لِلْأَبْعَدِ.

وَالْإِعْمَاءُ إِنْ كَانَ لَا يَدُومُ غَالِبًا أُنْتَظَرِ إِفَاقَتُهُ، وَإِنْ كَانَ يَدُومُ أَيَّامًا أُنْتَظَرِ، وَقِيلَ: الْوَلَايَةُ لِلْأَبْعَدِ.

وَلَا يَقْدَحُ الْعَمَى فِي الْأَصَحِّ.

وَلَا وَلَايَةَ لِفَاسِقٍ عَلَى الْمَذْهَبِ. وَيَلِي الْكَافِرُ الْكَافِرَةَ^(٢).

وَإِحْرَامُ أَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ أَوْ الزَّوْجَةِ يَمْنَعُ صِحَّةَ النِّكَاحِ، وَلَا يَنْقُلُ الْوَلَايَةَ فِي الْأَصَحِّ، فَيَزَوِّجُ السُّلْطَانُ عِنْدَ إِحْرَامِ الْوَلِيِّ، لَا الْأَبْعَدُ.

قُلْتُ: وَلَوْ أَحْرَمَ الْوَلِيُّ أَوْ الزَّوْجُ فَعَقَدَ وَكَيْلُهُ الْحَلَالُ لَمْ يَصِحَّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) لَأَنَّهُ أَكْمَلُ نَظَرًا مِنْهَا.

(٢) وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ مُسْلِمًا.

وَلَوْ غَابَ الْأَقْرَبُ إِلَى مَرْحَلَتَيْنِ ^(١) زَوْجَ السُّلْطَانِ،
وَدُونَهُمَا لَا يُزَوَّجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ فِي الْأَصَحِّ.

وَلِلْمُجْبِرِ التَّوَكِيلُ فِي التَّزْوِيجِ بغيرِ إِذْنِهَا، وَلَا يُشْتَرَطُ
تَعْيِينُ الزَّوْجِ فِي الْأَظْهَرِ، وَيَحْتَاطُ التَّوَكِيلُ فَلَا يُزَوَّجُ غَيْرَ
كُفٍّ ^(٢).

وغيرُ الْمُجْبِرِ إِنْ قَالَتْ لَهُ: (وَكُلْ) وَكُلْ؛ وَإِنْ نَهَتْهُ فَلَا،
وَإِنْ قَالَتْ: (زَوِّجْنِي) ^(٣) فَلَهُ التَّوَكِيلُ فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ وَكَّلَ قَبْلَ
اسْتِئْذَانِهَا فِي النِّكَاحِ لَمْ يَصَحَّ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَلْيَقُلْ وَكَيْلُ الْوَلِيِّ: (زَوِّجْتُكَ بِنْتَ فُلَانٍ)، وَلْيَقُلْ الْوَلِيُّ
لِوَكِيلِ الزَّوْجِ: (زَوِّجْتُ بِنْتِي فُلَانًا) ^(٤)، فَيَقُولُ وَكِيلُهُ: (قَبِلْتُ
نِكَاحَهَا لَهُ) ^(٥).

وَيَلْزَمُ الْمُجْبِرَ تَزْوِيجُ مَجْنُونَةٍ بِالْغَةِ ^(٦) وَمَجْنُونٍ ^(٧) ظَهَرَتْ
حَاجَتُهُ، لَا صَغِيرَةٍ وَصَغِيرٍ.

وَيَلْزَمُ الْمُجْبِرَ وَغَيْرَهُ إِنْ تَعَيَّنَ ^(٨) إِجَابَةُ مُلْتَمَسَةٍ

(١) ولا وكيل له.

(٢) ولا كففاً طلب أكفاً منه.

(٣) ولم تتعرض للتوكيل بنهي ولا غيره.

(٤) موكلتك.

(٥) فإن ترك لفظ له لم يصح العقد.

(٦) محتاجة.

(٧) بالغ.

(٨) كأخ واحد.

التَّزْوِيجُ^(١)، فَإِنْ لَمْ يَتَّعَيْنْ كَاخَوَةَ فَسَأَلَتْ بَعْضَهُمْ لَزِمَهُ الْإِجَابَةُ فِي الْأَصَحِّ.

وَإِذَا اجْتَمَعَ أَوْلِيَاءُ فِي دَرَجَةٍ^(٢) اسْتُحِبَّ أَنْ يُزَوِّجَهَا أَفْقَهُهُمْ^(٣) وَأَسْنُهُمْ بِرِضَاهُمْ، فَإِنْ تَشَاخَوْا أَقْرَعَ، فَلَوْ زَوَّجَ غَيْرُ مَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ وَقَدْ أَذِنَتْ لِكُلِّ مِنْهُمْ صَحَّ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ زَوَّجَهَا أَحَدُهُمْ زَيْدًا وَآخَرَ عَمْرًا^(٤)، فَإِنْ عُرِفَ السَّابِقُ فَهُوَ الصَّحِيحُ، وَإِنْ وَقَعَ مَعَ أَوْ جُهِلَ السَّبْقُ وَالْمَعِيَّةُ فَبَاطِلَانِ، وَكَذَا لَوْ عُرِفَ سَبْقُ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يَتَّعَيْنْ^(٥) عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَلَوْ سَبَقَ مُعَيَّنٌ ثُمَّ اشْتَبَهَ وَجَبَ التَّوَقُّفُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ، فَإِنْ ادَّعَى كُلُّ زَوْجٍ عِلْمَهَا بِسَبْقِهِ سُمِعَتْ دَعَوَاهُمَا بِنَاءً عَلَى الْجَدِيدِ (وَهُوَ قَبُولُ إِقْرَارِهَا بِالنِّكَاحِ)، فَإِنْ أَنْكَرَتْ حُلِفَتْ^(٦)، وَإِنْ أَقَرَّتْ لِأَحَدِهِمَا ثَبَتَ نِكَاحُهُ.

وَسَمَاعُ دَعْوَى الْآخِرِ وَتَخْلِيفُهَا لَهُ يَنْبَنِي عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِيمَنْ

(١) البالغة إن دعت إلى كفاء.

(٢) وأذنت لكل منهم.

(٣) بيباب النكاح، ثم أوردتهم، ثم أسنهم.

(٤) وقد أذنت لكل منهم، وكل من الزوجين كفاء.

(٥) أي: لم يُعرف السابق منهما.

(٦) على نفي العلم لكل يمينًا.

قَالَ: (هَذَا لِزَيْدٍ بَلِّ لِعَمْرٍو)؛ هَلْ يَغْرَمُ لِعَمْرٍو؟ إِنْ قُلْنَا: نَعَمْ^(١)، فَنَعَمْ^(٢).

وَلَوْ تَوَلَّى طَرَفِي عَقْدٍ فِي تَزْوِيجِ بِنْتِ ابْنِهِ بِابْنِ ابْنِهِ الْآخِرِ صَحَّ فِي الْأَصَحِّ^(٣).

وَلَا يُزَوِّجُ ابْنُ أَلْعَمِّ نَفْسَهُ بَلِّ يُزَوِّجُهُ ابْنُ عَمٍّ فِي دَرَجَتِهِ، فَإِنْ فَقَدَ فَالْقَاضِي.

فَلَوْ أَرَادَ الْقَاضِي نِكَاحَ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا زَوَّجَهُ مَنْ فَوْقَهُ مِنَ الْوَلَاةِ، أَوْ خَلِيفَتَهُ.

وَكَمَا لَا يَجُوزُ لِوَاحِدٍ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوَكَّلَ وَكِيلًا فِي أَحَدِهِمَا^(٤)، أَوْ وَكِيلَيْنِ فِيهِمَا فِي الْأَصَحِّ.

فَضْلٌ
[فِي الْكَفَاءَةِ^(٥)]

زَوَّجَهَا الْوَلِيُّ^(٦) غَيْرَ كُفٍّ بِرِضَاهَا، أَوْ بَعْضُ الْأَوْلِيَاءِ

(١) وهو الأظهر.

(٢) فَتُسَمَّعِ الدَّعْوَى هُنَا لِلزَّوْجِ الْآخِرِ، وَلَهُ التَّحْلِيلُ رَجَاءً أَنْ تُقَرَّ فَيَغْرَمَهَا مَهْرَ الْمِثْلِ وَإِنْ لَمْ تَحْصُلْ لَهُ الزَّوْجِيَّةُ.

(٣) إِنْ كَانَ الْجَدُّ مُجْبِرًا.

(٤) وَيَتَوَلَّى هُوَ الطَّرَفَ الْآخَرَ.

(٥) وَهِيَ أَمْرٌ يُوجِبُ عَدْمَهُ عَارًا، وَهِيَ حَقٌّ لِلْمَرْأَةِ وَالْوَلِيِّ، فَلَهُمَا إِسْقَاطُهَا.

(٦) وَهُوَ الْأَب.

الْمُسْتَوِينَ بِرِضَاهَا وَرِضَا الْبَاقِينَ^(١) صَحَّ.

وَلَوْ زَوَّجَهَا الْأَقْرَبُ بِرِضَاهَا فَلَيْسَ لِلْأَبْعَدِ اعْتِرَاضٌ.

وَلَوْ زَوَّجَهَا أَحَدُهُمْ^(٢) بِهِ^(٣) بِرِضَاهَا دُونَ رِضَاهُمْ لَمْ يَصِحَّ، وَفِي قَوْلٍ: يَصِحُّ وَلَهُمُ الْفَسْخُ.

وَيَجْرِي الْقَوْلَانِ فِي تَزْوِيجِ الْأَبِ بِكُرَا صَغِيرَةٍ، أَوْ بِالِغَةِ غَيْرِ كُفٍّ بِغَيْرِ رِضَاهَا فَفِي الْأَظْهَرِ بَاطِلٌ، وَفِي الْآخِرِ يَصِحُّ، وَلِلْبَالِغَةِ الْخِيَارُ^(٤)، وَلِلصَّغِيرَةِ إِذَا بَلَغَتْ.

وَلَوْ طَلَبَتْ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا أَنْ يُزَوِّجَهَا السُّلْطَانُ بِغَيْرِ كُفٍّ فَفَعَلَ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ.

وَخِصَالُ الْكَفَاءَةِ:

١ - سَلَامَةٌ مِنَ الْعُيُوبِ الْمُثْبِتَةِ لِلْخِيَارِ^(٥).

٢ - وَحُرِّيَّةٌ، فَالرَّقِيقُ لَيْسَ كُفْنًا لِحُرَّةٍ، وَالْعَتِيقُ لَيْسَ كُفْنًا لِحُرَّةٍ أَصْلِيَّةٍ.

٣ - وَنَسَبٌ، فَالْعَجَمِيُّ لَيْسَ كُفْنًا عَرَبِيَّةً، وَلَا غَيْرُ قُرَشِيٍّ قُرَشِيَّةً، وَلَا غَيْرُ هَاشِمِيٍّ وَمُطَلِبِيٍّ لُهُمَا، وَالْأَصَحُّ: اِعْتِبَارُ النَّسَبِ فِي الْعَجَمِ كَالْعَرَبِ.

(١) ممن في درجته.

(٢) أي: المستوين.

(٣) أي: غير الكفاء.

(٤) فوراً.

(٥) والتي سيأتي بيانها.

٤ - وَعِفَّةٌ^(١)، فَلَيْسَ فَاسِقٌ كُفَاءً عَفِيفَةً.

٥ - وَحِرْفَةٌ، فَصَاحِبُ حِرْفَةٍ دَنِيَّةٌ لَيْسَ كُفَاءً أَرْفَعَ مِنْهُ؛ فَكَتَّاسٌ وَحَجَّامٌ وَحَارِسٌ وَرَاعٌ وَقَيِّمُ الْحَمَّامِ لَيْسَ كُفَاءً بِنْتِ خِيَّاطٍ، وَلَا خِيَّاطٌ بِنْتِ تَاجِرٍ أَوْ بَزَّازٍ، وَلَا هُمَا بِنْتٌ عَالِمٍ وَقَاضٍ.

وَالْأَصَحُّ: أَنَّ الْيَسَارَ^(٢) لَا يُعْتَبَرُ، وَأَنَّ بَغْضَ الْخِصَالِ لَا يُقَابَلُ بِبَغْضٍ.

وَلَيْسَ لَهُ تَزْوِيجُ ابْنِهِ الصَّغِيرِ أُمَةً، وَكَذَا مَعِيبَةٌ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَيَجُوزُ مَنْ لَا تُكَافِئُهُ بَاقِي الْخِصَالِ فِي الْأَصَحِّ^(٣).

* * * *

فَصْلٌ [فِي تَزْوِيجِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ]

لَا يُزَوَّجُ مَجْنُونٌ صَغِيرٌ، وَكَذَا كَبِيرٌ إِلَّا لِحَاجَةٍ^(٤) فَوَاحِدَةٍ^(٥).

(١) وهي: الدين والصلاح.

(٢) والجمال.

(٣) ويثبت له الخيار إذا بلغ.

(٤) كأن يحتاج لمن يخدمه.

(٥) يزوجه بها الأب، ثم الجد، ثم القاضي، دون الوصي وباقي العصبه.

وَلَهُ^(١) تَزْوِيجُ صَغِيرٍ عَاقِلٍ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ^(٢).

وَيُزَوِّجُ الْمَجْنُونَةَ أَبٌ أَوْ جَدٌّ إِنْ ظَهَرَتْ مَصْلَحَةٌ، وَلَا تُشْتَرِطُ الْحَاجَةُ، وَسَوَاءٌ صَغِيرَةٌ وَكَبِيرَةٌ، ثَيِّبٌ وَبِكْرٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَبٌ أَوْ جَدٌّ لَمْ تُزَوَّجْ فِي صِغَرِهَا، فَإِنْ بَلَغَتْ زَوَّجَهَا أَلْسُلْطَانٌ فِي الْأَصَحِّ لِلْحَاجَةِ^(٣)، لَا لِمَصْلَحَةٍ^(٤) فِي الْأَصَحِّ.

وَمَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ لَا يَسْتَقِلُّ بِنِكَاحٍ، بَلْ يَنْكِحُ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ، أَوْ يَقْبَلُ لَهُ الْوَلِيُّ^(٥).

فَإِنْ أَذِنَ لَهُ وَعَيَّنَ امْرَأَةً لَمْ يَنْكِحْ غَيْرَهَا، وَيَنْكِحُهَا بِمَهْرٍ الْمِثْلِ، أَوْ أَقَلٍّ، فَإِنْ زَادَ فَالْمَشْهُورُ: صِحَّةُ النِّكَاحِ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ مِنْ الْمُسَمَّى.

وَلَوْ قَالَ: أَنْكِحْ بِأَلْفٍ وَلَمْ يُعَيِّنْ امْرَأَةً نَكَحَ بِالْأَقَلِّ مِنْ أَلْفٍ وَمَهْرٍ مِثْلِهَا^(٦).

وَلَوْ أَطْلَقَ الْإِذْنَ فَالْأَصَحُّ: صِحَّتُهُ، وَيَنْكِحُ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ مَنْ تَلِيقُ بِهِ^(٧).

فَإِنْ قَبِلَ لَهُ وَلِيُّهُ اشْتَرِطَ إِذْنُهُ فِي الْأَصَحِّ، وَيَقْبَلُ بِمَهْرٍ

(١) أي: الولي من أب وجد، دون سواهما.

(٢) لمصلحة.

(٣) كظهور علامات الشهوة عليها.

(٤) كمؤنة.

(٥) وهو الأب، ثُمَّ الْجَدُّ إِنْ بَلَغَ سَفِيهَا، وَالْقَاضِي إِنْ طَرَأَ السَفَهَ عَلَيْهِ.

(٦) فَإِنْ زَادَ عَلَى الْأَلْفِ وَمَهْرٌ مِثْلِهَا أَكْثَرُ بَطَلَ النِّكَاحُ.

(٧) فَلَوْ نَكَحَ شَرِيفَةً يَسْتَغْرَقُ مَهْرُ مِثْلِهَا مَالَهُ لَمْ يَصَحَّ.

الْمِثْلِ فَأَقْلَ، فَإِنْ زَادَ صَحَّ النِّكَاحُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ، وَفِي قَوْلٍ:
يَنْطَلُ.

وَلَوْ نَكَحَ السَّفِيهَ بِلَا إِذْنِ قَبَاطِلٍ^(١)، فَإِنْ وَطِئَ^(٢) لَمْ يَلْزَمَهُ
شَيْءٌ^(٣)، وَقِيلَ: مَهْرُ مِثْلٍ، وَقِيلَ: أَقْلُ مُتَمَوِّلٍ.

وَمَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ لِفَلَسٍ يَصِحُّ نِكَاحُهُ، وَمَوْنُ النِّكَاحِ فِي
كَسْبِهِ لَا فِيمَا مَعَهُ^(٤).

وَنِكَاحُ عَبْدٍ بِلَا إِذْنِ سَيِّدِهِ بَاطِلٌ، وَبِإِذْنِهِ صَحِيحٌ، وَلَهُ
إِطْلَاقُ الْأَذْنِ، وَلَهُ تَقْيِيدُهُ بِأَمْرَةٍ أَوْ قَبِيلَةٍ أَوْ بَلَدٍ، وَلَا يَغْدِلُ عَمَّا
أَذْنُ فِيهِ^(٥).

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ لَيْسَ لِلْسَيِّدِ إِجْبَارُ عَبْدِهِ عَلَى النِّكَاحِ، وَلَا عَكْسُهُ.

وَلَهُ إِجْبَارُ أَمَتِهِ بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ^(٦)، فَإِنْ طَلَبَتْ^(٧) لَمْ
يَلْزَمَهُ تَزْوِيجُهَا، وَقِيلَ: إِنْ حَرَمَتْ عَلَيْهِ لَزِمَهُ.

وَإِذَا زَوَّجَهَا فَلْأَصَحُّ: أَنَّهُ بِالْمَلِكِ لَا بِالْوِلَايَةِ؛ فَيُزَوَّجُ
مُسْلِمٌ أَمَتَهُ الْكَافِرَةَ وَفَاسِقٌ وَمُكَاتَبٌ، وَلَا يُزَوَّجُ وَلِيُّ عَبْدٍ صَبِيٍّ،
وَيُزَوَّجُ أَمَتَهُ فِي الْأَصَحِّ.

(١) إِلَّا إِذَا خَافَ الزَّنى.

(٢) رَشِيدَةً.

(٣) لَا حَدٌّ وَلَا مَهْرٌ، وَيُلْحَقُهُ الْوَلَدُ، وَأَمَّا غَيْرُ الرَّشِيدَةِ فَيَلْزَمُهُ مَهْرُ مِثْلِهَا.

(٤) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَسْبٌ فَفِي ذِمَّتِهِ.

(٥) فَإِنْ عَدَلَ لَمْ يَصَحِّ النِّكَاحُ.

(٦) بِكَرٍّ أَوْ ثِيًّا، صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً.

(٧) التَّزْوِيجُ.

بَابُ مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّكَاحِ ^(١)

تَحْرُمُ الْأُمَّهَاتُ (وَكُلُّ مَنْ وَلَدَتْكَ، أَوْ وَلَدَتْ مَنْ وَلَدَكَ ^(٢))
فَهِىَ أُمُّكَ).

وَالْبَنَاتُ (وَكُلُّ مَنْ وَلَدَتْهَا، أَوْ وَلَدَتْ مَنْ وَلَدَهَا ^(٣))
فَبِنْتُكَ).

قُلْتُ: وَالْمَخْلُوقَةُ مِنْ زِنَاهُ تَحِلُّ لَهُ ^(٤)، وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ
وَلَدُهَا مِنْ زَنَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٥).

وَالْأَخَوَاتُ ^(٦)، وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ، وَالْعَمَّاتُ،
وَالْخَالَاتُ، (وَكُلُّ مَنْ هِيَ أُخْتُ ذَكَرٍ وَلَدَكَ فَعَمَّتُكَ، أَوْ أُخْتُ
أُنْثَى وَلَدَتْكَ فَخَالَتُكَ).

(١) مع عدم الصَّحَّةِ.

(٢) كَأُمِّ الْأَبِ، وَأُمِّ الْأُمِّ.

(٣) كَبْنَتِ ابْنٍ، وَبْنَتِ بِنْتٍ.

(٤) مع الكراهة.

(٥) وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَرِثُهَا، كَمَا أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْبِنْتَ لَا تَرِثُ أَبَاهَا مِنْ زَنَى.

(٦) مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ.

وَتَحْرُمُ هَؤُلَاءِ السَّبْعُ بِالرَّضَاعِ أَيْضًا، (وَكُلُّ مَنْ أَرْضَعْتِكَ،
أَوْ أَرْضَعْتَ مَنْ أَرْضَعْتِكَ، أَوْ^(١) مَنْ وَلَدَكَ، أَوْ وَلَدْتَ
مُرْضِعَتَكَ، أَوْ ذَا لَبَنِهَا فَأُمُّ رَضَاعٍ)، وَقِسِ الْبَاقِي^(٢).

وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْكَ مَنْ أَرْضَعْتَ أَخَاكَ^(٣) وَنَافِلَتَكَ^(٤)، وَلَا أُمُّ
مُرْضِعَةٍ وَلَدَكَ وَبَنَتُهَا، وَلَا أُخْتُ أَخِيكَ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ،
وَهِيَ^(٥): أُخْتُ أَخِيكَ لِأَبِيكَ لِأُمِّهِ وَعَكْسُهُ^(٦).

وَتَحْرُمُ زَوْجَةُ مَنْ وَلَدْتَ أَوْ وَلَدَكَ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ،
وَأُمَّهَاتُ زَوْجَتِكَ مِنْهُمَا^(٧)، وَكَذَا بَنَاتُهَا إِنْ دَخَلَتْ بِهَا.

وَمَنْ وَطِئَ امْرَأَةً بِمِلْكٍ حَرَّمَ عَلَيْهِ أُمَّهَاتُهَا وَبَنَاتُهَا،
وَحَرَّمَتْ عَلَى آبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ، وَكَذَا الْمَوْطُوءَةُ بِشُبْهَةٍ فِي حَقِّهِ،
(قِيلَ: أَوْ حَقِّهَا)، لَا الْمَزْنِيُّ بِهَا.

وَلَيْسَتْ مُبَاشَرَةٌ بِشَهْوَةٍ كَوَطْءٍ فِي الْأَظْهَرِ.

وَلَوْ اخْتَلَطَتْ مَحْرَمٌ بِنِسْوَةِ قَرِيَةٍ كَبِيرَةٍ نَكَحَ مِنْهُنَّ، لَا
بِمَخْصُورَاتٍ^(٨).

(١) أَرْضَعْتَ.

(٢) مِنَ السَّبْعِ.

(٣) أَوْ أَخْتُكَ.

(٤) وَهُوَ وَلَدُ وَلَدِكَ.

(٥) فِي النَّسَبِ.

(٦) أَيُّ: أُخْتُ أَخِيكَ لِأُمِّكَ لِأَبِيهِ.

(٧) مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ.

(٨) وَالْمَخْصُورَاتُ: مَا سَهَّلَ عُدَّهُ بِمَجْرَدِ النَّظَرِ إِذَا اجْتَمَعَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ.

وَلَوْ طَرَأَ مُؤَبَّدُ تَحْرِيمٍ عَلَى نِكَاحٍ قَطَعَهُ^(١)، كَوَاطِءِ زَوْجَةِ
أَبْنِهِ بِشَبْهَةٍ.

وَيَحْرُمُ جَمْعُ الْمَرْأَةِ وَأُخْتِهَا أَوْ عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا؛ مِنْ
رَضَاعٍ أَوْ نَسَبٍ، فَإِنْ جَمَعَ بَعْدَ بَطْلٍ، أَوْ مُرْتَبًا فَالْثَّانِي.

وَمَنْ حَرَّمَ جَمْعُهُمَا بِنِكَاحٍ حَرَّمَ فِي الْوُطْءِ بِمِلْكٍ، لَا
مِلْكُهُمَا، فَإِنْ وَطِئَ وَاحِدَةً حَرَّمَ الْأُخْرَى حَتَّى يُحَرَّمَ الْأُولَى
بِبَيْعٍ أَوْ نِكَاحٍ^(٢) أَوْ كِتَابَةٍ لَا حَيْضٍ وَإِحْرَامٍ، وَكَذَا رَهْنٌ فِي
الْأَصَحِّ.

وَلَوْ مَلَكَهَا ثُمَّ نَكَحَ أُخْتَهَا أَوْ عَكَسَ^(٣) حَلَّتِ الْمُنْكَوْحَةُ
دُونَهَا^(٤).

وَلِلْعَبْدِ امْرَأَتَانِ، وَلِلْحُرِّ أَرْبَعُ فَقَطْ، فَإِنْ نَكَحَ خَمْسًا مَعًا
بَطُلْنَ، أَوْ مُرْتَبًا فَالْخَامِسَةُ.

وَتَحِلُّ الْأُخْتُ وَالْخَامِسَةُ فِي عِدَّةٍ بَائِنٍ لَا رَجْعِيَّةٍ^(٥).

وَإِذَا طَلَّقَ الْحُرُّ ثَلَاثًا أَوْ الْعَبْدُ طَلَقَتَيْنِ لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى
تَنْكِحَ^(٦)، وَتُغَيَّبَ بِقُبْلِهَا حَشَفَتُهُ أَوْ قَدْرُهَا^(٧)، بِشَرْطِ

(١) فينفسخ بالوطء النكاح.

(٢) أي: تزويج.

(٣) كأن نكح امرأة، ثم ملك أختها.

(٤) أي: دون المملوكة.

(٥) حتى تنقضي عدتها.

(٦) زوجًا غيره.

(٧) من فاقدها.

الْإِنْتِشَارِ^(١)، وَصِحَّةِ النِّكَاحِ، وَكَوْنِهِ مِمَّنْ يُمَكِّنُ جَمَاعَهُ، لَا طِفْلاً عَلَى الْمَذْهَبِ فِيهِنَّ^(٢).

وَلَوْ نَكَحَ بِشَرْطٍ إِذَا وَطِئَ طَلَّقَ أَوْ بَانَثَ أَوْ فَلَا نِكَاحَ بَطَلَ^(٣)، وَفِي التَّطْلِيقِ قَوْلٌ.

* * * *

فَصْلٌ [فِيمَا يَمْنَعُ النِّكَاحَ مِنَ الرِّقِّ]

لَا يَنْكِحُ مَنْ يَمْلِكُهَا أَوْ بَعْضَهَا، وَلَوْ مَلَكَ زَوْجَتَهُ أَوْ بَعْضَهَا بَطَلَ نِكَاحُهُ.

وَلَا تَنْكِحُ مَنْ تَمْلِكُهُ أَوْ بَعْضَهُ^(٤).

وَلَا^(٥) الْحُرُّ أَمَةً غَيْرَهُ إِلَّا بِشُرُوطٍ:

١ - أَنْ لَا يَكُونَ تَحْتَهُ حُرَّةٌ تَضْلُحُ لِلاِسْتِمْتَاعِ، قِيلَ: وَلَا غَيْرُ صَالِحَةٍ^(٦).

(١) فلو أدخل ذكره بأصبعه بلا انتشار لم تحل.

(٢) وفي وجه: يحصل التحليل بلا انتشار، وكفي الوطء في النكاح الفاسد، وفي جماع الطفل.

(٣) أي: النكاح.

(٤) فلو ملكت زوجها انفسخ النكاح.

(٥) ينكح.

(٦) كصغيرة.

٢ - وَأَنْ يَعْجِزَ عَنِ حُرَّةٍ تَصْلُحُ، قِيلَ: أَوْ لَا تَصْلُحُ، فَلَوْ قَدَرَ عَلَى غَائِبَةٍ حَلَّتْ لَهُ أَمَةٌ إِنْ لَحِقَهُ مَشَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ فِي قَضْدِهَا، أَوْ خَافَ زِنَى مُدَّتَّهُ، وَلَوْ وَجَدَ حُرَّةً بِمُؤَجَّلٍ أَوْ بِدُونِ مَهْرٍ الْمِثْلِ فَأَلْأَصَحُّ: حِلُّ أَمَةٍ فِي الْأُولَى دُونَ الثَّانِيَةِ.

٣ - وَأَنْ يَخَافَ زِنَى، فَلَوْ أَمَكَّنَهُ تَسَرُّ^(١) فَلَا خَوْفَ فِي الْأَصَحِّ.

٤ - وَإِسْلَامُهَا، وَتَحِلُّ لِحُرٍّ وَعَبْدٍ كِتَابِيَيْنِ أَمَةٌ كِتَابِيَّةٌ عَلَى الصَّحِيحِ، لَا لِعَبْدٍ مُسْلِمٍ فِي الْمَشْهُورِ.
وَمَنْ بَعْضُهَا رَقِيقٌ كَرَقِيقَةٍ^(٢).

وَلَوْ نَكَحَ حُرٌّ أَمَةً بِشَرْطِهِ^(٣) ثُمَّ أَيْسَرَ، أَوْ نَكَحَ حُرَّةً^(٤) لَمْ تَنْفَسِخِ الْأَمَةُ.

وَلَوْ جَمَعَ مَنْ لَا تَحِلُّ لَهُ الْأَمَةُ حُرَّةً وَأَمَةً بَعَقْدِ بَطَلَتِ الْأَمَةُ، لَا الْحُرَّةُ فِي الْأَظْهَرِ.

* * * *

(١) بَأَمَةٍ لَهُ.

(٢) فَلَا تُنْكَحُ إِلَّا بِالشَّرْطِ السَّابِقَةِ.

(٣) أَيُّ: بِشُرُوطِ نِكَاحِ الْأَمَةِ.

(٤) بَعْدَ يَسَارِهِ.

فَصْلٌ [فِي نِكَاحِ الْكَافِرَةِ]

يَحْرُمُ نِكَاحُ مَنْ لَا كِتَابَ لَهَا كَوَثْنِيَّةٍ وَمَجُوسِيَّةٍ.
وَتَحِلُّ كِتَابِيَّةٌ، لَكِنْ تُكْرَهُ حَرْبِيَّةٌ، وَكَذَا ذِمِّيَّةٌ عَلَى
الصَّحِيحِ.

وَالْكِتَابِيَّةُ: يَهُودِيَّةٌ أَوْ نَصْرَانِيَّةٌ، لَا مُتَمَسِّكَةٌ بِالزُّبُورِ وَغَيْرِهِ،
فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْكِتَابِيَّةُ إِسْرَائِيلِيَّةً: فَلَا ظَهَرَ حِلُّهَا إِنْ عَلِمَ دُخُولُ
قَوْمِهَا فِي ذَلِكَ الدِّينِ قَبْلَ نَسْخِهِ وَتَحْرِيفِهِ، وَقِيلَ: يَكْفِي قَبْلَ
نَسْخِهِ (١).

وَالْكِتَابِيَّةُ الْمُنْكَوْحَةُ كَمُسْلِمَةٍ فِي نَفَقَةٍ وَقَسَمٍ وَطَلَاقٍ (٢)،
وَتُجْبَرُ عَلَى غُسْلِ حَيْضٍ وَنِفَاسٍ (٣) وَكَذَا جَنَابَةٍ، وَتَرْكُ أَكْلِ
خِنْزِيرٍ فِي الْأَظْهَرِ، وَتُجْبَرُ هِيَ وَمُسْلِمَةٌ عَلَى غُسْلِ مَا نَجَسَ مِنْ
أَعْضَائِهِمَا (٤).

وَتَحْرُمُ مُتَوَلِّدَةٌ مِنْ وَثْنِيٍّ وَكِتَابِيَّةٍ، وَكَذَا عَكْسُهُ فِي
الْأَظْهَرِ (٥).

(١) والشرط في الإسرائیلیّة: أن لا يعلم أن آباءها دخلوا في ذلك الدّین بعد بعثة
تنسخه.

(٢) لا في توارث.

(٣) لتوقف حلّ الوطء عليه.

(٤) أو ثيابهما.

(٥) هذا في الصغيرة، فإن بلغت ثم تبعت دين الكتابي منهما لحقت به، فيحل
نكاحها.

وَإِنْ خَالَفَتِ السَّامِرَةُ^(١) الْيَهُودَ، وَالصَّابِئُونَ^(٢) النَّصَارَى فِي أَضَلِّ دِينِهِمْ حُرْمَنْ، وَإِلَّا فَلَا.

وَلَوْ تَهَوَّدَ نَصْرَانِيٌّ أَوْ عَكْسُهُ^(٣) لَمْ يُقَرَّ فِي الْأَظْهَرِ (فَإِنْ كَانَتْ أَمْرَأَةً لَمْ تَحِلَّ لِمُسْلِمٍ، فَإِنْ كَانَتْ مَنكُوحَتَهُ فَكَرَدَّةٌ مُسْلِمَةً) وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ، وَفِي قَوْلٍ: أَوْ دِينُهُ الْأَوَّلُ، وَلَوْ تَوَشَّنَ^(٤) لَمْ يُقَرَّ، وَفِيمَا يَقْبَلُ الْقَوْلَانِ^(٥).

وَلَوْ تَهَوَّدَ وَثْنِيٌّ أَوْ تَنَصَّرَ لَمْ يُقَرَّ، وَيَتَعَيَّنُ الْإِسْلَامُ كَمُسْلِمٍ أَرْتَدَّ.

وَلَا تَحِلُّ مُرْتَدَّةٌ لِأَحَدٍ^(٦)، وَلَوْ أَرْتَدَّ زَوْجَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا قَبْلَ دُخُولِ تَنْجِزِ الْفُرْقَةِ؛ أَوْ بَعْدَهُ وَقِفَتْ، فَإِنْ جَمَعَهُمَا الْإِسْلَامُ فِي الْعِدَّةِ دَامَ النِّكَاحُ، وَإِلَّا فَالْفُرْقَةُ مِنَ الرَّدَّةِ، وَيَحْرُمُ الْوُطْءُ فِي التَّوَقُّفِ وَلَا حَدَّ^(٧).



(١) وهم طائفة من اليهود.

(٢) وهم فرقة من النصارى.

(٣) أي: تنصّر يهودي.

(٤) يهوديٌّ أو نصرانيٌّ.

(٥) السابقان.

(٦) لا لمسلم، ولا لكافر.

(٧) للشبهة.

بَابُ نِكَاحِ الْمُشْرِكِ^(١)

أَسْلَمَ كِتَابِيٌّ أَوْ غَيْرُهُ وَتَحْتَهُ كِتَابِيَّةٌ دَامَ نِكَاحُهُ، أَوْ وَثْنِيَّةٌ أَوْ
مَجُوسِيَّةٌ فَتَخَلَّفَتْ^(٢) قَبْلَ دُخُولِ تَنْجِزِ الْفُرْقَةِ، أَوْ بَعْدَهُ
وَأَسْلَمَتْ فِي الْعِدَّةِ دَامَ نِكَاحُهُ، وَإِلَّا^(٣) فَالْفُرْقَةُ مِنْ إِسْلَامِهِ.
وَلَوْ أَسْلَمَتْ وَأَصَرَ فَكَعْكُسِهِ.

وَلَوْ أَسْلَمَا مَعًا دَامَ النِّكَاحُ، وَالْمَعِيَّةُ^(٤) بِآخِرِ اللَّفْظِ.

وَحَيْثُ أَدْمَنَّا^(٥) لَا تَضُرُّ مُقَارَنَةُ الْعَقْدِ^(٦) لِمُفْسِدٍ هُوَ زَائِلٌ
عِنْدَ الْإِسْلَامِ وَكَانَتْ بِحَيْثُ تَحِلُّ لَهُ الْآنَ، وَإِنْ بَقِيَ الْمُفْسِدُ فَلَا
نِكَاحَ؛ فَيَقْرَأُ عَلَى نِكَاحِ بِلَا وَلِيٍّ وَشُهُودٍ، وَفِي عِدَّةٍ هِيَ مُنْقَضِيَّةٌ
عِنْدَ الْإِسْلَامِ^(٧)، وَمُؤَقَّتٌ^(٨) إِنْ أَعْتَقَدُوهُ مُؤَبَّدًا، وَكَذَا لَوْ قَارَنَ

(١) أو الكتابي.

(٢) عن الإسلام.

(٣) بأن أصرت على كفرها حتى انقضت عدتها.

(٤) تفسير لقوله: (معًا).

(٥) النكاح.

(٦) الواقع في الكفر.

(٧) وأما إذا لم تنقض فيفرق بينهما.

(٨) أي: وعلى نكاح مؤقت.

الْإِسْلَامَ عِدَّةٌ شُبْهَةٌ عَلَى الْمَذْهَبِ^(١)، لَا نِكَاحُ مَحْرَمٍ.
وَلَوْ أَسْلَمَ ثُمَّ أَحْرَمَ ثُمَّ أَسْلَمَتْ وَهُوَ مُحْرِمٌ أُقِرَّ عَلَى
الْمَذْهَبِ.

وَلَوْ نَكَحَ حُرَّةً وَأَمَةً وَأَسْلَمُوا تَعَيَّنَتِ الْحُرَّةُ وَأَنْدَفَعَتِ الْأَمَةُ
عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَنِكَاحُ الْكُفَّارِ صَحِيحٌ عَلَى الصَّحِيحِ، وَقِيلَ: فَاسِدٌ،
وَقِيلَ: إِنْ أَسْلَمَ وَقُرِّرَ^(٢) تَبَيَّنَا صِحَّتَهُ، وَإِلَّا فَلَا. فَعَلَى الصَّحِيحِ:
لَوْ طَلَّقَ ثَلَاثًا ثُمَّ أَسْلَمَا لَمْ تَحِلَّ إِلَّا بِمُحَلِّلٍ.

وَمَنْ قُرِّرَتْ^(٣) فَلَهَا الْمُسَمَّى الصَّحِيحُ. وَأَمَّا الْفَاسِدُ
كَخَمْرِ؛ فَإِنْ قَبَضَتْهُ قَبْلَ الْإِسْلَامِ فَلَا شَيْءَ لَهَا، وَإِلَّا فَمَهْرٌ مِثْلُ،
وَأِنْ قَبَضَتْ بَعْضَهُ فَلَهَا قِسْطُ مَا بَقِيَ مِنْ مَهْرٍ مِثْلٍ.

وَمَنْ أَنْدَفَعَتْ بِإِسْلَامٍ بَعْدَ دُخُولِ فَلَهَا الْمُسَمَّى الصَّحِيحُ إِنْ
صَحَّ نِكَاحُهُمْ، وَإِلَّا فَمَهْرٌ مِثْلُ، أَوْ قَبْلَهُ وَصَحَّ؛ فَإِنْ كَانَ
الْأَنْدِفَاعُ بِإِسْلَامِهَا فَلَا شَيْءَ لَهَا^(٤)، أَوْ بِإِسْلَامِهِ فَنِصْفُ مُسَمَّى
إِنْ كَانَ صَحِيحًا، وَإِلَّا فَنِصْفُ مَهْرٍ مِثْلٍ.

وَلَوْ تَرَافَعَ إِلَيْنَا ذِمِّيٌّ وَمُسْلِمٌ وَجَبَ الْحُكْمُ^(٥)، أَوْ ذِمِّيَّانِ^(٦)

(١) كَانَ أَسْلَمَ فَوُطِئَتْ زَوْجَتُهُ بِشِبْهَةٍ، ثُمَّ أَسْلَمَتْ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ.

(٢) عَلَى النِّكَاحِ.

(٣) عَلَى النِّكَاحِ.

(٤) لِأَنَّ الْفُرْقَةَ مِنْ قَبْلِهَا.

(٥) بِشَرْعِنَا.

(٦) وَلَمْ نَشْتَرِطْ فِي عَقْدِ الذِّمَّةِ التَّرَامَ أَحْكَامَنَا.

وَجَبَ فِي الْأَظْهَرِ، وَنُقِرُّهُمْ عَلَى مَا نُقِرُّ لَوْ أَسْلَمُوا، وَتُبْطَلُ مَا لَا نُقِرُّ^(١).

* * * *

فَصْلٌ

[فِي حُكْمِ زَوَاجَاتِ الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ]

أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ وَأَسْلَمْنَ مَعَهُ، أَوْ فِي الْعِدَّةِ، أَوْ كُنَّ كِتَابِيَّاتٍ لَزِمَهُ اخْتِيَارُ أَرْبَعٍ، وَيَنْدَفِعُ^(٢) مَنْ زَادَ.

وَإِنْ أَسْلَمَ مَعَهُ قَبْلَ دُخُولِ أَوْ فِي الْعِدَّةِ أَرْبَعٍ فَقَطَّ تَعَيَّنَ.

وَلَوْ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أُمٌّ وَبَنَتُهُمَا كِتَابِيَّتَانِ، أَوْ أَسْلَمَتَا؛ فَإِنْ دَخَلَ بِهِمَا حَرُمَتَا أَبَدًا^(٣)، أَوْ لَا بِوَاحِدَةٍ تَعَيَّنَتِ الْبِنْتُ (وَفِي قَوْلٍ: يَتَخَيَّرُ^(٤))، أَوْ بِالْبِنْتِ تَعَيَّنَتِ، أَوْ بِالْأُمِّ حَرُمَتَا أَبَدًا، وَفِي قَوْلٍ: تَبْقَى الْأُمُّ.

أَوْ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أُمَةٌ أَسْلَمَتْ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ أُقِرَّ إِنْ حَلَّتْ لَهُ الْأُمَةُ، وَإِنْ تَخَلَّفَتْ قَبْلَ دُخُولِ تَنْجَزَتِ الْفُرْقَةُ.

(١) فَنُقِرُّ النِّكَاحَ بِلَا وَلِيِّ وَلَا شَهِودٍ، وَتُبْطَلُ نِكَاحُ الْمُحَارِمِ.

(٢) بِاخْتِيَارِهِ.

(٣) لِأَنَّ وَطْءَ كُلِّ وَاحِدَةٍ يُحَرِّمُ الْآخَرَى.

(٤) بِنَاءٍ عَلَى فُسَادِ أَنْكَحَةِ الْكَفَّارِ.

أَوْ إِمَاءَ وَأَسْلَمْنَ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ اخْتَارَ أَمَةً إِنْ حَلَّتْ لَهُ
عِنْدَ اجْتِمَاعِ إِسْلَامِهِ وَإِسْلَامِيهِنَّ، وَإِلَّا^(١) أُنْدَفَعْنَ.

أَوْ حُرَّةً^(٢) وَإِمَاءَ وَأَسْلَمْنَ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ تَعَيَّنَتْ
وَأُنْدَفَعْنَ، وَإِنْ أَصْرَتْ^(٣) فَأَنْقَضَتْ عِدَّتُهَا اخْتَارَ أَمَةً^(٤)، وَلَوْ
أَسْلَمَتْ وَعَتَّقْنَ ثُمَّ أَسْلَمْنَ فِي الْعِدَّةِ فَكَحَرَائِرَ فَيَخْتَارُ أَرْبَعًا.

وَالْاِخْتِيَارُ: (اخْتَرْتُكَ)، أَوْ (فَرَرْتُ نِكَاحِكَ)، أَوْ
(أَمَسَكْتُكَ)، أَوْ (ثَبَّتُكَ).

وَالطَّلَاقُ اخْتِيَارُ، لَا الظَّهَارُ وَالْإِيلَاءُ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَا يَصِحُّ تَغْلِيْقُ اخْتِيَارٍ وَلَا فُسْخ.

وَلَوْ حَصَرَ الْاِخْتِيَارَ فِي خَمْسٍ أُنْدَفَعَ مَنْ زَادَ، وَعَلَيْهِ
التَّعْيِينُ وَنَفَقَتُهُنَّ حَتَّى يَخْتَارَ، فَإِنْ تَرَكَ الْاِخْتِيَارَ^(٥) حِسَ، فَإِنْ
مَاتَ قَبْلَهُ أَعْتَدَتْ حَامِلٌ بِهِ^(٦)، وَذَاتُ أَشْهُرٍ وَغَيْرُ مَدْخُولٍ بِهَا
بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ، وَذَاتُ أَقْرَاءٍ بِأَلَاكْثَرٍ مِنَ الْأَقْرَاءِ وَأَرْبَعَةَ
أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ، وَيُوقَفُ نَصِيبُ زَوْجَاتٍ حَتَّى يَصْطَلِحْنَ.

* * * *

(١) بأن لم يحلَّ له نكاح الأمة.

(٢) أي: أسلم وتحتة حرة.

(٣) الحرة على الكفر ولم تكن كتابية.

(٤) إن كان ممن يحلُّ له نكاح الأمة.

(٥) لما فوق الأربع.

(٦) أي: بوضع الحمل.

فَضْلٌ

[فِي نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ إِذَا أَسْلَمَتْ
مَعَ زَوْجِهَا أَوْ ارْتَدَّتْ]

أَسْلَمَا مَعًا اسْتَمَرَّتِ النَّفَقَةُ.

وَلَوْ أَسْلَمَ وَأَصْرَتْ^(١) حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ فَلَا^(٢)، وَإِنْ
أَسْلَمَتْ فِيهَا لَمْ تَسْتَحِقَّ لِمُدَّةِ التَّخْلُفِ فِي الْجَدِيدِ.

وَلَوْ أَسْلَمَتْ أَوَّلًا فَأَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ أَوْ أَصَرَ فَلَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ
عَلَى الصَّحِيحِ.

وَإِنْ ارْتَدَّتْ فَلَا نَفَقَةَ^(٣)، وَإِنْ أَسْلَمَتْ فِي الْعِدَّةِ^(٤)، وَإِنْ
ارْتَدَّتْ فَلَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ^(٥).



(١) وهي غير كتابية.

(٢) نفقة لها.

(٣) لها زمن الرِّدَّة.

(٤) فتستحق النفقة من وقت الإسلام.

(٥) ولو ارتدّا معًا فلا نفقة لها.

بَابُ الْخِيَارِ، وَالْإِعْفَافِ، وَنِكَاحِ الْعَبْدِ

وَجَدَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بِالْآخِرِ جُنُونًا أَوْ جَذَامًا^(١) أَوْ بَرَصًا؛
أَوْ وَجَدَهَا رَتْقَاءَ أَوْ قَرْنَاءَ^(٢)؛ أَوْ وَجَدَتْهُ عَيْنِيًّا^(٣) أَوْ مَجْبُوبًا^(٤)
ثَبَّتَ الْخِيَارُ فِي فسخِ النِّكَاحِ. وَقِيلَ: إِنْ وَجَدَ بِهِ مِثْلَ عَيْبِهِ
فَلَا.

وَلَوْ وَجَدَهُ خُنْثَى وَاضِحًا فَلَا فِي الْأَظْهَرِ^(٥).
وَلَوْ حَدَثَ بِهِ عَيْبٌ تَخَيَّرَتْ إِلَّا عُنَّةً بَعْدَ دُخُولِ، أَوْ بِهَا^(٦)
تَخَيَّرَ فِي الْجَدِيدِ.
وَلَا خِيَارَ لَوْلِيٍّ بِحَادِثٍ^(٧)، وَكَذَا بِمُقَارِنِ جَبٍّ وَعُنَّةٍ،

(١) وهو عِلَّةٌ يَحْمَرُّ مِنْهَا الْعَضْوُ، ثُمَّ يَسْوَدُّ، ثُمَّ يَتَنَاقَرُ.

(٢) الأول: انسداد محلِّ الجماع بَلَحْمٍ، والثاني: بَعْظَمٍ.

(٣) عاجزًا عن الوطء.

(٤) مقطوع الذَّكَرِ.

(٥) ومقابله: له الْخِيَارُ لثُقُرة الطَّبعِ مِنْهُ، أَمَا الْمُشْكِلُ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ.

(٦) أَي: أَوْ عَيْبٌ حَدَثَ بِهَا.

(٧) بِالزَّوْجِ مِنَ الْعَيْبِ.

وَيَتَخَيَّرُ بِمُقَارِنِ جُنُونٍ^(١)، وَكَذَا جُذَامٍ وَبَرَصٍ فِي الْأَصَحِّ.
وَالْخِيَارُ عَلَى الْفَوْرِ.

وَالْفَسْخُ^(٢) قَبْلَ دُخُولِ يُسْقِطُ الْمَهْرَ، وَبَعْدَهُ الْأَصَحُّ: أَنَّهُ
يَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ فُسِخَ بِمُقَارِنِ^(٣)، أَوْ بِحَادِثٍ بَيْنَ الْعَقْدِ
وَالْوَطْءِ جِهْلُهُ الْوَاطِئُ^(٤)، وَالْمُسَمَّى إِنْ حَدَثَ بَعْدَ وَطْءٍ.
وَلَوْ أَنْفَسَخَ بِرَدَّةٍ بَعْدَ وَطْءٍ فَالْمُسَمَّى.

وَلَا يَرْجِعُ الزَّوْجُ بَعْدَ الْفَسْخِ بِالْمَهْرِ عَلَى مَنْ غَرَّهُ فِي
الْجَدِيدِ.

وَيُشْتَرَطُ فِي الْعُنَّةِ رَفْعُ إِلَى حَاكِمٍ، وَكَذَا سَائِرُ الْعُيُوبِ فِي
الْأَصَحِّ، وَتَثَبُّتُ الْعُنَّةُ بِإِفْرَارِهِ، أَوْ بَيِّنَةٍ عَلَى إِفْرَارِهِ، وَكَذَا بَيَمِينِهَا
بَعْدَ نُكُولِهِ فِي الْأَصَحِّ.

وَإِذَا ثَبَتَتْ ضَرْبَ الْقَاضِي لَهُ سَنَةٌ بِطَلَبِهَا، فَإِذَا تَمَّتْ رَفَعَتْهُ
إِلَيْهِ، فَإِنْ قَالَ: (وَطِئْتُ) حُلْفٌ^(٥)، فَإِنْ نَكَلَ حُلْفَتْ، فَإِنْ
حُلْفَتْ أَوْ أَقَرَّ اسْتَقَلَّتْ بِالْفَسْخِ، وَقِيلَ: يَخْتَاJُ إِلَى إِذْنِ الْقَاضِي
أَوْ فُسِخَ.

وَلَوْ أَعْتَزَلَتْهُ أَوْ مَرَضَتْ أَوْ حُبِسَتْ فِي الْمُدَّةِ لَمْ تُحَسَبْ،

(١) وإن رضيت الزوجة.

(٢) منه أو منها.

(٣) للعقد.

(٤) أما إذا علمه ووطئ فلا فسخ.

(٥) ولو كانت بكراً وشهد أربع نسوة ببقاء بكارتها فالقول قولها.

وَلَوْ رَضِيَتْ بَعْدَهَا ^(١) بِهِ بَطَلَ حَقُّهَا، وَكَذَا لَوْ أَجَلَّتْهُ ^(٢) عَلَى الصَّحِيحِ.

وَلَوْ نَكَحَ وَشُرْطَ فِيهَا إِسْلَامٌ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا نَسَبٌ أَوْ حُرِّيَّةٌ، أَوْ غَيْرُهُمَا ^(٣)، فَأُخْلِفَ فَلَا أَظْهَرُ: صِحَّةُ النِّكَاحِ، ثُمَّ إِنْ بَانَ خَيْرًا مِمَّا شُرْطَ ^(٤) فَلَا خِيَارَ، وَإِنْ بَانَ دُونَهُ فَلَهَا الْخِيَارُ، وَكَذَا لَهُ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ ظَنَّنَهَا ^(٥) مُسْلِمَةً أَوْ حُرَّةً فَبَانَتْ كِتَابِيَّةٌ أَوْ أَمَةٌ وَهِيَ تَحِلُّ لَهُ فَلَا خِيَارَ فِي الْأَظْهَرِ.

وَلَوْ أَدْنَتْ فِي تَزْوِيجِهَا بِمَنْ ظَنَّتْهُ كُفًًا فَبَانَ فَسَقَهُ أَوْ دَنَاءَهُ نَسَبِهِ وَحَرْفَتِهِ فَلَا خِيَارَ لَهَا ^(٦).

قُلْتُ: وَلَوْ بَانَ مَعِيْبًا أَوْ عَبْدًا ^(٧) فَلَهَا الْخِيَارُ ^(٨). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمَتَى فُسِّخَ بِخُلْفٍ ^(٩) فَحُكِمَ الْمَهْرُ وَالرُّجُوعُ بِهِ عَلَى الْغَارِّ

(١) بعد السَّتَةِ.

(٢) مَدَّةٌ أُخْرَى.

(٣) كِبَاكِرَةٌ.

(٤) كَأَنَّ شُرْطَ أَنْ تَكُونَ كِتَابِيَّةً فَبَانَتْ مُسْلِمَةً.

(٥) بِلا شُرْطَ.

(٦) لَتَقْصِيرِهَا وَوَلِيِّهَا فِي الْبَحْثِ.

(٧) وَهِيَ حُرَّةٌ.

(٨) لَكِنْ الْمَعْتَمَدُ عِنْدَ ابْنِ حَجَرٍ أَنَّهُ لَا خِيَارَ لَهَا فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ، خِلَافًا لِلرَّمْلِيِّ.

(٩) الشَّرْطَ.

مَا سَبَقَ فِي الْعَيْبِ^(١)، وَالْمَوْثُرُ^(٢) تَغْرِيرٌ قَارَنَ الْعَقْدَ^(٣).

وَلَوْ غَرَّ بِحُرِّيَّةِ أَمَةٍ وَصَحَّحْنَاهُ^(٤) فَأُلُوْلَدُ قَبْلَ الْعِلْمِ حُرٌّ، وَعَلَى الْمَغْرُورِ قِيَمَتُهُ لِسَيِّدِهَا وَيَرْجَعُ بِهَا^(٥) عَلَى الْغَارِّ، وَالتَّغْرِيرُ بِالْحُرِّيَّةِ لَا يُتَصَوَّرُ مِنْ سَيِّدِهَا، بَلْ مِنْ وَكِيلِهِ أَوْ مِنْهَا، فَإِنْ كَانَ مِنْهَا تَعَلَّقَ الْغَرْمُ بِذِمَّتِهَا، وَلَوْ أَنْفَصَلَ الْوَلَدُ مَيْتًا بِلَا جِنَايَةٍ فَلَا شَيْءَ فِيهِ.

وَمَنْ عَتَقَتْ تَحْتَ رَقٍّ فِيهِ رِقٌّ تَخَيَّرَتْ فِي فُسْخِ النِّكَاحِ، وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ، فَإِنْ قَالَتْ: (جَهَلْتُ الْعِتْقَ) صُدِّقَتْ بِيَمِينِهَا إِنْ أَمَكْنَ؛ بَأَنَّ كَانَ الْمُعْتَقُ غَائِبًا، وَكَذَا إِنْ قَالَتْ: (جَهَلْتُ الْخِيَارَ بِهِ) فِي الْأَظْهَرِ، فَإِنْ فَسَخَتْ قَبْلَ وَطْءٍ فَلَا مَهْرَ، أَوْ بَعْدَهُ بِعِتْقٍ بَعْدَهُ^(٦) وَجَبَ الْمُسَمَّى، أَوْ قَبْلَهُ فَمَهْرٌ مِثْلُ^(٧)، وَقِيلَ: الْمُسَمَّى، وَلَوْ عَتَقَ بَعْضُهَا أَوْ كُوتِبَتْ أَوْ عَتَقَ عَبْدٌ تَحْتَهُ أَمَةٌ فَلَا خِيَارَ.

* * * *

(١) وهو أنه إن كان قَبْلَ الدخول فلا مهر، وإن كان بَعْدَهُ فمهر المِثْل، ولا يرجع بما غَرَّمَهُ عَلَى الْغَارِّ.

(٢) فِي الْفُسْخِ، لَا الشَّرْطِ.

(٣) عَلَى وَجْهِ الْاِشْتِرَاطِ (كَقَوْلِهِ: زَوَّجْتُكَ هَذِهِ الْبَكْرَ)، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَارَنَهُ لَا عَلَى وَجْهِ الْاِشْتِرَاطِ، أَوْ تَقَدَّمَ.

(٤) وهو القول الْأَظْهَرُ، وَحَصَلَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ.

(٥) بِقِيَمَةِ الْوَلَدِ.

(٦) أَيِ: الْوُطْءِ.

(٧) عِبَارَةُ الرُّوْضَةِ: إِنْ تَقَدَّمَ الدخول عَلَى الْعِتْقِ وَجَبَ الْمُسَمَّى، وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ وَكَانَتْ جَاهِلَةً بِالْحَالِ وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ.

فَضْلٌ [فِي الْإِعْفَافِ وَمَنْ يَحِبُّ لَهُ]

يَلْزَمُ الْوَلَدَ^(١) إِعْفَافُ الْأَبِ^(٢) وَالْأَجْدَادِ^(٣) عَلَى الْمَشْهُورِ؛
بِأَنْ يُعْطِيَهُ مَهْرَ حُرَّةٍ، أَوْ يَقُولَ: (أَنْكِحْ وَأَعْطِيكَ الْمَهْرَ)، أَوْ
يَنْكِحَ لَهُ بِإِذْنِهِ وَيُمَهِّرَ، أَوْ يُمْلِكَهُ أَمَةً^(٤)، أَوْ ثَمَنَهَا، ثُمَّ عَلَيْهِ
مُؤَنَّتُهُمَا.

وَلَيْسَ لِلْأَبِ تَعْيِينُ النِّكَاحِ دُونَ التَّسْرِي^(٥)، وَلَا رَفِيعَةً^(٦).

وَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى مَهْرٍ فَتَعَيَّنَتْهَا لِلْأَبِ.

وَيَحِبُّ التَّجْدِيدُ إِذَا مَاتَتْ أَوْ أَنْفَسَخَ بَرْدَةً، أَوْ فَسَخَهُ
بِعَيْبٍ، وَكَذَا إِنْ طَلَّقَ بَعْذَرٍ فِي الْأَصَحِّ.

وَإِنَّمَا يَحِبُّ إِعْفَافُ فَاقِدِ مَهْرٍ مُحْتَاجٍ إِلَى نِكَاحٍ^(٧)،
وَيُصَدَّقُ إِذَا ظَهَرَتْ الْحَاجَةُ بِلَا يَمِينٍ.

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ وَطْءُ أَمَةٍ وَلَدِهِ، وَالْمَذْهَبُ: وَجُوبُ مَهْرٍ لَا
حَدٍّ، فَإِنْ أَحْبَلَ فَالْوَلَدُ حُرٌّ نَسِيبٌ، فَإِنْ كَانَتْ مُسْتَوْلَدَةً لِلابْنِ لَمْ

(١) الموسر.

(٢) المعسر.

(٣) من الجهتين.

(٤) تَجَلَّ لَهُ.

(٥) ولا عكسه.

(٦) أي: ولا تعيين ربيعة بجمال أو شرف.

(٧) وإن لم يخف زنى.

تَصِرُ مُسْتَوْلَدَةً لِلْأَبِ، وَإِلَّا فَلَا أَظْهَرُ: أَنَّهَا تَصِيرُ، وَأَنَّ عَلَيْهِ قِيمَتَهَا مَعَ مَهْرٍ^(١)، لَا قِيمَةَ وَلَدٍ فِي الْأَصَحِّ.

وَيَحْرُمُ^(٢) نِكَاحُهَا^(٣)، فَلَوْ مَلَكَ زَوْجَةً وَالِدِهِ الَّذِي لَا تَحِلُّ لَهُ الْأَمَةُ لَمْ يَنْفَسَخِ النِّكَاحُ فِي الْأَصَحِّ^(٤).

وَلَيْسَ لَهُ نِكَاحُ أَمَةٍ مُكَاتَبَةٍ، فَإِنْ مَلَكَ مُكَاتَبَ زَوْجَةَ سَيِّدِهِ انْفَسَخَ النِّكَاحُ فِي الْأَصَحِّ.

* * * *

فَصْلٌ [فِي نِكَاحِ الرَّقِيقِ]

السَّيِّدُ بِإِذْنِهِ فِي نِكَاحِ عَبْدِهِ لَا يَضْمَنُ مَهْرًا وَنَفَقَةً فِي الْجَدِيدِ، وَهُمَا فِي كَسْبِهِ بَعْدَ النِّكَاحِ الْمُعْتَادِ^(٥) وَالنَّادِرِ^(٦).

فَإِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي تِجَارَةٍ فَفِيمَا بِيَدِهِ مِنْ رِبْحٍ، وَكَذَا رَأْسُ مَالٍ فِي الْأَصَحِّ.

(١) فالقيمة للاستيلاد، والمهر للوطء.

(٢) على الأب.

(٣) أي أمة ولد؛ لما له في مال ولده من الإعفاف، فهي كالمشتركة.

(٤) لأنه يُعْتَقَرُ في الدوام ما لا يُعْتَقَرُ في الابتداء.

(٥) كالحاصل بالحرفة.

(٦) كالحاصل بالهبة.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُكْتَسِبًا وَلَا مَآذُونًا لَهُ فَفِي ذِمَّتِهِ^(١)، وَفِي قَوْلٍ: عَلَى السَّيِّدِ.

وَلَهُ الْمُسَافَرَةُ بِهِ، وَيَقُوتُ الْأَسْتِمْتَاعُ^(٢).

وَإِذَا لَمْ يُسَافِرْ لَزِمَهُ تَخْلِيَّتُهُ لَيْلًا لِلْأَسْتِمْتَاعِ، وَيَسْتَخْدِمُهُ نَهَارًا إِنْ تَكْفَّلَ^(٣) الْمَهْرَ وَالنَّفَقَةَ، وَإِلَّا فَيُخْلِيهِ لِكَسْبِهِمَا، وَإِنْ أَسْتَخْدَمَهُ بِلَا تَكْفُلٍ لَزِمَهُ الْأَقْلُ مِنْ أَجْرَةِ مِثْلِ^(٤) وَكُلِّ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ، وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ الْمَهْرُ وَالنَّفَقَةُ.

وَلَوْ نَكَحَ فَاسِدًا^(٥) وَوُطِئَ فَمَهْرُ مِثْلِ فِي ذِمَّتِهِ، وَفِي قَوْلٍ: فِي رَقَبَتِهِ.

وَإِذَا زَوَّجَ أَمَتَهُ أَسْتَخْدَمَهَا نَهَارًا وَسَلَّمَهَا لِلزَّوْجِ لَيْلًا، وَلَا نَفَقَةٌ عَلَى الزَّوْجِ حِينَئِذٍ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ أَخْلَى فِي دَارِهِ بَيْنًا وَقَالَ لِلزَّوْجِ: (تَخْلُو بِهَا فِيهِ) لَمْ يَلْزَمُهُ فِي الْأَصَحِّ.

وَلِلَّسَّيِّدِ السَّفَرُ بِهَا وَلِلزَّوْجِ صُحْبَتُهَا.

وَالْمَذْهَبُ: أَنَّ السَّيِّدَ لَوْ قَتَلَهَا أَوْ قَتَلَتْ نَفْسَهَا^(٦) قَبْلَ

(١) يُطَالَبُ بِهِمَا بَعْدَ عِتْقِهِ إِنْ رَضِيََتْ بِالْمَقَامِ مَعَهُ.

(٢) وَلِلْعَبْدِ اسْتِصْحَابُهَا.

(٣) السَّيِّدُ.

(٤) لَتِلْكَ الْمُدَّةِ.

(٥) لَعَدَمِ إِذْنِ سَيِّدِهِ مِثْلًا.

(٦) أَوْ ارْتَدَّتْ.

دُخُولِ سَقَطَ مَهْرُهَا، وَأَنَّ الْحُرَّةَ لَوْ قَتَلَتْ نَفْسَهَا أَوْ قَتَلَ الْأَمَةُ
أَجْنَبِيٌّ أَوْ مَاتَتْ^(١) فَلَا، كَمَا لَوْ هَلَكَتَا بَعْدَ دُخُولِ^(٢).

وَلَوْ بَاعَ مُزَوَّجَةً فَالْمَهْرُ لِلْبَائِعِ، فَإِنْ طُلِّقَتْ قَبْلَ دُخُولِ
فَنِصْفُهُ لَهُ.

وَلَوْ زَوَّجَ أُمَّتُهُ بَعْدَهُ لَمْ يَجِبْ مَهْرٌ^(٣).



(١) قبل دخول.

(٢) فَإِنَّ الْمَهْرَ لَا يَسْقُطُ.

(٣) وَلَا نِصْفُهُ.

كِتَابُ الصَّدَاقِ (١)

يُسَنُّ تَسْمِيَّتُهُ فِي الْعَقْدِ (٢)، وَيَجُوزُ إِخْلَاؤُهُ مِنْهُ (٣).

وَمَا صَحَّ مَبِيعًا صَحَّ صَدَاقًا.

وَإِذَا أَصْدَقَهَا عَيْنًا فَتَلَفَتْ فِي يَدِهِ ضَمِنَهَا ضَمَانٌ عَقْدٍ (٤)،
وَفِي قَوْلٍ: ضَمَانٌ يَدٍ (٥)، فَعَلَى الْأَوَّلِ: لَيْسَ لَهَا بَيْعُهُ قَبْلَ
قَبْضِهِ، وَلَوْ تَلَفَ (٦) فِي يَدِهِ (٧) وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ (٨)، وَإِنْ أَتْلَفَتْهُ
فَقَابِضَةٌ.

وَإِنْ أَتْلَفَهُ أَجْنَبِيٌّ تَخَيَّرَتْ عَلَى الْمَذْهَبِ (٩)، فَإِنْ فَسَخَتْ

(١) المهر.

(٢) وَأَنْ لَا يَنْقُصَ عَنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ (٢٨ غَرَامًا)، وَأَنْ لَا يَزِيدَ عَنْ خَمْسِ مِائَةٍ
(١٤٠٠ غَرَامًا مِنَ الْفِضَّةِ)، وَأَنْ لَا يَدْخُلَ بِهَا حَتَّى يَدْفَعَ إِلَيْهَا شَيْئًا مِنْهُ.

(٣) مَعَ الْكَرَاهَةِ.

(٤) أَيُّ: يَضْمَنُ مَقَابِلَهُ.

(٥) وَهُوَ الْمِثْلُ فِي الْمِثْلِيِّ، وَالْقِيَمَةُ فِي الْمَتَقَوِّمِ.

(٦) عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ.

(٧) بَاقِيَةٌ.

(٨) لِانْفِسَاخِ عَقْدِ الصَّدَاقِ بَعْدَ الْقَبْضِ.

(٩) بَيْنَ فُسْخِ الصَّدَاقِ، وَإِبْقَائِهِ.

الصَّدَاقَ أَخَذَتْ مِنَ الزَّوْجِ مَهْرَ مِثْلٍ، وَإِلَّا غَرَمَتْ الْمُتَلَفَ^(١).

وَإِنْ أَتْلَفَهُ الزَّوْجُ فَكَتَلَفَهُ^(٢)، وَقِيلَ: كَأَجْنَبِيٍّ^(٣).

وَلَوْ أَصْدَقَ عَبْدَيْنِ فَتَلَفَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ قَبْضِهِ أَنْفَسَخَ^(٤) فِيهِ
لَا فِي الْبَاقِي عَلَى الْمَذْهَبِ، وَلَهَا الْخِيَارُ، فَإِنْ فَسَخَتْ فَمَهْرُ
مِثْلٍ، وَإِلَّا فَحِصَّةُ التَّلَافِ مِنْهُ^(٥).

وَلَوْ تَغَيَّبَ^(٦) قَبْلَ قَبْضِهِ تَخَيَّرَتْ عَلَى الْمَذْهَبِ، فَإِنْ
فَسَخَتْ فَمَهْرُ مِثْلٍ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ^(٧).

وَالْمَنَافِعُ الْفَائِتَةُ فِي يَدِ الزَّوْجِ لَا يَضْمَنُهَا، وَإِنْ طَلَبَتْ
التَّسْلِيمَ فَأَمْتَنَعَ ضَمِنَ ضَمَانَ الْعَقْدِ، وَكَذَا الَّتِي اسْتَوْفَاهَا بِرُكُوبٍ
وَنَحْوِهِ^(٨) عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَلَهَا حَبْسُ نَفْسِهَا لِتَقْبِضَ الْمَهْرَ الْمُعَيَّنَ
وَالْحَالَ لَا الْمُؤَجَّلَ، فَلَوْ حَلَّ^(٩) قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَلَا حَبْسَ فِي
الْأَصَحِّ.

(١) المثل أو القيمة.

(٢) بآفة.

(٣) أي: كإتلافه.

(٤) عقد الصداق.

(٥) من مهر المثل.

(٦) الصداق.

(٧) لها.

(٨) فلا يضمنها.

(٩) المؤجل.

وَلَوْ قَالَ كُلٌّ: (لَا أَسْلَمُ حَتَّى تُسَلِّمَ) فَفِي قَوْلٍ: يُجْبَرُ
هُوَ، وَفِي قَوْلٍ: لَا إِجْبَارَ، فَمَنْ سَلَّمَ أُجْبِرَ صَاحِبُهُ، وَالْأَظْهَرُ:
يُجْبَرَانِ؛ فَيُؤْمَرُ بِوَضْعِهِ عِنْدَ عَدْلٍ، وَتُؤْمَرُ بِالْتَّمَكِينِ، فَإِذَا سَلَّمَتْ
أَعْطَاهَا الْعَدْلُ الْمَهْرَ.

وَلَوْ بَادَرَتْ فَمَكَّنَتْ طَالِبَتَهُ^(١)، فَإِنْ لَمْ يَطَأْ أَمْتَنَعَتْ حَتَّى
يُسَلِّمَ، وَإِنْ وَطِئَ فَلَا.

وَلَوْ بَادَرَ فَسَلَّمَ فَلْتَمَكَّنَ، فَإِنْ أَمْتَنَعَتْ بِلَا عُدْرِ اسْتَرَدَّ إِنْ
قُلْنَا: إِنَّهُ يُجْبَرُ^(٢).

وَلَوْ اسْتَمَهَلَتْ لِنَتَّظِفِ وَنَحْوِهِ أُمِهَلَتْ مَا يَرَاهُ قَاضٍ، وَلَا
يُجَاوِزُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، لَا لِيَنْقَطِعَ حَيْضُ^(٣).

وَلَا تُسَلِّمُ صَغِيرَةً وَلَا مَرِيضَةً حَتَّى يَزُولَ مَانِعُ وَطْءٍ.

وَيَسْتَقِرُّ الْمَهْرُ بِوُطْءٍ^(٤) وَإِنْ حَرَّمَ كَحَائِضٍ، وَبِمَوْتِ
أَحَدِهِمَا^(٥)، لَا بِخُلُوعٍ فِي الْجَدِيدِ.

* * * *

(١) بالمهر.

(٢) وَأَمَّا إِنْ قُلْنَا: لَا يُجْبَرُ (وهو الراجح) فَلَا يُسْتَرَدُّ.

(٣) فَلَا تُمَهَّلُ لَذَلِكَ.

(٤) وَلَوْ فِي الدُّبْرِ.

(٥) قَبْلَ وَطْءٍ.

فَضْلٌ [فِي الصَّدَاقِ الْفَاسِدِ]

نَكَحَهَا بِخَمْرٍ أَوْ خُرٍّ^(١) أَوْ مَغْصُوبٍ وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ،
وَفِي قَوْلٍ: قِيمَتُهُ^(٢)، أَوْ بِمَمْلُوكٍ وَمَغْصُوبٍ^(٣) بَطْلٌ فِيهِ، وَصَحَّ
فِي الْمَمْلُوكِ فِي الْأَظْهَرِ وَتَخَيَّرَ^(٤)؛ فَإِنْ فَسَخْتَ فَمَهْرٌ مِثْلٌ،
وَفِي قَوْلٍ: قِيمَتُهُمَا، وَإِنْ أَجَازْتَ فَلَهَا مَعَ الْمَمْلُوكِ حِصَّةُ
الْمَغْصُوبِ مِنْ مَهْرٍ مِثْلٍ بِحَسَبِ قِيمَتِهِمَا، وَفِي قَوْلٍ: تَقْنَعُ
بِهِ^(٥).

وَلَوْ قَالَ: (زَوَّجْتُكَ بِنْتِي وَبِعْتُكَ ثَوْبَهَا بِهَذَا الْعَبْدِ) صَحَّ
النِّكَاحُ، وَكَذَا الْمَهْرُ وَالْبَيْعُ فِي الْأَظْهَرِ، وَيُوزَعُ الْعَبْدُ عَلَى
الثَّوبِ وَمَهْرٍ مِثْلٍ.

وَلَوْ نَكَحَ بِأَلْفٍ عَلَى أَنْ لِأَبِيهَا أَوْ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ أَلْفًا
فَالْمَذْهَبُ: فَسَادُ الصَّدَاقِ^(٦) وَوُجُوبُ مَهْرٍ مِثْلٍ.

وَلَوْ شَرَطَ^(٧) خِيَارًا فِي النِّكَاحِ بَطْلَ النِّكَاحِ، أَوْ فِي الْمَهْرِ

(١) أَوْ خَنْزِيرٍ.

(٢) أَي: بَدَلُهُ، فَيَقْدَرُ الْخَمْرُ عَصِيرًا، وَالْحُرُّ رَقِيقًا، وَالْمَغْصُوبُ مَمْلُوكًا.

(٣) أَي: نَكَحَهَا بِمَمْلُوكٍ وَمَغْصُوبٍ مَعًا.

(٤) بَيْنَ فَسْخِ الصَّدَاقِ، وَإِبْقَائِهِ.

(٥) أَي: بِالْمَمْلُوكِ، وَلَا شَيْءَ لَهَا مَعَهُ.

(٦) لَجْعَلَهُ الْمَهْرَ لغيرِ الزَّوْجَةِ.

(٧) أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ.

فَالْأَظْهَرُ: صِحَّةُ النِّكَاحِ لَا الْمَهْرَ^(١).

وَسَائِرُ الشُّرُوطِ إِنْ وَافَقَ مُقْتَضَى النِّكَاحِ^(٢) أَوْ لَمْ يَتَّعَلَقْ بِهِ
عَرَضٌ^(٣) لَغَا، وَصَحَّ النِّكَاحُ وَالْمَهْرُ.

وَإِنْ خَالَفَ وَلَمْ يُخَلَّ بِمَقْصُودِهِ الْأَصْلِيِّ^(٤) كَشَرَطِ أَنْ لَا
يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا أَوْ لَا نَفَقَةَ لَهَا صَحَّ النِّكَاحُ وَفَسَدَ الشَّرْطُ
وَالْمَهْرُ^(٥). وَإِنْ أَخْلَى كَأَنْ لَا يَطَأُ أَوْ يُطَلَّقَ بَطَلَ النِّكَاحُ.

وَلَوْ نَكَحَ نِسْوَةً بِمَهْرٍ فَالْأَظْهَرُ: فَسَادُ الْمَهْرِ، وَلِكُلِّ مَهْرٍ مِثْلٍ.
وَلَوْ نَكَحَ لِطْفَلٍ بِفَوْقِ مَهْرٍ مِثْلٍ^(٦)، أَوْ أَنْكَحَ بِنْتًا لَا
رَشِيدَةً، أَوْ رَشِيدَةً بِكُرًا بِلَا إِذْنٍ^(٧) بِدُونِهِ^(٨) فَسَدَ الْمُسَمَّى،
وَالْأَظْهَرُ: صِحَّةُ النِّكَاحِ بِمَهْرٍ مِثْلٍ.

وَلَوْ تَوَافَقُوا عَلَى مَهْرٍ كَانَ سِرًّا^(٩) وَأَعْلَنُوا زِيَادَةً
فَالْمَذْهَبُ: وَجُوبُ مَا عُقِدَ بِهِ.

(١) ويجب مهر المثل.

(٢) كشرط النفقة.

(٣) كشرط أن لا تأكل إلا كذا.

(٤) وهو الوطء.

(٥) سواء أكان لها (كأن لا يتزوج عليها)، أو عليه (كأن لا نفقة لها)؛ لأن الشرط إن كان لها فلم ترض بالمسمى وحده، وإن كان عليها فلم يرض الزوج إلا عند سلامة ما شرطه، وليس له قيمة يرجع إليها، فوجب الرجوع إلى مهر المثل.

(٦) من ماله.

(٧) في النقص.

(٨) بدون مهر المثل.

(٩) أو عقدوا سراً.

وَلَوْ قَالَتْ لَوْلِيَّهَا^(١) : (زَوَّجْنِي بِأَلْفٍ)، فَنَقَصَ عَنْهُ بَطْلَ
النِّكَاحِ، فَلَوْ أَطْلَقَتْ فَنَقَصَ عَنْ مَهْرٍ مِثْلٍ بَطْلَ، وَفِي قَوْلٍ:
يَصِحُّ بِمَهْرٍ مِثْلٍ.
قُلْتُ: الْأَظْهَرُ: صِحَّةُ النِّكَاحِ فِي الصُّورَتَيْنِ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * * *

فَصْلٌ [فِي التَّفْوِيزِ]

قَالَتْ رَشِيدَةٌ^(٢) : (زَوَّجْنِي بِلَا مَهْرٍ)، فَزَوَّجَ وَنَفَى الْمَهْرَ أَوْ
سَكَتَ فَهُوَ تَفْوِيزٌ صَحِيحٌ، وَكَذَا لَوْ قَالَ سَيِّدُ أُمَةٍ : (زَوَّجْتُكَهَا
بِلَا مَهْرٍ).

وَلَا يَصِحُّ تَفْوِيزٌ غَيْرَ رَشِيدَةٍ.

وَإِذَا جَرَى تَفْوِيزٌ صَحِيحٌ فَأَلْظَهَرُ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ شَيْءٌ
بِنَفْسِ الْعَقْدِ، فَإِنْ وَطِئَ فَمَهْرٌ مِثْلٍ، وَيُعْتَبَرُ بِحَالِ الْعَقْدِ فِي
الْأَصَحِّ^(٣).

وَلَهَا قَبْلَ الْوُطْءِ مُطَالَبَةُ الزَّوْجِ بِأَنْ يَفْرِضَ مَهْرًا، وَحَبْسُ

(١) غير المجبر.

(٢) لوليها.

(٣) عند ابن حَجَرٍ، وبالأكثر من العقد إلى الوطء أو الموت عند الرملي.

نَفْسِهَا لِيَفْرِضَ، وَكَذَا لِتَسْلِيمِ الْمَفْرُوضِ فِي الْأَصَحَّ^(١).
وَيُشْتَرَطُ رِضَاهَا بِمَا يَفْرِضُهُ الزَّوْجُ^(٢) لَا عِلْمُهَا بِقَدْرِ مَهْرٍ
الْمِثْلِ فِي الْأَظْهَرِ.
وَيَجُوزُ فَرَضُ مُؤَجَّلٍ^(٣) فِي الْأَصَحِّ وَفَوْقَ مَهْرٍ مِثْلٍ،
وَقِيلَ: لَا إِنْ كَانَ مِنْ جَنْسِهِ^(٤).
وَلَوْ أُمْتَنَعَ مِنَ الْفَرَضِ أَوْ تَنَازَعَا فِيهِ فَرَضَ الْقَاضِي نَقْدًا
الْبَلَدِ حَالًا.
قُلْتُ: وَيَفْرِضُ مَهْرٌ مِثْلٍ وَيُشْتَرَطُ عِلْمُهُ^(٥) بِهِ^(٦). وَاللَّهُ
أَعْلَمُ.

وَلَا يَصِحُّ فَرَضُ أَجْنَبِيٍّ مِنْ مَالِهِ فِي الْأَصَحِّ.
وَالْفَرَضُ^(٧) الصَّحِيحُ كَمُسَمًّى^(٨)؛ فَيَتَشَطَّرُ بِطَلَاقٍ قَبْلَ
وَطْءٍ^(٩)، وَلَوْ طَلَّقَ قَبْلَ فَرَضٍ وَوَطْءٍ فَلَا تَشْطِيرَ^(١٠)، وَإِنْ مَاتَ
أَحَدُهُمَا قَبْلَهُمَا لَمْ يَجِبْ مَهْرٌ مِثْلٍ فِي الْأَظْهَرِ.

(١) لِأَنَّ التَّفْوِيضَ إِخْلَاءَ الْعَقْدِ عَنِ التَّسْمِيَةِ، وَالْعَقْدُ سَبَبٌ لَوْجُوبِهِ.

(٢) إِنْ نَقَصَ عَنْ مَهْرِ الْمِثْلِ.

(٣) بِالْتَرَاضِيِّ.

(٤) لِأَنَّ الْقِيَمَةَ تَرْتَفِعُ وَتَنْخَفِضُ، فَلَا تَتَحَقَّقُ الزِّيَادَةُ.

(٥) أَيِ: الْقَاضِي.

(٦) حَتَّى لَا يَزِيدَ عَلَيْهِ وَلَا يَنْقُصَ.

(٧) أَيِ: الْمَفْرُوضِ.

(٨) فِي الْعَقْدِ.

(٩) أَمَّا الْفَرَضُ الْفَاسِدُ (كَخَمَرٍ) فَلَا يَتَشَطَّرُ بِهِ مَهْرُ الْمِثْلِ.

(١٠) وَلَا يَجِبُ لَهَا شَيْءٌ مِنَ الْمَهْرِ.

قُلْتُ: الْأَظْهَرُ وَجُوبُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * * *

فَصْلٌ

[فِي ضَابِطِ مَهْرِ الْمِثْلِ]

مَهْرُ الْمِثْلِ: مَا يُرْغَبُ بِهِ فِي مِثْلِهَا، وَرُكْنُهُ الْأَعْظَمُ نَسَبٌ،
فَيَرَاغَى أَقْرَبُ مَنْ تُنْسَبُ إِلَى مَنْ تُنْسَبُ^(١) إِلَيْهِ، وَأَقْرَبُهُنَّ أُخْتُ
لِأَبَوَيْنِ ثُمَّ لِأَبٍ، ثُمَّ بَنَاتُ أَخٍ^(٢)، ثُمَّ عَمَّاتُكَ^(٣).
فَإِنْ فَقِدَ نِسَاءَ الْعَصْبَةِ أَوْ لَمْ يُنْكَحْنَ أَوْ جُهِلَ مَهْرُهُنَّ
فَأَرْحَامُ كَجَدَّاتٍ وَخَالَاتٍ^(٤).

وَيُعْتَبَرُ سِنٌّ وَعَقْلٌ وَيَسَارٌ وَبَكَارَةٌ وَثِيُوبَةٌ وَمَا اخْتَلَفَ بِهِ
غَرَضٌ^(٥)، فَإِنْ اخْتَصَّتْ بِفَضْلِ أَوْ نَقَصَ زَيْدٌ أَوْ نَقَصَ^(٦) لَا يُقَى
بِالْحَالِ.

وَلَوْ سَامَحَتْ وَاحِدَةً^(٧) لَمْ تَجِبْ مُوَافَقَتُهَا^(٨).

(١) هذه المرأة.

(٢) لأبوين، أو لأب.

(٣) أي: لأبوين، ثُمَّ لِأَبٍ.

(٤) فيُقَدَّمُ من نساء الأرحام الأمُّ، ثُمَّ الجدَّات، ثم الخالات، ثم بنات الأخوات،
ثم بنات الأخوال.

(٥) كالعلم.

(٦) في مهرها.

(٧) من قريباتها بصفة.

(٨) على الباقيات اعتبارًا بالغالب.

وَلَوْ خَفَضْنَ^(١) لِلْعَشِيرَةِ فَقَطِ اعْتَبِرَ.

وَفِي وَطْءِ نِكَاحٍ فَاسِدٍ مَهْرٌ مِثْلُ يَوْمِ الْوُطْءِ، فَإِنْ تَكَرَّرَ فَمَهْرٌ^(٢) فِي أَعْلَى الْأَحْوَالِ.

قُلْتُ: وَلَوْ تَكَرَّرَ وَطْءٌ بِشُبْهَةٍ وَاحِدَةٍ فَمَهْرٌ، فَإِنْ تَعَدَّدَ جِنْسُهَا^(٣) تَعَدَّدَ الْمَهْرُ، وَلَوْ كَرَّرَ وَطْءٌ مَغْضُوبَةً أَوْ مُكْرَهَةً عَلَى زِنَى تَكَرَّرَ الْمَهْرُ^(٤)، وَلَوْ تَكَرَّرَ وَطْءُ الْأَبِ^(٥) وَالشَّرِيكِ^(٦) وَسَيِّدِ مَكَاتِبَةٍ فَمَهْرٌ، وَقِيلَ: مُهُورٌ، وَقِيلَ: إِنْ اتَّحَدَ الْمَجْلِسُ فَمَهْرٌ، وَإِلَّا فَمُهُورٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * * *

فَصْلٌ

[فِيمَا يُسْقِطُ الْمَهْرَ وَمَا يُشْطَرُّهُ]

الْفُرْقَةُ قَبْلَ وَطْءٍ مِنْهَا^(٧) أَوْ بِسَبَبِهَا (كَفَسْخِهَا بِعَيْبِهَا) تُسْقِطُ الْمَهْرَ، وَمَا لَا^(٨) كَطَّلَاقٍ وَإِسْلَامِهِ وَرِدَّتِهِ وَلِعَانِهِ وَإِرْضَاعِ أُمِّهِ^(٩)

(١) في المهر.

(٢) واحد.

(٣) أي: الشبهة، كأن وطئها بنكاح فاسد، ثم فارقها، ثم وطئها بظن أنها زوجته.

(٤) أما إذا طأعته فهي بغي، والبغي لا مهر لها.

(٥) جارية ابنه.

(٦) الأمة المشتركة.

(٧) كإسلامها، أو ردتها، أو فسخها بعيبه.

(٨) تكون منها، ولا بسببها.

(٩) أو ابنته لها.

أَوْ أُمَّهَا^(١) يُشْطَرُّهُ.

ثُمَّ قِيلَ: مَعْنَى التَّشْطِيرِ: أَنَّ لَهُ خِيَارَ الرُّجُوعِ^(٢)،
وَالصَّحِيحُ: عَوْدُهُ بِنَفْسِ الطَّلَاقِ.

فَلَوْ زَادَ بَعْدَهُ^(٣) فَلَهُ^(٤).

وَإِنْ طَلَّقَ وَالْمَهْرُ تَالِفٌ^(٥) فَنِصْفُ بَدَلِهِ^(٦) مِنْ مِثْلِ^(٧) أَوْ
قِيمَةٍ^(٨).

وَإِنْ تَعَيَّبَ فِي يَدِهَا؛ فَإِنْ قَنَعَ بِهِ وَإِلَّا فَنِصْفُ قِيمَتِهِ
سَلِيمًا.

وَإِنْ تَعَيَّبَ قَبْلَ قَبْضِهَا^(٩) فَلَهُ نِصْفُهُ نَاقِصًا بِلاَ خِيَارٍ.

فَإِنْ عَابَ بِجِنَايَةٍ^(١٠) وَأَخَذَتْ أَرْضَهَا فَأَلْصَحُ أَنَّ لَهُ نِصْفَ
الْأَرْضِ^(١١).

(١) له وهو صغير.

(٢) إن شاء رجع وتملكه، وإن شاء تركه.

(٣) أي: زاد الصَّدَاق بعد الطلاق.

(٤) أي: النِّصْفُ في الزيادة إن عاد إليه النِّصْفُ.

(٥) بعد قبضه.

(٦) له.

(٧) في المثلّي.

(٨) في المتقوّم.

(٩) وقنعت به.

(١٠) من أجنبي.

(١١) مع نصف العين.

وَلَهَا زِيَادَةٌ مُنْفَصِلَةٌ^(١)، وَلَهَا خِيَارٌ فِي مُتَّصِلَةٍ، فَإِنْ شَحَّتْ
فَنِصْفُ قِيَمَةٍ بِلَا زِيَادَةٍ، وَإِنْ سَمَحَتْ لَزِمَهُ الْقَبُولُ.

وَإِنْ زَادَ وَنَقَصَ كَكَبِيرِ عَبْدٍ^(٢)، وَطَوَّلَ نَخْلَةً^(٣)، وَتَعَلَّمَ
صَنْعَةً مَعَ بَرَصٍ؛ فَإِنْ اتَّفَقَا بِنِصْفِ الْعَيْنِ، وَإِلَّا فَنِصْفُ قِيَمَةٍ.
وَزِرَاعَةُ الْأَرْضِ نَقْصٌ، وَحَرْثُهَا زِيَادَةٌ.

وَحَمْلُ أَمَةٍ وَبَهِيمَةٍ زِيَادَةٌ وَنَقْصٌ^(٤)، وَقِيلَ: الْبَهِيمَةُ زِيَادَةٌ.

وَإِطْلَاعُ نَخْلٍ زِيَادَةٌ مُتَّصِلَةٌ، وَإِنْ طَلَّقَ وَعَلَيْهِ^(٥) ثَمَرٌ مُؤَبَّرٌ
لَمْ يَلْزَمَهَا قَطْفُهُ^(٦)، فَإِنْ قَطَفَتْ تَعَيَّنَ نِصْفُ النَّخْلِ.

وَلَوْ رَضِيَ بِنِصْفِ النَّخْلِ وَتَبَقِيَّةِ الثَّمَرِ إِلَى جِدَادِهِ أُجْبِرَتْ
فِي الْأَصَحِّ، وَيَصِيرُ النَّخْلُ فِي يَدِهِمَا، وَلَوْ رَضِيَ بِهِ فَلَهُ
الْأَمْتِنَاغُ وَالْقِيَمَةُ^(٧).

وَمَتَى ثَبَتَ خِيَارُ^(٨) لَهُ أَوْ لَهَا^(٩) لَمْ يَمْلِكِ نِصْفَهُ حَتَّى
يَخْتَارَ ذُو الْأَخْتِيَارِ.

(١) حَدَّثَ بَعْدَ الْإِصْدَاقِ (كثْمَرَةٌ).

(٢) إِذْ زَادَتْ قُوَّتُهُ بِالْكَبِيرِ، وَنَقَصَتْ الرِّغْبَةَ فِيهِ.

(٣) أَذَى إِلَى قَلَّةِ ثَمَرِهَا.

(٤) أَمَّا الزِّيَادَةُ فَلِتَوَقُّعِ الْوَلَدِ، وَأَمَّا النِّقْصُ فِي الْأَمَةِ فَلِلضَّعْفِ، وَفِي الْبَهِيمَةِ لِلضَّعْفِ
وَرَدَاءَةِ اللَّحْمِ.

(٥) عَلَى النَّخْلِ.

(٦) فَتَسْتَحِقُّ إِبْقَاءَهُ إِلَى الْجِدَادِ.

(٧) أَيُّ: طَلِبُهَا؛ لِأَنَّ حَقَّهُ نَاجِزٌ، فَلَا يُوَخَّرُ إِلَّا بِرِضَاهِ.

(٨) بِسَبَبِ نَقْصِ الصَّدَاقِ.

(٩) بِسَبَبِ زِيَادَتِهِ.

وَمَتَّى رَجَعَ بِقِيَمَةٍ^(١) أَعْتَبِرَ الْأَقْلُ مِنْ يَوْمِي الْإِصْدَاقِ
وَالْقَبْضِ.

وَلَوْ أَصْدَقَ تَعْلِيمَ قُرْآنٍ وَطَلَّقَ قَبْلَهُ فَأَلْأَصَحُّ: تَعَذُّرُ
تَعْلِيمِهِ، وَيَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُ بَعْدَ وَطْءٍ، وَنِصْفُهُ قَبْلَهُ.

وَلَوْ طَلَّقَ وَقَدْ زَالَ مِلْكُهَا عَنْهُ فَنِصْفُ بَدَلِهِ^(٢)، فَإِنْ كَانَ
زَالَ وَعَادَ تَعَلَّقَ بِالْعَيْنِ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ وَهَبَتْهُ لَهُ ثُمَّ طَلَّقَ^(٣) فَأَلْأَظْهَرُ: أَنَّ لَهُ نِصْفَ بَدَلِهِ.

وَعَلَى هَذَا: لَوْ وَهَبَتْهُ النِّصْفَ فَلَهُ نِصْفُ الْبَاقِي وَرُبْعُ بَدَلِ
كُلِّهِ، وَفِي قَوْلٍ: النِّصْفُ الْبَاقِي، وَفِي قَوْلٍ: يَتَخَيَّرُ بَيْنَ بَدَلِ
نِصْفِ كُلِّهِ، أَوْ نِصْفِ الْبَاقِي وَرُبْعِ بَدَلِ كُلِّهِ.

وَلَوْ كَانَ^(٤) دَيْنًا فَأَبْرَأَتْهُ^(٥) لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهَا عَلَى
الْمَذْهَبِ.

وَلَيْسَ لَوْلِي عَفْوٌ عَنْ صَدَاقٍ عَلَى الْجَدِيدِ.

* * * *

(١) عند هلاك الصداق.

(٢) مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيَمَةٍ.

(٣) قبل الدخول.

(٤) المهر.

(٥) ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ.

فَضْلٌ [فِي أَحْكَامِ الْمُتْعَةِ^(١)]

لِمُطَلَّاقَةٍ قَبْلَ وَطْءٍ مُتْعَةٍ إِنْ لَمْ يَجِبْ شَطْرُ مَهْرٍ^(٢)، وَكَذَا لِمَوْطُوءَةٍ فِي الْأَظْهَرِ^(٣)، وَفُرْقَةٌ لَا بِسَبَبِهَا كَطَّلَاقٍ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا تَنْقُصَ عَنْ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا^(٤).

إِنْ تَنَازَعَا قَدَرَهَا الْقَاضِي بِنَظَرِهِ مُعْتَبِرًا حَالَهُمَا^(٥)، وَقِيلَ: حَالُهُ، وَقِيلَ: حَالُهَا، وَقِيلَ: أَقَلُّ مَالٍ.

* * * *

فَضْلٌ [فِي التَّحَالِفِ عِنْدَ التَّنَازُعِ فِي الْمَهْرِ]

اِخْتَلَفَا فِي قَدْرِ مَهْرٍ أَوْ صِفَتِهِ تَحَالَفَا، وَيَتَحَالَفُ وَارِثَاهُمَا، أَوْ وَارِثُ وَاحِدٍ وَالْآخَرُ، ثُمَّ يُفْسَخُ الْمَهْرُ وَيَجِبُ مَهْرٌ مِثْلٌ. وَلَوْ ادَّعَتْ تَسْمِيَةً فَأَنْكَرَهَا تَحَالَفَا فِي الْأَصَحِّ.

(١) وهو مالٌ يجب على الزوج دفعه لمطلّقتها بشروط.

(٢) بأن كانت مفوضة، ولم يُفرض لها شيء.

(٣) وإن وجب لها المهر؛ لأنّه في مقابلة الوطء، فأباحش الطلاق لم يُجبر بشيء، فوجب لها المتعة دفعًا له.

(٤) ٨٤ غرامًا، وأن لا تبلغ نصف مهر المثل.

(٥) من يسار الزوج، وصفات الزوجة.

وَلَوْ أَدَّعَتْ نِكَاحًا وَمَهْرًا مِثْلَ فَأَقَرَّ بِالنِّكَاحِ وَأَنْكَرَ الْمَهْرَ أَوْ
سَكَتَ فَأَلْأَصَحُّ: تَكْلِيفُهُ الْبَيَانَ؛ فَإِنْ ذَكَرَ قَدْرًا وَزَادَتْ تَحَالُفًا،
وَأِنْ أَصَرَ مُنْكَرًا حُلْفَتْ وَفُضِيَ لَهَا.

وَلَوْ اخْتَلَفَ فِي قَدْرِهِ زَوْجٌ وَوَلِيٌّ صَغِيرَةٌ أَوْ مَجْنُونَةٌ تَحَالُفًا
فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ قَالَتْ: (نَكَحَنِي يَوْمَ كَذَا بِأَلْفٍ، وَيَوْمَ كَذَا بِأَلْفٍ)،
وَتَبَتِ الْعَقْدَانِ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بَيِّنَتِهِ لَزِمَهُ أَلْفَانِ^(١)، فَإِنْ قَالَ: (لَمْ أَطَأْ
فِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا) صُدِّقَ بِبَيْمِينِهِ وَسَقَطَ الشَّطْرُ، وَإِنْ قَالَ:
(كَانَ الثَّانِي تَجْدِيدَ لَفْظٍ لَا عَقْدًا) لَمْ يَقْبَلْ.

* * * *

فَضْلٌ

[فِي وَلِيمَةِ الْعَرَسِ]

وَلِيمَةُ الْعُرْسِ سُنَّةٌ^(٢)، وَفِي قَوْلٍ أَوْ وَجْهِ: وَاجِبَةٌ.
وَالْإِجَابَةُ إِلَيْهَا فَرَضٌ عَيْنٌ، وَقِيلَ: كِفَايَةٌ، وَقِيلَ: سُنَّةٌ^(٣).
وَإِنَّمَا تَجِبُ أَوْ تُسَنُّ بِشَرْطٍ:
أَنْ لَا يَخْصَّ الْأَغْنِيَاءَ.

(١) لإمكان صحة العقدين؛ لأنَّ العقد الثاني لا يكون إلا بعد ارتفاع الأول. وأما

عدم التعرض للوطء فلا لأنَّ المسمى في كلِّ عقدٍ يجب بالعقد.

(٢) مؤكدة، وأقلُّها للمتمكِّن: شاةٌ، ولغيره: ما قدر عليه ولو مشروبًا.

(٣) وأما غيرها من الولائم فالإجابة إليها سُنَّةٌ.

وَأَنْ يَدْعُوهُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ، فَإِنْ أَوْلَمَ ثَلَاثَةً لَمْ تَجِبْ فِي الثَّانِي، وَتُكْرَهُ فِي الثَّلَاثِ^(١).

وَأَنْ لَا يُخْضِرَهُ لِحَوْفٍ أَوْ طَمَعٍ فِي جَاهِهِ^(٢).
وَأَنْ لَا يَكُونَ ثَمَّ مَنْ يَتَأَذَّى بِهِ أَوْ لَا تَلِيقُ بِهِ مُجَالَسَتُهُ، وَلَا مُنْكَرٌ؛ فَإِنْ كَانَ يَزُولُ بِحُضُورِهِ فَلْيُخْضِرْ.

وَمِنْ الْمُنْكَرِ: فِرَاشُ حَرِيرٍ وَصُورَةُ حَيَوَانٍ عَلَى سَقْفٍ أَوْ جِدَارٍ أَوْ وَسَادَةٍ^(٣) أَوْ سِتْرِ^(٤) أَوْ ثَوْبٍ مَلْبُوسٍ، وَيَجُوزُ مَا عَلَى أَرْضٍ وَبِسَاطٍ وَمِخْدَةٍ^(٥)، وَمَقْطُوعُ الرَّأْسِ، وَصُورَةُ شَجَرٍ، وَيَحْرُمُ تَصْوِيرُ حَيَوَانٍ^(٦).

وَلَا تَسْقُطُ إِجَابَةُ بِصَوْمٍ، فَإِنْ شَقَّ عَلَى الدَّاعِي صَوْمُ نَفْلٍ فَالْفِطْرُ أَفْضَلُ.

وَيَأْكُلُ الضَّيْفُ مِمَّا قُدِّمَ لَهُ بِلَا لَفْظٍ، وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ إِلَّا بِأَكْلِ^(٧)، وَلَهُ أَخْذُ مَا يَعْلَمُ رِضَاهُ بِهِ.

وَيَحِلُّ نَشْرُ سُكَّرٍ وَغَيْرِهِ فِي الْإِمْلَاكِ^(٨)، وَلَا يُكْرَهُ فِي الْأَصَحِّ، وَيَحِلُّ التَّقَاطُطُ، وَتَرْكُهُ أَوْلَى.

(١) لكن لو لم يمكن استيعاب معارفه في اليوم الأول لصَغَرَ منزله وجبت الإجابة.

(٢) وأن يعين المدعو بنفسه، وأن لا يعتذر المدعو ويقبل الداعي عذره، وأن لا يسبق الداعي غيره، وأن لا يغلب على الظن أن في مال الداعي شبهة.

(٣) منصوبة.

(٤) معلق.

(٥) يتكأ عليها.

(٦) ولو على هيئة لا يعيش معها، أو ممتهنا.

(٧) فلا يعطي سائلاً.

(٨) وهي وليمة عقد النكاح، وكذا في سائر الولائم.

كِتَابُ الْقَسَمِ ^(١) وَالنُّشُوزِ ^(٢)

يَخْتَصُّ الْقَسْمُ بِزَوَاجَاتٍ.

وَمَنْ بَاتَ عِنْدَ بَعْضِ نِسْوَتِهِ لَزِمَهُ عِنْدَ مَنْ بَقِيَ.

وَلَوْ أَعْرَضَ عَنْهُنَّ أَوْ عَنِ الْوَاحِدَةِ ^(٣) لَمْ يَأْتُمْ ^(٤).

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يُعْطِلَهُنَّ ^(٥).

وَتَسْتَحِقُّ الْقَسْمَ مَرِيضَةٌ وَرَتْقَاءٌ وَحَائِضٌ وَنُفَسَاءٌ ^(٦)،

لَا نَاشِزَةٌ.

فَإِنْ لَمْ يَنْفَرِدْ بِمَسْكَنٍ دَارَ عَلَيْهِنَّ فِي بُيُوتِهِنَّ، وَإِنْ انْفَرَدَ
فَالْأَفْضَلُ الْمَضِيُّ إِلَيْهِنَّ، وَلَهُ دَعَاؤُهُنَّ، وَالْأَصَحُّ تَحْرِيمُ: ذَهَابِهِ
إِلَى بَعْضٍ وَدُعَاءِ بَعْضٍ إِلَّا لِعَرَضٍ؛ كَقُرْبِ مَسْكَنٍ مَنْ مَضَى
إِلَيْهَا، أَوْ خَوْفِ عَلَيْهَا.

(١) بين الزوجات.

(٢) خروج المرأة عن طاعة زوجها.

(٣) التي ليس له غيرها.

(٤) لأن في داعية الطبع ما يغني عن إيجابه.

(٥) ويستحب أن يبيتا في فراش واحد.

(٦) لأن المقصود منه الأنس، لا الاستمتاع.

وَيَحْرُمُ أَنْ يُقِيمَ بِمَسْكَنٍ وَاحِدَةٍ وَيَدْعُوهُنَّ إِلَيْهِ، وَأَنْ يَجْمَعَ
بَيْنَ ضَرَّتَيْنِ فِي مَسْكَنٍ إِلَّا بِرِضَاهُمَا^(١).

وَلَهُ أَنْ يُرْتَّبَ الْقَسَمَ عَلَى لَيْلَةٍ وَيَوْمٍ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا^(٢)،
وَالْأَصْلُ اللَّيْلُ، وَالنَّهَارُ تَبَعٌ، فَإِنْ عَمِلَ لَيْلًا وَسَكَنَ نَهَارًا
(كَحَارِسٍ) فَعَكْسُهُ.

وَلَيْسَ لِلأَوَّلِ^(٣) دُخُولٌ فِي نَوْبَةٍ عَلَى أُخْرَى لَيْلًا إِلَّا
لِضَرُورَةٍ كَمَرَضِهَا أَلْمَخُوفِ؛ وَحِينَئِذٍ إِنْ طَالَ مُكْثُهُ قَضَى وَإِلَّا
فَلَا، وَلَهُ الدُّخُولُ نَهَارًا لَوْضِعَ مَتَاعٍ وَنَحْوِهِ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَطُولَ
مُكْثُهُ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يَقْضِي إِذَا دَخَلَ لِحَاجَةٍ، وَأَنَّ لَهُ مَا
سِوَى وَطْءٍ مِنْ اسْتِمْتَاعٍ، وَأَنَّهُ يَقْضِي إِنْ دَخَلَ بِلَا سَبَبٍ، وَلَا
تَجِبُ تَسْوِيَةٌ فِي الْإِقَامَةِ نَهَارًا.

وَأَقْلُ نُوبٍ الْقَسَمَ لَيْلَةً وَهُوَ أَفْضَلُ، وَيَجُوزُ ثَلَاثًا لَا زِيَادَةَ
عَلَى الْمَذْهَبِ. وَالصَّحِيحُ: وَجُوبُ قُرْعَةٍ لِلابْتِدَاءِ، وَقِيلَ:
يَتَخَيَّرُ.

وَلَا يُفْضَلُ فِي قَدْرِ نَوْبَةٍ، لَكِنْ لِحُرَّةِ مِثْلَا أَمَةٍ، وَتَخْتَصُّ
بِكُرٍّ جَدِيدَةٍ عِنْدَ زِفَافٍ بِسَبْعٍ بِلَا قِضَاءٍ، وَثِيْبٌ بِثَلَاثٍ؛ وَيُسَنُّ
تَخْيِيرُهَا بَيْنَ ثَلَاثٍ بِلَا قِضَاءٍ، وَسَبْعٍ بِقِضَاءٍ.

وَمَنْ سَافَرَتْ وَخَذَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَنَاشِزَةٌ، وَبِإِذْنِهِ لِعَرَضِهِ

(١) ولو اشتملت دارٌ على حُجرات منفردة المرافق جاز إسكانهنَّ فيها.

(٢) وهو أولى.

(٣) أي: مَنْ لَيْلُهُ أَصْلٌ.

يَقْضِي لَهَا، وَلِغَرَضِهَا^(١) لَا فِي الْجَدِيدِ.

وَمَنْ سَافَرَ لِنُقْلَةٍ حَرُمَ أَنْ يَسْتَضْحِبَ بَعْضَهُنَّ.

وَفِي سَائِرِ الْأَسْفَارِ الطَّوِيلَةِ (وَكَذَا الْقَصِيرَةِ فِي الْأَصَحِّ) يَسْتَضْحِبُ بَعْضَهُنَّ بِقُرْعَةٍ^(٢)، وَلَا يَقْضِي مُدَّةَ سَفَرِهِ. فَإِنْ وَصَلَ الْمَقْصِدَ وَصَارَ مُقِيمًا قَضَى مُدَّةَ الْإِقَامَةِ، لَا الرُّجُوعَ فِي الْأَصَحِّ.

وَمَنْ وَهَبَتْ حَقَّهَا لَمْ يَلْزَمِ الزَّوْجَ الرِّضَا، فَإِنْ رَضِيَ وَوَهَبَتْ لِمُعَيَّنَةٍ بَاتَ عِنْدَهَا لَيْلَتَيْهِمَا، وَقِيلَ: يُوَالِيهِمَا، أَوْ لَهُنَّ^(٣) سَوَى، أَوْ لَهُ فَلَهُ التَّخْصِصُ، وَقِيلَ: يُسَوَّى.

* * * *

فَصْلٌ

[فِي الشَّقَاقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ]

ظَهَرَتْ أَمَارَاتُ نُشُوزِهَا^(٤) وَعَظَّهَا بِلَا هَجَرٍ.

فَإِنْ تَحَقَّقَ نُشُوزُ^(٥) وَلَمْ يَتَكَرَّرْ وَعَظَّ وَهَجَرَ فِي الْمَضْجَعِ^(٦)، وَلَا يَضْرِبُ فِي الْأَظْهَرِ.

(١) كَحَجٍّ.

(٢) وإذا خرجت القرعة لواحدة فليس له الخروج بغيرها، وله تركها.

(٣) أي: وهبت لهن.

(٤) كإعراض، أو كلام خشن.

(٥) بخروج من المنزل بغير إذن، أو بمنعه من الاستمتاع.

(٦) لا في الكلام.

قُلْتُ: الْأَظْهَرُ: يَضْرِبُ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
فَإِنْ تَكَرَّرَ ضَرْبُ^(٢).

فَلَوْ مَنَعَهَا حَقًّا (كَقَسَمٍ وَنَفَقَةٍ) أَلْزَمَهُ الْقَاضِي تَوْفِيَّتَهُ، فَإِنْ
أَسَاءَ خُلُقَهُ وَأَذَاهَا بِلا سَبَبٍ نَهَا، فَإِنْ عَادَ عَزَّرَهُ.

وَإِنْ قَالَ كُلُّ: إِنَّ صَاحِبَهُ مُتَعَدِّ، تَعَرَّفَ الْقَاضِي الْحَالَ
بِثِقَةٍ يَخْبِرُهُمَا^(٣) وَمَنَعَ الظَّالِمَ، فَإِنْ أَشْتَدَّ الشَّقَاقُ بَعَثَ حَكَمًا مِنْ
أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا^(٤)، وَهُمَا وَكَيْلَانِ لَهُمَا، وَفِي قَوْلٍ:
مَوْلَيَانِ مِنَ الْحَاكِمِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ: يُشْتَرَطُ رِضَاهُمَا فَيُوكَّلُ حَكَمُهُ
بِطَّلَاقٍ وَقَبُولِ عَوَضٍ خُلِعَ، وَتُوكَّلُ حَكَمَهَا بِبَدْلِ عَوَضٍ وَقَبُولِ
طَّلَاقٍ بِهِ.



(١) إن أفاد في ظننه.

(٢) ضربًا غير مُبَرَّح، والأولى له العفو.

(٣) كأن يكون جازًا لهما.

(٤) فيصطلحان، أو يُطْلَقَان.

كِتَابُ الْخُلْعِ

هُوَ فُرْقَةٌ بِعَوَضٍ^(١) بِلَفْظِ طَلَاقٍ أَوْ خُلْعٍ.
 شَرْطُهُ: زَوْجٌ يَصِحُّ طَلَاقُهُ، فَلَوْ خَالَعَ عَبْدٌ أَوْ مَخْجُورٌ
 عَلَيْهِ بِسَفِهِ صَحَّ وَوَجِبَ دَفْعُ الْعَوَضِ إِلَى مَوْلَاهُ^(٢) وَوَلِيِّهِ^(٣).
 وَشَرْطُ قَابِلِهِ^(٤): إِطْلَاقُ تَصْرِفِهِ فِي الْمَالِ.
 فَإِنْ اخْتَلَعَتْ أَمَةٌ بِلَا إِذْنِ سَيِّدٍ بِدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ مَالِهِ^(٥)
 بَانَ^(٦)، وَلِلزَّوْجِ فِي ذِمَّتِهَا: مَهْرٌ مِثْلُ فِي صُورَةِ الْعَيْنِ (وَفِي
 قَوْلٍ: قِيمَتُهَا^(٧))، وَفِي صُورَةِ الدَّيْنِ: الْمُسَمَّى^(٨)، وَفِي قَوْلٍ:
 مَهْرٌ مِثْلٍ.

(١) راجع للزوج.

(٢) أي: العبد.

(٣) أي: السفه.

(٤) أي: الخلع.

(٥) أي: السيد.

(٦) لوقوعه بعوض فاسد.

(٧) أي: العين من مثل أو قيمة.

(٨) ويتبعها به بعد العتق.

وَإِنْ أَذِنَ^(١) وَعَيَّنَ عَيْنًا لَهُ، أَوْ قَدَّرَ دَيْنًا فَأُمْتَثَلَتْ تَعَلَّقَ^(٢)
بِالْعَيْنِ وَبِكَسْبِهَا فِي الدَّيْنِ، وَإِنْ أَطْلَقَ الْإِذْنَ أَفْتَضَى مَهْرَ الْمِثْلِ
مِنْ كَسْبِهَا.

وَإِنْ خَالَعَ سَفِيهَةً أَوْ قَالَ: (طَلَّقْتُكَ عَلَى الْفِ) فَقَبِلَتْ
طَلَّقَتْ رَجْعِيًّا^(٣)، فَإِنْ لَمْ تَقْبَلْ لَمْ تَطْلُقْ.

وَيَصِحُّ اخْتِلَاعُ الْمَرِيضَةِ مَرَضَ الْمَوْتِ، وَلَا يُخَسَّبُ مِنَ
الْثُلُثِ إِلَّا زَائِدٌ عَلَى مَهْرٍ مِثْلٍ^(٤)، وَرَجْعِيَّةٌ^(٥) فِي الْأَظْهَرِ، لَا بَائِنَ.
وَيَصِحُّ عَوَضُهُ^(٦) قَلِيلًا وَكَثِيرًا دَيْنًا وَعَيْنًا وَمَنْفَعَةً.

وَلَوْ خَالَعَ بِمَجْهُولٍ أَوْ خَمَرَ بَانَتْ بِمَهْرٍ مِثْلٍ، وَفِي قَوْلٍ:
يَبْدَلِ الْخَمْرِ^(٧).

وَلَهُمَا التَّوَكُّيلُ، فَلَوْ قَالَ لَوَكِيلِهِ: (خَالِعَهَا بِمِئَةٍ) لَمْ يَنْقُصْ
مِنْهَا^(٨)، وَإِنْ أَطْلَقَ لَمْ يَنْقُصْ عَنْ مَهْرٍ مِثْلٍ، فَإِنْ نَقَصَ

(١) السَّيِّدُ.

(٢) الزَّوْجُ.

(٣) وَلَعَا ذَكَرَ الْمَالِ.

(٤) بِخِلَافِ مَهْرِ الْمِثْلِ فَمَنْ رَأْسِ الْمَالِ.

(٥) أَيِ: وَيَصِحُّ اخْتِلَاعُ رَجْعِيَّةٍ.

(٦) أَيِ: الْخَلْعِ.

(٧) مِنَ الْعَصِيرِ، وَإِنْ كَانَ النِّجْسُ لَا يَقْصَدُ (كَالدَّمِ) فَإِنَّهُ يَقَعُ رَجْعِيًّا. وَمَحَلُّ الْبَيْنُونَةِ
فِي الْمَجْهُولِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَعْلِيقٌ، أَمَّا إِذَا قَالَ: إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ دَيْنِكَ فَأَنْتَ
طَالِقٌ فَأَبْرَأْتَهُ وَهِيَ جَاهِلَةٌ بِهِ لَمْ تَطْلُقْ، وَكَذَا إِذَا كَانَ هُوَ جَاهِلًا بِهِ.

(٨) وَيَجُوزُ لَهُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا.

فِيهِمَا^(١) لَمْ تَطْلُقْ، وَفِي قَوْلٍ: يَقَعُ بِمَهْرٍ مِثْلِ^(٢).

وَلَوْ قَالَتْ لَوَكِيلَهَا: (أَخْتَلَعِ بِأَلْفٍ) فَأَمْتَثَلَ نَفَذَ، وَإِنْ زَادَ فَقَالَ: (أَخْتَلَعْتُهَا بِأَلْفَيْنِ مِنْ مَالِهَا بِوَكَالَتِهَا) بَانَتْ، وَيَلْزَمُهَا مَهْرٌ مِثْلُ، وَفِي قَوْلٍ: الْأَكْثَرُ مِنْهُ^(٣) وَمِمَّا سَمَّيْتُهُ.

وَإِنْ أَضَافَ الْوَكِيلُ الْخُلْعَ إِلَى نَفْسِهِ^(٤) فَخُلْعٌ أَجْنَبِيٌّ وَالْمَالُ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَلَاظْهَرُ: أَنَّ عَلَيْهَا مَا سَمَّيْتُ وَعَلَيْهِ الزِّيَادَةُ.

وَيَجُوزُ تَوَكِيلُهُ^(٥) ذِمِّيًّا وَعَبْدًا وَمَحْجُورًا عَلَيْهِ بِسَفِهِ^(٦).

وَلَا يَجُوزُ^(٧) تَوَكِيلُ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ فِي قَبْضِ الْعَوَضِ.

وَالْأَصَحُّ: صِحَّةُ تَوَكِيلِهِ^(٨) أَمْرَاءَ بِخُلْعِ زَوْجَتِهِ أَوْ طَلَاقِهَا.

وَلَوْ وَكَّلَا رَجُلًا تَوَلَّى طَرَفًا^(٩)، وَقِيلَ: الطَّرَفَيْنِ.

* * * *

(١) أَوْ كَانَ الْخُلْعُ بِمَوْجَلٍ.

(٢) وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ عِنْدَ ابْنِ حَجَرٍ وَالرَّمْلِيِّ.

(٣) مِمَّا سَمَّاهُ الْوَكِيلُ.

(٤) بَأَنَّ قَالَ: مِنْ مَالِي.

(٥) أَيِ: الزَّوْجِ.

(٦) بِخِلَافِ وَكَيْلِ الزَّوْجَةِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَفِيهًا إِلَّا إِذَا أَضَافَ الْمَالَ إِلَيْهَا.

(٧) وَلَا يَصَحُّ.

(٨) أَيِ: الزَّوْجِ.

(٩) يَخْتَارُهُ، وَالطَّرْفُ الْآخَرُ يَتَوَلَّاهُ غَيْرُهُ.

فَصْلٌ [فِي صِيغَةِ الْخُلْعِ]

الْفُرْقَةُ بِلَفْظِ الْخُلْعِ طَلَاقٌ، وَفِي قَوْلٍ: فَسَخٌ لَا يُنْقَضُ عَدَدًا.

فَعَلَى الْأَوَّلِ: لَفْظُ الْفَسْخِ كِنَايَةٌ.

وَالْمُفَادَاةُ كَخُلْعٍ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَفْظُ الْخُلْعِ صَرِيحٌ، وَفِي قَوْلٍ: كِنَايَةٌ.

فَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ جَرَى بغيرِ ذِكْرِ مَالٍ وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ فِي الْأَصَحِّ.

وَيَصِحُّ بِكِنَايَاتِ الطَّلَاقِ مَعَ النِّيَّةِ، وَبِالْعَجَمِيَّةِ.

وَلَوْ قَالَ: (بِعْثُكَ نَفْسَكَ بِكَذَا) فَقَالَتْ^(١): (أَشْتَرَيْتُ) فِكِنَايَةُ خُلْعٍ.

وَإِذَا بَدَأَ بِصِيغَةِ مُعَاوَضَةٍ كَ(طَلَّقْتُكَ) أَوْ (خَالَعْتُكَ بِكَذَا) وَقُلْنَا: الْخُلْعُ طَلَاقٌ^(٢) فَهُوَ مُعَاوَضَةٌ فِيهَا شَوْبُ تَعْلِيْقٍ، وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ قَبُولِهَا.

وَيُشْتَرَطُ قَبُولُهَا بِلَفْظٍ غَيْرِ مُتَفَصِّلٍ^(٣).

(١) على الفور.

(٢) وهو المعتمد.

(٣) بكلام أجنبي.

فَلَوْ اُخْتَلَفَ اِيجَابُ وَقَبُولُ كَـ (طَلَّقْتُكَ بِأَلْفٍ) فَقَبِلَتْ بِأَلْفَيْنِ وَعَكْسِهِ، أَوْ (طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ) فَقَبِلَتْ وَاحِدَةً بِثُلْثِ أَلْفٍ فَلَعَوُ.

وَلَوْ قَالَ: (طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ) فَقَبِلَتْ وَاحِدَةً بِأَلْفٍ فَلَا صَحْحٌ: وَقَوْعُ الثَّلَاثِ وَوُجُوبُ أَلْفٍ.

وَإِنْ بَدَأَ بِصِيعَةٍ تَعْلِيْقٍ كَـ (مَتَى) أَوْ (مَتَى مَا أُعْطِيتَنِي) ^(١) فَتَعْلِيْقٌ فَلَا رُجُوعَ لَهُ، وَلَا يُشْتَرَطُ الْقَبُولُ لَفْظًا وَلَا الْإِعْطَاءُ فِي الْمَجْلِسِ، وَإِنْ قَالَ: (إِنْ) أَوْ (إِذَا أُعْطِيتَنِي) فَكَذَلِكَ ^(٢)، لَكِنْ يُشْتَرَطُ إِعْطَاءُ عَلَى الْفَوْرِ.

وَإِنْ بَدَأَتْ بِطَلَبِ طَلَاقٍ ^(٣) فَأَجَابَ فَمُعَاوَضَةٌ فِيهَا شَوْبُ جَعَالَةٍ فَلَهَا الرُّجُوعُ قَبْلَ جَوَابِهِ، وَيُشْتَرَطُ فَوْرٌ لِيَجْوَِبَهُ ^(٤).

وَلَوْ طَلَبَتْ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَطَلَّقَ طَلَقَةً بِثُلْثِهِ فَوَاحِدَةً بِثُلْثِهِ.

وَإِذَا خَالَعَ أَوْ طَلَّقَ بِعَوَضٍ فَلَا رِجْعَةَ، فَإِنْ شَرَطَهَا فَرَجْعِيٍّ وَلَا مَالٍ، وَفِي قَوْلٍ: بَائِنٌ بِمَهْرٍ مِثْلٍ.

وَلَوْ قَالَتْ: (طَلَّقْنِي بِكَذَا) وَارْتَدَّتْ فَأَجَابَ؛ إِنْ كَانَ قَبْلَ دُخُولِ أَوْ بَعْدَهُ وَأَصْرَتْ حَتَّى انْقَضَتْ الْعِدَّةُ بَانَتْ بِالرُّدَّةِ وَلَا مَالٍ، وَإِنْ أَسْلَمَتْ فِيهَا طَلَّقَتْ بِالْمَالِ.

(١) فأنت طالق.

(٢) لا رجوع له فيه.

(٣) كطلَّقني بكذا.

(٤) فإن طلق متراخياً فلا يستحق عوضاً، ويقع الطلاق رجعيًا.

وَلَا يَضُرُّ تَخَلُّلُ كَلَامٍ يَسِيرٍ بَيْنَ إِجَابٍ وَقَبُولٍ.

* * * *

فَضْلٌ

[فِي الْأَلْفَاظِ الْمُلْزِمَةِ لِلْعَوَضِ]

قَالَ: (أَنْتِ طَالِقٌ وَعَلَيْكَ أَوْ وَلِيَّكَ عَلَيْكَ كَذَا) وَلَمْ يَسْبِقْ طَلِبُهَا^(١) بِمَالٍ؛ وَقَعَ رَجْعِيًّا قَبْلَتْ أَمْ لَا، وَلَا مَالٌ، فَإِنْ قَالَ: (أَرَدْتُ مَا يُرَادُ بِـ (طَلَّقْتُكَ بِكَذَا)) وَصَدَّقْتُهُ فَكَهُوَ^(٢) فِي الْأَصَحِّ.

وَإِنْ سَبَقَ^(٣) بَانَتْ بِالْمَذْكُورِ.

وَإِنْ قَالَ: (أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَنْ لِي عَلَيْكَ كَذَا) فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ كـ (طَلَّقْتُكَ بِكَذَا)، فَإِذَا قَبِلَتْ بَانَتْ وَوَجَبَ الْمَالُ.

وَإِنْ قَالَ: (إِنْ ضَمِنْتُ لِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ) فَضَمِنَتْ فِي الْفَوْرِ بَانَتْ وَلَزِمَهَا الْأَلْفُ، وَإِنْ قَالَ: (مَتَى ضَمِنْتُ) فَمَتَى ضَمِنَتْ طَلَّقَتْ^(٤)، وَإِنْ ضَمِنَتْ دُونَ أَلْفٍ لَمْ تَطْلُقْ، وَلَوْ ضَمِنَتْ أَلْفَيْنِ طَلَّقَتْ^(٥)، وَلَوْ قَالَ: (طَلَّقِي نَفْسَكَ إِنْ ضَمِنْتَ

(١) للطلاق.

(٢) أي: فكقوله: طَلَّقْتُكَ، فتبين منه بذلك المسمى إن قَبِلَتْ.

(٣) طلبها للطلاق بمال.

(٤) فلا يُشترط فور.

(٥) ويلغو الزائد.

لِي أَلْفَا) فَقَالَتْ: (طَلَّقْتُ وَضَمِنْتُ) أَوْ عَكْسُهُ بَأَنْتِ بِأَلْفٍ، فَإِنْ أَقْتَصَرْتَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَلَا^(١).

وَإِذَا عَلَّقَ بِإِعْطَاءِ مَالٍ فَوَضَعَتْهُ بَيْنَ يَدَيْهِ طَلَّقْتُ، وَالْأَصَحُّ: دُخُولُهُ فِي مِلْكِهِ.

وَإِنْ قَالَ: (إِنْ أَقْبَضْتَنِي)^(٢) فَقِيلَ: كَالْإِعْطَاءِ^(٣)، وَالْأَصَحُّ: كَسَائِرِ التَّعَالِيْقِ^(٤) فَلَا يَمْلِكُهُ، وَلَا يُشْتَرَطُ لِلْإِقْبَاضِ مَجْلِسُ^(٥).

قُلْتُ: وَيَقَعُ رَجْعِيًّا^(٦)، وَيُشْتَرَطُ لِتَحَقُّقِ الصِّفَةِ^(٧) أَخْذُهُ بِيَدِهِ مِنْهَا^(٨) وَلَوْ مُكْرَهَةً^(٩). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَوْ عَلَّقَ بِإِعْطَاءِ عَبْدٍ وَوَصَفَهُ بِصِفَةٍ سَلَمَ^(١٠) فَأَعْطَتْهُ لَا بِالصِّفَةِ لَمْ تَطْلُقْ، أَوْ بِهَا مَعِيًّا فَلَهُ^(١١) رَدُّهُ وَمَهْرُ مِثْلٍ، وَفِي قَوْلٍ: قِيمَتُهُ سَلِيمًا.

(١) تَبَيَّنَ، وَلَا مَال.

(٢) كَذَا فَأَنْتِ طَالِق.

(٣) فِي اشْتِرَاطِ الْفَوْرِيَّةِ وَمِلْكِ الْمَقْبُوضِ.

(٤) الَّتِي لَا مَعَاوِضَةَ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْإِقْبَاضَ لَا يَقْتَضِي التَّمْلِيكَ.

(٥) أَيِ: إِقْبَاضِ فِي الْمَجْلِسِ كَسَائِرِ التَّعْلِيْقَاتِ.

(٦) لِأَنَّ الْإِقْبَاضَ لَا يَقْتَضِي التَّمْلِيكَ.

(٧) وَهِيَ الْإِقْبَاضُ إِنْ عَلَّقَ الطَّلَاقُ بِهِ.

(٨) فَلَا يَكْفِي وَضْعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ.

(٩) فِي صِيغَةِ (إِنْ قَبِضْتُ مِنْكَ) لَا فِي (إِنْ أَقْبَضْتَنِي)، كَمَا فِي الرُّوْضَةِ، فِذَكَرْهُ فِي (إِنْ أَقْبَضْتَنِي) سَهْوٌ كَمَا قَالَ السَّبْكِى؛ لِأَنَّ الْإِقْبَاضَ بِالْإِكْرَاهِ لَا اعْتِبَارُ بِهِ.

(١٠) مُسْتَوْفَى الصِّفَاتِ.

(١١) مَعَ وَقُوعِ الطَّلَاقِ.

وَلَوْ قَالَ: (عَبْدًا) طَلَّقْتُ بِعَبْدٍ (إِلَّا مَغْضُوبًا فِي الْأَصَحِّ)،
وَلَهُ مَهْرٌ مِثْلُ^(١)، وَلَوْ مَلَكَ طَلَقَهُ فَقَطُّ فَقَالَتْ: (طَلَّقْنِي ثَلَاثًا
بِأَلْفٍ) فَطَلَّقَ الطَّلُقَةَ^(٢) فَلَهُ أَلْفٌ^(٣)، وَقِيلَ: ثَلَاثُهُ، وَقِيلَ: إِنْ
عَلِمْتَ الْحَالَ فَأَلْفٌ، وَإِلَّا فَثَلَاثُهُ، وَلَوْ طَلَبْتَ طَلَقَهُ بِأَلْفٍ فَطَلَّقَ
بِمِئَةٍ وَقَعَ بِمِئَةٍ، وَقِيلَ: بِأَلْفٍ، وَقِيلَ: لَا يَقَعُ.

وَلَوْ قَالَتْ: (طَلَّقْنِي غَدًا بِأَلْفٍ) فَطَلَّقَ غَدًا أَوْ قَبْلَهُ بَانَثَ
بِمَهْرٍ مِثْلِ^(٤)، وَقِيلَ: فِي قَوْلٍ: بِأَلْفٍ مَسْمًى^(٥).

وَإِنْ قَالَ: (إِذَا دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ بِأَلْفٍ) فَقَبِلَتْ^(٦)
وَدَخَلَتْ طَلَّقَتْ عَلَى الصَّحِيحِ بِأَلْفٍ مَسْمًى، وَفِي وَجْهِ أَوْ قَوْلٍ:
بِمَهْرٍ مِثْلِ^(٧).

وَيَصِحُّ اخْتِلَاعُ أَجْنَبِيٍّ وَإِنْ كَرِهَتْ الزَّوْجَةُ^(٨)، وَهُوَ
كَاخْتِلَاعِهَا لَفْظًا وَحُكْمًا.

وَلَوْ كِيلَهَا أَنْ يَخْتَلَعَ لَهُ^(٩).

(١) أي: وله في غير المغضوب مهرٌ مثلٌ لأنه مجهولٌ عند الإطلاق.

(٢) التي يملكها.

(٣) علمت بالحال أم لا.

(٤) لتأخير الطلاق.

(٥) أي: بانث بالمسمى.

(٦) فورًا.

(٧) لأن المعاوضة لا تقبل التعليق.

(٨) كقول أجنبيٍّ للزوج: طَلَّقْتُ امْرَأَتَكَ عَلَى أَلْفٍ فِي ذِمَّتِي، فأجابه الزوج بانث بالمسمى، أو كقول الزوج للأجنبي: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي عَلَى أَلْفٍ فِي ذِمَّتِكَ، فقبل.

(٩) فيكون خُلِعَ أجنبيٌّ، والمال عليه.

وَلِلْأَجْنَبِيِّ تَوَكُّيلُهَا ^(١) فَتَتَخَيَّرُ هِيَ ^(٢).

وَلَوْ اخْتَلَعَ رَجُلٌ وَصَرَّحَ بِوَكَالَتِهَا كَاذِبًا لَمْ تَطْلُقْ ^(٣).

وَأَبُوهَا كَأَجْنَبِيٍّ فَيَخْتَلِعُ بِمَالِهِ، فَإِنْ اخْتَلَعَ بِمَالِهَا وَصَرَّحَ بِوَكَالَةٍ أَوْ وَلَايَةٍ ^(٤) لَمْ تَطْلُقْ، أَوْ ^(٥) بِأَسْتِقْلَالٍ فَخُلْعٌ بِمَغْضُوبٍ ^(٦).

* * * *

فَصْلٌ

[فِي الْأَخْتِلَافِ فِي الْخُلْعِ أَوْ فِي عَوْضِهِ]

أَدْعَتْ خُلْعًا فَأَنْكَرَهُ ^(٧) صَدَّقَ بِيَمِينِهِ.

وَإِنْ قَالَ: (طَلَّقْتُكَ بِكَذَا) فَقَالَتْ: (مَجَانًا) بَانَثٌ وَلَا عَوْضَ ^(٨).

(١) فِي الْاِخْتِلَاعِ لَهُ.

(٢) بَيْنَ اِخْتِلَاعِهَا لِنَفْسِهَا، وَبَيْنَ اِخْتِلَاعِهَا لَهُ.

(٣) لِرَتْبَاطِ الطَّلَاقِ بِلِزُومِ الْمَالِ.

(٤) كَاذِبًا.

(٥) صَرَّحَ.

(٦) فَيَقَعُ بَانِثًا بِمَهْرِ الْمَثَلِ. وَلَوْ قَالَ أَبُوهَا: طَلَّقْتُهَا وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ صِدَاقِهَا، فَفَعَلَ، وَقَعَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا وَلَمْ يَبْرَأْ.

(٧) وَلَا بَيِّنَةٍ.

(٨) إِنْ حَلَفَتْ، وَتَرْتَهُ لَوْ مَاتَ فِي الْعِدَّةِ، وَلَا يَرْتَهَا هُوَ.

وَإِنْ اُخْتَلَفَا فِي جِنْسِ عَوَضِهِ أَوْ قَدْرِهِ وَلَا بَيْنَهُ تَحَالَفًا
وَوَجَبَ مَهْرٌ مِثْلٍ.

وَلَوْ تَخَالَعَا بِالْأُفِّ وَنَوَيَا نَوْعًا لَزِمَ، وَقِيلَ: مَهْرٌ مِثْلٍ.
وَلَوْ قَالَ: (أَرَدْنَا دَنَانِيرَ) فَقَالَتْ: (بَلْ دَرَاهِمَ، أَوْ فُلُوسًا)
تَحَالَفَا عَلَى الْأَوَّلِ^(١)، وَوَجَبَ مَهْرٌ مِثْلٍ بِلَا تَحَالُفٍ فِي الثَّانِي.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) وهو لزوم المثنوي.

كِتَابُ الطَّلَاقِ

يُشْتَرَطُ لِنُفُوذِهِ التَّكْلِيفُ إِلَّا السَّكَرَانُ^(١).

وَيَقَعُ بِصَرِيحِهِ^(٢) بِلَا نِيَّةٍ، وَبِكِنَايَةٍ^(٣) بِنِيَّةٍ.

فَصَرِيحُهُ: الطَّلَاقُ، وَكَذَا الْفِرَاقُ وَالسَّرَاحُ عَلَى الْمَشْهُورِ:
كَ(طَلَّقْتُكَ)، وَ(أَنْتِ طَالِقٌ)، وَ(مُطَلِّقَةٌ)، وَ(يَا طَالِقُ)^(٤)؛ لَا
(أَنْتِ طَالِقٌ، وَالطَّلَاقُ)^(٥) فِي الْأَصَحِّ.

وَتَرْجَمَةُ الطَّلَاقِ بِالْعَجَمِيَّةِ صَرِيحٌ عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَ(أَطْلَقْتُكَ) وَ(أَنْتِ مُطَلِّقَةٌ) كِنَايَةٌ.

وَلَوْ اشْتَهَرَ لَفْظُ لِلطَّلَاقِ كَ(الْحَلَالُ أَوْ حَلَالُ اللَّهِ عَلَيَّ
حَرَامٌ) فَصَرِيحٌ فِي الْأَصَحِّ.

(١) المتعدي.

(٢) بلفظ يُسْمَعُ.

(٣) وهي ما يحتمل الطلاق وغيره.

(٤) ولو حذف حرف النداء أو المبتدأ وقال: طالق لم يقع وإن نوى: أنتِ
والإيقاع، كما في التحفة، وكذا طَلَّقْتُ دون ذكر المفعول.

(٥) فليسا بصريحين، بل كنايةتين.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ: أَنَّهُ كِنَايَةٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

وَكَِنَايَتُهُ: كَ (أَنْتِ خَلِيَّةٌ)، (بَرِيَّةٌ)، (بَتَّةٌ)، (بَثْلَةٌ)^(٢)،
(بَائِنٌ)، (أَعْتَدِي)، (أَسْتَبْرِئِي رَحِمَكَ)، (الْحَقِّي بِأَهْلِكَ)،
(حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ)^(٣)، (لَا أُنْذِرُكَ سَرِيكَ)^(٤)، (أَعْزُبِي)،
(أَعْرُبِي)، (دَعِينِي)، (وَدَّعِينِي)، وَنَحْوَهَا.

وَالْإِعْتِقَاقُ كِنَايَةٌ طَلَاقٍ وَعَكْسُهُ^(٥)، وَلَيْسَ الطَّلَاقُ كِنَايَةً
ظَهَارٍ وَعَكْسُهُ.

وَلَوْ قَالَ: (أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ) أَوْ (حَرَّمْتُكَ) وَنَوَى طَلَاقًا أَوْ
ظَهَارًا حَصَلَ^(٦)، أَوْ نَوَاهُمَا تَخَيَّرَ وَثَبَتَ مَا اخْتَارَهُ (وَقِيلَ:
طَلَاقٌ، وَقِيلَ: ظَهَارٌ) أَوْ تَحْرِيمَ عَيْنِهَا^(٧) لَمْ تَحْرُمْ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ
يَمِينٍ، وَكَذَا إِنْ لَمْ تَكُنْ نِيَّةً فِي الْأَظْهَرِ، وَالثَّانِي^(٨): لَعُو.

وَإِنْ قَالَهُ لِأَمْتِهِ^(٩) وَنَوَى عِتْقًا ثَبَتَ، أَوْ تَحْرِيمَ عَيْنِهَا أَوْ لَا
نِيَّةً فَكَالزَّوْجَةِ^(١٠).

(١) ولو قال: علي الطلاق فصريح.

(٢) مقطوعة النكاح.

(٣) أي: خليت سبيلك كما يخلو البعير في الصحراء، ويُجعل زمامه على مقدم ظهره.

(٤) أي: لا أزجر إبلك لعدم الاهتمام بشأنك.

(٥) أي: والطلاق كناية عتق.

(٦) ما نواه.

(٧) أي: أو نوى بذلك تحريم عيناها.

(٨) وهو مقابل الأظهر.

(٩) أنت علي حرام.

(١٠) فلا تحرم، وعليه كفارة يمين.

وَلَوْ قَالَ: (هَذَا الشُّوبُ أَوْ الطَّعَامُ أَوْ الْعَبْدُ حَرَامٌ عَلَيَّ) فَلَعَوُّ.

وَشَرَطُ نِيَّةِ الْكِنَايَةِ: اقْتِرَانُهَا بِكُلِّ اللَّفْظِ (وَقِيلَ: يَكْفِي بِأَوَّلِهِ^(١)).

وَإِشَارَةُ نَاطِقٍ بِطَلَاقٍ لَعَوُّ^(٢)، وَقِيلَ: كِنَايَةٌ.

وَيُعْتَدُ بِإِشَارَةِ أَخْرَسٍ فِي الْعُقُودِ وَالْحُلُولِ^(٣)، فَإِنْ فَهِمَ طَلَاقَهُ بِهَا كُلُّ أَحَدٍ فَصَرِيحَةٌ، وَإِنْ اخْتَصَّ بِفَهْمِهِ فِطْنُونَ فَكِنَايَةٌ.

وَلَوْ كَتَبَ نَاطِقٌ طَلَاقًا وَلَمْ يَنْوِهِ فَلَعَوُّ، وَإِنْ نَوَاهُ فَلَا أَظْهَرَ: وَتَوَعُّهُ، فَإِنْ كَتَبَ: (إِذَا بَلَغَكَ كِتَابِي فَأَنْتِ طَالِقٌ) فَإِنَّمَا تَطْلُقُ بِبُلُوغِهِ وَإِنْ كَتَبَ: (إِذَا قَرَأْتَ كِتَابِي) وَهِيَ قَارِئَةٌ فَقَرَأَتْهُ^(٤) طَلَّقَتْ، وَإِنْ قُرِئَ عَلَيْهَا فَلَا فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَارِئَةً^(٥) فَقُرِئَ عَلَيْهَا طَلَّقَتْ^(٦).

* * * *

(١) والمعتمد: أنه يكفي اقترانها ببعض اللفظ: أوّله، أو وسطه، أو آخره.

(٢) وإن فهمها كلُّ أحد.

(٣) منها كالطلاق.

(٤) أو طالعته وفهمت ما فيه.

(٥) والزوج يعلم ذلك.

(٦) لأن القراءة في حق الأمي محمولة على الاطلاع. أما إذا لم يعلم الزوج حالها فلا تطلق إذا قرئ عليها.

فَضْلٌ [فِي تَفْوِيضِ الطَّلَاقِ لِلزَّوْجَةِ]

لَهُ تَفْوِيضُ طَلَاقِهَا إِلَيْهَا.

وَهُوَ تَمْلِيكَ فِي الْجَدِيدِ، فَيُشْتَرَطُ لَوْقُوعِهِ تَطْلِيقُهَا عَلَى الْفَوْرِ^(١)، وَإِنْ قَالَ: (طَلَّقِي بِأَلْفٍ) فَطَلَّقَتْ بَانَتْ وَلَزِمَهَا أَلْفٌ، وَفِي قَوْلٍ: تَوْكِيلٌ، فَلَا يُشْتَرَطُ الْفَوْرُ فِي الْأَصَحِّ^(٢)، وَفِي اشْتِرَاطِ قَبُولِهَا خِلَافٌ الْوَكِيلِ^(٣).

وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ: لَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ تَطْلِيقِهَا.

وَلَوْ قَالَ: (إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَطَلَّقِي) لَغَا عَلَى التَّمْلِيكِ^(٤).

وَلَوْ قَالَ: (أَبِينِي نَفْسَكَ) فَقَالَتْ: (أَبَنْتُ) وَنَوَيْتُ وَقَعَ، وَإِلَّا فَلَا.

وَلَوْ قَالَ: (طَلَّقِي) فَقَالَتْ: (أَبَنْتُ) وَنَوَيْتُ؛ أَوْ (أَبِينِي) وَنَوَيْتُ فَقَالَتْ: (طَلَّقْتُ) وَقَعَ.

وَلَوْ قَالَ: (طَلَّقِي) وَنَوَيْتُ ثَلَاثًا فَقَالَتْ: (طَلَّقْتُ) وَنَوَيْتُ ثَلَاثًا، وَإِلَّا^(٥) فَوَاحِدَةً فِي الْأَصَحِّ.

(١) لَأَنَّ التَّطْلِيقَ جَوَابٌ لِلتَّمْلِيكِ، وَقَبُولُهُ فَوْرٌ.

(٢) بِنَاءٌ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ.

(٣) وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ.

(٤) وَجَازٌ عَلَى قَوْلِ التَّوَكِيلِ.

(٥) بَأَن لَمْ تَنْوَيْتُ.

وَلَوْ قَالَ: (ثَلَاثًا) فَوَحَّدَتْ أَوْ عَكْسَهُ^(١) فَوَاحِدَةً.

* * * *

فَضْلٌ

[فِي أَشْتِرَاطِ الْقَصْدِ فِي الطَّلَاقِ]

مَرَّ بِلِسَانِ نَائِمٍ طَلَاقٌ لَعَا.

وَلَوْ سَبَقَ لِسَانُهُ بِطَلَاقٍ بِلاَ قَصْدٍ لَعَا^(٢)، وَلَا يُصَدِّقُ ظَاهِرًا^(٣) إِلَّا بِقَرِينَةٍ.

وَلَوْ كَانَ أَسْمُهَا: طَالِقًا فَقَالَ: (يَا طَالِقُ) وَقَصَدَ النِّدَاءَ لَمْ تَطْلُقْ، وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ^(٤) فِي الْأَصَحِّ.

وَإِنْ كَانَ أَسْمُهَا طَارِقًا أَوْ طَالِيًا فَقَالَ: (يَا طَالِقُ)، وَقَالَ: (أَرَدْتُ النِّدَاءَ فَالْتَفَّ الْحَرْفُ) صُدِّقَ.

وَلَوْ خَاطَبَهَا بِطَلَاقٍ هَازِلًا^(٥) أَوْ لَاعِبًا^(٦)، أَوْ وَهُوَ يَظُنُّهَا أَجْنَبِيَّةً؛ بِأَنْ كَانَتْ فِي ظُلْمَةٍ، أَوْ أَنْكَحَهَا لَهُ وَلِيَّهُ أَوْ وَكِيلُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ وَقَعَ^(٧).

(١) بَأَنْ قَالَ: طَلَّقِي نَفْسَكَ وَاحِدَةً، فَقَالَتْ: طَلَّقْتُ نَفْسِي ثَلَاثًا.

(٢) كَالْحَاكِي كَلَامَ غَيْرِهِ.

(٣) فِي دَعْوَاهُ سَبَقَ لِسَانُهُ.

(٤) بِأَنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا.

(٥) قَاصِدًا اللَّفْظَ دُونَ مَعْنَاهُ.

(٦) بِأَنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا.

(٧) لِأَنَّهُ أَتَى بِاللَّفْظِ عَنْ قَصْدٍ.

وَلَوْ لَفَظَ أَعْجَمِيٌّ بِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَلَمْ يَعْرِفْ مَعْنَاهُ لَمْ يَقْعُ،
وَقِيلَ: إِنْ نَوَى مَعْنَاهَا وَقَع.

وَلَا يَقْعُ طَلَاقُ مُكْرِهِ، فَإِنْ ظَهَرَتْ قَرِينَةُ اخْتِيَارِ بَأْنِ أَكْرِهِ
عَلَى ثَلَاثِ فَوَحْدَ، أَوْ صَرِيحٍ^(١) أَوْ تَعْلِيْقٍ فَكُنَى أَوْ نَجَزَ، أَوْ
عَلَى (طَلَّقْتُ) فَسَرَّحَ، أَوْ بِالْعُكُوسِ^(٢) وَقَع.

وَشَرَطُ الْإِكْرَاهِ: قُدْرَةُ الْمُكْرِهِ عَلَى تَحْقِيقِ مَا هَدَّدَ بِهِ
بِوَلَايَةٍ أَوْ تَغْلُبَ، وَعَجْزُ الْمُكْرِهِ عَنْ دَفْعِهِ بِهَرَبٍ أَوْ غَيْرِهِ^(٣)،
وَظَنُّهُ أَنَّهُ إِنْ أُمْتَنَعَ حَقَّقَهُ.

وَيَحْصُلُ بِتَخْوِيفٍ بِضَرْبٍ شَدِيدٍ أَوْ حَبْسٍ أَوْ إِتْلَافٍ مَالٍ
وَنَحْوَهَا^(٤)، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ قَتْلٌ، وَقِيلَ: قَتْلٌ أَوْ قَطْعٌ أَوْ ضَرْبٌ
مَخُوفٌ^(٥).

وَلَا تُشْتَرَطُ التَّوْرِيَةُ^(٦)؛ بَأْنِ يَنْوِي غَيْرَهَا، وَقِيلَ: إِنْ تَرَكَهَا
بِلَا عُذْرِ وَقَع.

وَمَنْ أَثِمَ بِمُزِيلِ عَقْلِهِ مِنْ شَرَابٍ أَوْ دَوَاءٍ نَفَذَ طَلَاقَهُ
وَتَصَرَّفَهُ لَهُ وَعَلَيْهِ قَوْلًا وَفِعْلًا عَلَى الْمَذْهَبِ، وَفِي قَوْلٍ: لَا^(٧)،
وَقِيلَ: عَلَيْهِ.

(١) أي: أَوْ أَكْرَهُ عَلَى صَرِيحٍ.

(٢) لهذه: الصُّور.

(٣) كاستغاثة.

(٤) ويختلف ذلك باختلاف طبقات الناس وأحوالهم.

(٥) يُخَافُ مِنْهُ الْهَلَاكُ.

(٦) فِي عَدَمِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ.

(٧) يَنْفِذُ شَيْءًا مِنْ تَصَرُّفِهِ.

وَلَوْ قَالَ: (رُبُّعُكَ أَوْ بَعْضُكَ أَوْ جُزْؤُكَ أَوْ كَيْدُكَ أَوْ شَعْرُكَ أَوْ ظُفْرُكَ طَالِقٌ) وَقَعَ، وَكَذَا دَمُكَ عَلَى الْمَذْهَبِ، لَا فَضْلَةَ كَرِيحٍ وَعَرَقٍ، وَكَذَا مَنِيٌّ وَلَبَنٌ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ قَالَ لِمَقْطُوعَةٍ يَمِينٍ: (يَمِينُكَ طَالِقٌ) لَمْ يَقَعْ عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَلَوْ قَالَ: (أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ) وَنَوَى تَطْلِيْقَهَا طَلَقَتْ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ طَلَاقًا فَلَا، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَنْوِ إِضَافَتَهُ إِلَيْهَا فِي الْأَصَحِّ^(١).

وَلَوْ قَالَ: (أَنَا مِنْكَ بَائِنٌ) اشْتَرَطَ نِيَّةَ الطَّلَاقِ، وَفِي الْإِضَافَةِ^(٢) أَلْوَجْهَانِ^(٣).

وَلَوْ قَالَ: (أَسْتَبْرِئِي رَحِمِي مِنْكَ) فَلَعَوُ، وَقِيلَ: إِنْ نَوَى طَلَاقَهَا وَقَعَ.

* * * *

فَضْلٌ

[فِي بَيَانِ مَحَلِّ الطَّلَاقِ وَالْوَلَايَةِ عَلَيْهِ]

خِطَابُ الْأَجْنَبِيَّةِ بِطَلَاقٍ وَتَغْلِيْقُهُ بِنِكَاحٍ وَغَيْرِهِ لَعَوُ.
وَالْأَصَحُّ: صِحَّةُ تَغْلِيْقِ الْعَبْدِ ثَالِثَةً؛ كَقَوْلِهِ: (إِنْ عَتَقْتُ،

(١) فَلَا بُدَّ فِي وَقْعِ الطَّلَاقِ مِنْ نِيَّةِ الطَّلَاقِ، وَنِيَّةِ إِضَافَتِهِ إِلَيْهَا.

(٢) إِلَيْهَا.

(٣) أَصَحُّهُمَا الْاِشْتِرَاطُ.

أَوْ إِنْ دَخَلَتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا) فَيَقَعْنَ إِذَا عَتَقَ أَوْ دَخَلَتْ بَعْدَ عَتَقِهِ.

وَيَلْحَقُ^(١) رَجْعِيَّةً لَا مُخْتَلِعَةً.

وَلَوْ عَلَّقَهُ بِدُخُولِ^(٢) فَبَانَتْ^(٣) ثُمَّ نَكَحَهَا ثُمَّ دَخَلَتْ لَمْ يَقَعْ إِنْ دَخَلَتْ فِي الْبَيْنُونَةِ، وَكَذَا إِنْ لَمْ تَدْخُلْ^(٤) فِي الْأَظْهَرِ، وَفِي ثَالِثٍ: يَقَعُ إِنْ بَانَتْ بِدُونِ ثَلَاثٍ.

وَلَوْ طَلَّقَ دُونَ ثَلَاثٍ وَرَاجَعَ أَوْ جَدَّدَ وَلَوْ بَعْدَ زَوْجٍ عَادَتْ بِبَقِيَّةِ الثَّلَاثِ، وَإِنْ ثَلَّثَ عَادَتْ بِثَلَاثٍ. وَلِلْعَبْدِ طَلَقَتَانِ فَقَطْ، وَلِلْحُرِّ ثَلَاثُ.

وَيَقَعُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ، وَيَتَوَارَثَانِ فِي عِدَّةٍ رَجْعِيٍّ لَا بَائِنٍ، وَفِي الْقَدِيمِ تَرْتُهُ^(٥).

* * * *

فَضْلٌ

[فِي تَعَدُّدِ الطَّلَاقِ بَيْنِيَّةِ الْعَدَدِ]

قَالَ: (طَلَّقْتُكِ) أَوْ (أَنْتِ طَالِقٌ) وَنَوَى عَدَدًا وَقَعَ، وَكَذَا الْكِنَايَةُ.

(١) الطلاق.

(٢) للدار مثلاً.

(٣) بطلاق، أو فسخ، أو خلع.

(٤) في البينونة، بل دخلت بعد تجديد النكاح.

(٥) وبه قالت الأئمة الثلاثة، وأمّا هي لو ماتت لا يرثها.

وَلَوْ قَالَ: (أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ) وَنَوَى عَدَدًا فَوَاحِدَةً،
وَقِيلَ: الْمُنَوِيُّ^(١).

قُلْتُ: وَلَوْ قَالَ: (أَنْتِ وَاحِدَةٌ^(٢)) وَنَوَى عَدَدًا فَالْمُنَوِيُّ،
وَقِيلَ: وَاحِدَةٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: (أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا) فَمَاتَتْ قَبْلَ تَمَامِ
طَالِقٍ لَمْ يَقَعْ، أَوْ بَعْدَهُ قَبْلَ ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ، وَقِيلَ: وَاحِدَةٌ،
وَقِيلَ: لَا شَيْءَ.

وَإِنْ قَالَ: (أَنْتِ طَالِقٌ أَنْتِ طَالِقٌ أَنْتِ طَالِقٌ) وَتَخَلَّلَ فَضْلُ
فَثَلَاثٌ، وَإِلَّا؛ فَإِنْ قَصَدَ تَأْكِيدًا فَوَاحِدَةٌ، أَوْ اسْتِثْنَاءًا فَثَلَاثٌ،
وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ فِي الْأَظْهَرِ، وَإِنْ قَصَدَ بِالثَّانِيَةِ تَأْكِيدًا وَبِالثَّالِثَةِ
اسْتِثْنَاءًا أَوْ عَكْسَ فِثْنَتَانِ، أَوْ بِالثَّالِثَةِ تَأْكِيدَ الْأُولَى^(٣) فَثَلَاثٌ فِي
الْأَصَحِّ^(٤).

وَإِنْ قَالَ: (أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ) صَحَّ قَصْدُ تَأْكِيدِ
الثَّانِي بِالثَّالِثِ^(٥)، لَا الْأَوَّلِ بِالثَّانِي^(٦).

وَهَذِهِ الصُّورُ فِي مَوْطُوءَةٍ، فَلَوْ قَالَ هُنَّ لِعِزِّهَا فَطُلُقَهُ بِكُلِّ حَالٍ^(٧)،

(١) وهو المعتمد.

(٢) أي: منفردة عن الزوج.

(٣) وبالثانية الاستثناء.

(٤) للفصل بين المؤكد والمؤكد.

(٥) لتساويهما في الصيغة.

(٦) للتغاير بحرف العطف.

(٧) لأنها تبيّن بالأولى.

وَلَوْ قَالَ لِهَذِهِ^(١): (إِنْ دَخَلْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ) فَدَخَلَتْ
فَثْنَتَانِ فِي الْأَصَحِّ^(٢).

وَلَوْ قَالَ لِمَوْطُوءَةٍ: (أَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً مَعَ أَوْ مَعَهَا طَلْقَةً)
فَثْنَتَانِ، وَكَذَا غَيْرُ مَوْطُوءَةٍ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ قَالَ: (طَلْقَةً قَبْلَ طَلْقَةٍ أَوْ بَعْدَهَا طَلْقَةً)، فَثْنَتَانِ فِي
مَوْطُوءَةٍ، وَطَلْقَةً فِي غَيْرِهَا.

وَلَوْ قَالَ: (طَلْقَةً بَعْدَ طَلْقَةٍ أَوْ قَبْلَهَا طَلْقَةً) فَكَذَا^(٣) فِي
الْأَصَحِّ.

وَلَوْ قَالَ: (طَلْقَةً فِي طَلْقَةٍ) وَأَرَادَ مَعَ فَطَلْقَتَانِ أَوْ الظَّرْفِ
أَوْ الْحِسَابِ أَوْ أَطْلَقَ فَطَلْقَةً.

وَلَوْ قَالَ: (نِصْفَ طَلْقَةٍ فِي نِصْفِ طَلْقَةٍ) فَطَلْقَةً بِكُلِّ حَالٍ.
وَلَوْ قَالَ: (طَلْقَةً فِي طَلْقَتَيْنِ) وَقَصَدَ^(٤) مَعِيَّةَ ثَلَاثٍ، أَوْ
ظَرْفًا فَوَاحِدَةً، أَوْ حِسَابًا وَعَرَفَهُ فَثْنَتَانِ، وَإِنْ جَهِلَهُ وَقَصَدَ
مَعْنَاهُ^(٥) فَطَلْقَةً^(٦)، وَقِيلَ: ثْنَتَانِ، وَإِنْ لَمْ يَنْوَ شَيْئًا فَطَلْقَةً، وَفِي
قَوْلٍ: ثْنَتَانِ إِنْ عَرَفَ حِسَابًا.

وَلَوْ قَالَ: (بَعْضَ طَلْقَةٍ) فَطَلْقَةً، أَوْ (نِصْفِي طَلْقَةٍ) فَطَلْقَةً،

(١) أي: غير الموطوءة.

(٢) أما لو عطف بحرف مرتب فتقع واحدة.

(٣) يقع ثنتان في موطوءة، وواحدة في غيرها.

(٤) يعني.

(٥) عند أهله.

(٦) لأن ما لا يعلم لا تصح إرادته.

إِلَّا أَنْ يُرِيدَ كُلُّ نِصْفٍ مِنَ طَلْقَةٍ^(١).

وَالْأَصَحُّ: أَنَّ قَوْلَهُ: (نِصْفَ طَلْقَتَيْنِ) طَلْقَةٌ، وَثَلَاثَةُ أَنْصَافٍ طَلْقَةٌ أَوْ (نِصْفَ طَلْقَةٍ وَثُلُثَ طَلْقَةٍ) طَلْقَتَانِ. وَلَوْ قَالَ: (نِصْفَ وَثُلُثَ طَلْقَةٍ) فَطَلْقَةٌ^(٢).

وَلَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ: (أَوْقَعْتُ عَلَيْكَ أَوْ بَيْنَكُنَّ طَلْقَةً أَوْ طَلْقَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا) وَقَعَ عَلَى كُلِّ طَلْقَةٍ، فَإِنْ قَصَدَ تَوْزِيعَ كُلِّ طَلْقَةٍ عَلَيْهِنَّ وَقَعَ فِي ثِنْتَيْنِ ثِنْتَانِ، وَفِي ثَلَاثٍ وَأَرْبَعٍ ثَلَاثَ، فَإِنْ قَالَ: (أَرَدْتُ بَيْنَكُنَّ بَعْضَهُنَّ) لَمْ يُقْبَلْ ظَاهِرًا^(٣) فِي الْأَصَحِّ. وَلَوْ طَلَّقَهَا ثُمَّ قَالَ لِأُخْرَى: (أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا)، أَوْ (أَنْتِ كَهَيَّ)؛ فَإِنْ نَوَى طَلَّقَتْ، وَإِلَّا فَلَا^(٤)، وَكَذَا لَوْ قَالَ آخَرُ ذَلِكَ لَامْرَأَتِهِ^(٥).

* * * *

فَضْلُ [فِي الْأَسْتِثْنَاءِ]

يَصِحُّ الْأَسْتِثْنَاءُ بِشَرْطِ اتِّصَالِهِ^(٦)، وَلَا يَضُرُّ سَكْتُهُ تَنْفُسٍ وَعِيٍّ.

(١) فيقع طلقتان.

(٢) لعدم تكرّر لفظ طلقة.

(٣) ويُقبل ديانة.

(٤) لاحتمال اللفظ لغير الطلاق.

(٥) كأن قال لامرأته: أشركتك مع طلقة فلان، فإن نوى الطلاق طلقت، وإلا فلا.

(٦) بالمستثنى منه لفظًا.

قُلْتُ: وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَنْوِيَ الْإِسْتِثْنَاءَ قَبْلَ فَرَاغِ الْيَمِينِ فِي الْأَصَحِّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيُشْتَرَطُ عَدَمُ اسْتِغْرَاقِهِ^(١)، وَلَوْ قَالَ: (أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثِنْتَيْنِ وَوَاحِدَةً) فَوَاحِدَةً، وَقِيلَ: ثَلَاثٌ، أَوْ (اِثْنَتَيْنِ وَوَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً)، فَثَلَاثٌ، وَقِيلَ: ثِنْتَانِ.

وَهُوَ مِنْ نَفْيِ إِثْبَاتٍ وَعَكْسُهُ^(٢)، فَلَوْ قَالَ: (ثَلَاثًا إِلَّا ثِنْتَيْنِ إِلَّا طَلْقَةً) فَثِنْتَانِ^(٣)، أَوْ (ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا إِلَّا اِثْنَتَيْنِ) فَثِنْتَانِ، وَقِيلَ: ثَلَاثٌ، وَقِيلَ: طَلْقَةً، أَوْ (خَمْسًا إِلَّا ثَلَاثًا) فَثِنْتَانِ، وَقِيلَ: ثَلَاثٌ، أَوْ (ثَلَاثًا إِلَّا نِصْفَ طَلْقَةٍ) فَثَلَاثٌ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَلَوْ قَالَ: (أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) أَوْ (إِنْ لَمْ يَشَأِ اللَّهُ) وَقَصَدَ التَّغْلِيْقَ لَمْ يَقَعْ^(٤)، وَكَذَا يَمْنَعُ^(٥) اِنْعِقَادَ تَغْلِيْقِ^(٦) وَعِثْقِ وَيَمِينِ^(٧) وَنَذَرٍ وَكُلِّ تَصَرُّفٍ.

وَلَوْ قَالَ: (يَا طَالِقُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) وَقَعَ فِي الْأَصَحِّ^(٨)،

(١) فلو قال: أنت طالق ثلاثًا إلا ثلاثًا لم يصح الاستثناء.

(٢) أي: من إثبات نفي؛ لأن النداء مُشعر بحصول الطلاق حالته.

(٣) لأنه استثنى من المثبت (وهو الثلاث) اثنتين لا يقعان، واستثنى من الاثنين المنفيين واحدة تقع، فُتْضِمُّ إلى الواحدة الباقية.

(٤) لأن المشيئة غير معلومة، ولا عدتها، أما إذا لم يقصد التعليق؛ بأن قصد التبرك أو أطلق فيقع.

(٥) التعليق بالمشيئة.

(٦) كأنت طالق إن دخلت الدار إن شاء الله، فلا تطلق لو دخلت.

(٧) كأن قال: والله لأفعلن كذا إن شاء الله.

(٨) لأن النداء مُشعرٌ بحصول الطلاق حالته.

أَوْ قَالَ: (أَنْتِ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ تَعَالَى) فَلَا^(١) فِي الْأَصَحِّ.

* * * *

فَصْلٌ
[فِي الشَّكِّ فِي الطَّلَاقِ]

شَكٌّ فِي طَلَاقٍ فَلَا^(٢)، أَوْ فِي عَدَدٍ فَالْأَقْلُ، وَلَا يَخْفَى الْوَرَعُ^(٣).

وَلَوْ قَالَ: (إِنْ كَانَ ذَا الطَّائِرِ غُرَابًا فَأَنْتِ طَالِقٌ)، وَقَالَ آخَرُ: (إِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَأَمْرَأَتِي طَالِقٌ)، وَجَهْلَ لَمْ يُحْكَمْ بِطَلَاقٍ أَحَدٍ، فَإِنْ قَالَهُمَا رَجُلٌ لِرُزُوجَتَيْهِ طَلَقَتْ إِحْدَاهُمَا وَلَزِمَهُ الْبَحْثُ وَالْبَيَانُ^(٤).

وَلَوْ طَلَّقَ إِحْدَاهُمَا بِعَيْنَيْهَا ثُمَّ جَهِلَهَا وَقِفَ حَتَّى يَذْكُرَ، وَلَا يُطَالَبُ بَبَيَانٍ إِنْ صَدَّقَتْهُ فِي الْجَهْلِ.

وَلَوْ قَالَ لَهَا وَلَاجْنَبِيَّةٍ: (إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ) وَقَالَ: (فَصَدْتُ الْأَجْنَبِيَّةَ) قُبِلَ^(٥) فِي الْأَصَحِّ.

(١) أي: فلا يقع.

(٢) نحكم بوقوعه.

(٣) بأن يحتاط ويأخذ بالأسوأ.

(٤) فإن طار ولم يعلم حاله لم يلزمه شيء.

(٥) قوله بيمينه.

وَلَوْ قَالَ: (زَيْنَبُ طَالِقٌ^(١)) وَقَالَ: (قَصَدْتُ أَجْنَبِيَّةً^(٢)) فَلَا عَلَى الصَّحِيحِ^(٣).

وَلَوْ قَالَ لِرَؤُوسَتِيهِ: (إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ) وَقَصَدَ مُعَيَّنَةً طَلَقَتْ، وَإِلَّا^(٤) فَأِحْدَاهُمَا، وَيَلْزَمُهُ الْبَيَانُ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى، وَالتَّعْيِينُ فِي الثَّانِيَةِ، وَتُعْزَلَانِ عَنْهُ إِلَى الْبَيَانِ^(٥) أَوْ التَّعْيِينِ^(٦)، وَعَلَيْهِ الْبِدَارُ بِهِمَا^(٧)، وَنَفَقَتُهُمَا فِي الْحَالِ، وَيَقَعُ الطَّلَاقُ بِاللَّفْظِ، وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يُعَيَّنْ فَعِنْدَ التَّعْيِينِ، وَالْوُطْءُ لَيْسَ بَيَانًا وَلَا تَعْيِينًا، وَقِيلَ: تَعْيِينٌ.

وَلَوْ قَالَ مُشِيرًا إِلَى وَاحِدَةٍ: (هَذِهِ الْمُطَلَّقَةُ) فَبَيَانٌ، أَوْ (أَرَدْتُ هَذِهِ وَهَذِهِ)، أَوْ (هَذِهِ بَلْ هَذِهِ) حُكِمَ بِطَلَاقِهِمَا^(٨).

وَلَوْ مَاتَتْ أَوْ إِحْدَاهُمَا قَبْلَ بَيَانٍ وَتَعْيِينٍ بَقِيَتْ مُطَالَبَتُهُ لِبَيَانِ الْإِزْثِ.

وَلَوْ مَاتَ^(٩) فَلَا أَظْهَرُ: قَبُولُ بَيَانٍ وَارِثِهِ لَا تَعْيِينِهِ.

وَلَوْ قَالَ: (إِنْ كَانَ غُرَابًا فَأَمْرَأَتِي طَالِقٌ وَإِلَّا فَعَبْدِي حُرٌّ)

(١) واسم زوجته زينب.

(٢) اسمها كذلك.

(٣) ويُدَيِّنُ.

(٤) بأن لم يقصد واحدة.

(٥) في الحالة الأولى.

(٦) في الحالة الثانية.

(٧) أي: البَيَانُ، أَوْ التَّعْيِينُ.

(٨) ظاهرًا، أمَّا فِي الْبَاطِنِ: فَمَنْ نَوَاهَا وَلَوْ عَطَفَ بِالْفَاءِ أَوْ ثُمَّ طَلَقَتْ الْأُولَى فَقَطْ.

(٩) قبل بيانه، أَوْ تَعْيِينِهِ.

وَجُهْلَ مُنْعَ مِنْهُمَا^(١) إِلَى الْبَيَانِ، فَإِنْ مَاتَ لَمْ يُقْبَلْ بَيَانُ الْوَارِثِ عَلَى الْمَذْهَبِ، بَلْ يُفْرَعُ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ، فَإِنْ قَرَعَ^(٢) عَتَقَ، أَوْ قَرَعَتْ لَمْ تَطْلُقْ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَرِقُ^(٣).

* * * *

فَضْلٌ

[فِي بَيَانِ الطَّلَاقِ السُّنِّيِّ وَالْبِدْعِيِّ]

الطَّلَاقُ: سُنِّيٌّ وَبِدْعِيٌّ، وَيَحْرُمُ الْبِدْعِيُّ، وَهُوَ ضَرْبَانِ:
طَلَاقٌ فِي حَيْضٍ مَمْسُوسَةٍ^(٤) (وَقِيلَ: إِنْ سَأَلْتَهُ لَمْ يَحْرُمُ^(٥))، وَيَجُوزُ خُلْعُهَا فِيهِ^(٦) لَا أَجْنَبِيٍّ^(٧) فِي الْأَصَحِّ.
وَلَوْ قَالَ: (أَنْتِ طَالِقٌ مَعَ آخِرِ حَيْضِكَ) فَسُنِّيٌّ فِي الْأَصَحِّ، أَوْ (مَعَ آخِرِ طَهْرٍ) لَمْ يَطَأْهَا فِيهِ فَبِدْعِيٌّ عَلَى الْمَذْهَبِ^(٨).

وَطَلَاقٌ فِي طَهْرٍ وَطِئَ فِيهِ مَنْ قَدْ تَحَبَّلَ وَلَمْ يَظْهَرْ حَمْلٌ،

(١) أي: من الاستمتاع بالزوجة، والاستخدام للعبد.

(٢) أي: خرجت القرعة للعبد.

(٣) إذا خرجت القرعة للمرأة.

(٤) أي: موطوءة.

(٥) لرضاها بتطويل العدة.

(٦) في الحيض.

(٧) أي: لا خلع أجنبي لها في الحيض.

(٨) لأنه لا يستعقب العدة.

فَلَوْ وَطِئَ حَائِضًا فَطَلَّقَهَا فَبَدْعِي فِي الْأَصَحَّ^(١)، وَيَحِلُّ خُلْعُهَا،
وَطَلَاقُ مَنْ ظَهَرَ حَمْلُهَا.

وَمَنْ طَلَّقَ بِدْعِيًّا سُنَّ لَهُ الرِّجْعَةُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ طَلَّقَ بَعْدَ
طَهْرٍ.

وَلَوْ قَالَ لِحَائِضٍ: (أَنْتِ طَالِقٌ لِلْبِدْعَةِ) وَقَعَ فِي الْحَالِ،
أَوْ (لِلسُّنَّةِ) فَحِينَ تَطْهَرُ، أَوْ لِمَنْ فِي طَهْرٍ لَمْ تُمَسَّرْ فِيهِ: (أَنْتِ
طَالِقٌ لِلسُّنَّةِ) وَقَعَ فِي الْحَالِ، وَإِنْ مُسَّتْ فِيهِ فَحِينَ تَطْهَرُ بَعْدَ
حَيْضٍ، أَوْ (لِلْبِدْعَةِ) فَفِي الْحَالِ إِنْ مُسَّتْ فِيهِ، وَإِلَّا فَحِينَ
تَحِيضُ.

وَلَوْ قَالَ: (أَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً حَسَنَةً أَوْ أَحْسَنَ الطَّلَاقِ
أَوْ أَجْمَلَهُ) فَكُلُّ السُّنَّةِ؛ أَوْ (طَلْقَةً قَبِيحَةً أَوْ أَقْبَحَ الطَّلَاقِ أَوْ
أَفْحَشَهُ) فَكُلُّ الْبِدْعَةِ؛ أَوْ (سُنِّيَّةً بِدْعِيَّةً) أَوْ (حَسَنَةً قَبِيحَةً) وَقَعَ فِي
الْحَالِ.

وَلَا يَحْرُمُ جَمْعُ الطَّلَاقَاتِ^(٢)، وَلَوْ قَالَ: (أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا)
أَوْ (ثَلَاثًا لِلسُّنَّةِ) وَفَسَّرَ بِتَفْرِيقِهَا عَلَى أَقْرَاءٍ لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا مِمَّنْ
يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَ الْجَمْعِ^(٣)، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يُدَيَّنُ^(٤)، وَيُدَيَّنُ مَنْ
قَالَ: (أَنْتِ طَالِقٌ) وَقَالَ: (أَرَدْتُ إِنْ دَخَلْتُ أَوْ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ).

(١) لاحتمال علوقها بذلك.

(٢) ويقعن.

(٣) جمع الطَّلَاقَاتِ الثلاث في قرء واحد كالمالكي.

(٤) فيما نواه، فلا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى إن كان صادقاً.

وَلَوْ قَالَ: (نِسَائِي طَوَالِقُ) أَوْ (كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقُ) وَقَالَ: (أَرَدْتُ بَعْضَهُنَّ) فَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ ظَاهِرًا إِلَّا لِقَرِينَةٍ؛ بَأَنْ خَاصَمْتُهُ وَقَالَتْ: (تَزَوَّجْتَ^(١))، فَقَالَ: (كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقُ)، وَقَالَ: (أَرَدْتُ غَيْرَ الْمُخَاصِمَةِ).

* * * *

فَضْلٌ

[فِي تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ بِالأَوْقَاتِ]

قَالَ: (أَنْتِ طَالِقٌ فِي شَهْرٍ كَذَا) أَوْ (فِي غُرَّتِهِ) أَوْ (أَوَّلِهِ) وَقَعَ بِأَوَّلِ جُزْءٍ مِنْهُ.

أَوْ (فِي نَهَارِهِ) أَوْ (أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْهُ) فَبَفَجَرِ أَوَّلِ يَوْمٍ.
أَوْ (آخِرِهِ) فَبِآخِرِ جُزْءٍ مِنَ الشَّهْرِ، وَقِيلَ: بِأَوَّلِ النُّصْفِ
الْآخِرِ.

وَلَوْ قَالَ لَيْلًا: (إِذَا مَضَى يَوْمٌ) فَبِغُرُوبِ شَمْسِ غَدِهِ، أَوْ نَهَارًا^(٢) فَفِي مِثْلِ وَقْتِهِ مِنْ غَدِهِ، أَوْ (الْيَوْمِ)؛ فَإِنْ قَالَ نَهَارًا فَبِغُرُوبِ شَمْسِهِ وَإِلَّا^(٣) لَعَا.
وَبِهِ يُقَاسُ شَهْرٌ وَسَنَةٌ^(٤).

(١) عَلَيَّ.

(٢) أَي: قَالَه نَهَارًا.

(٣) بَأَنْ قَالَه لَيْلًا.

(٤) فَإِذَا قَالَ: إِذَا مَضَى شَهْرٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقْتَ بِمَضَى ثَلَاثِينَ يَوْمًا، وَإِذَا قَالَ فِي=

أَوْ (أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسٍ) وَقَصَدَ أَنْ يَقَعَ فِي الْحَالِ مُسْتَنِدًا إِلَيْهِ وَقَعَ فِي الْحَالِ، وَقِيلَ: لَغَوٌ، أَوْ قَصَدَ أَنَّهُ طَلَّقَ أَمْسٍ وَهِيَ الْآنَ مُعْتَدَّةٌ صَدُقَ بِيَمِينِهِ، أَوْ قَالَ: (طَلَّقْتُ فِي نِكَاحٍ آخَرَ)؛ فَإِنْ عُرِفَ صَدُقَ بِيَمِينِهِ، وَإِلَّا فَلَا.

وَأَدَوَاتُ التَّغْلِيْقِ: ((مَنْ)) كـ ((مَنْ دَخَلَتْ))، وَ((إِنْ))، وَ((إِذَا))، وَ((مَتَى))، وَ((مَتَى مَا))، وَ((كُلَّمَا))، وَ((أَيُّ)) كـ ((أَيُّ وَقْتٍ دَخَلَتْ))، وَلَا يَفْتَضِيْنَ فَوْرًا إِنْ عُلِّقَ بِإِثْبَاتٍ فِي غَيْرِ خُلْعٍ^(١) إِلَّا (أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شِئْتَ^(٢))، وَلَا تَكَرَّرَا إِلَّا ((كُلَّمَا)).

وَلَوْ قَالَ: (إِذَا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ)، ثُمَّ طَلَّقَ، أَوْ عُلِّقَ بِصِفَةٍ فَوُجِدَتْ فَطُلَّقَتَانِ، أَوْ (كُلَّمَا وَقَعَ طَلَاqِي^(٣)) فَطُلَّقَ ثَلَاثٌ فِي مَمْسُوسَةٍ^(٤) وَفِي غَيْرِهَا طَلَقَةٌ.

وَلَوْ قَالَ وَتَحْتَهُ أَرْبَعُ: (إِنْ طَلَّقْتُ وَاحِدَةً فَعَبْدٌ حُرٌّ، وَإِنْ ثِنْتَيْنِ فَعَبْدَانِ، وَإِنْ ثَلَاثًا فَثَلَاثَةٌ، وَإِنْ أَرْبَعًا فَأَرْبَعَةٌ) فَطُلَّقَ أَرْبَعًا مَعًا أَوْ مُرْتَبًا عَتَقَ عَشْرَةً، وَلَوْ عُلِّقَ بِـ ((كُلَّمَا)) فَخَمْسَةٌ عَشْرَ عَلَى الصَّحِيحِ^(٥).

= أثناء شهر: إذا مضت سنة فأنت طالق طلقت بمضي أحد عشر شهرًا بالأهلة مع إكمال الأول من الثالث عشر ثلاثين يومًا.

(١) أما فيه فيشترط الفور في بعضها وإن وإذا ضمنت لي كذا فأنت طالق.

(٢) فإنه يقتضي الفور؛ لتضمنه تملك الطلاق.

(٣) عليك فأنت طالق.

(٤) أي: مدخول بها.

(٥) لأن فيها عتق واحد بطلاق الأولى، وثلاثة بطلاق الثانية؛ لأنه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق ثنتين، وأربعة بطلاق الثالثة؛ لأنه صدق عليه طلاق واحدة =

وَلَوْ عَلَّقَ بِنَفْسِي فِعْلًا فَلَمَذَهَبُ: أَنَّهُ إِنْ عَلَّقَ بِـ ((إِنْ)) كـ (إِنْ لَمْ تَدْخُلِي) وَقَعَ عِنْدَ الْيَأْسِ مِنَ الدُّخُولِ^(١)، أَوْ بغيرِهَا فَعِنْدَ مُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ ذَلِكَ الْفِعْلُ.
وَلَوْ قَالَ: (أَنْتِ طَالِقٌ أَنْ دَخَلْتِ أَوْ أَنْ لَمْ تَدْخُلِي) بِفَتْحِ ((أَنْ)) وَقَعَ فِي الْحَالِ^(٢).

قُلْتُ: إِلَّا فِي غَيْرِ نَحْوِي فَتَعْلِيْقٌ فِي الْأَصَحِّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * * *

فَصْلٌ [فِي تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ]

عَلَّقَ بِحَمْلٍ^(٣)؛ فَإِنْ كَانَ حَمْلٌ ظَاهِرٌ وَقَعَ، وَإِلَّا؛ فَإِنْ وَلَدَتْ لِذَوْنِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ التَّعْلِيْقِ بَانَ وَقُوعُهُ، أَوْ لِأَكْثَرٍ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ أَوْ بَيْنَهُمَا وَوُطِّئَتْ^(٤) وَأُمِكنَ حَدُوثُهُ بِهِ فَلَا، وَإِلَّا^(٥) فَلَا أَصَحَّ: وَقُوعُهُ.

وَإِنْ قَالَ: (إِنْ كُنْتُ حَامِلًا بِذَكَرٍ فَطَلَقَةً أَوْ أَنْثَى فَطَلَقْتَيْنِ)

= وطلاق ثلاث، وسبعة بطلاق الرابعة؛ لأنه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق اثنتين غير الأوليين وطلاق أربعة، فالمجموع خمسة عشر، وإن شئت قلت: إنما عتق خمسة عشر لأن فيها أربعة آحاد، واثنتين مرتين، وثلاثة، وأربعة.

(١) بأن يموت أحدهما.

(٢) لأن (أَنْ) للتعليل.

(٣) كقوله: إِنْ كُنْتُ حَامِلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ.

(٤) بعد التعليق.

(٥) بأن لم توطأ، أَوْ وُطِّئَتْ ولم يمكن حدوث الحمل من ذلك.

فَوَلَدَتْهُمَا وَقَعَ ثَلَاثٌ، أَوْ (إِنْ كَانَ حَمْلُكَ ذَكَرًا فَطَلَقَهُ أَوْ أَنْثَى فَطَلَقْتَيْنِ) فَوَلَدَتْهُمَا لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ^(١)، (أَوْ إِنْ وَلَدَتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ) فَوَلَدَتْ أَنْثَى مَرَّتًا طَلَقْتَ بِالْأَوَّلِ، وَأَنْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالثَّانِي.

وَإِنْ قَالَ: (كُلَّمَا وَلَدَتْ^(٢)) فَوَلَدَتْ ثَلَاثَةً مِنْ حَمْلٍ وَقَعَ بِالْأَوَّلَيْنِ طَلَقَتَانِ وَأَنْقَضَتْ بِالثَّالِثِ، وَلَا يَقَعُ بِهِ ثَالِثَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ^(٣).

وَلَوْ قَالَ لِارْبَعِ: (كُلَّمَا وَلَدَتْ وَاحِدَةً فَصَوَّاحِبُهَا طَوَالِقٌ) فَوَلَدَنْ مَعًا طَلَقَنْ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، أَوْ مَرَّتًا^(٤) طَلَقَتْ الرَّابِعَةَ ثَلَاثًا، وَكَذَا الْأُولَى إِنْ بَقِيَتْ عِدَّتُهَا، وَالثَّانِيَةَ طَلَقَهُ^(٥)، وَالثَّالِثَةَ طَلَقْتَيْنِ^(٦)، وَأَنْقَضَتْ عِدَّتُهُمَا بِوِلَادَتِهِمَا، وَقِيلَ: لَا تَطْلُقُ الْأُولَى، وَتَطْلُقُ الْبَاقِيَّاتُ طَلَقَهُ طَلَقَهُ، وَإِنْ وَلَدَتْ ثِنْتَانِ مَعًا ثُمَّ ثِنْتَانِ مَعًا طَلَقَتْ الْأُولَى ثَلَاثًا ثَلَاثًا^(٧) (وَقِيلَ: طَلَقَهُ) وَالْأُخْرَيَانِ طَلَقْتَيْنِ طَلَقْتَيْنِ.

وَتُصَدَّقُ بِيَمِينِهَا فِي حَيْضِهَا إِذَا عَلَّقَهُ بِهِ^(٨)، لَا فِي وَلَادَتِهَا فِي الْأَصَحِّ، وَلَا تُصَدَّقُ فِيهِ^(٩) فِي تَعْلِيْقٍ^(١٠) غَيْرِهَا.

(١) لحمل اللفظ على جميع الحمل ذكرًا أو أنثى ولم يوجد.

(٢) فأنت طالق.

(٣) إذ به يتم انفصال الحمل الذي تنقضي به العدة، فلا يقارنه طلاق.

(٤) أي: ولدن مرتبًا.

(٥) بولادة الأولى.

(٦) بولادة الأولى والثانية.

(٧) طلقة بولادة من معها، وطلقتين بولادة الآخرين.

(٨) وكذبها.

(٩) أي: الحيض.

(١٠) طلاق.

وَلَوْ قَالَ: (إِنْ حِضَّتُمَا فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ) فَرَعَمَتَاهُ وَكَذَّبَهُمَا
صُدِّقَ بِبَيْمِينِهِ وَلَمْ يَقَعْ^(١)، وَإِنْ كَذَّبَ وَاحِدَةً طَلَّقَتْ فَقَطُ^(٢).

وَلَوْ قَالَ: (إِنْ أَوْ إِذَا أَوْ مَتَى طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا)
فَطَلَّقَهَا وَقَعَ الْمُنْجَزُ فَقَطُ^(٣)، وَقِيلَ: ثَلَاثٌ، وَقِيلَ: لَا شَيْءَ.

وَلَوْ قَالَ: (إِنْ ظَاهَرْتُ مِنْكِ أَوْ آلَيْتُ أَوْ لَاعَنْتُ أَوْ
فَسَخْتُ بِعَيْنِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا) ثُمَّ وَجَدَ الْمُعْلَقُ بِهِ فَفِي
صِحَّتِهِ الْخِلَافُ^(٤).

وَلَوْ قَالَ: (إِنْ وَطِئْتُكَ^(٥) مُبَاخًا فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ) ثُمَّ وَطِئَ
لَمْ يَقَعْ قَطْعًا^(٦).

وَلَوْ عَلَّقَهُ بِمَشِيئَتِهَا خَطَابًا^(٧) اشْتَرَطَتْ^(٨) عَلَى فَوْرِ،
أَوْ غَيْبَةٍ^(٩) أَوْ بِمَشِيئَةِ أَجَنَبِيٍّ فَلَا^(١٠) فِي الْأَصَحِّ.

(١) طلاق.

(٢) إِنْ حَلَفَتْ أَنَّهَا حَاضَتْ، وَلَا تَطْلُقُ الْمَصْدَقَةُ إِذْ لَمْ يَثْبُتْ حَيْضُ ضَرَّتْهَا إِلَّا
بِيَمِينِهَا، وَالْيَمِينُ لَا تَوْثُرُ فِي حَقِّ غَيْرِهَا.

(٣) وَلَا يَقَعُ الْمُعْلَقُ لِمُتْلَزَمِ وَقْعِهِ عَدَمَ وَقْعِهِ.

(٤) وَالرَّاجِحُ صِحَّةُ الْمُعْلَقِ بِهِ (وَهُوَ الظُّهَارُ وَمَا بَعْدَهُ)، وَيُلْغَوُ تَعْلِيلُ الطَّلَاقِ
لِاسْتِحَالَةِ وَقْعِهِ.

(٥) وَطِئًا.

(٦) إِذْ لَوْ طَلَّقَتْ لَمْ يَكُنِ الْوُطْءُ مُبَاخًا.

(٧) كَقَوْلِهِ: إِنْ شِئْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ.

(٨) الْمَشِيئَةُ.

(٩) كَقَوْلِهِ: زَوْجَتِي طَالِقٌ إِنْ شَاءَتْ.

(١٠) أَي: فَلَا يُشْتَرَطُ فَوْرٌ.

وَلَوْ قَالَ الْمُعَلَّقُ بِمَشِيَّتِهِ: (شِئْتُ) كَارَهَا بِقَلْبِهِ وَقَعَ،
وَقِيلَ: لَا يَقَعُ بَاطِنًا.

وَلَا يَقَعُ بِمَشِيَّةِ صَبِيَّةٍ وَصَبِيٍّ^(١)، وَقِيلَ: يَقَعُ بِمُمَيِّزٍ.
وَلَا رُجُوعَ لَهُ^(٢) قَبْلَ الْمَشِيَّةِ.

وَلَوْ قَالَ: (أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ طَلَقَةً) فَشَاءَ
طَلَقَةً لَمْ تَطْلُقِي، وَقِيلَ: تَقَعُ طَلَقَةً.

وَلَوْ عَلَّقَ^(٣) بِفِعْلِهِ فَفَعَلَ نَاسِيًا لِلتَّعْلِيقِ أَوْ مُكْرَهَا لَمْ تَطْلُقِي
فِي الْأَظْهَرِ، أَوْ بِفِعْلِ غَيْرِهِ مِمَّنْ يُبَالِي بِتَّعْلِيقِهِ^(٤) وَعَلِمَ بِهِ
فَكَذَلِكَ^(٥)، وَإِلَّا^(٦) فَيَقَعُ قَطْعًا^(٧).

* * * *

فَضْلٌ [فِي الْإِشَارَةِ لِلطَّلَاقِ بِالْأَصَابِعِ]

قَالَ: (أَنْتِ طَالِقٌ) وَأَشَارَ بِإِصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ لَمْ يَقَعْ عَدَدُ
إِلَّا بِنِيَّةٍ، فَإِنْ قَالَ مَعَ ذَلِكَ: (هَكَذَا) طَلَقْتُ فِي إِصْبَعَيْنِ طَلَقَتَيْنِ

(١) وإن كانا ممَيِّزِينَ.

(٢) إن عَلَّقَ الطَّلَاقَ بِمَشِيَّةِ غَيْرِهِ.

(٣) الطَّلَاقُ.

(٤) لنحو قرابة، أو صداقة.

(٥) لا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِذَا فَعَلَهُ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهَا.

(٦) بأن لم يبالِ بتعليقه.

(٧) وإن كان نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهَا.

وَفِي ثَلَاثِ ثَلَاثًا^(١)، فَإِنْ قَالَ: (أَرَدْتُ بِالْإِشَارَةِ^(٢) الْمَقْبُوضَتَيْنِ) صُدِّقَ بِمَعْنَاهُ.

وَلَوْ قَالَ عَبْدٌ: (إِذَا مَاتَ سَيِّدِي فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَقْتَيْنِ)، وَقَالَ سَيِّدُهُ: (إِذَا مِتُّ فَأَنْتِ حُرٌّ) فَعَتَقَ بِهِ^(٣) فَأَلْأَصَحُّ: أَنَّهَا لَا تَحْرُمُ^(٤) بَلْ لَهُ الرِّجْعَةُ^(٥)، وَتَجْدِيدُ^(٦) قَبْلَ زَوْجٍ^(٧).

وَلَوْ نَادَى إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ فَأَجَابَتْهُ الْأُخْرَى فَقَالَ: (أَنْتِ طَالِقٌ) وَهُوَ يَظُنُّهَا الْمُنَادَاةَ لَمْ تَطْلُقِ الْمُنَادَاةُ وَتَطْلُقُ الْمُجِيبَةُ فِي الْأَصَحِّ^(٨).

وَلَوْ عَلَّقَ^(٩) بِأَكْلِ رُمَانَةٍ وَعَلَّقَ^(١٠) بِنِصْفِ فَأَكَلَتْ رُمَانَةً فَطَلَقَتَانِ.

وَالْحَلْفُ بِالطَّلَاقِ: مَا تَعَلَّقَ بِهِ^(١١) حَثٌّ أَوْ مَنَعٌ أَوْ تَحْقِيقٌ

(١) وإن لم يتو.

(٢) بالثلاث.

(٣) بموت السيد.

(٤) الحرمة الكبرى.

(٥) في عدتها.

(٦) للنكاح بعد انقضائها.

(٧) وذلك لتشؤف الشارع إلى العتق، فجعله مقدماً على وقوع الطلاق وإن علّقاً معاً بالموت.

(٨) لخطابها.

(٩) طلاقها.

(١٠) ثانياً.

(١١) أي: يقال لكل ما تعلق به.

خَبَرٍ؛ فَإِذَا قَالَ: (إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاقٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ)، ثُمَّ قَالَ: (إِنْ لَمْ تَخْرُجِي أَوْ إِنْ خَرَجْتِ أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَمَا قُلْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ) وَقَعَ الْمُعَلَّقُ بِالْحَلْفِ، وَيَقَعُ الْآخَرُ إِنْ وُجِدَتْ صِفَتُهُ، وَلَوْ قَالَ^(١): (إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ جَاءَ الْحُجَّاجُ فَأَنْتِ طَالِقٌ) لَمْ يَقَعِ الْمُعَلَّقُ بِالْحَلْفِ^(٢).

وَلَوْ قِيلَ لَهُ أَسْتِخْبَارًا: (أَطَلَقْتَهَا؟) فَقَالَ: (نَعَمْ) فَلِإِقْرَارٍ بِهِ، فَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ مَاضِيًا وَرَاجِعْتُ صَدُقَ بِيَمِينِهِ.

وَإِنْ قِيلَ ذَلِكَ التِّمَاسًا لِإِنْشَاءٍ فَقَالَ: (نَعَمْ) فَصَرِيحٌ، وَقِيلَ: كِنَايَةٌ.

* * * *

فَصْلٌ

[فِي أَنْوَاعٍ أُخْرَى مِنْ التَّعْلِيقِ]

عَلَّقَ^(٣) بِأَكْلِ رَغِيفٍ أَوْ رُمَانَةٍ فَبَقِيَ لُبَابَةٌ^(٤) أَوْ حَبَّةٌ لَمْ يَقَعْ.

(١) بعد التعليق بالحلف.

(٢) إذ لا حث ولا منع ولا تحقيق خبر، بل هو محض تعليق على صفة، فإذا وُجِدَتْ وَقَعَ الطَّلَاقُ الْمُعَلَّقُ عَلَيْهَا.

(٣) الطَّلَاقُ.

(٤) مِنَ الرِّغِيفِ.

وَلَوْ أَكَلَا تَمْرًا وَخَلَطَا نَوَاهُمَا فَقَالَ: (إِنْ لَمْ تُمَيِّزِي نَوَاكِ
فَأَنْتِ طَالِقٌ) فَجَعَلَتْ كُلَّ نَوَافٍ وَخَدَهَا لَمْ يَقْعَ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ
تَغْيِيئًا^(١).

وَلَوْ كَانَ بِفَمِّهَا تَمْرَةٌ فَعَلَّقَ^(٢) بِبَلْعِهَا ثُمَّ بِرَمِيهَا ثُمَّ بِإِمْسَاكِهَا
فَبَادَرَتْ مَعَ فَرَاغِهِ بِأَكْلِ بَعْضٍ وَرَمِي بَعْضٍ لَمْ يَقْعَ.
وَلَوْ أَتَتْهُمَا بِسَرِقَةٍ فَقَالَ: (إِنْ لَمْ تَصْدُقِيْنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ)
فَقَالَتْ: (سَرَقْتُ مَا سَرَقْتُ) لَمْ تَطْلُقْ.

وَلَوْ قَالَ: (إِنْ لَمْ تُخْبِرِيْنِي بَعْدَ حَبِّ هَذِهِ الرُّمَانَةِ قَبْلَ
كُسْرِهَا^(٣)) فَالْخَلَاصُ أَنْ تَذْكُرَ عَدَدًا يُعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَنْقُصُ عَنْهُ^(٤)،
ثُمَّ تَزِيدُ وَاحِدًا وَاحِدًا حَتَّى تَبْلُغَ مَا يُعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ،
وَالصُّورَتَانِ^(٥) فَيَمْنُ لَمْ يَقْصِدْ تَعْرِيفًا.

وَلَوْ قَالَ لِثَلَاثٍ^(٦): (مَنْ لَمْ تُخْبِرِيْنِي بَعْدَ رَكَعَاتِ فَرَائِضِ
الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ^(٧)) فَقَالَتْ وَاحِدَةً: (سَبْعَ عَشْرَةَ)، وَأُخْرَى:
(خَمْسَ عَشْرَةَ) أَيْ: يَوْمَ جُمُعَةٍ، وَثَالِثَةً: (إِحْدَى عَشْرَةَ) أَيْ:
لِمُسَافِرٍ لَمْ يَقْعَ.

(١) لِنَوَاهَا عَنْ نَوَاهُ.

(٢) طَلَقَهَا.

(٣) فَأَنْتِ طَالِقٌ.

(٤) كَمَثَلِ.

(٥) صُورَةُ السَّرِقَةِ، وَصُورَةُ الرَّمَانَةِ.

(٦) مِنْ زَوْجَاتِهِ.

(٧) فَهِيَ طَالِقٌ.

وَلَوْ قَالَ: (أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى حِينٍ أَوْ زَمَانٍ أَوْ بَعْدَ حِينٍ)
طَلَقْتَ بِمُضِيِّ لَحْظَةٍ.

وَلَوْ عَلَّقَ^(١) بِرُؤْيَا زَيْدٍ^(٢) أَوْ لَمَسِهِ وَقَذَفِهِ تَنَاوَلَهُ^(٣) حَيًّا
وَمَيِّتًا، بِخِلَافِ ضَرْبِهِ^(٤).

وَلَوْ خَاطَبْتَهُ بِمَكْرُوهِ: كَد (يَا سَفِيهُ يَا خَسِيسُ) فَقَالَ: (إِنْ
كُنْتُ كَذَاكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ)؛ إِنْ أَرَادَ مُكَافَأَتَهَا بِإِسْمَاعِ مَا تَكَرَّرَ^(٥)
طَلَقَتْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَفَهُ، أَوْ^(٦) التَّغْلِيْقَ أَعْتَبِرَتْ الصَّفَةَ^(٧)،
وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقْصِدْ^(٨) فِي الْأَصَحِّ.

وَالسَّفَةُ: مُنَافٍ إِطْلَاقَ التَّصَرُّفِ.

وَالْخَسِيسُ: قِيلَ: مَنْ بَاعَ دِينَهُ بِدُنْيَا، وَيُسَبَّهُ أَنْ يُقَالَ:
هُوَ مَنْ يَتَعَاطَى غَيْرَ لَائِقٍ بِهِ بِخُلَا.



(١) الطلاق.

(٢) كإِنْ رَأَيْتَهُ فَأَنْتِ طَالِقٌ.

(٣) التعليق.

(٤) إِذَا عَلَّقَ الطَّلَاقَ بِهِ، كإِنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَضَرْبُهُ وَهُوَ مَيِّتٌ؛ لانتفاء الألف.

(٥) أَي: إِغَاظَتَهَا بِالطَّلَاقِ كَمَا أَغَاظَتْهُ بِالشَّتْمِ.

(٦) أَرَادَ.

(٧) فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً لَمْ تَطْلُقْ.

(٨) أَي: وَكَذَا تُعْتَبَرُ الصَّفَةُ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا، فَلَا تَطْلُقُ عِنْدَ عَدَمِهَا.

كِتَابُ الرَّجْعَةِ^(١)

شَرَطُ الْمُرْتَجِعِ: أَهْلِيَّةُ النِّكَاحِ بِنَفْسِهِ^(٢)، وَلَوْ طَلَّقَ فَجُنَّ
فَلِلَّوَلِيِّ الرَّجْعَةِ عَلَى الصَّحِيحِ حَيْثُ لَهُ ابْتِدَاءُ النِّكَاحِ.

وَتَحْصُلُ بِـ(رَاجَعْتُكَ) وَ(رَجَعْتُكَ) وَ(أَرْتَجِعُكَ).

وَالْأَصَحُّ: أَنَّ الرَّدَّ وَالْإِمْسَاكَ صَرِيحَانِ، وَأَنَّ التَّزْوِيجَ
وَالنِّكَاحَ كِنَايَتَانِ.

وَلْيُقْلَ: (رَدَدْتُهَا إِلَيَّ أَوْ إِلَى نِكَاحِي)^(٣).

وَالْجَدِيدُ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْإِشْهَادُ^(٤)، فَتَصِحُّ بِكِنَايَةٍ.

وَلَا تَقْبَلُ تَغْلِيْقًا^(٥)، وَلَا تَحْصُلُ بِفِعْلِ كَوَظٍ.

(١) وهو ردُّ المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن.

(٢) بأن يكون بالغًا عاقلًا مختارًا غير مرتدٍّ، وتصحَّ الرجعة من المُحَرِّمِ والسفِيهِ.

(٣) حتى يكون صريحًا.

(٤) للأمن من الجحود، ولا رضا المرأة.

(٥) ولا تأقيتًا، فلو قال: راجعتك إن شئت، أو شهرًا؛ لم تصحَّ الرجعة.

وَتَخْتَصُّ الرَّجْعَةَ بِمَوْطِوءَةٍ^(١) طُلِّقَتْ بِهَا عَوَضٌ^(٢) لَمْ
يُسْتَوْفَ عَدَدُ طَلَاقِهَا، بَاقِيَةٌ فِي الْعِدَّةِ، مَحَلٌّ لِحَلٍّ، لَا مُرْتَدَّةٌ^(٣).

وَإِذَا أَدَّعَتْ انْقِضَاءَ عِدَّةِ أَشْهُرٍ^(٤) وَأَنْكَرَ صُدُقَ بَيْمِينِهِ، أَوْ
وَضَعَ حَمْلٍ لِمُدَّةٍ إِمْكَانٍ، وَهِيَ مِمَّنْ تَحِيضُ لَا آيَسَةَ فَأَلْأَصَحُّ:
تَصْدِيقُهَا بِبَيْمِينٍ.

وَإِنْ أَدَّعَتْ وَلَادَةً تَامَ فإِمْكَانُهُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَلَحْظَتَانِ مِنْ
وَقْتِ النِّكَاحِ^(٥)، أَوْ سِفْطٍ مُصَوَّرٍ فِمِئَةٍ وَعِشْرُونَ يَوْمًا وَلَحْظَتَانِ،
أَوْ مُضْغَةٍ بِهَا صُورَةٌ فَثَمَانُونَ يَوْمًا وَلَحْظَتَانِ.

أَوْ انْقِضَاءَ أَقْرَاءٍ؛ فَإِنْ كَانَتْ حُرَّةً وَطُلِّقَتْ فِي طَهْرٍ فَأَقْلُ
الْإِمْكَانِ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ يَوْمًا وَلَحْظَتَانِ^(٦)، أَوْ فِي حَيْضٍ فَسَبْعَةٌ
وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا وَلَحْظَةٌ، أَوْ أَمَةً وَطُلِّقَتْ فِي طَهْرٍ فَسِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا
وَلَحْظَتَانِ، أَوْ فِي حَيْضٍ فَأَحَدٌ وَثَلَاثُونَ وَلَحْظَةٌ.

وَتُصَدَّقُ إِنْ لَمْ تُخَالِفْ عَادَةً دَائِرَةٍ، وَكَذَا إِنْ خَالَفَتْ فِي
الْأَصَحِّ^(٧).

(١) أَمَّا مَنْ طُلِّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا رَجْعَةَ لَهَا.

(٢) أَمَّا الْمُخْتَلِعَةُ فَقَدْ مَلَكَتْ نَفْسَهَا.

(٣) وَكَذَا مُرْتَدَّةٌ.

(٤) كَأَنْ تَكُونَ آيَسَةً.

(٥) لِحِظَّةٍ لِلوِطْءِ، وَلِحِظَّةٍ لِلوَضْعِ.

(٦) بِأَنْ تَطْلُقَ وَقَدْ بَقِيَ مِنْ طَهْرِهَا لِحِظَةٌ (وَهِيَ فُرْءٌ)، ثُمَّ تَحِيضُ يَوْمًا وَلَيْلَةً، ثُمَّ
تَطْهَرُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، ثُمَّ تَحِيضُ، ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ تَدْخُلُ فِي الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ
لِحِظَّةً.

(٧) لِأَنَّ الْعَادَةَ قَدْ تَغَيَّرَتْ.

وَلَوْ وَطِئَ رَجْعِيَّتُهُ وَاسْتَأْنَفَتِ الْأَقْرَاءَ مِنْ وَقْتِ الْوُطْءِ رَاجِعَ
فِيمَا كَانَ بَقِيَ^(١).

وَيَحْرُمُ الْأَسْتِمْتَاعُ بِهَا، فَإِنْ وَطِئَ فَلَا حَدَّ، وَلَا يُعْزَرُ إِلَّا
مُعْتَقِدُ تَحْرِيمِهِ، وَيَجِبُ^(٢) مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ لَمْ يُرَاجِعْ، وَكَذَا إِنْ
رَاجَعَ عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَيَصِحُّ^(٣) إِيْلَاءُ وَظَهَارٌ وَطَلَاقٌ وَلِعَانٌ وَيَتَوَارَثَانِ.

وَإِذَا أَدْعَى وَالْعِدَّةُ مُنْقَضِيَّةٌ رَجْعَةٌ فِيهَا فَأَنْكَرَتْ؛ فَإِنْ اتَّفَقَا
عَلَى وَقْتِ الْأَنْقِضَاءِ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَ: (رَاجَعْتُ يَوْمَ
الْخَمِيسِ) فَقَالَتْ: (بَلِ السَّبْتُ) صُدِّقَتْ بِيَمِينِهَا، أَوْ^(٤) عَلَى
وَقْتِ الرَّجْعَةِ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَتْ: (أَنْقَضْتُ الْخَمِيسَ) وَقَالَ:
(السَّبْتُ) صُدِّقَ بِيَمِينِهِ.

وَإِنْ تَنَازَعَا فِي السَّبْقِ بِلَا اتِّفَاقٍ^(٥) فَلْأَصَحُّ: تَرْجِيحُ سَبْقِ
الدَّعْوَى؛ فَإِنْ أَدَّعَتْ الْأَنْقِضَاءَ ثُمَّ أَدْعَى رَجْعَةً قَبْلَهُ صُدِّقَتْ
بِيَمِينِهَا، أَوْ أَدَّعَاهَا قَبْلَ أَنْقِضَاءِ فَقَالَتْ: (بَعْدَهُ) صُدِّقَ^(٦).

قُلْتُ: فَإِنْ أَدَّعَا مَعَا صُدِّقَتْ^(٧). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) من عدة الطلاق، دون ما زاد عليها للوطء.

(٢) بوطء الرجعية.

(٣) من الرجعية.

(٤) اتَّفَقَا.

(٥) على يوم.

(٦) يمينه.

(٧) يمينها.

وَمَتَى أَدَّعَاهَا وَالْعِدَّةُ بَاقِيَةٌ^(١) صُدِّقَ^(٢).

وَمَتَى أَنْكَرَتْهَا وَصُدِّقَتْ ثُمَّ اعْتَرَفَتْ قَبْلَ اعْتِرَافُهَا.

وَإِذَا طَلَّقَ دُونَ ثَلَاثٍ وَقَالَ: (وَطِئْتُ^(٣) فَلِي رَجْعَةٌ)

وَأَنْكَرَتْ^(٤) صُدِّقَتْ بِيَمِينٍ^(٥)، وَهُوَ^(٦) مُقَرَّرٌ لَهَا بِالْمَهْرِ^(٧)، فَإِنْ قَبَضَتْهُ فَلَا رُجُوعَ لَهُ^(٨)، وَإِلَّا فَلَا تَطَالِبُهُ إِلَّا بِنِصْفٍ^(٩).



(١) باتفاقهما، وأنكرت.

(٢) بيمينه.

(٣) قبل الطلاق.

(٤) وطأه.

(٥) لأن الأصل عدم الوطء.

(٦) بدعواه وطأها.

(٧) وهي لا تدعي إلا نصفه.

(٨) عليها بشيء منه عملاً بإقراره.

(٩) عملاً بإنكارها.

كِتَابُ الْإِيلَاءِ

هُوَ حَلِفُ زَوْجٍ يَصِيحُ طَلَاقَهُ^(١) لِيَمْتَنِعَنَّ مِنْ وَطْئِهَا مُطْلَقًا
أَوْ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ^(٢).

وَالْجَدِيدُ: أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِالْحَلِفِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ، بَلْ
لَوْ عَلَّقَ بِهِ طَلَاقًا أَوْ عِتْقًا^(٣) أَوْ قَالَ: (إِنْ وَطِئْتُكَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ
صَلَاةٌ أَوْ صَوْمٌ أَوْ حَجٌّ أَوْ عِتْقٌ) كَانَ مُؤْلِيًا^(٤).

وَلَوْ حَلَفَ أَجْنَبِيٌّ عَلَيْهِ^(٥) فَيَمِينُ مَحْضَةً، فَإِنْ نَكَحَهَا فَلَا
إِيلَاءَ^(٦).

وَلَوْ آلَى مِنْ رَتَقَاءٍ أَوْ قَرَنَاءٍ أَوْ آلَى مَجْبُوبٌ لَمْ يَصِحَّ^(٧)
عَلَى الْمَذْهَبِ.

(١) خرج الصبي والمجنون والمكره.

(٢) أما الحلف على الامتناع أربعة أشهر فأقل فلا يكون إيلاء وإن حرم؛ وذلك
للإيلاء.

(٣) كقوله: إن وطئتُك فأنت طالق، أو: فعبدني حرًا.

(٤) بل لو كان بغير حلف أصلاً (كقوله: أنت علي كظهر أمي سنة) كان مؤلياً
أيضاً؛ لأنه يمتنع من الوطء في جميع ذلك خوف ما يترتب عليه.

(٥) أي: على ترك الوطء، كقوله لأجنبيّة: والله لا أطوك.

(٦) ويلزمه بالوطء كفارة يمين.

(٧) هذا الإيلاء؛ لامتناع الوطء في نفسه.

وَلَوْ قَالَ: (وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِذَا مَضَتْ
فَوَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) وَهَكَذَا مِرَارًا فَلَيْسَ بِمُولٍ فِي
الْأَصَحِّ.

وَلَوْ قَالَ: (وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ فَإِذَا مَضَتْ
فَوَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ سَنَةً) فَإِلَاءٌ إِنْ لِكُلِّ حُكْمُهُ^(١).

وَلَوْ قَيَّدَ بِمُسْتَبْعَدِ الْحُصُولِ فِي الْأَرْبَعَةِ كَنَزُولِ عِيسَى
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢) فَمُولٍ، وَإِنْ ظَنَّ حُصُولَهُ^(٣) قَبْلَهَا
فَلَا^(٤)، وَكَذَا لَوْ شَكَّ^(٥) فِي الْأَصَحِّ.

وَلَفْظُهُ: صَرِيحٌ وَكِنَايَةٌ.

فَمِنْ صَرِيحِهِ: تَغْيِيبُ ذَكَرٍ بِفَرْجٍ^(٦)، وَوُطْءٌ، وَجِمَاعٌ،
وَأَقْتِضَاؤُ بَكْرٍ.

وَالْجَدِيدُ: أَنَّ مُلَامَسَةَ وَمُبَاضَعَةَ^(٧) وَمُبَاشَرَةَ^(٨) وَإِثْيَانًا
وَعِشْيَانًا وَقِرْبَانًا وَنَحْوَهَا كِنَايَاتٌ.

(١) فلها المطالبة في الشهر الخامس بموجب الإيلاء الأول، فإذا لم تطالب حتى

مضى الخامس فليس لها المطالبة إلا بعد مُضَيَّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ مِنَ الثَّانِي.

(٢) كقوله: والله لا وطئتُكِ حتى ينزل عيسى عليه الصلاة والسلام.

(٣) أي: المقيّد به.

(٤) أي: فلا يكون مُوَلِّيًا، كقوله في وقت الشتاء: والله لا وطئتُكِ حتى ينزل المطر.

(٥) في حصول المستبعد لا يكون مُوَلِّيًا، فلو مضت الأربعة ولم يوجد المعلق عليه
لا يكون مُوَلِّيًا؛ لأنّه لم يتحقق منه قصد المضارة.

(٦) كقوله: واللّه لا أعيبُ ذكري بفرجك.

(٧) وهي لمس الفرج الفرج.

(٨) وهي لمس البشرة البشرة.

وَلَوْ قَالَ: (إِنْ وَطِئْتُكَ فَعَبْدِي حُرٌّ) فزَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ زَالَ الْإِيلَاءُ.

وَلَوْ قَالَ: (فَعَبْدِي حُرٌّ عَنْ ظَهَارِي) وَكَانَ ظَاهِرًا^(١) فَمُولٍ^(٢)، وَإِلَّا^(٣) فَلَا ظَهَارَ وَلَا إِيلَاءَ بَاطِنًا، وَيُحَكِّمُ بِهِمَا ظَاهِرًا^(٤)، وَلَوْ قَالَ^(٥) (عَنْ ظَهَارِي إِنْ ظَاهَرْتُ) فَلَيْسَ بِمُولٍ حَتَّى يُظَاهِرَ.

أَوْ (إِنْ وَطِئْتُكَ فَضَرَّتْكَ طَالِقٌ) فَمُولٍ، فَإِنْ وَطِئَ طَلَقَتْ الْضُرَّةُ وَزَالَ الْإِيلَاءُ.

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ: (وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُكُمْ) فَلَيْسَ بِمُولٍ فِي الْحَالِ، فَإِنْ جَامَعَ ثَلَاثًا فَمُولٍ مِنَ الرَّابِعَةِ، فَلَوْ مَاتَ بَعْضُهُمْ قَبْلَ وَطِئِ زَالَ الْإِيلَاءُ، وَلَوْ قَالَ: (لَا أَجَامِعُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمْ) فَمُولٍ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ^(٦).

وَلَوْ قَالَ: (لَا أَجَامِعُ إِلَى سَنَةٍ إِلَّا مَرَّةً) فَلَيْسَ بِمُولٍ فِي الْحَالِ فِي الْأَظْهَرِ، فَإِنْ وَطِئَ وَبَقِيَ مِنْهَا أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَمُولٍ^(٧).

(١) وعاد قبل ذلك.

(٢) لأنه قد لزمه العتق عنه، فتعجيله وربطه بمعيّن زيادةً التزامها بالوطء، وهي مشقّة.

(٣) بأن لم يكن ظاهر قبل ذلك.

(٤) فإذا وطئ عتق العبد عن الظهار.

(٥) إن وطئتك فعبدى حرّ.

(٦) ولو وطئ واحدةً وجبت الكفارة، وانحلّ اليمين.

(٧) من حيثئذ، فإن بقي أربعة أشهر فما دونها فليس بمُولٍ، بل حالف.

فَضْلٌ
[فِي أَحْكَامِ الْإِيْلَاءِ]

يُمَهِّلُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ مِنَ الْإِيْلَاءِ بِلَا قَاضٍ، وَفِي رَجْعِيَّةٍ مِنَ الرَّجْعَةِ.

وَلَوْ أُرْتَدَّ أَحَدُهُمَا بَعْدَ دُخُولِ فِي الْمُدَّةِ انْقَطَعَتْ، فَإِذَا أَسْلَمَ^(١) اسْتُؤْنِفَتْ.

وَمَا يَمْنَعُ الْوَطْءَ وَلَمْ يُخَلَّ بِنِكَاحٍ؛ إِنْ وُجِدَ فِيهِ^(٢) لَمْ يَمْنَعِ الْمُدَّةَ كَصَوْمٍ وَإِحْرَامٍ وَمَرَضٍ وَجُنُونٍ^(٣)، أَوْ فِيهَا^(٤) وَهُوَ:

حِسِّيٌّ: كَصِغَرٍ وَمَرَضٍ مَنَعَ^(٥)، وَإِنْ حَدَثَ فِي الْمُدَّةِ قَطْعُهَا، فَإِذَا زَالَ اسْتُؤْنِفَتْ، وَقِيلَ: تُبْنَى.

أَوْ شَرْعِيٌّ: كَحَيْضٍ وَصَوْمٍ نَفْلٍ فَلَا^(٦)، وَيَمْنَعُ فَرَضُ^(٧) فِي الْأَصَحِّ.

(١) المرتدّ منهما.

(٢) أي: في الزوج.

(٣) أمّا ما يخلّ بالنكاح (كالردة، والطلاق الرجعي) فلا يُحسب زمنه منها.

(٤) أي: في الزوجة.

(٥) ابتداء المدّة.

(٦) أي: فلا يقطعها.

(٧) وإحرام من حُسابان المدّة.

فَإِنْ وَطِئَ فِي الْمُدَّةِ^(١)، وَإِلَّا فَلَهَا مُطَالَبَتُهُ بِأَنْ يَفِيَّ^(٢) أَوْ يُطَلِّقَ.

وَلَوْ تَرَكَتْ حَقَّهَا فَلَهَا الْمُطَالَبَةُ بَعْدَهُ.

وَتَحْصُلُ الْفَيْئَةُ بِتَغْيِيبِ حَشْفَةٍ بِقَبْلِ.

وَلَا مُطَالَبَةَ إِنْ كَانَ بِهَا مَانِعٌ وَطِئَ كَحَيْضٍ وَمَرَضٍ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَانِعٌ طَبِيعِيٌّ كَمَرَضٍ طُولِبَ بِأَنْ يَقُولَ: (إِذَا قَدَرْتُ فِئْتُ)؛ أَوْ شَرْعِيٌّ كِإِحْرَامٍ فَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ يُطَالَبُ بِطَلَاقٍ، فَإِنْ عَصَى بِوَطِئٍ سَقَطَتِ الْمُطَالَبَةُ.

وَإِنْ أَبَى الْفَيْئَةَ وَالطَّلَاقَ فَلَا أَظْهَرَ: أَنَّ الْقَاضِيَّ يُطَلِّقُ عَلَيْهِ طَلْقَةً، وَأَنَّهُ لَا يُمَهِّلُ ثَلَاثَةً^(٣)، وَأَنَّهُ إِذَا وَطِئَ بَعْدَ مُطَالَبَتِهِ لَزِمَهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ.



(١) انحلَّ الإيلاء.

(٢) أي: يرجع للوطء.

(٣) أي: ثلاثة أيام.

كِتَابُ الظَّهَارِ (١)

يَصِحُّ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ مُكَلَّفٍ (٢) وَلَوْ ذِمِّيٍّ وَخَصِيٍّ (٣).
وَالظَّهَارُ سَكْرَانٌ كَطَلَاقِهِ (٤).

وَصَرِيحُهُ: أَنْ يَقُولَ لِزَوْجَتِهِ (٥): (أَنْتِ عَلَيَّ أَوْ مِنِّي أَوْ
مَعِي أَوْ عِنْدِي كَظَهَرِ أُمِّي (٦)، وَكَذَا (أَنْتِ كَظَهَرِ أُمِّي) صَرِيحٌ
عَلَى الصَّحِيحِ.

وَقَوْلُهُ: (جِسْمُكَ أَوْ بَدَنُكَ أَوْ نَفْسُكَ (٧) كَبَدَنِ أُمِّي أَوْ
جِسْمِهَا أَوْ جُمْلَتِهَا) صَرِيحٌ.

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ قَوْلَهُ: (كَيْدِهَا أَوْ بَطْنِهَا أَوْ صَدْرِهَا) ظَهَارٌ،

(١) وهو تشبيه الزوج زوجته بمَحْرَمِهِ، وهو حرام.

(٢) بالغ عاقل مختار.

(٣) ومجبوب وممسوح وعتّين.

(٤) يصح منه.

(٥) ولو رجعيةً.

(٦) في التحريم.

(٧) عَلَيَّ.

وَكَذَا (كَعَيْنِهَا) إِنْ قَصَدَ ظَهَارًا، وَإِنْ قَصَدَ كَرَامَةً فَلَا، وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ ^(١) فِي الْأَصَحِّ.

وَقَوْلُهُ: (رَأْسُكَ أَوْ ظَهْرُكَ أَوْ يَدُكَ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي) ظَهَارٌ فِي الْأَظْهَرِ.

وَالْتَشْبِيهُ بِالْجَدَّةِ ظَهَارٌ.

وَالْمَذْهَبُ: طُرْدُهُ فِي كُلِّ مَحْرَمٍ لَمْ يَطْرَأَ تَحْرِيمُهَا، لَا مُرْضِعَةٍ وَزَوْجَةِ ابْنٍ ^(٢).

وَلَوْ شَبَّهَ بِأَجْنَبِيَّةٍ وَمُطَلَّقَةٍ وَأُخْتِ زَوْجَةٍ وَأَبٍ وَمُلاعِنَةٍ فَلَعَوُ.

وَيَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ؛ كَقَوْلِهِ: (إِنْ ظَاهَرْتُ مِنْ زَوْجَتِي الْأُخْرَى فَأَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي) فَظَاهَرَ صَارَ مُظَاهِرًا مِنْهُمَا، وَلَوْ قَالَ: (إِنْ ظَاهَرْتُ مِنْ فُلَانَةٍ) وَفُلَانَةٌ أَجْنَبِيَّةٌ فَخَاطَبَهَا ^(٣) بِظَهَارٍ لَمْ يَصِرْ مُظَاهِرًا مِنْ زَوْجَتِهِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الَّلَفْظَ، فَلَوْ نَكَحَهَا ^(٤) وَظَاهَرَ مِنْهَا صَارَ مُظَاهِرًا، وَلَوْ قَالَ ^(٥): (مِنْ فُلَانَةٍ الْأَجْنَبِيَّةِ) فَكَذَلِكَ ^(٦)، وَقِيلَ: لَا يَصِيرُ مُظَاهِرًا وَإِنْ نَكَحَهَا وَظَاهَرَ، وَلَوْ

(١) لا يكون ظهَارًا.

(٢) لأنَّهما كانتا حلالاً له.

(٣) أي: الأجْنَبِيَّة.

(٤) أي: الأجْنَبِيَّة.

(٥) إِنْ ظَاهَرْتُ.

(٦) أي: فزوجتي عليَّ كَظَهْرِ أُمِّي لم يَصِرْ مُظَاهِرًا.

قَالَ: (إِنْ ظَاهَرَتْ مِنْهَا وَهِيَ أَجْنَبِيَّةٌ) ^(١) فَلَعُؤُ.

وَلَوْ قَالَ: (أَنْتِ طَالِقٌ كَظْهَرِ أُمِّي) وَلَمْ يَنْوِ ^(٢)؛ أَوْ نَوَى
الطَّلَاقَ أَوْ الظَّهَارَ أَوْ هُمَا مَعًا أَوْ الظَّهَارَ بِـ (أَنْتِ طَالِقٌ) وَالطَّلَاقَ
بِـ (كَظْهَرِ أُمِّي)؛ طَلَقْتَ وَلَا ظَهَارَ، أَوْ الطَّلَاقَ بِـ (أَنْتِ طَالِقٌ)
وَالظَّهَارَ بِالْبَاقِي طَلَقْتَ وَحَصَلَ الظَّهَارُ إِنْ كَانَ طَلَاقَ رَجْعَةٍ.

* * * *

فَصْلٌ [فِي أَحْكَامِ الظَّهَارِ]

عَلَى الْمُظَاهِرِ كَفَّارَةٌ إِذَا عَادَ (وَهُوَ أَنْ يُمْسِكَهَا بَعْدَ ظَهَارِهِ
زَمَنَ إِمْكَانِ فُرْقَةٍ)، فَلَوْ اتَّصَلَتْ بِهِ فُرْقَةٌ بِمَوْتِ ^(٣) أَوْ فُسْخٍ أَوْ
طَلَاقِ بَائِنٍ أَوْ رَجْعِيٍّ وَلَمْ يُرَاجِعْ أَوْ جُنَّ فَلَا عَوْدَ، وَكَذَا لَوْ
مَلَكَهَا أَوْ لَاعَنَهَا فِي الْأَصَحِّ بِشَرْطِ سَبْقِ الْقَذْفِ ظَهَارَهُ فِي
الْأَصَحِّ.

وَلَوْ رَاجَعَ أَوْ ارْتَدَّ مُتَّصِلًا ثُمَّ أَسْلَمَ فَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ عَائِدٌ
بِالرَّجْعَةِ، لَا بِالْإِسْلَامِ، بَلْ بَعْدَهُ ^(٤).
وَلَا تَسْقُطُ الْكَفَّارَةُ بَعْدَ الْعَوْدِ بِفُرْقَةٍ.

(١) فَأَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي.

(٢) شَيْئًا.

(٣) لهما أو لأحدهما.

(٤) إِنْ مَضَى بَعْدَ الْإِسْلَامِ زَمَنٌ يَسَعُ الْفُرْقَةَ.

وَيَحْرُمُ قَبْلَ التَّكْفِيرِ وَطَاءً، وَكَذَا لَمَسٌ وَنَحْوُهُ بِشَهْوَةٍ فِي الْأَظْهَرِ.

قُلْتُ: الْأَظْهَرُ: الْجَوَازُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَصِحُّ الظَّهَارُ الْمُؤَقَّتُ ^(١) مُؤَقَّتًا، وَفِي قَوْلٍ: مُؤَبَّدًا، وَفِي قَوْلٍ: لَعْنًا.

فَعَلَى الْأَوَّلِ: الْأَصَحُّ أَنَّ عَوْدَهُ ^(٢) لَا يَحْصُلُ بِإِمْسَاكِ، بَلْ بِوِطْءٍ فِي الْمُدَّةِ ^(٣)، وَيَجِبُ النَّزْعُ بِمَغِيبِ الْحَشْفَةِ ^(٤).

وَلَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ: (أَنْتَنَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي) فَمُظَاهِرٌ مِنْهُنَّ، فَإِنْ أَمْسَكَهُنَّ فَأَرْبَعُ كَفَّارَاتٍ، وَفِي الْقَدِيمِ كَفَّارَةٌ.

وَلَوْ ظَاهَرَ مِنْهُنَّ بِأَرْبَعٍ كَلِمَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ فَعَائِدٌ مِنَ الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ ^(٥).

وَلَوْ كَرَّرَ فِي أَمْرَةٍ مُتَّصِلًا وَقَصَدَ تَأْكِيدًا فَظَّهَارٌ وَاحِدٌ، أَوْ اسْتِثْنَاءًا فَالْأَظْهَرُ: التَّعَدُّدُ، وَأَنَّهُ بِالْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ عَائِدٌ فِي الْأَوَّلِ.



(١) كَأَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي شَهْرًا.

(٢) لِلْوِطْءِ فِيهِ.

(٣) فَإِذَا وَطِئَ فِي الْمُدَّةِ سُمِّيَ عَائِدًا، وَوَجِبَتِ الْكَفَّارَةُ، وَحَلَّ هَذَا الْوِطْءُ.

(٤) لِأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْعَائِدِ الْوِطْءُ ثَانِيًا حَتَّى يُكْفَرَ أَوْ تَنْقُضِيَ الْمُدَّةُ، وَاسْتِمْرَارُ الْوِطْءِ.

(٥) فَإِنْ فَازَ الرَّابِعَةُ عَقِبَ ظَهَارِهَا فَعَلَيْهِ ثَلَاثُ كَفَّارَاتٍ، وَإِلَّا فَأَرْبَعُ.

كِتَابُ الْكَفَّارَةِ

يُشْتَرَطُ نِيَّتُهَا لَا تَعْيِينُهَا^(١).

وَخِصَالُ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ:

١ - عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ بِلَا عَيْبٍ يُخِلُّ بِالْعَمَلِ وَالْكَسْبِ.

فِيُجْزَى صَغِيرٌ وَأَقْرَعٌ وَأَعْرَجٌ يُمَكِّنُهُ تَبَاعُ مَشْيٍ، وَأَعْوَرٌ وَأَصَمٌّ وَأَخْرَسٌ وَأَخْشَمٌ^(٢)، وَفَاقِدُ أَنْفِهِ وَأُذُنَيْهِ وَأَصَابِعِ رِجْلَيْهِ^(٣)؛ لَا زَمَنٌ، وَلَا فَاقِدُ رِجْلٍ أَوْ خِنْصِرٍ وَبِنْصِرٍ مِنْ يَدٍ، أَوْ أَنْمَلَتَيْنِ مِنْ غَيْرِهِمَا.

قُلْتُ: أَوْ أَنْمَلَةٌ إِبْهَامٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَا هَرِمٌ عَاجِزٌ، وَلَا مَنْ أَكْثَرُ وَقْتِهِ مَجْنُونٌ وَمَرِيضٌ لَا يُرْجَى^(٤)، فَإِنْ بَرَأَ بَانَ الْإِجْزَاءُ فِي الْأَصَحِّ.

(١) بظهار أو غيره.

(٢) فاقِد الشَّمِّ.

(٣) لَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ بِالْعَمَلِ، بِخِلَافِ أَصَابِعِ يَدَيْهِ.

(٤) بَرُوءه.

وَلَا يُجْزَى شِرَاءُ قَرِيبٍ ^(١) بِنِيَّةِ كَفَّارَةٍ، وَلَا أُمَّ وَلَدٍ وَذِي كِتَابَةٍ صَحِيحَةٍ.

وَيُجْزَى مُدَبَّرٌ وَمُعَلَّقٌ ^(٢) بِصِفَةٍ، فَإِنْ أَرَادَ جَعَلَ الْعِتْقِ الْمُعَلَّقِ كَفَّارَةً ^(٣) لَمْ يَجْزُ.

وَلَهُ تَعْلِيْقُ عِتْقِ الْكَفَّارَةِ بِصِفَةٍ، وَإِعْتَاْقُ عَبْدَيْهِ عَنِ كَفَّارَتَيْهِ عَنْ كُلِّ نِصْفٍ ذَا وَنِصْفُ ذَا.

وَلَوْ أَعْتَقَ مُعْسِرٌ نِصْفَيْنِ عَنْ كَفَّارَةٍ فَلَا صَحُّ: الْإِجْزَاءُ إِنْ كَانَ بَاقِيَهُمَا حُرًّا.

وَلَوْ أَعْتَقَ بِعَوَضٍ لَمْ يُجْزَ عَنْ كَفَّارَةٍ.

وَالْإِعْتَاْقُ بِمَالٍ كَطَّلَاقٍ بِهِ ^(٤)، فَلَوْ قَالَ: (أَعْتَقْتُ أُمَّ وَلَدِكَ عَلَى أَلْفٍ) فَأَعْتَقَ نَفَذَ وَلَزِمَهُ الْعَوَضُ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: (أَعْتَقْتُ عَبْدَكَ عَلَى كَذَا) فَأَعْتَقَ فِي الْأَصَحِّ.

وَإِنْ قَالَ: (أَعْتَقْتُهُ عَنِّي عَلَى كَذَا) فَفَعَلَ عَتَقَ عَنِ الطَّالِبِ ^(٥) وَعَلَيْهِ الْعَوَضُ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يَمْلِكُهُ عَقِبَ لَفْظِ الْإِعْتَاْقِ ثُمَّ يَعْتِقُ عَلَيْهِ.

وَمَنْ مَلَكَ عَبْدًا أَوْ ثَمَنَهُ فَاضِلًا عَنْ كِفَايَةِ نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ نَفَقَةً

(١) يَعْتِقُ عَلَيْهِ، بَأَنْ كَانَ أَصْلًا أَوْ فِرْعَا.

(٢) عَتَقَهُ.

(٣) عِنْدَ حَصُولِهَا.

(٤) فَيَكُونُ مَعَاوِضَةً فِيهَا شَوْبُ تَعْلِيْقٍ مِنَ الْمَالِكِ، وَشَوْبُ جَعَالَةٍ مِنَ الْمَلْتَمَسِ.

(٥) حَتَّى لَوْ كَانَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَنَوَاهَا أَجْزَاءُ.

وَكِسْوَةٌ وَسُكْنَى وَأَثَا لَا بُدَّ مِنْهُ لَزِمَهُ الْعِتْقُ.

وَلَا يَجِبُ بَيْعُ ضَيْعَةٍ^(١) وَرَأْسِ مَالٍ^(٢) لَا يَفْضُلُ دَخْلُهُمَا عَنْ كِفَايَتِهِ، وَلَا مَسْكَنِ وَعَبْدٍ نَفِيسَيْنِ أَلْفَهُمَا فِي الْأَصَحِّ، وَلَا شِرَاءً بِغَبْنٍ^(٣).

وَأَظْهَرَ الْأَقْوَالِ: أَعْتِبَارُ الْيَسَارِ بِوَقْتِ الْأَدَاءِ.

٢ - فَإِنْ عَجَزَ عَنْ عِتْقِ صَامٍ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ بِالْهَلَالِ بِنِيَّةِ كَفَّارَةٍ^(٤)، وَلَا يُشْتَرَطُ نِيَّةُ التَّتَابُعِ فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ بَدَأَ فِي أَثْنَاءِ شَهْرٍ حُسِبَ الشَّهْرُ بَعْدَهُ بِالْهَلَالِ، وَأَتَمَّ الْأَوَّلَ مِنَ الثَّلَاثِ ثَلَاثِينَ.

وَيَفُوتُ التَّتَابُعُ بِفَوَاتِ يَوْمٍ بِلَا عُذْرٍ^(٥)، وَكَذَا بِمَرَضٍ فِي الْجَدِيدِ، لَا بِحَيْضٍ^(٦)، وَكَذَا جُنُونٌ عَلَى الْمَذْهَبِ.

٣ - فَإِنْ عَجَزَ عَنْ صَوْمٍ^(٧) بِهَرَمٍ أَوْ مَرَضٍ (قَالَ الْأَكْثَرُونَ^(٨)): لَا يُرْجَى زَوَالُهُ) أَوْ لَحِقَهُ بِالصَّوْمِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ أَوْ خَافَ زِيَادَةَ مَرَضٍ كَفَّرَ بِإِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا أَوْ فَقِيرًا^(٩)

(١) عقارٍ.

(٢) للتجارة.

(٣) بل يصبر حتى يجد مَنْ يَعْتِقَهُ بَشَمَنِ الْمِثْلِ، وَلَا يَعْدِلُ إِلَى الصَّوْمِ.

(٤) من الليل لكلِّ يومٍ.

(٥) ولو اليوم الأخير، كما إذا نسي النِّيَّةَ لَيْلًا.

(٦) وإنما يُتَصَوَّرُ فِي كَفَّارَةِ قَتْلِ، لَا ظَهَارٍ.

(٧) أو ولاءٍ.

(٨) من الأصحاب.

(٩) والمراد: تملكيتهم، فلا يكفي التغذية ولا التعشية.

(لَا كَافِرًا، وَلَا هَاشِمِيًّا وَمُطَلِّبِيًّا^(١)) سِتِّينَ مُدًّا^(٢) مِمَّا يَكُونُ
فِطْرَةً^(٣).



(١) وَلَا مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ.

(٢) فَلَا يَجْزِي دَفْعَهَا لِمَسْكِينٍ فِي سِتِّينَ يَوْمًا.

(٣) فَلَا يَجْزِي دَقِيقٌ. وَإِذَا عَجَزَ عَنْ جَمِيعِ الْخِصَالِ بَقِيَ الْكَفَّارَةُ فِي ذِمَّتِهِ إِلَى أَنْ يَقْدَرَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا. وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْوُطْءُ حَتَّى يَكْفُرَ.

كِتَابُ اللَّعَانِ^(١)

يَسْبِقُهُ قَذْفُ^(٢).

وَصَرِيحُهُ: الزَّنى، كَقَوْلِهِ لِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ: (زَنَيْتَ أَوْ زَنَيْتِ)، أَوْ (يَا زَانِي أَوْ يَا زَانِيَّةً).

وَالرَّمْيُ بِإِيلَاجِ حَشَفَةٍ فِي فَرْجٍ مَعَ وَصْفِهِ^(٣) بِتَحْرِيمٍ أَوْ دُبُرٍ صَرِيحَانِ.

و(زَنَأْتُ فِي الْجَبَلِ) كِنَايَةٌ^(٤)، وَكَذَا (زَنَأْتُ) فَقَطْ فِي الْأَصَحِّ.

و(زَنَيْتَ فِي الْجَبَلِ) صَرِيحٌ فِي الْأَصَحِّ.

وَقَوْلُهُ: (يَا فَاجِرُ) (يَا فَاسِقُ)؛ وَلَهَا: (يَا خَبِيثَةُ) وَ(أَنْتِ تُحِبِّينَ الْخُلُوةَ)؛ وَلِقَرَشِيٍّ: (يَا نَبِطِي)؛ وَلِزَوْجَتِهِ: (لَمْ أَجِدْكَ

(١) وهو كلمات معلومة جُعِلَتْ حُجَّةً للمضطر إلى قذف من لَطَخَ فراشه وأَلْحَقَ العار به، أو إلى نفي الولد.

(٢) وهو الرمي بالزنى.

(٣) أي: الإيلاج.

(٤) لأنه بمعنى الصعود.

عَذْرَاءَ)؛ كِنَايَةً، فَإِنْ أَنْكَرَ إِرَادَةَ قَذْفِ صَدُقٍ بِيَمِينِهِ.

وَقَوْلُهُ: (يَا أَبْنَ الْحَلَالِ) وَ(أَمَّا أَنَا فَلَسْتُ بِزَانٍ) وَنَحْوِهِ تَعْرِيضٌ لَيْسَ بِقَذْفٍ وَإِنْ نَوَاهُ.

وَقَوْلُهُ: (زَنَيْتُ بِكَ)، إِفْرَارٌ بِزَنَى وَقَذْفٌ.

وَلَوْ قَالَ لِرِزْوَجَتِهِ: (يَا زَانِيَةً) فَقَالَتْ: (زَنَيْتُ بِكَ) أَوْ (أَنْتِ أَزْنَى مِنِّي) فَقَاذِفٌ وَكَانِيَّةٌ، فَلَوْ قَالَتْ: (زَنَيْتُ، وَأَنْتِ أَزْنَى مِنِّي) فَمُقَرَّرَةٌ وَقَاذِفَةٌ.

وَقَوْلُهُ: (زَنَى فَرْجُكَ) أَوْ (ذَكَرَكَ) قَذْفٌ.

وَالْمَذْهَبُ: أَنَّ قَوْلَهُ^(١): (يَدُكَ وَعَيْنُكَ)، وَلَوْلَدِهِ: (لَسْتُ مِنِّي) أَوْ (لَسْتُ أَبْنَى) كِنَايَةٌ^(٢)، وَلَوْلَدٍ غَيْرِهِ: (لَسْتُ أَبْنَى فُلَانٍ) صَرِيحٌ^(٣)، إِلَّا لِمَنْفِيٍّ بِلِعَانٍ^(٤).

وَيُحَدُّ قَاذِفٌ مُحْصَنٌ، وَيُعْزَرُ غَيْرُهُ^(٥).

وَالْمُحْصَنُ: مُكَلَّفٌ، حُرٌّ، مُسْلِمٌ، عَفِيفٌ عَنِ وِطْءٍ يُحَدُّ

بِهِ.

وَتَبْطُلُ الْعِفَّةُ بِوِطْءٍ مَحْرَمٍ مَمْلُوكَةٍ عَلَى الْمَذْهَبِ،

(١) زَنَيْتُ.

(٢) فِي قَذْفِ أُمِّهِ.

(٣) فِي قَذْفِ أُمِّ الْمَخَاطَبِ.

(٤) فَلَا يَكُونُ صَرِيحًا فِي قَذْفِ أُمِّهِ.

(٥) أَيُّ: قَاذِفٌ غَيْرِ الْمُحْصَنِ.

لَا زَوْجَتِهِ فِي عِدَّةِ شُبْهَةِ وَأَمَةٍ وَلَدِهِ وَمَنْكُوحَتِهِ بِلَا وَلِيٍّ^(١) فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ زَنَى مَقْذُوفٌ سَقَطَ الْحَدُّ، أَوْ أَرْتَدَّ فَلَا^(٢).

وَمَنْ زَنَى مَرَّةً ثُمَّ صَلَحَ لَمْ يَعُدْ مُحْصَنًا^(٣).

وَحَدُّ الْقَذْفِ يُورَثُ وَيَسْقُطُ بِعَفْوٍ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يَرِثُهُ كُلُّ الْوَرَثَةِ، وَأَنَّهُ لَوْ عَفَا بَعْضُهُمْ فَلِلْبَاقِينَ كُلُّهُ.

* * * *

فَصْلٌ

[فِي قَذْفِ الزَّوْجِ زَوْجَتُهُ]

لَهُ قَذْفُ زَوْجَةٍ عَلِمَ زِنَاهَا^(٤)، أَوْ ظَنَّهُ ظَنًّا مُؤَكَّدًا كَشِيَاعِ زِنَاهَا بِزَيْدٍ مَعَ قَرِينَةٍ (بَأْنٍ رَأَاهُمَا فِي خُلُوةٍ)^(٥).

وَلَوْ أَتَتْ بِوَلَدٍ وَعَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ لَزِمَهُ نَفْيُهُ^(٦)، وَإِنَّمَا يَعْلَمُ إِذَا لَمْ يَطَأْ، أَوْ وَلَدَتْهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَطْءِ أَوْ فَوْقَ أَرْبَعِ سِنِينَ، فَلَوْ وَلَدَتْهُ لِمَا بَيْنَهُمَا وَلَمْ تَسْتَبْرِئْ بِحَيْضَةٍ حَرَمٍ

(١) أو بلا شهود، وبوطء زوجته في حيض أو إحرام أو صوم.

(٢) أي: فلا يسقط الحد عن قاذفه.

(٣) أبداً، فلا يحد قاذفه.

(٤) أي: تَحَقَّقَهُ، بأن رآها تزني.

(٥) ولا يجوز الاعتماد على واحد منهما.

(٦) لأن استلحاق من ليس منه حرام.

النَّفْيُ، وَإِنْ وَلَدَتْهُ لِفَوْقِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْاسْتِبْرَاءِ حَلَّ النَّفْيُ فِي الْأَصَحِّ^(١).

وَلَوْ وَطِئَ وَعَزَلَ^(٢) حَرُمَ^(٣) عَلَى الصَّحِيحِ.

وَلَوْ عَلِمَ زِنَاهَا وَاحْتَمَلَ كَوْنُ الْوَلَدِ مِنْهُ وَمِنَ الزَّنى حَرُمَ النَّفْيُ، وَكَذَا الْقَذْفُ وَاللَّعَانُ عَلَى الصَّحِيحِ^(٤).

* * * *

فَضْلُ [فِي كَيْفِيَّةِ اللَّعَانِ]

اللَّعَانُ: قَوْلُهُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ: (أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُ بِهِ هَذِهِ مِنَ الزَّنى)، فَإِنْ غَابَتْ سَمَاهَا وَرَفَعَ نَسَبَهَا بِمَا يُمَيِّزُهَا، وَالْخَامِسَةُ: (أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَاهَا بِهِ مِنَ الزَّنى).

وَإِنْ كَانَ وَلَدٌ يَنْفِيهِ ذَكَرَهُ فِي الْكَلِمَاتِ فَقَالَ: (وَأَنَّ الْوَلَدَ الَّذِي وَلَدَتْهُ، أَوْ هَذَا الْوَلَدُ مِنْ زَنَى لَيْسَ مِنِّي).

(١) والمعتمد: أنه إن رأى بعد الاستبراء قرينة الزنى ومضى بعدها ستة أشهر فأكثر وجب النفي؛ لأن العبرة في حساب المدة من رؤية القرينة، لا من الاستبراء، بأن لم يستبرئ بعد وطئه.

(٢) بأن نزع وقت الإنزال.

(٣) نفيه.

(٤) لأن الفراق ممكن بالطلاق، ولأن الولد يتضرر بنسبة أمه إلى الزنى.

وَتَقُولُ هِيَ^(١): (أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزُّنَى)، وَالْخَامِسَةَ: (أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فِيهِ).

وَلَوْ بُدِّلَ لَفُظُ شَهَادَةِ بِحَلْفٍ وَنَحْوِهِ، أَوْ غَضَبٍ بِلَعْنٍ وَعَكْسِهِ، أَوْ ذِكْرًا^(٢) قَبْلَ تَمَامِ الشَّهَادَاتِ لَمْ يَصَحَّ فِي الْأَصَحِّ. وَيُشْتَرَطُ فِيهِ^(٣) أَمْرُ الْقَاضِي، وَيُلْقَنُ كَلِمَاتِهِ، وَأَنْ يَتَأَخَّرَ لِعَانُهَا عَنْ لِعَانِهِ^(٤).

وَيَلَاغُنُ آخِرُسُ بِإِشَارَةِ مُفْهَمَةٍ أَوْ كِتَابَةٍ.

وَيَصِحُّ بِالْعَجْمِيَّةِ^(٥)، وَفِيْمَنْ عَرَفَ الْعَرَبِيَّةَ وَجْهً^(٦).

وَيُغْلَظُ بِزَمَانٍ، وَهُوَ بَعْدَ عَضْرِ جُمُعَةٍ، وَمَكَانٍ؛ وَهُوَ أَشْرَفُ بَلَدِهِ، فَبِمَكَّةَ: بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ، وَالْمَدِينَةِ: عِنْدَ الْمَنْبَرِ^(٧)، وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ: عِنْدَ الصَّخْرَةِ، وَغَيْرِهَا: عِنْدَ مَنْبَرِ الْجَامِعِ^(٨)، وَحَائِضٍ: بِبَابِ الْمَسْجِدِ، وَذِمِّيٍّ: فِي بَيْعَةٍ وَكَنِيسَةٍ، وَكَذَا بَيْتُ نَارٍ مَجُوسِيٍّ فِي الْأَصَحِّ، لَا بَيْتُ أَصْنَامٍ وَثْنِيٍّ^(٩)،

(١) أربع مرّات.

(٢) أي: اللعن، والغضب.

(٣) في اللعان.

(٤) ولا تشترط الموالاة بينهما.

(٥) مع معرفة العربية.

(٦) أنه لا يصح.

(٧) أي: على المنبر.

(٨) أي: عليه.

(٩) إذ ليس له حرمة، ودخوله معصية.

وَجَمَعَ^(١) أَقْلَهُ أَرْبَعَةً.

وَالْتَّغْلِيظَاتُ سُنَّةٌ لَا فَرَضٌ عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَيُسَنُّ لِلْقَاضِي وَعَظُهُمَا، وَيُبَالِغُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ^(٢)، وَأَنْ يَتَلَاعَنَا قَائِمَيْنِ.

وَشَرْطُهُ: زَوْجٌ يَصِحُّ طَلَاقُهُ^(٣)، وَلَوْ أَرْتَدَّ بَعْدَ وَطْءٍ فَقَذَفَ وَأَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ لَاعَنَ، وَلَوْ لَاعَنَ^(٤) ثُمَّ أَسْلَمَ فِيهَا صَحَّ، أَوْ أَصَرَ^(٥) صَادَفَ بَيِّنُونَهُ^(٦).

وَيَتَعَلَّقُ بِلِعَانِهِ: فُرْقَةٌ، وَحُرْمَةٌ مُؤَبَّدَةٌ وَإِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ، وَسَقُوطُ الْحَدِّ عَنْهُ، وَوُجُوبُ حَدِّ زِنَاهَا^(٧)، وَأَنْتِفَاءُ نَسَبِ نَفَاهُ بِلِعَانِهِ.

وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى نَفْيِ مُمَكِّنٍ مِنْهُ، فَإِنْ تَعَذَّرَ^(٨)؛ بِأَنْ وَلَدَتْهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْعَقْدِ، أَوْ طَلَّقَ فِي مَجْلِسِهِ^(٩)،

(١) من عدول وصلحاء.

(٢) أي: قبلها.

(٣) وهو البالغ العاقل المختار.

(٤) حال الرِّدَّة.

(٥) على رِدَّتِهِ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ.

(٦) وفسد اللعان، فإن كان هناك ولدٌ صحَّ نفيه باللعان، ولا يندفع بلعانه حدُّ القذف.

(٧) إن لم تلاعن.

(٨) كون الولد منه.

(٩) مجلس العقد.

أَوْ نَكَحَ وَهُوَ بِالْمَشْرِقِ وَهِيَ بِالْمَغْرِبِ لَمْ يَلْحَقْهُ^(١).
وَلَهُ نَفْيُهُ مَيْتًا.

وَالنَّفْيُ عَلَى الْقَوْرِ فِي الْجَدِيدِ^(٢)، وَيُعْذَرُ لِعُذْرِ.
وَلَهُ نَفْيُ حَمَلٍ وَأَنْتِظَارُ وَضْعِهِ^(٣).

وَمَنْ أَخَّرَ وَقَالَ: (جَهَلْتُ الْوِلَادَةَ) صُدِّقَ بِيَمِينِهِ إِنْ كَانَ
غَائِبًا، وَكَذَا الْحَاضِرُ فِي مُدَّةٍ يُمَكِّنُ جَهْلُهُ فِيهَا.

وَلَوْ قِيلَ لَهُ: (مُتَّعْتَ بِوَلَدِكَ) أَوْ (جَعَلَهُ آلَهُ لَكَ وَلَدًا
صَالِحًا) فَقَالَ: آمِينَ، أَوْ نَعَمْ تَعَذَّرَ نَفْيُهُ^(٤)، وَإِنْ قَالَ:
(جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا) أَوْ (بَارَكَ عَلَيْكَ) فَلَا.

وَلَهُ اللَّعَانُ مَعَ إِمْكَانِ بَيِّنَةٍ بِرِنَاهَا، وَلَهَا^(٥) لِدَفْعِ حَدِّ الزَّنى.

* * * *

فَضْلٌ

[فِي الْمَقْصُودِ الْأَصْلِيِّ مِنَ اللَّعَانِ^(٦)]

لَهُ اللَّعَانُ لِنَفْيِ وَلَدٍ^(٧) (وَإِنْ عَفَتْ عَنِ الْحَدِّ وَزَالَ

(١) فلا حاجة لنفيه.

(٢) بخلاف اللعان.

(٣) لرجاء موته.

(٤) للإقرار.

(٥) اللعان.

(٦) وهو نفْي الولد.

(٧) بل يجب النفي لولد.

النِّكَاحُ^(١)، وَلِدْفَعِ حَدِّ الْقَذْفِ وَإِنْ زَالَ النِّكَاحُ وَلَا وَلَدٌ^(٢)،
وَلِتَعْزِيرِهِ^(٣)، لَا تَعْزِيرِ تَأْدِيبٍ لِكَذِبِ (كَقَذْفِ طِفْلَةٍ لَا تُوْطَأُ).

وَلَوْ عَفَتْ عَنِ الْحَدِّ أَوْ أَقَامَ بَيْنَتُهُ بِزِنَاهَا أَوْ صَدَّقَتْهُ وَلَا
وَلَدَ، أَوْ سَكَتَتْ عَنْ طَلَبِ الْحَدِّ أَوْ جُنَّتْ بَعْدَ قَذْفِهِ فَلَا لِعَانَ فِي
الْأَصَحِّ^(٤).

وَلَوْ أَبَانَهَا، أَوْ مَاتَتْ ثُمَّ قَذَفَهَا بِزَنَى مُطْلَقٍ أَوْ مُضَافٍ إِلَى
مَا بَعْدَ النِّكَاحِ لَا عَنَ إِنْ كَانَ وَلَدٌ يَلْحَقُهُ^(٥)، فَإِنْ أَضَافَ^(٦) إِلَى
مَا قَبْلَ نِكَاحِهِ^(٧) فَلَا لِعَانَ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ، وَكَذَا إِنْ كَانَ فِي
الْأَصَحِّ، لَكِنْ لَهُ إِنْشَاءُ قَذْفٍ وَيُلَاعِنُ^(٨).
وَلَا يَصِحُّ نَفْيُ أَحَدٍ تَوَآمَيْنِ^(٩).



(١) بطلاق أو غيره.

(٢) دفعاً للحدِّ والفسق عنه، فلا يجوز له التَّرك.

(٣) بقذف الذميمة.

(٤) لعدم الحاجة إليه.

(٥) فإن لم يكن ولد لم يلاعن، ويُحَدُّ.

(٦) زناها.

(٧) أو إلى ما بعد البينونة.

(٨) لنفي الولد.

(٩) فإن نفى أحدهما لحقه، ولو نفاهما ثم استلحق أحدهما لحقه الآخر.

كِتَابُ الْعِدَّةِ^(١)

عِدَّةُ النِّكَاحِ ضَرْبَانِ:

الْأَوَّلُ: مُتَعَلِّقٌ بِفِرْقَةٍ حَيٍّ بِطَّلَاقٍ أَوْ فُسْخٍ^(٢)، وَإِنَّمَا تَجِبُ بَعْدَ وَطْءٍ أَوْ اسْتِدْخَالٍ مَنِيَّهِ وَإِنْ تَيَقَّنَ بَرَاءَةَ الرَّحِمِ، لَا بِخَلْوَةٍ فِي الْجَدِيدِ.

وَعِدَّةُ حُرَّةٍ ذَاتِ أَقْرَاءٍ^(٣): ثَلَاثَةٌ؛ وَالْقَرَّةُ: الطُّهْرُ، فَإِنْ طُلِّقَتْ طَاهِرًا انْقَضَتْ بِالطَّعْنِ فِي حَيْضَةٍ ثَالِثَةٍ، أَوْ حَائِضًا فَبِإِثْبَاتِ رَابِعَةٍ، وَفِي قَوْلٍ: يُشْتَرَطُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ بَعْدَ الطَّعْنِ^(٤).

وَهَلْ يُحْسَبُ طُهْرٌ مَنِ لَمْ تَحِضْ^(٥) قُرَّةً؟ قَوْلَانِ؛ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْقُرَّةَ انْتِقَالٌ مِنْ طُهْرٍ إِلَى حَيْضٍ، أَمْ طُهْرٌ مُخْتَوِشٌ بِدَمِينٍ؟ وَالثَّانِي أَظْهَرُ.

(١) جَمْعُ عِدَّةٍ، وَهِيَ الْمُدَّةُ الَّتِي تَتَرَبَّصُ فِيهَا الْمَرْأَةُ لِمَعْرِفَةِ بَرَاءَةِ رَحِمِهَا، أَوْ لِنَفْجُعِهَا عَلَى زَوْجِهَا، أَوْ لِلتَّعَبُدِ.

(٢) أَمَّا الْمَزْنِيُّ بِهَا فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا.

(٣) بِأَنْ كَانَتْ تَحِيضُ.

(٤) فِي الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ.

(٥) أَصْلًا ثُمَّ حَاضَتْ أَثْنَاءَ عِدَّتِهَا.

وَعِدَّةٌ مُسْتَحَاضَةٌ: بِأَقْرَائِهَا الْمَرْدُودَةُ إِلَيْهَا^(١).

وَمُتَحَيِّرَةٌ^(٢): بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ فِي الْحَالِ^(٣)، وَقِيلَ: بَعْدَ الْيَأْسِ.

وَأُمٌّ وَلَدٍ وَمُكَاتَبَةٌ وَمَنْ فِيهَا رِقٌّ: بِقُرْأَيْنِ، وَإِنْ عَتَقَتْ فِي عِدَّةٍ رَجَعَتْ كَمَلَتْ عِدَّةَ حُرَّةٍ فِي الْأَظْهَرِ، أَوْ بَيْنُونَةٍ^(٤) فَأَمَّةٌ فِي الْأَظْهَرِ.

وَحُرَّةٌ لَمْ تَحِضْ أَوْ يَسَتْ: بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، فَإِنْ طُلِقَتْ فِي أَثْنَاءِ شَهْرٍ فَبَعْدَهُ هِلَالَانِ وَتُكْمَلُ الْمُنْكَسِرَ ثَلَاثِينَ، فَإِنْ حَاضَتْ فِيهَا وَجَبَتْ الْأَقْرَاءُ.

وَأَمَّةٌ: بِشَهْرٍ وَنِصْفٍ، وَفِي قَوْلٍ: شَهْرَانِ، وَفِي قَوْلٍ: ثَلَاثَةٌ.

وَمَنْ انْقَطَعَ دَمُهَا لِعِلَّةٍ كَرِضَاعٍ وَمَرَضٍ تَضَرُّ حَتَّى تَحِيضَ، أَوْ تَيَأَسَ^(٥) فَبِالْأَشْهُرِ^(٦)، أَوْ لَا لِعِلَّةٍ فَكَذَا فِي الْجَدِيدِ، وَفِي

(١) من العادة والتمييز.

(٢) لم تحفظ قدر دورتها.

(٣) فإن بقي من الشهر الذي طُلِقَتْ فيه أكثر من خمسة عشر يوماً عُدَّ قُرْءًا، وتعتد بعده بهلالين، فإن بقي خمسة عشر يوماً فأقل لم تُحَسَبْ تلك المدة، فتبتدئ العدة من الهلال.

(٤) أي: عتقت في عدة بائن.

(٥) تدخل في سنّ اليأس (وهو اثنان وستون سنة).

(٦) أي: فتعتد بالأشهر.

الْقَدِيمِ تَتَرَبَّصُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ^(١)، وَفِي قَوْلٍ: أَرْبَعُ سِنِينَ^(٢) ثُمَّ تَعْتَدُ بِالْأَشْهُرِ.

فَعَلَى الْجَدِيدِ: لَوْ حَاضَتْ بَعْدَ الْيَأْسِ فِي الْأَشْهُرِ وَجَبَتْ الْأَقْرَاءُ^(٣)، أَوْ بَعْدَهَا^(٤) فَأَقْوَالٌ: أَظْهَرُهَا: إِنْ نَكَحَتْ فَلَا شَيْءَ^(٥)، وَإِلَّا فَلَا أَقْرَاءَ.

وَالْمُعْتَبَرُ: يَأْسُ عَشِيرَتِهَا، وَفِي قَوْلٍ: كُلُّ النِّسَاءِ.
قُلْتُ: ذَا الْقَوْلُ أَظْهَرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * * *

فَصْلٌ [فِي عِدَّةِ الْحَامِلِ]

عِدَّةُ الْحَامِلِ بِوَضْعِهِ بِشَرْطِ نِسْبَتِهِ إِلَى ذِي الْعِدَّةِ وَلَوْ أَحْتِمَالاً كَمَنْفِي بِلْعَانٍ^(٦)، وَأَنْفِصَالِ كُلِّهِ حَتَّى ثَانِي تَوَامِنٍ، وَمَتَى تَخَلَّلَ دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَتَوَامَانٍ.

(١) مدّة الحمل غالباً، وعليه مالك وأحمد، ثم تعتد بثلاثة أشهر للتعبد.

(٢) أكثر مدّة الحمل.

(٣) ويحسب ما مضى قرءاً.

(٤) أي: الأشهر.

(٥) عليها، وصحّ النكاح.

(٦) أما إذا لم يمكن نسبته إليه (كصبّي مات وامرأته حامل) فلا تنقضي عدتها بوضع الحمل.

وَتَنْقَضِي بِمَيِّتٍ لَا عِلْقَةَ، وَبِمُضْغَةٍ فِيهَا صُورَةُ آدَمِيٍّ خَفِيَّةٌ
أَخْبَرَ بِهَا الْقَوَابِلُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ صُورَةُ وَقُلْنِ: هِيَ أَضْلُ آدَمِيٍّ
انْقَضَتْ عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَلَوْ ظَهَرَ فِي عِدَّةٍ أَقْرَاءٍ أَوْ أَشْهُرٍ حَمْلٌ لِلزَّوْجِ اعْتَدَّتْ
بِوَضْعِهِ.

وَلَوْ ارْتَابَتْ فِيهَا ^(١) لَمْ تَنْكِحْ ^(٢) حَتَّى تَزُولَ الرِّبَّةُ، أَوْ
بَعْدَهَا وَبَعْدَ نِكَاحٍ ^(٣) اسْتَمَرَ ^(٤) إِلَّا أَنْ تَلِدَ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ
عَقْدِهِ، أَوْ بَعْدَهَا قَبْلَ نِكَاحٍ فَلْتَضْبِرْ ^(٥) لِيَتَزُولَ الرِّبَّةُ، فَإِنْ
نَكَحَتْ ^(٦) فَالْمَذْهَبُ: عَدَمُ إِبْطَالِهِ فِي الْحَالِ، فَإِنْ عَلِمَ
مُقْتَضِيهِ ^(٧) أَبْطَلْنَاهُ.

وَلَوْ أَبَانَهَا فَوَلَدَتْ لِأَرْبَعِ سِنِينَ ^(٨) لِحَقِّهِ، أَوْ لِأَكْثَرَ فَلَا،
وَلَوْ طَلَّقَ رَجْعِيًّا ^(٩) حُسِبَتْ الْمُدَّةُ ^(١٠) مِنَ الطَّلَاقِ، وَفِي قَوْلٍ:
مِنْ أَنْصِرَامِ الْعِدَّةِ.

(١) فِي الْعِدَّةِ، بَأَنَّ شَكَّتْ أَنَّهَا حَامِلٌ.

(٢) عِنْدَ تَمَامِ الْعِدَّةِ.

(٣) لِأَخْرَ.

(٤) نِكَاحُهَا.

(٥) نَدْبًا.

(٦) قَبْلَ زَوَالِ الرِّبَّةِ.

(٧) بَأَنَّ وَلَدَتْ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ.

(٨) فَأَقْلَ.

(٩) وَقَدْ أَتَتْ بِوَلَدٍ.

(١٠) الَّتِي هِيَ أَرْبَعُ سِنِينَ.

وَلَوْ نَكَحْتَ بَعْدَ الْعِدَّةِ فَوَلَدْتَ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَكَأَنَّهَا لَمْ تَنكِحْ، وَإِنْ كَانَ لِسِتَّةِ فَوَلَدَ لِلثَّانِي.

وَلَوْ نَكَحْتَ فِي الْعِدَّةِ فَاسِيدًا فَوَلَدْتَ لِلْإِمْكَانِ مِنَ الْأَوَّلِ لِحَقِّهِ وَأَنْقَضَتْ بِوَضْعِهِ ثُمَّ تَعَتَّدَ لِلثَّانِي، أَوْ لِلْإِمْكَانِ مِنَ الثَّانِي لِحَقِّهِ، أَوْ مِنْهُمَا عُرِضَ عَلَى قَائِفٍ^(١)، فَإِنْ أَلْحَقَهُ بِأَحَدِهِمَا فَكَأَلِإِمْكَانٍ مِنْهُ فَقَطَّ^(٢).

* * * *

فَصْلٌ [فِي تَدَاخُلِ الْعِدَّتَيْنِ]

لَزِمَهَا عِدَّتَا شَخْصٍ مِنْ جِنْسٍ؛ بَأَنْ طَلَّقَ ثُمَّ وَطِئَ فِي عِدَّةِ أَقْرَاءٍ أَوْ أَشْهُرٍ جَاهِلًا^(٣) أَوْ عَالِمًا فِي رَجْعِيَّةٍ^(٤) تَدَاخَلَتَا؛ فَتَبْتَدِئُ عِدَّةٌ مِنَ الْوَطْءِ، وَيَدْخُلُ فِيهَا بَقِيَّةُ عِدَّةِ الطَّلَاقِ.

فَإِنْ كَانَتْ^(٥) إِحْدَاهُمَا حَمَلًا وَالْأُخْرَى أَقْرَاءً تَدَاخَلَتَا فِي الْأَصَحِّ؛ فَتَنْقَضِيَانِ بِوَضْعِهِ، وَيُرَاجَعُ قَبْلَهُ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ الْحَمْلُ مِنَ الْوَطْءِ فَلَا^(٦).

(١) وهو مَنْ يُلْحِقُ النَّسَبَ بغيره عند الاشتباه، وذلك بِتَبْعِ الصفات.

(٢) وإن اشتبه عليه الحال انتظر بلوغه وانتسابه بنفسه.

(٣) بِأَنَّهَا الْمُطَلَّقة.

(٤) بخلاف البائن إذا وطئها عالمًا، فهو زان.

(٥) الْعِدَّتَانِ.

(٦) يراجع قَبْلَ وضعه.

أَوْ لِشَخْصَيْنِ؛ بِأَنْ كَانَتْ فِي عِدَّةِ زَوْجٍ أَوْ شُبْهَةٍ فَوُطِئَتْ
بِشُبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ، أَوْ كَانَتْ زَوْجَةً مُعْتَدَّةً عَنْ شُبْهَةٍ فَطُلِّقَتْ
فَلَا تَدْخُلُ، فَإِنْ كَانَ حَمْلٌ قَدِّمَتْ عِدَّتَهُ^(١)، وَإِلَّا:
فَإِنْ سَبَقَ الطَّلَاقُ: أَتَمَّتْ عِدَّتَهُ ثُمَّ اسْتَأْنَفَتْ الْآخَرَى^(٢)،
وَلَهُ الرِّجْعَةُ فِي عِدَّتِهِ، فَإِذَا رَاجَعَ انْقَضَتْ وَشَرَعَتْ فِي عِدَّةِ
الشُّبْهَةِ، وَلَا يَسْتَمْتَعُ بِهَا حَتَّى تَقْضِيَهَا.
وَإِنْ سَبَقَتْ الشُّبْهَةُ: قَدِّمَتْ عِدَّةَ الطَّلَاقِ، وَقِيلَ: الشُّبْهَةُ.

* * * *

فَصْلٌ [فِي مُعَاشَرَةِ الْمُطَلَّقِ لِلْمُعْتَدَّةِ]

عَاشَرَهَا كَزَوْجٍ^(٣) بِلَا وَطْءٍ فِي عِدَّةِ أَقْرَاءٍ أَوْ أَشْهُرٍ فَأَوْجُهُ:
أَصْحُهَا: إِنْ كَانَتْ بَائِنًا انْقَضَتْ، وَإِلَّا فَلَا^(٤).
وَلَا رَجْعَةَ بَعْدَ الْأَقْرَاءِ وَالْأَشْهُرِ^(٥).
قُلْتُ: وَيَلْحَقُهَا الطَّلَاقُ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَلَوْ عَاشَرَهَا
أَجْنَبِيٌّ^(٦) انْقَضَتْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) تُمَّ تَعْتَدُ بِالْأَقْرَاءِ بَعْدَ نَفْسِهَا.

(٢) وَهِيَ عِدَّةُ وَطْءِ الشُّبْهَةِ.

(٣) بَخْلُوةٍ وَنَوْمٍ.

(٤) تَنْقُضِي عِدَّتَهَا وَإِنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ.

(٥) وَإِنْ لَمْ تَنْقُضِ بِهَا الْعِدَّةَ.

(٦) بِلَا وَطْءٍ.

وَلَوْ نَكَحَ مُعْتَدَّةٌ بَظْنَ الصَّحَّةِ وَوَطِئَ انْقَطَعَتْ مِنْ حِينِ وَطِئٍ^(١)، وَفِي قَوْلٍ أَوْ وَجْهِ: مِنَ الْعَقْدِ.

وَلَوْ رَاجَعَ حَائِلًا^(٢) ثُمَّ طَلَّقَ اسْتَأْنَفَتْ، وَفِي الْقَدِيمِ: تَبْنِي إِنْ لَمْ يَطَأْ، أَوْ حَامِلًا فَبِالْوَضْعِ. فَلَوْ وَضَعَتْ^(٣) ثُمَّ طَلَّقَ اسْتَأْنَفَتْ، وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَطَأْ بَعْدَ الْوَضْعِ^(٤) فَلَا عِدَّةَ.

وَلَوْ خَالَعَ مَوْطُوءَةً ثُمَّ نَكَحَهَا ثُمَّ وَطِئَ ثُمَّ طَلَّقَ اسْتَأْنَفَتْ وَدَخَلَ فِيهَا الْبَقِيَّةُ^(٥).

* * * *

فَضْلٌ

[فِي الضَّرْبِ الثَّانِي]

مِنْ ضَرْبِي عِدَّةِ النِّكَاحِ، عِدَّةُ الْوَفَاةِ

عِدَّةُ حُرَّةٍ حَائِلٍ^(٦) لِيُوفَاةٍ وَإِنْ لَمْ تُوطَأْ: أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةٌ أَيَّامٍ بَلِيَالِيهَا، وَأَمَةً: نِصْفُهَا. وَإِنْ مَاتَ عَنْ رَجْعِيَّةٍ انْتَقَلَتْ إِلَى وَفَاةٍ، أَوْ بَائِنٍ فَلَا.

(١) بخلاف ما إذا لم يطأ فإن العدة لا تنقطع.

(٢) غير حامل.

(٣) بعد الرجعة.

(٤) ولا قبله.

(٥) لو فرض بقية منها، وإلا فهي قد ارتفعت من أصلها بالنكاح والوطء بعده.

(٦) غير حامل.

وَحَامِلٍ^(١): بِوَضْعِهِ بِشَرْطِهِ السَّابِقِ^(٢)، فَلَوْ مَاتَ صَبِيٌّ^(٣)
عَنْ حَامِلٍ فَبِالْأَشْهُرِ، وَكَذَا مَمْسُوحٌ^(٤)؛ إِذْ لَا يَلْحَقُهُ عَلَى
الْمَذْهَبِ، وَيَلْحَقُ مَجْبُوبًا^(٥) بَقِيَّ أَنْثِيَاهُ فَتَعْتَدُ بِهِ، وَكَذَا
مَسْلُولٌ^(٦) بَقِيَّ ذَكَرُهُ بِهِ^(٧) عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَلَوْ طَلَّقَ إِحْدَى أُمْرَأَتَيْهِ وَمَاتَ قَبْلَ بَيَانِ أَوْ تَعْيِينِ: فَإِنْ
كَانَ لَمْ يَطَأْ^(٨) أَعْتَدْنَا لَوَفَاةٍ، وَكَذَا إِنْ وَطِئَ وَهُمَا ذَوَاتَا أَشْهُرٍ أَوْ
أَفْرَاءٍ وَالطَّلَاقُ رَجْعِيٌّ؛ فَإِنْ كَانَ بَايِنًا أَعْتَدْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ بِالْأَكْثَرِ
مِنْ عِدَّةٍ وَفَاةٍ وَثَلَاثَةٍ مِنْ أَفْرَائِهَا، وَعِدَّةُ الْوَفَاةِ: مِنَ الْمَوْتِ،
وَالْأَفْرَاءِ: مِنَ الطَّلَاقِ.

وَمَنْ غَابَ وَأَنْقَطَعَ خَبَرُهُ لَيْسَ لِرِزْوَجَتِهِ نِكَاحٌ حَتَّى يُتَيَقَّنَ
مَوْتُهُ أَوْ طَلَاقُهُ^(٩)، وَفِي الْقَدِيمِ: تَتَرَبَّصُ أَرْبَعَ سِنِينَ ثُمَّ تَعْتَدُ
لِوَفَاةٍ وَتَنْكِحُ.

فَلَوْ حَكَمَ بِالْقَدِيمِ قَاضٍ نَقِضَ عَلَى الْجَدِيدِ فِي الْأَصَحِّ.

(١) أي: وعدة وفاة عن حامل.

(٢) وهو انفصال كله وإمكان نسبته للميت.

(٣) لا يولد لمثله.

(٤) مقطوع ذكره وأنثياه.

(٥) مقطوع الذكر.

(٦) خصيته.

(٧) بوضعه.

(٨) واحدة منهما.

(٩) أو تمضي مدة يغلب على الظن أنه لا يعيش فوقها.

وَلَوْ نَكَحْتَ بَعْدَ التَّرْبُصِ وَالْعِدَّةِ فَبَانَ مَيْتًا صَحَّ ^(١) عَلَى الْجَدِيدِ فِي الْأَصَحِّ.

وَيَجِبُ الْإِحْدَادُ عَلَى مُعْتَدَّةٍ وَفَاءً، لَا رَجْعِيَّةٍ، وَيُسْتَحَبُّ لِبَائِنٍ، وَفِي قَوْلٍ: يَجِبُ. وَهُوَ تَرَكُّ لُبْسِ مَضْبُوعٍ لَزِينَةٍ وَإِنْ خَشَنَ، وَقِيلَ: يَجِلُّ مَا صُبِغَ غَزْلُهُ ثُمَّ نُسِجَ.

وَيُبَاحُ غَيْرُ مَضْبُوعٍ مِنْ قُطْنٍ وَصُوفٍ وَكَتَّانٍ، وَكَذَا إِبْرَيْسَمٌ ^(٢) فِي الْأَصَحِّ، وَمَضْبُوعٌ لَا يَقْصَدُ لَزِينَةً ^(٣).

وَيَحْرُمُ حَلِيٌّ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَكَذَا لَوْلُؤٌ فِي الْأَصَحِّ، وَطِيبٌ فِي بَدَنِ وَثُوبٍ وَطَعَامٍ وَكُحْلٍ، وَاكْتِحَالٌ بِإِثْمِدٍ إِلَّا لِحَاجَةٍ كَرَمَدٍ، وَإِسْفِيذَاجٍ ^(٤) وَدُمَامٍ ^(٥)، وَخِضَابُ حِنَاءٍ وَنَحْوِهِ.

وَيَجِلُّ تَجْمِيلُ فِرَاشٍ وَأَثَاثٍ، وَتَنْظِيفُ بَغْسَلٍ رَأْسٍ، وَقَلَمٍ ^(٦)، وَإِزَالَةُ وَسَخٍ.

قُلْتُ: وَيَجِلُّ أَمْتِشَاطٌ وَحَمَامٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ خُرُوجٌ مُحَرَّمٌ.

وَلَوْ تَرَكَتِ الْإِحْدَادَ عَصَتْ وَأَنْقَضَتِ الْعِدَّةُ، كَمَا لَوْ فَارَقَتِ الْمَسْكَنَ.

(١) نكاحها.

(٢) حرير لم يُصْبَغ.

(٣) كالأسود والأخضر والأزرق.

(٤) يُطْلَى بِهِ الْوَجْهُ لِيَبَيِّنَهُ.

(٥) حُمْرَةٌ يَطْلَى بِهَا.

(٦) وَحَلَقُ شَعْرِ إِبْطٍ.

وَلَوْ بَلَغَتْهَا الْوَفَاءُ بَعْدَ الْمُدَّةِ كَانَتْ مُنْقَضِيَّةً .
 وَلَهَا إِحْدَادٌ عَلَى غَيْرِ زَوْجٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَتَحْرُمُ الزِّيَادَةُ .
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١) .

* * * *

فَصْلٌ

[فِي سُكْنَى الْمُعْتَدَّةِ وَمُلَازِمَتِهَا مَسْكَنَ فِرَاقِهَا]

تَجِبُ سُكْنَى لِمُعْتَدَّةٍ طَلَاقٍ وَلَوْ بَائِنٍ إِلَّا نَاشِزَةً^(٢) ،
 وَلِمُعْتَدَّةٍ وَفَاةٍ فِي الْأَظْهَرِ ، وَفَسْخٍ^(٣) عَلَى الْمَذْهَبِ .
 وَتُسْكَنُ فِي مَسْكَنِ كَانَتْ فِيهِ عِنْدَ الْفُرْقَةِ ، وَلَيْسَ لِزَوْجٍ
 وَغَيْرِهِ إِخْرَاجُهَا ، وَلَا لَهَا خُرُوجٌ .

قُلْتُ : وَلَهَا الْخُرُوجُ فِي عِدَّةٍ وَفَاةٍ ، وَكَذَا بَائِنٌ فِي
 النَّهَارِ لِشِرَاءِ طَعَامٍ وَغَزْلٍ وَنَحْوِهِ ، وَكَذَا لَيْلًا إِلَى دَارِ جَارَةٍ
 لِعَزْلِ وَحَدِيثٍ وَنَحْوِهِمَا بِشَرْطِ أَنْ تَرْجِعَ وَتَبِيتَ فِي بَيْتِهَا ،
 وَتَنْتَقِلَ مِنَ الْمَسْكَنِ لِحَوْفٍ مِنْ هَدْمٍ أَوْ غَرَقٍ أَوْ عَلَى
 نَفْسِهَا ، أَوْ تَأَذَّتْ بِالْجِيرَانِ ، أَوْ هُمْ بِهَا أَذَى شَدِيدًا . وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ .

وَلَوْ انْتَقَلَتْ إِلَى مَسْكَنِ بِإِذْنِ الزَّوْجِ فَوَجَبَتْ الْعِدَّةُ قَبْلَ

(١) أَمَا الرَّجُلُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْإِحْدَادُ عَلَى أَحَدٍ .

(٢) بَأَن طُلِّقَتْ حَالِ نَشْوِزِهَا ، وَكَذَا لَوْ نَشَزَتْ فِي أَثْنَاءِ الْعِدَّةِ .

(٣) بَعِيبٌ أَوْ رَدَّةٌ .

وُصُولِهَا إِلَيْهِ أَعْتَدْتُ فِيهِ عَلَى النَّصِّ، أَوْ بَغَيْرِ إِذْنٍ فَفِي الْأَوَّلِ،
وَكَذَا لَوْ أِذْنٌ ثُمَّ وَجَبَتْ قَبْلَ الْخُرُوجِ.

وَلَوْ أِذْنٌ فِي الْإِنْتِقَالِ إِلَى بَلَدٍ فَكَمَسَكَنَ، أَوْ فِي سَفَرٍ حَجٍّ
أَوْ تِجَارَةٍ ثُمَّ وَجَبَتْ فِي الطَّرِيقِ فَلَهَا الرُّجُوعُ وَالْمُضِيُّ، فَإِنْ
مَضَتْ أَقَامَتْ لِقَضَاءِ حَاجَتِهَا، ثُمَّ يَجِبُ الرُّجُوعُ لِتَعْتَدَّ الْبَقِيَّةَ فِي
الْمَسْكَنِ^(١).

وَلَوْ خَرَجَتْ إِلَى غَيْرِ الدَّارِ الْمَأْلُوفَةِ فَطَلَّقَ وَقَالَ: (مَا
أِذْنْتُ فِي الْخُرُوجِ) صُدِّقَ بِيَمِينِهِ^(٢)، وَلَوْ قَالَتْ: (نَقَلْتَنِي) فَقَالَ:
(بَلْ أِذْنْتُ لِحَاجَةٍ) صُدِّقَ عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَمَنْزِلُ بَدَوِيَّةٍ وَبَيْنُهَا مِنْ شَعْرِ كَمَنْزِلِ حَضْرِيَّةٍ.

وَإِذَا كَانَ الْمَسْكَنُ لَهُ وَيَلِيقُ بِهَا تَعَيَّنَ، وَلَا يَصِحُّ بَيْنُهُ إِلَّا
فِي عِدَّةِ ذَاتِ أَشْهُرٍ فَكُمُسْتَأْجَرٍ^(٣)، وَقِيلَ: بَاطِلٌ^(٤).

أَوْ مُسْتَعَارًا لَزِمَتْهَا فِيهِ، فَإِنْ رَجَعَ الْمُعِيرُ وَلَمْ يَرْضَ بِأَجْرَةٍ
نُقِلَتْ، وَكَذَا مُسْتَأْجَرٌ انْقَضَتْ مُدَّتُهُ^(٥).

أَوْ لَهَا اسْتَمَرَّتْ وَطَلَبَتْ الْأَجْرَةَ.

(١) أَمَا لَوْ سَافَرْتَ لِنَزْهَةٍ أَوْ زِيَارَةٍ فَلَا تَزِيدُ عَلَى إِقَامَةِ مُدَّةِ الْمَسَافِرِينَ.

(٢) فَيَجِبُ عَلَيْهَا الرُّجُوعُ حَالًا.

(٣) وَهُوَ صَحِيحٌ.

(٤) وَأَمَّا عِدَّةُ الْحَمْلِ وَالْأَقْرَاءِ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ فِيهَا لِلْجَهْلِ بِالْمُدَّةِ.

(٥) وَلَمْ يَرْضَ مَالُكَهُ بِتَجْدِيدِ أَجْرَةِ مِثْلِ.

فَإِنْ كَانَ مَسْكَنُ النِّكَاحِ نَفِيسًا فَلَهُ النَّقْلُ إِلَى لَائِقٍ بِهَا، أَوْ خَسِيسًا فَلَهَا الْأَمْتِنَاعُ.

وَلَيْسَ لَهُ مُسَاكَنْتُهَا وَلَا مُدَاخَلَتُهَا، فَإِنْ كَانَ فِي الدَّارِ مَحْرَمٌ لَهَا مُمَيِّزٌ ذَكَرٌ^(١)، أَوْ لَهُ أَنْثَى، أَوْ زَوْجَةٌ أُخْرَى، أَوْ أُمَةٌ، أَوْ امْرَأَةٌ أَجْنَبِيَّةٌ؛ جَازَ.

وَلَوْ كَانَ فِي الدَّارِ حُجْرَةٌ فَسَكَنَتْهَا أَحَدُهُمَا وَالْآخَرُ الْأُخْرَى؛ فَإِنْ اتَّحَدَتِ الْمَرَافِقُ كَمَطْبَخٍ وَمُسْتَرَاحٍ اشْتَرَطَ مَحْرَمٌ، وَإِلَّا فَلَا.

وَيَنْبَغِي^(٢) أَنْ يُغْلَقَ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ بَابٍ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مَمَرٌ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى.

وَسُفْلٌ وَعُلُوٌّ كَدَارٍ وَحُجْرَةٍ.



(١) أَوْ أَنْثَى.

(٢) أَي: يُشْتَرَطُ.

بَابُ الاسْتِثْرَاءِ^(١)

يَجِبُ بِسَبَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مِلْكُ أَمَةٍ بِشِرَاءٍ أَوْ إِرْثٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ سَبْيٍ أَوْ رَدٍّ
بِعَيْبٍ أَوْ تَحَالُفٍ^(٢) أَوْ إِقَالَةٍ، وَسَوَاءٌ بَكَرٌ وَمَنْ اسْتَبْرَأَهَا الْبَائِعُ
قَبْلَ الْبَيْعِ وَمُنْتَفِلَةً مِنْ صَبِيٍّ وَأَمْرَأَةٍ وَغَيْرُهَا^(٣).

وَيَجِبُ فِي مَكَاتِبَةٍ عُجْزَتْ^(٤)، وَكَذَا مُرْتَدَّةٌ^(٥) فِي الْأَصَحِّ،
لَا مَنْ حَلَّتْ مِنْ صَوْمٍ^(٦) وَأَعْتِكَافٍ^(٧) وَإِحْرَامٍ^(٨)، وَفِي الْإِحْرَامِ
وَجْهٌ.

وَلَوْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ اسْتُحِبَّ^(٩)، وَقِيلَ: يَجِبُ.

(١) أي: استبراء الأمة بسبب ملكٍ لمعرفة براءة الرحم، أو للتعبُد.

(٢) عند إنكار عيب.

(٣) كصغيرة وآيسة.

(٤) عن سداد أقساطها.

(٥) عادت إلى الإسلام.

(٦) واجب.

(٧) منذور.

(٨) وكانت في ملكه؛ لأن حرمتها بذلك لا تحل بالملك.

(٩) له استبراؤها ليتميز ولد الملك من ولد النكاح.

وَلَوْ مَلَكَ مُزَوَّجَةً، أَوْ مُعْتَدَّةً لَمْ يَجِبْ^(١)، فَإِنْ زَالَا^(٢)
وَجَبَ فِي الْأَظْهَرِ.

الثَّانِي: زَوَّالُ فِرَاشٍ عَنْ أَمَةٍ مَوْطُوءَةٍ أَوْ مُسْتَوْلَدَةٍ بِعِتْقٍ أَوْ
مَوْتِ السَّيِّدِ.

وَلَوْ مَضَتْ مُدَّةُ اسْتِبْرَاءٍ عَلَى مُسْتَوْلَدَةٍ ثُمَّ أَعْتَقَهَا أَوْ مَاتَ
وَجَبَ فِي الْأَصَحِّ.

قُلْتُ: وَلَوْ اسْتَبْرَأَ أَمَةٌ مَوْطُوءَةً فَأَعْتَقَهَا لَمْ يَجِبْ، وَتَتَزَوَّجُ
فِي الْحَالِ؛ إِذْ لَا تُشَبِّهُ مَنْكُوحَةً^(٣). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَحْرُمُ تَزْوِيجُ أَمَةٍ مَوْطُوءَةٍ وَمُسْتَوْلَدَةٍ قَبْلَ اسْتِبْرَاءِ؛ لِئَلَّا
يَخْتَلِطَ الْمَاءَانِ.

وَلَوْ أَعْتَقَ مُسْتَوْلَدَتَهُ فَلَهُ نِكَاحُهَا بِلَا اسْتِبْرَاءٍ فِي الْأَصَحِّ،
وَلَوْ أَعْتَقَهَا أَوْ مَاتَ وَهِيَ مُزَوَّجَةٌ فَلَا اسْتِبْرَاءَ.

وَهُوَ^(٤): بِقَرَرٍ (وَهُوَ حَيْضَةٌ كَامِلَةٌ فِي الْجَدِيدِ)، وَذَاتُ
أَشْهُرٍ^(٥): بِشَهْرٍ، وَفِي قَوْلٍ: بِثَلَاثَةِ، وَحَامِلٌ مَسِيَّةٌ أَوْ زَالَ عَنْهَا

(١) استبراؤها حالاً.

(٢) أي الزوجية والعدة.

(٣) أي: أمة منكوحة، إذ المنكوحة لو اعتدت قبل أن تُطَلَّقَ ثم طُلِّقت لا بد أن تعتد؛ لأنه لا يزول فراشها إلا بالطلاق، بخلاف الأمة فإنه يزول فراشها بالاستبراء.

(٤) أي: الاستبراء في ذات الأقراء.

(٥) من صغيرة وآيسة.

فِرَاشُ سَيِّدٍ^(١): بِوَضْعِهِ، وَإِنْ مُلِكَتْ بِشِرَاءٍ^(٢) فَقَدْ سَبَقَ أَنْ لَا
أُسْتَبْرَاءَ فِي الْحَالِ.

قُلْتُ: يَحْضُلُ الْأُسْتَبْرَاءُ بِوَضْعِ حَمْلٍ زَنَى فِي الْأَصَحِّ^(٣).
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَوْ مَضَى زَمَنُ أُسْتَبْرَاءٍ بَعْدَ الْمَلِكِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ حُسِبَ إِنْ
مَلَكَ بِإِزْثٍ، وَكَذَا شِرَاءٌ فِي الْأَصَحِّ، لَا هِبَةً^(٤).

وَلَوْ اشْتَرَى مَجُوسِيَّةً فَحَاضَتْ ثُمَّ أَسْلَمَتْ لَمْ يَكْفِ^(٥).
وَيَحْرُمُ الْأُسْتِمْتَاعُ بِالْمُسْتَبْرَأَةِ^(٦) إِلَّا مَسْبِيَّةً؛ فَيَحِلُّ غَيْرُ
وَطْءٍ، وَقِيلَ: لَا.

وَإِذَا قَالَتْ: (حِضْتُ) صُدِّقَتْ.

وَلَوْ مَنَعَتْ السَّيِّدَ فَقَالَ: (أَخْبَرْتَنِي بِتَمَامِ الْأُسْتَبْرَاءِ)
صُدِّقَ.

وَلَا تَصِيرُ أَمَةٌ فِرَاشًا إِلَّا بِوَطْءٍ، فَإِذَا وَلَدَتْ لِلْإِمْكَانِ مِنْ
وَطْئِهِ لِحَقِّهِ، وَلَوْ أَقَرَّ بِوَطْءٍ وَنَفَى الْوَلَدَ وَادَّعَى^(٧) أُسْتَبْرَاءَ لَمْ

(١) بعثق أو موت.

(٢) وهي في نكاح أو عِدَّة.

(٣) إن لم يمضِ قبل وضعه حيضةً فيمن تحيض، أو شهرٌ، وإلا كفى ذلك.

(٤) جرى الاستبراء بعد عقدها وقبل قبضها؛ لتوقف الملك فيها على القبض.

(٥) حيضها في الاستبراء؛ لأنه لم يستعقب الحِلَّ، إذ المجوسية لا تحل لمسلم.

(٦) قبل تمام الاستبراء.

(٧) بعد وطئها.

يَلْحَقُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ، فَإِنْ أَنْكَرْتَ الْاسْتِبْرَاءَ حُلْفَ أَنَّ الْوَلَدَ
لَيْسَ مِنْهُ^(١)، وَقِيلَ: يَجِبُ تَعَرُّضُهُ لِلْاسْتِبْرَاءِ.

وَلَوْ أَدَّعَى اسْتِيلَادًا فَأَنْكَرَ أَضْلَ الْوَطْءِ وَهُنَاكَ وَلَدٌ لَمْ
يُحْلَفْ عَلَى الصَّحِيحِ^(٢)، وَلَوْ قَالَ: (وَطِئْتُ وَعَزَلْتُ) لَحِقَهُ فِي
الْأَصَحِّ.



(١) وإن لم يتعرض للاستبراء.

(٢) وكان الولد منفيًا.

كِتَابُ الرِّضَاعِ

إِنَّمَا يَبْتُ بِلَبَنِ امْرَأَةٍ حَيَّةٍ بَلَغَتْ تِسْعَ سِنِينَ .
 وَلَوْ حَلَبَتْ فَأَوْجَرَ^(١) بَعْدَ مَوْتِهَا^(٢) حَرَّمَ فِي الْأَصَحِّ .
 وَلَوْ جُبِّنَ أَوْ نُزِعَ مِنْهُ زُبْدٌ حَرَّمَ .
 وَلَوْ خُلِطَ بِمَائِعِ حَرَّمَ إِنْ غَلَبَ ، فَإِنْ غَلِبَ وَشَرِبَ الْكُلَّ ،
 قِيلَ : أَوْ الْبَعْضَ حَرَّمَ فِي الْأَظْهَرِ^(٣) .
 وَيُحَرِّمُ إِيجَارٌ وَكَذَا إِسْعَاطُ^(٤) عَلَى الْمَذْهَبِ ، لَا حُقْنَةُ فِي
 الْأَظْهَرِ .

وَشَرْطُهُ : رَضِيعٌ حَيٌّ لَمْ يَبْلُغْ سَنَتَيْنِ ، وَخَمْسُ رَضَعَاتٍ ،
 وَضَبْطُهُنَّ بِالْعُرْفِ ؛ فَلَوْ قَطَعَ إِعْرَاضًا تَعَدَّدَ ، أَوْ لِلْهَوِ وَعَادَ فِي
 الْحَالِ أَوْ تَحَوَّلَ مِنْ ثَدْيٍ إِلَى ثَدْيٍ فَلَا^(٥) .

(١) صُبَّ فِي حَلْقِهِ .

(٢) فَكَمَّلَ الرَضَعَاتِ الْخَمْسَ .

(٣) إِنْ كَانَ قَدْرًا يُمْكِنُ أَنْ يُسْقَى مِنْهُ خَمْسَ دَفْعَاتٍ لَوْ انْفَرَدَ .

(٤) صُبَّ اللَّبَنُ فِي الْأَنْفِ .

(٥) تَعَدَّدَ .

وَلَوْ حُلِبَ مِنْهَا دُفْعَةً وَأُوجِرَهُ خَمْسًا أَوْ عَكْسُهُ^(١) فَرَضَعَهُ،
وَفِي قَوْلٍ: خَمْسٌ.

وَلَوْ شَكَّ هَلْ رَضَعَ خَمْسًا أَمْ أَقَلَّ، أَوْ هَلْ رَضَعَ فِي
حَوْلَيْنِ أَمْ بَعْدُ؟ فَلَا تَحْرِيمَ، وَفِي الثَّانِيَةِ قَوْلٌ أَوْ وَجْهٌ^(٢).

وَتَصِيرُ الْمُرْضِعَةُ أُمُّهُ، وَالَّذِي مِنْهُ اللَّبَنُ أَبَاهُ، وَتَسْرِي
الْحُرْمَةُ^(٣) إِلَى أَوْلَادِهِ^(٤).

وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ خَمْسُ مُسْتَوْلَدَاتٍ أَوْ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ وَأُمٌّ وَلَدٌ
فَرَضَعَ طِفْلٌ مِنْ كُلِّ رَضْعَةٍ صَارَ ابْنُهُ فِي الْأَصَحِّ، فَيَحْرُمُنَّ
عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُنَّ مَوْطُوَاتٌ أَبِيهِ^(٥)، وَلَوْ كَانَ بَدَلَ الْمُسْتَوْلَدَاتِ بَنَاتٌ
أَوْ أَخَوَاتٌ فَلَا حُرْمَةَ فِي الْأَصَحِّ.

وَأَبَاءُ الْمُرْضِعَةِ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ أَجْدَادٌ لِلرَّضِيعِ،
وَأُمُّهَاتُهَا جَدَّاتُهُ، وَأَوْلَادُهَا مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ إِخْوَتُهُ وَأَخَوَاتُهُ،
وَإِخْوَتُهَا وَأَخَوَاتُهَا أَخْوَالُهُ وَخَالَاتُهُ، وَأَبُو ذِي اللَّبَنِ جَدُّهُ،
وَأَخُوهُ عَمُّهُ، وَكَذَا الْبَاقِي^(٦).

وَاللَّبَنُ لِمَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ وَلَدٌ نَزَلَ^(٧) بِهِ بِنِكَاحٍ أَوْ وَطْءٍ

(١) بَأَنْ حُلِبَ مِنْهَا فِي خَمْسٍ وَأُوجِرَهُ الرِّضِيعُ دُفْعَةً.

(٢) بِالتَّحْرِيمِ.

(٣) مِنَ الرِّضِيعِ.

(٤) وَلَا تَسْرِي إِلَى آبَائِهِ وَإِخْوَتِهِ.

(٥) لَا لِكَوْنِهِنَّ أُمَّهَاتٍ لَهُ.

(٦) مِنْ أَقَارِبِ صَاحِبِ اللَّبَنِ.

(٧) اللَّبَنُ.

شُبْهَةً^(١) لَا زَنَى، وَلَوْ نَفَاهُ بِلِعَانِ ائْتَفَى اللَّبْنُ عَنْهُ.

وَلَوْ وُطِئَتْ مَنكُوحَةٌ بِشُبْهَةٍ أَوْ وَطِئَ اثْنَانِ بِشُبْهَةٍ فَوَلَدَتْ
فَاللَّبْنُ لِمَنْ لَحِقَهُ الْوَلَدُ بِقَائِفٍ^(٢) أَوْ غَيْرِهِ^(٣).

وَلَا تَنْقَطِعُ نِسْبَةُ اللَّبْنِ عَنْ زَوْجِ مَاتَ أَوْ طَلَّقَ وَإِنْ طَالَتْ
الْمُدَّةُ أَوْ انْقَطَعَ^(٤) وَعَادَ، فَإِنْ نَكَحَتْ آخَرَ وَوَلَدَتْ مِنْهُ فَاللَّبْنُ
بَعْدَ الْوِلَادَةِ لَهُ، وَقَبْلَهَا لِلْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ ظُهُورِ لَبَنِ
حَمْلِ الثَّانِي، وَكَذَا إِنْ دَخَلَ، وَفِي قَوْلٍ: لِلثَّانِي، وَفِي قَوْلٍ:
لَهُمَا.

* * * *

فَضْلُ

[فِي حَكْمِ الرِّضَاعِ الطَّارِئِ عَلَى النِّكَاحِ]

تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ فَأَرْضَعَتْهَا أُمُّهُ أَوْ أُخْتُهِ أَوْ زَوْجَتُهُ أُخْرَى انْفَسَخَ
نِكَاحُهُ^(٥)، وَلِلصَّغِيرَةِ نِصْفُ مَهْرِهَا، وَلَهُ عَلَى الْمُرْضِعَةِ نِصْفُ
مَهْرٍ مِثْلِ^(٦)، وَفِي قَوْلٍ: كُلُّهُ.

وَلَوْ رَضَعَتْ مِنْ نَائِمَةٍ فَلَا غُرْمَ وَلَا مَهْرَ لِلْمُرْتَضِعَةِ.

(١) فلو دَرَّ للمرأة لبَن من غير حَبَل ثبتت الأمومة لها، ولم تثبت الأبوة.

(٢) وهو مَنْ يُلْحِقُ النَّسَبَ بِغَيْرِهِ عِنْدَ الْاِشْتِبَاهِ بِتَتَبُعِ الصِّفَاتِ.

(٣) كَانَ انْحَصَرَ الْإِمْكَانُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

(٤) اللَّبْنِ.

(٥) مِنَ الصَّغِيرَةِ.

(٦) إِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهَا بِذَلِكَ.

وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ كَبِيرَةٌ وَصَغِيرَةٌ فَأَرْضَعَتْ أُمُّ الْكَبِيرَةِ الصَّغِيرَةَ
 أَنْفَسَخَتْ الصَّغِيرَةُ^(١) وَكَذَا الْكَبِيرَةُ^(٢) فِي الْأَظْهَرِ، وَلَهُ نِكَاحُ مَنْ
 شَاءَ مِنْهُمَا^(٣)، وَحُكْمُ مَهْرِ الصَّغِيرَةِ وَتَغْرِيمِهِ الْمُرْضِعَةَ مَا سَبَقَ،
 وَكَذَا الْكَبِيرَةُ إِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْطُوءَةً^(٤)، فَإِنْ كَانَتْ مَوْطُوءَةً فَلَهُ
 عَلَى الْمُرْضِعَةِ مَهْرٌ مِثْلُ فِي الْأَظْهَرِ.

وَلَوْ أَرْضَعَتْ بِنْتُ^(٥) الْكَبِيرَةِ الصَّغِيرَةَ حَرُمَتْ الْكَبِيرَةُ
 أَبَدًا^(٦)؛ وَكَذَا الصَّغِيرَةُ إِنْ كَانَتْ الْكَبِيرَةُ مَوْطُوءَةً^(٧).

وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ فَطَلَّقَهَا فَأَرْضَعَتْهَا أُمُّرَأَةٌ صَارَتْ أُمُّ
 أُمُرَأَتِهِ^(٨).

وَلَوْ نَكَحَتْ مُطَلَّقَتُهُ صَغِيرًا وَأَرْضَعَتْهُ بِلَبَنِهِ حَرُمَتْ عَلَى
 الْمُطَلَّقِ^(٩) وَالصَّغِيرِ^(١٠) أَبَدًا.

وَلَوْ زَوَّجَ أُمٌّ وَلَدَهُ عَبْدَهُ الصَّغِيرَ فَأَرْضَعَتْهُ لَبَنَ السَّيِّدِ

(١) لَأَنَّهُمَا صَارَتْ أُخْتًا لِلْكَبِيرَةِ، وَلَا جَمْعُ بَيْنِ الْأَخْتَيْنِ.

(٢) لَأَنَّهُمَا صَارَتْ أُخْتًا لِلصَّغِيرَةِ.

(٣) عَلَى الْإِنْفِرَادِ.

(٤) فَلَهَا عَلَيْهِ نَصْفُ الْمَسْتَمَى، وَلَهُ عَلَى أُمِّهَا الْمُرْضِعَةِ نَصْفُ الْمَهْرِ.

(٥) زَوْجَتِهِ.

(٦) لَأَنَّهُمَا صَارَتْ جَدَّةً لَامْرَأَتِهِ.

(٧) لَأَنَّهُمَا صَارَتْ رَيْبَتَهُ، وَالِدُخُولِ عَلَى الْأُمَمَاتِ يَحْرُمُ الْبَنَاتِ.

(٨) فَتَحْرُمُ عَلَيْهِ أَبَدًا وَإِنْ حَدَّثَتْ أُمُومَتُهَا بَعْدَ النِّكَاحِ.

(٩) حَيْثُ صَارَتْ زَوْجَةً ابْنِهِ.

(١٠) حَيْثُ صَارَتْ أُمُّهُ وَامْرَأَةً أَبِيهِ.

حَرُمَتْ عَلَيْهِ^(١) وَعَلَى السَّيِّدِ^(٢).

وَلَوْ أَرْضَعَتْ مَوْطُوءَتُهُ الْأُمَّةُ صَغِيرَةً تَحْتَهُ بِلَبَنِهِ أَوْ لَبَنٍ غَيْرِهِ حَرُمَتَا عَلَيْهِ^(٣).

وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ وَكَبِيرَةٌ فَأَرْضَعَتْهَا^(٤) أَنْفَسَخَتَا وَحَرُمَتِ الْكَبِيرَةُ أَبَدًا^(٥)، وَكَذَا الصَّغِيرَةُ إِنْ كَانَ الْإِرْضَاعُ بِلَبَنِهِ، وَإِلَّا فَرَبِيبَةً^(٦).

وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ كَبِيرَةٌ وَثَلَاثُ صَغَائِرٍ فَأَرْضَعَتْهُنَّ حَرُمَتْ أَبَدًا، وَكَذَا الصَّغَائِرُ إِنْ أَرْضَعَتْهُنَّ بِلَبَنِهِ أَوْ لَبَنٍ غَيْرِهِ وَهِيَ مَوْطُوءَةٌ^(٧)، وَإِلَّا^(٨)؛ فَإِنْ أَرْضَعَتْهُنَّ مَعًا بِإِجَارِهِنَّ^(٩) الْخَامِسَةَ^(١٠) أَنْفَسَخْنَ^(١١) وَلَا يَحْرُمْنَ مُؤَبَّدًا^(١٢)، أَوْ مُرْتَبًا

(١) على العبد.

(٢) لأنها صارت زوجة ابنه من الرضاع.

(٣) لأن الأمّة صارت أمّ زوجته، والصغيرة صارت بنت موطوءته وبنته إن رضعت من لبنه.

(٤) أرضعت الكبيرة الصغيرة.

(٥) لأنها صارت أمّ زوجته.

(٦) فلا تحرم إلا إن دخل بالكبيرة.

(٧) له.

(٨) بأن لم يكن اللبن له، ولم تكن موطوءة له.

(٩) بصب اللبن في حلوقهنّ.

(١٠) أي: الرضعة الخامسة.

(١١) لصيرورتهنّ أخوات.

(١٢) فله تجديد نكاح من شاء منهنّ.

لَمْ يَحْرُمَنَّ، وَتَنْفَسِخُ الْأُولَى^(١) وَالثَّالِثَةُ^(٢)، وَتَنْفَسِخُ الثَّانِيَةُ
بِإِرْضَاعِ الثَّالِثَةِ^(٣)، وَفِي قَوْلٍ: لَا تَنْفَسِخُ، وَيَجْرِي الْقَوْلَانِ
فِي مَنْ تَحْتَهُ صَغِيرَتَانِ أَرْضَعْتُهُمَا أَجْنَبِيَّةً مُرْتَبًّا: أَتَنْفَسِخَانِ أَمِ
الثَّانِيَةُ^(٤)؟

* * * *

فَضْلٌ [فِي الْإِقْرَارِ بِالرِّضَاعِ]

قَالَ: (هِنْدٌ بِنْتُي أَوْ أُخْتِي بِرِضَاعٍ)، أَوْ قَالَتْ: (هُوَ أَخِي)
حَرَّمَ تَنَاكُحَهُمَا^(٥).

وَلَوْ قَالَ زَوْجَانِ: (بَيْنَنَا رِضَاعٌ مُحَرَّمٌ) فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَسَقَطَ
الْمُسَمَّى، وَوَجِبَ مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ وَطِئَ.
وَإِنْ ادَّعَى رِضَاعًا فَأَنْكَرَتْ أَنْفَسَخَ وَلَهَا الْمُسَمَّى إِنْ وَطِئَ،
وِإِلَّا فَنِصْفُهُ.

وَإِنْ ادَّعَتْهُ فَأَنْكَرَ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ إِنْ زُوِّجَتْ بِرِضَاهَا^(٦)،

(١) لاجتماعها مع أمها في نكاح.

(٢) لاجتماعها مع الثانية وهما أختان.

(٣) لأنهما صارتا أختين.

(٤) والمعتمد انفساخهما.

(٥) ولو رجع المقيّر لم يقبل رجوعه.

(٦) واستمرت الزوجية ظاهراً، وعليها منع نفسها منه ما أمكن إن كانت صادقة.

وَالْأَصَحُّ: تَضَدِّيقُهَا ^(١) وَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ وَطِئَ ^(٢)، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهَا.

وَيُحْلَفُ مُنْكَرُ رَضَاعٍ عَلَى نَفْيِ عِلْمِهِ، وَمُدَّعِيهِ عَلَى بَتٍّ.
وَيَثْبُتُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، وَبِارْبَعِ نِسْوَةٍ.
وَالْإِقْرَارُ بِهِ شَرْطُهُ رَجُلَانِ.

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُرْضِعَةِ إِنْ لَمْ تَطْلُبْ أُجْرَةً، وَلَا ذَكَرَتْ فِعْلَهَا، وَكَذَا إِنْ ذَكَرَتْ فَقَالَتْ: (أَرْضَعْتُهُ) فِي الْأَصَحِّ.

وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ لَا يَكْفِي: (بَيْنَهُمَا رَضَاعٌ مُحَرَّمٌ)، بَلْ يَجِبُ ذِكْرُ وَقْتٍ ^(٣) وَعَدَدٍ ^(٤)، وَوُضُوعِ اللَّبَنِ جَوْفَهُ، وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِمُشَاهَدَةِ حَلَبٍ ^(٥) وَإِيجَارٍ وَأَزْدِرَادٍ ^(٦)، أَوْ قَرَائِنٍ؛ كَالْتِقَامِ ثَدْيٍ وَمَصِّهِ وَحَرَكَةِ حَلْقِهِ بِتَجَرُّعٍ وَأَزْدِرَادٍ بَعْدَ عِلْمِهِ بِأَنَّهَا لَبُونٌ.



(١) بيمينها.

(٢) وهي جاهلة بالرضاع.

(٣) وقع فيه الإرضاع.

(٤) بأن يقول: خمس رضعات متفرقات.

(٥) لبن محلوب.

(٦) بلع.

كِتَابُ النَّفَقَاتِ

عَلَى مُوسِرٍ لِرِزْوَجَتِهِ كُلِّ يَوْمٍ مَدًّا طَعَامًا، وَمُعْسِرٍ مَدًّا،
وَمُتَوَسِّطٍ مَدًّا وَنِصْفًا.

وَالْمُدُّ: مِئَةٌ وَثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ دِرْهَمًا وَثُلُثُ دِرْهَمٍ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ: مِئَةٌ وَاحِدٌ وَسَبْعُونَ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعِ
دِرْهَمٍ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمِسْكِينُ الزَّكَاةِ مُعْسِرٌ، وَمَنْ فَوْقَهُ إِنْ كَانَ لَوْ كُلفَ مُدَيْنٍ
رَجَعَ مِسْكِينًا فَمُتَوَسِّطٌ، وَإِلَّا فَمُوسِرٌ.
وَالْوَاجِبُ غَالِبُ قُوَّةِ الْبَلَدِ.

قُلْتُ: فَإِنْ اخْتَلَفَ وَجَبَ لَائِقُ بِهِ^(٢)، وَيُعْتَبَرُ الْيَسَارُ وَغَيْرُهُ
طُلُوعَ الْفَجْرِ^(٣). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَعَلَيْهِ تَمْلِيكُهَا حَبًّا، وَكَذَا طَخْنُهُ وَخَبْزُهُ فِي الْأَصَحِّ.

(١) والأصل في اعتباره الكيل، وهو مكعب طول ضلعه ٩,٢ سانتي مترًا، وإنما
ذكروا الوزن استظهارًا.

(٢) أي: الزوج.

(٣) كل يوم.

وَلَوْ طَلَبَ أَحَدُهُمَا بَدَلَ الْحَبِّ لَمْ يُجْبَرَ الْمُمْتَنِعُ،
فَإِنْ اُعْتَاظَتْ جَارَ فِي الْأَصَحِّ، إِلَّا خُبْرًا، أَوْ دَقِيقًا عَلَى
الْمَذْهَبِ^(١).

وَلَوْ أَكَلْتُ مَعَهُ عَلَى الْعَادَةِ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا فِي الْأَصَحِّ.
قُلْتُ: إِلَّا أَنْ تَكُونَ غَيْرَ رَشِيدَةٍ وَلَمْ يَأْذَنْ وَلِيِّهَا. وَاللَّهُ
أَعْلَمُ.

وَيَجِبُ أَذْمُ غَالِبِ الْبَلَدِ كَزَيْتِ وَسَمْنِ وَجُبْنِ وَتَمْرٍ^(٢)،
وَيَخْتَلِفُ بِالْفُضُولِ، وَيُقَدَّرُهُ قَاضٍ بِاجْتِهَادِهِ، وَيَقَاوُتُ بَيْنَ مُوسِرٍ
وغيرِهِ، وَلَحْمٌ يَلِيقُ بِسَارِهِ وَإِعْسَارِهِ كَعَادَةِ الْبَلَدِ، وَلَوْ كَانَتْ
تَأْكُلُ الْخُبْزَ وَحْدَهُ وَجَبَ الْأَذْمُ.

وَكِسْوَةُ تَكْفِيهَا؛ فَيَجِبُ قَمِيصٌ وَسَرَاوِيلُ وَخِمَارٌ
وَمُكْعَبٌ^(٣)، وَيَزِيدُ فِي الشِّتَاءِ جُبَّةٌ^(٤).

وَجِنْسُهَا^(٥): قُطْنٌ، فَإِنْ جَرَتْ عَادَةُ الْبَلَدِ لِمِثْلِهِ بِكَتَّانٍ أَوْ
حَرِيرٍ وَجَبَ فِي الْأَصَحِّ. وَيَجِبُ مَا تَقَعُدُ عَلَيْهِ كَزَلِّيَّةٍ^(٦) أَوْ لِنْدٍ
أَوْ حَصِيرٍ، وَكَذَا فِرَاشٌ لِلنُّومِ فِي الْأَصَحِّ، وَمِخْدَةٌ وَلِحَافٌ فِي
الشِّتَاءِ.

(١) لما فيه من الرِّبَا.

(٢) وفاكهة.

(٣) حذاء.

(٤) ووقود.

(٥) أي: الكسوة.

(٦) بساط.

وَالَّةُ تَنْظِيفٍ كَمْشُطٍ، وَدُهْنٍ، وَمَا تَغْسِلُ بِهِ الرَّأْسَ،
وَمَرَّتَكَ^(١) وَنَحْوَهُ لِدَفْعِ صُنَانٍ (لَا كُحْلٌ وَخِضَابٌ، وَمَا تَزَيِّنُ
بِهِ، وَدَوَاءُ مَرَضٍ، وَأُجْرَةٌ طَيِّبٍ وَحَاجِمٍ).
وَلَهَا طَعَامُ أَيَّامِ الْمَرَضِ وَأَذْمُهَا.

وَالْأَصْحُ: وَجُوبُ أُجْرَةِ حَمَامٍ بِحَسَبِ الْعَادَةِ، وَثَمَنُ مَاءٍ
غُسْلٍ جِمَاعٍ وَنِفَاسٍ، لَا حَيْضٍ وَاخْتِلَامٍ فِي الْأَصْحِ.
وَلَهَا آلَاتُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ وَطَبَخٍ (كَقَدْرِ وَقَضْعَةٍ وَكُوزٍ وَجَرَّةٍ
وَنَحْوِهَا).

وَمَسْكَنٌ يَلِيقُ بِهَا، وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مِلْكُهُ.

وَعَلَيْهِ لِمَنْ لَا يَلِيقُ بِهَا خِدْمَةُ نَفْسِهَا^(٢) إِخْدَامُهَا بِحُرَّةٍ
أَوْ أَمَةٍ لَهُ أَوْ مُسْتَأْجَرَةٍ، أَوْ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى مَنْ صَحِبَتْهَا مِنْ حُرَّةٍ
أَوْ أَمَةٍ لِخِدْمَةِ، وَسَوَاءٌ فِي هَذَا^(٣) مُوسِرٌ وَمُعْسِرٌ وَعَبْدٌ، فَإِنْ
أَخْدَمَهَا بِحُرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ بِأُجْرَةٍ فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهَا، أَوْ بِأَمَتِهِ أَنْفَقَ
عَلَيْهَا بِالْمِلْكِ، أَوْ بِمَنْ صَحِبَتْهَا لَزِمَهُ نَفَقَتُهَا. وَجِنْسُ طَعَامِهَا
جِنْسُ طَعَامِ الزَّوْجَةِ، وَهُوَ مُدٌّ عَلَى مُعْسِرٍ، وَكَذَا مُتَوَسِّطٌ فِي
الصَّحِيحِ، وَمُوسِرٌ: مُدٌّ وَثُلُثٌ، وَلَهَا كِسْوَةٌ تَلِيقُ بِحَالِهَا، وَكَذَا
أُذْمٌ عَلَى الصَّحِيحِ، لَا آلَةٌ تَنْظِيفٍ، فَإِنْ كَثُرَ وَسَخٌ وَتَأَذَّتْ بِقَمَلٍ
وَجَبَّ أَنْ تُرْفَقَ^(٤).

(١) يقطع رائحة الإبط.

(٢) بأن كانت ممن تُخْدَم في بيت أبيها.

(٣) الإخدام.

(٤) بما يُزِيل ذلك.

وَمَنْ تَخْدُمُ نَفْسَهَا فِي الْعَادَةِ إِنْ أَحْتَاجَتْ إِلَى خِدْمَةٍ لِمَرَضٍ أَوْ زَمَانَةٍ وَجَبَ إِخْدَامُهَا.
وَلَا إِخْدَامَ لِرَقِيقَةٍ، وَفِي الْجَمِيلَةِ وَجْهٌ.
وَيَجِبُ فِي الْمَسْكَنِ: إِمْتَاعٌ^(١)، وَمَا يُسْتَهِلَكَ كَطَعَامٍ:
تَمْلِيكَ، وَتَتَصَرَّفُ فِيهِ، فَلَوْ قَتَّرْتَ بِمَا يَضُرُّهَا مَنَعَهَا، وَمَا دَامَ
نَفْعُهُ كَكِسْوَةٍ وَظُرُوفِ طَعَامٍ وَمُشْطٍ: تَمْلِيكَ، وَقِيلَ: إِمْتَاعٌ.
وَتُعْطَى الْكِسْوَةُ أَوَّلَ شِتَاءٍ وَصَيْفٍ^(٢)، فَإِنْ تَلَفَتْ فِيهِ بِلَا
تَقْصِيرٍ لَمْ تُبَدَلْ إِنْ قُلْنَا تَمْلِيكَ، فَإِنْ مَاتَتْ فِيهِ لَمْ تُرَدَّ، وَلَوْ لَمْ
يَكُنْ مُدَّةً فَدَيْنٌ^(٣).

* * * *

فَصْلٌ [فِي مُوجِبِ الْمُؤْنِ وَمُسْقَطَاتِهَا]

الْجَدِيدُ: أَنَّهَا تَجِبُ بِالتَّمْكِينِ لَا الْعَقْدِ، فَإِنْ اُخْتَلَفَا فِيهِ^(٤)
صُدِّقَ^(٥).
فَإِنْ لَمْ تَعْرِضْ عَلَيْهِ مُدَّةً فَلَا نَفَقَةَ فِيهَا، وَإِنْ عَرَضْتَ^(٦)
وَجَبَتْ مِنْ بُلُوغِ الْخَبَرِ.

(١) لا تملك.

(٢) مِنْ كُلِّ سَنَةٍ.

(٣) وكذا جميع ما مرَّ غير الإسكان والإخدام.

(٤) فِي التَّمْكِينِ.

(٥) بِيَمِينِهِ.

(٦) تَسْلِيمَ نَفْسِهَا مَتَى شَاءَ.

فَإِنْ غَابَ كَتَبَ الْحَاكِمُ لِحَاكِمِهِ بَلَدَهُ لِيُعْلِمَهُ فَيَجِيءَ^(١) أَوْ يُوكِّلَ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَمَضَى زَمَنُ وَصُولِهِ فَرَضَهَا الْقَاضِي.

وَالْمُعْتَبَرُ فِي مَجْنُونَةٍ وَمُرَاهِقَةٍ عَرَضٌ وَلِيٌّ.

وَتَسْقُطُ^(٢) بِشُورِ^(٣) وَلَوْ بِمَنْعٍ لِمَنْ بِلَا عَذْرِ.

وَعِبَالَةُ زَوْجٍ^(٤) أَوْ مَرَضٌ يَضُرُّ مَعَهُ الْوَطْءُ عَذْرٌ.

وَالْخُرُوجُ مِنْ بَيْتِهِ بِلَا إِذْنٍ نُشُورٌ إِلَّا أَنْ يُشْرِفَ عَلَى أَنْهَادِهِ.

وَسَفَرُهَا بِإِذْنِهِ مَعَهُ أَوْ^(٥) لِحَاجَتِهِ لَا يُسْقِطُ، وَلِحَاجَتِهَا يُسْقِطُ فِي الْأَظْهَرِ.

وَلَوْ نَشَزَتْ فَعَابَ فَأَطَاعَتْ لَمْ تَجِبْ فِي الْأَصَحِّ، وَطَرِيقُهَا: أَنْ يَكْتُبَ الْحَاكِمُ كَمَا سَبَقَ.

وَلَوْ خَرَجَتْ فِي غَيْبَتِهِ لِيَزَارَةَ وَنَحْوَهَا لَمْ تَسْقُطَ.

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ لَا نَفَقَةَ لِصَغِيرَةٍ^(٦)، وَأَنَّهَا تَجِبُ لِكَبِيرَةٍ عَلَى صَغِيرٍ^(٧).

وَإِخْرَافُهَا بِحَجٍّ أَوْ عُمَرَةٍ بِلَا إِذْنٍ نُشُورٌ إِنْ لَمْ يَمْلِكْ

(١) لِيَسْلَمَهَا.

(٢) نفقة اليوم، وكسوة الفصل.

(٣) بخروج عن طاعته.

(٤) كَبَر دَكْرِهِ.

(٥) وحدها.

(٦) لا تحتمل الوطء.

(٧) لا يتأتى منه الجماع.

تَحْلِيلَهَا، فَإِنْ مَلَكَ فَلَا حَتَّى تَخْرُجَ فَمُسَافِرَةً لِحَاجَتِهَا، أَوْ بِإِذْنِ
فَقِي الْأَصَحِّ: لَهَا نَفَقَةٌ مَا لَمْ تَخْرُجَ.

وَيَمْنَعُهَا صَوْمُ نَفْلٍ، فَإِنْ أَبَتْ فَنَاشِزَةٌ^(١) فِي الْأَظْهَرِ.

وَالْأَصَحُّ: أَنَّ قَضَاءَ لَا يَتَصَيَّقُ كَنَفْلِ فَيَمْنَعُهَا، وَأَنَّهُ لَا مَنَعَ
مِنْ تَعْجِيلِ مَكْتُوبَةٍ أَوَّلَ وَقْتٍ، وَسُنَنِ رَاتِيَةٍ.

وَتَجِبُ لِرَجْعِيَّةِ الْمُؤْنِ إِلَّا مُؤْنَةً تَنْظُفٍ، فَلَوْ ظَنَّتْ حَامِلًا
فَأَنْفَقَ فَبَاتَتْ حَائِلًا^(٢) أَسْتَرْجَعَ مَا دَفَعَ بَعْدَ عِدَّتِهَا.

وَالْحَائِلُ الْبَائِنُ بِخُلْعٍ أَوْ ثَلَاثٍ لَا نَفَقَةَ لَهَا وَلَا كِسْوَةَ،
وَتَجِبَانِ لِحَامِلٍ^(٣) لَهَا، وَفِي قَوْلٍ: لِلْحَمَلِ.

فَعَلَى الْأَوَّلِ: لَا تَجِبُ لِحَامِلٍ عَنْ شُبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ.

قُلْتُ: وَلَا نَفَقَةَ لِمُعْتَدَّةٍ وَفَاءٍ وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا. وَاللَّهُ
أَعْلَمُ.

وَنَفَقَةُ الْعِدَّةِ مُقَدَّرَةٌ كَزَمَنِ النِّكَاحِ، وَقِيلَ: تَجِبُ الْكِفَايَةُ،
وَلَا يَجِبُ دَفْعُهَا قَبْلَ ظُهُورِ حَمَلٍ، فَإِذَا ظَهَرَ وَجِبَ يَوْمًا بِيَوْمٍ،
وَقِيلَ: حَتَّى تَضَعَ^(٤)، وَلَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ عَلَى الْمَذْهَبِ.

* * * *

(١) وصومها حينئذ حرام.

(٢) غير حامل.

(٣) بائن.

(٤) فتدفع دفعة واحدة.

فَضْلٌ

[فِي حُكْمِ الْإِغْسَارِ بِمُؤْنَةِ الزَّوْجَةِ]

أَغْسَرَ بِهَا؛ فَإِنْ صَبَرَتْ صَارَتْ دَيْنًا عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَلَهَا
الْفَسْخُ عَلَى الْأَظْهَرِ.

وَالْأَصَحُّ: أَنْ لَا فَسْخَ بِمَنْعِ مُوسِرِ حَضَرَ أَوْ غَابَ^(١).
وَلَوْ حَضَرَ وَغَابَ مَالُهُ؛ فَإِنْ كَانَ بِمَسَافَةِ الْقُصْرِ فَلَهَا
الْفَسْخُ وَإِلَّا فَلَا، وَيُؤْمَرُ بِالْإِحْضَارِ.

وَلَوْ تَبَرَّعَ رَجُلٌ بِهَا لَمْ يَلْزَمَهَا الْقَبُولُ.

وَقُدْرَتُهُ عَلَى الْكَسْبِ كَالْمَالِ^(٢).

وَأِنَّمَا يُفْسَخُ بِعَجْزِهِ عَنِ نَفَقَةِ مُعْسِرٍ.

وَالْإِغْسَارُ بِالْكِسْوَةِ^(٣) كَهُوَ بِالنَّفَقَةِ، وَكَذَا بِالْأُذْمِ وَالْمَسْكَنِ
فِي الْأَصَحِّ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ: الْمَنْعُ^(٤) فِي الْأُذْمِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي إِغْسَارِهِ بِالْمَهْرِ أَقْوَالٌ: أَظْهَرُهَا تَفْسِخُ قَبْلِ وَطْءٍ لَا
بَعْدَهُ.

(١) لِمَكْنُهَا مِنْ تَحْصِيلِ حَقِّهَا بِالْحَاكِمِ.

(٢) وَلَوْ امْتَنَعَ مِنَ الْكَسْبِ لَمْ تَفْسَخْ كَالْمُوسِرِ الْمَمْتَنِعِ.

(٣) الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا (كَالْقَمِيصِ)، بِخِلَافِ السَّرَاوِيلِ وَالنَّعْلِ.

(٤) أَيُّ: مَنْعِ الْفَسْخِ.

وَلَا فُسْخَ حَتَّى يَثْبُتَ عِنْدَ قَاضٍ إِعْسَارُهُ فَيَفْسُخُهُ أَوْ يَأْذَنَ لَهَا فِيهِ .

ثُمَّ فِي قَوْلٍ: يُنَجِّزُ الْفُسْخُ^(١)، وَالْأَظْهَرُ: إِمْهَالُهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَلَهَا الْفُسْخُ صَبِيحَةَ الرَّابِعِ إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَ نَفَقَتَهُ. وَلَوْ مَضَى يَوْمَانِ بِلَا نَفَقَةٍ وَأَنْفَقَ الثَّالِثَ وَعَجَزَ الرَّابِعَ بَنَتْ^(٢)، وَقِيلَ: تَسْتَأْنِفُ^(٣).

وَلَهَا الْخُرُوجُ زَمَنَ الْمُهْلَةِ لِتَحْصِيلِ النِّفَقَةِ، وَعَلَيْهَا الرُّجُوعُ لَيْلًا.

وَلَوْ رَضِيَتْ بِإِعْسَارِهِ أَوْ نَكَحَتْهُ عَالِمَةً بِإِعْسَارِهِ فَلَهَا الْفُسْخُ بَعْدَهُ.

وَلَوْ رَضِيَتْ بِإِعْسَارِهِ بِالْمَهْرِ فَلَا^(٤).

وَلَا فُسْخَ لَوْلِيٍّ صَغِيرَةٍ وَمَجْنُونَةٍ بِإِعْسَارِ بِمَهْرٍ وَنَفَقَةٍ.

وَلَوْ أَعْسَرَ زَوْجٌ أَمَةً بِالنِّفَقَةِ فَلَهَا الْفُسْخُ، فَإِنْ رَضِيَتْ فَلَا فُسْخَ لِلسَّيِّدِ فِي الْأَصَحِّ، وَلَهُ أَنْ يُلْجِئَهَا إِلَيْهِ بِأَنْ لَا يُنْفِقَ عَلَيْهَا وَيَقُولَ: (أَفْسَخِي أَوْ جُوعِي).

* * * *

(١) عند الإعسار.

(٢) على الأولين.

(٣) مدة جديدة.

(٤) فسخ لها بعد الرضا. والفسخ بالمهر بعد الرفع إلى القاضي على الفور، فلو أخرت سقط.

فَضْلٌ [فِي مَوْنِ الْأَقَارِبِ]

يَلْزَمُهُ نَفَقَةُ الْوَالِدِ وَإِنْ عَلَا^(١) وَالْوَلَدِ وَإِنْ سَفَلَ^(٢) وَإِنْ
اُخْتَلَفَ دِينُهُمَا، بِشَرَطِ يَسَارِ الْمُنْفِقِ بِفَاضِلٍ عَنْ قُوْتِهِ وَقُوْتِ
عِيَالِهِ فِي يَوْمِهِ.

وَيُبَاعُ فِيهَا مَا يُبَاعُ فِي الدِّينِ.

وَيَلْزَمُ كَسُوبًا كَسْبُهَا فِي الْأَصَحِّ.

وَلَا تَجِبُ لِمَالِكٍ كِفَايَتُهُ وَلَا لِمُكْتَسِبِهَا.

وَتَجِبُ لِفَقِيرٍ غَيْرِ مُكْتَسِبٍ (إِنْ كَانَ زَمِنًا أَوْ صَغِيرًا أَوْ
مَجْنُونًا) وَإِلَّا^(٣) فَأَقْوَالٌ، أَحْسَنُهَا: تَجِبُ^(٤)، وَالثَّلَاثُ: لِأَصْلِ
لَا فَرْعَ.

قُلْتُ: الثَّلَاثُ أَظْهَرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَهِيَ الْكِفَايَةُ، وَتَسْقُطُ بِفَوَاتِهَا، وَلَا تَصِيرُ دَيْنًا عَلَيْهِ إِلَّا
بِفَرْضٍ قَاضٍ أَوْ إِذْنِهِ فِي اقْتِرَاضٍ لِعَيْنَةٍ أَوْ مَنَعٍ.

وَعَلَيْهَا^(٥) إِرْضَاعُ وَلَدِهَا اللَّبَاءُ^(٦)، ثُمَّ بَعْدَهُ إِنْ لَمْ يُوجَدْ

(١) مِنْ ذَكَرَ وَأُنْثَى.

(٢) مِنْ ذَكَرَ وَأُنْثَى.

(٣) بَأَنَّ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْكَسْبِ.

(٤) لِلْأَصْلِ وَالْفَرْعِ، وَالثَّانِي: لَا تَجِبُ.

(٥) أَيِ: الْأُمِّ.

(٦) وَهُوَ اللَّبَنُ أَوَّلُ الْوَلَادَةِ.

إِلَّا هِيَ أَوْ أَجْنَبِيَّةٌ وَجَبَ إِرْضَاعُهُ^(١)، وَإِنْ وُجِدَتَا لَمْ تُجْبَرَ الْأُمُّ، فَإِنْ رَغِبَتْ وَهِيَ مَنكُوحَةٌ أَبِيهِ فَلَهُ مَنَعُهَا فِي الْأَصَحِّ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا، وَصَحَّحَهُ الْأَكْثَرُونَ^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَإِنْ اتَّفَقَا^(٣) وَطَلَبَتْ أَجْرَةً مِثْلَ أُجِيبَتْ، أَوْ فَوْقَهَا فَلَا، وَكَذَا إِنْ تَبَرَّعَتْ أَجْنَبِيَّةٌ أَوْ رَضِيَتْ بِأَقَلٍّ فِي الْأَظْهَرِ.

وَمَنْ أَسْتَوَى فَرْعَاهُ^(٤) أَنْفَقَا^(٥)، وَإِلَّا فَلَا أَصَحَّ: أَقْرَبُهُمَا، فَإِنْ أَسْتَوَى قُرْبُهُمَا^(٦) فَبِالْإِرْثِ فِي الْأَصَحِّ^(٧)، وَالثَّانِي: بِالْإِرْثِ ثُمَّ الْقُرْبِ.

وَالْوَارِثَانِ يَسْتَوِيَانِ أَمْ يُوزَعُ بِحَسَبِهِ؟ وَجَهَانِ^(٨).

وَمَنْ لَهُ أَبَوَانِ^(٩) فَعَلَى الْأَبِ، وَقِيلَ: عَلَيْهِمَا لِبَالِغِ^(١٠).

(١) على الموجود منهما.

(٢) فَإِنْ كَانَتْ بَائِنًا وَلَمْ تَطْلُبْ أَجْرَةً لَمْ يُنْزَعْ مِنْهَا، وَإِنْ طَلَبَتْ فَهِيَ مِثْلُ الْمَنكُوحَةِ لَوْ طَلَبَتْ.

(٣) على أَنَّ الْأُمَّ تُرَضِّعُهُ.

(٤) فِي قَرَبٍ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الذَّكَوْرَةِ وَالْأُنْثَى.

(٥) وَإِنْ تَفَاوَتَا فِي الْيَسَارِ.

(٦) كَابْنِ ابْنٍ، وَابْنِ بِنْتٍ.

(٧) فَتَجِبُ عَلَى ابْنِ ابْنٍ، دُونَ ابْنِ بِنْتٍ.

(٨) وَالْمَعْتَمَدُ: كَوْنُهَا تَوَزَّعَ بِحَسَبِ الْإِرْثِ.

(٩) أَيُّ: أَبٍ وَأُمٍّ.

(١٠) وَأَمَّا الصَّغِيرُ فَعَلَى الْأَبِ.

أَوْ أَجْدَادُ وَجَدَّاتُ؛ إِنْ أَذْلَى بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ فَلْأَقْرَبُ،
وإِلَّا فَبِالْقُرْبِ، وَقِيلَ: الْإِرْثُ، وَقِيلَ: بِوِلَايَةِ الْمَالِ.
وَمَنْ لَهُ أَضْلُ وَفَرَعٌ فِيهِ الْأَصَحُّ: عَلَى الْفَرَعِ وَإِنْ بَعْدَ.
أَوْ مُخْتَاوُونَ^(١) يُقَدِّمُ زَوْجَتَهُ ثُمَّ الْأَقْرَبَ^(٢)، وَقِيلَ:
الْوَارِثُ، وَقِيلَ: الْوَلِيُّ.

* * * *

فَصْلٌ [فِي الْحَضَانَةِ]

الْحَضَانَةُ: حِفْظُ مَنْ لَا يَسْتَقِيلُ^(٣) وَتَرْبِيَّتُهُ.
وَالْإِنَاثُ أَلْيَقُ بِهَا، وَأَوَّلَاهُنَّ: أُمٌّ، ثُمَّ أُمَّهَاتُ يُدْلِينَ بِإِنَاثِ
يُقَدِّمُ أَقْرَبَهُنَّ.
وَالْجَدِيدُ: تُقَدِّمُ بَعْدَهُنَّ أُمَّ أَبٍ، ثُمَّ أُمَّهَاتُهَا الْمُدْلِيَّاتُ
بِإِنَاثِ، ثُمَّ أُمُّ أَبِي أَبٍ كَذَلِكَ، ثُمَّ أُمُّ أَبِي جَدٍّ كَذَلِكَ.
وَالْقَدِيمُ: الْأَخَوَاتُ وَالْخَالَاتُ يُقَدِّمْنَ عَلَيْهِنَّ.
وَتُقَدِّمُ أُخْتُ عَلَى خَالَةٍ، وَخَالَةٌ عَلَى بِنْتِ أَخٍ وَأُخْتٍ، وَبِنْتُ
أَخٍ وَأُخْتٍ عَلَى عَمَّةٍ^(٤)، وَأُخْتُ مِنْ أَبَوَيْنِ عَلَى أُخْتٍ مِنْ أَحَدِهِمَا.

(١) ولم يقدر على كفايتهم.

(٢) فيقدم بعدها ولده الصغير، ثم أمه، ثم أباه، ثم ولده الكبير، ثم جدّه.

(٣) بأمور نفسه.

(٤) وتقدم بنت الأخت على بنت الأخ.

وَالْأَصَحُّ: تَقْدِيمُ أُخْتٍ مِنْ أَبٍ عَلَى أُخْتٍ مِنْ أُمٍّ، وَخَالَةٌ
وَعَمَّةٌ لِأَبٍ عَلَيْهِمَا لِأُمٍّ، وَسُقُوطُ كُلِّ جَدَّةٍ لَا تَرِثُ^(١) دُونَ أُنْثَى
غَيْرِ مَحْرَمٍ (كَبْنَتِ خَالَةٍ)^(٢).

وَتَثَبُّتٌ لِكُلِّ ذَكَرٍ مَحْرَمٍ وَارِثٍ^(٣) عَلَى تَرْتِيبِ الْإِرْثِ،
وَكَذَا غَيْرُ مَحْرَمٍ كَابْنِ عَمٍّ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَا تُسَلَّمُ إِلَيْهِ مُشْتَهَاءَةٌ
بَلْ إِلَى ثِقَةٍ يُعِينُهَا.

فَإِنْ فُقِدَ الْإِرْثُ وَالْمَحْرَمِيَّةُ^(٤) أَوْ الْإِرْثُ^(٥) فَلَا^(٦) فِي
الْأَصَحِّ.

وَإِنْ اجْتَمَعَ ذُكُورٌ وَإِنَاثٌ فَلِأُمٍّ ثُمَّ أُمّهَاتُهَا ثُمَّ الْأَبُ،
وَقِيلَ: تُقَدَّمُ عَلَيْهِ الْخَالَةُ وَالْأُخْتُ مِنَ الْأُمِّ.

وَيُقَدَّمُ الْأَصْلُ^(٧) عَلَى الْحَاشِيَةِ^(٨)، فَإِنْ فُقِدَ^(٩) فَلِأَصَحِّ:
الْأَقْرَبُ، وَإِلَّا^(١٠) فَلِأُنْثَى^(١١)، وَإِلَّا^(١٢) فَيُقَرَّعُ.

(١) كَأُمِّ أَبِي الْأُمِّ.

(٢) وَبِنْتُ عَمَّةٍ، وَبَنَتِي الْخَالَ وَالْعَمِّ.

(٣) كَالأَبِ وَالْجَدِّ.

(٤) كَابْنِ خَالَ أَوْ عَمَةٍ.

(٥) فَقَطْ كَأَبِي أُمٍّ وَخَالَ.

(٦) أَي: فَلَا حِضَانَةَ.

(٧) مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى.

(٨) كَالْأَخِ وَالْأُخْتِ.

(٩) الْأَصْلُ.

(١٠) بَأَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ أَقْرَبُ.

(١١) مُقَدَّمَةٌ عَلَى الذَّكَرِ، كَأُخْتِ عَلَى أَخٍ.

(١٢) بَأَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ أُنْثَى مَعَ الْإِسْتِوَاءِ.

وَلَا حَضَانَةَ لِرَقِيقٍ وَمَجْنُونٍ، وَفَاسِقٍ وَكَافِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ،
وَنَاكِحَةٍ غَيْرِ أَبِي الطُّفْلِ إِلَّا عَمَّهُ^(١) وَأَبْنِ عَمِّهِ وَأَبْنِ أَخِيهِ فِي
الْأَصَحِّ.

وَإِنْ كَانَ رَضِيعًا اشْتَرَطَ^(٢) أَنْ تُرْضِعَهُ عَلَى الصَّحِيحِ.

فَإِنْ كَمَلَتْ نَاقِصَةً^(٣)، أَوْ طَلَقَتْ مَنكُوحَةً حَضَنْتْ، فَإِنْ
غَابَتْ الْأُمُّ أَوْ اُئْتَنَعَتْ فَلِلْجَدَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ.

هَذَا كُلُّهُ فِي غَيْرِ مُمَيِّزٍ. وَالْمُمَيِّزُ إِنْ افْتَرَقَ أَبَوَاهُ كَانَ عِنْدَ
مَنْ اخْتَارَ مِنْهُمَا، فَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِهِمَا جُنُونٌ أَوْ كُفْرٌ أَوْ رِقٌّ أَوْ
فِسْقٌ أَوْ نَكَحَتْ فَالْحَقُّ لِلْآخِرِ.

وَيُخَيَّرُ بَيْنَ أُمٍّ وَجَدٍّ، وَكَذَا أَخٌ أَوْ عَمٌّ^(٤)، أَوْ أَبٌ مَعَ
أُخْتٍ^(٥) أَوْ خَالَةٍ فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ اخْتَارَ أَحَدَهُمَا^(٦) ثُمَّ الْآخَرَ
حَوْلَ إِلَيْهِ.

فَإِنْ اخْتَارَ الْأَبَ ذَكَرُ لَمْ يَمْنَعُهُ زِيَارَةُ أُمِّهِ وَيَمْنَعُ أَنْثَى^(٧)،
وَلَا يَمْنَعُهَا دُخُولًا عَلَيْهِمَا^(٨) زَائِرَةٌ، وَالزِّيَارَةُ مَرَّةً فِي أَيَّامٍ،

(١) أي: مَنْ نَكَحَتْ عَمَّ الطُّفْلِ.

(٢) فِي الْحَاضِنَةِ إِنْ كَانَ لَهَا لَبَنٌ.

(٣) كَانَ أَسْلَمَتْ أَوْ تَابَتْ.

(٤) مَعَ الْأُمِّ.

(٥) لَغَيْرِ أَبٍ.

(٦) أَحَدَ الْأَبْوَيْنِ، أَوْ مَنْ أَلْحَقَ بِهِمَا.

(٧) لِتَأْلُفِ الصِّيَانَةِ.

(٨) أَي: عَلَى وَلَدِيهَا.

فَإِنْ مَرَضًا فَلَأُمُّ أَوْلَى بِتَمْرِضِهِمَا، فَإِنْ رَضِيَ بِهِ فِي بَيْتِهِ، وَإِلَّا
فَفِي بَيْتِهَا.

وَإِنْ اخْتَارَهَا ذَكَرَ فَعِنْدَهَا لَيْلًا وَعِنْدَ الْأَبِ نَهَارًا وَيُؤَدِّبُهُ
وَيُسَلِّمُهُ لِمَكْتَبٍ أَوْ حِرْفَةٍ، أَوْ أَنْثَى^(١) فَعِنْدَهَا لَيْلًا وَنَهَارًا،
وَيَزُورُهَا الْأَبُ عَلَى الْعَادَةِ.

وَإِنْ اخْتَارَهُمَا أَفْرَعٌ، فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ فَلَأُمُّ أَوْلَى، وَقِيلَ:
يُفْرَعُ.

وَلَوْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا سَفَرَ حَاجَةٍ كَانَ الْوَلَدُ الْمُمَيِّزُ وَغَيْرُهُ مَعَ
الْمُقِيمِ حَتَّى يَعُودَ^(٢)، أَوْ سَفَرَ نُقْلَةٍ فَلَأَبُ أَوْلَى بِشَرْطِ أَمْنِ
طَرِيقِهِ وَالْبَلَدِ الْمَقْصُودِ، قِيلَ: وَمَسَافَةٍ قَصْرٍ.

وَمَحَارِمُ الْعَصَبَةِ^(٣) فِي هَذَا^(٤) كَالْأَبِ، وَكَذَا ابْنُ عَمٍّ
لِذَكَرٍ، وَلَا يُعْطَى أَنْثَى^(٥)، فَإِنْ رَافَقَتْهُ بِنْتُهُ^(٦) سَلَّمَ إِلَيْهَا.

* * * *

(١) اختارتها.

(٢) المسافر.

(٣) كالجَدِّ والعمِّ والأخ.

(٤) أي: في سفر النُّقْلَةِ.

(٥) حذرًا من الخلوة بها.

(٦) ومثلها بقيّة المحارم.

فَضْلٌ
[فِي مُؤْنَةِ الْمَمَالِكِ]

عَلَيْهِ كِفَايَةُ رَقِيقِهِ نَفَقَةً وَكِسْوَةً وَإِنْ كَانَ أَعْمَى زَمِنًا وَمُدَبَّرًا
وَمُسْتَوْلَدَةً مِنْ غَالِبِ قُوْتِ رَقِيقِ الْبَلَدِ وَأُدْمِهِمْ وَكِسْوَتِهِمْ، وَلَا
يَكْفِي سِتْرُ الْعَوْرَةِ.

وَيُسْنُ أَنْ يُنَاوِلَهُ مِمَّا يَتَنَعَّمُ بِهِ مِنْ طَعَامٍ وَأُدْمٍ وَكِسْوَةٍ.
وَتَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ.

وَيَبِيعُ الْقَاضِي فِيهَا مَالَهُ، فَإِنْ فَقِدَ الْمَالُ أَمْرَهُ بَيْعِهِ أَوْ
إِعْتَاقِهِ.

وَيُجْبَرُ أَمَتُهُ عَلَى إِرْضَاعِ وَلَدِهَا (وَكَذَا غَيْرُهُ إِنْ فَضَلَ عَنْهُ)
وَفَطَمُهُ قَبْلَ حَوْلَيْنِ إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ، وَإِرْضَاعِهِ بَعْدَهُمَا إِنْ لَمْ
يَضُرَّهَا.

وَلِلْحُرَّةِ حَقٌّ فِي التَّرْبِيَةِ، فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا فَطْمُهُ قَبْلَ
حَوْلَيْنِ، وَلَهُمَا إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ، وَلِأَحَدِهِمَا^(١) بَعْدَ حَوْلَيْنِ، وَلَهُمَا
الزِّيَادَةُ.

وَلَا يُكَلَّفُ رَقِيقُهُ إِلَّا عَمَلًا يُطِيقُهُ، وَيَجُوزُ مُخَارَجَتُهُ بِشَرْطِ
رِضَاهُمَا (وَهِيَ: خَرَاஜٌ يُؤَدِّيهِ كُلُّ يَوْمٍ، أَوْ أُسْبُوعٌ) وَعَلَيْهِ عِلْفُ
دَوَابِّهِ، وَسَقْيُهَا، فَإِنْ أَمْتَنَعَ أُجْبِرَ فِي الْمَأْكُولِ عَلَى بَيْعِ أَوْ عِلْفِ

(١) فطمه.

أَوْ ذَبَحَ، وَفِي غَيْرِهِ عَلَى بَيْعٍ أَوْ عَلْفٍ. وَلَا يَحْلُبُ مَا ضَرَّ
وَلَدَهَا.

وَمَا لَا رُوحَ لَهُ كَقَنَاءٍ وَدَارٍ لَا تَجِبُ عِمَارَتُهَا^(١).



(١) بل تُنَدَّب. وَيُكْرَهُ تَرْكُ سَفِيِّ الزَّرْعِ وَالشَّجَرِ.

كِتَابُ الْجِرَاحِ

الْفِعْلُ الْمُرْهَقُ ثَلَاثَةٌ: عَمْدٌ، وَخَطَأٌ، وَشِبْهُ عَمْدٍ.

وَلَا قِصَاصَ إِلَّا فِي الْعَمْدِ (وَهُوَ: قَصْدُ الْفِعْلِ وَالشَّخْصِ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا؛ جَارِحٌ أَوْ مُثَقِّلٌ).

فَإِنْ قُتِلَ قَصْدُ أَحَدِهِمَا؛ بَأْنَ وَقَعَ عَلَيْهِ فَمَاتَ ^(١)، أَوْ رَمَى شَجَرَةً فَأَصَابَهُ ^(٢) فَخَطَأٌ ^(٣).

وَإِنْ قَصَدَهُمَا بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا فَشِبْهُ عَمْدٍ، وَمِنْهُ: الضَّرْبُ بِسَوْطٍ أَوْ عَصَا ^(٤).

فَلَوْ غَرَزَ إِبْرَةً بِمَقْتَلٍ فَعَمْدٌ، وَكَذَا بغيرِهِ إِنْ تَوَرَّمَ وَتَأَلَّمَ حَتَّى مَاتَ، فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ أَثَرٌ ^(٥) وَمَاتَ فِي الْحَالِ فَشِبْهُ عَمْدٍ،

(١) مثالُ فقدَهما معًا.

(٢) مثالُ قصدِ الفعلِ دونَ الشخصِ. وأما قصدُ الشخصِ دونَ الفعلِ فمُتَعَذِّرٌ مثاله.

(٣) فالمُعْتَبَرُ فِي الْخَطَأِ: أَنْ لَا يَقْصِدَ أَصْلَ الْفِعْلِ، أَوْ يَقْصِدُهُ دُونَ الشَّخْصِ.

(٤) بشرط أن يكونا خفيفين، وأن لا يوالي الضربات، وأن لا يكون في مقتل، ولا المضروب صغيرًا أو ضعيفًا، وأن لا يشتد الألم ويبقى إلى الموت؛ وإلا فهو عمد.

(٥) بأن لم يشتد الألم.

وَقِيلَ: عَمْدٌ، وَقِيلَ: لَا شَيْءَ^(١).

وَلَوْ غَرَزَ فِيمَا لَا يُؤْلِمُ كَجِلْدَةِ عَقِبٍ^(٢) فَلَا شَيْءَ بِحَالٍ.
وَلَوْ حَبَسَهُ وَمَنَعَهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ وَالطَّلَبَ حَتَّى مَاتَ؛ فَإِنْ
مَضَتْ مُدَّةٌ يَمُوتُ مِثْلُهُ فِيهَا غَالِبًا جُوعًا أَوْ عَطَشًا^(٣) فَعَمْدٌ، وَإِلَّا؛
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ جُوعٌ وَعَطَشٌ سَابِقٌ فَشِبْهُ عَمْدٍ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ
جُوعٍ وَعَطَشٍ وَعَلِمَ الْحَاسِسُ الْحَالَ فَعَمْدٌ، وَإِلَّا فَلَا^(٤) فِي الْأَظْهَرِ.
وَيَجِبُ الْقِصَاصُ بِالسَّبَبِ^(٥)، فَلَوْ شَهِدَا بِقِصَاصٍ فَقُتِلَ ثُمَّ
رَجَعَا وَقَالَا: تَعَمَّدْنَا لَزِمَهُمَا الْقِصَاصُ إِلَّا أَنْ يَعْتَرِفَ الْوَلِيُّ
بِعِلْمِهِ بِكَذِبِهِمَا^(٦).

وَلَوْ ضَيَّفَ بِمَسْمُومٍ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا فَمَاتَ وَجَبَ
الْقِصَاصُ، أَوْ بِالْغَا عَاقِلًا وَلَمْ يَعْلَمْ حَالِ الطَّعَامِ فَدِيَّةٌ^(٧)، وَفِي
قَوْلٍ: قِصَاصٌ، وَفِي قَوْلٍ: لَا شَيْءَ.

وَلَوْ دَسَّ سُمًّا فِي طَعَامِ شَخْصٍ الْغَالِبُ أَكَلَهُ مِنْهُ فَأَكَلَهُ
جَاهِلًا^(٨) فَعَلَى الْأَقْوَالِ^(٩).

(١) أي: لا قصاص، ولا دية.

(٢) فمات.

(٣) أو برذا. ويختلف هذا باختلاف حال المحبوس.

(٤) أي: فليس بعمد، بل شبه عمد.

(٥) كشهادة الزور.

(٦) فعليه القصاص.

(٧) لأنه لم يلجئه على أكله.

(٨) فمات.

(٩) في المسألة قبلها، والمعتمد: أن عليه الدية.

وَلَوْ تَرَكَ الْمَجْرُوحُ عِلَاجَ جُرْحِ مُهْلِكٍ فَمَاتَ وَجَبَ الْقِصَاصُ^(١).

وَلَوْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ لَا يُعَدُّ مُغْرِقًا كَمُنْبَسِطٍ فَمَكَثَ فِيهِ مُضْطَجِعًا حَتَّى هَلَكَ فَهَدَرٌ، أَوْ مُغْرِقٍ لَا يَخْلُصُ مِنْهُ إِلَّا بِسَبَاحَةٍ؛ فَإِنْ لَمْ يُخْسِنْهَا أَوْ كَانَ مَكْتُوفًا أَوْ زَمِنًا فَعَمْدٌ، وَإِنْ مَنَعَ مِنْهَا^(٢) عَارِضٌ كَرِيحٍ وَمَوْجٍ فَشِبْهُ عَمْدٍ، وَإِنْ أَمَكَّتْهُ فَتَرَكَهَا فَلَا دِيَّةَ فِي الْأَظْهَرِ.

أَوْ فِي نَارٍ يُمَكِّنُ الْخَلَاصُ فَمَكَثَ فِيهَا فَفِي الدِّيَّةِ الْقَوْلَانِ^(٣).
وَلَا قِصَاصَ فِي الصُّورَتَيْنِ^(٤)، وَفِي النَّارِ وَجْهٌ.

وَلَوْ أَمْسَكَهُ فَقَتَلَهُ آخَرُ، أَوْ حَفَرَ بَيْتًا فَرَدَّاهُ فِيهَا آخَرُ، أَوْ أَلْقَاهُ مِنْ شَاهِقٍ فَتَلَقَّاهُ آخَرُ فَقَدَهُ^(٥) فَالْقِصَاصُ عَلَى الْقَاتِلِ وَالْمُرْدِي وَالْقَادَّ فَقَطْ^(٦).

وَلَوْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ مُغْرِقٍ فَالْتَقَمَهُ حَوْتُ وَجَبَ الْقِصَاصُ فِي الْأَظْهَرِ، أَوْ غَيْرِ مُغْرِقٍ^(٧) فَلَا^(٨).

(١) لأنه لا يجب على المجني عليه معالجة الجناية؛ ولأنَّ البُرءَ غيرُ موثوق به وإن عالج نفسه.

(٢) من السباحة.

(٣) والأظهرُ عدمُ الوجوب.

(٤) وهما: الإلقاء في الماء وفي النار.

(٥) قطعة نصفين.

(٦) دون الممسك والحافر والمُلقي.

(٧) فالتقمة حوت ولم يعلم به الملقى.

(٨) قصاص، ووجبت دية شبه العمد.

وَلَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى قَتْلِ فَعَلَيْهِ ^(١) الْقِصَاصُ، وَكَذَا عَلَى الْمُكْرِهِ فِي الْأَظْهَرِ، فَإِنْ وَجَبَتِ الدِّيَةُ ^(٢) وَزُعَتْ ^(٣)، فَإِنْ كَافَأَهُ أَحَدُهُمَا فَقَطْ ^(٤)، فَالْقِصَاصُ عَلَيْهِ ^(٥).

وَلَوْ أَكْرَهَ بَالِغٌ مُرَاهِقًا فَعَلَى الْبَالِغِ الْقِصَاصُ إِنْ قُلْنَا: عَمْدُ الصَّبِيِّ عَمْدٌ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ ^(٦).

وَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى رَمِي شَاخِصٍ عَلِمَ الْمُكْرَهُ أَنَّهُ رَجُلٌ وَظَنَّهُ الْمُكْرَهُ صَيْدًا فَالْأَصَحُّ: وَجُوبُ الْقِصَاصِ عَلَى الْمُكْرِهِ.

أَوْ عَلَى رَمِي صَيْدٍ فَأَصَابَ رَجُلًا فَلَا قِصَاصَ عَلَى أَحَدٍ.

أَوْ عَلَى صُعُودِ شَجَرَةٍ فَزَلِقَ فَمَاتَ فَشِبَهُ عَمْدٍ، وَقِيلَ: عَمْدٌ.

أَوْ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ فَلَا قِصَاصَ فِي الْأَظْهَرِ.

وَلَوْ قَالَ: (أَقْتُلْنِي وَإِلَّا قَتَلْتُكَ) فَقَتَلَهُ فَالْمَذْهَبُ: لَا قِصَاصَ، وَالْأَظْهَرُ: لَا دِيَّةَ ^(٧).

وَلَوْ قَالَ: (أَقْتُلْ زَيْدًا، أَوْ عَمْرًا ^(٨))؛ فَلَيْسَ بِإِكْرَاهٍ ^(٩).

(١) على المُكْرِهِ.

(٢) كأن عفا عليها.

(٣) عليهما بالسوية.

(٤) أي: ساوى المقتول أحدهما فقط (كأن كان المقتول ذميًا كذلك، والآخر مسلمًا).

(٥) على المكافئ.

(٦) وأما إن قلنا عمدُه خطأ فلا قصاص؛ لأنه شريك مخطئ.

(٧) أيضًا.

(٨) وإلا قتلُك، فقتل أحدهما.

(٩) وعليه القصاص فيه.

فَضْلٌ [فِي الْحَيَاةِ مِنْ اثْنَيْنِ]

وُجِدَ مِنْ شَخْصَيْنِ مَعًا فِعْلَانِ مُزْهِقَانِ ^(١) مُذَفَّفَانِ ^(٢)
(كَحَزٍّ، وَقَدْ ^(٣))؛ أَوْ لَا (كَقَطْعِ عُضْوَيْنِ ^(٤)) فَقَاتِلَانِ.
وَإِنْ أَنْهَاهُ رَجُلٌ إِلَى حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ؛ بِأَنْ لَمْ يَبْقَ إِبْصَارُ
وَنُطْقُ وَحَرَكَةُ اخْتِيَارٍ، ثُمَّ جَنَى آخِرُ فَالْأَوَّلُ قَاتِلٌ، وَيُعَزَّرُ
الثَّانِي ^(٥)، وَإِنْ جَنَى الثَّانِي قَبْلَ الْإِنْهَاءِ إِلَيْهَا؛ فَإِنْ ذَفَّفَ (كَحَزٍّ
بَعْدَ جُرْحٍ) فَالْثَّانِي قَاتِلٌ، وَعَلَى الْأَوَّلِ قِصَاصُ الْعُضْوِ أَوْ مَالٌ
بِحَسَبِ الْحَالِ، وَإِلَّا فَقَاتِلَانِ.
وَلَوْ قَتَلَ مَرِيضًا فِي النَّزْعِ وَعَيْشُهُ عَيْشُ مَذْبُوحٍ وَجَبَ
الْقِصَاصُ ^(٦).

* * * *

فَضْلٌ [فِي شُرُوطِ الْقِصَاصِ فِي النَّفْسِ]

قَتَلَ مُسْلِمًا ظَنًّا كُفْرَهُ بِدَارِ الْحَرْبِ لَا قِصَاصَ، وَكَذَا

(١) للروح.

(٢) مسرعان للقتل.

(٣) حَزٌّ لِلرَّقَبَةِ، وَقَدْ لِلجَنَّةِ.

(٤) ومات منهما.

(٥) لهتكه حرمة الميت.

(٦) لأنه قد يعيش.

لَا دِيَّةَ فِي الْأَظْهَرِ، أَوْ بِدَارِ الْإِسْلَامِ وَجَبًا^(١)، وَفِي الْقِصَاصِ قَوْلٌ.

أَوْ مَنْ عَهْدَهُ مُرْتَدًّا أَوْ ذِمِّيًّا أَوْ عَبْدًا أَوْ ظَنَّهُ قَاتِلَ أَبِيهِ فَبَانَ خِلَافُهُ فَالْمَذْهَبُ: وَجُوبُ الْقِصَاصِ.

وَلَوْ ضَرَبَ مَرِيضًا جَهْلَ مَرَضِهِ ضَرْبًا يَقْتُلُ الْمَرِيضَ وَجَبَ الْقِصَاصُ، وَقِيلَ: لَا.

وَيُشْتَرَطُ لَوْجُوبِ الْقِصَاصِ فِي الْقَتِيلِ: إِسْلَامٌ أَوْ أَمَانٌ، فَيُهْدَرُ الْحَرْبِيُّ وَالْمُرْتَدُّ.

وَمَنْ عَلَيْهِ قِصَاصٌ كَغَيْرِهِ^(٢)، وَالزَّانِي الْمُخَصَّنُ إِنْ قَتَلَهُ ذِمِّيٌّ قَتِلَ بِهِ، أَوْ مُسْلِمٌ فَلَا فِي الْأَصَحِّ.

وَفِي الْقَاتِلِ: بُلُوغٌ وَعَقْلٌ، وَالْمَذْهَبُ وَجُوبُهُ عَلَى السَّكَرَانِ.

وَلَوْ قَالَ: (كُنْتُ يَوْمَ الْقَتْلِ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا) صُدِّقَ بِبَيْمِينِهِ إِنْ أَمَكَنَ الصَّبَا وَعَهْدَ الْجُنُونِ.

وَلَوْ قَالَ: (أَنَا صَبِيٌّ)^(٣) فَلَا قِصَاصَ وَلَا يُحْلَفُ.

وَلَا قِصَاصَ عَلَى حَرْبِيٍّ^(٤)، وَيَجِبُ عَلَى الْمَعْصُومِ^(٥) وَالْمُرْتَدِّ.

(١) أي: القصاص، والدية على البدل.

(٢) فإذا قتله غير المستحق اقتُص منه.

(٣) وأمکن.

(٤) قتل حال جرابته.

(٥) بإسلام أو أمان.

وَمُكَافَأَةً^(١)؛ فَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِذِمِّيٍّ، وَيُقْتَلُ ذِمِّيٌّ بِهِ وَبِذِمِّيٍّ
وَإِنْ اِخْتَلَفَتْ مِلَّتُهُمَا، فَلَوْ أَسْلَمَ الْقَاتِلُ لَمْ يَسْقُطِ الْقِصَاصُ.

وَلَوْ جَرَحَ ذِمِّيٌّ ذِمِّيًّا وَأَسْلَمَ الْجَارِحُ ثُمَّ مَاتَ الْمَجْرُوحُ
فَكَذَا^(٢) فِي الْأَصَحِّ.

وَفِي الصُّورَتَيْنِ^(٣) إِنَّمَا يَقْتَصُّ الْإِمَامُ^(٤) بِطَلَبِ الْوَارِثِ.

وَالْأَظْهَرُ: قَتْلُ مُرْتَدٍّ بِذِمِّيٍّ وَبِمُرْتَدٍّ، لَا ذِمِّيٍّ بِمُرْتَدٍّ.

وَلَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِمَنْ فِيهِ رِقٌّ، وَيُقْتَلُ قَيْنٌ وَمُدَبِّرٌ وَمُكَاتِبٌ وَأُمٌّ
وَلَدٍ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ.

وَلَوْ قَتَلَ عَبْدٌ عَبْدًا ثُمَّ عَتَقَ الْقَاتِلَ أَوْ عَتَقَ بَيْنَ الْجُرْحِ
وَالْمَوْتِ فَكَحْدُوثِ الْإِسْلَامِ^(٥).

وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ لَوْ قَتَلَ مِثْلَهُ لَا قِصَاصَ، وَقِيلَ: إِنْ لَمْ
تَزِدْ حُرِّيَّةَ الْقَاتِلِ وَجَبَ.

وَلَا قِصَاصَ بَيْنَ عَبْدٍ مُسْلِمٍ وَحُرٍّ ذِمِّيٍّ، وَلَا بِقَتْلِ وَلَدٍ وَإِنْ
سَفَلَ وَلَا لَهُ^(٦)، وَيُقْتَلُ بِوَالِدِيهِ^(٧).

(١) وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا مُكَافَأَةٌ.

(٢) لَا يَسْقُطُ الْقِصَاصُ.

(٣) وهما: إسلام القاتل بعد قتله، أو جرحه.

(٤) لَا وَارِثَهُ الْكَافِرُ.

(٥) فَلَا يَسْقُطُ الْقِصَاصُ.

(٦) أي: الولد على الوالد، كأن قُتِلَ زَوْجَةُ نَفْسِهِ وَلَهُ مِنْهَا وَلَدٌ، أَوْ زَوْجَةُ ابْنِهِ.

(٧) بِكَسْرِ الدَّالِ؛ لِيَدْخُلَ الْأَجْدَادُ وَالْجَدَّاتُ.

وَلَوْ تَدَاعَايَا مَجْهُولًا فَقَتَلَهُ أَحَدُهُمَا؛ فَإِنْ أَلْحَقَهُ الْقَائِفُ
بِالْآخِرِ أَقْتَصَّ^(١)، وَإِلَّا فَلَا.

وَلَوْ قَتَلَ أَحَدُ أَخَوَيْنِ الْأَبَ وَالْآخِرُ الْأُمَّ مَعَ فَلِكُلِّ
قِصَاصٍ^(٢)، وَيُقَدَّمُ بِقُرْعَةٍ، فَإِنْ أَقْتَصَّ بِهَا أَوْ مُبَادِرًا
فَلِوَارِثِ الْمُقْتَصَّ مِنْهُ قَتْلُ الْمُقْتَصَّ إِنْ لَمْ نُورِثْ قَاتِلًا
بِحَقٍّ^(٣)، وَكَذَا إِنْ قَتَلَ مُرْتَبًا وَلَا زَوْجِيَّةً^(٤)، وَإِلَّا^(٥) فَعَلَى
الثَّانِي فَقَطْ^(٦).

وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بِوَاحِدٍ، وَلِلْوَلِيِّ الْعَفْوُ عَنْ بَعْضِهِمْ عَلَى
حِصَّتِهِ مِنَ الدِّيَةِ بِاعْتِبَارِ الرُّؤُوسِ.

وَلَا يُقْتَلُ شَرِيكُ مُخْطِئٍ وَشَبَنِهِ عَمْدٍ، وَيُقْتَلُ شَرِيكُ
الْأَبِ^(٧)، وَعَبْدٌ شَارَكَ حُرًّا فِي عَبْدٍ، وَذِمِّيٌّ شَارَكَ مُسْلِمًا فِي
ذِمِّيٍّ، وَكَذَا شَرِيكُ حَرْبِيٍّ، وَقَاطِعُ قِصَاصًا أَوْ حَدًّا^(٨)، وَشَرِيكُ
النَّفْسِ^(٩)، وَدَافِعِ الصَّائِلِ فِي الْأَظْهَرِ.

وَلَوْ جَرَحَهُ جُرْحَيْنِ عَمْدًا وَخَطَأً وَمَاتَ بِهِمَا؛ أَوْ جَرَحَ

(١) الْآخِرُ مِنَ الْقَاتِلِ.

(٢) عَلَى أَخِيهِ.

(٣) وَهُوَ الْأَصَحُّ.

(٤) بَيْنَ الْأَبَوَيْنِ.

(٥) بَأَن كَانَتْ زَوْجِيَّةً.

(٦) لِأَنَّهُ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ حَقُّ الْمَقْتُولِ آخِرًا مِنْ قِصَاصِ الْأَوَّلِ.

(٧) الْقَاتِلُ لِابْنِهِ عَمْدًا وَإِنْ انْتَفَى الْقِصَاصُ عَنْهُ.

(٨) كَأَن جَرَحَهُ بَعْدَ الْقَطْعِ الْمَذْكُورِ غَيْرُ الْقَاطِعِ، وَمَاتَ بِالْقَطْعِ وَالْجَرَحِ.

(٩) كَأَن جَرَحَ الشَّخْصَ نَفْسَهُ، وَجَرَحَهُ غَيْرَهُ فَمَاتَ بِهِمَا.

حَرْبِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا ثُمَّ أَسْلَمَ^(١) وَجَرَحَهُ ثَانِيًا فَمَاتَ لَمْ يُقْتَلْ.

وَلَوْ دَاوَى جُرْحَهُ بِسُمٍّ مُدْفَفٍ^(٢) فَلَا قِصَاصَ عَلَى جَارِحِهِ،
وَإِنْ لَمْ يُقْتَلْ^(٣) غَالِيًا فَشِبْهُ عَمْدٍ، وَإِنْ قَتَلَ غَالِيًا وَعَلِمَ^(٤) حَالَهُ
فَشَرِيكَ جَارِحِ نَفْسِهِ^(٥)، وَقِيلَ: شَرِيكَ مُخْطِئٍ.

وَلَوْ ضَرَبُوهُ بِسَيَاطٍ فَقَتَلُوهُ وَضَرَبُ كُلِّ وَاحِدٍ غَيْرُ قَاتِلٍ فَفِي
الْقِصَاصِ عَلَيْهِمْ أَوْجُهُ: أَصَحُّهَا: يَجِبُ إِنْ تَوَاطَوْا^(٦).

وَمَنْ قَتَلَ جَمْعًا مُرْتَبًّا قُتِلَ بِأَوَّلِهِمْ، أَوْ مَعَ فَبِالْقُرْعَةِ^(٧)،
وَلِلْبَاقِينَ الدِّيَّاتُ.

فُلْتُ: فَلَوْ قَتَلَهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ^(٨) عَصَى وَوَقَعَ قِصَاصًا،
وَلِلْأَوَّلِ دِيَّةٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٩).

* * * *

(١) المجروح.

(٢) أي: قاتِلٌ في الحال.

(٣) السُّمُّ.

(٤) المجروح.

(٥) فعلية القصاص، فإن لم يعلم المجروح حال السُّمِّ فشبهه عمد.

(٦) أي: اتَّفَقُوا، بخلاف ما إذا وقع القتل اتِّفَاقًا فتجب الدِّيَّةُ باعتبار عدد الضَّرَبَاتِ، وبخلاف ما إذا جرحوه وجرح كلٌّ غير قاتل فيجب القصاص ولو لم يَتَّفَقُوا.

(٧) فمن خرجت قرعته قُتِلَ به.

(٨) أو غير من خرجت قرعته.

(٩) ولو قتلوه كلُّهم أسأؤوا ووقع القتل موزَّعًا عليهم، ورجع كلٌّ بالباقي له من الدِّيَّةِ.

فَضْلٌ

[فِي تَغْيِيرِ حَالِ الْمَجْرُوحِ مِنْ وَقْتِ الْجَرْحِ إِلَى الْمَوْتِ]

جَرَحَ حَزَبِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا أَوْ عَبْدًا نَفْسِهِ فَأَسْلَمَ ^(١) وَعَتَقَ ^(٢) ثُمَّ مَاتَ بِالْجَرْحِ فَلَا ضَمَانَ، وَقِيلَ: تَجِبُ دِيَةٌ.

وَلَوْ رَمَاهُمَا فَأَسْلَمَ وَعَتَقَ ^(٣) فَلَا قِصَاصَ، وَالْمَذْهَبُ وَجُوبُ دِيَةِ مُسْلِمٍ ^(٤) مُخَفَّفَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ.

وَلَوْ ارْتَدَّ الْمَجْرُوحُ وَمَاتَ بِالسَّرَايَةِ فَالْنَفْسُ هَدَرٌ، وَيَجِبُ قِصَاصُ الْجَرْحِ فِي الْأَظْهَرِ، يَسْتَوْفِيهِ قَرِيبُهُ الْمُسْلِمُ، وَقِيلَ: الْإِمَامُ، فَإِنْ أَقْتَضَى الْجَرْحُ مَالًا وَجَبَ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ أَرْشِهِ وَدِيَةٍ، وَقِيلَ: أَرْشُهُ، وَقِيلَ: هَدَرٌ.

وَلَوْ ارْتَدَّ ثُمَّ أَسْلَمَ فَمَاتَ بِالسَّرَايَةِ فَلَا قِصَاصَ ^(٥)، وَقِيلَ: إِنْ قَصُرَتِ الرَّدَّةُ وَجَبَ وَتَجِبُ الدِّيَةُ، وَفِي قَوْلٍ: نِصْفُهَا.

وَلَوْ جَرَحَ مُسْلِمٌ ذِمِّيًّا فَأَسْلَمَ أَوْ حُرًّا عَبْدًا فَعَتَقَ وَمَاتَ بِالسَّرَايَةِ فَلَا قِصَاصَ، وَتَجِبُ دِيَةُ مُسْلِمٍ، وَهِيَ لِسَيِّدِ الْعَبْدِ، فَإِنْ زَادَتْ عَلَى قِيَمَتِهِ فَالزِّيَادَةُ لَوَرَثَتِهِ.

وَلَوْ قَطَعَ يَدَ عَبْدٍ فَعَتَقَ ثُمَّ مَاتَ بِسَرَايَةٍ فَلِلْسَيِّدِ الْأَقْلُ مِنْ

(١) الحربِيُّ أَوْ الْمُرْتَدُّ.

(٢) الْعَبْدُ.

(٣) ثُمَّ أَصَابَهُ السَّهْمُ.

(٤) اعْتِبَارًا بِحَالِ الْإِصَابَةِ.

(٥) لَتَخُلُّ الرَّدَّةُ الْمَهْدِرَةَ لِلنَفْسِ.

الْدِّيَةِ الْوَاجِبَةِ وَنِصْفِ قِيَمَتِهِ^(١)، وَفِي قَوْلٍ: الْأَقْلُ مِنَ الدِّيَةِ وَقِيَمَتِهِ.

وَلَوْ قَطَعَ يَدَهُ فَعَتَقَ فَجَرَحَهُ آخَرَانِ وَمَاتَ بِسِرَايَتِهِمْ فَلَا قِصَاصَ عَلَى الْأَوَّلِ إِنْ كَانَ حُرًّا، وَيَجِبُ عَلَى الْآخَرَيْنِ.

* * * *

فَصْلٌ
[فِي شُرُوطِ الْقِصَاصِ
فِي الْأَطْرَافِ وَالْجِرَاحَاتِ وَالْمَعَانِي]

يُشْتَرَطُ لِقِصَاصِ الطَّرَفِ وَالْجَرْحِ مَا شَرِطَ لِلنَّفْسِ^(٢).
وَلَوْ وَضَعُوا سَيْفًا عَلَى يَدِهِ وَتَحَامَلُوا عَلَيْهِ دَفْعَةً فَأَبَانُوهَا قُطِعُوا.

وَشِجَاجُ الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ^(٣) عَشْرُ: حَارِصَةٌ (وَهِيَ مَا شَقَّ الْجِلْدَ قَلِيلًا)، وَدَامِيَةٌ تُدْمِيهِ، وَبَاضِعَةٌ تَقْطَعُ اللَّحْمَ، وَمُتَلَاخِمَةٌ تَغُوصُ فِيهِ، وَسِمْحَاقٌ تَبْلُغُ الْجِلْدَةَ الَّتِي بَيْنَ اللَّحْمِ وَالْعَظْمِ، وَمَوْضِحَةٌ تُوَضِّحُ^(٤) الْعَظْمَ، وَهَاشِمَةٌ تَهْشِمُهُ^(٥)، وَمُنْقَلَةٌ تَنْقُلُهُ،

(١) وهو أَرَشُ العضو.

(٢) مِنْ كَوْنِ الْجَانِي مَكْلُفًا غَيْرَ أَصْلٍ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ، وَكَوْنِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ مَعْصُومًا مَكَافِئًا لِلْجَانِي.

(٣) وهي الجرح فيهما. وفي غيرهما يسمى جُرْحًا.

(٤) تكشف.

(٥) تكسره.

وَمَأْمُومَةٌ تَبْلُغُ حَرِيطَةَ الدِّمَاغِ، وَدَامِغَةٌ تَخْرِقُهَا.

وَيَجِبُ الْقِصَاصُ فِي الْمَوْضِحَةِ فَقَطْ^(١)، وَقِيلَ: وَفِيمَا قَبْلَهَا سِوَى الْحَارِصَةِ.

وَلَوْ أَوْضَحَ فِي بَاقِي الْبَدَنِ أَوْ قَطَعَ بَعْضَ مَارِنٍ^(٢) أَوْ أُذُنٍ وَلَمْ يَنْتَهُ وَجَبَ الْقِصَاصُ فِي الْأَصَحِّ^(٣).

وَيَجِبُ فِي الْقَطْعِ مِنْ مَفْصِلٍ حَتَّى فِي أَضَلِّ فَخِذٍ وَمَنْكِبٍ^(٤) إِنْ أَمَكْنَ بِلَا إِجَافَةٍ^(٥)، وَإِلَّا فَلَا عَلَى الصَّحِيحِ^(٦).

وَيَجِبُ فِي فَقْءِ عَيْنٍ وَقَطْعِ أُذُنٍ وَجَفْنٍ وَمَارِنٍ وَشَفَةِ وَلِسَانٍ وَذَكَرٍ وَأُنْثَيْنِ، وَكَذَا أَلْيَانٍ وَشُفْرَانٍ^(٧) فِي الْأَصَحِّ.

وَلَا قِصَاصَ فِي كَسْرِ الْعِظَامِ، وَلَهُ قَطْعُ أَقْرَبِ مَفْصِلٍ إِلَى مَوْضِعِ الْكَسْرِ وَحُكُومَةُ الْبَاقِي.

وَلَوْ أَوْضَحَهُ وَهَشَمَ أَوْضَحَ وَأَخَذَ خَمْسَةَ أَبْعَرَةٍ^(٨).

وَلَوْ أَوْضَحَ وَنَقَلَ أَوْضَحَ وَلَهُ عَشْرَةُ أَبْعَرَةٍ.

(١) لتيسر ضبطها.

(٢) ما لان من الأنف.

(٣) وكذا لو أبانها بالأولى.

(٤) وهو مجمع ما بين العضد والكتف.

(٥) أي: وصول إلى الجوف (كالصدر).

(٦) سواء أجاغه الجاني أم لا؛ لأن الجوائف لا تنضبط.

(٧) حرفا فرج المرأة.

(٨) عن أرش الهشم.

وَلَوْ قَطَعَهُ مِنَ الْكُوعِ فَلَيْسَ لَهُ التَّقَاطُ أَصَابِعِهِ^(١)، فَإِنْ فَعَلَهُ
عُزَّرَ وَلَا غُرْمَ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّ لَهُ قَطَعَ الْكَفِّ بَعْدَهُ.

وَلَوْ كَسَرَ عَضُدَهُ وَأَبَانَهُ قُطِعَ مِنَ الْمِرْفَقِ، وَلَهُ حُكُومَةُ
الْبَاقِي، فَلَوْ طَلَبَ الْكُوعَ مَكَّنَ فِي الْأَصَحِّ^(٢).

وَلَوْ أَوْضَحَهُ فَذَهَبَ ضَوْءُهُ^(٣) أَوْضَحَهُ، فَإِنْ ذَهَبَ الضَّوُّ
وَالَا أَذْهَبَهُ بِأَخَفِّ مُمَكِّنٍ؛ كَتَقْرِيبِ حَدِيدَةٍ مُحَمَّاةٍ مِنْ حَدَقَتِهِ.

وَلَوْ لَطَمَهُ لَطْمَةً تُذْهِبُ ضَوْءَهُ غَالِبًا فَذَهَبَ لَطْمُهُ مِثْلَهَا،
فَإِنْ لَمْ يَذْهِبْ أَذْهِبَ.

وَالسَّمْعُ كَالْبَصَرِ يَجِبُ الْقِصَاصُ فِيهِ بِالسَّرَايَةِ، وَكَذَا
الْبَطْشُ وَالذَّوْقُ وَالشَّمُّ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ قَطَعَ إصْبَعًا فَتَأَكَّلَ غَيْرُهَا فَلَا قِصَاصَ فِي الْمُتَأَكَّلِ^(٤).



(١) وترك الكف.

(٢) وله حكومة الساعد مع العضد.

(٣) من عينيه.

(٤) بل فيه الدية أو الحكومة.



بَابُ كَيْفِيَّةِ الْقِصَاصِ ، وَمُسْتَوْفِيهِ ، وَالْاِخْتِلَافِ فِيهِ

لَا تُقَطَّعُ يَسَارٌ بِيَمِينٍ ، وَلَا شَفَةٌ سُفْلَى بِعُلْيَا وَعَكْسُهُ ،
وَلَا أَنْمَلَةٌ بِأُخْرَى ، وَلَا زَائِدٌ بِزَائِدٍ فِي مَحَلٍّ آخَرَ .

وَلَا يَضُرُّ تَفَاوُتُ كَبَرٍ وَطُولٍ وَقُوَّةٍ بَطْشٍ فِي أَصْلِيٍّ ، وَكَذَا
زَائِدٌ فِي الْأَصَحِّ .

وَيُعْتَبَرُ قَدْرُ الْمَوْضِحَةِ طُولاً وَعَرْضاً .

وَلَا يَضُرُّ تَفَاوُتُ غِلَظٍ لَحْمٍ وَجِلْدٍ .

وَلَوْ أَوْضَحَ كُلُّ رَأْسِهِ وَرَأْسُ الشَّاجِّ أَصْغَرَ أَسْتَوْعَبْنَاهُ
وَلَا نَتِمُّهُ مِنَ الْوَجْهِ وَالْقَفَا ، بَلْ يُؤْخَذُ قِسْطُ الْبَاقِي مِنْ أَرْضِ
الْمَوْضِحَةِ لَوْ وُزِعَ عَلَى جَمِيعِهَا .

وَإِنْ كَانَ رَأْسُ الشَّاجِّ أَكْبَرَ أَخَذَ قَدْرُ رَأْسِ الْمَشْجُوجِ
فَقَطً ، وَالصَّحِيحُ : أَنَّ الْاِخْتِيَارَ فِي مَوْضِعِهِ إِلَى الْجَانِبِ .

وَلَوْ أَوْضَحَ نَاصِيَةً وَنَاصِيَتُهُ أَصْغَرَ تَمَمَ مِنْ بَاقِي الرَّأْسِ .

وَلَوْ زَادَ الْمُقْتَصَّصُ فِي مَوْضِحَةٍ عَلَى حَقِّهِ لَزِمَهُ قِصَاصُ

الزِّيَادَةِ، فَإِنْ كَانَ خَطَأً أَوْ عَفَا عَلَى مَالٍ وَجَبَ أَرْضٌ كَامِلٌ،
وَقِيلَ: قِسْطٌ^(١).

وَلَوْ أَوْضَحَهُ جَمْعٌ أَوْضَحَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِثْلَهَا، وَقِيلَ:
قِسْطُهُ^(٢).

وَلَا تُقْطَعُ صَحِيحَةٌ بِشَّلَاءٍ وَإِنْ رَضِيَ الْجَانِي، فَلَوْ فَعَلَ لَمْ
يَقَعْ قِصَاصًا بَلْ عَلَيْهِ دِيَّتُهَا^(٣)، فَلَوْ سَرَى فَعَلَيْهِ قِصَاصُ النَّفْسِ.

وَتُقْطَعُ الشَّلَاءُ بِالصَّحِيحَةِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ أَهْلُ الْخَبَرَةِ:
(لَا يَنْقُطَعُ الدَّمُ)، وَيَقْنَعُ بِهَا مُسْتَوْفِيهَا.

وَيُقْطَعُ سَلِيمٌ بِأَعْسَمٍ^(٤) وَأَعْرَجٌ، وَلَا أَثَرَ لِحُضْرَةِ
أَظْفَارٍ وَسَوَادِهَا، وَالصَّحِيحُ: قَطْعُ ذَاهِبَةٍ الْأَظْفَارِ بِسَلِيمَتِهَا دُونَ
عَكْسِهِ.

وَالذَّكْرُ صِحَّةً وَشَلَالًا كَالْيَدِ (وَالْأَشْلُ: مُنْقَبِضٌ لَا يَنْبَسِطُ،
أَوْ عَكْسُهُ)، وَلَا أَثَرَ لِلانْتِشَارِ وَعَدَمِهِ، فَيُقْطَعُ فَحْلٌ بِخَصِيٍّ
وَعَيْنَيْنِ، وَأَنْفٌ صَحِيحٌ بِأَخْشَمٍ^(٥)، وَأُذُنٌ سَمِيعٌ بِأَصَمٍّ، لَا عَيْنُ
صَحِيحَةٌ بِحَدَقَةٍ عَمِيَاءَ، وَلَا لِسَانٌ نَاطِقٌ بِأَخْرَسٍ^(٦).

وَفِي قَلْعِ السِّنِّ قِصَاصٌ، لَا فِي كَسْرِهَا، وَلَوْ قَلَعَ سِنَّ

(١) أي: قسط الزيادة فقط.

(٢) وإذا آل الأمر إلى الدية وجب على كل واحد دية كاملة.

(٣) وله حكومة يده الشلأ.

(٤) وهو قصر في الساعد أو العضد.

(٥) فاقد للشَّم.

(٦) ويجوز عكسه إن رضي المجني عليه.

صَغِيرٍ لَمْ يُثَغِرْ^(١) فَلَا ضَمَانَ فِي الْحَالِ، فَإِنْ جَاءَ وَقْتُ نَبَاتِهَا
بَأَنْ سَقَطَتِ الْبَوَاقِي وَعُذِّنَ دُونَهَا وَقَالَ أَهْلُ الْبَصْرِ^(٢): (فَسَدَ
الْمَنْبِتُ) وَجَبَ الْقِصَاصُ، وَلَا يُسْتَوْفَى لَهُ فِي صِغَرِهِ.

وَلَوْ قَلَعَ سِنَّ مَثْغُورٍ فَنَبَتَتْ لَمْ يَسْقُطِ الْقِصَاصُ فِي
الْأَظْهَرِ^(٣).

وَلَوْ نَقَصَتْ يَدُهُ إِصْبَعًا فَقَطَعَ كَامِلَةً قُطِعَ وَعَلَيْهِ أَرَشُ
إِصْبَعٍ، وَلَوْ قَطَعَ كَامِلٌ نَاقِصَةً؛ فَإِنْ شَاءَ الْمَقْطُوعُ أَخَذَ دِيَّةَ
أَصَابِعِهِ الْأَرْبَعِ، وَإِنْ شَاءَ لَقَطَّهَا، وَالْأَصَحُّ: أَنَّ حُكُومَةَ مَنَابِتِهِنَّ
تَجِبُ إِنْ لَقَطَّ، لَا إِنْ أَخَذَ دِيَّتَهُنَّ، وَأَنَّهُ يَجِبُ فِي الْحَالَيْنِ
حُكُومَةُ خُمُسِ الْكَفِّ.

وَلَوْ قَطَعَ كَفًّا بِلَا أَصَابِعَ فَلَا قِصَاصَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ كَفُّهُ
مِثْلَهَا.

وَلَوْ قَطَعَ فَاقِدُ الْأَصَابِعِ كَامِلَهَا قَطَعَ كَفُّهُ وَأَخَذَ دِيَّةَ الْأَصَابِعِ.
وَلَوْ شَلَّتْ إِصْبَعَاهُ فَقَطَعَ يَدًا كَامِلَةً: فَإِنْ شَاءَ^(٤) لَقَطَّ الثَّلَاثَ
السَّلِيمَةَ وَأَخَذَ دِيَّةَ إِصْبَعَيْنِ^(٥)، وَإِنْ شَاءَ قَطَعَ يَدَهُ وَقَنَعَ بِهَا.

* * * *

(١) أي: لم تسقط أسنانه اللبئية.

(٢) أهل الخبرة.

(٣) لأن عودها نعمة جديدة.

(٤) المجني عليه.

(٥) مع ثلاثة أخماس حكومة الكف.

فَضْلٌ

[فِي اخْتِلَافِ وَلِيِّ الدِّمِّ وَالْجَانِي]

قَدْ^(١) مَلْفُوفًا وَزَعَمَ مَوْتَهُ^(٢) صُدِّقَ الْوَلِيُّ بِيَمِينِهِ فِي الْأَظْهَرِ.
 وَلَوْ قَطَعَ طَرَفًا وَزَعَمَ نَقْصَهُ فَالْمَذْهَبُ: تَصْدِيقُهُ إِنْ أَنْكَرَ
 أَصْلَ السَّلَامَةِ فِي عُضْوٍ ظَاهِرٍ، وَإِلَّا^(٣) فَلَا^(٤).
 أَوْ^(٥) يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ فَمَاتَ وَزَعَمَ سِرَايَةَ^(٦)، وَالْوَلِيُّ أَنْدِمَالًا
 مُمَكِّنًا أَوْ سَبَبًا^(٧) فَلَا أَصَحَّ: تَصْدِيقُ الْوَلِيِّ^(٨)، وَكَذَا لَوْ قَطَعَ يَدَهُ
 وَزَعَمَ سَبَبًا^(٩) وَالْوَلِيُّ سِرَايَةَ^(١٠).
 وَلَوْ أَوْضَحَ مُوَضِّحَتَيْنِ وَرَفَعَ الْحَاجِزَ^(١١) وَزَعَمَهُ قَبْلَ
 أَنْدِمَالِهِ صُدِّقَ إِنْ أُمِكنَ، وَإِلَّا حَلَفَ الْجَرِيحُ وَثَبَتَ أَرْشَانِ. قِيلَ:
 وَثَالِثٌ.

* * * *

(١) قَتَلَ.

(٢) قَبْلَ الْقَدِّ، وَادَّعَى الْوَلِيُّ حَيَاتَهُ.

(٣) بَأَن اعْتَرَفَ بِأَصْلِ السَّلَامَةِ أَوْ أَنْكَرَهُ فِي عُضْوٍ بَاطِنٍ (كَالْفَخِذِ).

(٤) وَيَصْدُقُ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ بِيَمِينِهِ.

(٥) قَطَعَ.

(٦) فَتَجِبَ دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ.

(٧) آخَرَ لِمَوْتِهِ، فَتَجِبَ دِيَّتَانِ.

(٨) بِيَمِينِهِ.

(٩) آخَرَ لِمَوْتِهِ حَتَّى لَا يَلْزُمُهُ إِلَّا نِصْفُ دِيَّةٍ.

(١٠) فَيُصَدِّقُ الْوَلِيُّ بِيَمِينِهِ، وَتَلْزَمُ الْجَانِي الدِّيَّةُ.

(١١) بَيْنَهُمَا.

فَصْلٌ [فِي مُسْتَحَقِّ الْقِصَاصِ وَمُسْتَوْفِيهِ]

الصَّحِيحُ: ثُبُوتُهُ لِكُلِّ وَارِثٍ، وَيُنْتَظَرُ غَائِبُهُمْ^(١) وَكَمَالُ صَبِيهِمْ وَمَجْنُونِهِمْ، وَيُحْبَسُ الْقَاتِلُ وَلَا يُخْلَى بِكَفِيلٍ، وَلِيَتَّفِقُوا عَلَى مُسْتَوْفٍ، وَإِلَّا فَفَرْعَةٌ يَدْخُلُهَا الْعَاجِزُ وَيَسْتَنْيِبُ، وَقِيلَ: لَا يَدْخُلُ^(٢).

وَلَوْ بَدَرَ أَحَدُهُمْ فَقَتَلَهُ فَلَا ظَهَرَ: لَا قِصَاصَ، وَلِلْبَاقِينَ قِسْطُ الدِّيَةِ مِنْ تَرْكِتِهِ^(٣)، وَفِي قَوْلٍ: مِنَ الْمُبَادِرِ، وَإِنْ بَادَرَ بَعْدَ عَفْوٍ غَيْرِهِ لَزِمَهُ الْقِصَاصُ^(٤)، وَقِيلَ: لَا إِنْ لَمْ يَعْلَمْ وَيَحْكُمُ^(٥) قَاضٍ بِهِ^(٦).

وَلَا يُسْتَوْفَى قِصَاصٌ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ^(٧)، فَإِنْ أَسْتَقَلَ عُزْرَ، وَيَأْذَنُ لِأَهْلِ^(٨) فِي نَفْسٍ لَا فِي طَرَفٍ فِي الْأَصَحِّ^(٩)، فَإِنْ أَدِنَ فِي ضَرْبٍ رَقَبَةٍ فَأَصَابَ غَيْرَهَا عَمْدًا^(١٠) عُزْرَ وَلَمْ يَعْزِلْهُ، وَلَوْ

(١) إلى حضوره أو إذنه.

(٢) وهو الأصح.

(٣) تَرْكَةُ الْجَانِي.

(٤) علم بعفوه أم لا.

(٥) الواو بمعنى أو.

(٦) بنفي القصاص.

(٧) أو القاضي.

(٨) أي: قادر على القصاص.

(٩) لأنه لا يؤمن أن يحيف.

(١٠) كأن ضرب كتفه.

قَالَ: (أَخْطَأْتُ) وَأَمْكَنْ^(١) عَزَلَهُ^(٢) لَمْ يُعَزِّرْ^(٣).

وَأَجْرُهُ الْجَلَادِ عَلَى الْجَانِي عَلَى الصَّحِيحِ^(٤)، وَيُقْتَصُّ عَلَى الْقَوْرِ^(٥)، وَفِي الْحَرَمِ وَالْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَالْمَرَضِ.

وَتُخْبَسُ الْحَامِلُ فِي قِصَاصِ النَّفْسِ أَوْ الطَّرْفِ^(٦) حَتَّى تُرْضِعَهُ اللَّبَأَ^(٧) وَيَسْتَغْنِيَ بِغَيْرِهَا، أَوْ فِطَامَ حَوْلَيْنِ^(٨)، وَالصَّحِيحُ: تَضْدِيقُهَا فِي حَمْلِهَا بِغَيْرِ مَخِيلَةٍ^(٩).

وَمَنْ قَتَلَ بِمُحَدَّدٍ^(١٠) أَوْ خَنْقٍ أَوْ تَجْوِيعٍ وَنَحْوِهِ اقْتَصَّ بِهِ، أَوْ بِسِخْرِ فَبِسَيْفٍ، وَكَذَا خَمْرٌ وَلِوَاطٌ فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ جُوعٌ كَتَجْوِيعِهِ فَلَمْ يَمُتْ زَيْدٌ، وَفِي قَوْلٍ: السَّيْفُ^(١١). وَمَنْ عَدَلَ إِلَى سَيْفٍ فَلَهُ^(١٢).

وَلَوْ قَطَعَ فَسَرَى^(١٣) فَلِلْوَلِيِّ حَزُّ رَقَبَتِهِ، وَلَهُ الْقَطْعُ ثُمَّ

(١) الخطأ، كأن ضرب رأسه.

(٢) لأنه لا يؤمن خطؤه ثانية.

(٣) إن حلف أنه أخطأ.

(٤) إن لم ينصب الإمام جلّاداً من مال المصالح.

(٥) جوازاً.

(٦) أو حدّ القذف.

(٧) وهو لبن أول الولادة، وينقضي نفاسها أيضاً.

(٨) حتى لو احتاج لزيادة زيد.

(٩) أمانة، ولا تحتاج ليمين.

(١٠) كسيف.

(١١) وهو الأصح.

(١٢) أي: للولي ذلك.

(١٣) القطع للنفس.

الْحَزُّ، وَإِنْ شَاءَ أَنْتَظَرَ السَّرَايَةَ. وَلَوْ مَاتَ بِجَائِفَةٍ أَوْ كَسَرِ عَضْدٍ^(١) فَالْحَزُّ، وَفِي قَوْلٍ: كَفِعْلِهِ^(٢)، فَإِنْ لَمْ يَمُتْ لَمْ تَزِدِ الْجَوَائِفُ فِي الْأَظْهَرِ^(٣).

وَلَوْ أَقْتَصَرَ مَقْطُوعٌ^(٤) ثُمَّ مَاتَ^(٥) سِرَايَةً فَلَوْلِيَّهِ حَزٌّ، وَلَهُ عَفْوٌ بِنِصْفِ دِيَّةٍ.

وَلَوْ قُطِعَتْ يَدَاهُ فَأَقْتَصَرَ ثُمَّ مَاتَ^(٦) فَلَوْلِيَّهِ الْحَزُّ، فَإِنْ عَفَا فَلَا شَيْءَ لَهُ^(٧).

وَلَوْ مَاتَ جَانٍ مِنْ قَطْعِ قِصَاصٍ فَهَدَرَ، وَإِنْ مَاتَا^(٨) سِرَايَةً مَعًا أَوْ سَبَقَ^(٩) الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ فَقَدْ أَقْتَصَرَ، وَإِنْ تَأَخَّرَ^(١٠) فَلَهُ نِصْفُ الدِّيَّةِ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ قَالَ مُسْتَحِقُّ^(١١) يَمِينٍ: (أَخْرِجْهَا)، فَأَخْرَجَ يَسَارَهُ وَقَصَدَ إِبَاحَتَهَا فَمُهِدَرَةٌ، وَإِنْ قَالَ: (جَعَلْتُهَا عَنِ الْيَمِينِ وَظَنَنْتُ

(١) ممّا لا قصاص فيه.

(٢) وهو الأصح.

(٣) بل تُحَزُّ رقبته.

(٤) مقطوع يد من قاطعه.

(٥) بعد اقتصاصه.

(٦) سراية.

(٧) لأنّه استوفى ما يقابل الدّية بقصاص اليدين.

(٨) أي: الجاني والمجني عليه.

(٩) موت.

(١٠) موت المجني عليه.

(١١) قصاص.

إِجْزَاءَهَا) فَكَذَّبَهُ فَأَلْأَصَحُّ: لَا قِصَاصَ فِي الْيَسَارِ، وَتَجِبُ دِيَّةٌ^(١)، وَيَبْقَى قِصَاصُ الْيَمِينِ^(٢)، وَكَذَا لَوْ قَالَ: (دُهِشْتُ فَظَنَنْتُهَا الْيَمِينِ) وَقَالَ الْقَاطِعُ: (ظَنَنْتُهَا الْيَمِينِ)^(٣).

* * * *

فَصْلٌ

[فِي مُوجِبِ الْعَمْدِ وَفِي الْعَفْوِ]

مُوجِبُ^(٤) الْعَمْدِ الْقَوْدُ، وَالِدِيَّةُ بَدَلٌ عِنْدَ سُقُوطِهِ، وَفِي قَوْلٍ: أَحَدُهُمَا مُبْهَمًا، وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ لِلْوَلِيِّ عَفْوٌ عَلَى الدِّيَّةِ بِغَيْرِ رِضَا الْجَانِي، وَعَلَى الْأَوَّلِ^(٥): لَوْ أَطْلَقَ الْعَفْوُ فَالْمَذْهَبُ لَا دِيَّةَ، وَلَوْ عَفَا عَنِ الدِّيَّةِ لَغَا، وَلَهُ الْعَفْوُ^(٦) بَعْدَهُ عَلَيْهَا^(٧).

وَلَوْ عَفَا عَلَى غَيْرِ جِنْسِ الدِّيَّةِ ثَبَتَ إِنْ قَبِلَ الْجَانِي، وَإِلَّا فَلَا، وَلَا يَسْقُطُ الْقَوْدُ فِي الْأَصَحِّ.

(١) فِيهَا.

(٢) إِلَّا إِذَا ظَنَّ الْقَاطِعُ إِجْزَاءَ الْيَسَارِ، أَوْ أَخَذَهَا عَوْضًا؛ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ الْقَصَاصُ، وَتَجِبُ الدِّيَّةُ.

(٣) فَلَا قِصَاصَ، وَتَجِبُ الدِّيَّةُ، وَيَبْقَى قِصَاصُ الْيَمِينِ إِلَّا إِذَا قَالَ الْقَاطِعُ: ظَنَنْتُ بِإِحْتِثَاءِ، أَوْ دُهِشْتُ، أَوْ عَلِمْتُ أَنَّهَا لَا تَجْزِي؛ فَإِنَّهُ يُلْزِمُهُ قِصَاصُ الْيَسَارِ.

(٤) مُقْتَضَى.

(٥) وَهُوَ أَنَّ مُوجِبَ الْعَمْدِ الْقَوْدُ.

(٦) عَنِ الْقَصَاصِ.

(٧) وَإِنْ تَرَخَى.

وَلَيْسَ لِمَحْجُورٍ فَلَسَ عَفْوٌ عَنْ مَالٍ إِنْ أَوْجَبْنَا أَحَدَهُمَا،
وَالْأُخْرَى^(١)؛ فَإِنْ عَفَا عَلَى الدَّيَّةِ ثُبَّتَتْ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَكَمَا سَبَقَ^(٢)،
وَإِنْ عَفَا عَلَى أَنْ لَا مَالَ فَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ شَيْءٌ،
وَالْمُبْدَرُ^(٣) فِي الدَّيَّةِ كَمُفْلِسٍ^(٤)، وَقِيلَ: كَصَبِيٍّ^(٥).

وَلَوْ تَصَالَحَا عَنِ الْقَوْدِ عَلَى مِثْتَي بَعِيرٍ لَعَا إِنْ أَوْجَبْنَا
أَحَدَهُمَا، وَإِلَّا: فَلَا صَحُّ الصَّحَّةِ.

وَلَوْ قَالَ رَشِيدٌ: (أَقْطَعْنِي) فَفَعَلَ فَهَدَرٌ، فَإِنْ سَرَى أَوْ
قَالَ^(٦): (أَقْتُلْنِي) فَهَدَرٌ، وَفِي قَوْلٍ: تَجِبُ دِيَّةٌ، وَلَوْ قُطِعَ فَعَفَا
عَنْ قَوْدِهِ وَأَرْشِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَسْرِ فَلَا شَيْءَ، وَإِنْ سَرَى فَلَا قِصَاصَ.
وَأَمَّا أَرْشُ الْعُضْوِ: فَإِنْ جَرَى^(٧) لَفْظُ وَصِيَّةٍ كـ (أَوْصَيْتُ لَهُ
بِأَرْشِ هَذِهِ الْجَنَائَةِ) فَوْصِيَّةٌ لِقَاتِلٍ^(٨)، أَوْ لَفْظُ إِبْرَاءٍ أَوْ إِسْقَاطٍ أَوْ
عَفْوٍ سَقَطَ، وَقِيلَ: وَصِيَّةٌ.

وَتَجِبُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ^(٩) إِلَى تَمَامِ الدَّيَّةِ^(١٠)، وَفِي قَوْلٍ: إِنْ

(١) بَأَنْ أَوْجَبْنَا الْقَوْدَ بَعِينَهُ.

(٢) أَنَّ الْمَذْهَبَ: لَا دِيَّةَ.

(٣) حَكَمَهُ بَعْدَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ بِالتَّبْذِيرِ فِي إِسْقَاطِ الْقَوْدِ وَاسْتِيفَائِهِ كَرَشِيدٍ.

(٤) لِأَنَّ الْحَجْرَ عَلَيْهِ لِحَقِّ نَفْسِهِ، لَا لِغَيْرِهِ.

(٥) لَا يَصِحُّ عَفْوُهُ عَنِ الْمَالِ بِحَالٍ.

(٦) ابْتِدَاءً.

(٧) مِنَ الْمَقْطُوعِ.

(٨) وَالْأَظْهَرُ صَحَّتْهَا.

(٩) أَيُّ: أَرْشِ الْعُضْوِ الْمَعْفُودِ عَنْهُ.

(١٠) لِلسَّرَايَةِ، سِوَاءِ تَعَرُّضِ فِي عَفْوِهِ لِمَا يَحْدُثُ مِنْهَا، أَمْ لَا.

تَعَرَّضَ فِي عَفْوِهِ لِمَا يَحْدُثُ مِنْهَا سَقَطَتْ، فَلَوْ سَرَى إِلَى عُضْوٍ
آخَرَ فَأَنْدَمَلَ ضَمِنَ دِيَّةَ السَّرَايَةِ فِي الْأَصَحِّ.

وَمَنْ لَهُ قِصَاصُ نَفْسٍ بِسَرَايَةِ طَرْفٍ لَوْ عَفَا^(١) عَنِ النَّفْسِ
فَلَا قَطَعَ لَهُ، أَوْ عَنِ الطَّرْفِ فَلَهُ حَزُّ الرَّقَبَةِ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ قَطَعَهُ^(٢) ثُمَّ عَفَا عَنِ النَّفْسِ مَجَانًا^(٣) فَإِنْ سَرَى الْقَطْعُ
بَانَ بَطْلَانُ الْعَفْوِ^(٤)، وَإِلَّا فَيَصِحُّ.

وَلَوْ وَكَّلَ ثُمَّ عَفَا فَأَقْتَصَّ الْوَكِيلُ جَاهِلًا فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ،
وَالْأَظْهَرُ: وَجُوبُ دِيَّةٍ، وَأَنَّهَا عَلَيْهِ^(٥) لَا عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَالْأَصَحُّ:
أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ بِهَا عَلَى الْعَافِي.

وَلَوْ وَجَبَ^(٦) قِصَاصٌ عَلَيْهَا فَتَكَحَّهَا عَلَيْهِ^(٧) جَازَ وَسَقَطَ،
فَإِنْ فَارَقَ قَبْلَ الْوُطْءِ رَجَعَ بِنِصْفِ الْأَرْضِ، وَفِي قَوْلٍ: بِنِصْفِ
مَهْرٍ مِثْلٍ.



(١) وَلِيَّهُ.

(٢) الْوَلِيُّ.

(٣) أَوْ بَعُوضٍ.

(٤) لِأَنَّ السَّبَبَ وَجَدَ قَبْلَ الْعَفْوِ، وَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ مَقْتَضَاهُ، فَلَمْ يُؤْثَرْ فِيهِ الْعَفْوُ.

(٥) عَلَى الْوَكِيلِ.

(٦) لِرَجُلٍ.

(٧) بِأَنْ جَعَلَهُ صَدَاقًا.

كِتَابُ الدِّيَّاتِ

فِي قَتْلِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ مِئَةً بِعِيرٍ مُثْلَثَةٍ فِي الْعَمْدِ: ثَلَاثُونَ حِقَّةً^(١)، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً^(٢)، وَأَرْبَعُونَ خَلِيفَةً^(٣) (أَيُّ: حَامِلًا). وَمُخَمَّسَةً فِي الْخَطَا: عِشْرُونَ بِنْتٍ مَخَاضٍ^(٣)، وَكَذَا بَنَاتُ لَبُونٍ^(٤) وَبَنُو لَبُونٍ وَحِقَاقٌ وَجَذَاعٌ. فَإِنْ قَتَلَ خَطَاً فِي حَرَمِ مَكَّةَ أَوْ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ: (ذِي الْقَعْدَةِ، وَذِي الْحِجَّةِ، وَالْمُحَرَّمِ، وَرَجَبٍ) أَوْ مَحْرَمًا ذَا رَحِمٍ^(٥) فَمُثْلَثَةٌ.

وَالْخَطَاُ وَإِنْ تَثَلَّثَ فَعَلَى الْعَاقِلَةِ مُوَجَّلَةٌ.

وَالْعَمْدُ عَلَى الْجَانِي مُعَجَّلَةٌ.

وَشِبُهُ الْعَمْدِ مُثْلَثَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ مُوَجَّلَةٌ.

وَلَا يُقْبَلُ مَعِيبٌ وَمَرِيضٌ إِلَّا بِرِضَاهُ.

-
- (١) لها ثلاث سنوات. سَمِيَتْ بذلك لأنها استَحَقَّتْ أَنْ تَرْكَبَ وَيَطْرُقَهَا الْفَحْلُ.
 (٢) لها أربع سنين. سَمِيَتْ بذلك لأنها أَجْذَعَتْ (أَسْقَطَتْ مَقْدَمَ أَسْنَانِهَا).
 (٣) لها سَنَةٌ. سَمِيَتْ بذلك لِأَنَّ لَهَا أَنْ تَحْمَلَ.
 (٤) لها سَتَانِ. سَمِيَتْ بذلك لِأَنَّ لَهَا أَنْ تَلِدَ وَتُرْضِعَ.
 (٥) كَالْأُمِّ وَالْأَخْتِ، أَمَّا الْمَحْرَمُ الَّذِي لَيْسَ بِرَحِمٍ (كَأُمِّ امْرَأَتِهِ، وَأَخْتِهِ مِنَ الرِّضَاعِ) أَوْ كَانَ ذَا رَحِمٍ وَلَمْ يَكُنْ مَحْرَمًا (كَابْنِ عَمِّهِ) فَلَا يُوجِبُ تَثْلِيثًا لِلدِّيَّةِ.

وَيَثْبُتُ حَمْلُ الْخَلِيفَةِ بِأَهْلِ خَبْرَةٍ، وَالْأَصَحُّ: إِجْزَاؤُهَا قَبْلَ خَمْسِ سِنِينَ^(١)، وَمَنْ لَزِمَتْهُ وَلَهُ إِبِلٌ فَمِنْهَا (وَقِيلَ: مِنْ غَالِبِ إِبِلِ بَلَدِهِ) وَإِلَّا فَعَالِبِ قَبِيلَةِ بَدْوِيٍّ، وَإِلَّا فَأَقْرَبِ بِلَادٍ، وَلَا يَعْدِلُ إِلَى نَوْعٍ وَقِيَمَةٍ إِلَّا بِتَرَاضٍ، وَلَوْ عُدِمَتْ فَأَلْقَدِيمُ أَلْفُ دِينَارٍ^(٢) أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ^(٣)، وَالْجَدِيدُ: قِيَمَتُهَا بِنَقْدِ بَلَدِهِ، وَإِنْ وَجَدَ بَعْضُ أَخَذَ وَقِيَمَةَ الْبَاقِي.

وَالْمَرْأَةُ وَالْخُنْثَى كَنِصْفِ رَجُلٍ نَفْسًا وَجُرْحًا. وَيَهُودِيٌّ وَنَصْرَانِيٌّ ثُلُثُ مُسْلِمٍ، وَمَجُوسِيٌّ ثُلُثَا عَشْرِ مُسْلِمٍ، وَكَذَا وَثْنِيٌّ لَهُ أَمَانٌ. وَالْمَذْهَبُ: أَنَّ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ الْإِسْلَامُ إِنْ تَمَسَّكَ بِدِينٍ لَمْ يُبَدَّلْ فِدْيَةُ دِينِهِ، وَإِلَّا^(٤) فَكَمَجُوسِيٍّ.

* * * *

فَضْلٌ

[فِي مُوجِبِ مَا دُونَ النَّفْسِ مِنْ جُرْحٍ أَوْ نَحْوِهِ]

فِي مُوضِحَةِ الرَّأْسِ أَوْ الْوَجْهِ لِحُرِّ مُسْلِمٍ خَمْسَةُ أَبْعَرَةٍ^(٥)، وَهَاشِمَةٍ مَعَ إِضْصَاحِ عَشْرَةٍ، وَدُونُهُ خَمْسَةٌ، (وَقِيلَ: حُكُومَةٌ)،

(١) وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ أَنَّ النَّاقَةَ لَا تَحْمِلُ قَبْلَهَا.

(٢) الدِّينَارُ = ٤ غَرَامَاتٍ مِنَ الذَّهَبِ.

(٣) وَالدِّرْهَمُ = ٢,٨ غَرَامًا مِنَ الْفِضَّةِ.

(٤) بِأَنْ تَمَسَّكَ بِدِينٍ بُدِّلَ وَلَمْ يَبْلُغْهُ مَا يَخَالِفُهُ.

(٥) عِنْدَ الْعَفْوِ عَنِ الْقِصَاصِ، أَوْ عِنْدَ الْخَطَا؛ وَإِلَّا فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ، وَفِي امْرَأَةٍ نِصْفَ عَشْرِ دِيَّتِهَا.

وَمُنْقَلَةً خَمْسَةَ عَشَرَ، وَمَأْمُومَةٍ ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَلَوْ أَوْضَحَ فَهَشَمَ
آخَرُ، وَنَقَلَ ثَالِثُ، وَأَمَّ رَابِعُ فَعَلَى كُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ خَمْسَةٌ،
وَالرَّابِعُ تَمَامُ الثُّلُثِ^(١).

وَالشَّجَاجُ قَبْلَ الْمُوضِحَةِ إِنْ عُرِفَتْ نِسْبَتُهَا مِنْهَا وَجَبَ
قِسْطُ مِنْ أَرْضِهَا، وَإِلَّا فَحُكُومَةٌ كَجَرْحِ سَائِرِ الْبَدَنِ.

وَفِي جَائِفَةٍ ثُلُثُ دِيَةِ (وَهِيَ: جُرْحٌ يَنْقُذُ إِلَى جَوْفِ كَبْطَنِ
وَصَدْرٍ وَتُغْرَةٍ نَحْرِ وَجَبَيْنِ وَخَاصِرَةٍ)، وَلَا يَخْتَلِفُ أَرْضُ مُوضِحَةٍ
بِكَبْرِهَا.

وَلَوْ أَوْضَحَ مَوْضِعَيْنِ بَيْنَهُمَا لَحُمٌ وَجِلْدٌ (قِيلَ: أَوْ
أَحَدُهُمَا) فَمُوضِحَتَانِ. وَلَوْ انْقَسَمَتْ مُوضِحَتُهُ عَمْدًا وَخَطَأً أَوْ
شَمِلَتْ رَأْسًا وَوَجْهًا فَمُوضِحَتَانِ، وَقِيلَ: مُوضِحَةٌ.

وَلَوْ وَسَّعَ مُوضِحَتَهُ فَوَاحِدَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ، أَوْ غَيْرُهُ
فَثِنَتَانِ.

وَالْجَائِفَةُ كَمُوضِحَةٍ فِي التَّعَدُّدِ^(٢)، وَلَوْ نَفَذَتْ فِي بَطْنٍ
وَخَرَجَتْ مِنْ ظَهْرِ فَجَائِفَتَانِ فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ أَوْصَلَ جَوْفَهُ
سِنَانًا^(٣) لَهُ طَرَفَانِ فَثِنَتَانِ، وَلَا يَسْقُطُ أَرْضُ بِلْتِحَامِ مُوضِحَةٍ
وَجَائِفَةٍ.

وَالْمَذْهَبُ: أَنَّ فِي الْأُذُنَيْنِ دِيَةً لَا حُكُومَةَ، وَبَعْضُ

(١) وهو ثمانية عشر بعيرًا وثلث.

(٢) والاتحاد.

(٣) طرف رمح.

بِقِسْطِهِ، وَلَوْ أَيْبَسَهُمَا فِدْيَةٌ، وَفِي قَوْلٍ: حُكُومَةٌ، وَلَوْ قَطَعَ يَابَسَتَيْنِ فَحُكُومَةٌ، وَفِي قَوْلٍ: دِيَّةٌ.

وَفِي كُلِّ عَيْنٍ نِصْفُ دِيَّةٍ وَلَوْ عَيْنُ أَحْوَلَ وَأَعْمَشَ^(١) وَأَعْوَرَ، وَكَذَا مَنْ بَعَيْنِهِ بَيَاضٌ لَا يَنْقُصُ الضَّوْءَ، فَإِنْ نَقَصَ فَقِسْطٌ، فَإِنْ لَمْ يَنْضَبْطَ فَحُكُومَةٌ.

وَفِي كُلِّ جَفْنٍ رُبْعُ دِيَّةٍ وَلَوْ لِأَعْمَى.

وَمَارِنِ^(٢) دِيَّةٌ، وَفِي كُلِّ مِنْ طَرْفَيْهِ وَالْحَاجِزِ ثُلُثٌ، وَقِيلَ: فِي الْحَاجِزِ حُكُومَةٌ وَفِيهِمَا دِيَّةٌ.

وَفِي كُلِّ شَفَةِ نِصْفُ دِيَّةٍ، وَلِسَانٍ وَلَوْ لِأَلْكَنِ^(٣) وَأَرَتْ^(٤) وَالْثَغِ^(٥) وَطِفْلِ دِيَّةٍ (وَقِيلَ: شَرَطُ طِفْلِ ظُهُورٍ أَثَرِ نُطْقٍ بِتَحْرِيكِهِ لِيُكَاءَ وَمَصٍّ)، وَلَا خَرَسَ حُكُومَةٌ. وَكُلُّ سِنٍّ لَذَكَرٍ حُرٍّ مُسْلِمٍ خَمْسَةُ أَبْعَرَةٍ^(٦)، سَوَاءٌ كَسَرَ الظَّاهِرَ مِنْهَا دُونَ السِّنِّ^(٧) أَوْ قَلَعَهَا بِهِ.

وَفِي سِنٍّ زَائِدَةٍ حُكُومَةٌ، وَحَرَكََةُ السِّنِّ إِنْ قَلَّتْ فَكَصْحِيحَةٍ، وَإِنْ بَطَلَتِ الْمُنْفَعَةُ فَحُكُومَةٌ، أَوْ نَقَصَتْ فَأَلْصَحُّ: كَصَحِيحَةٍ.

(١) ضعيف البصر.

(٢) وهو: ما لان من الأنف.

(٣) ثقیل اللسان.

(٤) مَنْ يَدْغَمُ مَعَ الْإِبْدَالِ، كَأَنْ يَقُولَ: (الْمُتَّقِمِ) بَدَلَ (الْمُسْتَقِمِ).

(٥) مَنْ يُبْدِلُ حَرْفًا بِآخَرٍ، كَمَنْ يُبْدِلُ السِّينَ بِالثَّاءِ، فَيَقُولُ: (الْمُتَّقِمِ).

(٦) وَفِي امْرَأَةٍ وَكَافِرٍ نِصْفُ عَشْرِ دِيَّتِهِ.

(٧) أَصْلُهَا الْمُسْتَرَّ بِاللَّحْمِ.

وَلَوْ قَلَعَ سِنَّ صَغِيرٍ لَمْ يُثْغَرْ^(١) فَلَمْ تَعُدْ^(٢) وَبَانَ فَسَادُ
الْمُنْتَبِتِ وَجَبَ الْأَرْشُ، وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ لَوْ مَاتَ قَبْلَ الْبَيَانِ فَلَا
شَيْءَ، وَأَنَّهُ لَوْ قَلَعَ سِنَّ مَثْغُورٍ فَعَادَتْ لَا يَسْقُطُ الْأَرْشُ، وَلَوْ
قُلِعَتِ الْأَسْنَانُ فَبِحِسَابِهِ^(٣)، وَفِي قَوْلٍ: لَا يَزِيدُ عَلَى دِيَّةٍ إِنْ
اتَّحَدَ جَانٍ وَجَنَائَةٍ.

وَكُلٌّ لَخِي^(٤) نِصْفُ دِيَّةٍ، وَلَا يَدْخُلُ أَرْشُ الْأَسْنَانِ فِي دِيَّةِ
الْلَّحْيَيْنِ فِي الْأَصَحِّ.

وَكُلٌّ يَدٍ نِصْفُ دِيَّةٍ إِنْ قَطَعَ مِنْ كَفٍّ، فَإِنْ قَطَعَ مِنْ فَوْقِهِ
فَحُكُومَةٌ أُخْرَى، وَفِي كُلِّ إِصْبَعٍ عَشْرَةُ أَبْعَرَةٍ، وَأَنْمَلَةٌ ثَلَاثُ
الْعَشْرَةِ، وَأَنْمَلَةٌ الْإِبْهَامِ نِصْفُهَا، وَالرَّجْلَانِ كَالْيَدَيْنِ.

وَفِي حَلَمَتَيْهَا دِيَّتُهَا، وَحَلَمَتَيْهِ حُكُومَةٌ، وَفِي قَوْلٍ: دِيَّتُهُ.

وَفِي أُتَشَيْنِ^(٥) دِيَّةٌ، وَكَذَا ذَكَرَ وَلَوْ لِصَغِيرٍ وَشَيْخٍ وَعَيْنٍ.

وَحَشَفَةٌ كَذَكَرَ، وَبَعْضُهَا بِقِسْطِهِ مِنْهَا، وَقِيلَ: مِنَ الذَّكَرِ،
وَكَذَا حُكْمُ بَعْضِ مَارِنٍ وَحَلَمَةٍ.

وَفِي الْأَلْيَتَيْنِ الدِّيَّةُ وَكَذَا شُفْرَاهَا^(٦).

(١) أي: لم تسقط أسنانه اللبئية.

(٢) وقت أوان عودها.

(٣) ففيها مئة وستون بغيراً؛ لأنها اثنان وثلثون في الغالب.

(٤) وهما: العظمان اللذان تنبت عليهما الأسنان السفلى، وملتقاهما الذَّقَن.

(٥) والمراد بهما: البيضتان، وأما جلدهما فتسمى: الخصيتين.

(٦) وهما: حرفا الفرج.

وَكَذَا سَلَخُ جِلْدٍ إِنْ بَقِيَ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ وَحَزَّ غَيْرُ السَّالِحِ
رَقَبَتَهُ^(١).

* * * *

فَرْعٌ [فِي مَوْجِبِ إِزَالَةِ الْمَنَافِعِ]

فِي الْعَقْلِ دِيَّةٌ، فَإِنْ زَالَ بِجُرْحٍ لَهُ أَرَشٌ^(٢) أَوْ
حُكُومَةٌ^(٣) وَجَبَا، وَفِي قَوْلٍ: يَدْخُلُ الْأَقْلُ فِي الْأَكْثَرِ، وَلَوْ
أَدْعَى زَوَالَهُ^(٤)؛ فَإِنْ لَمْ يَنْتَظَمْ قَوْلُهُ وَفِعْلُهُ فِي خَلَوَاتِهِ فَلَهُ دِيَّةٌ
بِلَا يَمِينٍ^(٥).

وَفِي السَّمْعِ دِيَّةٌ، وَمِنْ أُذُنٍ نِصْفٌ، وَقِيلَ: قَسَطُ النَّقْصِ،
وَلَوْ أَزَالَ أُذُنِيهِ وَسَمِعَهُ فَلَذَاتَانِ، وَلَوْ أَدْعَى زَوَالَهُ وَأَنْزَعَجَ لِلصِّيَاحِ
فِي نَوْمٍ وَغَفْلَةٍ فَكَاذِبٌ، وَإِلَّا حَلَفَ وَأَخَذَ دِيَّةً، وَإِنْ نَقَصَ
فَقَسَطُهُ إِنْ عُرِفَ، وَإِلَّا فَحُكُومَةٌ بِأَجْتِهَادٍ قَاضٍ، وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ
سَمْعُ قَرْنِهِ^(٦) فِي صِحَّتِهِ، وَيُضْبَطُ التَّفَاوُثُ. وَإِنْ نَقَصَ^(٧) مِنْ

(١) بعد السلخ، فتجب الدية على السالخ، والقصاص على الحاز، وإلا فالسلخ قاتل له.

(٢) كالمؤضحة.

(٣) كالباضعة.

(٤) وأنكر الجاني.

(٥) وإن انتظم قوله وفعله حلف الجاني.

(٦) مثله.

(٧) سمعه.

أُذُنٍ سُدَّتْ وَضُبِطَ مُنْتَهَى سَمَاعِ الْأُخْرَى ثُمَّ عَكِسَ وَوَجَبَ قِسْطُ
التَّفَاوُتِ.

وَفِي ضَوْءِ كُلِّ عَيْنٍ نِصْفُ دِيَّةٍ، فَلَوْ فَقَّأَهَا لَمْ يَزِدْ، وَإِنْ
أَدْعَى زَوَالَهُ سُئِلَ أَهْلُ الْخَبَرَةِ، أَوْ يُمْتَحَنُ بِتَقْرِبِ عَقَرٍ أَوْ
حَدِيدَةٍ مِنْ عَيْنِهِ بَغْتَةً، وَنُظِرَ هَلْ يَنْزَعُجُ؟ وَإِنْ نَقَصَ فَكَالَسَّمْعِ.

وَفِي الشَّمِّ دِيَّةٌ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَفِي الْكَلَامِ دِيَّةٌ، وَفِي بَعْضِ الْحُرُوفِ قِسْطُهُ، وَالْمُوزَعُ
عَلَيْهَا ثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَقِيلَ: لَا يُوزَعُ
عَلَى الشَّفْهِيَّةِ^(١) وَالْحَلْقِيَّةِ^(٢)، وَلَوْ عَجَزَ عَنْ بَعْضِهَا خِلْقَةً أَوْ
بَاقَةً سَمَاقِيَّةً فَدِيَّةٌ، وَقِيلَ: قِسْطُ، أَوْ بِجِنَايَةٍ فَالْمَذْهَبُ: لَا
تُكْمَلُ دِيَّةٌ. وَلَوْ قَطَعَ نِصْفَ لِسَانِهِ فَذَهَبَ رُبْعُ كَلَامِهِ أَوْ عَكَسَ
فَنِصْفُ دِيَّةٍ. وَفِي الصَّوْتِ دِيَّةٌ، فَإِنْ بَطَلَ مَعَهُ حَرَكَةُ لِسَانٍ فَعَجَزَ
عَنِ التَّقْطِيعِ^(٣) وَالتَّرْدِيدِ^(٤) فَدِيتَانِ، وَقِيلَ: دِيَّةٌ.

وَفِي الذَّوْقِ دِيَّةٌ، وَيُذْرَكُ بِهِ حَلَاوَةٌ وَحُمُوزَةٌ وَمَرَارَةٌ
وَمُلُوحَةٌ وَعَذُوبَةٌ، وَتُوزَعُ عَلَيْهِنَّ، فَإِنْ نَقَصَ فَحُكُومَةٌ.

وَتَجِبُ الدِّيَّةُ فِي الْمَضْغِ، وَقُوَّةُ إِمْنَاءٍ بِكَسْرِ صُلْبٍ^(٥)،

(١) وهي: الباء، والفاء، والميم، والواو.

(٢) وهي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء.

(٣) إخراج كل حرف من مخرجه.

(٤) ترديد الحروف.

(٥) ظهر.

وَقُوَّةَ حَبْلِ وَذَهَابِ جِمَاعٍ، وَفِي إِفْضَائِهَا مِنَ الزَّوْجِ وَغَيْرِهِ دِيَّةٌ
(وَهُوَ رَفْعُ مَا بَيْنَ مَدْخَلِ ذَكَرٍ وَذُبُرٍ، وَقِيلَ: ذَكَرٍ وَبَوْلٍ) فَإِنْ لَمْ
يُمْكِنْ الْوُطْءُ إِلَّا بِإِفْضَاءٍ فَلَيْسَ لِلزَّوْجِ. وَمَنْ لَا يَسْتَحِقُّ
أَفْتِضَاضَهَا فَأَزَالَ الْبَكَارَةَ بِغَيْرِ ذَكَرٍ فَأَرَشُهَا، أَوْ بِذَكَرٍ لِسُبْهَةٍ أَوْ
مُكْرَهَةٍ فَمَهْرٌ مِثْلُ ثِيْبَا وَأَرَشُ الْبَكَارَةَ، وَقِيلَ: مَهْرٌ بِكَرٍ^(١)،
وَمُسْتَحِقُّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: إِنْ أَزَالَ بِغَيْرِ ذَكَرٍ فَأَرَشُ.

وَفِي الْبَطْشِ^(٢) دِيَّةٌ، وَكَذَا الْمَشْيُ، وَنَقْصُهُمَا: حُكُومَةٌ، وَلَوْ
كَسَرَ صَلْبُهُ فَذَهَبَ مَشْيُهُ وَجِمَاعُهُ أَوْ وَمَنْيُهُ: فِدِيَّتَانِ، وَقِيلَ: دِيَّةٌ.

* * * *

فَرْعٌ

[فِي أَجْتِمَاعِ دِيَاتٍ كَثِيرَةٍ]

أَزَالَ أَطْرَافًا وَلَطَائِفَ^(٣) تَقْتَضِي دِيَاتٍ فَمَاتَ سِرَايَةً فِدِيَّةٌ،
وَكَذَا لَوْ حَزَّهُ الْجَانِي^(٤) قَبْلَ أَنْ دِمَالِهِ فِي الْأَصْحِّ: فَإِنْ حَزَّ عَمْدًا
وَالْجَنَائِيَّاتُ خَطَأً أَوْ عَكْسُهُ فَلَا تَدْخُلُ فِي الْأَصْحِّ، وَلَوْ حَزَّ غَيْرُهُ
تَعَدَّدَتْ.

* * * *

(١) ولو أزالها بزنى فهدر.

(٢) أي: وفي إبطال البطش من يدي المجني.

(٣) منافع.

(٤) أي: قطع عنقه.

فَضْلٌ [فِي الْجَنَايَةِ الَّتِي لَا يَتَقَدَّرُ أَرْضُهَا]

تَجِبُ الْحُكُومَةُ فِيمَا لَا مُقَدَّرَ فِيهِ ^(١)، وَهِيَ جُزْءٌ نِسْبَتُهُ إِلَى دِيَةِ النَّفْسِ (وَقِيلَ: إِلَى عَضْوِ الْجَنَايَةِ) نِسْبَةً نَقْصِهَا مِنْ قِيَمَتِهِ لَوْ كَانَ رَقِيقًا بِصِفَاتِهِ.

فَإِنْ كَانَتْ لِطَرَفٍ لَهُ مُقَدَّرٌ اشْتَرَطَ أَنْ لَا تَبْلُغَ مُقَدَّرُهُ، فَإِنْ بَلَغَتْهُ نَقَصَ الْقَاضِي شَيْئًا بِاجْتِهَادِهِ، أَوْ لَا تَقْدِيرَ فِيهِ (كَفَخِذٍ) فَإِنْ لَا تَبْلُغَ دِيَةَ نَفْسٍ ^(٢).

وَيُقَوِّمُ بَعْدَ انْدِمَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ نَقْصٌ أُعْتَبِرَ أَقْرَبُ نَقْصٍ إِلَى الْأَنْدِمَالِ، وَقِيلَ: يُقَدَّرُهُ قَاضٍ بِاجْتِهَادِهِ، وَقِيلَ: لَا غَرَمَ.

وَالْجُرْحُ الْمُقَدَّرُ ^(٣) (كَمُوضِحَةٍ) يَتَّبِعُهُ الشَّيْنُ حَوَالِيهِ، وَمَا لَا يَتَقَدَّرُ يُفْرَدُ ^(٤) بِحُكُومَةٍ فِي الْأَصَحِّ.

وَفِي نَفْسِ الرَّقِيقِ ^(٥) قِيَمَتُهُ، وَفِي غَيْرِهَا ^(٦) مَا نَقَصَ مِنْ

(١) مِنَ الدِّيَةِ.

(٢) وَمَعْلُومٌ أَنَّهَا لَا تَصِلُ لاعتبار النسبة، فالمراد أنه لا يضر بلوغها أرض عضو مقدر.

(٣) أَرْضُهُ.

(٤) الشَّيْنُ حَوَالِيهِ.

(٥) أَي: فِي الْجَنَايَةِ عَلَى نَفْسِ الرَّقِيقِ.

(٦) مِنْ أَطْرَافِهِ وَلَطَائِفِهِ.

قِيَمَتِهِ إِنْ لَمْ يَتَقَدَّرْ فِي الْحُرِّ، وَإِلَّا فَنَسَبَتْهُ مِنْ قِيَمَتِهِ، وَفِي قَوْلٍ:
مَا نَقَصَ. وَلَوْ قُطِعَ ذَكَرُهُ وَأُنْثِيَاهُ فَفِي الْأَظْهَرِ: قِيَمَتَانِ، وَالثَّانِي:
مَا نَقَصَ، فَإِنْ لَمْ يَنْتَقُصْ فَلَا شَيْءَ.





بَابُ مُوجِبَاتِ الدِّيَّةِ ^(١)، وَالْعَاقِلَةِ، وَالْكَفَّارَةِ

صَاحَ عَلَى صَبِيٍّ لَا يُمَيِّزُ عَلَى طَرَفِ سَطْحٍ فَوَقَعَ بِذَلِكَ
فَمَاتَ فِدِيَّةً مُغَلَّظَةً عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَفِي قَوْلٍ: قِصَاصٌ.

وَلَوْ كَانَ بِأَرْضٍ أَوْ صَاحَ عَلَى بَالِغٍ بِطَرَفِ سَطْحٍ ^(٢) فَلَا دِيَّةَ
فِي الْأَصَحِّ.

وَشَهْرٌ سِلَاحٍ كَصِيَاحٍ، وَمُرَاهِقٌ مُتَقَيِّظٌ كَبَالِغٍ.

وَلَوْ صَاحَ عَلَى صَيْدٍ فَأَضْطَرَبَ صَبِيٌّ وَسَقَطَ ^(٣) فِدِيَّةٌ
مُخَفَّفَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ.

وَلَوْ طَلَبَ سُلْطَانٌ مَن ذُكِرَتْ بِسُوءٍ فَأَجْهَضَتْ ضَمِنَ
الْجَنِينُ ^(٤).

(١) أي: غير ما مرَّ.

(٢) فسقط فمات.

(٣) ومات.

(٤) بَعْرَةٌ على عاقلة السلطان.

وَلَوْ وَضَعَ صَبِيًّا فِي مَسْبَعَةٍ^(١) فَأَكَلَهُ سَبْعٌ فَلَا ضَمَانَ،
وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ أُنْتَقَالَ ضَمِنَ.

وَلَوْ تَبَعَ بِسَيْفٍ هَارِبًا مِنْهُ فَرَمَى نَفْسَهُ بِمَاءٍ أَوْ نَارٍ أَوْ مِنْ
سَطْحٍ فَلَا ضَمَانَ، فَلَوْ وَقَعَ جَاهِلًا لِعَمَى أَوْ ظُلْمَةٍ ضَمِنَ، وَكَذَا
لَوْ اُنْخَسَفَ بِهِ سَقْفٌ فِي هَرَبِهِ^(٢) فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ سُلِّمَ صَبِيٌّ إِلَى سَبَاحٍ لِيُعَلِّمَهُ فَعَرِقَ وَجَبَتْ دِيَّتُهُ^(٣).

وَيَضْمَنُ بِحَفْرِ بَثْرٍ عُذْوَانًا^(٤)، لَا فِي مِلْكِهِ وَمَوَاتٍ. وَلَوْ
حَفَرَ بِدَهْلِيزِهِ بَثْرًا وَدَعَا رَجُلًا^(٥) فَسَقَطَ فَأَلْأَظْهَرُ: ضَمَانُهُ^(٦)،
أَوْ بِمِلْكٍ غَيْرِهِ أَوْ مُشْتَرَكٍ بِلَا إِذْنٍ فَمَضْمُونٌ، أَوْ بِطَرِيقٍ ضَيِّقٍ
يَضُرُّ الْمَارَةَ فَكَذَا، أَوْ لَا يَضُرُّ وَأَذْنُ الْإِمَامِ فَلَا ضَمَانَ،
وَالْأُولَى^(٧)؛ فَإِنْ حَفَرَ لِمَصْلَحَتِهِ فَالضَّمَانُ، أَوْ لِمَصْلَحَةِ عَامَّةٍ فَلَا
فِي الْأَظْهَرِ.

وَمَسْجِدٌ كَطَرِيقٍ^(٨)، وَمَا تَوَلَّدَ مِنْ جَنَاحٍ إِلَى شَارِعٍ

(١) أرض كثيرة السباع.

(٢) ضَمِنَ.

(٣) على عاقلة السباح، وهي دية شبه عمد إذا لم يقصّر عمداً، وأما إذا قصّر فيجب القصاص.

(٤) كحفرها بشارع لمصلحة نفسه بغير إذن الإمام، فيضمن ما تلف فيها إن كان آدمياً بالدية على عاقلته، وإن كان مالاً فبالغرم من ماله.

(٥) ولم يعلمه بها.

(٦) بدية شبه العمد.

(٧) بأن لم يأذن الإمام.

(٨) في حفر بثر فيه.

فَمَضْمُونٌ، وَيَجِلُّ إِخْرَاجُ الْمَيَازِبِ إِلَى شَارِعٍ، وَالتَّالِفُ بِهَا مَضْمُونٌ فِي الْجَدِيدِ، فَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ فِي الْجِدَارِ فَسَقَطَ الْخَارِجُ فَكُلُّ الضَّمَانِ، وَإِنْ سَقَطَ كُلُّهُ فَنِصْفُهُ فِي الْأَصَحِّ.

وَإِنْ بَنَى جِدَارَهُ مَايلاً إِلَى شَارِعٍ فَكَجَنَاحٍ، أَوْ مُسْتَوِيًا فَمَالٌ وَسَقَطَ فَلَا ضَمَانَ، وَقِيلَ: إِنْ أَمَكَّنَهُ هُدْمُهُ وَإِصْلَاحُهُ ضَمِينَ، وَلَوْ سَقَطَ^(١) بِالطَّرِيقِ فَعَثَرَ بِهِ شَخْصٌ أَوْ تَلَفَ مَالٌ فَلَا ضَمَانَ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ طَرَحَ قُمَامَاتٍ وَقُشُورَ بَطِيخٍ بِطَرِيقٍ^(٢) فَمَضْمُونٌ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَوْ تَعَاقَبَ سَبَبَا هَلَاكِ فَعَلَى الْأَوَّلِ؛ بِأَنْ حَفَرَ^(٣) وَوَضَعَ آخَرَ حَجَرًا^(٤) عُدْوَانًا فَعَثَرَ بِهِ وَوَقَعَ بِهَا^(٥) فَعَلَى الْوَاضِعِ الضَّمَانُ^(٦)، فَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ الْوَاضِعُ فَالْمُنْقُولُ؛ تَضْمِينُ الْحَافِرِ، وَلَوْ وَضَعَ حَجَرًا وَآخَرَ حَجَرًا فَعَثَرَ بِهِمَا فَالضَّمَانُ أَثْلَاثٌ، وَقِيلَ: نِصْفَانِ^(٧)، وَلَوْ وَضَعَ حَجَرًا فَعَثَرَ بِهِ رَجُلٌ فَدَخَرَجَهُ فَعَثَرَ بِهِ آخَرُ ضَمِنَهُ الْمُدْخَرُجُ.

وَلَوْ عَثَرَ بِقَاعِدٍ أَوْ نَائِمٍ أَوْ وَقَفٍ بِالطَّرِيقِ وَمَاتَا^(٨) أَوْ

(١) الجدار.

(٢) فتلف بذلك شيء.

(٣) شخص بئراً.

(٤) على طرفه.

(٥) فهلك.

(٦) لأنَّ الْحَجَرَ سَبَبٌ أَوَّلٌ لِلْهَلَاكِ، وَحَفَرَ الْبُئْرَ سَبَبٌ ثَانٍ.

(٧) على الأول نصف، وعلى الآخرين نصف.

(٨) أي: العائر والمعثور به.

أَحَدُهُمَا فَلَا ضَمَانَ إِنْ اتَّسَعَ الطَّرِيقُ^(١)، وَإِلَّا فَالْمَذْهَبُ: إِهْدَارُ قَاعِدٍ وَنَائِمٍ^(٢) لَا عَاثِرٍ بِهِمَا وَضَمَانٌ وَاقِفٍ^(٣) لَا عَاثِرٍ بِهِ^(٤).

* * * *

فَصْلٌ

[فِيمَا يُوجِبُ الاشتراك فِي الضَّمَانِ]

أَصْطَدَمَا بِلَا قَصْدٍ فَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلُّ نِصْفٍ دِيَّةٌ مُخَفَّفَةٌ، وَإِنْ قَصَدَا فَنِصْفُهَا مُغْلَظَةٌ، أَوْ أَحَدُهُمَا فَلِكُلِّ حُكْمُهُ^(٥)، وَالصَّحِيحُ: أَنَّ عَلَى كُلِّ كَفَّارَتَيْنِ^(٦)، وَإِنْ مَاتَا مَعَ مَرْكُوبَيْهِمَا فَكَذَلِكَ، وَفِي تَرْكَةِ كُلِّ نِصْفٍ قِيَمَةٌ دَابَّةٍ الْآخَرِ.

وَصَبِيَّانِ أَوْ مَجْنُونَانِ كَكَامِلَيْنِ (وَقِيلَ: إِنْ أَرْكَبَهُمَا الْوَلِيُّ تَعَلَّقَ بِهِ الضَّمَانُ)، وَلَوْ أَرْكَبَهُمَا أَجْنَبِيٌّ ضَمِنَهُمَا وَدَابَّتَيْهِمَا.

أَوْ حَامِلَانِ وَأَسْقَطْنَا فَالذِّبَةُ كَمَا سَبَقَ، وَعَلَى كُلِّ أَرْبَعِ كَفَّارَاتٍ^(٧) عَلَى الصَّحِيحِ، وَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلُّ نِصْفٍ غُرَّتِي جَنِينَيْهِمَا.

(١) لِأَنَّ الْعَاثِرَ كَانَ يُمْكِنُهُ التَّحَرُّزُ.

(٢) لِأَنَّ الطَّرِيقَ لِلطَّرُوقِ، وَهُمَا بِالْقَعْدِ وَالنَّوْمِ مَقْصُرَانِ.

(٣) لِأَنَّ الشَّخْصَ قَدْ يَحْتَاجُ لَوَقُوفٍ.

(٤) فَلَا يَضْمَنُ لِنَقْصِيرِهِ.

(٥) مِنَ التَّخْفِيفِ وَالتَّغْلِيطِ.

(٦) إِحْدَاهُمَا لِقَتْلِ نَفْسِهِ، وَالْأُخْرَى لِقَتْلِ صَاحِبِهِ.

(٧) كَفَّارَةُ لِنَفْسِهَا، وَثَانِيَةٌ لَجَنِينِهَا، وَثَالِثَةٌ لَصَاحِبَتِهَا، وَرَابِعَةٌ لَجَنِينِهَا.

أَوْ عَبْدَانِ فَهَدَرٌ، أَوْ سَفِينَتَانِ^(١) فَكَدَابَّتَيْنِ، وَالْمَلَّاحَانِ كَرَاحِيَيْنِ^(٢) إِنْ كَانَتَا لَهُمَا، فَإِنْ كَانَ فِيهِمَا مَالٌ أَجْنَبِيٌّ لَزِمَ كُلُّا نِصْفُ ضَمَانِهِ، وَإِنْ كَانَتَا لِأَجْنَبِيٍّ لَزِمَ كُلُّا نِصْفُ قِيَمَتَيْهِمَا^(٣).

وَلَوْ أَشْرَفَتْ سَفِينَةٌ عَلَى غَرَقٍ جَازَ طَرَحُ مَتَاعِهَا^(٤)، وَيَجِبُ لِرَجَاءِ نَجَاةِ الرَّاكِبِ، فَإِنْ طَرَحَ مَالَ غَيْرِهِ بِلَا إِذْنٍ^(٥) ضَمِنَهُ، وَإِلَّا فَلَا.

وَلَوْ قَالَ: (أَلْقِ مَتَاعَكَ وَعَلَيَّ ضَمَانُهُ) أَوْ (عَلَيَّ أَنِّي ضَامِنٌ) ضَمِنَ^(٦)، وَلَوْ أَقْتَصَرَ عَلَى: (أَلْقِ) فَلَا عَلَى الْمَذْهَبِ، وَإِنَّمَا يَضْمَنُ مُلْتَمِسٌ لَخَوْفِ غَرَقٍ^(٧)، وَلَمْ يَخْتَصَّ نَفْعُ الْإِلْقَاءِ بِالْمُلْقِي.

وَلَوْ عَادَ حَجَرٌ مَنْجْنِيقٌ فَقَتَلَ أَحَدَ رُمَاتِهِ هُدِرَ قِسْطُهُ، وَعَلَى عَاقِلَةِ الْبَاقِينَ الْبَاقِي، أَوْ^(٨) غَيْرَهُمْ وَلَمْ يَقْصِدُوهُ فَخَطَأً، أَوْ قَصْدُوهُ فَعَمْدٌ فِي الْأَصَحِّ إِنْ غَلَبَتِ الْإِصَابَةُ^(٩).

* * * *

(١) وغرقنا.

(٢) في الحكم السابق.

(٣) وهذا عند تسبيهما في الاصطدام، فإن حصل بغلبة ربح فلا ضمان.

(٤) وحيوان فيها.

(٥) منه.

(٦) وإن لم يكن للملتمس فيها شيء، ولم تحصل السلامة.

(٧) فلو قال له في حالة الأمن: ألقى متاعك وعليّ ضمانه فألقاه لم يضمن.

(٨) قتل المنجنيق.

(٩) وإلا فشيبه عمد.

فَصْلٌ

[فِي الْعَاقِلَةِ، وَكَيْفِيَّةِ تَأْجِيلِ مَا تَحْمِلُهُ]

دِيَةُ الْخَطَا وَشِبْهِ الْعَمْدِ تَلْزِمُ الْعَاقِلَةَ (وَهُمْ: عَصْبَتُهُ^(١)) إِلَّا الْأَصْلَ وَالْفَرْعَ)، وَقِيلَ: يَعْقِلُ ابْنُ هُوَ ابْنُ ابْنِ عَمِّهَا.

وَيُقَدِّمُ الْأَقْرَبُ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ فَمَنْ يَلِيهِ، وَمُذَلِّ بِأَبَوَيْنِ^(٢) (وَالْقَدِيمُ: التَّسْوِيَةُ)، ثُمَّ مُعْتِقٌ، ثُمَّ عَصْبَتُهُ، ثُمَّ مُعْتِقُهُ، ثُمَّ عَصْبَتُهُ؛ وَإِلَّا فَمُعْتِقُ أَبِي الْجَانِي، ثُمَّ عَصْبَتُهُ، ثُمَّ مُعْتِقُ مُعْتِقِ الْأَبِ وَعَصْبَتُهُ، وَكَذَا أَبَدًا^(٣).

وَعَتِيقُهَا يَعْقِلُهَا عَاقِلَتُهَا، وَمُعْتِقُونَ كَمُعْتِقٍ^(٤)، وَكُلُّ شَخْصٍ مِنْ عَصْبَةٍ كُلُّ مُعْتِقٍ يَحْمِلُ مَا كَانَ يَحْمِلُهُ ذَلِكَ الْمُعْتِقُ.

وَلَا يَعْقِلُ عَتِيقٌ فِي الْأَظْهَرِ.

فَإِنْ فَقِدَ الْعَاقِلُ أَوْ لَمْ يَفِ عَقْلَ بَيْتِ الْمَالِ عَنِ الْمُسْلِمِ، فَإِنْ فَقِدَ فَكُلُّهُ عَلَى الْجَانِي فِي الْأَظْهَرِ.

وَتَوْجَلُّ عَلَى الْعَاقِلَةِ دِيَةُ نَفْسٍ كَامِلَةٍ ثَلَاثَ سِنِينَ فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَلَاثٌ، وَدِمْيٍ سَنَةً، وَقِيلَ: ثَلَاثًا، وَأَمْرَأَةٍ سَنَتَيْنِ فِي الْأُولَى ثَلَاثٌ، وَقِيلَ: ثَلَاثًا.

(١) الَّذِينَ يَرِثُونَهُ إِذَا كَانُوا ذَكَوْرًا مَكْلَفِينَ.

(٢) عَلَى مُذَلِّ بِأَبٍ.

(٣) كَمُعْتِقِ الْجَدِّ وَعَصْبَتِهِ.

(٤) وَاحِدٌ فِيمَا عَلَيْهِ كُلُّ سَنَةٍ.

وَتَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ الْعَبْدَ^(١) فِي الْأَظْهَرِ، فَفِي كُلِّ سَنَةٍ قَدْرُ ثُلْثِ دِيَّةٍ^(٢)، وَقِيلَ: فِي ثَلَاثٍ، وَلَوْ قَتَلَ رَجُلَيْنِ فِي ثَلَاثٍ، وَقِيلَ: سِتٌّ، وَالْأَطْرَافُ فِي كُلِّ سَنَةٍ قَدْرُ ثُلْثِ دِيَّةٍ، وَقِيلَ: كُلُّهَا فِي سَنَةٍ.

وَأَجَلَ النَّفْسِ مِنَ الزُّهْوَاقِ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْجِنَايَةِ^(٣)، وَمَنْ مَاتَ^(٤) فِي بَعْضِ سَنَةٍ سَقَطَ.

وَلَا يَعْقِلُ فَقِيرٌ وَرَقِيقٌ وَصَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ وَمُسْلِمٌ عَنْ كَافِرٍ وَعَكْسُهُ. وَيَعْقِلُ يَهُودِيٌّ عَنْ نَصْرَانِيٍّ وَعَكْسُهُ فِي الْأَظْهَرِ.

وَعَلَى الْغَنِيِّ نِصْفُ دِينَارٍ^(٥)، وَالْمُتَوَسِّطِ رُبْعُ كُلِّ سَنَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ، وَقِيلَ: هُوَ وَاجِبُ الثَّلَاثِ، وَيُعْتَبَرَانِ^(٦) آخِرَ الْحَوْلِ، وَمَنْ أَعْسَرَ فِيهِ^(٧) سَقَطَ.

* * * *

(١) أي: الجناية عليه من الحرّ.

(٢) فإن كانت قيمته قدر ثلث دية كاملة فأقلّ ضربت في سنة، وإن كانت أكثر ففي آخر كل سنة يؤخذ من قيمته قدر ثلث دية.

(٣) وإن كان لا يطالب ببدلها إلا بعد الاندمال.

(٤) من العاقلة.

(٥) والدينار = ٤ غرامات من الذهب.

(٦) أي: الغني والمتوسط.

(٧) أي: آخر الحول.

فَصْلٌ [فِي جِنَايَةِ الرَّقِيقِ]

مَالُ جِنَايَةِ الْعَبْدِ يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ، وَلِسَيِّدِهِ بَيْنَهُ لَهَا، وَفِدَاؤُهُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَأَرْشِهَا، وَفِي الْقَدِيمِ بِأَرْشِهَا، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ مَعَ رَقَبَتِهِ فِي الْأَظْهَرِ^(١).

وَلَوْ فَدَاهُ ثُمَّ جَنَى سَلَمَهُ لِلْبَيْعِ أَوْ فَدَاهُ، وَلَوْ جَنَى ثَانِيًا قَبْلَ الْفِدَاءِ بَاعَهُ فِيهِمَا أَوْ فَدَاهُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْأَرْشَيْنِ، وَفِي الْقَدِيمِ: بِالْأَرْشَيْنِ.

وَلَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ بَاعَهُ وَصَحَّحْنَاهُمَا^(٢) أَوْ قَتَلَهُ فَدَاهُ بِالْأَقْلَ، وَقِيلَ: الْقَوْلَانِ^(٣)، وَلَوْ هَرَبَ أَوْ مَاتَ بَرِيءٌ سَيِّدُهُ، إِلَّا إِذَا طُلِبَ فَمَنْعَهُ، وَلَوْ اخْتَارَ الْفِدَاءَ فَلَا صَحَّحُ: أَنَّ لَهُ الرُّجُوعَ وَتَسْلِيمَهُ.

وَيَفْدِي أُمَّ وَلَدِهِ^(٤) بِالْأَقْلَ، وَقِيلَ: الْقَوْلَانِ، وَجِنَايَاتُهَا كَوَاحِدَةٍ فِي الْأَظْهَرِ.

* * * *

فَصْلٌ [فِي دِيَةِ الْجَنِينِ]

فِي الْجَنِينِ غُرَّةٌ إِنْ أَنْفَصَلَ مَيِّتًا (بِجِنَايَةٍ) فِي حَيَاتِهَا أَوْ

(١) فلا يطالب بما بقي بعد عتقه.

(٢) وهو الراجح.

(٣) السابقان.

(٤) لزومًا؛ لامتناع بيعها.

مَوْتِهَا، وَكَذَا إِنَّ ظَهَرَ بِلَا أَنْفِصَالٍ فِي الْأَصَحِّ، وَإِلَّا فَلَا^(١)، أَوْ حَيًّا وَبَقِيَّ زَمَانًا بِلَا أَلَمٍ ثُمَّ مَاتَ فَلَا ضَمَانَ، وَإِنْ مَاتَ حِينَ خَرَجَ أَوْ دَامَ أَلَمُهُ وَمَاتَ فَدِيَّةُ نَفْسٍ^(٢).

وَلَوْ أَلَقْتَ جَنِينَيْنِ فَعُزَّتَانِ، أَوْ يَدًا فَعُزَّةً، وَكَذَا لَحْمٌ قَالَ الْقَوَابِلُ: (فِيهِ صُورَةٌ خَفِيَّةٌ)، قِيلَ: أَوْ قُلْنَ: (لَوْ بَقِيَ لَتَصَوَّرَ).

وَهِيَ^(٣): عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، مُمَيِّزٌ سَلِيمٌ مِنْ عَيْنٍ مَبِيعٍ، وَالْأَصَحُّ: قَبُولُ كَبِيرٍ لَمْ يَعْجِزْ^(٤) بِهَرَمٍ، وَيُشْتَرَطُ بُلُوغُهَا نِصْفَ عَشْرِ دِيَّةٍ^(٥)، فَإِنْ فُقِدَتْ فَخُمْسَةُ أَبْعَرَةٍ، وَقِيلَ: لَا يُشْتَرَطُ، فَلِلْفَقْدِ قِيمَتُهَا.

وَهِيَ لَوَرَثَةِ الْجَنِينِ وَعَلَى عَاقِلَةِ الْجَانِي، وَقِيلَ: إِنْ تَعَمَّدَ فَعَلَيْهِ^(٦).

وَالْجَنِينُ الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ قِيلَ: كَمُسْلِمٍ، وَقِيلَ: هَدَرٌ، وَالْأَصَحُّ: غُرَّةٌ كَثُلَتْ غُرَّةٌ مُسْلِمٍ^(٧).

وَالرَّقِيقُ عَشْرُ قِيمَةِ أُمِّهِ يَوْمَ الْجَنَايَةِ (وَقِيلَ^(٨): الْإِجْهَاضُ)

(١) شيء؛ لعدم تحقق موته.

(٢) ولو لم يبلغ ستة أشهر.

(٣) أي: الغرة.

(٤) عن شيء من منفعه.

(٥) أي: دية الأب، وهو عَشْرُ دِيَّةِ الْأُمِّ.

(٦) ولا يُتَصَوَّرُ الْعَمْدُ فِي الْجَنَايَةِ عَلَى الْجَنِينِ.

(٧) وهو بغير وثلثا بغير.

(٨) يوم.

لِسَيِّدِهَا، فَإِنْ كَانَتْ مَقْطُوعَةً^(١) وَالْجَنِينُ سَلِيمٌ قُوِّمَتْ سَلِيمَةً فِي الْأَصْحِّ، وَتَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ فِي الْأَظْهَرِ.

* * * *

فَصْلٌ [فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ]

يَجِبُ بِالْقَتْلِ كَفَّارَةٌ وَإِنْ كَانَ الْقَاتِلُ صَبِيًّا، مُجْنُونًا^(٢)، وَعَبْدًا^(٣)، وَذِمِّيًّا، وَعَامِدًا، وَمُخْطِئًا، وَمُتَسَبِّبًا^(٤) بِقَتْلِ مُسْلِمٍ (وَلَوْ بِدَارِ حَرْبٍ) وَذِمِّيٍّ وَجَنِينٍ وَعَبْدٍ نَفْسِهِ وَنَفْسِهِ، وَفِي نَفْسِهِ وَجْهٌ، لَا^(٥) أَمْرًا وَصَبِيٍّ حَرْبِيٍّ^(٦) وَبَاغٍ وَصَائِلٍ وَمُقْتَصِرٍ مِنْهُ، وَعَلَى كُلِّ مَنْ الشَّرْكَاءِ كَفَّارَةٌ فِي الْأَصْحِّ، وَهِيَ كَظْهَارٍ لَكِنْ لَا إِطْعَامَ فِي الْأَظْهَرِ.



(١) أطرافها.

(٢) فتجب في مالهما.

(٣) فيكفر بالصوم.

(٤) كالمكره لغيره.

(٥) بقتل.

(٦) وإن حرّم قتلها.



كِتَابُ دَعْوَى الدِّمِّ وَالْقَسَامَةِ^(١)

يُشْتَرَطُ أَنْ يُفْصَلَ مَا يَدَّعِيهِ مِنْ عَمْدٍ وَخَطَأً^(٢) وَأَنْفِرَادٍ وَشِرْكَةٍ (فَإِنْ أَطْلَقَ اسْتَفْصَلَهُ الْقَاضِي، وَقِيلَ: يُغْرِضُ عَنْهُ) وَأَنْ يُعَيِّنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، فَلَوْ قَالَ: (قَتَلَهُ أَحَدُهُمْ) لَمْ يُحْلَفْهُمْ الْقَاضِي فِي الْأَصَحِّ، وَيَجْرِيَانِ فِي دَعْوَى غَضَبٍ وَسَّرِقَةٍ وَإِتْلَافٍ، وَإِنَّمَا تُسْمَعُ مِنْ مُكَلَّفٍ^(٣) مُلْتَزِمٍ^(٤) عَلَى مِثْلِهِ^(٥).

وَلَوْ أَدَّعَى أَنْفِرَادَهُ بِالْقَتْلِ ثُمَّ أَدَّعَى عَلَى آخَرَ لَمْ تُسْمَعِ الثَّانِيَّةُ، أَوْ عَمْدًا وَوَصَفَهُ بِغَيْرِهِ^(٦) لَمْ يَبْطُلْ أَصْلُ الدَّعْوَى فِي الْأَظْهَرِ.

وَتَثْبُتُ الْقَسَامَةُ فِي الْقَتْلِ بِمَحَلِّ لَوْثٍ (وَهُوَ: قَرِينَةٌ لِصِدْقِ

(١) وهي الأيمان التي تقسم على أولياء الدِّمِّ.

(٢) وشبه عمد.

(٣) بالغ عاقل.

(٤) للأحكام، فلا تُسْمَعُ من حربيٍّ ليس له أمان.

(٥) مكلف ملتزم.

(٦) من خطأ وشبه عمد.

الْمُدَّعِي)؛ بَأَنْ وُجِدَ قَتِيلٌ فِي مَحَلَّةٍ أَوْ قَرْيَةٍ صَغِيرَةٍ لِأَعْدَائِهِ،
أَوْ تَفَرَّقَ عَنْهُ جَمْعٌ^(١).

وَلَوْ تَقَابَلَ صَفَانِ لِقِتَالٍ وَأُنْكَشَفُوا عَنْ قَتِيلٍ: فَإِنْ أَلْتَحَمَ
قِتَالٌ فَلَوْثٌ فِي حَقِّ الصَّفِّ الْآخِرِ، وَإِلَّا فَفِي حَقِّ صَفِّهِ.
وَشَهَادَةُ الْعَدْلِ^(٢) لَوْثٌ، وَكَذَا عَبِيدُ أَوْ نِسَاءٌ، وَقِيلَ:
يُشْتَرِطُ تَفَرُّقُهُمْ.

وَقَوْلُ فَسَقَةٍ وَصَيَّانٍ وَكُفَّارٍ لَوْثٌ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ ظَهَرَ لَوْثٌ فَقَالَ أَحَدُ ابْنَيْهِ: (قَتَلَهُ فُلَانٌ) وَكَذَّبَهُ الْآخَرُ
بَطَلَ اللَّوْثُ، وَفِي قَوْلٍ: لَا، وَقِيلَ: لَا يَنْبَطِلُ بِتَكْذِيبٍ فَاسْتَقِ،
وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا: (قَتَلَهُ زَيْدٌ وَمَجْهُولٌ)، وَقَالَ الْآخَرُ: (عَمَرُو
وَمَجْهُولٌ)؛ حَلَفَ كُلُّ عَلَى مَنْ عَيْنُهُ وَلَهُ رُبْعُ الدِّيَةِ^(٣).

وَلَوْ أَنْكَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ اللَّوْثُ فِي حَقِّهِ فَقَالَ: (لَمْ أَكُنْ
مَعَ الْمُتَفَرِّقِينَ عَنْهُ) صُدِّقَ بِيَمِينِهِ.

وَلَوْ ظَهَرَ لَوْثٌ بِأَضَلِّ قَتْلِ دُونَ^(٤) عَمْدٍ وَخَطَأً فَلَا قَسَامَةَ
فِي الْأَصَحِّ.

وَلَا يُقَسَمُ فِي طَرَفٍ وَإِتْلَافٍ مَالٍ^(٥) إِلَّا فِي عَبْدٍ^(٦) فِي
الْأَظْهَرِ.

(١) بعد ازدحامهم عليه.

(٢) الواحد.

(٣) لاعترافه بأن عليه نصف الدية، وحضته منه النصف.

(٤) تقييده بصفة.

(٥) بل القول قول المدعى عليه بيمينه.

(٦) أي: إلا في قتل عبد مع لوث.

وَهِيَ^(١): أَنْ يَخْلِفَ الْمُدَّعِي عَلَى قَتْلِ أَدْعَاهُ^(٢) خَمْسِينَ
يَمِينًا، وَلَا يُشْتَرَطُ مُوَالَاتُهَا عَلَى الْمَذْهَبِ، وَلَوْ تَخَلَّلَهَا جُنُونٌ أَوْ
إِعْمَاءٌ بَنَى، وَلَوْ مَاتَ لَمْ يَبْنِ وَارِثُهُ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَلَوْ كَانَ لِلْقَتِيلِ وَرَثَةٌ وَزَعَتْ بِحَسَبِ الْإِرْثِ، وَجَبَرَ
الْمُنْكَسِرُ، وَفِي قَوْلٍ: يَخْلِفُ كُلُّ خَمْسِينَ.

وَلَوْ نَكَلَ أَحَدُهُمَا حَلَفَ الْآخَرُ خَمْسِينَ^(٣)، وَلَوْ غَابَ^(٤)
حَلَفَ الْآخَرُ خَمْسِينَ وَأَخَذَ حِصَّتَهُ، وَإِلَّا^(٥) صَبَرَ لِلْغَائِبِ^(٦)،
وَالْمَذْهَبُ: أَنَّ يَمِينَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِلَا لَوْثٍ وَالْمَرْدُودَةُ عَلَى
الْمُدَّعَى أَوْ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَعَ لَوْثٍ وَالْيَمِينَ مَعَ شَاهِدٍ
خَمْسُونَ.

وَيَجِبُ بِالْقَسَامَةِ فِي قَتْلِ الْخَطَا أَوْ شِبْهِ الْعَمْدِ دِيَّةٌ عَلَى
الْعَاقِلَةِ، وَفِي الْعَمْدِ عَلَى الْمَقْسَمِ عَلَيْهِ، وَفِي الْقَدِيمِ قِصَاصٌ.

وَلَوْ أَدْعَى عَمْدًا بِلَوْثٍ عَلَى ثَلَاثَةِ حَضَرٍ أَحَدُهُمْ أَقْسَمَ عَلَيْهِ
خَمْسِينَ وَأَخَذَ ثُلُثَ الدِّيَّةِ، فَإِنْ حَضَرَ آخَرُ أَقْسَمَ عَلَيْهِ خَمْسِينَ،
وَفِي قَوْلٍ: خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَكَرُهُ^(٧) فِي الْأَيْمَانِ،

(١) أي: القسامة.

(٢) مع لوث.

(٣) وأخذ حصته.

(٤) أحدهما، أو كان صبيًا مثلاً.

(٥) أي: وإن لم يحلف الحاضر.

(٦) حتى يخضر، وللصبي حتى يبلغ.

(٧) أي: الغائب.

وَالْأَفْتِنَبَغِي الْأَكْتِفَاءُ بِهَا بِنَاءٌ عَلَى صِحَّةِ الْقَسَامَةِ فِي غَيْبَةِ
الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ.

وَمَنْ اسْتَحَقَّ بَدَلَ الدِّمِّ أَقْسَمَ وَلَوْ مُكَاتَبٌ لِقَتْلِ عَبْدِهِ، وَمَنْ
ارْتَدَّ فَلَا فَضْلَ تَأْخِيرِ أَقْسَامِهِ لِيُسْلِمَ، فَإِنْ أَقْسَمَ فِي الرَّدَّةِ صَحَّ
عَلَى الْمَذْهَبِ، وَمَنْ لَا وَارِثَ لَهُ لَا قَسَامَةَ فِيهِ.

* * * *

فَضْلٌ

[فِيمَا يُثْبِتُ مُوجِبَ الْقِصَاصِ وَمُوجِبَ الْمَالِ]

إِنَّمَا يَثْبُتُ مُوجِبُ الْقِصَاصِ بِإِقْرَارٍ أَوْ^(١) عَدْلَيْنِ،
وَالْمَالِ^(٢) بِذَلِكَ أَوْ بِرَجُلٍ وَأَمْرَأَتَيْنِ أَوْ وَيَمِينٍ.

وَلَوْ عَفَا عَنِ الْقِصَاصِ لِيُقْبَلَ لِلْمَالِ رَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ لَمْ يُقْبَلْ
فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ شَهِدَ هُوَ وَهُمَا^(٣) بِهَاشِمَةٍ قَبْلَهَا إِضَاحٌ لَمْ يَجِبْ
أَرْشُهَا^(٤) عَلَى الْمَذْهَبِ، وَلِيُصْرَحَ الشَّاهِدُ بِالْمُدَّعَى^(٥)، فَلَوْ
قَالَ: (ضَرَبَهُ بِسَيْفٍ فَجَرَحَهُ فَمَاتَ) لَمْ يَثْبُتْ حَتَّى يَقُولَ:

(١) شهادة.

(٢) مِنْ قَتْلِ أَوْ جَرَحٍ خَطَأً أَوْ شَبِهَ عَمْدٍ.

(٣) أي: المرأتان.

(٤) أي: الهاشمة؛ لأنَّ الإيضاح قبلها موجب للقصاص، ولا يثبت بذلك.

(٥) به.

(فَمَاتَ مِنْهُ) أَوْ (فَقَتَلَهُ)، وَلَوْ قَالَ: (ضَرَبَ رَأْسَهُ فَأَذَمَاهُ) أَوْ (فَأَسَالَ دَمَهُ) ثَبَّتَ دَامِيَةً.

وَيُشْتَرَطُ لِمُوضِحَةٍ^(١): (ضَرَبَهُ فَأَوْضَحَ عَظْمَ رَأْسِهِ)، وَقِيلَ: يَكْفِي (فَأَوْضَحَ رَأْسَهُ)^(٢)، وَيَجِبُ بَيَانُ مَحَلِّهَا وَقَدْرِهَا لِيُمْكِنَ قِصَاصٌ.

وَيُثَبَّتُ الْقَتْلُ بِالسَّحْرِ بِإِقْرَارِ بِهِ، لَا بِبَيِّنَةٍ^(٣).

وَلَوْ شَهِدَ لِمُورِّثِهِ بِجُرْحٍ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ لَمْ تُقْبَلْ^(٤)، وَبَعْدَهُ تُقْبَلُ، وَكَذَا^(٥) بِمَالٍ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْعَاقِلَةِ بِفُسْقِ شُهُودٍ قَتَلَ يَحْمِلُونَهُ^(٦)، وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ عَلَى اثْنَيْنِ بِقَتْلِهِ فَشَهِدَا عَلَى الْأَوَّلَيْنِ بِقَتْلِهِ؛ فَإِنْ صَدَّقَ الْأَوَّلِيُّ الْأَوَّلَيْنِ حُكِمَ بِهِمَا، أَوْ الْآخَرَيْنِ أَوْ الْجَمِيعِ أَوْ كَذَّبَ الْجَمِيعَ بَطَلَتَا.

وَلَوْ أَقَرَّ بَعْضُ الْوَرَثَةِ بِعَفْوِ بَعْضِ سَقَطَ الْقِصَاصُ، وَلَوْ اخْتَلَفَ شَاهِدَانِ فِي زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ أَوْ آلَةٍ أَوْ هَيْئَةٍ لَغَتْ^(٧)، وَقِيلَ: لَوْثٌ.

(١) أن يقول:

(٢) قال في التحفة: وهو المعتمد.

(٣) لأنَّ قَصْدَ السَّاحِرِ وَتَأْثِيرَ سَحْرِهِ لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الشَّاهِدُ.

(٤) شهادته للثَّهْمَةِ.

(٥) تُقْبَلُ شهادته لو شهد لمورِّثه.

(٦) لكونه خطأً أو شبهة عمد، وأما لو كان القتل عمداً فَتُقْبَلُ شهادتهم بفسق شهوده.

(٧) شهادتهما.

كِتَابُ الْبُغَاةِ

هُم^(١) مُخَالِفُو الْإِمَامِ^(٢) بِخُرُوجِ عَلَيْهِ وَتَرْكِ الْأَنْقِيَادِ أَوْ مَنَعِ حَقِّ تَوَجُّهِ عَلَيْهِمْ^(٣) بِشَرْطِ شَوْكَةِ لَهُمْ^(٤) وَتَأْوِيلِ، وَمُطَاعِ فِيهِمْ، قِيلَ: وَإِمَامٌ مَنْصُوبٌ. وَلَوْ أَظْهَرَ قَوْمٌ رَأْيَ الْخَوَارِجِ (كَتَرْكِ الْجَمَاعَاتِ، وَتَكْفِيرِ ذِي كِبِيرَةٍ) وَلَمْ يُقَاتِلُوا تُرْكُوا، وَإِلَّا فَقُطِّعَ طَرِيقُ^(٥).

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْبُغَاةِ^(٦) وَقَضَاءُ قَاضِيهِمْ فِيمَا يُقْبَلُ قَضَاءُ قَاضِينَا (إِلَّا أَنْ يَسْتَحِلَّ دِمَاءَنَا)، وَيُنْفَذُ كِتَابُهُ بِالْحُكْمِ^(٧)، وَيُحْكَمُ بِكِتَابِهِ بِسَمَاعِ الْبَيِّنَةِ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ أَقَامُوا حَدًّا أَوْ أَخَذُوا زَكَاةً وَخَرَاجًا وَجَزِيَّةً وَفَرَّقُوا

(١) مسلمون.

(٢) ولو جائراً، أو فاسقاً.

(٣) وإن لم يخرجوا عليه.

(٤) بكثرة أو قوة.

(٥) إن قتلوا أحداً يكافئهم قُتلوا به.

(٦) لأنهم ليسوا بفسقة؛ لتأويلهم.

(٧) إذا كُتِبَ إلى قاضينا بما حكم به.

سَهْمَ الْمُزْتَرِّقَةِ عَلَى جُنْدِهِمْ صَحَّ، وَفِي الْأَخِيرِ وَجْهٌ^(١).

وَمَا أَتْلَفَهُ بَاغٍ عَلَى عَادِلٍ وَعَكْسُهُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي قِتَالٍ
ضَمِنَ، وَإِلَّا فَلَا، وَفِي قَوْلٍ: يَضْمَنُ الْبَاغِي.

وَالْمُتَاوُلُ بِلَا شَوْكَةٍ يَضْمَنُ، وَعَكْسُهُ^(٢) كَبَاغٍ^(٣).

وَلَا يُقَاتِلُ^(٤) الْبُعَاةَ حَتَّى يَبْعَثَ إِلَيْهِمْ أَمِينًا فَطِنًا نَاصِحًا
يَسْأَلُهُمْ مَا يَنْقِمُونَ، فَإِنْ ذَكَرُوا مَظْلِمَةً، أَوْ شُبْهَةً أَرَاَلَهَا، فَإِنْ
أَصْرُوا نَصَحَهُمْ ثُمَّ آذَنَهُمْ^(٥) بِالْقِتَالِ، فَإِنْ اسْتَمْهَلُوا اجْتَهَدَ وَفَعَلَ
مَا رَأَهُ صَوَابًا.

وَلَا يُقَاتِلُ مُدْبِرَهُمْ وَلَا مُخَنَّهُمْ^(٦) وَأَسِيرَهُمْ، وَلَا يُطْلَقُ
وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا وَامْرَأَةً حَتَّى تَنْقُضِيَ الْحَرْبُ وَيَتَفَرَّقَ جَمْعُهُمْ، إِلَّا
أَنْ يُطِيعَ^(٧) بِاخْتِيَارِهِ.

وَيَرُدُّ سِلَاحَهُمْ وَخَيْلَهُمْ إِلَيْهِمْ إِذَا انْقَضَتِ الْحَرْبُ وَأُمِنَتْ
غَائِلَتُهُمْ^(٨)، وَلَا يُسْتَعْمَلُ^(٩) فِي قِتَالٍ إِلَّا لِضُرُورَةٍ.

(١) أَنَّهُ لَا يَصَحُّ.

(٢) وَهُوَ مِنْ لَهُ شَوْكَةٌ وَلَا تَأْوِيلَ لَهُ.

(٣) فِي عَدَمِ الضَّمَانِ.

(٤) الْإِمَامُ.

(٥) أَعْلَمَهُمْ.

(٦) جَرِيحَهُمْ.

(٧) الْأَسِيرُ بِالرَّجُوعِ عَنِ الْبَغْيِ.

(٨) شَرُّهُمْ.

(٩) سِلَاحَهُمْ وَخَيْلَهُمْ.

وَلَا يُقَاتِلُونَ بِعَظِيمٍ (كَنَارٍ وَمَنْجَنِيْقٍ) إِلَّا لِضَرُورَةٍ (بِأَنْ
قَاتَلُوا بِهِ، أَوْ أَحَاطُوا بِنَا).

وَلَا يُسْتَعَانُ عَلَيْهِمْ بِكَافِرٍ^(١)، وَلَا بِمَنْ يَرَى قَتْلَهُمْ
مُذْبِرِينَ^(٢)، وَلَوْ أَسْتَعَانُوا عَلَيْنَا بِأَهْلِ حَرْبٍ وَأَمَنُوهُمْ لَمْ يَنْفُذْ
أَمَانُهُمْ عَلَيْنَا، وَنَفَذَ عَلَيْهِمْ فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ أَعَانَهُمْ أَهْلُ الذِّمَّةِ
عَالِمِينَ بِتَحْرِيمِ قِتَالِنَا أَنْتَقَضَ عَهْدُهُمْ، أَوْ مُكْرَهِينَ فَلَا، وَكَذَا إِنْ
قَالُوا: (ظَنَّنَا جَوَازَهُ) أَوْ^(٣) (أَنَّهُمْ مُحِقُّونَ) عَلَى الْمَذْهَبِ،
وَيُقَاتِلُونَ^(٤) كَبَغَاةٍ^(٥).

* * * *

فَصْلٌ

[فِي شُرُوطِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ، وَبَيَانِ طَرُقِ الْإِمَامَةِ]

شَرَطُ الْإِمَامِ: كَوْنُهُ مُسْلِمًا مُكَلَّفًا حُرًّا ذَكَرًا قُرَشِيًّا^(٦)
مُجْتَهِدًا شَجَاعًا ذَا رَأْيٍ وَسَمْعٍ وَبَصَرٍ وَنُطْقٍ.
وَتَنْعَقِدُ الْإِمَامَةُ:

(١) إِلَّا لِضَرُورَةٍ.

(٢) لِعِدَاوَةٍ، أَوْ اعْتِقَادِ كُحْنَفِي.

(٣) ظَنَّنَا.

(٤) مَنْ قَلْنَا: لَا يَنْتَقِضُ عَهْدُهُمْ.

(٥) وَلَا يُلْحَقُونَ بِالْبَغَاةِ فِي نَفْيِ الضَّمَانِ.

(٦) فَلَا يَصَحُّ تَوَلِيَّةُ غَيْرِ قُرَشِيٍّ مَعَ تَبَسُّرِهِ. وَيَشْتَرِطُ أَيْضًا فِي الْإِمَامِ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا؛
فَلَا يَصَحُّ تَوَلِيَّةُ الْفَاسِقِ، وَلَا يَنْعَزِلُ إِذَا فَسَقَ.

١ - بِالْبَيْعَةِ، وَالْأَصَحُّ: بَيْعَةُ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالرُّؤَسَاءِ وَوُجُوهِ النَّاسِ الَّذِينَ يَتَيَسَّرُ اجْتِمَاعُهُمْ، وَشَرْطُهُمْ صِفَةُ الشُّهُودِ.

٢ - وَبِاسْتِخْلَافِ الْإِمَامِ، فَلَوْ جَعَلَ الْأَمْرَ شُورَى بَيْنَ جَمْعٍ فَكَاسْتِخْلَافٍ، فَيَرْتَضُونَ أَحَدَهُمْ.

٣ - وَبِاسْتِيْلَاءِ جَامِعِ الشُّرُوطِ، وَكَذَا فَاسِقٌ وَجَاهِلٌ فِي الْأَصَحِّ.

قُلْتُ^(١): لَوْ أَدَّعَى دَفْعَ زَكَاةٍ إِلَى الْبُغَاةِ صُدَّقَ بِيَمِينِهِ، أَوْ جَزِيَّةٍ فَلَا عَلَى الصَّحِيحِ، وَكَذَا خَرَجٌ فِي الْأَصَحِّ، وَيُصَدَّقُ فِي حَدٍّ^(٢) إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ بَيِّنَةٌ وَلَا أَثَرٌ لَهُ فِي الْبَدَنِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) لو ألحق هذا القول بكتاب البغاة لكان أولى.

(٢) أنه أقيم عليه.

كِتَابُ الرَّدَّةِ

هِيَ: قَطْعُ الْإِسْلَامِ بِنِيَّةٍ أَوْ قَوْلِ كُفْرٍ أَوْ فِعْلٍ، سَوَاءٌ قَالَهُ اسْتِهْزَاءً أَوْ عِنَادًا أَوْ اعْتِقَادًا^(١).

فَمَنْ نَفَى الصَّانِعَ^(٢) أَوْ الرُّسُلَ أَوْ كَذَّبَ رَسُولًا أَوْ حَلَلَ مُحَرَّمًا بِالْإِجْمَاعِ^(٣) (كَالزَّنَى) وَعَكْسَهُ^(٤)، أَوْ نَفَى وَجُوبَ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ أَوْ عَكْسَهُ^(٥)، أَوْ عَزَمَ عَلَى الْكُفْرِ عَدَا أَوْ تَرَدَّدَ فِيهِ كَفَرَ.

وَالْفِعْلُ الْمُكَفِّرُ: مَا تَعَمَّدَهُ اسْتِهْزَاءً صَرِيحًا بِالذِّينِ، أَوْ جُحُودًا لَهُ كَالْإِقَاءِ مُصْحَفٍ بِقَاذُورَةٍ، وَسُجُودٍ لِصَنَمٍ أَوْ شَمْسٍ).

(١) أَمَا مَنْ يَرِيدُ تَبْعِيدَ نَفْسِهِ عَنْ شَيْءٍ فَقَالَ: لَوْ جَاءَنِي النَّبِيُّ مَا فَعَلْتُهُ فَلَيْسَ بِكَفَرٍ.

(٢) وَهُوَ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي (الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ) الْحَدِيثَ ٣٦. قَالَ تَعَالَى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ أَلَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]. وَقَالَ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ صَنَعَ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنَعْتَهُ» رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ ٣٢/١.

(٣) مُتَوَاتِرًا.

(٤) بِأَنْ حَرَّمَ حَلَالًا (كَالْبَيْعِ، وَالنِّكَاحِ).

(٥) بِأَنْ اعْتَقَدَ وَجُوبَ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ بِالْإِجْمَاعِ.

وَلَا تَصِحُّ رَدُّهُ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَمُكْرَهٍ، وَلَوْ أُرْتَدَّ فَجُنَّ لَمْ يُقْتَلَ فِي جُنُونِهِ^(١).

وَالْمَذْهَبُ: صِحَّةُ رَدِّهِ السَّكْرَانِ وَإِسْلَامِهِ، وَتُقْبَلُ الشَّهَادَةُ بِالرَّدِّهِ مُطْلَقًا، وَقِيلَ: يَجِبُ التَّفْصِيلُ^(٢)؛ فَعَلَى الْأَوَّلِ: لَوْ شَهِدُوا بِرَدِّهِ فَأَنْكَرَ حُكْمَ الشَّهَادَةِ، فَلَوْ قَالَ: (كُنْتُ مُكْرَهًا) وَأَقْتَضَتْهُ قَرِينَةٌ كَأَسْرٍ كُفَّارٍ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ، وَإِلَّا فَلَا، وَلَوْ قَالَا: (لَفَظٌ لَفْظُ كُفْرٍ) فَادَّعَى إِكْرَاهًا صُدِّقَ مُطْلَقًا^(٣).

وَلَوْ مَاتَ مَعْرُوفٌ بِالإِسْلَامِ عَنْ ابْنَيْنِ مُسْلِمَيْنِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: (أُرْتَدَّ فَمَاتَ كَافِرًا^(٤))؛ فَإِنْ بَيَّنَّ سَبَبَ كُفْرِهِ لَمْ يَرِثْهُ، وَنَصِيْبُهُ فِيهِ^(٥)، وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ فِي الْأَظْهَرِ^(٦).

وَتَجِبُ اسْتِتَابَةُ الْمُرْتَدِّ وَالْمُرْتَدَّةِ (وَفِي قَوْلٍ: تُسْتَحَبُّ كَالْكَافِرِ)، وَهِيَ فِي الْحَالِ، (وَفِي قَوْلٍ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ)، فَإِنْ أَصْرًا قُتِلَا، وَإِنْ أَسْلَمَ^(٧) صَحَّ وَتَرَكَ، (وَقِيلَ: لَا يُقْبَلُ إِسْلَامُهُ إِنْ أُرْتَدَّ إِلَى كُفْرٍ خَفِيِّ كَزَنَادِقَةٍ^(٨) وَبَاطِنِيَّةٍ^(٩)).

(١) بل يحرم قتله.

(٢) وهو المعتمد، كما في التحفة.

(٣) بقرينة ودونها؛ لأنه لم يكذب الشهود.

(٤) وأنكر الآخر.

(٥) لبيت المال.

(٦) وقيل: يُسْتَفْصَل، فَإِنْ ذَكَرَ مَا هُوَ كُفْرٌ كَانَ فَيَتَأ، وَإِنْ ذَكَرَ مَا لَيْسَ بِكُفْرٍ صُرِفَ إِلَيْهِ، وَهَذَا هُوَ الْمَعْتَمَد.

(٧) ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى.

(٨) وَهُمْ مَنْ لَا دِينَ لَهُمْ.

(٩) وَهُمْ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ لِلْقُرْآنِ بَاطِنًا هُوَ الْمَرَادُ مِنْهُ دُونِ ظَاهِرِهِ.

وَوَلَدُ الْمُؤْتَدِّ إِنْ أُنْعَقَدَ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا وَأَحَدُ أَبَوَيْهِ مُسْلِمٌ
فَمُسْلِمٌ، أَوْ مُؤْتَدَّانِ فَمُسْلِمٌ، وَفِي قَوْلٍ: مُؤْتَدٌّ، وَفِي قَوْلٍ: كَافِرٌ
أَصْلِيٌّ.

قُلْتُ: الْأَظْهَرُ: مُؤْتَدٌّ^(١)، وَنَقَلَ الْعِرَاقِيُّونَ الِاتِّفَاقَ عَلَى
كُفْرِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي زَوَالِ مِلْكِهِ عَنْ مَالِهِ بِهَا أَقْوَالٌ: أَظْهَرُهَا: إِنْ هَلَكَ
مُؤْتَدًّا بَانَ زَوَالُهُ بِهَا، وَإِنْ أَسْلَمَ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يَزُلْ، وَعَلَى
الْأَقْوَالِ: يُقْضَى مِنْهُ دَيْنٌ لَزِمَهُ قَبْلَهَا، وَيُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْهُ،
وَالْأَصَحُّ: يَلْزِمُهُ غَرْمُ إِتْلَافِهِ فِيهَا، وَنَفَقَةُ زَوْجَاتٍ وَقِفَ نِكَاحُهَا
وَقَرِيبٍ.

وَإِذَا وَقَفْنَا مِلْكَهُ فَتَصَرَّفُهُ إِنْ أَحْتَمَلَ الْوَقْفَ^(٢) (كَعِثْقِي
وَتَذْبِيرٍ وَوَصِيَّةٍ) مَوْقُوفٌ؛ إِنْ أَسْلَمَ نَفَذَ، وَإِلَّا فَلَا، وَبَيْعُهُ وَهَبَتُهُ
وَرَهْنُهُ وَكِتَابَتُهُ^(٣) بَاطِلَةٌ، وَفِي الْقَدِيمِ: مَوْقُوفَةٌ، وَعَلَى الْأَقْوَالِ:
يُجْعَلُ مَالُهُ مَعَ عَدْلٍ، وَأَمَّتُهُ عِنْدَ أَمْرٍ ثِقَةٍ، وَيُؤَجَّرُ مَالُهُ،
وَيُؤَدَّى مَكَاتِبُهُ النُّجُومَ إِلَى الْقَاضِي.



(١) إن لم يكن في أصول أبويه مسلم.

(٢) التعليق.

(٣) مما لا يقبل الوقف.

كِتَابُ الزَّنى

إِيْلَاجُ الذَّكَرِ^(١) بِفَرْجٍ مُحَرَّمٍ لَعَيْنِهِ^(٢) خَالٍ عَنِ الشُّبْهَةِ
مُشْتَهَى يُوجِبُ الْحَدَّ، وَدُبُرُ ذَكَرٍ وَأُنْثَى كَقَبُولٍ عَلَى الْمَذْهَبِ^(٣).

وَلَا حَدٌّ بِمُفَاخَذَةٍ وَوَطْءٍ زَوْجَتِهِ وَأَمْتِهِ فِي حَيْضٍ وَصَوْمٍ
وَإِحْرَامٍ، وَكَذَا أَمْتُهُ الْمُزَوَّجَةُ وَالْمُعْتَدَّةُ^(٤) وَكَذَا مَمْلُوكَتُهُ
الْمَحْرَمُ^(٥)، وَمُكْرَهُ فِي الْأَظْهَرِ، وَكَذَا كُلُّ جِهَةٍ أَبَاحَهَا عَالَمٌ
كَنِكَاحِ بِلَا شُهُودٍ^(٦) عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَا بَوَاطِئَ مَيْتَةٍ فِي الْأَصَحِّ،
وَلَا بَهِيمَةٍ فِي الْأَظْهَرِ. وَيُحَدُّ فِي مُسْتَأْجَرَةٍ^(٧) وَمُبِيحَةٍ^(٨) وَمَحْرَمٍ
وَإِنْ كَانَ تَزَوَّجَهَا.

(١) أو الحشفة.

(٢) أمّا لعارض (كوطء زوجته في حيض وصوم وإحرام) فلا حدّ به.

(٣) فيرجم الفاعل المحضّن، وأمّا المفعول به: فإن كان مكلفاً فإنه يُجلد ويُغرب
مُخصّناً أو غيره، ذَكَرًا أو أُنْثَى.

(٤) والمجوسية.

(٥) وذلك لشبهة الملك.

(٦) القائل به: مالك، أو بلا وليّ القائل به: أبو حنيفة.

(٧) للزنى.

(٨) فرجها للوطء.

وَشَرْطُهُ^(١): التَّكْلِيفُ - إِلَّا السَّكَرَانَ - وَعِلْمُ تَحْرِيمِهِ^(٢).

وَحَدُّ الْمُحْصَنِ^(٣): الرَّجْمُ، وَهُوَ: مُكَلَّفٌ حُرٌّ وَلَوْ ذِمِّيٌّ غَيَّبَ حَشَفَتَهُ بِقُبُلٍ^(٤) فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ لَا فَاسِدٍ فِيهِ الْأَظْهَرُ، وَالْأَصَحُّ: اشْتِرَاطُ التَّغْيِيبِ حَالِ حُرِّيَّتِهِ وَتَكْلِيفِهِ، وَأَنَّ الْكَامِلَ الزَّانِيَ بِنَاقِصٍ^(٥) مُحْصَنٍ.

وَالْبِكْرُ الْحُرُّ: مِثْلُ جَلْدَةٍ، وَتَغْرِيبُ عَامٍ إِلَى مَسَافَةٍ قَصْرٍ فَمَا فَوْقَهَا، وَإِذَا عَيَّنَ الْإِمَامُ جِهَةً فَلَيْسَ لَهُ طَلَبُ غَيْرِهَا فِي الْأَصَحِّ، وَيُغْرَبُ غَرِيبٌ مِنْ بَلَدٍ الزَّانِي إِلَى غَيْرِ بَلَدِهِ، فَإِنْ عَادَ إِلَى بَلَدِهِ مُنِعَ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَا تُغْرَبُ الْمَرْأَةُ وَخَدَهَا فِي الْأَصَحِّ، بَلْ مَعَ زَوْجٍ أَوْ مَحْرَمٍ وَلَوْ بِأَجْرَةٍ، فَإِنْ أَمْتَنَعَ بِأَجْرَةٍ لَمْ يُجْزَ فِي الْأَصَحِّ^(٦).

وَالْعَبْدُ: خَمْسُونَ، وَيُغْرَبُ نِصْفَ سَنَةٍ، وَفِي قَوْلٍ: سَنَةً، وَفِي قَوْلٍ: لَا يُغْرَبُ.

وَيَثْبُتُ بَيِّنَةٌ^(٧)، أَوْ إِقْرَارُ مَرَّةٍ، وَلَوْ أَقَرَّ ثُمَّ رَجَعَ سَقَطَ^(٨)،

(١) أي: الحد.

(٢) فلا حدَّ على قريبٍ عهدٍ بإسلام، أو بعيدٍ عن المسلمين.

(٣) مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ.

(٤) وَلِلذُّبْرِ حُكْمُ الْقُبُلِ، إِلَّا فِي الْإِحْصَانِ، وَالتَّحْلِيلِ، وَالْخُرُوجِ مِنَ الْفَيْئَةِ، وَالتَّعْنِينِ.

(٥) كَصَغِيرَةٍ.

(٦) وَيُؤَخَّرُ تَغْرِيبُهَا إِلَى أَنْ يَتَيَسَّرَ.

(٧) وَهِيَ: أَرْبَعَةُ شُهُودٍ.

(٨) الْحَدُّ عَنْهُ.

وَلَوْ قَالَ: لَا تَحْدُونِي أَوْ هَرَبَ فَلَا فِي الْأَصَحِّ^(١).

وَلَوْ شَهِدَ أَرْبَعَةً^(٢) بَزْنَاهَا وَأَرْبَعُ نِسْوَةٍ أَنَّهَا عَذْرَاءٌ لَمْ تُحَدَّ هِيَ وَلَا قَاضِفُهَا^(٣)، وَلَوْ عَيَّنَ شَاهِدٌ زَاوِيَةً لَزِنَاهُ وَالْبَاقُونَ غَيْرَهَا لَمْ يَتَّبَثْ^(٤).

وَيَسْتَوْفِيهِ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ مِنْ حُرٍّ وَمُبْعَعٍ^(٥)، وَيُسْتَحَبُّ حُضُورُ الْإِمَامِ وَشُهُودِهِ^(٦).

وَيَحْدُ الرَّقِيقَ سَيِّدُهُ أَوْ الْإِمَامُ، فَإِنْ تَنَازَعَا فَلَا أَصَحَّ: الْإِمَامُ، وَأَنَّ السَّيِّدَ يُغَرِّبُهُ، وَأَنَّ الْمُكَاتَبَ كَحُرٍّ^(٧)، وَأَنَّ الْفَاسِقَ وَالْكَافِرَ وَالْمُكَاتَبَ يَحْدُونَ عِبِيدَهُمْ، وَأَنَّ السَّيِّدَ يُعَزِّرُ^(٨) وَيَسْمَعُ الْبَيِّنَةَ بِالْعُقُوبَةِ.

وَالرَّجْمُ بِمَدْرٍ^(٩) وَحِجَارَةٍ مُعْتَدِلَةٍ^(١٠)، وَلَا يُحْفَرُ لِلرَّجُلِ، وَالْأَصَحُّ: اسْتِحْبَابُهُ لِلْمَرْأَةِ إِنْ ثَبَتَ بَيِّنَةٌ^(١١)، وَلَا يُؤَخَّرُ لِمَرَضٍ

(١) ولكن يُكْفُ عنه.

(٢) من الرجال.

(٣) لقيام البيئة.

(٤) الحد، وخذ الشهود والقاذف.

(٥) ولو استوفاه بعض الناس لم يقع حداً.

(٦) أي: الزنى.

(٧) فلا يقيم الحد عليه إلا الإمام.

(٨) رقيقه في حق الله تعالى، أما في حق نفسه فجائز بالاتفاق.

(٩) طين متحجر.

(١٠) ملء الكف.

(١١) لا بإقرار.

وَحَرٌّ وَبَرْدٌ مُفْرِطَيْنِ، وَقِيلَ: يُؤَخَّرُ إِنْ ثَبَتَ بِإِقْرَارٍ.

وَيُؤَخَّرُ الْجِلْدُ لِمَرَضٍ، فَإِنْ لَمْ يُرَجَّ بُرْؤُهُ جُلِدَ لَا بِسَوَاطٍ،
بَلْ بِعِشْكَالٍ^(١) عَلَيْهِ مِئَةٌ غُصْنٍ، فَإِنْ كَانَ خَمْسُونَ ضُرِبَ بِهِ
مَرَّتَيْنِ، وَتَمَسَّهُ الْأَغْصَانُ أَوْ يَنْكَبِسُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ لِيَنَالَهُ
بَعْضُ الْأَلَمِ، فَإِنْ بَرَأَ أَجْزَأَهُ.

وَلَا جِلْدَ فِي حَرٍّ وَبَرْدٍ مُفْرِطَيْنِ، وَإِذَا جَلَدَ الْإِمَامُ فِي
مَرَضٍ أَوْ حَرٍّ وَبَرْدٍ فَلَا ضَمَانَ عَلَى النَّصِّ^(٢)، فَيَقْتَضِي أَنَّ
التَّأْخِيرَ مُسْتَحَبٌّ^(٣).



(١) وهو الذي يكون فيه البلع.

(٢) إلا إذا لم يحتمله.

(٣) لكنهم صححوا وجوبه.

كِتَابُ حَدِّ الْقَذْفِ (١)

شَرَطُ حَدِّ الْقَذْفِ: التَّكْلِيفُ إِلَّا السَّكَرَانَ، وَالْأَخْتِيَارَ،
وَيُعْزَرُ الْمُمَيِّزُ، وَلَا يُحَدُّ (٢) بِقَذْفِ الْوَلَدِ وَإِنْ سَفَلَ. فَالْحُرُّ
ثَمَانُونَ، وَالرَّقِيقُ أَرْبَعُونَ.

وَالْمَقْذُوفُ: الْإِحْصَانُ وَسَبَقَ فِي اللَّعَانِ (٣).

وَلَوْ شَهِدَ دُونَ أَرْبَعَةِ بَزْنِي حُدُّوا فِي الْأَظْهَرِ. وَكَذَا أَرْبَعُ
نِسْوَةٍ وَعَبِيدٍ وَكَفَرَةٍ (٤) عَلَى الْمَذْهَبِ (٥).

وَلَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ عَلَى إِقْرَارِهِ فَلَا (٦)، وَلَوْ تَقَادَفَا فَلَيْسَ
تَقَاصًا (٧)، وَلَوْ اسْتَقَلَّ الْمَقْذُوفُ بِالْإِسْتِيفَاءِ (٨) لَمْ يَقَعْ الْمَوْقِعُ.

(١) وهو الرمي بالزنى.

(٢) الأصل.

(٣) وهو أن يكون مكلفًا حرًا مسلمًا عفيفًا عن وطءٍ يُحَدُّ به.

(٤) لأنهم ليسوا أهلًا للشهادة.

(٥) ولو شهد أربعة بالزنى ورُدَّتْ شهادتهم بفسقٍ لم يُحَدُّوا.

(٦) فلا حدَّ عليه.

(٧) فلكلٍّ منهما أن يُحَدَّ الآخر.

(٨) للحدِّ من قاذفه.



كِتَابُ قَطْعِ السَّرِقَةِ

يُشْتَرَطُ لِرُجُوبِهِ فِي الْمَسْرُوقِ أُمُورٌ:

[الأوّل:] كَوْنُهُ رُبْعَ دِينَارٍ^(١) خَالِصًا أَوْ قِيَمَتَهُ، وَلَوْ سَرَقَ رُبْعًا سَبِيكَةً لَا يُسَاوِي رُبْعًا مَضْرُوبًا فَلَا قَطْعَ فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ سَرَقَ دَنَانِيرَ ظَنَّهَا فُلُوسًا لَا تُسَاوِي رُبْعًا قُطِعَ، وَكَذَا ثَوْبٌ رَثٌّ فِي جَيْبِهِ تَمَامُ رُبْعٍ جَهْلُهُ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ أَخْرَجَ نِصَابًا مِنْ حِرْزٍ مَرَّتَيْنِ؛ فَإِنْ تَخَلَّلَ عِلْمُ الْمَالِكِ وَإِعَادَةُ الْحِرْزِ فَلَا إِخْرَاجَ الثَّانِي سَرِقَةً أُخْرَى^(٢)، وَإِلَّا قُطِعَ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ نَقَبَ وَعَاءَ حِنْطَةٍ وَنَحَوَهَا فَأَنْصَبَ نِصَابٌ قُطِعَ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ اشْتَرَكَ فِي إِخْرَاجِ نِصَابَيْنِ قُطِعَا، وَإِلَّا^(٣) فَلَا^(٤).

(١) الدينار = ٤ غرامات من الذهب.

(٢) فلا قطع.

(٣) بأن كان المُخْرَجُ أَقْلَ من نِصَابَيْنِ.

(٤) أي: فلا قطع على واحد منهما.

وَلَوْ سَرَقَ خَمْرًا وَخِنْزِيرًا وَكَلْبًا وَجِلْدَ مَيْتَةٍ بِلَا دَبْغٍ فَلَا قُطْعَ^(١)، فَإِنْ بَلَغَ إِنَاءُ الْخَمْرِ نِصَابًا قُطِعَ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَلَا قُطْعَ فِي طُنْبُورٍ وَنَحْوِهِ^(٢)، وَقِيلَ: إِنْ بَلَغَ مُكْسَرُهُ نِصَابًا قُطِعَ.

قُلْتُ: الثَّانِي أَصَحُّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الثَّانِي: كَوْنُهُ مِلْكًا لِغَيْرِهِ؛ فَلَوْ مَلَكَهٗ بِإِزْثٍ وَغَيْرِهِ قَبْلَ إِخْرَاجِهِ مِنَ الْحِرْزِ، أَوْ نَقَصَ فِيهِ عَنِ نِصَابٍ بِأَكْلِ وَغَيْرِهِ لَمْ يُقْطَعْ، وَكَذَا إِنْ ادَّعَى مِلْكَهُ عَلَى النَّصِّ.

وَلَوْ سَرَقَا وَادَّعَاهُ أَحَدُهُمَا لَهُ أَوْ لِهَمَا فَكَذَّبَهُ الْآخَرُ لَمْ يُقْطَعْ الْمُدَّعِي، وَقُطِعَ الْآخَرُ فِي الْأَصَحِّ.

وَإِنْ سَرَقَ مِنْ حِرْزِ شَرِيكِهِ مُشْتَرَكًا فَلَا قُطْعَ فِي الْأَظْهَرِ وَإِنْ قَلَّ نَصِيبُهُ.

الثَّالِثُ: عَدَمُ شُبْهَةٍ فِيهِ؛ فَلَا قُطْعَ بِسَرِقَةِ مَالٍ أَصْلٍ وَفَرَعٍ وَسَيِّدٍ، وَالْأَظْهَرُ: قُطْعُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ بِالْآخَرِ.

وَمَنْ سَرَقَ مَالَ بَيْتِ الْمَالِ؛ إِنْ فُرِزَ لِطَائِفَةٍ لَيْسَ هُوَ مِنْهُمْ قُطِعَ، وَإِلَّا فَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ حَقٌّ فِي الْمَسْرُوقِ كَمَالٍ مَصَالِحٍ وَكَصَدَقَةٍ وَهُوَ فَقِيرٌ فَلَا، وَإِلَّا قُطِعَ، وَالْمَذْهَبُ: قُطْعُهُ بِيَابٍ مَسْجِدٍ وَجِذْعِهِ لَا حُصْرِهِ وَقَنَادِيلَ تُسْرَجُ.

(١) لِأَنَّ شَرْطَ الْمَسْرُوقِ أَنْ يَكُونَ مُحْتَرَمًا.

(٢) مِنْ آلَاتِ اللُّهُو. وَالطَّنْبُورُ: مَا لَهُ عُثْقٌ وَأُوتَارٌ (كَعُودٍ أَوْ كَمَنْجَةِ).

وَالْأَصَحُّ: قَطْعُهُ بِمَوْقُوفٍ، وَأَمَّ وَلَدٍ سَرَقَهَا نَائِمَةً أَوْ مَجْنُونَةً.

الرَّابِعُ: كَوْنُهُ مُخْرَزًا بِمِلَاحِظَةٍ أَوْ حَصَانَةٍ مَوْضِعِهِ؛ فَإِنْ كَانَ بِصَخْرَاءٍ أَوْ مَسْجِدٍ اشْتَرَطَ دَوَامَ لِحَاطِظٍ، وَإِنْ كَانَ بِحِصْنٍ كَفَى لِحَاطِظٍ مُعْتَادًا.

وَإِصْطَبْلُ حِرْزُ دَوَابٍّ لَا آنِيَةٍ وَثِيَابٍ، وَعَرْضَةُ دَارٍ^(١) وَصَفَتُهَا حِرْزُ آنِيَةٍ^(٢) وَثِيَابٍ بِذَلَّةٍ^(٣)، لَا حُلِيِّ وَنَقْدٍ.

وَلَوْ نَامَ بِصَخْرَاءٍ أَوْ مَسْجِدٍ عَلَى ثَوْبٍ أَوْ تَوَسَّدَ مَتَاعًا فَمُخْرَزٌ، فَلَوْ انْقَلَبَ فَرَّالٌ عَنْهُ فَلَا، وَثَوْبٌ وَمَتَاعٌ وَضَعَهُ بِقُرْبِهِ بِصَخْرَاءٍ إِنْ لَاحِظَهُ فَمُخْرَزٌ، وَإِلَّا فَلَا.

وَشَرَطُ الْمُلَاحِظِ: قُدْرَتُهُ عَلَى مَنَعِ سَارِقٍ بِقُوَّةٍ أَوْ اسْتِغَاثَةٍ. وَدَارٌ مُتَفَصِّلَةٌ عَنِ الْعِمَارَةِ إِنْ كَانَ بِهَا قَوِيٌّ يَقْظَانُ حِرْزٌ مَعَ فَتْحِ الْبَابِ وَإِغْلَاقِهِ، وَإِلَّا فَلَا، وَمُتَّصِلَةٌ حِرْزٌ مَعَ إِغْلَاقِهِ وَحَافِظٌ وَلَوْ نَائِمٌ، وَمَعَ فَتْحِهِ وَتَوَمُّهِ غَيْرُ حِرْزٍ لَيْلًا، وَكَذَا نَهَارًا فِي الْأَصَحِّ، وَكَذَا يَقْظَانُ تَغْفَلُهُ سَارِقٌ^(٤) فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ خَلَتْ^(٥) فَالْمَذْهَبُ: أَنَّهَا حِرْزٌ نَهَارًا زَمَنَ أَمْنٍ وَإِغْلَاقِهِ، فَإِنْ فَقِدَ شَرَطُ فَلَا.

(١) أي: صحنها.

(٢) خسيصة.

(٣) مهنة.

(٤) فليست بحِرْز.

(٥) الدار عن حافظ.

وَحَيْمَةً بِصَحْرَاءَ إِنْ لَمْ تُشَدَّ أَطْنَابُهَا^(١) وَتُرْخَى^(٢) أَذْيَالُهَا
فَهِىَ وَمَا فِيهَا كَمَتَاعٍ بِصَحْرَاءَ^(٣)، وَإِلَّا فَحِرْزُ بِشْرُطٍ حَافِظٍ قَوِيٍّ
فِيهَا وَلَوْ نَائِمٌ.

وَمَاشِيَةٌ بِأَبْنِيَّةٍ مُغْلَقَةٍ مُتَّصِلَةٍ بِالْعِمَارَةِ مُحْرَزَةٌ بِلَا حَافِظٍ،
وَبِبرِّيَّةٍ يُشْتَرَطُ حَافِظٌ وَلَوْ نَائِمٌ، وَإِلَّا بِصَحْرَاءَ مُحْرَزَةٌ بِحَافِظٍ
يَرَاهَا، وَمَقْطُورَةٌ يُشْتَرَطُ الْقَائِدُ قَائِدُهَا إِلَيْهَا كُلَّ سَاعَةٍ بِحَيْثُ
يَرَاهَا، وَأَنْ لَا يَزِيدَ قِطَارٌ عَلَى تِسْعَةٍ^(٤)، وَغَيْرُ مَقْطُورَةٍ لَيْسَتْ
مُحْرَزَةٌ فِي الْأَصَحِّ، وَكَفَنٌ فِي قَبْرِ بَيْتٍ مُحْرَزٍ مُحْرَزٌ، وَكَذَا
بِمَقْبَرَةٍ بِطَرَفِ الْعِمَارَةِ فِي الْأَصَحِّ، لَا بِمَضِيعَةٍ فِي الْأَصَحِّ.

* * * *

فَضْلٌ

[فِيمَا يَمْنَعُ الْقَطْعَ، وَمَا لَا يَمْنَعُهُ]

يُقْطَعُ مُؤَجَّرُ الْحِرْزِ^(٥)، وَكَذَا مُعِيرُهُ فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ
غَضَبَ حِرْزًا لَمْ يُقْطَعْ مَالِكُهُ، وَكَذَا أَجْنَبِيٌّ فِي الْأَصَحِّ.

(١) جبالها.

(٢) بالرفع عطف لجملة على جملة في حيز النفي. ونظيره قراءة قُتِلَ: ﴿إِنَّهُ مِنْ
يَتَقِي وَيَصْبِرُ﴾.

(٣) فَيُشْتَرَطُ دَوَامُ اللَّحَاطِ.

(٤) والمعتمد: أنه في الصحراء لا يتقيد بعدد، وفي العمران: ما جرت به العادة،
وهو ما بين سبعة إلى عشرة.

(٥) بسرقة مال المستأجر.

وَلَوْ غَضَبَ مَالًا وَأَخْرَزَهُ بِحِرْزِهِ فَسَرَقَ الْمَالِكُ مِنْهُ مَالَ
الْغَاصِبِ أَوْ أَجْنَبِيَّ الْمَغْضُوبِ فَلَا قُطْعَ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَا يُقْطَعُ مُحْتَلِسٌ ^(١) وَمُنْتَهَبٌ ^(٢) وَجَاوِدٌ وَدِيعَةٌ.

وَلَوْ نَقَبَ وَعَادَ فِي لَيْلَةٍ أُخْرَى فَسَرَقَ قُطْعَ فِي الْأَصَحِّ.

قُلْتُ: هَذَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْمَالِكُ النَّقْبَ وَلَمْ يَظْهَرْ
لِلطَّارِقِينَ، وَإِلَّا فَلَا يُقْطَعُ قُطْعًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَوْ نَقَبَ وَأَخْرَجَ غَيْرُهُ فَلَا قُطْعَ، وَلَوْ تَعَاوَنَا فِي النَّقْبِ
وَأَنْفَرَدَ أَحَدُهُمَا بِالْإِخْرَاجِ؛ أَوْ وَضَعَهُ نَاقِبٌ بِقُرْبِ النَّقْبِ فَأَخْرَجَهُ
آخَرُ قُطْعَ الْمُخْرِجِ، وَلَوْ وَضَعَهُ بَوَسْطِ نَقْبِهِ فَأَخَذَهُ خَارِجٌ وَهُوَ
يُسَاوِي نَصَابِينَ لَمْ يُقْطَعَا فِي الْأَظْهَرِ.

وَلَوْ رَمَاهُ إِلَى خَارِجِ حِرْزٍ، أَوْ وَضَعَهُ بِمَاءِ جَارٍ، أَوْ ظَهَرَ
دَابَّةً سَائِرَةً ^(٣)، أَوْ عَرَّضَهُ لِرِيحٍ هَابَةٍ فَأَخْرَجَتْهُ قُطْعَ، أَوْ وَاقَفَةً
فَمَشَتْ بِوَضْعِهِ فَلَا فِي الْأَصَحِّ.

وَلَا يُضْمَنُ حُرٌّ بِيَدٍ ^(٤)، وَلَا يُقْطَعُ سَارِقُهُ، وَلَوْ سَرَقَ
صَغِيرًا بِقِلَادَةٍ فَكَذًا فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ نَامَ عَبْدٌ عَلَى بَعِيرٍ فَقَادَهُ وَأَخْرَجَهُ عَنِ الْقَافِلَةِ قُطْعَ، أَوْ
حُرٌّ فَلَا فِي الْأَصَحِّ.

(١) وهو من يعتمد الهرب.

(٢) وهو من يعتمد القوة.

(٣) فخرجت به من الحِرز.

(٤) أي: بوضع يده عليه.

وَلَوْ نَقَلَ مِنْ بَيْتٍ مُغْلَقٍ إِلَى صَحْنٍ دَارٍ بِابْهَاءِ مَفْتُوحٍ قُطِعَ،
وَالْأَلَا^(١) فَلَا، وَقِيلَ: إِنْ كَانَا مُغْلَقَيْنِ قُطِعَ.

وَبَيْتُ خَانَ وَصَحْنُهُ كَبَيْتٍ وَدَارٍ فِي الْأَصَحِّ.

* * * *

فَضْلٌ

[فِي شُرُوطِ السَّارِقِ الَّذِي يُقْطَعُ]

لَا يُقْطَعُ صَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ وَمَكْرَهٌ، وَيُقْطَعُ مُسْلِمٌ وَذِمِّيٌّ بِمَالٍ
مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ، وَفِي مُعَاهِدِ أَقْوَالٍ: أَحْسَنُهَا: إِنْ شَرِطَ قَطْعُهُ
بِسَرَقَةٍ قُطِعَ، وَالْأَلَا فَلَا.

قُلْتُ: الْأَظْهَرُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ: لَا قُطْعَ^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَتَثَبُّتُ السَّرَقَةِ بِيَمِينِ الْمُدَّعِي الْمَرْدُودَةِ فِي الْأَصَحِّ^(٣)، أَوْ
بِإِقْرَارِ السَّارِقِ، وَالْمَذْهَبُ: قَبُولُ رُجُوعِهِ^(٤).

وَمَنْ أَقَرَّ بِعُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَالْصَّحِيحُ: أَنَّ لِلْقَاضِي أَنْ
يُعْرِضَ لَهُ بِالرُّجُوعِ^(٥)، وَلَا يَقُولُ: (أَرْجِعْ).

وَلَوْ أَقَرَّ (بِلَا دَعْوَى) أَنَّهُ سَرَقَ مَالَ زَيْدٍ الْغَائِبِ لَمْ يُقْطَعْ

(١) بَأَنَّ كَانَ الْأَوَّلَ مَفْتُوحًا وَالثَّانِي مَغْلَقًا، أَوْ كَانَا مَفْتُوحَيْنِ أَوْ مَغْلَقَيْنِ.

(٢) لِعَدَمِ التَّزَامِهِ بِالْأَحْكَامِ.

(٣) وَمُقَابِلُهُ: لَا يُقْطَعُ بِهَا، وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ.

(٤) بِالنِّسْبَةِ لِلْقَطْعِ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْغُرْمِ فَلَا.

(٥) كَقَوْلِهِ: لَعَلَّكَ أَخَذْتَ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ.

فِي الْحَالِ، بَلْ يُنْتَظَرُ حُضُورُهُ^(١) فِي الْأَصَحِّ، أَوْ أَنَّهُ أَكْرَهَ أَمَةً غَائِبٍ عَلَى زِنَى حُدٍّ فِي الْحَالِ فِي الْأَصَحِّ^(٢).

وَتَثَبُّتُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ، فَلَوْ شَهِدَ رَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ ثَبَتَ الْمَالُ وَلَا قَطْعٌ، وَيُشْتَرَطُ ذِكْرُ الشَّاهِدِ شُرُوطَ السَّرِقَةِ^(٣).

وَلَوْ اخْتَلَفَ شَاهِدَانِ كَقَوْلِهِ: (سَرَقَ بُكْرَةً)، وَالْآخَرِ: (عَشِيَّةً) فَبَاطِلَةٌ^(٤).

وَعَلَى السَّارِقِ رَدُّ مَا سَرَقَ، فَإِنْ تَلَفَ ضَمِنَهُ.

وَتُقَطَّعُ يَمِينُهُ، فَإِنْ سَرَقَ ثَانِيًا بَعْدَ قَطْعِهَا فَرَجُلُهُ الْيُسْرَى، وَثَالِثًا يَدُهُ الْيُسْرَى، وَرَابِعًا رِجْلُهُ الْيُمْنَى، وَبَعْدَ ذَلِكَ يُعَزَّرُ.

وَيُغَمَّسُ مَحَلُّ الْقَطْعِ بِزَيْتٍ أَوْ دُهْنٍ مُغْلَى، قِيلَ: هُوَ تَتِمَّةٌ لِلْحَدِّ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ حَقٌّ لِلْمَقْطُوعِ؛ فَمُؤْنَتُهُ عَلَيْهِ^(٥)، وَلِلْإِمَامِ إِهْمَالُهُ^(٦).

وَتُقَطَّعُ الْيَدُ مِنَ الْكُوعِ، وَالرَّجْلُ مِنَ مَفْصِلِ الْقَدَمِ.

وَمَنْ سَرَقَ مِرَارًا بِلَا قَطْعٍ كَفَّتْ يَمِينُهُ^(٧) وَإِنْ نَقَصَتْ أَرْبَعُ أَصَابِعَ.

(١) ومطالبته.

(٢) لأنه لا يتوقف على طلب.

(٣) من تعيين السارق، وبيان المسروق والمسروق منه، وكون السارقة من جرز، وكون السارق لا شبهة له.

(٤) بالنسبة للقطع، وأما المال: فإن حلف مع أحدهما أخذ الغرم.

(٥) إلا أن يقيم الإمام من يقيم الحدود، ويرزقه من بيت المال.

(٦) إلا إن أدى لهلاكه.

(٧) عن جميع المرات.

قُلْتُ: وَكَذَا لَوْ ذَهَبَتِ الْخُمْسُ فِي الْأَصَحِّ (١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَتُقَطَّعُ يَدُ زَائِدَةٍ إِضْبَعًا (٢) فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ سَرَقَ فَسَقَطَتْ
يَمِينُهُ بِآفَةِ (٣) سَقَطَ الْقَطْعُ (٤)، أَوْ يَسَارُهُ فَلَا (٥) عَلَى الْمَذْهَبِ.



-
- (١) ومقابل الأصح: يُعَدَّلُ إِلَى الرَّجُلِ.
(٢) ومقابله: يُعَدَّلُ إِلَى الرَّجُلِ.
(٣) أَوْ قِصَاصٍ.
(٤) وَلَا يُعَدَّلُ إِلَى الرَّجُلِ.
(٥) فَلَا يَسْقُطُ قِطْعُ الْيَمِينِ.

بَابُ قَاطِعِ الطَّرِيقِ ^(١)

هُوَ مُسْلِمٌ ^(٢) مَكَلَّفٌ لَهُ شَوْكَةٌ ^(٣)، لَا مُخْتَلِسُونَ يَتَعَرَّضُونَ
لِآخِرِ قَافِلَةٍ يَعْتَمِدُونَ الْهَرَبَ ^(٤).

وَالَّذِينَ يَغْلِيُونَ شِرْذِمَةً بِقُوَّتِهِمْ قُطَّاعٌ فِي حَقِّهِمْ، لَا لِقَافِلَةٍ
عَظِيمَةٍ ^(٥)، وَحَيْثُ يَلْحَقُ غَوْثٌ لَيْسُوا بِقُطَّاعٍ ^(٦)، وَفَقْدُ الْغَوْثِ
يَكُونُ لِلْبُعْدِ أَوْ لِضَعْفٍ، وَقَدْ يَغْلِيُونَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ ^(٧) فِي بَلَدٍ
فَهُمْ قُطَّاعٌ.

وَلَوْ عَلِمَ الْإِمَامُ قَوْمًا يُخِيفُونَ الطَّرِيقَ وَلَمْ يَأْخُذُوا مَا لَا ^(٨)
وَلَا نَفْسًا ^(٩) عَزَّرَهُمْ بِحَبْسٍ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا أَخَذَ الْقَاطِعُ نِصَابَ

(١) لأخذ مال، أو لقتل، أو إرهاب.

(٢) أو ذمِّي، أو مُرتدٌّ.

(٣) قوَّة.

(٤) لعدم الشَّوكة.

(٥) بل هم مختلسون.

(٦) بل منتهبون.

(٧) أي: الضَّعف.

(٨) نِصَابًا.

(٩) ولا قتلوا نفسًا.

السَّرِقَةَ قَطَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى وَرَجُلَهُ الْيُسْرَى، فَإِنْ عَادَ فَيُسْرَاهُ وَيُمْنَاهُ، وَإِنْ قَتَلَ^(١) قُتِلَ حَتْمًا^(٢)، وَإِنْ قَتَلَ وَأَخَذَ مَالًا قُتِلَ ثُمَّ صُلِبَ^(٣) ثَلَاثًا ثُمَّ يُنْزَلُ^(٤)، وَقِيلَ: يَبْقَى حَتَّى يَسِيلَ صَدِيدُهُ، وَفِي قَوْلٍ: يُصْلَبُ^(٥) قَلِيلًا ثُمَّ يُنْزَلُ فَيُقْتَلُ.

وَمَنْ أَعَانَهُمْ وَكَثَّرَ جَمْعَهُمْ غُزِّرَ بِحَبْسٍ وَتَغْرِبٍ وَغَيْرِهِمَا، وَقِيلَ: يَتَعَيَّنُ التَّغْرِبُ إِلَى حَيْثُ يَرَاهُ^(٦).

وَقَتْلُ الْقَاطِعِ يُغَلَّبُ فِيهِ مَعْنَى الْقِصَاصِ^(٧)، وَفِي قَوْلٍ: الْحَدُّ^(٨)، فَعَلَى الْأَوَّلِ: لَا يُقْتَلُ بِوَلَدِهِ وَذِمِّيٍّ، وَلَوْ مَاتَ فَدِيَّةً^(٩)، وَلَوْ قَتَلَ جَمْعًا قُتِلَ بِوَاحِدٍ، وَلِلْبَاقِينَ دِيَاتٌ^(١٠)، وَلَوْ عَفَا وَلِيُّهُ بِمَالٍ وَجَبَ وَسَقَطَ الْقِصَاصُ وَيُقْتَلُ حَدًّا^(١١)، وَلَوْ قَتَلَ بِمُثْقَلٍ أَوْ بَقِطْعِ غُضُوٍّ فُعِلَ بِهِ مِثْلُهُ^(١٢).

(١) عمدًا مكافئًا.

(٢) فلا يسقط بعفو.

(٣) بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه.

(٤) إلا إن خيف تغيره قبل الثلاث فيُنزل.

(٥) حيًا.

(٦) الإمام.

(٧) لأنه حقُّ آدميٍّ اجتمع مع حقِّ الله تعالى، فغلب حقُّ آدميٍّ.

(٨) وهو حقُّ الله تعالى.

(٩) من تركته.

(١٠) وعلى القول الثاني: يُقتل بهم.

(١١) وعلى القول الثاني: العفو لغو.

(١٢) وعلى الثاني: يُقتل بالسيف.

وَلَوْ جَرَحَ فَأَنْدَمَلَ لَمْ يَتَحَتَّمْ قِصَاصٌ فِي الْأَظْهَرِ^(١).

وَتَسْقُطُ عُقُوبَاتُ تَخْصُ الْقَاطِعَ بِتَوْبَتِهِ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، لَا بَعْدَهَا عَلَى الْمَذْهَبِ، وَلَا تَسْقُطُ سَائِرُ الْحُدُودِ بِهَا^(٢) فِي الْأَظْهَرِ.

* * * *

فَضْلٌ

[فِي أَجْتِمَاعِ عُقُوبَاتٍ عَلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ]

مَنْ لَزِمَهُ^(٣) قِصَاصٌ وَقَطَعَ وَحَدُّ قَذْفٍ وَطَالَبُوهُ جُلْدَ ثُمَّ قُطِعَ ثُمَّ قُتِلَ، وَيُبَادَرُ بِقَتْلِهِ بَعْدَ قَطْعِهِ، لَا قَطْعُهُ بَعْدَ جُلْدِهِ إِنْ غَابَ مُسْتَحِقُّ قَتْلِهِ، وَكَذَا إِنْ حَضَرَ وَقَالَ: (عَجِّلُوا الْقَطْعَ)^(٤) فِي الْأَصَحِّ.

وَإِذَا آخَرَ مُسْتَحِقُّ النَّفْسِ حَقَّهُ جُلْدَ^(٥)، فَإِذَا بَرَأَ قُطِعَ، وَلَوْ آخَرَ مُسْتَحِقُّ طَرَفٍ جُلْدَ، وَعَلَى مُسْتَحِقِّ النَّفْسِ الصَّبْرُ حَتَّى يُسْتَوْفَى الطَّرَفُ، فَإِنْ بَادَرَ فُقْتَلَ فَلِمُسْتَحِقِّ الطَّرَفِ دِيَّةٌ، وَلَوْ آخَرَ مُسْتَحِقُّ الْجُلْدِ حَقَّهُ فَالْقِيَاسُ: صَبْرُ الْآخَرَيْنِ.

(١) بل يتخير المجروح بين القصاص والعفو.

(٢) بالتوبة.

(٣) لجماعة.

(٤) فإننا لا نعجله.

(٥) للقدف.

وَلَوْ اجْتَمَعَ حُدُودٌ لِلَّهِ تَعَالَى^(١) قُدِّمَ الْأَخْفُ فَالْأَخْفُ، أَوْ
 عُقُوبَاتٌ لِلَّهِ تَعَالَى وَالْأَدَمِيِّينَ^(٢) قُدِّمَ حَدُّ قَذْفٍ عَلَى زِنَى،
 وَالْأَصْحُ: تَقْدِيمُهُ عَلَى حَدِّ شَرْبٍ، وَأَنَّ الْقِصَاصَ قَتْلًا وَقَطْعًا
 يُقَدَّمُ عَلَى الزِّنَى^(٣).



(١) كأن شرب وسرق وزنى وارتد.

(٢) كأن انضم للمذكورات حد قذف.

(٣) إن كان واجبه الرجم، فإن كان الجلد قُدِّم على القتل.

كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ

كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ كَثِيرُهُ حَرَمٌ قَلِيلُهُ، وَحَدٌّ شَارِبُهُ، إِلَّا صَبِيًّا
وَمَجْنُونًا وَحَرَبِيًّا وَذِمِّيًّا وَمَوْجِرًا^(١)، وَكَذَا مُكْرَهُ عَلَى شُرْبِهِ عَلَى
الْمَذْهَبِ.

وَمَنْ جَهَلَ كَوْنَهَا خَمْرًا لَمْ يُحَدِّ، وَلَوْ قَرَّبَ إِسْلَامُهُ فَقَالَ:
(جَهَلْتُ تَحْرِيمَهَا) لَمْ يُحَدِّ، أَوْ (جَهَلْتُ الْحَدَّ) حَدًّا.

وَيُحَدُّ بِدُرْدِيِّ خَمْرٍ^(٢)، لَا بِخُبْزٍ عُجِنَ دَقِيقُهُ بِهَا وَمَعْجُونٍ
هِيَ فِيهِ، وَكَذَا حُقْنَةُ وَسَعُوطُ^(٣) فِي الْأَصَحِّ.

وَمَنْ غَصَّ بِلُقْمَةٍ أَسَاغَهَا بِخَمْرٍ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهَا،
وَالْأَصَحُّ: تَحْرِيمُهَا لِدَوَاءٍ وَعَطَشٍ^(٤).

وَحَدُّ الْحُرِّ: أَرْبَعُونَ، وَالرَّقِيقِ: عِشْرُونَ بِسَوْطٍ أَوْ يَدٍ

(١) مصبوبيًا في حلقه قهراً.

(٢) وهو ما في أسفل الوعاء من الشخين.

(٣) بأن أدخلها أنفه.

(٤) أما إذا اختلطت بغيرها واستهلكت فيه فيجوز إذا لم يقم غيرها مقامها.

أَوْ نِعَالٍ أَوْ أَطْرَافِ ثِيَابٍ^(١)، وَقِيلَ: يَتَعَيَّنُ سَوْطٌ.

وَلَوْ رَأَى الْإِمَامُ بُلُوغَهُ ثَمَانِينَ جَازَ فِي الْأَصَحِّ، وَالزِّيَادَةُ تَعْزِيرَاتٌ، وَقِيلَ: حَدٌّ.

وَيُحَدُّ بِإِقْرَارِهِ أَوْ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ، لَا بِرِيحِ خَمْرِ وَسُكْرِ وَقْيٍ، وَيَكْفِي فِي إِقْرَارٍ وَشَهَادَةٍ: (شَرِبَ خَمْرًا)، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ: (وَهُوَ عَالِمٌ بِهِ مُخْتَارٌ)، وَلَا يُحَدُّ حَالُ سُكْرِهِ.

وَسَوْطُ الْحُدُودِ: بَيْنَ قَضِيبٍ^(٢) وَعَصَا، وَرَطْبٍ وَيَابِسٍ، وَيُفَرِّقُهُ عَلَى الْأَعْضَاءِ إِلَّا الْمَقَاتِلَ وَالْوَجْهَ، قِيلَ: وَالرَّأْسَ، وَلَا تُشَدُّ يَدُهُ^(٣)، وَلَا تُجَرَّدُ ثِيَابُهُ^(٤)، وَيُؤَالَى الضَّرْبُ بِحَيْثُ يَحْصُلُ رَجْرُ وَتَنكِيلٌ.

* * * *

فَصْلٌ

[فِي التَّعْزِيرِ^(٥)]

يُعَزَّرُ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ لَهَا وَلَا كَفَّارَةَ بِحَبْسٍ أَوْ

(١) مفتولة.

(٢) غصن.

(٣) بل تُتْرَكُ مُطْلَقَةً يَتَّقِي بِهَا.

(٤) الخفيفة.

(٥) وهو التأديب.

ضَرْبٍ أَوْ صَفْعٍ^(١) أَوْ تَوْبِيخٍ، وَيَجْتَهِدُ الْإِمَامُ فِي جَنْسِهِ وَقَدْرِهِ،
وَقِيلَ: إِنْ تَعَلَّقَ بِأَدَمِيٍّ لَمْ يَكْفِ تَوْبِيخٌ.

فَإِنْ جَلَدَ وَجَبَ أَنْ يَنْقُصَ فِي عَبْدٍ عَنْ عَشْرِينَ جَلْدَةً،
وَحُرٍّ عَنْ أَرْبَعِينَ، وَقِيلَ: عَشْرِينَ، وَيَسْتَوِي فِي هَذَا جَمِيعُ
الْمَعَاصِي فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ عَفَا مُسْتَحِقُّ حَدٍّ^(٢) فَلَا تَغْزِيرَ لِلْإِمَامِ فِي الْأَصَحِّ، أَوْ
تَغْزِيرٍ^(٣) فَلَهُ فِي الْأَصَحِّ.



(١) بِجَمْعِ الْكَفِّ.

(٢) كَحَدِّ قَذْفٍ.

(٣) كَسَبٍّ.

كِتَابُ الصِّيَالِ، وَضَمَانُ الْوُلَاةِ

لَهُ دَفْعُ كُلِّ صَائِلٍ عَلَى نَفْسٍ أَوْ طَرَفٍ أَوْ بُضْعٍ^(١) أَوْ مَالٍ، فَإِنْ قَتَلَهُ فَلَا ضَمَانَ^(٢)، وَلَا يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْ مَالٍ، وَيَجِبُ عَنْ بُضْعٍ، وَكَذَا نَفْسٌ قَصَدَهَا كَافِرٌ أَوْ بِهِيمَةٌ، لَا مُسْلِمٌ فِي الْأَظْهَرِ^(٣).

وَالدَّفْعُ عَنْ غَيْرِهِ كَهُوَ عَنْ نَفْسِهِ^(٤)، وَقِيلَ: يَجِبُ قَطْعًا. وَلَوْ سَقَطَتْ جَرَّةٌ وَلَمْ تَتَدَفَّعْ عَنْهُ إِلَّا بِكُسْرِهَا ضَمِنَهَا فِي الْأَصَحِّ.

وَيُدْفَعُ الصَّائِلُ بِالْأَخْفِ، فَإِنْ أَمَكْنَ بِكَلَامٍ وَأَسْتِغَاثَةٍ حَرَمَ الضَّرْبُ، أَوْ بِضَرْبٍ بِيَدٍ حَرَمَ سَوْطٌ، أَوْ بِسَوْطٍ حَرَمَ عَصَا، أَوْ بِقَطْعِ غَضْوٍ حَرَمَ قَتْلٌ^(٥)، فَإِنْ أَمَكْنَ هَرَبٌ فَالْمَذْهَبُ: وَجُوبُهُ وَتَحْرِيمُ قِتَالِهِ.

(١) عِزُّض.

(٢) بِقِصَاصٍ، وَلَا دِيَّةً، وَلَا كَفَّارَةً.

(٣) فَلَا يَجِبُ دَفْعُهُ، بَلْ يَسُنُّ الْاِسْتِسْلَامَ لَهُ.

(٤) إِذَا أَمِنَ الْهَلَاكَ.

(٥) فَمَتَى عَدَلَ إِلَى رَتْبَةٍ مَعَ إِمْكَانِ الْاِكْتِفَاءِ بِمَا دُونَهَا ضَمِنَ.

وَلَوْ غُضِّتْ يَدُهُ خَلَصَهَا بِالْأَسْهَلِ مِنْ فِكَ لَحْيَيْهِ وَضَرْبُ^(١)
شِدْقِيهِ، فَإِنْ عَجَزَ فَسَلَّهَا فَتَدَرَّتْ^(٢) أَسْنَانُهُ فَهَدَرْتُ.

وَمَنْ نَظَرَ إِلَى حُرْمِهِ فِي دَارِهِ مِنْ كَوَّةٍ^(٣) أَوْ ثَقْبٍ^(٤) عَمْدًا
فَرَمَاهُ بِخَفِيفٍ (كَحَصَاةٍ) فَأَعْمَاهُ، أَوْ أَصَابَ قُرْبَ عَيْنِهِ فَجَرَحَهُ
فَمَاتَ فَهَدَرْتُ، بِشَرْطِ عَدَمِ مَحْرَمٍ وَزَوْجَةٍ لِلنَّاطِرِ، قِيلَ: وَأُسْتِتَارِ
الْحُرْمِ، قِيلَ: وَإِنْ ذَارَ قَبْلَ رَمِيهِ.

وَلَوْ عَزَرَ وَلِيٌّ وَوَالٍ وَزَوْجٌ وَمُعَلِّمٌ فَمَضْمُونٌ، وَلَوْ حَدَّ
مُقَدَّرًا فَلَا ضَمَانَ.

وَلَوْ ضُرِبَ شَارِبٌ بِنِعَالٍ وَثِيَابٍ^(٥) فَلَا ضَمَانَ عَلَى
الصَّحِيحِ، وَكَذَا أَرْبَعُونَ سَوْطًا عَلَى الْمَشْهُورِ، أَوْ أَكْثَرُ وَجَبَ
قِسْطُهُ بِالْعَدَدِ^(٦)، وَفِي قَوْلٍ: نِصْفُ دِيَّةٍ، وَيَجْرِيَانِ فِي قَاذِفٍ
جُلْدَ أَحَدًا وَثَمَانِينَ.

وَلِمُسْتَقِيلٍ^(٧) قَطْعُ سِلْعَةٍ^(٨) إِلَّا مَخُوفَةً لَا خَطَرَ فِي تَرْكِهَا
أَوْ الْخَطَرُ فِي قَطْعِهَا أَكْثَرُ^(٩)، وَلَا بَ وَجَدُ قَطْعُهَا مِنْ صَبِيٍّ

(١) أي: أو ضرب.

(٢) سقطت.

(٣) طاقة.

(٤) لا باب مفتوح.

(٥) فمات.

(٦) ففي إحدى وأربعين جزءً من أحدٍ وأربعين جزءاً من الدية.

(٧) وهو البالغ العاقل الحر.

(٨) قطعة زائدة.

(٩) فإن استوى الخطر في التزك والقطع جاز قطعها.

وَمَجْنُونٍ مَعَ الْخَطَرِ إِنْ زَادَ خَطَرُ التَّرَكِّ، لَا لِسُلْطَانٍ، وَلَهُ
وَلِسُلْطَانٍ^(١) قَطْعُهَا بِلاَ خَطَرٍ وَفُضْدٌ وَحِجَامَةٌ، فَلَوْ مَاتَ بِجَائِزٍ
مِنْ هَذَا فَلَا ضَمَانَ فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ فَعَلَ سُلْطَانٌ^(٢) بِصَبِيٍّ مَا
مُنِعَ قَدِيَّةٌ مُغْلَظَةٌ فِي مَالِهِ، وَمَا وَجِبَ بِخَطَأِ إِمَامٍ فِي حَدٍّ أَوْ
حُكْمٍ فَعَلَى عَاقِلَتِهِ، وَفِي قَوْلٍ: فِي بَيْتِ الْمَالِ.

وَلَوْ حَدَّهُ بِشَاهِدَيْنِ فَبَانَا عَبْدَيْنِ أَوْ ذَمِّيَّيْنِ أَوْ مُرَاهِقَيْنِ؛ فَإِنْ
قَصَرَ فِي اخْتِبَارِهِمَا فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَالْقَوْلَانِ^(٣)، فَإِنْ ضَمَّنَا
عَاقِلَةً أَوْ بَيْتَ الْمَالِ فَلَا رُجُوعَ عَلَى الذَّمِّيَّيْنِ وَالْعَبْدَيْنِ فِي الْأَصَحِّ.
وَمَنْ حَجَمَ أَوْ فَصَدَ بِإِذْنٍ لَمْ يَضْمَنْ^(٤).

وَقَتْلُ جَلَادٍ وَضَرْبُهُ بِأَمْرِ الْإِمَامِ كَمُبَاشَرَةِ الْإِمَامِ إِنْ جَهِلَ^(٥)
ظُلْمُهُ وَخَطَاؤُهُ، وَإِلَّا فَالْقِصَاصُ وَالضَّمَانُ عَلَى الْجَلَادِ إِنْ لَمْ يَكُنْ
إِكْرَاهًا^(٦).

وَيَجِبُ خِتَانُ الْمَرْأَةِ بِجُزْءٍ مِنَ اللَّحْمَةِ بِأَعْلَى الْفَرْجِ،
وَالرَّجُلُ يَقْطَعُ مَا يُغْطِي حَشْفَتَهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ، وَيُنْدَبُ تَعْجِيلُهُ فِي
سَابِعِهِ^(٧)، فَإِنْ ضَعُفَ عَنْ أَحْتِمَالِهِ أُخِّرَ، وَمَنْ خَتَنَهُ فِي سِنٍّ

(١) لا لأجنبي.

(٢) أو ولي.

(٣) في أن الضمان على عاقلته أو بيت المال.

(٤) ما تولد منه.

(٥) الجلاد.

(٦) وإلا فالضمان والقصاص عليهما.

(٧) أي: سابع يوم الولادة.

لَا يَحْتَمِلُهُ لَزِمَهُ قِصَاصٌ^(١) إِلَّا وَالِدَا^(٢)، فَإِنْ أَحْتَمَلَهُ وَخْتَنَهُ وَلِيٌّ^(٣) فَلَا ضَمَانَ فِي الْأَصَحِّ، وَأُجْرَتُهُ فِي مَالِ الْمَخْتُونِ.

* * * *

فَضْلٌ [فِي ضَمَانِ مَا تُتْلَفُهُ الْبَهَائِمُ]

مَنْ كَانَ مَعَ دَابَّةٍ أَوْ دَوَابٍّ ضَمِينَ إِتْلَافَهَا نَفْسًا وَمَالًا لَيْلًا وَنَهَارًا، وَلَوْ بَالَتْ أَوْ رَأَتْ بِطَرِيقٍ فَتَلَفَ بِهِ نَفْسٌ أَوْ مَالٌ فَلَا ضَمَانَ، وَيَخْتَرِرُ عَمَّا لَا يُعْتَادُ (كَرَكُضٍ شَدِيدٍ فِي وَحْلِ)، فَإِنْ خَالَفَ ضَمِينَ مَا تَوَلَّدَ مِنْهُ.

وَمَنْ حَمَلَ حَطْبًا عَلَى ظَهْرِهِ أَوْ بِهِمَةً فَحَكَ بِنَاءً فَسَقَطَ ضَمِينُهُ، وَإِنْ دَخَلَ سُوقًا فَتَلَفَ بِهِ نَفْسٌ أَوْ مَالٌ ضَمِينَ إِنْ كَانَ زِحَامًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَتَمَزَّقَ ثَوْبٌ فَلَا، إِلَّا ثَوْبَ أَعْمَى وَمُسْتَدْبِرِ الْبَهِيمَةِ فَيَجِبُ تَنْبِيهُهُ^(٤)، وَإِنَّمَا يَضْمَنُهُ إِذَا لَمْ يَقْصُرْ صَاحِبُ الْمَالِ، فَإِنْ قَصَرَ (بِأَنْ وَضَعَهُ بِطَرِيقٍ، أَوْ عَرَّضَهُ لِلدَّابَّةِ) فَلَا.

وَإِنْ كَانَتْ الدَّابَّةُ وَحْدَهَا فَأَتْلَفَتْ زَرْعًا أَوْ غَيْرَهُ نَهَارًا لَمْ

(١) إن علم عدم احتماله.

(٢) فيجب عليه دية مغلظة.

(٣) فمات.

(٤) أي: كل منهما.

يُضْمَنُ صَاحِبُهَا، أَوْ لَيْلًا ضَمِنَ، إِلَّا أَنْ لَا يُفَرِّطَ فِي رِبْطِهَا، أَوْ
حَضَرَ صَاحِبُ الزَّرْعِ وَتَهَاوَنَ فِي دَفْعِهَا، وَكَذَا إِنْ كَانَ الزَّرْعُ فِي
مَحْوَطٍ لَهُ بَابٌ تَرَكَهُ مَفْتُوحًا فِي الْأَصَحِّ.

وَهِرَّةٌ تُتْلِفُ طَيْرًا أَوْ طَعَامًا إِنْ عُهِدَ ذَلِكَ مِنْهَا ضَمِنَ
مَالِكُهَا فِي الْأَصَحِّ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، وَإِلَّا فَلَا فِي الْأَصَحِّ.



كِتَابُ السَّيْرِ (١)

كَانَ الْجِهَادُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَرَضَ كِفَايَةً، وَقِيلَ: عَيْنٌ، وَأَمَّا بَعْدُهُ فَلِلْكَفَّارِ حَالَانِ:
أَحَدُهُمَا: يَكُونُونَ بِبِلَادِهِمْ فَقَرَضُ كِفَايَةٍ، إِذَا فَعَلَهُ مَنْ
فِيهِمْ كِفَايَةً سَقَطَ الْحَرْجُ عَنِ الْبَاقِينَ (٢).

وَمِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ: الْقِيَامُ بِإِقَامَةِ الْحُجَجِ وَحَلِّ
الْمُشْكِلَاتِ فِي الدِّينِ، وَبِعُلُومِ الشَّرْعِ كَتَفْسِيرِ وَحَدِيثِ، وَالْفُرُوعِ
بِحَيْثُ يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ.

وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَإِخْيَاءُ الْكَغَبَةِ كُلِّ
سَنَةٍ بِالزِّيَارَةِ (٣).

وَدَفْعُ ضَرَرِ الْمُسْلِمِينَ (كَكِسْوَةِ عَارٍ، وَإِطْعَامِ جَائِعٍ) إِذَا لَمْ
يَنْدَفِعْ بِزَكَاةٍ وَبَيْتٍ مَالٍ (٤).

(١) أي: الجهاد، وعبر بالسَّيْرِ لكونه متلقًى من سيرته وغزواته ﷺ.

(٢) فإن تركه الكلُّ أثموا إلا المعذورين بعذر من الأعذار الآتية، وأقلُّ الجهاد مرةً
في السنة، ويحصل الفرض بشحن الثغور بمن فيه كفاية، وتحصينها.

(٣) بمن يحصل بهم الشعار.

(٤) فيلزم الموسرين القيام بذلك.

وَتَحْمُلُ الشَّهَادَةَ وَأَدَاؤُهَا، وَالْحِرْفُ وَالصَّنَائِعُ، وَمَا تَتِمُّ بِهِ
الْمَعَايشُ.

وَجَوَابُ سَلَامٍ عَلَى جَمَاعَةٍ^(١) (وَيُسَنُّ ابْتِدَاؤُهُ) لَا عَلَى
قَاضِي حَاجَةٍ وَآكِلٍ وَفِي حَمَامٍ، وَلَا جَوَابَ عَلَيْهِمْ^(٢).

وَلَا جِهَادَ عَلَى صَبِيٍّ، وَمَجْنُونٍ، وَأَمْرَأَةٍ، وَمَرِيضٍ، وَذِي
عَرَجٍ بَيْنٍ، وَأَقْطَعَ، وَأَشْلَى، وَعَبْدٍ، وَعَادِمٍ أَهْبَةٍ قِتَالٍ.

وَكُلُّ عُذْرٍ مَنَعَ وَجُوبَ حَجٍّ مَنَعَ الْجِهَادَ، إِلَّا خَوْفَ طَرِيقٍ
مِنْ كُفَّارٍ، وَكَذَا مِنْ لُصُوصِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَالَّذِينَ الْحَالُ يُحَرِّمُ سَفَرَ جِهَادٍ وَغَيْرِهِ إِلَّا بِإِذْنِ غَرِيمِهِ،
وَالْمُؤَجَّلُ لَا، وَقِيلَ: يَمْنَعُ سَفَرًا مَخُوفًا.

وَيَحَرِّمُ جِهَادَ إِلَّا بِإِذْنِ أَبَوَيْهِ إِنْ كَانَا مُسْلِمِينَ، لَا سَفَرُ
تَعَلُّمٍ فَرَضَ عَيْنٌ^(٣) وَكَذَا كِفَايَةِ فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ أَذِنَ أَبَوَاهُ
وَالْغَرِيمُ ثُمَّ رَجَعُوا^(٤) وَجَبَ الرُّجُوعُ إِنْ لَمْ يَخْضَرْ الصَّفَّ، فَإِنْ
شَرَعَ فِي قِتَالٍ حَرَّمَ الْأَنْصِرَافُ فِي الْأَظْهَرِ.

الثَّانِي: يَدْخُلُونَ بِلَدَةٍ لَنَا فَيَلْزَمُ أَهْلَهَا الدَّفْعُ بِالْمُمْكِنِ، فَإِنْ
أَمَكَنَ تَأَهُبُّ لِقِتَالٍ وَجَبَ الْمُمْكِنُ حَتَّى عَلَى فَقِيرٍ وَوَلَدٍ وَمَدِينٍ

(١) أَمَّا إِذَا كَانَ الْمُسْلِمُ عَلَيْهِ وَاحِدًا فَالرَّدُّ فَرَضٌ عَيْنٌ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الرَّدُّ مُتَّصِلًا.

(٢) وَاجِبٌ.

(٣) فَإِنَّهُ جَائِزٌ بغيرِ إِذْنِهِمَا.

(٤) عَنِ الْإِذْنِ.

وَعَبْدٍ بِلَا إِذْنٍ (وَقِيلَ: إِنَّ حَصَلَتْ مُقَاوَمَةٌ بِأَحْرَارٍ اشْتَرَطَ إِذْنُ سَيِّدِهِ) وَإِلَّا؛ فَمَنْ قَصِدَ دَفْعَ عَنْ نَفْسِهِ بِالْمُمْكِنِ إِنَّ عِلْمَ أَنَّهُ إِنْ أَخَذَ قُتِلَ، وَإِنْ جَوَزَ الْأَسْرَ فَلَهُ أَنْ يَسْتَسْلِمَ^(١).

وَمَنْ هُوَ دُونَ مَسَافَةٍ قَصُرَ مِنَ الْبَلَدَةِ^(٢) كَأَهْلِهَا، وَمَنْ عَلَى الْمَسَافَةِ يَلْزِمُهُمُ الْمُوَافَقَةُ بِقَدْرِ الْكِفَايَةِ إِنْ لَمْ يَكْفِ أَهْلُهَا وَمَنْ يَلِيهِمْ، قِيلَ: وَإِنْ كَفَوْا.

وَلَوْ أَسَرُّوا مُسْلِمًا فَأَلْأَصَحُّ: وَجُوبُ النُّهُوضِ إِلَيْهِمْ لِحَلَاصِهِ إِنْ تَوَقَّعْنَاهُ.

* * * *

فَضْلٌ

[في مكروهاتٍ ومحرماتٍ

ومندوباتٍ في الجهاد وما يتبعها]

يُكْرَهُ غَزْوٌ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ أَوْ نَائِيهِ.

وَيُسَنُّ^(٣) إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً أَنْ يُؤَمَّرَ عَلَيْهِمْ وَيَأْخُذَ الْبَيْعَةَ بِالثَّبَاتِ.

وَلَهُ الْأَسْتِعَانَةُ بِكُفَّارٍ تَوْمَنُ خِيَانَتُهُمْ (وَيَكُونُونَ بِحَيْثُ لَوْ

(١) والمرأة إن علمت امتداد الأيدي إليها بالفاحشة فعليها الدفع وإن قُتِلَتْ.

(٢) التي دخلها الكفار.

(٣) للإمام.

أَنْضَمَّتْ فِرْقَتَا الْكُفْرِ قَاوِمْنَاهُمْ) وَبِعَبِيدِ بِإِذْنِ السَّادَةِ وَمُرَاهِقِينَ
أَفْوِيَاءَ.

وَلَهُ بِذُلِّ الْأَهْبَةِ وَالسَّلَاحِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَمِنْ مَالِهِ.

وَلَا يَصِحُّ اسْتِئْجَارُ مُسْلِمٍ لِحِجَادٍ، وَيَصِحُّ اسْتِئْجَارُ ذِمِّيٍّ
لِلْإِمَامِ. قِيلَ: وَلِغَيْرِهِ.

وَيُكْرَهُ لِعَاِزٍ قَتْلُ قَرِيبٍ، وَمَحْرَمٍ أَشَدُّ.

قُلْتُ: إِلَّا أَنْ يَسْمَعَهُ يَسُبُّ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَحْرُمُ قَتْلُ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَأَمْرَأَةٍ وَخُنْثَى مُشْكِِلٍ^(١)،
وَيَحِلُّ قَتْلُ رَاهِبٍ وَأَجِيرٍ^(٢) وَشَيْخٍ وَأَعْمَى وَزَمِينٍ لَا قِتَالَ
فِيهِمْ وَلَا رَأْيَ فِي الْأَظْهَرِ^(٣)، فَيُسْتَرْقُونَ^(٤) وَتُسَبَّى نِسَاؤُهُمْ
وَأَمْوَالُهُمْ.

وَيَجُوزُ حِصَارُ الْكُفَّارِ فِي الْبِلَادِ وَالْقِلَاعِ وَإِرْسَالُ الْمَاءِ
عَلَيْهِمْ وَرَمْيُهُمْ بِنَارٍ وَمَنْجَنِيْقٍ وَتَبْيِيْئُهُمْ فِي غَفْلَةٍ^(٥)، فَإِنْ كَانَ
فِيهِمْ مُسْلِمٌ أَسِيرٌ أَوْ تَاجِرٌ جَازَ ذَلِكَ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَلَوْ أَلْتَحَمَ

(١) إِلَّا إِذَا قَاتَلُوا.

(٢) لِأَنَّهُ يَتَأْتَى مِنْهُمْ الْقِتَالُ وَالرَّأْيُ.

(٣) لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥].

(٤) إِنْ لَمْ نَقْتُلْهُمْ.

(٥) وَهُوَ الْإِغَارَةُ عَلَيْهِمْ لَيْلاً.

حَرْبٌ فَتَتَرَسُّوا بِنِسَاءٍ وَصِبْيَانٍ^(١) جَازَ رَمِيهِمْ، وَإِنْ دَفَعُوا بِهِمْ عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَلَمْ تَدْعُ ضَرُورَةٌ إِلَى رَمِيهِمْ فَلَا ظَهَرَ تَرْكُهُمْ^(٢)، وَإِنْ تَتَرَسُّوا بِمُسْلِمِينَ؛ فَإِنْ لَمْ تَدْعُ ضَرُورَةٌ إِلَى رَمِيهِمْ تَرَكْنَاهُمْ، وَإِلَّا جَازَ رَمِيهِمْ فِي الْأَصَحِّ.

وَيَحْرُمُ الْأَنْصِرَافُ عَنِ الصَّفِّ إِذَا لَمْ يَزِدْ عَدَدُ الْكُفَّارِ عَلَى مِثْلَيْنَا (إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ يَسْتَنْجِدُ بِهَا، وَيَجُوزُ إِلَى فِئَةٍ بَعِيدَةٍ فِي الْأَصَحِّ، وَلَا يُشَارِكُ مُتَحَيِّزٌ إِلَى بَعِيدَةٍ الْجَيْشَ فِيمَا غَنِمَ بَعْدَ مُفَارَقَتِهِ، وَيُشَارِكُ مُتَحَيِّزٌ إِلَى قَرِيبَةٍ فِي الْأَصَحِّ) فَإِنْ زَادَ عَلَى مِثْلَيْنِ جَازَ الْأَنْصِرَافُ، إِلَّا أَنَّهُ يَحْرُمُ أَنْصِرَافُ مِئَةٍ بَطُلٍ عَنْ مِثَّتَيْنِ وَوَاحِدٍ ضَعْفَاءَ فِي الْأَصَحِّ.

وَتَجُوزُ الْمُبَارَزَةُ، فَإِنْ طَلَبَهَا كَافِرٌ اسْتَحَبَّ الْخُرُوجُ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا تَحْسُنُ مِمَّنْ جَرَّبَ نَفْسَهُ وَيَأْذِنُ الْإِمَامُ.

وَيَجُوزُ إِنْثَافُ بَنَائِهِمْ وَشَجَرِهِمْ لِحَاجَةِ الْقِتَالِ وَالظَّفَرِ بِهِمْ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يُرْجَ حُصُولُهَا لَنَا، فَإِنْ رُجِيَ نُدِبَ التَّرْكُ.

وَيَحْرُمُ إِنْثَافُ الْحَيَوَانِ إِلَّا مَا يُقَاتِلُونَا عَلَيْهِ لِدَفْعِهِمْ أَوْ ظَفَرِ بِهِمْ، أَوْ غَيْمَنَاهُ وَخِفْنَا رُجُوعَهُ إِلَيْهِمْ وَضَرَرَهُ.

* * * *

(١) منهم.

(٢) والمعتمد: جواز رميهم مع الكراهة، كما في التحفة والنهاية.

فَضْلٌ [فِي حُكْمِ مَا يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ]

نِسَاءُ الْكُفَّارِ وَصُبْيَانُهُمْ إِذَا أُسِرُوا رَقُّوا، وَكَذَا الْعَبِيدُ، وَيَجْتَهُدُ الْإِمَامُ فِي الْأَحْرَارِ الْكَامِلِينَ، وَيَفْعَلُ الْأَحْظَ لِلْمُسْلِمِينَ: مِنْ قَتْلِ، وَمَنْ^(١)، وَفِدَاءٍ بِأَسْرَى أَوْ مَالٍ، وَاسْتِرْقَاقٍ، فَإِنْ خَفِيَ الْأَحْظُ حَبَسَهُمْ حَتَّى يَظْهَرَ، وَقِيلَ: لَا يُسْتَرْقُ وَثْنِيَّ وَكَذَا عَرَبِيٌّ فِي قَوْلٍ.

وَلَوْ أَسْلَمَ أَسِيرٌ عَصَمَ دَمُهُ وَبَقِيَ الْخِيَارُ فِي الْبَاقِي، وَفِي قَوْلٍ: يَتَعَيَّنُ الرِّقُّ.

وَإِسْلَامُ كَافِرٍ قَبْلَ ظَفَرٍ بِهِ يَعْصِمُ دَمَهُ وَمَالَهُ وَصِغَارَ وَلَدِهِ لَا زَوْجَتَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ، فَإِنْ أُسْتُرِقَتْ أُنْقَطَعَ نِكَاحُهُ فِي الْحَالِ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا أُنْتَظِرَتِ الْعِدَّةُ فَلَعَلَّهَا تَعْتِقُ فِيهَا. وَيَجُوزُ إِزْقَاقُ زَوْجَةٍ ذِمِّيٍّ وَكَذَا عَتِيقُهُ فِي الْأَصَحِّ، لَا عَتِيقَ مُسْلِمٍ وَزَوْجَتُهُ الْحَرْبِيَّةُ عَلَى الْمَذْهَبِ^(٢).

وَإِذَا سُبِيَ زَوْجَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا أُنْفَسَخَ النِّكَاحُ إِنْ كَانَا حُرَّيْنِ، قِيلَ: أَوْ رَقِيقَيْنِ.

وَإِذَا أُرِقَّ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لَمْ يَسْقُطْ^(٣) فَيُقْضَى مِنْ مَالِهِ إِنْ غَنِمَ

(١) بتخلى سبيلهم.

(٢) وفقاً للنهاية والمغني، وقال في التحفة: المعتمد فيها الجواز (كزوجة حربيٍّ أسلم).

(٣) إذا كان لغير حربيٍّ.

بَعْدَ إِزْقَاقِهِ^(١)، وَلَوْ اقْتَرَضَ حَرْبِيٌّ مِنْ حَرْبِيٍّ أَوْ اشْتَرَى مِنْهُ ثُمَّ أَسْلَمًا أَوْ قَبْلًا جِزْيَةً دَامَ الْحَقُّ، وَلَوْ أَتْلَفَ حَرْبِيٌّ عَلَيْهِ فَأَسْلَمًا^(٢) فَلَا ضَمَانَ فِي الْأَصَحِّ.

وَالْمَالُ الْمَأْخُودُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ قَهْرًا غَنِيمَةً، وَكَذَا مَا أَخَذَهُ وَاحِدٌ أَوْ جَمْعٌ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ بِسَرِقَةٍ، أَوْ وُجِدَ كَهَيْئَةِ اللَّقْطَةِ عَلَى الْأَصَحِّ^(٣)، فَإِنْ أَمَكَّنَ كَوْنُهُ لِمُسْلِمٍ وَجَبَ تَعْرِيفُهُ^(٤).

وَلِلْغَنَائِمِينَ التَّبَسُّطُ فِي الْغَنِيمَةِ بِأَخْذِ الْقُوتِ وَمَا يَصْلُحُ بِهِ^(٥)، وَلَحْمٌ وَشَحْمٌ، وَكُلُّ طَعَامٍ يُعْتَادُ أَكْلُهُ عُمُومًا، وَعَلَفٌ الدَّوَابِّ تَبْنًا وَشَعِيرًا وَنَحْوَهُمَا، وَذَبْحٌ مَاكُولٌ لِلْحِمَةِ، وَالصَّحِيحُ: جَوَازُ الْفَاكِهَةِ، وَأَنَّهُ لَا تَجِبُ قِيَمَةُ الْمَذْبُوحِ، وَأَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ الْجَوَازُ بِمُحْتَاجٍ إِلَى طَعَامٍ وَعَلَفٍ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِمَنْ لَحِقَ الْجَيْشَ بَعْدَ الْحَرْبِ وَالْحَيَازَةِ^(٦)، وَأَنَّ مَنْ رَجَعَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَمَعَهُ بَقِيَّةٌ لَزِمَهُ رَدُّهَا إِلَى الْمَغْنَمِ. وَمَوْضِعُ التَّبَسُّطِ دَارُهُمْ، وَكَذَا مَا لَمْ يَصِلْ عُمْرَانُ الْإِسْلَامِ فِي الْأَصَحِّ.

(١) وأما ما غنم قبل إزقاقه فلا يقضى.

(٢) أو أسلم المتلف، أو قبل الجزية.

(٣) فهو غنيمة للمسلمين إلا لمن أخذه خاصة.

(٤) فإن عرّفه ولم يعرفه أحدٌ كان غنيمة.

(٥) القوت (كسمن وزيت).

(٦) وكذا بعد الحرب وقبل الحيابة.

وَلِغَنَائِمٍ رَّشِيدٍ وَلَوْ مَخْجُورًا عَلَيْهِ بِفَلَسٍ الْإِعْرَاضُ عَنْ
الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ، وَالْأَصَحُّ: جَوَازُهُ^(١) بَعْدَ فَرَزِ الْخُمْسِ
وَجَوَازُهُ لِجَمِيعِهِمْ^(٢)، وَبُطْلَانُهُ مِنْ ذِي الْقُرْبَى^(٣) وَسَالِبٍ^(٤).
وَالْمُعْرِضُ كَمَنْ لَمْ يَخْضَرْ، وَمَنْ مَاتَ فَحَقُّهُ لِوَارِثِهِ، وَلَا تُمْلِكُ
إِلَّا بِقِسْمَةٍ، وَلَهُمْ التَّمْلُكُ^(٥)، وَقِيلَ: يَمْلِكُونَ^(٦)، وَقِيلَ: إِنْ
سَلِمَتْ إِلَى الْقِسْمَةِ بَانَ مِلْكُهُمْ، وَإِلَّا فَلَا.

وَيُمْلِكُ الْعَقَارُ بِالْأَسْتِيْلَاءِ^(٧) كَالْمَنْقُولِ، وَلَوْ كَانَ فِيهَا كَلْبٌ
أَوْ كِلَابٌ تَنْفَعُ وَأَرَادَهُ بَغْضُهُمْ وَلَمْ يَنَازِعْ أُعْطِيَهُ، وَإِلَّا قُسِّمَتْ إِنْ
أَمَكْنَ، وَإِلَّا أَفْرِغَ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ سَوَادَ الْعِرَاقِ فُتِحَ عَنْوَةً وَقُسِّمَ ثُمَّ بَذَلُوهُ^(٨)
وَوُوقِفَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَخَرَّاجُهُ أَجْرَةٌ تُؤَدَّى كُلَّ سَنَةٍ لِمَصَالِحِ
الْمُسْلِمِينَ. وَهُوَ مِنْ عَبَادَانِ إِلَى حَدِيثَةِ الْمَوْصِلِ طُولًا، وَمِنْ
الْقَادِسِيَّةِ إِلَى حُلْوَانَ عَرْضًا.

قُلْتُ: الصَّحِيحُ أَنَّ الْبَصْرَةَ وَإِنْ كَانَتْ دَاخِلَةً فِي حَدِّ

(١) أي: الإعراض.

(٢) أي: الغانمين، ويُصرف حقُّهم مصرفَ الخمس.

(٣) لأنهم لا يستحقونه بعمل، وخصَّهم لأن بقيَّة مستحقِّي الخمس جهاتٌ عامَّة لا
يُتصوَّر فيها إعراض.

(٤) مستحقُّ سَلْبٍ؛ لأنه يملكه قهراً.

(٥) قبل القسمة باللفظ؛ بأن يقول كلُّ بعد الحيازة: اخترتُ ملك نصيبي، فيملكه
شائعاً، ويُورث عنه، ولا يصح رجوعه عنه.

(٦) قبل الاستيلاء.

(٧) مع القسمة.

(٨) أي: الغانمون للإمام.

السَّوَادِ فَلَيْسَ لَهَا حُكْمُهُ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ غَرْبِيٍّ دَجَلَتِهَا وَمَوْضِعٍ شَرْقِيَّهَا، وَأَنَّ مَا فِي السَّوَادِ مِنَ الدُّوَرِ وَالْمَسَاكِينِ يَجُوزُ بَيْنَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفُتِحَتْ مَكَّةُ صُلْحًا، فَدُورُهَا وَأَرْضُهَا الْمُحْيَاةُ مِلْكُ يُبَاعُ.

* * * *

فَصْلٌ

[فِي أَمَانِ الْكُفَّارِ^(١)]

يَصِحُّ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٍ أَمَانُ حَرْبِيٍّ وَعَدَدٍ مَحْضُورٍ فَقَطْ، وَلَا يَصِحُّ أَمَانُ أَسِيرٍ لِمَنْ هُوَ مَعَهُمْ فِي الْأَصَحِّ، وَيَصِحُّ بِكُلِّ لَفْظٍ يُفِيدُ مَقْصُودَهُ، وَبِكِتَابَةٍ وَرِسَالَةٍ.

وَيُشْتَرَطُ عِلْمُ الْكَافِرِ بِالْأَمَانِ، فَإِنْ رَدَّهُ بَطَلَ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقْبَلْ فِي الْأَصَحِّ، وَتَكْفِي إِشَارَةٍ مُفْهِمَةٍ لِلْقَبُولِ، وَيَجِبُ أَنْ لَا تَزِيدَ مُدَّتُهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ^(٢)، وَفِي قَوْلٍ: يَجُوزُ مَا لَمْ تَبْلُغْ سَنَةً، وَلَا يَجُوزُ أَمَانٌ يَضُرُّ الْمُسْلِمِينَ كَجَاسُوسٍ.

وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ نَبَذُ الْأَمَانِ إِنْ لَمْ يَخَفْ خِيَانَتَهُ، وَلَا يَدْخُلُ فِي الْأَمَانِ مَالُهُ وَأَهْلُهُ^(٣) بِدَارِ الْحَرْبِ، وَكَذَا مَا مَعَهُ مِنْهُمَا فِي الْأَصَحِّ إِلَّا بِشَرْطٍ.

(١) وهو ترك قتلهم وقتالهم.

(٢) فإن زاد عليها بطل في الزائد.

(٣) زوجته وولده الصغير.

وَالْمُسْلِمُ بِدَارِ الْحَرْبِ إِنْ أَمَكَّنَهُ إِظْهَارُ دِينِهِ^(١) أَسْتَحَبَّ لَهُ
الْهَجْرَةَ^(٢)، وَإِلَّا وَجِبَتْ إِنْ أَطَاقَهَا.

وَلَوْ قَدَّرَ أَسِيرٌ عَلَى هَرَبٍ لَزِمَهُ، وَلَوْ أَطْلَقُوهُ بِلَا شَرْطٍ فَلَهُ
أَغْتِيَالُهُمْ^(٣)، أَوْ عَلَى أَنَّهُمْ فِي أَمَانِهِ حَرُمَ، فَإِنْ تَبِعَهُ قَوْمٌ
فَلْيَدْفَعَهُمْ وَلَوْ بِقَتْلِهِمْ^(٤)، وَلَوْ شَرَطُوا أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ دَارِهِمْ
لَمْ يَجْزِ الْوَفَاءُ.

وَلَوْ عَاقَدَ الْإِمَامُ عِلْجًا^(٥) يَدُلُّ عَلَى قَلْعَةٍ وَلَهُ مِنْهَا جَارِيَةٌ
جَازَ، فَإِنْ فُتِحَتْ بِدِلَالَتِهِ أُعْطِيَهَا، أَوْ بَغَيْرِهَا فَلَا فِي الْأَصَحِّ،
فَإِنْ لَمْ تُفْتَحْ فَلَا شَيْءَ لَهُ، وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يُعْلَقِ الْجُعْلُ بِالْفَتْحِ فَلَهُ
أُجْرَةٌ مِثْلُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا جَارِيَةٌ أَوْ مَاتَتْ قَبْلَ الْعَقْدِ فَلَا
شَيْءَ، أَوْ بَعْدَ الظَّفَرِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ وَجَبَ بَدَلٌ، أَوْ قَبْلَ ظَفَرٍ فَلَا
فِي الْأَظْهَرِ، وَإِنْ أَسْلَمَتْ^(٦) فَالْمَذْهَبُ: وَجُوبُ بَدَلٍ، وَهُوَ
أُجْرَةٌ مِثْلُ^(٧)، وَقِيلَ: قِيمَتُهَا^(٨).



(١) وَلَمْ يَخَفْ فِتْنَةً.

(٢) إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ.

(٣) وَسَبْيُهُمْ وَأَخْذُ مَا لَهُمْ.

(٤) كَالصَّائِلِ.

(٥) كَافِرًا شَدِيدًا.

(٦) بَعْدَ الْعَقْدِ.

(٧) لِدَلَالَتِهِ.

(٨) وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ، كَمَا فِي التَّحْفَةِ وَالنِّهَايَةِ.

كِتَابُ الْجَزِيَّةِ

صُورَةُ عَقْدِهَا: (أَقْرُكُمْ بِدَارِ الْإِسْلَامِ أَوْ أَذِنْتُ فِي إِقَامَتِكُمْ بِهَا عَلَى أَنْ تَبْذُلُوا جَزِيَّةً وَتَتَّقَادُوا لِحُكْمِ الْإِسْلَامِ^(١)).

وَالْأَصَحُّ: اشْتِرَاطُ ذِكْرِ قَدْرِهَا، لَا كَفُّ اللِّسَانِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدِينِهِ، وَلَا يَصِحُّ الْعَقْدُ مُؤَقَّتًا عَلَى الْمَذْهَبِ، وَيُشْتَرَطُ لَفْظُ قَبُولِ.

وَلَوْ وُجِدَ كَافِرٌ بِدَارِنَا فَقَالَ: دَخَلْتُ لِسَمَاعِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ رَسُولِهِ^(٢)، أَوْ بِأَمَانِ مُسْلِمٍ صَدَّقَ، وَفِي دَعْوَى الْأَمَانِ وَجْهٌ^(٣).

وَيُشْتَرَطُ لِعَقْدِهَا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ، وَعَلَيْهِ الْإِجَابَةُ إِذَا طَلَبُوا، إِلَّا جَاسُوسًا نَخَافُهُ^(٤).

(١) في المعاملات وما يعتقدون تحريمه.

(٢) أي: دخلتُ رسولا.

(٣) أنه لا يصدق فيه.

(٤) وطلب عقدها فلا نجيه.

وَلَا تُعْقَدُ إِلَّا لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ وَأَوْلَادِ مَنْ تَهَوَّدَ
أَوْ تَنَصَّرَ قَبْلَ النَّسَخِ^(١) أَوْ شَكَّكْنَا فِي وَقْتِهِ، وَكَذَا زَاعِمُ التَّمَسُّكِ
بِضُحْفِ إِبْرَاهِيمَ وَزُبُورِ دَاوُدَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمْ، وَمَنْ
أَحَدُ أَبَوَيْهِ كِتَابِيٌّ وَالْآخَرُ وَثَنِيٌّ عَلَى الْمَذْهَبِ^(٢).

وَلَا جِزْيَةٌ عَلَى أَمْرَأَةٍ وَخُنْثَى، وَمَنْ فِيهِ رِقٌّ وَصَبِيٌّ
وَمَجْنُونٌ، فَإِنْ تَقَطَّعَ جُنُونُهُ قَلِيلًا كَسَاعَةٍ مِنْ شَهْرٍ لَزِمَتْهُ، أَوْ
كَثِيرًا كَيَوْمٍ وَيَوْمٍ فَالْأَصَحُّ: تُلْفَقُ الْإِفَاقَةُ^(٣)، فَإِذَا بَلَغَتْ سَنَةً
وَجَبَتْ.

وَلَوْ بَلَغَ ابْنُ ذِمِّيٍّ وَلَمْ يَبْذُلْ جِزْيَةً أَلْحَقَ بِمَأْمَنِهِ^(٤)، وَإِنْ
بَذَلَهَا عُقِدَ لَهُ، وَقِيلَ: عَلَيْهِ كَجِزْيَةِ أَبِيهِ^(٥).

وَالْمَذْهَبُ: وَجُوبُهَا عَلَى زَمَنِ وَشَيْخِ هَرَمٍ وَأَعْمَى وَرَاهِبٍ
وَأَجِيرٍ وَفَقِيرٍ عَجَزَ عَنْ كَسْبٍ، فَإِذَا تَمَّتْ سَنَةٌ وَهُوَ مُعْسِرٌ فَفِي
ذِمَّتِهِ حَتَّى يُوسِرَ.

وَيُمنَعُ كُلُّ كَافِرٍ مِنْ اسْتِيطَانِ الْحِجَازِ (وَهُوَ مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ
وَالْيَمَامَةُ^(٦) وَقَرَاهَا)، وَقِيلَ: لَهُ الْإِقَامَةُ فِي طَرْقِهِ الْمُمتَدَّةِ^(٧)،

(١) لدينه.

(٢) فَإِنَّهُ يُعْقَدُ لَهُ.

(٣) أَي: يُجْمَعُ زَمْنُهَا.

(٤) وَأَخْرَجَ مِنْ دِيَارِنَا.

(٥) فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى عَقْدٍ.

(٦) وَهِيَ عَلَى مَسَافَةِ ٣٣٠ كِيلُو مِتْرًا مِنْ مَكَّةَ جِهَةَ الْيَمَنِ.

(٧) الَّتِي لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِالْإِقَامَةِ فِيهَا.

وَلَوْ دَخَلَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ أَخْرَجَهُ وَعَزَّرَهُ^(١) إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ مَمْنُوعٌ^(٢)، فَإِنْ أَسْتَأْذَنَ أَذِنَ إِنْ كَانَ مَصْلَحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ (كِرْسَالَةٍ^(٣) وَحَمَلَ مَا نَحْتَاجُ إِلَيْهِ)، فَإِنْ كَانَ لِتِجَارَةٍ لَيْسَ فِيهَا كَبِيرُ حَاجَةٍ لَمْ يَأْذَنَ إِلَّا بِشَرْطِ أَخْذِ شَيْءٍ مِنْهَا، وَلَا يُقِيمُ^(٤) إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَيُمْنَعُ دُخُولَ حَرَمِ مَكَّةَ^(٥)، فَإِنْ كَانَ رَسُولًا خَرَجَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبٌ يَسْمَعُهُ، وَإِنْ مَرَضَ فِيهِ^(٦) نُقِلَ، وَإِنْ خِيفَ مَوْتُهُ؛ فَإِنْ مَاتَ لَمْ يُدْفَنْ فِيهِ، فَإِنْ دُفِنَ نُبِشَ وَأُخْرِجَ^(٧)، وَإِنْ مَرَضَ فِي غَيْرِهِ^(٨) مِنَ الْحِجَازِ وَعَظُمَتِ الْمَشَقَّةُ فِي نَقْلِهِ تُرِكَ، وَإِلَّا نُقِلَ، فَإِنْ مَاتَ وَتَعَذَّرَ نَقْلُهُ^(٩) دُفِنَ هُنَاكَ.

* * * *

فصل [في مقدار الجزية]

أَقَلُّ الْجِزْيَةِ: دِينَارٌ لِكُلِّ سَنَةٍ، وَيُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ

(١) أَدَّبَهُ.

(٢) مِنْهُ.

(٣) يُوَدِّيْهَا.

(٤) إِذَا أُذِنَ لَهُ.

(٥) وَلَوْ لِمَصْلَحَةٍ.

(٦) فِي الْحَرَمِ.

(٧) إِلَى الْجِلِّ.

(٨) غَيْرِ الْحَرَمِ.

(٩) مِنَ الْحِجَازِ.

مُمَاكَسَةً^(١) حَتَّى يَأْخُذَ مِنْ مُتَوَسِّطِ دِينَارَيْنِ وَغَنِيٍّ أَرْبَعَةً. وَلَوْ عَقِدْتَ بِأَكْثَرِ ثُمَّ عَلِمُوا جَوَازَ دِينَارٍ لَزِمَهُمْ مَا أَلْتَزَمُوهُ، فَإِنْ أَبَوْا فَلَا صَحَّ أَنَّهُمْ نَاقِضُونَ^(٢).

وَلَوْ أَسْلَمَ ذِمِّيٌّ أَوْ مَاتَ بَعْدَ سِنِينَ أَخَذَتْ جَزِيَّتُهُنَّ مِنْ تَرْكِتِهِ مُقَدَّمَةً عَلَى الْوَصَايَا، وَيُسَوَّى بَيْنَهَا وَبَيْنَ دَيْنِ آدَمِيٍّ عَلَى الْمَذْهَبِ، أَوْ^(٣) فِي خِلَالِ سَنَةٍ فَقَسَطُ^(٤)، وَفِي قَوْلٍ: لَا شَيْءَ.

وَتُؤْخَذُ بِإِهَانَةٍ؛ فَيَجْلِسُ الْآخِذُ، وَيَقُومُ الذَّمِّيُّ وَيُطَاطِئُ رَأْسَهُ وَيَخْنِي ظَهْرَهُ، وَيَضَعُهَا فِي الْمِيزَانِ، وَيَقْبِضُ الْآخِذُ لِيَحِيتَهُ، وَيَضْرِبُ لِهَزْمَتَيْهِ^(٥)، وَكُلُّهُ مُسْتَحَبٌّ، وَقِيلَ: وَاجِبٌ، فَعَلَى الْأَوَّلِ^(٦): لَهُ تَوْكِيلٌ مُسْلِمٍ بِالْأَدَاءِ، وَحَوَالَةُ عَلَيْهِ، وَأَنْ يَضْمَنَهَا^(٧).

قُلْتُ: هَذِهِ الْهَيْئَةُ بَاطِلَةٌ، وَدَعْوَى اسْتِحْبَابِهَا أَشَدُّ خَطَأً^(٨).
وَاللَّهِ أَعْلَمُ.

وَيُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ إِذَا أَمَكَّنَهُ أَنْ يَشْرِطَ عَلَيْهِمْ إِذَا صُولِحُوا فِي بَلَدِهِمْ ضِيَافَةً مَنْ يَمُرُّ بِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ زَائِدًا عَلَى أَقَلِّ

(١) مُشَاحَصَةٌ.

(٢) فَيُلْغَوْنَ الْمَأْمَنَ.

(٣) مَاتَ.

(٤) لَمَّا مَضَى.

(٥) اللَّحْمُ بَيْنَ الْمَاضِعِ وَالْأُذُنِ.

(٦) وَهُوَ الْاسْتِحْبَابُ.

(٧) أَيِ: الْمُسْلِمِ.

(٨) فَيُؤْخَذُ بِرَفْقٍ، وَيَحْرَمُ فَعْلُ ذَلِكَ.

جَزِيَّةً، وَقِيلَ: يَجُوزُ مِنْهَا، وَتُجْعَلُ عَلَى غَنِيِّ وَمُتَوَسِّطٍ، لَا فَقِيرٍ فِي الْأَصَحِّ، وَيَذْكُرُ عَدَدَ الضُّيْفَانِ رَجَالًا وَفُرْسَانًا، وَجِنْسَ الطَّعَامِ وَالْأُدْمَ وَقَدْرَهُمَا، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ كَذَا، وَعَلَفَ الدَّوَابَّ، وَمَنْزِلَ الضُّيْفَانِ مِنْ كَنِيْسَةٍ وَفَاضِلٍ مَسْكِنٍ، وَمُقَامَهُمْ، وَلَا يُجَاوِزُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

وَلَوْ قَالَ قَوْمٌ: (نُؤَدِّي الْجَزِيَّةَ بِأَسْمِ صَدَقَةٍ^(١) لَا جَزِيَّةَ) فَلِلْإِمَامِ إِجَابَتُهُمْ إِذَا رَأَى، وَيُضَعَّفُ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ؛ فَمِنْ خَمْسَةِ أَبْعَرَةٍ: شَاتَانِ، وَخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ: بِنْتًا مَخَاضٍ، وَعِشْرِينَ دِينَارًا: دِينَارًا، وَمِئَتِي دِرْهَمٍ: عَشْرَةٌ، وَخُمْسُ الْمُعَشَّرَاتِ^(٢)، وَلَوْ وَجَبَ بِنْتًا مَخَاضٍ مَعَ جُبْرَانٍ لَمْ يُضَعَّفِ الْجُبْرَانُ فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُ نِصَابٍ لَمْ يَجِبْ قِسْطُهُ فِي الْأَظْهَرِ^(٣)، ثُمَّ الْمَأْخُودُ جَزِيَّةً^(٤)، فَلَا يُؤْخَذُ مِنْ مَالٍ مَنْ لَا جَزِيَّةَ عَلَيْهِ^(٥).

* * * *

فَضْلٌ

[فِي أَحْكَامِ عَقْدِ الْجَزِيَّةِ]

يَلْزَمُنَا الْكَفُّ عَنْهُمْ وَضَمَانُ مَا نُتْلِفُهُ عَلَيْهِمْ نَفْسًا وَمَالًا،

(١) أَي: زَكَاةً.

(٢) فِيمَا سُقِيَ بِلَا مَوْنَةٍ، وَالْعَشْرُ فِيمَا سُقِيَ بِهَا.

(٣) كِشَاةٌ مِنْ عِشْرِينَ.

(٤) حَقِيقَةً.

(٥) كَصَبِيٍّ وَامْرَأَةٍ.

وَدَفْعُ أَهْلِ الْحَرْبِ عَنْهُمْ، وَقِيلَ: إِنَّ أَنْفَرَدُوا بِلَدِّ لَمْ يَلْزَمْنَا الدَّفْعُ.

وَنَمْنَعُهُمْ إِحْدَاثَ كَنِيْسَةٍ فِي بَلَدٍ أَحْدَثْنَاهُ أَوْ أَسْلَمَ أَهْلُهُ عَلَيْهِ، وَمَا فَتِحَ عَنُوةً لَا يُحْدِثُونَهَا فِيهِ، وَلَا يَقْرُونَ عَلَى كَنِيْسَةٍ كَانَتْ فِيهِ فِي الْأَصَحِّ، أَوْ^(١) صَلَاحًا بِشَرْطِ الْأَرْضِ لَنَا وَشَرْطِ إِسْكَانِهِمْ وَإِبْقَاءِ الْكَنَائِسِ جَازَ، وَإِنْ أُطْلِقَ^(٢) فَلَا أَصَحَّ: الْمَنْعُ، أَوْ لَهُمْ^(٣) قَرَّرَتْ^(٤)، وَلَهُمْ الْإِحْدَاثُ فِي الْأَصَحِّ.

وَيُمْنَعُونَ وَجُوبًا (وَقِيلَ: نَذْبًا) مِنْ رَفْعِ بِنَاءٍ عَلَى بِنَاءٍ جَارٍ مُسْلِمٍ، وَالْأَصَحُّ الْمَنْعُ مِنَ الْمُسَاوَاةِ، وَأَنْتَهُمْ لَوْ كَانُوا بِمَحَلَّةٍ مُنْفَصِلَةٍ لَمْ يُمْنَعُوا^(٥).

وَيُمْنَعُ الذَّمِّيُّ رُكُوبَ خَيْلٍ (لَا حَمِيرٍ، وَبِعَالٍ نَفِيْسَةٍ)^(٦)، وَيَرْكَبُ بِإِكَافٍ^(٧) وَرِكَابٍ خَشَبٍ لَا حَدِيدٍ، وَلَا سَرَجٍ، وَيُلْجَأُ إِلَى أَضْيَقِ الطَّرِيقِ، وَلَا يُوقَرُ، وَلَا يُصَدَّرُ فِي مَجْلِسٍ، وَيُؤْمَرُ بِالْغِيَارِ^(٨) وَالزَّنَارِ فَوْقَ الثِّيَابِ، وَإِذَا دَخَلَ حَمَامًا فِيهِ مُسْلِمُونَ أَوْ تَجَرَّدَ عَنْ ثِيَابِهِ جَعَلَ فِي عُنُقِهِ خَاتَمَ حَدِيدٍ أَوْ رَصَاصٍ

(١) فُتِحَ.

(٢) الصلح.

(٣) أي: بشرط الأرض لهم.

(٤) كَنَائِسُهُمْ.

(٥) مِنْ رَفْعِ الْبِنَاءِ.

(٦) لِيَخْسَتَهُمَا.

(٧) مَا يُوَضَّعُ عَلَى ظَهْرِ الْجِمَارِ.

(٨) وَهُوَ أَنْ يَخِيْطَ عَلَى ثَوْبِهِ مَا يَخَالِفُ لَوْنَهُ.

وَنَحْوَهُ، وَيُمْنَعُ مِنْ إِسْمَاعِهِ الْمُسْلِمِينَ شِرْكًَا وَقَوْلَهُمْ فِي عَزِيرِ
وَالْمَسِيحِ، وَمِنْ إِظْهَارِ خَمْرِ وَخِنْزِيرٍ وَنَاقُوسٍ وَعِيدٍ، وَلَوْ
شَرِطْتُ هَذِهِ الْأُمُورَ فَخَالَفُوا لَمْ يَنْتَقِضِ الْعَهْدُ، وَلَوْ قَاتَلُونَا أَوْ
أُمْتَنَعُوا مِنَ الْجَزِيَّةِ أَوْ مِنْ إِجْرَاءِ حُكْمِ الْإِسْلَامِ انْتَقَضَ.

وَلَوْ زَنَى ذِمِّيٌّ بِمُسْلِمَةٍ أَوْ أَصَابَهَا بِنِكَاحٍ، أَوْ دَلَّ أَهْلَ
الْحَرْبِ عَلَى عَوْرَةٍ لِلْمُسْلِمِينَ، أَوْ فَتَنَ مُسْلِمًا عَنْ دِينِهِ، أَوْ
طَعَنَ فِي الْإِسْلَامِ أَوْ الْقُرْآنِ، أَوْ ذَكَرَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ بِسُوءٍ فَلَا أَصَحَّ: أَنَّهُ إِنْ شَرِطَ انْتِقَاضُ الْعَهْدِ بِهَا انْتَقَضَ،
وإِلَّا فَلَا.

وَمَنْ انْتَقَضَ عَهْدُهُ بِقِتَالٍ جَازَ دَفْعُهُ وَقِتَالُهُ، أَوْ بَغْيِهِ لَمْ
يَجِبْ إِبْلَاغُهُ مَأْمَنَهُ فِي الْأَظْهَرِ، بَلْ يَخْتَارُ الْإِمَامُ فِيهِ قِتْلًا وَرِقًّا
وَمَنًّا وَفِدَاءً، فَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ الْأَخْتِيَارِ أُمْتَنَعَ الرِّقُّ.

وَإِذَا بَطَلَ أَمَانُ رَجَالٍ لَمْ يَبْطُلْ أَمَانُ نِسَائِهِمْ وَالصَّبِيَّانِ فِي
الْأَصَحِّ، وَإِذَا اخْتَارَ ذِمِّيٌّ نَبَذَ الْعَهْدَ وَاللُّحُوقَ بِدَارِ الْحَرْبِ بُلَغَ
الْمَأْمَنِ.



كتاب الْهُدْنَةِ

عَقْدُهَا لِكُفَّارِ إِقْلِيمٍ يَخْتَصُّ بِالإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ فِيهَا، وَلِبَلَدَةٍ يَجُوزُ لِرِوَالِي الإِقْلِيمِ أَيْضًا.

وَإِنَّمَا تُعَقَّدُ لِمَصْلَحَةٍ؛ كَضَعْفِنَا بِقِلَّةِ عَدَدِ وَأُهْبَةِ، أَوْ رَجَاءِ إِسْلَامِهِمْ، أَوْ بِذَلِ جَزِيَّةٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ^(١) جَازَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ لَا سَنَةً، وَكَذَا دُونَهَا^(٢) فِي الْأَطْهَرِ، وَلِضَعْفِ تَجُوزُ عَشْرَ سِنِينَ فَقَطْ^(٣)، وَمَتَى زَادَ عَلَى الْجَائِزِ فَقَوْلًا تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ^(٤)، وَإِطْلَاقُ الْعَهْدِ يُفْسِدُهُ، وَكَذَا شَرْطُ فَاسِدٍ عَلَى الصَّحِيحِ (بِأَنْ شَرْطُ مَنْعِ فَكِّ أَسْرَانَا، أَوْ تَرَكَ مَا لَنَا لَهُمْ، أَوْ لَتُعَقَّدَ لَهُمْ ذِمَّةٌ بِدُونِ دِينَارٍ، أَوْ بِدَفْعِ مَالٍ إِلَيْهِمْ).

وَتَصِحُّ الْهُدْنَةُ عَلَى أَنْ يَنْقُضَهَا الإِمَامُ مَتَى شَاءَ.

وَمَتَى صَحَّتْ وَجَبَ الْكَفُّ عَنْهُمْ حَتَّى تَنْقُضِيَ أَوْ يَنْقُضُوهَا بِتَضَرِيحٍ، أَوْ قِتَالِنَا، أَوْ مُكَاتَبَةِ أَهْلِ الْحَرْبِ بِعَوْرَةٍ لَنَا، أَوْ قَتْلِ

(١) ضَعْف.

(٢) وَفَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ.

(٣) فَمَا دُونَهَا.

(٤) أَظْهَرُهُمَا يَبْطُلُ فِي الزَّائِدِ.

مُسْلِمٍ، وَإِذَا انْتَقَضَتْ^(١) جَازَتْ الْإِغَارَةُ عَلَيْهِمْ وَبَيَاتُهُمْ^(٢).

وَلَوْ نَقَضَ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يُنْكِرِ الْبَاقُونَ بِقَوْلٍ وَلَا فِعْلٍ انْتَقَضَ فِيهِمْ أَيْضًا، وَإِنْ أَنْكَرُوا بِاعْتِرَالِهِمْ أَوْ إِعْلَامِ الْإِمَامِ بِبَقَائِهِمْ عَلَى الْعَهْدِ فَلَا.

وَلَوْ خَافَ خِيَانَتَهُمْ^(٣) فَلَهُ نَبَذُ عَهْدِهِمْ إِلَيْهِمْ وَيُبْلَغُهُمُ الْمَأْمَنُ، وَلَا يَنْبَذُ عَقْدَ الذِّمَّةِ بِثَهْمَةٍ^(٤).

وَلَا يَجُوزُ شَرْطُ رَدِّ مُسْلِمَةٍ تَأْتِينَا مِنْهُمْ، فَإِنْ شَرِطَ فَسَدَ الشَّرْطُ، وَكَذَا الْعَقْدُ فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ شَرِطَ رَدٌّ مِنْ جَاءِ مُسْلِمًا أَوْ لَمْ يَذْكُرْ رَدًّا فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ لَمْ يَجِبْ دَفْعُ مَهْرٍ إِلَى زَوْجِهَا فِي الْأَظْهَرِ، وَلَا يُرَدُّ صَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ، وَكَذَا عَبْدٌ وَحُرٌّ لَا عَشِيرَةَ لَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَيُرَدُّ مَنْ لَهُ عَشِيرَةٌ طَلَبَتْهُ إِلَيْهَا لَا إِلَى غَيْرِهَا، إِلَّا أَنْ يَقْدِرَ الْمَطْلُوبُ عَلَى قَهْرِ الطَّالِبِ وَالْهَرَبِ مِنْهُ.

وَمَعْنَى الرَّدِّ: أَنْ يُخْلِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ طَالِبِهِ، وَلَا يُجْبَرُ عَلَى الرُّجُوعِ، وَلَا يُلْزَمُهُ الرُّجُوعُ، وَلَهُ قَتْلُ الطَّالِبِ، وَلَنَا التَّعْرِيزُ لَهُ بِهِ لَا التَّصْرِيحُ.

وَلَوْ شَرِطَ أَنْ يَرُدُّوا مَنْ جَاءَهُمْ مُرْتَدًّا مِمَّا لَزِمَهُمُ الْوَفَاءُ، فَإِنْ أَبَوْا فَقَدْ نَقَضُوا، وَالْأَظْهَرُ: جَوَازُ شَرْطِ أَنْ لَا يَرُدُّوا.



(١) أو انقضت.

(٢) أي: الإغارة عليهم ليلاً.

(٣) بظهور علامة.

(٤) بخلاف الهدنة.

كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ

ذَكَاءُ الْحَيَوَانِ الْمَأْكُولِ بِذَبْحِهِ فِي حَلْقٍ ^(١) أَوْ لَبَّةٍ ^(٢) إِنْ قُدِرَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَبِعَقْرِ مُزْهِقٍ ^(٣) حَيْثُ كَانَ.

وَشَرَطُ ذَابِحٍ ^(٤) وَصَائِدٍ: حِلُّ مُنَاكَحَتِهِ ^(٥)، وَتَحِلُّ ذَكَاءُ أُمَّةٍ كِتَابِيَّةٍ ^(٦)، وَلَوْ شَارَكَ مَجُوسِيٌّ مُسْلِمًا فِي ذَبْحٍ أَوْ أَصْطِيَادٍ حَرَمٍ، وَلَوْ أَرْسَلَ كَلْبَيْنِ أَوْ سَهْمَيْنِ: فَإِنْ سَبَقَ آلَةُ الْمُسْلِمِ فَقَتَلَ أَوْ أَنْهَاهُ إِلَى حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ حَلٍّ، وَلَوْ أَنْعَكَسَ أَوْ جَرَحَاهُ مَعَ أَوْ جَهَلَ أَوْ مُرْتَبًا وَلَمْ يُدَقِّفْ أَحَدُهُمَا ^(٧) حَرَمٌ.

وَيَحِلُّ ذَبْحُ صَبِيٍّ مُمَيِّزٍ (وَكَذَا غَيْرُ مُمَيِّزٍ) وَمَجْنُونٍ وَسَكَرَانَ فِي الْأَظْهَرِ.

(١) وهو أعلى العنق.

(٢) وهي أسفل العنق.

(٣) للروح.

(٤) وعاقِر.

(٥) بكونه مسلمًا أو كِتَابِيًّا.

(٦) وإن حرم مناكحتها.

(٧) أي: لم يَقْتُلْ سَرِيعًا.

وَتُكْرَهُ ذَكَاةُ أَعْمَى، وَيَحْرُمُ صَيْدُهُ بِرَمِيٍّ وَكَلْبٍ فِي الْأَصَحِّ.
وَتَحِلُّ مَيْتَةُ السَّمَكِ وَالْجَرَادِ وَلَوْ صَادَهُمَا مَجُوسِيٌّ، وَكَذَا
الدُّودُ الْمُتَوَلَّدُ مِنْ طَعَامٍ كَخَلٍّ وَفَاكِهَةٍ إِذَا أُكِلَ مَعَهُ فِي
الْأَصَحِّ^(١).

وَلَا يَقْطَعُ بَعْضُ سَمَكَةٍ^(٢)، فَإِنْ فَعَلَ أَوْ بَلَغَ سَمَكَةً حَيَّةً
حَلَّ فِي الْأَصَحِّ.

وَإِذَا رَمَى صَيْدًا مُتَوَحِّشًا أَوْ بَعِيرًا نَدَّ^(٣) أَوْ شَاءَ شَرَدَتْ
بِسَهْمٍ؛ أَوْ أَرْسَلَ عَلَيْهِ جَارِحَةً فَأَصَابَ شَيْئًا مِنْ بَدَنِهِ وَمَاتَ فِي
الْحَالِ حَلَّ^(٤). وَلَوْ تَرَدَّى^(٥) بَعِيرٌ وَنَحْوُهُ فِي بَثْرٍ وَلَمْ يُمَكِّنْ قَطْعُ
حُلُقُومِهِ فَكَنَادَ^(٦).

قُلْتُ: الْأَصَحُّ لَا يَحِلُّ بِإِرْسَالِ الْكَلْبِ، وَصَحَّحَهُ الرُّوْيَانِيُّ
وَالشَّاشِيُّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمَتَى تَيَسَّرَ لِحُوقِهِ^(٧) بَعْدُو أَوْ اسْتِعَانَةِ بِمَنْ يَسْتَقْبِلُهُ
فَمَقْدُورٌ عَلَيْهِ^(٨)، وَيَكْفِي فِي النَّادِ وَالْمُتَرَدِّي جُرْحٌ يُفْضِي إِلَى

(١) بخلاف أكله منفردًا.

(٢) أي: يُكْرَهُ ذَلِكَ.

(٣) هَرَبَ.

(٤) أما لو أدركه وفيه حياةٌ مستقرّةٌ وأمكّنه ذبحه ولم يذبحه فلا يحلّ.

(٥) سقط.

(٦) في حِلِّهِ بِالرَّمِيِّ.

(٧) أي: النَّادِ.

(٨) لَا يَحِلُّ إِلَّا بِالذَّبْحِ.

الزُّهُوقِ^(١)، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ مُدَقِّفٌ^(٢).

وَإِذَا أُرْسِلَ سَهْمًا أَوْ كَلْبًا أَوْ طَائِرًا عَلَى صَيْدٍ فَأَصَابَهُ
وَمَاتَ: فَإِنْ لَمْ يُدْرِكْ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ؛ أَوْ أَذْرَكَهَا وَتَعَذَّرَ ذَبْحُهُ
بِلَا تَقْصِيرٍ (بِأَنْ سَلَ السَّكِينُ فَمَاتَ قَبْلَ إِمْكَانٍ أَوْ أُمْتَنَعَ بِقُوَّتِهِ
وَمَاتَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ) حَلٌّ، وَإِنْ مَاتَ لِتَقْصِيرِهِ (بِأَنْ لَا يَكُونُ مَعَهُ
سَكِينٌ أَوْ غَضِبَتْ أَوْ نَشِبَتْ فِي الْغَمْدِ^(٣)) حَرْمٌ.

وَلَوْ رَمَاهُ فَقَدَهُ نِصْفَيْنِ حَلًّا^(٤)، وَلَوْ أَبَانَ مِنْهُ عُضْوًا
بِجُرْحٍ مُدَقِّفٍ حَلَّ الْعُضْوُ وَالْبَدَنُ، أَوْ بَعِيرٍ مُدَقِّفٍ ثُمَّ ذَبَحَهُ أَوْ
جَرَحَهُ جُرْحًا آخَرَ مُدَقِّفًا حَرَمَ الْعُضْوُ وَحَلَّ الْبَاقِي، فَإِنْ لَمْ
يَتِمَّكَّنْ مِنْ ذَبْحِهِ وَمَاتَ بِالْجُرْحِ^(٥) حَلَّ الْجَمِيعُ، وَقِيلَ: يَحْرُمُ
الْعُضْوُ^(٦).

وَذَكَاهُ كُلُّ حَيَوَانٍ قُدِرَ عَلَيْهِ بِقَطْعِ كُلِّ الْحُلُقُومِ (وَهُوَ
مَخْرَجُ النَّفْسِ) وَالْمَرِيءِ (وَهُوَ مَجْرَى الطَّعَامِ)، وَيُسْتَحَبُّ قَطْعُ
الْوَدَجَيْنِ (وَهُمَا: عِرْقَانِ فِي صَفْحَتَيِ الْعُنُقِ).

وَلَوْ ذَبَحَهُ مِنْ قَفَاهُ عَصَى^(٧)، فَإِنْ أَسْرَعَ فَقَطَعَ الْحُلُقُومَ

(١) الموت.

(٢) يَقْتُلُ سَرِيعًا.

(٣) عَلَقَتْ فِي جِرَابِ السَّكِينِ.

(٤) أَيِ: التَّصْفَانِ.

(٥) الْأَوَّلُ.

(٦) بَلْ يَحِلُّ، كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَالتَّحْفَةِ.

(٧) لَتَعْذِيبِهِ.

وَالْمَرِيءَ وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ حَلٌّ، وَإِلَّا فَلَا، وَكَذَا إِدْخَالُ سَكِينٍ بِأُذُنٍ ثَغْلَبٍ^(١).

وَيُسَنُّ نَحْرُ إِبِلٍ وَذَبْحُ بَقَرٍ وَعَنَمٍ (وَيَجُوزُ عَكْسُهُ)، وَأَنْ يَكُونَ الْبَعِيرُ قَائِمًا مَعْقُولَ الرُّكْبَةِ^(٢)، وَالْبَقَرَةُ وَالشَّاةُ مُضْجَعَةٌ لِحَنْبِهَا الْأَيْسَرِ، وَتُتْرَكُ رِجْلُهَا الْيُمْنَى، وَتُشَدُّ بَاقِي الْقَوَائِمِ، وَأَنْ يُحَدَّ شَفْرَتُهُ، وَيُوجَّهَ لِلْقِبْلَةِ ذَبِيحَتُهُ^(٣)، وَأَنْ يَقُولَ: (بِاسْمِ اللَّهِ)، وَيُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يَقُلْ: (بِاسْمِ اللَّهِ وَأَسْمُ مُحَمَّدٍ^(٤)).

* * * *

فَصْلٌ [فِي آلَةِ الذَّبْحِ وَالصَّيْدِ]

يَحِلُّ ذَبْحُ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ وَجَرَحُ غَيْرِهِ بِكُلِّ مُحَدَّدٍ يَجْرَحُ (كَحَدِيدٍ وَنَحَاسٍ وَذَهَبٍ وَخَشَبٍ وَقَصَبٍ وَحَجَرٍ وَزُجَاجٍ)، إِلَّا ظُفْرًا وَسِنًا وَسَائِرَ الْعِظَامِ، فَلَوْ قَتَلَهُ بِمَثْقَلٍ أَوْ ثِقَلٍ مُحَدَّدٍ (كَبُنْدُوقَةٍ وَسَوْطٍ وَسَهْمٍ بِلَا نَضْلٍ وَلَا حَدٍّ) أَوْ سَهْمٍ وَبُنْدُوقَةٍ، أَوْ جَرَحَهُ نَضْلٌ وَأَثَرَ فِيهِ غَرَضُ السَّهْمِ فِي مُرُورِهِ وَمَاتَ بِهِمَا، أَوْ انْخَنَقَ

(١) ثُمَّ ذَبَحَهُ.

(٢) الْيَسْرَى.

(٣) أَي: مَذْبَحُهَا.

(٤) أَي: يَحْرُمُ ذَلِكَ.

بِأُخْبُولَةٍ، أَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ فَوْقَ بَارِضٍ^(١)، أَوْ جَبَلٍ ثُمَّ سَقَطَ مِنْهُ حَرَمٌ، وَلَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ بِالْهَوَاءِ فَسَقَطَ بِأَرْضٍ وَمَاتَ حَلٌّ^(٢).

وَيَحِلُّ الْأَضْطِیَادُ بِجَوَارِحِ السَّبَاعِ وَالطَّيْرِ (كَكَلْبٍ وَفَهْدٍ وَبَارٍ وَشَاهِيْنٍ) بِشَرْطِ كَوْنِهَا مُعْلَمَةً؛ بِأَنْ تَنْزَجِرَ جَارِحَةُ السَّبَاعِ بِزَجْرِ صَاحِبِهَا^(٣)، وَتُسْتَرْسَلَ بِإِرْسَالِهِ، وَتُمْسِكَ الصَّيْدَ وَلَا تَأْكُلَ مِنْهُ، وَيُشْتَرَطُ تَرْكُ الْأَكْلِ فِي جَارِحَةِ الطَّيْرِ فِي الْأَظْهَرِ، وَيُشْتَرَطُ تَكَرُّرُ هَذِهِ الْأُمُورِ بِحَيْثُ يُظَنُّ تَأْدُبُ الْجَارِحَةِ، وَلَوْ ظَهَرَ كَوْنُهُ مُعْلَمًا ثُمَّ أَكَلَ مِنْ لَحْمِ صَيْدٍ لَمْ يَحِلَّ ذَلِكَ الصَّيْدُ فِي الْأَظْهَرِ، فَيُشْتَرَطُ تَعْلِيمٌ جَدِيدٌ، وَلَا أَثَرٌ لِلْعَقِ الدَّمِ. وَمَعِضُ الْكَلْبِ مِنَ الصَّيْدِ نَجَسٌ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ لَا يُغْفَى عَنْهُ، وَأَنَّهُ يَكْفِي غَسْلُهُ بِمَاءٍ وَتُرَابٍ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يُقَوَّرَ وَيُطْرَحَ.

وَلَوْ تَحَامَلَتِ الْجَارِحَةُ عَلَى صَيْدٍ فَقَتَلَتْهُ بِثِقْلِهَا حَلٌّ فِي الْأَظْهَرِ^(٤).

وَلَوْ كَانَ بِيَدِهِ سِكِّينٌ فَسَقَطَ وَانْجَرَحَ بِهِ صَيْدٌ أَوْ اخْتَكَّتْ بِهِ شَاةٌ وَهُوَ فِي يَدِهِ فَانْقَطَعَ حُلُقُومُهَا وَمَرِيئُهَا أَوْ اسْتَرْسَلَ كَلْبٌ بِنَفْسِهِ فَقَتَلَ لَمْ يَحِلَّ، وَكَذَا لَوْ اسْتَرْسَلَ كَلْبٌ فَأَغْرَاهُ صَاحِبُهُ فَرَادَ عَدُوَّهُ لَمْ يَحِلَّ فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ بِإِعَانَةِ رِيحٍ حَلٌّ.

(١) عالية.

(٢) لأن وقوعه على الأرض ضروري، فلا يُعَدُّ مما اشترك فيه سبيان.

(٣) ولا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي جَارِحَةِ الطَّيْرِ، لِأَنَّهَا إِذَا أُرْسِلَتْ فَلَا مَطْمَعَ فِي انْزَجَارِهَا.

(٤) أمّا لو مات بِشِدَّةِ الْعَدُوِّ فَلَا يَحِلُّ.

وَلَوْ أَرْسَلَ سَهْمًا لِاخْتِبَارِ قُوَّتِهِ أَوْ إِلَى غَرَضٍ فَأَعْتَزَّضَهُ
صَيْدٌ فَقَتَلَهُ حَرُمٌ فِي الْأَصْحَ، وَلَوْ رَمَى صَيْدًا ظَنَّهُ حَجَرًا أَوْ
سِرْبَ ظَبَاءٍ فَأَصَابَ وَاحِدَةً حَلَّتْ^(١)، وَإِنْ قَصَدَ وَاحِدَةً فَأَصَابَ
غَيْرَهَا حَلَّتْ فِي الْأَصْحَ.

وَلَوْ غَابَ عَنْهُ الْكَلْبُ وَالصَّيْدُ ثُمَّ وَجَدَهُ مَيْتًا حَرُمٌ^(٢)، وَإِنْ
جَرَحَهُ وَغَابَ ثُمَّ وَجَدَهُ مَيْتًا حَرُمٌ فِي الْأَظْهَرِ.

* * * *

فَصْلٌ [فِيمَا يُمْلِكُ بِهِ الصَّيْدُ]

يُمْلِكُ الصَّيْدُ بِضَبْطِهِ بِيَدِهِ، وَبِجُرْحٍ مُدْفَفٍ^(٣)، وَبِإِزْمَانٍ^(٤)
وَكَسْرِ جَنَاحٍ، وَبِوُقُوعِهِ فِي شَبَكَةٍ نَصَبَهَا، وَبِإِلْجَائِهِ إِلَى مَضِيْقٍ^(٥)
لَا يُقْلِتُ مِنْهُ.

وَلَوْ وَقَعَ صَيْدٌ فِي مِلْكِهِ وَصَارَ مَقْدُورًا عَلَيْهِ بِتَوَحُّلٍ وَغَيْرِهِ
لَمْ يَمْلِكْهُ فِي الْأَصْحَ، وَمَتَى مَلَكَهُ لَمْ يَزُلْ مِلْكُهُ بِإِنْفِلَاتِهِ، وَكَذَا
بِإِرْسَالِ الْمَالِكِ لَهُ فِي الْأَصْحَ.

(١) لوجود القصد.

(٢) على الصحيح، كما في التحفة والنهاية.

(٣) مسرع للهلاك.

(٤) إزالة امتناع.

(٥) كقفص.

وَلَوْ تَحَوَّلَ حَمَامُهُ إِلَى بُرْجٍ غَيْرِهِ لَزِمَهُ^(١) رَدُّهُ، فَإِنْ اخْتَلَطَ
وَعَسَرَ التَّمْيِيزُ لَمْ يَصِحَّ بَيْعُ أَحَدِهِمَا وَهَبْتُهُ شَيْئًا مِنْهُ لِثَالِثٍ،
وَيَجُوزُ لِصَاحِبِهِ فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ بَاعَاهُمَا وَالْعَدَدُ مَعْلُومٌ وَالْقِيَمَةُ
سَوَاءٌ صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا^(٢).

وَلَوْ جَرَحَ الصَّيْدَ اثْنَانِ مُتَعَاقِبَانِ؛ فَإِنْ دَفَّفَ الثَّانِي أَوْ أَرْزَمَ
دُونَ الْأَوَّلِ فَهُوَ لِلثَّانِي، وَإِنْ دَفَّفَ الْأَوَّلُ فَلَهُ، وَإِنْ أَرْزَمَ
فَلَهُ^(٣)، ثُمَّ إِنْ دَفَّفَ الثَّانِي بِقَطْعِ حُلُقُومٍ وَمَرِيٍّ فَهُوَ حَلَالٌ^(٤)،
وَعَلَيْهِ لِلأَوَّلِ مَا نَقَصَ بِالذَّبْحِ^(٥)، وَإِنْ دَفَّفَ لَا يَقْطَعُهُمَا أَوْ لَمْ
يُذَفَّفْ وَمَاتَ بِالْجُرْحَيْنِ فَحَرَامٌ^(٦)، وَيُضْمَنُهُ الثَّانِي لِلأَوَّلِ.

وَإِنْ جَرَحَا مَعًا وَدَفَّفَا أَوْ أَرْزَمَا فَلَهُمَا، وَإِنْ دَفَّفَ أَحَدُهُمَا
أَوْ أَرْزَمَ دُونَ الْآخَرِ فَلَهُ، وَإِنْ دَفَّفَ وَاحِدٌ وَأَرْزَمَ آخَرُ وَجْهَلِ
السَّابِقُ حُرْمَ عَلَى الْمَذْهَبِ.



(١) أي: لزم الغير.

(٢) ولو اختلط حمامٌ مملوكٌ بحمامٍ مباحٍ غيرٍ محصورٍ لم يحرم على أحدٍ الاصطياد.

(٣) أيضًا.

(٤) أكله لحصول الموت بذبح ذابح.

(٥) وهو ما بين قيمته زَمَنًا ومذبوحًا.

(٦) لأنَّ المقدور عليه لا يَجِلُّ إِلَّا بذبحه.

كِتَابُ الْأُضْحِيَّةِ

هِيَ سُنَّةٌ لَا تَجِبُ إِلَّا بِالتَّزَامِ^(١)، وَيُسَنُّ لِمُرِيدِهَا أَنْ لَا يُزِيلَ شَعْرَهُ وَلَا ظَفْرَهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يُضْحِيَ^(٢)، وَأَنْ يَذْبَحَهَا بِنَفْسِهِ، وَإِلَّا فَلْيَشْهَدَهَا.

وَلَا تَصِحُّ إِلَّا مِنْ إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَغَنَمٍ، وَشَرَطُ إِبِلٍ أَنْ يَطْعَنَ^(٣) فِي السَّنَةِ السَّادِسَةِ، وَبَقَرٍ وَمَعَزٍ فِي الثَّالِثَةِ، وَضَأْنٍ فِي الثَّانِيَةِ^(٤). وَيَجُوزُ ذَكَرٌ وَأُنْثَى وَخَصِيٌّ. وَالْبَعِيرُ وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالشَّاةُ عَنْ وَاحِدٍ^(٥)، وَأَفْضَلُهَا: بَعِيرٌ ثُمَّ بَقَرَةٌ ثُمَّ ضَأْنٌ ثُمَّ مَعَزٌ، وَسَبْعُ شِيَاهٍ أَفْضَلُ مِنْ بَعِيرٍ، وَشَاةٌ أَفْضَلُ مِنْ مُشَارَكَةٍ فِي بَعِيرٍ.

وَشَرَطُهَا: سَلَامَةٌ مِنْ عَيْبٍ يَنْقُصُ لَحْمًا؛ فَلَا تُجْزَى عَجْفَاءُ^(٦)، وَمَجْنُونَةٌ، وَمَقْطُوعَةٌ بَعْضِ أُذُنٍ^(٧)، وَذَاتُ عَرَجٍ

(١) كهذه أضحية، وجعلتها أضحية.

(٢) بل يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ.

(٣) يدخل.

(٤) ولو أسقط الضأن أسنانه قبل تمام السنة أجزأ.

(٥) فإن ذبحها عنه وعن أهله، أو عنه وأشرك غيرها في ثوابها جاز.

(٦) هزيلة.

(٧) أو مخلوقة بلا أُذُن.

وَعَوَرَ وَمَرَضَ وَجَرَبَ بَيْنَ، وَلَا يَضُرُّ يَسِيرُهَا^(١) وَلَا فَقْدُ قَرْنٍ،
وَكَذَا شَقُّ أُذُنٍ وَفَرْقُهَا وَثَقْبُهَا^(٢) فِي الْأَصَحِّ.

قُلْتُ: الصَّحِيحُ الْمَنْصُوصُ: يَضُرُّ يَسِيرُ الْجَرَبِ^(٣). وَاللَّهُ
أَعْلَمُ.

وَيَدْخُلُ وَقْتُهَا: إِذَا أَرْتَفَعَتِ الشَّمْسُ كَرُمَحَ يَوْمِ النَّحْرِ ثُمَّ
مُضِيَّ قَدَرِ رَكَعَتَيْنِ وَخُطْبَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، وَيَبْقَى حَتَّى تَغْرُبَ آخِرَ
أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

قُلْتُ: أَرْتِفَاعُ الشَّمْسِ فَضِيلَةً، وَالشَّرْطُ طُلُوعُهَا، ثُمَّ مُضِيَّ
قَدَرِ الرُّكَعَتَيْنِ وَالْخُطْبَتَيْنِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمَنْ نَذَرَ مُعَيَّنَةً فَقَالَ: (لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَضْحِيَ بِهِذِهِ) لَزِمَهُ
ذَبْحُهَا فِي هَذَا الْوَقْتِ^(٤)، فَإِنْ تَلِفَتْ قَبْلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ
أَتْلَفَهَا لَزِمَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِقِيمَتِهَا مِثْلَهَا وَيَذْبَحَهَا فِيهِ، وَإِنْ نَذَرَ فِي
ذِمَّتِهِ ثُمَّ عَيَّنَ لَزِمَهُ ذَبْحُهُ فِيهِ، فَإِنْ تَلِفَتْ قَبْلَهُ بَقِيَ الْأَصْلُ عَلَيْهِ
فِي الْأَصَحِّ.

وَتُشْتَرَطُ النِّيَّةُ عِنْدَ الذَّبْحِ إِنْ لَمْ يَسْبِقْ تَعْيِينٌ، وَكَذَا إِنْ
قَالَ: (جَعَلْتُهَا أَضْحِيَّةً) فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ وَكَّلَ بِالذَّبْحِ نَوَى عِنْدَ
إِعْطَاءِ الْوَكِيلِ أَوْ ذَبْحِهِ.

(١) أي: الأربع.

(٢) بشرط أن لا يسقط من الأذن شيء.

(٣) لأنه يفسد اللحم.

(٤) أما لو نوى ولم يتلفظ فلا تكون مندورة.

وَلَهُ الْأَكْلُ مِنَ أُضْحِيَّةٍ تَطَوُّعٌ^(١)، وَإِطْعَامُ الْأَغْنِيَاءِ لَا تَمْلِكُهُمْ^(٢)، وَيَأْكُلُ ثُلُثًا، وَفِي قَوْلٍ: نِصْفًا، وَالْأَصَحُّ: وَجُوبُ التَّصَدُّقِ بِبَعْضِهَا^(٣)، وَالْأَفْضَلُ بِكُلِّهَا إِلَّا لِقَمًا يَتَبَرَّكُ بِأَكْلِهَا، وَيَتَصَدَّقُ بِجِلْدِهَا أَوْ يَنْتَفِعُ بِهِ، وَوَلَدُ الْوَاجِبَةِ يُذْبَحُ، وَلَهُ أَكْلُ كُلِّهِ وَشُرْبُ فَاضِلِ لَبَنِهَا^(٤).

وَلَا تَضْحِيَّةَ لِرَقِيقٍ، فَإِنْ أَذِنَ سَيِّدُهُ وَقَعَتْ لَهُ^(٥)، وَلَا يُضْحِي مَكَاتِبُ بِلَا إِذْنٍ، وَلَا تَضْحِيَّةٌ عَنِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَلَا عَنْ مَيْتٍ إِنْ لَمْ يُوصِرْ بِهَا.

* * * *

فَضْلٌ [فِي الْعَقِيقَةِ]

يُسَنُّ أَنْ يَعْقَّ عَنْ غُلَامٍ بِشَاتَيْنِ^(٦)، وَجَارِيَةٍ بِشَاةٍ. وَسِنَّهَا وَسَلَامَتُهَا وَالْأَكْلُ وَالتَّصَدُّقُ كَالْأُضْحِيَّةِ، وَيُسَنُّ طَبْخُهَا، وَلَا يُكْسَرُ عَظْمٌ، وَأَنْ تُذْبَحَ يَوْمَ سَابِعِ وَلَادَتِهِ، وَيُسَمَّى فِيهِ، وَيُحْلَقَ

(١) ضَحَّى بِهَا عَنْ نَفْسِهِ، وَأَمَّا مَنْ ضَحَّى عَنْ غَيْرِهِ (كَمَيْتٍ) فَلَيْسَ لَهُ وَلَا لِلْأَغْنِيَاءِ الْأَكْلُ مِنْهَا.

(٢) فَلَيْسَ لَهُمْ بَيْعُ شَيْءٍ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ، بِخِلَافِ الْفُقَرَاءِ فَإِنَّهُمْ يَمْلِكُونَهُ، وَلَهُمْ بَيْعُهُ.

(٣) نَيْثًا.

(٤) عَنْ وَلَدِهَا مَعَ الْكَرَاهَةِ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ.

(٥) أَيُّ: لِلْسَيِّدِ.

(٦) وَيَتَأَدَّى أَصْلَ السُّتَّةِ بِشَاةٍ.

رَأْسُهُ بَعْدَ ذَبْحِهَا، وَيُتَصَدَّقَ بِزَنْتِهِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً^(١)، وَيُؤَدَّنَ فِي
أُذُنِهِ^(٢) حِينَ يُولَدُ، وَيُحَنِّكَ بِتَمْرٍ.



(١) ويسنّ لمن لم يُحلق شعره أن يفعله هو بعد البلوغ.

(٢) اليمنى، ويقام في اليسرى.

كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ

حَيَوَانُ الْبَحْرِ^(١) السَّمَكُ مِنْهُ حَلَالٌ كَيْفَ مَاتَ^(٢)، وَكَذَا
غَيْرُهُ فِي الْأَصَحِّ، وَقِيلَ: لَا، وَقِيلَ: إِنْ أَكَلَ مِثْلَهُ فِي الْبَرِّ
حَلٌّ، وَإِلَّا فَلَا: (كَكَلْبٍ وَحِمَارٍ).

وَمَا يَعِيشُ فِي بَرٍّ وَبَحْرٍ: (كَضِفْدَعٍ وَسَرَطَانٍ وَحَيَّةٍ^(٣))
حَرَامٌ.

وَحَيَوَانُ الْبَرِّ يَحِلُّ مِنْهُ الْأَنْعَامُ^(٤)، وَالْخَيْلُ، وَبَقَرٌ وَخَشٍ
وَحِمَارُهُ، وَظَبْيٌ، وَضَبُعٌ، وَضَبٌّ، وَأَرْزَبٌ، وَثَغْلَبٌ،
وَيَرْبُوعٌ^(٥)، وَفَنَكٌ^(٦)، وَسَمُورٌ.

وَيَحْرُمُ بَغْلٌ وَحِمَارٌ أَهْلِيٌّ، وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ
وَمِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ (كَأَسَدٍ وَنَمْرٍ وَذَيْبٍ وَدُبٍّ وَفِيلٍ وَقِرْدٍ، وَبَازٍ

(١) الذي لا يعيش إلا فيه، وعيشه خارجه كعيش المذبوح.

(٢) ولو طافياً.

(٣) وتمساح.

(٤) وهي: الإبل، والبقرة، والغنم.

(٥) وهو يشبه الفأر، قصيرُ اليدين، طويلُ الرجلين، يَطْرَفُ ذَنِبُهُ شعرات.

(٦) حيوان يؤخذ من جلده الفَرُؤُ.

وَشَاهِيْنٍ وَصَفْرٍ وَنَسْرِ وَعُقَابٍ)، وَكَذَا ابْنُ آوَى وَهِرَّةٌ وَخَشٍ فِي الْأَصَحِّ.

وَيَحْرُمُ مَا نُدِبَ قَتْلُهُ (كَحَيَّةٍ، وَعَقْرَبٍ، وَغُرَابٍ أَبْقَعَ^(١)، وَجِدَاةٍ، وَفَأَرَةٍ)، وَكُلُّ سَبْعٍ ضَارٍ^(٢)، وَكَذَا رَحْمَةٌ وَبُعَاثَةٌ.

وَالْأَصَحُّ: حِلُّ غُرَابٍ زَرَعَ^(٣)، وَتَحْرِيمُ بَبْعًا وَطَاوُوسٍ.

وَتَحِلُّ نَعَامَةٌ وَكُرْكِيٌّ وَبَطٌّ وَإِوَزٌ وَدَجَاجٌ وَحَمَامٌ (وَهُوَ كُلُّ مَا عَبَّ^(٤) وَهَدَرَ^(٥))، وَمَا عَلَى شَكْلِ غُصْفُورٍ وَإِنْ اخْتَلَفَ لَوْنُهُ وَنَوْعُهُ (كَعَنْدَلِيْبٍ وَصَعْوَةٍ^(٦) وَزُرْزُورٍ)، لَا خُطَافٌ^(٧) وَنَمْلٌ وَنَحْلٌ وَذُبَابٌ وَحَشَرَاتٌ (كَخُنْفُسَاءَ وَدُودٍ)، وَكَذَا مَا تَوَلَّدَ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ.

وَمَا لَا نَصَّ فِيهِ؛ إِنْ اسْتَطَابَهُ أَهْلُ يَسَارٍ وَطِبَاعٍ سَلِيمَةٍ مِنْ الْعَرَبِ فِي حَالِ رِفَاهِيَةٍ حَلٍّ، وَإِنْ اسْتَحْبَثُوهُ فَلَا، وَإِنْ جُهِلَ اسْمُ حَيَوَانٍ سُئِلُوا وَعَمِلَ بِتَسْمِيَّتِهِمْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ اسْمٌ عِنْدَهُمْ اُعْتَبِرَ بِالْأَشْبَةِ بِهِ.

وَإِذَا ظَهَرَ تَغْيِيرُ لَحْمٍ جَلَالَةٍ^(٨) حَرَّمَ أَكْلُهُ، وَقِيلَ: يُكْرَهُ.

(١) وهو ما فيه سواد وبياض.

(٢) عادٍ.

(٣) وهو أسود صغيرٌ مُحَمَّرُ المنقار والرجلين.

(٤) شرب من غير تنفيس.

(٥) رَجَعَ الصوت.

(٦) صغار العصافير.

(٧) خُفَاش.

(٨) تَأْكُل النجاسات.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ يُكْرَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَإِنْ عُلِفَتْ طَاهِرًا فَطَابَ حَلٌّ.

وَلَوْ تَنَجَّسَ طَاهِرٌ كَخَلٍّ وَدُبْسٍ ذَائِبٍ حَرُمَ.

وَمَا كُسِبَ بِمُخَامَرَةِ نَجِسٍ (كَحِجَامَةٍ وَكَنَسٍ^(١)) مَكْرُوهٌ،
وَيُسْنُ أَنْ لَا يَأْكُلَهُ، وَيُطْعِمُهُ رَقِيقَهُ وَنَاضِحَهُ^(٢).

وَيَحِلُّ جَنِينٌ وَجِدَ مَيْتًا فِي بَطْنٍ مُذَكَّاةٍ.

وَمَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مَوْتًا أَوْ مَرَضًا مَخُوفًا وَوَجَدَ مُحَرَّمًا
لَزِمَهُ أَكْلُهُ، وَقِيلَ: يَجُوزُ، فَإِنْ تَوَقَّعَ حَلَالًا قَرِيبًا لَمْ يَجْزُ غَيْرُ
سَدِّ الرَّمَقِ، وَإِلَّا فَفِي قَوْلٍ: يَشْبَعُ، وَالْأَظْهَرُ: سَدُّ الرَّمَقِ إِلَّا أَنْ
يَخَافَ تَلَفًا إِنْ أَقْتَصَرَ.

وَلَهُ أَكْلُ آدَمِيٍّ مَيْتٍ، وَقَتْلُ مُرْتَدٍّ وَحَرْبِيٍّ، لَا ذِمِّيٍّ
وَمُسْتَأْمِنٍ وَصَبِيٍّ حَرْبِيٍّ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ: حِلُّ قَتْلِ الصَّبِيِّ وَالْمَرْأَةِ الْحَرْبِيِّينِ لِلْأَكْلِ.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَوْ وَجَدَ طَعَامَ غَائِبٍ أَكَلَ وَعَرِمَ، أَوْ حَاضِرٍ مُضْطَرٍّ لَمْ
يَلْزَمْهُ بَذْلُهُ إِنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنْهُ، فَإِنْ آثَرَ مُسْلِمًا جَازًا، أَوْ^(٣) غَيْرَ
مُضْطَرٍّ لَزِمَهُ إِطْعَامُ مُضْطَرٍّ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ، فَإِنْ أَمْتَنَعَ فَلَهُ قَهْرُهُ

(١) لِنَجَسٍ.

(٢) بَعِيرُهُ.

(٣) وَجَدَ طَعَامَ حَاضِرٍ.

وَإِنْ قَتَلَهُ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُهُ بِعَوَضٍ نَاجِزٍ إِنْ حَضَرَ، وَإِلَّا فَبِنَسِيئَةٍ،
فَلَوْ أَطْعَمَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ عَوْضًا فَأَلْأَصَحُّ: لَا عَوْضَ.

وَلَوْ وَجَدَ مُضْطَرَّ مَيْتَةٍ وَطَعَامَ غَيْرِهِ، أَوْ مُحْرِمٌ مَيْتَةً وَصَيْدًا
فَالْمَذْهَبُ: أَكْلُهَا^(١)، وَالْأَصَحُّ: تَحْرِيمُ قَطْعِ بَعْضِهِ لِأَكْلِهِ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ: جَوَازُهُ، وَشَرْطُهُ: فَقْدُ الْمَيْتَةِ وَنَحْوِهَا،
وَأَنْ يَكُونَ الْخَوْفُ فِي قَطْعِهِ أَقْلًا^(٢)، وَيَحْرُمُ قَطْعُهُ لِعَيْرِهِ^(٣) وَمِنْ
مَعْصُومٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) أي: الميته.

(٢) من الخوف في ترك الأكل.

(٣) أي: قطع بعضه لغيره.



كِتَابُ الْمُسَابَقَةِ^(١) ، وَالْمُنَاضِلَةِ^(٢)

هُمَا سُنَّةٌ، وَيَحِلُّ أَخْذُ عِوَضٍ عَلَيْهِمَا.

وَتَصِحُّ الْمُنَاضِلَةُ عَلَى سِهَامٍ، وَكَذَا مَزَارِيقُ^(٣) وَرِمَاحُ^(٤)
وَرَمْيُ بِأَخْجَارٍ وَمِنْجَنِيْقٍ^(٥)، وَكُلُّ نَافِعٍ فِي الْحَرْبِ^(٦) عَلَى
الْمَذْهَبِ؛ لَا عَلَى كُرَّةِ صَوْلَجَانٍ^(٧)، وَبُنْدُقٍ^(٨) وَسَبَاحَةٍ وَشِطْرُنْجٍ
وَحَاتِمٍ، وَوُقُوفٍ عَلَى رِجْلِ، وَمَعْرِفَةٍ مَا فِي يَدِهِ^(٩).

وَتَصِحُّ الْمُسَابَقَةُ^(١٠) عَلَى خَيْلٍ^(١١) (وَكَذَا فَيْلٌ وَبَغْلٌ
وَحِمَارٌ فِي الْأَظْهَرِ)، لَا طَيْرٍ وَصِرَاعٍ فِي الْأَصَحِّ.

(١) على الخيل ونحوها.

(٢) الرمي بالسَّهَامِ ونحوها.

(٣) رماح صغيرة.

(٤) عطف عامٌّ على خاصٍّ.

(٥) عطف خاصٌّ على عامٍّ.

(٦) كالمَدافع والبنادق.

(٧) وهو عصا مِعْوَجَةٌ الطَّرَفِ.

(٨) يُرمى إلى حفرة.

(٩) فلا يصحُّ الْعَقْدُ عليها بِعِوَضٍ، وَإِلَّا فَمُبَاحٌ.

(١٠) بِعِوَضٍ وَغَيْرِهِ.

(١١) وإِبِلٌ.

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ عَقْدَهُمَا ^(١) لَا زِمَ لَا جَائِزَ، فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا
فَسْخُهُ ^(٢)، وَلَا تَرْكُ الْعَمَلِ قَبْلَ الشُّرُوعِ وَلَا بَعْدَهُ، وَلَا زِيَادَةُ
وَتَقْصُّ فِيهِ ^(٣)، وَلَا فِي مَالٍ.

وَشَرَطُ الْمُسَابَقَةِ: عِلْمُ الْمُوقِفِ ^(٤) وَالْغَايَةِ، وَتَسَاوِيهِمَا
فِيهِمَا، وَتَعْيِينُ الْفَرَسَيْنِ وَيَتَعَيَّنَانِ ^(٥)، وَإِمْكَانُ سَبْقِ كُلِّ وَاحِدٍ،
وَالْعِلْمُ بِالْمَالِ الْمَشْرُوطِ.

وَيَجُوزُ شَرْطُ الْمَالِ مِنْ غَيْرِهِمَا؛ بَأَنْ يَقُولَ الْإِمَامُ أَوْ
أَحَدُ الرَّعِيَّةِ: (مَنْ سَبَقَ مِنْكُمَا فَلَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ كَذَا، أَوْ
فَلَهُ عَلَيَّ كَذَا)، وَمِنْ أَحَدِهِمَا؛ فَيَقُولُ: (إِنْ سَبَقْتَنِي فَلَكَ
عَلَيَّ كَذَا، أَوْ سَبَقْتُكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْنِكَ)، فَإِنْ شَرِطَ أَنَّ مَنْ
سَبَقَ مِنْهُمَا فَلَهُ عَلَى الْآخِرِ كَذَا لَمْ يَصِحَّ إِلَّا بِمُحَلِّلٍ
فَرَسُهُ كُفَاءٌ لِفَرَسَيْهِمَا، فَإِنْ سَبَقَهُمَا أَخَذَ الْمَالَيْنِ، وَإِنْ سَبَقَاهُ
وَجَاءَا مَعًا فَلَا شَيْءَ لِأَحَدٍ، وَإِنْ جَاءَ مَعَ أَحَدِهِمَا فَمَالُ هَذَا
لِنَفْسِهِ، وَمَالُ الْمُتَأَخِّرِ لِلْمُحَلِّلِ وَلِلَّذِي مَعَهُ، وَقِيلَ: لِلْمُحَلِّلِ
فَقَطُّ.

وَإِنْ جَاءَ أَحَدُهُمَا ثُمَّ الْمُحَلِّلُ ثُمَّ الْآخَرُ فَمَالُ الْآخِرِ لِلأَوَّلِ
فِي الْأَصَحِّ.

(١) أي: المسابقة والمناضلة.

(٢) إذا التزم العوض.

(٣) أي: العمل.

(٤) الذي يبتدئ منه.

(٥) بالتعيين.

وَإِنْ تَسَابَقَ ثَلَاثَةٌ فَصَاعِدًا وَشَرْطٌ لِلثَّانِي مِثْلُ الْأَوَّلِ
فَسَدَّ^(١) ، وَدُونَهُ^(٢) يَجُوزُ فِي الْأَصَحِّ.

وَسَبَقُ إِبِلٍ بِكَتِفٍ ، وَخَيْلٍ بِعُنُقٍ ، وَقِيلَ: بِالْقَوَائِمِ فِيهِمَا.

وَيُشْتَرَطُ لِلْمُنَاضَلَةِ: بَيَانُ أَنَّ الرَّمِيَّ مُبَادَرَةٌ (وَهِيَ أَنْ
يَبْذُرَ^(٣) أَحَدُهُمَا بِإِصَابَةِ الْعَدَدِ الْمَشْرُوطِ^(٤)) أَوْ مُحَاطَةٌ (وَهِيَ:
أَنْ تُقَابَلَ إِصَابَاتُهُمَا^(٥)) وَيُطْرَحَ الْمُشْتَرَكُ ، فَمَنْ زَادَ بَعْدَ كَذَا
فَنَاضِلٌ^(٦).

وَبَيَانُ عَدَدِ نُوبِ الرَّمِيِّ^(٧) ، وَالْإِصَابَةِ ، وَمَسَافَةِ الرَّمِيِّ ،
وَقَدْرِ الْغَرَضِ طُولًا وَعَرْضًا ؛ إِلَّا أَنْ يُعْقَدَ بِمَوْضِعٍ فِيهِ غَرَضٌ
مَعْلُومٌ فَيُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَيْهِ .

وَلْيُبَيِّنَا صِفَةَ الرَّمِيِّ: مِنْ قَرَعٍ (وَهُوَ: إِصَابَةُ الشَّنِّ^(٨) بِلَا

(١) لكن المعتمد الصحة .

(٢) أي: وإن شَرَطَ للثاني دون الأول .

(٣) أي: يَسْبِقُ .

(٤) كخمسة من عشرين ، فمن أصابها ولو في أول العشرين لا يحتاج إلى إتمامها .

(٥) مِنْ عَدَدٍ مَعْلُومٍ .

(٦) لِلْآخِرِ ، وَالْمَعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ التَّعَرُّضُ لِلْمُبَادَرَةِ وَلَا الْمُحَاطَةُ فِي الْعَقْدِ ، وَيُحْمَلُ عَلَى الْمُبَادَرَةِ وَإِنْ جَهَلَاهَا .

(٧) مِنْ كَوْنِ أَحَدِهِمَا يَرْمِي سَهْمًا ، ثُمَّ الْآخَرُ مِثْلَهُ ، أَوْ خَمْسَةٌ ثُمَّ الْآخَرُ كَذَلِكَ ، وَالْمَعْتَمَدُ: أَنَّ بَيَانَ هَذَا مُسْتَحَبٌّ لَا شَرْطَ ، وَيُحْمَلُ الْإِطْلَاقُ عَلَى أَنْ يَرْمِيَ سَهْمًا سَهْمًا .

(٨) الْجِلْدُ الْبَالِي .

خَدَشٍ) أَوْ خَزَقٍ (وَهُوَ: أَنْ يَشْقُبَهُ وَلَا يَثْبُتَ فِيهِ) أَوْ خَسَقٍ (وَهُوَ: أَنْ يَثْبُتَ) أَوْ مَرَقٍ (وَهُوَ: أَنْ يَنْفُذَ)، فَإِنْ أَطْلَقَا اقْتَضَى الْقَرْعَ.

وَيَجُوزُ عَوْضُ الْمُنَاضِلَةِ مِنْ حَيْثُ يَجُوزُ عَوْضُ الْمُسَابِقَةِ وَبَشْرُطِهِ.

وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ قَوْسٍ وَسَهْمٍ، فَإِنْ عُيِّنَ لَغَا، وَجَازَ إِبْدَالُهُ بِمِثْلِهِ، فَإِنْ شُرِطَ مَنَعُ إِبْدَالِهِ فَسَدَ الْعَقْدُ. وَالْأَظْهَرُ: اشْتِرَاطُ بَيَانِ الْبَادِي بِالرَّمْيِ.

وَلَوْ حَضَرَ جَمْعٌ لِلْمُنَاضِلَةِ فَأَنْتَصَبَ زَعِيمَانِ يَخْتَارَانِ أَصْحَابًا جَازَ، وَلَا يَجُوزُ شَرْطُ تَعْيِينِهِمَا بِقُرْعَةٍ^(١)، فَإِنْ اخْتَارَ غَرِيبًا ظَنَّهُ رَامِيًا فَبَانَ خِلَافُهُ بَطْلَ الْعَقْدِ فِيهِ، وَسَقَطَ مِنَ الْحِزْبِ الْآخَرِ وَاحِدٌ، وَفِي بُطْلَانِ الْبَاقِي قَوْلَا الصَّفَقَةِ^(٢)، فَإِنْ صَحَّحْنَا فَلَهُمْ جَمِيعًا الْخِيَارُ^(٣)، فَإِنْ أَجَازُوا وَتَنَازَعُوا فِيمَنْ يَسْقُطُ بَدَلُهُ فَسَدَ الْعَقْدُ.

وَإِذَا نَضَلَ^(٤) حِزْبٌ فُسِمَ الْمَالُ بِحَسَبِ الْإِصَابَةِ، وَقِيلَ: بِالسَّوِيَّةِ^(٥).

(١) ولا أن يختار واحد جميع الحزب أولاً.

(٢) وأظهرهما تفرق.

(٣) بين الفسخ والإجازة.

(٤) غلب.

(٥) وهو المعتمد.

وَيُشْتَرَطُ فِي الْإِصَابَةِ الْمَشْرُوطَةُ: أَنْ تَحْصُلَ بِالنَّضْلِ^(١)،
 فَلَوْ تَلِفَ وَتَرٌّ أَوْ قَوْسٌ، أَوْ عَرَضَ شَيْءٌ^(٢) أَنْصَدَمَ بِهِ السَّهْمُ
 وَأَصَابَ حُسْبَ لَهُ، وَإِلَّا لَمْ يُحْسَبْ عَلَيْهِ، وَلَوْ نَقَلَتِ الرِّيحُ
 الْغَرَضَ فَأَصَابَ مَوْضِعَهُ حُسْبَ لَهُ، وَإِلَّا فَلَا يُحْسَبُ عَلَيْهِ.
 وَلَوْ شَرِطَ خَسَقٌ فَثَقَبَ وَثَبَتَ ثُمَّ سَقَطَ أَوْ لَقِيَ صَلَابَةً
 فَسَقَطَ حُسْبَ لَهُ.



(١) لَا يَغْرَضُ السَّهْمُ.

(٢) كَحَيَوَانٍ.

كِتَابُ الْإِيمَانِ

لَا تَنْعَقِدُ إِلَّا بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ صِفَةٍ لَهُ؛ كَقَوْلِهِ: (وَاللَّهِ)، (وَرَبُّ الْعَالَمِينَ)، (وَالْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ)، (وَمَنْ نَفْسِي بِيَدِهِ)، وَكُلُّ أَسْمٍ مُخْتَصَرٌ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ: (لَمْ أَرِدْ بِهِ الْيَمِينَ).

وَمَا أَنْصَرَفَ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ كـ (الرَّحِيمِ) وَ (الْخَالِقِ) وَ (الرَّازِقِ) وَ (الرَّبِّ) تَنْعَقِدُ بِهِ الْيَمِينَ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ غَيْرَهُ.

وَمَا اسْتُعْمِلَ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ سِوَاءُ (كَالشَّيْءِ^(١))، وَالْمَوْجُودِ، وَالْعَالِمِ، وَالْحَيِّ) لَيْسَ بِيَمِينٍ إِلَّا بِنِيَّةٍ.

وَالصِّفَةُ كـ (وَعَظَمَةِ اللَّهِ) (وَعِزَّتِهِ) (وَكِبْرِيَاءِهِ) (وَكَلَامِهِ) (وَعِلْمِهِ) (وَقُدْرَتِهِ) (وَمَشِيئَتِهِ) يَمِينٌ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ بِالْعِلْمِ الْمَعْلُومِ، وَبِالْقُدْرَةِ الْمَقْدُورِ^(٢).

(١) قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقال أيضاً: ﴿قُلْ أَشَىءٌ أَكْبَرُ شَيْئَةً قُلْ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩].

(٢) وكذا بقية الصفات لو أراد بها آثارها.

وَلَوْ قَالَ: (وَحَقُّ اللَّهِ) ^(١) فَيَمِينُ ^(٢)، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْعِبَادَاتِ.

وَحُرُوفُ الْقَسَمِ: (بَاءٌ) وَ(وَاوٌ) وَ(تَاءٌ)، كَ(بِاللَّهِ) وَ(وَاللَّهِ) وَ(تَاللَّهِ)، وَتَخْتَصُّ التَّاءُ بِاللَّهِ ^(٣).

وَلَوْ قَالَ: (اللَّهُ)، وَرَفَعَ أَوْ نَصَبَ أَوْ جَرَّ فَلَيْسَ بِيَمِينٍ إِلَّا بِنِيَّةٍ.

وَلَوْ قَالَ: (أَقْسَمْتُ) أَوْ (أُقْسِمُ) أَوْ (حَلَفْتُ) أَوْ (أَحْلِفُ بِاللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ) فَيَمِينٌ إِنْ نَوَاهَا أَوْ أَطْلَقَ، وَإِنْ قَالَ: قَصَدْتُ خَبْرًا مَاضِيًا أَوْ مُسْتَقْبَلًا صَدَقَ بَاطِنًا، وَكَذَا ظَاهِرًا عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَلَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ: (أُقْسِمُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ) أَوْ (أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ) وَأَرَادَ يَمِينَ نَفْسِهِ فَيَمِينٌ، وَإِلَّا ^(٤) فَلَا.

وَلَوْ قَالَ: (إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنَا يَهُودِيٌّ أَوْ بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ) فَلَيْسَ بِيَمِينٍ ^(٥).

وَمَنْ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى لَفْظِهَا ^(٦) بِلَا قَصْدٍ لَمْ تَنْعَقِدْ.

(١) قال تعالى: ﴿وَلَيْلَتٌ لَكُمُ الْيَقِينِ﴾ [الحاقة: ٥١].

(٢) وحقُّ الله هو القرآن، أو استحقاق الإلهية.

(٣) أي: بدخلونها على لفظ الجلالة.

(٤) بأن أراد الشفيع.

(٥) والتلفُّظ بذلك حرام إذا قصد به تبعيد نفسه، وأمّا إذا قصد الرضا بالتهوُّد إذا فعل ذلك فكُفِّر.

(٦) أي: اليمين.

وَتَصِيحٌ عَلَى مَاضٍ وَمُسْتَقْبَلٍ^(١)، وَهِيَ مَكْرُوهَةٌ إِلَّا فِي طَاعَةٍ.

فَإِنْ حَلَفَ عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ فِعْلٍ حَرَامٍ عَصَى وَلَزِمَهُ الْحِنْثُ وَكَفَّارَةٌ؛ أَوْ تَرْكِ مَنذُوبٍ أَوْ فِعْلٍ مَكْرُوهٍ سُنَّ حِنْثُهُ وَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ؛ أَوْ تَرْكِ مُبَاحٍ أَوْ فِعْلِهِ فَالْأَفْضَلُ تَرْكُ الْحِنْثِ، وَقِيلَ: الْحِنْثُ.

وَلَهُ تَقْدِيمُ كَفَّارَةِ بَغَيْرِ صَوْمٍ عَلَى حِنْثٍ جَائِزٍ، قِيلَ: وَحَرَامٍ.

قُلْتُ: هَذَا أَصَحُّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَكَفَّارَةُ ظَهَارٍ^(٢) عَلَى الْعَوْدِ^(٣)، وَقَتْلٍ^(٤) عَلَى الْمَوْتِ، وَمَنْذُورٍ مَالِيٍّ.

* * * *

فَصْلٌ [فِي صِفَةِ الْكَفَّارَةِ]

يَتَخَيَّرُ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بَيْنَ عِتْقِ كَالظَّهَارِ، وَإِطْعَامِ عَشْرَةِ

(١) ك (والله ما فعلتُ كذا) أو (والله لأفعلن كذا)، ثُمَّ إِنْ تَعَمَّدَ الْكَذِبَ فَهِيَ الْيَمِينُ الْغَمُوسُ، وَتَتَعَلَّقُ بِهَا الْكَفَّارَةُ.

(٢) بَغَيْرِ صَوْمٍ.

(٣) وَصَوَّرُوا التَّقْدِيمَ عَلَى الْعَوْدِ: بِمَا إِذَا ظَاهَرَ مِنْ رَجْعِيَّةٍ، ثُمَّ كَفَّرَ، ثُمَّ رَاجَعَهَا.

(٤) بَعْدَ حَصُولِ الْجَرْحِ.

مَسَاكِينَ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدُّ حَبٍّ^(١) مِنْ غَالِبِ قُوتِ بَلَدِهِ،
وَكِسْوَتِهِمْ بِمَا يُسَمَّى كِسْوَةً (كَقَمِيصٍ، أَوْ عِمَامَةٍ، أَوْ إِزَارٍ؛ لَا
خُفٌّ وَقَفَّازَيْنِ وَمِنْطَقَةٍ)، وَلَا يُشْتَرَطُ صَلَاحِيَّتُهُ لِلْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ،
فَيَجُوزُ سَرَاوِيلُ صَغِيرٍ لِكَبِيرٍ لَا يَصْلُحُ لَهُ، وَقُطُنٌ وَكَتَّانٌ وَحَرِيرٌ
لَا مَرَأَةً وَرَجُلًا، وَلَيْسَ لَمْ تَذْهَبَ قُوَّتُهُ^(٢)، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الثَّلَاثَةِ
لَزِمَهُ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَلَا يَجِبُ تَتَابُعُهَا فِي الْأَظْهَرِ.

وَإِنْ غَابَ مَالُهُ انْتَهَرَهُ وَلَمْ يَصُمْ.

وَلَا يُكْفَرُ عَبْدٌ بِمَالٍ إِلَّا إِذَا مَلَكَهُ سَيِّدُهُ طَعَامًا أَوْ كِسْوَةً
وَقُلْنَا: يَمْلِكُ^(٣)، بَلْ يُكْفَرُ بِصَوْمٍ، فَإِنْ ضَرَّهُ^(٤) وَكَانَ حَلَفَ
وَحَنِثَ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ صَامَ بِلَا إِذْنٍ، أَوْ وَجِدًا^(٥) بِلَا إِذْنٍ لَمْ
يَصُمْ إِلَّا بِإِذْنٍ، وَإِنْ أَذِنَ فِي أَحَدِهِمَا فَالْأَصَحُّ: اُعْتَبَارُ
الْحَلْفِ^(٦)، وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ وَلَهُ مَالٌ يُكْفَرُ بِطَعَامٍ أَوْ كِسْوَةٍ^(٧)
لَا عِتْقٍ^(٨).

* * * *

(١) وهو مكعب طول ضلعه ٩,٢ سانتي متراً.

(٢) ولا يجوز إطعام خمسة وكسوة خمسة.

(٣) على قول مرجوح.

(٤) في الخدمة.

(٥) أي: الحلف والحنث.

(٦) فإذا حلف بإذنه وحنث بغير إذنه صام بلا إذن، والمعتمد اعتبار إذنه في

الحنث. وأما إذا لم يضره الصوم فله أن يصوم بلا إذن.

(٧) ولا يكفر بالصوم.

(٨) لأنه ليس من أهله.

فَضْلُ

[فِي الْحَلْفِ عَلَى السُّكْنَى وَالْمُسَاكِنَةِ وَغَيْرِهِمَا]

حَلَفَ لَا يَسْكُنُهَا أَوْ لَا يُقِيمُ فِيهَا فَلْيُخْرِجْ فِي الْحَالِ، فَإِنْ مَكَثَ بِلاَ عُذْرِ حِنْثٌ^(١) وَإِنْ بَعَثَ مَتَاعَهُ، وَإِنْ اشْتَغَلَ بِأَسْبَابِ الْخُرُوجِ (كَجَمْعِ مَتَاعٍ، وَإِخْرَاجِ أَهْلِ، وَلُبْسِ ثَوْبٍ) لَمْ يَحْنُثْ.

وَلَوْ حَلَفَ لَا يُسَاكِنُهُ فِي هَذِهِ الدَّارِ فَخَرَجَ أَحَدُهُمَا فِي الْحَالِ لَمْ يَحْنُثْ، وَكَذَا لَوْ بُنِيَ بَيْنَهُمَا جِدَارٌ وَلِكُلِّ جَانِبٍ مَدْخُلٌ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُهَا وَهُوَ فِيهَا أَوْ لَا يَخْرُجُ وَهُوَ خَارِجٌ فَلَا حِنْثٌ بِهَذَا، أَوْ لَا يَتَزَوَّجُ أَوْ لَا يَتَطَهَّرُ أَوْ لَا يَلْبَسُ أَوْ لَا يَرْكَبُ أَوْ لَا يَقُومُ أَوْ لَا يَقْعُدُ^(٢) فَاسْتِدَامَ هَذِهِ الْأَحْوَالَ حِنْثٌ.

قُلْتُ: تَحْنِيثُهُ بِاسْتِدَامَةِ التَّزَوُّجِ وَالتَّطَهُّرِ غَلَطٌ^(٣)؛ لِذُهُولِ^(٤)، وَاسْتِدَامَةُ طَيْبٍ لَيْسَتْ تَطْيِيبًا فِي الْأَصَحِّ^(٥)، وَكَذَا وَطْءٌ وَصَوْمٌ وَصَلَاةٌ^(٦). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) وأما إن كان عُذْر (كغلق الباب عليه، أو ضاق وقت الصلاة) لم يحنث.

(٢) وهو متلبس بذلك.

(٣) من صاحب المحرر.

(٤) أي: نسيان، فإنَّ التَّزَوُّجَ والتَّطَهُّرَ لا يمتدان، بل الممتد آثارهما.

(٥) فلا يحنث باستدامته.

(٦) بأن يحلف في الصلاة ناسيًا، فلا حنث باستدامتها.

وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا حَنِثَ بِدُخُولِ دِهْلِيزِ دَاخِلِ
الْبَابِ أَوْ بَيْنَ بَابَيْنِ، لَا يَدْخُلُ طَاقِ قُدَّامَ الْبَابِ، وَلَا بِصُعُودِ
سَطْحٍ غَيْرِ مُحَوِّطٍ^(١)، وَكَذَا مُحَوِّطٌ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ أَدْخَلَ يَدَهُ أَوْ رَأْسَهُ أَوْ رِجْلَهُ لَمْ يَحْنَثْ، فَإِنْ وَضَعَ
رِجْلَيْهِ فِيهَا مُعْتَمِدًا عَلَيْهِمَا حَنِثَ.

وَلَوْ أَنْهَدَمْتَ فَدَخَلَ وَقَدْ بَقِيَ أَسَاسُ الْحِيطَانِ حَنِثَ، وَإِنْ
صَارَتْ فُضَاءً أَوْ جُعِلَتْ مَسْجِدًا أَوْ حَمَامًا أَوْ بُسْتَانًا فَلَا.

وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ حَنِثَ بِدُخُولِ مَا يَسْكُنُهَا
بِمِلْكٍ، لَا بِإِعَارَةٍ وَإِجَارَةٍ وَغَضَبٍ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مَسْكَنَهُ، وَيَحْنَثُ
بِمَا يَمْلِكُهُ وَلَا يَسْكُنُهُ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مَسْكَنَهُ^(٢).

وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ أَوْ لَا يُكَلِّمُ عَبْدَهُ أَوْ زَوْجَتَهُ
فَبَاعَهُمَا^(٣) أَوْ طَلَّقَهَا^(٤) فَدَخَلَ وَكَلَّمَ لَمْ يَحْنَثْ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ:
(دَارُهُ هَذِهِ) أَوْ (زَوْجَتُهُ هَذِهِ) أَوْ (عَبْدُهُ هَذَا) فَيَحْنَثُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ
مَا دَامَ مِلْكُهُ^(٥).

وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُهَا مِنْ ذَا الْبَابِ فَتُزَعِ وَنُصِبَ فِي
مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْهَا لَمْ يَحْنَثْ بِالثَّانِي، وَيَحْنَثُ بِالْأَوَّلِ فِي الْأَصَحِّ.

(١) وَصَلَ إِلَيْهِ مِنْ خَارِجٍ.

(٢) فَلَا يَحْنَثُ بِمَا لَا يَسْكُنُهُ.

(٣) أَيُّ: الدَّارَ وَالْعَبْدَ.

(٤) وَانْتَهَتْ عِدَّتُهَا.

(٥) عَلَيْهِ.

أَوْ لَا يَدْخُلُ بَيْتًا حَنْثٌ بِكُلِّ بَيْتٍ مِنْ طِينٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ
أَجْرٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ خَيْمَةٍ^(١)، وَلَا يَحْنُثُ بِمَسْجِدٍ وَحَمَّامٍ وَكَنِيسَةٍ
وَعَارِ جَبَلٍ^(٢).

أَوْ لَا يَدْخُلُ عَلَى زَيْدٍ فَدَخَلَ بَيْتًا فِيهِ زَيْدٌ وَغَيْرُهُ حَنْثٌ،
وَفِي قَوْلٍ: إِنْ نَوَى الدُّخُولَ عَلَى غَيْرِهِ دُونَهُ لَا يَحْنُثُ، فَلَوْ
جَهَلَ حُضُورَهُ فَخِلَافٌ حِنْثِ النَّاسِي^(٣).

قُلْتُ: وَلَوْ حَلَفَ لَا يُسَلِّمُ عَلَيْهِ فَسَلَّمَ عَلَى قَوْمٍ هُوَ فِيهِمْ
وَأَسْتَثْنَاهُ لَمْ يَحْنُثْ، وَإِنْ أَطْلَقَ حِنْثٌ فِي الْأَظْهَرِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * * *

فَضْلٌ

[فِي الْحَلْفِ عَلَى أَكْلِ أَوْ شُرْبٍ مَعَ بَيَانِ مَا يَتَنَاوَلُهُ]

حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الرُّؤُوسَ وَلَا نِيَّةَ لَهُ حِنْثٌ بِرُؤُوسٍ تَبَاعُ
وَحَدَّهَا، لَا طَيْرٍ وَخَوْتٍ وَصَيْدٍ إِلَّا بِبَلَدٍ تَبَاعُ فِيهِ مُفْرَدَةً.

وَالْبَيْضُ يُحْمَلُ عَلَى: مُزَايِلٍ^(٤) بَائِضُهُ فِي الْحَيَاةِ^(٥)
(كَدَجَاجٍ وَنَعَامَةٍ وَحَمَّامٍ) لَا سَمَكٍ وَجَرَادٍ.

(١) اتَّخَذَهَا بَيْتًا.

(٢) إِلَّا إِنْ اتَّخَذَهُ بَيْتًا.

(٣) وَالْأَصَحُّ عَدَمُ الْحِنْثِ.

(٤) مُفَارِقٍ.

(٥) أَيُّ: مَا شَأْنُهُ ذَلِكَ، حَتَّى لَوْ خَرَجَ مِنَ الدَّجَاجَةِ بَعْدَ مَوْتِهَا.

وَاللَّحْمُ عَلَى: نَعَمَ وَخَيْلٍ وَوَحْشٍ وَطَيْرٍ^(١)، لَا سَمَكٍ
وَشَحْمَ بَطْنٍ، وَكَذَا كَرِشٍ وَكَبِدٍ وَطِحَالٍ وَقَلْبٍ فِي الْأَصَحِّ،
وَالْأَصَحُّ: تَنَاوَلُهُ لَحْمَ رَأْسٍ وَلِسَانٍ وَشَحْمَ ظَهْرٍ وَجَنْبٍ، وَأَنَّ
شَحْمَ الظَّهْرِ^(٢) لَا يَتَنَاوَلُهُ الشَّحْمُ، وَأَنَّ الْأَلْيَةَ وَالسَّنَامَ لَيْسَا
شَحْمًا وَلَا لَحْمًا.

وَالْأَلْيَةُ لَا تَتَنَاوَلُ سَنَامًا وَلَا يَتَنَاوَلُهَا، وَالْدَّسَمُ يَتَنَاوَلُهُمَا
وَشَحْمَ ظَهْرٍ وَبَطْنٍ وَكُلَّ دُهْنٍ، وَلَحْمَ الْبَقَرِ يَتَنَاوَلُ جَامُوسًا.
وَلَوْ قَالَ (مُشِيرًا إِلَى حِنْطَةٍ): (لَا أَكُلُ هَذِهِ) حَيْثُ بِأَكْلِهَا
عَلَى هَيْئَتِهَا وَبِطَحْنِهَا وَخَبْزِهَا.

وَلَوْ قَالَ: (لَا أَكُلُ هَذِهِ الْحِنْطَةَ) حَيْثُ بِهَا مَطْبُوخَةٌ وَنَيْئَةٌ
وَمَقْلِيَّةٌ، لَا بِطَحْنِهَا وَسَوِيْقِهَا^(٣) وَعَجِينِهَا وَخَبْزِهَا، وَلَا يَتَنَاوَلُ
رُطْبُ تَمْرًا وَلَا بُسْرًا، وَلَا عِنَبٌ زَبِيًّا، وَكَذَا الْعَكُوسُ.

وَلَوْ قَالَ: (لَا أَكُلُ هَذَا الرُّطْبَ) فَتَتَمَرٌ فَأَكَلَهُ؛ أَوْ (لَا أَكُلُمُ
ذَا الصَّبِيِّ) فَكَلَّمَهُ شَيْخًا فَلَا حِنْثٌ فِي الْأَصَحِّ.

وَالْخُبْزُ يَتَنَاوَلُ كُلَّ خُبْزٍ كَحِنْطَةٍ وَشَعِيرٍ وَأَرْزٍ وَبَاقِلًا^(٤)
وَذَرَّةٍ وَحِمَصٍ، فَلَوْ ثَرَدَهُ فَأَكَلَهُ حِنْثٌ.

وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ سَوِيْقًا فَسَقَهُ أَوْ تَنَاوَلَهُ بِإِصْبَعٍ^(٥) حِنْثٌ،

(١) مأكولين.

(٢) فيمن حلف لا يأكل شحمًا.

(٣) وهو: دقيق القمح والشعير.

(٤) وهي: الفول.

(٥) مبلولة.

وَإِنْ جَعَلَهُ فِي مَاءٍ فَشَرِبَهُ فَلَا، أَوْ لَا يَشْرِبُهُ فَبِالْعَكْسِ. أَوْ لَا يَأْكُلُ لَبَنًا أَوْ مَائِعًا آخَرَ فَأَكَلَهُ بِخُبْزِ حَنْثٍ، أَوْ شَرِبَهُ فَلَا، أَوْ لَا يَشْرِبُهُ فَبِالْعَكْسِ، أَوْ لَا يَأْكُلُ سَمْنًا فَأَكَلَهُ بِخُبْزِ جَامِدًا أَوْ ذَائِبًا حَنْثٍ، وَإِنْ شَرِبَ ذُبًّا فَلَا، وَإِنْ أَكَلَهُ فِي عَصِيدَةٍ^(١) حَنْثٍ، إِنْ كَانَتْ عَيْنُهُ ظَاهِرَةً.

وَيَدْخُلُ فِي فَاكِهَةٍ: رُطْبٌ وَعَنْبٌ وَرُمَانٌ وَأُتْرُجٌ^(٢)، وَرُطْبٌ وَيَابِسٌ^(٣).

قُلْتُ: وَلَيْمُونٌ وَنَبَقٌ، وَكَذَا بَطِيخٌ وَلُبٌّ فَسْتُقٌ وَبُنْدُقٌ وَغَيْرُهُمَا فِي الْأَصَحِّ، لَا قِثَاءٌ وَخِيَارٌ وَبَاذَنْجَانٌ وَجَزَرٌ^(٤)، وَلَا يَدْخُلُ فِي الثَّمَارِ يَابِسٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَوْ أُطْلِقَ بَطِيخٌ وَتَمَرٌ وَجَوْزٌ لَمْ يَدْخُلْ هِنْدِيٌّ^(٥).

وَالطَّعَامُ يَتَنَاوَلُ قُوتًا وَفَاكِهَةً وَأُدْمًا وَحَلْوًى.

وَلَوْ قَالَ: (لَا أَكُلُ مِنْ هَذِهِ الْبَقَرَةِ) تَنَاوَلَ لَحْمَهَا دُونَ وَلَدٍ وَلَبَنٍ، أَوْ (مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ) فَتَمَرٌ دُونَ وَرَقٍ وَطَرَفٍ غُصْنٍ.

* * * *

(١) وهي: دقيق يُطَبِّخُ بِسَمْنٍ.

(٢) وهو: نوع من اللِّيمُونِ.

(٣) كَتَمَرٍ وَزَيْبٍ.

(٤) إِذْ هِيَ مِنَ الْخَضِرَاوَاتِ.

(٥) وَالْبَطِيخُ الْهِنْدِيُّ: هُوَ الْأَخْضَرُ، وَاسْتَبْعِدَ عَدَمَ دَخُولِهِ فِي مَصْرِ وَالشَّامِ.

فَضْلٌ [فِي مَسَائِلَ مَثُورَةٍ]

حَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذِهِ التَّمْرَةَ فَاخْتَلَطَتْ بِتَمْرٍ فَأَكَلَهُ إِلَّا تَمْرَةً لَمْ يَخْنَثْ^(١)؛ أَوْ لِيَأْكُلَنَّهَا فَاخْتَلَطَتْ لَمْ يَبْرَ إِلَّا بِالْجَمِيعِ؛ أَوْ لِيَأْكُلَنَّ هَذِهِ الرُّمَانَةَ فَإِنَّمَا يَبْرُ بِجَمِيعِ حَبِّهَا؛ أَوْ لَا يَلْبَسُ هَذَيْنِ لَمْ يَخْنَثْ بِأَحَدِهِمَا، فَإِنْ لَبِسَهُمَا مَعًا أَوْ مُرْتَبًا^(٢) حَنْثٌ؛ أَوْ لَا أَلْبَسُ هَذَا وَلَا هَذَا حَنْثٌ بِأَحَدِهِمَا^(٣)؛ أَوْ لِيَأْكُلَنَّ ذَا الطَّعَامِ عَدَا فَمَاتَ قَبْلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ مَاتَ أَوْ تَلَفَ الطَّعَامُ فِي الْغَدِ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْ أَكْلِهِ حَنْثٌ، وَقَبْلَهُ قَوْلَانِ كَمُكْرِهِ^(٤)، وَإِنْ أَتْلَفَهُ بِأَكْلٍ أَوْ غَيْرِهِ قَبْلَ الْغَدِ حَنْثٌ^(٥)، وَإِنْ تَلَفَ أَوْ أَتْلَفَهُ أَجَنْبِيٌّ فَكَمُكْرِهِ.

أَوْ (لَا قُضِيَ حَقُّكَ عِنْدَ رَأْسِ الْهِلَالِ) فَلْيَقْضِ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ آخِرَ الشَّهْرِ، فَإِنْ قَدَّمَ^(٦) أَوْ مَضَى بَعْدَ الْغُرُوبِ قَدْرُ إِمْكَانِهِ حَنْثٌ، وَإِنْ شَرَعَ فِي الْكَيْلِ حِينَئِذٍ وَلَمْ يَفْرُغْ لِكَثْرَتِهِ إِلَّا بَعْدَ مُدَّةٍ لَمْ يَخْنَثْ.

أَوْ لَا يَتَكَلَّمُ فَسَبَّحَ أَوْ قَرَأَ قُرْآنًا فَلَا حَنْثٌ؛ أَوْ لَا يُكَلِّمُهُ

(١) والورع أن يُكْفَرَ.

(٢) بأن لبس واحداً، ثُمَّ خَلَعَهُ، ثُمَّ لَبَسَ الْآخَرَ.

(٣) وبقيت اليمين منعقدة على فعل الآخر.

(٤) والأظهر عدم الحنث.

(٥) بعد مجيء الغد.

(٦) القضاء على الغروب.

فَسَلَّمَ عَلَيْهِ حَنِثٌ، وَإِنْ كَاتَبَهُ أَوْ رَاسَلَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدٍ أَوْ
غَيْرِهَا فَلَا فِي الْجَدِيدِ؛ وَإِنْ قَرَأَ آيَةً أَفْهَمَهُ بِهَا مَقْصُودَهُ وَقَصَدَ
قِرَاءَةً^(١) لَمْ يَحْنَثْ، وَإِلَّا^(٢) حَنِثٌ.

أَوْ لَا مَالَ لَهُ حَنِثٌ بِكُلِّ نَوْعٍ وَإِنْ قَلَّ، حَتَّى ثَوْبٍ بَدَنِهِ
وَمُدَبَّرٍ وَمُعَلَّتِي عِنْتُهُ بِصِفَةٍ وَمَا وَصَّى بِهِ وَدَيْنٍ حَالٌ، وَكَذَا مُوَجَّلٌ
فِي الْأَصَحِّ، لَا مُكَاتَبٌ فِي الْأَصَحِّ.

أَوْ لِيَضْرِبَنَّهُ فَالْبِرُّ بِمَا يُسَمَّى ضَرْبًا، وَلَا يُشْتَرَطُ إِيْلَامٌ إِلَّا
أَنْ يَقُولَ: (ضَرْبًا شَدِيدًا)، وَلَيْسَ وَضْعُ سَوْطٍ عَلَيْهِ وَعَضُّ
وَحَنَقٌ وَتَنَفُّ شَعْرِ ضَرْبًا، قِيلَ: وَلَا لَطْمٌ وَوَكْزٌ.

أَوْ لِيَضْرِبَنَّهُ مِئَةً سَوْطٍ أَوْ حَشَبَةٍ فَشَدَّ مِئَةً وَضْرَبَهُ بِهَا ضَرْبَةً
أَوْ بَعِثْكَال^(٣) عَلَيْهِ مِئَةً شِمْرَاخٍ بَرٍّ إِنْ عَلِمَ إِصَابَةَ الْكُلِّ، أَوْ
تَرَكَمَ بَعْضٌ عَلَى بَعْضٍ فَوَصَلَهُ أَلَمُ الْكُلِّ^(٤).

قُلْتُ: وَلَوْ شَكَ فِي إِصَابَةِ الْجَمِيعِ بَرٍّ عَلَى النَّصِّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَوْ لِيَضْرِبَنَّهُ مِئَةً مَرَّةً لَمْ يَبْرَ بِهَذَا.

أَوْ (لَا أَفَارِقُكَ حَتَّى أَسْتَوْفِيَ) فَهَرَبَ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ اتِّبَاعُهُ لَمْ
يَحْنَثْ.

قُلْتُ: الصَّحِيحُ: لَا يَحْنَثُ إِذَا أَمَكَّنْهُ اتِّبَاعُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فقط، أو مع إفهامه.

(٢) بأن قصد إفهامه فقط، أو أطلق.

(٣) عرجون نخل.

(٤) ولو لم يمس بعضها البدن.

وَإِنْ فَارَقَهُ^(١)؛ أَوْ وَقَفَ حَتَّى ذَهَبَ وَكَانَا مَاشِيَيْنِ؛ أَوْ أَبْرَأَهُ؛ أَوْ اخْتَالَ عَلَى غَرِيمٍ ثُمَّ فَارَقَهُ؛ أَوْ أَفْلَسَ فَفَارَقَهُ لِيُوسِرَ حَنِثٌ، وَإِنْ اسْتَوْفَى وَفَارَقَهُ فَوَجَدَهُ نَاقِصًا: إِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِ حَقِّهِ لَكِنَّهُ أَرْدَأُ لَمْ يَحْنِثْ، وَإِلَّا حَنِثَ عَالِمٌ^(٢)، وَفِي غَيْرِهِ الْقَوْلَانِ^(٣).

أَوْ لَا رَأَى مُنْكَرًا إِلَّا رَفَعَهُ إِلَى الْقَاضِي، فَرَأَى وَتَمَكَّنَ فَلَمْ يَرْفَعْ حَتَّى مَاتَ حَنِثٌ (وَيُحْمَلُ عَلَى قَاضِي الْبَلَدِ، فَإِنْ عَزَلَ فَالْبِرُّ بِالرَّفْعِ إِلَى الثَّانِي)؛ أَوْ إِلَّا رَفَعَهُ إِلَى قَاضٍ بَرٍّ بِكُلِّ قَاضٍ؛ أَوْ إِلَى الْقَاضِي فَلَانٍ فَرَأَهُ^(٤) ثُمَّ عَزَلَ: فَإِنْ نَوَى مَا دَامَ قَاضِيًا حَنِثٌ إِنْ أَمَكَّنَهُ رَفَعَهُ فَتَرَكَهُ، وَإِلَّا فَكَمُكَرِهِ^(٥)، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ بَرٍّ بِالْدَّفْعِ إِلَيْهِ بَعْدَ عَزْلِهِ.

* * * *

فَضْلٌ

[فِي الْحَلْفِ عَلَى أَنْ لَا يَفْعَلَ كَذَا]

حَلَفَ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي فَعَقَدَ لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ حَنِثٌ، وَلَا يَحْنِثُ بَعْقِدٍ وَكَيْلِهِ لَهُ.

(١) الحالف.

(٢) بحال المال.

(٣) أظهرهما لا حَنِثٌ.

(٤) أي: المنكر.

(٥) والأظهر عدم الحَنِثِ.

أَوْ لَا يُزَوِّجُ أَوْ لَا يُطَلِّقُ أَوْ لَا يَعْتِقُ أَوْ لَا يَضْرِبُ، فَوَكَّلَ
مَنْ فَعَلَهُ لَا يَحْنُثُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنْ لَا يَفْعَلَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ، أَوْ لَا
يَنْكِحُ حَنْثَ بَعْدِهِ وَكَيْلِهِ لَهُ، لَا يَقْبُولُهُ هُوَ لِغَيْرِهِ.

أَوْ لَا يَبِيعُ مَالَ زَيْدٍ فَبَاعَهُ بِإِذْنِهِ حَنْثٌ، وَإِلَّا^(١) فَلَا.

أَوْ لَا يَهَبُ لَهُ فَأَوْجَبَ لَهُ^(٢) فَلَمْ يَقْبَلْ لَمْ يَحْنُثْ، وَكَذَا
إِنْ قَبِلَ وَلَمْ يَقْبِضْ فِي الْأَصَحِّ، وَيَحْنُثُ بِعُمْرَى وَرُقْبَى وَصَدَقَةٍ،
لَا إِعَارَةٍ وَوَصِيَّةٍ وَوَقْفٍ.

أَوْ لَا يَتَّصِدُّ لَمْ يَحْنُثْ بِهَبَةٍ فِي الْأَصَحِّ.

أَوْ لَا يَأْكُلُ طَعَامًا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ لَمْ يَحْنُثْ بِمَا اشْتَرَاهُ مَعَ
غَيْرِهِ^(٣)، وَكَذَا لَوْ قَالَ: (مِنْ طَعَامٍ اشْتَرَاهُ زَيْدٌ) فِي الْأَصَحِّ،
وَيَحْنُثُ بِمَا اشْتَرَاهُ^(٤) سَلَمًا، وَلَوْ اخْتَلَطَ مَا اشْتَرَاهُ بِمُشْتَرَى
غَيْرِهِ لَمْ يَحْنُثْ^(٥) حَتَّى يَتَيَقَّنَ أَكْلَهُ مِنْ مَالِهِ.

أَوْ لَا يَدْخُلُ دَارًا اشْتَرَاهَا زَيْدٌ لَمْ يَحْنُثْ بِدَارٍ أَخَذَهَا
بِشُفْعَةٍ^(٦).



(١) بَأَنْ بَاعَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ.

(٢) الْهَبَةُ.

(٣) شَرِكَةٌ.

(٤) زَيْدٌ.

(٥) بِأَكْلِهِ.

(٦) لَفَقْدِ الْأَسْمِ الْمَعْلُوقِ عَلَيْهِ.

كِتَابُ النَّذْرِ^(١)

وَهُوَ ضَرْبَانِ:

١ - نَذْرُ لَجَاجٍ^(٢)؛ كـ (إِنْ كَلَّمْتُهُ فَلِلَّهِ عَلَيَّ عِنَقٌ أَوْ صَوْمٌ)، وَفِيهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ، وَفِي قَوْلٍ: مَا أَلْتَزَمَ، وَفِي قَوْلٍ: أَيُّهُمَا شَاءَ.

قُلْتُ: الثَّلَاثُ أَظْهَرُ، وَرَجَّحَهُ الْعِرَاقِيُّونَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَوْ قَالَ: (إِنْ دَخَلْتُ فَعَلَيَّ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ أَوْ نَذْرٍ) لَزِمَتْهُ كَفَّارَةٌ بِالْإِذْخَالِ.

٢ - وَنَذْرُ تَبَرُّرٍ؛ بِأَنْ يَلْتَزِمَ قُرْبَةً إِنْ حَدَّثَتْ نِعْمَةً أَوْ ذَهَبَتْ نِقْمَةً، كـ (إِنْ شَفِي مَرِيضِي فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَوْ فَعَلَيَّ كَذًا)، فَيَلْزِمُهُ ذَلِكَ إِذَا حَصَلَ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَقْهُ بِشَيْءٍ كـ (لِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمٌ) لَزِمَهُ فِي الْأَظْهَرِ.

وَلَا يَصِحُّ نَذْرُ مَعْصِيَةٍ^(٣)، وَلَا وَاجِبٍ، وَلَوْ نَذَرَ فِعْلَ مُبَاحٍ

(١) وهو التزام مكلف قربة لم تلزم بأصل الشرع.

(٢) خصومة.

(٣) ولا مكروه، ولا تجب كفارة إن حث فيهما.

أَوْ تَرَكَهُ لَمْ يَلْزَمَهُ، لَكِنْ إِنْ خَالَفَ لَزِمَهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ عَلَى الْمُرْجَحِ^(١).

وَلَوْ نَذَرَ صَوْمَ أَيَّامٍ نُدِبَ تَعْجِيلُهَا، فَإِنْ قَيَّدَ بِتَفْرِيقٍ أَوْ مُوَالَاةٍ وَجَبَ، وَإِلَّا جَازَ.

أَوْ سَنَةٍ مُعَيَّنَةٍ صَامَهَا وَأَفْطَرَ الْعِيدَ وَالتَّشْرِيقَ وَصَامَ رَمَضَانَ عَنْهُ^(٢) وَلَا قَضَاءً، وَإِنْ أَفْطَرَتْ^(٣) بِحَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ وَجَبَ الْقَضَاءُ فِي الْأَظْهَرِ.

قُلْتُ: الْأَظْهَرُ لَا يَجِبُ، وَبِهِ قَطَعَ الْجُمْهُورُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَإِنْ أَفْطَرَ^(٤) يَوْمًا بِلاَ عُذْرٍ وَجَبَ قَضَاؤُهُ^(٥)، وَلَا يَجِبُ اسْتِثْنَاءُ سَنَةٍ، فَإِنْ شَرَطَ التَّتَابُعَ وَجَبَ فِي الْأَصَحِّ.

أَوْ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ وَشَرَطَ التَّتَابُعَ وَجَبَ، وَلَا يَقْطَعُهُ صَوْمُ رَمَضَانَ عَنْ فَرْضِهِ وَفْطَرُ الْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ، وَيَقْضِيهَا^(٦) تَبَاعًا مُتَّصِلَةً بِآخِرِ السَّنَةِ، وَلَا يَقْطَعُهُ حَيْضٌ^(٧)، وَفِي قَضَائِهِ الْقَوْلَانِ^(٨)، وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْهُ^(٩) لَمْ يَجِبْ. أَوْ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ أَبَدًا لَمْ

(١) لكن الأصح أنه لا كفارة فيه.

(٢) أي: رمضان.

(٣) الناذرة للسنة المعينة فيها.

(٤) الناذر للسنة.

(٥) وكان آثماً.

(٦) أي: رمضان، والعيدين، والتشريق.

(٧) ومثله النفاس.

(٨) أظهرهما: لا يجب.

(٩) أي: التابع.

يَقْضَى أَثَانِي رَمَضَانَ، وَكَذَا الْغَيْدُ وَالتَّشْرِيقُ^(١) فِي الْأَظْهَرِ، فَلَوْ لَزِمَهُ صَوْمُ شَهْرَيْنِ تَبَاعًا لِكَفَّارَةِ صَامَهُمَا، وَيَقْضِي أَثَانِيَهُمَا، وَفِي قَوْلٍ: لَا يَقْضِي إِنْ سَبَقَتِ الْكَفَّارَةُ النَّذْرَ.
قُلْتُ: ذَا الْقَوْلُ أَظْهَرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَتَقْضِي زَمَنَ حَيْضٍ وَنِفَاسٍ^(٢) فِي الْأَظْهَرِ^(٣).
أَوْ^(٤) يَوْمًا بَعَيْنِهِ لَمْ يَصُمْ قَبْلَهُ، أَوْ يَوْمًا مِنْ أُسْبُوعٍ ثُمَّ نَسِيَهُ صَامَ آخِرَهُ (وَهُوَ الْجُمُعَةُ)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ وَقَعَ قَضَاءٌ.
وَمَنْ شَرَعَ فِي صَوْمٍ نَفَلَ فَنَذَرَ إِتِمَامَهُ لَزِمَهُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَإِنْ نَذَرَ بَعْضَ يَوْمٍ لَمْ يَنْعَقِدْ، وَقِيلَ: يَلْزِمُهُ يَوْمٌ.
أَوْ يَوْمَ قُدُومِ زَيْدٍ فَأَلْأَظْهَرُ اتِّعَادُهُ، فَإِنْ قَدِمَ لَيْلًا أَوْ يَوْمَ عِيدٍ أَوْ فِي رَمَضَانَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، أَوْ نَهَارًا وَهُوَ مُفْطِرٌ أَوْ صَائِمٌ قَضَاءٌ أَوْ نَذْرًا وَجَبَ يَوْمٌ آخَرُ عَنْ هَذَا، أَوْ وَهُوَ صَائِمٌ نَفْلًا فَكَذَلِكَ، وَقِيلَ: يَجِبُ تَتِمِيمُهُ وَيَكْفِيهِ.

وَلَوْ قَالَ: (إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ فَلِلَّهِ عَلَى صَوْمِ الْيَوْمِ التَّالِي لِيَوْمِ قُدُومِهِ، وَإِنْ قَدِمَ عَمَرُو فَلِلَّهِ عَلَى صَوْمِ أَوَّلِ خَمِيسٍ بَعْدَهُ) فَقَدِمَا فِي الْأَرْبَعَاءِ وَجَبَ صَوْمُ الْخَمِيسِ عَنْ أَوَّلِ النَّذَرَيْنِ وَيَقْضِي الْآخَرَ^(٥).

(١) إِنْ اتَّفَقَ وَقُوعُ شَيْءٍ مِنْهَا يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ.

(٢) وَاقَعَ فِي الْأَثَانِي.

(٣) وَالْمَعْتَمِدُ خِلَافَهُ.

(٤) نَذَرَ.

(٥) فَلَوْ صَامَهُ عِنْدَ النَّذْرِ الثَّانِي صَحَّ وَأُثِمَ، ثُمَّ يَقْضِي يَوْمًا آخَرَ عَنِ النَّذْرِ الْآخَرِ.

فَصْلٌ [فِي نَذْرِ النِّسْكِ وَغَيْرِهِ]

نَذَرَ الْمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ أَوْ إِيَّانَهُ فَأَلْمَذَهَبُ: وَجُوبٌ
إِيَّانِهِ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، فَإِنْ نَذَرَ الْإِيَّانَ لَمْ يَلْزَمَهُ مَشْيٌ، وَإِنْ نَذَرَ
الْمَشْيِ أَوْ أَنْ يَحُجَّ أَوْ يَعْتَمِرَ مَاشِيًا فَلَا ظَهَرَ: وَجُوبُ الْمَشْيِ،
فَإِنْ كَانَ قَالَ^(١): (أَحُجُّ مَاشِيًا) فَمِنْ حَيْثُ يُحْرِمُ، وَإِنْ قَالَ:
(أَمْشِي إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى) فَمِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ فِي الْأَصَحِّ، وَإِذَا
أَوْجَبْنَا الْمَشْيَ فَرَكِبَ لِعَذْرِ أَجْزَأَهُ وَعَلَيْهِ دَمٌ فِي الْأَظْهَرِ، أَوْ بِلَا
عَذْرِ أَجْزَأَهُ عَلَى الْمَشْهُورِ وَعَلَيْهِ دَمٌ.

وَمَنْ نَذَرَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً لَزِمَهُ فِعْلُهُ بِنَفْسِهِ، فَإِنْ كَانَ
مَعْضُوبًا^(٢) اسْتَنَابَ.

وَيُنْدَبُ تَعْجِيلُهُ فِي أَوَّلِ الْإِمْكَانِ، فَإِنْ تَمَكَّنَ فَأَخَّرَ فَمَاتَ
حُجٌّ مِنْ مَالِهِ.

وَإِنْ نَذَرَ الْحَجَّ عَامَهُ وَأَمَكَّنَهُ لَزِمَهُ (فَإِنْ مَنَعَهُ مَرَضٌ وَجَبَ
الْقَضَاءُ^(٣))، أَوْ عَدُوٌّ فَلَا فِي الْأَظْهَرِ) أَوْ صَلَاةٌ أَوْ صَوْمًا فِي وَقْتِ
فَمَنَعَهُ مَرَضٌ أَوْ عَدُوٌّ وَجَبَ الْقَضَاءُ، أَوْ هَدْيًا لَزِمَهُ حَمْلُهُ إِلَى
مَكَّةَ وَالتَّصَدُّقُ بِهِ عَلَى مَنْ بِهَا، أَوْ التَّصَدُّقُ عَلَى أَهْلِ بَلَدٍ مُعَيَّنٍ

(١) في نذره.

(٢) عاجزًا.

(٣) هذا فيمن حجَّ حِجَّةَ الإسلام، وإلا فيقدم حِجَّةَ الإسلام، ولزمه حجٌّ آخرٌ
للنذر.

لَزِمَهُ، أَوْ صَوْمًا فِي بَلَدٍ لَمْ يَتَّعَيْنْ، وَكَذَا صَلَاةٌ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ^(١)، وَفِي قَوْلٍ: وَمَسْجِدَ الْمَدِينَةِ وَالْأَقْصَى.

قُلْتُ: الْأَظْهَرُ: تُعَيِّنُهُمَا كَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَوْ صَوْمًا مُطْلَقًا فَيَوْمٌ، أَوْ أَيَّامًا فَثَلَاثَةٌ، أَوْ صَدَقَةٌ فِيمَا كَانَ^(٢)، أَوْ صَلَاةٌ فَرَكْعَتَانِ، وَفِي قَوْلٍ: رَكْعَةٌ؛ فَعَلَى الْأَوَّلِ: يَجِبُ الْقِيَامُ فِيهِمَا مَعَ الْقُدْرَةِ^(٣)، وَعَلَى الثَّانِي: لَا^(٤).

أَوْ عِتْقًا فَعَلَى الْأَوَّلِ^(٥): رَقَبَةٌ كَفَّارَةٌ^(٦)، وَعَلَى الثَّانِي: رَقَبَةٌ^(٧).

قُلْتُ: الثَّانِي هُنَا أَظْهَرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَوْ عِتْقَ كَافِرَةٍ مَعِيَّةٍ أَجْزَأُهُ كَامِلَةٌ، فَإِنْ عَيَّنَ نَاقِصَةً تَعَيَّنَتْ.

أَوْ صَلَاةٌ قَائِمًا لَمْ يَجْزُ قَاعِدًا، بِخِلَافِ عَكْسِهِ.

أَوْ طُولَ قِرَاءَةِ الصَّلَاةِ، أَوْ سُورَةً مُعَيَّنَةً، أَوْ الْجَمَاعَةَ لَزِمَهُ.

وَالصَّحِيحُ: ائْتِغَادُ النَّذْرِ بِكُلِّ قُرْبَةٍ لَا تَجِبُ ابْتِدَاءً

(كَعِيَادَةٍ، وَتَشْيِيعِ جِنَازَةٍ، وَالسَّلَامِ).

(١) والمراد به: جميع الحرم.

(٢) مما يُتَمَوَّلُ.

(٣) مبنيٌّ على واجب الشرع.

(٤) مبنيٌّ على جائز الشرع.

(٥) أنه يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع.

(٦) وهي: المؤمنة السليمة من العيوب.

(٧) ولو مَعِيَّة.

كِتَابُ الْقَضَاءِ (١)

هُوَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ، فَإِنْ تَعَيَّنَ لَزِمَهُ طَلَبُهُ^(٢)، وَإِلَّا؛ فَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَصْلَحَ وَكَانَ يَتَوَلَّاهُ فَلِلْمَفْضُولِ الْقَبُولُ، وَقِيلَ: لَا. وَيُكْرَهُ طَلَبُهُ، وَقِيلَ: يَحْرُمُ، وَإِنْ كَانَ^(٣) مِثْلُهُ فَلَهُ الْقَبُولُ. وَيُنْدَبُ الطَّلَبُ إِنْ كَانَ خَامِلًا يَرْجُو بِهِ نَشْرَ الْعِلْمِ، أَوْ مُحْتَاجًا إِلَى الرِّزْقِ، وَإِلَّا فَالْأُولَى تَرْكُهُ. قُلْتُ: وَيُكْرَهُ عَلَى الصَّحِيحِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَالْأَعْتِبَارُ فِي التَّعْيِينِ وَعَدَمِهِ بِالنَّاحِيَةِ.

وَشَرَطُ الْقَاضِي: مُسْلِمٌ، مُكَلَّفٌ، حُرٌّ، ذَكَرٌ، عَدْلٌ، سَمِيعٌ، بَصِيرٌ، نَاطِقٌ، كَافٍ^(٤)، مُجْتَهِدٌ؛ وَهُوَ: أَنْ يَعْرِفَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ، وَخَاصَّهُ وَعَامَّهُ، وَمُجْمَلُهُ^(٥) وَمُبَيَّنُّهُ، وَنَاسِخُهُ وَمَنْسُوخُهُ، وَمُتَوَاتِرِ السُّنَّةِ وَغَيْرُهُ، وَالْمُتَّصِلَ

(١) أي: الحكم بين الناس.

(٢) وللإمام إجباره.

(٣) غيره.

(٤) للقيام بأمور القضاء، بخلاف مُعَقِّلٍ.

(٥) وهو: ما لم تتضح دلالته.

وَالْمُرْسَلِ^(١)، وَحَالِ الرُّوَاةِ قُوَّةً وَضَعْفًا، وَلِسَانِ الْعَرَبِ لُغَةً وَنَحْوًا، وَأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ إجماعًا وَاختلافًا، وَالْقِيَاسِ بِأَنْوَاعِهِ. فَإِنْ تَعَذَّرَ جَمْعُ هَذِهِ الشُّرُوطِ فَوَلَّى سُلْطَانُ لَهُ شَوْكَةٌ فَاسِقًا أَوْ مُقَلِّدًا نَفَذَ قَضَاؤُهُ لِلضَّرُورَةِ.

وَيُنْدَبُ لِلْإِمَامِ إِذَا وَلَّى قَاضِيًا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي الْأَسْتِخْلَافِ، فَإِنْ نَهَاهُ لَمْ يَسْتَخْلَفْ، فَإِنْ أَطْلَقَ اسْتَخْلَفَ فِيمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ لَا غَيْرِهِ فِي الْأَصَحِّ.

وَشَرَطُ الْمُسْتَخْلَفِ كَالْقَاضِي، إِلَّا أَنْ يُسْتَخْلَفَ فِي أَمْرٍ خَاصٍّ (كَسَمَاعِ بَيْنَةٍ) فَيَكْفِي عِلْمُهُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ، وَيَحْكُمُ^(٢) بِاجْتِهَادِهِ، أَوْ بِاجْتِهَادِ مُقَلِّدِهِ إِنْ كَانَ مُقَلِّدًا، وَلَا يَجُوزُ^(٣) أَنْ يَشْرَطَ عَلَيْهِ خِلَافُهُ^(٤).

وَلَوْ حَكَمَ خَصْمَانِ رَجُلًا^(٥) فِي غَيْرِ حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى جَازٍ مُطْلَقًا بِشَرَطِ أَهْلِيَّةِ الْقَضَاءِ، وَفِي قَوْلٍ: لَا يَجُوزُ، وَقِيلَ: بِشَرَطِ عَدَمِ قَاضٍ بِالْبَلَدِ، وَقِيلَ: يَخْتَصُّ بِمَالٍ دُونَ قِصَاصٍ وَنِكَاحٍ وَنَحْوِهِمَا، وَلَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ إِلَّا عَلَى رَاضٍ بِهِ، فَلَا يَكْفِي رِضًا قَاتِلٍ فِي ضَرْبِ دِيَّةٍ عَلَى عَاقِلَتِهِ^(٦)، وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْحُكْمِ أَمْتَنَعَ الْحُكْمُ، وَلَا يُشْتَرَطُ الرِّضَا بَعْدَ الْحُكْمِ فِي الْأَظْهَرِ.

(١) وهو: ما سقط منه الصحابي، والمراد هنا: غير المتصل.

(٢) المستخلف.

(٣) للقاضي.

(٤) أي: خلاف الحكم باجتهاده، أو اجتهاد مقلده.

(٥) غير قاضٍ.

(٦) بل لا بُدَّ مِنْ رِضَا عَاقِلَتِهِ.

وَلَوْ نَصَبَ^(١) قَاضِيَيْنِ فِي بَلَدٍ وَخَصَّ كُلًّا بِمَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ أَوْ نَوْعٍ جَارٍ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَخْصَّ فِي الْأَصَحِّ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ اجْتِمَاعُهُمَا عَلَى الْحُكْمِ^(٢).

* * * *

فَضْلٌ

[فِيمَا يَقْتَضِي عَزْلَ الْقَاضِي]

جُنَّ قَاضٍ أَوْ أُعْمِيَ عَلَيْهِ أَوْ عَمِيَ أَوْ ذَهَبَتْ أَهْلِيَّةُ اجْتِهَادِهِ وَضَبَطَهُ بِغَفْلَةٍ أَوْ نِسْيَانٍ لَمْ يَنْفُذْ حُكْمَهُ، وَكَذَا لَوْ فُسِّقَ فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ زَالَتْ هَذِهِ الْأَحْوَالُ لَمْ تَعُدْ وَلَايَتُهُ فِي الْأَصَحِّ.

وَلِلْإِمَامِ عَزْلُ قَاضٍ ظَهَرَ مِنْهُ خَلَلٌ^(٣)، أَوْ لَمْ يَظْهَرْ وَهُنَاكَ أَفْضَلُ مِنْهُ أَوْ مِثْلُهُ وَفِي عَزْلِهِ بِهِ مَصْلَحَةٌ كَتَسْكِينِ فِتْنَةٍ، وَإِلَّا فَلَا، لَكِنْ يَنْفُذُ الْعَزْلُ فِي الْأَصَحِّ. وَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ قَبْلَ بُلُوغِهِ خَبَرَ عَزْلِهِ.

وَإِذَا كَتَبَ الْإِمَامُ إِلَيْهِ: (إِذَا قَرَأْتَ كِتَابِي فَأَنْتَ مَعْرُودٌ)، فَقَرَأَهُ أَنْعَزَلَ، وَكَذَا إِنْ قُرِئَ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ.

وَيَنْعَزِلُ بِمَوْتِهِ وَأَنْعَزَالِهِ مَنْ أُذِنَ لَهُ فِي شُغْلٍ مُعَيَّنٍ (كَبَيْعِ مَالٍ مَيِّتٍ)، وَالْأَصَحُّ: أَنْعَزَالَ نَائِبِهِ الْمُطْلَقِ إِنْ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي

(١) الإمام.

(٢) فلا يجوز.

(٣) كثرة الشكاوي منه.

أَسْتِخْلَافٍ، أَوْ قِيلَ لَهُ: (أَسْتِخْلِفَ عَنْ نَفْسِكَ)، أَوْ أَطْلَقَ^(١)،
فَإِنْ قَالَ: (أَسْتِخْلِفَ عَنِّي) فَلَا^(٢).

وَلَا يَنْعَزِلُ قَاضٍ بِمَوْتِ الْإِمَامِ^(٣)، وَلَا نَاطِرُ يَتِيمٍ وَوَقِفٍ
بِمَوْتِ قَاضٍ^(٤). وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ بَعْدَ أَنْعَزَالِهِ: (حَكَمْتُ بِكَذَا)^(٥)،
فَإِنْ شَهِدَ مَعَ آخَرٍ بِحُكْمِهِ لَمْ يُقْبَلْ عَلَى الصَّحِيحِ، أَوْ بِحُكْمِ
حَاكِمٍ جَائِزِ الْحُكْمِ قَبِلَتْ فِي الْأَصَحِّ. وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ قَبْلَ عَزْلِهِ:
(حَكَمْتُ بِكَذَا)، فَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ فَكَمَعُزُولٍ.

وَلَوْ ادَّعَى شَخْصٌ عَلَى مَعْزُولٍ أَنَّهُ أَخَذَ مَالَهُ بِرِشْوَةٍ أَوْ
شَهَادَةِ عَبْدَيْنِ مَثَلًا أَحْضَرَ وَفُصِّلَتْ خُصُومَتُهُمَا، وَإِنْ قَالَ:
(حَكَمَ^(٦) بَعْدَيْنِ) وَلَمْ يَذْكُرْ مَالًا أَحْضَرَ، وَقِيلَ: لَا حَتَّى تَقُومَ
بَيِّنَةٌ بِدَعْوَاهُ، فَإِنْ حَضَرَ وَأَنْكَرَ صُدِّقَ بِلَا يَمِينٍ فِي الْأَصَحِّ.

قُلْتُ: الْأَصَحُّ: يَمِينٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَوْ ادَّعَى عَلَى قَاضٍ جَوْرٌ فِي حُكْمٍ لَمْ يُسْمَعْ ذَلِكَ،
وَيُشْتَرَطُ بَيِّنَةٌ، وَإِنْ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِحُكْمِهِ حَكَمَ بَيْنَهُمَا خَلِيفَتُهُ أَوْ
غَيْرُهُ.

* * * *

(١) له الاستخلاف.

(٢) أي: فلا ينعزل؛ لأنه نائب عن الإمام.

(٣) وانعزله.

(٤) وانعزله.

(٥) إلا ببينة.

(٦) علي.

فَصْلٌ [فِي آدَابِ الْقَضَاءِ]

لِيَكْتُبَ الْإِمَامُ لِمَنْ يُؤَلِّيه، وَيُشْهَدُ بِالْكِتَابِ شَاهِدَيْنِ
يَخْرُجَانِ مَعَهُ إِلَى الْبَلَدِ يُخْبِرَانِ بِالْحَالِ، وَتَكْفِيهِ الْأَسْتِفَاضَةَ فِي
الْأَصَحِّ، لَا مُجَرَّدُ كِتَابٍ عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَيَبْحَثُ الْقَاضِي عَنْ حَالِ عُلَمَاءِ الْبَلَدِ وَعُدُولِهِ، وَيَدْخُلُ
يَوْمَ الْأَثْنَيْنِ^(١)، وَيَنْزِلُ وَسَطَ الْبَلَدِ.

وَيَنْظُرُ أَوَّلًا فِي أَهْلِ الْحَبْسِ؛ فَمَنْ قَالَ: (حُبِسْتُ بِحَقٍّ)
أَدَامَهُ، أَوْ ظَلَمًا فَعَلَى خَصْمِهِ حُجَّةٌ^(٢)، فَإِنْ كَانَ غَائِبًا كَتَبَ إِلَيْهِ
لِيَحْضُرَ^(٣)، ثُمَّ فِي الْأَوْصِيَاءِ؛ فَمَنْ أَدَّعَى وَصَايَةً سَأَلَ عَنْهَا وَعَنْ
حَالِهِ وَتَصَرُّفِهِ، فَمَنْ وَجَدَهُ فَاسِقًا أَخَذَ الْمَالَ مِنْهُ، أَوْ ضَعِيفًا
عَضَّدَهُ بِمُعِينٍ.

وَيَتَّخِذُ مُزَكِّيًّا^(٤)، وَكَاتِبًا (وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ^(٥): مُسْلِمًا، عَدْلًا،
عَارِفًا بِكِتَابَةِ مَحَاضِرَ وَسِجِلَاتٍ، وَيُسْتَحَبُّ فِقْهٌ، وَوُفُورُ عَقْلٍ،
وَجَوْدَةُ خَطٍّ)، وَمُتَرَجِّمًا (وَشَرْطُهُ: عَدَالَةٌ، وَحُرِّيَّةٌ، وَعَدَدٌ^(٦))،

(١) فَإِنْ تَعَسَّرَ فَالْخَمِيسَ، وَإِلَّا فَالْسَبْتَ.

(٢) فَإِنْ لَمْ يُقِمَّهَا صُدِّقَ الْمَحْبُوسُ بِبَيْمِنِهِ.

(٣) فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ أُطْلِقَ.

(٤) يَعْرِفُهُ حَالُ مَنْ يَجْهَلُ حَالَهُ مِنَ الشُّهُودِ.

(٥) أَيُّ: الْكَاتِبِ.

(٦) اثْنَانِ.

وَالْأَصَحُّ: جَوَازُ أَعْمَى، وَاشْتِرَاطُ عَدَدٍ فِي إِسْمَاعِ قَاضٍ بِهِ صَمَمٌ^(١).

وَيَتَّخِذُ دِرَّةً لِلتَّأْدِيبِ، وَسِجْنًا لِأَدَاءِ حَقٍّ وَلِتَغْزِيرٍ، وَيُسْتَحَبُّ كَوْنُ مَجْلِسِهِ فَسِيحًا، بَارِزًا، مَصُونًا مِنْ أَدَى حَرٍّ وَبَرْدٍ، لَائِقًا بِالْوَقْتِ وَالْقَضَاءِ، لَا مَسْجِدًا.

وَيُكْرَهُ أَنْ يَقْضِيَ فِي حَالِ غَضَبٍ، وَجُوعٍ وَشَبَعٍ مُفْرِطَيْنِ، وَكُلِّ حَالٍ يَسُوءُ خُلُقَهُ فِيهِ، وَيُنْدَبُ أَنْ يُشَاوِرَ الْفُقَهَاءَ، وَأَنْ لَا يَشْتَرِيَ وَيَبِيعَ بِنَفْسِهِ، وَلَا يَكُونَ لَهُ وَكِيلٌ مَعْرُوفٌ، فَإِنْ أَهْدَى إِلَيْهِ مَنْ لَهُ خُصُومَةٌ أَوْ لَمْ يُهْدَ قَبْلَ وَلَايَتِهِ حَرَمَ قَبُولِهَا^(٢)، وَإِنْ كَانَ يُهْدَى وَلَا خُصُومَةَ جَازَ بِقَدْرِ الْعَادَةِ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُثِيبَ عَلَيْهَا.

وَلَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ لِنَفْسِهِ وَرَقِيقِهِ وَشَرِيكِهِ فِي الْمُشْتَرَكِ^(٣)، وَكَذَا أَضْلُهُ وَفَرْعُهُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَيَحْكُمُ لَهُ وَلِهَؤُلَاءِ الْإِمَامُ، أَوْ قَاضٍ آخَرَ، وَكَذَا نَائِبُهُ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَإِذَا أَقَرَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَوْ نَكَلَ^(٤)، فَحَلَفَ الْمُدَّعِي وَسَأَلَ الْقَاضِي أَنْ يُشْهَدَ عَلَى إِقْرَارِهِ عِنْدَهُ^(٥) أَوْ يَمِينِهِ أَوْ الْحُكْمَ بِمَا

(١) أي: يُقَلَّ سَمْع.

(٢) ولو قَبَلَهَا رَدَّهَا عَلَى مَالِكِهَا، فَإِنْ تَعَذَّرَ وَضَعَهَا فِي بَيْتِ الْمَالِ.

(٣) مِنَ الْمَالِ بَيْنَهُمَا.

(٤) عَنِ الْيَمِينِ.

(٥) فِي صُورَةِ الْإِقْرَارِ.

ثَبَّتَ وَالْإِشْهَادَ بِهِ لَزَمَهُ، أَوْ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ مَخْضَرًا بِمَا جَرَى مِنْ
غَيْرِ حُكْمٍ، أَوْ سِجِلًّا بِمَا حَكَمَ أَسْتُحِبَّ إِجَابَتَهُ، وَقِيلَ: تَجِبُ،
وَيُسْتَحَبُّ نُسْخَتَانِ: إِحْدَاهُمَا لَهُ، وَالْأُخْرَى تُحْفَظُ فِي دِيْوَانِ
الْحُكْمِ.

وَإِذَا حَكَمَ بِاجْتِهَادِهِ ثُمَّ بَانَ خِلَافَ نَصِّ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ
أَوْ الْإِجْمَاعِ أَوْ قِيَاسِ جَلِيِّ^(١) نَقَضَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ؛ لَا خَفِيَ.
وَالْقَضَاءُ يَنْفُذُ ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا^(٢).

وَلَا يَقْضِي بِخِلَافِ عِلْمِهِ بِالْإِجْمَاعِ، وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ يَقْضِي
بِعِلْمِهِ إِلَّا فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَلَوْ رَأَى وَرَقَةً فِيهَا حُكْمُهُ أَوْ شَهَادَتُهُ أَوْ شَهِدَ شَاهِدَانِ
أَنَّكَ حَكَمْتَ أَوْ شَهِدْتَ بِهَذَا لَمْ يَعْمَلْ بِهِ وَلَمْ يَشْهَدْ حَتَّى
يَتَذَكَّرَ، وَفِيهِمَا^(٣) وَجْهٌ فِي وَرَقَةٍ مَصُونَةٍ عِنْدَهُمَا^(٤)، وَلَهُ الْخَلِيفُ
عَلَى اسْتِحْقَاقِ حَقٍّ أَوْ أَذَاتِهِ اعْتِمَادًا عَلَى خَطِّ مُورِّثِهِ إِذَا وَثِقَ
بِخَطِّهِ وَأَمَانَتِهِ.

وَالصَّحِيحُ: جَوَازُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ بِخَطِّ مَحْفُوظٍ عِنْدَهُ^(٥).

* * * *

(١) أو خالف المعتمد في المذاهب الأربعة.

(٢) فلا يُجِلُّ حرامًا، ولا يُحَرِّمُ حلالًا.

(٣) أي: العمل والشهادة.

(٤) أي: القاضي والشاهد.

(٥) وإن لم يتذكَّره.

فَضْلٌ [فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ]

لِيُسَوَّ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ فِي دُخُولِ عَلَيْهِ، وَقِيَامِ لَهُمَا،
وَأَسْتِمَاعِ، وَطَلَاقَةِ وَجْهِ، وَجَوَابِ سَلَامٍ، وَمَجْلِسِ، وَالْأَصَحُّ
رَفْعُ مُسْلِمٍ عَلَى ذِمِّي فِيهِ.

وَإِذَا جَلَسَا فَلَهُ أَنْ يَسْكُتَ^(١)، وَأَنْ يَقُولَ^(٢): (لَيْتَكَلَّمَ
الْمُدَّعِي)، فَإِذَا أَدَّعَى طَالَِبَ خَصْمَهُ بِالْجَوَابِ، فَإِنْ أَقَرَّ فَذَاكَ،
وَإِنْ أَنْكَرَ فَلَهُ أَنْ يَقُولَ لِلْمُدَّعِي: (أَلَكِ بَيِّنَةٌ؟) وَأَنْ يَسْكُتَ^(٣)،
فَإِنْ قَالَ: (لِي بَيِّنَةٌ، وَأُرِيدُ تَخْلِيْفَهُ) فَلَهُ ذَلِكَ، أَوْ (لَا بَيِّنَةَ لِي)
ثُمَّ أَخْضَرَهَا قُبِلَتْ فِي الْأَصَحِّ.

وَإِذَا أَرَدَحَمَ خُصُومٌ قُدِّمَ الْأَسْبَقُ، فَإِنْ جُهِلَ أَوْ جَاؤُوا مَعًا
أَقْرَعُ، وَيُقَدَّمُ^(٤) مُسَافِرُونَ مُسْتَوْفِزُونَ وَنِسْوَةٌ وَإِنْ تَأَخَّرُوا مَا لَمْ
يَكْثُرُوا، وَلَا يُقَدَّمُ سَابِقٌ وَقَارِعٌ^(٥) إِلَّا بِدَعْوَى، وَيَحْرُمُ اتِّخَاذُ
شُهُودٍ مُعَيَّنِينَ لَا يَقْبَلُ غَيْرَهُمْ، وَإِذَا شَهِدَ شُهُودٌ فَعَرَفَ عَدَالَةَ أَوْ
فَسَقًا عَمِلَ بِعِلْمِهِ، وَإِلَّا وَجِبَ الْأَسْتِزْكَاءُ^(٦)؛ بِأَنْ يَكْتُبَ مَا يَتَمَيَّزُ

(١) حتى يتكلما.

(٢) وله أن يقول.

(٣) إن علم المدعي أن له إقامة البيينة.

(٤) ندباً.

(٥) من خرجت قرعته.

(٦) طلب التزكية.

بِهِ الشَّاهِدُ وَالْمَشْهُودُ لَهُ وَعَلَيْهِ^(١)، وَكَذَا قَدَرُ الدِّينِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَيَبْعَثُ بِهِ مُزَكِّيًّا ثُمَّ يُشَافِهُهُ الْمُزَكِّيُّ بِمَا عِنْدَهُ^(٢)، وَقِيلَ: تَكْفِي كِتَابَتُهُ.

وَشَرْطُهُ: كَشَاهِدٍ مَعَ مَعْرِفَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَخُبْرَةِ بَاطِنٍ مَنْ يُعَدِّلُهُ لِصُحْبَةٍ أَوْ جَوَارٍ أَوْ مُعَامَلَةٍ، وَالْأَصَحُّ: اشْتِرَاطُ لَفْظِ شَهَادَةٍ^(٣)، وَأَنَّهُ يَكْفِي: (هُوَ عَدْلٌ)، وَقِيلَ: يَزِيدُ (عَلَيَّ وَلِيٍّ)، وَيَجِبُ ذِكْرُ سَبَبِ الْجَرْحِ، وَيَعْتَمِدُ فِيهِ الْمُعَايَنَةُ أَوْ الْأَسْتِفَاضَةُ، وَيُقَدَّمُ عَلَى التَّعْدِيلِ، فَإِنْ قَالَ الْمُعَدِّلُ: (عَرَفْتُ سَبَبَ الْجَرْحِ وَتَابَ مِنْهُ وَأَصْلَحَ) قُدِّمَ. وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ لَا يَكْفِي فِي التَّعْدِيلِ قَوْلُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ: (هُوَ عَدْلٌ، وَقَدْ غَلِطَ).



(١) من اسم ونسب وحرقة.

(٢) من حال الشهود.

(٣) من المزكي.

بَابُ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ

هُوَ جَائِزٌ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ ^(١) بَيِّنَةٌ وَأَدَّعَى الْمُدَّعِي جُحُودَهُ ^(٢)،
فَإِنْ قَالَ: هُوَ مُقِرٌّ لَمْ تُسْمَعْ بَيِّنَتُهُ ^(٣)، وَإِنْ أَطْلَقَ ^(٤) فَلَأَصَحُّ:
أَنَّهَا تُسْمَعُ، وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْقَاضِي نَضْبُ مُسَخَّرٍ يُنْكَرُ عَلَى
الْغَائِبِ ^(٥)، وَيَجِبُ ^(٦) أَنْ يُحْلَفَهُ ^(٧) بَعْدَ الْبَيِّنَةِ: إِنَّ الْحَقَّ ثَابِتٌ
فِي ذِمَّتِهِ، وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ، وَيَجْرِيَانِ ^(٨) فِي دَعْوَى عَلَى صَبِيٍّ،
أَوْ مَجْنُونٍ.

وَلَوْ أَدَّعَى وَكِيلٌ عَلَى الْغَائِبِ فَلَا تَحْلِيفَ ^(٩)، وَلَوْ حَضَرَ
الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَقَالَ لَوَكِيلٍ الْمُدَّعِي: (أَبْرَأَنِي مُوَكَّلُكَ) أَمَرَ

(١) أي: الغائب.

(٢) ولا يُكْلَفُ الْبَيِّنَةُ بِالْجُحُودِ.

(٣) ولغت دعواه.

(٤) المدَّعي فلم يتعرَّض لإقراره ولا جحوده.

(٥) لأنه ربما ينكر كذباً.

(٦) على القاضي.

(٧) أي: المدَّعي.

(٨) هذان الوجهان، والأصح الوجوب.

(٩) على الوكيل عن ذمة غيره.

بِالتَّسْلِيمِ^(١)، وَإِذَا ثَبَتَ مَالٌ عَلَى غَائِبٍ وَلَهُ مَالٌ^(٢) قَضَاهُ الْحَاكِمُ مِنْهُ، وَإِلَّا؛ فَإِنْ سَأَلَ الْمُدَّعِيْ إِنْهَاءَ الْحَالِ إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ أَجَابَهُ، فَيُنْهِي^(٣) سَمَاعَ بَيِّنَةٍ لِيُحْكَمَ بِهَا ثُمَّ يَسْتَوْفِي الْمَالَ، أَوْ حُكْمًا^(٤) لِيَسْتَوْفِي. وَالْإِنْهَاءُ: أَنْ يُشْهَدَ عَدْلَيْنِ بِذَلِكَ.

وَيُسْتَحَبُّ كِتَابُ بِهِ يَذْكُرُ فِيهِ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ^(٥)، وَيَخْتِمُهُ، وَيَشْهَدَانِ عَلَيْهِ^(٦) إِنْ أَنْكَرَ^(٧)، فَإِنْ قَالَ: (لَسْتُ الْمُسَمَّى فِي الْكِتَابِ) صُدِّقَ بِيَمِينِهِ، وَعَلَى الْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ بِأَنَّ هَذَا الْمَكْتُوبَ اسْمُهُ وَنَسَبُهُ، فَإِنْ أَقَامَهَا فَقَالَ: (لَسْتُ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ) لَزِمَهُ الْحُكْمُ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مُشَارِكٌ لَهُ فِي الْأَسْمِ وَالصِّفَاتِ، وَإِنْ كَانَ أَحْضَرَ؛ فَإِنْ اعْتَرَفَ بِالْحَقِّ طَوْلَبَ وَتَرِكَ الْأَوَّلَ، وَإِلَّا بَعَثَ إِلَى الْكَاتِبِ لِيَطْلُبَ مِنَ الشُّهُودِ زِيَادَةَ صِفَةٍ تُمَيِّزُهُ وَيَكْتُبُهَا ثَانِيًا.

وَلَوْ حَضَرَ قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ بِبَلَدِ الْحَاكِمِ^(٨) فَشَافَهُهُ بِحُكْمِهِ فَفِي إِمضَائِهِ إِذَا عَادَ إِلَى وَلَايَتِهِ خِلَافُ الْقَضَاءِ بِعِلْمِهِ^(٩)، وَلَوْ نَادَاهُ فِي طَرَفِي وَلَايَتِهِمَا أَمضَاهُ، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى سَمَاعِ

(١) للوكيل، ويُمكن ثبوت الإبراء بعد ذلك.

(٢) حاضر.

(٣) إليه.

(٤) إن حكم.

(٥) من اسم وكنية ولقب.

(٦) عند القاضي المكتوب إليه.

(٧) الخصم الحق.

(٨) للمدعي.

(٩) والأظهر أنه يقضي بعلمه، كما تقدّم ص ٨٠٨.

بَيِّنَةٌ^(١) كَتَبَ: (سَمِعْتُ بَيِّنَةً عَلَى فُلَانٍ)، وَيُسَمِّيهَا الْقَاضِي إِنْ لَمْ يُعَدِّلْهَا^(٢)، وَإِلَّا فَالْأَصَحُّ: جَوَّازُ تَرْكِ التَّسْمِيَةِ^(٣).

وَالْكِتَابُ بِالْحُكْمِ يَمْضِي مَعَ قُرْبِ الْمَسَافَةِ^(٤)، وَبِسَمَاعِ الْبَيِّنَةِ لَا يَقْبَلُ عَلَى الصَّحِيحِ^(٥)، إِلَّا فِي مَسَافَةِ قُبُولِ شَهَادَةٍ عَلَى شَهَادَةٍ^(٦).

* * * *

فَضْلٌ [فِي الدَّعْوَى بِعَيْنِ غَائِبَةٍ]

أَدْعَى عَيْنًا غَائِبَةً عَنِ الْبَلَدِ يُؤْمَنُ اشْتِبَاهُهَا^(٧) (كَعَقَارٍ وَعَبْدٍ وَفَرَسٍ مَعْرُوفَاتٍ) سَمِعَ بَيِّنَتَهُ وَحَكَمَ بِهَا، وَكَتَبَ إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْمَالِ لِيُسَلِّمَهُ لِلْمُدَّعِي، وَيَعْتَمِدُ فِي الْعَقَارِ حُدُودَهُ. أَوْ لَا يُؤْمَنُ فَالْأَظْهَرُ: سَمَاعُ الْبَيِّنَةِ^(٨)، وَيُبَالِغُ الْمُدَّعِي فِي الْوَصْفِ، وَيَذْكُرُ الْقِيَمَةَ، وَأَنَّهُ لَا يَحْكُمُ بِهَا، بَلْ يَكْتُبُ إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْمَالِ بِمَا

(١) بلا حُكْم.

(٢) لِيُحِثَّ الْمَكْتُوبَ إِلَيْهِ عَنِ عَدَالَتِهَا.

(٣) لِلْبَيِّنَةِ.

(٤) وَبُعْدِهَا بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى.

(٥) لسهولة إحضاره مع القُرب.

(٦) وهي ما فوق مسافة العدوى (الآتي بيانها) ص ٨١٥، ٨١٦.

(٧) بغيرها.

(٨) على صفاتها.

شَهِدَتْ بِهِ^(١)، فَيَأْخُذُهُ^(٢) وَيَبْعَثُهُ إِلَى الْكَاتِبِ^(٣) لِيَشْهَدُوا عَلَى عَيْنِهِ، وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ يُسَلِّمُهُ إِلَى الْمُدَّعِي^(٤) بِكَفِيلٍ بَدَنِهِ^(٥)، فَإِنْ شَهِدُوا بِعَيْنِهِ كَتَبَ بَرَاءَةَ الْكَفِيلِ، وَإِلَّا فَعَلَى الْمُدَّعِي مُؤَنَةُ الرَّدِّ^(٦).

أَوْ غَائِبَةً^(٧) عَنِ الْمَجْلِسِ لَا الْبَلَدِ أَمَرَ بِإِحْضَارِ مَا يُمَكِّنُ إِحْضَارَهُ لِيَشْهَدُوا بِعَيْنِهِ^(٨).

وَلَا تُسْمَعُ شَهَادَةُ بِصِفَةٍ^(٩).

وَإِذَا وَجَبَ إِحْضَارُ فَقَالَ: (لَيْسَ بِيَدِي عَيْنٌ بِهَذِهِ الصِّفَةِ) صُدِّقَ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ لِلْمُدَّعِي دَعْوَى الْقِيَمَةِ^(١٠)، فَإِنْ نَكَلَ^(١١) فَحَلَفَ الْمُدَّعِي أَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً^(١٢) كُلَّفَ الْإِحْضَارَ وَحُبْسَ عَلَيْهِ، وَلَا يُطْلَقُ إِلَّا بِإِحْضَارٍ أَوْ دَعْوَى تَلَفٍ.

وَلَوْ شَكَّ الْمُدَّعِي هَلْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ فَيَدَّعِي قِيَمَةً أَمْ لَا

(١) تلك البَيِّنَةُ.

(٢) أي: المدَّعى به.

(٣) وهو القاضي.

(٤) بعد أن يحلفه بأن المال هو مال نفسه.

(٥) احتياطاً إن ظهر أنه غير ماله.

(٦) للمدَّعى به لتعديهِ.

(٧) أي: ادَّعى عيناً غائبة.

(٨) أمّا ما لا يمكن إحضاره كالعقار فيبيّن حدوده.

(٩) لِعَيْنٍ غائبة عن المجلس.

(١٠) لاحتمال أنها هلكت.

(١١) عن اليمين.

(١٢) بأنها كانت بيده.

فَيَدَّعِيهَا، فَقَالَ: (غَضَبَ مِنِّي كَذَا، فَإِنْ بَقِيَ لَزِمَهُ رَدُّهُ^(١))، وَإِلَّا
فَقِيمَتُهُ سُمِعَتْ دَعْوَاهُ^(٢)، وَقِيلَ: لَا، بَلْ يَدَّعِيهَا وَيُحْلِفُهُ، ثُمَّ
يَدَّعِي الْقِيَمَةَ، وَيَجْرِيَانِ^(٣) فِيمَنْ دَفَعَ ثَوْبًا لِدَلَالٍ لِيَبِيعَهُ فَجَحَدَهُ
وَشَكَ هَلْ بَاعَهُ فَيَطْلُبُ الثَّمَنَ، أَمْ أَتْلَفَهُ فَقِيمَتَهُ، أَمْ هُوَ بَاقٍ
فَيَطْلُبُهُ^(٤)؟

وَحَيْثُ أَوْجَبْنَا^(٥) الْإِحْضَارَ^(٦) فَثَبَّتَ لِلْمُدَّعِي أَسْتَقَرَّتْ
مُؤْنَتُهُ^(٧) عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَإِلَّا^(٨) فَهِيَ^(٩) وَمُؤْنَةُ الرَّدِّ عَلَى
الْمُدَّعِي.

* * * *

فَصْلٌ

[فِي بَيَانِ مَنْ يُحْكَمُ عَلَيْهِ فِي غَيْبَتِهِ]

الْغَائِبُ الَّذِي تُسْمَعُ الْبَيِّنَةُ وَيُحْكَمُ عَلَيْهِ: مَنْ بِمَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ
(وَهِيَ الَّتِي لَا يَرْجِعُ مِنْهَا مُبَكَّرٌ إِلَى مَوْضِعِهِ لَيْلًا)، وَقِيلَ:

- (١) إِلَيَّ.
- (٢) مع التردد؛ للحاجة.
- (٣) أي: الوجهان.
- (٤) فالأصح: أنه يدَّعي بذلك في دعوى واحدة، ويحلف الخصم يمينًا واحدة.
- (٥) على المدَّعى عليه.
- (٦) للمدَّعى به.
- (٧) أي: مؤنة الإحضار.
- (٨) بأن لم يثبت للمدَّعي.
- (٩) أي: مؤنة الإحضار.

مَسَافَةً قَصْرٍ، وَمَنْ بِقَرِيْبَةٍ^(١) كَحَاضِرٍ فَلَا تُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ وَيُحْكَمُ^(٢) بِغَيْرِ حُضُورِهِ إِلَّا لِتَوَارِيهِ أَوْ تَعَزُّزِهِ، وَالْأَظْهَرُ: جَوَازُ الْقَضَاءِ عَلَى غَائِبٍ فِي قِصَاصٍ وَحَدٍّ قَذْفٍ، وَمَنْعُهُ فِي حَدٍّ لِلَّهِ تَعَالَى.

وَلَوْ سَمِعَ بَيِّنَةٌ عَلَى غَائِبٍ فَقَدِمَ قَبْلَ الْحُكْمِ لَمْ يَسْتَعِدَّهَا، بَلْ يُخْبِرُهُ وَيُمْكِّنُهُ مِنْ جَرْحٍ^(٣)، وَلَوْ عُزِلَ بَعْدَ سَمَاعِ بَيِّنَةٍ ثُمَّ وَلَّى وَجَبَتْ الْأَسْتِعَادَةُ.

وَإِذَا اسْتُعِدِّي^(٤) عَلَى حَاضِرٍ بِالْبَلَدِ أَخْضَرُهُ بِدَفْعِ خْتَمِ طَبِينِ رَطْبٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ بِمُرْتَبٍ^(٥) لِذَلِكَ، فَإِنْ أَمْتَنَعَ بِلَا عُدْرٍ أَخْضَرُهُ بِأَعْوَانِ السُّلْطَانِ وَعَزَّرَهُ. أَوْ غَائِبٍ^(٦) فِي غَيْرِ وَلَايَتِهِ فَلَيْسَ لَهُ إِخْضَارُهُ، أَوْ فِيهَا وَلَهُ هُنَاكَ نَائِبٌ لَمْ يُخْضَرُهُ بَلْ يَسْمَعُ بَيِّنَةً وَيَكْتُبُ إِلَيْهِ^(٧)، أَوْ لَا نَائِبَ فَالْأَصَحُّ: يُخْضَرُهُ مِنْ مَسَافَةٍ الْعَدَوَى فَقَطْ (وَهِيَ الَّتِي يَرْجِعُ مِنْهَا مُبَكَّرٌ لَيْلًا)، وَأَنَّ الْمُخْذَرَةَ لَا تُخْضَرُ (وَهِيَ مَنْ لَا يَكْثُرُ خُرُوجُهَا لِحَاجَاتٍ^(٨)).



(١) حُكْمُهُ.

(٢) أَي: وَلَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ.

(٣) فِيهَا.

(٤) بِشَكْوَى.

(٥) رَسُولٍ.

(٦) أَي: اسْتُعِدِّي عَلَى غَائِبٍ.

(٧) أَي: لِنَائِبِهِ لِيُحْكَمَ بِهَا.

(٨) بَلْ تَوَكَّلْ، أَوْ يَبْعَثُ الْقَاضِي إِلَيْهَا نَائِبَهُ فَيُجِيبُ مِنْ وَرَاءِ السَّتْرِ.

بَابُ الْقِسْمَةِ (١)

قَدْ يَقْسِمُ الشُّرَكَاءُ^(٢) أَوْ مَنْصُوبُهُمْ^(٣) أَوْ مَنْصُوبُ الْإِمَامِ
(وَشَرَطُ مَنْصُوبِهِ: ذَكَرٌ، حُرٌّ، عَدْلٌ، يَعْلَمُ الْمَسَاحَةَ وَالْحِسَابَ)،
فَإِنْ كَانَ فِيهَا تَقْوِيمٌ^(٤) وَجَبَ قَاسِمَانِ، وَإِلَّا فَقَاسِمٌ، وَفِي قَوْلٍ:
اثنانِ، وَلِلْإِمَامِ جَعْلُ الْقَاسِمِ حَاكِمًا فِي التَّقْوِيمِ فَيُعْمَلُ فِيهِ
بِعَدْلَيْنِ، وَيَقْسَمُ.

وَيَجْعَلُ الْإِمَامُ رِزْقَ مَنْصُوبِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، فَإِنْ لَمْ
يَكُنْ^(٥) فَأَجْرَتُهُ عَلَى الشُّرَكَاءِ، فَإِنْ اسْتَأْجَرُوهُ وَسَمَّى كُلُّ قَدْرًا
لِزِمِهِ، وَإِلَّا فَالْأُجْرَةُ مُوزَعَةٌ عَلَى الْحِصَصِ، وَفِي قَوْلٍ: عَلَى
الرُّؤُوسِ.

ثُمَّ مَا عَظُمَ الضَّرَرُ فِي قِسْمَتِهِ كَجَوْهَرَةٍ وَثَوْبٍ نَفِيسَيْنِ وَزَوْجَيْنِ
خُفٍّ؛ إِنْ طَلَبَ الشُّرَكَاءُ كُلُّهُمْ قِسْمَتَهُ لَمْ يُجِبْهُمْ الْقَاضِي، وَلَا

(١) بين الشركاء.

(٢) المشترك بأنفسهم.

(٣) وكيلهم.

(٤) تقدير للقيمة.

(٥) في بيت المال شيء.

يَمْنَعُهُمْ إِنْ قَسَمُوا بِأَنْفُسِهِمْ إِنْ لَمْ تَبْطُلْ مَنَفَعَتُهُ (كَسَيْفٍ يُكْسَرُ^(١))،
وَمَا يَبْطُلُ نَفْعُهُ الْمَقْصُودُ كَحَمَامٍ وَطَاحُونَةٍ صَغِيرَيْنِ لَا يُجَابُ طَالِبُ
قِسْمَتِهِ فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ أُمِكنَ جَعْلُهُ حَمَامَيْنِ أُجِيبَ، وَلَوْ كَانَ لَهُ
عُشْرُ دَارٍ لَا يَصْلُحُ لِلسُّكْنَى وَالْبَاقِي لِآخِرِ^(٢) فَأَلْأَصَحُّ: إِنْجِبَارُ
صَاحِبِ الْعُشْرِ بِطَلَبِ صَاحِبِهِ^(٣) دُونَ عَكْسِهِ.

وَمَا لَا يَعْظُمُ ضَرَرُهُ قِسْمَتُهُ أَنْوَاعٌ:

أَحَدُهَا: بِالْأَجْزَاءِ^(٤) كَمِثْلِي^(٥)، وَدَارٍ مُتَّفِقَةِ الْأَبْنِيَةِ،
وَأَرْضٍ مُشْتَبِهَةِ الْأَجْزَاءِ؛ فَيُجْبَرُ الْمُمْتَنِعُ، فَتُعَدَّلُ السَّهَامُ كَيْلًا أَوْ
وَزْنًا أَوْ ذَرْعًا^(٦) بِعَدَدِ الْأَنْصِبَاءِ إِنْ اسْتَوَتْ، وَيَكْتُبُ فِي كُلِّ
رُقْعَةٍ اسْمَ شَرِيكِ، أَوْ جُزْءًا مُمَيَّزًا بِحَدٍّ أَوْ جِهَةٍ، وَتُدْرَجُ فِي
بَنَادِقِ^(٧) مُسْتَوِيَةٍ، ثُمَّ يُخْرِجُ مَنْ لَمْ يَحْضُرْهَا^(٨) رُقْعَةً عَلَى
الْجُزْءِ الْأَوَّلِ إِنْ كَتَبَ الْأَسْمَاءَ^(٩)، فَيُعْطِي مَنْ خَرَجَ اسْمُهُ، أَوْ
عَلَى اسْمِ زَيْدٍ إِنْ كَتَبَ الْأَجْزَاءَ، فَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْأَنْصِبَاءُ كَنَصْفِ

(١) لإمكان الانتفاع به باتخاذهِ سَكِينًا ونحو ذلك.

(٢) يَصْلُحُ لَهَا.

(٣) لِأَنَّ الطَّالِبَ يَنْتَفِعُ بِهَا، وَضَرَرُ صَاحِبِ الْعُشْرِ لَا يَنْشَأُ مِنْ مَجَرَّدِ الْقِسْمَةِ، بَلْ
سَبَبُهُ قَلَّةُ نَصِيْبِهِ.

(٤) وَتُسَمَّى قِسْمَةُ الْمُتَشَابِهَاتِ.

(٥) مِنْ حَبٍّ وَغَيْرِهِ.

(٦) فِي الْمَذْرُوعِ، أَوْ عَدًّا فِي الْمَعْدُودِ.

(٧) مِنْ شَمْعٍ أَوْ طِينٍ.

(٨) أَيُّ: الرُّقَّاعُ عِنْدَ كِتَابَتِهَا وَإِدْرَاجِهَا.

(٩) وَهُوَ الْأَوَّلَى.

وَتُلْثُ وَسُدُسُ جُزْئِ الْأَرْضِ عَلَى أَقَلِّ السَّهَامِ وَقُسِّمَتْ كَمَا سَبَقَ، وَيُخْتَرَزُ عَنْ تَفْرِيقِ حِصَّةٍ وَاحِدٍ^(١).

الْثَّانِي: بِالتَّعْدِيلِ، كَأَرْضٍ تَخْتَلِفُ قِيمَةُ أَجْزَائِهَا بِحَسَبِ قُوَّةِ إِنْبَاتٍ وَقُرْبِ مَاءٍ، وَيُجْبَرُ الْمُمْتَنِعُ عَلَيْهَا فِي الْأَظْهَرِ، وَلَوْ أَسْتَوَتْ قِيمَةُ دَارَيْنِ أَوْ حَانُوتَيْنِ فَطَلَبَ^(٢) جَعَلَ كُلُّ لَوْاحِدٍ فَلَا إِجْبَارَ^(٣)، أَوْ عَيْدٍ أَوْ ثِيَابٍ مِنْ نَوْعٍ أُجْبِرَ^(٤)، أَوْ نَوْعَيْنِ فَلَا^(٥).

الثَّالِثُ: بِالرَّدِّ؛ بَأَن يَكُونَ فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ بَثْرٌ أَوْ شَجَرٌ لَا يُمْكِنُ قِسْمَتُهُ، فَيَرُدُّ مَنْ يَأْخُذُهُ قِسْطَ قِيمَتِهِ، وَلَا إِجْبَارَ فِيهِ، وَهُوَ بَيْعٌ^(٦)، وَكَذَا التَّعْدِيلُ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَقِسْمَةُ الْأَجْزَاءِ^(٧) إِفْرَازٌ فِي الْأَظْهَرِ^(٨).

وَيُشْتَرَطُ فِي الرَّدِّ^(٩) الرِّضَا بَعْدَ خُرُوجِ الْقُرْعَةِ^(١٠).

وَلَوْ تَرَاضِيَا بِقِسْمَةٍ مَا لَا إِجْبَارَ فِيهِ أَشْطَرُ الرِّضَا بَعْدَ الْقُرْعَةِ فِي الْأَصَحِّ، كَقَوْلِهِمَا: (رَضِينَا بِهِذِهِ الْقِسْمَةِ)، أَوْ (بِمَا أَخْرَجْتَهُ الْقُرْعَةُ).

(١) فيبدأ بصاحب النصف، فيأخذ ثلاثة أسهم ولأى.

(٢) كلٌّ من الشريكين.

(٣) ويتراضيان.

(٤) الممتنع.

(٥) ويقسمان بالتراضي.

(٦) فتثبت به الشفعة.

(٧) وهو القسم الأول.

(٨) فما خرج لكلٍّ من الشريكين هو الذي يملكه.

(٩) أي: في قسمة الرد.

(١٠) لأنها بيع، والبيع لا يحصل بالقرعة.

وَلَوْ ثَبَتَ بَيِّنَةٌ غَلَطٍ أَوْ حَيْفٌ ^(١) فِي قِسْمَةٍ إِجْبَارٍ نُقِضَتْ،
فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ وَأَدْعَاهُ ^(٢) وَاحِدٌ فَلَهُ تَخْلِيفُ شَرِيكِهِ ^(٣)، وَلَوْ
أَدْعَاهُ فِي قِسْمَةٍ تَرَاضٍ ^(٤) وَقُلْنَا: هِيَ بَيْنِعَ ^(٥)، فَلَا صَحْ: أَنَّهُ لَا
أَثَرَ لِلْغَلَطِ، فَلَا فَائِدَةٌ لِهَذِهِ الدَّعْوَى.

قُلْتُ: وَإِنْ قُلْنَا ^(٦): إِفْرَازُ ^(٧) نُقِضَتْ إِنْ ثَبَتَ، وَإِلَّا
فَيُخْلَفُ شَرِيكُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَوْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ الْمَقْسُومِ شَائِعًا ^(٨) بَطَلَتْ ^(٩) فِيهِ، وَفِي
الْبَاقِي خِلَافٌ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ ^(١٠)، أَوْ ^(١١) مِنَ النَّصِيبَيْنِ مُعَيَّنٌ
سَوَاءً ^(١٢) بَقِيَ ^(١٣)، وَإِلَّا ^(١٤) بَطَلَتْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) ظَلَمَ.

(٢) أي: الغلط أو الحيف.

(٣) أَنَّهُ لَا غَلَطَ.

(٤) بَأَنْ نَصَبَا قَاسِمًا، وَرَضِيَا بَعْدَ الْقِسْمَةِ.

(٥) بَأَنْ كَانَ تَعْدِيلًا أَوْ رَدًّا.

(٦) إِنْ قِسْمَةُ التَّرَاضِيِّ.

(٧) بَأَنْ كَانَتْ بِالْأَجْزَاءِ.

(٨) كَالرُّبْعِ.

(٩) الْقِسْمَةُ.

(١٠) وَالْأَظْهَرُ: الصَّحَّةُ.

(١١) اسْتَحَقَّ.

(١٢) أي: مستوي.

(١٣) الْقِسْمَةُ فِي الْبَاقِي.

(١٤) بَأَنْ كَانَ الْمَعْيَّنُ مِنْ أَحَدِ النَّصِيبَيْنِ أَكْثَرَ.

كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

شَرَطُ الشَّاهِدِ: مُسْلِمٌ، حُرٌّ، مُكَلَّفٌ، عَدْلٌ، ذُو مَرْوَةٍ،
غَيْرُ مَتَّهِمٍ.

وَشَرَطُ الْعَدَالَةِ: اجْتِنَابُ الْكِبَائِرِ وَالْإِضْرَارِ عَلَى صَغِيرَةٍ.
وَيَحْرُمُ اللَّعِبُ بِالنَّزْدِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَيُكْرَهُ بِشَطْرَنْجٍ ^(١) (فَإِنْ
شُرِطَ فِيهِ مَالٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ فَقِمَارٌ ^(٢))، وَيُبَاحُ الْحُدَاءُ ^(٣)
وَسَمَاعُهُ ^(٤)، وَيُكْرَهُ الْغِنَاءُ ^(٥) بِلا آلَةٍ وَسَمَاعُهُ ^(٦)، وَيَحْرُمُ
اِسْتِعْمَالُ آلَةٍ مِنْ شِعَارِ الشَّرْبَةِ (كَطَنْبُورٍ ^(٧))، وَعُودٍ، وَصَنْجٍ،
وَمِزْمَارٍ عِرَاقِيٍّ) وَاسْتِمَاعُهَا، لَا يَرَاعَى فِي الْأَصَحِّ ^(٨).

(١) وَيَحْرُمُ عِنْدَ بَقِيَّةِ الْمَذَاهِبِ.

(٢) فَيَحْرُمُ، وَتُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ، فَإِنْ كَانَ مِنْ جَانِبِ فَحْرَامٍ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ فَاسِدٌ عَلَى غَيْرِ
آلَةٍ قِتَالٍ، وَأَخَذَ الْمَالِ عَلَيْهِ كَبِيرَةً، لَكِنْ لَا تُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ.

(٣) وَهُوَ: مَا يُقَالُ خَلْفَ الْإِبِلِ.

(٤) وَاسْتِمَاعُهُ.

(٥) وَهُوَ: رَفْعُ الصَّوْتِ بِالشَّعْرِ.

(٦) أَيِ: وَاسْتِمَاعُهُ.

(٧) آلَةٌ تُشَبِّهُ الْعُودَ.

(٨) وَهُوَ الْمِزْمَارُ (الشَّبَابَةُ).

قُلْتُ: الْأَصَحُّ تَحْرِيمُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَجُوزُ دَفُّ لِعُرْسٍ وَخِتَانٍ (وَكَذَا غَيْرُهُمَا فِي الْأَصَحِّ) وَإِنْ كَانَ فِيهِ جَلَاجِلٌ^(١).

وَيَحْرُمُ ضَرْبُ الْكُوبَةِ (وَهِيَ: طَبْلٌ طَوِيلٌ ضَيْقُ الْوَسَطِ) لَا الرِّقْصُ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَكْسُرُ كَفِعَلِ الْمُخَنَّثِ^(٢)). وَيَبَاحُ قَوْلُ شِعْرِ وَإِنْشَادُهُ (إِلَّا أَنْ يَهْجُو أَوْ يَفْحَشَ^(٣)، أَوْ يُعَرِّضَ بِأَمْرَةٍ مُعَيَّنَةٍ).

وَالْمُرُوءَةُ: تَخَلُّقٌ بِخُلُقِ أَمْثَالِهِ^(٤) فِي زَمَانِهِ وَمَكَانِهِ. فَلَا أَكْلُ فِي سَوْقٍ^(٥)، وَالْمَشْيُ مَكْشُوفَ الرَّأْسِ، وَقُبْلَةُ زَوْجَةٍ أَوْ أُمَةٍ بِحَضْرَةِ النَّاسِ، وَإِكْثَارُ حِكَايَاتٍ مُضْحِكَةٍ، وَلُبْسُ فَقِيهِ قِبَاءً^(٦) وَقَلَنْسُوءَةً^(٧) حَيْثُ لَا يُعْتَادُ، وَإِكْبَابٌ عَلَى لَعِبِ الشُّطْرَنْجِ أَوْ غِنَاءٍ أَوْ سَمَاعِهِ، وَإِدَامَةُ رَقْصٍ يُسْقِطُهَا، وَالْأَمْرُ فِيهِ يَخْتَلِفُ بِالشَّخْصِ وَالْأَحْوَالِ وَالْأَمَاكِينِ، وَحِرْفَةُ دَنِيئَةٍ (كَحِجَامَةٍ، وَكَنَسٍ، وَدَبْنِغٍ) مِمَّنْ لَا تَلِيْقُ بِهِ يُسْقِطُهَا، فَإِنْ أَعْتَادَهَا وَكَانَتْ حِرْفَةً أَبِيهِ^(٨) فَلَا فِي الْأَصَحِّ.

(١) وهي الخلق التي تجعل داخل الدف.

(٢) وهو من يتخلق بأخلاق النساء، فيحرم.

(٣) بأن يجاوز الحد في المدح.

(٤) ممن يراعي الشرع.

(٥) لغير سوق.

(٦) وهو الثوب المفتوح من الأمام والخلف، وأما المفتوح من الأمام فقط فقد صار شعار العلماء.

(٧) ما يلبس على الرأس.

(٨) ليس قيدا.

وَالْتُّهَمَةُ: أَنْ يَجْرَإَ إِلَيْهِ نَفْعًا، أَوْ يَدْفَعَ عَنْهُ ضَرَرًا، فَتُرَدُّ شَهَادَتُهُ لِعَبْدِهِ وَمُكَاتِبِهِ وَغَرِيمٍ لَهُ مَيِّتٍ، أَوْ عَلَيْهِ حَجَرٌ فَلَسٍ، وَبِمَا هُوَ وَكِيلٌ فِيهِ^(١)، وَبِبَرَاءَةٍ مَنْ ضَمِنَهُ، وَبِجِرَاحَةٍ مُورَّثِهِ.

وَلَوْ شَهِدَ لِمُورَّثٍ لَهُ مَرِيضٍ أَوْ جَرِيحٍ بِمَالٍ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ قُبِلَتْ فِي الْأَصَحِّ^(٢).

وَتُرَدُّ شَهَادَةُ عَاقِلَةٍ بِفَسْقِ شُهُودٍ قَتَلَ، وَغُرَمَاءِ مُفْلِسٍ^(٣) بِفَسْقِ شُهُودٍ دَيْنٍ آخَرَ.

وَلَوْ شَهِدَا لاثْنَيْنِ بِوَصِيَّةٍ فَشَهِدَا لِلشَّاهِدَيْنِ بِوَصِيَّةٍ مِنْ تِلْكَ التَّرَكَةِ قُبِلَتْ الشَّهَادَتَانِ فِي الْأَصَحِّ^(٤).

وَلَا تُقْبَلُ لِأُضْلٍ وَلَا فَرْعٍ، وَتُقْبَلُ عَلَيْهِمَا، وَكَذَا عَلَى أَبِيهِمَا بِطَلَاقِ ضَرَّةٍ أُمَّهُمَا، أَوْ قَذْفِهَا فِي الْأَظْهَرِ^(٥). وَإِذَا شَهِدَ لِفَرْعٍ وَأَجْنَبِيٍّ قُبِلَتْ لِلْأَجْنَبِيِّ فِي الْأَظْهَرِ.

قُلْتُ: وَتُقْبَلُ لِكُلِّ مَنْ الزَّوْجَيْنِ وَلَاخٍ وَصَدِيقٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ولو دُونَ جُعَلٍ، لَأَنَّهُ يُثَبَّتُ لِنَفْسِهِ سُلْطَنَةُ التَّصَرُّفِ فِي الْمَشْهُودِ بِهِ.

(٢) لانتفاء التُّهْمَةِ؛ إِذْ شَهَادَتُهُ لَا تَجُرُّ لَهُ نَفْعًا، وَإِذَا ثَبَتَ الْحَقُّ لِمُورَّثِهِ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ بَعْدُ بِسَبَبٍ آخَرَ.

(٣) أَي: وَتُرَدُّ شَهَادَةُ غُرَمَاءِ مُفْلِسٍ.

(٤) لانتفاء كُلِّ شَهَادَةٍ عَنِ الْأُخْرَى.

(٥) لضعف تَهْمَةِ نَفْعِ أُمَّهُمَا بِذَلِكَ.

وَلَا تُقْبَلُ مِنْ عَدُوٍّ (وَهُوَ مَنْ يُبْغِضُهُ بِحَيْثُ يَتَمَنَّى زَوَالَ نِعْمَتِهِ، وَيَخْزَنُ بِسُرُورِهِ، وَيَفْرَحُ بِمُصِيبَتِهِ) وَتُقْبَلُ لَهُ، وَكَذَا عَلَيْهِ فِي عَدَاوَةِ دِينٍ (كَكَافِرٍ^(١) وَمُبْتَدِعٍ^(٢)).

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ مُبْتَدِعٍ لَا نُكْفِرُهُ، لَا مُعْقِلٍ لَا يَضْبِطُ، وَلَا مُبَادِرٍ^(٣).

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْحِسْبَةِ فِي حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى^(٤)، وَفِيمَا لَهُ^(٥) فِيهِ حَقٌّ مُؤَكَّدٌ (كَطَلَاقٍ، وَعِتْقٍ، وَعَفْوٍ عَنْ قِصَاصٍ، وَبَقَاءِ عِدَّةٍ وَأَنْقِضَائِهَا، وَحَدٌّ لَهُ^(٦))، وَكَذَا النَّسَبُ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَمَتَى حَكَمَ بِشَاهِدَيْنِ فَبَانَا كَافِرَيْنِ أَوْ عَبْدَيْنِ أَوْ صَبِيَّيْنِ نَقَضَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ، وَكَذَا فَاسِقَانِ فِي الْأَظْهَرِ.

وَلَوْ شَهِدَ كَافِرٌ أَوْ عَبْدٌ أَوْ صَبِيٌّ ثُمَّ أَعَادَهَا بَعْدَ كَمَالِهِ قُبِلَتْ، أَوْ فَاسِقٌ تَابَ فَلَا، وَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِي غَيْرِهَا^(٧) بِشَرْطِ اخْتِبَارِهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ مُدَّةً يُظَنُّ بِهَا صِدْقُ تَوْبَتِهِ، وَقَدَّرَهَا الْأَكْثَرُونَ بِسَنَةٍ^(٨).

(١) شهد عليه مسلم.

(٢) شهد عليه سني.

(٣) بشهادته قبل أن يُسْتَشْهَد.

(٤) كالشهادة بترك الصلاة.

(٥) أي: لله تعالى.

(٦) أي بموجب حدِّ الله (كالشهادة على الزنى).

(٧) في غير التي شهد بها وهو فاسق.

(٨) ومثل الفسق: حارم المروءة.

وَيُشْتَرَطُ فِي تَوْبَةِ مَعْصِيَةِ قَوْلِيَّةِ الْقَوْلِ، فَيَقُولُ الْقَاضِيُ:
(قَذْفِي بَاطِلٌ، وَأَنَا نَادِمٌ عَلَيْهِ، وَلَا أَعُودُ إِلَيْهِ)، وَكَذَا شَهَادَةُ
الزُّورِ.

قُلْتُ: وَغَيْرُ الْقَوْلِيَّةِ^(١) يُشْتَرَطُ إِفْلَاحٌ، وَنَدَمٌ، وَعَزْمٌ أَنْ لَا
يَعُودَ، وَرَدُّ ظُلَامَةِ آدَمِيٍّ إِنْ تَعَلَّقَتْ بِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * * *

فَصْلٌ

[فِيمَا يُعْتَبَرُ فِيهِ شَهَادَةُ الرِّجَالِ
وَتَعَدُّ الشُّهُودِ، وَمَا لَا يُعْتَبَرُ]

لَا يُحْكَمُ بِشَاهِدٍ إِلَّا فِي هِلَالِ رَمَضَانَ فِي الْأَظْهَرِ،
وَيُشْتَرَطُ لِلزَّنى أَرْبَعَةُ رِجَالٍ، وَلِلْإِفْرَارِ بِهِ اثْنَانِ فِي الْأَظْهَرِ (وَفِي
قَوْلٍ: أَرْبَعَةٌ)، وَلِلْمَالِ وَعَقْدِ مَالِيٍّ (كَبَيْعٍ وَإِقَالَةٍ وَحَوَالَةٍ وَضَمَانٍ)
وَحَقِّ مَالِيٍّ (كَخِيَارٍ وَأَجَلٍ) رَجُلَانِ، أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ^(٢)، وَلِغَيْرِ
ذَلِكَ مِنْ عُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى^(٣) أَوْ لِآدَمِيٍّ وَمَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ رَجَالٌ
غَالِيًا (كَنِكَاحٍ وَطَلَاقٍ وَرَجْعَةٍ وَإِسْلَامٍ وَرِدَّةٍ وَجَرْحٍ وَتَعْدِيلٍ
وَمَوْتٍ وَإِعْسَارٍ وَوَكَالَةٍ وَوَصَايَةٍ وَشَهَادَةٍ عَلَى شَهَادَةٍ) رَجُلَانِ،
وَمَا يَخْتَصُّ بِمَعْرِفَتِهِ النِّسَاءُ أَوْ لَا يَرَاهُ رَجَالٌ غَالِيًا (كَبَكَارَةِ

(١) كَشْرَبِ الْخَمْرِ.

(٢) وَلَوْ مَعَ وَجُودِ الرَّجُلَيْنِ.

(٣) كَالرِّدَّةِ.

وَوِلَادَةٍ وَحَيْضٍ وَرَضَاعٍ وَعُيُوبٍ^(١) تَحْتَ الثِّيَابِ) يَثْبُتُ بِمَا
سَبَقَ^(٢) وَبِأَرْبَعِ نِسْوَةٍ.

وَمَا لَا يَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَأَمْرَاتَيْنِ لَا يَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَيَمِينٍ، وَمَا
ثَبَّتَ بِهِمْ ثَبَّتَ بِرَجُلٍ وَيَمِينٍ إِلَّا عُيُوبَ النِّسَاءِ وَنَحْوَهَا، وَلَا
يَثْبُتُ شَيْءٌ بِأَمْرَاتَيْنِ وَيَمِينٍ.

وَأِنَّمَا يَحْلِفُ الْمُدَّعِي بَعْدَ شَهَادَةِ شَاهِدِهِ وَتَعْدِيلِهِ،
وَيَذْكُرُ فِي حَلْفِهِ صِدْقَ الشَّاهِدِ؛ فَإِنْ تَرَكَ الْحَلِفَ وَطَلَبَ يَمِينَ
خَصْمِهِ فَلَهُ ذَلِكَ^(٣)، فَإِنْ نَكَلَ^(٤) فَلَهُ أَنْ يَحْلِفَ يَمِينَ الرَّدِّ فِي
الْأَظْهَرِ.

وَلَوْ كَانَ بِيَدِهِ أَمَةٌ وَوَلَدُهَا فَقَالَ رَجُلٌ: (هَذِهِ مُسْتَوْلَدَتِي
عَلِقْتُ بِهَذَا فِي مَلَكِي) وَحَلَفَ مَعَ شَاهِدٍ ثَبَّتَ الْأَسْتِيلَادُ^(٥)، لَا
نَسَبُ الْوَلَدِ وَحُرِّيَّتُهُ^(٦) فِي الْأَظْهَرِ.

وَلَوْ كَانَ بِيَدِهِ غُلَامٌ فَقَالَ رَجُلٌ: (كَانَ لِي وَأَعْتَقْتُهُ^(٧))
وَحَلَفَ مَعَ شَاهِدٍ فَالْمَذْهَبُ: انْتِزَاعُهُ وَمَصِيرُهُ حُرًّا.

وَلَوْ أَدَّعَتْ وَرَثَةٌ مَالًا لِمُورَثِيهِمْ وَأَقَامُوا شَاهِدًا وَحَلَفَ مَعَهُ

(١) للنساء.

(٢) أي: برجلين، وبرجل وامرأتين.

(٣) فإن حلف سقطت الدعوى، وليس له أن يحلف بعد ذلك، وله أن يقيم البيّنة.

(٤) المدعى عليه.

(٥) فتتزع مَمَّنْ هي في يده، وتسلم إليه.

(٦) فلا يثبتان بالشاهد واليمين.

(٧) وأنت تسترق ظلمًا.

بَعْضُهُمْ أَخَذَ^(١) نَصِيْبَهُ، وَلَا يُشَارِكُ فِيهِ^(٢). وَيَبْطُلُ حَقُّ مَنْ لَمْ يَخْلِفْ بِنُكُولِهِ إِنْ حَضَرَ وَهُوَ كَامِلٌ، فَإِنْ كَانَ غَائِبًا أَوْ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا فَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ لَا يَقْبِضُ نَصِيْبَهُ، فَإِذَا زَالَ عُذْرُهُ حَلَفَ وَأَخَذَ بِغَيْرِ إِعَادَةِ شَهَادَةٍ.

وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةٌ عَلَى فِعْلٍ (كَزَنَى وَغَضِبَ وَإِتْلَافٍ وَوِلَادَةٍ) إِلَّا بِالْإِبْصَارِ، وَتُقْبَلُ مِنْ أَصَمٍّ، وَالْأَقْوَالُ (كَعَقْدٍ) يُشْتَرَطُ سَمْعُهَا وَإِبْصَارُ قَائِلِهَا، وَلَا يَقْبَلُ أَعْمَى إِلَّا أَنْ يُقَرَّ فِي أُذُنِهِ فَيَتَعَلَّقَ بِهِ حَتَّى يَشْهَدَ عِنْدَ قَاضٍ بِهِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَوْ حَمَلَهَا بِصِيرٍ ثُمَّ عَمِيَ شَهِدَ إِنْ كَانَ الْمَشْهُودُ لَهُ وَعَلَيْهِ مَعْرُوفِي الْأَسْمِ وَالنَّسَبِ^(٣).

وَمَنْ سَمِعَ قَوْلَ شَخْصٍ أَوْ رَأَى فِعْلَهُ؛ فَإِنْ عَرَفَ عَيْنُهُ وَأَسْمَهُ وَنَسَبَهُ شَهِدَ عَلَيْهِ فِي حُضُورِهِ إِشَارَةً^(٤)، وَعِنْدَ غَيْبَتِهِ وَمَوْتِهِ بِأَسْمِهِ وَنَسَبِهِ، فَإِنْ جَهِلَهُمَا لَمْ يَشْهَدَ عِنْدَ مَوْتِهِ وَغَيْبَتِهِ.

وَلَا يَصِحُّ تَحْمُلُ شَهَادَةٍ عَلَى مُتَنَقِّبَةٍ اعْتِمَادًا عَلَى صَوْتِهَا، فَإِنْ عَرَفَهَا بِعَيْنِهَا أَوْ بِأَسْمٍ وَنَسَبٍ جَازَ، وَيَشْهَدُ عِنْدَ الْأَدَاءِ بِمَا يَعْلَمُ، وَلَا يَجُوزُ التَّحْمُلُ عَلَيْهَا بِتَعْرِيفِ عَدْلٍ أَوْ عَدْلَيْنِ^(٥) عَلَى الْأَشْهَرِ، وَالْعَمَلُ عَلَى خِلَافِهِ.

وَلَوْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى عَيْنِهِ بِحَقٍّ فَطَلَبَ الْمُدَّعِي التَّسْجِيلَ

(١) الحالف.

(٢) ممن لم يحلف.

(٣) يقول: أشهد أن فلان بن فلان أقرَّ لفلان بن فلان بكذا.

(٤) لا باسمه ونسبه.

(٥) أنها فلانة بنت فلان.

سَجَلَ الْقَاضِي بِالْحِلْيَةِ^(١) لَا بِالاسْمِ وَالنَّسَبِ مَا لَمْ يَثْبُتًا.
 وَلَهُ الشَّهَادَةُ بِالتَّسَامُعِ عَلَى نَسَبٍ مِنْ أَبِي وَقِيلَةٍ، وَكَذَا أُمُّ
 فِي الْأَصَحِّ، وَمَوْتُ عَلَى الْمَذْهَبِ.
 لَا عِتْقٌ وَوَلَاءٌ وَوَقْفٌ وَنِكَاحٌ وَمِلْكٌ فِي الْأَصَحِّ.
 قُلْتُ: الْأَصَحُّ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ وَالْأَكْثَرِينَ فِي الْجَمِيعِ:
 الْجَوَازُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَشَرَطُ التَّسَامُعِ: سَمَاعُهُ مِنْ جَمْعٍ يُؤْمَنُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى
 الْكَذِبِ، وَقِيلَ: يَكْفِي مِنْ عَدْلَيْنِ، وَلَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ عَلَى
 مَلِكٍ بِمُجَرَّدِ يَدٍ، وَلَا بَيْنِدٍ وَتَصَرُّفٍ فِي مُدَّةٍ قَصِيرَةٍ، وَتَجُوزُ فِي
 طَوِيلَةٍ فِي الْأَصَحِّ، وَشَرَطُهُ: تَصَرُّفُ مُلَّاكٍ مِنْ سُكْنَى وَهَدْمٍ
 وَبِنَاءٍ وَبَيْعٍ وَرَهْنٍ، وَتُبْنَى شَهَادَةُ الْإِعْسَارِ عَلَى قَرَائِنٍ وَمَخَايِلٍ^(٢)
 الْضُرِّ وَالْإِضَاقَةِ.

* * * *

فَصْلٌ

[فِي تَحْمِلِ الشَّهَادَةِ وَأَدَائِهَا]

تَحْمِلُ الشَّهَادَةَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ فِي النِّكَاحِ، وَكَذَا الْإِقْرَارُ
 وَالتَّصَرُّفُ الْمَالِيُّ وَكِتَابَةُ الصَّكِّ فِي الْأَصَحِّ.

(١) بالأوصاف.

(٢) مَظَانٌّ.

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقَضِيَّةِ إِلَّا اثْنَانِ لَزِمَهُمَا الْأَدَاءُ^(١)، فَلَوْ
أَدَّى وَاحِدٌ وَأَمْتَنَعَ الْآخَرُ وَقَالَ^(٢): (أَخْلِفْ مَعَهُ) عَصَى^(٣).

وَإِنْ كَانَ شُهُودٌ فَلِلْأَدَاءِ فَرَضٌ كِفَايَةً، فَلَوْ طَلَبَ^(٤) مِنْ
اِثْنَيْنِ لَزِمَهُمَا فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا وَاحِدٌ لَزِمَهُ إِنْ كَانَ
فِيمَا يَنْبُتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ، وَإِلَّا فَلَا، وَقِيلَ: لَا يَلْزَمُ الْأَدَاءُ إِلَّا
مَنْ تَحَمَّلَ قَضْدًا لَا اتِّفَاقًا^(٥).

وَلَوْ جُوبِ الْأَدَاءِ شُرُوطٌ:

١ - أَنْ يُدْعَى مِنْ مَسَافَةِ الْعَدَوَى^(٦) (وَقِيلَ: دُونَ مَسَافَةِ
قَضْرٍ).

٢ - وَأَنْ يَكُونَ عَدْلًا، فَإِنْ دُعِيَ ذُو فِسْقٍ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ
(قِيلَ: أَوْ مُخْتَلَفٍ فِيهِ^(٧)) لَمْ يَجِبْ.

٣ - وَأَنْ لَا يَكُونَ مَعْذُورًا بِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ، فَإِنْ كَانَ أَشْهَدَ
عَلَى شَهَادَتِهِ، أَوْ بَعَثَ الْقَاضِي مَنْ يَسْمَعُهَا.

* * * *

(١) إِنْ دُعِيَ.

(٢) لِلْمَدَّعِي.

(٣) وَإِنْ كَانَ يُحْكَمُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ.

(٤) الْمَدَّعِي.

(٥) لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ التَّزَامَ.

(٦) وَهِيَ: الَّتِي يَتِمَكَّنُ الْمُبَكِّرُ إِلَيْهَا مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى أَهْلِهِ فِي يَوْمِهِ.

(٧) وَالْأَصَحُّ فِي الْمَخْتَلَفِ فِيهِ الْوَجُوبُ.

فَصْلٌ [فِي تَحْمُلِ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ]

تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ فِي غَيْرِ عُقُوبَةٍ^(١)، وَفِي عُقُوبَةٍ لِأَدَمِيِّ عَلَى الْمَذْهَبِ^(٢).

وَتَحْمُلُهَا: بِأَنْ يَسْتَرْعِيَهُ^(٣) فَيَقُولُ: (أَنَا شَاهِدٌ بِكَذَا وَأَشْهَدُكَ)، أَوْ (أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي)، أَوْ يَسْمَعُهُ يَشْهَدُ عِنْدَ قَاضٍ، أَوْ^(٤) يَقُولُ: (أَشْهَدُ أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ أَلْفًا مِنْ ثَمَنِ مَبِيعٍ أَوْ غَيْرِهِ^(٥))، وَفِي هَذَا وَجْهٌ^(٦)، وَلَا يَكْفِي سَمَاعُ قَوْلِهِ: (لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ كَذَا)، أَوْ (أَشْهَدُ بِكَذَا)، أَوْ (عِنْدِي شَهَادَةٌ بِكَذَا)^(٧).

وَلْيُبَيِّنَ^(٨) الْفَرْعُ عِنْدَ الْأَدَاءِ جِهَةَ التَّحْمُلِ، فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ^(٩) وَوَثِقَ الْقَاضِي بِعِلْمِهِ فَلَا بَأْسَ.

(١) الله تعالى: (كالزنى، وشرب الخمر).

(٢) كالقصاص، وحدّ القذف.

(٣) أي: يلتبس منه رعاية الشهادة وحفظها.

(٤) يَسْمَعُهُ.

(٥) كَقَرْضٍ.

(٦) أَنَّهُ لَا يَكْفِي.

(٧) لاحتمال أن يريد أن له عليه ذلك من جهة وعدٍ وعَدَهُ إِيَّاهُ.

(٨) الشاهد.

(٩) بل قال: أشهد على شهادة فلان بكذا ولم يبين سبب ثبوت هذا المال.

وَلَا يَصِحُّ التَّحْمُلُ عَلَى شَهَادَةِ مَرْدُودِ الشَّهَادَةِ، وَلَا تَحْمُلُ
النُّسُوءُ^(١).

فَإِنْ مَاتَ الْأَصْلُ أَوْ غَابَ أَوْ مَرِضَ لَمْ يَمْنَعِ شَهَادَةُ
الْفَرْعِ، وَإِنْ حَدَثَ رَدَّةٌ، أَوْ فِسْقٌ، أَوْ عَدَاوَةٌ، مَنَعَتْ^(٢)،
وَجُنُونُهُ كَمَوْتِهِ عَلَى الصَّحِيحِ^(٣).

وَلَوْ تَحَمَّلَ فَرْعٌ فَاسِقٌ أَوْ عَبْدٌ أَوْ صَبِيٌّ فَأَدَّى وَهُوَ كَامِلٌ
قُبِلَتْ، وَيَكْفِي شَهَادَةُ اثْنَيْنِ عَلَى الشَّاهِدَيْنِ، وَفِي قَوْلٍ: يُشْتَرَطُ
لِكُلِّ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ اثْنَانِ.
وَشَرَطُ قَبُولِهَا:

١ - تَعَذُّرٌ أَوْ تَعَسُّرٌ الْأَصِيلِ بِمَوْتٍ، أَوْ عَمَى، أَوْ مَرَضٍ
يَشُقُّ حُضُورَهُ، أَوْ غَيْبَةٍ لِمَسَافَةِ عَدْوَى^(٤)، وَقِيلَ: قَصْرٌ.

٢ - وَأَنْ يُسَمِّيَ الْأُصُولَ^(٥) (وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يُزَكِّيَهُمْ
الْفُرُوعُ، فَإِنْ زَكَّوْهُمْ^(٦) قُبِلَ)، وَلَوْ شَهِدُوا عَلَى شَهَادَةِ عَدْلَيْنِ
أَوْ عُدُولٍ وَلَمْ يُسَمُّوهُمْ لَمْ يَجْزُ^(٧).

* * * *

(١) الشهادة على الشهادة.

(٢) لأن هذه الأمور لا تهجم دفعة واحدة، فالردّة تُشعر بخبث العقيدة، والفسقُ
يورث الرّيبة فيما سبق، والعداوة تُشعر بضغائن كانت مستكنّة.

(٣) فلا يَمْنَعُ الأداء.

(٤) أي: فوقها.

(٥) ليعرف القاضي عدالتهم.

(٦) وهم أهل لذلك.

(٧) أي: لم يكف.

فَضْلٌ [فِي رُجُوعِ الشُّهُودِ عَنِ الشَّهَادَةِ]

رَجَعُوا عَنِ الشَّهَادَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ أَمْتَنَعَ، أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ
اِسْتِيفَاءِ مَالِ اِسْتَوْفِيٍّ، أَوْ عُقُوبَةٍ فَلَا أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يَنْقُضْ، فَإِنْ كَانَ
الْمُسْتَوْفَى قِصَاصًا، أَوْ قَتْلَ رِدَّةٍ أَوْ رَجَمَ زَنَى أَوْ جَلَدَهُ وَمَاتَ
وَقَالُوا: (تَعَمَّدْنَا^(١)) فَعَلَيْهِمْ قِصَاصٌ أَوْ دِيَّةٌ مُغْلَظَةٌ. وَعَلَى
الْقَاضِي قِصَاصٌ^(٢) إِنْ قَالَ: (تَعَمَّدْتُ)، وَإِنْ رَجَعَ هُوَ وَهُمْ
فَعَلَى الْجَمِيعِ قِصَاصٌ إِنْ قَالُوا: (تَعَمَّدْنَا)، فَإِنْ قَالُوا: (أَخْطَأْنَا)
فَعَلَيْهِ نِصْفُ دِيَّةٍ وَعَلَيْهِمْ نِصْفٌ، وَلَوْ رَجَعَ مُزَكٌّ فَلَا أَصَحُّ: أَنَّهُ
يُضْمَنُ^(٣)، أَوْ وَلِيٍّ^(٤) وَحْدَهُ فَعَلَيْهِ قِصَاصٌ أَوْ دِيَّةٌ، أَوْ مَعَ
الشُّهُودِ فَكَذَلِكَ^(٥)، وَقِيلَ: هُوَ وَهُمْ شُرَكَاءُ.

وَلَوْ شَهِدَا بِطَّلَاقٍ بَائِنٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ لِعَانٍ وَفَرَّقَ الْقَاضِي
فَرَجَعَا دَامَ الْفِرَاقُ وَعَلَيْهِمْ مَهْرٌ مِثْلٍ، وَفِي قَوْلٍ: نِصْفُهُ إِنْ كَانَ
قَبْلَ وَطْءٍ.

وَلَوْ شَهِدَا بِطَّلَاقٍ وَفَرَّقَ فَرَجَعَا فَقَامَتْ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا
رِضَاعٌ فَلَا غُرْمَ.

(١) شهادة الزور.

(٢) إذا رجع عن حكمه.

(٣) بالقصاص أو الدية.

(٤) أي: رجع ولي الدَّم.

(٥) يجب القصاص أو الدية على الولي وحده، وهم معه كالمُتَمَسِّك مع القاتل.

وَلَوْ رَجَعَ شُهُودُ مَالٍ^(١) غَرَمُوا فِي الْأَظْهَرِ^(٢)، وَمَتَى رَجَعُوا كُلُّهُمْ وَزَعَّ عَلَيْهِمُ الْغُرْمُ، أَوْ بَعْضُهُمْ وَبَقِيَ نَصَابٌ^(٣) فَلَا غُرْمَ^(٤)، وَقِيلَ: يَغْرُمُ قِسْطُهُ.

وَإِنْ نَقَصَ النَّصَابُ وَلَمْ يَزِدِ الشُّهُودُ عَلَيْهِ فَقِسْطُ^(٥)، وَإِنْ زَادَ^(٦) فَقِسْطُ مِنَ النَّصَابِ^(٧)، وَقِيلَ: مِنَ الْعَدَدِ^(٨). وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ فَعَلَيْهِ نِصْفٌ وَهُمَا نِصْفٌ، أَوْ وَأَرْبَعٌ فِي رِضَاعٍ^(٩) فَعَلَيْهِ ثُلُثٌ وَهْنِ ثُلُثَانِ^(١٠)، فَإِنْ رَجَعَ هُوَ أَوْ ثِنْتَانِ فَلَا غُرْمَ فِي الْأَصَحِّ^(١١).

وَإِنْ شَهِدَ هُوَ وَأَرْبَعٌ بِمَالٍ^(١٢) فَقِيلَ: كَرِضَاعٍ^(١٣)،

(١) بعد الحكم به ودفعه.

(٢) ولو صدَّقهم الخصم في الرجوع عادت العين إلى من انتزعت منه، ولا غرم.

(٣) وهو اثنان.

(٤) لبقاء الحجة.

(٥) فإذا شهد اثنان في المال ثم رجع واحد فعليه النصف.

(٦) عدد الشهود عن النصاب (كما إذا رجع من الثلاثة اثنان).

(٧) فيجب على الاثنين النصف لبقاء نصف الحجة.

(٨) فيجب على الاثنين الثلثان.

(٩) ونحوه مما يثبت بمحض الإناث.

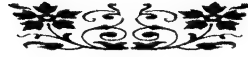
(١٠) وتُنزَلُ كلُّ امرأتين منزلة رجل؛ لأنَّ هذه الشهادة ينفرد بها النساء، فلا يتعيَّن الرجل للشرط.

(١١) لبقاء الحجة.

(١٢) ورجعوا.

(١٣) فعليه ثلث الغرم، وعليهنَّ ثلثاه.

وَالْأَصَحُّ: هُوَ نِصْفٌ وَهَنْ نِصْفٌ^(١)، سَوَاءٌ رَجَعَنَ مَعَهُ أَوْ
وَحْدَهُنَّ، وَإِنْ رَجَعَ ثِنْتَانِ فَأَلْأَصَحُّ: لَا غُرْمَ^(٢)، وَأَنَّ شُهُودَ
إِحْصَانٍ^(٣) أَوْ صِفَةٍ مَعَ شُهُودِ تَعْلِيقِ طَلَاقٍ أَوْ عِتْقٍ^(٤) لَا يَغْرُمُونَ
شَيْئًا^(٥).



(١) لأنه نصفُ البيّنة، وهَنْ وَإِنْ كَرَّ مَعَ الرَّجُلِ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ؛ لِأَنَّ الْمَالَ لَا يَثْبِتُ
بشهادة النساء المتمحضّات وإن كثرن.

(٢) لبقاء الحجّة.

(٣) إذا رجعوا بعد الرّجم.

(٤) إذا رجعوا بعد نفوذ الطلاق والعِتق.

(٥) لأنّهم في الإحصان لم يشهدوا بموجب عقوبة، وإنما وصفوه بصفة كمال. وأمّا
شهود الصّفة مع شهود التعليق فلاّتهم لم يشهدوا بطلاق ولا عِتق، وإنّما أثبتوا
صفة علّق الطلاق أو العِتق بها، والضمان يتعلّق بشهود الزنى، والتعليق والحكم
إنّما يُضاف للسبب، لا للشّرط.



كِتَابُ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ

تَشْتَرِطُ الدَّعْوَى عِنْدَ قَاضٍ فِي عُقُوبَةٍ كَقِصَاصٍ وَقَذْفٍ.
وَإِنْ أَسْتَحَقَّ عَيْنًا ^(١) فَلَهُ أَخْذُهَا ^(٢) إِنْ لَمْ يَخَفْ فِتْنَةً، وَإِلَّا
وَجِبَ الرِّفْعُ إِلَى قَاضٍ.

أَوْ دَيْنًا ^(٣) عَلَى غَيْرِ مُمْتَنِعٍ مِنَ الْأَدَاءِ طَالَبُهُ بِهِ، وَلَا يَحِلُّ
أَخْذُ شَيْءٍ لَهُ، أَوْ عَلَى مُنْكَرٍ وَلَا بَيِّنَةً أَخَذَ جِنْسَ حَقِّهِ مِنْ مَالِهِ،
وَكَذَا غَيْرُ جِنْسِهِ إِنْ فَقَدَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ، أَوْ عَلَى مُقَرَّرٍ مُمْتَنِعٍ أَوْ
مُنْكَرٍ وَلَهُ بَيِّنَةٌ فَكَذَلِكَ. وَقِيلَ: يَجِبُ الرِّفْعُ إِلَى قَاضٍ.

وَإِذَا جَازَ الْأَخْذُ فَلَهُ كَسْرُ بَابٍ وَنَقْبُ جِدَارٍ لَا يَصِلُ إِلَى
الْمَالِ إِلَّا بِهِ ^(٤)، ثُمَّ الْمَأْخُودُ مِنْ جِنْسِهِ يَتَمَلَّكُهُ، وَمَنْ غَيْرِهِ
يَبِيعُهُ، وَقِيلَ: يَجِبُ رَفْعُهُ إِلَى قَاضٍ يَبِيعُهُ، وَالْمَأْخُودُ مَضْمُونٌ
عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ، فَيُضْمَنُهُ إِنْ تَلَفَ قَبْلَ تَمَلُّكِهِ وَبَيْعِهِ، وَلَا يَأْخُذُ

(١) تحت يدٍ عادية.

(٢) بلا رفعٍ إلى القاضي.

(٣) أي: استحقَّ دَيْنًا.

(٤) ولا يضمن ما أتلَّفه.

فَوْقَ حَقِّهِ إِنْ أُمِّكَنَهُ الْأَقْتِصَارُ، وَلَهُ أَخَذَ مَالِ غَرِيمِ غَرِيمِهِ^(١).
وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ الْمُدَّعِيَ: مَنْ يُخَالِفُ قَوْلَهُ الظَّاهِرَ، وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ: مَنْ يُوَافِقُهُ^(٢)، فَإِذَا أَسْلَمَ زَوْجَانِ قَبْلَ وَطْءٍ فَقَالَ^(٣):
(أَسْلَمْنَا مَعًا) فَالْنِّكَاحُ بَاقٍ، وَقَالَتْ: (مُرَّتَبًا) فَهُوَ مُدَّعٍ^(٤).
وَمَتَى ادَّعَى نَقْدًا اشْتَرَطَ بَيَانُ جِنْسٍ^(٥) وَنَوْعٍ^(٦) وَقَدَرٍ،
وَصِحَّةٍ وَتَكْسِيرٍ إِنْ اخْتَلَفَتْ بِهِمَا قِيَمَةٌ.
أَوْ عَيْنًا^(٧) تَنْضَبِطُ (كَحَيَوَانٍ) وَصَفَهَا بِصِفَةِ السَّلَمِ، (وَقِيلَ:
يَجِبُ مَعَهَا ذِكْرُ الْقِيَمَةِ)، فَإِنْ تَلَفَتْ وَهِيَ مُتَقَوِّمَةٌ وَجَبَ ذِكْرُ
الْقِيَمَةِ.
أَوْ نِكَاحًا لَمْ يَكْفِ الْإِطْلَاقُ عَلَى الْأَصَحِّ، بَلْ يَقُولُ:
نَكَحْتُهَا بِوَلِيِّ مُرْشِدٍ، وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ، وَرِضَاهَا إِنْ كَانَ يُشْتَرَطُ،
فَإِنْ كَانَتْ أُمَةً فَلَا أَصَحَّ: وَجُوبُ ذِكْرِ الْعَجْزِ عَنْ طَوْلٍ^(٨) وَخَوْفٍ
عَنْتِ^(٩).

-
- (١) كأن يكون لزيد على عمرو دين، ولعمرو على بكرٍ مثله، فلزيد أن يأخذ من مال بكرٍ ما له من مالٍ على عمرو.
(٢) أي: يوافق قوله الظاهر.
(٣) الزوج.
(٤) لأن وقوع الإسلاميين معًا خلاف الظاهر، ولكن لما كان الأصل بقاء العصمة كان القول قوله، فيحلف، وتستمر العصمة.
(٥) كذهب أو فضة.
(٦) كخالص أو مغشوش.
(٧) أي: ادعى عينًا.
(٨) مهر ونفقة.
(٩) زنى.

أَوْ عَقْدًا^(١) مَالِيًا كَبَيْعٍ وَهَبَةٍ كَفَى الْإِطْلَاقُ فِي الْأَصَحِّ.

وَمَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ لَيْسَ لَهُ تَخْلِيفُ الْمُدَّعِي^(٢)، فَإِنْ أَدَّعَى^(٣) أَدَاءً أَوْ إِبْرَاءً أَوْ شِرَاءً عَيْنٍ أَوْ هِبَتَهَا وَإِقْبَاضَهَا حَلْفَهُ^(٤) عَلَى نَفْسِهِ. وَكَذَا لَوْ أَدَّعَى^(٥) عِلْمَهُ^(٦) بِفَسْقِ شَاهِدِهِ أَوْ كَذِبِهِ^(٧) فِي الْأَصَحِّ. وَإِذَا اسْتَمْهَلَ^(٨) لِيَأْتِيَ بِدَافِعٍ أُمِّهْلَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

وَلَوْ أَدَّعَى رِقَّ بَالِغٍ فَقَالَ: (أَنَا حُرٌّ) فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ^(٩)، أَوْ رِقَّ صَغِيرٍ لَيْسَ فِي يَدِهِ لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ، أَوْ فِي يَدِهِ حُكْمٌ لَهُ بِهِ^(١٠) إِنْ لَمْ يُعْرَفِ اسْتِنَادُهَا إِلَى التَّقَاطُ، فَلَوْ أَنْكَرَ الصَّغِيرُ وَهُوَ مُمَيِّزٌ فَإِنْكَارُهُ لَعَوٍّ، وَقِيلَ: كَبَالِغٍ.

وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى دَيْنٍ مُؤَجَّلٍ فِي الْأَصَحِّ^(١١).

* * * *

(١) أي: ادَّعَى عَقْدًا.

(٢) على استحقاق ما ادَّعاه.

(٣) المدَّعَى عليه.

(٤) أي: حَلَفَ المدَّعَى عليه المدَّعَى.

(٥) المدَّعَى عليه.

(٦) أي: المدَّعَى.

(٧) فله تَخْلِيفُهُ.

(٨) المدَّعَى عليه.

(٩) بيمينه.

(١٠) بعد يمينه.

(١١) إذ شَرَطَ الدَّعْوَى الْإِلْزَامَ، وَهُوَ فَائِتٌ فِي الْمُؤَجَّلِ.

فَصْلٌ

[فِي مَا يَتَعَلَّقُ بِجَوَابِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ]

أَصْرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَلَى السُّكُوتِ عَنْ جَوَابِ الدَّعْوَى
جُعِلَ كَمُنْكَرٍ نَاكِلٍ^(١).

فَإِنْ أَدْعَى عَشْرَةَ فَقَالَ: (لَا تَلْزُمْنِي الْعَشْرَةَ) لَمْ يَكْفِ حَتَّى
يَقُولَ: (وَلَا بَعْضُهَا)، وَكَذَا يَخْلِفُ (فَإِنْ حَلَفَ عَلَى نَفْيِ الْعَشْرَةِ
وَأَقْتَصَرَ عَلَيْهِ فَنَاكِلٌ) فَيَخْلِفُ الْمُدَّعَى عَلَى اسْتِحْقَاقِ دُونِ الْعَشْرَةِ
بِجُزْءٍ وَيَأْخُذُهُ.

وَإِذَا أَدْعَى مَالًا مُضَافًا إِلَى سَبَبٍ كَـ (أَقْرَضْتُكَ كَذَا) كَفَاهُ
فِي الْجَوَابِ: (لَا تَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شَيْئًا)، أَوْ شَفْعَةً^(٢) كَفَاهُ:
(لَا تَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شَيْئًا) أَوْ (لَا تَسْتَحِقُّ تَسْلِيمَ الشَّقْصِ)،
وَيَخْلِفُ^(٣) عَلَى حَسَبِ جَوَابِهِ هَذَا، فَإِنْ أَجَابَ بِنَفْيِ السَّبَبِ
الْمَذْكُورِ^(٤) حَلَفَ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: لَهُ الْحَلِفُ بِالنَّفْيِ الْمَطْلُوقِ.

وَلَوْ كَانَ بِيَدِهِ مَرْهُونٌ أَوْ مُكْرَى وَأَدْعَاهُ مَالِكُهُ كَفَاهُ: (لَا
يَلْزُمْنِي تَسْلِيمُهُ)، فَلَوْ اعْتَرَفَ بِالْمِلْكِ وَأَدْعَى الرِّهْنَ وَالْإِجَارَةَ^(٥)
فَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ إِلَّا بَيِّنَةً، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهَا وَخَافَ أَوَّلًا إِنْ

(١) عن اليمين فترد اليمين على المدعي.

(٢) أي: ادعى شفعة.

(٣) المدعى عليه.

(٤) كقوله: ما أقرضتني.

(٥) وكذبه المدعي.

أَعْتَرَفَ بِالْمِلْكِ جَحْدَهُ الرِّهْنِ وَالْإِجَارَةَ فَحِيلَتُهُ أَنْ يَقُولَ: (إِنْ أَدْعَيْتَ مِلْكًا مُطْلَقًا^(١)) فَلَا يَلْزَمُنِي تَسْلِيمٌ، وَإِنْ أَدْعَيْتَ مَرْهُونًا^(٢) فَادْكُرْهُ لِأَجِيبَ).

وَإِذَا أَدْعَى عَلَيْهِ عَيْنًا فَقَالَ^(٣): (لَيْسَ هِيَ لِي)، أَوْ (هِيَ لِرَجُلٍ لَا أَعْرِفُهُ)، أَوْ (لَابْنِي الطُّفْلِ)، أَوْ (وَقَفْتُ عَلَى الْفُقَرَاءِ) أَوْ (مَسْجِدٍ كَذَا)، فَلَا أَصَحُّ: أَنَّهُ لَا تَنْصَرِفُ الْخُصُومَةُ وَلَا تُنْزَعُ مِنْهُ، بَلْ يُحْلَفُ الْمُدْعَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ التَّسْلِيمُ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً.

وَإِنْ أَقَرَّ بِهِ لِمُعَيَّنٍ حَاضِرٍ يُمَكِّنُ مُخَاصَمَتَهُ وَتَخْلِيفَهُ سُئِلَ، فَإِنْ صَدَّقَهُ صَارَتْ الْخُصُومَةُ مَعَهُ^(٤)، وَإِنْ كَذَّبَهُ تَرَكَ فِي يَدِ الْمُقَرِّ، وَقِيلَ: يُسَلَّمُ إِلَى يَدِ الْمُدْعَى، وَقِيلَ: يَحْفَظُهُ الْحَاكِمُ لِظُهُورِ مَالِكٍ.

وَإِنْ أَقَرَّ بِهِ لِعَائِبٍ فَلَا أَصَحُّ: أَنْصَرِفَ الْخُصُومَةُ عَنْهُ، وَيُوقَفُ الْأَمْرُ حَتَّى يَفْدَمَ الْعَائِبُ، فَإِنْ كَانَ لِلْمُدْعَى بَيِّنَةٌ قُضِيَ بِهَا، وَهُوَ قَضَاءٌ عَلَى غَائِبٍ، فَيَحْلِفُ مَعَهَا، وَقِيلَ^(٥): عَلَى حَاضِرٍ.

وَمَا قَبْلَ إِقْرَارِ عَبْدٍ بِهِ (كَعُقُوبَةٍ^(٦)) فَالدَّعْوَى عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ

(١) عن رهن وإجارة.

(٢) أو مستأجرًا.

(٣) في الجواب.

(٤) لصيرورة اليد له.

(٥) قضاء.

(٦) لأدمي.

الْجَوَابُ، وَمَا لَا (كَأَرْشٍ^(١)) فَعَلَى السَّيِّدِ^(٢).

* * * *

فَصْلٌ

[فِي كَيْفِيَّةِ الْحَلْفِ وَالتَّغْلِيظِ فِيهِ]

تُغْلَظُ^(٣) يَمِينُ مُدَّعٍ وَمُدَّعَى عَلَيْهِ فِيمَا لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا يُقْصَدُ بِهِ مَالٌ^(٤)، وَفِي مَالٍ يَبْلُغُ نِصَابَ زَكَاةٍ، وَسَبَقَ بَيَانُ التَّغْلِيظِ فِي اللَّعَانِ^(٥). وَيَخْلَفُ عَلَى الْبَتِّ فِي فِعْلِهِ، وَكَذَا فِعْلُ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ إِثْبَاتًا، وَإِنْ كَانَ نَفْيًا فَعَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ. وَلَوْ أَدَّعَى دَيْنًا لِمُورَثِهِ فَقَالَ^(٦): (أَبْرَأَنِي^(٧)) حَلَفَ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِالْبَرَاءَةِ. وَلَوْ قَالَ: (جَنَى عَبْدُكَ عَلَيَّ بِمَا يُوجِبُ كَذَا) فَأَلْصَحَّ: حَلْفُهُ^(٨) عَلَى الْبَتِّ. قُلْتُ: وَلَوْ قَالَ: (جَنَتْ بِهِيْمَتُكَ) حَلَفَ عَلَى الْبَتِّ قَطْعًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) لتعيبٍ أو إتلاف.

(٢) وعليه الجواب؛ لأنَّ الرَّقَبَةَ حَقُّ السَّيِّدِ، فأقرار الرقيق فيها لا يُقْبَل.

(٣) ندبًا.

(٤) كتركاح وطلاق.

(٥) بالزَّمان، والمكان، وحضور جمع.

(٦) المدَّعى عليه.

(٧) مُورَثُكَ منه وأنت تعلم.

(٨) أي: السَّيِّد.

وَيَجُوزُ الْبَتُّ بِظَنٍّ مُؤَكَّدٍ يَعْتَمِدُ خَطُّهُ أَوْ خَطُّ أَبِيهِ.

وَتُعْتَبَرُ^(١) نِيَّةُ الْقَاضِي الْمُسْتَحْلِفِ، فَلَوْ وَرَى أَوْ تَأَوَّلَ خِلَافَهَا^(٢) أَوْ اسْتَثْنَى بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ الْقَاضِي لَمْ يَدْفَعْ إِثْمَ الْيَمِينِ الْفَاجِرَةِ.

وَمَنْ تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ يَمِينُ^(٣) لَوْ أَقَرَّ بِمَطْلُوبِهَا لَزِمَهُ فَأَنْكَرَ حُلْفَ.

وَلَا يُحْلَفُ قَاضٍ عَلَى تَرْكِهِ الظُّلْمَ فِي حُكْمِهِ، وَلَا شَاهِدٌ أَنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ.

وَلَوْ قَالَ مُدَّعَى عَلَيْهِ: (أَنَا صَبِيٌّ^(٤)) لَمْ يُحْلَفْ، وَوُقِفَ^(٥) حَتَّى يَبْلُغَ.

وَالْيَمِينُ تُفِيدُ قَطْعَ الْخُصُومَةِ فِي الْحَالِ لَا بَرَاءَةً^(٦)، فَلَوْ حَلَفَهُ^(٧) ثُمَّ أَقَامَ بَيْنَهُ حُكْمَ بِهَا.

وَلَوْ قَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ: (قَدْ حَلَفَنِي مَرَّةً، فَلْيَحْلِفْ أَنَّهُ لَمْ يُحْلَفَنِي) مَكَّنَ فِي الْأَصَحِّ.

(١) فِي الْحَلْفِ.

(٢) كَانَ كَانَ الْقَاضِي حَنْفِيًّا يَرَى شَفْعَةَ الْجَوَارِ، وَالْحَالِفُ شَافِعِيًّا لَا يَرَاهَا، فَحَلَفَ أَنَّهُ لَا يَسْتَحْقُّهَا عَلَيْهِ.

(٣) قَالَ الْعَمْرَاوِي: هَكَذَا فِي السُّنَخِ، وَصَوَابُهُ: دَعْوَى.

(٤) وَاحْتَمَلَ ذَلِكَ.

(٥) أَمْرُهُ.

(٦) لَذِمَّةُ الْمَدْعَى عَلَيْهِ.

(٧) أَي: حَلَفَ الْمَدْعَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ.

وَإِذَا نَكَلَ^(١) حَلَفَ الْمُدَّعِي وَقَضِيَ لَهُ، وَلَا يُقْضَى لَهُ^(٢) بِنُكُولِهِ^(٣). وَالنُّكُولُ أَنْ يَقُولَ: (أَنَا نَاكِِلٌ)، أَوْ يَقُولَ لَهُ الْقَاضِي: (أَحْلِفْ) فَيَقُولَ: (لَا أَحْلِفُ)، فَإِنْ سَكَتَ حَكَمَ الْقَاضِي بِنُكُولِهِ، وَقَوْلُهُ لِلْمُدَّعِي: (أَحْلِفْ) حُكْمٌ بِنُكُولِهِ^(٤).

وَالْيَمِينُ الْمَرْدُودَةُ فِي قَوْلِ كَبِيْنَةٍ، وَفِي الْأَظْهَرِ: كَأَقْرَارِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، فَلَوْ أَقَامَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَعْدَهَا بَيِّنَةً بِأَدَاءٍ أَوْ إِبْرَاءٍ لَمْ تُسْمَعْ، فَإِنْ لَمْ يَخْلِفِ الْمُدَّعَى وَلَمْ يَتَعَلَّلْ بِشَيْءٍ سَقَطَ حَقُّهُ مِنَ الْيَمِينِ^(٥)، وَلَيْسَ لَهُ مُطَالَبَةٌ خَصْمِهِ، وَإِنْ تَعَلَّلَ بِإِقَامَةِ بَيِّنَةٍ أَوْ مُرَاجَعَةِ حِسَابِ أَهْلٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَقِيلَ: أَبَدًا، وَإِنْ أَسْتَمَهَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حِينَ أَسْتُحْلِفَ لِيَنْظُرَ حِسَابَهُ لَمْ يُمَهَّلْ^(٦)، وَقِيلَ: ثَلَاثَةَ، وَلَوْ أَسْتَمَهَلَ فِي ابْتِدَاءِ الْجَوَابِ أَهْلٍ إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ.

وَمَنْ طَوَّلَ بِزَكَاةٍ فَأَدَّعَى دَفْعَهَا إِلَى سَاعٍ آخَرَ أَوْ أَدَّعَى غَلَطَ خَارِصٍ وَالزَّمَنَاءُ الْيَمِينُ^(٧) فَكَلَّ وَتَعَذَّرَ رَدُّ الْيَمِينِ فَلَا صَحْحَ: أَنَّهَا تُؤْخَذُ مِنْهُ^(٨).

(١) المدعى عليه.

(٢) أي: للمدعي.

(٣) أي: المدعى عليه، بل لا بد من اليمين المردودة.

(٤) أي: المدعى عليه في سكوته.

(٥) المردودة.

(٦) إلا برضى المدعى.

(٧) على الوجه المرجوح.

(٨) وأما إذا قلنا بالراجع أن اليمين مستحبة فإنه لا يطالب بشيء.

وَلَوْ ادَّعَى وَلِيُّ صَبِيٍّ دَيْنًا لَهُ^(١) فَأَنْكَرَ^(٢) وَنَكَلَ لَمْ يُحْلَفِ
الْوَلِيُّ^(٣). وَقِيلَ: يُحْلَفُ، وَقِيلَ: إِنْ ادَّعَى مُبَاشَرَةً سَبَبِهِ^(٤)
حُلْفَ^(٥).

* * * *

فَصْلٌ [فِي تَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ]

ادَّعَى عَيْنًا فِي يَدِ ثَالِثٍ وَأَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً سَقَطَتَا^(٦)،
وَفِي قَوْلٍ: تُسْتَعْمَلَانِ^(٧)، فَفِي قَوْلٍ: تُقَسَّمُ، وَقَوْلٍ: يُفْرَعُ،
وَقَوْلٍ: تُوقَفُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَوْ يَضْطَلِحَا.

وَلَوْ كَانَتْ فِي يَدَيْهِمَا وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ بَقِيَتْ كَمَا كَانَتْ، وَلَوْ
كَانَتْ بِيَدِهِ^(٨) فَأَقَامَ غَيْرُهُ بِهَا بَيِّنَةً وَهُوَ بَيِّنَةٌ قُدِّمَ صَاحِبُ الْيَدِ،
وَلَا تُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ^(٩) إِلَّا بَعْدَ بَيِّنَةِ الْمُدَّعِي.

(١) أي: للصبي.

(٢) المدعى عليه.

(٣) لأن إثبات الحق لغير الحالف بعيد، فيوقف الأمر إلى البلوغ.

(٤) كبيع.

(٥) وهو المعتمد، كما في التحفة.

(٦) ويحلف ذو اليد لكل منهما يمينًا.

(٧) وعلى هذا.

(٨) أي: بيد أحدهما.

(٩) أي: ذي اليد.

وَلَوْ أُزِيلَتْ يَدُهُ بَيِّنَةٌ ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةٌ بِمِلْكِهِ مُسْتَنِدًا إِلَى مَا قَبْلَ إِزَالَةِ يَدِهِ وَأَعْتَدَرَ بِغَيْبَةِ شُهُودِهِ سُمِعَتْ وَقُدِّمَتْ، وَقِيلَ: لَا.

وَلَوْ قَالَ الْخَارِجُ^(١): (هُوَ مِلْكِي أَشْتَرَيْتُهُ مِنْكَ) فَقَالَ: (بَلْ مِلْكِي) وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ قُدِّمَ الْخَارِجُ^(٢).

وَمَنْ أَقَرَّ لِعَیْرِهِ بِشَيْءٍ ثُمَّ ادَّعَاهُ لَمْ تُسْمَعْ إِلَّا أَنْ يَذْكَرَ انْتِقَالًا^(٣)، وَمَنْ أَخَذَ مِنْهُ مَالٌ بَيِّنَةٌ ثُمَّ ادَّعَاهُ لَمْ يُشْتَرَطْ ذِكْرُ الْإِنْتِقَالِ فِي الْأَصَحِّ.

وَالْمَذْهَبُ: أَنَّ زِيَادَةَ عَدَدِ شُهُودِ أَحَدِهِمَا لَا تُرْجِّحُ^(٤)، وَكَذَا لَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا رَجُلَانِ وَلِلْآخَرِ رَجُلٌ وَأَمْرَاتَانِ، فَإِنْ كَانَ لِلْآخَرِ شَاهِدٌ وَيَمِينٌ رُجِّحَ الشَّاهِدَانِ فِي الْأَظْهَرِ، وَلَوْ شَهِدَتْ^(٥) لِأَحَدِهِمَا بِمِلْكٍ مِنْ سَنَةِ وَلِلْآخَرِ مِنْ أَكْثَرٍ فَأَلْأَظْهَرُ: تَرْجِيحُ الْأَكْثَرِ، وَلِصَاحِبِهَا الْأَجْرَةُ وَالزِّيَادَةُ الْحَادِثَةُ مِنْ يَوْمِئِذٍ^(٦).

وَلَوْ أَطْلَقَتْ بَيِّنَةٌ وَأَرَخَتْ أُخْرَى فَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُمَا سَوَاءٌ، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِصَاحِبِ مُتَأَخَّرَةِ التَّارِيخِ يَدٌ قُدِّمَ^(٧)، وَأَنَّهَا لَوْ

(١) وهو المدعي.

(٢) لزيادة علمها.

(٣) من المقر له.

(٤) بَيِّنَتُهُ.

(٥) بَيِّنَةٌ.

(٦) أي: يوم ملكه بالشهادة.

(٧) على صاحب متقدمة التاريخ.

شَهِدَتْ بِمِلْكِهِ أَمْسٍ وَلَمْ تَتَعَرَّضْ لِلْحَالِ لَمْ تُسْمَعْ حَتَّى يَقُولُوا:
(وَلَمْ يَزُلْ مِلْكُهُ) أَوْ (وَلَا نَعْلَمُ مُزِيلًا لَهُ).

وَتَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِمِلْكِهِ الْآنَ أَسْتِصْحَابًا لِمَا سَبَقَ مِنْ إِرْثٍ
وَشِرَاءٍ وَغَيْرِهِمَا.

وَلَوْ شَهِدَتْ بِإِقْرَارِهِ ^(١) أَمْسٍ بِالْمِلْكِ لَهُ ^(٢) أَسْتُدِيمُ ^(٣).

وَلَوْ أَقَامَهَا بِمِلْكِ دَابَّةٍ أَوْ شَجَرَةٍ لَمْ يَسْتَحِقَّ ثَمَرَةً مَوْجُودَةً،
وَلَا وَلَدًا مُتَفَصِّلًا ^(٤)، وَيَسْتَحِقُّ حَمَلًا فِي الْأَصَحِّ ^(٥).

وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا فَأَخَذَ مِنْهُ بِحُجَّةٍ مُطْلَقَةٍ ^(٦) رَجَعَ عَلَى
بَائِعِهِ بِالثَّمَنِ ^(٧)، وَقِيلَ: لَا، إِلَّا إِذَا ادَّعَى مِلْكٌ سَابِقٌ عَلَى
الشَّرَاءِ.

وَلَوْ ادَّعَى مِلْكًا مُطْلَقًا ^(٨) فَشَهِدُوا لَهُ مَعَ سَبَبِهِ لَمْ يَضُرَّ ^(٩)،
وَإِنْ ذَكَرَ سَبَبًا وَهُمْ سَبَبًا آخَرَ ضُرَّ ^(١٠).

* * * *

(١) أي: المدعى عليه.

(٢) للمدعى.

(٣) حُكْمُ الإِقْرَارِ وَإِنْ لَمْ يَصْرَحْ بِالْمِلْكِ فِي الْحَالِ.

(٤) بَلْ يَبْقِيَانِ لِلْمَدْعَى عَلَيْهِ.

(٥) تَبَعًا لِلْأُمِّ.

(٦) غَيْرِ مَوْرَخَةٍ.

(٧) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ انْتِقَالِهِ مِنْهُ إِلَيْهِ، فَيَسْتَدِ الْمِلْكُ الْمَشْهُودُ بِهِ إِلَى مَا قَبْلَ الشَّرَاءِ.

(٨) لَمْ يَبَيِّنْ سَبَبَهُ.

(٩) مَا زَادُوهُ.

(١٠) فَتَرَدُّ شَهَادَتُهُمْ.

فَضْلٌ
[فِي اخْتِلَافِ الْمُتَدَاعِيَيْنِ]

قَالَ: (أَجَزْتُكَ هَذَا الْبَيْتَ^(١) بِعَشْرَةٍ) فَقَالَ: (بَلْ جَمِيعَ الدَّارِ بِالْعَشْرَةِ) وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ تَعَارَضَتَا^(٢)، وَفِي قَوْلٍ: تُقَدَّمُ بَيِّنَةُ الْمُسْتَأْجِرِ.

وَلَوْ أَدْعَيَا شَيْئًا فِي يَدِ ثَالِثٍ، وَأَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهُ وَوَزَنَ لَهُ ثَمَنَهُ؛ فَإِنْ اخْتَلَفَ تَارِيخُ حُكْمٍ لِلْأُسْبُقِ، وَإِلَّا^(٣) تَعَارَضَتَا^(٤).

وَلَوْ قَالَ كُلُّ مِنْهُمَا^(٥): (بِعْتُكَه بِكَذَا)، وَأَقَامَاهُمَا^(٦)؛ فَإِنْ اتَّحَدَ تَارِيخُهُمَا تَعَارَضَتَا^(٧)، وَإِنْ اخْتَلَفَ لَزِمَهُ الثَّمَنَانِ^(٨)، وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَتَا أَوْ إِحْدَاهُمَا فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ مَاتَ عَنِ ابْنَيْنِ مُسْلِمٍ وَنَصْرَانِيٍّ فَقَالَ كُلُّ مِنْهُمَا: (مَاتَ

(١) مِنْ هَذِهِ الدَّارِ.

(٢) فَتَسْقُطَانِ.

(٣) بَأَنَّ اتَّحَدَ تَارِيخُهُمَا، أَوْ أَطْلَقَتَا، أَوْ إِحْدَاهُمَا.

(٤) فَتَسْقُطَانِ، وَيَحْلِفُ لِكُلِّ أَنَّهُ مَا بَاعَهُ.

(٥) لثَالِثٍ.

(٦) وَطَالِبَاهُ بِالْثَمَنِ.

(٧) وَسَقَطَتَا.

(٨) لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ اشْتَرَاهُ مِنْ أَحَدِهِمَا فِي التَّارِيخِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ بَاعَهُ وَاشْتَرَاهُ مِنَ الْآخَرِ فِي التَّارِيخِ الثَّانِي.

عَلَى دِينِي^(١)؛ فَإِنْ عُرِفَ أَنَّهُ كَانَ نَصْرَانِيًّا صُدِّقَ النَّصْرَانِيُّ^(٢)،
فَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ مُطْلَقَتَيْنِ قُدِّمَ الْمُسْلِمُ^(٣)، وَإِنْ قَيَّدَتْ^(٤) أَنْ آخَرَ
كَلَامِهِ إِسْلَامٌ وَعَكْسَتْهُ الْأُخْرَى تَعَارَضَتَا^(٥)، وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ دِينُهُ
وَأَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ أَنَّهُ مَاتَ عَلَى دِينِهِ تَعَارَضَتَا^(٦).

وَلَوْ مَاتَ نَصْرَانِيٌّ عَنِ ابْنَيْنِ مُسْلِمٍ وَنَصْرَانِيٍّ فَقَالَ الْمُسْلِمُ:
(أَسْلَمْتُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَالْمِيرَاثُ بَيْنَنَا)، وَقَالَ النَّصْرَانِيُّ: (بَلْ قَبْلَهُ)
صُدِّقَ الْمُسْلِمُ بِيَمِينِهِ، وَإِنْ أَقَامَاهُمَا قُدِّمَ النَّصْرَانِيُّ^(٧)، فَلَوْ اتَّفَقَا
عَلَى إِسْلَامِ الْإِبْنِ فِي رَمَضَانَ، وَقَالَ الْمُسْلِمُ: (مَاتَ الْأَبُ فِي
شَعْبَانَ^(٨))، وَقَالَ النَّصْرَانِيُّ: (فِي شَوَالٍ) صُدِّقَ النَّصْرَانِيُّ^(٩)،
وَتَقَدَّمَ بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ عَلَى بَيِّنَتِهِ^(١٠).

وَلَوْ مَاتَ عَنْ أَبَوَيْنِ كَافِرَيْنِ وَابْنَيْنِ مُسْلِمَيْنِ فَقَالَ كُلٌّ:
(مَاتَ عَلَى دِينِنَا) صُدِّقَ الْأَبَوَانِ بِالْيَمِينِ^(١١)، وَفِي قَوْلٍ: يُوقَفُ
حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَوْ يَضْطَلِحُوا.

(١) فَأَرَثَهُ.

(٢) بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ كَفَرِهِ.

(٣) أَي: بَيِّنَتُهُ؛ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةَ عِلْمٍ بَانْتِقَالِهِ.

(٤) بَيِّنَةُ الْإِسْلَامِ.

(٥) فَتَسْقُطَانِ، وَيَصْدَقُ النَّصْرَانِيُّ بِيَمِينِهِ.

(٦) فَتَسْقُطَانِ، وَيَحْلِفُ كُلُّ مَنَّهُمَا لِلْآخَرِ يَمِينًا، وَيُجْعَلُ الْمَالُ بَيْنَهُمَا.

(٧) أَي: قُدِّمَتْ بَيِّنَتُهُ.

(٨) فَالْمِيرَاثُ بَيْنَنَا.

(٩) بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْحَيَاةِ.

(١٠) لِأَنَّهَا نَاقِلَةٌ مِنَ الْحَيَاةِ إِلَى الْمَوْتِ، فَمَعَهَا زِيَادَةُ عِلْمٍ.

(١١) لِأَنَّ الْوَلَدَ مُحْكَمٌ بِكُفْرِهِ تَبَعًا لِلْأَبَوَيْنِ.

وَلَوْ شَهِدَتْ ^(١) أَنَّهُ أَعْتَقَ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ ((سَالِمًا))،
وَأُخْرَى ((غَانِمًا))، وَكُلُّ وَاحِدٍ ثُلُثُ مَالِهِ؛ فَإِنْ اخْتَلَفَ تَارِيخُ
قُدِّمَ الْأَسْبَقُ، وَإِنْ اتَّحَدَ أُفْرِغَ، وَإِنْ أَطْلَقَتَا قِيلَ: يُفْرَغُ، وَفِي
قَوْلٍ: يَعْتَقُ مِنْ كُلِّ نِصْفِهِ.

قُلْتُ: الْمَذْهَبُ: يَعْتَقُ مِنْ كُلِّ نِصْفِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَوْ شَهِدَ أَجْنَبِيَّانِ أَنَّهُ أَوْصَى بِعَتَقِ ((سَالِمٍ)) وَهُوَ ثُلُثُهُ،
وَوَارِثَانِ حَائِزَانِ ^(٢) أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ وَوَصَّى بِعَتَقِ ((غَانِمٍ))
وَهُوَ ثُلُثُهُ ثَبَتَ ((لِغَانِمٍ))، فَإِنْ كَانَ الْوَارِثَانِ فَاسِقَيْنِ لَمْ يَثْبُتِ
الرُّجُوعُ فَيَعْتَقُ ((سَالِمٌ)) وَمِنْ ((غَانِمٍ)) ثُلُثُ مَالِهِ بَعْدَ سَالِمٍ ^(٣).

* * * *

فَضْلٌ

[فِي شُرُوطِ الْقَائِفِ ^(٤)]

شَرَطُ الْقَائِفِ: مُسْلِمٌ، عَدْلٌ، مُجَرَّبٌ ^(٥)، وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ
حُرِّ ذَكَرٍ، لَا عَدَدٍ، وَلَا كَوْنِهِ مُذْلِجِيًّا ^(٦).

(١) بَيِّنَةٌ.

(٢) لِلتَّرَكَةِ.

(٣) مُوَاخَذَةٌ لِلْوَرِثَةِ بِإِقْرَارِهِمْ.

(٤) وَهُوَ مَنْ يُلْحِقُ النَّسَبَ بغيره عِنْدَ الْاِسْتِبَاهِ؛ بِمَا خَصَّه اللَّهُ بِهِ مِنْ عِلْمِ ذَلِكَ.

(٥) بَأَن يُعْرَضَ عَلَيْهِ وَلَدٌ فِي نِسْوَةٍ لَيْسَ فِيهِنَّ أُمُّهُ، ثُمَّ فِي غَيْرِهِنَّ وَغَيْرِهِنَّ، ثُمَّ مِنْ
نِسْوَةٍ فِيهِنَّ أُمُّهُ، وَيُصِيبُ فِي الْكُلِّ.

(٦) مِنْ بَنِي مُذَلِّجٍ.

فَإِذَا تَدَاعَيَا مَجْهُولًا عُرِضَ عَلَيْهِ، وَكَذَا لَوْ اشْتَرَكَا فِي وَطْءٍ
فَوَلَدَتْ وَلَدًا مُمَكِّنًا مِنْهُمَا وَتَنَازَعَاهُ؛ بَأَن وَطْئًا أَمْرًا بِشُبْهَةٍ أَوْ
مُشْتَرَكَةً لَهُمَا، أَوْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ وَطَلَّقَ فَوَطِئَهَا آخَرُ بِشُبْهَةٍ أَوْ
نِكَاحٍ فَاسِدٍ، أَوْ أَمَتَهُ فَبَاعَهَا فَوَطِئَهَا الْمُشْتَرِي وَلَمْ يَسْتَبْرِئْ وَاحِدٌ
مِنْهُمَا، وَكَذَا لَوْ وَطِئَ^(١) مَنكُوحَةً فِي الْأَصَحِّ، فَإِذَا وَلَدَتْ^(٢)
لِمَا بَيْنَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَأَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ وَطْئِيهِمَا وَأَدَّعِيَاهُ عُرِضَ
عَلَيْهِ، فَإِنْ تَخَلَّلَ بَيْنَ وَطْئِيهِمَا حَيْضَةٌ فَلِلثَّانِي^(٣)، إِلَّا أَنْ يَكُونَ
الْأَوَّلُ زَوْجًا فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ^(٤)، وَسَوَاءٌ فِيهِمَا اتَّفَقَا إِسْلَامًا
وَحُرِّيَّةً أَمْ لَا.



(١) بشبهة.

(٢) في المسائل المذكورة.

(٣) الولد.

(٤) فلا ينقطع تعلق الأول، بل يُعَرَّضُ عَلَى الْقَائِفِ.

كِتَابُ الْعِتْقِ (١)

إِنَّمَا يَصِحُّ مِنْ مُطْلَقِ التَّصْرِيفِ، وَيَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ (٢) وَإِضَافَتُهُ إِلَى جُزْءٍ فَيَعْتِقُ كُلَّهُ.

وَصَرِيحُهُ: تَحْرِيرٌ وَإِعْتَاقٌ، وَكَذَا فَكَ رَقَبَةٍ فِي الْأَصَحِّ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ، وَيَحْتَاجُ إِلَيْهَا كِنَايَتُهُ، وَهِيَ (لَا مِلْكَ لِي عَلَيْكَ)، (لَا سُلْطَانَ)، (لَا سَبِيلَ)، (لَا خِدْمَةَ)، (أَنْتَ سَائِبَةٌ)، (أَنْتَ مَوْلَايَ)، وَكَذَا كُلُّ صَرِيحٍ أَوْ كِنَايَةٍ لِلطَّلَاقِ.

وَقَوْلُهُ لِعَبْدٍ: (أَنْتَ حُرٌّ) وَلَأَمَةٍ: (أَنْتَ حُرٌّ) صَرِيحٌ.

وَلَوْ قَالَ: (عَتَقْتُكَ إِلَيْكَ) أَوْ (خَيْرْتُكَ) وَنَوَى تَفْوِيضَ الْعِتْقِ إِلَيْهِ فَأَعْتَقَ نَفْسَهُ فِي الْمَجْلِسِ عَتَقَ، أَوْ (أَعْتَقْتُكَ عَلَى أَلْفٍ) (٣) أَوْ (أَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَلْفٍ) فَقَبِلَ، أَوْ قَالَ لَهُ الْعَبْدُ: (أَعْتَقْنِي عَلَى أَلْفٍ) فَأَجَابَهُ عَتَقَ فِي الْحَالِ، وَلَزِمَهُ الْأَلْفُ.

وَلَوْ قَالَ: (بِعْتُكَ نَفْسَكَ بِأَلْفٍ)، فَقَالَ: (أَشْتَرَيْتُ)،

(١) وهو إزالة الرق عن الآدمي.

(٢) بصفة.

(٣) في ذمتك.

فَالْمَذْهَبُ: صِحَّةُ الْبَيْعِ، وَيَعْتَقُ فِي الْحَالِ وَعَلَيْهِ الْأَلْفُ،
وَالْوَلَاءُ لِسَيِّدِهِ.

وَلَوْ قَالَ لِحَامِلٍ: (أَعْتَقْتُكَ) أَوْ (أَعْتَقْتُكَ دُونَ حَمْلِكَ)
عَتَقًا، وَلَوْ أَعْتَقَهُ^(١) عَتَقَ دُونَهَا، وَلَوْ كَانَتْ لِرَجُلٍ وَالْحَمْلُ لِآخَرَ
لَمْ يَعْتِقْ أَحَدُهُمَا بِعَتَقِ الْآخَرِ.

وَإِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا عَبْدٌ فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا كُلَّهُ أَوْ نَصِيبَهُ عَتَقَ
نَصِيبَهُ، فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا بَقِيَ الْبَاقِي لِشَرِيكِهِ، وَإِلَّا سَرَى إِلَيْهِ أَوْ
إِلَى مَا أَيْسَرَ بِهِ، وَعَلَيْهِ قِيمَةُ ذَلِكَ يَوْمَ الْإِعْتَاقِ.

وَتَقَعُ السَّرَايَةُ بِنَفْسِ الْإِعْتَاقِ، وَفِي قَوْلٍ: بِأَدَاءِ الْقِيمَةِ،
وَقَوْلٍ: إِنْ دَفَعَهَا بَانَ أَنَّهَا بِالْإِعْتَاقِ.

وَاسْتِيْلَادُ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ الْمُوَسِّرِ يَسْرِي، وَعَلَيْهِ قِيمَةُ
نَصِيبِ شَرِيكِهِ وَحِصَّتُهُ مِنْ مَهْرٍ مِثْلٍ، وَتَجْرِي الْأَقْوَالُ فِي وَقْتِ
حُصُولِ السَّرَايَةِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ: لَا تَجِبُ قِيمَةُ حِصَّتِهِ مِنْ
الْوَلَدِ^(٢).

وَلَا يَسْرِي تَذْيِيرُ^(٣)، وَلَا يَمْنَعُ السَّرَايَةَ دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ فِي
الْأَظْهَرِ.

وَلَوْ قَالَ لِشَرِيكِهِ الْمُوَسِّرِ: (أَعْتَقْتُ نَصِيبَكَ فَعَلَيْكَ قِيمَةُ

(١) أي: الحمل بعد نفخ الروح فيه.

(٢) لأنَّ الولد انعقد حُرًّا، أمَّا على القول الثاني فَإِنَّ الولد انعقد مَبْعُوضًا، فتجب قيمة
حصة الشريك منه.

(٣) مِنْ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ إِلَى حِصَّةِ الْآخَرِ.

نَصِيبِي)، فَأَنْكَرَ صُدُقَ بَيْمِينِهِ، فَلَا يَغْتَقُ نَصِيبَهُ، وَيَغْتَقُ نَصِيبُ
الْمُدَّعِي بِإِفْرَارِهِ إِنْ قُلْنَا: يَسْرِي بِالْإِعْتَاقِ، وَلَا يَسْرِي إِلَى
نَصِيبِ الْمُنْكَرِ.

وَلَوْ قَالَ لَشْرِيكَهِ: (إِنْ أَعْتَقْتَ نَصِيبَكَ فَنَصِيبِي حُرٌّ بَعْدَ
نَصِيبِكَ)، فَأَعْتَقَ الشَّرِيكَ وَهُوَ مُوسِرٌ سَرَى إِلَى نَصِيبِ الْأَوَّلِ إِنْ
قُلْنَا: السَّرَايَةُ بِالْإِعْتَاقِ، وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ^(١).

وَلَوْ قَالَ^(٢): (فَنَصِيبِي حُرٌّ قَبْلَهُ)، فَأَعْتَقَ الشَّرِيكَ، فَإِنْ
كَانَ الْمَعْلُوقُ مُعْسِرًا عَتَقَ نَصِيبُ كُلِّ عَنَّهُ، وَالْوَلَاءُ لَهُمَا، وَكَذَا
إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَأَبْطَلْنَا الدَّوْرَ^(٣)، وَإِلَّا فَلَا يَغْتَقُ شَيْءٌ.

وَلَوْ كَانَ عَبْدٌ لِرَجُلٍ نِصْفُهُ وَآخِرَ ثُلُثِهِ وَآخِرَ سُدُسُهُ،
فَأَعْتَقَ الْآخِرَانِ نَصِيبَيْهِمَا مَعًا فَالْقِيَمَةُ عَلَيْهِمَا نِصْفَانِ عَلَى
الْمَذْهَبِ^(٤).

وَشَرَطُ السَّرَايَةِ: إِعْتَاقُهُ بِاخْتِيَارِهِ، فَلَوْ وَرِثَ بَعْضَ وَلَدِهِ^(٥)
لَمْ يَسْرِ^(٦).

وَالْمَرِيضُ مُعْسِرٌ إِلَّا فِي ثُلْثِ مَالِهِ، وَالْمَيْتُ مُعْسِرٌ (فَلَوْ
أَوْصَى بِعَتَقِ نَصِيبِهِ لَمْ يَسْرِ^(٧)).

(١) أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَعْتَقُ مُعْسِرًا فَيَعْتَقُ نَصِيبَهُ فَقَطْ، وَيَعْتَقُ عَلَى الْمَعْلُوقِ نَصِيبَهُ.

(٢) لَشْرِيكَهِ: إِنْ أَعْتَقْتَ نَصِيبَكَ...

(٣) وَهُوَ الْأَصَحُّ.

(٤) عَلَى عَدَدِ رُؤُوسِهِمَا.

(٥) أَيُّ: جِزْءًا مِنْهُ، فَإِنَّهُ يَغْتَقُ ذَلِكَ الْجِزْءَ.

(٦) عَلَيْهِ عِتْقُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا صُنْعَ مِنْهُ.

(٧) وَإِنْ خَرَجَ مِنَ الثُّلُثِ؛ لِانْتِقَالِ الْمَالِ إِلَى الْوَارِثِ.

فَضْلٌ [فِي الْعِتْقِ بِالْبُعْضِيَّةِ]

إِذَا مَلَكَ أَهْلُ تَبَرُّعٍ أَصْلَهُ أَوْ فَرَعَهُ عَتَقَ، وَلَا يَشْتَرِي ^(١) لِطِفْلِ قَرِيبِهِ ^(٢)، وَلَوْ وَهَبَ لَهُ أَوْ وَصَّى لَهُ؛ فَإِنْ كَانَ ^(٣) كَاسِبًا ^(٤) فَعَلَى الْوَلِيِّ قَبُولُهُ، وَيَعْتِقُ وَيُنْفِقُ مِنْ كَسْبِهِ، وَإِلَّا ^(٥)؛ فَإِنْ كَانَ الصَّبِيُّ مُعْسِرًا وَجَبَ الْقَبُولُ، وَنَفَقَتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ، أَوْ مُوسِرًا حَرَمَ.

وَلَوْ مَلَكَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ قَرِيبُهُ بِلَا عِوَضٍ عَتَقَ مِنْ ثُلْثِهِ، وَقِيلَ: مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ^(٦).

أَوْ بِعِوَضٍ بِلَا مُحَابَاةٍ ^(٧) فَمِنْ ثُلْثِهِ، وَلَا يَرِثُ ^(٨)، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَقِيلَ: لَا يَصِحُّ الشَّرَاءُ، وَالْأَصَحُّ: صِحَّتُهُ، وَلَا يَعْتِقُ، بَلْ يُبَاعُ لِلدَّيْنِ.

أَوْ بِمُحَابَاةٍ ^(٩) فَقَدَرُهَا ^(١٠) كَهَبَةٍ، وَالْبَاقِي مِنَ الثُّلْثِ.

(١) وَلِيِّ.

(٢) الَّذِي يَعْتِقُ عَلَيْهِ.

(٣) الْقَرِيبُ.

(٤) بِمَا يَفِي مَوْنَتَهُ.

(٥) يَكُنْ كَاسِبًا.

(٦) يَعْتِقُ جَمِيعُهُ، وَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ، كَمَا فِي التَّحْفَةِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ أَخْرَجَهُ عَنْ مِلْكِهِ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ.

(٧) بَلْ بِثَمَنِ مِثْلِهِ.

(٨) الْقَرِيبُ الَّذِي عَتَقَ؛ لِأَنَّ عِتْقَهُ مِنَ الثُّلْثِ وَصِيَّةٌ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْإِرْثِ.

(٩) كَانَ اشْتَرَاهُ بِخَمْسِينَ، وَهُوَ يَسَاوِي أَكْثَرَ.

(١٠) أَيِ: الْمُحَابَاةِ.

وَلَوْ وَهَبَ لِعَبْدٍ بَعْضُ قَرِيبٍ سَيِّدِهِ فَقَبِلَ وَقُلْنَا: يَسْتَقِلُّ بِهِ^(١) عَتَقَ وَسَرَى، وَعَلَى سَيِّدِهِ قِيمَةٌ بَاقِيهِ^(٢).

* * * *

فَضْلُ
[فِي الْإِعْتَاقِ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ،
وَبَيَانِ الْقُرْعَةِ فِي الْعَتَقِ]

أَعْتَقَ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ عَبْدًا لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ عَتَقَ ثُلْثُهُ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ لَمْ يَعْتِقْ شَيْءٌ مِنْهُ.

وَلَوْ أَعْتَقَ ثَلَاثَةَ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُمْ وَقِيمَتُهُمْ سَوَاءً عَتَقَ أَحَدَهُمْ بِقُرْعَةٍ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: (أَعْتَقْتُ ثُلْثَكُمْ)، أَوْ (ثُلْثُكُمْ حُرٌّ)^(٣).

وَلَوْ قَالَ: (أَعْتَقْتُ ثُلْثَ كُلِّ عَبْدٍ) أَفْرَعُ^(٤)، وَقِيلَ: يَعْتِقُ مِنْ كُلِّ ثُلْثِهِ.

وَالْقُرْعَةُ: أَنْ يُؤْخَذَ ثَلَاثُ رِقَاعٍ مُتَسَاوِيَةٍ، يُكْتَبُ فِي ثَنَتَيْنِ رِقٌّ وَفِي وَاحِدَةٍ عِتْقٌ، وَتُدْرَجُ فِي بَنَادِقٍ كَمَا سَبَقَ^(٥)، وَتُخْرَجُ

(١) أي: يستقلُّ العبدُ بالقبول، وهو الأصح.

(٢) والمعتمد: أنه لا يسري؛ لأنه دخل في ملكه قهراً.

(٣) فيعتق واحد منهم بقُرْعَةٍ.

(٤) ويعتق واحد بقُرْعَةٍ.

(٥) ص ٨١٨.

وَاحِدَةً بِأَسْمِ أَحَدِهِمْ؛ فَإِنْ خَرَجَ الْعِتْقُ عَتَقَ وَرَقَّ الْآخَرَانِ، أَوْ الرِّقُّ رَقَّ وَأُخْرِجَتْ أُخْرَى بِأَسْمِ آخَرٍ^(١)، وَيَجُوزُ أَنْ يُكْتَبَ أَسْمَاؤُهُمْ ثُمَّ تُخْرَجَ رُقْعَةٌ عَلَى الْحُرِّيَّةِ، فَمَنْ خَرَجَ أَسْمُهُ عَتَقَ وَرَقَّا.

وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً قِيَمَةٌ وَاحِدٍ مِئَةً، وَآخَرُ مِئَتَانِ، وَآخَرُ ثَلَاثَ مِئَةٍ أَقْرَعَ بِسَهْمِي رِقٍّ وَسَهْمِ عِتْقٍ؛ فَإِنْ خَرَجَ الْعِتْقُ لِذِي الْمِئَتَيْنِ عَتَقَ وَرَقَّا، أَوْ لِلثَّلَاثِ عَتَقَ ثُلَاثًا، أَوْ لِلأَوَّلِ عَتَقَ، ثُمَّ يُقْرَعُ بَيْنَ الْآخَرَيْنِ بِسَهْمِ رِقٍّ وَسَهْمِ عِتْقٍ، فَمَنْ خَرَجَ^(٢) تَمَّ مِنْهُ الثُّلُثُ.

وَإِنْ كَانُوا فَوْقَ ثَلَاثَةٍ وَأَمَكْنَ تَوْزِيْعُهُمْ بِالْعَدَدِ وَالْقِيَمَةِ كَسِتَّةٍ قِيَمَتُهُمْ سَوَاءٌ جُعِلُوا اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثِينَ، أَوْ بِالْقِيَمَةِ دُونَ الْعَدَدِ كَسِتَّةٍ قِيَمَةٌ أَحَدِهِمْ مِئَةً، وَقِيَمَةُ اثْنَيْنِ مِئَةً، وَثَلَاثَةٍ مِئَةً جُعِلَ الْأَوَّلُ جُزْءًا، وَالْآثْنَانِ جُزْءًا، وَالثَّلَاثَةُ جُزْءًا.

وَإِنْ تَعَذَّرَ بِالْقِيَمَةِ كَأَرْبَعَةٍ قِيَمَتُهُمْ سَوَاءٌ فَفِي قَوْلٍ: يُجَزَّوْنَ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ: وَاحِدٌ وَوَاحِدٌ وَاثْنَانِ؛ فَإِنْ خَرَجَ الْعِتْقُ لِوَاحِدٍ عَتَقَ ثُمَّ أَقْرَعَ لِتَتِمِّمِ الثُّلُثِ، أَوْ لِلْآثْنَيْنِ رَقَّ الْآخَرَانِ ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا، فَيَعْتِقُ مَنْ خَرَجَ لَهُ الْعِتْقُ وَثُلُثُ الْآخَرِ، وَفِي قَوْلٍ: يُكْتَبُ أَسْمُ كُلِّ عَبْدٍ فِي رُقْعَةٍ فَيَعْتِقُ مَنْ خَرَجَ أَوَّلًا وَثُلُثُ الثَّانِي.

قُلْتُ: أَظْهَرُهُمَا: الْأَوَّلُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فَإِنْ خَرَجَ لَهُ الْعِتْقُ عَتَقَ وَرَقَّ الثَّلَاثُ، وَإِنْ خَرَجَ لَهُ الرِّقُّ رَقَّ وَعَتَقَ الثَّلَاثُ.

(٢) الْعِتْقُ عَلَى اسْمِهِ.

وَالْقَوْلَانِ فِي اسْتِحْبَابِ^(١)، وَقِيلَ: إِيْجَابِ.

وَإِذَا أَعْتَقْنَا بَعْضَهُمْ بِقُرْعَةٍ فَظَهَرَ مَالٌ وَخَرَجَ كُلُّهُمْ مِنَ
الْثُلْثِ عَتَقُوا، وَلَهُمْ كَسْبُهُمْ مِنْ يَوْمِ الْإِعْتَاقِ، وَلَا يَرْجِعُ الْوَارِثُ
بِمَا أَنْفَقَ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ خَرَجَ بِمَا ظَهَرَ عَبْدٌ آخَرُ أُفْرِغَ.

وَمَنْ عَتَقَ بِقُرْعَةٍ حُكِمَ بِعِتْقِهِ مِنْ يَوْمِ الْإِعْتَاقِ،
وَتُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ حِينَئِذٍ، وَلَهُ كَسْبُهُ مِنْ يَوْمِئِذٍ غَيْرَ مُحْسُوبٍ مِنَ
الْثُلْثِ.

وَمَنْ بَقِيَ رَقِيقًا فَوْمَ يَوْمِ الْمَوْتِ وَحُسِبَ مِنَ الثَّلَاثِينَ هُوَ
وَكَسْبُهُ الْبَاقِي قَبْلَ الْمَوْتِ، لَا الْحَادِثُ بَعْدَهُ^(٢)، فَلَوْ أَعْتَقَ^(٣)
ثَلَاثَةً لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُمْ قِيَمَةُ كُلِّ مِئَةٍ، فَكَسَبَ أَحَدُهُمْ مِئَةً^(٤)
أُفْرِغَ، فَإِنْ خَرَجَ الْعَتَقُ لِلْكَاسِبِ عَتَقَ وَلَهُ الْمِئَةُ، وَإِنْ خَرَجَ
لِغَيْرِهِ عَتَقَ ثُمَّ أُفْرِغَ^(٥)، فَإِنْ خَرَجَتْ لِغَيْرِهِ عَتَقَ ثَلَاثُهُ^(٦)، وَإِنْ
خَرَجَتْ لَهُ عَتَقَ رُبْعُهُ، وَتَبِعَهُ رُبْعُ كَسْبِهِ^(٧).

* * * *

(١) لأنَّ المقصودَ يَحْضُلُ بِكُلِّ طَرِيقٍ مِنْ ذَلِكَ.

(٢) لأنَّه حَدَثٌ عَلَى مِلْكِ الْوَارِثِ.

(٣) فِي مَرَضِ مَوْتِهِ.

(٤) قَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ.

(٥) ثَانِيًا بَيْنَ الْكَاسِبِ وَالْآخِرِ لِتَمِيمِ الثَّلْثِ.

(٦) وَبَقِيَ ثَلَاثًا مَعَ الْكَاسِبِ وَكَسْبِهِ لِلوَرِثَةِ.

(٧) لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَبْقَى لِلوَرِثَةِ ضِعْفُ مَا عَتَقَ، وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا بِذَلِكَ، فَجُمْلَةُ مَا
عَتَقَ مِئَةٌ وَخَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ، وَمَا بَقِيَ مِثْلَانِ وَخَمْسُونَ، وَأَمَّا الْخَمْسَةُ وَالْعِشْرُونَ
الَّتِي هِيَ رُبْعُ كَسْبِهِ فَغَيْرُ مُحْسُوبَةٍ.

فَضْلٌ فِي الْوَلَاءِ^(١)

مَنْ عَتَقَ عَلَيْهِ رَقِيقٌ بِإِعْتَاقٍ أَوْ كِتَابَةٍ وَتَدْبِيرٍ وَأُسْتِيلَادٍ
وَقَرَابَةٍ وَسِرَايَةٍ فَوَلَاؤُهُ لَهُ، ثُمَّ لِعَصَبَتِهِ.

وَلَا تَرِثُ أَمْرَأَةٌ بِوَلَاءٍ إِلَّا مِنْ عَتِيقِهَا وَأَوْلَادِهِ وَعَتَقَائِهِ، فَإِنْ
عَتَقَ عَلَيْهَا أَبُوهَا ثُمَّ أَعْتَقَ عَبْدًا فَمَاتَ بَعْدَ مَوْتِ الْأَبِ بِلَا وَارِثٍ
فَمَالُهُ لِلْبُنْتِ^(٢).

وَالْوَلَاءُ لِأَعْلَى الْعَصَبَاتِ، وَمَنْ مَسَّهُ رِقٌّ فَلَا وَلَاءَ عَلَيْهِ إِلَّا
لِمُعْتِقِهِ وَعَصَبَتِهِ.

وَلَوْ نَكَحَ عَبْدٌ مُعْتَقَةً فَأَتَتْ بِوَلَدٍ فَوَلَاؤُهُ لِمَوْلَى الْأُمِّ^(٣)،
فَإِنْ أُعْتِقَ الْأَبُ أَنْجَرَ^(٤) إِلَى مَوَالِيهِ.

وَلَوْ مَاتَ الْأَبُ رَقِيقًا وَعَتَقَ الْجَدُّ أَنْجَرَ^(٥) إِلَى مَوَالِيهِ^(٦)،
فَإِنْ أُعْتِقَ الْجَدُّ وَالْأَبُ رَقِيقٌ أَنْجَرَ^(٧)، فَإِنْ أُعْتِقَ الْأَبُ بَعْدَهُ

(١) وهو عسوبة سببها العتق يرث بها المعتق إن لم يكن للعتيق وارث.

(٢) لا تكونها بنت المعتق، بل لأنها معتقة المعتق.

(٣) لأنه المنعم عليه، فإنه عتق بإعتاق أمه.

(٤) من موالي الأم.

(٥) الولاء من موالي الأم.

(٦) أي: الجد.

(٧) الولاء من موالي الأم إلى موالي الجد.

أَنْجَرٌ^(١) إِلَى مَوَالِيهِ^(٢)، وَقِيلَ: يَبْقَى لِمَوْلَى الْأُمِّ حَتَّى يَمُوتَ
 الْأَبُ فَيَنْجَرُ إِلَى مَوَالِي الْجَدِّ، وَلَوْ مَلَكَ هَذَا الْوَلَدُ أَبَاهُ جَرًّا
 وَلَاءَ إِخْوَتِهِ إِلَيْهِ، وَكَذَا وَلَاءُ نَفْسِهِ^(٣) فِي الْأَصَحِّ.
 قُلْتُ: الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ: لَا يَجْرُهُ^(٤). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) مِنْ مَوَالِي الْجَدِّ.

(٢) أَيِ: الْأَبِ.

(٣) يَجْرُهُ مِنْ مَوَالِي أُمِّهِ إِلَيْهِ، فَيَصِيرُ كَحُرٍّ لَا وَلَاءَ عَلَيْهِ.

(٤) بَلْ يَسْتَمِرُّ لَهُمُ الْوَلَاءُ عَلَيْهِ.

كِتَابُ التَّذْيِيرِ (١)

صَرِيحُهُ: (أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي)، أَوْ (إِذَا مِتُّ أَوْ مَتَى مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ)، أَوْ (أَعْتَقْتُكَ بَعْدَ مَوْتِي)، وَكَذَا (دَبَّرْتُكَ)، أَوْ (أَنْتَ مُدَبَّرٌ) عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَيَصِحُّ بِكِنَايَةِ عِتْقٍ مَعَ نِيَّةٍ كَخَلَيْتُ سَبِيلَكَ بَعْدَ مَوْتِي، وَيَجُوزُ مُقَيِّدًا كـ (إِنْ مِتُّ فِي ذَا الشَّهْرِ أَوْ الْمَرَضِ فَأَنْتَ حُرٌّ)، وَمُعَلَّقًا كـ (إِنْ دَخَلْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي)؛ فَإِنْ وُجِدَتِ الصَّفَةُ وَمَاتَ عِتْقٌ، وَإِلَّا فَلَا.

وَيُشْتَرَطُ الدُّخُولُ قَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ، فَإِنْ قَالَ: (إِنْ مِتُّ ثُمَّ دَخَلْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ) اشْتَرَطَ دُخُولَ بَعْدِ الْمَوْتِ، وَهُوَ (٢) عَلَى التَّرَاخِي، وَلَيْسَ لِلْوَارِثِ بَيْعُهُ قَبْلَ الدُّخُولِ (٣)، وَلَوْ قَالَ: (إِذَا مِتُّ وَمَضَى شَهْرٌ فَأَنْتَ حُرٌّ) فَلِلْوَارِثِ اسْتِخْدَامُهُ فِي الشَّهْرِ لَا بَيْعُهُ.

(١) وهو تعليق العتق بالموت الذي هو ذُبُرُ الْحَيَاةِ.

(٢) أي: الدخول بعد الموت.

(٣) لكن إن عَرَضَ عَلَيْهِ الدُّخُولُ فَأَبَى جَازَ لَهُ بَيْعُهُ.

وَلَوْ قَالَ: (إِنْ شِئْتَ فَأَنْتَ مُدَبِّرٌ)، أَوْ (أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي إِنْ شِئْتَ) اشْتَرِطْتَ الْمَشِيئَةَ مُتَّصِلَةً^(١)، وَإِنْ قَالَ: (مَتَى شِئْتَ) فَلِلتَّرَاجِي.

وَلَوْ قَالَا لِعَبْدِهِمَا: (إِذَا مِتْنَا فَأَنْتَ حُرٌّ) لَمْ يَعْتِقْ حَتَّى يَمُوتَا، فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا فَلَيْسَ لَوَارِثِهِ بَيْعُ نَصِيْبِهِ.

وَلَا يَصِحُّ تَذْيِيرُ مَجْنُونٍ وَصَبِيٍّ لَا يُمَيِّزُ، وَكَذَا مُمَيِّزٌ فِي الْأَظْهَرِ، وَيَصِحُّ مِنْ سَفِيهِهِ^(٢) وَكَافِرٍ أَصْلِيٍّ، وَتَذْيِيرُ الْمُرْتَدِّ يُبْنَى عَلَى أَقْوَالٍ مِلْكِهِ^(٣).

وَلَوْ دَبَّرَ ثُمَّ ارْتَدَّ لَمْ يَبْطُلْ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَلَوْ ارْتَدَّ الْمُدَبِّرُ لَمْ يَبْطُلْ، وَلِحَرْبِيِّ حَمْلُ مُدَبِّرِهِ^(٤) إِلَى دَارِهِمْ.

وَلَوْ كَانَ لِكَافِرٍ عَبْدٌ مُسْلِمٌ^(٥) فَدَبَّرَهُ نَقَضَ وَبَيْعَ عَلَيْهِ^(٦)، وَلَوْ دَبَّرَ كَافِرٌ كَافِرًا فَأَسْلَمَ وَلَمْ يَرْجِعِ السَّيِّدُ فِي التَّذْيِيرِ نَزَعَ مِنْ يَدِ سَيِّدِهِ وَصَرِفَ كَسْبُهُ إِلَيْهِ^(٧)، وَفِي قَوْلٍ: يُبَاعُ.

وَلَهُ^(٨) بَيْعُ الْمُدَبِّرِ.

(١) بأن توجد في الأولى عقب اللفظ، وفي الثانية عقب الموت.

(٢) ولو محجوراً عليه.

(٣) فعلى الأظهر أنه موقوف.

(٤) الكافر.

(٥) كأن ملكه بإرث.

(٦) ولا يكفي بالتذير عن إزالة اليد.

(٧) بعد نفقته على نفسه.

(٨) أي: للسيد.

وَالْتَدْبِيرُ: تَعْلِيقُ عَتَقٍ بِصِفَةٍ، وَفِي قَوْلٍ: وَصِيَّةٌ.

فَلَوْ بَاعَهُ ثُمَّ مَلَكَهُ لَمْ يَعُدِ التَّدْبِيرُ عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَلَوْ رَجَعَ عَنْهُ بِقَوْلٍ كَـ (أَبْطَلْتُهُ)، (فَسَخْتُهُ)، (نَقَضْتُهُ)،
(رَجَعْتُ فِيهِ) صَحَّ إِنْ قُلْنَا: وَصِيَّةٌ، وَإِلَّا ^(١) فَلَا ^(٢).

وَلَوْ غُلِّقَ مُدَبَّرٌ بِصِفَةٍ صَحَّ وَعَتَقَ بِالْأَسْبَقِ مِنَ الْمَوْتِ
وَالصَّفَةِ.

وَلَهُ وَطْءٌ مُدَبَّرَةٌ، وَلَا يَكُونُ رُجُوعًا، فَإِنْ أَوْلَدَهَا بَطَلَ
تَدْبِيرُهُ. وَلَا يَصِحُّ تَدْبِيرُ أُمٍّ وَلَدٍ، وَيَصِحُّ تَدْبِيرُ مُكَاتَبٍ ^(٣) وَكِتَابَةٍ
مُدَبَّرٍ ^(٤).

* * * *

فَصْلٌ [فِي حُكْمِ الْمُدَبَّرَةِ]

وَلَدَتْ مُدَبَّرَةٌ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ زِنَى لَا يَثْبُتُ لِلْوَلَدِ حُكْمُ
التَّدْبِيرِ فِي الْأَظْهَرِ ^(٥)، وَلَوْ دَبَّرَ حَامِلًا ثَبَتَ لَهُ حُكْمُ التَّدْبِيرِ عَلَى

(١) بأن قلنا: إنه تعليق عتق بصفة.

(٢) أي: فلا يصح الرجوع فيه، وهو المعتمد.

(٣) ويعتق بالأسبق من أداء النجوم والموت.

(٤) ويعتق بالأسبق.

(٥) فلا يسري التدبير للولد إذا انفصل قبل الموت، وأما بعده فيسري.

الْمَذْهَبِ^(١)، فَإِنْ مَاتَتْ أَوْ رَجَعَ فِي تَدْبِيرِهَا دَامَ تَدْبِيرُهُ، وَقِيلَ:
إِنْ رَجَعَ وَهُوَ مُتَّصِلٌ^(٢) فَلَا.

وَلَوْ دَبَّرَ حَمَلًا^(٣) صَحَّ، فَإِنْ مَاتَ^(٤) عَتَقَ دُونَ الْأُمِّ، وَإِنْ
بَاعَهَا صَحَّ وَكَانَ رُجُوعًا عَنْهُ^(٥).

وَلَوْ وَلَدَتْ الْمُعَلَّقُ عِتْقُهَا^(٦) لَمْ يَعْتِقِ الْوَلَدُ^(٧)، وَفِي قَوْلٍ:
إِنْ عَتَقَتْ بِالْصِّفَةِ عَتَقَ.

وَلَا يَتَّبِعُ مُدَبِّرًا وَلَدُهُ، وَجِنَايَتُهُ كَجِنَايَةِ قَيْنٍ، وَيَعْتِقُ بِالْمَوْتِ
مِنَ الثُّلُثِ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ بَعْدَ الدَّيْنِ.

وَلَوْ عَلَّقَ عِتْقًا عَلَى صِفَةٍ تَخْتَصُّ بِالْمَرَضِ^(٨) كَـ(إِنْ
دَخَلَتْ فِي مَرَضٍ مَوْتِي فَأَنْتَ حُرٌّ^(٩)) عَتَقَ مِنَ الثُّلُثِ، وَإِنْ
أَحْتَمَلَتْ^(١٠) الصَّحَّةَ^(١١) فَوُجِدَتْ فِي الْمَرَضِ فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ
فِي الْأَظْهَرِ.

(١) تبعًا لأمه.

(٢) بها.

(٣) دون أمه.

(٤) السيد.

(٥) أي: عن تدبير الحمل.

(٦) بصفة قبل وجود الصفة.

(٧) بعثتها.

(٨) أي: مرض الموت.

(٩) ثم وجدت الصفة.

(١٠) الصفة.

(١١) والمرض.

وَلَوْ ادَّعَى عَبْدُهُ التَّدْبِيرَ فَأَنْكَرَهُ فَلَيْسَ بِرُجُوعِ بَلٍّ يُحْلَفُ^(١).
 وَلَوْ وُجِدَ مَعَ مُدَبِّرٍ مَالٌ فَقَالَ: (كَسَبْتُهُ بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ)،
 وَقَالَ الْوَارِثُ: (قَبْلَهُ) صُدِّقَ الْمُدَبِّرُ بِيَمِينِهِ، وَإِنْ أَقَامَا بَيْنَتَيْنِ
 قُدِّمَتْ بَيْنَتُهُ^(٢).



(١) السَّيِّدُ أَنَّهُ مَا دَبَّرَهُ.

(٢) أَيُّ: الْمُدَبِّرُ.

كِتَابُ الْكِتَابَةِ^(١)

هِيَ مُسْتَحَبَّةٌ إِنْ طَلَبَهَا رَقِيقٌ أَمِينٌ^(٢) قَوِيٌّ عَلَى كَسْبٍ،
قِيلَ: أَوْ غَيْرُ قَوِيٍّ^(٣)، وَلَا تُكْرَهُ بِحَالٍ^(٤).

وَصِيغَتُهَا: (كَاتَبْتُكَ عَلَى كَذَا مُنْجَمًا^(٥)) إِذَا أَدَيْتَهُ فَأَنْتَ
حُرٌّ، وَيُبَيِّنُ عَدَدَ النُّجُومِ وَقِسْطَ كُلِّ نَجْمٍ.

وَلَوْ تَرَكَ لَفْظَ التَّغْلِيْقِ^(٦) وَنَوَاهُ جَازًا، وَلَا يَكْفِي لَفْظُ كِتَابَةِ
بِلَا تَغْلِيْقٍ وَلَا نِيَّةٍ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَيَقُولُ الْمُكَاتَبُ: (قَبِلْتُ).
وَشَرَطُهُمَا^(٧): تَكْلِيْفٌ وَإِطْلَاقٌ^(٨).

وَكِتَابَةُ الْمَرِيضِ مِنَ الثَّلَاثِ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مِثْلَاهُ صَحَّتْ كِتَابَتُهُ

(١) وهي عقد عتق بعوض.

(٢) لا يضيع ما يحصله في غير محله.

(٣) لأنه قد يُعان بالصدقات.

(٤) وإن انتفى الوصفان، بل هي مباحة.

(٥) مقسّطًا.

(٦) وهو: (إذا أدّيته فأنت حرّ).

(٧) أي: السيد والعبد.

(٨) في التصرف، فلا يصحّ من محجور عليه، ومكرّه.

كُلُّهُ، فَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ غَيْرُهُ وَأَدَّى فِي حَيَاتِهِ مِثَّتَيْنِ^(١) وَقِيمَتُهُ مِئَةٌ عَتَقَ، وَإِنْ أَدَّى مِئَةً عَتَقَ ثَلَاثًا^(٢).

وَلَوْ كَاتَبَ مُرْتَدًّا^(٣) بُنِيَ عَلَى أَقْوَالِ مِلْكِهِ، فَإِنْ وَقَفْنَاهُ^(٤) بَطَلَتْ عَلَى الْجَدِيدِ^(٥).

وَلَا تَصِحُّ كِتَابَةُ مَرْهُونٍ وَمُكْرَى.

وَشَرَطُ الْعَوَضِ: كَوْنُهُ دَيْنًا مُؤَجَّلًا (وَلَوْ مَنْفَعَةً) وَمُنْجَمًا بِنَجْمَيْنِ فَأَكْثَرَ، وَقِيلَ: إِنْ مَلَكَ^(٦) بَعْضُهُ وَبَاقِيهِ حُرٌّ لَمْ يُشْتَرَطْ أَجَلٌ وَتَنْجِيمٌ.

وَلَوْ كَاتَبَ عَلَى خِدْمَةِ شَهْرٍ وَدِينَارٍ عِنْدَ انْقِضَائِهِ صَحَّتْ، أَوْ عَلَى أَنْ يَبِيعَهُ كَذَا.. فَسَدَتْ.

وَلَوْ قَالَ: (كَاتَبْتُكَ وَبِعْتُكَ هَذَا الثَّوبَ بِأَلْفٍ)، وَنَجَّمَ الْأَلْفَ وَعَلَّقَ الْحُرِّيَّةَ بِأَدَائِهِ فَالْمَذْهَبُ: صِحَّةُ الْكِتَابَةِ دُونَ الْبَيْعِ.

وَلَوْ كَاتَبَ عَبِيدًا عَلَى عَوَضٍ مُنْجَمٍ وَعَلَّقَ عِتْقَهُمْ بِأَدَائِهِ فَالْنَّصُّ: صَحَّتْهَا، وَيُوزَعُ عَلَى قِيمَتِهِمْ يَوْمَ الْكِتَابَةِ؛ فَمَنْ أَدَّى حِصَّتَهُ عَتَقَ، وَمَنْ عَجَزَ رَقًّا.

(١) وكان كاتبه عليهما.

(٢) لأنه أخذ مئة، وقيمته مئة، فتركته مئتان، فينفذ تبرعه في الثلث، وهو ثلثا المئة.

(٣) رقيقه.

(٤) وهو الأظهر.

(٥) ولو ارتد بعد الكتابة لا تبطل.

(٦) السيد.

وَتَصِحُّ كِتَابَةُ بَعْضٍ مِّنْ بَاقِيهِ حُرًّا، فَلَوْ كَاتَبَ كُلُّهُ صَحَّ فِي الرُّقِّ فِي الْأَظْهَرِ.

وَلَوْ كَاتَبَ بَعْضٌ رَّقِيقٍ فَسَدَتْ إِنْ كَانَ بَاقِيهِ لِغَيْرِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ، وَكَذَا إِنْ أَذِنَ أَوْ كَانَ لَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَلَوْ كَاتَبَاهُ مَعًا أَوْ وَكَلَّا صَحَّ إِنْ اتَّفَقَتِ النُّجُومُ وَجُعِلَ الْمَالُ عَلَى نِسْبَةِ مِلْكَيْهِمَا، فَلَوْ عَجَزَ فَعَجَزَهُ أَحَدُهُمَا^(١) وَأَرَادَ الْآخَرُ إِثْقَاءَهُ فَكَابِتِدَاءٍ عَقْدٍ، وَقِيلَ: يَجُوزُ.

وَلَوْ أَبْرَأَ مِنْ نَصِيبِهِ أَوْ أَعْتَقَهُ عَتَقَ نَصِيبَهُ، وَقَوْمَ الْبَاقِي^(٢) إِنْ كَانَ مُوسِرًا^(٣).

* * * *

فَصْلٌ

[فِيمَا يَلْزَمُ السَّيِّدَ بَعْدَ الْكِتَابَةِ]

يَلْزَمُ السَّيِّدَ أَنْ يَحْطَّ عَنْهُ جُزْءًا مِنَ الْمَالِ، أَوْ يَدْفَعَهُ إِلَيْهِ^(٤)، وَالْحَطُّ أَوْلَى، وَفِي النَّجْمِ الْأَخِيرِ أَلْيَقُ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يَكْفِي مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ^(٥)، وَلَا يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْمَالِ، وَأَنَّ وَقْتَ وَجُوبِهِ قَبْلَ الْعِتْقِ، وَيُسْتَحَبُّ الرُّبْعُ، وَإِلَّا فَالْسَّبْعُ.

(١) وَفَسَخَ الْكِتَابَةَ.

(٢) عَلَيْهِ.

(٣) وَإِلَّا فَلَا سِرَايَةَ.

(٤) بَعْدَ اخْتِزَامِ النُّجُومِ.

(٥) وَلَوْ فَلَسًا.

وَيَحْرُمُ وَطْءُ مُكَاتَبَتِهِ، وَلَا حَدٌّ فِيهِ^(١)، وَيَجِبُ مَهْرٌ،
وَالْوَلَدُ حُرٌّ، وَلَا تَجِبُ قِيمَتُهُ^(٢) عَلَى الْمَذْهَبِ، وَصَارَتْ
مُسْتَوْلَدَةٌ مُكَاتَبَةً، فَإِنْ عَجَزَتْ عَتَقَتْ بِمَوْتِهِ، وَوَلَدُهَا^(٣) مِنْ
نِكَاحٍ أَوْ زِنَى مُكَاتَبٌ فِي الْأَظْهَرِ يَتَّبِعُهَا رِقًّا وَعِتْقًا، وَلَيْسَ عَلَيْهِ
شَيْءٌ^(٤)، وَالْحَقُّ فِيهِ لِلسَّيِّدِ، وَفِي قَوْلٍ: لَهَا، فَلَوْ قُتِلَ فَقِيمَتُهُ
لِذِي الْحَقِّ.

وَالْمَذْهَبُ: أَنَّ أَرْضَ جِنَايَتِهِ عَلَيْهِ^(٥)، وَكَسْبُهُ وَمَهْرُهُ يُنْفَقُ
مِنْهَا عَلَيْهِ، وَمَا فَضَلَ وَقِفَ، فَإِنْ عَتَقَ فَلَهُ، وَإِلَّا فَلِلسَّيِّدِ.
وَلَا يَعْتَقُ شَيْءٌ مِنَ الْمُكَاتَبِ حَتَّى يُؤَدِّيَ الْجَمِيعَ.

وَلَوْ أَتَى بِمَالٍ فَقَالَ السَّيِّدُ: (هَذَا حَرَامٌ) وَلَا بَيِّنَةٌ حَلَفَ
الْمُكَاتَبُ أَنَّهُ حَلَالٌ، وَيُقَالُ لِلسَّيِّدِ: (تَأْخُذْهُ أَوْ تُبْرِئْهُ عَنْهُ؟)، فَإِنْ
أَبَى قَبْضَهُ الْقَاضِي، فَإِنْ نَكَلَ الْمُكَاتَبُ^(٦) حَلَفَ السَّيِّدُ.

وَلَوْ خَرَجَ الْمُؤَدِّي مُسْتَحَقًّا رَجَعَ السَّيِّدُ بِبَدَلِهِ، فَإِنْ كَانَ فِي
النَّجْمِ الْأَخِيرِ بَانَ أَنَّ الْعِتْقَ لَمْ يَقَعْ؛ وَإِنْ كَانَ قَالَ عِنْدَ أَخْذِهِ:
(أَنْتَ حُرٌّ).

وَإِنْ خَرَجَ مَعِيًّا فَلَهُ رَدُّهُ وَأَخْذُ بَدَلِهِ^(٧).

(١) ولكن يُعْزَرُ.

(٢) لها.

(٣) الحادثُ بعد الكتابة.

(٤) للسَّيِّدِ.

(٥) على الولد.

(٦) عن الحَلِفِ.

(٧) وإذا رَدَّهُ بَانَ أَنَّ لَا عِتْقَ.

وَلَا يَتَزَوَّجُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ، وَلَا يَتَسَرَّى بِإِذْنِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَلَهُ شِرَاءُ الْجَوَارِي لِتِجَارَةٍ، فَإِنْ وَطَّئَهَا فَلَا حَدَّ^(١)، وَالْوَلَدُ نَسِيبٌ^(٢)، فَإِنْ وَلَدَتْهُ فِي الْكِتَابَةِ^(٣) أَوْ بَعْدَ عِتْقِهِ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ تَبَعَهُ رِقًّا وَعِتْقًا^(٤)، وَلَا تَصِيرُ مُسْتَوْلَدَةً^(٥) فِي الْأَظْهَرِ.

وَإِنْ وَلَدَتْهُ بَعْدَ الْعِتْقِ لِفَوْقِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَكَانَ يَطْوُهَا فَهُوَ حُرٌّ وَهِيَ أُمٌّ وَلَدٍ.

وَلَوْ عَجَّلَ النُّجُومَ لَمْ يُجْبَرَ السَّيِّدُ عَلَى الْقَبُولِ إِنْ كَانَ لَهُ فِي الْأَمْتِنَاعِ غَرَضٌ كَمُؤَنَةِ حِفْظِهِ^(٦) أَوْ خَوْفٍ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَيُجْبَرُ، فَإِنْ أَبَى قَبَضَهُ الْقَاضِي^(٧)، وَلَوْ عَجَّلَ بَعْضَهَا لِيُبْرِئَهُ مِنَ الْبَاقِي فَأَبْرَأَ لَمْ يَصِحَّ الدَّفْعُ وَلَا الْإِبْرَاءُ.

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ النُّجُومِ، وَلَا الْأَعْتِيَاضُ عَنْهَا، فَلَوْ بَاعَ^(٨) وَأَدَّى^(٩) إِلَى الْمُشْتَرِي لَمْ يَعْتِقْ فِي الْأَظْهَرِ، وَيُطَالِبُ السَّيِّدُ الْمُكَاتَبَ، وَالْمُكَاتَبُ الْمُشْتَرِي بِمَا أَخَذَ مِنْهُ.

(١) عليه، ولا مهر.

(٢) أي: لاحق به.

(٣) قبل عتق أبيه.

(٤) فإن لم يعتق أبوه رقاً.

(٥) أي: لا تصير أمه مستولدة للمكاتب.

(٦) أي: مال الكتابة.

(٧) وعتق المكاتب.

(٨) السيد النجوم.

(٩) المكاتب النجوم.

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ رَقَبَتِهِ ^(١) فِي الْجَدِيدِ، فَلَوْ بَاعَ فَأَدَّى ^(٢) إِلَى الْمُشْتَرِي فِي عَتَقِهِ الْقَوْلَانِ ^(٣)، وَهَبْتُهُ كَبَيْعِهِ.
وَلَيْسَ لَهُ بَيْعُ مَا فِي يَدِ مَكَاتِبِهِ وَإِعْتَاقُ عَبْدِهِ وَتَرْوِيجُ أُمَّتِهِ.
وَلَوْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: (أَعْتَقَ مَكَاتِبَكَ عَلَى كَذَا) فَفَعَلَ عَتَقَ وَلَزِمَهُ مَا التَزَمَ.

* * * *

فَصْلٌ [فِي لُزُومِ الْكِتَابَةِ وَجَوَازِهَا]

الْكِتَابَةُ لَازِمَةٌ مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ لَيْسَ لَهُ فُسْخُهَا إِلَّا أَنْ يَعْجِزَ عَنِ الْأَدَاءِ، وَجَائِزَةٌ لِلْمُكَاتِبِ، فَلَهُ تَرْكُ الْأَدَاءِ وَإِنْ كَانَ مَعَهُ وَفَاءٌ.

فَإِذَا عَجَزَ نَفْسَهُ فَلِلْسَيِّدِ الصَّبْرُ وَالْفُسْخُ بِنَفْسِهِ، وَإِنْ شَاءَ بِالْحَاكِمِ، وَلِلْمُكَاتِبِ الْفُسْخُ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَوْ اسْتَمَهَلَ الْمُكَاتِبُ عِنْدَ حُلُولِ النَّجْمِ اسْتُحِبَّ إِمْهَالُهُ، فَإِنْ أَمَهَلَ ثُمَّ أَرَادَ الْفُسْخَ فَلَهُ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ ^(٤) عُروضُ أَمْهَلِهِ لِيَبْعَهَا، فَإِنْ عَرَضَ كَسَادٌ فَلَهُ أَنْ لَا يَزِيدَ فِي الْأَمْهَلَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ

(١) أي: المكاتب.

(٢) المكاتب النجوم.

(٣) والأصح: لا يعتق.

(٤) أي: المكاتب.

أَيَّامٍ، وَإِنْ كَانَ مَالُهُ غَائِبًا أَمْهَلَهُ إِلَى الْإِحْضَارِ إِنْ كَانَ دُونَ مَرَحَلَتَيْنِ، وَإِلَّا فَلَا^(١).

وَلَوْ حَلَّ النِّجْمُ وَهُوَ غَائِبٌ فَلِلْسَيِّدِ الْفَسْخُ، فَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ حَاضِرٌ فَلَيْسَ لِلْقَاضِي الْأَدَاءُ مِنْهُ.

وَلَا تَنْفَسِخُ بِجُنُونِ الْمُكَاتَبِ، وَيُؤَدِّي الْقَاضِي إِنْ وَجَدَ لَهُ مَالًا؛ وَلَا بِجُنُونِ السَّيِّدِ، وَيُدْفَعُ^(٢) إِلَى وَلِيِّهِ، وَلَا يَغْتَقُ بِالْدَّفْعِ إِلَيْهِ.

وَلَوْ قَتَلَ سَيِّدَهُ فَلِوَارِثِهِ قِصَاصٌ، فَإِنْ عَفَا عَلَى دِيَّةٍ أَوْ قَتَلَ خَطَأً أَخَذَهَا مِمَّا مَعَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلَهُ تَعْجِيزُهُ فِي الْأَصَحِّ.

أَوْ قَطَعَ طَرَفَهُ^(٣) فَأَقْتَصَصَهُ وَالِدِيَّةٌ كَمَا سَبَقَ.

وَلَوْ قَتَلَ أَجْنَبِيًّا أَوْ قَطَعَهُ فَعُفِيَ عَلَى مَالٍ أَوْ كَانَ خَطَأً^(٤) أَخَذَ مِمَّا مَعَهُ وَمِمَّا سَيَكْسِبُهُ الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْأَرْضِ^(٥)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ وَسَأَلَ الْمُسْتَحِقُّ تَعْجِيزَهُ عَجَزَهُ الْقَاضِي وَبِيعَ بِقَدْرِ الْأَرْضِ، فَإِنْ بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ بَقِيَتْ فِيهِ الْكِتَابَةُ، وَلِلْسَيِّدِ فِدَاؤُهُ وَإِبْقَاؤُهُ مُكَاتَبًا، وَلَوْ أَعْتَقَهُ بَعْدَ الْجِنَايَةِ أَوْ أَبْرَأَهُ^(٦) عَتَقَ وَلَزِمَهُ الْفِدَاءُ^(٧).

(١) أي: فلا يجب الإمهال.

(٢) المكاتب.

(٣) أي: قطع المكاتب طرف سيده.

(٤) أو شبه عميد.

(٥) بخلاف جنايته على سيده، فإن الوارث يأخذ دية بالغة ما بلغت.

(٦) من النجوم.

(٧) بالأقل من قيمته والأرض.

وَلَوْ قُتِلَ الْمُكَاتَبُ بَطَلَتْ وَمَاتَ رَقِيقًا، وَلِسَيِّدِهِ قِصَاصٌ
عَلَى قَاتِلِهِ الْمُكَافِئِ، وَإِلَّا فَالْقِيَمَةُ.

وَيَسْتَقِيلُ^(١) بِكُلِّ تَصَرُّفٍ لَا تَبَرُّعَ فِيهِ وَلَا خَطَرَ^(٢)، وَإِلَّا
فَلَا، وَيَصِحُّ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ فِي الْأَظْهَرِ.

وَلَوْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتِقُ عَلَى سَيِّدِهِ صَحٍّ؛ فَإِنْ عَجَزَ وَصَارَ^(٣)
لِسَيِّدِهِ عَتَقَ، أَوْ عَلَيْهِ^(٤) لَمْ يَصِحَّ بِلَا إِذْنٍ، وَبِإِذْنٍ فِيهِ
الْقَوْلَانِ^(٥)، فَإِنْ صَحَّ فَمُكَاتَبٌ عَلَيْهِ^(٦)، وَلَا يَصِحُّ إِعْتَاقُهُ
وَكِتَابَتُهُ بِإِذْنٍ عَلَى الْمَذْهَبِ.

* * * *

فَضْلٌ

[فِي مُشَارَكَةِ الْكِتَابَةِ الْفَاسِدَةِ الصَّحِيحَةِ]

الْكِتَابَةُ الْفَاسِدَةُ لَشَرْطِ^(٧) أَوْ عِوَضِ^(٨) أَوْ أَجَلٍ فَاسِدٍ^(٩)
كَالصَّحِيحَةِ فِي اسْتِفْلَالِهِ بِالْكَسْبِ وَأَخْذِ أَرْضِ الْجَنَائَةِ عَلَيْهِ وَمَهْرٍ

(١) المكاتب.

(٢) كقرض.

(٣) الذي اشتراه.

(٤) أي: اشترى المكاتب من يعتق عليه.

(٥) أظهرهما الصَّحَّة.

(٦) فَبِرْقُ بَرَقَهُ، وَيَعْتِقُ بَعْتَقَهُ.

(٧) كَأَنْ يَبِيعَهُ كَذَا.

(٨) كَأَنْ يَكَاتِبَهُ عَلَى خَمْرٍ.

(٩) كَأَنْ يَكَاتِبَهُ عَلَى نَجْمٍ وَاحِدٍ.

شُبْهَةً^(١)، وَفِي أَنَّهُ يَعْتِقُ بِالْأَدَاءِ وَيَتَّبِعُهُ^(٢) كَسْبُهُ، وَكَالتَّعْلِيقِ^(٣) فِي أَنَّهُ لَا يَعْتِقُ بِإِبْرَاءٍ^(٤)، وَتَبْطُلُ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ، وَتَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِرِقَبَتِهِ، وَلَا يُضْرَفُ إِلَيْهِ مِنْ سَهْمِ الْمُكَاتِبِينَ.

وَتُخَالِفُهُمَا^(٥) فِي أَنَّ لِلْسَّيِّدِ فَسْخَهَا، وَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مَا يَأْخُذُهُ، بَلْ يَرْجِعُ الْمُكَاتَبُ بِهِ إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا^(٦)، وَهُوَ عَلَيْهِ^(٧) بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ الْعِتْقِ، فَإِنْ تَجَانَسَا^(٨) فَأَقْوَالُ التَّقَاصُّ^(٩)، وَيَرْجِعُ صَاحِبُ الْفَضْلِ بِهِ^(١٠).

قُلْتُ: أَصَحُّ أَقْوَالِ التَّقَاصُّ: سُقُوطُ أَحَدِ الدَّيْنَيْنِ بِالْآخِرِ بِلَا رِضَا، وَالثَّانِي: بِرِضَاهُمَا، وَالثَّالِثُ: بِرِضَا أَحَدِهِمَا، وَالرَّابِعُ: لَا يَسْقُطُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَإِنْ فَسَخَهَا^(١١) السَّيِّدُ فَلْيُشْهِدْ، فَلَوْ أَدَّى^(١٢) الْمَالُ فَقَالَ السَّيِّدُ: كُنْتُ فَسَخْتُ، فَأَنْكَرَهُ صَدَقَ الْعَبْدُ بِبَيْمِينِهِ.

(١) في الأمانة المكاتبية.

(٢) إِذَا عَتَقَ.

(٣) أَي: الْكُتَابَةُ الْفَاسِدَةُ كَالْتَّعْلِيقِ بِصِفَةِ فِي حُكْمِهِ.

(٤) عَنْ النُّجُومِ؛ لِعَدَمِ حُصُولِ الصَّفَةِ.

(٥) أَي: الصَّحِيحَةُ وَالتَّعْلِيقُ مَعًا.

(٦) أَمَّا مَا لَا قِيَمَةَ لَهُ (كَالْخَمْرِ) فَلَا يَرْجِعُ فِيهِ.

(٧) أَي: السَّيِّدُ يَرْجِعُ عَلَى الْمُكَاتَبِ.

(٨) بِأَنْ كَانَ مَا دَفَعَهُ الْمُكَاتَبُ مِنْ جَنْسٍ مَا يَجِبُ لِلْسَّيِّدِ.

(٩) الْآتِيَةِ.

(١٠) أَي: بِالْفَاضِلِ.

(١١) أَي: الْكُتَابَةُ الْفَاسِدَةُ.

(١٢) الْمُكَاتَبِ.

وَالْأَصْحُ: بَطْلَانُ الْفَاسِدَةِ بِجُنُونِ السَّيِّدِ وَإِغْمَائِهِ وَالْحَجَرِ عَلَيْهِ، لَا بِجُنُونِ الْعَبْدِ^(١).

وَلَوْ أَدْعَى كِتَابَةً فَأَنْكَرَهُ سَيِّدُهُ أَوْ وَارِثُهُ صُدَّقَ^(٢)، وَيَخْلِفُ الْوَارِثُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ.

وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ النُّجُومِ أَوْ صِفَتِهَا تَحَالَفَا، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْضٌ مَا يَدَّعِيهِ لَمْ تَنْفَسَخِ الْكِتَابَةُ فِي الْأَصْحِ، بَلْ إِنْ لَمْ يَتَّفِقَا فَسَخَ الْقَاضِي^(٣)، وَإِنْ كَانَ قَبْضُهُ وَقَالَ الْمُكَاتِبُ: (بَعْضُ الْمَقْبُوضِ وَدِيعَةٌ^(٤)) عَتَقَ، وَرَجَعَ هُوَ بِمَا أَدَّى، وَالسَّيِّدُ بِقِيمَتِهِ، وَقَدْ يَتَقَاَصَّانِ^(٥).

وَلَوْ قَالَ: (كَاتَبْتُكَ وَأَنَا مَجْنُونٌ أَوْ مَحْجُورٌ عَلَيَّ) فَأَنْكَرَ الْعَبْدُ صُدَّقَ السَّيِّدُ^(٦) إِنْ عُرِفَ سَبْقُ مَا أَدَّعَاهُ، وَإِلَّا فَالْعَبْدُ^(٧).

وَلَوْ قَالَ السَّيِّدُ: (وَضَعْتُ عَنْكَ النَّجْمَ الْأَوَّلَ)، أَوْ قَالَ: (الْبَعْضُ)، فَقَالَ^(٨): (بَلِ الْآخِرَ) أَوْ (الْكُلَّ) صُدَّقَ السَّيِّدُ^(٩).

(١) وإغماؤه.

(٢) باليمين.

(٣) الكتابة.

(٤) لي عندك.

(٥) إذا تلف المؤدى.

(٦) بيمينه.

(٧) المصدق بيمينه.

(٨) المكاتب.

(٩) بيمينه.

وَلَوْ مَاتَ^(١) عَنْ ابْنَيْنِ وَعَبْدٍ فَقَالَ^(٢) : (كَاتَبَنِي أَبُو كُـمَا)،
 فَإِنْ أَنْكَرَا صُدَّقَا^(٣)، وَإِنْ صَدَّقَاهُ فَمُكَاتَبٌ، فَإِنْ أَعْتَقَ أَحَدُهُمَا
 نَصِيبَهُ فَأَلْأَصَحُّ : لَا يَعْتِقُ، بَلْ يُوقَفُ، فَإِنْ أَدَّى^(٤) نَصِيبَ الْآخَرِ
 عَتَقَ كُلَّهُ وَلَاؤُهُ لِلْأَبِ، وَإِنْ عَجَزَ قَوْمٌ عَلَى الْمُعْتِقِ إِنْ كَانَ
 مُوسِرًا، وَإِلَّا فَنَصِيبُهُ حُرٌّ، وَالْبَاقِي مِنْهُ قِنْ لِلْآخَرِ.
 قُلْتُ : بَلِ الْأَظْهَرُ الْعِتْقُ^(٥) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنْ صَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا فَنَصِيبُهُ مُكَاتَبٌ، وَنَصِيبُ الْمُكَذِّبِ
 قِنْ، فَإِنْ أَعْتَقَهُ الْمُصَدِّقُ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُقَوِّمُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ
 مُوسِرًا.



(١) شخص .

(٢) العبد .

(٣) يمينهما .

(٤) المكاتب .

(٥) في نصيبه ، ولا سراية .



كِتَابُ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ

إِذَا أَحْبَلَ أُمَّتُهُ فَوَلَدَتْ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا أَوْ مَا تَجِبُ فِيهِ غُرَّةٌ^(١)
عَتَقَتْ بِمَوْتِ السَّيِّدِ، أَوْ^(٢) أَمَةً غَيْرَهُ بِنِكَاحٍ فَالْوَلَدُ رَقِيقٌ (وَلَا
تَصِيرُ أُمَّ وَلَدٍ إِذَا مَلَكَهَا)، أَوْ بِشَبْهَةٍ فَالْوَلَدُ حُرٌّ^(٣)، وَلَا تَصِيرُ أُمَّ
وَلَدٍ^(٤) إِذَا مَلَكَهَا فِي الْأَظْهَرِ.

وَلَهُ وَطْءٌ أُمَّ الْوَلَدِ وَأَسْتِخْدَامُهَا وَإِجَارَتُهَا وَأَرْشُ جَنَایَةِ
عَلَيْهَا، وَكَذَا تَزْوِیْجُهَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا فِي الْأَصَحِّ.
وَيَحْرُمُ^(٥) بَيْعُهَا وَرَهْنُهَا وَهَبْتُهَا.

وَلَوْ وَلَدَتْ مِنْ زَوْجٍ أَوْ زَنَى فَالْوَلَدُ لِلْسَّيِّدِ يَغْتَقُ بِمَوْتِهِ كَهَيِّ،
وَأَوْلَادُهَا قَبْلَ الْأَسْتِیْلَادِ مِنْ زَنَى أَوْ زَوْجٍ لَا يَغْتَقُونَ بِمَوْتِ السَّيِّدِ،
وَلَهُ بَيْعُهُمْ، وَعَتَقُ الْمُسْتَوْلَدَةُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٦).

(١) كَمُضْعَةٍ ظَهَرَ فِيهَا صُورَةُ آدَمِيٍّ.

(٢) أَحْبَلَ.

(٣) وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ لِسَيِّدِهَا.

(٤) لِمَنْ وَطِئَهَا بِشَبْهَةٍ.

(٥) وَيَبْطُلُ.

(٦) أَسْأَلُهُ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ عَمَلِي مُتَقَبَّلًا، وَمَقْبُولًا بَيْنَ الْعِبَادِ نَافِعًا لَهُمْ، وَأَنْ يَشِيبَنِي عَلَيْهِ
يَوْمَ الْعَرَضِ عَلَيْهِ، إِنَّهُ خَيْرٌ مَسْئُولٍ. وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ،
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ. عَدَدُ التَّعْلِيقَاتِ: ٤٨٦٣.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	الإمام النووي، وكتابه المنهاج
١٩	عملي في هذه الطبعة
٢٣	الجزء الأول
٢٥	خطبة الكتاب
٣٠	كِتَابُ الطَّهَارَةِ
٣٣	استعمال الأواني
٣٥	أَسْبَابُ الْحَدَثِ
٣٧	آداب قاضي الحاجة، وَكَيْفِيَّةُ الْأَسْتِنْجَاءِ
٤٠	الْوُضُوءُ
٤٦	مَسْحُ الْخُفِّ
٤٨	الْغُسْلُ
٥١	الْتَّجَاسَةُ
٥٤	التَّيْمُمُ
٦٢	الْحَيْضُ

٦٧

كِتَابُ الصَّلَاةِ

٦٩

..... شُرُوطُ وَجُوبِ الصَّلَاةِ

٧٠

..... الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ

٧٣

..... اسْتِيقْبَالُ الْقِبْلَةِ

٧٦

..... صِفَةُ الصَّلَاةِ

٨٩

..... شُرُوطُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ

٩٣

..... مُبْطَلَاتُ الصَّلَاةِ

٩٥

..... سِتْرَةُ الْمُصَلِّي

٩٦

..... مَكْرُوهَاتُ الصَّلَاةِ

٩٧

..... سَجُودُ السَّهْوِ

١٠٢

..... سَجُودُ التَّلَاوَةِ وَسَجُودُ الشُّكْرِ

١٠٥

..... صَلَاةُ النَّفْلِ

١٠٩

..... صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ

١١١

..... صِفَاتُ الْأَثَمَةِ

١١٤

..... شُرُوطُ الْاِقْتِدَاءِ

١٢٣

..... صَلَاةُ الْمَسَافِرِ

١٣٠

..... صَلَاةُ الْجُمُعَةِ

١٣٩

..... صَلَاةُ الْخَوْفِ

١٤١

..... مَا يَجُوزُ لِنَفْسِهِ وَمَا لَا يَجُوزُ

١٤٣

..... صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ

١٤٦

..... صَلَاةُ الْكُسُوفَيْنِ

١٤٨

..... صَلَاةُ الْاسْتِسْقَاءِ

١٥١

..... حُكْمُ تَارِكِ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ

١٥٢ الْجَنَائِز

١٦٩ كِتَابُ الزَّكَاةِ

١٦٩ زَكَاةُ الْحَيَوَانِ

١٧٥ زَكَاةُ النَّبَاتِ

١٧٩ زَكَاةُ النَّقْدِ

١٨١ زَكَاةُ الْمَعْدِنِ وَالرَّكَازِ، وَالتَّجَارَةِ

١٨٦ زَكَاةُ الْفِطْرِ

١٩٠ مَنْ تَلَزَّمَهُ الزَّكَاةُ، وَمَا تَجِبُ فِيهِ

١٩٢ أَدَاءُ الزَّكَاةِ

١٩٣ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ

١٩٦ كِتَابُ الصَّيَامِ

١٩٧ نِيَّةُ الصَّوْمِ

١٩٩ الْمُفْطَرَاتُ

٢٠٢ شَرْطُ صِحَّةِ الصَّوْمِ

٢٠٤ شُرُوطُ وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ، وَمَا يَبِيحُ تَرْكُ صَوْمِهِ

٢٠٥ فِذْيَةُ الصَّوْمِ

٢٠٧ مُوجِبُ الْكَفَّارَةِ

٢٠٩ صَوْمُ التَّطَوُّعِ

٢١١ الْاِعْتِكَافُ

٢١٥ كِتَابُ الْحَجِّ

٢١٩ الْمَوَاقِيتُ

٢٢٢ الْإِحْرَامُ

٢٢٥ دُخُول مَكَّةَ
٢٢٥ الطَّوَافُ
٢٢٨ السَّعْيُ
٢٢٩ الوُفُوفُ بِعَرَفَةَ
٢٣١ الْمَمِيتُ بِالْمُزْدَلِفَةِ
٢٣٣ الْمَمِيتُ بِمِنَى لِيَالِي التَّشْرِيقِ
٢٣٥ أَزْكَانُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ
٢٣٨ مُحَرَّمَاتُ الْإِحْرَامِ
٢٤٢ الْإِحْصَارُ وَالْفَوَاتُ

كِتَابُ الْبَيْعِ

٢٤٤	
٢٤٩ الرِّبَا
٢٥٢ الْبَيْعُ الْمَنْهِيُّ عَنْهَا مَعَ بَطْلَانِهَا
٢٥٤ الْبَيْعُ الْمَنْهِيُّ عَنْهَا مَعَ صَحَّتِهَا
٢٥٦ تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ
٢٥٨ خِيَارُ الْمَجْلِسِ
٢٥٩ خِيَارُ الشَّرْطِ
٢٦٠ خِيَارُ الْعَيْبِ
٢٦٥ التَّغْرِيرُ
٢٦٦ حُكْمُ الْمَسِيحِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَبَعْدَهُ
٢٧١ التَّوَلِيَّةُ وَالْإِشْرَاكُ وَالْمُرَابَّحَةُ
٢٧٤ بَيْعُ الْأُصُولِ وَالنَّمَارِ
٢٧٨ بَيْعُ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ
٢٨٢ اخْتِلَافُ الْمُتَبَايِعِينَ

الموضوع	الصفحة
السَّلم	٢٨٦
الْقَرْض	٢٩٣
الرَّهن	٢٩٦
التَّقْلِيص	٣١٠
الحَجَر	٣١٩
الصُّلح	٣٢٤
الحَوَالَة	٣٣١
الضَّمَان	٣٣٤
كَفَالَة الْبَدَن	٣٣٦
الشَّرِكَة	٣٤٠
الْوَكَالَة	٣٤٤
الإِقْرَار	٣٥٤
الإِقْرَار بِالنَّسَب	٣٦٣
العَارِيَة	٣٦٦
العَصَب	٣٧١
السُّفْعَة	٣٨١
الْقِرَاض	٣٨٩
المُسَاقَاة	٣٩٦
الإِجَارَة	٤٠٠
إِحْيَاءُ الْمَوَات	٤١٢
الْوَفَف	٤١٩
الهَبَة	٤٢٦
اللُّقْطَة	٤٢٩

٤٣٥	اللَّقِيط
٤٤٠	الْجِعَالَة
٤٤٢	الْفَرَائِض
٤٤٥	الْفُرُوضُ الْمَقْدَرَة وَأَصْحَابِهَا
٤٤٧	الْحَجَب
٤٥٦	مِيرَاثُ الْجَدِّ مَعَ الْإِخْوَة
٤٦١	مَوَانِعُ الْإِزْث
٤٦٥	أُصُولُ الْمَسَائِلِ وَمَا يَعُولُ مِنْهَا
٤٦٩	تَضَحِيحُ الْمَسَائِلِ
٤٧١	الْمُنَاسَخَات
٤٧٤	الْوَصَايَا
٤٨٦	الْوَصَايَة
٤٨٩	الْوَدِيعَة
٤٩٥	كِتَابُ قَسَمِ الْفَنَاءِ وَالْغَنِيمَة
٤٩٧	الْغَنِيمَة
٥٠٠	كِتَابُ قَسَمِ الصَّدَقَات
٥٠٥	صَدَقَة التَّطَوُّع

* * * *

٥٠٧

الجزء الثاني

٥٠٩

كِتَابُ النِّكَاح

٥١٢

الْخُطْبَة

٥١٣	أَرْكَانُ النِّكَاحِ
٥٢١	الْكَفَاءَةُ
٥٢٦	مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّكَاحِ
٥٣٨	الْخِيَارُ، وَالْإِعْفَافُ
٥٤٦	الصَّدَاقُ
٥٥٨	أَحْكَامُ الْمُنْعَةِ
٥٥٩	وَلِيْمَةُ الْعَرَسِ
٥٦١	الْقَسْمُ وَالتُّشْوِزُ
٥٦٥	الْخُلْعُ
٥٧٥	الطَّلَاقُ
٥٧٨	تَفْوِيضُ الطَّلَاقِ لِلزَّوْجَةِ
٥٨٢	تَعَدُّدُ الطَّلَاقِ بَيْنَهُ الْعِدَّةُ
٥٨٥	الْأَسْتِثْنَاءُ
٥٨٩	الطَّلَاقُ السُّنِّيُّ وَالطَّلَاقُ الْبِدْعِيُّ
٦٠١	الرَّجْعَةُ
٦٠٥	الْإِيْلَاءُ
٦١٠	الظُّهَارُ
٦١٤	كَفَّارَةُ الظُّهَارِ
٦١٨	اللَّعَانُ
٦٢٦	الْعِدَّةُ
٦٢٨	عِدَّةُ الْحَامِلِ
٦٣١	مُعَاشَرَةُ الْمُطَلَّقِ لِلْمُعْتَدَّةِ
٦٣٢	عِدَّةُ الْوَفَاةِ

الموضوع	الصفحة
الرَّضَاع	٦٤٢
النِّفَقَات	٦٤٩
مَوْنُ الْأَقَارِبِ	٦٥٧
الْحَضَانَةُ	٦٥٩
كِتَابُ الْجِرَاحِ	
الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ	٦٦٩
الْقِصَاصُ فِي الْأَطْرَافِ وَالْجِرَاحَاتِ وَالْمَعَانِي	٦٧٥
كَيْفِيَّةُ الْقِصَاصِ، وَمُسْتَوْفِيهِ	٦٧٨
الدِّيَّات	٦٨٨
مُوجِبَاتُ الدِّيَّةِ، وَالْعَاقِلَةُ، وَالْكَفَّارَةُ	٦٩٨
دِيَّةُ الْجَنِينِ	٧٠٥
كَفَّارَةُ الْقَتْلِ	٧٠٧
دَعْوَى الدَّمِ وَالْقَسَامَةِ	٧٠٨
الْبُعَاة	٧١٣
شُرُوطُ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ، وَبَيَانُ طَرُقِ الْإِمَامَةِ	٧١٥
الرَّذَّةُ	٧١٧
الزُّنَى	٧٢٠
الْقَذْفُ	٧٢٤
قَطْعُ السَّرِقَةِ	٧٢٥
قَاطِعُ الطَّرِيقِ	٧٣٣
الْأَشْرِبَةُ	٧٣٧
التَّغْزِيرُ	٧٣٨

الموضوع	الصفحة
الصِّيَالُ، وَضَمَانِ الْوَلَاةِ	٧٤٠
ضَمَانُ مَا تُتْلَفُهُ الْبَهَائِمُ	٧٤٣
كِتَابُ السَّيْرِ	
أَمَانُ الْكُفَارِ	٧٥٣
الْجَزْيَةُ	٧٥٥
الْهُدْنَةُ	٧٦٢
كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ	
كِتَابُ الْأُضْحِيَّةِ	
الْعَقِيْقَةُ	٧٧٣
كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ	
كِتَابُ الْمُسَابَقَةِ، وَالْمُنَاضَلَةِ	
كِتَابُ الْإِيْمَانِ	
الْكَفَّارَةُ	٧٨٦
كِتَابُ النَّذْرِ	
كِتَابُ الْقَضَاءِ	
آدَابُ الْقَضَاءِ	٨٠٦
الْقَضَاءُ عَلَى الْغَائِبِ	٨١١
الْقِسْمَةُ	٨١٧
كِتَابُ الشَّهَادَاتِ	

٨٣٥

كِتَابُ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ

٨٤٨

..... شُرُوطُ الْقَائِفِ

٨٥٠

كِتَابُ الْعِتْقِ

٨٥٧

..... أَلْوَاءُ

٨٥٩

..... التَّدْبِيرُ

٨٦٤

..... الْكِتَابَةُ

٨٧٥

..... أُمَمَاتُ الْأَوْلَادِ

٨٧٧

..... الْفَهْرَسُ



كتب أخرى للمحقق

- ١ - متن الغاية والتقريب (أبو شجاع) - ابن حزم - بيروت .
- ٢ - الدرر البهية فيما يلزم المكلف من العلوم الشرعية (أبو بكر شطا) .
- ٣ - المقدمة الحضرمية في فقه الشافعية (بافضل الحضرمي) - مؤسسة الرسالة .
- ٤ - تنوير القلوب (محمد الكردي) - ابن حزم - بيروت .
- ٥ - بداية المجتهد (ابن رشد) ٤ مجلدات - ابن حزم - بيروت .
- ٦ - نور اليقين في سيرة سيّد المرسلين (محمد الخضري) - ابن حزم - بيروت .
- ٧ - بغية الطالبين شرح رياض الصالحين (النووي) مجلدان - الجفان والجابي . -
- ٨ - عمدة السالك (ابن النقيب) - ابن حزم - بيروت .

٩ - الدرر المباحة في الحظر والإباحة (النحلاوي) - ابن حزم - بيروت .

١٠ - الأنوار المحمدية من المواهب اللدنية (يوسف النبهاني) مجلدان - ابن حزم - بيروت .

١١ - القوانين الفقهية (ابن جزى) - ابن حزم - بيروت .

١٢ - فتح المعين بشرح قرّة العين (المليباري) مجلدان - ابن حزم - بيروت .

* * * *

مؤلفات للمحقق

١ - دليل الحاج والمعتمر والزائر - الإمامة - دمشق .

٢ - دعوة لإعادة النظر في تجزئة القرآن الكريم وتحزيبه بشكل لا يخلّ بالمعنى - اقرأ - دمشق .

٣ - فقه المرأة المسلمة على طريقة السؤال والجواب - ابن حزم - بيروت .

٤ - الخلاصة الوافية في العقيدة الصافية - الريان - بيروت .

٥ - اللطيف في تفسير المصحف الشريف - ابن حزم - بيروت .